

فتح الباري

بشرح

صحيح البخاري

للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني

" ٧٧٣-٨٥٢ هـ "

طبعة مزينة بفرس مجدي بأسماء كتب صحيح البخاري

فأصله تصحيحاً وتحقيقاً
وأشرف على مقابلة نسختها المطبعة المطبوعة
عبد العزيز بن عبد الله بن باز
الأستاذ بكلية الشريعة بالرياض

قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه
محب الدين الخطيب

تم كتابته وأبوابه وأمازيجه
محمد فؤاد عبد الباقي

المجلد العاشر

دار المعرفة

بيروت - لبنان

فهرس أسماء كتب صحيح البخاري
على ترتيب حروف المعجم (*)

الجزء	رقم الكتاب	الجزء	رقم الكتاب	الجزء	رقم الكتاب
	٥ - الغسل (ج ١)		٨٦ - الحدود (ج ١٢)		٣٧ - الإجارة (ج ٤)
	٩٢ - الفن (ج ١٣)		٤١ - الحرت والمزارة (ج ٥)		٩٣ - الأحكام (ج ١٣)
	٨٥ - الفرائض (ج ١٢)		٣٨ - الحوالة (ج ٤)		٩٥ - أخبار الآحاد (ج ١٣)
	٥٧ - فرض الخمس (ج ٦)		٦ - الحيض (ج ١)		٧٨ - الأدب (ج ١٠)
	٦٢ - فضائل الصحابة (ج ٧)		٩٠ - الجبل (ج ١٢)		١٠ - الأذان (ج ٢)
	٦٦ - فضائل القرآن (ج ٩)		٤٤ - الخصومات (ج ٥)		٨٨ - استتابة المرتدين (ج ١٢)
	٢٩ - فضائل المدينة (ج ٤)		٥٧ - الخمس (ج ٦)		١٥ - الاستسقاء (ج ٢)
	٢٠ - فضل الصلاة (ج ٣)		١٢ - الخوف (ج ٦)		٤٣ - الاستقراض (ج ٥)
	٨٢ - القدر (ج ١١)		٨٠ - الدعوات (ج ١١)		٧٩ - الاستئذان (ج ١١)
	١٦ - الكسوف (ج ٢)		٨٧ - الديات (ج ١٢)		٧٤ - الأشربة (ج ١٠)
	٨٤ - كفارات الأيمان (ج ١١)		٧٢ - الذبائح والصيد (ج ٩)		٧٣ - الأصاحي (ج ١٠)
	٣٩ - الكفالة (ج ٤)		٨١ - الرقاق (ج ١١)		٧٠ - الأطعمة (ج ٩)
	٧٧ - اللباس (ج ١٠)		٤٨ - الرهن (ج ٥)		٩٦ - الاعتصام بالسنة (ج ١٣)
	٤٥ - اللقطة (ج ٥)		٢٤ - الزكاة (ج ٣)		٣٣ - الاعتكاف (ج ٤)
	٣٢ - ليلة القدر (ج ٤)		١٧ - سجود القرآن (ج ٢)		٨٩ - الإكرام (ج ١٢)
	٢٧ - المحصر (ج ٤)		٣٥ - السلم (ج ٤)		٦٠ - الأنبياء (ج ٦)
	٧٥ - المرضى (ج ١٠)		٢٢ - السهو (ج ٣)		٢ - الإيمان (ج ١)
	٤١ - المزارعة (ج ٥)		٥٦ - السير (ج ٦)		٨٣ - الأيمان والندور (ج ١١)
	٤٢ - المساقاة (ج ٥)		٤٢ - الشرب والمساقاة (ج ٥)		٥٩ - بدء الخلق (ج ٦)
	٦٦ - المظالم (ج ٥)		٤٧ - الشربة (ج ٥)		١ - بدء الوحي (ج ١)
	٦٤ - المغازي (ج ٨-٧)		٥٤ - الشروط (ج ٥)		٣٤ - البيع (ج ٤)
	٥٠ - المكاتب (ج ٥)		٣٦ - الشفعة (ج ٤)		٣١ - التراضيح (ج ٤)
	٦١ - المناقب (ج ٥)		٥٢ - الشهادات (ج ٥)		٩١ - التعبير (ج ١٢)
	٦٣ - مناقب الأنصار (ج ٦)		٨ - الصلاة (ج ١)		٦٥ - تفسير القرآن (ج ٨)
	٩ - مواقيت الصلاة (ج ٧)		٥٣ - الصلح (ج ٥)		١٨ - تقصير الصلاة (ج ٢)
	٨٣ - النذور (ج ١١)		٣٠ - الصوم (ج ٤)		٩٤ - التمني (ج ١٣)
	٦٩ - النفقات (ج ٩)		٧٢ - الصيد (ج ٩)		١٩ - التهجيد (ج ٣)
	٦٧ - النكاح (ج ٩)		٧٦ - الطب (ج ١٠)		٩٧ - التوحيد (ج ١٣)
	٥١ - الهبة (ج ٥)		٦٨ - الطلاق (ج ٩)		٧ - التيمم (ج ١)
	١٤ - الوتر (ج ٢)		٤٩ - العتق (ج ٥)		٢٨ - جزاء الصيد (ج ٤)
	١ - الوحي (ج ١)		٧١ - العقيقة (ج ٩)		٥٨ - الجزية والموادعة (ج ٦)
	٥٥ - الوصايا (ج ٥)		٣ - العلم (ج ١)		١١ - الجمعة (ج ٢)
	٤ - الوضوء (ج ١)		٢٦ - العمرة (ج ٣)		٢٣ - الجنائز (ج ٣)
	٤٠ - الوكالة (ج ٤)		٢١ - العمل في الصلاة (ج ٣)		٥٦ - الجهاد والسير (ج ٦)
			١٣ - العيدين (ج ٢)		٢٥ - الحج (ج ٣)

(*) وضعنا هذا الفهرس وفق المعجم الموهوس لالفاظ الحديث، وفيه الإشارة إلى رقم الكتاب، والمجلد الذي يحتوي عليه. وقد وضعنا على غلاف كل مجلد أرقام الكتب التي يحتوي عليها تسهيلاً للقارئ، والله الموفق.

(يوسف المرحشي)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٧٣ - كتاب الأضاحي

١ - باب سنة الأضحية . وقال ابن عمر : هي سنة ومسروف

٥٥٤٥ - **حدثنا** محمد بن بشار **حدثنا** محمد بن حذافا **ثمة** عن زبيد الإيماني عن الشعبي عن البراء رضي الله عنه قال « قال النبي ﷺ : إن أول ما نبأ به في يومنا هذا أن نصلّي ، ثم نرجع فنذحر ، من فعله فقد أصاب سنتنا ، ومن ذبح قبل فإثمنا هو لحم قدمه لأهله ليس من الفسك في شيء . فقام أبو بردة بن ريار - وقد ذبح - قال : إن هدي جذعة ، قال : اذبحها ، وإن تجزى عن أحد بعدك ،

قال مطرف عن عامر عن البراء « قال النبي ﷺ : من ذبح بعد الصلاة ثم نسكه ، وأصاب سنة المسلمين »

٥٥٤٦ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** اسماعيل عن أبوب عن محمد عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال « قال النبي ﷺ : من ذبح قبل الصلاة فإثمنا ذبح لنفسه ، ومن ذبح بعد الصلاة فقد تم نسكه وأصاب سنة المسلمين »

قوله (كتاب الأضاحي - باب سنة الأضحية) كذا في فروع النسفي ، وغيرهما سنة الأضاحي ، وهو جمع أضحية بضم الهمزة ويجوز كسرهما ويجوز حذف الهمزة فتفتح الضاد والجمع ضحايا ، وهي أضخاء ، والجمع أضخى وبه سمي يوم الأضحي ، وهو يذكر ويؤنث ، وكان نسميتها اشتقت من اسم الوقت الذي تشرع فيه ، وكان ترجم بالسنة إشارة الى مخالفة من قال بجوبها ، قال ابن حزم : لا يصح عن أحد من الصحابة أنها واجبة ، وصح أنها غير واجبة عن الجمهور ، ولا خلاف في كونها من شرائع الدين ، وهي عند الشافعية والجمهور سنة مؤكدة على الكفاية ، وفي وجه للشافعية من فروض الكفاية ، وعن أبي حنيفة يجب على المقيم المؤسر ، وعن مالك مثله في رواية لكن لم يقيد بالمقيم ، ونقل عن الأوزاعي وربيعة والليث مثله ، وخالف أبو يوسف من الحنفية وأشهب من المالكية فوافقا الجمهور ، وقال أحمد : يكره تركها مع القدرة ، وعنه واجبة ، وعن محمد بن الحسن هي سنة غير مرغص في تركها ، قال الطحاوي وبه نأخذ ، وليس في الآثار ما يدل على وجوبها له . وأقرب ما يتمسك به للوجوب حديث أبي هريرة رفعه « من وجد سعة فلم يأخذ ، وليس في الآثار ما يدل على وجوبها له . وأقرب ما يتمسك به للوجوب حديث اختلاف في رفعه ووقفه ، والموقوف أشبه بالصراف قاله الطحاوي وغيره ، ومع ذلك فليس صريحا في الإيجاب .

قوله (قال ابن عمر : هي سنة ومسروف) وصله حماد بن سلمة في مصنفه بسند جيد الى ابن عمر ، وللترمذي عسنا من طريق جبلة بن عجم « إن رجلا سأل ابن عمر عن الأضحية : أمي واجبة ؟ فقال : ضحى رسول الله ﷺ والمسلمون بعده ، قال الترمذي : العمل على هذا عند أهل العلم أن الأضحية ليست بواجبة ، وكانه فهم

من كون ابن عمر لم يقل في الجواب نعم أنه لا يقول بالوجوب ، فإن الفعل المجرد لا يدل على ذلك ، وكأنه أشار بقوله « والمسلمون » إلى أنها ليست من الخصائص ، وكان ابن عمر حريصا على اتباع أفعال النبي ﷺ ، فذلك لم يصرح بعدم الوجوب ، وقد احتج من قال بالوجوب بما ورد في حديث عثمة بن سليم رفعه ، « على أهل كل بيت أضحية » أخرجه أحمد والأربعة بسند قوي ، ولا حجة فيه لأن الضيفة ليست صريحة في الوجوب المطلق ، وقد ذكر معها العتيرة ، وليست بواجبة عند من قال بوجوب الأضحية . واستدل من قال بعدم الوجوب بحديث ابن عباس « كتب عليّ النحر ولم يكتب عليكم » وهو حديث ضعيف أخرجه أحمد وأبو يعلى والطبراني والدارقطني وصححه الحاكم فذهل ، وقد استوعبت طارفه ورجاله في « الخصائص » من تخريج أحاديث الرافعي ، وسيأتي شيء من المباحث في وجوب الأضحية في الكلام على حديث البراء في حديث أبي بردة بن نيار بعد أبواب . ثم ذكر المصنف حديث البراء وأسن في أمر من ذبح قبل الصلاة بالاعادة ، وسيأتي شرحهما مستوفى بعد أبواب ، وقوله في حديث البراء « أن أول ما نبدأ به في يومنا هذا أن نصلي ثم نرجع فننحر » وقع في بعض الروايات « في يومنا هذا نصلي » بخذف « أن » وعليها شرح الكرماني فقال : هو مثل « تسمع بالمديني خير من أن تراه » وهو على تنزيل الفعل منزلة المصدر ، والمراد بالسنه هنا في الحديثين مما الطريقة لالسنة بالاصطلاح التي تقابل الوجوب ، والطريقة أعم من أن تكون للوجوب أو للندب ، فإذا لم يبق دليل على الوجوب بقي الندب وهو وجه إيرادها في هذه الترجمة . وقد استدل من قال بالوجوب بوقوع الأمر فيهما بالاعادة ، وأجيب بأن المقصود بيان شرط الأضحية المشروعة ، فهو كما لو قال من صلى راتبة الضحى مثلا قبل طلوع الشمس : إذا طلعت الشمس فأعد صلاتك ، وقوله في حديث البراء « وليس من النسك في شيء » النسك يطلق ويراد به الذبيحة ويستعمل في نوع خاص من النماء المرافقة ، ويستعمل بمعنى العبادة وهو أعم يقال فلان ناسك أي عابد ، وقد استعمل في حديث البراء بالمعنى الثالث والمعنى الأول أيضا في قوله في الطريق الأخرى ومن نسك قبل الصلاة فلا نسك له ، أي من ذبح قبل الصلاة فلا ذبح له أي لا يقع عن الأضحية ، وقوله فيه « وقال مطرف » يعني ابن طريف بالطاء المهملة وزن عظيم ، وعامر هو الشعبي ، وقد تقدمت رواية مطارف موصولة في العيدين وتأتي أيضا بعد ثمانية أبواب . **قوله** (اسماعيل) هو ابن علي ، وأيوب هو السخيتاني ، ومحمد هو ابن سيرين ، والاسناد كله بصريون

٢ - باب قصة الإمام الأضاحي بين الناس

٥٥٤٧ - **حدثنا** معاذ بن فضالة **حدثنا** هشام عن يحيى عن بَعْثَةِ الجُبَينِ عن عُقْبَةَ بن عامر الجُبَينِ قال : **قَسَمَ** النبي ﷺ بين أصحابه ضحايا ، فصارت لعقبة جذعة ، فقلت : يا رسول الله صارت لي جذعة ، قال : **ضَحَّ بها** ،

قوله (باب قصة الإمام الأضاحي بين الناس) أي بنفسه أو بأمره . **قوله** (هشام) هو الدستواقي ويحيى هو ابن أبي كثير . **قوله** (عن بعثة) في رواية مسلم من طريق معاوية بن سلام عن يحيى أخبرني بعثة بن عبد الله ، وهو بفتح الموحدة وسكون المهملة بعد ما جسيم ، واسم جده بدر ، وهو تابعي معروف ما له في البخاري إلا هذا الحديث ، وقد أزلت رواية مسلم ما يخشى من تدليس يحيى بن أبي كثير . **قوله** (عن عقبة) في رواية مسلم المذكورة

أن عقبة بن حامر أخبره . قوله (قسم النبي ﷺ بين أصحابه ضحايًا) سيأتي بعد أربعة أبواب أن عقبة هو الذي باشر القسمة ، وتقدم في الشركة د باب وكالة الشريك للشريك في القسمة ، وأورده فيه أيضا ، وأشار إلى أن عقبة كان في تلك الغنم نصيب باعتبار أنها كانت من الغنم ، وكذا كان النبي ﷺ فيها نصيب ، ومع هذا فوكله في قسمتها وقدمت له هناك توجيها آخر ، وهذا التوجيه أقوى منه ، قال ابن المنير يحتمل أن يكون المراد أنه أطلق عليها ضحايًا باعتبار ما يؤول إليه الأمر ، ويحتمل أن يكون عينها للاضحية ثم قسمها بينهم ليحوز كل واحد نصيبه ، فيؤخذ منه جواز قسمة لحم الاضحية بين الورثة ولا يكون ذلك بيعا ، وهي مسألة خلاف المالكية ، قال : وما أرى البخاري مع دقة نظره قصد بالترجمة إلا هذا ، كذا قال . قوله (فصارت لعقبة) أي ابن حامر (جذعة) بفتح الجيم والذال المعجمة هو وصف لسن معين من بهيمة الأنعام ، فن الضأن ما أكل السنة وهو قول الجمهور ، وقيل دونها . ثم اختلف في تقديره فقيل ابن ستة أشهر وقيل ثمانية وقيل عشرة ، وحكى الترمذي عن وكيع أنه ابن ستة أشهر أو سبعة أشهر . وعن ابن الأعرابي أن ابن الشاب يجذع لسته أشهر إلى سبعة وإن الهرمين يجذع لثمانية إلى عشرة ، قال والضأن أسرع جذعا من المعز ، وأما الجذع من المعز فهو ما دخل في السنة الثانية ومن البقر ما أكل الثالثة ومن الإبل ما دخل في الخامسة ، وسيأتي بيان المراد بها هنا قريبا ، وأنها كانت من المعز بعد أربعة أبواب

٣ - باب الاضحية للمسافر والنساء

٥٥٤٨ - حدثنا مسددٌ حدثنا سفيانٌ عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه د عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ دخل عليها وحاضتُ بسرف قبل أن تدخل مكة وهي تبكي ، فقال : مالكِ ، أفنستِ ؟ قالت : نعم قال : إن هذا أمرٌ كتبهُ الله على بناتِ آدمَ ، فاقضى ما يقضى الحاجُّ غير أن لا تطوفى بالبيت . فلما كنَّا بمنى أثبتُ بلحمِ بقرٍ ، فقلت : ما هذا ؟ قالوا : ضحى رسول الله ﷺ عن أزواجه بالبقر ،

قوله (باب الاضحية للمسافر والنساء) فيه إشارة إلى خلاف من قال إن المسافر لا أضحية عليه ، وقد تقدم نقله في أول الباب ، وإشارة إلى خلاف من قال أن النساء لا أضحية عليهن ، ويحتمل أن يشير إلى خلاف من منع من مباشرتين التضحية ، فقد جاء عن مالك كراهة مباشرة المرأة الحائض للتضحية . قوله (سفيان) هو ابن عيينة ، ولم يسمع مسدد من سفيان الثوري . قوله (عن عبد الرحمن بن القاسم) في رواية عن عبد الله عن سفيان د سمعت عبد الرحمن بن القاسم ، وتقدمت في كتاب الحيض . قوله (بسرف) بفتح المهملة وكسر الراء مكان معروف خارج مكة . قوله (أنفست) ؟ قيده الاصيل وغيره بضم النون أي حضت ، ويجوز الفتح . وقيل هو في الحيض بالفتح فقط وفي النفاس بالفتح والضم . قوله (قالت فلما كنا بمنى أثبت بلحم بقر) تقدم في الحج من وجه آخر عن عائشة أحصر من هذا ، وتقدم شرحه مبينا هناك . وقوله د ضحى النبي ﷺ عن أزواجه بالبقر ، ظاهر في أن الذبح المذكور كان على سبيل الاضحية ، وحاول ابن التين تأويله ليوافق مذهبه فقال : المراد أنه ذبحها وقت ذبح الاضحية وهو ضحى يوم النحر ، قال : وإن حمل على ظاهره فيكون ظاهرا لا على أنها سنة الاضحية ، كذا

قال ولا يخفى بعده ، واستدل به الجمهور على أن ضحية الرجل تجوز عنه وعن أهل بيته ، وخالف في ذلك الحنفية ، وادعى الطحاوي أنه مخصوص أو منسوخ ولم يأت لذلك بدليل ، قال القرطبي : لم ينقل أن النبي ﷺ أمر كل واحدة من نسائه بأضحية مع تكرار سنن الضحايا ومع تعددهن ، والعادة تقضي بنقل ذلك لو وقع كما نقل غير ذلك من الجزئيات ، ويؤيده ما أخرجه مالك وابن ماجه والترمذي وصححه من طريق عطاء بن يسار وسألت أبا أيوب : كيف كانت الضحايا على عهد رسول الله ﷺ ؟ قال : كان الرجل يضحي بأضحية عنه وعن أهل بيته ، فيأكلون ويطعمون ، حتى تنهى الناس كما ترى ،

٤ - باب ما يشتهى من اللحم يوم النحر

٥٥٤٩ - **حديث** صدقة أخبرنا ابن علية عن أبيوب عن ابن سيرين عن أنس بن مالك قال قال النبي ﷺ يوم النحر : من كان ذبح قبل الصلاة فليح . فقام رجل فقال : يا رسول الله ، إن هذا يوم يشتهى فيه اللحم - وذكر جهنمه - وعندي جذعة خير من شاة لحم . فرخص له في ذلك ، فلا أدري أبلغت الرخصة من سواه أم لا . ثم انسكتنا النبي ﷺ إلى كبشين فذبحهما ، وقام للناس إلى غنمة فنزعوها ، أو قال : ففجروها .

قوله (باب ما يشتهى من اللحم يوم النحر) أى اتباعا للعادة بالالتذاذ بأكل اللحم يوم العيد ، وقال الله تعالى (ليدركوا اسم الله في أيام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الأنعام) . **قوله** (حدثنا صدقة) هو ابن الفضل ، وابن علية هو اسماعيل بن إبراهيم بن مقسم . **قوله** (فقام رجل) هو أبو بردة بن نيار كما في حديث البراء . **قوله** (أن هذا يوم يشتهى فيه اللحم) في رواية دواد بن أبي هند عن الشعبي عند مسلم ، وقال يا رسول الله ، أن هذا يوم اللحم فيه مكروه ، وفي لفظ له : مقروم ، وهو بسكون القاف ، قال عياض رويناه في مسلم من طريق الفارسي والسجوي ، مكروه ، ومن طريق العذري ، مقروم ، وقد صوب بعضهم هذه الرواية الثانية وقال معناه يشتهى فيه اللحم يقال فرمت إلى اللحم وفرمته إذا اشتيته فهو موافق للرواية الأخرى ، وأن هذا يوم يشتهى فيه اللحم ، قال عياض : وقال بعض شيوخنا صواب الرواية : اللحم فيه مكروه ، بفتح الحاء وهو اشتاء اللحم والمعنى ترك الذبح والضحية وإبقاء أهله فيه بلا لحم حتى يشتهوه مكروه ، قال وقال لى الاستاذ أبو عبد الله بن سليمان معناه ذبح ما لا يجوز في الاحتبة مما هو لحمه ، وبالغ ابن العربي فقال : الرواية بسكون الحاء هنا غلط وإنما هو اللحم بالتحريك ، يقال لحم الرجل بكسر الحاء يلحم بفتحها إذا كان يشتهى اللحم ، وأما القرطبي في المفهم ، فقال تكلف بعضهم ما لا يصح رواية أى اللحم بالتحريك ولا معنى وهو قول الآخر معنى المكروه أنه يخاف السنة قال وهو كلام من لم يتأمل سياق الحديث فإن هذا التأويل لا يلائمه ، ألا يستقيم أن يقول إن هذا اليوم اللحم فيه يخاف السنة وأنى مجلت لأطعم أهلى ، قال : وأقرب ما يتكلف لهذه الرواية أن معناه اللحم فيه مكروه التأخير لحذف لفظ التأخير دلالة قوله مجلت . وقال النووي ذكر الحافظ أبو موسى أن معناه هذا يوم طلب اللحم فيه مكروه شاق قال وهو معنى حسن قلت : يعنى طلبه من الناس كالصديق والجار ، فاخترت هو أن لا يحتاج أهله إلى ذلك فاغناهم بما ذبحه عن الطلب . ووقع

في رواية منصور عن الشعبي كما مضى في العيدين وعرفت أن اليوم يوم أكل وشرب ، فأجبت أن تكون شاق أول ما يذبح في يوم ، ويظهر لي أن هذه الرواية يحصل الجمع بين الروايتين المتقدمتين ، وأن وصفه اللحم بكونه مشتهى وبكونه مكروها لا تناقض فيه وإنما هو باعتبارين : فمن حيث أن العادة جرت فيه بالذباح فالنفس تنشوق له بكون مشتهى ، ومن حيث توارده الجميع عليه حتى يكثر بصير عملوا فأطاعت عليه الكراهة لذلك ، لحث وصفه بكونه مشتهى أراد ابتداء حاله ، وحيث وصفه بكونه مكروها أراد انتهاءه ، ومن ثم استعمل بالذبح ليفوز بتحصيل الصفة الأولى عند أهله وجيرانه . ووقع في رواية فراس عن الشعبي عند مسلم « فقال خالي : يا رسول الله قد نسكت عن ابن لي ، وقد استشكل هذا ، وظهر لي أن مراده أنه ضحى لأجله للمنى الذي ذكره في أهله وجيرانه ، غصن ولده بالذكر لأنه أخص بذلك عنده حتى يستغنى ولده بما عنده عن التشوف إلى ما عنده غيره . قوله (وذكر جيرانه) في رواية حاتم عند مسلم وإني عجبت فيه نسيكتي لأعلم أهل وجهرائ وأهل دارى . قوله (فلا أدري أبلغت الرخصة من سواء أم لا) قد وقع في حديث البراء اختصاصه بذلك كإساق بعد أبواب ، وبأن البحث فيه ، كأن أنسا لم يسمع ذلك ، وقد روى ابن عون عن الشعبي حديث البراء وعن ابن سيرين حديث أنس فكان إذا حدث حديث البراء يقف عند قوله « ولن تجزى عن أحد بعدك » ويحدث بقول أنس « فلا أدري أبلغت الرخصة غيره أم لا ، ولله استشكل الخصوصية بذلك لما جاء من ثبوت ذلك لغير أبي بردة كإساق بيانه قريبا . قوله (ثم انكنا) مسمو أى مال يقال كفاة الاناء إذا أملت ، والمراد أنه رجع عن مكان الخطبة إلى مكان الذبح . قوله (وقام الناس) كذا هنا ، وفي الرواية الآتية في « باب من ذبح قبل الصلاة أعاد » ، فتمسك به ابن التين في أن من ذبح قبل الإمام لا يجزئه ، وساقى البحث فيه . قوله (إلى غنيمة) بغير معجمة ونون مضمر (فتوزعوا أو قال فتجزعوا) شك من الراوى ، والأول بالزى من التوزيع وهو التفرقة أى تفرقوا ، والثاني بالجيم والزى أيضا من الجزع وهو القطع أى اقتسموها حصصا ، وليس المراد أنهم اقتسموها بعد الذبح فأخذ كل واحد قطعة من اللحم وإنما المراد أخذ حصص من الغنم ، والقطعة تطلق على الحصص من كل شيء ، فبهذا التقرير يكون المعنى واحدا وإن كان ظاهره في الأصل الاختلاف

٥ - باب من قال : الأضحية يوم النحر

٥٥٥٠ - **عز** محمد بن سلام حدثنا عبد الوهاب حدثنا أيوب عن محمد بن عبد الله بن أبي بكر عن أبي بكر رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « إن الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق الله السماوات والأرض . لست أرى أثنا عشر شهرا ، منها أربعة حرم : ثلاث متواليات ذو القعدة وذو الحجة والمحرم ، ورجب مضر الذي بين جدادى وشعبان . أى شهر هذا ؟ قلنا : الله ورسوله أعلم . فسكت حتى ظننا أنه سيُسَمِّيه بغير اسمه ، فقال : أليس ذا الحجة ؟ قلنا : بلى . قال : أى يوم هذا ؟ قلنا : الله ورسوله أعلم . فسكت حتى ظننا أنه سيُسَمِّيه بغير اسمه ، فقال : أليس يوم النحر ؟ قلنا : بلى . قال : فأن ذمناكم وأموالكم - قال محمد : وأحبابه »

قال : وأعراضكم عليكم حرام ، كحرمة يومكم هذا ، في بلدكم هذا ، في شهركم هذا . وسئلون ربكم فيسألهم عن أعمالكم . ألا فلا ترجعوا بعدي ضالاً لا يضرب بعضكم رقاب بعض . ألا ليبلغ الشاهد الغائب ، فلعن بعض من يبلغه أن يكون أوعى له من بعض من سمعه - فكان محمد إذا ذكره قال : صدق النبي ﷺ - ثم قال : ألا هل بلغت ، ألا هل بلغت ؟

قوله (باب من قال الاضحى يوم النحر) قال ابن المنير أخذه من إضافة اليوم الى النحر حيث قال : ليس يوم النحر ، واللام للجنس فلا يبقى نحر الا في ذلك اليوم ، قال والجواب على مذهب الجماعة أن المراد النحر الكامل واللام تستعمل كثيراً للكل كقوله : الشديد الذي يملك نفسه عند الغضب . . قلت : واختصاص النحر باليوم العاشر قول حيد بن عبد الرحمن ومحمد بن سيرين وداود الظاهري ، وعن سعيد بن جبير وابن السمناء مثله إلا في متى فيجوز ثلاثة أيام ، ويمكن أن يتمسك لذلك بحديث عبد الله بن عمرو بن العاص رفعه . أمرت بيوم الاضحى عيداً جعله الله لهذه الأمة ، الحديث صححه ابن حبان ، وقال القرطبي : التمسك بإضافة النحر الى اليوم الاول ضعيف مع قوله تعالى (ليذكروا اسم الله في أيام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الانعام) ويحتمل أن يكون أراد أن أيام النحر الأربعة أو الثلاثة اكل واحد منها اسم بخصه ، فالاضحى هو اليوم العاشر والذي يليه يوم القر والذي يليه يوم النفر الاول والرابع يوم النفر الثاني ، وقال ابن التين : مراده أنه يوم تنحرف فيه الاضاحى في جميع الاقطار ، وقيل مراده لا ذبح الا فيه خاصة ، يعنى كما تقدم نقله عن قال به . وزاد مالك : ويذبح ايضا في يومين بعده . وزاد الشافعى اليوم الرابع ، قال وقيل يذبح عشرة أيام ولم يزد لقائل ، وقيل الى آخر الشهر وهو عن عمر بن عبد العزيز وأبي سلمة ابن عبد الرحمن وسليمان بن يسار وغيرهم ، وقال به ابن حزم متمسكا بعدم ورود نص بالتقييد . وأخرج مارواه ابن أبي شيبة من طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن وسليمان بن يسار قالوا عن النبي ﷺ مثله ، قال : وهذا سند صحيح لهما ، لكنه مرسل فيلزم من يحتج بالمرسل أن يقول به . قلت : وسأيت عن أبي امامة بن سهل في الباب الذى يليه شيء من ذلك ، ويمثل قول مالك قال الثوري وأبو حنيفة وأحد ، ويمثل قول الشافعى قال الاوزاعي . قال ابن بطال فيما للطحاوى : ولم ينقل عن الصحابة غير هذين القولين ، وعن قتادة ستة أيام بعد العاشر . وحجة الجمهور حديث جبير بن مطعم رفعه : فجاج متى منحر ، وفي كل أيام التثريق ذبح ، أخرجه أحمد لكن في سننده انقطاع ، ووصله الدارقطنى ورجاله ثقات ، واففقوا على أنها تشرع ليلا كما تشرع نهارا إلا رواية عن مالك وعن أحد أيضا . ثم ذكر المصنف حديث محمد - وهو ابن سيرين - عن ابن أبي بكرة وهو عبد الرحمن وقد تقدم شرحه في العلم ، وفي باب الخطبة أيام متى ، من كتاب الحج شيء منه ، وكذا في تفسير برواء . قوله (ثلاث متواليات الى قوله ورجب مضر) هذا هو الصواب وهو عدما من سنتين ، ومنهم من عدما سنة واحدة فبدأ بالمحرم لكن الاول اليت بينان المتواليات ، وشذ من أسقط رجبا وأبدله بشوال زاعما أن بذلك تتوالى الأشهر الحرم وأن ذلك المراد بقوله تعالى (فيمضوا في الارض أربعة أشهر) حكاه ابن التين . قوله (قال وأحسبه) هو ابن سيرين كأنه كان يشك في هذه اللفظة وقد ثبتت في رواية غيره . وكذا قوله - فكان محمد إذا ذكره - في رواية السكيتيين ذكره . قوله (أن يكون أوعى له من بعض من سمعه) كذا الأكثر بالواو أى أكثر وعياله وتفهيمه فيه ، ووقع في رواية الاصيل

والمستعمل « أرى ، بالراء من الرعاة ورجعها بعض الشراح ، وقال صاحب المطالع : هي وهم ، وقوله « قال الأهل بلغت ، القائل هو النبي ﷺ وهو بقية الحديث ، ولما ذكر الراوى فصل بين قوله « بعض من سمعه » وبين قوله « الأهل بلغت » ، بكلام ابن سيرين المذكور

٦ - باب الأضحية والنحر بالمصل

٥٥٥١ - حدثنا محمد بن أبي بكر المذمى حدثنا خالد بن الحارث حدثنا عبيد الله عن نافع قال

« كان عبد الله ينحر في النحر » . قال عبيد الله : يعنى منحر النبي ﷺ

٥٥٥٢ - حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن كثير بن فرقد عن نافع أن ابن عمر رضى الله عنهما

أخبره قال « كان رسول الله ﷺ يذبح وينحر بالمصل »

قوله (باب الأضحية والنحر بالمصل) قال ابن بطال هو سنة الإمام خاصة عند مالك ، قال مالك فيها رواه ابن وهب : إنما يفعل ذلك الثلاث يذبح أحد قبله ، زاد المذهب : وليذبحوا بعده على يقين ، وليتعلموا منه صفة الذبح . وذكر فيه المؤلف حديث ابن عمر من وجهين : أحدهما موقوف ، والثاني مرفوع « كان النبي ﷺ يذبح وينحر بالمصل » وهو اختلاف على نافع ، وقيل بل المرفوع يدل على الموقوف لأن قوله في الموقوف كان ينحر في منحر النبي ﷺ يريد به المصل بدلالة الحديث المرفوع المصرح بذلك ، وقال ابن التين : هو مذهب مالك أن الإمام يبرز أضحيته للمصل فيذبح هناك ، وبالغ بعض أصحابه وهو أبو مصعب فقال : من لم يفعل ذلك لم يؤتم به . وقال ابن العربي : قال أبو حنيفة ومالك لا يذبح حتى يذبح الإمام أن كان من يذبح ، قال ولم أر له دليلا

٧ - باب أضحية النبي ﷺ بكبشين أقرنين . ويذكر سفين

وقال يحيى بن سعيد سمعت أبا أمامة بن سهل قال « كنّا نسمن الأضحية بالمدينة . وكان السلفون يسمنون »

٥٥٥٣ - حدثنا آدم بن أبي إياس حدثنا شعبة حدثنا عبد العزيز بن صهيب قال سمعت أنس بن مالك

رضي الله عنه قال « كان النبي ﷺ يضحي بكبشين ، وأنا أضحي بكبشين »

[الحديث ٥٥٥٣ - أطرافه ق : ٥٥٥٤ ، ٥٥٥٨ ، ٥٥٦٤ ، ٥٥٦٥ ، ٧٣٩٩]

٥٥٥٤ - حدثنا حبيب بن سعيد حدثنا عبد الوهاب عن أيوب عن أبي قلابة عن أنس « أن رسول الله

ﷺ انكفأ إلى كبشين أقرنين أملحين ، فذبحهما بيده »

تابعه وهيب عن أيوب . وقال إسماعيل وحاتم بن وردان : عن أيوب عن ابن سيرين عن أنس

٥٥٥٥ - حدثنا عمر بن خالد حدثنا الليث عن يزيد عن أبي الخير « عن عتبة بن عاصم رضى الله عنه

أن النبي ﷺ أعطاه غنما يفسهما على صحابته صحاحيا ، فبقى هود ، فذكره النبي ﷺ فقال : صح به أنت »

٢ - ج ١٠ - فتح الباري

قوله (باب اضية النبي ﷺ بكشين افرنين) أى لكل منهما قرنان معتدلان ، والكش خل الضأن فى أى سن كان ، واختلاف فى ابتدائه فليل إذا أنى وقيل إذا أربع . **قوله** (ويذكر سمين) أى فى صفة الكشين ، وهى فى بعض طرق حديث أنس من رواية شعبة عن قتادة عنه ، أخرجه أبو عوانة فى صحيحه من طريق المهناج بن محمد عن شعبة ، وقد ساقه المصنف فى الباب من طريق شعبة عنه وليس فيه سمين ، وهو المحفوظ عن شعبة . وله طريق أخرى أخرجه عبد الرزاق فى مصنفه عن الثوري عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن أبي سلمة عن عائشة أو عن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ كان إذا أراد أن يضحي اشترى كبشين عظيمين سمينين افرنين املحين موجودين فذبح أحدهما عن محمد وآل محمد والآخر عن أمته من شهد لله بالتوحيد وله بالبلاغ ، وقد أخرجه ابن ماجه من طريق عبد الرزاق لكن رفع فى النسبة ، فسمين ، بثلاثة أوله بدل المين والاول أولى ، وابن عقيل المذكور فى سننه مختلف فيه ، وقد اختلف عليه فى اسناده : فقال زهير بن محمد وشريك وعبيد الله بن عمرو كلهم عنه عن علي بن الحسين عن أبي رافع ، وخالههم الثوري كما ترى . ويحتمل أن يكون له فى هذا الحديث طريقان ، وليس فى روايته فى حديث أبي رافع لفظ « سمينين » . وأخرج أبو داود من وجه آخر عن جابر ذبح النبي ﷺ كبشين افرنين املحين موجودين ، قال الخطابي الموجود - يضى يضم الجيم وبالهمز - منزوع الاثني ، والوجه الخاص ، وفيه جواز الخصى فى الضحية ، وقد كرهه بعض أهل العلم لتقص العضو ، لكن ليس هذا عيبا لأن الخصاء يفيد اللحم طيبا وينفى عنه الزهومة وسوء الرائحة . وقال ابن العربي : حديث أبي سعيد يعنى الذى أخرجه الترمذى بلفظ « ضحى بكش خل » أى كامل الخلقة لم تقطع اثنياه برد رواية موجودين ، وتعقب باحتمال أن يكون ذلك وقع فى وقتين . **قوله** (وقال يحيى بن سعيد سميت أبا امامة بن سهل قال : كذا اسم الأضحية بالمدينة وكان المسلمون يستنون) وصله أبو نعيم فى المستخرج من طريق أحمد بن حنبل عن عباد بن العوام أخبرني يحيى بن سعيد وهو الانصارى ولفظه « كان المسلمون يشترى أحدهم الأضحية فيسمونها ويذبحها فى آخر ذى الحجة » قال أحمد : هذا الحديث عجيب ، قال ابن التين كان بعض المالكية يكره تسمين الأضحية لثلاث يشبه باليهود ، وقول أبي امامة أحم ، قاله الداودى . **قوله** (كان النبي ﷺ يضحي بكشين وأنا أضحي بكشين) هكذا فى هذه الطريق « وقائل ذلك هو أنس بينه للنسائي فى روايته ، وهذه الرواية مختصرة ورواية أبي قلابة المذكورة عنها مبينة ، لكن فى هذه زيادة قول أنس أنه كان يضحي بكشين للاتباع ، وفيها أيضا إشعار بالمداومة على ذلك ، فتمسك به من قال الضأن فى الأضحية أفضل . **قوله** فى رواية أبي قلابة (أن كبشين افرنين املحين فذبحهما بيده) الأملح بالمهمة هو الذى فيه سواد وبياض والبياض أكثر ، ويقال هو الأغبر وهو قول الاصمعي ، وزاد الخطابي : هو الأبيض الذى فى خلل صوفه طبقات سود ، ويقال الأبيض الخالص قاله ابن الأعرابي ، وبه تمسك الشافعية فى تفضيل الأبيض فى الأضحية ، وقيل الذى يعلوه حرمة ، وقيل الذى ينظر فى سواد ويمشى فى سواد ويأكل فى سواد ويترك فى سواد ، أى أن مواضع هذه منه سود وما هذا ذلك أبيض ، وحكى ذلك المازردى عن عائشة وهو غريب ، ولعله أراد الحديث الذى جاء هنا كذا لكن ليس فيه وصفه بالأملح ، وسيأتى قريبا أن مسلما أخرجه قال ثبت فله كان فى مرة أخرى ، واختلف فى اختيار هذه الصفة : فقيل لحسن منظره ، وقيل لصحة وكثرة لحمه ، واستدل به على اختيار العدد فى الأضحية ، ومن ثم قال الشافعية أن الأضحية بسبع شياء أفضل من البعير لأن الدم الحراق فيها أكثر والنواب يزيد بحبه ، وأن من أراد أن يضحي بأكثر من واحد يصح

وحكى الرويانى من الشافعية استحباب التصريق على أيام النحر ، قال النووي : هذا أدق بالمساكين لكنه خلاف السنة ، كذا قال والحديث دال على اختيار الثنية ، ولا يلزم منه أن من أراد أن يضحي بعدد فضحي أول يوم باثنين ثم فرق البقية على أيام النحر أن يكون مخالفا للسنة . وفيه أن الذكر في الاضحية أفضل من الاثني وهو قول أحد ، وعنه رواية أن الاثني أولى ، وحكى الرافعى فيه قولين عن الشافعى أحدهما عن نصه في البوبلى الذكر لأن لحمه أطيب وهذا هو الأصح ، والثاني أن الاثني أولى ، قال الرافعى وإنما يذكر ذلك في جزاء الصيد عند التقويم ، والاثني أكثر قيمة فلا تقضى بالذكر ، أو أراد الاثني الذى لم تلد . وقال ابن العربى : الأصح أفضلية الذكر على الاثنتان في الضحايا وقبلهما سواء ، وفيه استحباب التضحية بالأقرن وأنه أفضل من الأجم مع الاتفاق على جواز التضحية بالأجم وهو الذى لا قرن له ، واختلفوا في مكسور القرن . وفيه استحباب مباشرة المضحي الذبح بنفسه واستدل به على مشروعية استحسان الاضحية صفة ولونا ، قال الماوردى : إن اجتمع حسن المنظر مع طيب الخبر في اللحم فهو أفضل ، وإن انفردا فطيب الخبر أولى من حسن المنظر . وقال أكثر الشافعية : أفضلها البيضاء ثم الصفراء ثم الغبراء ثم البقلاء ثم السوداء . وسياق بقية فوائد حديث أنس بعد أبواب . **قوله** (فذبحهما بيده) سياق في البحث فيه قريبا . **قوله** (وقال اسماعيل وحاتم بن وردان عن أيوب بن محمد بن سيرين عن أنس) يعنى أنهما خالفا لعبد الوهاب الثقفى في شيخ أيوب فقال هو أبو قلابة . وقال محمد بن سيرين ، فاما حديث اسماعيل وهو ابن علية فقد وصله المصنف بعد أربعة أبواب في أثناء حديث ، وهو مصير منه الى أن الطريقين صحيحان ، وهو كذلك لاختلاف سياقهما . وأما حديث حاتم بن وردان فوصله مسلم من طريقه . **قوله** (تابعه وهيب عن أيوب) كذا وقع في رواية أبي ذر ، وقدم الباقون متابعة وهيب على روايتي اسماعيل وحاتم وهو الصواب ، لأن وهيبا إنما رواه عن أيوب عن أبي قلابة متابعيا لعبد الوهاب الثقفى ، وقد وصله الاسماعيل من طريقه كذلك ، قال ابن التين : إنما قال أولا قال اسماعيل ، وثانيا تابعه وهيب ، لأن القول يستعمل على سبيل المذاكرة ، والمتابعة تستعمل عند النقل والتحمل . قلت : لو كان هذا على إطلاقه لم يخرج البخارى طريق اسماعيل في الاصول ، ولم ينحصر التعليق المجازم في المذاكرة ، بل الذى قال إن البخارى لا يستعمل ذلك إلا في المذاكرة لا مستند له . **قوله** (الليث عن يزيد) هو ابن أبي حمزة ، بينه المصنف في كتاب الشركة . **قوله** (أعطاه غنما) هو أعم من العنان والمعن . **قوله** (على صحابته) يشتمل أن يكون الضمير للنبي ﷺ . ويحتمل أن يكون لعقبة ، فعلى كل يحتمل أن تكون الغنم ماسكا للنبي ﷺ وأمر بقسمتها بينهم تبرعا ، ويحتمل أن تكون من النماء واليه جرح القرطبي حيث قال في الحديث : إن الإمام ينبغي له أن يفرق الضحايا على من لم يقدر عليها من بيت مال المسلمين . وقال ابن بطال : إن كان قسمها بين الأغنياء فهم من النماء وإن كلن خص بها الفقراء فهم من الزكاة . وقد ترجم له البخارى في الشركة باب قسمة الغنم والعدل فيها ، وكأنه فهم أن النبي ﷺ بين لعقبة ما يطبخه لكل واحد منهم وهو لا يוכל الا بالعدل ، وإلا لو كان وكل ذلك لرأيه لمر عليه ، لأن الغنم لا يتأتى فيها قسمة الأجزاء ، وأما قسمة التعديل فتحتمل أن رد ، لأن استواء قسمتها على التحرير بعيد . قلت : ويحتمل أن يكون النبي ﷺ ضحى بها عنهم ، ووقعت القسمة في اللحم فتكون القسمة قسمة الأجزاء كما تقدم نوحيه عن ابن المنير قبل أبواب . **قوله** (فبقى عتود) بفتح المهملة وضم المثناة الخفيفة ، وهو من أولاد المعز ما قوى ورحى وأتى عليه حول ، والجمع اعتدة وعتدان ، وتدغم التاء

قال : هي خير من مُسَيَّة . قال : اجعلها مكانها ، ولن تجزي عن أحد بعدك »

وقال حاتم بن وردان عن أبوب عن محمد عن أنس عن النبي ﷺ وقال : عناق جَذعة ،

قوله (باب قول النبي ﷺ لأبي بردة ضح بالجذع من المعز ، وان تجوزي عن أحد بعدك) أشار بذلك إلى أن الضمير في قول النبي ﷺ في الرواية التي ساقها واذبحها للجذعة التي تقدمت في قول الصحابي و ان عندي داجنا جذعة من المعز . **قوله** (حدثنا مطرف) هو ابن طريف بمحلة وزن عقيل ، وعامر هو الشعبي . **قوله** (ضحي خالي يقال له أبو بردة) في رواية زبيد عن الشعبي في أول الاضاحي و أبو بردة بن نيار ، وهو بكسر النون وتخفيف الياء المثناة من تحت وآخره راء واسمه هاني واسم جده عمرو بن عبيد وهو بلوي من حلفاء الأنصار ، وقد قيل ان اسمه الحارث بن عمرو وقيل مالك بن هيرة والأول هو الأصح ، وأخرج ابن منده عن طريق جابر الجعفي عن الشعبي عن البراء قال : كان اسم خالي قليلا فسماه النبي ﷺ كثيرا ، وقال : يا كثير إنما نسكنا بعد صلاتنا ، ثم ذكر حديث الباب بطوله ، وجابر ضعيف وأبو بردة عن شهد العقبة وبدرا واشاهد وعاش إلى سنة اثنتين وقيل خمس وأربعين ، وله في البخاري حديث سياقي في الحدود . **قوله** (شاة شاة لحم) أي ليست أضحية بل هو لحم يتقنع به كما وقع في رواية زبيد ، وإنما هو لحم يقدمه لاهله ، وسيأتي في « باب الذبح بعد الصلاة » وفي رواية فراس عند مسلم قال : ذاك شيء مجلته لاهلك ، وقد استشكلت الاضافة في قوله شاة لحم ، وذلك أن الاضافة قسبان : معنوية ولفظية ، فالمنوية إما مقدرة بمن تكلم حديد أو باللام كقلام زيد أو بنى كغرب اليوم معناه ضرب في اليوم . وأما اللفظية فهي صفة مضافة إلى معمولها كضارب زيد وحسن الوجه ، ولا يصح شيء من الانقسام الخمسة في شاة لحم ، قال الفاكهي : والذي يظهر لي أن أبا بردة لما اعتقد أن شاة أضحية أوقع ﷺ في الجواب قوله شاة لحم موقع قوله شاة غير أضحية . **قوله** (ان عندي داجنا) الداجن التي تألف البيوت وتستألس وليس لها سن معين ، ولما صار هذا الاسم علما على ما يأتى البيوت احتجل الوصف عنه فاستوى فيه المذكور والمؤنث . والجمعة تقدم بيانها ، وقد بين في هذه الرواية أنها من المعز ، ووقع في الرواية الأخرى كما سيأتي بيانه ، فان عندنا عناقا ، وفي رواية أخرى : عناق ابن ، والعناق بفتح العين وتخفيف النون الاثني من ولد المعز عند أهل اللغة ، ولم يصب الداودي في دعمه ان العناق هي التي استحققت أن تحمل وأنها تطلق على الذكر والاثنى وأنه بين بقوله و ابن ، أنها أنثى ، قال ابن التين : غلط في نقل اللغة وفي تأويل الحديث ، فان معنى : عناق ابن ، أنها صغيرة سن ترضع أمها . ووقع عند الطبراني عن طريق سهل بن أبي حشمة و ان أبا بردة ذبح ذبيحته بسحر ، فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال : إنما الاضحية ما ذبح بعد الصلاة ، اذهب فضع ، فقال : ما عندي الا جذعة من المعز ، والحديث . قلت : وسيأتي بيان ذلك عند ذكر التعاليم التي ذكرها المصنف عقب هذه الرواية ، وزاد في رواية أخرى وهي أحب الي من شاتين ، وفي رواية لمسلم : من شاة لحم ، والمعنى أنها أطيب لحا وأنفع للأكلين لسمنها ونفاستها . وقد استشكل هذا بما ذكر أن حنق نفسين أفضل من عتق نفس واحدة ولو كانت أنفس منهما ، وأجيب بان الفرق بين الاضحية والعتق أن الاضحية يطلب فيها كثرة اللحم فتكون الواحدة السمينة أولى من الهزيلتين ، والعتق يطلب فيه التقرب إلى الله بفك الرقبة فيكون عتق الاثنتين أولى من عتق الواحدة ، نعم إن عرض الواحد وصف يقتضي رفعته على غيره

كألم وأنواع الفضل المتعدى - فقد جزم بعض المحققين بأنه أولى لعموم نفعه للسليين . وقع في الرواية الاخرى التي في أواخر الباب وهي وخير من مسنة ، وحكى ابن التين عن الداودي أن المسنة التي سقطت أسنانها للبدل ، وقال أهل القعة المسن التي الذي يلقي سنه ، ويكون في ذات الخف في السنة السادسة وفي ذات الظلف والحافر في السنة الثالثة ، وقال ابن فارس : إذا دخل ولد الصاة في الثالثة فهو ثل ومن . قوله (قال اذبحها ولا تصلح لغيرك) في رواية فراس الآتية في باب من ذبح قبل الامام ، : اذبحها ؟ قال : نعم ، ثم لا تجزى عن أحد بعدك ، وسلم من هذا الوجه ، ولن تجزى الخ ، وكذا في رواية أبي جحيفة عن البراء كما في أواخر هذا الباب ، ولن تجزى عن أحد بعدك ، وفي حديث سهل بن أبي حثمة ، وليست فيها رخصة لأحد بعدك ، وقوله ، تجزى ، يفتح أوله غير مهور أى تقضى ، يقال جزا عني فلان كذا أى قضى ، ومنه (لا تجزى نفس عن نفس شيئاً) أى لا تقضى عنها ، قال ابن برى : الفقهاء يقولون لا تجزى . بالضم والهمز في موضع لا تقضى والصواب بالفتح وترك الهمز . قال : لكن يجوز الضم والهمز بمعنى الكفاية ، يقال أجراً عنك . وقال صاحب الأساس : بنو تميم يقولون البدنة تجزى عن سبعة بضم أوله ، وأهل الحجاز تجزى بفتح أوله ، وبما نرى (لا تجزى نفس عن نفس شيئاً) وفي هذا تعقب على من نقل الاتفاق على منع ضم أوله . وفي هذا الحديث تخصيص أبي بردة بأجزاء الجذع من الدور في الاضحية ، لكن وقع في عدة أحاديث التصريح بتفسير ذلك لغير أبي بردة ، في حديث عقبة بن عامر كما تقدم قريباً ، ولا رخصة فيها لأحد بعدك ، قال البيهقي : إن كانت هذه الزيادة محفوفة كان هذا رخصة لعقبة كما رخص لابي بردة . قلت : وفي هذا الجمع نظر ، لأن في كل منهما صيغة عموم ، فأيهما تقدم على الآخر اقتضى انتفاء الوقوع للثاني ، وأقرب ما يقال فيه : إن ذلك صدر لكل منهما في وقت واحد ، أو تكون خصوصية الاول تسخت بثبوت الخصوصية للثاني ، ولا مانع من ذلك لانه لم يقع في السياق استمرار المسع لغيره صريحاً ، وقد انفصل ابن التين - وبعده القرطبي - عن هذا الاشكال باحتمال أن يكون العتود كان كبير السن بحيث يجزى ، لكنه قال ذلك بناء على أن الزيادة التي في آخره لم تقع له ، ولا يتم مراده مع وجودها مع مصادقته لقول أهل اللغة في العتود ، وتمسك بعض المتأخرين بكلام ابن التين فضعف الزيادة ، وليس بجيد ، فانما غارجه من مخرج الصحيح ، فانما عند البيهقي من طريق عبد الله البوشنجي أحد الأئمة الكبار في الحفظ والفقه وسائر فنون العلم ، رواها عن يحيى بن بكير عن الليث بالسند الذي ساقه البخاري ، ولكن رأيت الحديث في المتفق للجوزقي ، من طريق عبيد بن عبد الواحد ومن طريق أحمد بن إبراهيم بن ملحان كلاهما عن يحيى بن بكير وليست الزيادة فيه ، فهذا هو السر في قول البيهقي ان كانت محفوفة ، فكأنه لما رأى التفرّد خشي أن يكون دخل على راويها حديث في حديث ، وقد وقع في كلام بعضهم أن الذين ثبتت لهم الرخصة أربعة أو خمسة ، واستشكل الجمع وليس بمشكك ، فإن الاحاديث التي وردت في ذلك ليس فيها التصريح بالنفي إلا في قصة أبي بردة في الصحيحين وفي قصة عقبة بن عامر في البيهقي ، وأما ما عدا ذلك فقد أخرج أبو داود واحداً وصححه ابن حبان من حديث زيد بن خالد وإن النبي ﷺ أعطاه عتوداً جذعاً فقال ضع به ، فقلت انه جذع أفأضحي به ؟ قال نعم ضع به ، فضحبت به ، لفظ أحمد ، وفي صحيح ابن حبان وابن ماجه من طريق عباد بن تميم عن عويمر بن اشقر أنه ذبح أضحيته قبل أن يفد يوم الاضحي ، فأمره النبي ﷺ أن يعيد أضحية أخرى ، وفي الطبراني الأوسط من حديث ابن عباس ، إن النبي ﷺ أعطى سعد بن أبي وقاص جذعاً من المعز فأمره أن يضحي به ، وأخرجه الحاكم

من حديث عائشة وفي سنده ضعف ، ولأبي يعلى والحاكم من حديث أبي هريرة : أن رجلا قال : يا رسول الله هذا جذع من الضأن مهزول وهذا جذع من المعز سمين وهو خيرهما أفأضحي به ؟ قال : ضح به فإنه خير ، وفي سنده ضعف . والحق أنه لا منافاة بين هذه الأحاديث وبين حديثي أبي بردة وعقبة ، لاحتمال أن يكون ذلك في ابتداء الأمر ثم تقرر الشرع بأن الجذع من المعز لا يجزى ، واختص أبو بردة وعقبة بالرخصة في ذلك ، وإنما قلت ذلك لأن بعض الناس زعم أن هؤلاء شاركوا عقبة وأبا بردة في ذلك ، والمشاركة إنما وقعت في مطلق الاجزاء لافي خصوص منع الغير ، ومنهم من زاد فيهم عويم بن أشقر وليس في حديثه إلا مطلق الاعادة لكونه ذبح قبل الصلاة ، وأما ما أخرجه ابن ماجه من حديث أبي زيد الانصاري : أن رسول الله ﷺ قال لرجل من الأنصار : ادعها ولن تجزى جذعة من أحد بعدك ، فهذا يعمل على أنه أبو بردة بن نيار فإنه من الأنصار ، وكذا ما أخرجه أبو يعلى والطبراني من حديث أبي جهميفة : أن رجلا ذبح قبل الصلاة فقال رسول الله ﷺ : لا تجزى منك ، قال ان عندى جذعة ، فقال : تجزى منك ولا تجزى بعد ، فلم يثبت الاجزاء لأحد ونفيه عن الغير إلا لأبي بردة وعقبة ، وأن تعذر الجمع الذى قدمته لحديث أبي بردة أصح خرجا والله أعلم . قال الفاكهي : يذنبه النظر في اختصاص أبي بردة بهذا الحكم وكشف السر فيه ، وأجيب بأن الماودى قال : ان فيه وجهين أحدهما أن ذلك كان قبل استقراء الشرع فاستثنى ، والثاني أنه علم من طاعته وخلوص نيته ما يميزه عن سواه . قلت : وفي الاول نظر ، لأنه لو كان سابقا لامتنع وقوع ذلك لغيره بعد التصريح بعدم الاجزاء لغيره ، والافرض ثبوت الاجزاء لعدد غيره كما تقدم . وفي الحديث أن الجذع من المعز لا يجزى وهو قول الجمهور ، وعن عطاء وصاحبه الأوزاعي يجوز مطلقا ، وهو وجه لبعض الشافعية حكاه الرافعي ، وقال النووي : وهو شاذ أو غلط ، وأغرب عباسى حكى الاجماع على عدم الاجزاء ، قبل والاجزاء مصادر للنسب ولكن يحتمل أن يكون قائله قيد ذلك بمن لم يجد غيره ، ويكون معنى نفي الاجزاء عن غير من أذن له في ذلك محولا على من وجد ، وأما الجذع من الضأن فقال الترمذى : ان العمل عليه عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم ، لكن حكى غيره عن ابن عمر والزهرى أن الجذع لا يجزى مطلقا سواء كان من الضأن أم من غيره ، ومن حكاه عن ابن عمر ابن المنذر في الأشراف ، وبه قال ابن حزم وعواذ لجماعة من السلف وأطلب في الرد على من أجازوه ، ويحتمل أن يكون ذلك أيضا مقيدا بمن لم يجد ، وقد صح فيه حديث جابر رفعه ولا تذبحوا إلا مسنة إلا أن يعسر عليكم فتذبحوا جذعة من الضأن ، أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وغيرهم لكن نقل النووي عن الجمهور أنهم حملوه على الأفضل ، والتقدير يستحب إسك أن لا تذبحوا إلا مسنة ، فان يجوزتم فاذبحوا جذعة من الضأن . قال : وليس فيه تصريح بمنع الجذعة من الضأن وأنها لا تجزى ، قال : وقد أجمعت الأمة على أن الحديث ليس على ظاهره ، لأن الجمهور يجوزون الجذع من الضأن مع وجود غيره وعدمه ، وابن عمر والزهرى يمنعان مع وجود غيره وعدمه ، فتعين تأويله . قلت : ويدل للجمهور الأحاديث الماضية قريبا ، وكذا حديث أم هانئ بنت هلال عن أبيها رفعه : يجوز الجذع من الضأن أضحية ، أخرجه ابن ماجه ، وحديث رجل من بني سليم يقال له جاشع : ان النبي ﷺ قال : ان الجذع يوفى ما يوفى منه الشئ ، أخرجه أبو داود وابن ماجه ، وأخرجه النسائي من وجه آخر ، لكن لم يسم الصحابي ، بل وقع عنه أنه رجل من مزينة ، وحديث معاذ بن عبد الله ابن حبيب عن عقبة بن عامر : ضحينا مع رسول الله ﷺ بجذع من الضأن ، أخرجه النسائي بسند قوى ، وحديث

أبي هريرة رفعه ، فعمت الأضحية الجذعة من الضأن ، أخرجه الترمذى وفى سنده ضعف . واختلف القائلون
 بأجزاء الجذع من الضأن - وهم الجمهور - فى سنة على آراء : أحدها أنه ما أكل سنة ودخل فى الثانية وهو الأصح عند
 الشافعية وهو الأشهر عند أهل اللغة ، ثانياً نصف سنة وهو قول الحنفية والحنابلة ، ثالثاً سبعة أشهر وحكاة
 صاحب الهداية ، من الحنفية عن الزعفرانى ، رابعاً ستة أو سبعة حكاة الترمذى عن وكيع ، خامساً التفرقة بين
 ما تولد بين شابين فيكون له نصف سنة أو بين هرمين فيكون ابن ثمانية ، سادساً ابن عشر ، سابعاً لا يجوز
 حتى يكون عظيماً حكاة ابن العربى وقال : أنه مذهب باطل ، كذا قال ، وقد قال صاحب الهداية ، أنه إذا كانت
 عظيمة بحيث لو اختلطت بالثنيات اشتبهت على الناظر من بعيد أجزاء ، وقال العبادى من الشافعية : لو أجدع
 قبل السنة أى سقطت أسنانه أجزاء كما لو تمت السنة قبل أن يجذع ويكون ذلك كالبلوغ لما بالنسب وإلما بالاختلام ،
 وهكذا قال البغوى : الجذع ما استكمل السنة أو أجدع قبلها ، وإفقه أعلم . **قوله** (ثم قال من ذبح قبل الصلاة) أى
 صلاة العيد (فانما يذبح لنفسه) أى وليس أضحية (ومن ذبح بعد الصلاة فقد تم نسكه) أى عبادته (وأصاب سنة
 المسلمين) أى طريقتهم . وهكذا وقع فى هذه الرواية أن هذا السلام وقع بعد قصة أبي بردة بن نيار ، والذي فى
 معظم الروايات كما سيأتى قريباً من رواية زيد عن الشعبي أن هذا السلام من النبي ﷺ وقع فى الخطبة بعد الصلاة
 وأن خطاب أبي بردة بما وقع له كان قبل ذلك وهو الممتد ولفظه سمعت النبي ﷺ يخاطب فقال : أن أول ما نبدا
 به من يومنا هذا أن نصلى ثم ترجع فتشعر فن فعل هذا فقد أصاب سقننا ، فقال أبو بردة : يا رسول الله ذهبت قبل
 أن أصلى ، وتقدم فى العيد من طريق منصور عن الشعبي عن البراء قال د خطبنا رسول الله ﷺ يوم الأضحية بعد
 الصلاة فقال : من صلى صلاتنا ونسك نسكنا فقد أصاب النسك ، ومن نسك قبل الصلاة فإنه لا نسك له ؟ فقال
 أبو بردة ، فذكر الحديث ، وسيأتى بيان الحكم فى هذا قريباً فى باب من ذبح قبل الصلاة أعاد ، أن شاء الله تعالى .
 واستدل به على وجوب الأضحية على من التزم الأضحية فأفسد ما يضحى به ، ورد الطحاوى بأنه لو كان كذلك
 لتعرض إلى قيمة الأولى ليلوم بمثلاً ، فلما لم يعتبر ذلك دل على أن الأمر بالاعادة كان على جهة الذنب ، وفيه بيان ما
 يجوز فى الأضحية لا على وجوب الاعادة . وفى الحديث من الفوائد غير ما تقدم أن المرجع فى الأحكام إنما هو
 إلى النبي ﷺ ، وأنه قد يخص بعض أمته بحكم وينع غيره منه ولو كان بغير عند ، وأن خطابه للواحد يعم جميع
 المكلفين حتى يظهر دليل الخصوصية ، لأن السياق يشعر بأن قوله لا بى بردة ضح به أى بالجذع ، ولو كان يفهم منه
 تخصيصه بذلك لما احتاج إلى أن يقول له ولئن تجوزى عن أحد بعدك . ويحتمل أن تكون قاعدة ذلك قطع إلحاق
 غيره به فى الحكم المذكور لا أن ذلك مأخوذ من مجرد اللفظ وهو قوى . واستدل بقوله د اذبح مكانها أخرى
 وفى لفظ د أعد نسكاً ، وفى لفظ د ضح بها ، وغیر ذلك من الألفاظ المصرحة بالأمر بالأضحية على وجوب
 الأضحية ، قال القرطبى : المقصود ، ولا حجة فى شىء من ذلك ، وإنما المقصود بيان كيفية مشروعية الأضحية لمن
 أود أن يعلم أو من أوقفها على غير الوجه المشروع خطأ أو جهلاً ، فبين له وجه تدارك ما قرط منه ، وهذا
 معنى قوله د لا تجزى ، عن أحد بعدك ، أى لا يحصل له مقصود القرية ولا الثواب ، كما يقال فى صلاة النفل : لا تجزى
 إلا بغيره ، روى عنه ، قال . وقد استدلل بعضهم لرحوب بأن الأضحية من شريعة إبراهيم الخليل وقد أمرنا
 باتباعه ، ولا حجة فيه لا تقرب مجموعته ﷺ الدليل على أنها كانت فى شريعة إبراهيم واجبة ولا سبيل إلى

علم ذلك ، ولا دلالة في قصة الذبيح للخصوصية التي فيها ، والله أعلم . وفيه أن الامام يعلم الناس في خطبة العيد أحكام النحر . وفيه جواز الاكتفاء في الاضحية بالشاة الواحدة عن الرجل وعن أهل بيته ، وبه قال الجمهور ؛ وقد تقدمت الإشارة إليه قبل ، ومن أبي حنيفة والثوري ؛ بكره ، وقال الخطابي ؛ لا يجوز أن يضحي بشاة واحدة عن اثنين ، وادعى نسخ ما دل عليه حديث عائشة الآتي في د باب من ذبح ضحية غيره ، وتعقب بأن النسخ لا يثبت بالاحتمال ، قال الشيخ أبو محمد بن أبي جرة : وفيه أن العمل وإن وافق نية حسنة لم يصح إلا إذا وقع على وفق الشرع . وفيه جواز أكل اللحم يوم العيد من غير لحم الاضحية لقوله ؛ إنما هو لحم قدمه لأهله . وفيه كرم الرب سبحانه وتعالى لكونه شرع لعبيده الاضحية مع ما لم فيها من الشهوة بالاكل والادخار ومع ذلك فأثبت لم الأجر في الذبح ، ثم من تصدق أثيب وإلا لم يأثم . **قوله** (تابعه عبيدة عن الشعبي وإبراهيم ، وتابعه وكيع عن حريث عن الشعبي) قلت : أما عبيدة فهو بصيغة التصغير وهو ابن معتب بضم أوله وفتح المهملة وتشديد المثناة وكسرهما بعدها موحدة الضمي ، وروايته عن الشعبي يعني عن البراء بهذه القصة ، وأما قوله ؛ وإبراهيم ، فبني النخعي ، وهو من طريق إبراهيم منقطع ، وليس لعبيدة في البخاري سوى هذا الموضع الواحد ، وأما متابعة حريث وهو بصيغة التصغير وهو ابن أبي مطر واسمه عمرو الاسدي الكوفي وماله أيضا في البخاري سوى هذا الموضع ، وقد وصله أبو الشيخ في كتاب الاضاحي من طريق سهل بن عثمان العسكري عن وكيع عن حريث عن الشعبي عن البراء ؛ أن خاله سأل ، فذكر الحديث وفيه ؛ عندي جذعة من المعز أوفى منها ؛ وفي هذا تعقب على الفارغاني في د الافراد ، حيث زعم أن عبيد الله بن موسى تفرد بهذا عن حريث وسأفه من طريقه بلفظ ؛ قال فمندی جذعة معر سمينة . **قوله** (وقال عاصم وداود عن الشعبي عن عناق ابن) أما عاصم فهو ابن سليمان الاحول ، وقد وصله مسلم من طريق عبد الواحد بن زياد عنه عن الشعبي عن البراء بلفظ ؛ خطبنا رسول الله ﷺ في يوم نحر فقال ؛ لا يضدين أحد حتى يصل . فقال رجل ؛ عندي عناق ابن - وقال في آخره - ولا تجزى جذعة عن أحد بعدك . وأما داود فهو ابن أبي هند فوصله مسلم أيضا من طريق هشيم عنه عن الشعبي عن البراء بلفظ ؛ إن خاله أبا بردة بن نيار ذبح قبل أن يذبح النبي ﷺ - الحديث وفيه - لأطعم أهل وجيرائز وأهل داري ، فقال ؛ أعد نسكا . فقال ؛ ان عندي عناق ابن هي خير من شاتي لحم ، قال ؛ هي خير لنسكتيك ، ولا تجزى جذعة عن أحد بعدك . **قوله** (وقال زبيد وفرمان عن الشعبي ؛ عندي جذعة) أما رواية زبيد وهو بالزاي ثم الموحدة مصغر فوصلها المؤلف في أول الاضاحي كذلك ، وأما رواية فرمان وهو بكسر الفاء وتخفيف الراء وآخره مهملة ابن يحيى فوصلها أيضا المؤلف في د باب من ذبح قبل الصلاة أعاد . **قوله** (وقال أبو الاحوص حدثنا منصور عناق جذعة) هو بالثنون فهما ، ورواية منصور هذه وهو ابن المعتمر وصلها المؤلف من الوجه المذكور عنه عن الشعبي عن البراء في العيدين . **قوله** (وقال ابن عرون) هو عبد الله (عناق جذع ، عناق لبن) يعني أن في روايته عن الشعبي عن البراء باللفظين جميعا لفظ عاصم ومن تابعه ولفظ منصور ومن تابعه ، وقد وصل المؤلف رواية ابن عرون في كتاب الايمان ؛ فنذكر من طريق معاذ بن معاذ عن ابن عرون باللفظ المذكور . **قوله** (عن سلة) هو ابن كليل وصرح أحمد به في روايته عن محمد بن جعفر بهذا الاسناد ، وأبو جحيفة هو الصحابي المشهور . **قوله** (ذبح أبو بردة) هو ابن نيار الماضي ذكره . **قوله** (أبدا) بموحدة وفتح أوله ، وقد تقدم بيانه في قوله ؛ اذبح مكانها أخرى ، **قوله** (قال شعبة وأحسبه قل هي

خير من مسنة) في رواية أبي عامر العقدي عن شعبة عند مسلم « هي خير من مسنة » ولم يشك . قوله (اجعلها مكانها) أي اجعلها . وقد تمسك بهذا الأمر من ادعى وجوب الأضحية ، ولا دلالة فيه ، لأنه ولو كان ظاهر الأمر الوجوب إلا أن قرينة إفساد الأول تقتضي أن يكون الأمر بالإعادة لتجصيل المقصود ، وهو أهم من أن يكون في الأصل واجبا أو مندوبا ، وقال الشافعي : يحتمل أن يكون الأمر بالإعادة للوجوب ، ويحتمل أن يكون الأمر بالإعادة للإشارة إلى أن التضحية قبل الصلاة لا تقع أضحية ، فأمره بالإعادة ليكون في عداد من ضحى ، فلما احتتمل ذلك وجدنا الدلالة على عدم الوجوب في حديث أم سلمة المرفوع « إذا دخل العشر فأراد أحداكم أن يضحي ، قال : فلو كانت الأضحية واجبة لم يكل ذلك إلى الإرادة ، وأجاب من قال بالوجوب بأن التعليق على الإرادة لا يمنع القول بالوجوب ، فهو كما قيل : من أراد الحج فليكثر من الزاد ، فإن ذلك لا يبدل على أن الحج لا يجب ، وتنبأ بأنه لا يلزم من كون ذلك لا يبدل على عدم الوجوب ثبوت الوجوب بمجرد الأمر بالإعادة لما تقدم من احتمال إرادة السكال وهو الظاهر والله أعلم . قوله (وقال حاتم بن وردان الخ) تقدم ذكر من وصله في الباب الذي قبله ، ولم يسق مسلم لفظه ، لكنه قال « بمثل حديثهما » يعني رواية اسماعيل بن علية عن أبيوب ورواية هشام عن محمد بن سيرين

٩ - باب من ذبح الأضاحي بيده

٥٥٥٨ - حدثنا آدم بن أبي إياس حدثنا شعبة حدثنا قتادة عن أنس قال « ضحى النبي ﷺ بكبشين أملحين ، فرأيته واضحا قدمه على صفاحهما يسى ويكبر ، فذبحتهما بيده »

قوله (باب من ذبح الأضاحي بيده) أي وهل يشترط ذلك أو هو الأول ، وقد انفقوا على جواز التوكيل فيها للنفاد ، لكن عند المالكية رواية بنعم الأجزاء مع القدرة ، وعند أكثرهم بكره لكن يستحب أن يفعله ، وبكره أن يستنبح حائضا أو صبيا أو كفتريا ، وأولهم أول ثم ما يليه . قوله (ضحى) كذا في رواية شعبة بصيغة الفعل الماضي وكذا في رواية أبي حوالة الآنية قريبا عن قتادة ، وفي رواية همام الآنية قريبا أيضا عن قتادة « كان يضحي » وهو أظهر في مداومة على ذلك . قوله (بكبشين أملحين) زاد في رواية أبي حوالة وفي رواية همام كلاهما عن قتادة « أقرنين ، وسياطين قريبا ، وتقدم مثله في رواية أبي قتادة قبل باب . قوله (فرأيته واضحا قدمه على صفاحهما) أي على صفاح كل منهما عند ذبحه ، وصفاح بكسر الصاد المهملة وتخفيف الفاء وآخره حاء مهملة الجوانب ، والمراد الجانب الواحد من وجه الأضحية ، وإنما نثني لإشارة إلى أنه فعل ذلك في كل منهما ، فهو من إضافة الجمع إلى المثنى بارادة التوزيع . قوله (يسى ويكبر) في رواية أبي حوالة « وسمى وكبر » ، والأول أظهر في وقوع ذلك عند الذبح . وفي الحديث غير ما تقدم مشروعية التسمية عند الذبح ، وقد تقدم في الذبائح بيان من اشترطها في صفة الذبح ، وفيه استحباب التكبير مع التسمية واستحباب وضع الرجل على صفحة عنق الأضحية الأيمن ، وانفقوا على أن أضجاعها يكون على الجانب الأيسر فيضع رجله على الجانب الأيمن ليكون أسهل على الذابح في أخذ السكين باليمين وأمسك بها بيده اليسار

١٠ - **باب من ذبح ضحية غيره . وأعان رجل ابن عمر في بدته**

وأمر أبو موسى بناته أن يضحين بأيديهن

٥٥٥٩ - **حدثنا** شعبان عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت : دخل على رسول الله ﷺ يسرف وأنا أبكي ، قال : مالك ؟ أقيست ؟ قلت : نعم . قال : هذا أمر كعبه الله على بنات آدم . اقضى مايقضى الحاج غير أن لا تطوف بالبيت . وصحني رسول الله ﷺ عن نسائه بالبقر ،

قوله (باب من ذبح ضحية غيره) أراد بهذه الترجمة بيان أن التي قبلها ليست للاشتراط . **قوله** (وأعان رجل ابن عمر في بدته) أي عند ذبحها ، وهذا وصله عبد الرزاق عن ابن عبيدة عن عمرو بن دينار قال : رايت ابن عمر ينحر بدنة بمى وهي باركة مقوفة ، ورجل بمسك بجبل في رأسها وابن عمر يطمن . قال ابن المنير : هذا الأثر لا يطابق الترجمة إلا من جهة أن الاستئمان إذا كانت مشروعة التحقت بها الاستئابة ، وجاء في نحو قصة ابن عمر حديث مرفوع أخرجه أحد من حديث رجل من الانصار د ان النبي ﷺ أضحج أضحيته فقال : أصنى على أضحيتي . فأطاعته ، ورجاله نقات . **قوله** (وأمر أبو موسى بناته أن يضحين بأيديهن) وصله الحاكم في « المستدرك » ووقع لنا بطو في خبرين كلاهما من طريق المسيب بن رافع د ان أبا موسى كان يأمر بناته أن يضحن نسائهن بأيديهن ، وسنده صحيح ، قال ابن التين : فيه جواز ذبحة المرأة ، وقتل محمد عن مالك كراهته . قلت : وقد سبق في الذبائح مبينا . وهذا الأثر مبين للترجمة ، فيحتمل أن يكون محله في الترجمة التي قبلها أو أراد أن الأمر في ذلك حل اختيار المضحي ، وعن الشافعية الأولى للمرأة أن توكل في ذبح أضحيتها ولا تبأشر الذبح بنفسها . ثم ذكر المصنف حديث عائشة لما حاضت يسرف وفيه : هذا أمر كتب الله على بنات آدم - وفي آخره - وصحني رسول الله ﷺ عن نسائه بالبقر ، ولمسلم من حديث جابر د نحر النبي ﷺ عن نسائه بقرة في حجة الوداع .

١١ - **باب الذبح بعد الصلاة**

٥٥٦٠ - **حدثنا** حجاج بن منهال حدثنا شعبه قال أخبرني زيد قال سمعت الشعبي عن البراء رضي الله عنه قال : سمعت النبي ﷺ يخطب فقال : إن أول ما يبدأ به من يومنا هذا أن نصل ، ثم نرجع فننحر ، فن قل : هذا فقد أصاب سقنا ، ومن نحر قائما هو لحم بقدومه لأهله ، ليس من القنسك في شيء . فقال أبو بردة : يا رسول الله ، ذهبت قبل أن أصلي ، وفندي جذعة غير من مسنة ، فقال : اجعلها مكاتها ، ولن تجزى - أو توفي - عن أحد بعدك ،

قوله (باب الذبح بعد الصلاة) ذكر فيه حديث البراء في قصة أبي بردة ، وقد تقدم شرحه قريبا ، وسأذكر ما يتعلق بهذه الترجمة في التي بعدها ، وقوله فيه « وان تجوزي أو توفي » شك من الراوي ، ومعنى توفي أي نكل الثواب

وصند أحمد من طريق يزيد بن البراء عن أبيه د ولن تقي ، بغير واو ولا شك ، يقال وفي إذا أئتمروا فهو بمعنى
يمجى بفتح أوله

١٢ - باب من ذبح قبل الصلاة أدام

٥٥٦١ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** إسماعيل بن إبراهيم عن أبيوب عن محمد بن أنس عن أبي **قال** « من ذبح قبل الصلاة فليعد . فقال رجل : هذا يوم يشتكى فيه اللحم - وذكر هنة من جيرانه ، فكان النبي عذره - وعندي جذعة خيرة من شاتين فرخص له النبي ، فلا أدري بلئت الرخصة أم لا ؟ ثم انكفأ إلى كبشين - بمعنى فذبحهما - ثم انكفأ الناس إلى غنمية فذبحوها »

٥٥٦٢ - **حدثنا** آدم **حدثنا** شعبه **حدثنا** الأسود بن قيس سمعت جندب بن سفیان **قال** « شهدت النبي يوم النحر قال : من ذبح قبل أن يصل فليعد مكانها أخرى ، ومن لم يذبح فليذبح »
٥٥٦٣ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل **حدثنا** أبو عوانة عن فراس عن عامر عن البراء **قال** « صلى رسول الله ذات يوم فقال : من صلى صلاتنا ، واستقبل قبلتنا ، فلا يذبح حتى ينصرف . فقام أبو بردة بن ريار **قال** : يا رسول الله ، فعلت . **قال** : هو شيء عجبت له . **قال** : فان عندي جذعة هي خير من مستنتين ، آذنتها ؟ **قال** : نعم ، ثم لانجزى عن أحد بعدك . **قال** عامر : هي خير تسبكتي »

قوله (باب من ذبح قبل الصلاة أدام) أي أدام الذبح ، ذكر فيه ثلاثة أحاديث : الأول حديث أنس . **قوله** فيه (وذكر هنة) بفتح الهاء والنون الخفيفة بعدها هاء تأنيث أي حاجة من جيرانه إلى اللحم . **قوله** (فكان النبي عذره) بتخفيف الذال المعجمة من العذر أي قبل عذره ، ولكن لم يجعل ما فعله كافياً ولذلك أمره بالعادة . **قال** ابن دقيق العيد : فيه دليل على أن المأمورات إذا وقعت على خلاف مقتضى الأمر لم يند فيها بالجهل ، والفرق بين المأمورات والمنهيات أن المقصود من المأمورات إقامة مصالحها ، وذلك لا يحصل إلا بالفعل . والمقصود من المنهيات الكف عنها بسبب مفاسدها ، ومع الجهل والنسيان لم يقصد المكلف فعلها فيعذر . **قوله** (وعندي جذعة) هو معطوف على كلام الرجل الذي عنى عنه الراوي **قوله** « وذكر هنة من جيرانه » تقديره هذا يوم يشتكى فيه اللحم ولجيران حاجة فذبحت قبل الصلاة ، وعندي جذعة . وقد تقدمت مباحثه قبل ثلاثة أبواب . الثاني حديث جندب ابن سفیان **أورده مختصراً** ، وتقدم في الذباح من طريق أبي عوانة عن الأسود بن قيس أم منه وأوله « ضحينا مع رسول الله أضحية ، فإذا ناس ذبحوا ضحايام قبل الصلاة ، الحديث . **قوله** (ومن لم يذبح فليذبح) في رواية أبي عوانة « ومن كان لم يذبح حتى صلينا فليذبح على اسم الله » وفي رواية لمسلم « فليذبح بسم الله ، أي فليذبح قائلاً بسم الله أو مسمياً ، والمجذور متعلق بمحذوف ، وهو حال من الضمير في قوله « فليذبح » وهذا أولى ما حمل عليه الحديث وصحة النووي ، ويؤيده ما تقدم في حديث أنس « وسبي وكبر ، وقال عياض : يحتمل أن يكون معناه

فليذبح لله ، والباء تيمية بمعنى اللام ، ويحتمل أن يكون معناه بتسمية الله ، ويحتمل أن يكون معناه متبركا باسمه كما يقال سر على بركة الله ، ويحتمل أن يكون معناه فليذبح بسنة الله . قال : وأما كراهة بعضهم أقلل كذا على اسم الله لانه اسمه على كل شيء . فضعيف . قلت : ويحتمل وجها خامسا أن يكون معنى قوله وبسم الله ، مطلق الاذن في الذبيحة حيثئذ ، لان السياق يقتضى المنع قبل ذلك والاذن بعد ذلك ، كما يقال للمستأذن بسم الله أى ادخل ، وقد استدل بهذا الامر في قوله « فليذبح مكانها أخرى » من قال بوجوب الاضحية ، قال ابن دقيق العبد : صيغة « من » في قوله « من ذبح » صيغة عموم في حق كل من ذبح قبل أن يصل ، وقد جاءت لتأسيس قاعدة ، وتنزيل صيغة العموم اذا وردت لذلك على الصورة النادرة يستدكر ، فلذا بعد تخصيصه بمن نذر أضحية معينة بقي التردد هل الأول حمله على من سبق له أضحية معينة أو حمله على ابتداء أضحية من غير سبق تعيين ؟ فعل الأول يكون حجة لمن قال بالوجوب على من اشترى الاضحية كالملك ، فان الاضحية عندهم يجب بالانزام اللسان وبنية الشراء وبنية الذبح ، وعلى الثاني يكون لاحجة لمن أوجب الضحية مطلقا ، لكن حصل الانفصال من لم يقل بالوجوب بالآلة الدالة على عدم الوجوب فيكون الامر للندب . واستدل به من اشترط تقدم الذبح من الامام بعد صلاته وخطبته ، لان قوله « من ذبح قبل أن يصل فليذبح مكانها أخرى » ، انما صدر منه بعد صلاته وخطبته وذبحه فسكانه قال : من ذبح قبل فعل هذه الامور فليعد ، أى فلا يمتد بما ذبحه . قال ابن دقيق العبد : وهذا استدلال غير مستقيم ، لخالفته التقييد بلفظ الصلاة والتعقيب بالفاء . الحديث الثالث حديث البراء ، أورده من طريق فراس بن يحيى عن الشعبي ، وقد تقدمت مباحثه قريبا . قوله (من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا) المراد من كان على دين الاسلام . قوله (فلا يذبح) أى الاضحية (حتى ينصرف) تمسك به الشافعية في أن أول وقت الاضحية قدر فراغ الصلاة والخطبة ، وانما شرطوا فراغ الخطبتين لان الخطبتين مقصودتان مع الصلاة في هذه العبادة ، فيعتبر مقدار الصلاة والخطبتين على أخف ما يجوز بعد طلوع الشمس ، فلذا ذبح بعد ذلك أجزاء الذبح عن الاضحية ، سواء صلى العبد أم لا ، وسواء ذبح الامام أضحيته أم لا ، ويستوى في ذلك أهل المصر والحاضر والبادي ونقل الطحاوي عن مالك والأوزاعي والشافعية : لا تجوز أضحية قبل أن يذبح الامام ، وهو معروف عن مالك والأوزاعي والشافعية ، قال القرطبي : ظواهر الأحاديث تدل على تعليق الذبح بالصلاة ، لكن لما رأى الشافعية أن من لا صلاة عيد عليه غايب بالاضحية حل الصلاة على وقتها . وقال أبو حنيفة والليث : لا ذبح قبل الصلاة ، ويجوز بمسحدا ولو لم يذبح الامام ، وهو خاص بأهل المصر ، فأما أهل القرى والبادي فيدخل وقت الاضحية في حقهم إذا طلع الفجر الثاني . وقال مالك : يذبحون اذا نحر أقرب أئمة القرى إليهم ، فان نحر واقبل أجزأهم . وقال عطاء وربيعة : يذبح أهل القرى بعد طلوع الشمس . وقال أحمد وإسحاق : اذا فرغ الامام من الصلاة جلوس الاضحية ، وهو وجه للشافعية قرى من حيث الدليل وان ضيق بعضهم ، ومثله قول الثوري : يجوز بعد صلاة الامام قبل خطبته وفي أئمتها ، ويحتمل أن يكون قوله « حتى ينصرف » أى من الصلاة ، كما في الروايات الأخر . وأصرح من ذلك ما وقع عند أحمد من طريق يزيد بن البراء عن أبيه رقه « انما الذبح بعد الصلاة ، ووقع في حديث جندب عند مسلم « من ذبح قبل أن يصل فليذبح مكانها أخرى » ، قال ابن دقيق العبد : هذا اللفظ أظهر في اعتبار فعل الصلاة من حديث البراء ، أى حيث جاء فيه « من ذبح قبل الصلاة » ، قال : لكن ان أجريناه على ظاهره اقتضى ان لا نجزئ الاضحية في حق من لم يصل العيد ، فان ذهب إليه أحد فهو أسعد

الناس بظاهر هذا الحديث ، والاوجب الخروج عن هذا الظاهر في هذه الصورة ويبقى ماعداها في محل البحث . وتنبه بأنه قد وقع في صحيح مسلم في رواية أخرى ، قبل أن يصل أو نصل ، بالاشك . قال النووي : الأولى بإياه والثانية بالنون ، وهو شك من الراوى ، فملى هذا اذا كان بلفظ « يصل » ساوى لفظ حديث البراء في تعليق الحكم بفعل الصلاة . قلت : وفيه رفع عند البخارى في حديث جندب في الذبائح بمشعل لفظ البراء ، وهو خلاف ما يرويه سياق صاحب العمدة ، فانه ساقه على لفظ مسلم ، وهو ظاهر في اعتبار فعل الصلاة ، فان إطلاق لفظ الصلاة وإرادة وقتها خلاف الظاهر ، وأظهر من ذلك قوله « قبل أن نصل » بالنون ، وكذا قوله « قبل أن ننصرف » سواء قلنا من الصلاة أم من الخطبة . وادعى بعض الشافعية أن معنى قوله ﷺ « من ذبح قبل أن يصل فليذبح مكانها أخرى » أى بعد أن يتوجه من مكان هذا القول ، لأنه غاطب بذلك من حضره فسكأه قال : من ذبح قبل فعل هذا من الصلاة والخطبة فليذبح أخرى ، أى لا يعتد بما ذبحه . ولا يخفى ما فيه . وأورد الطحاوى ما أخرجه مسلم من حديث ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر بلفظ « ان النبي ﷺ صلى يوم النحر بالمدينة ، فتقدم رجال فنحروا وظنوا أن النبي ﷺ قد نحر ، فأمرهم أن يعيدوا » قال ورواه حماد بن سلمة عن أبي الزبير عن جابر بلفظ « ان رجلا ذبح قبل أن يصل رسول الله ﷺ ، فنهى أن يذبح أحد قبل الصلاة » وصححه ابن حبان . ويشهد لذلك قوله في حديث البراء « ان أول ما صنع أن نبدأ بالصلاة » ثم ترجع فنحمر » فانه دال على أن وقت الذبح بدخل بعد فعل الصلاة ، ولا يشترط التأخير الى نحر الامام . ويؤيده - من طريق النظر - أن الامام لو لم ينحرم لم يكن ذلك مسقطا عن الناس مشروعية النحر ، ولو أن الامام نحر قبل أن يصل لم يحرّمه نحره ، فدل على أنه هو والناس في وقت الأضحية سواء . وقال الملب : انما كره الذبح قبل الامام لثلا يشتغل الناس بالذبح عن الصلاة . قوله (قام أبو بردة بن نيار فقال : يا رسول الله فعلت) أى ذهبت قبل الصلاة . ووقع عند مسلم من هذا الوجه « نسكت عن ابن لي » وقد تقدم توجيهه . قوله (هي خير من مستتين) كذا وقع هنا بالثنية ، وهي مبالغة . ووقع في رواية غيره « من مسنة » بالافراد وتقدم توجيهه أيضا . قوله (قال عاصم بن خنيس) كذا فيه بالثنية ، وفيه ضم الحقيقة الى المجاز بلفظ واحد ، فان النسبكية ، هي الى أجزاء عنه وهي الثانية ، والأولى لم تجز عنه ، لكن أطلق عليها نسبكية لانه نحرها على أنها نسبكية أو نحرها في وقت النسبكية ، وإنما كانت غيرهما لأنها أجزاء عن الأضحية بخلاف الأولى ، وفي الأولى خير في الجملة باعتبار القصد الجميل ، ووقع عند مسلم من هذا الوجه « قال ضح بها فانها خير نسبكية » ونقل ابن التين عن الشيخ أبي الحسن يعنى ابن الفصار أنه استدلل بتسميتها نسبكية على أنه لا يجوز بيعها ولو ذهبت قبل الصلاة ، ولا يخفى وجه الضعف عليه

١٣ - باب وضع التقدّم على صفح الذبيحة

٥٥٦٤ - حدثنا حجاج بن منهال حدثنا حماد عن قتادة حدثنا أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان يضع يمينه بكبشين أملحين أقرنين ، ويضع رجله على صفحتها ، ويذبحهما بيده ، قوله (باب وضع القدم على صفح الذبيحة) ذكر فيه حديث أنس ، ويضع رجله على صفحتها ، وقد تقدمت مباحثه فريبا

١٤ - باب التكبير عند الذبح

٥٥٦٥ - **حدثنا** أبو عروانة عن قتادة عن أنس قال : **حدثني** النبي ﷺ بكبشين أملاحين

أقرنين ذبحهما يديه وتبى وكبر ، ووضع رجله على صفاحهما ،

قوله (باب التكبير عند الذبح) ذكر فيه حديث أنس أيضا ، وقد تقدم أيضا

١٥ - باب إذا بعث بهديه ليندبح لم يحرم عليه شيء

٥٥٦٦ - **حدثنا** أحمد بن محمد أخبرنا عبد الله أخبرنا إسماعيل عن الشعبي عن مسروق أنه أنى عائشة قتال

لها : يا أم المؤمنين ، إن رجلا بعث بالهدية إلى السكبية وبجلس في النصر فبوصى أن تقلد بدنته ، فلا يزال من ذلك اليوم محرما حتى يحل الناس . قال : فسمعت تصفيقها من وراء الحجاب ، فقالت : لقد كنت أفتل قلادة هدي رسول الله ﷺ ، فبعثت هديته إلى السكبية ، فاحرم عليه بما حل للرجال من أهله حتى يرجع الناس ،

قوله (باب إذا بعث بهديه ليندبح لم يحرم عليه شيء) ذكر فيه حديث عائشة ، وقد تقدمت مباحثه في كتاب الحج . وأحمد بن محمد شيخه هو المروزي ، وعبد الله هو ابن المبارك ، وإسماعيل هو ابن أبي خالد . وقوله فيه « إن رجلا بعث بالهدية » هو زياد بن أبي سفيان ، وقد تقدم قتله عن ابن عباس وغيره . وقوله « فسمعت تصفيقها من وراء الحجاب » أي ضربت إحدى يديها على الأخرى تعجبا أو تأسفا على وقوع ذلك . واستدل الداودي بقوله « هدية » على أن الحديث الذي روته ميمونة سرفوتا « إذا دخل عشر ذى الحجة فن أراد أن يضحي فلا يأخذ من شعره ولا من أظفاره » يكون منسوخا بحديث عائشة أو ناسخا . قال ابن التين : ولا يحتاج إلى ذلك ، لأن عائشة إنما أنكرت أن يصير من بعث هدية محرما بمجرد بعثه ، ولم تعرض على ما يستحب في العشر خاصة من اجتناب إزالة الشعر والظفر . ثم قال : لكن عموم الحديث يدل على ما قال الداودي ، وقد استدل به الشافعي على إباحة ذلك في عشر ذى الحجة . قال : والحديث المذكور أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي . قلت : هو من حديث أم سلمة لا من حديث ميمونة ، فوم الداودي في النقل وفي الاحتجاج أيضا ، فإنه لا يلزم من دلالة على عدم اشتراط ما يجنبه المحرم على المضحي أنه لا يستحب فعل ما ورد به الخبر المذكور لعدم المحرم ، والله أعلم

١٦ - باب ما يؤكل من لحوم الأضاحي ، وما يذود منها

٥٥٦٧ - **حدثنا** علي بن عبد الله حدثنا سفيان قال عمرو وأخبرني عطاء سمع جابر بن عبد الله رضي الله

عنها قال « كننا نذود لحوم الأضاحي على عهد النبي ﷺ إلى المدينة » . وقال غير مرة « لحوم الهدى »

٥٥٦٨ - **حدثنا** إسماعيل قال حدثني سليمان عن يحيى بن سعيد عن القاسم أن ابن خباب أخبره أنه

« سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ يَحْدُثُ أَنَّهُ كَانَ غَائِبًا فَقَدِمَ ، فَقَدَّمَ إِلَيْهِ لَحْمٌ قَالُوا : هَذَا مِنْ لَحْمِ ضَحَايَانَا ، فَقَالَ : أُخْرَوْهُ ، لَا أَذْرُقُهُ . قَوْلٌ : ثُمَّ قُتِمَتْ خُرْجَتُ حَتَّى آتَى أَخِي أَبَا قَتَادَةَ - وَكَانَ أَخَاهُ لَأُمِّهِ وَكَانَ بَذْرِيًّا - فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ : إِنَّهُ قَدْ حَدَّثَ بِعَدْلِكَ أَمْرٌ »

٥٥٦٩ - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ قَالَ « قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : مَنْ ضَحَّى مِنْكُمْ فَلَا يُصْبِحَنَّ بَعْدَ ثَلَاثَةٍ وَبَقِيَ فِي بَيْتِهِ مِنْ شَيْءٍ . فَلَمَّا كَانَ الْعَامُ لِلْقَوْلِ قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، نَفْعُكَ كَمَا فَعَلْنَا الْعَامَ لِلضَّحَى ؟ قَالَ : كَلُوا ، وَأَطِيعُوا ، وَأَذْخِرُوا . فَإِنَّ ذَلِكَ الْعَامَ كَانَ بِالْأَنْفَاسِ جَهْدٌ ، فَأَرَدْتُ أَنْ تَعِيشُوا فِيهَا »

٥٥٧٠ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي أَخِي عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يُمَيْرٍ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ عُمَرَ بْنِتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ « الضَّحِيَّةُ كُنَّا نَمْلَحُ مِنْهُ فَقَدَّمُ بِهِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِالْمَدِينَةِ ، فَقَالَ : لَا تَأْكُلُوا إِلَّا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ . وَلَيْسَتْ بِعَزِيمَةٍ ، وَلَكِنْ أَرَادَ أَنْ نَطْعَمَ مِنْهُ ، وَاللَّهِ أَعْلَمُ »

٥٥٧١ - حَدَّثَنَا حَبِيبُ بْنُ مُوسَى أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو عُبَيْدٍ مَوْلَى ابْنِ أَزْهَرَ أَنَّهُ شَهِدَ لِلْعِيدِ يَوْمَ الْأَضْحَى مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَصَلَّى قَبْلَ الْخُطْبَةِ ثُمَّ خَطَبَ النَّاسَ فَقَالَ : يَا أَيُّهَا النَّاسُ ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ نَهَاكُمْ عَنْ صِيَامِ هَذَيْنِ الْعِيدَيْنِ : أَمَّا أَحَدُهُمَا فَيَوْمُ يُظَرِّكُمُ مِنْ صِيَامِكُمْ ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَيَوْمٌ تَأْكُلُونَ مِنْ نُسُكِكُمْ »

٥٥٧٢ - قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ « ثُمَّ شَهِدْتُ لِلْعِيدِ مَعَ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانٍ ، وَكَانَ ذَلِكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، فَصَلَّى قَبْلَ الْخُطْبَةِ ثُمَّ خَطَبَ فَقَالَ : يَا أَيُّهَا النَّاسُ ، إِنَّ هَذَا يَوْمٌ قَدْ اجْتَمَعَ لَكُمْ فِيهِ عِيدَانِ ، فَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَنْتَظِرَ الْجُمُعَةَ مِنْ أَهْلِ الْعَوَالِي فَلْيَنْتَظِرْ ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَرْجِعَ فَقَدْ أَذِنْتُ لَهُ »

٥٥٧٣ - قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ « ثُمَّ شَهِدْتُهُ مَعَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ، فَصَلَّى قَبْلَ الْخُطْبَةِ ، ثُمَّ خَطَبَ النَّاسَ فَقَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَاكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا لَحْمَ نُسُكِكُمْ فَوْقَ ثَلَاثٍ ، وَعَنْ مَعْمَرٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ . . . نَحْوُهُ »

٥٥٧٤ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَخْبَرَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ أَخِي ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عَمِّهِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : كُلُوا مِنَ الْأَضْحَى ثَلَاثًا . وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَأْكُلُ بِالْأَزَيْتِ حِينَ يَنْفَرُ مِنْ مَخِيٍّ مِنْ أَجْلِ لَحْمِ الْهَدْيِ »

قوله (باب ما يؤكل من لحوم الاضاحى) أى من غير تقييد بثلاث ولا نصف (وما يتزود منها) أى السفر وفى الحضر . وبين التقييد بثلاثة أيام إما منسوخ وإما خاص بسبب . فيه أحاديث : الاول حديث جابر ، **قوله** (لحوم الاضاحى) تقدم البحث فى قوله د الى المدينة ، فى باب ما كان السلف يدخرون ، من كتاب الأطعمة . **قوله** (وقال غير مرة لحوم الهدى) **قَالَ** د قال د هو سفيان بن عيينة ، وقائل ذلك الراوى عنه على بن عبد الله وهو ابن المدينى بين أن سفيان كان تارة يقول لحوم الاضاحى وسرارا يقول لحوم الهدى ، ووقع فى رواية السكندري هنا د وقال غيره ، وهو تصحيف . وقد تقدم فى الباب المذكور من رواية أخرى عن سفيان د لحوم الهدى . . الثاني ، **قوله** (حدثنا اسماعيل) هو ابن أبي أويس ، وسليمان هو ابن بلال ، ويحيى بن سعيد هو الانصارى ، والقاسم هو ابن محمد بن أبي بكر الصديق ، وابن خباب بمجمة وموحدة فى الاول ثقيلة اسمع عبد الله ، والاستناد كله مدنيون ، وفيه ثلاثة من التابعين فى نسق : يحيى والقاسم وشيخه ، وفيه صحابيان : أبو سعيد قتادة بن النعمان . **قوله** (تقدم) أى من السفر (تقدم) بضم القاف وتشديد الدال المكسورة أى وضع بين يديه . **قوله** (فقال أخروه) فعل أمر من التأخير (لا أدركه) أى لا آكل منه . **قوله** (قال ثم خرجت) قد تقدم فى غزوة بدر من كتاب المغازى من رواية الليث عن يحيى بن سعيد جـ هذا الاسناد بلفظ د ان أبا سعيد قدم من سفر فقدم اليه أهله لما من لحوم الاضاحى ، فقال : ما أنا بأأكله حتى أسأل . . **قوله** (خرجت حتى أتى أخى أبا قتادة ، وكان أخاه لأمه) كذا لابي ذر ووافقه الاصبى والقاسم فى روايتهما عن أنس بن مالك عن أنس بن مالك عن أبي حمزة الثمالى ، وهو وهم ، وقال الباقر د حتى أتى أخى قتادة ، وهو الصواب ، وقد تقدم فى رواية الليث د فأتى أخيه لأمه قتادة بن النعمان ، وزعم بعض من لم يعم النظر فى ذلك أنه وقع فى كل النسخ أبا قتادة وليس كما زعم ، وقد نبه على اختلاف الرواة فى ذلك أبو هلى الجبلى فى تقييده وتبعه عياض وآخرون ، وأم أبي سعيد وفتاة المذكورة أنيسة بنت أبي خازجة عمرو بن قيس بن مالك من بني عدي بن النجار ، ذكر ذلك ابن سعد . **قوله** (حدث بعدك أمر) زاد الليث د نقض لما كانوا يبنون عنه من أكل لحوم الاضاحى بعد ثلاثة أيام ، ، وقد أخرجه أحمد من رواية محمد بن إسماعيل قال د حدثني أبي ومحمد بن علي بن حسين عن عبد الله بن خباب د مطولا ولفظه عن أبي سعيد د كان رسول الله ﷺ قد نهانا أن نأكل لحوم نسكنا فوق ثلاث ، قال فخرجت فى سفر ثم قدمت على أهلى - وذلك بعد الاضاحى بأيام - فأتيت صاحبتي بسلق قد جعلت فيه فديدا فقالت : هذا من ضحايانا ، فقلت لها : أو لم ينها ؟ فقالت : إنه رخص للناس بعد ذلك ، فلم أصدقها حتى بعثت الى أخى قتادة بن النعمان - فذكره وفيه - قد أرخص رسول الله ﷺ المسلمين فى ذلك ، . وأخرجه النسائى وصححه ابن حبان من طريق زبيب بنت كعب عن أبي سعيد فقلب المتن جعل راوى الحديث أبا سعيد والمنع من الأكل قتادة بن النعمان ، وما فى الصحيحين أصح . وأخرجه أحمد من وجه آخر لجعل القصة لابي قتادة وأنه سأل قتادة بن النعمان عن ذلك أيضا ، وفيه أن النبي ﷺ قام فى حجة الوداع فقال د انى كنتم أمرتمكم ألا تأكلوا الاضاحى فوق ثلاثة أيام لتسعمكم ، ولأن أحله لكم ، فسلكوا منه ما شئتم ، والحديث . فبين فى هذا الحديث وقت الإحلال ، وأنه كان فى حجة الوداع ، وكان أبا سعيد ما سمع ذلك . وبين فيه أيضا السبب فى التقييد ، وأنه لتحصيل النوسعة بلحوم الاضاحى لمن لم يضح . الثالث حديث سلمة بن الأكوع وهو من ثلاثياته . **قوله** (قلنا كان العام المقبل قالوا : يا رسول الله نفعل كما فعلنا فى العام الماضى) ؟ يستفاد منه أن النهى كان سنة تسع

لما دل عليه الذي قبله أن الأذن كان في سنة عشر ، قال ابن المنير : وجه قولهم هل نفعل كما كنا نفعل ؟ مع أن النهي يقتضي الاستمرار ، لأنهم فهموا أن ذلك النهي ورد على سبب خاص ، فلما احتمل عديم عموم النهي أو خصوصه من أجل السبب سألوا ، فأرشدنا إلى أنه خاص بذلك العام من أجل السبب المذكور ، وقوله «كلوا وأطعموا» تمسك به من قال بوجوب الأكل من الإضحية ، ولا حجة فيه لأنه أمر بعد حظر فيسكون للإباحة ، واستدل به على أن العام إذا ورد على سبب خاص ضعفت دلالة العموم حتى لا يبقى على أصالته ، لكن لا يقتصر فيه على السبب . قوله (وادخروا) بالمهمة ، وأصله من ذخّر بالمعجمة دخلت عليها فاء الالتئام ثم ادخمت ، ومنه قوله تعالى (وادخروا) بعد أمة (وادخروا) من الإذن في الادخار الجواز خلافاً لمن كرهه ، وقد ورد في الادخار «كان يدخر لاهله قوت سنة» وفي رواية «كان لا يدخر لاهله» ، والاول في الصحيحين والثاني في مسلم ، والجمع بينهما أنه كان لا يدخر لنفسه ويدخر لاهله ، أو أن ذلك كان باختلاف الحال فبتركه عند حاجة الناس إليه ويفعله عند عدم الحاجة . قوله (كان بالناس جهد) بالفتح أى مشقة من جهد حفظ السنة . قوله (فأردت أن تعينوا فيها) كذا هنا من الإعانة ، وفي رواية مسلم عن محمد بن المثنى عن أبي عاصم شيخ البخاري فيه «فأردت أن تفشوا فيهم» ، وللإسماعيل عن أبي بعل عن أبي خيثمة عن أبي عاصم «فأردت أن تفشوا فيهم» ، كلوا وأطعموا وادخروا ، قال عياض : الضمير في «تعينوا فيها» للمشفقة المفهومة من الجهد أو من الشدة أو من السنة لأنها سبب الجهد ، وفي «فشوا فيهم» أى في الناس المحتاجين إليها ، قال في المشارق : ورواية البخاري أوجه ، وقال في شرح مسلم : ورواية مسلم أشبه . قلت : قد عرفت أن مخرج الحديث واحد ومداره على أبي عاصم وأنه تارة قال هذا وتارة قال هذا ، والمعنى في كل صحيح فلا وجه للترجيح . الحديث الرابع حديث عائشة ، قوله (إسماعيل بن عبد الله) هو ابن أبي أويس الذي روى عنه حديث أبي سعيد وقوله «حدثني أخى» هو أبو بكر عبد الحميد ، وسليمان هو ابن بلال ، ويحيى بن سعيد هو الأنصاري . فأما ما قيل في حديث أبي سعيد يروى عن سليمان بن بلال بغير واسطة ، وفي حديث عائشة هذا يروى عنه بواسطة ، وقد تكرّر له هذا في عدة أحاديث ، وذلك يرشد إلى أنه كان لا بدلس . قوله (الضحية) بفتح المعجمة وكسر الحاء المهمة . قوله (نملح منه) أى من لحم الأضحية ، في رواية السكسيمي «منها» أى من الأضحية . قوله (فنقدم) يسكون القاف وفتح الدال من القدوم ، وفي رواية بفتح القاف وتقديد الدال أى نضحه بين يديه وهو أوجه . قوله (فقال : لا تأكلوا) أى منه ، هذا صريح في النهي عنه . ووقع في رواية الترمذي من طريق عابس بن ربيعة عن عائشة أنها سألت : أكل رسول الله ﷺ نهي عن لحوم الاضاحي ؟ فقالت : لا . والجمع بينهما أنها نفتى نهي التحريم لا مطلق النهي ، ويؤيده قوله في هذه الرواية «وليس ببعزة» . قوله (وليست ببعزة » ولكن أراد أن نلطم منه) بضم النون وسكون الطاء أى نلطم غيرنا . قال الإسماعيلي بعد أن أخرج هذا الحديث عن علي بن العباس عن البخاري بسنده إلى قوله «بالمدينة» : كأن الزيادة من قوله بالمدينة الخ من كلام يحيى بن سعيد . قلت : بل هو من جملة الحديث فقد أخرجه أبو نعيم من وجه آخر عن البخاري بتمامه ، وتقدم في الأطنمة من طريق عابس بن ربيعة «قلت لعائشة أنهي النبي ﷺ أن يؤكل من لحوم الاضاحي فوق ثلاث» قالت : ما فعله إلا في عام جاع الناس فيه ، فأراد أن يعلم الفق الفقير ، وللطحاوي من هذا الوجه «أكل يحرم لحوم الاضاحي فوق ثلاث» قالت : لا ، ولكنه لم يكن يعضى منهم إلا القليل ، ففعل ليطعم من عضى منهم من لم يعض ، وفي رواية مسلم من طريق عبد الله بن أبي بكر بن

حرم عن حرمة وإنما نهيتكم من أجل الدافاة التي دفت ، وتصدقوا وادخروا ، وأول الحديث عند مسلم ودف
 ناس من أهل البادية حضرة الأضحية في زمان رسول الله ﷺ فقال : ادخروا ثلاث ، وتصدقوا بما بقي ، فلما كان
 بعد ذلك قيل : يا رسول الله أفد كان الناس يذبحون من ضحاياهم فقال : وإنما نهيتكم من أجل الدافاة التي دفت ، فكلوا
 وتصدقوا وادخروا ، قال الخطابي : الدف يعني بالمهلة والفاء الثقيلة السير السريع ، والدافاة من يطأ من المحتاجين ،
 واستدل بإطلاق هذه الأحاديث على أنه لا تقييد في القدر الذي يجوز من الإطعام ، ويستحب للمضحي أن يأكل
 من الأضحية شرباً ويطعم الباقي صدقة وهدية . وعن الشافعي : يستحب قسمتها اثلاثاً لقوله «كلوا وتصدقوا»
 وأطعموا ، قال ابن عبد البر : وكان غيره يقول : يستحب أن يأكل النصف ويطعم النصف . وقد أخرج أبو الشيخ
 في كتاب الأضاحي ، من طريق عطاء بن يسار عن أبي هريرة رفعه ، من ضحي فليأكل من أضحيته ، ورجله ثقات
 لكن قال أبو حاتم الرازي : الصواب عن عطاء مرسل . قال النووي : مذهب الجمهور أنه لا يجب الأكل من
 الأضحية ، وإنما الأمر فيه للإذن . وذهب بعض السلف إلى الأخذ بظاهر الأمر ، وحكاها الماوردي عن أبي الطيب
 ابن سبلة من الشافعية ، وأما الصدقة منها فالصحيح أنه يجب التصديق من الأضحية بما يقع عليه الاسم ، والأكل أنه
 يتصدق بمظهرها . الحديث الخامس والسادس والسابع أحاديث أبي عبيد عن عمر ثم عن هانئ ثم عن علي . قوله
 (عبد الله) هو ابن المبارك ، وبرنس هو ابن يزيد . وأبو عبيد اسمه سعد بن عبيد . قوله (قد نهاكم عن صيام هذين العيدين) تقدمت
 مباحثه في أواخر كتاب الصيام . واستدل به على أن النهي عن الشيء إذا تعددت الجهات كالأضحية في الدار المغسوة فإن
 قاته لا ينكح عن الصوم فلا يتحقق فيه جهتان فلا يصح ، بخلاف ما إذا تعددت الجهة كالأضحية في الدار المغسوة فإن
 الصلاة تتحقق في غير المغسوب فيصح في المغسوب مع التحريم ، وإله أعلم . قوله (قال أبو عبيد) هو موصول
 بالسند المذكور . قوله (ثم شدت العيد) لم يبين كونه أضحي أو فطرا ، والظاهر أنه الأضحية الذي قدمه في حديثه عن
 عمر فتكون اللام فيه للمعنى . قوله (وكان ذلك يوم الجمعة) أي يوم العيد . قوله (قد اجتمع لكم فيه عيدان) أي يوم
 الأضحية ويوم الجمعة . قوله (من أهل العوالي) جماع المالبة وهي قرى مرفوعة بالمدينة . قوله (فليفتقر) أي
 يتأخر إلى أن يصل الجمعة . قوله (ومن أحب أن يرجع فقد أذنت له) استدل به من قال بسقوط الجمعة من صل
 العيد إذا وافق العيد يوم الجمعة ، وهو محكي عن أحمد . وأجيب بأن قوله «أذنت له» ليس فيه تصريح بعدم العود ،
 وأيضا فظاهر الحديث في كونه من أهل العوالي أنهم لم يكونوا ممن تجب عليهم الجمعة لبعده منازلهم عن المسجد ، وقد
 ورد في أصل المسألة حديث مرفوع . قوله (ثم شهدته) أي العيد ، ودل السياق على أن المراد به الأضحية ، وهو
 يؤيد ما تقدم في حديث هانئ ، وأصرح من ذلك ما رفع في رواية عبد الرزاق عن معمر بن الزهري عن أبي عبيد
 أنه سمع عليا يقول «يوم الأضحية» وللنساء من طريق غندر عن معمر بسنده وشهدت عليا في يوم عيد بدأ بالصلاة قبل
 الخطبة بلا أذان ولا إقامة . ثم قال - سمعت ، فذكر المرفوع . قوله (نهاكم أن تأكلوا لحوم نسككم فوق ثلاث)
 زاد عبد الرزاق في روايته «فلا تأكلوها بعدها» قال الفرطني : اختلف في أول الثلاث التي كان الأضاح فيها جائزا ،
 فقيل أولها يوم النحر ، فنضح في جاز له أن يحسك يومين بعده ، ومن ضحي بعده أمسك ما بقي له من الثلاثة ،
 وقيل أولها يوم يضحي ، فلو ضحي في آخر أيام النحر جاز له أن يحسك ثلاثا بعدها ، ويحتمل أن يؤخذ من قوله

« فوق ثلاث ، أن لا يحسب اليوم الذى يقع فيه النحر من الثلاث ، رتبة المدينة التي عليه وما بعدها . قلت : ويؤيده ما في حديث جابر د كنا لا نأكل من لحوم وديننا فوق ثلاث منى ، فان ثلاث منى فتناول يوما بعد يوم النحر لأهل البئر الثاني ، قال الشافعى : لعل علينا لم يبلغه النسخ ، وقال غيره : يحتمل أن يكون الوقت الذى قال على فيه ذلك كان بالناس حاجة كما وقع في عهد النبي ﷺ ، وبذلك جزم ابن حزم فقال : انما خطب على بالمدينة في الوقت الذى كان ههنا حصر فيه ، وكان أهل البوادي قد لجأهم الفتنة الى المدينة فأصابهم الجهد ، ولذلك قال على ما قال . قلت : أما كون على خطب به وعثمان محصوراً فأخرجه الطحاوى من طريق الليث عن حذيل عن الزهرى في هذا الحديث ولفظه د صليت مع على العبد وعثمان محصور ، وأما الحمل المذكور فلما أخرج أحمد والطحاوى أيضاً من طريق غفر بن سليم عن على رفعه د انى كنت تهتك عن لحوم الاضاحى فوق ثلاث ، فادعروا ما بدا لكم ، ثم جمع الطحاوى بنحو ما تقدم . وكذلك يجاب عما أخرج أحمد من طريق أم سليمان قالت د دخلت على عائشة نسألتها عن لحوم الاضاحى ، فقالت : كان النبي ﷺ نهى عنها ثم رخص فيها ، فقدم على من السفر فأنته فاطمة بلحم من نضايها فقال : أو لم ننه عنه ؟ قالت : إنه قد رخص فيها ، فهذا على قد اطلع على الرخصة ، ومع ذلك خطب بالمنع ، فطريق الجمع ما ذكرته . وقد جزم به الشافعى في الرسالة في آخر باب العلل في الحديث فقال ما نصه : فإذا دفت الدافة ثبت النهى عن إمساك لحوم الضحايا بعد ثلاث ، وإن لم تدف دافة فارخصة ثابتة بالأكل والتزود والادخار والصدقة ، قال الشافعى ويحتمل أن يكون النهى عن إمساك لحوم الاضاحى بعد ثلاث منسوخاً في كل حال . قلت : وهذا الثاني أخذ المتأخرون من الشافعية ، فقال الرافعى : الظاهر أنه لا يحرم اليوم بحال ، ونحوه النووي فقال في د شرح المذهب : الصواب المعروف أنه لا يحرم الادخار اليوم بحال ، وحكى في شرح مسلم عن جمهور العلماء أنه من نسخ السنة بالسنة ، قال : والصحيح نسخ النهى مطلقاً وأنه لم يبق تحريم ولا كراهة ، فيباح اليوم الادخار فوق ثلاث والأكل الى متى شاءه . وانما رجع ذلك لأنه يلزم من القول بالتحريم اذا دفت الدافة إيجاب الاطعام ، وقد قامت الأدلة عند الشافعية أنه لا يجب في المال حتى سوى الزكاة ، ونقل ابن عبد البر ما يوافق ما نقله النووي فقال : لاخلاف بين فقهاء المسلمين في إجازة أكل لحوم الاضاحى بعد ثلاث ، وأن النهى عن ذلك منسوخ ، كذا أطلق ، وليس بجديد ، فقد قال القرطبي : حديث سلبة وعائشة نص على أن المنع كان لعله ، فلما ارتفعت ارتفع لارتفاع موجبيه فتعين الاخذ به ، وبمؤد الحكم تعود العلة ، فلو قدم على أهل بلد ناس محتاجون في زمان الاضحية ولم يكن عند أهل ذلك البلد سعة يسدون بها فاقهم إلا الضحايا تعين عليهم ألا يدعروها فوق ثلاث . قلت : والتقييد بالثلاث واقعة حال ، وإلا فلو لم تستد الحلة إلا بتفرقة الجميع لزم على هذا التقرير عدم الامساك ولو ليلة واحدة ، وقد حكى الرافعى عن بعض الشافعية أن التحريم كان لعله فلما زالت زال الحكم لكن لا يلزم عود الحكم عند عود العلة . قلت : واستبعدوه وليس بجديد ، لأن صاحبه قد نظى الى أن الحلة لم تستد يومئذ الا بما ذكر فاما الآن فان الحلة تستد بغير لحم الاضحية فلا يعود الحكم إلا لو فرض أن العلة لا تستد إلا بلحم الاضحية ، وهذا في غاية الندور . وحكى البيهقي عن الغافعى أن النهى عن أكل لحوم الاضاحى فوق ثلاث كان في الأصل للتنزية ، قال : وهو كالأمر في قوله تعالى (فاكلوا منها وأطعموا الفقاع) وحكاها الرافعى عن أبي على الطبري احتيالا . وقال المهاب : أنه الصحيح ، لقول عائشة د وليس بسبيحة ، والله أعلم . واستدل بهذه

الاحاديث على أن النهى عن الاكل فوق ثلاث خاص بصاحب الاضحية ، فاما من اهدى له أو تصدق عليه فلا ، لم يهرم قوله « من أضحيته ، وقد جاء في حديث الزبير بن العوام عند أحمد وأبي يعلى ما يفيد ذلك ولفظه « قلت يا نبي الله أرأيت قد نهى المسلمون أن يأكلوا من لحم نسكهم فوق ثلاث فكيف نصنع بما أهدى لنا ؟ قال : أما ما أهدى اليكم ففانكبه ، فهذا نص في الهدية ، وأما الصدقة فإن الفقير لا حجر عليه في التصرف فيما يهدى له لأن القصد أن تقع المواساة من الغنى للفقير وقد حصلت . قوله (عن معمر عن الزهري عن أبي عبيد نخوع) هذا ظاهره أنه معطوف على السند المذكور ، فيكون من رواية حبان بن موسى عن ابن المبارك عن معمر ، وهذا جزم أبو العباس الطرق في « الاطراف ، وهو مقتضى صنيع المزي ، لكن أخرجه أبو نعيم في « المستخرج » من طريق الحسن بن سفيان عن حبان بن موسى فساق رواية يونس بن جاهما . ثم أخرجه من رواية يزيد بن زريع عن معمر . وقال : أخرجه البخاري عقب رواية ابن المبارك عن يونس قلت : فاحتمل على هذا أن تكون رواية معمر مغلطة ، وقد بينت ما فيها من فائدة زائدة قبل ، ويؤيده أن الاسماعيل أخرجه عن الحسن بن سفيان عن حبان بسنده . ومن طريق ابن وهب عن يونس ومالك كلاهما عن ابن شهاب به ، ثم قال : قال البخاري وعن معمر عن الزهري عن أبي عبيد نخوع ولم يذكر الخبر ، أي لم يوصل السند إلى معمر . الحديث الثامن ، قوله (محمد بن عبد الرحيم) هو المعروف بصاعقة ، وابن أخى ابن شهاب اسمه محمد بن عبيد الله بن مسلم ، وسالم هو ابن عبد الله بن عمر . قوله (كلوا من الاضاحي ثلاثا) أي فقط ، وسلم من طريق معمر « نهى أن تؤكل لحوم الاضاحي بعد ثلاث ، وله من طريق نافع عن ابن عمر « لا يأكل أحد من أضحيته فوق ثلاثة أيام » . قوله (وكان عبد الله) أي ابن عمر (يأكل بالزيت) سيأتي بيانه . قوله (حين ينفر من منى) هذا هو الصواب ، ووقع في رواية الكشميني وحده « حتى ، بدل « حين » وهو تصحيف يفسد المعنى ، فان المراد أن ابن عمر كان لا يأكل من لحم الاضحية بعد ثلاث ، فكان إذا انقضت ثلاث منى اتندم بالزيت ولا يأكل اللحم تمسكا بالأمر المذكور ويدل عليه قوله في آخر الحديث « من أجل لحوم الهدى » ، وكأنه أيضا لم يبلغه الاذن بعد المنع ، وعلى رواية الكشميني يتعكس الأمر ويصير المعنى : كان يأكل بالزيت الى أن ينفر ، فاذا نفر أكل بغير الزيت . فيدخل فيه لحم الاضحية . وأما تعبيره في الحديث بالهدى فيحتمل أن يكون ابن عمر كان يسوى بين لحم الهدى ولحم الاضحية في الحكم ، ويحتمل أن يكون أطلق على لحم الاضحية لحم الهدى لمناسبة أنه كان بمنى . وفي هذه الاحاديث من الفوائد غير ما تقدم نسخ الأثر بالآخر ، لأن النهى عن ادخار لحم الاضحية بعد ثلاث مما ينقل على المضحين ، والاذن في الادخار أخف منه . وفيه رد على من يقول إن النسخ لا يكون إلا بالاثقل الأخف ، وعكسه ابن العربي داعيا أن الإذن في الادخار نسخ بالنهى ، وتعب بأن الادخار كان مباحا بالبراءة الأصلية ، فالنهي عنه ليس نسخا ، وعلى تقدير أن يكون نسخا ففيه نسخ الكتاب بالنسخة لأن في الكتاب الإذن في أكلها من غير قيد لقوله تعالى (فكلوا منها وأطعموا) ، ويمكن أن يقال إنه تخصيص لا نسخ وهو الاظهر

(خاتمة) : اشتمل كتاب الاضاحي من الاحاديث المرفوعة على أربعة وأربعين حديثا ، المعلق منها خمسة عشر والبقية موصولة ، المكرر منها فيه وفيها معنى تسعة وثلاثون حديثا والخالص خمسة ، وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث قتادة بن النعمان في الباب الأخير ، وسوى زيادة معلقة في حديث أنس وهي قوله « يكذب بن سمينين » فان

أصل الحديث عند مسلم سوى قوله « سمينين » ، وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم سبعة آثار . والله سبحانه وتعالى أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٧٤ - كتاب الأشربة

١ - باب قول الله تعالى ﴿ إِنَّمَا الْخَمْرُ وَاللَّبِيرُ وَالْأَنصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾

٥٥٧٥ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال « من شرب الخمر في الدنيا لم يقب منها حرمها في الآخرة »

٥٥٧٦ - **حدثنا** أبو هيثم أخبرنا شبيب عن الزهري أخبرني سعيد بن المسيب أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ أتى - ليلة أسرى به - بالباء - بقدحين من خمر وابن ، فظفر إليهما أخذ العين ، فقال جبريل : الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله ، ولو أخذت الخمر غوت أمتك »
تابعه معمر وابن الهادي وعثمان بن مره عن الزهري

٥٥٧٧ - **حدثنا** مسلم بن إبراهيم حدثنا هشام حدثنا قتادة عن أنس رضي الله عنه قال « سمعت رسول الله ﷺ حديثاً لا يحدثكم به غيره ، قال : من أشرط الساعة أن يظفر الجبل ، ويقبل العلم ، ويظفر القرآن ، وتشرب الخمر ، ويقبل الرجال ، ونسكت النساء حتى يكون خمسين امرأة فيمهن رجل واحد »

٥٥٧٨ - **حدثنا** أحمد بن صالح حدثنا ابن وهب قال أخبرني يونس عن ابن شهاب قال سمعت أبا سلمة بن عبد الرحمن وابن المسيب يقولان قال أبو هريرة رضي الله عنه « إن النبي ﷺ قال : لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن . ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن ، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن » . قال ابن شهاب : وأخبرني عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أن أبا بكر كان يحدثه عن أبي هريرة ثم يقول : كان أبو بكر يلقى معمر ، ولا يتعصب نهبة ذات شرف يرفع الناس إليه أبصارهم فيها حين يقبها وهو مؤمن ،

قوله (كتاب الأشربة) وقول الله تعالى ﴿ إِنَّمَا الْخَمْرُ وَاللَّبِيرُ وَالْأَنصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ ﴾ الآية ، كذا لا بد ، وساق الباقرين إلى (المفلحون) كذا ذكر الآية وأربعة أحاديث تتعلق بتعريم الخمر ، وذلك أن الأشربة منها

ما يحل وما يحرم فينظر في حكم كل منهما ثم في الآداب المتعلقة بالشرب ، فبدأ بتعيين المحرم منها لقلته بالنسبة الى الحلال ، فاذا عرف ما يحرم كان ما عداه حلالا ، وقد بينت في تفسير المائدة الوقت الذي نزلت فيه الآية المذكورة وانه كان في عام الفتح قبل الفتح ، ثم رأيت الهياطي في سيرته جزم بأن تحريم الخمر كان سنة الحديبية ، والحديبية كانت سنة ست . وذكر ابن اسحاق أنه كان في واقعة بني النضير ، وهي بعد وقعة أحد وذلك سنة أربع هل الراجح ، وفيه نظر لأن أسسا كما سيأتي في الباب الذي بعده كان الساق يوم حرمت ، وأنه لما سمع المنادي بشريهما بادر فأرقها ، فلو كان ذلك سنة أربع لكان أنس يصغر عن ذلك ، وكان المصنف لم يذكر الآية الى بيان السبب في نزولها ، وقد مضى بيانه في تفسير المائدة أيضا من حديث عمر وأبي هريرة وغيرهما ، وأخرج النسائي والبيهقي بسند صحيح عن ابن عباس أنه لما نزل تحريم الخمر في قبيلتين من الانصار شربوا ، فلما نزل القوم عيث بعضهم ببعض ، فلما أن سموا جمل أنزل يري في وجهه ورأسه الأثر فيقول : صنع هذا أخى فلان ، وكانوا إخوانه ليس في قلوبهم ضغائن ، فيقول : والله لو كان بي رجيا ما صنع بي هذا ، حتى وقعت في قلوبهم الضغائن ، فانزل الله عز وجل هذه الآية (يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر - إلى - منتهون) قال فقال ناس من المتكلمين : هي رجس ، وهي في بطن فلان وقد قتل يوم أحد ، فانزل الله تعالى (ليس على الذين آمنوا وعلوا الصالحات جناح فيما طعموا - إلى - المؤمنين) ووقعت هذه الزيادة في حديث أنس في البخاري كما مضى في المائدة ، ووقعت أيضا في حديث البراء عند الترمذي وصححه ، ومن حديث ابن عباس عند أحمد لما حرمت الخمر قال ناس : يا رسول الله ، أصحابنا الذين ماتوا وهم يشربونها ، وسنده صحيح . وعند البزار من حديث جابر أن الذي سأل عن ذلك اليهود ، وفي حديث أبي هريرة الذي ذكرته في تفسير المائدة نحو الاول ، وزاد في آخره وقال النبي ﷺ : لو حرم عليهم تركوه كما تركتم ، قال أبو بكر الرازي في الأحكام القرآن : يستفاد تحريم الخمر من هذه الآية من تسميتها رجسا ، وقد سمي به ما أجمع على تحريمه وهو لحم الخنزير ومن قوله (من عمل الشيطان) لأن مهما كان من عمل الشيطان حرم تناوله ، ومن الامر بالاجتناب وهو اللوجوب وما وجب اجتنابه حرم تناوله ، ومن الفلاح المرتب على الاجتناب ، ومن كون الشرب سببا للعداوة والبغضاء بين المؤمنين وتعالى ما يوقع ذلك حرام ، ومن كونها تصد عن ذكر الله وعن الصلاة ، ومن ختام الآية بقوله تعالى (فهل أنتم متهمون) ؟ فانه استفهام معناه الردع والجر ، ولهذا قال عمر لما سمعها : انتهينا انتهينا . وسبقه الى نحو ذلك الطبري . وأخرجه الطبراني وابن مردويه وصححه الحاكم من طريق طلحة بن مصرف عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : لما نزل تحريم الخمر مضى أصحاب رسول الله ﷺ بعضهم الى بعض فقالوا : حرمت الخمر وجلت عدلا للشرك ، قيل يشير الى قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر) الآية ، فان الانصاب والازلام من عمل المشركين بتزيين الشيطان ، فنسب العمل اليه . قال أبو الليث السمرقندي : المعنى أنه لما نزل فيها أنها رجس من عمل الشيطان وأمر باجتنابها عادت قوله تعالى (فاجتنبوا الرجس من الاوثان) . وذكر أبو جعفر النعمان أن بعضهم استدلل لتحريم الخمر بقوله تعالى (قل إنما حرم ردى الفواحش ما ظهر منها وما بطن ، والاثم والبغى بغير الحق) وقد قال تعالى في الخمر والميسر (فيهما إثم كبير ومنافع للناس) فلما أخبر أن في الخمر إثما كبيرا صرح بتحريم الاثم ثبت تحريم الخمر بذلك ، قال : وقول من قال إن الخمر تسمى الاثم لم نجد له أصلا في الحديث ولا في اللغة ، ولا دالة ايضا في قول الشاعر :

شربت الاثم حتى ضل عقل كذاك الاثم يذهب بالعقول

فيه اطلق الاثم على الخمر مجازا بمعنى أنه ينشأ عنها الاثم . واللغة الفصحى تأنيث الخمر ، وأثبت أبو حاتم السجستاني وابن قتيبة وغيرهما جواز التذكير ، ويقال لها الخمر أثبتت فيها جماعة من أهل اللغة منهم الجوهري ، وقال ابن مالك في المثلث : الخمر هي الخمر في اللغة ، وقيل سميت الخمر لأنها تغطي العقل وتخامره أى تخاطله ، أو لأنها مخمرة أى تغطي حتى تغفل ، أو لأنها تخمر أى تدرك كما يقال للعجيين اختمر ، أقوال سيأتى بسطها عند شرح قوله عمر رضى الله عنه : والخمر ما غامر العقل ، ان شاء الله تعالى . الحديث الأول حديث ابن عمر عن طريق مالك عن نافع عنه وهو من أصح الاسانيد . قوله (من شرب الخمر في الدنيا ثم لم يتب منها حرمها في الآخرة) حرمها بنهم المملة وكسر الراء الخفيفة من الحرمان ، زاد مسلم عن القعني عن مالك في آخره « لم يسقها » ، وله من طريق أبيوب عن نافع بلفظ « فمات وهو مدمنها لم يشربها في الآخرة » ، وزاد مسلم في أول الحديث مرفوعا « كل مسكر خمر ، وكل مسكر حرام » ، وأورد هذه الزيادة مستقلة أيضا من رواية موسى بن عقبة وعبيد الله بن عمر كلاهما عن نافع ، وسيأتى الكلام عليها في « باب الخمر من المصل » ويأتى كلام ابن بطلال فيها في آخر هذا الباب . وقوله « ثم لم يتب منها » أى من شربها ، لحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه . قال الخطابي والبيهقي في « شرح السنة » : معنى الحديث لا يدخل الجنة ، لأن الخمر شراب أهل الجنة ، فإذا حرم شربها دل على أنه لا يدخل الجنة . وقال ابن عبد البر : هذا وعيد شديد يدل على حرمان دخول الجنة ، لأن الله تعالى أخبر أن في الجنة أنهار الخمر لذة للشاربين ، وأنهم لا يصدعون عنها ولا يزفون . فلو دخلها - وقد علم أن فيها خمرًا أو أنه حرمها عقوبة له - لوم وقروح الهم والحزن في الجنة . ولا هم فيها ولا حزن ، وإن لم يعلم بوجودها في الجنة ولا أنه حرمها عقوبة له لم يكن عليه في فقدائها ألم ، فلهذا قال بعض من تقدم : أنه لا يدخل الجنة أصلا ، قال : وهو مذهب غير مرضى ، قال : ويحمل الحديث عند أهل السنة على أنه لا يدخلها ولا يشرب الخمر فيها إلا لأن عفا الله عنه كما في بقية الكبائر وهو في المشيئة ، فعلى هذا فمعنى الحديث : جزاؤه في الآخرة أن يحرمها لحرماته دخول الجنة إلا إن عفا الله عنه . قال : وجاز أن يدخل الجنة بالعفو ثم لا يشرب فيها خمرًا ولا تشربها نفسه وإن علم بوجودها فيها ، ويؤيده حديث أبي سعيد مرفوعا « من لبس الحرير في الدنيا لم يلبسه في الآخرة » ، وإن دخل الجنة لبسه أهل الجنة ولم يلبسه هو . قلت : أخرجه الطيالسي وصححه ابن حبان . وقريب منه حديث عبد الله بن عمرو رفعه « من مات من أمتى وهو يشرب الخمر حرم الله عليه شربها في الجنة » أخرجه أحمد بإسناد حسن ، وقد لحص عياض كلام ابن عبد البر وزاد احتيالا آخر وهو أن المراد بحرمانه شربها أنه محبس عن الجنة مدة إذا أراد الله عقوبته ، ومثله الحديث الآخر « لم يرح راحة الجنة » قال : ومن قال لا يشربها في الجنة بأن ينساها أو لا يشربها يقول ليس عليه في ذلك حسرة ولا يكون ترك شهوته إياها عقوبة في حقه ، بل هو نقص نعيم بالنسبة الى من هو أتم نعيمًا منه كما تختلف درجاتهم ، ولا يلحق من هو أضعف درجة حبيته بمن هو أدنى درجة منه استغناء بما أهلى واعتباطا له . وقال ابن العربي : ظاهر الحديثين أنه لا يشرب الخمر في الجنة ولا يلبس الحرير فيها ، وذلك لأنه استعجل ما أمر بتأخيرها ووعده به لحرمة عند ميقاته ، كالوارث فإنه إذا قتل مورثة فإنه يحرم ميراثه لاستعجاله . وهذا قال نفر من الصحابة ومن العلماء ، وهو موضع احتمال وموقف إشكال ، والله أعلم كيف يكون الحال . وفصل بعض المتأخرين بين من يشربها مستحلا

فهو الذي لا يشربها أصلاً لأنه لا يدخل الجنة أصلاً ، وعدم الدخول يستلزم حرمانها ، وبين من يشربها طاماً بشربها فهو محل الخلاف ، وهو الذي يحرم شربها مدة ولو في حال تعذيبه إن عذب ، أو المعنى أن ذلك جزاؤه إن جوزى والله أعلم . وفي الحديث أن التوبة تكفر المعاصي السيئات ، وهو في التوبة من الكفر قطعي وفي غيره من الذنوب خلاف بين أهل السنة هل هو قطعي أو ظني . قال الثوري : لا أقوى أنه ظني ، وقال القرطبي : من استقرأ الشريعة علم أن الله يقبل توبة الصادقين قطعاً . وللتوبة الصادقة شروط سيأتي البحث فيها في كتاب الزقاق ، ويمكن أن يستدل بحديث الباب على صحة التوبة من بعض الذنوب دون بعض ، وسيأتي تحقيق ذلك . وفيه أن الوعيد يتناول من شرب الخمر وإن لم يحصل له السكر ، لأنه رتب الوعيد في الحديث على مجرد انشرب من غير قيد ، وهو يجمع عليه في الخبر المتخذ من عصير العنب وكذلك فيما يسكر من غيرها ، وأما ما لا يسكر من غيرها فالأمر فيه كذلك عند الجمهور كما سيأتي بيانه ، ويؤخذ من قوله « ثم لم يقب منها » أن التوبة مشروعة في جميع العمر ما لم يصل إلى الفراغ ، لما دل عليه « ثم » من التراخي ، وليست المبادرة إلى التوبة شرطاً في قبولها ، والله أعلم . الحديث الثاني حديث أبي هريرة ، قوله (بإبلياء) بكسر الهمزة وسكون التاء تانية وكسر اللام وفتح التاء تانية الخفيفة مع المد : هي مدينة بيت المقدس ، وهو ظاهر في أن عرض ذلك عليه عليه السلام وقع وهو في بيت المقدس ، لكن وقع في رواية الليث التي تأتي الإشارة إليها إلى إبلياء ، وليست صريحة في ذلك ، لجواز أن يريد تعيين ليلة الإتياء لا عمله ، وقد تقدم بيان ذلك مع بقية شرحه في أواخر السكلام على حديث الاسراء . قبل الهجرة إلى المدينة . وقوله فيه « ولو أخذت الخمر غوث أمك » هو محل الترجمة قال ابن عبد البر ^(١) يحتمل أن يكون عليه السلام نفر من الخمر لأنه تفرس أنها ستحرم لأنها كانت حينئذ مباحة ، ولا مانع من افتراق مباحين مشتركين في أصل الإباحة في أن أحدهما سيحرم والآخر تستمر لإباحته . قلت : ويحتمل أن يكون نفر منها لكونه لم يمتد شربها فوافق بطبعه ما سبق مع من تحريمها بعد ، حفظاً من الله تعالى له ورعاية ، واختار اللعين لكونه مألوفاً له ، سهلاً طيباً طاهراً ، سائغاً للشاربين ، سليم العاقبة ، بخلاف الخمر في جميع ذلك . والمراد بالفطرة هنا الاستقامة على الدين الحق . وفي الحديث مشروعية الحمد عند حصول ما يحمد ودفع ما يحذر . وقوله « غوث أمك » يحتمل أن يكون أخذه من طريق الفأل ، أو تقدم عنده فلم يرتب كل من الأمرين وهو أظهر . قوله (تابعه معمر وابن الهاد وعثمان بن عمر عن الزهري) يعني بسنده . ووقع في غير رواية أبي ذر زيادة الزبيدي مع المذكورين بعد عثمان بن عمر ، فاما متابعة معمر فوصلها المؤلف في قصة موسى من أحاديث الأنبياء ، وأول الحديث ذكر موسى وعيسى وصفتهما ، وليس فيه ذكر إبلياء ، وفيه « انشرب إيهما شئت » فأخذت اللين فشربتها . . وأما رواية ابن الهاد - وهو يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد اللين ينسب لجد أبيه - فوصلها الناس وأجر عوانة والطبراني في الأوسط ، عن طريق الليث عنه عن عبد الوهاب بن بخت عن ابن شهاب وهو الزهري ، قال الطبراني : تفرد به يزيد بن الهاد عن عبد الوهاب ، فعلى هذا فقد سقط ذكر عبد الوهاب من الأصل بين ابن الهاد وابن شهاب ، على أن ابن الهاد قد روى عن الزهري أحاديث غير هذا بغير واسطة ، منها ما تقدم من تفسير المسألة قال البخاري فيه « وقال يزيد بن الهاد عن الزهري ، فذكره ، ووصله أحمد وغيره من طريق ابن الهاد عن

(١) في نسخة أخرى « قال ابن المنير »

الزهرى بغیر واسطة . وأما رواية الزبيدي فوصلها النسائي وابن حبان والطبراني في « مسند الشاميين » من طريق محمد بن حرب عنه لكن ليس فيه ذكر إلبلاء أيضا . وأما رواية عثمان بن عمر فوصلها « تمام الرازي في فوائده » من طريق إبراهيم بن المنذر عن عمر بن عثمان عن أبيه عن الزهرى به . وأما ما ذكره المزى في « الاطراف » عن الحاكم أنه قال : أراد البخاري بقوله « تابعه ابن الهاد وعثمان بن عمر عن الزهرى » حديث ابن الهاد عن عبد الوهاب وحديث عثمان بن عمر بن فارس عن يونس كلاهما عن الزهرى . قلت : وليس كما زعم الحاكم وأقره المزى في عثمان ابن عمر ، فإنه ظن أنه عثمان بن عمر بن فارس الراوى عن يونس بن يزيد ، وليس به ، وإنما هو عثمان بن عمر بن موسى بن عبد الله بن عمر التيمي ، وليس لعثمان بن عمر بن فارس ولد اسمه عمر يروى عنه ، وإنما هو ولد التيمي كما ذكرته من « فوائده تمام » وهو مدني ؛ وقد ذكر عثمان الدارمي أنه سأل يحيى بن معين عن عمر بن عثمان بن عمر المدني عن أبيه عن الزهرى فقال : لا أعرفه ولا أعرف أباه . قلت : وقد عرفهما غيره ، وذكره الزبير بن بكار في النسب عن عثمان المذكور فقال : إنه ولي قضاء المدينة في زمن مروان بن محمد ، ثم ولي القضاء للنصور ومات معه بالمراق وذكره ابن حبان في الثقات ، وأكثر الدارقطني من ذكره في « العمل » عند ذكره للحديث التي تختلف رواياتها عن الزهرى ، وكثيرا ما ترجع روايته عن الزهرى ، والله أعلم . الحديث الثالث حديث أنس ، قوله (هشام) هو الدستوائي . قوله (لا يحدثكم به فري) كأن أسأحدث به في أواخر عمره فأطلق ذلك ، أو كان يعلم أنه لم يسمعه من النبي ﷺ إلا من كان قد مات . قوله (وتشرب الخمر) في رواية الكشميني « وشرب الخمر » بالاضافة ، ورواية الجماعة أولى للشاكلة ، قوله (حتى يسكون الخمسين) في رواية الكشميني « حتى يكون خمسون امرأة قيمين رجل واحد » وسبق شرح الحديث مستوفى في كتاب العلم ، والمراد أن من أشرط الساعة كثرة شرب الخمر كسائر ما ذكر في الحديث . الحديث الرابع حديث أبي هريرة « لا يزن الزاني حين يزن وهو مؤمن » وقع في أكثر الروايات هنا « لا يزن حين يزن » بم حذف الفاعل ، فقدر بعض الشراح الرجل أو المؤمن أو الزاني ، وقد بينت هذه الرواية تعيين الاحتمال الثالث . قوله (ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن) قال ابن بطال : هذا أشد ما ورد في شرب الخمر . وبه تعلق الخوارج فكفروا مرتكب الكبيرة عامدا علما بالتحريم ، وحمل أهل السنة الإيمان هنا على الكامل ، لأن العامي يصير أنقص حالا في الإيمان من لا يعصى ، ويحتمل أن يكون المراد أن فاعل ذلك يتول أمره إلى ذهاب الإيمان ، كما وقع في حديث عثمان الذي أوله « اجتنبوا الخمر فإنها أم الخبائث » وفيه - ولأنها لا تجتمع هي والإيمان إلا وأوشك أحدهما أن يخرج صاحبه ، أخرجه البيهقي مرفوعا وموقوفا ، وصححه ابن حبان مرفوعا . قال ابن بطال : وإنما أدخل البخاري هذه الاحاديث المشتملة على الوعيد الشديد في هذا الباب ليسكون عروضا عن حديث ابن عمر « كل مسكر حرام » ، وإنما لم يذكره في هذا الباب لكونه روى موقوفا ، كذا قال ، وفيه نظر ، لأن في الوعيد قدرا زائدا على مطلق التحريم ، وقد ذكر البخاري ما يؤدي معنى حديث ابن عمر كما سيأتى قريبا . قوله (قال ابن شهاب) هو موصول بالاسناد المذكور . قوله (ان أبا بكر أخبره) هو والد عبد الملك شيخ ابن شهاب فيه . قوله (ثم يقول كان أبو بكر) هو ابن عبد الرحمن المذكور ، والمعنى أنه كان يزيد ذلك في حديث أبي هريرة ، وقد مضى بيان ذلك عند ذكر شرح الحديث في كتاب المظالم ، ويأتى مزيد لذلك في كتاب الحدود إن شاء الله تعالى

٥٥٧٩ - **عنه** الحسن بن صباح حدثنا محمد بن سابق حدثنا مالك بن عمرو بن ميمون عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : « قد حُرِّمَتِ الخمر وما بالمدينة منها شيء » .

٥٥٨٠ - **عنه** أحمد بن يونس حدثنا أبو شهاب عبد ربه بن نافع عن يونس عن ثابت البناني عن أنس قال : « حُرِّمَتِ علينا الخمر حين حُرِّمَت ، وما نجد - يعني بالمدينة - خمر الأعناب إلا قليلا ، وعامة خمرنا البسر والبسر » .

٥٥٨١ - **عنه** مسدد بن حماد عن أبي حيان حدثنا عامر بن عبد الله عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : « قام عمر على المنبر فقال : أما بعد زلَّ تحريم الخمر وهي من خمسة : العنب ، والتمر ، والمسل ، والحنطة ، والشمر . والخمر ما خمر العقل » .

قوله (باب الخمر من العنب وغيره) كذا في شرح ابن بطلان ، ولم أر لفظ « وغيره » في شيء من نسخ الصحيح ولا المستخرجات ولا الشروح سواء . قال ابن المنير : غرض البخاري الرد على الكوفيين إذ فرقوا بين ماء العنب وغيره فلم يحرموا من غيره إلا القدر المسكر خاصة ، وزعموا أن الخمر ماء العنب خاصة ، قال : لكن في استدلاله يقول ابن عمر - يعني الذي أورده في الباب « حُرِّمَتِ الخمر وما بالمدينة منها شيء » - على أن الآية التي كانت يومئذ تسمى خمرًا نظر ، بل هو بأن يدل على أن الخمر من العنب خاصة أجدر ، لأنه قال : « وما منها بالمدينة شيء » - يعني الخمر - وقد كانت الآية من غير العنب موجودة حينئذ بالمدينة ، فدل على أن الآية ليست خمرًا ، إلا أن يقال إن كلام ابن عمر يتناول جواب قول من قال لا خمر إلا من العنب ، فيقال : قد حُرِّمَتِ الخمر وما بالمدينة من خمر العنب شيء ، بل كان الموجود بها من الأشربة ما يصنع من البسر والتمر ونحو ذلك ، وفهم الصحابة من تحريم الخمر تحريم ذلك كله ، ولولا ذلك ما بادروا إلى إزالتها . قلت : ويحتمل أن يكون مراد البخاري بهذه الترجمة وما بعدها أن الخمر يطلق على ما يتخذ من عصير العنب ، ويطلق على نبيذ البسر والتمر ، ويطلق على ما يتخذ من المسل ، فعمد لكل واحد منها بابا ، ولم يرد حصر التسمية في العنب ، بدليل ما أورده بعده . ويحتمل أن يريد بالترجمة الأولى الحقيقة وبما عداها المجاز ، والأول أظهر من قصره . وحاصله أنه أراد بيان الأشياء التي وردت فيها الأخبار على شرطه لما يتخذ منه الخمر ، فبدأ بالعنب لكونه المتفق عليه ، ثم أورد فيه بالبسر والتمر ، والحديث الذي أورده فيه عن أنس ظاهر في المراد جدا ، ثم تلك بالصل إشارة إلى أن ذلك لا يختص بالتمر والبسر ، ثم أتى بترجمة عامة لذلك وغيره وهي « الخمر ما خمر العقل » والله أعلم . وفيه إشارة إلى ضعف الحديث الذي جاء عن أبي هريرة مرفوعا « الخمر من هاتين الشجرتين : النخلة والعنب » ، أو أنه ليس المراد به الحصر فهما ، والجميع على تحريمه عصير العنب إذا اشتد فانه يحرم تناول قليله وكثيره بالاتفاق . وحكى أبو جعفر النحاس عن قوم من بجان أهل الكلام أن النهي عنها للكرامة ، وهو قول ميجور لا يلتفت إلى قائله . وحكى أبو جعفر النحاس عن قوم أن الحرام ما أجمروا عليه وما اختلفوا فيه ليس بحرام ، قال : وهذا عظيم من القول يلزم منه القول بحل كل شيء اختلف في تحريمه ، ولو كان

مسند الخلاف وأهيا . ونقل الطحاوي في « اختلاف العلماء » عن أبي حنيفة : الخمر حرام قليلها وكثيرها ، والسكر من غيرها حرام وليس كتحريم الخمر ، والنبيذ المطبوخ لا بأس به من أي شيء كان ، وإنما يحرم منه القدر الذي يسكر . وعن أبي يوسف : لا بأس بالنبيذ من كل شيء وإن غلا إلا الزبيب والتمر ، قال : وكذا حكمه أحمد عن أبي حنيفة . وعن محمد : ما أسكر كثيره فأحب إلى أن لا يشربه ولا أحرمه . وقال الثوري : أكره نبيذ الفرس ونبيذ الزبيب إذا غل ، ونبيذ العسل لا بأس به . قوله (حدثني الحسن بن صباح) هو البزار آخره راه ، ومحمد بن سابق من شيوخ البخاري ، وقد يحدث عنه بواسطة كذا . قوله (حدثنا مالك هو ابن مغول) كان شيخ البخاري حدث به فقال « حدثنا مالك » ولم ينسبه نفسه هو لئلا يلتبس بمالك بن أنس ، وقد أخرج الاسماعيلي الحديث المذكور من طريق محمد بن إسحاق الصغاني عن محمد بن سابق فقال « عن مالك بن مغول » . قوله (وما بالمدينة منها شيء) يحصل أن يكون ابن عمر في ذلك بمقتضى ما علم ، أو أراد المبالغة من أجل قلتها حينئذ بالمدينة فأطلق النبي ، كما يقال فلان ليس بشيء مبالغة ، وبويده قول أنس المذكور في الباب ، وما نجد نحر الاعتاب إلا قليلا ، ويحتمل أن يكون مراد ابن عمر وما بالمدينة منها شيء أي يعصر ، وقد تقدم في تفسير المائدة من وجه آخر عن ابن عمر قال « نزل تحريم الخمر وإن بالمدينة يومئذ خمسة أشربة ما فيها شراب العنب » وحل على ما كان يصنع بها لا على ما يجب إليها . وأما قول عمر في ثالث أحاديث الباب « نزل تحريم الخمر وهي من خمسة » ، فعناء أنها كانت حينئذ تصنع من الحنة المذكورة في البلاد ، لا في خصوص المدينة كما سيأتي تقريره بعد بابين مع شرحه . قوله (عن يونس) هو ابن عبيد البصري . قوله (وعامة خمرنا البسر والتمر) أي النبيذ الذي يصير خمرًا كان أكثر ما يتخذ من البسر والتمر ، قال السكرماني : قوله « البسر والتمر » مجاز عن الشراب الذي يصنع منهما ، وهو عكس (إني أراي أعصر خمرًا) أو فيه حذف تقديره عامة أصل خمرنا أو مادته ، وسيأتي في الباب الذي بعده من وجه آخر عن أنس قال « إن الخمر حرمت والخمر يومئذ البسر » وتقرير الحذف فيه ظاهر . وأخرج النسائي وصححه الحاكم من رواية محارب بن دثار عن جابر عن النبي ﷺ قال « الزبيب والتمر هو الخمر » وسنده صحيح ، وظاهره المصير لكن المراد المبالغة ، وهو بالنسبة إلى ما كان حينئذ بالمدينة موجودا كما تقرر في حديث أنس ، وقبل مراد أنس الرد على من ذهب اسم الخمر بما يتخذ من العنب ، وقيل مراده أن التحريم لا يختص بالخمر المتخذة من العنب بل يشركها في التحريم كل شراب مسكر ، وهذا أظهر وأقرب . قوله (يحيى) هو ابن سعيد القطان ، وأبو حيان هو يحيى بن سعيد التيمي ، وطاهر هو الشعبي . قوله (قام عمر على المنبر فقال : أما بعد نزل تحريم الخمر) ساقه من هذا الوجه مختصرا ، وسيأتي بعد قليل مطولا . قال ابن مالك : فيه جواز حذف الفاء في جواب « أما بعد » . قلت : لا حاجة فيه ، لأن هذه رواية مسند هنا ، وسيأتي قريباً عن أحمد بن أبي رجا عن يحيى القطان بلفظ « خطب عمر على المنبر فقال : إنه قد نزل تحريم الخمر » ليس فيه « أما بعد » ، وأخرجه الاسماعيلي هنا من طريق محمد بن أبي بكر المقدمي عن يحيى بن سعيد القطان شيخ مسند وفيه بلفظ « أما بعد فإن الخمر » فظهر أن حذف الفاء وثباتها من تصرف الرواة

٣ - باب نزل تحريم الخمر وهي من البسر والتمر

٥٥٨٢ - حدثنا إسماعيل بن عبد الله قال حدثني ماقث بن أنس عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة

عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : كنت أسقى أبا عبيدة وأبا طلحة وأبى بن كعب من فضيخ زهر وتمر ، فجاءهم آت فقال : إن الحر قد حرمت . فقال أبو طلحة : قم يا أنس فمراقها ؛ فمراقها .

٥٥٨٣ - **حديثنا** مسند حديثنا مسند عن أبيه قال : سمعت أنس قال : كنت قائما على الحى أسقيهم عموقي . وأنا أصترم . **الفضيخ** ، فبئس : حرمت الحر ، فقالوا : اكفأها ، فكفأها . قلت لأنس : ما شرأبهم ؟ قال : رطب وبُسْر . فقال أبو بكر بن أنس : وكانت خمرهم . فلم ينكر أنس .
وحديثي بعض أصحابي أنه سمع أنس بن مالك يقول : كانت خمرهم يومئذ .

٥٥٨٤ - **حديثي** محمد بن أبي بكر اللدعي حديثنا يوسف أبو مشر البراء قال سمعت سعيد بن عبيد الله قال : حدثني بكر بن عبد الله أن أنس بن مالك حديثهم أن الحر حرمت والحر يومئذ للبشر والتمر .

قوله (باب نزل تحريم الحر وهي من البسر والتمر) أى تصنع أو تتخذ ، وذكر فيه حديث أنس من رواية اسحاق بن أبي طلحة عنه أهم سياقا من رواية ثابت عنه المتقدمة في الباب قبله . **قوله** (كنت أسقى أبا عبيدة) هو ابن الجراح ، (وأبا طلحة) هو زيد بن سهل زوج أم سلم أم أنس ، (وأبى بن كعب) ، كذا اقتصر في هذه الرواية على هؤلاء الثلاثة ، فأما أبو طلحة فلمكون القصة كانت في منزله كما مضى في التفسير من طريق ثابت عن أنس : كنت ساقى القوم في منزل أبي طلحة ، وأما أبو عبيدة فلأن النبي ﷺ أخى يثمه وبين أبي طلحة كما أخرجه مسلم من وجه آخر عن أنس ، وأما أبى بن كعب فكان كبير الانصار وطالهم . ووقع في رواية عبد العزيز بن صهيب عن أنس في تفسير المائدة : انى لقائم أسقى أبا طلحة وفلانا وفلانا ، كذا وقع بالابهام ، وسعى في رواية مسلم منهم أبا أيوب ، وسبأى بعد أبواب من رواية هشام عن قتادة عن أنس : انى كنت لأسقى أبا طلحة وأبا دجاجة وسهيل بن بيضاء ، وأبو دجاجة بضم الدال المهملة وتخفيف الجسيم وبعد الالف ثون اسمه سماك بن خرشة بمجتمعتين بينهما راه مفتوحات ، ولمسلم من طريق سعيد عن قتادة نحوه وصمى فيهم معاذ بن جبل ، ولأحمد عن يحيى القطان عن حيد عن أنس : كنت أسقى أبا عبيدة وأبى بن كعب وسهيل بن بيضاء ونفرا من الصحابة عند أبي طلحة ، ووقع عند عبد الرزاق عن معمر بن ثابت وقاتدة وغيرهما عن أنس أن القوم كانوا أحد عشر رجلا ، وقد حصل من الطرق الى أوردتها تسمية سبعة منهم ، وأبهمهم في رواية سليمان التيمي عن أنس وهي في هذا الباب ولفظه : كنت قائما على الحى أسقيهم عموقي ، وقوله عموقي في موضع خفض على البدل من قوله : الحى ، وأطلق عليهم عموته لانهم كانوا أسن منه ولأن أكثرهم من الانصار . ومن المستغربات ما أورده ابن مردويه في تفسيره من طريق عيسى بن طهمان عن أنس أن أبا بكر وعمر كانا فيهم ، وهو منكر مع نظافة سنده ، وما أظنه إلا غلطا . وقد أخرج أبو نعيم في الحلية ، في ترجمة شعبة من حديث عاتكة قالت : حرم أبو بكر الحر على نفسه فلم يشرها في جاهلية ولا إسلام ، ويحتمل إن كان محفوظا أن يكون أبو بكر وعمر زادا أبا طلحة في ذلك اليوم ولم يشرها معهم . ثم رجعت عند الإزار من وجه آخر عن أنس قال : كنت ساقى القوم ، وكان في القوم رجل يقال له

أبو بكر ، فلما شرب قال : تحي بالسلامة أم بكر ، الآيات ، فدخل علينا رجل من المسلمين فقال : قد نزل تحريم الخمر ، الحديث . وأبو بكر هذا يقال له ابن شغوب ، فظن بعضهم أنه أبو بكر الصديق ، وليس كذلك ، لكن قرينة ذكر عمر تدل على عدم الخلط في وصف الصديق ، فخلصنا تسمية عشرة ، وقد قدمت في نفوذة بدر من المغازي ترجمة أبي بكر بن شغوب المذكور . وفي كتاب مكه للفاكهى ، من طريق مرسل ما يشيد ذلك . قوله (من فضيخ زهو وتمر) أما الفضيف فهو بقاء وضاد مجعنين وزن عظيم : اسم اللبس إذا شذخ ونبد ، وأما الزهو فبفتح الزاى وسكون الهاء بعدها وار : وهو البسر الذى يحمر أو يصفر قبل أن يترطب . وقد يطلق الفضيف على خليط البسر والربط ، كما يطلق على خليط البسر والتمر ، وكما يطلق على البسر وحده وعلى التمر وحده كما فى الرواية التى آخر الباب . وعند أحمد من طريق قتادة عن أنس : وما خرهم يومئذ إلا البسر والتمر غلوطين ، ووقع عند مسلم من طريق قتادة عن أنس : أسقيهم من زادة فيها خليط بسر وتمر . قوله (لجاهم آت) لم آت على اسمه ، ووقع فى رواية حميد عن أنس عند أحمد بدم قوله : أسقيهم : حتى : كاد الشراب يأخذ فيهم ، ولابن مردويه : حتى أسرعت فيهم ، ولابن أبي عاصم : حتى مالت رؤوسهم ، فدخل داخل ، ومضى فى المظالم من طريق ثابت عن أنس : فأمر رسول الله ﷺ ناديا فنادى ، وسلم من هذا الوجه : فاذا نادى بنادى أن الخمر قد حرمت ، وله من رواية سعيد عن قتادة عن أنس نحوه وزاد : فقال أبو طلحة : أخرج فانظر ما هذا الصوت ، ومضى فى التفسير من طريق عبد العزيز بن صهيب عن أنس بلفظ : إذ جاء رجل فقال : هل بلفظكم الخمر ؟ قالوا : وما ذلك ؟ قال : قد حرمت الخمر ، وهذا الرجل يمتثل أن يكون هو المنادى ، ويحتمل أن يكون غيره سمع المنادى فدخل اليهم فأخبرهم . وقد أخرج ابن مردويه من طريق بكر بن عبد الله عن أنس قال : لما حرمت الخمر وحلف على أناس من أصحابي وهى بين أيديهم ، فغضبوا برجلى وقلت : نزل تحريم الخمر ، فيحتمل أن يكون أنس خرج فاستخبر الرجل ، لكن أخرجه من وجه آخر أن الرجل قام على الباب فذكر لهم تحريمها ، ومن وجه آخر : أنا فلان من عند نبينا فقال : قد حرمت الخمر ، قلنا : ما نقول ؟ فقال : سمعته من النبي ﷺ الساعة ، ومن عنده أتيتكم . قوله (فقال أبو طلحة : قم يا أنس ، فهرقها ، بفتح الهاء وكسر الراء وسكون القاف ، والأصل أرقها ، فأبدلت الهمزة هاء ، وكذا قوله وفهرقها ، وقد تستعمل هذه الكلمة بالهمزة والهاء معا وهو نادر ، وقد تقدم بسطه فى الطهارة . ووقع فى رواية ثابت عن أنس فى التفسير بلفظ : فأرقها ، ومن رواية عبد العزيز بن صهيب : فقالوا أرق هذه القلال يا أنس ، وهو محمول على أن المخاطب له بذلك أبو طلحة ، ومضى الباقر بذلك فنسب الامر بالإراقة اليهم جميعا . ووقع فى الرواية الثانية فى الباب : أكفها ، بكسر الفاء مهموز بمعنى أرقها ، وأصل الاكفاء الإمالة . ووقع فى باب إجازة خبر الواحد ، من رواية أخرى عن مالك فى هذا الحديث : قم الى هذه الجرار فأكرها ، قال أنس : فممت الى مبراس لنا فغضبنا بها بأسفله حتى انكسرت ، وهذا لا يتأقن الروايات الأخرى ، بل يجمع بأنه أراقها وكسر أواظها ، أو أراق بعضها وكسر بعضا . وقد ذكر ابن عبد البر أن اصحاب بن أبي طلحة تفرد عن أنس بذكر السكر ، وأن ثابتا وعبد العزيز بن صهيب وحيدا وعد جماعة من الثقات رووا الحديث بتمامه عن أنس منهم من طوله ومنهم من اختصره ، فلم يذكروا إلا إراقتها . والمبراس بكسر الميم وسكون الهاء وآخره مهملة إمالة يتخذ من صخر وينقر وقد يكون كبيراً كالخوض وقد يكون صغيراً بحيث يتأقن السكر به ، وكأنه لم يختصرها

يسكر به غيره ، أو كسر بآلة المهرامن التي يدق بها فيه كالأون فأطلق اسمه عليها مجازاً . ووقع في رواية حميد بن أنس عند أحمد وفوائده ما قالوا حتى نظروا ونسأل ، وفي رواية عبد العزيز بن صهيب في التفسير : فوائده ما سألوا عنها ولا راجعها بعد خبر الرجل ، ووقع في المظالم : فحرت في سكك المدينة ، أي طرقها ، وفيه إشارة إلى توارد من كانت عنده من المسلمين على إراققتها حتى جرت في الألفة من كثرتها . قال القرطبي تملك بهذه الزيادة بعد من قال إن الخمر المتخذة من غير العنب ليست نجسة لأنه يطلق تسمى عن النخل في الطرق ، فلما كانت نجسة ما أفرم على إراققتها في الطرقات حتى تهجر . والجواب أن القصد بالإرافة كان لاشاعة تحريمها ، فإذا اشتهر ذلك كان أبلغ فتحتل أخف المفستدين لحصول المصلحة العظمية الحاصلة من الاشتهار ، ويحتمل أنها إنما أريق في الطرق المنحدرة بحيث تنصب إلى الاسربة والحشوش أو الأودية فتستملك فيها ، ويؤيده ما أخرجه ابن مردويه من حديث جابر بسند جيد في قصة صب الخمر قال : فأصبحت حتى استنقعت في بطن الوادي ، وانتسك بمعوم الأمر باجتماعها كاف في القول بنجاستها . **قوله** (قلت لأنس) القائل هو سليمان التيمي والد معتز ، وقوله : فقال أبو بكر بن أنس : وكانت خمرهم ، زاد مسلم من هذا الوجه : يومئذ ، وقوله : فلم ينكر أنس ، زاد مسلم : ذلك ، والمعنى أن أبا بكر ابن أنس كان حاضراً عند أنس لما حدثهم فكان أنسا حينئذ لم يحدتهم بهذه الزيادة إما نسياناً وإما اختصاراً ، فذكره بها ابنه أبو بكر فأقره عليها ، وقد ثبت تحديق أنس بها كما سأذكره . **قوله** (وحدثني بعض أصحابي) القائل هو سليمان التيمي أيضاً ، وهو موصول بالسند المذكور ، وقد أفرد مسلم هذه الطريق عن محمد بن عبد الأعلى عن معتز ابن سليمان عن أبيه قال : حدثني بعض من كان معي أنه سمع أنسا يقول : كان خمرهم يومئذ ، فيحتمل أن يكون أنس حدث بها حينئذ فلم يسمعه سليمان ، أو حدث بها في مجلس آخر فحفظها عنه الرجل الذي حدث بها سليمان ، وهذا المذهب يحتمل أن يكون هو بكر بن عبيد الله المزني ، فإن روايته في آخر الباب تسمى إلى ذلك . ويحتمل أن يكون قتادة ، فسأيت بعد أبواب من طريقه عن أنس بلفظ : وإنا نردها يومئذ الخمر ، وهو من أقوى المجهج على أن الخمر اسم جنس لكل ما يسكر ، سواء كان من العنب أو من قيقع الزبيب أو الخمر أو المسل أو غيرها . وأما دعوى بعضهم أن الخمر حقيقة في ماء العنب ، مجاز في غيره ، فإن سلم في اللغة لوم من قال به جواز استعمال اللفظ الواحد في حقيقة ومجازه ، والكوفيون لا يقولون بذلك انتهى . وأما من حيث الشرع فالخمر حقيقة في الجميع ، ثبوت حديث : كل مسكر خمر ، فنزعم أنه جمع بين الحقيقة والمجاز في هذا اللفظ لومه أن يميزه ، وهذا ما لا انفكاك لهم عنه . **قوله** (حدثني يوسف) هو ابن يزيد ، وهو أبو معشر البراء بالثدي ، وهو مشهور بكنتيته أكثر من اسمه ، ويقال له أيضاً القطان وشهرته بالبراء أكثر ، وكان يرى السهام ؛ وهو بصرى ، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث ، وآخر سياق في الطب وكلاهما في المتابعات ، وقد لينه ابن معين وأبو داود ، ووثقه المقدسي ، وسعيد بن عبيد الله بالتصغير اسم جده جبير بالجيم والموحدة مصفراً ابن حبة بالمهمله وتشديد التثنية وثقه أحمد وابن معين ، وقال الحاكم عن الدارقطني : ليس بالقوي ، وما له أيضاً في البخاري سوى هذا الحديث ، وآخر تقدم في الجزية . **قوله** (أن الخمر حرمت والخمر يومئذ البسر) هكذا رواه أبو معشر مختصراً ، وأخرجه الإسماعيلي من طريق روح بن عباد عن سعيد بن عبيد الله بهذا السند مطولاً ولفظه عن أنس : نزل تحريم الخمر ، فدخلت على أناس من أصحابي وهم بين أيديهم فغضبوا برجلي فقلت : انطلقوا فقد نزل تحريم الخمر ، وشراهم

يومئذ البسر والتمر ، وهذا الفعل من أنس كأنه بعد أن خرج فسمع النداء بتحريم الخمر ، فرجع فآخبرهم . ووقع عند ابن أبي عاصم من وجه آخر عن أنس ، فأما قوا الشراب وتوضأ بعض واغتسل بعض ، وأصابوا من طيب أم سليم وأنوا النبي ﷺ ، فإذا هو يقرأ (إنما الخمر والميسر) الآية . واستدل بهذا الحديث على أن شرب الخمر كان مباحا لا إلى نهاية ، ثم حرمت . وقيل كان المباح الشرب لا السكر المزيل للعقل ، وحكاه أبو نصر بن القشيري في تفسيره عن الغفال ، ونازعه فيه . وبالحق النووي في شرح مسلم ، فقال : ما يقوله بعض من لا تحصيل عنده أن السكر لم يزل محرما باطلا لا أصل له ، وقد قال الله تعالى (لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون) فإن مقتضاه وجود السكر حتى يصل إلى الحد المذكور ، ونهوا عن الصلاة في تلك الحالة لا في غيرها ، فدل على أن ذلك كان واقعا . وبؤيده قصة حمزة والشاردين كما تقدم تقريره في مكانه . وعلى هذا فهل كانت مباحة بالأصل أو بالشرع ثم نسخت ؟ فيه قولان للعلامة ، والراجح الأول ، واستدل به على أن المتخذ من غير العنب يسمى خمر ، وسيأتي البحث في ذلك قريبا في باب ما جاء أن الخمر ما غامر العقل ، وعلى أن السكر المتخذ من غير العنب يحرم شرب قليله كما يحرم شرب القليل من المتخذ من العنب إذا أسكر كثيرا ، لأن الصحابة فهموا من الأمر باجتماع الخمر بتحريم ما يتخذ للسكر من جميع الأنواع ، ولم يستفصلوا . وإلى ذلك ذهب جمهور العلماء من الصحابة والتابعين . وعائف في ذلك الحنفية ومن قال بقوله من السكوفيين فقالوا : يحرم المتخذ من العنب قليلا كان أو كثيرا إلا إذا طبع على تفصيل سيأتي بيانه في باب مفرد ، فإنه يحمل . وقد انعقد الإجماع على أن القليل من الخمر المتخذ من العنب يحرم قليله وكثيره ، ودلى أن العلة في تحريم قليله كونه يدعو إلى تناول كثيره ، فيلزم ذلك من فرق في الحكم بين المتخذ من العنب وبين المتخذ من غيرها فقال في المتخذ من العنب : يحرم القليل منه والكثير إلا إذا طبع على سيأتي بيانه ، وفي المتخذ من غيرها لا يحرم منه إلا القدر الذي يسكر وما دونه لا يحرم ، ففرقوا بينهما بدعوى المغايرة في الاسم مع اتحاد العلة فيهما ، فإن كل ما قدر في المتخذ من العنب بقدر في المتخذ من غيرها ، قال القرطبي : وهذا من أرفع أنواع القياس لمساواة الفرح فيه للأصل في جميع أوصافه ، مع موافقته فيه لظواهر النصوص الصحيحة ، والله أعلم . قال الشافعي : قال لي بعض الناس الخمر حرام ، والسكر من كل شراب حرام ، ولا يحرم المسكر منه حتى يسكر ، ولا يحد شاربه . فقلت : كيف خالفت ما جاء به عن النبي ﷺ ثم عن عمر ثم عن علي ولم يقل أحد من الصحابة خلافة ؟ قال : وروينا عن عمر ، قلت : في سننه مجهول عنده فلا حجة فيه . قال البيهقي : أشار إلى رواية سعيد بن ذى لقوة أنه شرب من سبطينة لعمى فسكر فجلده عمر ، قال : إنما شربت من سبطينة . قال : أطربك على السكر . وسعيد قال البخاري وغيره : لا يعرف . قال : وقال بعضهم سعيد بن ذى جندان ، وهو غلط . ثم ذكر البيهقي الأحاديث التي جاءت في كسر النبيذ بالماء ، منها حديث همام بن الحارث عن عمر ، أنه كان في سفر ، فألقى بنبيذ فشرب منه فقطب ، ثم قال : إن نبيذ الطائف له هرام - بنعم الهامة وتخفيف الراء - ثم دعا بماء فصبه عليه ثم شرب ، وسنده قوى ، وهو أصح شيء ورد في ذلك ، وليس نصا في أنه بلغ أحد الإسكار ، فلو كان بلغ حد الإسكار لم يكن صب الماء عليه ولا يتحريمه ، وقد اعترف الطحاوي بذلك فقال : لو كان بلغ التحريم لسكان لا يحمل ، ولو ذهب شدته بصب الماء ، ثبت أنه قبل أن يصب عليه الماء كان غير حرام . قلت : وإذا لم يبلغ حد الإسكار فلا خلاف في إباحة شرب قليله وكثيره ،

فدل على أن تقطبه لأمر غير الإسكار . قال البيهقي : حمل هذه الاشربة على أنهم خشوا أن تتغير فتشتد ، فجوزوا صب الماء فيها ليمتنع الاشتداد ، أولى من حملها على أنها كانت بلغت حد الإسكار ، فكان صب الماء عليها لذلك ، لأن مزجها بالماء لا يمنع إسكارها إذا كانت قد بلغت حد الإسكار . ويحتمل أن يكون سبب صب الماء كون ذلك الشراب كان حوض ، ولهذا قطب عمر لما شربه ، فقد قال نافع : والله ما قطب عمر وجهه لأجل الإسكار حين ذاقه ، ولكنه كان مخمل . وعن هبة بن فرقد قال : كان النبيذ الذي شربه عمر قد تخمل ، قلت : وهذا الثاني أخرجه النسائي بسند صحيح ، وروى الأثرم عن الأوزاعي وعن العمري أن عمر إنما كسره بالماء لفسدة خلوته . قلت : ويمكن الحمل على حالتين : هذه لما لم يقطب حين ذاقه وأما عندما قطب فكان لحوضته . واحتج الطحاوي لذهمهم أيضا بما أخرجه من طريق النخعي عن علقمة عن ابن مسعود في قوله وكل مسكر حرام . قال : هي الشربة التي تسكر . وتعب بأنه ضعيف لأنه تفرد به حجاج بن أرطاة عن حماد بن أبي سليمان عن النخعي وحجاج هو ضعيف ومدايس أيضا . قال البيهقي : ذكر هذا لعبد الله بن المبارك فقال : هذا باطل . وروى بسنده صحيح عن النخعي قال : إذا سكر من شراب لم يحل له أن يعود فيه أبدا . قلت : وهذا أيضا عند النسائي بسند صحيح ثم روى النسائي عن ابن المبارك قال : ما وجدت الرخصة فيه من وجه صحيح إلا عن النخعي من قوله ، وأخرج النسائي والأثرم من طريق خالد بن سعد عن أبي مسعود قال : عطش النبي ﷺ وهو بطوف فأقى بنبذ من السقاية فقطب ، فقيل : أحرام هو ؟ قال لا : على بذنوب من ماء زرم ، فصب عليه وشرب ، قال الأثرم : احتج به الكوفيون لذهمهم ، ولا حجة فيه ، لأنهم متفقون على أن النبيذ إذا اشتد بغير طبخ لا يحل شربه ، فإن زعموا أن الذي شربه النبي ﷺ كان من هذا القبيل فقد نسبوا إليه أنه شرب المسكر ، وهذا الله من ذلك . وإن زعموا أنه قطب من حوضته لم يكن لهم فيه حجة ، لأن التقيح ما لم يشتد فكثيره وقليله حلال بالاتفاق . قلت : وقد ضعف حديث أبي مسعود المذكور النسائي وأحمد وعبد الرحمن بن مهدي وغيرهم ، لتفرد يحيى بن يمان برفعه وهو ضعيف . ثم روى النسائي عن ابن المبارك قال : ما وجدت الرخصة فيه من وجه صحيح إلا عن النخعي من قوله

٤ - **باب الخمر من المسك** ، وهو البتع . وقال معن : سألت مالك بن أنس عن اللقاع فقال : إذا لم يسكر فلا بأس به . وقال ابن الداروردي سألفا عنه فقالوا : لا يسكر ، لا بأس به

٥٥٨٥ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أن عائشة قالت : **سئل** رسول الله ﷺ عن البتع فقال : كل شراب أسكر فهو حرام ،

٥٥٨٦ - **حدثنا** أبو الهيثم أخبرنا شعيب عن الزهري قال : « أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن أن عائشة رضي الله عنها قالت : **سئل** رسول الله ﷺ عن البتع - وهو نبيذ المسك ، وكان أهل اليمن يشربونه - فقال رسول الله ﷺ : كل شراب أسكر فهو حرام »

٥٥٨٧ - وعن الزهري قال : **حدثني** أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ قال : لا تكتنظوا في الدباء ولا في الكزفت . وكان أبو هريرة يلحق بها الحنتم والنفير ،

قوله (باب الخمر من العسل وهو البتع) بكسر الموحدة وسكون المشاء وقد تفتح وهي لغة يمانية . **قوله** (وقال معن) ابن عيسى (سألت مالك بن أنس عن الفقاع) بضم الفاء وتضديد القاف معروف ، قد يصنع من العسل وأكثر ما يصنع من الزبيب ، وحكمه حكم سائر الأنبذة ما دام طرياً يجوز شربه ما لم يشد . **قوله** (فقال إذا لم يسكر فلا بأس به) أي وإذا أسكر حرم كثيره . **قوله** (وقال ابن الدراودي) هو عبد العزيز بن محمد ، وهذا من رواية معن بن عيسى عنه أيضا . **قوله** (فقالوا لا يسكر لا بأس به) لم أعرف الذين سألهم الدراودي عن ذلك ، لكن الظاهر أنهم فقهاء أهل المدينة في زمانه ، وهو قد شارك مالكا في لقاء أكثر مشايخه المدنيين ، والحكم في الفقاع ما أجابوه به ، لأنه لا يسمى فقاعا إلا إذا لم يشد . وهذا الأثر ذكره معن بن عيسى القزاز في الموطأ ، رواية عن مالك ، وقد وقع لنا بالأجازة . وغفل بعض الشراح فقال : أن معن بن عيسى من شيوخ البخاري فيكون له حكم الاتصال ، كذا قال والبخاري لم يلق معن بن عيسى لأنه مات بالمدينة والبخاري حينئذ ببخاري وعمره حينئذ أربع سنين ، وكان البخاري أراد بذكر هذا الأثر في الترجمة أن المراد بتحريم قليل ما أسكر كثيره أن يكون الكثير في تلك الحالة مسكرا ، فلو كان الكثير في تلك الحالة لا يسكر لم يحرم قليله ولا كثيره ، كالأمر عصر العنب وشربه في الحال . وسيأتي مزيد في بيان ذلك في باب البازق ، أن شاء الله تعالى . **قوله** (سئل عن البتع) زاد شعيب عن الزهري وهو ثاني أحاديث الباب ، وهو نبذ العسل ، وكان أهل اليمن يشربونه ، ومثله لابن داود من طريق الزبيدي عن الزهري ، وظاهره أن التفسير من كلام عائشة ، ويحتمل أن يكون من كلام من دوتها . ووقع في رواية معمر عن الزهري هند أحد مثل رواية مالك ، لكن قال في آخره «والبتع نبذ العسل» وهو أظهر في احتمال الإدراج . لأنه أكثر ما يقع في آخر الحديث . وقد أخرجه مسلم من طريق معمر . لكن لم يسق لفظه ، ولم أقف على اسم السائل في حديث عائشة صريحا ، لكنني أظنه أبا موسى الأشعري ، فقد قدم في المغازي من طريق سعيد بن أبي بردة عن أبيه «عن أبي موسى أن النبي ﷺ بعثه إلى اليمن فسأله عن أشربة تصنع بها فقال : ما هي ؟ قال : البتع والمزور ، فقال : كل مسكر حرام . قلت لأبي بردة : ما البتع ؟ قال : نبذ العسل ، وهو عند مسلم من وجه آخر عن سعيد بن أبي بردة بلفظ «قلت يا رسول الله أفتنا في شرابين كنا نستخدمهما باليمن : البتع من العسل يذب حتى يشد ، والمزور من الشعير والذرة يذب حتى يشد ، قال : وكان النبي ﷺ أعطى جوامع السكام وغواتمه ، فقال : أنهي عن كل مسكر ، وفي رواية أبي داود التصريح بأن تفسير البتع مرفوع ولفظه «سألت رسول الله ﷺ عن شراب من العسل ، فقال : ذاك البتع ، قلت : ومن الشعير والذرة ، قال : ذاك المزور . ثم قال : أخبر قومك أن كل مسكر حرام ، وقد سأل أبو وهب الجيثاني عن شيء ما سأله أبو موسى ، فشد الشافعي وأبي داود من حديثه أنه سأل النبي ﷺ عن المزور فأجاب بقوله «كل مسكر حرام ، وهذه الرواية تفسير المراد بقوله في حديث الباب «كل شراب أسكر» وأنه لم يرد تخصيص التحريم بحالة الاسكار ، بل المراد أنه إذا كانت فيه صلاحية الإسكار حرم تناوله ولو لم يسكر المتناول بالقدر الذي تناوله منه . ويؤخذ من لفظ السؤال أنه وقع عن حكم جنس البتع لا عن القدر المسكر منه ، لأنه لو أراد السائل ذلك لقال : أخبرني عما يحل منه وما يحرم ، وهذا هو المعبود من لسان العرب إذا سألوا عن الجنس قالوا : هل هذا نافع أو ضار ؟ مثلا . وإذا سألوا عن القدر قالوا : كم يؤخذ منه ؟ وفي الحديث أن المفتي يجيب السائل بزيادة عما سأل عنه إذا كان ذلك مما

يحتاج اليه السائل . وفيه تحريم كل مسكر سواء كان متخذاً من عصير العنب أو من غيره ، قال المازري : أجمعوا على أن عصير العنب قبل أن يشتد حلال ، وعلى أنه إذا اشتد وغلى وقذف بالزبد حرم قليله وكثيره ، ثم لو حصل له تخال بنفسه حل بالأجاء أيضاً ، فوقع النظر في تبدل هذه الأحكام عند هذه المتخذات فأشعر ذلك بارتباط بعضها ببعض ، ودل على أن علة التحريم الإسكار فانتفى ذلك أن كل شراب وجد فيه الإسكار حرم تناوله قليله وكثيره انتهى . وما ذكره استنباطاً ثبت التصريح به في بعض طرق الخبر ، فعند أبي داود والنسائي وصححه ابن حبان من حديث جابر قال : قال رسول الله ﷺ : ما أسكر كثيره فقليله حرام ، وللسائي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مثله . وسنده إلى عمرو صحيح . ولأبي داود من حديث عائشة مرفوعاً دكل مسكر حرام ، وما أسكر منه الفرق فله الكف منه حرام ، ولأبي حبان والطحاوي من حديث عاصم بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه عن النبي ﷺ قال : « إنما هم عن قليل ما أسكر كثيره ، وقد اعترف الطحاوي بصحة هذه الأحاديث ، لكن قال : اختلفوا في تأويل الحديث ، فقال بعضهم : أراد به جنس ما يسكر ، وقال بعضهم أراد به ما يقع السكر عنده ، ويؤيده أن القائل لا يسمى قاتلاً حتى يقتل ، قال : ويدل له حديث ابن عباس رحمه حرمت الخمر قليلاً وكثيرها ، والسكر من كل شراب . » قلت : وهو حديث أخرجه النسائي ورجاله ثقات ، إلا أنه اختلف في وصله واقطاعه وفي رفعه ووقفه ، وعلى تقدير صحته فقد رجح الإمام أحمد وغيره أن الرواية فيه بلفظ « والمسكر » بضم الميم وسكون السين لا « السكر » بضم ثم سكون أو بفتح حدين ، وعلى تقدير ثبوتها فهو حديث فرد ولفظه محتمل ، فكيف يعارض عموم تلك الأحاديث مع صحتها وكثرتها ؟ وجاء أيضاً عن علي عند الدارقطني وعن ابن عمر عند ابن إسحق والطبراني وعن خوات بن جبير عند الدارقطني والحاكم والطبراني وعن زيد بن ثابت عند الطبراني وفي أسانيدهما مقال ، لكنهما يزيد الأحاديث التي قبلها قوة وشهرة . قال أبو المظفر بن السمعماني - وكان حنفياً فتحول شافعياً - : ثبتت الأخبار عن النبي ﷺ في تحريم المسكر ، ثم ساق كثيراً منها ثم قال : والأخبار في ذلك كثيرة ولا مسأغ لأحد في العدول عنها والقول بخلافها ، فانها حجج قواطع . قال : وقد ذل السكونيون في هذا الباب ورووا أخباراً معلولة لا تعارض هذه الأخبار بحال ، ومن ظن أن رسول الله ﷺ شرب مسكراً فقد دخل في أمر عظيم وباه بأثم كبير ، وإنما الذي شربه كان حلواً ولم يكن مسكراً . وقد روى ثمامة بن حزن القشيري أنه : سأل عائشة عن النبيذ فدمعت جارية حبشية فقالت : سل هذه ، فانها كانت تلبذ لرسول الله ﷺ ، فقالت الحبشية : كنت أنبذ له في سقاء من الليل وأوكؤه وأعلقه فاذا أصبح شرب منه ، أخرجه مسلم . وروى الحسن البصري عن أمه عن عائشة نحوه ثم قال : فقياس النبيذ على الخمر بعله الإسكار والاضطراب من أجل الألفية وأرضعها ، والمفاسد التي توجد في الخمر توجد في النبيذ ، ومن ذلك أن علة الإسكار في الخمر لا يكون قليله يدعو إلى كثيره موجودة في النبيذ ، لأن السكر مطلوب على العموم ، والنبيذ عندهم عند عدم الخمر يقوم مقام الخمر لأن حصول الفرح والطرب موجود في كل منهما ، وإن كان في النبيذ غلظ وكبرة وفي الخمر رقة وصفاء ، لكن الطبع يحتمل ذلك في النبيذ لحصول السكر كما يحتمل المارة في الخمر لطلب السكر ، قال : وعلى الجملة فالنصوص المصرحة بتحريم كل مسكر قل أو كثر مقننة عن القياس والله أعلم . وقد قال عبد الله بن المبارك : لا يصح في حل النبيذ الذي يسكر كثيره عن الصحابة شيء ولا عن التابعين ، إلا عن إبراهيم النخعي ، قال : وقد ثبت حديث عائشة : كل شراب أسكر فهو حرام ، وأما ما أخرج

ابن أبي شيبة من طريق أبي وائل : كنا ندخل على ابن مسعود فيسقينا نبيذا شديدا ، ومن طريق علقمة : أكلت مع ابن مسعود فأتيينا بنبيذ شديد نبذته سيرين ففربوا منه ، فالجواب عنه من ثلاثة أوجه : أحدها لو حمل على ظاهره لم يكن مهادنا للأحاديث الثابتة في تحريم كل مسكر . ثانيا أنه ثبت عن ابن مسعود تحريم المسكر قليلا وكثيره ، فإذا اختلف النقل عنه كان قوله الموافق لقول إخوانه من الصحابة مع موافقة الحديث المرفوع أولى . ثالثا يمحتمل أن يكون المراد بالشدّة شدة الخلاوة أو شدة الحرصة فلا يكون فيه حجة أصلا . وأسند أبو جعفر النحاس عن يحيى بن معين أن حديث عائشة و كل شراب أسكر فهو حرام ، أصح شيء في الباب ، وفي هذا تعقب على من نقل عن ابن معين أنه قال : لا أصل له . وقد ذكر الزبلي في تخريج أحاديث الهداية ، وهو من أكثرهم اطلاعا أنه لم يثبت في شيء من كتب الحديث نقل هذا عن ابن معين اه . وكيف يتأتى القول بتضعيفه مع وجود مخالفته الصحيحة ثم مع كثرة طرقه ، حتى قال الإمام أحمد : إنها جاءت عن عشرين صحابيا ، فأورد كثيرا منها في « كتاب الأشربة » المفرد ، فيها ما تقدم ومنها حديث ابن عمر المتقدم ذكره أول الباب ، وحديث عمر بلفظ « كل مسكر حرام » عند أبي يعلى وفيه الألفي ، وحديث علي بلفظ « اجتنبوا ما أسكر » عند أحمد وهو حسن ، وحديث ابن مسعود عند ابن ماجه من طريق ابن بلفظ عمر ، وأخرجه أحمد من وجه آخر ابن أيضا بلفظ علي ، وحديث أنس أخرجه أحمد بسند صحيح بلفظ « ما أسكر فهو حرام » وحديث أبي سعيد أخرجه البزار بسند صحيح بلفظ عمر ، وحديث الأشجج المصري أخرجه أبو يعلى كذلك بسند جيد وصححه ابن حبان ، وحديث دلم الحيري أخرجه أبو داود بسند حسن في حديث فيه « قال هل يسكر ؟ قال : نعم ، قال : فاجتنبوه » وحديث ميمونة أخرجه أحمد بسند حسن بلفظ « وكل شراب أسكر فهو حرام » وحديث ابن عباس أخرجه أبو داود من طريق جند بلفظ عمر ، والبزار من طريق ابن بلفظ « واجتنبوا كل مسكر » وحديث قيس بن سعد أخرجه الطبراني بلفظ حديث ابن عمر ، وأخرجه أحمد من وجه آخر بلفظ حديث عمر ، وحديث الزعمان بن بشير أخرجه أبو داود بسند حسن بلفظ « وإني أنهاكم عن كل مسكر » وحديث معاذ أخرجه ابن ماجه بسند حسن بلفظ عمر ، وحديث وائل بن حجر أخرجه ابن أبي عاصم ، وحديث قرة بن إياس المزني أخرجه البزار بلفظ عمر بسند لين ، وحديث عبد الله بن مغفل أخرجه أحمد بلفظ « واجتنبوا المسكر » وحديث أم سلمة أخرجه أبو داود بسند حسن بلفظ « نهى عن كل مسكر ومفتّر » وحديث بريدة أخرجه مسلم في أثناء حديث ولفظه مثل لفظ عمر ، وحديث أبي هريرة أخرجه النسائي بسند حسن كذلك ، ذكر أحاديث هؤلاء الزماني في الباب ، وفيه أيضا عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند النسائي بلفظ عمر ، وعن زيد بن الخطاب أخرجه الطبراني بلفظ علي « اجتنبوا كل مسكر » وعن الرسيم أخرجه أحمد بلفظ « اشربوا فيما شئتم ولا تشربوا مسكرا » وعن أبي بردة بن نيار أخرجه ابن أبي شيبة بنحو هذا اللفظ ، وعن طلق بن علي رواه ابن أبي شيبة بلفظ « يا أيها السائل عن المسكر لا تشربه ولا تسقه أحدا من المسلمين » وعن معمر الجعفي أخرجه الطبراني بنحو هذا ، وعن أم حبيبة عند أحمد في « كتاب الأشربة » ، وعن الضحاك بن النعمان عند ابن أبي عاصم في الأشربة وكذا عنده عن خوات بن جبير ، فإذا انضمت هذه الأحاديث إلى حديث ابن عمر وأبي موسى وعائشة زادت عن ثلاثين صحابيا ، وأكثر الأحاديث عنهم جهاد ومضمونها أن المسكر لا يهل تناوله بل يجب اجتنابه والله أعلم . وقد رد أبي الاحتجال الذي جنع إليه الطحاوي فقال أحمد وحديثنا عبد الله بن إدريس سمعت

التخمار بن خلف بن يقول : سألت أبا قال : نهى رسول الله ﷺ عن المزفت وقال : كل مسكر حرام . قال : فقلت له : صدقت المسكر حرام ، فالشربة والشربتان على الطعام ؟ فقال : ما أسكر كثيره فقليله حرام ، وهذا سند صحيح على شرط مسلم . والصحابي أعرف بالمراد من تأخر بعده ، ولهذا قال عبيد الله بن المبارك ما قال ، واستدل بمطابق قوله « كل مسكر حرام » ، على تحريم ما يسكر ولو لم يكن شرابا ، فيدخل في ذلك الخبيشة وغيرها ، وقد جزم الزهري وغيره بأنها مسكرة ، وجرم آخرون بأنها غدرة ، وهو مكابرة لأنها تحدث بالمشاهدة ما يحدث الخبر من الطرب والنداء والمداومة عليها والانهماك فيها ، وعلى تقدير تسليم أنها ليست بمسكرة فقد ثبت في أبي داود النهي عن كل مسكر ومفتز وهو بالفاء ، والله أعلم . قوله (وعن الزهري) هو من رواية شعيب أيضاً عن الزهري ، وهو موصول بالاسناد المذكور . وقد أخرجه الطبراني في « مسند الشاميين » ، وأفرده عن أبي زرعة الدمشقي عن أبي النجيان شيخ البخاري به ، وأخرجه أبو نعيم في « المستخرج » عن الطبراني . قوله (وكان أبو هريرة يلحق معهم الحنتم والنقيير) القائل هذا هو الزهري ، وقع ذلك عند شعيب عنه مرسل ، وأخرجه مسلم والنسائي من طريق ابن عيينة عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة بلفظ « لا تنبذوا في الدباء ولا في الموفت » ثم يقول أبو هريرة « واجتنبوا الحناتم » ورفع كله من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة بلفظ « نهى عن الموفت والحنتم والنقيير » ، ومثله لابن سعد من طريق محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة وزاد فيه « والدباء » وقد تقدم ضبط هذه الأشياء في شرح حديث وفد عبد القيس في أوائل الصحيح من كتاب الإيمان ، وأخرج مسلم من طريق زاذان قال « سألت ابن عمر عن الأوعية فقلت : أخبرنا بعتنكم وفسره لنا بلغتنا ، فقال : نهى رسول الله ﷺ عن الحنتم وهي الجرة ، وعن الدباء وهي الفرعة ، وعن النقيير وهي أصل النخلة تنقر نقرا ، وعن الموفت وهو المير » ، وأخرج أبو دارد الطيالسي وابن أبي عاصم والطبراني من حديث أبي بكر قال « تنهين عن الدباء والنقيير والحنتم والمزفت » ، فابا الدباء ، فانا مشترقيق بالطائف كذا نأخذ الدباء فنخرط فيها عناقيد العنب ثم ندقها ثم نتركها حتى تهدر ثم يموت ، وأما النقيير فأن أهل البصرة كانوا ينقرون أصل النخلة فيشدخون فيه الرطب والبسر ثم يدعونه حتى يهدر ثم يموت ، وأما الحنتم فجسار جاءته تحمل الينا فيها الخمر ، وأما الموفت فهي هذه الأوعية التي فيها هذا الوقت . وسأقي بيان نسخ النهي عن الأوعية المذكورة في ترجمة الخمر من العسل أن العسل لا يكون مسكرا إلا بعد الانتباز ، والعسل قبل الانتباز مباح ، فأشار إلى اجتناب بعض ما ينتبذ فيه لكونه يسرع إليه الاسكار

٥ - باب ما جاء في أن الخمر ما خسر العقل من للشراب

٥٥٨٨ - حدثني أحمد بن أبي رجاء حدثنا يحيى عن أبي حيان التميمي عن الشعبي عن ابن عمر رضي الله

عنها قال « خطب عمر على منبر رسول الله ﷺ فقال : إنه قد نزل تحريم الخمر وهي من خمسة أشياء : للعب والتبر ، والخطبة ، والشمير ، والعسل . والخمر ما خسر العقل . وثلاث وددت أن رسول الله ﷺ لم يفارقنا حتى يعمد لآئتنا عهداً : الجلد ، والكلالة ، وأبواب من أبواب الربا . قال قلت : يا أبا عمرو ، فشيء يصنع

بالسند من الأرز؟ قال : ذلك لم يكن على عهد النبي ﷺ . أو قال : على عهد عمر ،

وقال حجاج بن حماد عن أبي حيان مكان « العنب » : « الزبيب ،

٥٥٨٩ - حدثنا حفص بن عمر حدثنا شعبة عن عبد الله بن أبي السفر عن الشعبي عن ابن عمر « من

عمر قال : الخمر تصنع من خمسة : من الزبيب ، والنمر والحلطة ، والشعير ، والعسل »

قوله (باب ما جاء في أن الخمر ما غامر العقل من الشراب) كذا قيده بالشراب ، وهو متفق عليه ، ولا يرد عليه أن غير الشراب ما يسكر لأن الكلام إنما هو في أنه هل يسمى خمر أم لا . **قوله** (حدثني أحمد بن أبي رجاه) هو أبو الوليد المروى واسم أبيه عبد الله بن أيوب ، ويحيى هو ابن سعيد القطان ، وأبو حيان هو يحيى بن سعيد التيمي ، **قوله** (عن الشعبي) في رواية ابن عليه عن أبي حيان « حدثنا الشعبي ، أخرجه النسائي . **قوله** (خطب فخر) في رواية ابن أديس عن أبي حيان بسنده سمعت عمر يخطب ، وقد تقدمت في التفسير وزاد فيه « أيها الناس » . **قوله** (فقال إنه قد نزل) زاد مسدد فيه عن القطان فيه « أما بعد » وقد تقدمت في أول الأشربة ، وعند البيهقي من وجه آخر عن مسدد « الحمد لله وأنتي عليه » . **قوله** (نزل تحريم الخمر ، وهي من خمسة) الجملة حالية أي نزل تحريم الخمر في حال كونها تصنع من خمسة ، ويجوز أن تكون استثنائية أو معطوفة على ما قبلها ، والمراد أن الخمر تصنع من هذه الأشياء لأن ذلك يختص بوقت نزولها ، والأول أظهر لأنه وقع في رواية مسلم بلفظ « ألا وإن الخمر نزل تحريمها يوم نزل وهي من خمسة أشياء » فموقع في آخر الباب من وجه آخر « وإن الخمر تصنع من خمسة » . **قوله** (من العنب الخ) هذا الحديث أورده أصحاب المسانيد والأبواب في الأحاديث المرفوعة لأن له عندهم حكم الرفع لأنه خبر صحابي شهد التزييل أخبر عن سبب نزولها ، وقد خطب به عمر على المنبر بحضرة كبار الصحابة وغيرهم فلم يقل عن أحد منهم إنكاره ، وأراد عمر بنزول تحريم الخمر الآية المذكورة في أول كتاب الأشربة وهي آية المائدة (يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر) إلى آخرها . فأراد عمر التنبيه على أن المراد بالخمر في هذه الآية ليس خاصا بالمتخذ من العنب بل يتناول المتخذ من غيرها ، وبواقعه حديث أنس الماضي فاته بدل على أن الصحابة فهموا من تحريم الخمر تحريم كل مسكر سواء كان من العنب أم من غيرها ، وقد جاء هذا الذي قاله عمر عن النبي ﷺ صريحا : فأخرج أصحاب السنن الأربعة وصححه ابن حبان من وجهين عن الشعبي « أن النعمان بن بشير قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : أن الخمر من العصير والزبيب والنمر والحلطة والشعير والذرة ، وأني أنها كم عن كل مسكر ، لفظ أبي داود ، وهكذا ابن حبان ، وزاد فيه أن النعمان خطب الناس بالكوفة . ولأبي داود من وجه آخر عن الشعبي عن النعمان بلفظ « أن من العنب خمر ، وأن من التمر خمر ، وأن من العسل خمر ، وأن من البز خمر ، وأن من الشعير خمر » ، ومن هذا الوجه أخرجهما أصحاب السنن ، وأتى قبلها فيما الزبيب دون العسل ، ولأحمد من حديث أنس بسند صحيح عنه قال « الخمر من العنب والنمر والعسل ، ولأحمد من حديث أنس بسند صحيح عنه قال « الخمر من العنب والنمر والعسل والحلطة والشعير والذرة » ، أخرجه أبو يعلى من هذا الوجه بلفظ « حرمت الخمر يوم حرمت وهي » فذكرها وزاد الذرة ، وأخرج الخطمي في فوائده من طريق خلاد بن

الصائب عن أبيه رفعه، مثل الرواية الثانية، لكن ذكر الريب بدل الضعيف، وسنده لا بأس به، ويوافق ذلك ما تقدم في التفسير من حديث ابن عمر: نزل تحريم الخمر وإن بالمدينة يومئذ خمسة أشربة ما فيها شراب العنب. قوله (الذرة) بعزم المعجمة وتخفيف الراء من الحبوب معروفة، وقد تقدم ذكرها في حديث أبي موسى في الباب قبله. قوله (والخمر ما غامر العقل) أي غطاه أو خالطه فلم يتركه على حاله وهو من مجاز التشبيه، والعقل هو آلة التمييز فلذلك حرم ما غطاه أو غيره، لأن بذلك يزول الإدراك الذي طلبه الله من عباده ليقوموا بحقوقه، قال السكراني: هذا تعريف بحسب اللغة، وأما بحسب العرف فهو ما يغمر العقل من عصير العنب خاصة، وكذا قال، وفيه نظر لأن عمر ليس في مقام تعريف اللغة بل هو في مقام تعريف الحكم الشرعي، فكأنه قال: الخمر الذي وقع تحريمه في إسان الشرع هو ما غامر العقل. على أن عند أهل اللغة اختلافان في ذلك كما قدمته، ولو سلم أن الخمر في اللغة يختص بالمتخذ من العنب فالاعتبار بالحقيقة الشرعية وقد تواردت الأحاديث على أن المسكر من المتخذ من غير العنب يسمى خمرًا، والحقيقة الشرعية مقدمة على اللغوية، وقد ثبت في صحيح مسلم عن أبي هريرة سمعت رسول الله ﷺ يقول: الخمر من هاتين الشجرتين النخلة والعنب، قال البيهقي: ليس المراد المحصر فيهما لأنه ثبت أن الخمر تتخذ من غيرهما في حديث عمر وغيره، وإنما فيه الإشارة إلى أن الخمر شرعًا لا يختص بالمتخذ من العنب، قلت: وجعل الطحاوي هذه الأحاديث متعارضة، وهي حديث أبي هريرة في أن الخمر من شيئين مع حديث عمر ومن وافقه أن الخمر تتخذ من غيرهما، وكذا حديث ابن عمر: لقد حرمت الخمر وما بالمدينة منها شيء، وحديث أنس يعني المتقدم ذكره وبيان اختلاف ألفاظه منها: أن الخمر حرمت وشرابهم الفضخ، وفي لفظ له: وأنا نهدما يومئذ خمرًا، وفي لفظ له: أن الخمر يوم حرمت البسر والتر، قال فليًا اختف الصحابة في ذلك وجدنا اتفاق الأمة على أن عصير العنب إذا اشتد وغلي وقذف بالربد فهو خمر وأن مستحله كافر ذل على أنهم لم يعملوا بحديث أبي هريرة، إذ لو عملوا به لكفروا مستحل نبيذ التمر، فثبت أنه لم يدخل في الخمر غير المتخذ من عصير العنب اهـ. ولا يلزم من كونهم لم يكفروا مستحل نبيذ التمر أن يمتنعوا تسميته خمرًا فقد يشترك الشيطان في التسمية ويفترقان في بعض الأوصاف، مع أنه هو يوافق على أن حكم المسكر من نبيذ التمر حكم قليل العنب في التحريم، فلم يبق المشاحة إلا في التسمية. والجمع بين حديث أبي هريرة وغيره يحمل حديث أبي هريرة على الغالب، أي أكثر ما يتخذ الخمر من العنب والتر، ويحمل حديث عمر ومن وافقه على إرادة استبعاد ذكر ما عهد حينئذ أنه يتخذ منه الخمر، وأما قول ابن عمر فعلي إرادة تنبيه أن الخمر يطلق على ما لا يتخذ من العنب، لأن زول تحريم الخمر لم يصادف عند من خوطب بالتحريم حينئذ إلا ما يتخذ من غير العنب أو على إرادة المبالغة، فأطلق نفي وجودها بالمدينة وإن كانت موجودة فيها بقله، فإن تلك القلة بالنسبة للكثرة المتخذ مما عداها كالأهدم. وقد قال الراغب في «مفردات القرآن» سمى الخمر لكونه غامرًا للعقل أي سائرًا له، وهو عند بعض الناصب اسم لكل مسكر وعند بعضهم للمتخذ من العنب خاصة، وعند بعضهم للمتخذ من العنب والتر، وعند بعضهم لغير الملبوخ، فرجع أن كل شيء يستر العقل يسمى خمرًا حقيقة، وكذا قال أبو نصر بن الفشير في تفسيره: سميت الخمر خمرًا لسترها العقل أو لاختيارها. وكذا قال غير واحد من أهل اللغة منهم أبو حنيفة الدينوري وأبو نصر الجوهري، ونقل عن ابن الأعرابي قال: سميت الخمر لأنها تركت حتى اختمرت، واختارها فنهت وأتممتها. وقيل سميت بذلك لخمارتها العقل. نعم جزم ابن سيده في

والمسك ، بأن الخمر حقيقة إنما هي للعنب ، وغيرها من المسكرات يسمى خمرأ مجازاً . وقال صاحب « الفائق » في حديث « إياكم والغبيراء فانها خمر العالم » هي نبيذ الحيشة متخذة من الذرة سميت الغبيراء لما فيها من القبرة . وقوله « خمر العالم » أى هي مثل خمر العالم لا فرق بينها وبينها . قلت : وليس تأويله هذا بأولى من تأويل من قال : أراد أنها معظم خمر العالم ، وقال صاحب « الهداية » من الخفية الخمر عندنا ما اعتصر من ماء العنب اذا اشتد ، وهو المعروف عند أهل اللغة وأهل العلم ، قال : وقيل هو اسم لكل مسكر لقوله عنه « كل مسكر خمر » وقوله « الخمر من هاتين الشجرتين » ولأنه من غامرة العقل وذلك موجود في كل مسكر ، قال : ولنا إطلاق أهل اللغة على تخصيص الخمر بالعنب ، ولهذا اشتهر استعمالها فيه ، ولأن تحريم الخمر قطعى وتحريم ما عدا المتخذ من العنب ظنى ، قال : وإنما سمي الخمر خمرأ لتخمره لا تخامرة العقل ، قال : ولا ينافي ذلك كون الاسم خاصاً فيه ، كما في النجم فانه مشتق من الظهور ثم هو خاص بالثرثاء . والجواب عن الحجة الأولى بثبوت النقل عن بعض أهل اللغة بأن غير المتخذ من العنب يسمى خمرأ . وقال الخطابي : زعم قوم أن العرب لا تعرف الخمر إلا من العنب ، فيقال لهم : ان الصحابة الذين سموا غير المتخذ من العنب خمرأ عرب فصحاء ، فلو لم يكن هذا الاسم صحيحاً لما أطلقوه . وقال ابن عبد البر : قال السكوفيون ان الخمر من العنب لقوله تعالى ﴿ عَصْر خمرأ ﴾ قال : فدل على أن الخمر هو ما يمتصر لا ما يثبذ ، قال : ولادليل فيه على المحصر . وقال أهل المدينة وسائر المجازيين وأهل الحديث كلهم : كل مسكر خمر وحكمه حكم ما اتخذ من العنب ، ومن الحجة لهم أن القرآن لما نزل بتحريم الخمر فهم الصحابة وهم أهل اللسان أن كل شيء يسمى خمرأ يدخل في النهي فأراقوا المتخذ من التمر والوطب ولم يخصوا ذلك بالمتخذ من العنب . وعلى تقدير التسليم فإذا ثبت تسمية كل مسكر خمرأ من الشرع كان حقيقة شرعية وهى مقدمة على الحقيقة اللغوية . وعن الثانية ما تقدم من أن اختلاف مشركين في الحكم في اللفظ لا يلزم منه افتراقهما في التسمية ، كلونا مثلاً فانه يصدق على من وطئ أجنبية وعلى من وطئ امرأة جاره ، والثاني أغاظ من الأول ، وعلى من وطئ محرماً له وهو أغاظ ، واسم الزنا مع ذلك شامل للثلاثة ، وإيضاً فالأحكام الفرعية لا يشترط فيها الأدلة القطعية ، فلا يلزم من القطع بتحريم المتخذ من العنب ، وعدم القطع بتحريم المتخذ من غيره ، أن لا يكون حراماً بل يحكم بتحريمه اذا ثبت بطريق ظنى بتحريمه ، وكذا تسميته خمرأ والله أعلم . وعن الثالثة ثبوت النقل عن أعلم الناس بلسان العرب بما نفاه هو ، وكيف يستجيز أن يقول لا تخامرة العقل مع قول عمر بمحض الصحابة « الخمر ما غامر العقل » كأن مستنده ما ادعاه من اتفاق أهل اللغة فيحمل قول عمر على المجاز ، لكن اختلاف قول أهل اللغة في سبب تسمية الخمر خمرأ ، فقال أبو بكر بن الانباري : سميت الخمر خمرأ لانها تخامر العقل أى تخاطله ، قال : ومنه قولهم غامره الداء أى خاطله ، وقيل لانها تخمر العقل أى تستره ، ومنه الحديث الآتى قريباً « دغروا أنفسكم » ومنه خيار المرأة لانه يستر وجهها ، وهذا أخص من التفسير الأول لانه لا يلزم من المخاطلة التغطية . وقيل سميت خمرأ لانها تخمر حتى تدرك كما يقال غمرت المجدى فتخمر أى تركته حتى أدرك ، ومنه خرجت الرأى أى تركته حتى ظهر وتحمر ، وقيل سميت خمرأ لانها تغطى حتى تنلى ، ومنه حديث المختار بن فلفل « قلت لانس : الخمر من العنب أو من غيره ما ؟ قال ما غمره من ذلك فهو الخمر » أخرجه ابن أبى شبة بسند صحيح ، ولا مانع من صحة هذه الأقوال كلها ثبوتها عن أهل اللغة وأهل المعرفة باللسان ، قال ابن عبد البر : الأوجه كلها موجودة في الحمرة لانها تركت

حتى أدركت وسكنت ، فإذا شربت غالطت العقل حتى تغلب عليه وتغويه . وقال القرطبي : الأحاديث الواردة عن أنس وغيره - على صحتها وكثرتها - تبطل مذهب الكوفيين القائلين بأن الخمر لا يكون إلا من العنب وما كان من غيره لا يسمى خمرًا ولا يتناولوه اسم الخمر ، وهو قول مخالف للغة العرب والسنة الصحيحة والصحابة ، لأنهم لما نزل تحريم الخمر فهموا من الأمر باجتناب الخمر تحريم كل مسكر ، ولم يفرقوا بين ما يتخذ من العنب وبين ما يتخذ من غيره ، بل سوا بينهما وحرما وكل ما يسكر نوهه ولم يتوقفوا ولا استنفصوا ، ولم يشكل عليهم شيء من ذلك بل بادروا إلى الإلتفاف ما كان من غير عصير العنب ، وهم أهل اللسان وبلغتهم نزل القرآن ، فلو كان عندهم فيه تردد لتوقفوا عن الإرتاف حتى يستكشفوا ويستنفصوا ويتحققوا التحريم لما كان تقرر عندهم من النهي عن إضاعة المال ، فلما لم يفعلوا ذلك وبادروا إلى الإلتفاف علمنا أنهم فهموا التحريم نسا ، فصار القائل بالتفريق سالكًا غير سبيلهم ، ثم أنضاف إلى ذلك خطبة عمر بما يوافق ذلك ، وهو من جعل الله الحق على لسانه وقلبه ، وسمعه الصحابة وغيرهم فلم ينقل عن أحد منهم إنكار ذلك . وإذا ثبت أن كل ذلك يسمى خمرًا لزم تحريم قليله وكثيره . وقد ثبتت الأحاديث الصحيحة في ذلك . ثم ذكرها قال : وأما الأحاديث عن الصحابة التي تمسك بها المخالف فلا يصح منها شيء . على ما قاله عبد الله بن المبارك وأحمد وغيرهم ، وعلى تقدير ثبوت شيء منها فهو محمول على نقيع الريب أو التمر من قبل أن يدخل حد الإسكار جمعا بين الأحاديث . قلت : ويؤيده ثبوت مثل ذلك عن النبي ﷺ كما سيأتي في باب نقيع التمر ، ولا فرق في الحل بينه وبين عصير العنب أول ما يعصر ، وأما الخلاف فيما اشد منها هل يفتقر الحكم فيه أو لا ؟ وقد ذهب بعض الشافعية إلى موافقة الكوفيين في دعواهم أن اسم الخمر خاص بما يتخذ من العنب مع مخالفتهم له في تفرقتهم في الحكم وقولهم بتحريم قليل ما أسكر كثيره من كل شراب . فقال الرافعي : ذهب أكثر الشافعية إلى أن الخمر حقيقة فيما يتخذ من العنب مجاز في غيره ، وخالفه ابن الرقعة فنقل عن المزني وابن أبي مبرة وأكثر الأصحاب أن الجميع يسمى خمرًا حقيقة . قال : وعن نقله عن أكثر الأصحاب القاضيان أبو الطيب والرويان ، وأشار ابن الرقعة إلى أن النقل الذي هواه الرافعي الأكثر لم يجد نقله عن الأكثر إلا في كلام الرافعي ، ولم يتعبه الثوري في الروضة ، لكن كلامه في « شرح مسلم » يوافقه وفي تهذيب الاسماء ، يخالفه ، وقد نقل ابن المنذر عن الشافعي ما يوافق ما نقلوا عن المزني فقال : قال إن الخمر من العنب ومن غير العنب عمر وعلى وسعيد وابن عمر وأبو موسى وأبو هريرة وابن عباس وعائشة ، ومن التابعين سعيد بن المسيب وعروة والحسن وسعيد بن جبيرة وآخرون ، وهو قول مالك والأوزاعي والثوري وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحق وعامة أهل الحديث ، ويمكن الجمع بأن من أطلق على غير المتخذ من العنب حقيقة يسكون أراد الحقيقة الشرعية ، وعن نفي أراد الحقيقة القنوية . وقد أجاب بهذا ابن عبد البر وقال : إن الحكم إنما يتعلق بالاسم الشرعي دون اللغوي والله أعلم . وقد قدمت في « باب نزول تحريم الخمر ، وهو من البسر » لإزام من قال بقول أهل السكوة إن الخمر حقيقة في ماء العنب مجاز في غيره أنه يلزمهم أن يجوزوا إطلاق اللفظ الواحد على حقيقة ومجازه ، لأن الصحابة لما بلغهم تحريم الخمر أرفقوا كل ما كان يطلق عليه لفظ الخمر حقيقة ومجازاً ، وإذا لم يجوزوا ذلك صح أن الكل خمر حقيقة ولا انفكاك عن ذلك ، وعلى تقدير إرخاء العنان والتسليم أن الخمر حقيقة في ماء العنب خاصة فأنما ذلك من حيث الحقيقة القنوية ، فاما من حيث الحقيقة الشرعية فالكل خمر حقيقة لحديث « كل مسكر خمر » فكل ما اشد

كان خمر ، وكل خمر يحرم قليله وكثيره ، وهذا يخالف قولهم وبالله التوفيق . قوله (وثلاث) هي صفة موصوف أي أمور أو أحكام . قوله (وددت) أي تمنيت ، وإنما تمنى ذلك لأنه أبعد من محذور الاجتهاد وهو الخطأ فيه ، فثبت على تقدير وقوعه ، ولو كان مأجوراً عليه فإنه يفوته بذلك الأجر الثاني ، والعمل بالنص إصابة محضة . قوله (لم يفارقنا حتى يعهد إلينا عهداً) في رواية مسلم : « هذا ينتهي إليه » ، وهذا يدل على أنه لم يكن عنده عن النبي ﷺ نص فيها ، ويشعر بأنه كان عنده عن النبي ﷺ فيما أخبر به عن الخمر ما لم يحتج معه إلى شيء غيره حتى خطب بذلك جازماً به . قوله (الجد والسكالة وأبواب من أبواب الربا) أما الجد فالمراد قدر ما يرث لأن الصحابة اختلفوا في ذلك اختلافاً كثيراً ، فسيأتي في كتاب الفرائض عن عمر أنه قضى فيه بقضايا مختلفة . وأما السكالة ففتح الكاف وتخفيف اللام فسيأتي بيانها أيضاً في كتاب الفرائض . وأما أبواب الربا فلعله يشير إلى ربا الفضل لأن ربا النسيئة متفق عليه بين الصحابة ، وسيأتي عمر يدل على أنه كان عنده نص في بعض من أبواب الربا دون بعض ، فلمذا تمنى معرفة البقية . قوله (قلت يا أبا عمرو) القائل هو أبو حيان التميمي ، وأبو عمرو هو كنية الشعبي . قوله (فشيء) يصنع بالسند من الأرز) زاد الإسماعيلي في روايته و يقال له السادية ، يدعى الجمال فيشرب منها شربة فتصرعه . قلت : وهذا الاسم لم يذكره صاحب النهاية ، ولا في السنين المهمة ولا في السنين المعجمة ، ولا رأيت في صحاح المجرى ، وما عرفت ضبطه إلى الآن ، ولعله فارسي . فان كان عربياً فالعله الشاذبة بشين وذال معجمتين ثم موحدة ، قال في الصحاح : الشاذب المتعنى عن وطنه ، فلعل الشاذبة تأنيبه ، وسميت الخمر بذلك لكونها إذا خالطت العقل تخرج به عن وطنه . قوله (ذاك لم يكن على عهد النبي ﷺ) أي اتحاد الخمر من الأرض لم يكن على عهد النبوة ، وفي رواية الإسماعيلي : « لم يكن هذا على عهد النبي ﷺ » ، ولو كان انتهى عنه ، ألا ترى أنه قد عم الأشربة كلها فقال : الخمر ما خامر العقل ، قال الإسماعيلي : هذا الكلام الأخير فيه دلالة على أن قوله « الخمر ما خامر العقل » من كلام النبي ﷺ . وقال الخطابي : إنما عد عمر الحنطة المذكورة لاشتهار اسمائها في زمانه ، ولم تكن كلها توجد بالمدينة الوجود العام ، فان الحنطة كانت بها عزيزة ، وكذا العسل لم يكن أعز ، فعد عمر ما عرف فيها ، وجعل ما في معناها مما يتخذ من الأرض وغيره خمرًا إن كان مما يخامر العقل . وفي ذلك دليل على جواز إحداث الاسم بالقياس وأخذ من طريق الاشتقاق ، كذا قال ، ورد ذلك ابن العربي في جواب من زعم أن قوله ﷺ « كل مسكر خمر » معناه مثل الخمر ، لأن حذف مثل ذلك مسموع شائع ، قال : بل الأصل عدم التقدير ، ولا يصار إلى التقدير إلا إلى الحاجة ، قال : قيل احتجنا إليه لأن النبي ﷺ لم يصب لبيان الأسماء قلنا : بل بيان الأسماء من جملة الأحكام لمن لا يعلمها . ولا سيما ليقطع تعلق القصد بها . قال : وأيضاً لو لم يكن الفضيخ خمرًا ونادى المنادي حرمت الخمر لم يبادروا إلى إراقها ولم يفهموا أنها داخلية في مسمى الخمر ، وهم الفصح اللسان فان قيل هذا لإثبات اسم بقياس ، قلنا : إنما هو لإثبات اللغة عن أهلها ، فان الصحابة عرب فصحاء فهموا من الشرع ما فهموه من اللغة ومن اللغة ما فهموه من الشرع . وذكر ابن حزم أن بعض الكوفيين احتج بما أخرجه عبيد الزراق عن ابن عمر بسند جيد قال : « أما الخمر لحرام لا سبيل إليها ، وأما ماعداها من الأشربة فكل مسكر حرام » قال وجوابه أنه ثبت عن ابن عمر أنه قال « كل مسكر خمر » فلا يلزم من تسمية المتخذ من العنب خمرًا انحصار اسم الخمر فيه ، وكذا احتجوا بحديث ابن عمر أيضاً « حرمت الخمر وما بالمدينة منها شيء » مراده المتخذ من العنب ، ولم يرد أن غيرها لا يسمى خمرًا ، بدليل حديثه

الآخر ، نزل تحريم الخمر وان بالمدينة خمسة أشربة كلها تدعى الخمر ما فيها خمر العنب ، وفي الحديث من الفوائد غير ما تقدم ذكر الأحكام على المنبر لتشهر بين السامعين ، وذكر أما بعد فيها ، والتنبيه بالنداء ، والتنبيه على شرف العقل وفصله ، وتتمى الخمر ، وتعنى البيان الاحكام ، وعدم الاستثناء . قوله (وقال حجاج) هو ابن منال وحجاج هو ابن سلة ، قوله (عن أبي حيان مكان العنب الزبيب) يعنى أن حاد بن سلة روى هذا الحديث عن أبي حيان هذا السند والمتن فذكر الزبيب بدل العنب ، وهذا التعليق وصله على بن عبد العزيز البغوى فى مسنده عن حجاج ابن منال كذلك وليس فيه سؤال أبي حيان الأخير وجواب الشعبي ، وكذلك أخرجه ابن أبي خيثمة عن موسى بن اسماعيل عن حاد بن سلة ، ووقع عند مسلم أيضاً من رواية على بن مسهر ومن رواية عيسى بن يونس كلاهما عن أبي حيان الزبيب بدل العنب كما قال حاد بن سلة ، قال البيهقي : وكذلك قال الثورى عن أبي حيان . قلت : وكذلك أخرجه النسائي من طريق محمد بن قيس عن الشعبي ، والله أعلم

٦ - باب ما جاء فيمن يستحل الخمر ويسميه بغير اسمه

٥٥٩٠ - وقال هشام بن محمر حدثنا صدقة بن خالد حدثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر حدثنا عطية بن قيس السكلابي حدثنا عبد الرحمن بن غنم الأشعري قال حدثني أبو عاصم - أو أبو مالك - الأشعري والله ما كذبني - سمع النبي ﷺ يقول : ليسكون من أمقأ أقوام يسمة حلون الجمر والبحرير والخمر والمعازيف ، ولينزلن أقوام إلى جنب علم يروح عليهم بسارحة لهم ، يأثمهم - يعنى الفقير - حاجة فيقولوا : ارجع إلينا غدا فيؤيبتهم الله ، ويضع العلم ، ويمسح آخرهم قرادة وخنازير إلى يوم القيامة ،

قوله (باب ما جاء فيمن يستحل الخمر ويسميه بغير اسمه) قال الكرماني : ذكره باعتبار الشراب ، والافخر مؤنث سماعى . قلت : بل فيه لغة بالتذكير ، قال الكرماني : وفي بعض الروايات تسميتها بغير اسمها . وذكر ابن التيم عن الداودي قال : كأنه يريد بالامة من يتسمى بهم ويستحل ما لا يحل لهم ، فهو كافر إن أظهر ذلك ، وموافق إن أسره ، أو من يرتكب المحارم بمجاهرة واستخفافا فهو يقارب الكفر وإن تسمى بالاسلام ، لأن الله لا يخسف بمن تعود عليه رخته في المعاد . كذا قال ؛ وفيه نظر يأتي توجيهه . وقال ابن المنير : الترجمة مطابقة للحديث إلا في قوله ويسميه بغير اسمه ، فكأنه قنع بالاستدلال له بقوله في الحديث : من أمقأ ، لأن من كان من الامة المحمدية يبعد أن يستحل الخمر بغير تأويل ، إذ لو كان عنادا ومكابرة لكان خارجا عن الامة ، لأن تحريم الخمر قد علم بالضرورة قال : وقد ورد في غير هذا الطريق التصريح بمقتضى الترجمة ، لكن لم يوافق شرطه فافتتح بما في الرواية التي ساقها من الإشارة . قلت : الرواية التي أشار إليها أخرجه أبو داود من طريق مالك بن أبي مريم عن أبي مالك الأشعري عن النبي ﷺ ، ويشرب ناس الخمر يسمونها بغير اسمها ، وصححه ابن حبان ، وله شواهد كثيرة : منها لابن ماجه من حديث ابن محيرز عن ثابت بن السمط عن عبادة بن الصامت رفعه ، يشرب ناس من أمقأ الخمر يسمونها بغير اسمها ، ورواه أحمد بلفظ ليستحل طائفة من أمقأ الخمر ، وسنده جيد ، واسكن أخرجه النسائي من وجه آخر عن ابن محيرز فقال : عن رجل من الصحابة ، ولا ابن ماجه أيضا من حديث خالد بن معدان عن أبي أمامة رفعه ، لا تذهب الايام والليالي

حتى تشرب طائفة من أمي الخريسمونها بغير اسمها ، والدأري بسند ابن من طريق القاسم عن عائشة سمعت رسول الله ﷺ يقول : ان أول ما يكفأ الاسلام كما يكفأ الاناء كف . (الخري ، قيل : وكيف ذاك يا رسول الله ؟ قال : يسمونها بغير اسمها فيمتحلونها ، وأخرجه ابن أبي عاصم من وجه آخر عن عائشة ، ولاين وهب من طريق سعيد ابن أبي هلال عن محمد بن عبد الله ، ان أبا مسلم الخولاني حج فدخل على عائشة فجعلت تسأله عن الشام وعن بردها فقال : يا أم المؤمنين إنهم يشربون شرابا لهم يقال له الطلاء ، فقالت : صدق رسول الله وبلغ حتى سمعته يقول : ان ناسا من أمي يشربون الخري يسمونها بغير اسمها ، وأخرجه البيهقي . قال أبو عبيد : جاءت في الخري آثار كثيرة بأسماء مختلفة فذكر منها السكر بفتح السين قال : وهو نقيع التمر إذا غلي بغير طيب ، والجمعة بكسر الجيم وتخفيف العين نبيذ الشعير ، والسكر كخر الحبشة من الذرة - الى أن قال - وهذه الاشربة المسماة كلها عندي كناية عن الخري ، وهي داخله في قوله ﷺ « يشربون الخري يسمونها بغير اسمها » ، ويؤيد ذلك قول عمر « الخمر ما خامر العقل » . قوله (وقال هشام بن عمار حدثنا صدقة بن خالد) هكذا في جميع النسخ من الصحيح من جميع الروايات مع تنوعها عن الفربري ، وكذا من رواية النسفي وحامد بن شاكر ، وهذا الزركشي في توضيحه فقال : معظم الرواة يذكرون هذا الحديث في البخاري معلقا ، وقد أسنده أبو زر عن شيوخي فقال « قال البخاري : حدثنا الحسين بن إدريس حدثنا هشام بن عمار ، قال : فعلى هذا يكون الحديث صحيحا على شرط البخاري . وبذلك يرد على ابن حزم دعواه الانقطاع اه . وهذا الذي قاله خطأ نشأ عن عدم تأمل ، وذلك أن القائل « حدثنا الحسين بن إدريس » هو العباس بن الفضل شيخ أبي ذر لا البخاري ، ثم هو الحسين بنعمر أوله وزيادة التبحانية الساكنة وهو المروى لقبه خرم بنعمر المعجمة وتقديد الرواة ، وهو من المسكرين ، وإنما الذي وقع في رواية أبي ذر من الفائدة أنه استخرج هذا الحديث من رواية نفسه من غير طريق البخاري إلى هشام ، على عادة الحفاظ اذا وقع لهم الحديث غالبا عن الطريق التي في الكتاب المروى لهم يوردونها عالية عقب الرواية لئلا تزل ، وكذلك اذا وقع في بعض أسانيد الكتاب المروى خلل ما من انقطاع أو غيره وكان عندهم من وجه آخر سائما أوردوه ، لجرى أبو ذر على هذه الطريقة ، فروى الحديث عن شيوخي الثلاثة عن الفربري عن البخاري قال « وقال هشام بن عمار » ولما فرغ من سياقه قال أبو ذر : حدثنا أبو منصور الفضل بن العباس النضروي حدثنا الحسين بن إدريس حدثنا هشام بن عمار به ، وأما دهوي ابن حزم التي أشار إليها فقد سبقه إليها ابن الصلاح في « علوم الحديث » فقال : التعليق في أحاديث من صحيح البخاري قطع لإسنادها ، وصورته صورة الانقطاع وإيس حكمه ولاخارجا - ما وجد ذلك فيه من قبيل الصحيح - إلى قبيل الضعيف ، ولا الثقات إلى أبي محمد بن حزم الظاهري الحافظ في رد ما أخرجه البخاري من حديث أبي طاهر وأبي مالك الأشعري عن رسول الله ﷺ « لا يكون في أمي أقوام يستحلون الحرير والخمر والمطاف » ، الحديث من جهة أن البخاري أوردته قائلا « قال هشام بن عمار » وساقه بإسناده ، فزعم ابن حزم أنه منقطع فيما بين البخاري وهشام وجملة جوابا عن الاحتجاج به على تحريم المطاف ، وأخطأ في ذلك من وجوه ، والحديث صحيح معروف الاتصال بشرط الصحيح ، والبخاري قد بفعل مثل ذلك لكونه قد ذكر ذلك الحديث في موضع آخر من كتابه مستندا متصلا ، وقد بفعل ذلك لغير ذلك من الأسباب التي لا يصحها خلل الانقطاع اه . ولفظ ابن حزم في « المحلى » : « ولم يتصل ما بين البخاري وصدقة بن خالد » رخص ابن الصلاح في موضع آخر أن الذي يقول البخاري فيه قال فلان وبسي

شيخاً من شيوخه يكون من قبيل الاسناد المعنعن ، وحكى عن بعض الحفاظ أنه يفعل ذلك فيما يتحمله عن شيخه مذكرة ، وعن بعضهم أنه فيما يرويه منارلة . وقد تعقب شيخنا الحفاظ أبو الفضل كلام ابن الصلاح بأنه وجد في الصحيح عدة أحاديث يروها البخاري عن بعض شيوخه قالوا قال فلان ويوردها في موضع آخر بواسطة بينه وبين ذلك الشيخ . قلت : الذي يورده البخاري من ذلك على أنحاء : منها ما يصرح فيه بالسماع عن ذلك الشيخ بعينه إما في نفس الصحيح وإما خارجه ، والسبب في الأول إما أن يكون أعاده في عدة أبواب وضاع عليه غرضه فتصرف فيه حتى لا يبيده على صورة واحدة في مكانين ، وفي الثاني أن لا يكون على شرطه إما لقصور في بعض روايته وإما لكونه موقوفاً ، ومنها ما يورده بواسطة عن ذلك الشيخ والسبب فيه كالأول ، لكنه في غالب هذا لا يكون مذكراً عن ذلك الشيخ ، ومنها ما يورده في مسكان آخر من الصحيح مثل حديث الباب ، فهذا إما كان أشكل أمره على ، والذي يظهر لي الآن أنه لقصور في سياقه ، وهو هنا تردد هشام في اسم الصحابي ، وسأتي من كلامه ما يشير إلى ذلك حيث يقول : إن المحفوظ أنه عن عبد الرحمن بن غنم عن أبي مالك ، وساقه في التاريخ ، من رواية مالك ابن أبي سريم عن عبد الرحمن بن غنم كذلك ، وقد أشار الملب إلى شيء من ذلك . وأما كونه سمعه من هشام بلا واسطة وبواسطة فلا أثر له ، لأنه لا يجوز إلا بما يصلح للقبول ، ولا سيما حيث يسوقه مساق الاحتجاج . وأما قول ابن الصلاح أن الذي يورده بصيغة « قال » ، حكمه حكم الاسناد المعنعن ، والعنونة من غير المدلس محمولة على الاتصال ، وليس البخاري مدلساً ، فيسكون متصلًا ، فهو بحث وافقه عليه ابن منده والترمذي فقال : أخرج البخاري « قال » ، وهو قد ليس ، وتعقبه شيخنا بأن أحداً لم يصف البخاري بالتدليس ، والذي يظهر لي أن مراد ابن منده أن صورته ضرورة التدليس لأنه يورده بالصيغة المحتملة ويوجد بينه وبينه واسطة وهذا هو التدليس بعينه ، لكن الشأن في تسليم أن هذه الصيغة من غير المدلس لها حكم العنونة فقد قال الخطيب : وهو المرجوح إليه في الفن أن يقال ، لا تحمل على السماع إلا بمن عرف من عاداته أنه يأتي بها في موضع السماع ، مثل حجاج بن محمد الأعور ، فعلى هذا ففارقنا العنونة فلا تعطى حكمها ولا ترتب عليه أثرها من التدليس ولا سيما بمن عرف من عاداته أن يوردها لغرض غير التدليس ؛ وقد تقرر عند الحفاظ أن الذي يأتي به البخاري من التعاليق كلها بصيغة الجزم يكون صحيحاً إلى من علق عنه ولو لم يكن من شيوخه ، لكن إذا وجد الحديث المعلق من رواية بعض الحفاظ موصولاً إلى من علقه بشرط الصحة أزال الأشكال ، ولهذا عني في ابتداء الأمر بهذا النوع وصنفت كتاب « تعليق التعليق » . وقد ذكر شيخنا في شرح الترمذي وفي كلامه على علوم الحديث أن حديث هشام بن عمار جاء عنه موصولاً في « مستخرج الاسماهيلي » ، قال حدثنا الحسن بن سفيان حدثنا هشام بن عمار ، وأخرجه الطبراني في « مسند الشاميين » ، فقال حدثنا محمد بن يزيد بن عبد الصمد حدثنا هشام بن عمار ، قال وأخرجه أبو داود في سننه فقال حدثنا عبد الوهاب ابن نجدة حدثنا بشر بن بكر حدثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر بسنده انتهى . وثله فيه على موضعين : أحدهما أن الطبراني أخرج الحديث في معجمه الكبير عن موسى بن سهل الجوبيني وعن جعفر بن محمد الفريابي كلاهما عن هشام ، والمعجم الكبير أشهر من مسند الشاميين فمزوه إليه أولى ، وأيضاً فقد أخرجه أبو نعيم في مستخرجه على البخاري من رواية عبدان بن محمد المروزي ومن رواية أبي بكر الباغندي كلاهما عن هشام ، وأخرجه ابن حبان في صحيحه عن الحسين بن عبد الله القطان عن هشام . وإنما قوله إن أبا داود أخرجه يوم أنه عند أبي داود

باللفظ الذي وقع فيه النزاع وهو المعازف ، وليس كذلك بل لم يذكر فيه الخمر الذي وقعت ترجمة البخاري لأجله فان لفظه عند أبي داود بالسند المذكور الى عبد الرحمن بن يزيد . حدثنا عطية بن قيس سمعت عبد الرحمن بن غنم الاشعري يقول حدثني أبو عاصر أو أبو مالك الاشعري والله ما كذبني أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: ليكون من أمي أقوام يستحلون الحر والحرير والخمس . وذكر كلاماً قال - يمسح منهم قرعة وخنازير الى يوم القيامة ، ثم ساق الاسماعيل الحديث من هذا الوجه من رواية دحيم عن بشر بن بكر بهذا الاسناد فقال : يستحلون الحر والحرير والخمر والمعازف ، الحديث . **قوله** (حدثنا صدقة بن خالد) هو الدمشقي من موالى آل أبي سفيان ، وليس له في البخاري إلا هذا الحديث وآخر تقدم في مناقب أبي بكر ، وهو من رواية هشام بن عمار عنه أيضاً عن زيد بن واقد وصدقة هذا ثقة عند الجميع ، قال عبد الله بن أحمد عن أبيه ، ثقة ابن ثقة ليس به بأس ، أثبت من الوليد بن مسلم . وذهل شيخنا ابن الملقن بما أعبره فقال : ليته - يعني ابن حزم - أعل الحديث بصدقة فان ابن الجنييد روى عن يحيى بن معين : ليس بشيء ، وروى المروزي عن أحمد : ذلك ليس بمستقيم ولم يرضه . وهذا الذي قاله الشيخ خطأ ، وإنما قال يحيى وأحمد ذلك في صدقة بن عبد الله السمين وهو أقدم من صدقة بن خالد ، وقد شاركه في كونه دمشقياً ، وفي الرواية عن بعض شيوخه كزيد بن واقد ، وأما صدقة بن خالد فقد قدمت قول أحمد فيه ، وأما ابن معين فالتقول عنه أنه قال : كان صدقة بن خالد أحب الى أبي مسهر من الوليد بن مسلم ، قال وهو أحب الى من يحيى بن حمزة . ونقل معاوية بن صالح عن ابن معين أن صدقة بن خالد ثقة ، ثم ان صدقة لم ينفرد به عن عبد الرحمن بن يزيد ابن جابر بل تابعه على أصله بشر بن بكر كما تقدم . **قوله** (حدثنا عطية بن قيس) هو شامي تابعي قواه أبو حاتم وغيره ومات سنة عشر ومائة وقيل بعد ذلك ، ليس له في البخاري ولا لشيوخه إلا هذا الحديث ، والاسناد كله شاميون . **قوله** (عبد الرحمن بن غنم) بفتح المعجمة وسكون النون ابن كريب بن هاني مختلف في صحبته ، قال ابن سعد : كان أبوه عن قدم على رسول الله ﷺ صحبة أبي موسى ، وذكر ابن يونس أن عبد الرحمن كان مع أبيه حين وفد ، وأما أبو زرعة الدمشقي وغيره من حفاظ الشام فقالوا : أدرك النبي ﷺ ولم يلقه ، وقدمه دحيم على الصنابحي ، وقال ابن سعد أيضاً : بعثه عمر بفقاه أهل الشام . ووثقه العجلي وآخرون . ومات سنة ثمان وسبعين . ووقع عند الاسماعيل من الريادة عن عطية بن قيس قال : قام ربيعة الجرشي في الناس - فذكر حديثاً فيه طول - فاذا عبد الرحمن بن غنم قال : يمينا حلفت عليها حدثني أبو عاصر أو أبو مالك الاشعري ، والله يمينا أخرى حدثني أنه سمع ، وفي رواية مالك بن أبي مريم : كنّا عند عبد الرحمن بن غنم مصاربيعة الجرشي فذكروا الشراب ، فذكر الحديث . **قوله** (حدثني أبو عاصر أو أبو مالك الاشعري) هكذا رواه أكثر الحفاظ عن هشام بن عمار بالشك ، وكذا وقع عند الاسماعيل من رواية بشر بن بكر ، لكن وقع عند أبي داود من رواية بشر بن بكر . حدثني أبو مالك ، بغير شك ، ووقع عند ابن حبان عن الحسين بن عبد الله عن هشام بهذا السند الى عبد الرحمن بن غنم . وأنه سمح أبا عاصر وأبا مالك الاشعريين يقولان ، فذكر الحديث ، هكذا قال ، وعلى تقدير أن يكون المحفوظ هو الشك فالشك في اسم الصحابي لا يضر ، وقد أعله بذلك ابن حزم وهو مردود ، وأعجب منه أن ابن بطلان حكى عن المهلب أن سبب كون البخاري لم يقل فيه . حدثنا هشام بن عمار ، وجود الشك في اسم الصحابي ، وهو شيء لم يوافق عليه . والمحفوظ رواية الجماعة . وقد أخرجه البخاري في التاريخ ، من طريق إبراهيم بن عبد الحميد عن

أخبره د عن أبي مالك أو أبي عامر ، على الشك أيضاً وقال : إنما يعرف هذا عن أبي مالك الأشعري انتهى . وقد أخرجه أحمد وابن أبي شيبة والبخاري في التاريخ ، من طريق مالك بن أبي مريم د عن عبد الرحمن بن غنم عن أبي مالك الأشعري عن رسول الله ﷺ : ليثربن أناس من أمي الخمر يسمونها بغير اسمها فتدعو عليهم القيان وتروح عليهم المعازف ، الحديث . فظهر بهذا أن الشك فيه من عطية بن قيس لأن مالك بن أبي مريم - وهو رفيقه فيه عن شيخهما - لم يشك في أبي مالك ، على أن التردد في اسم الصحابي لا يضر كما تقرر في علوم الحديث فلا التفت إلى من أهل الحديث بسبب التردد ، وقد ترجح أنه عن أبي مالك الأشعري وهو صحابي مشهور . قوله (والله ما كذبتني) هذا يؤيد رواية الجماعة أنه عن غير واحد لا عن اثنين . قوله (يستحلون الخمر) ضبطه ابن ناصر بالحاء المهملة المكسورة والراء الخفيفة وهو الفرج ، وكذا هو في معظم الروايات من صحيح البخاري ، ولم يذكر عياض ومن تبعه غيره . وأغرب ابن التين فقال : أنه عند البخاري بالمعجمتين . وقال ابن العربي : هو بالمعجمتين تصحيف ، وإنما روينا بالمعجمتين وهو الفرج والمعنى يستحلون الزنا . قال ابن التين : يريد أن يكتب الفرج بغير حله ، وإن كان أهل اللغة لم يذكروا هذه اللفظة بهذا المعنى ، ولكن العامة تستعمله بكسر المهملة كما في هذه الرواية . وحكى عياض فيه تشديد الزاء ، والتخفيف هو الصواب . وقيل : أصله بالياء بعد الزاء لحذفت . وذكره أبو موسى في ذيل الغريب ، في ح و قال هو بتخفيف الزاء . وأصله حرج بكسر أوله وتخفيف الزاء بعدها مهملة أيضاً وجهه أحرار قال : ومنهم من يشدد الزاء وليس بجيد . وترجم أبو داود للحديث في كتاب اللباس د باب ما جاء في الخمر ، ووقع في روايته بمعجمتين والتشديد والراجع بالمعجمتين ، ويؤيده ما وقع في الزهد لابن المبارك ، من حديث علي بن فضال د يوشك أن تستحل أمي فروج النساء والحرير ، ووقع عند الداودي بالمعجمتين ثم تعقبه بأنه ليس بمحفوظ ، لأن كثيراً من الصحابة لبسوه ، وقال ابن الأثير : المشهور في رواية هذا الحديث بالإجماع وهو ضرب من الأبريس ، كذا قال ، وقد عرف أن المشهور في رواية البخاري بالمعجمتين ، وقال ابن العربي : الخبز بالمعجمتين والتشديد مختلف فيه ، والأقوى حله ، وليس فيه وهيد ولا عقوبة باجراح . (تنبيه) : لم تقع هذه اللفظة عند الاسماعيل ولا ابن نعيم من طريق هشام ، بل في روايتهما يستحلون الحرير والخمر والمعازف وقوله ويستحلون ، قال ابن العربي : يحتمل أن يكون المعنى يعتقدون ذلك حلالاً ، ويحتمل أن يكون ذلك مجازاً على الاسترسال أي يسترسلون في شربها كالاسترسال في الحلال ، وقد سمعنا ورأينا من يفعل ذلك . قوله (والمعازف) بالعين المهملة والواو بعدها فاء جمع معوفة بفتح الزاي وهي آلات الملاهي . ونقل القرطبي عن الجوهري أن المعازف الفناء ، والذي في صحاحها أنها آلات الطرب ، وقيل أصوات الملاهي . وفي حواشي الديماضي : المعازف الدفوف وغيرها مما يضرب به ، ويطلق على الفناء عزف ، وعلى كل لعب هوف ، ووقع في رواية مالك بن أبي مريم د تدعو عليهم القيان وتروح عليهم المعازف . قوله (وليزنان أقوام إلى جنب علم) بفتحيتين والجمع أعلام وهو الجبل العالي وقيل رأس الجبل . قوله (يروح عليهم) كذا فيه بحذف الفاعل ، وهو الراعي بقرينة المقام ، إذ السارحة لا يد لها من حافظ . قوله (يسارحة) بمهملتين المشابهة التي تسرح بالغداة إلى دعيها وتروح أي ترجع إلى مألفها . ووقع في رواية الاسماعيل د سارحة ، بغير موحدة في أوله ولا حذف فيها . قوله (يأتهم حاجة) كذا فيه بحذف الفاعل أيضاً ، قال السكرماني : التقدير الآتي أو الراعي أو المحتاج أو الرجل . قلت : وقع عند الاسماعيل د يأتهم طالب حاجة ،

قمتين بمض المقدرات . قوله (فببيتهم الله) أى يهلككم ليلا ، والبيات هجوم العدو ليلا . قوله (ويضع العلم) أى يرقمه عليهم ، وقال ابن بطال : ان كان العلم جيلا فيذكركه وان كان بناء فهدمه ونحو ذلك . وأغرب ابن العربي فشرحه على أنه بكسر العين وسكون اللام فقال : وضع العلم إما بذهاب أهله كما سيأتى في حديث عبد الله بن عمرو ، وإما بإهانة أهله بتسليط الفجرة عليهم . قوله (ويمسخ آخرين قرود وخنازير إلى يوم القيامة) يريد عن لم يهلك في البيات المذكور ، أو من قوم آخرين غير هؤلاء الذين « يتسوا » ، وبؤبؤ الأول أن في رواية الاسماعيل « ويمسخ منهم آخرين » قال ابن العربي : يحتمل الحقيقة كما وقع للأمم السالفة ، ويحتمل أن يكون كناية عن تبدل أخلاقهم . قلت : والأول أليق بالسياق . وفي هذا الحديث وعيد شديد على من يتحيل في تحليل ما يحرم بتغيير اسمه ، وأن الحكم يدور مع العلة ، والعلة في تحريم الخمر الإسكار ، فهما وجد الاسكار وجد التحريم ولو لم يستمر الاسم . قال ابن العربي : هو أصل في أن الأحكام إنما تتعلق بماتى الاسماء لا بألقابها ، ردا على من حمله على اللفظ

٧ - باب الانتباه في الأوعية والقور

٥٥٩١ - **حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي حَازِمٍ قَالَ سَمِعْتُ سَهْلًا يَقُولُ « أَتَى أَبُو أُسَيْدٍ السَّاعِدِيُّ فَدَعَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي عُرسِهِ ، فَسَكَاتَ امْرَأَتُهُ خَائِرَمَهُمْ - وَهِيَ الْقُرُوسُ - قَالَتْ : أُنْذِرُونِي مَا سَقَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ؟ أَنْتَعْتُ لَهُ تَمْرَاتٍ مِنَ اللَّيْلِ فِي تَوْرِ »**

قوله (باب الانتباه في الأوعية والتور) هو من عطف الخاص على العام ، لأن التور من جملة الأوعية ، وهو بفتح المثناة إناء من حجارة أو من نحاس أو من خشب ، ويقال : لا يقال له تور إلا إذا كان صغيرا ، وقيل هو قودح كبير كالقندر ، وقيل مثل الطست ، وقيل كالاجانة ، وهي بكسر الهمزة وتشديد الجيم وبُعد الألف نون : واه . **قوله** (أتى أبو أسيد الساعدي فدعا رسول الله ﷺ في عرسه) تقدم في الولية من هذا الوجه بلفظ دعا النبي ﷺ امرسه ، ومن وجه آخر عن أبي حازم « دعا النبي ﷺ وأصحابه » . **قوله** (قال أنذرون) القائل هو سهل و (ما سقت) بفتح القاف وسكون المثناة ، وفي رواية السكتمية « قالت وسقيت » بسكون التمهاتية بعد القاف وفي آخره مثناة ، وكذا الخلاف في أنتعت وتقت وأنتع بالهمزة لغة ، وفيه لغة أخرى أنتعت بغير ألف ، وتقدم في الولية بلفظ « بليت تمرات » . **قوله** (في تور) زاد في الولية « من حجارة » وإنما قيده لأنه قد يكون من غيرها كما تقدم ، وفي رواية أشعث عن أبي الزبير عن جابر « كان النبي ﷺ يلبذ له في سقاء » فإذا لم يكن سقاء يلبذ له في تور « قال أشعث : والتور من لحاء الشجر ، أخرجه ابن أبي شيبة . وعبر المصنف في الترجمة بالانتباه إشارة إلى أن النقيع يسمى نبيذا ، فيحمل ما ورد في الاخبار بلفظ النبيذ على النقيع ، وقد ترجم له بعد قليل « باب نقيع التمر ما لم يسكر » قال المصنف : النقيع حلال ما لم يشدد فإذا اشتد وغلى حرم . وشرط الحنفية أن يصفى بالزبد ، قال : وإذا قفع من الليل وشرب النهار أو بالعكس لم يشدد ، وفيه حديث عائشة ، يشير إلى ما أخرجه مسلم عن عائشة « كانت تلبذ رسول الله ﷺ في سقاء نوكي أعلاه فيشربه عشاء ، وتلبذه عشاء فيشربه غدوة » وعند أبي داود من وجه آخر عن عائشة أنها « كانت تلبذ للنبي ﷺ غدوة » فإذا كان من العشي تعشى فشرب على عشاءه ، فإن فضل شيء صبت فيه فم تلبذ له بالليل ، فإذا أصبح وتعدى شرب على غدائه ، قالت فضل السقاء غدوة وحشية . وفي حديث عبد الله

ابن الدبلي عن أبيه « قلنا للنبي ﷺ : ما نضنع بالزبيب ؟ قال : انبذوه على عشاكم ، واثربوه على غداكم ، أخرجه أبو داود والنسائي . فلهذا الأحاديث فيها التقيد باليوم والليلة . وأما ما أخرج مسلم من حديث ابن عباس « كان رسول الله ﷺ ينبذ له الزبيب من الليل في السقاء ، فإذا أصبح شربه يومه وليته ومن الغد ، فإذا كان مساء شربه أو سقاء الخدم ، فإن فضل شيء أراقه ، وقال ابن المنذر : الشراب في المدة التي ذكرتها عائشة يشرب حلوا ، وأما الصفة التي ذكرها ابن عباس فقد يمتد إلى الشدة والغليان ، لكن يحمل ما ورد من أمر الخدم يشربه على أنه لم يبلغ ذلك واسكن قرب منه ، لأنه لو بلغ ذلك لأسكر ولو أسكر لعرم تناوله مطلقاً انتهى . وقد تمسك بهذا الحديث من قال بجواز شرب قليل ما أسكر كثيره ، ولا حجة فيه لأنه ثبت أنه بدأ فيه بمض تقير في طعمه من حمض أو نحوه فسقاه الخدم ، وإلى هذا أشار أبو داود فقال بعد أن أخرجه : قوله « سقاه الخدم ، يريد أنه يبادر به الفساد انتهى . ويحتمل أن يكون « أو » في الخبر للتنويع لأنه قال « سقاه الخدم أو أمر به فأمرني ، أي إن كان بدا في طعمه بعض التغير ولم يشتد سقاه الخدم ، وإن كان اشتد أمر بأمره ، وهذا جزم النووي فقال : هو اختلاف على حالين إن ظهر فيه شدة صبه وإن لم تظهر شدة سقاه الخدم لئلا تكون فيه إضاعة مال ، وإنما يتركه هو تنزهها . وجمع بين حديث ابن عباس وعائشة بأن شرب النقيع في يومه لا يمنع شرب النقيع في أكثر من يوم ، ويحتمل أن يكون باختلاف حال أو زمان يحمل الذي يشرب في يومه على ما إذا كان قليلاً وذلك على ما إذا كان كثيراً فيفضل منه ما يشربه فيها بعد ، ولما بأن يكون في شدة الحر مثلاً فيسارع إليه الفساد ، وذلك في شدة برد فلا يتسارع إليه

٨ - باب ترخيص النبي ﷺ في الأوعية والظروف بعد انتهى

٥٥٩٢ - **حديث** يوسف بن موسى حدثنا محمد بن عبد الله أبو أحمد المزبوري حدثنا سفيان عن منصور عن سالم عن جابر رضي الله عنه قال « نهى رسول الله ﷺ عن الظروف ، فقالت الأنصار : إنه لا بُدَّ لنا منها . قال فلا إذن . وقال لي خليفة حدثني يحيى بن سعيد حدثنا سفيان عن منصور عن سالم بن أبي الجهم عن جابر بهذا حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا سفيان بهذا وقال فيه « لما نهى النبي ﷺ عن الأوعية ،

٥٥٩٣ - **حديث** علي بن عبد الله حدثنا سفيان عن سليمان بن أبي مسلم الأحمول عن مجاهد عن أبي عياض عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال « لما نهى النبي ﷺ عن الأستيف قيل للنبي ﷺ : إيس كل الناس يجده سقاء ، فرخص لهم في الجرة فخر المزفت »

٥٥٩٤ - **حديث** مسدد حدثنا يحيى عن سفيان حدثني سليمان عن إبراهيم التيمي عن الحارث ابن سويد عن علي رضي الله عنه قال : « نهى النبي ﷺ عن الدباء والمزفت »
حدثنا عثمان حدثنا جرير عن الأعمش بهذا

٥٥٩٥ - حَدَّثَنِي عُمَانٌ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ « قُلْتُ لِلْأَسْوَدِ : هَلْ سَأَلْتَ عَائِشَةَ أُمَّ
لِلْمُؤْمِنِينَ هَذَا يُبَكِّرُهُ ؟ أَنْ يُتَبَذَّ فِيهِ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، قُلْتُ يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ عَمَّ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُتَبَذَّ فِيهِ ؟
قَالَتْ : نَهَانِي فِي ذَلِكَ أَهْلُ الْبَيْتِ أَنْ يُتَبَذَّ فِي الدُّبَابِ وَالْمَزَفَةِ . قُلْتُ : أَمَا ذَكَرْتِ الْجُرَّ وَالْحَقْمَ ؟ قَالَ : إِنَّمَا
أَحَدُكَ مَكَامُ مَسَمْتُ ، فَأَحَدُكَ مَا لَمْ أَسْمَعْ » ؟

٥٥٩٦ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ حَدَّثَنَا الشَّيْبَانِيُّ قَالَ « سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي
أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْجُرِّ الْأَخْضَرِ . قُلْتُ : أَتُشْرَبُ فِي الْإِبْيَضِ ؟ قَالَ : لَا »

قوله (باب ترخيص النبي ﷺ في الأوعية والظروف بعد النهي) ذكر فيه خمسة أحاديث . أولها حديث جابر
وهو عام في الرخصة ، ثانيها حديث عبد الله بن عمرو وفيه استثناء المزفت ، ثالثها حديث علي في النهي عن
الدباء والمزفت ، رابعها حديث عائشة مثله ، خامسها حديث عبد الله بن أبي أوفى في النهي عن الجر الأخضر .
وظاهر صنيعه أنه يرى أن عموم الرخصة مخصوص بما ذكر في الأحاديث الأخرى ، وهي مسألة خلاف :
فذهب مالك إلى ما دل عليه صنيع البخاري ، وقال الشافعي والثوري وابن حبيب من المالكية : يكره ذلك ولا يحرم
وقال سائر الكوفيين : يباح ، وعن أحمد روايتان . وقد أسند الطبري عن عمر ما يؤيد قول مالك وهو قوله « لأن
أشرب من ققم محمى فيحرق ما أحرق ويبقى ما أبقى أحب إلى من أن أشرب نبيذ الجر ، وعن ابن عباس
« لا يشرب نبيذ الجر ولو كان أحل من العسل » ، وأسند النهي عن جماعة من الصحابة . وقال ابن بطال : نهى
عن الأوعية إنما كان قطعاً للذرية . فلما قالوا لا يجد بدا من الانتهاز في الأوعية قال « لا تقبلوا » . وكل مسكر
حرام . وهكذا الحكم في كل شيء نهى عنه بمعنى النظر إلى غيره فانه يسقط الضرورة ، كانهي عن الجلوس في
الطراقات ، فلما قالوا لا بد لنا منها قال « فأعطوا الطريق حقها » . وقال الخطابي : ذهب الجمهور إلى أن النهي إنما
كان أولاً ثم نسخ ، وذهب جماعة إلى أن النهي عن الانتهاز في هذه الأوعية باق ، منهم ابن عمر وابن عباس ، وبه
قال مالك وأحد أصحابنا كذا أطلق ، قال : « والأول أصح ، والمعنى في النهي أن العهد باباحة الخمر كان قريباً ، فلما
اشترى التحريم أبيع لهم الانتهاز في كل وعاء بشرط ترك شرب المسكر ، وكان من ذهب إلى استمرار النهي لم
يباينه الناسخ . وقال الحازمي : لمن نصر قول مالك أن يقول ورد النهي عن الظروف كلها ثم نسخ منها ظروف
الآدم والجرار غير المزنة ، واستمر ما عداها على المنع . ثم تعقب ذلك بما ورد من التصريح في حديث بريدة عند
سليم ولفظه « نهيتكم عن الأشربة إلا في ظروف الآدم » ، فأشربوا في كل وعاء غير أن لا تشربوا منكراً ، قال
وطريق الجمع أن يقال : لما وقع النهي عما شكوا إليه الحاجة فرخص لهم في ظروف الآدم ، ثم شكوا إليه أن
كلهم لا يجد ذلك فرخص لهم في الظروف كلها . الحديث الأول ، قوله (سفيان) هو الثوري ، ومنصور هو ابن
المعتمر . قوله (عن سالم) وقع مفسراً في الطريق التي بعدما أنه ابن أبي الجعد . والظروف بظاء مثالة معجمة جمع
ظرف بفتح أوله وهو الوعاء . قوله (نهى رسول الله ﷺ عن الظروف) في رواية مسلم من طريق أبي الزبير عن
جابر ونهى عن الدباء والمزفت ، وكان هذه الطريق لما لم تكن على شرط البخاري أورد عقب حديث جابر أحاديث

عبد الله بن عمرو وعلى ومائسة الدالة على ذلك . قوله (لا بد لنا منها) في رواية الخفري عن الثوري عند الاسماعيل وليس لنا وعاء . وفي رواية لاحد في قصة وفد عبد القيس وقال رجل من القوم : يا رسول الله إن الناس لا ظروف لهم ، فقال : اشر به إذا طاب ، فإذا خبت فذروه ، وأخرج أبو يعلى وصحبه ابن حبان من حديث الأشج المعمرى أن النبي ﷺ قال لهم ومالي أرى وجوهكم قد تغيرت ؟ قالوا : نحن بأرض ونخمة ، وكنا نتخذ من هذه الأنبذة ما يقطع اللحمان في بطوننا ، فلما نهيتنا عن الظروف فذلك الذي ترى في وجوهنا . فقال النبي ﷺ : إن الظروف لا تحمل ولا تحرم ، ولكن كل مسكر حرام . قوله (فلا إذا) جواب وجواب ، أى إذا كان كذلك لا بد لكم منها فلا تدعوها . وحاصله أن النهي كان ورد على تقدير عدم الاحتياج ، أو وقع وحى في الحال بسرعة ، أو كان الحكم في تلك المسألة مفوضاً لرايه ﷺ ، وهذه الاحتمالات ترد على من جزم بأن الحديث حجة في أنه ﷺ كان يحكم بالاجتهاد . قوله (وقال لي خليفة) هو ابن خياط معجمة ثم تحمانية ثقيلة وهو من شيوخ البخارى ، وبهي بن سعيد هو القطان . الحديث الثانى ، قوله (على) هو ابن المدينى ، وسفيان هو ابن عيينة . قوله (عن سليمان) في رواية الحميدى عن سفيان وحدثنا سليمان الاحول ، وأخرجه أبو نعيم في المستخرج ، من رواية الحميدى كذلك . قوله (عن أبي عياض العنسى) بالنون ، وعياض بكسر الهمزة وتخفيف التثنية وبعد الألف ضاد معجمة واسمه عمرو الاسود ، وقيل قيس بن ثعلبة وبذلك جزم أبو نصر السكلاذى في رجال البخارى ، وكأنه تبسع ما نقله البخارى عن علي بن المدينى ، وقال النسائى في الكنى ، أبو عياض عمرو بن الاسود العنسى ، ثم ساق من طريق شرحبيل بن عمرو بن مسلم عن عمرو بن الاسود الحمصى أبي عياض . ثم روى عن معاوية بن صالح عن يحيى بن معين قال عمرو بن الاسود العنسى يكنى أبا عياض . ومن طريق البخارى قال لي على - يعنى ابن المدينى - ان لم يكن اسم أبي عياض قيس بن ثعلبة فلا أدري قال البخارى وقال غيره عمرو بن الاسود ، قال النسائى : ويقال كنية عمرو بن الاسود أبو عبد الرحمن . قلت : أورد الحاكم أبو أحمد في الكنى ، يحصل ما أورده النسائى إلا قول يحيى بن معين ، وذكر أنه سمع عمر ومعاوية ، وأنه روى عنه مجاهد وعاليد بن معدان وأرطاة بن المنذر وغيرهم ، وذكر في رواية شرحبيل ابن مسلم عن عمرو بن الاسود أنه مر على مجلس فسلم فقالوا : لو جلست اينما يا أبا عياض . ومن طريق موسى بن كثير عن مجاهد حدثنا أبو عياض في خلافة معاوية . وروى أحمد في الزهد أن عمر أثنى على أبي عياض . وذكره أبو موسى في ذيل الصحابة ، وعواء لابن أبي عاصم ، وأظنه ذكره لادراكه ولكن لم تثبت له حجة . وقال ابن سعد : كان ثقة قليل الحديث ، وقال ابن عبد البر : أجمعوا على أنه كان من العلماء الثقات . وإذا تقرر ذلك فالراجح في أبي عياض الذى يروى عنه مجاهد أنه عمرو بن الاسود وأنه شامى ، وأما قيس بن ثعلبة فهو أبو عياض آخر وهو كوفى ، ذكره ابن حبان في ثقات التابعين وقال : إنه يروى عن عمر وعلى وابن مسعود وغيرهم ، روى عنه أهل الكوفة . وإنما بسطت ترجمته لأن المزي لم يستوعبها ، وغلط ترجمة بترجة ، وأنه صغر اسمه فقال : عمير بن الاسود الشامى العنسى صاحب عبادة بن الصامت ، والذى يظهر لي أنه غيره ، فإن كان كذلك فإله في البخارى سوى هذا الحديث ، وإن كان كما قال المزي فإن له عند البخارى حديثاً تقدم ذكره في الجهاد من رواية خالد بن معدان عن عمير بن الاسود عن أم حرام بنت ملحان ، وكان عمده في ذلك أن خالد بن معدان روى عن عمرو بن الاسود أيضاً ، وقد فرق ابن حبان في الثقات بين عمير بن الاسود الذى يكنى أبا عياض وبين عمير بن الاسود الذى يروى

عن عبادة بن الصامت وقال كل منهما عبر بالتصغير ، فان كان مضطرباً فلعل أبا عياض كان يقال له عمرو وعمير ، ولكنه آخر غير صاحب عبادة . واهل علم . قوله (عن عبد الله بن عمرو) أى ابن العاص ، كذا في جميع نسخ البخارى ، ووقع في بعض نسخ مسلم عبد الله بن عمر بن الخطاب ، وهو تصحيف فيه عليه أبو علي الجبائي . قوله (لما نهى النبي ﷺ عن الأسقية) كذا وقع في هذه الرواية ، وقد قفط البخارى لما فيها فقال بعد سياق الحديث وحدثني عبد الله بن محمد حدثنا سفيان بهذا وقال عن الأوعية ، وهذا هو الراجح ، وهو الذى رواه أكثر أصحاب ابن عثيمين عنه كأحمد والحميدى في مسندهما وأبو بكر بن أبي شيبة وابن أبي عمير عند مسلم وأحمد بن عبد الله عند الاسماعيل وغيرهم ، وقال عياض : ذكره الأسقية ، وهم من الراوى ؛ وإنما هو عن الأوعية ، لأنه ﷺ لم ينه قط عن الأسقية وإنما نهى عن الظروف وأباح الانتباذ في الأسقية ، فقيل له ليس كل الناس يصعد سقاء فاستثنى ما يسكر ؛ وكذا قال لوفد عبد القيس لما نهامهم عن الانتباذ في الدباء وغيرها ، قالوا : فقم نثرب ؟ قال : في أسقية آدم : قال ويحتمل أن تكون الرواية في الأصل كانت لما نهى عن التنبذ إلا في الأسقية ، فسقط من الرواية شيء انتهى . وسبقه الى هذا الحميدى فقال في « الجمع » : لعله نقص من لفظ المن ، وكان في الأصل لما نهى عن التنبذ إلا في الأسقية . وقال ابن التين : معناه لما نهى عن الظروف إلا الأسقية وهو عجيب ، والذى قاله الحميدى أقرب ، والإحذف أداة الاستثناء . مع المستثنى منه وإثبات المستثنى غير جائز إلا إن ادعى ما قال الحميدى أنه سقط على الراوى . وقال السكرماني : يحتمل أن يكون معناه لما نهى في مسألة الانبذة عن الجرار بسبب الأسقية قال : وعجبه . عن « سبية شائع ، مثل يسمنون عن الأكل أى بسبب الأكل ، ومنه (فأرسلها الشيطان عنها) أى بسببها . قلت : ولا يخفى ما فيه . ويظهر لي أن لا غلط ولا سقط ، وإطلاق السقاء على كل ما يسيق منه جائز ، فقوله « نهى عن الأسقية » بمعنى الأوعية ، لأن المراد بالأوعية الأوعية التى يسقى منها ، واختصاص اسم الأسقية بما يتخذ من آدم إنما هو بالعرف . وقال ابن السكيت : السقاء يكون لبن والماء والوطب بالواو لبن خاصة ؛ والنهى بكسر النون وسكون المهملة للسمن ، والقربة الباء ، والافن يمين القياس في اللغة لا يمنع ما صنع سفيان ، فكأنه كان يرى استواء اللفظين ، لحدث به مرة هكذا ومراراً هكذا ، ومن ثم لم يبدلها البخارى ومما . قوله (فرخص لهم في الجر غير المذقت) في رواية ابن أبي عمير « فأرخص » وهي لغة ، يقال أرخص ورخص . وفي رواية ابن أبي شيبة « فأذن لهم في شيء منه » وفي هذا دلالة على أن الرخصة لم تقع دفعة واحدة ، بل وقع النهى عن الانتباذ إلا في سقاء . فلما شكروا رخص لهم في بعض الأوعية دون بعض ، ثم وقعت الرخصة بعد ذلك عامة ، لكن يفتقر من قال إن الرخصة وقعت بعد ذلك إلى أن ثبت أن حديث بريدة الدال على ذلك كان متأخراً عن حديث عبد الله بن عمرو هذا . قوله (حدثني عبد الله بن محمد) هو الجعفي ، وليس هو أبا بكر بن أبي شيبة وإن كان هو أيضاً عبد الله بن محمد ، لأن قول البخارى بهذا يشعر بأن سياقه مثل سياق على بن المدبني إلا في اللفظة التى اختلفا فيها ، وسياق ابن أبي شيبة لا يشبه سياق على . قوله (بهذا) أى هذا الإسناد الى على والمثنى ، وقد أخرجه الاسماعيلى عن عمران بن موسى عن عثمان بن أبي شيبة عن جرير عن الأعمش فقال : بأسناده مثله . الحديث الرابع ، قوله (عن الأوعية) فيه حذف تقديره : نهى عن الانتباذ في الأوعية ، وقد بين ذلك في رواية زياد بن عياض عن أبي عياض أخرجه أبو دارود باللفظ « لا تنبذوا في الدباء والحنم والتبر » والفرق بين الأسقية من آدم

وبين غيرها أن الاسقية يتخللها الهواء من مسامها فلا يسرع اليها الفساد مثل ما يسرع الى غيرها من الجرار ونحوها بما نهى عن الانتباذ فيه . وايضا قالسقاء إذا نبذ فيه ثم ربط أمنت مفسدة الإسكال بما يشرب منه لأنه متى تغير وصار مسكرا شق الجلد ، فلما لم يشقه فهو غير مسكر ، بخلاف الأوعية لأنها قد تصير التبيذ فيها مسكرا ولا يعلم به ، وأما الرخصة في بعض الأوعية دون بعض فن جهة المحافظة على صيانة المال لثبوت النهى عن إضاعته ، لأن التي نهى عنها يسرع التغير الى ما ينبذ فيها ، بخلاف ما أذن فيه فإنه لا يسرع اليه التغير ، ولكن حديث بريدة ظاهر في تعميم الإذن في الجميع ، يفيد أن لا تشربوا المسكر ، فكان الأمن حصل بالإشارة إلى ترك الشرب من الوعاء ابتداء حتى يعتبر حاله هل تغير أو لا ، فإنه لا يتعين الاختيار بالشرب بل يقع بغير الشرب ، مثل أن يصير شديد الغليان أو يقذف بالربد ونحو ذلك . **قوله** (فقالوا لا بد لنا) في رواية زياد بن فياض أن قائل ذلك أعرابي . الحديث الثالث ، **قوله** (حدثني سليمان) هو الأعشى ، وإبراهيم التيمي هو ابن يزيد بن شريك . **قوله** (عن الدباء والمزفت) زاد في رواية مالك بن عمار عن علي عند أبي داود ، والحلم بن النقيير . **قوله** (حدثني عثمان) هو ابن أبي شيبة ، وجرير هو ابن عبد الحميد . **قوله** (عن إبراهيم) هو النخعي (قلت للأسود) هو ابن يزيد النخعي وهو خال إبراهيم الراوى عنه . **قوله** (عم نهى النبي ﷺ أن ينتبذ فيه) أي أخبرني عما نهى ، و د عا ، أصلها د عن ما ، فأدخمت ولا تشيع الميم غالبا ، ووقع في رواية الاسماعيل د ما نهى ، بحذف د عن ، . **قوله** (أهل البيت) بالفتح على الاختصاص ، أو على البدل من الضمير . **قوله** (أما ذكرت) القائل هو إبراهيم ، وقوله د قال ، أي الأسود ، وقوله د أفنحدث د كذا الأكثر بالذون ، وللكشمي د أفأحدث ، بالانفراد وهو استقحام انكار ، وفي رواية الاسماعيل د أفأحدثك ما لم اسمع ، وإنما استفهم إبراهيم عن الجر والحتم لاشتهار الحديث بالنهى عن الانتباذ في الأوعية ، ولعل هذا هو السر في التقييد بأهل البيت ، فإن الدباء والمزفت كان عندهم متيسرا ، فلذلك خص تهميم عنهما . الحديث الخامس ، **قوله** (حدثنا عبد الواحد) هو ابن زياد ، والشيباني هو أبو إسحاق سليمان بن فيروز ، ووقع في رواية الاسماعيل د حدثني سليمان الشيباني ، . **قوله** (عن الجر الأخضر) في رواية الاسماعيل د عن نبيذ الجر الأخضر . **قوله** (قلت) للقاتل هو الشيباني . **قوله** (قال لا) يعني أن حكمه حكم الأخضر ، فدل على أن الوصف بالحضرة لا مفهوم له ، وكأن الجرار الأخضر حينئذ كانت شائعة بينهم فكان ذكر الأخضر لبيان الواقع لا للاحتراز . وقال ابن عبد البر : هذا عندي كلام خرج على جواب سؤال ، كأنه قيل الجر الأخضر ، فقال : لا تنبذوا فيه ، فسمعه الراوى فقال : نهى عن الجر الأخضر . وقد روى ابن عباس د عن النبي ﷺ أنه نهى عن نبيذ الجر ، قال : والجر كل ما يصنع من مدر . قلت : وقد أخرج الصافى عن صفيان عن أبي إسحاق عن ابن أبي أوفى د نهى رسول ﷺ عن نبيذ الجر الأخضر والأبيض والأحمر ، فإن كان محفوظا في الأول اختصار ، والحديث الذي ذكره ابن عبد البر أخرجه مسلم وأبو داود وغيرهما ، قال الخطابي : لم يعلق الحكم في ذلك بالحضرة والبياض ، وإنما علق بالإسكار ، وذلك أن الجرار تسرع التغير لما يلبذ فيها ، فقد يتغير من قبل أن يشه به ، فنهوا عنها . ثم لما وقعت الرخصة أذن لهم في الانتباذ في الأوعية بشرط أن لا يشربوا مسكرا . وقد أخرج ابن أبي شيبة من وجه آخر عن ابن أبي أوفى أنه كان يشرب نبيذ الجر الأخضر وأخرج أيضا بسند صحيح عن ابن مسعود د أنه كان ينبذله في الجر الأخضر ، ومن طريق معقل بن يسار وجماعة من الصحابة نحوه ، وقد خص جماعة النهى عن الجر بالجرار الأخضر كما دواء مسلم عن أبي

هريرة ، قال النورى : وبه قال الأكثرون - أو الكثر - من أهل اللغة والغريب والمحدثين والفقهاء ، وهو أصح الأقوال وأقواها ، وقيل إنها جرار مقبرة الأجواف يؤتى بها من مصر أخرجه ابن أبي شيبة عن أنس ، وقيل مثله عن عائشة بزيادة : أضاقها في جنوبها ، وعن ابن أبي ليل : جرار أفواها في جنوبها يجلب فيها الخمر من الطائف وكانوا يبنذون فيها يصاهون بها الخمر . وعن حطاء : جرار تعمل من طين ودم وشعر . ووقع عند مسلم عن ابن عباس أنه فسر الجرب بكل شيء يصنع من مدر ، وكذا فسر ابن عمر الجرب بالجرة وأطلق ، ومثله عن سعيد بن جبيرة وأبي سلمة بن عبد الرحمن

٩ - باب تصحيح التمر ما لم يسكر

٥٥٩٧ - **حدثنا** يحيى بن يسكر **حدثنا** يعقوب بن عبد الرحمن القنارى عن أبي حازم قال « سمعت سهل بن سعد الساعدي أن أبا أسيد الساعدي دعا النبي ﷺ لرسو ، فكانت امرأته خادمهم يومئذ وهي العروس ، فقالت : هل تدرون ما أنقمت رسول الله ﷺ ؟ أنقمت له ثمرات من الليل في توز »

قوله (باب تصحيح التمر ما لم يسكر) أورد فيه حديث سهل بن سعد في قصة امرأة أب أسيد وفيه « أنقعت له ثمرات » وقد تقدم التنبيه عليه قريبا ، وتقدم بسنده ومثله في أبواب الولية ، وأشار بالترجمة إلى أن الذي أخرجه ابن أبي شيبة عن عبد الرحمن بن مقل وغيره من كراهة تصحيح الزبيب محمول على ما تغير وكاد يبلغ حد الإسكار ، أو أراد قائله حسم المادة كسيأتي عن عبيدة السلماني أنه قال « أحدث الناس أشربة لا أدرى ما فيها ، فإلى شراب إلا الماء والابن ، الحديث ، وتقييده في الترجمة بما لم يسكر مع أن الحديث لا تعرض فيه للسكر لا إثباتا ولا نفيًا ، أما من جهة أن المدة التي ذكرها سهل وهو من أول الليل إلى أثناء نهاره لا يحصل فيها التغير جملة ، وإما خصه بما لا يسكر من جهة المقام ، والله أعلم

١٠ - باب الباذق ، ومن نهى عن كل مسكر من الأشربة

ورأى عمر وأبو عبيدة ومعاذ شرب اللطلاء على الثلث . وشرب البراء وأبو جحيفة على النصف

وقال ابن عباس : اشرب للتصغير مادام طاريا

وقال عمر « وجدت من عبید الله ریح شراب ، وأنا سائل عنه ، فأن كان يسكر جلدته »

٥٥٩٨ - **حدثنا** محمد بن كثير أخبرنا سفيان عن أبي الجوزية قال « سألت ابن عباس عن الباذق فقال : سبق محمد ﷺ الباذق ، فما أسكر فهو حرام ، قال : للشراب للحلال الطيب . قال : ليس بعد الحلال الطيب إلا الحرام التحليل »

٥٥٩٩ - **حدثنا** عبد الله بن محمد بن أبي شيبة **حدثنا** أبو أسامة **حدثنا** هشام بن عروة عن أبيه من عائشة رضي الله عنها قالت « كان النبي ﷺ يحب الخلاء والمسل »

قوله (باب الباذق) ضبطه ابن التين بفتح المعجمة ، ونقل عن الشيخ أبي الحسن يعني القابسي أنه حدث به بكسر الهمزة ، وسئل عن فتحها فقال : ما وقفنا عليه . قال : وذكر أبو عبد الملك أنه الخمر إذا طبخ . وقال ابن التين : هو فارسي معرب . وقال الجواليقي : أصله باذ وهو الطلاء . وهو أن يطبخ العصير حتى يصير مثل طلاء الإبل . وقال ابن قرقول : الباذق المطبوخ من عصير العنب إذا أسكر ، أو إذا طبخ بعد أن اشتد . وذكر ابن سيده في « الحكم » أنه من أسماء الخمر ، وأغرب الداودي فقال : إنه يشبه الفقاع إلا أنه ربما اشتد وأسكر ، وكلام من هو أعرف منه بذلك يخالفه ، ويقال للباذق أيضا الملك إشارة إلى أنه ذهب منه بالطين الملاء ، وكذلك المنصف وهو ما ذهب نصفه ، وتسميه العجم مینختج بفتح الميم وسكون النحائية وضم الموحدة وسكون المعجمة وفتح المثناة وآخره جيم ، ومنهم من يضم المثناة ، وروايته في « مصنف ابن أبي شيبة » بدل المثناة ويحذف الميم والياء من أوله . **قوله (ومن نهي عن كل مسكر من الأشرية)** كأنه أخذه من قول عمر « فان كان يسكر جلدته » مع قوله عنه تجويز شرب الطلاء على الثلث ، فكأنه يؤخذ من الخبرين أن الذي أباحه ما لم يسكر أصلا ، وأما قوله « ومن الأشرية » فلأن الآثار التي أوردناها مرفوعة وموقوفة تتعلق بما يشرب . وقد سبق جمع طرق حديث « كل مسكر حرام » في « باب الخمر من العسل » . **قوله (وروى عمر وأبو عبيدة ومعاذ شرب الطلاء على الثلث)** أي رأوا جواز شرب الطلاء إذا طبخ فصار على الثلث ونقص منه الثلثان ، وذلك بين من ساق ألفاظ هذه الآثار ، فأما أثر عمر فأخرجه مالك في « الموطأ » من طريق محمود بن أبيد الانصاري « أن عمر بن الخطاب حين قدم الشام شكاه إليه أهل الشام وباء الأرض وتقلها . وقالوا لا يصاحنا إلا هذا الشراب ، فقال عمر : اشربوا العسل ، قالوا ما يصاحنا العسل ، فقال رجال من أهل الأرض : هل لك أن نجعل لك من هذا الشراب شيئا لا يسكر ؟ فقال : نعم ، فطبخوه حتى ذهب منه ثلثان وثق الثلث ، فأثوابه عمر فأدخل فيه إصبعه ثم رفع يده فقبها يتمطط . فقال : هذا الطلاء مثل طلاء الإبل ، فأمرهم عمر أن يشربوه . وقال عمر : اللهم اني لا أحل لهم شيئا حرمته عليهم ، وأخرج سعيد بن منصور من طريق أبي جاز عن عامر بن عبد الله قال « كتب عمر إلى عمار . أما بعد فإنه جاءني غير تحمل شرابا أسود كأنه طلاء الإبل ، فذكروا أنهم يطبخونه حتى يذهب ثلثاه الأخيثان : ثلث بريجه وثلث بضيغه . فر من قبلك أن يشربوه ، ومن طريق سعيد بن المسيب « أن عمر أحل من الشراب ما يطبخ فذهب ثلثاه وبقي ثلثه » وأخرج النسائي من طريق عبد الله بن يزيد الخطمي قال « كتب عمر : اطبخوا شرابكم حتى يذهب نصيب الشيطان منه ، فان للشيطان اثنين ولسمك واحد » وهذه أسانيد صحيحة ، وقد أفصح بعضها بأن المحذور منه السكر فني أسكر لم يحل ، وكأنه أشار بنصيب الشيطان إلى ما أخرجه النسائي من طريق ابن سيرين في قصة نوح عليه السلام قال « لما ركب السفينة فقد الحيلة » فقال له الملك : ان الشيطان أخذنا ثم أحضرت له ومعها الشيطان : فقال له الملك : انه شربك فيها فأحسن الشركة . قال : له النصيب . قال : أحسن . قال : له الثلثان ولي الثلث . قال : أحسنت وانت عسان ان تأكله عنيًا وتشربه عصيرًا ، وما طبخ على الثلث فهو لك ولذريتك ، وما جاز عن الثلث فهو من نصيب الشيطان » وأخرج أيضا من وجه آخر عن ابن سيرين عن أنس بن مالك فذكره . ومثله لا يقال بالرأي فيكون له حكم المرفوع ،

وأغرب ابن حزم فقال : أنس بن مالك لم يدرك نوحا فيكون منقطعا ، وأما أثر أبي حبيدة وهو ابن الجراح ومعاذ وهو ابن جبل فأخرجه أبو مسلم الكشي وسعيد بن منصور وابن أبي شيبة من طريق قتادة عن أنس وأن أبا حبيدة ومعاذ بن جبل وأبا طلحة كانوا يشربون من الطلاء ما طبخ على التلث وذهب ثلثاه ، والطلاء بكسر الميم والمذ هو الدبس شبه بطلاء الإبل وهو القطران الذي يدهن به ، فإذا طبخ عصير العنب حتى يمتدد أشبه بطلاء الإبل وهو في تلك الحالة غالبا لا يسكر . وقد واثق عمر ومن ذكره منه على الحكم المذكور أبو موسى وأبو الدرداء أخرجه النسائي عنهما ، وعلى وأبو أمامة وعالم بن الوليد وغيرهم أخرجه ابن أبي شيبة وغيره ، ومن التابعين ابن المسيب والحسن وعكرمة ، ومن الفقهاء الثوري والليث ومالك وأحمد والجمهور ، وشرط تناوله عندهم ما لم يسكر ، وكرهه طائفة تورطوا . قوله (وشرب البراء وأبو حبيدة على النصف) أما أثر البراء فأخرجه ابن أبي شيبة من رواية عدي بن ثابت عنه أنه كان يشرب الطلاء على النصف ، أي إذا طبخ فصار على النصف . وأما أثر أبي حبيدة فأخرجه ابن أبي شيبة أيضا من طريق حصين بن عبد الرحمن قال : رأيت أبا حبيدة ، فذكر مثله . ووافق البراء وأبو حبيدة جرير وأنس ، ومن التابعين ابن الحنفية وشرح ، وأطبق الجميع على أنه إن كان يسكر حرم . وقال أبو حبيدة في الأشربة : بلغني أن النصف يسكر فأن كان كذلك فهو حرام ، والذي يظهر أن ذلك يختلف باختلاف أعصاب البلاد ، فقد قال ابن حزم إنه شاهد من العصور ما إذا طبخ إلى الثلث يتعقد ولا يصير مسكرا أصلا ، ومنه ما إذا طبخ إلى النصف كذلك ، ومنه ما إذا طبخ إلى الربع كذلك ، بل قال : إنه شاعده ما يصير ربا غائرا لا يسكر ، ومنه ما لو طبخ لا يبقى غير ربه لا يمتز ولا ينفك السكر عنه ، قال : فوجب أن يحمل ما ورد عن الصحابة من أمر الطلاء على ما لا يسكر بعد الطبخ . وقد ثبت عن ابن عباس بسند صحيح : أن النار لا تحل شيئا ولا تحرمه ، أخرجه النسائي من طريق عطاء عنه وقال : إنه يريد بذلك ما نقل عنه في الطلاء . وأخرج أيضا من طريق طاوس قال : هو الذي يصير مثل العسل ويؤكل ويصب عليه الماء فيشرب . قوله (وقال ابن عباس : اشرب العصور ما دام طريا) وصله النسائي من طريق أبي ثابت الثعلبي قال : كنت عند ابن عباس ، فجاء رجل يسأله عن العصور ، فقال : اشربه ما كان طريا . قال : إني طبخت شرابا وفي نفسي منه شيء . قال : أكنت شاربته قبل أن تطبخ ؟ قال : لا . قال : فإن النار لا تحل شيئا قد حرم ، وهذا يقيد ما أطلق في الآثار الماضية . وهو أن الذي يطبخ إنما هو العصور الطرى قبل أن يتخمر ، أما لو صار خرا فطبخ فإن الطبخ لا يطهره ولا يحله إلا على رأى من يميز تخليل الخمر ، والجمهور على خلافه ، وحجتهم الحديث الصحيح عن أنس وأبي طلحة أخرجه مسلم ، وأخرج ابن أبي شيبة والنسائي من طريق سعيد بن المسيب والشعبي والنخعي : « اشرب العصور ما لم يغل » وعن الحسن البصري : « ما لم يتغير » وهذا قول كثير من السلف أنه إذا بدأ فيه التغير يتنع ، وعلامة ذلك أن يأخذ في الغليان ، وهذا قال أبو يوسف ، وقيل إذا انتهى غليانه وابتدأ في الهدو بعد الغليان ، وقيل إذا سكن غليانه ، وقال أبو حنيفة : لا يحرم عصير العنب الذي حتى يغلى ويقدف بالزبد . فإذا غلى وقذف بالزبد حرم . وأما المطلوب حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلث فلا يمتنع مطاوعا ولو غلى وقذف بالزبد بعد الطبخ . وقال مالك والشافعي والجمهور : يمتنع إذا صار مسكرا شرب قليلا وكثيره سواء غلى أم لم يغلى ؛ لأنه يجوز أن يبلغ حد الاسكار بأن يغلى ثم يسكن غليانه بعد ذلك ، وهو مراد من قال : حد منع شربه أن يتغير والله أعلم . قوله (وقال عمر) هو ابن الخطاب (وجدت من عبيد الله)

بالصغير وهو ابن عمر . قوله (ربح شراب ، وأنا سائل عنه فان كان يسكر جلده) وصله مالك عن الزهري عن السائب بن يزيد أنه أخبره أن عمر بن الخطاب خرج عليهم فقال : اني وجدت من فلان ربح شراب ، فزعم أنه شراب الطلاء ، واني سائل عما شرب ، فان كان يسكر جلده . لجلده عمر الحد ثاماً ، وسنده صحيح . وفي السياق حذف تقديره : فسأل عنه فوجدته يسكر جلده . وأخرجه سعيد بن منصور عن ابن عيينة عن الزهري سمع السائب بن يزيد يقول : قام عمر على المنبر فقال : ذكر لي أن عبيد الله بن عمر وأصحابه شربوا شراباً ، وأنا سائل عنه ، فان كان يسكر حدّهم ، قال ابن عيينة : فأخبرني معمر عن الزهري عن السائب قال : فرأيت عمر يجلدكم ، وهذا الأثر يؤيد ما قدمته أن المراد بما أحله عمر من المطبوخ الذي يسمى الطلاء ما لم يكن بلغ حد الإسكار ، فان بلغه لم يحل عنده ، ولذلك جلدكم ولم يستفصل هل شربوا منه قليلاً أو كثيراً ، وفي هذا رد على من احتج بعمر في جواز شرب المطبوخ إذا ذهب منه الثلثان ولو أسكر ، فان عمر أذن في شربه ولم يفصل ، وتعقب بأن الجمع بين الآخرين عنه يقتضي التفصيل ، وقد ثبت عنده أن كل مسكر حرام فاستغنى عن التفصيل ، ويحتمل أن يكون سأل ابنه فاعترف بأنه شرب كذا فسأل غيره عنه فأخبره أنه يسكر ، أو سأل ابنه فاعترف أن الذي شرب يسكر ، وقد بين ذلك عبد الرزاق في روايته عن معمر فقال عن الزهري د عن السائب شهدت عمر صلى على جنازة ثم أقبل علينا فقال : اني وجدت من عبيد الله بن عمر ربح شراب ، واني سألته عنه فزعم أنه الطلاء ، واني سائل عن الشراب الذي شرب فان كان مسكراً جلده . قال : فتحدثت بعد ذلك بجلده . قلت : وهذا السياق يوضح أن رواية ابن جريج التي أخرجهما عبد الرزاق أيضاً عنه عن الزهري مختصرة من هذه القصة ، ولفظه د عن السائب أنه حضر عمر يجلد رجلاً وجد منه ربح شراب ، لجلده الحد ثاماً ، فان ظاهره أنه جلده بمجرد وجود الريح منه . وليس كذلك لما تبين من رواية معمر . وكذلك ما أخرجه ابن أبي شيبة من طريق ابن أبي ذئب عن الزهري عن السائب د أن عمر كان يضرب في الريح ، فانها أشد اختصاراً وأعظم لبساً ، وقد تبين برواية معمر أن لا حجة فيه لمن يجوز إقامة الحد بوجود الريح ، واستدل به الناسق على أن الذي نقل عنه من أنه كسر الذئب بالما . لما شرب منه فقطب أن ذلك كان لمحضته لا لاشتداده ، ووجه الدلالة أنه عم وجوب الحد بشرب المسكر ولم يستفصل منه هل شرب منه قليلاً أو كثيراً ، فدل على أن ذلك الذئب الذي قطب منه لم يكن بلغ حد الإسكار أصلاً ، واستدل به على جواز إقامة الحد بالرائحة ، وقد مضى في فضائل القرآن النقل عن ابن مسعود أنه عمل به ، ونقل ابن المنذر عن عمر بن عبد العزيز ومالك مثله ، قال مالك : اذا شهد عدلان من كان يشرب ثم تابا أنه ربح خمر وجب الحد ، وغالف ذلك الجمهور فقالوا : لا يجب الحد إلا بالاقرار أو البينة على مشاهدة الشرب ، لأن الروائع قد تنفق ، والحد لا يقام مع الشبهة ، وليس في قصة عمر التصريح أنه جلد بالرائحة ، بل ظاهر سياق يقتضي أنه اعتمد في ذلك على الاقرار أو البينة ، لأنه لم يجلدكم حتى سأل . وفي قول عمر : اللهم لا أحل لهم شيئاً حرمت عليهم ، رد على من استدلل بإجازته شرب المطبوخ أنه يجوز عنده الشرب منه ولو أسكر شاربه ، لكونه لم يفصل بين ما إذا أسكر أو لم يسكر ، فان بقية أثر عمر الذي ذكرته يدل على أنه فصل ، بخلاف ما قال الطحاوي وغيره . قوله (سفيان) هو الثوري . قوله (عن أبي الجويرية) بالجمع مصغراً اسمه حطان ، وقد تقدم شرح حاله في سورة المائدة ، ووقع في رواية عبد الرزاق عن الثوري د حدثني أبو الجويرية ، . قوله (سبق محمد بن يحيى الباقي) ما أسكر فهو حرام (قال الملب : أي سبق محمد بن يحيى)

بتحريم الخمر تسميتهم لها الباذق ، قال ابن بطال يعني بقوله : كل مسكر حرام ، والباذق شراب العسل ، ويحتمل أن يكون المعنى سبق حكم محمد بتحريم الخمر تسميتهم لها بغير اسمها ، وليس تغييرهم الاسم بحمل له إذا كان مسكراً ، قال : وكان ابن عباس فهم من السائل أنه يرى أن الباذق حلال ، لحسم مادته وقطع رجاءه وباعد منه أصله وأخبره أن المسكر حرام ولا عبرة بالتسمية . وقال ابن التين : يعني أن الباذق لم يكن في زمن رسول الله ﷺ . قلت : وسياق قصة عمر الأولى يؤيد ذلك . وقال أبو الليث السمرقندي : شارب المطبوخ إذا كان مسكراً أعظم ذنباً من شارب الخمر لأن شارب الخمر يشربها وهو يعلم أنه عاص بشرها ، وشارب المطبوخ يشرب المسكر ويراه حلالاً ، وقد فام الإجماع على أن قليل الخمر وكثيره حرام ، ونبت قوله ﷺ : كل مسكر حرام ، ومن استعمل ما هو حرام بالاجماع كفر . قلت : وقد سبق إلى نحو هذا بعض قدماء الشعراء في أول المائة الثالثة فقال يمرض بمرض من كان يفتى بأباحة المطبوخ :
وأشربها وأزعمها حراماً وأرجو عفو رب ذي امتنان

وبشرها ويزعمها حلالاً وتلك على المسيء خطيئتان
قوله (قال الشراب الحلال الطيب ، قال ليس بعد الحلال الطيب إلا الحرام الخبيث) هكذا في جميع نسخ الصحيح ، ولم يعين القائل هل هو ابن عباس أو من بعده ، والظاهر أنه من قول ابن عباس ، وبذلك جزم القاضي اسماعيل في أحكامه في رواية عبد الرزاق ، وأخرج البيهقي الحديث من طريق محمد بن أيوب عن محمد بن كثير شيخ البخاري فيه بلفظ : قال الشراب الحلال الطيب لا الحرام الخبيث ، وأخرجه أيضاً من طريق ابن أبي خيثمة وهو زهير بن معاوية عن أبي الجوزية قال : قلت لابن عباس أفتى عن الباذق ، فذكر الحديث وفي آخره : فقال رجل من القوم : لما نعدنا إلى العنب فقمصره ثم فطبخه حتى يكون حلالاً طيباً ، فقال : سبحان الله سبعان الله ، واشرب الحلال الطيب فإنه ليس بعد الحلال الطيب إلا الحرام الخبيث ، وأخرجه سعيد بن منصور من طريق أبي عوانة عن أبي الجوزية قال : سألت ابن عباس قلت : نأخذ العنب فقمصره فنشرب منه حلوا حلالاً ؟ قال : شرب الحلوا ، والباقي مثله . ومعنى هذا أن المشبهات تقع في حيز الحرام وهو الخبيث ، وما لا شبهة فيه حلال طيب . قال اسماعيل القاضي في أحكام القرآن : هذا الأثر عن ابن عباس يضعف الأثر المروي عنه وحرمتم الخمر بعينها الحديث ، وقد سبق بيانه في « باب الخمر من العسل » . ثم أسند عن ابن عباس قال : ما أسكر كثيره فقليله حرام ، وأخرج البيهقي من طريق إسحاق بن راهويه بسند صحيح إلى يحيى بن عبيد أحد الثقات عن ابن عباس قال : إن النار لا تحل شيئاً ولا تحرمه ، وزاد في رواية أخرى عن يحيى بن عبيد : عن ابن عباس أنه قال لم : أسكر ؟ قالوا : إذا أكثر منه أسكر ، قال : فكل مسكر حرام . ثم ذكر المصنف حديث عائشة : كان النبي ﷺ يحب الحلواء والعسل ، وقد تقدم في الأطعمة ، والحلواء تقدم من السكر ، وعطف العسل عليها من عطف البام على الخاص ، وقد تقدم الحلواء من السكر فيقاربان . ووجه إيراد في هذا الباب أن الذي يحل من المطبوخ هو ما كان في معنى الحلواء ، والذي يجوز شربه من عصير العنب بغير طبخ هو ما كان في معنى العسل ، فأنهم كانوا يوجونه بالماء ويشربونه من ساعته ، والله أعلم

١١ - باب من رأى أن لا يخطئ البُسرَ والنَرَّ إذا كان مسكراً ، وأن لا يعمل إدامين في إدام

٥٦٠٠ - حدثنا هشام حدثنا قعدة عن أنس رضي الله عنه قال : إني لأسقي أبا طلحة

وأبا دُجَانَةَ وَسُهَيْلَ بْنَ أَبِيهِ سَخِيطَ بُسْرٍ وَتَمْرٌ إِذْ حُرِّمَتْ الْخُمُرُ ، فَقَدَّ قَتْهَا وَأَنَا سَاقِيهِمْ وَأَصْنَعُهُمْ ، وَإِنَّا نَعُدُّهَا بَوْمِئِذٍ الْخَمْرَ . وَقَالَ عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ : حَدَّثَنَا قَتَادَةُ سَمِعَ أَنَسًا

٥٦٠١ - **عُرْوَةُ** أَبُو عَامِرٍ مِنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ : سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ مِنَ الزَّيْبِ وَالنَّوْزِ وَالْبُسْرِ وَالرَّطَبِ ،

٥٦٠٢ - **عُرْوَةُ** مُسْلِمٌ حَدَّثَنَا هِشَامٌ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ : سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ أَنْ يُجْتَمَعَ بَيْنَ النَّوْزِ وَالزَّهْوِ ، وَالنَّوْزِ وَالزَّيْبِ ، وَلَيْبِذٌ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى حَدَّةٍ ،

قَوْلُهُ (بَابٌ مِنْ رَأْيِ أَنْ لَا يَخْلُطَ الْبُسْرُ وَالنَّوْزُ إِذَا كَانَ مَسْكِرًا) قَالَ ابْنُ بَطَالٍ : قَوْلُهُ « إِذَا كَانَ مَسْكِرًا » ، خَطَأً ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ الْخَلِيطَيْنِ عَامٍ وَإِنْ لَمْ يَسْكِرْ كَثِيرُهُمَا ، أَسْرَعَةُ مَرِيَانِ الْإِسْكَارِ الْيَمَانِ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُ صَاحِبُهُ بِهِ ، فَلَيْسَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ الْخَلِيطَيْنِ لَأَمَّا يَسْكُرَانِ حَالًا ، بَلْ لَأَنَّهُمَا يَسْكُرَانِ مَا لَا قَاتِمَهُمَا إِذَا كَانَا مَسْكِرِينَ فِي الْحَالِ لِاخْتِلَافِ فِي النَّهْيِ عَنْهُمَا . قَالَ السَّكْرَمَانِي : فَقُلِيَ هَذَا قَلِيلٌ هُوَ خَطَأٌ بَلْ يَكُونُ أَطْلَقَ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الْحِجَازِ ، وَهُوَ اسْتِعْمَالٌ مَشْهُورٌ . وَأَجَابَ ابْنُ الْمُنِيرِ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَرِدُ عَلَى الْبَخَارِيِّ ، لِأَنَّهُ لَا يَرَى جَوَازَ الْخَلِيطَيْنِ قَبْلَ الْإِسْكَارِ ؛ وَلِأَنَّ تَرْجُمَهُ عَلَى مَا يَطَابِقُ الْحَدِيثَ الْأَوَّلَ وَهُوَ حَدِيثُ أَنَسٍ ، فَانَّهُ لَا شَكَّ أَنَّ الَّذِي كَانَ يُسْقِيهِ الْقَوْمَ حِينَئِذٍ كَانَ مَسْكِرًا ، وَلِهَذَا دَخَلَ عَنْهُمْ فِي عَمَمِ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الْخَمْرِ ، حَتَّى قَالَ أَنَسٌ : وَإِنَّا لَنَعُدُّهَا بَوْمِئِذٍ الْخَمْرَ ، فَقُلَ عَلَى أَنَّهُ كَانَ مَسْكِرًا . قَالَ : وَأَمَّا قَوْلُهُ « وَأَنْ لَا يَجْعَلَ إِدَامِينَ فِي إِدَامٍ » ، فَيَطَابِقُ حَدِيثَ جَابِرٍ وَأَبِي قَتَادَةَ ، وَيَكُونُ النَّبِيُّ ﷺ مُعْلَلًا بِعِلَلٍ مُسْتَقْلَةٍ ، لِأَنَّ تَحْقِيقَ إِسْكَارِ السَّكْرَمَانِي وَإِنَّمَا تَوَقُّعُ الْإِسْكَارِ بِالْخَلِيطِ سَرِيعًا وَإِنَّمَا الْإِسْرَافُ وَالشَّرُّ ، وَالتَّهْلِيلُ بِالْإِسْرَافِ مُبِينٌ فِي حَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ قُرَّانِ النَّوْزِ . قُلْتُ : وَالَّذِي يَظَاهِرُ لِي أَنَّ مَرَادَ الْبَخَارِيِّ بِهَذِهِ التَّرْجُمَةِ الرَّدُّ عَلَى مَنْ أَوَّلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ الْخَلِيطَيْنِ بِأَحَدٍ تَأْوِيلَيْنِ : أَحَدُهُمَا حُلُّ الْخَلِيطِ عَلَى الْخَلُوطِ ، وَهُوَ أَنَّ يَكُونُ نَبِيذٌ تَمْرٍ وَحَدَهُ مِثْلًا قَدْ اشْتَدَّ ، وَنَبِيذٌ زَيْبٍ وَحَدَهُ مِثْلًا قَدْ اشْتَدَّ ، فَيَنْخَلُطَانِ لِيَصِيرَا خَلًّا ، فَيَكُونُ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ أَجْلِ تَعَمُّدِ التَّخْلِيلِ ، وَهَذَا مُطَابِقٌ لِلتَّرْجُمَةِ مِنْ غَيْرِ تَسْكَفٍ . ثَانِيَهُمَا أَنَّ يَكُونُ عِلَّةُ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ الْخَلِيطِ الْإِسْرَافُ ، فَيَكُونُ كَالنَّبِيِّ ﷺ عَنِ الْجَمْعِ بَيْنَ إِدَامَيْنِ . وَيُؤَيِّدُ الثَّانِي قَوْلُهُ فِي التَّرْجُمَةِ « وَأَنْ لَا يَجْعَلَ إِدَامِينَ فِي إِدَامٍ » ، وَقَدْ حَكَى أَبُو بَكْرٍ الْأَثَرُ عَنْ قَوْمٍ أَنَّهُمْ حَلُّوا النَّبِيَّ ﷺ عَنْ الْخَلِيطَيْنِ عَلَى الثَّانِي ، وَجَمَلُوهُ أَظْهَرَ النَّبِيِّ ﷺ عَنِ الْقُرْآنِ بَيْنَ التَّمْرِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْأَطْعَمَةِ ، قَالُوا : فَإِذَا وَرَدَ النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْقُرْآنِ بَيْنَ التَّمْرِ وَنَوْعَيْنِ ؟ وَلِهَذَا هَبَّ الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ « مِنْ رَأْيٍ » وَلَمْ يَحْزَمْ بِالْحَكْمِ . وَقَدْ أَمَرَ الطَّحَّارِيُّ مِنْ حُلِّ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ الْخَلِيطَيْنِ عَلَى مَنَعِ السَّرْفِ فَقَالَ : كَانَ ذَلِكَ لَمَّا كَانُوا فِيهِ مِنْ ضَيْقِ الْعَيْشِ . وَسَاقَ حَدِيثَ ابْنِ عَمْرِو بْنِ النَّبِيِّ ﷺ عَنِ الْقُرْآنِ بَيْنَ التَّمْرِ ، وَتَعَقَّبَ أَنَّ ابْنَ عَمْرِو أَحَدٍ مِنْ رَوَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ الْخَلِيطَيْنِ وَكَانَ نَبِيذُ الْبُسْرِ ، فَإِذَا نَظَرَ إِلَى بَسْرَةٍ فِي بَعْضِهَا تَرْطِيبُ قِطَاعِهِ كَرَاهَةً أَنْ يَقَعَ فِي النَّبِيِّ ﷺ ، وَهَذَا عَلَى قَاعِدَتِهِمْ يَتَعَمَّدُ عَلَيْهِ ، لِأَنَّهُ لَوْ فُهِمَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ الْخَلِيطَيْنِ كَالنَّبِيِّ ﷺ عَنِ الْقُرْآنِ لَمَّا خَالَفَهُ فَقُلَ عَلَى أَنَّهُ عَنْهُ عَلَى غَيْرِهِ . ثُمَّ أَوْرَدَ الْمُصَنِّفُ حَدِيثَ أَنَسٍ الَّذِي تَقَدَّمَ شَرْحُهُ فِي أَوَّلِ الْجَابِ ، وَفِيهِ أَنَّهُ سَقَاهُ خَلِيطَ بُسْرٍ وَتَمْرٍ ، فَقُلَ عَلَى أَنَّ الْمَرَادَ بِالنَّبِيِّ ﷺ عَنْ الْخَلِيطَيْنِ مَا كَانُوا يَصْنَعُونَهُ قَبْلَ ذَلِكَ مِنْ خَلِطِ الْبُسْرِ وَالنَّوْزِ وَنَحْوِ ذَلِكَ ، لِأَنَّ ذَلِكَ عَادَةٌ يَقْتَضِي إِسْرَاعَ الْإِسْكَارِ

بخلاف المنفردين ، ولا يمكن حمل حديث أئس هذا في الخليطين على ما ادعاه صاحب التأويل الاول ، وحل علة النهى لحوف الإسراع أظهر من حملها على الإسراف ، لانه لا فرق بين نصف رطل من تمر ونصف رطل من بسر اذا خلطوا مثلا ، وبين رطل من زبيب صرف ، بل هو أولى لقلة الزبيب عندهم اذ ذاك بالنسبة الى التمر والرطب ، وقد وقع الاذن بأن ينبذ كل واحد على حدة ، ولم يفرق بين قليل وكثير ، ولو كانت العلة الاسراف لما أطلق ذلك ، وحكى الطحاوى في اختلاف العلماء ، عن الليث قال : لا أرى بأسا أن يخلط نبيذ التمر ونبيذ الزبيب ثم يشربان جميعا ، وإنما جاء النهى أن ينبذا جميعا ثم يشربا لأن أحدهما يشتد به صاحبه . **قوله** (وقال عمرو بن الحارث حدثنا قتادة سمع أنسا) أراد بهذا التعليق بيان سماح قتادة ، لانه وقع في الرواية التي ساقها قبل مضغنا ، وقد أخرجه مسلم من طريق ابن وهب عن عمرو بن الحارث ولفظه « نهى أن يخلط التمر والزهر ثم يشرب ، وإن ذلك كان عامة خمرهم يومئذ ، وهذا السياق أظهر في المراد الذي حملت عليه لفظ الترجمة والله أعلم . وقوله في الاسناد الاول « حدثنا مسلم ، وقع في رواية النسفي « حدثنا مسلم بن إبراهيم ، وهشام هو الدستوائي . الحديث الثاني حديث جابر ؛ وأورده بلفظ « نهى عن الزبيب والتمر والبسر والرطب ، وليس صريحا في النهى عن الخليط ، وقد بينه مسلم في روايته من طريق عبد الرزاق ويحيى القطان جميعا عن ابن جريج بلفظ « لا يجمعوا بين الرطب والبسر وبين الزبيب والتمر نبيذا ، وأخرج أيضا من طريق الليث عن عطاء « نهى أن ينبذ التمر والزبيب جميعا والرطب والبسر جميعا ، الحديث الثالث حديث أبي قتادة ، **قوله** (حدثنا مسلم) هو ابن إبراهيم أيضا ، وهشام هو الدستوائي أيضا . **قوله** (عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه) هو الانصارى المشهور . **قوله** (نهى) في رواية مسلم من طريق اسماعيل ابن علية عن هشام بهذا الاسناد « لا تنبذوا الزهر والرطب جميعا ، الحديث . **قوله** « ولينبذ لكل واحد منهما) أى من كل اثنين منهما ، فيكون الجمع بين أكثر بطريق الاول . **قوله** (على حدة) بكسر المهملة وفتح الدال بعدها هاء تأنيث أى وحده ، ووقع في رواية السكسيمي « على حديثه وهذا مما يؤيد رد التأويل المذكور أولا كما بينته ، ولمسلم من حديث أبي سعيد « من شرب منكم النبيذ فليشر به زبيبا فردا أو تمرا فردا أو بسرا فردا ، وأخرج ابن أبي شيبة وأحمد والنسائي سبب النهى من طريق الحراني عن ابن عمر قال « أتى النبي ﷺ بذكران فضر به ثم سأله عن شربه فقال : شربت نبيذ تمر وزبيب ، فقال النبي ﷺ : لا تخطوطهما ، فإن كل واحد منهما يكفى وحده » قال النووي : وذهب أصحابنا وغيرهم من العلماء الى أن سبب النهى عن الخليط أن الإسكار يسرع اليه بسبب الخلط قبل أن يشتد فيظن الشارب أنه لم يبلغ حد الإسكار . ويكون قد بلغه . قال : ومذهب الجمهور أن النهى في ذلك للترية . وإنما يمتنع اذا صار مسكرا . ولا تخفى علامته . وقال بعض المالكية : هو للتحريم : واختلاف في خلط نبيذ البسر الذي لم يشتد مع نبيذ التمر الذي لم يشتد عند الشرب هل يمتنع أو يختص النهى عن الخلط عند الابتداء ؟ فقال الجمهور : لا فرق . وقال الليث : لا بأس بذلك عند الشرب . ونقل ابن التين عن الداودي أن سبب النهى أن النبيذ يكون حلو . فاذا أضيف اليه الآخر أسرع اليه الشدة . وهذه صورة أخرى ، كأنه يخص النهى بما اذا نبذ أحدهما ثم أضيف اليه الآخر ، لا ما اذا نبذا معا . واختلف في الخليطين من الاشرية غير النبيذ ، لحكى ابن التين عن بعض الفقهاء أنه كره أن يخلط البسر شرابين ، ورده بانهما لا يسرع اليهما الإسكار اجتماعا وانفرادا . وتمقّب باحتمال أن يكون قائل ذلك يرى أن العلة الاسراف كما تقدم ، لكن يقيّد كلام هذا في مسألة المريض بما اذا كان المنفرد كافيا في دواء ذلك

المرض ، والا فلا مانع حينئذ من التركيب . وقال ابن العربي : ثبت تحريم الخمر لما يحدث عنها من السكر ، وجواز التيسر في الحل الذي لا يحدث عنه سكر ، وثبت النهي عن الانتفاذ في الأوعية ثم نسخ ، وعن الخليطين فاختلف العلماء : فقال أحمد وإسحاق وأبو حنيفة والثوري والشافعية بالنهي عن سكر ، وقال الكوفيون بالحل . قال : وافق علماءنا على الكراهة ، لكن اختلفوا هل هو التحريم أو للتنزيه ؟ واختلف في هلة المنع : فقليل لأن أحدهما يشد الآخر ، وقيل لأن الإسكار يسرع اليهما . قال : ولا خلاف أن العسل بالثمن ليس بخلطين ، لأن اللبن لا يندب ، لكن قال ابن عبد الحكم : لا يجوز خلط شرابي سكر كالورد والجلاب وهو ضعيف . قال : واختلفوا في الخليطين لأجل التخليل ، ثم قال : ويتوصل لنا أربع صور : أن يكون الخليطان منصوبين فهو حرام ، أو منصوب ومسكوت عنه فإن كان كل منهما لو انفرد أسكر فهو حرام قياسا على المنصوص ، أو مسكوت عنهما وكل منهما لو انفرد لم يسكر جاز . قال : وهذا مرتبة رابعة وهي ما لو خلط شيئين وأضاف إليهما دواء . يمنع الإسكار فيجوز في المسكوت عنه ويكره في المنصوص . وما نقله عن أكثر الشافعية وجد نص الشافعي بما يوافقه فقال : ثبت نهى النبي ﷺ عن الخليطين ، فلا يجوز بهما . وعن مالك قال : أدركت على ذلك أهل العلم ببغدادنا . وقال الخطابي : ذهب إلى تحريم الخليطين وإن لم يكن الشراب منهما مسكرا جماعة عملا بظاهر الحديث ، وهو قول مالك وأحمد وإسحاق ، وظاهر مذهب الشافعي . وقالوا : من شرب الخليطين أثم من جهة واحدة ، فإن كان بعد الشدة أثم من جهتين ، وغص اليأس بهما إذا نبذا معا . وجري ابن حزم على عادته في الجود غصص النهي عن الخليطين بخلط واحد من خمسة أشياء وهي : القز والرطب والزهر والبسر والزبيب في أحدها أو في غيرها ، فاما لو خلط واحد من غيرها في واحد من غيرها لم يمتنع كالثمن والعسل مثلا ، ويرد عليه ما أخرجه أحمد في الأشربة من طريق المختار بن فلفل عن أنس قال : نهى رسول الله ﷺ أن يجمع بين شيئين نبذنا عما يبنى أحدهما على صاحبه ، وقال القرطبي : النهي عن الخليطين ظاهر في التحريم ، وهو قول جمهور فقهاء الأمصار ، وعن مالك بكره فقط ، وشذ من قال لا بأس به لأن كلا منهما يصل منفردا فلا يكره مجتمعا ، قال : وهذه مخالفة للنص ، وقياس مع وجود الفارق ، فهو قاسد من وجهين . ثم هو منتقض بجواز كل واحدة من الاثنين منفردة وتحررهما مجتمعتين ، قال : وأعجب من ذلك تأويل من قال منهم إن النهي إنما هو من باب السرف ، قال : وهذا تبديل لا تأويل ، ويهدم ببطلانه الأحاديث الصحيحة . قال : وتسمية الشراب إذا ما قول من ذهل عن الشرع واللغة والعرف ، قال : والذي يفهم من الأحاديث التعليل بخوف الإسراع الشدة بالخلط ، وعلى هذا يقتصر في النهي عن الخلط على ما يؤثر فيه الإسراع ، قال : وأفرط بعض أصحابنا ففزع الخلط وإن لم توجد الهلة المذكورة ، ويلزمه أن يمنع من خلط العسل واللبن والخل والعسل ، قلت : حكاه ابن العربي عن محمد بن عبد الله بن عبد الحكم وقال : إنه حل النهي عن الخليطين من الأشربة على عمومها ، واستغفروا

۱۲ - **باب** شربِ اللبن، وقول الله عز وجل ﴿يُخْرِجُ مِنْ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ لَبَنًا خَالِصًا سَائِغًا لِلشَّارِبِينَ﴾

٥٦٣ — **حَدَّثَنَا عَبْدَانُ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا يُونُسُ** عَنْ **الزُّهْرِيِّ** عَنْ **سَمِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ** عَنْ **أَبِي هُرَيْرَةَ**

رضی اللہ عنہ قال : «أُتِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أُسْرَى بِهِ بَقْدَحُ بْنُ وَقْدَحٍ خَمْرٍ ،

٥٦٤ - حَدَّثَنَا الْحُدَيْدِيُّ سَمِعَ سَفْيَانَ أَخْبَرَنَا سَالِمُ أَبُو الْيَزِيدِ أَنَّهُ سَمِعَ مُعَمَّادَ مَوْلَى أُمِّ الْفَضْلِ يُحَدِّثُ

عن أم الفضل قالت : شك الناس في صيام رسول الله ﷺ يوم عرفة ، فأرسلتُ إليه بإناء فيه لبن فشرب ، فكان سفيانُ ربما قال : شك الناس في صيام رسول الله ﷺ يوم عرفة ، فأرسلتُ إليه أم الفضل ، فاذا وقف عليه قال : هو عن أم الفضل

٥٦٠٥ - **حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ** حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ وَأَبِي سَفْيَانَ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : «جاء أبو حميدٍ بقدح من لبن من النقيع ، فقال له رسول الله ﷺ : ألا تخزته ، ولو أن تعرضَ عليه عوداً ، [الحديث ٥٦٠٥ - طرفه في : ٥٦٠٦]

٥٦٠٦ - **حَدَّثَنَا** عمر بن حفص حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا صَالِحٍ يَذْكُر - أَرَاهُ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : «جاء أبو حميد - رجل من الانصار - من النقيع بإناء من لبن إلى النبي ﷺ ، فقال النبي ﷺ : ألا خمرته ، ولو أن تعرضَ عليه عوداً ، . وحديثي أبو سفيان عن جابر عن النبي ﷺ بهذا

٥٦٠٧ - **حَدَّثَنَا** محمودٌ أَخْبَرَنَا النَّضَرُ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ : سَمِعْتُ لِلْبَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : «قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ مَكَّةَ وَأَبُو بَكْرٍ مَعَهُ ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ : سَرَرْنَا بِإِرَاعِهِ - وَقَدْ عَطِشَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - قَالَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : فَخَلَبْتُ كُفَّةً مِنْ لَبَنٍ فِي قَدَحٍ ، فَشَرِبَ حَتَّى رَضِيَ . وَأَنَا مُرَافِقُهُ بْنُ جَعْفَرٍ عَلَى فَرَسٍ ، فَذَاعَ عَلَيْهِ ، فَطَلَبَ إِلَيْهِ مُرَافِقُ أَنْ لَا يَدْعُوَ عَلَيْهِ وَأَنْ يَرْجِعَ ، فَعَمِلَ النَّبِيُّ ﷺ »

٥٦٠٨ - **حَدَّثَنَا** أبو البانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : «نعم الصدقةُ القحمةُ الصفيُّ مِغْفَةٌ ، للشاة الصفيُّ مِغْفَةٌ ، نَفْدُو بِإِنَاءِهِ وَتَرُوحُ بِآخِرِهِ»

٥٦٠٩ - **حَدَّثَنَا** أبو عامرٍ عن الأوزاعي عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَرِبَ كَبْبًا فَمَضَى وَقَالَ : إِنَّ لَهُ دَسْمًا» (٢١١)

٥٦١٠ - وقال إبراهيم بن طهمان عن شعبة عن قتادة عن أنس بن مالك قال : «قال رسول الله ﷺ : رُفِعَتْ إِلَى السُّدْرَةِ ، فاذا أُرِيَتْ أَنْهَارُ : نهران ظاهران ، ونهران باطنان ، فأما الظاهران فالنَّيلُ والفرات ، وأما الباطنَانِ فنهران في الجنة . فَأَتَيْتُ بِثَلَاثَةِ أَقْدَاحٍ : قَدَحٌ فِيهِ لَبَنٌ ، وَقَدَحٌ فِيهِ عَسَلٌ ، وَقَدَحٌ فِيهِ خمرٌ . فَأَخَذْتُ الَّذِي فِيهِ اللَّبَنُ فَشَرِبْتُ ، فَقِيلَ لِي : أَصَبْتَ الْفَطْرَةَ أَنْتَ وَأُمُّكَ . وَقَالَ هِشَامُ وَسَيْدٌ وَهَامٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ صَخْصَخَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْأَنْهَارِ نَحْوَهُ ، وَلَمْ يَذْكُرُوا ثَلَاثَةَ أَقْدَاحٍ

قوله (باب شرب اللبن) قال ابن المنذر: أطال التفنن في هذه الترجمة ليرد قول من زعم أن اللبن يسكر كثيره فرد ذلك بالنصوص ، وهو قول غير مستقيم لأن اللبن لا يسكر بمجردة وإنما يتفق فيه ذلك نادرا بصفة تحدث . وقال غيره : قد زعم بعضهم أن اللبن إذا طال العهد به وتغير صار يسكر ، وهذا ربما يقع نادرا إن ثبت وقوعه ، ولا يلزم منه تأنيب شاربه إلا إن علم أن عقله يذهب به فثربة لذلك . نعم قد يقع السكر باللبن إذا جعل فيه ما يصير باختلاطه معه مسكرا فيحرم . قلت : أخرج سعيد بن منصور بسند صحيح عن ابن سيرين أنه سمع ابن عمر يسأل عن الأثرية فقال : إن أهل كذا يتخذون من كذا وكذا خمرًا حتى عد خمسة أشرية لم أحفظ منها إلا العسل والشعير واللبن ، قال فكنت أهاب أن أحدث باللبن حتى أنبت أنه بآرمينية يصنع شراب من اللبن لا يلبث صاحبه أن يصرع واستدل بالآية المذكورة أول الباب على أن الماء إذا تغير ثم طال مكثه حتى زال التغير بنفسه ورجع إلى ما كان عليه أنه يطهر بذلك ، وهذا في الكثير ، وبغير النجاسة من القليل متفق عليه ، وأما القليل المتغير بالنجاسة فبما إذا زال تغيره بنفسه خلاف : هل يطهر ؟ والمعهور عند المالكية يطهر ، وظاهر الاستدلال بقوى القول بالتطهير . لكن في الاستدلال به لذلك نظر ، وقريب منه في البعد استدلال من استدلل به على طهارة الماء ، وتقريره أن اللبن خالط الفرث والدم ثم استحال فخرج خالصا طاهرا ، وكذلك الماء ينقص من الدم فيكون على غير صفة الدم فلا يكون نجسا . **قوله** (وقول الله عز وجل : يخرج من بين فرث ودم) ، زاد غير أبي ذر (لبننا خالصا) وزاد غيره وغير النسفي بقية الآية ، ووقع بلفظ « يخرج » في أوله في معظم النسخ ، والذي في القرآن (نسفيكم عما في بطونه من بين فرث ودم) وأما لفظ « يخرج » فهو في الآية الأخرى من السورة (يخرج من بطونها شراب مختلف ألوانه) ووقع في بعض النسخ وعليه جرى الاستماعي وابن بطال وغيرهما بحذف « يخرج » من أوله وأول الباب عندهم : وقول الله (من بين فرث ودم) فكان زيادة لفظ « يخرج » من دون البخاري وهذه الآية صريحة في إحلال شرب لبن الأنعام بجميع أنواعه ، لوقوع الامتنان به ، فيم جميع البان الأنعام في حال حياتها . والفرث يفتح الفاء وسكون الراء بعدها مثله هو ما يجتمع في الكرش ، وقال القزاز ، هو ما ألقى من الكرش ، تقول فرثت الشيء إذا أخرجه من وعائه فشربته ، فأما بعد خروجه فأنما يقال له سرجين وزبل . وأخرج القزاز عن ابن عباس أن الدابة إذا أكلت العلف واستقر في كرشها طبعته فكان أسفل فرثا وأوسطه لبنا وأعلى دما ، والكبد مسلطة عليه فتقسم الدم وتجري في العروق وتجري اللبن في الضرع ويبقى الفرث في الكرش وحده ، وقوله تعالى (لبننا خالصا) أي من حرة الدم وقذارة الفرث ، وقوله « سائغا » أي لذيذا هنيئا لا ينقص به شاربه . وذكر المصنف في الباب سبعة أحاديث : الأول حديث أبي هريرة ، **قوله** (يقدر لبن وقدر خمر) تقدم البحث فيه قريبا ، والمحكمة في التحريم بين الحمر مع كونه حراما واللبن مع كونه حلالا إما لأن الخمر حينئذ لم تكن حرامت . أو لأنها من الجنة وخبر الجنة ليس حراما . وقوله في الحديث « ليلة أسرى به » حكى فيه تزيين ليلة . والذي أخرجه في الرواية الإضافية . الحديث الثاني حديث أم الفضل في شرب اللبن بقرعة . وقد تقدم شرحه في الصيام . وقوله في آخره « وكان سفيان » ربما قال : شك الناس في صيام رسول الله ﷺ ، فأرسلت إليه أم الفضل ، فإذا وقف عليه قال : هو عن أم الفضل . يعني أن سفيان كان ربما أرسل الحديث فلم يقل في الاستناد عن أم الفضل . فإذا سئل عنه هل هو موصول أو مرسل قال : هو عن أم الفضل . وهو أقوى قوة قوله هو موصول . وهذا معنى قوله وقف عليه . وهو

بعض أوله وكسر الغاف . ووقع في رواية أبي ذر د ووقف ، بزيادة وار ساكنة بعد الواو المضمومة ، والقائل د وكان سفيان ، هو الراوى عنه وهو الخيزي ، وقد تقدم في الحج عن علي بن عبد الله عن سفيان بدون هذه الزيادة . وأغرب الداودي فقال : لا غلاقة بين الراويين ، لأنه يجوز أن تقول أم الفضل عن نفسها فأرسلت أم الفضل ، أى على سبيل التجريد ، كذا قال . الحديث الثالث ، **قوله** (عن أبي صالح وأبي سفيان) كذا رواه أكثر أصحاب الأعمش عنه عن جابر ، ورواه أبو معاوية عن الأعمش عن أبي صالح وحده أخرجه مسلم ، وقد أخرجه الاسماعيلي من وجه آخر عن حفص بن غياث عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر ، وعن أبي صالح عن أبي هريرة ، وهو شاذ والمحمول عن جابر . **قوله** (من النقيع) بالنون ، قيل هو الموضع الذي حى لرحى النعم وقيل غيره ، وقد تقدم في كتاب الجمعة ذكر نعيم الحنات فدل على التمدد ، وكان وأدبا يجتمع فيه الماء ، والماء الناقع هو المجتمع ، وقيل كانت تعمل فيه الآنية ، وقيل هو الباع حكاة الخطاى ، وعن الغليل : الراوى الذي يكون فيه الدهر ، وقال ابن التين : رواه أبو الحسن يعنى القابسي بالموحدة ، وكذا فله عياض عن أبي بحر بن العاص ، وهو تصحيف ، فإن النقيع مقبرة بالمدينة ، وقال القرطبي : الأكثر على النون وهو من ناحية العقيق على عشرين فرسخا من المدينة . **قوله** (ألا) بفتح الهزة والتشديد بمعنى هلا . وقوله د خمرته و بجمجمة وتشديد الميم أى غطيته ، ومنه بخار المرأة لأنه يسترها . **قوله** (تعرض) بفتح أوله وضم الراء قاله الأصمى ، وهو رواية الجهور ، وأجاز أبو عبيد كسر الراء وهو مأخوذ من العرض أى تجعل العود عليه بالعرض ، والمعنى أنه إن لم يغطه فلا أقل من أن يعرض عليه شيئا . وأظن السر في الاكتفاء بعرض العود أن تعاطى التنظية أو العرض يقعون بالتسمية فيكون العرض علامة على التسمية فيتمتع الشياطين من الدنو منه ، وسيأتى شيء من الكلام على هذا الحكم في د باب في نظمية الاناء ، بعد أبواب . (تلييه) : وقع لمسلم من طريق أبي معاوية عن الأعمش عن أبي صالح وحده عن جابر وكنا مع رسول الله ﷺ فاستسقى ، فقال رجل : يا رسول الله ألا نسقيك نبيذا ؟ قال د بلى ، فخرج الرجل يسقى لجاما بقدح فيه نبيذ ، فقال رسول الله ﷺ : ألا خمرته ، الحديث . ولمسلم أيضا من طريق ابن جرير أخبرني أبو الويز أنه سمع جابرا يقول د أخبرني أبو حميد الساعدي قال : أتيت النبي ﷺ بقدح لبن من النقيع ليس عمرا ، الحديث . والذي يظهر أن قصة اللبن كانت لأبي حميد وأن جابرا أحضرها ، وأن قصة النبيذ حملها جابر عن أبي حميد وأبهم أبو حميد صاحبها ، ويحتمل أن يكون هو أبا حميد راويها أبهم نفسه ، ويحتمل أن يكون غيره ، وهو الذي يظهر لي والله أعلم . الحديث الرابع حديث البراء د قدم النبي ﷺ من مكة وأبو بكر معه ، كذا أورده مختصرا فقال البراء (١) إن هذا أقدر هو الذي رواه شعبة عن أبي إسحاق قال : ورواه اسراويل وغيره عن أبي إسحاق مطولا . قلت : وقد تقدم في الهجرة وأوله د أن عازبا باع رحلا لابن بكر وسأله عن قصته مع النبي ﷺ في الهجرة ، وقوله د خلبيت ، وتقدم هناك د قامت الزاهي خلطب ، فتسكون نسبة الحلب لنفسه هنا مجازية . وقوله د كنية ، بعضهم أوله وسكون المثناة بعدها موحدة قال الخليل : كل قليل جمعته فهو كنية . وقال ابن فارس : هي القطعة من اللبن أو الخمر . وقال أبو زيد : هي من اللبن ملء القدح ، وقيل قدر حابة نافقة . ومحمود شيخ البخاري فيه هو ابن غيلان والنضر هو ابن شميل . وأحسن الأجوبة في شرب النبي ﷺ من اللبن مع كون الراوى أخبرهم أن النعم لغيره أنه كان في عرفهم التسامح بذلك ، أو كان صاحبها أذن للراوى أن يسقي من يمر به إذا شرب ذلك منه . وقيل فيه احتمالات

أخرى تقدمت الحديث الخامس حديث أبي هريرة ، دعم الصدقة الفلحة ، بكر اللام ويجوز فتحها وسكون القاف بعدها مهمل ، وهي التي قرب عهدها بالولادة . والصنى - بمحمة وفاء وزن فصيل - هي السكينة اللين ، وهي بمعنى مفعول أى مصطفاة مختارة . وفي قوله « تغدو وتروح » ، إشار إلى أن المستعير لا يستأصل لينها . وقد تقدم بيان ذلك مستوفى في كتاب العارية . الحديث السادس حديث ابن عباس في المضمضة من اللبن أى بسبب شرب اللبن ، تقدم شرحه في الطهارة . وقد أخرجه أبو جعفر الطبرى من طريق عقيل عن ابن شهاب بصيغة الأسر . بمضمضوا من اللبن . . الحديث السابع حديث أنس في الأنداح . قوله (وقال إبراهيم بن طهمان الخ) وصله أبو حوالة والاسماعيل والطبراني في الصغير من طريقه ، ووقع لنا بملو في « غرائب شعبة لابن منده » ، قال الطبراني : لم يروه عن شعبة إلا إبراهيم بن طهمان ، تفرد به حفص بن عبد الله النيسابورى عنه . قوله (رفعت إلى « سدرة المنتهى ») كذا للأكثر بضم الراء وكسر الفاء وفتح المهمل وسكون المثناة على البناء للجھول ، والسدرة مرفوعة . وللاستعمل « دفعت » بدال بدل الراء وسكون العين وضم المثناة بنسبة الفعل إلى المتكلم ، وإلى بالسكون حرف جر . قوله (وقال هشام) يعنى الدستواى ، وهما يعنى ابن يحيى ، وسعيد يعنى ابن أبى عروبة ، يعنى أنهم اجتمعوا على رواية الحديث عن قتادة فوادراهم في الاستناد بعد أنس بن مالك « مالك بن صعصعة » ولم يذكره شعبة . وقوله « في الأنهار » يحوه ، يريد أنهم توافقوا من المتن على ذكر الأنهار وزادراهم قصة الاسراء بطولها وليس في رواية شعبة هذه ، ووقع في روايتهم هنا بعد قوله سدرة المنتهى « فإذا نهبها كأنه فلال حجر » ، وورقها كأنها آذان الفيلة ، في أصلها أربعة أنهار ، واقتصر شعبة على « فإذا أربعة أنهار » . قوله (ولم يذكرنا ثلاثة أفنداح) في رواية الكشمغينى « ولم يذكر » بالافراد ، وظاهر هذا الذى أنه لم يقع ذكر الأفنداح في رواية الثلاثة ، وهو معترض بما تقدم في بدء الخلق عن عتبة عن هشام بلفظ « ثم أتيت بانام من نحر وإناء من لبن وإناء من هسل » ، فيحتمل أن يكون المراد بالثنى ثنى ذكر الأفنداح بخصوصها ، ويحتمل أن تكون رواية الكشمغينى التي بالافراد هي المحفوظة ، والفاعل هشام الدستواى فإنه تقدم في بدء الخلق طريق يزيد بن زريع عن سعيد وهشام جميعا عن قتادة بطوله وليس فيه ذكر الآنية أصلا ، لكن أخرجه مسلم في رواية عبد الأعلى عن هشام وفيه « ثم أتيت بانام من أحدهما نحر والآخر لبن » ، فعرضا على ، ثم أخرجه من طريق معاذ بن هشام عن أبيه نحوه ولم يسق لفظه ، وقد ساقه النسائى من رواية يحيى القطان عن هشام وليس فيه ذكر الآنية أصلا ، فوضح من هذا أن رواية هشام فيها ذكر ثلاثة ، وإن كان لم يصرح بذكر العدد ولا وصف الطرف ، ورواية سعيد فيها ذكر إناءين فقط ، ورواية هشام ليس فيها ذكر شئ من ذلك أصلا ، وقد رجح الاسماعيل رواية إناءين فقال عقب حديث شعبة هذا : هذا حديث شعبة ، وحديث الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة المذكور أول الباب أصبح إسنادا من هذا ، وأولى من هذا . كذا قال ، مع أنه أخرج حديث هشام عن جماعة عن عتبة عنه كما أخرجه البخارى سواء . والزائدة من الحافظ مقبولة ، وقد توبع ، وذكر إناءين لابن الثالث ، مع أنى قدمت في الكلام على حديث الاسراء أن عرض الآنية على النبي ﷺ وقع مرتين : قبل المصراع وهو في بيت المقدس ، وبعده وهو عند سدرة المنتهى ، وبهذا يرتفع الاشكال جملة . قال ابن المنير : لم يذكر السر في عدوله عن غسل إلى اللبن كما ذكر السر في عدوله عن الحمر ، ولعل السر في ذلك كون اللبن أنفع ، وبه يشتد العظم وينبت اللحم ، وهو يجرده قوت ، ولا يدخل في السرف بوجه ، وهو أقرب إلى الزهد ، ولا

مناقاة بينه وبين الروع بوجه : والعمل وإن كان حلالا لكنه من المستلذات التي قد ينجس على صاحبها أن يذرج في قوله تعالى (اذهبتم طيباتكم) . قلت : ويحتمل أن يكون السرفية ما وقع في بعض طرق الإسراء أنه ﷺ عطش . كما تقدم في بعض طرقه مبينا هناك = فأتى بالأفداح ، فأثر اللبن دون غيره لما فيه من حصول حاجته دون الخمس والعمل ، فهذا هو السبب الاصل في إثبات اللبن ، وصادف مع ذلك رجحانه عليه من عدة جهات . وقد تقدم شيء من هذا في شرح حديث الإسراء . قال ابن المنير : ولا يكره على ما ذكرته ما سياتي قريبا أنه كان يحب الحلو والعمل ، لأنه إنما كان يحبه مقتصدًا في تناوله لا في حظه ديدنا ولا قنطرا . ويؤخذ من قول جبريل في الخمر غوث أمك ، أن الخمر ينشأ عنها النقي ، ولا يختص ذلك بقدر معين . ويؤخذ من عرض الأنبياء عليه ﷺ إرادة إظهار التيسير عليه ، وإشارة إلى تفويض الأمور إليه

١٣ - باب استعذاب الماء

٥٦١١ - **حريش** عبد الله بن مسleme عن مالك عن إسحاق بن عبد الله أنه سمع أنس بن مالك يقول : كان أبو طلحة أكثر أنصاري بالمدينة مالا من نخل ، وكان أحب ما له إليه بئر حاء ، وكانت مستقبلة للمسجد ، وكان رسول الله ﷺ يدخلها ويشرب من ماء فيها طيب . قال أنس : فلما تزت (لن تناولوا البئر حتى تنفقوا عما تحبون) قام أبو طلحة فقال : يا رسول الله ، إن الله يقول (لن تناولوا البئر حتى تنفقوا عما تحبون) وإن أحب ما لي إلى بئر حاء . وإنها صدقة لله أرجو برها وذخرها عند الله ، فضعتها يا رسول الله حيث أراك الله . فقال رسول الله ﷺ : سيج . ذلك مال رايح - أو رايح - شك عبد الله . وقد سمعت ما قلت ، وإنني أرى أن تجعلها في الأقرابين . فقال أبو طلحة : أفضل يا رسول الله . فقسمها أبو طلحة في أقاربه وفي بني عمه ، وقال إسماعيل ويحيى بن يحيى « رايح »

قوله (باب استعذاب الماء) بالذال المعجمة أى طلب الماء العذب ، والمراد به الحلو . ذكر فيه حديث أنس في صدقة أبي طلحة لقوله فيه ويشرب من ماء فيها طيب . وقد ررد في خصوص هذا اللفظ - وهو استعذاب الماء - حديث عائشة رضي الله عنها « كان رسول الله ﷺ يستعذب له الماء من بيوت السقيا ، والسقيا بضم المهملة وبالفتحة بعدها تحتانية قال قتبية : هي عين بينها وبين المدينة يومان ، هكذا أخرجه أبو داود عنه بعد سياق الحديث بسند جيد وصححه الحاكم ، وفي قصة أبي الهيثم بن النهران أن أسرته قالت قتيبي ﷺ لما جاءهم يسأل عن أبي الهيثم : ذهب يستعذب لنا من الماء ، وهو عند مسلم كما سأبينه بعد ، وذكر الواقدي من حديث سلمي امرأة أبي رافع : كان أبو أيوب حين نزل عنده النبي ﷺ يستعذب له الماء من بئر مالك بن النضر والد أنس . ثم كان أنس ومهند وحارثة أبناء أسماء يحملون الماء إلى بيوت نساءه من بيوت السقيا ، وكان رياح الاسود عبده يستقي له من بئر عرس مرة ومن بيوت السقيا مرة . قال ابن بطال : استعذاب الماء لا يتناقى الزهد ولا يدخل في الترفه المذموم ، بخلاف تطيب الماء بالمسك ونحوه فقد كرهه مالك لما فيه من الدرف ، وأما شرب الماء الحلو وطلبه لرباج ، فمفسد فعله

الصلحون . وليس في شرب الماء الملح فضيلة ، قال : وفيه دلالة على أن استعطابة الأطعمة جائزة وأن ذلك من فعل أهل الخير ، وقد ثبت أن قوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْمِلُوا ظِلَافًا مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ ﴾ نزل في الذين أرادوا الامتناع من لذائذ المطاعم ، قال : ولو كانت مما لا يريد الله تناوله ما أمتن بها على عباده ، بل تنبهه عن تحريمها يدل على أنه أراد منهم تناولها ليقابلوا نعمته بها عليهم بالشكر لها ، وإن كانت نعمه لا يكافئها شكرهم . وقال ابن المنير : أما أن استعذاب الماء لا ينافي الزهد والورع فواضح ، وأما الاستدلال بذلك على لذية الأطعمة فمفيد . وقال ابن التين : هذا الحديث أصل في جواز شرب الماء من البستان بغير إذن . قلت : المأذون له في الدخول فيه لأشك فيه ، وأما غيره فلما اقتضاه العرف من المساحة بذلك ، وثبت ذلك بالفعل المذكور فيه نظر . وقوله ذلك مال رايح أو رايح ، الأول بفتح التاء والثاني بموحدة الواو مهمله فعهما ، فالأول معناه أن أجره يروح إلى صاحبه أى يصل إليه ولا ينقطع عنه ، والثاني معناه كثير الريح ، وأطلق عليه صفة صاحبه المتصدق به . وقوله ذلك مال رايح بن مسلة . هو القضي ، وقوله قال اسماعيل ، هو ابن أبي أويس ويحيى هو ابن يحيى ، ورايح في روايتهما بالفتحانية وقد تقدمت رواية اسماعيل مصرحا فيها بالتحديث في تفسير آل عمران ، ورواية يحيى بن يحيى كذلك في الوكالة ، وتقدم شرح الحديث مستوفى في كتاب الوكالة

١٤ - باب شرب اللبن بالماء

٥٦١٢ - **حدثنا** عبدان أخبرنا عبد الله أخبرنا يونس عن الزهري قال أخبرني أنس بن مالك رضي الله عنه أنه رأى رسول الله ﷺ شرب لبناً وأتى داره ، فغلبت شاة ، فثبت رسول الله ﷺ من اللبن ، فتناول القدح فشرب . وعن يساره أبو بكر وعن يمينه أعرابي . فأعطى الأعرابي فضل ثم قال : الأيمن فالأيمن ،

٥٦١٣ - **حدثنا** عبد الله بن محمد حدثنا أبو عامر حدثنا فليح بن سليمان عن سعيد بن الحارث عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما « أن النبي ﷺ دخل على رجل من الأنصار ومعه صاحب له ، فقال له النبي ﷺ : إن كان عندك ماء بات هذه الآية في شئته وإلا كرهنا ، قال والرجل يحول الماء في حائطه ، قال فقال الرجل : يا رسول الله عندي ماء بائت ، فأنطلق إلى العريش . قال فأنطلق بهما فسكب في قدح ، ثم حلب عليه من داجن له ، قال فشرب رسول الله ﷺ ثم شرب الرجل القى معه ،

(الحديث ٥٦١٣ - طرقه في : ٥٦١١)

قوله (باب شرب اللبن بالماء) أى مزوجاً ، وإنما قيده بالشراب للاحتراز عن الخلط عند البيع فإنه هش . ووقع في رواية الكشميني بالواو بدل الراء ، والصواب الخلط ، قال ابن المنير : مقصوده أن ذلك لا يدخل في النبي عن الخليطين ، وهو يؤيد ما تقدم من فائدة تقييده الخليطين بالمسكر ، أى إنما ينهى عن الخليطين إذا كان كل واحد

منهما من جنس ما يسكر ، وإنما كانوا يزعمون أن اللبن بالماء لأن اللبن عند الحلب يكون حاراً وتلك البلاد في الغالب حارة ، فكأنوا يكسرون حر اللبن بالماء البارد . ذكر فيه حديثين : الأول ، قوله (حدثنا عبدان) هو عبد الله بن عثمان ، وعبد الله هو ابن المبارك ، ويونس هو ابن يزيد . قوله (أنه رأى رسول الله ﷺ شرب لبناً وأتى داره) أى دار أنس ، وهى جملة حالية أى رآه حين أتى داره ، وقد تقدم فى الهبة من طريق أبى طوالة عن أنس بلفظ أنا نا رسول الله ﷺ فى دارنا هذه فاستقى ، لحابنا شاة لنا ، قوله (لحلبت) عين فى هذه الرواية أنه هو الذى باشر الحلب ، وقوله « فشبت » كذا للكثر من الشوب بلفظ المنسكلم ، ووقع فى رواية الأصلى بكسر المعجمة بعدها تحتانية على البناء للجهول . قوله (وأبو بكر عن يساره) زاد فى رواية أبى طوالة وعمر تجماعه ، وقد تقدم ضبطها فى الهبة ، وتقدم فى الشرب من طريق شعيب عن الزهرى فى هذا الحديث « فقال عمر وعاف أن يعطيه الأعرابي : أعطأ أبأ بكر ، وفى رواية أبى طوالة « فقال عمر : هذا أبو بكر » قال الخطابى وغيره : كانت العادة جارية للملوك الجاهلية ورؤسائهم بتقديم الأيمن فى الشرب ، حتى قال عمرو بن كلثوم فى قصيدة له « وكان الكأس يمرأها اليمين » غشى عمر لذلك أن يقدم الأعرابي على أبى بكر فى الشرب فنبه عليه لأنه احتمل عنده أن النبي ﷺ يؤثر تقديم أبى بكر على تلك المادة فتصير السنة تقديم الأفضل فى الشرب على الأيمن ، فبين النبي ﷺ بفعله وقوله أن تلك العادة لم تغيرها السنة ، وأنها مستمرة ، وأن الأيمن يقدم على الأفضل فى ذلك . ولا يلزم من ذلك حط رتبة الأفضل ، وكان ذلك لفضل اليمين على اليسار . قوله (فأعطى الأعرابي فضله) أى اللبن الذى فضل منه بعد شربه ، وقد تقدم فى الهبة ذكر من زعم أن اسم هذا الأعرابي خالد بن الوليد وأنه وهم ، ووقع عند الطبرانى من حديث عبد الله بن أبى حبيبة قال « أنا نا رسول الله ﷺ فى مسجد قباء ، فجئت لجلست عن يمينه وجلس أبو بكر عن يساره ، ثم دعا بشراب فشرب وقالونى عن يمينه ، وأخرجه أحمد لكن لم يسم الصحابى ، ولا يمكن تفسير المجهم فى حديث أنس به أيضاً لأن هذه القصة كانت بقباء وتلك دار أنس أيضاً فهو أنصارى ولا يقال له أعرابي كما استعمل ذلك فى حق خالد بن الوليد . قوله (ثم قال : الأيمن فالأيمن) فى رواية الكشميهنى « وقال ، بالواو بدل دهم » وفى رواية أبى طوالة « الأيمنون فالأيمنون » وفيه حذف تقديره الأيمنون مقدمون أو أحق أو يقدم الأيمنون . وأما رواية الباب فيجوز الرفع على ما سبق ، والنصب على تقدير قدموا أو أعطوا ، ووقع فى الهبة بلفظ « ألا فيمنوا » والكلام عنيا . واستنبط بعضهم من تكرار الأيمن أن السنة إعطاء من على اليمين ثم الذى يليه وهلم جرا ، ويلزم منه أن يكون عمر فى الصورة التى رردت فى هذا الحديث شرب بعد الأعرابي ثم شرب أبو بكر بعده ، لكن الظاهر من عمر إثارة أبا بكر بتقدمه عليه ، والله أعلم . وفى الحديث من الثوائد غير ما ذكر أن من سبق إلى مجلس علم أو مجلس رئيس لا ينحى منه لحيى من هو أولى منه بالجلوس فى الموضع المذكور ، بل يجلس الآتى حيث انتهى به المجلس ، لكن إن آثره السابق جاز ، وأن من استحق شيئاً لم يدفع عنه إلا بأذنه كبيراً كان أو صغيراً إذا كان من يجوز إذهنه . وفيه أن المجلساً شركاء فيما يقرب إليهم على سبيل الفضل لا القروم ، للاجماع على أن المطالبة بذلك لا تجب قاله ابن عبد البر . ومحل ما إذا لم يكن فيهم الإمام أو من يقوم مقامه ، فإن كان فالتصرف فى ذلك له . وفيه دخول الكبير بيت خادمه وصاحبه ولو كان صغير السن وتناوله مما عندهم من طعام وشراب من غير بحث . وسيأتى بقية فوائده بعد ثلاثة أبواب إن شاء الله تعالى . الحديث الثانى ، قوله (حدثنا عبد الله بن محمد) هو الجمعى ، وأبو

حاضر هو المقدسي ، وسعيد بن الحارث هو الانصاري . **قوله** (دخل على رجل من الانصار) حكنت ذكرت في المقدمة انه أبو الهيثم بن التبان الانصاري ، ثم وقفت عن ذلك لما أخرجه أحمد عن اسحاق بن عيسى عن فليح في أول حديث الباب أن النبي ﷺ أتى قوما من الانصار يعود مربضا لهم ، وقصة أبي الهيثم في صحيح مسلم من حديث أبي هريرة ، واستوعب ابن مردويه في تفسير التكاثر طرقه فواد عن ابن عباس وأبي عسيب وإني سعيد ولم يذكر في شيء من طرقه عبادة ، فالذي يظهر أنها قصة أخرى ، ثم وقفت على المستند في ذلك وهو ما ذكره الواقدي من حديث الهيثم بن نصر الاسدي قال وخدمت النبي ﷺ ولزمت بابه ، فكنت آتيه بالماء من بئر جاشم - وهي بئر أبي الهيثم بن التبان كان ماؤها طيبا - ولقد دخل يوما صائفا ومعه أبو بكر علي أبي الهيثم فقال : هل من ماء بارد ؟ فأناؤه بشجب فيه ماء كأنه الشاج قصبه على ابن عزة له وسقاه ، ثم قال له : إن لنا عريشا باردا قتل فيه يا رسول الله عندنا ، فدخله وأبو بكر ، وأتى أبو الهيثم بألوان من الرطب ، الحديث . والشجب بفتح المعجمة وسكون الجيم ثم موحدة يتخذ من شدة تقطع ويحز رأسها . **قوله** (ومعه صاحبه) هو أبو بكر الصديق كما ترى . **قوله** (فقال له) زاد في رواية الإسماعيلي من قبل هذا د والى جانبه ماء في ركي ، وهو بفتح الزاء وكسر الكاف وبعدها شدة الباء المطوية ، وزاد في رواية ستاتي بعد خمسة أبواب د فسلم النبي ﷺ وصاحبه فرد الرجل - أي عليهما - السلام . **قوله** (ان كان عندك ماء بات هذه الليلة في شنة) ينتح المعجمة وتشديد النون وهي القرية الخافتة . وقال الداودي : هي التي زال شعرها من البلي . قال المهب : الحسكة في طلب الماء البات أنه يكون أبرد وأصفى ، وأما مزج اللبن بالماء ففعل ذلك كان في يوم حار كما وقع في قصة أبي بكر مع الراعي . قلت : لكن القصةتان مختلفتان ، فصنيع أبي بكر ذلك باللبن لشدة الحر ، وصنيع الانصاري لانه أراد أن لا يسقى النبي ﷺ ماء صرفا فلما رأى أن يضيف اليه اللبن فاحضر له ما طلب منه وزاد عليه من جنس جرت عادته بالرغبة فيه . ويؤيد هذا ما في رواية الهيثم بن نصر قبل أن الماء كان مثل الساج . **قوله** (ولا كرعنا) فيه حذف تقديره : فأسقنا ، وإن لم يكن عندك كرعنا . ووقع في رواية ابن ماجه التصريح بطلب السقي . والكرع بالراء تناول الماء بالغم من غير إناء ولا كف ، وقال ابن التين : حكى أبو عبد الملك أنه الشرب باليدين معا ، قال : وأهل اللغة على خلافه . قلت : ويرد ما أخرجه ابن ماجه عن ابن عمر قال ومرتنا على بركة فجعلنا نكرع فيها ، فقال رسول الله ﷺ : لا تكرعوا ولكن اغسلوا أيديكم ثم اشربوا بها ، الحديث ولكن في سنده ضعف ، فإن كان محفوظا فانهي فيه للتنزيه ، والفعل لبيان الجواز ، أو قصة جابر قبل النهي ، أو النهي في غير حال الضرورة ، وهذا الفعل كان لضرورة شرب الماء الذي ليس ببارد فيشرب بالكرع لضرورة العطش مثلا تكرر نفسه اذا تكررت الجرع ، فقد لا يبلغ الغرض من الرى ، أشار الى هذا الأخير ابن بطال ، وإنما قيل للشرب بالغم كرع لانه فعل اليهائم لشربها بافواها والغالب أنها تدخل أكارعها حيثئذ في الماء ، ووقع عند ابن ماجه من وجه آخر عن ابن عمر فقال : نهانا رسول الله ﷺ أن نشرب على بطوننا ، وهو الكرع ، وسنده أيضا ضعيف ، فهذا إن ثبت احتمل أن يكون النهي خاصا بهذه الصورة ، وهي أن يكون الشارب منبطعا على بطنه ، ويحمل حديث جابر على الشرب بالغم من مكان عال لا يحتاج الى الانبطاح . ووقع في رواية أحمد د ولا تخرجنا ، بمناء وجيم وتشديد الزاء أي شربنا جرعة جرعة ، وهذا قد يعكر على الاحتمال المذكور ، والله أعلم . **قوله** (والرجل يحول الماء في حائطه) أي ينقل الماء من مكان إلى مكان آخر من البستان ليعم

أشجاره بالسقي ، وسيأتي بعد خمسة أبواب من وجه آخر بلفظ « وهو يحول في حائط له ، يعني الماء ، وفي لفظ له »
 « يحول الماء في الحائط ، فيحتمل أن يكون وقع منه تحويل الماء من البئر مثلا إلى أعلاها ثم حوله من مكان إلى
 مكان . **قوله** (إلى العريش) هو خيمة من خشب وثمام يضم المثلثة عتقا ، وهو نبات ضعيف له خواص ، وقد
 يجعل من الجريد كالقبة أو من العيدان ويظلل عليها . **قوله** (فسكب في قدح) في رواية أحمد : فسكب ماء في قدح .
قوله (ثم حلب عليه من داجن له) في رواية أحمد وابن ماجه لحلب له شاة ثم صب عليه ماء بات في شن ، والداجن
 يحجم ونون : الشاة التي تألف البيوت . **قوله** (ثم شرب الرجل) في رواية أحمد « وشرب النبي ﷺ » وسقى صاحبه ،
 وظاهره أن الرجل شرب فضلة النبي ﷺ ، لكن في رواية لأحمد أيضا وابن ماجه « ثم سقاء ثم صنع لصاحبه مثل
 ذلك » أي حلب له أيضا وسكب عليه الماء البات ، هذا هو الظاهر ، ويحتمل أن تكون المثلية في مطلق الشرب .
 قال المذهب : في الحديث أنه لا بأس بشرب الماء البارد في البسوم الحار ، وهو من جملة الزم الذي امتن الله بها على
 عباده ، وقد أخرج الترمذي من حديث أبي هريرة رفعه ، أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة : ألم أصح جسمك ،
 وأرويك من الماء البارد ؟

٩٥ - **باب** شراب الحلواء والمسل . وقال الزهري : لا يحل شرب بول للناس لشدة نزل ، لأنه
 رجس ، قال الله تعالى ﴿ أحل لكم الطيبات ﴾ . وقال ابن مسعود في السكر : إن الله لم يجعل شفاءكم فيما
 حرم عليكم

٥٦١٤ - **عنه** علي بن عبد الله حدثنا أبو أسامة قال أخبرني هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله
 عنها قالت « كان النبي ﷺ يسجبه الحلواء والمسل »

قوله (باب شراب الحلواء والمسل) في رواية المستمل « الحلواء » بالمد ولغيره بالقصر ، وهما لغتان ، قال
 الخطابي : هي ما يقدم من العسل ونحوه ، وقال ابن التين عن الداودي : هي النقيع الحلو ، وعليه يدل نبوي البخاري
 « شراب للحلواء » كذا قال ، وإنما هو نوع منها ، والذي قاله الخطابي هو مقتضى العرف ، وقال ابن بطال : الحلوى
 كل شيء حلوا ، وهو كما قال ، لكن استقر العرف على تسمية ما لا يشرب من أنواع الحلوى والحلوى ولا أنواع ما يشرب
 مشروب ونقيع أو نحو ذلك ، ولا يلزم مما قال اختصاص الحلوى بالمشروب . **قوله** (وقال الزهري : لا يحل شرب
 بول الناس لشدة نزل لانه رجس ، قال الله تعالى ﴿ أحل لكم الطيبات ﴾ وصلة عبد الرزاق عن معمر عن الزهري
 ووجه ابن التين أن النبي ﷺ سقى البول رجسا ، وقال الله تعالى ﴿ ويحرم عليهم الخبائث ﴾ والرجس من جملة
 الخبائث ، ويرد على استدلال الزهري جواز أكل الميتة عند الشدة وهي رجس أيضا ، ولهذا قال ابن بطال :
 الفقهاء على خلاف قول الزهري ، وأشد حال البول أن يكون في النجاسة والتحريم مثل الميتة ولحم الخنزير ،
 ولم يختلفوا في جواز تناولها عند الضرورة . وأجاب بعض العلماء عن الزهري باحتمال أنه كان يرى أن القياس لا
 يدخل الرخص ، والرخصة في الميتة لا في البول ، قلت : وليس هذا بعيدا من مذهب الزهري ، فقد أخرج البيهقي
 في « الشعب » من رواية ابن أخي الزهري قال : كان الزهري يصوم يوم عاشوراء في السفر ، فقيل له أنت تفطر في

رمضان اذا كنت مسافرا ، فقال : ان الله تعالى قال في رمضان (عدة من أيام أخر) وليس ذلك لعاشوراء . قال ابن التين : وقد يقال إن الميتة لسد الرمق ، والبول لا يدفع العطش ، فان صح هذا صح ما قال الزهري إذ لا قائدة فيه . قلت : وسيأتي نظيره في الآثار الذي بعده . **قوله** (وقال ابن مسعود في السكر : ان الله لم يجعل شفاءكم فيها حرم عليكم) . قال ابن التين : اختلف في السكر بفتحين : فقول هو الخمر ، وقيل ما يجوز شربه كنفيع التمر قبل أن يشتد وكالخل ، وقيل هو نبيذ التمر إذا اشتد . قلت : وتقدم في تفسير النحل عن أكثر أهل العلم أن السكر في قوله تعالى (تتخذون منه سكرا ورزقا حسنا) وهو ما حرم منها ، والرزق الحسن ما أحل . وأخرج الطبري من طريق أبي رزين أحد كبار التابعين قال : نزلت هذه الآية قبل تحريم الخمر . ومن طريق النخعي نحوه . ومن طريق الحسن البصري بمعناه . ثم أخرج من طريق الشعبي قال : السكر نفيع الزبيب يعني قبل أن يشتد والخل ، واختار الطبري هذا القول واتهم له لأنه لا يستلزم منه دعوى نسخ ، ويستمر الامتنان بما تضمنته الآية على ظاهره ، بخلاف القول الأول فانه يستلزم النسخ والأصل عدمه . قلت : وهذا في الآية محتمل ، اسكنه في هذا الأمر محمول على المسكر ، وقد أخرج النسائي بأسانيد صحيحة عن النخعي والشعبي ومعيد بن جبلة يرأهم قالوا : السكر خمر ، ويمكن الجمع بأن السكر بلغة المجمع الخمر وبلغة العرب النقيع قبل أن يشتد ، ويؤيده ما أخرجه الطبراني من طريق قتادة قال : السكر خمر الاعاجم ، وعلى هذا ينطبق قول ابن مسعود . وان الله لم يجعل شفاءكم فيها حرم عليكم ، ونقل ابن التين عن الشيخ أبي الحسن يعني ابن القصار : ان كان أراد مسكر الاشارة فله سقط من الكلام ذكر السؤال ، وان كان أراد السكر بالضم وسكون الكاف قال : فأحسبه هذا أراد ، لأنني أظن أن عند بعض المفسرين سئل ابن مسعود عن التداءحى بشئ من المحرمات فاجاب بذلك . والله أعلم بمراد البخاري . قلت : قد رويت الآثار المذكور في فوائد علي بن حرب الطائي ، عن سفيان بن عيينة عن منصور عن أبي وائل قال : اشكى رجل منا يقال له خثيم بن العداء داء يبطئه يقال له الصفر فنعته له السكر ، فأرسل الى ابن مسعود يسأله ، فذكره . وأخرجه ابن أبي شعبة عن جرير عن منصور وسنده صحيح على شرط الشيخين ، وأخرجه أحمد في كتاب الأشربة والطبراني في الكبير من طريق أبي وائل نحوه ، وروينا في نسخة داود بن نصير الطائي ، بسند صحيح عن مسروق قال : قال عبد الله هو ابن مسعود : لا تسقوا أولادكم الخمر فانهم ولدوا على الفطرة ، وان الله لم يجعل شفاءكم فيها حرم عليكم ، وأخرجه ابن أبي شعبة من وجه آخر عن ابن مسعود كذلك ، وهذا يؤيد ما قلناه أولا في تفسير السكر . وأخرج ابراهيم الحارثي في غريب الحديث ، من هذا الوجه قال : أتينا عبد الله في مجدرين أو محصبين نعمت لهم السكر فذكر مثله . ولجواب ابن مسعود شاهد آخر أخرجه أبو يعلى وصححه ابن حبان من حديث أم سلمة قالت : اشتكت بنت لي فبذنت لها في كوز ، فدخل النبي ﷺ وهو يغلى فقال : ما هذا ؟ فأخبرته ، فقال : ان الله لم يجعل شفاءكم فيها حرم عليكم ، ثم حكى ابن التين عن الداودي قال : قول ابن مسعود حق لأن الله حرم الخمر لم يذكر فيها ضرورة وأباح الميتة وأخواتها في الضرورة . قال : ففهم الداودي أن ابن مسعود تكلم على استعمال الخمر عند الضرورة وليس كذلك ، وانما تكلم على التداءحى بها ففهم ، لأن الإنسان يجد مندوحة عن التداءحى بها ولا يقطع بنفسه ، بخلاف الميتة في سد الرمق . وكذا قال الثوري في الفرق بين جواز إساعة اللقمة لمن شرب بها بالجرعة من الخمر فيجوز وبين التداءحى بها فلا يجوز ، لأن الإساعة تتمحق بها بخلافه الشفاء فانه لا يتحقق . ونقل الطحاوي عن الشافعي أنه

قال : لا يجوز سد الرق من الجوع ولا من العطش بالخمر لأنها لا تزيد إلا جوعاً وعطشاً ، ولأنها تذهب بالعقل .
وتمتبه بأنه إن كانت لا تسد من الجوع ولا تروى من العطش لم يرد السؤال أصلاً ، وأما اذهابها العقل فليس البحث فيه بل هو فيما يسد به الرق وقد لا يبلغ الى حد اذهاب العقل . قلت : والذي يظهر أن الشافعي أراد أن يرد الأمر بأن التناول منها إن كان سبباً فهو لا يفتى من الجوع ولا يروى من العطش ، وإن كان كثيراً فهو يذهب العقل ، ولا يمكن القول بجواز التداوى بما يذهب العقل لأنه يستلزم أن يتداوى من شيء فيقع في أشد منه . وقد اختلف في جواز شرب الخمر للتداوى وللعطش ، قال مالك لا يشربها لأنها لا تزيد إلا عطشاً ، وهذا هو الأصح عند الشافعية ، لكن التحليل يقتضي قصر المنع على المتخذ من شيء يكون بطبعه حاراً كالعنب والزبيب ، أما المتخذ من شيء بارد كالسمير فلا . وأما التداوى فإن بعضهم قال إن المنافع التي كانت فيما قبل التحريم سلبت بعد التحريم بدليل الحديث المتقدم ذكره ، وأيضاً فتحريمها مجرم به ، وكونها دواءً مشكوكاً بل يرجح أنها ليست بدواءً باطلاق الحديث . ثم الخلاف إنما هو فيما لا يسكر منها ، أما ما يسكر منها فإنه لا يجوز تعاطيه في التداوى إلا في صورة واحدة وهو من اضطر الى إزالة عقله لقطع عضو من الأكلة والعياذ بالله ، فقد أطلق الرافعي تحريمه على الخلاف في التداوى ، وصح النووي هنا الجواز ، وينبغي أن يكون محله فيما إذا تمين ذلك طريقاً إلى سلامة بقية الأعضاء ولم يجد مرقداً غيرها ، وقد صرح من أجل التداوى بالثاني ، وأجازه الحنفية مطلقاً لأن الضرورة تدبج الميتة وهي لا يمكن أن تنقلب الى حالة تحمل فيها ، فالخمر التي من شأنها أن تنقلب خلا فتصير حلالاً أولى ، وعن بعض المالكية إن دعت إليها ضرورة يغلب على ظنه أنه يتخلص بشربها جاز كالماء غص بلقمة ، والأصح عند الشافعية في النص الجواز . وهذا ليس من التداوى المحض ، وسيأتي في أواخر الطب ما يدل على النهي عن التداوى بالخمر وهو يؤيد المذهب الصحيح .
ثم ساق البخاري حديث عائشة ؓ كان النبي ﷺ يسببه الخلواء والعسل ، قال ابن المنير : ترجم على شيء وأخيه بعده وبندهما تقيين الأشياء . ثم عاد الى ما يطابق الترجمة نصاً ، ويحتمل أن يكون مراده بقول الزهري الإشارة بقوله تعالى ﴿ أحل لكم الطيبات ﴾ الى أن الخلواء والعسل من الطيبات فهو حلال ، وبقول ابن مسعود الإشارة الى قوله تعالى ﴿ فيه شفاء للناس ﴾ فدل الامتنان به على حله ، فلم يجعل الله الشفاء فيها حرم ، قال ابن المنير : ونبه بقوله شراب الخلواء على أنها ليست الحلو المصهور الذي يتعاطاها المترفون اليوم ، وإنما هي حلو يشرب إما حلاً أو مع ماء أو غير ذلك مما يشاكله انتهى . ويحتمل أن تكون الحلو كانت تطلق لما هو أعم مما يقصد أو يؤكل أو يشرب ، كما أن العسل قد يؤكل إذا كان جامداً وقد يشرب إذا كان مائماً وقد يخلط فيه الماء ويذاب ثم يشرب ، وقد تقدم في كتاب الطلاق من طريق علي بن مسهر عن هشام بن عروة في حديث الباب زيادة « وإن امرأة من قوم حفصة أضدت لها صكة عسل فشرب النبي ﷺ منه شربة » الحديث في ذكر المغافير . فقوله « سقته شربة من عسل » محتمل لأن يكون صرفاً حيث يكون مائماً ، ويحتمل أن يكون بموجاهة وقال النووي : المراد بالحلو في هذا الحديث كل شيء حلو ، وذكر العسل بعدهما لثبته على شرفه ومزبته ، وهو من الخاص بمد العام ، وفيه جواز أكل لذيق الأظعمة والطيبات من الرزق ، وأن ذلك لا ينافي الزهد والمراقبة ، لا سيما إن حصل اتفاقاً . وروى البيهقي في الدعاء ، عن أبي سليمان الداراني قال : قول عائشة « كان بمعجة الحلو » ليس على معنى كثرة التثني لها وشدة راح تنفس إليها وتأنق الصنعة في اتخاذها كفضل أهل التفرغ والشره ، وإنما كان إذا قدمت اليه ينال منها نبلاً جيداً فيعلم بذلك أنه

يعجبه طعمها ، وفيه دليل على اتخاذه الحلوات والأطعمة من أغلاط شق

١٦ - باب الشرب قائماً

٥٦١٥ - **حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ** حَدَّثَنَا **مُسْعَرٌ** عَنْ **عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَيْسَرَةَ** عَنْ **النَّزَالِ** قَالَ : « **أَتَى عَلَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ** عَلَى **بَابِ الرَّحْبَةِ** بِمَاءٍ فَشَرِبَ قَائِماً فَقَالَ : **إِنَّ نَاساً يَكْرَهُ أَحَدُهُمْ أَنْ يَشْرَبَ وَهُوَ قَائِمٌ ، وَإِنِّي رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ** **فَلَمْ يَكُنْ** **كَأَرَأَيْتُونِي فُلْتُ** »

[الحديث ٥٦١٥ - طرقة في : ٥٦١٦]

٥٦١٦ - **حَدَّثَنَا** **أَدَمُ** **حَدَّثَنَا** **شُعْبَةُ** **حَدَّثَنَا** **عَبْدُ الْمَلِكِ بْنِ مَيْسَرَةَ** وَ**سَمِعْتُ** **النَّزَالَ** **بْنَ** **مَيْسَرَةَ** **يَحْدِثُ** **عَنْ** **عَلِيٍّ** **رَضِيَ** **اللَّهُ** **عَنْهُ** **أَنَّهُ** **صَلَّى** **الظُّهْرَ** **ثُمَّ** **هَدَفَ** **فِي** **حَوَائِجِ** **النَّاسِ** **فِي** **رَحْبَةِ** **السُّكُوفَةِ** **حَتَّى** **حَضَرَتْ** **صَلَاةُ** **الْعَصْرِ** ، **ثُمَّ** **أَتَى** **بِمَاءٍ** **فَشَرِبَ** **وَوَسَلَ** **وَجْهَهُ** **وِيَدَيْهِ** - **وَذَكَرَ** **رَأْسَهُ** **وَرِجْلَيْهِ** - **ثُمَّ** **قَامَ** **فَشَرِبَ** **أَفْضَلَهُ** **وَهُوَ** **قَائِمٌ** ، **ثُمَّ** **قَالَ** : **إِنَّ نَاساً** **يَكْرَهُونَ** **الشَّرْبَ** **قَائِماً** ، **وَإِنَّ** **النَّبِيَّ ﷺ** **صَنَعَ** **مِثْلَ** **مَا** **صَنَعْتُ** »

٥٦١٧ - **حَدَّثَنَا** **أَبُو نُعَيْمٍ** **حَدَّثَنَا** **سُفْيَانُ** **عَنْ** **عَامِرِ** **الْأَحْوَلِ** **عَنِ** **الشَّعْبِيِّ** **عَنِ** **ابْنِ** **عَبَّاسٍ** **قَالَ** : « **شَرِبَ** **النَّبِيُّ ﷺ** **قَائِماً** **مِنْ** **دَمْرَمٍ** »

قَوْلُهُ (باب الشرب قائماً) قال ابن بطال : أشار بهذه الترجمة الى أنه لم يصح عنده الأحاديث الواردة في كراهة الشرب قائماً . كذا قال ، وليس بجيد ، بل الذي يشبهه صنيعه أنه اذا تعارضت عنده الأحاديث لا يثبت الحكم . وذكر في الباب حديثين : الاول ، **قَوْلُهُ** (عن النزال) بفتح النون وتشديد الزاي وآخره لام ، في الرواية الثانية « سمعت النزال بن سبرة ، وهو بفتح المهملة وسكون الموحدة ، تقدمت له رواية عن ابن مسعود في فضائل القرآن وغيره ، وليس له في البخاري سوى هذين الحديثين . وقد روى مسعر هذا الحديث عن عبد الملك بن ميسرة مختصراً ، ورواه عنه شعبه مطولاً ، وساقه المصنف في هذا الباب ، ووافق الأعش شعبه على سياقه مطولاً . ومسعر وشيخه وشيخ شيخه هلال بن كوفيون ، وأبو نعيم أيضاً كوفي ، وعلى نزل السكوفة ومات بها ، فالأناد الاول كله كوفيون . **قَوْلُهُ** (أتى على) وقوله في الرواية التي عليها « عن علي » وقع عند النسائي « رأيت علياً » أخرجه من طريق جزي بن أسد عن شعبه . **قَوْلُهُ** (على باب الرحبة) زاد في رواية شعبه أنه صلى الظهر ثم قعد في حوائج الناس في رحبة السكوفة ، والرحبة بفتح الزاء والمهملة والموحدة المسكان المتسع ، والرحب بسكون المهملة المتسع أيضاً ، قال الجوهرى : ومنه أرض رحبة بالسكون أى مقسمة ، ورحبة المسجد بالتحريك وهى ساحته ، قال ابن التين : فعلى هذا يقرأ الحديث بالسكون ، ويحتمل أنها صارت رحبة للسكوفة بمنزلة رحبة المسجد فيقرأ بالتحريك ، وهذا هو الصحيح . قال : وقوله « حوائج » هو جمع حاجة على غير القياس ، وذكر الأحممى أنه مولد ، والجمع حاجات وحاج وقال ابن ولاد : الحوایج الحاجة وجمعها حواجی بالتشديد ، ويجوز التخفيف ، قال : فلهل حوائج مقلوبة من حواجى مثل سوانع من سواهى . وقال أبو عبيد المروى : قيل الأصل حاججة فيصح الجمع على حوائج . **قَوْلُهُ** (ثم أتى بماء) في

رواية عمرو بن مرزوق عن شعبة عند الاسماعيلي « فدعا برضوه ، ولترمذى من طريق الأعشى عن جند الملك بن ميسرة ثم أتى على بكرز من ماء » ومثله من رواية بهز بن أسد عن شعبة عند النسائي ، وكذا إبن داود الطيالسي في مسنده عن شعبة . **قوله** (فشرب وغسل وجهه ويديه ، وذكر رأسه ورجليه) كذا هنا ، وفي رواية بهز « فأخذ منه كففا فمسح وجهه وذراعيه ورأسه ورجليه » ، وكذلك عند الطيالسي « فغسل وجهه ويديه ومسح على رأسه ورجليه » ، ومثله في رواية عمرو بن مرزوق عند الاسماعيلي ، وبؤخذ منه أنه في الأصل « ومسح على رأسه ورجليه » وأن آدم توقف في سياقه فغير قوله « وذكر رأسه ورجليه » ووقع في رواية الأعشى « فغسل يديه ومضمض واستنشق ومسح بوجهه وذراعيه ورأسه » وفي رواية علي بن الجعد عن شعبة عند الاسماعيلي « مسح بوجهه ورأسه ورجليه » ومن رواية أبي الوليد عن شعبة ذكر الغسل والتثليث في الجليس ، وهي شاذة غاملة (رواية أكثر أصحاب شعبة ، والظاهر أن الوهم فيها من الراوى عنه أحد بن إبراهيم الواسطي شيخ الاسماعيلي فيها فقد ضعفه الدارقطني ، والصفة التي ذكرها هي صفة إسباغ الوضوء الكامل ، وقد ثبت في آخر الحديث قول علي : هذا وضوء من لم يحدث كما سيأتي بيانه . **قوله** (ثم قام فشرب فضله) هذا هو المحفوظ في الروايات كلها ، والذي وقع هنا من ذكر الشرب مرة قبل الوضوء ومرة بعد الفراغ منه لم أره في غير رواية آدم ، والمراد بقوله « فضله » بقية الماء الذي توضأ منه . **قوله** (ثم قال : إن ناسا يكرهون الشرب قائما) كذا الأكثر ، وكان المعنى أن ناسا يكرهون أن يشرب كل منهم قائما ، ووقع في رواية السكهميني « قياما » وهي واضحة ، والطالسي « أن يشربوا قياما » . **قوله** (صنع كما صنعت) أي من الشرب قائما ، وصرح به الاسماعيلي في روايته فقال « شرب فضله وضوئه قائما كما شربت » ، ولأحمد روايته من طريقين آخرين « من علي أنه شرب قائما ، فرأى الناس كأنهم أنكروه فقال : ما ينظرون أن أشرب قائما ؟ فقد رأيت رسول الله ﷺ يشرب قائما » ، وإن شربت قائما فقد رأيت يشرب قائما ، ووقع في رواية النسائي والاسماعيلي زيادة في آخر الحديث من طرق عن شعبة « وهذا وضوء من لم يحدث » وهو على شرط الصحيح ، وكذا ثبت في رواية الأعشى عند الترمذي . واستدل بهذا الحديث على جواز الشرب للقائم ، وقد عارض ذلك أحاديث صريحة في النهي عنه ، منها عند مسلم عن أنس « أن النبي ﷺ زجر عن الشرب قائما » ومثله عنده عن أبي سعيد بلفظ « نهى » ، ومثله لترمذي وحسنه من حديث الجارود ، ولمسلم من طريق أبي غطفان عن أبي هريرة بلفظ « لا يشرب أحدكم قائما » ، فن لم يمسك الترمذي . وأخرجه أحمد من وجه آخر وصححه ابن حبان من طريق أبي صالح عنه بلفظ « لو يعلم الذي يشرب وهو قائم لاستقام » ، ولأحمد من وجه آخر عن أبي هريرة « أنه ﷺ رأى رجلا يشرب قائما فقال : فقه ، قال : لم ؟ قال : أيسرك أن يشرب معك الحر ؟ قال : لا . قال قد شرب معك من هو شر منه ، الشيطان ، وهو من رواية شعبة عن أبي زياد الطحان مولى الحسن بن علي عنه ، وأبو زياد لا يعرف اسمه ، وقد وثقه يحيى بن معين . وأخرج مسلم من طريق قتادة عن أنس « أن النبي ﷺ نهى أن يشرب الرجل قائما » ، قال قتادة قلنا لانس : « قالاً كل ؟ قال ذاك أشرب وأخفى » قيل وإنما جعل الأكل أشرب ليعلم أنه بالنسبة لزمان الشرب . فهذا ما ورد في المتن من ذلك . قال المازري : اختلف الناس في هذا ، فذهب الجمهور إلى الجواز ، وكرهه قوم ، فقال بعض شيوخنا : لعل النهي ينصرف لمن أتى أصحابه بماه فبادر لشربه قائما قبلهم استبدادا به وخروجا عن كون ساقى القوم آخرهم شربا . قال : وأيضاً فإن الأمر في حديث أبي هريرة بالاستقاء لا خلاف بين أهل العلم

في أنه ليس على أحد أن يستق. قال وقال بعض الشيوخ: الأظهر أنه موقوف على أبي هريرة. قال: وتضمن حديث أنس الأكل أيضا، ولا خلاف في جواز الأكل قائما. قال: والذي يظهر لي أن أحاديث شربه قائما تدل على الجواز، وأحاديث النهي تحمل على الاستحباب والاحت على ما هو أولى وأكمل، أو لأن في الشرب قائما ضررا فأنكره من أجله وقوله هو لأمنه، قال: وعلى هذا الثاني يحمل قوله «فن نسي فليستق» على أن ذلك يحرك خطأ يكون التقيء دواءه. وبويده قول النخعي: إنما نهى عن ذلك لداء البطن. انتهى ماخصا. وقال هيباض: لم يخرج مالك ولا البخاري أحاديث النهي، وأخرجها مسلم من رواية قتادة عن أنس ومن روايته عن أبي عيسى عن أبي سعيد وهو معنعن، وكان شعبة يتيق من حديث قتادة ما لا يصح فيه بالتحديث، وأبو عيسى غير مشهور، واضطراب قتادة فيه مما يدل مع مخالفة الأحاديث الأخرى والائتمار له. وأما حديث أبي هريرة ففي سنده عمر بن حمزة ولا يحتمل منه مثل هذا مخالفة غيره له، والصحيح أنه موقوف. انتهى ماخصا. ووقع للنووي ما يخصه: هذه الأحاديث أشكل معناها على بعض العلماء حتى قال فيها أقوالا باطلة، وزاد حتى تجاسروا أن يصفها بعضها، ولا وجه لاشاعة الغلط، بل يذكر الصواب ويشار إلى التحذير عن الغلط، وليس في الأحاديث إشكال ولا فيها ضعيف، بل الصواب أن النهي فيها محمول على التنزيه، وشربه قائما لبيان الجواز، وأما من زعم بسخا أو غيره فقد غلط، فإن النسخ لا يصار إليه مع إمكان الجمع لو ثبت التاريخ، وقوله يترك لبيان الجواز لا يكون في حقه مكروها أصلا، فإنه كان يفعل الشيء للبيان مرة أو مرات، ويواطئ على الأفضل، والأمر بالاستقامة محمول على الاستحباب، فيستحب لمن شرب قائما أن يستق. لهذا الحديث الصحيح الصريح، فإن الأمر إذا تمرد حله على الوجوب حمل على الاستحباب. وأما قول هيباض: لا خلاف بين أهل العلم في أن من شرب قائما ليس عليه أن يتقيا، وأشار به إلى تضعيف الحديث، فلا يلتفت إلى إشارته، وكون أهل العلم لم يرجعوا الاستقامة لا يمنع من استحبابه، فن ادعى منع الاستحباب بالإجماع فهو مجازف، وكيف ترك السنة الصحيحة بالتموهات والدعاوى والقرعات؟ أم وليس في كلام هيباض التعرض للاستحباب أصلا، بل ونقل الاتفاق المذكور إنما هو كلام المازري كما مضى، وأما تضعيف هيباض للأحاديث فلم يتشغل النووي بالجواب عنه. وطريق الانصاف أن لا تدفع حجة العالم بالصدر، فأما إشارته إلى تضعيف حديث أنس بكون قتادة مدلسا وقد عمنه فيجواب عنه بأنه صرح في نفس السند بما يقتضي سماعه له من أنس، فإن فيه دقنا لأنس: فالأكل، وأما تضعيف حديث أبي سعيد بأن أبا عيسى غير مشهور فهو قول سبق إليه ابن المديني لأنه لم يرو عنه إلا قتادة، لكن وثقه الطبري وابن حبان، ومثل هذا يخرج في الهواهد، ودعواه اضطرابه مردودة لأن قتادة فيه اسنادين وهو حافظ، وأما تضعيف الحديث أبي هريرة بعمر بن حمزة فهو مختلف في توثيقه ومثله يخرج له مسلم في المتابعات، وقد تابعه الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة كما أشرفت إليه عند أحمد وابن حبان، فالحديث بمجموع طرقة صحيح والله أعلم. قال النووي وتبعه شيخنا في شرح الترمذي، إن قوله «فن نسي» لا مفهوم له، بل يستحب ذلك للعامة أيضا بطريق الأولى. وإنما خص التامس بالذكر لكون المؤمن لا يبق ذلك منه بعد النهي غالبا أنساينا. قلت: وقد يطلق النسيان ويراد به الترك فيشمل السهو والعمد، فكأنه قيل من ترك امتثال الأمر وشرب قائما فليستق. وقال القرطبي في «المفهم»: لم يصر أحد إلى أن النهي فيه للتحريم وإن كان جاريا على أصول الظاهرية والقول به، وتمقب بأن ابن حزم منهم جرم بالتحريم، وتمسك من

لم يقل بالتحريم بحديث على المذكور في الباب ، وصحح الترمذي من حديث ابن عمر : كنا نأكل على عهد رسول الله ﷺ ونحن نمشي ، ونشرب ونحن قيام ، وفي الباب عن سعد بن أبي وقاص أخرجه الترمذي أيضا وعن عبد الله بن أنيس أخرجه الطبراني وعن أنس أخرجه البزار والاثرم وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أخرجه الترمذي وحسنه وعن عائشة أخرجه البزار وأبو علي الطوسي في الأحكام ، وعن أم سليم نحوه أخرجه ابن شاهين وعن عبد الله بن السائب عن خباب عن أبيه عن جده أخرجه ابن أبي حاتم ، وعن كبشة قالت : دخلت على النبي ﷺ فشرب من قربة معلقة ، أخرجه الترمذي وصححه ، وعن كاتم نحوه أخرجه أبو موسى بسند حسن . وثبت الشرب قائما عن عمر أخرجه الطبري ، وفي «الموطأ» أن عمر وهبان وعليا كانوا يشربون قياما وكان سعد وعائشة لا يرون بذلك بأسا ، وثبت الرخصة عن جماعة من التابعين . وسلك العلماء في ذلك مسالك : أحدها الترجيح وأن أحاديث الجواز أثبت من أحاديث النهي ، وهذه طريقة أبي بكر الأثرم فقال : حديث أس - يعني في النهي - جيد الأسناد ولكن قد جاء عنه خلافه ، يعني في الجواز ، قال : ولا يلزم من كون الطريق اليه في النهي أثبت من الطريق اليه في الجواز أن لا يكون الذي يقابله أقوى لأن الثبوت قد يروى من هو دونه الشيء - فيرجح عليه ، فقد رجح نافع على سالم في بعض الأحاديث عن ابن عمر وسالم مقدم على نافع في الثبوت ، وقدم شريك على الثوري في حديثين وسفيان مقدم عليه في جملة أحاديث . ثم أسند عن أبي هريرة قال : لا بأس بالشرب قائما ، قال الأثرم : فدل على أن الرواية عنه في النهي ليست ثابتة ، وإلا لما قال لا بأس به ، قال : ويدل على وهما أحاديث النهي أيضا اتفاق العلماء على أنه ليس على أحد شرب قائما أن يستحق . المسلك الثاني دعوى النسخ ، واليه جتمع الأثرم وابن شاهين فقرأ على أن أحاديث النهي - على تقدير ثبوتها - منسوخة بأحاديث الجواز بقرينة عمل الخلفاء الراشدين ومعظم الصحابة والتابعين بالجواز ، وقد عكس ذلك ابن حزم فادعى نسخ أحاديث الجواز بأحاديث النهي متمسكا بأن الجواز على وفق الأصل وأحاديث النهي مقررة لحكم الشرع ، فن ادعى الجواز بعد النهي فعله البيان ، قال النسخ لا يثبت بالاحتمال . وأجاب بعضهم بأن أحاديث الجواز متأخرة لما وقع منه ﷺ في حجة الوداع كما سيأتي ذكره في هذا الباب من حديث ابن عباس ، وإذا كان ذلك الأخير من فعله ﷺ دل على الجواز ، ويتأبد بفعل الخلفاء الراشدين بعده . المسلك الثالث الجمع بين الخبرين بضرب من التأويل ، فقال أبو الفرج الثقي في نهره الصحاح : والمراد بالقيام هنا المشي ، يقال قام في الأمر إذا مشى فيه ، وقت في حاجتي إذا سمعت فيها وقضيها ، ومنه قوله تعالى (إلا ما دمت عليه قائما) أي مواظبا بالمشي عليه . وجمع الطحاوي إلى تأويل آخر وهو حل النهي على من لم يسم عند شربه ، وهذا إن سلم له في بعض ألفاظ الأحاديث لم يسل له في بقيتها . وسلك آخرون في الجمع حل أحاديث النهي على كراهة التنزيه وأحاديث الجواز على بياحه ، وهي طريقة الخطابي وابن بطال في آخرين ، وهذا أحسن المسالك وأسهب وأبعدها من الاعتراض ، وقد أشار الأثرم إلى ذلك أخيرا فقال : ان ثبتت الكراهة حملت على الإرشاد والتأديب لا على التحريم ، وبذلك جزم الطبري وأيده بأنه لو كان جائزا ثم حرمه أو كان حراما ثم جوزه لبين النبي ﷺ ذلك بيانا واضحاً ، فلما تعارضت الأخبار بذلك جمعنا بينهما بهذا . وقيل إن النهي عن ذلك إنما هو من جهة الطلب بخافة وقوع ضرره ، فإن الشرب قاعداً أمكن وأبعد من الشرع وحصول الوجع في الكبد أو الحلق ، وكل ذلك قد لا يأمن منه من شرب قائما . وفي حديث علي من أفوائد أن علي العالم إذا رأى الناس اجتمعوا شرباً وهو

يعلم جوازه أن يوضح لهم وجه الصواب فيه خشية أن يطول الأمر فيظن تحريمه ، وأنه متى غشي ذلك فعليه أن يبادر للإعلام بالحكم ولو لم يسأل ، فإن سئل تأكد الأمر به ، وأنه إذا كره من أحد شيئاً لا يشهره باسمه لغير غرض بل يكفى عنه كما كان عليه رضي الله عنه . الحديث الثاني قوله (حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان بن عاصم الأحول) قال الكرماني ذكر السكلا بادي أن أبا نعيم سمع من سفيان الثوري ومن سفيان بن عيينة وأن كلاهما روى عن عاصم الأحول فيحتمل أن يكون أحدهما . قلت ؛ ليس الاحتفالان فيهما هنا على السواء ، فإن أبا نعيم مشهور بالرواية عن الثوري معروف بملازمته ، وروايته عن ابن عيينة قليلة ، وإذا أطلق اسم شيخه حل على من هو أشهر بصحبته وروايته عنه أكثر ، ولهذا جزم المزي في الأطراف ، أن سفيان هذا هو الثوري ، وهذه قاعدة مطردة عند الحديثين في مثل هذا ، وللخطيب فيه تصنيف سماه «المكمل لبيان المهمل» ، وقد روى هذا الحديث بعينه سفيان بن عيينة عن عاصم الأحول أخرجه أحد عنه ، وكذا هو عند مسلم رواية ابن عيينة ، وأخرجه أحمد أيضاً من وجه آخر عن سفيان الثوري عن عاصم الأحول ، لكن خصوص رواية أبي نعيم فيه إنما هي عن الثوري كما تقدم . قوله (شرب النبي صلى الله عليه وسلم) قائماً من زمزم) في رواية ابن ماجه من وجه آخر عن عاصم في هذا الحديث «قال - أي عاصم - فذكرت ذلك لعكرمة خلف أنه ما كان حينئذ إلا راكباً ، وقد تقدم بيان ذلك في كتاب الحج ، وعند أبي داود من وجه آخر عن عكرمة عن ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم طاف على بعيره ثم أتاهه بعد طوافه فصل ركعتين ، فجلسه حينئذ شرب من زمزم قبل أن يعود إلى بعيره ويخرج إلى الصفا ، بل هذا هو الذي يسمين المصير إليه ، لأن حدة عكرمة في إنكار كونه شرب قائماً إنما هو ما ثبت عنده أنه صلى الله عليه وسلم طاف على بعيره وخرج إلى الصفا على بعيره وسعى كذلك ، لكن لا بد من تحلل ركعتي الطواف بين ذلك وقد ثبت أنه صلاهما على الأرض لما المانع من كونه شرب حينئذ من سقاية زمزم قائماً كما حفظه الشعبي عن ابن عباس ؟

١٧ - باب من شرب وهو واقف على بعيره

٥٦١٨ - **حزق** مالك بن إسماعيل حدثنا عبد العزيز بن أبي سدة أخبرنا أبو النضر عن محمد بن مولى ابن عباس « من أم الفضل بنت الحارث أنها أرسلت إلى النبي صلى الله عليه وسلم بقدح لبن وهو واقف شبيبة عرقة ، فأخذته بيديه فشربه » . زاد مالك عن أبي النضر « على بعيره »

قوله (باب من شرب وهو واقف على بعيره) قال ابن العربي : لا حجة في هذا على الشرب قائماً ، لأن الراكب على البعير قاعد غير قائم ، كذا قال ، والذي يظهر لي أن البخاري أراد حكم هذه الحالة وهل تدخل تحت النهي أو لا وإيراده الحديث من فعله صلى الله عليه وسلم يدل على الجواز فلا يدخل في الصورة المنهية عنها ، وكأنه لم يحل بما قال عكرمة أن مراد ابن عباس بقوله في الرواية التي جاءت عن الشعبي في الذي قبله أنه شرب قائماً إنما أراد وهو راكب والراكب يشبه القائم من حيث كونه سائراً ؛ ويشبه القاعد من حيث كونه مستقراً على الدابة . قوله (حدثنا مالك بن إسماعيل) هو أبو هسان الهندي الكوفي من كبار شيوخ البخاري ، وقوله بعد ذلك « زاد مالك الخ » هو ابن أنس والرواد أن مالكا تابع عبد العزيز بن أبي سدة على روايته هذا الحديث عن أبي النضر وقال في روايته « شرب وهو واقف على

بعيره ، وقد تقدمت هذه الرواية تامة في كتاب الصيام مع بقية شرح الحديث

١٨ - باب : الأيمن فالأيمن في الشرب

٥٦١٩ - **حديث** إسماعيل قال حدثني مالك عن ابن شهاب عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ أتى بلن قد شرب بقاء ، وعن يمينه أعرابي وعن شماله أبو بكر ، فشرب ثم أعطى الأعرابي وقال : الأيمن فالأيمن ،

قوله (باب الأيمن فالأيمن في الشرب) ذكر فيه حديث أنس الماضي قريباً في « باب شرب اللبن » وتقدمت مباحثه هناك . وإسماعيل هو ابن أبي أويس . وكذا في حديث الباب الذي بعده . وقوله « الأيمن فالأيمن » أي يقدم من على يمين الشارب في الشرب ثم الذي عن يمين الثاني وهلم جرا ، وهذا مستحب عند الجمهور . وقال ابن حزم : يجب . وقوله في الترجمة « في الشرب » يعم الماء وغيره من المشروبات ، ونقل عن مالك وحده أنه خصه بالماء . قال ابن عبد البر : لا يصح عن مالك . وقال عياض : يشبه أن يكون مراده أن السنة ثبتت نصاً في الماء خاصة ، وتقديم الأيمن في غير شرب الماء يكون بالقياس . وقال ابن العربي : كأن اختصاص الماء بذلك لكونه قد قيل إنه لا يملك ، بخلاف سائر المشروبات . ومن ثم اختلف هل يجرى الربا فيه ، وهل يقطع في سرقته ؟ وظاهر قوله « في الشرب » أن ذلك لا يجرى في الأكل ، لكن وقع في حديث أنس خلافة كما سيأتي

١٩ - باب هل يستأذن الرجل من عن يمينه في الشرب ليعطى الأيمن ؟

٥٦٢٠ - **حديث** إسماعيل قال حدثني مالك عن أبي حازم بن دينار عن سهل بن سعد رضي الله عنه « أن رسول الله ﷺ أتى بشراب فشرب منه - وعن يمينه غلام - وعن يساره الاشياخ - فقال للسلام : أتأذن لي أن أعطى هؤلاء ؟ فقال الغلام : والله يا رسول الله ، لا أؤثر بصبي منكم أحدا . قال فتأذن رسول الله ﷺ في يده »

قوله (باب هل يستأذن الرجل من عن يمينه في الشرب ليعطى الأيمن) ؟ كأنه لم يحرم بالحكم لكونها واقعة عين فيتطرق إليها احتمال الاختصاص ، فلا يطرد الحكم فيها لكل جليسين . وذكر فيه حديث سهل بن سعد في ذلك وقد تقدم في أوائل الشرب ، وفيه تسمية الغلام وبعض الاشياخ . وقوله « أتأذن لي » لم يقع في حديث أنس أنه استأذن الأعرابي الذي عن يمينه ، فأجابه النورى وغيره بأن السبب فيه أن الغلام كان ابن عمه فكان له عليه إدلال وكان من على اليسار أقارب الغلام أيضاً ، وطيب نفسه مع ذلك بالاستئذان لبيان الحكم وأن السنة تقديم الأيمن ولو كان مفضولاً بالنسبة إلى من على اليسار ، وقد وقع في حديث ابن عباس في هذه القصة أن النبي ﷺ تلطف به حيث قال له « الشربة لك » ، وإن شئت أثرت بها خالداً ، كذا في السنن ، وفي لفظ لأحمد « وإن شئت أثرت به عرك » وإنما أطلق عليه عمه لكونه أسن منه ، ولعل منه كان قريباً من سن العباس ، وإن كان من جهة أخرى من أقرانه لكونه ابن عاتكة ، وكان خالد مع رياسته في الجاهلية وشره في قومه قد تأخر إسلامه فلذلك استأذن له ، بخلاف

أبي بكر كان رسوخ قدمه في الاسلام وسبقه يقتضى طمأنينته بجميع ما يقع من النبي ﷺ ولا يتأثر لشيء من ذلك ، ولهذا لم يستأذن الاعرابي له ، ولعله خشي من استئذانه أن يتوهم إرادة صرفه إلى بقية الحاضرين بعد أبي بكر دونه ، فربما سبق إلى قلبه من أجل قرب عهده بالاسلام شيء يجري ﷺ على عادته في تأليف من هذا سبيله ، وليس بعيد أنه كان من كبراء قومه ولهذا جلس عن يمين النبي ﷺ وأقره على ذلك . وفي الحديث أن سنة الشرب العامة تقديم الأيمن في كل موطن ، وأن تقديم الذي على اليمين ليس لمعنى فيه بل لمعنى في جهة اليمين وهو فضله على جهة اليسار ، فيؤخذ منه أن ذلك ليس ترجيحاً لمن هو على اليمين بل هو ترجيح لجهته ، وقد تقدم كلام الخطابي في ذلك قبل ثلاثة أبواب . وقد يمرض حديث سهل هذا وحديث أنس الذي في الباب قبله وحديث سهل بن أبي خشبة الآتي في القسماء د كبر كبر ، وتقدم في الطهارة حديث ابن عمر في الأمر بمناولة السواك الأكبر ، وأخص من ذلك حديث ابن عباس الذي أخرجه أبو يعلى بسند قوي قال : كان رسول الله ﷺ إذا سقى قال بدهوا بالكبير ، ويجمع بأنه محمول على الحالة التي يجلسون فيها مقساوين إما بين يدي الكبير أو عن يساره كهم أو خلفه أو حيث لا يكون فيهم ، فتخص هذه الصورة من عموم تقديم الأيمن ، أو يخص من عموم هذا الأمر بالبداة بالكبير ما إذا جلس بعض عن يمين الرئيس وبعض عن يساره ، ففي هذه الصورة يقدم الصغير على الكبير والمفضل على الفاضل . ويظهر من هذا أن الأيمن ما امتاز بمجرد الجلوس في الجملة التي بل بخصوص كونها يمين الرئيس فافضل إنما قاض عليه من الأفضل . وقال ابن المنذر : تفضيل اليمين شرعي وتفضيل اليسار طبعي وإن كان ورد به الشرع لكن الأول أدخل في التعبد ، ويؤخذ من الحديث أنه إذا تعارضت فضيلة الفاعل وفضيلة الوظيفة اعتبرت فضيلة الوظيفة كما لو قدمت جنازة رجل وامرأة وولى المرأة أفضل من ولى الرجل قدم ولى الرجل ولو كان مفضولاً لأن الجنازة هي الوظيفة فتعتبر أفضليتها لا أفضلية المصلى عليها ، قال : ولعل السرفيه أن الرجولية والميمنة أمر يقطع به كل أحد ، بخلاف أفضلية الفاعل فإن الأصل فيه الظن ولو كان مقطوعاً به في نفس الأمر لكنهما يخفى مثله عن بعض كأبي بكر بالنسبة إلى علم الأعرابي والله أعلم . قوله (أماخذني أن أعطي هؤلاء) ظاهر في أنه لو أذن له لأعطاهم . ويؤخذ منه جواز الإتيان بمثل ذلك ، وهو مشكل على ما اشتهر من أنه لا إتيان بالقرب ، وعبارة إمام الحرمين في هذا : لا يجوز التبرع في العبادات ويجوز في غيرها . وقد يقال إن القرب أعم من العبادة ، وقد أورد على هذه القاعدة تجويز جذب واحد من الصف الأول ليصل معه ليخرج الجاذب عن أن يكون مصلياً خلف الصف وحده لثبوت الزجر عن ذلك ، في مساعدة المجذوب للجاذب إتيان بقربة كانت له وهي تحصيل فضيلة الصف الأول ليحصل فضيلة تحصل للجاذب وهي الخروج من الخلاف في بطلان صلاته . ويمكن الجواب بأنه لا إتيان ، إذ حقيقة الإتيان إعطاء ما استحقه غيره ، وهذا لم يعط الجاذب شيئاً وإنما رجح مصلحته على مصلحته ، لأن مساعدة الجاذب على تحصيل مقصوده ليس فيه إعطاؤه ما كان يحصل للجذوب لو لم يوافق ، والله أعلم . وقوله في هذه الرواية وقته ، بفتح المثناة وتشديد اللام أى وضعه ، وقال الخطابي : وضعه بمعنى . وأصله من الرمي على التل وهو المكان العالي المرتفع ثم استعمل في كل شيء يرمى به في كل إلقاء ، وقيل هو من التثنية بلام ساكنة بين المثنتين المفتوحتين وآخره لام وهو العنق ، ومنه تله للجهين أى صرعه فألقى عنقه وجعل جنبه إلى الأرض ، والتفسير الأول أليق بمعنى حديث الباب ، وقد أنكر بعضهم تقييد الخطابي الوضع بالمعنى

٢٠ - باب الكرّخ في الحوض

٥٦٢١ - **حدثنا** يحيى بن صالح **حدثنا** فليح بن سليمان عن سعيد بن الحارث عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما «أن النبي ﷺ دخل على رجل من الأنصار ومعه صاحب له ، فسلم النبي ﷺ وصاحبه ، فرد الرجل فقال : يا رسول الله ، أبى أنت وأُمى ، وهى ساعة حارة ، وهو يُحوّل فى حائط له - يعنى الماء - فقال النبي ﷺ : إن كان عندك ماء بات فى شفة وإلا كَرَّخْنَا ، والرجل يُحوّل الماء فى حائط ، فقال الرجل : يا رسول الله ، عدى ماء بات فى شفة . فاطَّلق إلى المريش فسكب فى قَدَح ماء ، ثم حلب عليه من داجن له ، فشرب النبي ﷺ ، ثم أعاد فشرب الرجل الذى جاء معه .

قوله (باب الكرّخ فى الحوض) ذكر فيه حديث جابر ، وقد تقدم شرحه قبل خمسة أبواب مستوفى ، وإنما قيد فى الترجمة بالحوض لما بينته هناك أن جابرا أعاد قوله « وهو يحول الماء » فى أثناء مخاطبة النبي ﷺ الرجل مرتين ، وأن الظاهر أنه كان يذوقه من أسفل البئر إلى أعلاه ، فسكبا به كان هناك حوض يجمعه فيه ثم يحوله من جانب إلى جانب

٢١ - باب خدمة الصغار الكبار

٥٦٢٢ - **حدثنا** مُسَدَّدٌ **حدثنا** مُعْتَمِرٌ عن أبيه قال سمعت أنسا رضي الله عنه قال « كنت قائما على الحى أسقيهم خموتي - وأنا أصفرهم - الفضيخ ، فقيل : حرمت الخمر ، فقالوا : اكفئنا ، فكفأنا . قلت لأنس : ما شربهم ؟ قال : رُطَبٌ وَبُسْرٌ . فقال أبو بكر بن أنس : وكانت خمرهم . فلم يُسكّر أنس ، وحدثني بعض أصحابي أنه سمع أنسا يقول « كانت خمرهم يومئذ »

قوله (باب خدمة الصغار الكبار) ذكر فيه حديث أنس « كنت قائما على الحى أسقيهم وأنا أصفرهم » وهو ظاهر فيما ترجم به ، وقد تقدم شرح الحديث مستوفى فى أوائل الأشربة

٢٢ - باب تطيئة الإناث

٥٦٢٣ - **حدثنا** اسحاق بن منصور أخبرنا روح بن عباد أخبرنا ابن جريج قال أخبرني عطاء أنه سمع جابر بن عبد الله رضي الله عنهما يقول « قال رسول الله ﷺ : إذا كان جُوعُ البهل - أو أسيتم - فكفّوا صبيانكم ، فإن للشياطين فتشتر حينئذ ، فإذا ذهب ساعة من البهل فخلّوهم ، فأخلّووا الأبواب واذكروا اسم الله ، فإن الشيطان لا يفتح بابا مغلقا ، وأذكوا قِرَبَكم واذكروا اسم الله ، وخمّروا آيَتَكم واذكروا اسم الله ، ولو أن تمرضوا عليها شبتا ، وأطفئوا مصابيحكم ،

٥٦٢٤ - **حديث** موسى بن إسماعيل حدثنا سمعان بن عطاء عن جابر « أن رسول الله ﷺ قال : أطفئوا المصباح إذا رقدتم ، وتلقوا الأبواب ، وأذكوا الأسقية وسخروا الطعام والشراب - وأحسبها قال - ولو يؤدر تمرضه عليه »

قوله (باب تغطية الإناء) ذكر فيه حديث جابر في الأمر بغلق الأبواب وغير ذلك من الآداب ، وفيه « وسخروا آتيتكم ، وفي الرواية الثانية « وسخروا الطعام والشراب » ومعنى التخخير التغطية ، وقد تقدم شيء من شرح الحديث في بدء الحلق ، وبأن شرحه مستوفى في كتاب الأسقيذان ، وتقدم في « باب شرب اللبن » شرح قوله « ولو أن تمرض عليه عرذا »

٢٢ - باب اختناث الأسقية

٥٦٢٥ - **حديث** آدم بن محمد بن أبي ذئب عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال « نهى رسول الله ﷺ عن اختناث الأسقية ، يعني أن تكسر أفواهها فيشرب منها »

[الحديث ٥٦٢٥ - طريقه في : ٥٦٢٦]

٥٦٢٦ - **حديث** محمد بن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا يونس عن الزهري قال حدثني عبيد الله بن عبد الله أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول « سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن اختناث الأسقية » قال عبد الله قال معه أو غيره : هو الشرب من أفواهها

قوله (باب اختناث الأسقية) القتل من الخنث بالخاء المعجمة والنون والمثلثة ، وهو الانطواء والتكسر والانثناء . والأسقية جمع السقاء والمراد به المتخذ من الأدم صغيرا كان أو كبيرا ، وقيل القرية قد تكون كبيرة وقد تكون صغيرة ، والسقاء لا يكون إلا صغيرا . **قوله** (عن عبيد الله) بالتصغير (ابن عبد الله) بالتكبير (ابن عتبة) بضم المهملة وسكون المثناة بعدها موحدة أي ابن مسعود ، وصرح في الرواية التي نلينا بتحديث عبيد الله للزهري . **قوله** (عن أبي سعيد) صرح بالسماع في التي نلينا أيضا . **قوله** (نهى رسول الله ﷺ) في التي بعدها « سمعت رسول الله ﷺ ينهى » . **قوله** (يعني أن تكسر أفواهها فيشرب منها) المراد بكسرها نلها لا كسرها حقيقة ولا إبانها ، والمقاتل « يعني » لم يصرح به في هذه الطريق ، ووقع عند أحمد عن أبي النضر عن ابن أبي ذئب بحدف لفظ « يعني » فصار التفسير مدرجا في الخبر ، ووقع في الرواية الثانية « قال عبد الله » هو ابن المبارك « قال معمر » هو ابن راشد « أو غيره » هو الشرب من أفواهها ، وعبد الله بن المبارك روى المرفوع عن يونس عن الزهري ، وروى للتفسير عن معمر مع التردد ، وقد أخرجه الإسماعيلي عن طريق ابن وهب عن يونس وابن أبي ذئب معا مدرجا ولفظه « ينهى عن اختناث الأسقية أو الشرب أن يشرب من أفواهها » كذا فيه بحرف التردد ، وهو عند مسلم من طريق ابن وهب عن يونس وحده بلفظ « عن اختناث الأسقية أن يشرب من أفواهها » وهذا

٢ - ١٧ ج ٩٠ - فتح الباري

أشبهه ، وهو أنه تفسير الاختناك لا أنه شك من الراوى فى أى اللفظين وقع فى الحديث ، لكن ظاهره أن التفسير فى نفس الخبر ، وأخرجه مسلم أيضا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري ولم يستقل لفظه لكن قال « مثله » قال « غير أنه قال واختناكها أن يقلب رأسها ثم يشرب » وهو مدرج أيضا ، وقد جزم الخطا أن تفسير الاختناك من كلام الزهري ، ويحمل التفسير المطلق وهو الشرب من أفواهها على التقييد بكسر فها أو قلب رأسها ، ووقع فى مسند أبى بكر بن أبى شعبة عن يزيد بن هارون عن ابن أبى ذئب فى أول هذا الحديث « شرب رجل من سقاء قانساب فى بطنه جثان ، فهى رسول الله ﷺ ، فذكره ، وكذا أخرجه الاسماعيلى من طريق أبى بكر وعثمان بن أبى شعبة فرقيما عن يزيد به . قوله (أفواهها) جمع فم ، وهو على سبيل الرد الى الأصل فى الفم أنه فوه نقصت منه الهاء لاستئصال هاءين عند الضمير لو قال فوهه ، فلما لم يحتمل حذف الواو بعد حذف الهاء الا هراب لسكونها عوضت ميمها فقيل فم ، وهذا إذا أفرد ، ويجوز أن يقتصر على الفاء إذا أضيف لكن تزداد حركة مشبعة يختلف إعرابها بالحروف ، فان أضيف الى مضمر كفت الحركات ، ولا يضاف مع الميم إلا فى ضرورة شعر كقول الشاعر « أصبح عطشان وفى البحر فم » ، فإذا أرادوا الجمع أو التصغير ردوه الى الأصل فقالوا فويه وأفواه ، ولم يقولوا فيم ولا أفام

٢٤ - باب الشرب من سقاء السقاء

٥٦٢٧ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان حدثنا أيوب قال : قال لنا عكرمة « ألا أخبركم بأشياء قصار حدثنا بها أبو هريرة ؟ » نهى رسول الله ﷺ عن الشرب من فم القرية ، أو السقاء . وأن يمتنع جاره أن يفرز شعبة فى داره

٥٦٢٨ - حدثنا مسدد حدثنا اسماعيل أخبرنا أيوب عن عكرمة عن أبى هريرة رضى الله عنه « نهى النبي ﷺ أن يشرب من فى السقاء »

٥٦٢٩ - حدثنا مسدد حدثنا يزيد بن زريع حدثنا خالد عن عكرمة عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : « نهى النبي ﷺ عن الشرب من فى السقاء »

قوله (باب الشرب من فم السقاء) الفم بتخفيف الميم ويجوز تشديدها ، ووقع فى رواية « من فى السقاء » وقد تقدم توجيهها . قال ابن المنير : لم ينعج بالترجمة التى قبلها لثلاثين أن النهى خاص بصورة الاختناك ، فبين أن النهى يعم ما يمكن اختناكه وما لا يمكن كالفخار مثلا . قوله (حدثنا أيوب قال : قال لنا عكرمة) فى رواية الحيدى عن سفيان « حدثنا أيوب السخيتى أن أخبرنا عكرمة » وأخرجه أبو نعيم من طريقه . قوله (ألا أخبركم بأشياء قصار حدثنا بها أبو هريرة) فى الكلام حذف تقديره مثلا : فقلنا نعم ، أو قلنا حدثنا أو نحو ذلك فقال : حدثنا أبو هريرة . ووقع فى رواية ابن أبى عمر عن سفيان بهذا الاسناد « سمعت أبا هريرة » أخرجه الاسماعيلى من طريقه . قوله (من فى القرية أو السقاء) هو شك من الراوى ، وكأنه من سفيان ، فقد وقع فى رواية عبد الجبار ابن العلاء عن سفيان عند الاسماعيلى « من فى السقاء » وفى رواية ابن أبى عمر عنده من فم القرية . قوله (وأن

يمنع جاره الخ) تقدم شرحه في أوائل كتاب المظالم ، قال السكرماني : « قال ألا أخبركم بأشياء ، ولم يذكر إلا شيئين فلهذا أخبر بأكثر فاختره بعض الرواة أو أفل الجع عنده اثنتان . قلت : واختصاره يجوز أن يكون عددا ويجوز أن يكون نسبانا ، وقد أخرج أحمد الحديث المذكور من رواية حاد بن زيد عن أيوب فذكر بهذا الاسناد الشيئين المذكورين وزاد النهي عن الشرب قائما ، وفي مسند الحميدي أيضا ما يدل على أنه ذكر ثلاثة أشياء ، فانه ذكر النهي عن الشرب من في السقاء أو القربة وقال : هذا آخرها ، والله أعلم . قوله (حدثنا مسدد حدثنا اسماعيل) هو المعروف بابن عليه . قوله (أن يشرب من في السقاء) زاد أحمد عن اسماعيل بهذا الاسناد والمثني ، قال أيوب فأنبت أن رجلا شرب من في السقاء فخرجت حبة ، وكذا أخرجه الاسماعيلي من رواية عباد بن موسى عن اسماعيل ووم الحاكم فأخرج الحديث في « المستدرک » ، بزادته والزبادة المذكورة ليدل على شرط الصحيح لأن رواهما لم يسم وليست موصولة ، لكن أخرجهما ابن ماجه من رواية سلية بن وهرام عن عكرمة بنعو المرفوع ، وفي آخره « وان رجلا قام من الليل بعد النهي الى سقاء فاخذه فخرجت عليه حبة ، وهذا صريح في أن ذلك وقع بعد النهي ، بخلاف ما تقدم من رواية ابن أبي ذئب في أن ذلك كان سبب النهي ، ويمكن الجمع بأن يكون ذلك وقع قبل النهي فكان من أسباب النهي ، ثم وقع أيضا بعد النهي تأكيذا . وقال النووي : انفقوا على أن النهي هنا للتنبيه لا للتحريم ، كذا قال ، وفي نقل الاتفاق نظر لما سأذكره ، فقد نقل ابن التين وغيره عن مالك أنه أجاز الشرب من أفواه القرب وقال : لم يبلغني فيه نهى ، وبالنسبة إلى بطلان رد هذا القول ، واعتذر عنه ابن المنير باحتمال أنه كان لا يحصل النهي فيه على التحريم ، كذا قال مع النقل عن مالك أنه لم يبلغني فيه نهى ، فالاعتذار عنه بهذا القول أولى ، والحجة قائمة على من بلغه النهي ، قال النووي : ويقيدكون هذا النهي للتنبيه لأحد الرخصة في ذلك . قلت : لم أر في شيء من الأحاديث المرفوعة ما يدل على الجواز إلا من فعله عليه السلام ، وأحاديث النهي كلها من قوله ، نهى أرسج إذا نظرنا الى علة النهي عن ذلك ، فإن جميع ما ذكره العلماء في ذلك يقتضي أنه مأمون منه عليه السلام ، أما أولا فلصعته وإعطيبت فكيفه ، وأما ثانيا فلرفقه في صب الماء وبيان ذلك بسباق ما ورد في علة النهي ، فنها ما تقدم من أنه لا يؤمن دخول شيء من الهواء مع الماء في جوف السقاء فيدخل فم الشارب وهو لا يشعر ، وهذا يقتضي أنه لو ملا السقاء وهو يشاهد الماء يدخل فيه ثم ربطه وربطه بحكاهم لما أراد أن يشرب حله فشربه منه لا يتناوله النهي ، ومنها ما أخرجه الحاكم من حديث عائشة بسند قوى بلفظ « نهى أن يشرب من في السقاء لأن ذلك يئذنه ، وهذا يقتضي أن يكون النهي خاصا بمن يشرب فيتنفس داخل الاناء أو بأشرفه بطن السقاء ، أما من صب من القربة داخل فله مني غير عاسة فلا ، ومنها أن الذي يشرب من فم السقاء قد يغلبه الماء فينصب منه أكثر من حاجته فلا يأمن أن يشرب به أو يقتل نيايه ، قال ابن العربي : وواحدة من الثلاثة تكفي في ثبوت الكراهة ، وبمجموعها تقوى الكراهة جدا . وقال الشيخ محمد بن أبي حمزة ما يخصه : اختلف في علة النهي فقيل : يخشى أن يكون في الوعاء حيوان أو ينصب بقوة فيشرب به أو يقطع العروق الضعيفة التي باذا القلب فربما كان سبب الهلاك أو بما يتعلق بضم السقاء من بخار النفس أو بما يخاط الماء من ريق الشارب فيتقذره غيره أو لأن الوعاء يفسد بذلك في العادة فيكون من إضاعة المال ، قال : والذي يقتضيه الفقه أنه لا يبعد أن يكون النهي لمجموع هذه الأمور وفيها ما يقتضي الكراهة وفيها ما يقتضي التحريم ، والقاعدة في مثل ذلك ترجيح القول بالتحريم ، وقد جزم ابن حزم بالتحريم لثبوت النهي

وحمل أحاديث الرخصة على أصل الإباحة ، وأطلق أبو بكر الأثرم صاحب أحد أن أحاديث النهى ناسخة للإباحة لانهم كانوا أولا يفعلون ذلك حتى وقع دخول الحية في بطن الذي شرب من فم السقاء ففسخ الجواز . قلت : ومن الأحاديث الواردة في الجواز ما أخرجه الترمذى وصححه من حديث عبد الرحمن بن أبي عمرة عن جدته كيثبة قالت « دخلت على رسول الله ﷺ يشرب من في قربة معلقة » وفي الباب عن عبد الله بن أنيس عند أبي دارود والترمذى وعن أم سلمة في « الشئال » وفي مسند أحمد والطبرانى والمائى للطحاوى ، قال شيخنا في شرح الترمذى : لو فرق بين ما يكون لعذر كأن تكون القربة معلقة ولم يجد المحتاج إلى الشرب إزاء مقيسرا ولم يتمكن من تناول بكفه فلا كراهة حينئذ وعلى ذلك تحمل الأحاديث المذكورة ، وبين ما يكون لغير عذر فتحمل عليه أحاديث النهى . قلت : وبؤيده أن أحاديث الجواز كلها فيها أن القربة كانت معلقة والشرب من القربة المعلقة أخص من الشرب من مطلق القربة ، ولا دلالة في أخبار الجواز على الرخصة مطلقا بل على تلك الصورة وحدها ، وحلها على حال الضرورة جمعا بين الخطين أول من حملها على النسخ والله أعلم . وقد سبق ابن العربى إلى نحو ما أشار إليه شيخنا فقال : يحتمل أن يكون شربه ﷺ في حال ضرورة ، إما عند الحرب وإما عند عدم الإزاء أو مع وجوده لكن لم يتمكن لفعله من التفريغ من السقاء في الإزاء ، ثم قال : ويحتمل أن يكون شرب من إداوة ، والنهى محمول على ما إذا كانت القربة كبيرة لانها مظنة وجود الهوام ، كذا قال ، والقربة الصغيرة لا يتمتع وجود شيء من الهوام فيها ، والضرر يحصل به ولو كان حقيقيا ، والله أعلم

٢٥ - باب النهى عن التنفس في الإزاء

٥٦٣٠ - حدثنا أبو نعيم حدثنا شيبان عن يحيى عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه قال « قال رسول الله ﷺ : إذا شرب أحدكم فلا يتنفس في الإزاء ، وإذا بال أحدكم فلا يمسح ذكره يمينه ، وإذا تمسح أحدكم فلا يمسح يمينه »

قوله (باب النهى عن التنفس في الإزاء) ذكر فيه حديث أبي قتادة . وقد تقدم شرحه في كتاب الطهارة . قوله (فلا يتنفس في الإزاء) زاد ابن أبي شيبة من وجه آخر عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه النهى عن النفخ في الإزاء ، وله شاهد من حديث ابن عباس عند أبي داود والترمذى « أن النبي ﷺ نهى أن يتنفس في الإزاء ، وأن ينفخ فيه ، وجاء في النهى عن النفخ في الإزاء عدة أحاديث ، وكذا النهى عن التنفس في الإزاء لانه ربما حصل له تغير من النفس إما لتكون المتنفس كان متغير الفم بما كوله مثلا ، أو بعد عهده بالسواك والمضمضة ، أو لأن النفس يصعد ببخار المعدة ، والنفخ في هذه الأحوال كلها أشد من التنفس

٢٦ - باب الشرب بنفسين أو ثلاثة ،

٥٦٣١ - حدثنا أبو عامر وأبو نعيم قالا حدثنا عزة بن ثابت قال أخبرني ثمامة بن عبد الله قال « كان أنس يتنفس في الإزاء مرتين أو ثلاثا ، وزعم أن النبي ﷺ كان يتنفس ثلاثا »

قوله (باب الشرب بنفسين أو ثلاثة) كذا ترجم ، مع أن لفظ الحديث الذي أورده في الباب « كان يتنفس ، فكأنه أراد أن يجمع بين حديث الباب والذي قبله لأن ظاهرهما التعارض ، إذ الأول صريح في النهي عن التنفس في الاناء والثاني يثبت التنفس ، لحملهما على حالتين : لحالة النهي عن التنفس داخل الاناء ، وحالة الفعل على من تنفس خارجه ، فالاول على ظاهره من النهي ، والثاني تقديره كان يتنفس في حالة الشرب من الاناء . قال ابن المنير : أورد ابن بطال سؤال التعارض بين الحديثين . وأجاب بالجمع بينهما فأطنب ، ولقد أغنى البخاري عن ذلك بمجرد لفظ الترجمة : لجعل الإناء في الاول ظرفاً للتنفس والنهي عنه لاستفادته ، وقال في الثاني « الشرب بنفسين » لجعل النفس الشرب ، أي لا يقتصر على نفس واحد بل يفصل بين الشربين بنفسين أو ثلاثة خارج الاناء . فعرف بذلك انتفاء التعارض . وقال الاسماعيل : المعنى أنه كان يتنفس أي على الشراب لاقية داخل الاناء ، قال : وإن لم يحمل على هذا صار الحديثان مختلفين وكان أحدهما منسوخاً لا محالة ، والاصل عدم النسخ ، والجمع مهما أمكن أولى . ثم أشار إلى حديث أبي سعيد ، وهو ما أخرجه الترمذي وصححه ، والحاكم من طريقه « أن النبي ﷺ نهى عن النفخ في الشراب ، فقال رجل : القذاة أراها في الاناء ، قال : أهرقها . قال فأتى لا أروى من نفس واحد ، قال فأبى القدح إذا عن فيك » . ولا ينمى ما به من حديث أبي هريرة رفعه « إذا شرب أحدكم فلا يتنفس في الإناء ، فإذا أراد أن يعود فليضع الإناء ثم ليعد إن كان يريد » . قال الأثرم : اختلاف الرواية في هذا دل على الجواز وعلى اختيار الثلاث ، والمراد بالنهي عن التنفس في الاناء أن لا يمسس نفسه داخل الاناء ، وليس المراد أن يتنفس خارجه طلب الراحة . واستدل به مالك على جواز الشرب بنفس واحد . وأخرج ابن أبي شبة الجواز عن سعيد بن المسيب وطائفة . وقال عمر بن عبد العزيز : إنما نهى عن التنفس داخل الاناء ، فأما من لم يتنفس فإن شاء فليشرب بنفس واحد . قلت : وهو تفصيل حسن . وقد ورد الأمر بالشرب بنفس واحد من حديث أبي قتادة مرفوعاً أخرجه الحاكم ، وهو محمول على التفصيل المذكور **قوله** (حدثنا عذرة) بفتح الموحدة وسكون الزاى بعدها واو ابن ثات ، هو تابعي صغير أنصاري أصله من المدينة نزل البصرة ، وقد سمع من جده لأمه عبد الله بن يزيد الخطمي وعبد الله بن أبي أوفى وغيرهما ، فهذا الاستدلال بحكم الثلاثيات وإن كان شيخنا يرميه فيه تابعياً آخر . **قوله** (كان يتنفس في الإناء مرتين أو ثلاثاً) يحتمل أن تكون « أو » للتوابع ، وأنه كان ﷺ لا يقتصر على المرة بل إن روى من نفسين اكتفى بهما والا ثلاث ، ويحتمل أن تكون « أو » للثلاث ، فقد أخرج إسحاق بن راهويه الحديث المذكور عن عبد الرحمن بن مهدي عن عذرة بلفظ « كان يتنفس ثلاثاً » ولم يقل أو . وأخرج الترمذي بسند ضعيف عن ابن عباس رفعه « لا تشربوا واحدة كما يشرب البعير ، واسكنوا شربوا مثق وثلاث » ، فإن كان محفوظاً فهو يقوى ما تقدم من التوابع . وأخرج أيضاً بسند ضعيف عن ابن عباس أيضاً « أن النبي ﷺ كان إذا شرب تنفس مرتين ، وهذا ليس فصاً في الاختصار على المرتين بل يحتمل أن يراد به التنفس في أثناء الشرب فيسكون قد شرب ثلاث مرات ، وسكت عن التنفس الأخير لكونه من ضرورة الواقع . وأخرج مسلم وأصحاب الدين من طريق أبي عاصم عن أنس « أن النبي ﷺ كان يتنفس في الاناء ثلاثاً ويقول : هو أروى وأمرأ وأبرأ » لفظ مسلم ، وفي رواية أبي داود « هنا » بدل قوله أروى وقوله : هو من الرى بكسر الراء غير مبهوض أي أكثر ربا ، ويحوز أن يقرأ مبهوزاً للشكاة ، « وأمرأ » بالهمز من المرأة ، يقال مرأ الطعام بفتح الراء يمرأ بفتحها ويجوز

كسرها جبار مرها ، ود أبرأ ، بالهمز من البراءة أو من البرء أى يرى من الأذى والعلش . ود أحنأ ، بالهمز من الحن ، والمعنى أنه يصير هنيئاً مرها برها أى سالماً أو مبرها من مرض أو عطش أو أذى . ويؤخذ من ذلك أنه أفعطش وأقوى على الهضم وأقل أمراً في خضف الأعضاء وبرد المعدة . واستعمال أفعطش التفضيل في هذا يدل على أن للرفيقين في ذلك مدخلا في الفضل المذكور ، ويؤخذ منه أن النهى عن الشرب في نفس واحد للتنزيه ، قال المهلب : النهى عن التنفس في الشرب كأنهى عن النفخ في الطعام والشراب ، من أجل أنه قد يقع فيه شيء من الرين فيمأفه الشارب ويتقذره . إذ كان التقذر في مثل ذلك عادة غالبية على طباع أكثر الناس ، ومحل هذا إذا أكل وشرب مع غيره ، وأما لو أكل وحده أو مع أهله أو من يعلم أنه لا يفتنه شرباً عما يقتنوله فلا بأس . قلت : والأولى تعميم المنع ، لأنه لا يؤمن مع ذلك أن تفضل فضلة أو يحصل التقذر من الإثاء أو نحو ذلك . وقال ابن العربي : قال علماؤنا هر من مكارم الاخلاق ، ولكن يحرم على الرجل أن يناول أخاه ما يتقذره ، فإن فعله في خاصة نفسه ثم جاء غيره فتناوله إياه فليعلمه ، فإن لم يعلمه فهو غش ، والغش حرام . وقال القرطبي : معنى النهى عن التنفس في الإثاء لئلا يتقذر به من براق أو رائحة كريهة تتعلق بالماء ، وعلى هذا إذا لم يتنفس يجوز الشرب بنفس واحد ، وقيل يمنع مطلقاً لأنه شرب الشيطان ، قال : وقول أنس « كان يتنفس في الشرب ثلاثاً » قد جعله بعضهم معارضا للنهى ، وحل على بيان الجواز ، ومنهم من أومأ الى أنه من خصائصه لأنه كان لا يتقذر منه شيء . (تسكلة) : أخرج الطبراني في الأوسط بسند حسن عن أبي هريرة « أن النبي ﷺ كان يشرب في ثلاثة أنفاس ، إذا أدنى الإثاء إلى فيه يسمى الله ، فإذا أخره حمد الله ، بفعل ذلك ثلاثاً » وأصله في ابن ماجه ، وله شاهد من حديث ابن مسعود عند البزار والطبراني ، وأخرج الترمذي من حديث ابن عباس المشار إليه قبله وسعوا إذا أتم شربهم ، واحدهوا إذا أتم دفعهم » وهذا يحتمل أن يكون شاهداً لحديث أبي هريرة المذكور ، ويحتمل أن يكون المراد به في الابتداء والاتهاء فقط ، والله أعلم

٢٧ - باب الشرب في آنية الذهب

٥٦٣٢ - حدثنا حفص بن عمر حدثنا شعبه عن الحكم بن ابن أبي ليلى قال « كان حذيفة بالمدين ، فاستسقى ، فأثاء دِهقاناً بقدر فضة ، فرماه به فقال : إني لم أر مثلاً إلا أني نهيتُهُ فلم يَنْتَه . وإن النبي ﷺ نهانا عن الخمر والميتنجاج وللشرب في آنية الذهب والفضة ، وقال : هن لم في الدنيا ، وهن لم في الآخرة »

قوله (باب الشرب في آنية الذهب) كذا أطلق الترجمة ، وكأنه استغنى عن ذكر الحكم بما صرح به بعد في كتاب الاحكام أن نهى النبي ﷺ على التحريم حتى يقوم دليل الإباحة . وقد وقع التصريح في حديث الباب بالنهى والإشارة الى الوعيد على ذلك ، ونقل ابن المنذر الإجماع على تحريم الشرب في آنية الذهب والفضة إلا من معاوية ابن قره أحد الثباين فكانه لم يعلمه النهى ، وعن الشافعي في القديم ونقل عن نفسه في حرملة أن النهى فيه للتنزيه لأن علته ما فيه من التشبه بالاعاجم ، ونهى في الجديد على التحريم ، ومن أصحابه من قطع به عنه ، وهذا الثلاثي به لثبوت الوعيد عليه بالنار كما سيأتي في الذي يليه ، وإذا ثبت ما نقل عنه فلهل كان قبل أن يبلغه الحديث المذكور ،

ويؤيد وهم النقل أيضا عن نصه في حرمة أن صاحب التقريب، نقل في كتاب الزكاة عن نصه في حرمة تحريم اتخاذ الإناء من الذهب أو الفضة . وإذا حرم اتخاذ فتحريم الاستعمال أولى ، والعلة المهار اليها ليست متفقا عليها ، بل ذكروا فلهي عدة علل : منها ما فيه من كسر قلوب الفقراء ، أو من الخيلاء والفسرف ، ومن تضيق النقدين . **قوله** (عن ابن أبي ليلى) هو عبد الرحمن ، وفي رواية غندر عن شعبة عن الحكم ، سمعت ابن أبي ليلى ، أخرجه مسلم والترمذى . **قوله** (كان حذيفة بالمداين) ، عند أحمد من طريق يزيد عن ابن أبي ليلى « كنت مع حذيفة بالمداين » والمداين اسم بلفظ جمع مدينة ، وهو بلد عظيم على دجلة بينها وبين بغداد سبعة فراسخ كانت مسكن ملوك الفرس ، وبها لم يوان كسرى المشهور ، وكان فتحها على يد سعد بن أبي وقاص في خلافة عمر سنة ست عشرة وقيل قبل ذلك ، وكان حذيفة عاملا عليها في خلافة عمر ثم عثمان إلى أن مات بعد قتل عثمان . **قوله** (فاستقى فأقاه دهقان) بكسر الدال المهملة ويجوز ضمها بعدها هاء ساكنة ثم قاف ، هو كبير القرية بالفارسية ، ووقع في رواية أحمد عن وكيع عن شعبة « استقى حذيفة من دهقان أو عالج ، وتقدم في الأئمة من طريق سيف عن مجاهد عن ابن أبي ليلى « انهم كانوا عند حذيفة ، فاستقى ، فسقاء مجوسى » ولم أقف على اسمه بعد البحث . **قوله** (بفتح فضة) في رواية أبي داود عن حفص شيخ البخارى فيه « بإناء من فضة ، ولمسلم من طريق عبد الله بن عكيم « كنا عند حذيفة لجماء دهقان بشراب في إناء من فضة ، ويأتى في لباس عن سليمان بن حرب عن شعبة بلفظ « بقاء في إناء » . **قوله** (فرماه به) في رواية وكيع « لخدمته به » ، ويأتى في الذى يليه بلفظ « فرمى به » في وجهه ، ولأحمد من رواية يزيد عن ابن أبي ليلى « ما يألو أن يصيب به وجهه » زاد في رواية الاسماعيلي وأصله عند مسلم : فرماه به فكسره . **قوله** (فقال : إني لم أره إلا أنى نهيت فلم ينه) في رواية الاسماعيلي المذكورة « لم أكسره إلا أنى نهيت فلم يقبل » ، وفي رواية وكيع « ثم أقبل على القوم فاعتنر ، وفي رواية يزيد « لولا أنى تقدمت إليه مرة أو مرتين لم أقبل به هذا » ، وفي رواية عبد الله بن عكيم « انى أسرته أن لا يسقيني فيه » ، ويأتى في الذى بعده مؤيد فيه . **قوله** (وان النبي ﷺ نهانا عن الحرير والديباغ) سيأتى في اللباس التصريح ببيان النهى عن لبسهما ، وفيه بيان الديباغ ما هو . **قوله** (والشرب في آنية الذهب والفضة) وقع في الذى يليه بلفظ « لا تشربوا ولا تلبسوا » . وكذا عند أحمد من وجه آخر عن الحكم ، كذا وقع في معظم الروايات عن حذيفة الاقتصار على الشرب ووقع عند أحمد من طريق مجاهد عن ابن أبي ليلى بلفظ « نهى أن يشرب في آنية الذهب والفضة ، وأن يؤكل فيها » ، ويأتى نحوه في حديث أم سلمة في الباب الذى يليه . **قوله** (وقال : من لحم في الدنيا ، ومن لسم في الآخرة) كذا فيه بلفظ « من » ، يضم الهاء وتشديد النون في الموضعين ، وفي رواية أبي داود عن حفص بن عمر شيخ البخارى فيه بلفظ « همى » بكسر الهاء ثم التحتانية ، وكذا في رواية غندر عن شعبة ، ووقع عند الاسماعيلي وأصله في مسلم « هو » ، أى جميع ما ذكر . قال الاسماعيلي : ليس المراد بقوله « في الدنيا » إباحة استعمالهم إياه وإنما المعنى بقوله « لهم » أى هم الذين يستعملونه مخالفة لوى المسلمين . وكذا قوله « لسم في الآخرة أى تستعملونه مكافأة لسم على تركه في الدنيا ، ويمتعه أولئك جزء لهم على معصيتهم باستعماله . قلت : ويحتمل أن يكون فيه إشارة إلى أن الذى يتعاطى ذلك في الدنيا لا يتعاطاه في الآخرة كما تقدم في شرب الخمر . ويأتى مثله في لباس الحرير ، بل وقع في هذا بخصوصه ما سأبينه في الذى قبله

٢٨ - باب آنية الفضة

٥٦٣٣ - **حدثنا** محمد بن الحسن بن عدي عن ابن عون عن مجاهد عن ابن أبي ليلى قال «خرجنا مع حذيفة وذكر النبي ﷺ قال : لا تشربوا في آنية الذهب والفضة ، ولا تلبسوا الحرير والديباغ ، فأنهلم في الدنيا ، ولكم في الآخرة .»

٥٦٣٤ - **حدثنا** إسماعيل قال حدثني مائت بن أنس عن نافع عن زيد بن عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق عن أم سلمة زوج النبي ﷺ أن رسول الله ﷺ قال : الذي يشرب في إناء الفضة إنما يجر في بطنه نار جهنم .»

٥٦٣٥ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل حدثنا أبو عوانة عن الأعمش بن سلم عن معاوية بن سويد بن مقرن عن إبراهيم بن عازب قال «أمرنا رسول الله ﷺ بسبع ، ونهانا عن سبع : أمرنا بمداة المريض ، واتباع الجنائز ، وتشميت العاطس ، وإجابة الداعي ، وإنشاء السلام ، ونصر المظلوم ، وإبرار الأقيم . ونهانا عن خواتيم الذهب ، وعن المشرب في الفضة - أو قال : في آنية الفضة - وعن الميثر ، والقسي ، وعن كبس الحرير ، والديباغ ، والاستبرق .»

قوله (باب آنية الفضة) ذكر فيه ثلاثة أحاديث : الأول حديث حذيفة ، **قوله** (خرجنا مع حذيفة وذكر النبي ﷺ) كذا ذكره مختصرا ، وقد أخرجه أحمد عن ابن أبي عدي الذي أخرجه البخاري من طريقه ، وأخرجه الإسماعيل وأصله في مسلم من طريق معاذ بن معاذ وكلاهما عن عبد الله بن عون بلفظ «خرجت مع حذيفة إلى بعض هذا السواد ، فاستسقى ، فأتاه الدعقان بآناء من فضة ، فرمى به في وجهه ، قال قلنا : اسكتوا ، فانا إن سألناه لم يحدثنا ، قال فسكتنا . فلما كان بعد ذلك قال : أندرون لم رميت بهذا في وجهه ؟ قلنا : لا . قال : ذلك أني كنت نهيت . قال فذكر النبي ﷺ أنه قال : لا تشربوا في آنية الذهب والفضة ، قال أحمد : وفي رواية معاذ ، ولا في الفضة . الحديث الثاني ، **قوله** (إسماعيل) هو ابن أبي أويس . **قوله** (عن زيد بن عبد الله بن عمر) هو تابعي ثقة ، تقدمت روايته عن أبيه في إسلام عمر . وليس له في البخاري سوى هذين الحديثين . وهذا الإسناد كله مدينون . وقد تابع مالك عن نافع عليه موسى بن عقبة وأيوب وغيرهما وذلك عند مسلم ، وخالفهم إسماعيل بن أمية عن نافع فلم يذكر زيدا في إسناده ، جعله عن نافع عن عبد الله بن عبد الرحمن ، أخرجه النسائي ، والحكم لمن زاد من الثقات . ولا سيما هم حفاظ وقد اجتمعوا وانفرد إسماعيل . وقال محمد بن اسماعيل عن نافع عن صفية بنت أبي عبيد عن أم سلمة ، ووافقه سعد بن إبراهيم عن نافع في صفية لكن خالفه فقال عن عائشة بدل أم سلمة ، وقول محمد بن اسماعيل أقرب ، فان كان محفوظا ففعل لنافع فيه إسناده . وشذ عبد المولى بن أبي رواد فقال «عن نافع عن أبي هريرة ، وسلك برد بن سنان وهشام بن الغاز الجادة فقالا عن نافع عن ابن عمر أخرج الجميع للنسائي وقال :

الصواب من ذلك كله رواية أبوب ومن تابعه . **قوله** (عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق) هو ابن أخت أم سلمة التي روى عنها هذا الحديث ، أمه قريبة بنت أبي أمية بن المغيرة المخزومية ، وهو ثقة ما له في البخاري غير هذا الحديث . **قوله** (الذي يشرب في آنية الفضة) في رواية مسلم من طريق عثمان بن مرة عن عبد الله بن عبد الرحمن ، من شرب من آناه ذهب أو فضة ، وله من رواية علي بن مسهر عن عبيد الله بن عمر العمري عن نافع وانه الذي يأكل ويشرب في آنية الذهب والفضة ، وأشار مسلم الى تفرد علي بن مسهر بهذه اللفظة ، أعنى الاكل . **قوله** (إنما يجر) بضم التحتانية وفتح الجيم وسكون الراء ثم جيم مكسورة ثم واء من الجرجرة وهو صوت يردده البعير في حنجرته اذا هاج نحو صوت اللجام في فك الفرس ، قال النووي : اتفقوا على كسر الجيم الثانية من يجرجر ، وتعقب بأن الموفق بن حوة في كلامه على المذهب حكى فتحها ، وحكى ابن الفراكح عن والده أنه قال : روى يجرجر على البناء للماعل والمفعول ، وكذا جوزة ابن مالك في شواهد التوضيح ، نعم رد ذلك ابن أبي الفتح تلميذه فقال في جنه في السكلام على هذا المتن : لقد كثر بحثي على أن أرى أحدا رواه مبنيا للمفعول فلم أجده عند أحد من حفاظ الحديث ، وإنما صمناه من الفقهاء الذين ليست لهم عناية بالرواية ، وسألت أبا الحسين اليوناني فقال : ما قرأته على والدي ولا على شيخنا المنذرى إلا مبنيا للفاعل ، قال : ويبعد اتفاق الحفاظ قديما وحديثا على ترك رواية ثابتة . قال : وأيضا فاستاده الى الفاعل هو الاصل واستاده الى المفعول فرع فلا يصار اليه بغير حاجة ، وأيضا فان علماء العربية قالوا : يحذف الفاعل إما للعلم به أو للاجهل به . أو اذا تخوف منه أو عليه . أو لشرفه أو لحقارته ، أو لإقامة وزن ، وليس هنا شيء من ذلك . **قوله** (في بطنه نار جهنم) وقع للاكثر بنصب نار على أن الجرجرة بمعنى الصب أو التجرع فيكون د نار ، ونصب على المفعولية والفاعل الشارب أى يصب أو يتجرع ، وجاء الرفع على أن الجرجرة هي التي تصوت في البطن ، قال النووي : النصب أشهر ، ويؤيده رواية عثمان بن مرة عند مسلم بلفظ وإنما يجرجر في بطنه نارا من جهنم ، وأجاز الأزهري النصب على أن الفعل عصى اليه ، وابن السكيت الرفع على أنه خبر إن وما موصولة ، قال : ومن نصب جعل د ما ، زائدة كافة لأن عن العمل ، وهو نحو (إنما صنعوا كيد ساحر) فكري بنصب كيد ورفعه ، ويدفعه أنه لم يقع في شيء من النسخ بفصل ما من أن وقوله إن النار تصوت في بطنه كما يصوت البعير بالجرجرة مجاز تشبيه ، لأن النار لا صوت لها ، كذا قيل ، وفي المتن نظر لا يخفى . الحديث الثالث حديث البراء د أمرنا رسول الله ﷺ بسبع ، **قوله** (وعن الشرب في الفضة أو قال في آنية الفضة) شك من الراوى . زاد مسلم من طريق أخرى عن البراء د فانه من شرب فيها في الدنيا لم يشرب فيها في الآخرة ، ومثله في حديث أبي هريرة وفعه د من شرب في آنية الفضة والذهب في الدنيا لم يشرب فيهما في الآخرة ، وآنية أصل الجنة الذهب والفضة د أخرجه النسائي بسند قوى ، وسيأتى شرح حديث البراء مستوفى في كتاب الأدب ، وبأن ما يتعلق باللباس منه في كتاب اللباس ان شاء الله تعالى . وفي هذه الاحاديث تحريم الاكل والشرب في آنية الذهب والفضة على كل مكلف رجلا كان أو امرأة ، ولا يلتحق بذلك بالحي للنساء لأنه ليس من التزين الذي أبيح لها في شوء ، قال القرطبي وغيره : في الحديث تحريم استعمال أو آنية الذهب والفضة في الاكل والشرب . ويلحق بها ما في معناها مثل التطيب والتكحل وسائر وجوه الاستعمالات ، وهذا قال الجمهور ، وأغرب طائفة شئت فأباحت ذلك مطلقا ، ومنهم من قصر التحريم على الاكل والشرب ، ومنهم من قصره على الشرب لانه لم ينف على الريادة في

الأكل ، قال : واختلف في علة المنع ف قيل : ان ذلك يرجع الى عيبتها ، ويؤيده قوله هي لهم وانها لهم ، وقيل لكونهما الأمان وقيم المتلفات ، فلو أبيع استعمالهما لجاز اتخاذ الآلات منهما فيفضي الى قتلتهما بأيدي الناس فيجحف بهم ، ومثله الغزالي بالحكام الذين وظيفتهم التصرف لاظهار العدل بين الناس ، فلو منعوا التصرف لأخل ذلك بالعدل ، فكذا في اتخاذ الآواني من التقددين حبس لهما عن التصرف الذي يقتضيه به الناس . ويرد على هذا جواز الحل للنساء من التقيين ، ويمكن الانفصال عنه . وهذه العلة هي الراجحة عند الشافعية ، وبه صرح أبو علي السنجي وأبو محمد الجويني . وقيل علة التحريم البرف والخيلاء ، أو كسر قلوب الفقراء . ويرد عليه جواز استعمال الآواني من المجواهر النفيسة وغالبها أنفس وأكثر قيمة من الذهب والفضة ، ولم يمنعهما إلا من شذ . وقد نقل ابن الصباغ في « الشامل » الاجماع على الجواز ، ونتجه الرافعي ومن بعده ، لكن في « ذوائد العمراني » عن صاحب « الفروع » نقل وجهين . وقيل : العلة في المنع التشبه بالا عاجم ، وفي ذلك نظر لثبوت الوعيد لفاعله ، وبجرد التشبه لا يصل الى ذلك . واختلف في اتخاذ الآواني دون استعمالها كما تقدم ، والأشهر المنع وهو قول الجمهور ، ورخصت فيه طائفة ، وهو مبنى على العلة في منع الاستعمال ، ويتفرع على ذلك غرامة أرض ما أفسد منها وجواز الاستئجار عليها

٢٩ - باب الشرب في الأفداح

٥٦٣٦ - حدثني عمرو بن عباس حدثنا عبد الرحمن حدثنا سفيان عن سالم أبي النضر عن محمد بن مولى أم الفضل عن أم الفضل « انهم شككوا في صوم النبي ﷺ يوم فرة » ، فيمت اليه بقدر من لبن فشربه » قوله (باب الشرب في الأفداح) أي هل يباح أو يمنع لكونه من شعار الفسقة ؟ ولعله أشار الى أن الشرب فيها وإن كان من شعار الفسقة لكن ذلك بالنظر الى المشروب والى الهيئة الخاصة بهم فيسكره التشبه بهم ، ولا يلزم من ذلك كراهة للشرب في القدر اذا سلم من ذلك . قوله (حدثنا عمرو بن عباس) بمهملتين وموحدة ، وشيخه عبد الرحمن هو ابن مهدي ، وقد تقدم التنبيه على حديث أم الفضل المذكور قريبا ، وتقدم أنه مر مشروحا في كتاب الصيام

٣٠ - باب للشرب من قدح النبي ﷺ وآبائه

وقال أبو بردة قال لي عبد الله بن سلام « ألا أسقيك في قدح شرب النبي ﷺ فيه ؟ »

٥٦٣٧ - حدثنا سعيد بن أبي مريم حدثنا أبو عثمان قال حدثني أبو حازم عن سهل بن سعيد رضي الله عنه قال « ذكر لي النبي ﷺ امرأة من العرب ، فأمر أبا أسيد الساعدي أن يرسل إليها ، فأرسل إليها ، فقدمت فنزلت في أجم بنى ساعدة ، فخرج النبي ﷺ حتى جاءها فدخل عليها ، فاذا امرأة منكسة رأسها ، فلما كلمها النبي ﷺ قالت : أعوذ بالله منك . فقال : قد أهدئك مني ، فقالوا لها : أندرين من هذا ؟ قالت : لا . قالوا : هذا رسول الله ﷺ جاء لخطبك . قالت : كنت أنا أشقى من ذلك . فأقبل النبي ﷺ يومئذ حتى

جلس في سقيفة بني ساعدة هو وأصحابه ، ثم قال : اسقنا يا سهل ، فأخرجت لهم هذا القدح فأسقيتهم فيه . فأخرج لنا سهل ذلك القدح فشربنا منه ، قال : ثم استوهبه عمر بن عبد العزيز بعد ذلك ، فوهبه له .

٥٦٣٨ - **عشر** الحسن بن مذكر قال حدثني يحيى بن حماد أخبرنا أبو عوانة عن عاصم الأحول قال : رأيت قدح النبي ﷺ عند أنس بن مالك - وكان قد انصدع فسأله بفضة . قال : وهو قدح جدّ عريض من نضار . قال قال أنس : لقد سميت رسول الله ﷺ في هذا القدح أكثر من كذا وكذا ،

قال وقال ابن سيرين : إنه كان فيه سلة من حديد ، فأراد أنس أن يجعل مكانها حلقة من ذهب أو فضة فقال له أبو طلحة : لا تغير شيئا صنعه رسول الله ﷺ . فتركه .

قوله (باب الشرب من قدح النبي ﷺ) أي تبركاً به ، قال ابن المنير : كأنه أراد بهذه الترجمة دفع نوم من يقع في خياله أن الشرب في قدح النبي ﷺ بعد وفاته تصرف في ملك الغير بغير إذن ، فبين أن السلف كانوا يفعلون ذلك لأن النبي ﷺ لا يورث ، وما تركه فهو صدقة . ولا يقال إن الأغنياء كانوا يفعلون ذلك والصدقة لا تحمل للفقير ، لأن الجواب أن الممتنع على الأغنياء من الصدقة هو المفروض منها ، وهذا ليس من الصدقة المفروضة . قلت : وهذا الجواب غير مقنع ، والذي يظهر أن الصدقة المذكورة من جنس الأوقاف المطلقة ، ينتفع بها من يحتاج إليها ، وتقر تحت يد من يؤتمن عليها ، ولهذا كان عند سهل قدح ، وعند عبد الله بن سلام آخر ، والجمعة عند أسماء بنت أبي بكر وغير ذلك . **قوله** (وقال أبو بردة) هو ابن أبي موسى الأشعري . **قوله** (قال لي عبد الله بن سلام) هو الصحابي المشهور ، ولام سلام مخففة . **قوله** (ألا) بتخفيف اللام للعرض ، وهذا طرف من حديث سيأتي موصولاً في كتاب الاعتصام من طريق يزيد بن عبد الله بن أبي بردة عن جده عن عبد الله بن سلام ، وتقدم في مناقب عبد الله بن سلام من وجه آخر عن أبي بردة . ثم ذكر حديث سهل بن سعد في قصة المجونية بفتح الجيم وسكون الواو ثم نون في قصة استعادتها لما جاء النبي ﷺ يحطبا ، وقد تقدم شرح قصتها في أول كتاب الطلاق ، وقوله في هذه الطريق : فزلت في أجم ، بضم الحمة والجيم هو بناء يشبه القصر ، وهو من حصون المدينة ، والجمع أجام مثل أطم وأطام . قال الخطابي : الأطم والأجم بمعنى ، وأغرب الداودي فقال : الأجام الأشجار والحوائط ، ومثله قول الكرماني : الأجم بفتحتين جمع أجمة وهي النيسة . **قوله** (قالت : أنا كنت أشق من ذلك) ليس أقبل التفتيل فيه على ظاهره ، بل مرادها إثبات الشقاء لها لما فاتها من الزوج برسول الله ﷺ . **قوله** (فأقبل النبي ﷺ حتى جلس في سقيفة بني ساعدة) هو المكان الذي وقعت فيه البيعة لابي بكر الصديق بالخلافة . **قوله** (ثم قال : اسقنا يا سهل) في رواية مسلم من هذا الوجه ، « اسقنا سهل ، أي قال لسهل اسقنا ، ووقع عند أبي نعيم » وقال اسقنا يا أبا سعد ، والذي أرفقه في كنية سهل بن سعد أبو العباس ، فلعل له كنيستين ، أو كان الاصل يا ابن سعد فتعرفت . **قوله** (فأخرجت لهم هذا القدح) في رواية المستمل « فخرجت لهم هذا القدح » . **قوله** (فأخرج لنا سهل) قائل ذلك هو أبو حازم الراوي عنه ، وصرح بذلك مسلم في روايته . **قوله** (ثم استوهبه عمر بن عبد العزيز بعد ذلك فوهبه له) كان عمر بن عبد العزيز حينئذ قد ولي إمرة المدينة ، وليست الهبة هنا حقيقية ، بل من جهة

الاختصاص . وفي الحديث التبسط على الصاحب واستدعاء ما عنده من مأكل ومشروب ، وتبظيمه بدعائه بكنيته ، والتبرك بأثار الصالحين ، واستياب الصديق ما لا يشق عليه هبته ، ولعل سهلا سمح بذلك لبدل كان عنده من ذلك المجلس أو لأنه كان محتاجا فموضه المستوجب ما يسد به حاجته ، والله أعلم . ومناسبتة لترجمة ظاهرة من جمة رغبة الذين سألوا سهلا أن يخرج لهم القدر المذكور ليشرخوا فيه تبركا به . الحديث الثالث ، **قوله** (حدثنا الحسن بن مدرك حدثنا يحيى بن حماد) كذا أخرج هنا ، وفي غير موضع عن يحيى بن حماد « بواسطة » ، وأخرج عنه في جملة الحبشة بغير واسطة . والحسن بن مدرك كان صهر يحيى بن حماد فكان عنده عنه ما ليس عند غيره ، ولهذا لم يخرجه الاسماعيل من طريق أبي عوانة ، ولا وجد له أبو نعيم إسنادا غير إسناد البخارى فأخرجني في « المستخرج » من طريق الفريرى عن البخارى ثم قال : رواه البخارى عن الحسن بن مدرك ، ويقال إنه حديثه ، يعنى أنه نفرد به . **قوله** (رأيت قدح النبي ﷺ عند أنس بن مالك) تقدم في فرض الحسن من طريق أبي حمزة السكري « عن عاصم قال : رأيت القدح وشربت منه » ، وأخرجه أبو نعيم من طريق علي بن الحسن بن شقيق عن أبي حمزة ثم قال « قال علي بن الحسن : وأنا رأيت القدح وشربت منه » ، وذكر القرطبي في « مختصر البخارى » ، أنه رأى في بعض النسخ القديمة من صحيح البخارى « قال أبو عبد الله البخارى : رأيت هذا القدح بالبصرة وشربت منه ، وكان اشترى من ميراث النضر بن أنس بثمانمائة ألف . **قوله** (وكان قد انصدع) أى انشق . **قوله** (فسلله فضة) أى وصل بعضه ببعض ، وظاهره أن الذى وصله هو أنس ، ويحتمل أن يكون النبي ﷺ ، وهو ظاهر رواية أبي حمزة المذكورة بلفظ « أن قدح النبي ﷺ انكسر فاتخذ مكان الشعب سلسلة من فضة ، لكن رواية البيهقي من هذا الوجه بلفظ « انصدع فجعلت مكان الشعب سلسلة من فضة . قال - يعنى أنسا - هو الذى فعل ذلك » . قال البيهقي كذا في سياق الحديث ، فما أدري من قاله من رواه هل هو موسى بن هارون أو غيره . قلت : لم يتعين من هذه الرواية من قال هذا وهو « جعلت » بضم التاء على أنه ضمير القائل وهو أنس ، بل يجوز أن يكون جعلت بضم أوله على البناء للجهول فقصدى الرواية التي في الصحيح . ووقع لأحد من طريق شريك عن عاصم « رأيت عند أنس قدح النبي ﷺ فيه ضبة من فضة » وهذا أيضا يحتمل . والشعب بفتح المعجمة وسكون العين المهملة هو الصدع ، وكأنه سد الشقوق بخيوط من فضة فصارت مثل السلسلة . **قوله** (وهو قدح جيد عريض من فضار) القائل هو عاصم راويه ، والعريض الذى ليس بتطاوّل بل يكون طوله أقصر من عمقه ، والنضار بضم النون وتخفيف الضاد المعجمة الخالص من العود ومن كل شيء ، ويقال أصله من شجر النبع ، وقيل من الأثل ، ولونه يميل إلى الصفرة ، وقال أبو حنيفة الدينورى : هو أجود الخشب اللينة . وقال في « المحكم » النضار التبر والخشب . **قوله** (قال) أى عاصم (قال أنس : لقد سقيت رسول الله ﷺ في هذا القدح أكثر من كذا وكذا) وقع عند مسلم من طريق ثابت عن أنس « لقد سقيت رسول الله ﷺ قدحى هذا الشراب كله العسل والزبد والماء واللبن » وقد تقدمت ضبة النبي ﷺ الذى كان يشربه ، وأنه تقيع القمر أو الزبيب . **قوله** (قال) أى عاصم (وقال ابن سيرين) هو محمد ، وقد فصل أبو عوانة في روايته هذه ما حله عاصم عن أنس بما حله عن ابن سيرين ، ولم يقع ذلك في رواية أبي حمزة الماضية . **قوله** (أنه كان فيه حافظة من حديد ، فأراد أنس أن يجعل مكانها حافظة من ذهب أو فضة) هو شك من الراوى ، ويحتمل أن يكون التردد من أنس عند إرادة ذلك أو استشارته أبا طلحة فيه . **قوله** (فقال له أبو طلحة) هو الانصارى زوج أم سلمة والدة

أنس . قوله (لا نغير) كذا الأكثر بالنوكيد ، وللمكشيحي « لا نغير » بصيغة النهي بغير تأكيد ، وكلام أبي طلحة هذا إن كان ابن سيرين سمعه من أنس وإلا فيكون أرسله عن أبي طلحة لأنه لم يلقه ، وفي الحديث جواز اتخاذ ضبة الفضة وكذلك السلسلة والحلقة ، وهو أيضا مما اختلف فيه . قال الخطابي : منعه مطلقا جماعة من الصحابة والتابعين ، وهو قول مالك والقيث . وعن مالك : يجوز من الفضة إن كان يسيرا . وكرهه الشافعي قال : لشلا يكون شارباً على فضة ، فأخذ بعضهم منه أن السكرامة تختص بما إذا كانت الفضة في موضع الشرب ، وبذلك صرح الحنفية . وقال به أحد أصحاب وأبو ثور . وقال ابن المنذر تبعاً لأبي عبيد : المفضض ليس هو إناء فضة ، والذي تقرر عند الشافعية أن الضبة إن كانت من الفضة وهي كبيرة للزينة تحرم ، أو للحاجة فتجوز مطلقاً ، وتحرم ضبة الذهب مطلقاً . ومنهم من سوى بين ضبتي الفضة والذهب . وأما الحديث الذي أخرجه الدارقطني والحاكم والبيهقي من طريق زكريا بن إبراهيم بن عبد الله بن مطيع عن أبيه عن ابن عمر بنحو حديث أم سلمة وزاد فيه « أو في إناء فيه شيء » من ذلك ، فإنه مدلول بجملة حال إبراهيم بن عبد الله بن مطيع وولده ، قال البيهقي : الصواب ما رواه عبيد الله العمري عن نافع عن ابن عمر موقوفاً أنه « كان لا يشرب في قده فيه ضبة فضة ، وقد أخرج الطبراني في « الاوسط » من حديث أم عطية « أن النبي ﷺ نهى عن لبس الذهب وتفضيض الاقداح ، ثم رخص في تفضيض الاقداح » وهذا لو ثبت لكان حجة في الجواز ، لكن في سنده من لا يعرف . واستدل بقوله « أو إناء فيه شيء » من ذلك ، على تحريم الإناء من النحاس أو الحديد المطلق بالذهب أو الفضة ، والصحيح عند الشافعية إن كان يحصل منه بالعرض على النار حرم ، وإلا فوجهاً أصحهما لا ، وفي العكس وجهان كذلك ، ولو خلف إناء الذهب أو الفضة بالنحاس مثلاً ظاهراً وباطناً فكذلك . وحرم إمام الحرمين أنه لا يحرم كندو الجبة التي من القطن مثلاً بالحرير ، واستدل بجواز اتخاذ السلسلة والحلقة وأنه ميسور أن يتخذ الإناء وأمن منفصل عنه ، وهذا ما نقله المتولي واليعقوبي والخوارزمي ، وقال الراملي : فيه نظر . وقال الزرقي في « شرح المذهب » : ينبغي أن يحمل كالصديب ويجرى فيه الخلاف والتفصيل . واختلفوا في ضابط الصغر في ذلك فقليل : العرف وهو الأصح ، وقيل ما يلع على بعد كبير وما لا يصغر ، وقيل ما استوعب جواً من الإناء كأسفله أو عروته أو شفته كبير ، وما لا فلا . ومتى شك فالاصل الإباحة . والله أعلم

٣١ - باب شرب البركة . ولله المبارك

٥٦٣٩ - **عنه** ثقة بن سعد حدثنا جابر عن الأعمش قال حدثني سالم بن أبي الجعد عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما هذا الحديث قال « قد رأيته مع النبي ﷺ وقد حضرت العصر وليس معنا ماء غير كفة . فجعل في إناء . فأتى النبي ﷺ به فأدخل يده فيه وفرج أصابعه ثم قال : « حتى على أهل الوضوء بركة من الله . فلقد رأيت الماء يفجر من بين أصابعه » فتوضأ للناس وشربوا . فجلت لا آو ما جلعت في بطني منه فقلت أنه بركة . قلت لجابر : كم كنتم يومئذ ؟ قال : ألف وأربعمائة . تابعه عمرو بن دينار عن جابر وقال حصين وعمرو بن مرة عن سالم بن جابر « خمس عشرة مائة » . وتابعه سعيد بن المسيب عن جابر

قوله (باب شرب البركة ، والماء المبارك) قال المهبلي : سمي الماء بركة لان الشيء إذا كان مباركا فيه يسمى بركة **قوله** (عن جابر بن عبد الله) في رواية حصين : عن سالم بن أبي الجعد سمعت جابرا : وقد تقدمت في المغازي ، **قوله** (قد رأيتني) بضم التاء ، وفيه نوع تعريد . **قوله** (وحضرت العصر) أي وقت صلاتها ، والجملة حالية . **قوله** (ثم قال : حتى على أهل الوضوء) كذا وقع الأكثر ، وفي رواية النسفي : حتى على الوضوء ، باسقاط لفظ : أهل ، وهي أصوب ، وقد وجهت على تقدير ثبوتها بأن يكون أهل بالنصب على النداء بجذب حرف النداء كأنه قال : حتى على الوضوء المبارك يا أهل الوضوء ، **ص**كذا قال عياض ، وتعمق بأن المجزوء يعلى غير مذكور ، وقال غيره : الصواب حتى هلا على الوضوء المبارك ، فتحذف لفظ : هلا ، فصارت : أهل ، وحولت عن مكانها ، ودعى ، اسم فعل لامر بالاسراع ، وفتح لسكون ما قبلها مثل ليت وهلا بتخفيف اللام والتثنية كلة استعمال . **قوله** (جعلت لا آلو) بالمد وتخفيف اللام المضمومة أي لا أقصر ، والمراد أنه جعل يستكثر من شربه من ذلك الماء لأجل البركة . قال ابن بطال : يؤخذ منه أنه لا سرف ولا شرف في الطعام أو الشراب الذي تظهر فيه البركة بالمعجزة ، بل يستحب الاستكثار منه . وقال ابن المنير : في ترجمة البخاري إشارة إلى أنه يغتفر في الشرب منه الاكثار دون المعتاد الذي ورد باستحباب جعل الثلث له ، ولئلا يظن أن الشرب من غير عطف ممنوع ، فان فعل جابر ما ذكر دال على أن الحاجة إلى البركة أكثر من الحاجة إلى الري ، والظاهر اطلاع النبي ﷺ على ذلك ولو كان ممنوعا لنهاه . **قوله** (فقلت لجابر) القائل هو سالم بن أبي الجعد راويه عنه . **قوله** (كم كنتم يومئذ ؟ قال : ألف وأربعمائة) كذا لم بالرفع ، والتقدير نحن يومئذ ألف وأربعمائة ، ويجوز النصب على خبر كان ، وقد تقدم بيان الاختلاف على جابر في عدمه يوم الحديبية في « باب غزوة الحديبية » من المغازي ، ويثبت هناك أن هذه القصة كانت هناك ، وتقدم شيء من شرح الممن في علامات النبوة . **قوله** (تابعه عمرو بن دينار عن جابر) وصله المؤلف في تفسير سورة الفتح مختصرا : كذا يوم الحديبية ألفا وأربعمائة ، وهذا القدر هو مقصوده بالمتابعة المذكورة لا جميع سياق الحديث . **قوله** (وقال حصين وعمرو بن مرة عن سالم) هو ابن أبي الجعد (خمس عشرة مائة) أما رواية حصين فوصلها المؤلف في المغازي ، وأما رواية عمرو بن مرة فوصلها مسلم وأحمد بلفظ ألف وخمسمائة ، والجمع بين هذا الاختلاف عن جابر أنهم كانوا زيادة على ألف وأربعمائة ، فن اقتصر عليها ألفي الكسر ، ومن قال ألف وخمسمائة جهرا . وقد تقدم بسط ذلك في كتاب المغازي ، وبيان توجيه من قال ألف وثلثمائة ، وفيه الحد

(عاتمة) اشتمل كتاب الأشربة من الأحاديث المرفوعة على أحد وتسعين حديثا ، المعلق منها تسعة عشر طريقا والباقي موصل ، المكرر منها فيه وفيما مضى سبعون طريقا والباقي خالص ، وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث أبي مالك وأبي عاصم في المعازف ، وحديث ابن أبي أوفى في الجمر الأخضر ، وحديث أنس في الأنداح ليلة الإبراء ، وهو معلق ، وحديث جابر في السكر ، وحديث علي في الشرب قائما ، وحديث أبي هريرة في النهي عن الشرب من فم السماء ، وحديث أبي طلحة في قدح النبي ﷺ . وفيه من الآثار عن الصحابة فن بدم أربعة عشر أمرا ، وافقه أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٧٥- كتاب المرضى

١- باب ما جاء في كفارة المرض . وقول الله تعالى (من يصلِّ سوَّاءَ يَجْزَ به)

٥٦٤٠ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ الْحَكَمُ بْنُ ظَالِحٍ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي عُروَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ طَائِفَةً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : مَا مِنْ مُصِيبَةٍ تُصِيبُ الْمُسْلِمَ إِلَّا كَفَّرَ اللَّهُ بِهَا عَنْهُ ، حَقُّ الشُّوْكَةِ بِشَاكِهَا ،

٥٦٤١ ، ٥٦٤٢ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حُمَيْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَمَلَةَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « مَا يُصِيبُ الْمُسْلِمَ مِنْ نَصَبٍ وَلَا وَصَبٍ وَلَا حَزَنٍ وَلَا أَذًى وَلَا نَعَمٍ - حَقُّ الشُّوْكَةِ بِشَاكِهَا - إِلَّا كَفَّرَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سَطَايَاهُ ،

٥٦٤٣ - حَدَّثَنِي مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ سَفْيَانَ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ عَنْ أَبِيهِ « عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : مَثَلُ الْمُؤْمِنِ كَالْخَامَةِ مِنَ الزَّرْعِ : تُفْقِئُهَا الرِّيحُ مَرَّةً ، وَتَمْدِدُهَا مَرَّةً . وَتَقْلُ لِلنَّافِقِ كَالْأَرْضِ لَا تَزَالُ حَتَّى يَكُونَ انْجِمَانُهَا مَرَّةً وَاحِدَةً »

وقال زكريا حدثني سعد بن حذافى بن كعب عن أبيه كعب عن النبي ﷺ

٥٦٤٤ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ النَّذِيرِ قَالَ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ فُلَيْحٍ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ حِلَالِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ بَنِي عَاصِرٍ عَنْ كُوفَى عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : مَثَلُ الْمُؤْمِنِ كَمَثَلِ الْخَامَةِ مِنَ الزَّرْعِ : مِنْ حَيْثُ انْتَهَى الرِّيحُ كَفَأَتْهَا ، فَإِذَا امْتَدَّتْ نَكَّتُهَا بِالْبَلَاءِ . وَالْفَاجِرُ كَالْأَرْضِ سَمَاءُ مُتَحَلِّقَةٌ ، حَقُّ انْقِصَاصِهَا إِذَا شَاءَ »

[الحديث ٥٦٤٤ - طريقه في : ٧٤٦٦]

٥٦٤٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي صَعْمَةَ أَنَّهُ قَالَ : سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ يَسَارٍ أَبَا الْهَجَابِ يَقُولُ : سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ « قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُصِيبْ مِنْهُ »

قوله (بسم الله الرحمن الرحيم . كتاب المرضى . باب ما جاء في كفارة المرض) كذا هم ، إلا أن البسمة سقطت لأبي ذر ، وخالفهم النسفي فلم يفرده كتاب المرضى من كتاب الطب ، بل صدر بكتاب الطب ثم بعمل ، ثم ذكر باب ما جاء ، واستمر على ذلك إلى آخر كتاب الطب ، ولكل وجه ، وفي بعض النسخ : « كتاب » . والمرضى جمع مريض ، والمراد بالمرض هنا مرض البدن ، وقد يطلق المرض على مرض القلب إما لقبه كقوله تعالى (في قلوبهم مرض) وإما لقبه كقوله تعالى (فيقطع الذي في قلبه مرض) ووقع ذكر مرض البدن في القرآن في الوضوء والصوم والحج ، وسيأتي ذكر مناسبة ذلك في أول الطب . والكفارة صيغة مبالغة من التكفير ، وأصله التفعيلة والستر ، والمعنى هنا أن ذنوب المؤمن تنطفي بما يقع له من ألم المرض ، قال الكرماني : والاضافة بيانية لأن المرض ليست له كفارة بل هو الكفارة نفسها ، فهو كقولهم شجر الآراك . أو الاضافة بمعنى ذى ، أو هو من إضافة الصفة إلى الموصوف ، وقال غيره : هو من الإضافة إلى الفاعل ، وأسند التكفير للرض لكونه سببه . قوله (وقول الله عز وجل : من يعمل سوءا يجز به) قال الكرماني : مناسبة الآية للباب أن الآية أهم ، إذ المعنى أن كل من يعمل سيئة فإنه يجازى بها . وقال ابن المنير : الحاصل أن المرض كما جاز أن يكون مكفرا للخطايا فكذلك يكون جزاء لها . وقال ابن بطلان : ذهب أكثر أهل التأويل إلى أن معنى الآية أن المسلم يجازى على خطايه في الدنيا بالمصائب التي تقع له فيها فتكون كفارة لها . وهن الحسن وحيد الرحمن بن زيد : أن الآية المذكورة نزلت في التكفارة خاصة ، والأحاديث في هذا الباب تشهد للآل انتهى . وما نقله ههنا أورده الطبري ونعقبه . ونقل ابن التين عن ابن عباس نحوه ، والأول المعتمد . والأحاديث الواردة في سبب نزول الآية لما لم تكن على شرط البخاري ذكرها ثم أورد من الأحاديث على شرطه ما يوافق ما ذهب إليه الأكثر من تأويلها ، ومنه ما أخرجه أحمد وصححه ابن حبان من طريق حميد بن عمار عن عائشة : أن رجلا تلا هذه الآية (من يعمل سوءا يجز به) فقال : إنا لنجزى بكل ما عملناه ؟ هاكنا إذا . فبلغ ذلك النبي ﷺ فقال : نعم يجزى به في الدنيا من مصيبة في جسده مما يؤذيه ، وأخرجه أحمد وصححه ابن حبان أيضا من حديث أبي بكر الصديق أنه قال : يا رسول الله كيف التصالح بعد هذه الآية (ليس بأمانيسكم ولا أمانى أهل الكتاب ، من يعمل سوءا يجز به) ؟ فقال : غفر الله لك يا أبا بكر ، ألسن تمرض ، ألسن تموت ؟ قال قلت : بلى . قال : هو ما تجزون به ، وإسلم من . طريق محمد بن قيس بن عزيمة عن أبي هريرة : لما نزلت (من يعمل سوءا يجز به) بلغت من المسلمين مبلغا شديدا ، فقال النبي ﷺ : قاربوا وسددوا ، فكل ما يصاب به المسلم كفارة . حتى النكبة ينكها والشوك يفاكها . ثم ذكر المصنف في الباب ستة أحاديث : الحديث الأول حديث عائشة : قوله (ما من مصيبة) أصل المصيبة الرمية بالسهم ثم استعملت في كل نازلة . وقال الراغب : أصاب يستعمل في الخير والشر . قال الله تعالى (إن تصيبك حسنة فاعلم أن تصيبك مصيبة) الآية قال : وقيل الإصابة في الخير مأخوذة من الصوب وهو المطر الذي ينزل بقدر الحاجة من غير ضرر ، وفي الشر مأخوذة من إصابة السهم . وقال الكرماني : المصيبة في اللغة ما ينزل بالإنسان مطلقا ، وفي العرف ما نزل به من مكروه خاصة ، وهو المراد هنا . قوله (تصيب المسلم) في رواية مسلم من طريق مالك ويونس جميعا عن الزهري : ما من مصيبة يصاب بها المسلم ، ولا أحد من طريق عبد الرزاق عن معمر بهذا السند : ما من وجع أو مرض يصيب المؤمن ، ولا ابن حبان من طريق ابن أبي السرى عن عبد الرزاق : ما من مسلم يشاك شوكا فافوقها ، ونحوه لمسلم من

طريق هشام بن عروة عن أبيه . قوله (حتى الشوك) جاوزوا فيه الحركات الثلاث ، فالجر بمعنى الناية أى حتى ينتهى إلى الشوك أو عطفاً على لفظ مصيبة ، والنصب بتقدير عامل أى حتى وجهاته الشوك ، والرفع عطفاً على الضمير في نصب . وقال القرطبي : فيه المحققون بالرفع والنصب . فالرفع على الابتداء . ولا يجوز على المحل . كذا قال ، ووجه غيره بأنه يسوخ على تقدير أن د من ، زائدة . قوله (يشاك) بضم أوله أى يشوك غيره بها ، وفيه وصل الفصل لأن الأصل يشاك بها . وقال ابن النين : حقيقة هذا اللفظ - يعنى قوله يشاك - أن يدخلها غيره . قلت : ولا يلزم من كونه الحقيقة أن لا يراد ما هو أهم من ذلك حتى يدخل ما إذا دخلت هي بغير إدخال أحد . وقد وقع في رواية هشام بن عروة عند مسلم ولا يصيب المؤمن شوك ، فإضافة الفعل إليها هو الحقيقة ، ويحتمل إرادة المعنى الأعم ، وهى أن تدخل بغير فصل أحد أو بفعل أحد ، فمن لا يمنع الجمع بين إرادة الحقيقة وانجازها بلفظ الواحد يجوز مثل هذا ، وبشاكها ضبط بضم أوله ووقع في نسخة الصفائى بفتحها ، ولديها بعض شراح المصاييح لصاحبه الجوهري ، ذكر الجوهري إنما ضبطها بمعنى آخر فقدم انطق وبشاك ، بضم أوله ثم قال : والشوك حدة الناس وحدة السلاح ، وقد شك الرجل بشاك شوكا إذا ظهرت فيه شوكة وقوت . قوله (إلا كفر الله بها عنه) في رواية أحمد ، إلا كان كفره لذنبه أى يكون ذلك عقوبة بسبب ما كان صدر منه من المصيبة ، ويكون ذلك سببا لمغفرة ذنبه . ووقع في رواية ابن حبان المذكورة : إلا رفعه الله بها درجة ، وحط عنه بها خطيئة . ومثله لمسلم من طريق الأسود بن عاثبة ، وهذا يقتضى حصول الأسرين معا : حصول الثواب ، ورفع المقاب ، وشاهده ما أخرجه الطبراني في الأوسط ، من وجه آخر عن عائشة بلفظ : ما ضرب على مؤمن هرق قط إلا حط الله به عنه خطيئة ، وكتب له حسنة ، ورفع له درجة ، وسنده جيد . وأما ما أخرجه مسلم أيضاً من طريق عمرة عنها : إلا كتب الله له بها حسنة ، أو حط عنه بها خطيئة ، كذا وقع فيه باللفظ أو ، فيحتمل أن يكون شكاً من الزاد ، ويمتثل التنوع ، وهذا أوجه ، ويكون المعنى . إلا كتب الله له بها حسنة إن لم يكن عليه خطايا ، أو حط عنه خطايا إن كان له خطايا . وحل هذا فيقتضى الأول أن من ليست عليه خطيئة يزداد في رفع درجته بتقدير ذلك ، والفضل واسع . (تنبيه) : وقع لهذا الحديث سبب أخرجه أحمد وصححه أبو عوانة والمحاكم من طريق عبد الرحمن بن شعبة العبدري ، أن عائشة أخبرته أن رسول الله ﷺ طرقة وجع ، فجعل يتقلب على فراشه ويشتكى ، فقالت له عائشة : لو صنع هذا بعضنا لوجدت عليه ، فقال : إن الصالحين يثدد عليهم ، وأنه لا يصيب المؤمن نكبة شوك ، الحديث ، وفي هذا الحديث تعقب على الشيخ عز الدين بن عبد السلام حيث قال : ظن بعض المهلة أن المصاب مأجور ، وهو خطأ صريح ، فإن الثواب والعقاب إنما هو على التكسب ، والمصابب ليست منها ، بل الأجر على الصبر والرضا . ووجه التعقب أن الأحاديث الصحيحة صريحة في ثبوت الأجر ، بمجرد حصول المصيبة ، وأما الصبر والرضا فقد زائد يمكن أن يثاب عليها زيادة على ثواب المصيبة ، قال القرافي : المصابب كفارات جوما سواء اقترن بها الرضا أم لا ، لكن إن اقترن بها الرضا عظم التكفير والإفلا ، كذا قال ، والتحقيق أن المصيبة كفارة لذنب يوازيها ، وبالرضا يوجب على ذلك ، فإن لم يكن للمصاب ذنب عوض عن ذلك من الثواب بما يوازيه . وزعم القرافي أنه لا يجوز لأحد أن يقول للمصاب : جعل الله هذه المصيبة كفارة لذنبك ، لأن الفارح قد جعلها كفارة ، فسؤال التكفير طلب لتحصيل الحاصل ، وهو إساءة أدب على الشارع . كذا قال . وتعقب بما ورد من جواز الدعاء بما

هو واقع كالصلاة على النبي ﷺ وسؤال الوسيلة له . وأجيب عنه بأن الكلام فيما لم يرد فيه شيء ، وأما ما ورد فهو مشروع ، ليثاب من امتثل الأمر فيه على ذلك . الحديث الثاني والثالث حديث أبي سعيد وأبي هريرة عما ، **قوله** (عبد الملك بن عمرو) هو أبو عامر المقدسي مشهور بكنيته أكثر من اسمه ، وزهير بن محمد هو أبو المنذر القتيبي ، وقد تكلموا في حفظه ، لكن قال البخاري في التاريخ الصغير : ما روى عنه أهل الشام فإنه مناكير ، وما روى عنه أهل البصرة فإنه صحيح . قلت : وقال أحمد بن حنبل كان زهير بن محمد الذي يروى عنه الشاميون آخر لكثرة المناكير انتهى . ومع ذلك فما أخرج له البخاري إلا هذا الحديث وحديث آخر في كتاب الاستئذان من رواية أبي عامر المقدسي أيضا عنه ، وأبو عامر بصري ، وقد تابعه على هذا الحديث الوليد بن كثير في حديث الباب عن شيخه فيه محمد بن عمرو بن حلحلة عند مسلم ، وحلحلة بمثلين مفتوحين بينهما لام ساكنة وبعد الثانية لام مفتوحة ثم هاء . **قوله** (عن النبي ﷺ) في رواية الوليد بن كثير ، وإنما سما رسول الله ﷺ . **قوله** (من نصب) بفتح النون والمهمل ثم موحدة : هو التعب وزنه ومعناه . **قوله** (ولا نصب) بفتح الواو والمهمل ثم الموحدة أي مرض وزنه ومعناه ، وقيل هو المرض اللازم . **قوله** (ولا م ولا حزن) هما من أمراض الباطن ، ولذلك ساغ عطفهما على الوصب . **قوله** (ولا أذى) هو أعم مما تقدم . وقيل هو خاص بما يلحق الشخص من تملد غير عليه . **قوله** (ولا هم) بالفتح المعجمة هو أيضا من أمراض الباطن وهو ما يفتق على القلب . وقيل في هذه الأشياء الثلاثة وهي الهم والغم والحزن أن الهم ينشأ عن الفكر فيما يتوقع حصوله مما يتأذى به ، والغم كرب يحدث للقلب بسبب ما حصل ، والحزن يحدث لفقد ما يشق على المرء فقده . وقيل الهم والغم بمعنى واحد . وقال الكرماني : الغم يشمل جميع أنواع المكروهات لأنه إما بسبب ما يعرض للبدن أو النفس ، والاول إما يحدث يخرج عن المجرى الطبيعي أو لا ، والثاني إما أن يلاحظ فيه الغير أو لا ، وإما أن يظهر فيه الانقباض أو لا ، وإما بالنظر الى الماضي أو لا . الحديث الرابع حديث كعب ، **قوله** (حدثنا يحيى) هو القطان ، وسفيان هو الثوري ، وسعد هو ابن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري ، وعبد الله بن كعب أي ابن مالك الانصاري . **قوله** (كالخامة) بالخاء المعجمة وتخفيف الميم هي الطاقة الطرية القينة أو النضة أو القضية ، قال الخليل : الخامة الزرع أول ما ينبت على ساق واحد والالف منها منقلبة عن واو ، ونقل ابن التين عن القزاز أنه ذكرها بالمهمل والقفاء ، وفسرها بالطاقة من الزرع . ووقع عند أحمد في حديث جابر ، مثل المؤمن مثل السنبلة تستقيم مرة وتخر أخرى ، وله في حديث لابي بن كعب مثل المؤمن مثل الخامة تحمر مرة وتصف أخرى . **قوله** (تفيها) بغاء وتحتانية مهموز أي تميلها وزنه ومعناه ، قال الزركشي : هنا لم يذكر الفاعل وهو الريح ، وبه يتم الكلام ، وقد ذكره في باب كفاية المرض ، وهذا من أعجب ما وقع له فان هذا الباب الذي ذكر فيه ذلك هو باب كفاية المرض ، ولفظ الريح ثابت فيه عند معظم الرواة ، ونقل ابن التين عن أبي عبد الملك أن معنى تفيها ترفدها ، وتمتبه بأنه ليس في اللغة قائ إذا رقد . قلت : لعله تفسير معنى ، لأن الرقود رجوع عن القيام وفاء بجيء بمعنى رجوع . **قوله** (وتمددا) بفتح أوله وسكون المهمل وكسر الهال ، وبعض أوله أيضا وفتح ثانيه والشديد . ووقع عند مسلم في تفيها الريح نصرها مرة وتمددا أخرى ، وكان ذلك باختلاف حال الريح : فان كانت شديدة حركتها فالت يمينا وشمالا حتى تقارب السقوط ، وان كانت ساكنة أو إلى السكون أقرب أقامتها . ووقع في رواية ذكرها عند مسلم : حتى تهيج ، أي تستوى ويكمل نصجها ، ولاحمد من إحدب جابر مثله . **قوله**

(ومثل المناق) في حديث أبي هريرة المذكور بعده « الفاجر » وفي رواية ذكرها عند مسلم « الكافر » . قوله (كالآرزة) بفتح الهمزة وببél بكسرهما وسكون الراء بعدها زاي ، كذا الأكثر ، وقال أبو صيدة هو بوزن قاعة وهي الثابتة في الآراء ، وردده أبو عبيد بن الرزاة انفقوا على عدم المد ، وإنما اختلفوا في سكون الراء وتحريكها والأكثر على السكون . وقال أبو حنيفة الدينوري : الراء ساكنة ، وليس هو من نبات أرض العرب ، ولا ينبت في السبخ بل يهول طويلا شديداً . ويغلف ، قال : وأخبرني النخعي أنه ذكر الصنوبر ، وأنه لا يحمل شيئاً وإنما يستخرج من أغصانه وعروقه الوقت . وقال ابن سيده : الارز العرعر ، وقيل شجر بالشام يقال لثمره الصنوبر . وقال الخطابي : الارزة مفتوحة الراء واحدة الارز وهو شجر الصنوبر فيما يقال . وقال القزاز : قاله قوم بالتحريك ، وقالوا : هو شجر معتدل صلب لا يحركه هبوب الريح ، ويقال له الارزن . قوله (انجمافها) بضم ومهمل ثم قاء ، أي انقلعها ، تقول جعفتها فانجرفت مثل قلعتها فانقلع . ونقل ابن التين عن الداودي أن معناه انكسارها من وسطها أو أسفلها . قال المذهب : معنى الحديث أن المؤمن حيث جاءه أمر الله انقطع له ، فأن وقع له خير فرح به وشكر ، وإن وقع له مكروه صبر وواجهه الخير والأجر ، فإذا اندفع عنه اعتدل شاكراً . والكافر لا يتفقد الله باختيائه ، بل يحصل له التيسير في الدنيا لينتصر عليه الحال في المعاد ، حتى إذا أراد الله إهلاكه قصمه فيكون موته أشد عذاباً عليه وأكثر ألماً في خروج نفسه . وقال غيره : المعنى أن المؤمن يتلقى الأعراض الواقعة عليه لضعف حظه من الدنيا ، فهو كأوائل الزرع شديد الميلان لضعف ساقه ، والكافر بخلاف ذلك ، وهذا في الغالب من حال الاثنين . قوله (وقال ذكرها) هو ابن أبي زائدة ، وهذا التعليق عنه وصله مسلم من طريق عبد الله بن نمير ومحمد بن بشر كلاهما عنه . قوله (حدثني سعد) هو ابن إبراهيم المذكور من قبل . قوله (حدثني ابن كعب) يريد أنه من رواية سفيان عن سعد بن شيبان : أحدهما إبهام اسم ابن كعب ، والثاني تصريح بالتعبير . فيستفاد من رواية سفيان تسميته ومن رواية ذكرها بالتصريح بإبهامه . وقد وقع في رواية لمسلم عند سفيان عبد الرحمن بن كعب ، ولعل هذا هو السر في إبهامه في رواية ذكرها . ويستفاد من صنيع مسلم في تخريج الروایتين عن سفيان أن الاختلاف إذا دار على ثقة لا يضر . الحديث الخامس حديث أبي هريرة ، قوله (حدثني أبي) هو ثعلبة بن سليمان . قوله (عن هلال بن علي من بني عامر بن لؤي) كذا فيه ، وليس هو من أنفسهم وإنما هو من مواليتهم واسم جده أسامة وقد ينسب إلى جده ، ويقال له أيضاً هلال بن أبي ميمونة وهلال بن أبي هلال . وهو مدني تابعي صغير موثق ، وفي الرواة هلال بن أبي هلال سلة القهري تابعي مدني أيضاً يروي عن ابن عمر ، روى عنه أسامة ابن زيد البجلي وحده ، وهو من خطه هلال بن علي . وفيهم أيضاً هلال بن أبي هلال مذهب تابعي أيضاً يروي عن أبي هريرة ، وهلال بن أبي هلال أبو هلال بصري تابعي أيضاً ، يأتي ذكره قريباً في باب فضل من ذهب بصره ، وهلال بن أبي هلال شيخ يروي عن أسامة أفرد الخطيب في المتفق عن أبي هلال وقال انه مجهول ، ولست أستبعد أن يكون واحداً . قوله (من حيث أتتها الريح كفأتها) بفتح الكاف والفاء والهمز أي أماتها ، ونقل ابن التين أن منهم من رواه بنير من ثم قال : كأنه سهل الهمز ، وهو كما ظن والمعنى أماتها . قوله (فإذا اعتدلت تكفأ بالبلاد) قال عياض : كذا فيه ، وصوابه فإذا انقلبت ، ثم يكون قوله تنكفأ رجوعاً إلى وصف المسلم ، وكذا ذكره في التوحيد . وقال الكرمانى : كان المناسب : أن يقول فإذا اعتدلت تنكفأ بالرياح كما تنكفأ المؤمن بالبلاد ،

لكن الريح أيضا بلاه بالنسبة الى الخامة ، أو لانه لما شبه المؤمن بالخامة أثبت للشبه به ما هو من خواص الخامة . قلت : ويحتمل أن يكون جواب « اذا » محذوفا ، والتقدير : استقامت ، أى فاذا اعتدلت الريح استقامت الخامة ، ويكون قوله بعد ذلك « تمكفأ بالبلاء » رجوعا الى وصف المسلم كما قال عياض ، وسياق المصنف في « باب المنيعة والارادة » من كتاب التوحيد يؤيد ما قلت ، فانه أخرجه فيه عن محمد بن سنان عن فليح غالبا بإسناده الذي هنا وقال فيه « فاذا سكنت اعتدلت ، وكذلك المؤمن يكفأ بالبلاء » . (تنبيه) : ذكر المذنب في « الاطراف » في ترجمة هلال بن علي عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة حديث « مثل المؤمن مثل خامة الورك خ في الطب عن محمد بن سنان عن فليح وعن إبراهيم بن المنذر عن محمد بن فليح عن أبيه عنه به ، قال أبو القاسم - يعني ابن هساكر - لم أجد حديث محمد بن سنان ولا ذكره أبو مسعود فأشار إلى أن خلفا تفرد بذكره . قلت : ورواية إبراهيم بن المنذر في كتاب المرضى كما ترى لا في الطب ، لكن الأمر فيه سهل ، وأما رواية محمد بن سنان فقد بينت أين ذكرها البخاري أيضا ، فيتهجب من خفاء ذلك على هذين الحفاظين الكبيرين ابن هساكر والمؤيد ، وفي الحديث على ما أنعم . قوله (والفاجر) في رواية محمد بن سنان « والكافر » ، وهذا يظهر أن المراد بالمسافر في حديث كعب بن مالك نفاق الكفر . قوله (صماء) أى صلبة شديدة بلا تجويف . قوله (بقصصها) بفتح أوله وبالضاد أى يكسرهما ، وكأنه مستند الداردي فيما فسر به الابعصاف ، أسكن لا يلوم من التعمير بما يدل على الكسر أن يكون هو الانقلاع ، لأن الفرض القدر المشترك بينهما وهو الإزالة ، والمراد خروج الروح من الجسد . الحديث السادس حديث أبي هريرة أيضا ، قوله (عن محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة) هكذا جرد مالك نسبه ، ومنهم من ينسبه الى جده ، ومنهم من ينسب عبد الله الى جده . ووقع في رواية الاسماعيل من طريق ابن القاسم عن مالك « حدثني محمد بن عبد الله ، فذكره . قوله (أبا الحباب) بضم المهملة وموحدين مخففا . قوله (من رده الله به خيرا يصب منه) كذا الأكثر بكسر الصاد والفاعل الله ، قال أبو عبيد الهروي : معناه يتلى بالمصاب يشبهه عليا . وقال غيره : معناه يوجه اليه البلاء فيصيبه . وقال ابن الجوزي : أكثر المحدثين يرويه بكسر الصاد ، وسمعت ابن الحشاش يفتح الصاد ، وهو أحسن وأليق . كذا قال ، ولو عكس لكان أولى ، والله أعلم . ووجه الطيبي الفتح بأنه أليق بالأدب لقوله تعالى ﴿ وإذا مرضت فهو يشفين ﴾ . قلت : ويشهد للكسر ما أخرجه أحمد من حديث محمود بن لبيد رفعه « اذا أحب الله فوما ابتلاه » ، فمن صبر فله الصبر ومن جزع فله الجزع ، ورواه نقات ، إلا أن محمود بن لبيد اختلف في سماعه من النبي ﷺ ، وقد رآه وهو صغير . وله شاهد من حديث أنس عند الترمذي وحسنه . وفي هذه الاحاديث بشارة عظيمة لكل مؤمن ، لأن الآدي لا ينفك غالبا من ألم بسبب مرض أو هم أو نحو ذلك مما ذكر ، وإن الأمراض والأوجاع والآلام - بدنية كانت أو قلبية - تكفر ذنوب من تقع له . وسياق في الباب الذي بعده من حديث ابن مسعود « ما من مسلم يصيبه أذى إلا حات الله عنه خطاياه ، وظاهره تميم جميع الذنوب ، لكن الجمهور خصوا ذلك بالصغائر ، للحديث الذي تقدم لتنبه عليه في أوائل الصلاة ، الصلوات الخمس واجتمعة الى الجمعة ورمضان الى رمضان كفارات لما بينهما ، ما اجتنبت الكبائر ، لحملوا المطلقات الواردة في التكفير على هذا المقيد ، ويحتمل أن يكون معنى الأحاديث التي ظاهرها التعميم أن المذكورات صالحة لتكفير الذنوب ، فكفر الله بها ما شاء من الذنوب ، ويكون كثرة التكفير وقلة

باعتبار شدة المرض وخفته . ثم المراد بتكفير الذنب ستره أو محو أثره المرتب عليه من استحقاق العقوبة . وقد استدلت به على أن مجرد حصول المرض أو غيره مما ذكر يترتب عليه التكفير المذكور سواء انضم إلى ذلك صبر المصاب أم لا ، وأبى ذلك قوم كافرطبي في « المفهم » ، فقال : محل ذلك إذا صبر المصاب واحتسب وقال ما أمر الله به في قوله تعالى ﴿ الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ قَالُوا هَذَا مِنْ أَجْلِ اللَّهِ ﴾ الآية ، حينئذ يصل إلى ما وعد الله ووصوله به من ذلك . وتعمق بأنه لم يأت على دعواه بدليل ، وإن في تعبيره بقوله « بما أمر الله » ، نظرا إذا لم يقع هنا صيغة أمر . وأجيب عن هذا بأنه وإن لم يقع النصريح بالآمر فسياقه يقتضي الحث عليه والطالب له ، ففيه معنى الأمر . وعن الأول بأنه محل الأحاديث الواردة بالثقيد بالصبر على المظافة ، وهو محل صحيح ، لكن كان يتم له ذلك لو ثبت شيء منها ، بل هي إما ضعيفة لا يحتاج بها وإما قوية لكنها مقيدة بثواب مخصوص ، فاعتبار الصبر فيما إنما هو لحصول ذلك الثواب الخاص ، مثل ما سيأتي فيمن وقع الطاعون ببلده هو فيها فصبر واحتسب فله أجر شهيد ، ومثل حديث محمد بن خالد عن أبيه عن جده وكانت له صحبة سمعت رسول الله ﷺ يقول : إن العبد إذا سبقت له من الله منزلة فلم يباغها بعمل ابتلاه الله في جسده أو ولده أو ماله ثم صبر على ذلك حتى يبلغ تلك المنزلة ، رواه أحمد وأبو داود ورجاله ثقات ، إلا أن خالد لم يرو عنه غير ابنه محمد ، وأبوه اختلف في اسمه لكن إبهام الصحابي لا يضر . وحديث صحبة - بمهمة ثم معجزة ثم موعدة وزن مسلمة - وقعه من أعطى ففكر ، وابتل فصبر ، وظلم فاستغفر ، وظلم فغفر ، وأوتيك لم الأمن وهم ممتدون ، أخرجه الطبراني بسند حسن ، والحديث الآتي قريبا « من ذهب بصره » يدخل في هذا أيضا ، هكذا زعم بعض من لقيناه أنه استقرأ الأحاديث الواردة في الصبر فوجدها لا تعدو أحد الأمرين ، وليس كما قال ، بل صحح الثقيد بالصبر مع إطلاق ما يترتب عليه من الثواب ، وذلك فيما أخرجه مسلم من حديث صهيب قال « قال رسول الله ﷺ [محبا لأمر المؤمن ، إن أمره كله خير (١)] وليس ذلك [لأحد] للأؤمن إن أصابته سراء فشكر الله فله أجر ، وإن أصابته ضراء فصبر فله أجر ، فكل قضاء الله للسلم خير ، وله شاهد من حديث سعد بن أبي وقاص بلفظه « عجبت من قضاء الله للأؤمن ، إن أصابه خير حمد وشكر ، وإن أصابته مصيبة حمد وصبر ، فالؤمن يؤجر في كل أمره » ، الحديث أخرجه أحمد والنسائي . ومن جاء عنه التعريح - بأن الأجر لا يحصل بمجرد حصول المصيبة ، بل إنما يحصل بها التكفير فقط - من السلف الأول أبو عبيدة بن الجراح ، فروى أحمد والبخاري في « الأدب المفرد » ، وأصله في النسائي بسند جيد وصححه الحاكم من طريق عياض بن غطفان قال « دخلنا على أبي عبيدة فعده من شكوى أصابته فقلنا : كيف بات أبو عبيدة ؟ فقالت امرأته بحقيقة : لقد بات بأجر . فقال أبو عبيدة : ما بت بأجر ، سمعت رسول الله ﷺ يقول : من ابتلاه الله ببلاء فجسده فهو له حطة ، وكان أبا عبيدة لم يسمع الحديث الذي صرح فيه بالأجر لمن أصابته المصيبة ، أو سمعه وحمله على التقييد بالصبر ، والذي نقاه مطلق حصول الأجر العادي عن الصبر . وذكر ابن بطلان أن بعضهم استدلت على حصول الأجر بالمرض بهديث أبي موسى الماضي في الجهاد بافظ ، إذا مرض العبد أو سافر كتب الله له ما كان يعمل صحيحا مقبلا ، قال : فقد زاد على التكفير ، وأجاب بما حاصله أن الزيادة لهذا إنما هي باعتبار نيته أنه لو كان صحيحا لدام على ذلك العمل الصالح ، فتفضل

(١) كان يباغيا في الطبقات السابقة ، وأكثناه من صحيح مسلم ٥٣ كعاب الزهد ، ١٣ - باب المؤمن أمره كله خير ، الحديث ٦٤

الله عليه هذه النية بأن يكتب له ثواب ذلك العمل ، ولا يلزم من ذلك أن يساويه من لم يكن يعمل في محنته شيئاً .
وعن جاء عنه أن المريض يكتب له الأجر بمرضه أبو هريرة ، فعند البخاري في الأدب المفرد ، بسند صحيح عنه
أنه قال : ما من مرض يصيبني أحب إلي من الحى ، لأنها تدخل في كل عضو منى ، وإن الله يعطى كل عضو قسطه من
الأجر ، ومثل هذا لا يقوله أبو هريرة رآه . وأخرج الطبراني من طريق محمد بن معاذ بن أبيه عن جده أني بن
كتب أنه قال : يا رسول الله ما جزاء الحى ؟ قال : تجري الحسنات على صاحبها ما اختلج عليه قدم أو ضرب عليه
عرق ، الحديث ، والأول حمل الإنبات والثنى على حالين : فمن كانت له ذنوب مثلاً أفاد المرض تحصيلها ،
ومن لم تكن له ذنوب كتب له بمقدار ذلك . ولما كان الأغلب من بني آدم وجود الخطايا فيهم أطلق من أطلق
أن المرض كفارة فقط ، وعلى ذلك تحمل الأحاديث المطلقة ، ومن أثبت الأجر به فهو محمول على تحصيل ثواب
يعادل الخطيئة ، فإذا لم تكن خطيئة توفر لصاحب المرض الثواب ، والله أعلم بالصواب . وقد استبعد ابن هبة
السلام في القواعد ، حصول الأجر على نفس المصيبة ، وحصر حصول الأجر بسببها في الصبر ، وتمقب بما
رواه أحمد بسند جيد عن جابر قال : استأذنت الحى على رسول الله ﷺ فأمر بها إلى أهل قباء ، ففكوا إليه ذلك
فقال : ما شئتم ، إن شئتم دهوت الله لكم فكشفها عنكم ، وإن شئتم أن تكون لكم طهوراً . قالوا : فدها ، ووجه
الدلالة منه أنه لم يؤاخذهم بشكواهم ، ووعدهم بأنها طهور لهم . قلت : والذي يظهر أن المصيبة إذا قارنها الصبر
حصل التكفير ورفع الدرجات على ما تقدم تفصيله ، وإن لم يحصل الصبر نظر إن لم يحصل من المجموع ما يلزم من
قول أو فصل فالفضل واسع ، ولكن الميزة منجطة عن منزلة الصابر السابقة ، وإن حصل فيكون ذلك سبباً
لنقص الأجر الموعود به أو التكفير ، فقد يستويان ، وقد يزيد أحدهما على الآخر ، فيقدر ذلك بقضى لأحدهما
على الآخر . ويشير إلى التفصيل المذكور حديث محمود بن لبيد الذي ذكرته قريباً ، والله أعلم

٢ - باب شدة المرض

٥٦٤٦ - حدثنا قبيصة حدثنا سفيان عن الأعمش

وحدثني بشر بن محمد أخبرنا عبد الله أخبرنا شعبة عن الأعمش عن أبي وائل عن مسروق عن عائشة
رضي الله عنها قالت : ما رأيت أحداً أشد عليه الوجع من رسول الله ﷺ ،

٥٦٤٧ - حدثنا محمد بن يوسف حدثنا سفيان عن الأعمش عن إبراهيم التيمي عن الحارث بن سويد

عن جده الله رضي الله عنه قال : أثبت للنبي ﷺ في مرضه - وهو يؤعك وعسك شديداً - = قلت : إنك
لتؤعك وعسك شديداً ، قالت : إن ذلك بأنك أجزين . قال : أجل ، ما من مسلم يصيبه أذى إلا حات
الله عنه خطاياه كما تحات ورق الشجر ،

[الحديث ٥٦٤٧ - أطرافه : ٥٦٤٨ ، ٥٦٤٩ ، ٥٦٥٠ ، ٥٦٥١ ، ٥٦٥٢]

قوله (باب شدة المرض) أي وبيان ما فيها من الفضل . قوله (وحدثني بشر بن محمد أخبرنا عبد الله)

المبارك . **قوله** (عن الاعمش) كذا أعاد الاعمش بعد التحويل ، ولو وقف في السند الأول عند سفيان وحول ثم قال كلاما عن الاعمش لسكان سائنا ، لكن أظنه فعل ذلك لكونه سافه على لفظ الرواية الثانية وهي رواية شعبة ، وقد أخرجه الاسماعيل من طريق حبان بن موسى عن ابن المبارك بلفظ ما رأيت الوجع على أحد أشد منه على رسول الله ﷺ ، وسافه من رواية أبي بكر بن أبي شيبة عن قبيصة شيخ البخاري فيه بلفظ ما رأيت أحدا كان أشد عليه الوجع ، والباقي سواء ، والمراد بالوجع المرض ، والعرب تسمى كل وجع مرضا . ثم ذكر المصنف حديث ابن مسعود الآتي في الباب الذي يليه ، وقوله في آخره « لإحاطة الله بحاجته المهمة ومد ونشيد المشاة أصله كانت بمشائين فأدغمت إحداهما في الأخرى ، والمعنى قتلت وهي كناية عن إذهاب الخطايا . **قوله** (حدثنا محمد بن يوسف) هو القرياني ، وسفيان هو الثوري

٣ - باب أشد الناس بلاء الانبياء ، ثم الأمثل فالأمثل

٥٦٤٨ - **حديث** عبدان عن أبي حمزة عن الاعمش عن إبراهيم التيمي عن الحارث بن سويد عن عبد الله قال : دخلت على رسول الله ﷺ وهو يوعك فقلت : يا رسول الله ، إنك توعك وعسا شديدا . قال : أجل ، إني أوعك كما يوعك رجلان منكم . قلت : ذلك بأن لك أجربين . قال : أجل ، ذلك كذا ، ما من مسلم يصيبه أذى - شوكة فما فوقها - إلا كفر الله بها سيئاته ، كما تحط الشجرة وزرعا ،

قوله (باب أشد الناس بلاء الانبياء ، ثم الأمثل فالأمثل) كذا للاكثر ، وللنفى « الأول فالأول ، وجمعا المستعمل ، والمراد بالأول الأولية في الفضل ، والأمثل أفضل من المثالة والجمع أمائل وهم الفضلاء . وصدر هذه الترجمة لفظ حديث أخرجه الدارمي والنسائي في « الكبرى » ، وابن ماجه وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم كلهم من طريق حاصم بن جعدة عن مصعب بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه قال : قلت يا رسول الله أي الناس أشد بلاء ؟ قال : الانبياء ، ثم الأمثل فالأمثل ، يقتل الرجل على حسب دينه ، الحديث وفيه « حتى يمسي على الأرض وما عليه خطيئة » ، أخرجه الحاكم من رواية العلماء بن المسيب عن مصعب أيضا . وأخرج له شاهدا من حديث أبي سعيد ولفظه « قال : الانبياء ، قال : ثم من ؟ قال العلماء : قال : ثم من ؟ قال : الصالحون ، الحديث ، وليس فيه ما في آخر حديث سعد ، ولعل الإشارة بلفظ « الأول فالأول » الى ما أخرجه النسائي وصححه الحاكم من حديث فاطمة بنت الحمان أخت حذيفة قالت « أتيت النبي ﷺ في نساء نعوده ، فإذا بسقاء يقطر عليه من شدة الحى ، فقال : إن من أشد الناس بلاء الانبياء ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم . **قوله** (عن أبي حمزة) هو السكري بضم المهملة وتشديد الكاف . **قوله** (عن إبراهيم التيمي) هو ابن يزيد بن شريك ، والحارث بن سويد هو تيمي أيضا ، وفي الاسناد ثلاثة من التابعين في نسق كوفيون ، وليس للحارث بن سويد في البخاري سوى هذا الحديث وآخر يأتي في الدعوات ، لكنهما عنده من طرق عديدة ، وله عنده ثالث مضعى في الاثرية من روايته عن علي بن أبي طالب . **قوله** (دخلت) على النبي ﷺ وهو يوعك (في رواية سفيان التي قبلها) أتيت النبي ﷺ في مرضه ، والوعك بفتح الواو وسكون العين المهملة الحى وقد تفتح وقيل ألم الحى ، وقيل تعبها ، وقيل إرعادها المدعوك وتحريكها إياه ، ومن الأصحى الوعك

المهر ، فان كان محفوظا فلعل الهى سميت وعكا لحاررتها . قوله (ذلك) إشارة الى مضاعفة الاجر بقية الهى ، وعرف بهذا أن فى الرواية السابقة فى الباب قبله خطأ يعرف من هذه الرواية وهو قوله . انى أو علك كما يروك رجلان منكم . . قوله (أجل) أى نعم وزنا ومعنى . قوله (اذى شوكه) التثنية فيه لتقليل لالجنس ليصح ترتيب فوقها ودونها فى العظم والحفارة عليه بالفاء ، وهو يحتمل فوقها فى العظم ودونها فى الحفارة وعكبه ، واقه أعل . قوله (كاتخط) بفتح أوله وحزم المهملة وتشديد الطاء المهملة أى تلقية منتثرا . والحاصل أنه أثبت أن المرض إذا اشتد ضاعف الاجر ، ثم زاد عليه بعد ذلك أن المضاعفة تنهى الى أن تحط السيئات كلها ، أو المعنى : قال نعم شدة المرض ترفع الدرجات وتحط الخطيئات أيضا حتى لا يبقى منها شيء ، ويشير الى ذلك حديث سعد الذى ذكرته قبل . حتى يمشى على الأرض وما عليه خطيئة ، ومثله حديث أبى هريرة عند أحمد وابن أبى شيبة بلفظ لا يزال البلاء بالمؤمن حتى يلقى الله وليس عليه خطيئة . قال أبو هريرة : ما من رجوع يصيبنى أحب الى من الهى ، انها تدخل فى كل مفصل من ابن آدم ، وأن الله يعطى كل مفصل قطرة من الاجر ، ووجه دلالة حديث الباب على الترجمة من جهة قياس الانبياء على نبينا محمد ﷺ وإلحاق الاولياء بهم لقربهم منهم وان كانت درجاتهم منقطعة عنهم ، والسر فيه أن البلاء فى مقابلة النعمة . فمن كانت نعمة الله عليه أكثر كان بلاؤه أشد ، ومن ثم ضعف حد الحر على العبد ، ونيل الامهات المؤمنين ﴿ من بات متكى فباشحة مبيته يضعف لها العذاب ضعفين ﴾ قال ابن الجوزى : فى الحديث دلالة على أن القوى يحمل ما حمل ، والضعيف يرفق به إلا أنه كلما قويت المعرفة بالمجلى مان عليه البلاء ، ومنهم من ينظر الى أجر البلاء فيكون عليه البلاء . وأعلى من ذلك درجة من يرى أن هذا تصرف المالك فى مملكته فيسلم ولا يمرض ، وأرفع منه من شغلته المحبة عن طلب رفع البلاء ، وأنهى المراتب من يتلذذ به لانه عن اختياره نفسا ، والله أعلم

٤ - باب وجوب عيادة المريض

٥٦٤٩ - **حديث** ثقيبة بن سعيد حدثنا أبو عوانة عن منصور عن أبي وائل عن أبي موسى الأشعري قال قال رسول الله ﷺ : أطعموا الجائع ، وعودوا المريض ، وفككوا العاني ،

٥٦٥٠ - **حديث** حفص بن محمد حدثنا شعبة قال أخبرني أشعث بن سلمة قال سمعت معاوية بن سويد ابن مقرن عن البراء بن عازب رضي الله عنهم قال : أمرنا رسول الله ﷺ بسبع ونهانا عن سبع : نهانا عن خاتم الذهب ، وليس الحرير والديباغ والاشعبرقي ، وعن اللقيمي ، والليثرة . وأمرنا أن نلبس الجنائز ، ونعود المريض ، ونفسي السلام .

قوله (باب وجوب عيادة المريض) كذا جزم بالوجوب على ظاهر الامر بالعبادة ، وقسم حديث أبي هريرة في الجنائز ، حتى المسلم على المسلم خمس ، فذكر منها عيادة المريض ، ووقع في ذرية مسلم ، خمس يجب للعلم على المسلم ، فذكرها منها ، قال ابن بطال : يحتمل أن يكون الامر على الوجوب بمعنى الكفاية كاطعام الجائع وفك الاسير ، ويحتمل أن يكون للندب المحب على التواصل والآلفة ، وجزم الداودي بالاول فقال : هي فرض يجمعه

بعض الناس عن بعض ، وقال الجمهور : هي في الأصل نذبة ، وقد تصل الى الوجوب في حق بعض دون بعض .
وعن الطبري : تتأكد في حق من ترجى بركته ، وتسقط فيمن يراعى حاله ، وتباح فيما عدا ذلك ؛ وفي السكافري
خلاف كما سيأتي ذكره في باب مفرد . ونقل النووي الاجماع على عدم الوجوب ، يعني على الاعيان . وقد تقدم
حديث أبي موسى المذكور هنا في الجهاد وفي الولية ؛ وذكر بعده حديث البراء مختصرا مقتصرًا على بعض الحصائل
الصبح ، وبأني شرحه مستوفى في كتاب اللباس أن شاء الله تعالى . واستدل بعموم قوله « هو دواء المريض » على
مشروعية العبادة في كل مريض ، لكن استثنى بعضهم الأرمد لكون عاقده قد يرى ما لا يراه هو ، وهذا الأمر
خارجي قد يأتي مثله في بقية الأمراض كالغص على ، وقد عقبه المصنف به . وقد جاء في عبادة الأرمد بخصوصها
حديث زيد بن أرقم قال « عاذني رسول الله ﷺ من وجع كان بعيني » أخرجه أبو داود وصححه الحاكم وهو عند
البخاري في « الأدب المفرد » ، وسياقه أتم ، وأما ما أخرجه البيهقي والطبراني مرفوعاً « ثلاثة ليس لهم عبادة : العين
والقدم والضمير » ، فصحح البيهقي أنه موقوف على يحيى بن أبي كثير ، ويؤخذ من إطلاقه أيضاً عدم التقيد بزمان
يحمي من ابتداء مرضه وهو قول الجمهور ، وجزم الفوال في « الاحياء » بأنه لا يعاد إلا بعد ثلاث ، واستند الى
حديث أخرجه ابن ماجه عن أنس « كان النبي ﷺ لا يعود مريضاً إلا بعد ثلاث ، وهذا حديث ضعيف جداً تفرد
به مسلمة بن عجل وهو متروك ، وقد سئل عنه أبو حاتم فقال : هو حديث باطل ، ووجدت له شاهداً من حديث أبي
هريرة عند الطبراني في « الأوسط » وفيه راو متروك أيضاً . ويلحق بعبادة المريض تعهده وتفقد أحواله والتلطف
به ، وربما كان ذلك في العادة سبباً لوجود نشاطه واتعاش قوته . وفي إطلاق الحديث أن العبادة لا تتقيد بوقت
دون وقت ، لكن جرت العادة بها في طرفي النهار ، وترجمة البخاري في « الأدب المفرد » العبادة في الليل ، وساقى عن
خالد بن الربيع قال « لما قتل حذيفة أموه في جوف الليل أو عند الصبح فقال : أي ساعة هذه ؟ فأخبروه ، فقال :
أعود بأق من صباح الى النار ، الحديث ، ونقل الأثر من أحمد أنه قيل له بعد ارتفاع النهار في الصيف : تعود
فلاناً ؟ قال : ليس هذا وقت عبادة . ونقل ابن الصلاح عن الفراءى أن العبادة تستحب في الشتاء ليلاً وفي الصيف
نهاراً ، وهو غريب . ومن آدابها أن لا يطيل الجلوس حتى يضجر المريض أو يشق على أهله ، فإن اقتضت ذلك
ضرورة فلا بأس كما في حديث جابر الذي مر . وقد ورد في فضل العبادة أحاديث كثيرة جيا . منها عند مسلم
والترمذي من حديث ثوبان « ان المسلم اذا عاد أعياه المسلم لم يزل في خرقه الجنة » ، وخرقة بضم المعجمة وسكون
الراء بعدها فاء ثم هاء هي الفترة اذا فضجت ، شبه ما يحوزه عائد المريض من الثواب بما يحوزه الذي يجتني النحر .
وقيل المراد بها هنا الطريق ، والمعنى أن العائد يمشي في طريق تؤديه الى الجنة ، والتفسير الاول أولى ، فقد أخرجه
البخاري في « الأدب المفرد » من هذا الوجه وفيه « قلت لأبي قلابة : ما خرقه الجنة ؟ قال : جناها ، وهو عند مسلم
من جملة المرفوع ، وأخرج البخاري أيضاً من طريق عمر بن الحكم عن جابر رفعه « من عاد مريضاً غاض في الرحمة
حتى إذا قد استقر فيها » ، وأخرجه أحمد والبراء وصححه ابن حبان والحاكم من هذا الوجه وألفاظهم فيه مختلفة ،
ولاحد نحوه من حديث كعب بن مالك بسند حسن

٥ - باب عبادة المنفى عليه

٥٦٥١ - **حدثنا** عبد الله بن محمد **حدثنا** سفيان عن ابن المنكدر سمع جابر بن عبد الله رضي الله عنهما يقول : مرّضتُ مرضاً ، فأتاني الذي يُعَلِّقُ يَمُودُنِي وأبو بكرٍ وهما ماشيان ، فوجداني أغشى على ، فوضوا للذي يُعَلِّقُ ثم صبّ وضوءه عليّ ، فأفقتُ فإذا الذي يُعَلِّقُ ، فقلت : يا رسول الله ، كيف أصبغتُ في مالي ؟ كيف أفصى في مالي ؟ فلم يُجِبْنِي بشيء ، حتى نزلت آية الميراث ،

قوله (باب عيادة المغمى عليه) أي الذي يصيبه غشى فتغطى معه قوته الحساسة . قال ابن المنير : فائدة الترجمة أن لا يعتقد أن عيادة المغمى عليه سافطة الفائدة لكونه لا يعلم بعائده ، ولكن ليس في حديث جابر التصريح بأنهما علما أنه مغمى عليه قبل عيادته ، فاعلمه وافق حضورهما . قلت : بل الظاهر من السياق وقوع ذلك حال مجيئهما وقبل دخولهما عليه ، وبمجرد علم المريض بعائده لا تتوقف مشروعية العيادة عليه ، لأن وراء ذلك جبر خاطر أهله ، وما يرجى من بركة دعاء العائد ووضع يده على المريض والمسح على جسده والثفت عليه عند التحويل إلى غير ذلك ، وقد تقدم شرح حديث جابر المذكور في كتاب الطهارة وفي تفسير سورة النساء .

٦ - باب فضل من يصرع من الريح

٥٦٥٢ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** يحيى عن عمران أبي بكر قال **حدثني** عطاء بن أبي رباح قال قال لي ابن عباس : ألا أريك امرأة من أهل الجنة ؟ قلت : بلى . قال : هذه المرأة السوداء أنت للذي **عليه** فقالت : إني أصرعُ وإني أنكشفُ ، فادعُ الله لي . قال : إن شئتِ صبرتِ ولكِ الجنة ، وإن شئتِ ذهوتُ الله أن يمايكِك . فقالت : أصبرُ . فقالت : إني أنكشفُ ، فادعُ الله لي أن لا أنكشفُ ، فدعاها . **حدثنا** محمد أخبرنا نخلد عن ابن جريج أخبرني عطاء أنه رأى أم زفرَ ، تلك المرأة الطويلة السوداء ، على سترٍ السكبة

قوله (باب فضل من يصرع من الريح) انحباس الريح قد يكون سببا للصرع ، وهي علة تمنع الاعضاء الرئيسة عن انفعالها من غير تام ، وسببه ريح غليظة تنحبس في منافذ الدماغ ، أو بخار ردى يرتفع إليه من بعض الاعضاء ، وقد يبقيه تضيق في الاعضاء فلا يبقى الشخص معه منتعبا بل يسقط ويقذف بالوبد لفظ الرطوبة ، وقد يكون الصرع من الجن ، ولا يقع إلا من النفوس الخبيثة منهم ، إما لاستحسان بعض الصور الإنسانية وإما لايقاع الأذية به ، والاول هو الذي يثبت به جميع الأطباء ويذكرون علاجه ، والثاني يصحده كثير منهم ، وبعضهم يثبت به ولا يعرف له علاجاً إلا بمقاومة الارواح الخيرة العلوية لتندفع آثار الارواح الشريرة السفلية وتبطل أنفعالها . وعن نص منهم على ذلك إقراط فقال لما ذكر علاج المصروع : هذا إنما ينفع في الذي سببه أخلاط ، وأما الذي يكون من الارواح فلا . **قوله** (يحيى) هو ابن سميد القطان . **قوله** (عن عمران أبي بكر) هو المعروف بالقصير ، واسم أبيه مسلم ، وهو بصري تابعي صغير . **قوله** (ألا أريك) ألا بتخفيف اللام قبلها حركة مفتوحة . **قوله** (هذه المرأة السوداء) في رواية جعفر المستغفري في كتاب الصعابة ، وأخرجه أبو موسى في الذيل ، من

طريقه ثم من رواية عطاء الخراساني عن عطاء بن أبي رباح في هذا الحديث « فأراني حبشية صفراء عظيمة فقال : هذه سميرة الأسدية . » قوله (فقال إن في هذه المؤنة ١٦) وهو بضم الميم بعدها همزة ساكنة : الجنون ، وأخرجه ابن مردويه في التفسير من هذا الوجه فقال في روايته « أن في هذه المؤنة يعني الجنون ، وزاد في روايته وكذا ابن منده أنها كانت تجمع الصوف والشعر والليف ، فإذا اجتمعت لها كبة عظيمة نقصتها فنزل فيها « ولا تمكثوا كائناً نقصت غزلها ، الآية ، وقد تقدم في تفسير النحل أنها امرأة أخرى . قوله (وإني أنكشف) بثناة وتشديد المجعلة من التكشف ، وبالنون الساكنة مخففاً من الانكشاف ، والمراد أنها خشيت أن تظهر هورتها وهي لا تشعر . قوله في الطريق الأخرى (حدثنا محمد) هو ابن سلام وصرح به في « الأدب المفرد » ، وعلمد هو ابن يزيد . قوله (انه رأى أم زفر) بضم الزاي وفتح الفاء . قوله (فلك المرأة) في رواية الكشمي « تلك امرأة » . قوله (على ستر الكعبة) بكسر المهملة أى جالسة عليها معتمدة ، ويجوز أن يتعلق بقوله « رأى » . ثم وجدت الحديث في « الأدب المفرد » لبحاري وقد أخرجه هذا السند المذكور هنا بعينه وقال « على سلم الكعبة » فانه أعلم . وعند البزار من وجه آخر عن ابن عباس في نحو هذه القصة أنها قالت « إني أخاف الخبيث أن يمررني ، فعدا لها فكانت إذا خشيت أن يأتيها تأتي أستار الكعبة فتتعلق بها ، وقد أخرج عبد الرزاق عن ابن جريج هذا الحديث مطولاً ، وأخرجه ابن عبد البر في « الاستيعاب » من طريق حجاج بن محمد عن ابن جريج عن الحسن بن مسلم أنه سمع طاووساً يقول « كان النبي ﷺ يوثق بالنجارين فيضرب صدر أحدهم فيبرأ ، فأني مجنونة يقال لها أم زفر ، فضرب صدرها فلم تبرأ ، قال ابن جريج وأخبرني عطاء » . فذكر كالأدب هنا ، وأخرجه ابن منده في « المعرفة » من طريق حنظلة بن أبي سفيان عن طاووس فواد « وكان يثني عليها خيراً ، وزاد في آخره « فقال : ان يقيعها في الدنيا فلها في الآخرة خير ، وعرف مما أوردته أن اسمها سميرة وهي بمهملتين مصغر ، ووقع في رواية ابن منده بقاف بدل العين ، وفي أخرى للمستغفري بالكاف ، وذكر ابن سعد وعبد الغني في « المهمات » من طريق الزبير أن هذه المرأة هي ما شطه خديجة التي كانت تتماهد النبي ﷺ بالزيارة كما سيأتي ذكرها في كتاب الأدب إن شاء الله تعالى ، وقد يؤخذ من الطرق التي أوردتها أن الذي كان يأمر زفر كان من صرع الجن لا من صرع الخلط . وقد أخرج البزار وابن حبان من حديث أبي هريرة شيئاً بقصتها ولفظه « جاءت امرأة بها ألم إلى رسول الله ﷺ فقالت : ادع الله . فقال : إن شئت دعوت الله فشفاك وإن شئت صبرت ولا حساب عليك . قالت : بل أصبر ولا حساب علي . وفي الحديث فضل من يصرع ، وأرب الصبر على بلايا الدنيا يورث الجنة ، وأن الأخذ بالشدّة أفضل من الأخذ بالرخسة لمن علم من نفسه الطاقة ولم يضعف عن الزمام الشدة ، وفيه دليل على جواز ترك التداوي ، وفيه أن علاج الأمراض كلها بالدعاء والاتجاه إلى الله أنجع وأنفع من العلاج بالمقايير ، وأن تأثير ذلك وانفعال البدن عنه أعظم من تأثير الأدوية البدنية ، ولكن إنما ينتج بأمري : أحدهما من جهة العلل وهو صدق القصد ، والآخر من جهة المداوي وهو قوة توجهه وقوة قلبه بالتقوى والتوكل ، والله أعلم

٧ - باب فضل من ذهب بمره

(١) قل هذه رواية للعارخ ، وهي غير رواية الجامع الصحيح التي في الأبدى

٥٦٥٣ - **حديث** عبد الله بن يوسف أخبرنا الليث قال حدثني ابن الهادي عن عمرو مولى المطالب عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال « سمعت النبي ﷺ يقول : إن الله قال : إذا ابتليتُ عبدي بحبيتي فصبر عوصته منها الجنة . يريد عينيه . تابعه أشعث بن جابر وأبو ظلال بن هلال عن أنس عن النبي ﷺ »

قوله (باب فضل من ذهب بصره) سقطت هذه الترجمة وحديثها من رواية النسفي ، وقد جاء بلفظ الترجمة حديث أخرجه البزار عن زيد بن أرقم بلفظ « ما ابتلى عبد بعد ذهاب دينه بأشد من ذهاب بصره ، ومن ابتلى ببصره فصبى حتى يلقى الله لقي الله تعالى ولا حساب عليه ، وأصله عند أحمد بغير لفظه بسند جيد ، ولطائري من حديث ابن عمر بلفظ « من أذهب الله بصره ، فذكر نحوه . **قوله** (حديث ابن الهادي) في رواية المصنف في الأدب المفرد عن عبد الله بن صالح عن الليث « حدثني يزيد بن الهادي ، وهو يزيد بن عبد الله بن أسامة . **قوله** (عن عمرو) أي ابن أبي عمرو ميسرة (مولى المطالب) أي ابن عبد الله بن حنطب . **قوله** (إذا ابتليت عبدي بحبيتي) بالثنية ، وقد فرهما آخر الحديث بقوله « يريد عينيه » ولم يصرح بالذي فرهما ، والمراد بالحبيتين المحبوبتان لأنهما أحب أعضاء الإنسان إليه ، لما يحصل له بفقدتهما من الأسف على فوات رؤية ما يريد رؤيته من غير قيسره ، أو شرفيته . **قوله** (فصبى) زاد الترمذي في روايته عن أنس « واحتسب » ، وكذا لابن حبان والترمذي من حديث أبي هريرة ، وابن حبان من حديث ابن عباس أيضا ، والمراد أنه يصبر مستحضرا ما وعد الله به الصابر من الثواب ، لا أن يصبر مجردا عن ذلك ، لأن الأعمال بالنيات ، وابتلاء الله عبده في الدنيا ليس من محضه عليه بل إما لدفع مكروه أو لكفارة ذنوب أو لرفع منزلة ، فإذا تلقى ذلك بالرضا ثم له المراد وإلا يصبر كما جاء في حديث سلمان « ان مرض المؤمن يجعله الله له كفارة ومستمتبا ، وان مرض الفاجر كالجبر عقه أمه ثم أولوه فلا يدري لم عقل ولم أرسل » أخرجه البخاري في « الأدب المفرد » موقفا . **قوله** (عوصته منها الجنة) وهذا أعظم الموض ، لأن الالتذاذ بالبصر يفنى بفناء الدنيا والالتذاذ بالجنة باق ببقائها ، وهو شامل لكل من وقع له ذلك بالشرط المذكور . ووقع في حديث أبي أمامة فيه قيد آخر أخرجه البخاري في « الأدب المفرد » بلفظ « إذا أخذت كريمتك فصبرت عند الصدمة واحتسبت » ، فأشار إلى أن الصبر النافع هو ما يكون في أول وقوع البلاء فيفوض ويسلم ، والافق تضجر وتقلق في أول وهلة ثم يس صبر لا يكون حصل المقصود ، وقد مضى حديث أنس في الجنائز « انما الصبر عند الصدمة الأولى » ، وقد وقع في حديث العرباض فيما صححه ابن حبان فيه بشرط آخر ولفظه « اذا سلبت من عبدي كريمتيه وهو بهما ضنين لم أرض له ثوابا دون الجنة اذا هو حدثني عليهما ، ولم أر هذه الوبادة في غير هذه الطريق ، واذا كان ثواب من وقع له ذلك الجنة قلالي له أعمال صالحة أخرى يزداد في رفع الدرجات . **قوله** (تابعه أشعث بن جابر وأبو ظلال بن هلال عن أنس) أما متابعة أشعث بن جابر وهو ابن عبد الله بن جابر نسب إلى جده وهو أبو عبد الله الأعمى البصري الحدادي بضم الحاء وتشديد الدال المهماتين ، وحدان بطن من الأزد ، ولهذا يقال له الأزدي ، وهو الخليل بضم الملهمة وسكون الميم وهو مختلف فيه ، وقال العارضة يفتد به وليس له في البخاري إلا هذا الموضع فأخرجها أحمد بلفظ « قال ربكم من أذهبت كريمتيه ثم صبر واحتسب كان ثوابه الجنة » . وأما متابعة أبي ظلال فأخرجها عبد بن حميد عن يزيد بن هارون عنه قال ودخلت على أنس فقال

لى : أدنه ، متى ذهب بصرك ؟ قلت : وأنا صغير . قال : ألا أبشرك ؟ قلت : بلى ، فذكر الحديث بلفظ : ما لمن أخذت كريمته هندی جواء إلا الجنة ، وأخرج الترمذى من وجه آخر عن أبى ظلال بلفظ : إذا أخذت كريمتى عبدى فى الدنيا لم يكن له جواء هندی إلا الجنة . (تنبيه) : أبو ظلال بكسر الظاء المشافة المعجمة والتخفيف اسمه هلال ، والذي وقع فى الاصل أبو ظلال بن هلال صوابه إما أبو ظلال هلال يحذف « بن » ، وإما أبو ظلال بن أبى هلال بزيادة « أبى » ، واختلف فى اسم أبيه فقيل ميمون وقيل سويد وقيل يزيد وقيل زيد ، وهو ضعيف عند الجميع ، إلا أن البخارى قال إنه مقارب الحديث ، وليس له فى صحيحه غير هذه المتابعة . وذكر المولى فى ترجمته أن ابن حبان ذكره فى الثقات ، وليس بجيد ، لأن ابن حبان ذكره فى الضعفاء فقال : لا يجوز الاحتجاج به ، وإنما ذكر فى الثقات هلال بن أبى هلال آخر روى عنه يحيى بن التمرى ، وقد فرق البخارى بينهما ، ولهم شيخ ثالث يقال له هلال بن أبى هلال تابعى أيضا روى عنه ابنه محمد ، وهو أصح حالا فى الحديث منهما ، والله أعلم

٨ - باب عيادة النساء الرجال ، وعادت أم الدرداء رجلا من أهل المسجد من الأنصار

٥٦٥٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ عَنْ مَالِكٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ : لما قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ للمدينة وَعَلَ أَبُو بَكْرٍ وَبِلَالٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . قَالَتْ : فدخلتُ عليهما قلت : يا أبا بَكْرٍ كَيْفَ تَجِدُكَ ، وبِإِلَالٍ كَيْفَ تَجِدُكَ ؟ قَالَتْ : وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ إِذَا أَخَذَتْهُ الْحَيُّ يَقُولُ :

كُلُّ امْرِئٍ مُصَبِّحٌ فِي أَهْلِهِ وَالْمَوْتُ أَدْنَى مِنْ شِرَاكِ نَعْلِهِ
وَكَانَ بِلَالٌ إِذَا أُلْقَتْ عَنْهُ يَقُولُ .

أَلَا لَيْتَ شِعْرَى هَلْ أَيْبُنْ لَيْلَةً بَوَادٍ وَحَوْلَى إِذْخِرَ وَجَلِيلُ
وَهَلْ أُرِدْنَ بِوَمَا يَمَاءَ حِجْنَةً وَهَلْ تَبْدُونُ لِي شَاءَةً وَطَفِيلُ

قالت عائشة : فبُعثَ إلى رسولِ اللَّهِ ﷺ فأخبرته ، فقال : اللهم حَبِّبْ إِلَيْنَا الْمَدِينَةَ كَحُبِّنَا مَكَّةَ أَوْ أَشَدَّ ، اللهم وصَحَّحْهَا ، وباركْ لنا فى مُدَّتِهَا وصَاعِهَا ، وَاثْقُلْ حُمَاهَا فَاجْعَلْهَا بِالْجَنَّةِ ،

قوله (باب عيادة النساء الرجال) أى ولو كانوا أجانِب بالشرط المعتبر . قوله (وعادت أم الدرداء رجلا من أهل المسجد من الأنصار) قال الكرماني : لأبى الدرداء زوجتان كل منهما أم الدرداء ، قال الكبرى اسمها خيرة بالخاء المعجمة المفتوحة بعدما تحتانية ساكنة صحابية ، والصخرى اسمها هجيمة بالجيم والتصغير وهى تابعية ، والظاهر أن المراد هنا الكبرى ، والمسجد مسجد الرسول ﷺ بالمدينة . قلت : وما ادعى أنه الظاهر ليس كذلك ، بل هى الصخرى ، لأن الاثر المذكور أخرجه البخارى فى « الادب المفرد » من طريق الحارث بن عبيد ، وهو شامى تابعى صغير لم يلحق أم الدرداء الكبرى ، فانها ماتت فى خلافة عثمان قبل موت أبى الدرداء . قال : رأيت أم الدرداء هل رحالة أحواد ليس لها غشاء تمود رجلا من الأنصار فى المسجد ، وقد تقدم فى الصلاة أن أم الدرداء كانت تجلس فى

الصلاة جلسة الرجل ، وكانت قفية ، وبينت هناك أنها الصغرى والصغرى طاشت الى أواخر خلافة عبد الملك بن مروان وماتت في سنة إحدى وثلاثين بعد الكبرى بنحو خمسين سنة . ثم ذكر المصنف حديث عائشة قالت : لما قدم رسول الله ﷺ المدينة وعك أبو بكر وبلال ، قالت : قد دخلت عليهما ، الحديث ؛ وقد اعترض عليه بأن ذلك قبل الحجاب قطعا . وقد تقدم أن في بعض طرقه ، وذلك قبل الحجاب ، ، وأجيب بأن ذلك لا يضره فيما ترجم له من عبادة المرأة الرجل فإنه يجوز بشرط التستر ، والذي يجمع بين الأمرين ما قبل الحجاب وما بعده الأمن من الفتنة وقد تقدم شرح الحديث مستوفى في أبواب الحجرة من أوائل المغازي ، وقوله في البيت الذي أوله : ألا ليل شمري هل أبيت ليلة بواد ، كذا هو بالتنكير والإبهام ، والمراد به وادي مكة . وذكر الجوهري في الصحاح ما يقتضي أن الشعر المذكور ليس لبلال ، فإنه قال : كان بلال يشتمل به ، وأورده بلفظ : هل أبيت ليلة بمكة حول ، وقوله : شامة وطفيل ، هما جبلان عند الجمهور ، وصوب الخطابي أنهما عينان ، وقوله : كيف تمجدك ، أي تحمد نفسك ، والمراد به الاحساس ، أي كيف تعلم حال نفسك

٩ - باب عبادة الصبيان

٥٦٥٥ - **عَدَسُ حَجَّاجُ بْنُ مِهَالٍ** حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ أَخْبَرَنِي عَاصِمٌ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عُمَانَ عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ ابْنَةَ النَّبِيِّ ﷺ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِ - وَهُوَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَسَعْدُ وَأَبُو - : نَحْسِبُ أَنْ ابْنَتِي قَدْ حَضَرَتْ فَأَشْهَدُنَا . فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا السَّلَامَ وَيَقُولُ : إِنَّ اللَّهَ مَا أَخَذَ وَمَا أَعْطَى ، وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ مُسَيٌّ ، فَلْتَحْسِبْ وَلْتَصْبِر . فَأَرْسَلَتْ تُقَسِّمُ عَلَيْهِ ، فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ وَقَنَا ، فَرَفَعَ الصَّبِيَّ فِي حَبْرٍ النَّبِيُّ ﷺ وَنَفْسُهُ تَقْتَمِعُ فَضَاضَتْ عَيْنَا النَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَ لَهُ سَعْدٌ : مَا هَذَا يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : هَذِهِ رَحْمَةٌ وَضَعَهَا اللَّهُ فِي قُلُوبِ مَنْ شَاءَ مِنْ عِبَادِهِ ، وَلَا يَرْحَمُ اللَّهُ مَنْ عِبَادِهِ إِلَّا الْأَرْحَاءَ »

قوله (باب عبادة الصبيان) ذكر فيه حديث أسامة بن زيد في قصة ولد بنت النبي ﷺ ، وقد تقدم شرحه مستوفى في أوائل كتاب الجنائز . وقوله في هذه الطريق : أن ابنة ، في رواية الكشميني : أن بنتا ، وقوله : فأشهدنا ، كذا الأكثر وعند الكشميني : فأشهدها ، والمراد به الحضور ، وقوله : هذه الرحمة ، في رواية الكشميني أيضا : وهذه رحمة ، بالتنكير

١٠ - باب عبادة الأعراب

٥٦٥٦ - **عَدَسُ مُعَلَّى بْنِ أَسَدٍ** حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَزِيْزِ بْنِ مَخْتَارٍ حَدَّثَنَا خَالِدٌ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَى أَعْرَابِيٍّ يَمُودُهُ ، قَالَ وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا دَخَلَ عَلَى مَرِيضٍ يَمُودُهُ قَالَ لَهُ : لَا بَأْسَ ، طَهِّرْ أَنْ شَاءَ اللَّهُ . قَالَ قُلْتُ طَهِّرْ ؟ كَلَّا ، بَلْ هِيَ حُمَّى تَقُورُ - أَوْ تَتَوَرُّ - عَلَى شَيْخٍ كَبِيرٍ ، تَزِيرُهُ الْقُبُورُ . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : فَتَمَّ إِذَا

قوله (باب عبادة الأعراب) بفتح الهمة هم سكان البرادى . **قوله** (خالد) هو الخذاء . **قوله** (عن عكرمة عن ابن عباس) قال الاسماعيلي: رواه وهيب بن خالد عن خالد الخذاء عن عكرمة فارسه . قلت: قد وصله أيضا عبد العزيز بن مختار كما تقدم قريبا هنا ، وتقدم أيضا في علامات النبوة ، ووصله أيضا الشافعي كما سيأتي في التوحيد ، فإذا وصله الثلاثة من الثقات لم يضره إرسال واحد . **قوله** (دخول على أعرابي) تقدم في علامات النبوة بيان اسمه .

قوله (لا بأس) أى أن المرض يكفر الخطايا ، **قوله** حصلت العافية فقد حصلت الفائدتان ، والا حصل ربح الشكفير . وقوله (طهور) هو خير مبتدأ محذوف أى هو طهور لك من ذنوبك أى مطهرة ، ويستفاد منه أن لفظ الطهور ليس بمعنى الطاهر فقط ، وقوله (إن شاء الله) يدل على أن قوله طهور دعاء لا خبر ، **قوله** (قلت) بفتح التاء على المخاطبة وهو استفهام إنكار . **قوله** (بل هي) أى الحى ، وفي رواية السكشمي «بل هو» أى المرض .

قوله (تقور أو ثور) شك من الراوى هل قالها بالفاء أو بالثالثة وهما بمعنى . **قوله** (تزيده) بضم أوله من أذاه إذا حله على الزيادة بغير اختياره . **قوله** (فنعم إذا) الفاء فيه معقبة لمحذوف تقديره إذا أبيت فنعم ، أى كان كما ظننت ، قال ابن التين : يحتمل أن يكون ذلك دعاء عليه ويحتمل أن يكون خبرا عما يشول إليه أمره . وقال غيره يحتمل أن يكون النبي ﷺ علم أنه سيموت من ذلك المرض فدعا له بأن تكون الحى له طهرة لذنوبه ، ويحتمل أن يكون أهل بذلك لما أجابه الأعرابي بما أجابه ، وقد تقدم في علامات النبوة أن عند الطبراني من حديث شرحبيل والد عبد الرحمن أن الأعرابي المذكور أصبح ميتا . وأخرجه الدولابي في «الكنى» وابن السكن في «الصحابة» ولفظه وقال النبي ﷺ : ما قضى الله فهو كائن ، فأصبح الأعرابي ميتا . وأخرج عبد الرزاق عن معمر بن زيد ابن أسلم مراسلا نحوه . قال الملب : فائدة هذا الحديث أنه لا نقص على الإمام في عبادة مريض من رعيته ولو كان أهرابيا جافيا ، ولا على العالم في عبادة الجاهل ليعلمه ويذكره بما ينفعه ، ويأمره بالصبر لئلا يتسخط قدر الله فيسخط عليه ، ويسليه عن ألمه بل يغبطه بسقمه ، إلى غير ذلك من جبر خاطره وخاطر أهله . وفيه أنه ينبغي للمريض أن يتلقى الموعدة بالتقبل ، ويحسن جواب من يذكره بذلك

١١ - باب عبادة المشرك

٥٦٥٧ - **عمر بن سليمان** بن حرب حدثنا حماد بن زيد عن ثابت عن أنس رضي الله عنه «أن غلاما يهودي كان يخدم النبي ﷺ ، فرفض ، فأناه النبي ﷺ بعموده ، فقال : أسلم ، فأسلم »

وقال سعيد بن المسيب عن أبيه «لما حضر أبو طالب جاءه النبي ﷺ »

قوله (باب عبادة المشرك) قال ابن بطال : إنما تشرح عبادته إذا رجم أن يجيب إلى الدخول في الإسلام ، فأما إذا لم يطمع في ذلك فلا . انتهى . والذي يظهر أن ذلك يختلف باختلاف المقاصد ، فقد يقع بعبادته مصلحة أخرى . قال الماوردي : عبادة الذي جائزة ، والقرية موقوفة على نوع حرمة تقترب بها من جوار أو قرابة . ثم ذكر المصنف حديث أس في قصة الغلام اليهودي ، وتقدم شرحها مستوفى في كتاب الجنائز ، وذكر قول من زعم أن اسمه عبد القدوس . **قوله** (وقال سعيد بن المسيب عن أبيه) تقدم موصولا في تفسير سورة القصص وفي الجنائز أيضا ، وتقدم شرحه مستوفى في الجنائز

١٢ - باب إذا عاد مريضاً فحضرت الصلاة فصلى بهم جماعة

٥٦٥٨ - حدثني محمد بن المنذر حدثنا يحيى حدثنا هشام قال أخبرني أبي عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ دخل عليه ناس يهودونه في مرضه ، فصلى بهم جالساً ، فجعلوا يصلون قياماً ، فأشار إليهم : أن اجلسوا فلما فرغ قال : إن الإمام ليؤتم به ، فإذا ركع فاركعوا ، وإذا رفع فارفعوا ، وإن صلى جالساً فصلوا جُلوساً ، قال أبو عبد الله : قال الحميدي : هذا الحديث منسوخ ، لأن النبي ﷺ آخر ما صلى صلاةً والناس خلفه قياماً ،

قوله (باب إذا عاد مريضاً حضرت الصلاة فصلى) أي المريض (بهم) أي بمن عاده . قوله (يحيى) هو القطان ، وهشام هو ابن عروة . قوله (أن النبي ﷺ دخل عليه ناس يهودونه) تقدم شرحه في أبواب الإمامة من كتاب الصلاة ، وكذا قول الحميدي المذكور في آخره

١٣ - باب وضع اليد على المريض

٥٦٥٩ - حدثنا الحسن بن الحسن بن إبراهيم أخبرنا الحميدي عن عائشة بنت سعد أن أباها قال : تشكيت بمكة شكوى شديدة ، فجاءني النبي ﷺ يهودني ، فقلت : يا نبي الله ، إني أترك ما لا ، وإني لم أترك إلا بنتاً واحدة ، فأوصي بثنائي مالي وأترك الثالث ؟ فقال : لا . قلت : فأوصي بالنصف وأترك النصف ؟ قال : لا . قلت : فأوصي بالثالث وأترك لهما الثلثين ؟ قال للثالث ، والثالث كثير . ثم وضع يده على جبهته ، ثم مسح يده على وجهي وبطني ، ثم قال : اللهم اشفي سعداً ، وأتمم له هجرته . فارتلت أجده بردة على كفي فإني أبحال إلى حتى الساعة ،

٥٦٦٠ - حدثنا قتيبة قال حدثنا جابر بن الأعشى عن إبراهيم التيمي عن الحارث بن سويد قال : قال عبد الله بن مسعود : دخلت على رسول الله ﷺ وهو يوعك وعكا شديداً ، فسقطت يدي فقلت : يا رسول الله ، إنك توعك وعكا شديداً ، فقال رسول الله ﷺ : أجل ، إني أوعك كما يوعك رجلان منكم . فقلت : ذلك أن لك أجرين . فقال رسول الله ﷺ : أجل . ثم قال رسول الله ﷺ : ما من مسلم يصيبه أذى : مرَضٌ فإسواه ، لإلحظ الله سيئاته كما تحط للشجرة ورَقها .

قوله (باب وضع اليد على المريض) قال ابن بطلان : في وضع اليد على المريض تأنيس له وتعرف لعدة مرضه ليدعو له بالعافية على حسب ما يبدو له منه ، وربما رقا يده ومسح على ألم بما يتفجع به اللبيب إذا كان العائد صالحاً . قلت : وقد يكون العائد عارفاً بالعلاج فيعرف ألمه فيصف له ما يناسبه . ثم ذكر المصنف في الباب حديثين

الركوب والعصير للعمار وهو تصحيف بين ، وقوله في حديث جابر : جاءني النبي ﷺ يعودني ليس براكب بشل ولا برذون ، هذا القدر أفرد المزي في الاطراف ، وجعله الحديث من جملة الحديث الذي أوله : مرضت فأناقي رسول الله ﷺ يعودني وأبو بكر ومعا ماشيان ، وأظن الذي صنعه هو الصواب

١٦ - باب ما رخص للمريض أن يقول : إني وَجِعٌ ، أو وارانسا ، أو اشتد بي الوجع وقول أيوب عليه السلام ﴿ إني مَسْنِيٌّ للضرِّ وأنتَ أرحمَ الرحمن ﴾

٥٦٦٥ - **حديث** قبيصة حدثنا سفيان عن ابن أبي نجيح وأيوب عن مجاهد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن كعب بن عجرة رضي الله عنه قال : مررتُ بالنبي ﷺ وأنا أوقد تحت القدر فقال : أيؤذيك هوام رأسك ؟ قلت : نعم . فلدما الحلاق فحلقة ، ثم أصرني بالفداء

٥٦٦٦ - **حديث** يحيى بن يحيى أبو زكرياء أخبرنا ساجان بن بلال عن يحيى بن سعيد قال سمعتُ القاسم ابن محمد قال : قالت عائشة : وارانسا ، فقال رسول الله ﷺ : ذاك لو كان وأنا حي فاستغفر لك وأدمو لك . فقالت عائشة : وأتسكليه ، والله إني لأغظك نخب موتي ، ولو كان ذلك لأظلت آخر يومك ممرساً ببعض أزواجك . فقال النبي ﷺ : بل أنا وارانسا ، لقد همت - أو أردت - أن أرسل إلى أبي بكر وابنه فأهبط ، أن يقول للقائلون ، أو يمتن المتشئون ، ثم قلت : يابى الله ويدفع المؤمنين . أو يدفع الله ويأبى المؤمنين [الحديث ٥٦٦٦ - طرحة في : ٧١٧]

٥٦٦٧ - **حديث** موسى حدثنا عبد العزيز بن مسلم حدثنا سليمان عن إبراهيم التيمي عن الحارث بن سويد عن ابن مسعود رضي الله عنه قال : دخلتُ على النبي ﷺ وهو يوك ، فسنته فقلت : إنك لتؤوك وغسكا شديداً ، قال : أجل ، كما يوءك رجلان منكم . قال : لك أجران ؟ قال : نعم ، ما من مسلم بصبه أذى - مرضاً فإسواء - إلا حطَّ الله سيئاته كما تحطُّ الشجرة ورقها

٥٦٦٨ - **حديث** موسى ابن إسماعيل حدثنا عبد العزيز بن عبد الله أبي سلمة أخبرنا الزهري عن عاصم ابن سعد عن أبيه قال : جاءنا رسول الله ﷺ يعودني من وجع اشتد بي زمن حجة الوداع . فقلت : بلغ بي من الوجع ما ترى ، وأنا ذو مال ، ولا يرثني إلا ابنة لي ، أفأتصدق بثمن مالي ؟ قال : لا . قلت فالشطر ؟ قال : لا . قلت : الثلث ؟ قال : للثلاث كثير ، إنك أن تدع ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يسكتون الناس ، ولن تنفق نفقة تبتغي بها وجه الله إلا أجرت عليها ، حتى ما تنجل في امرأتك

قوله (باب ما رخص للمريض أن يقول إني وَجِعٌ أو وارانسا أو اشتد بي الوجع ، وقول أيوب عليه السلام : مسني الضر وأنت أرحم الراحمين) أما قوله (إني وَجِعٌ ، فترجم ، في كتاب الأدب المفرد وأورد فيه من طريق

هشام بن عروة عن أبيه قال : دخلت أنا وعبد الله بن الزبير على أسماء - يعني بنت أبي بكر وهي أمهما - واسماء وجعة ، فقال لها عبد الله : كيف تجدنيك ؟ قالت : وجدت وجعت . الحديث . وأصرح منه ما روى صالح بن كيسان عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه قال : دخلت على أبي بكر رضى الله عنه في مرضه الذى توفى فيه ، فسلبت عليه وسألته : كيف أصبحت ؟ فاستوى جالسا ، فقلت : أصبحت بحمد الله بارئا ؟ قال : أما إني على ما ترى وجمع . فذكر القصة ، أخرجه الطبراني . وأما قوله : « وأرأساه » فصرح في حديث عائشة المذكور في الباب ، وأما قوله « اشتد في الوجع » فهو في حديث سعد الذى في آخر الباب ، وأما قول أيوب عليه السلام فاعترض ابن التين ذكره في الترجمة فقال : هذا لا يناسب التبريد ، لأن أيوب إنما قاله داعيا ولم يذكره للمخوفين . قلت : لعل البخارى أشار الى أن مطلق الشكوى لا يمنع ردا على من زعم من الصوفية أن الدعاء بكشف البلاء يقدح في الرضا والتسليم ، فنهى على أن الطلب من الله ليس ممنوعا ، بل فيه زيادة عبادة ، لما ثبت مثل ذلك عن المعصوم وإثني الله عليه بذلك وأثبت له اسم الصبر مع ذلك ، وقد روي في قصة أيوب في فوائد ميمونة ومصحح ابن حبان والحاكم من طريق الزهري عن أنس رفته « أن أيوب لما طال بلاؤه وفرضه القريب والبعيد ، غير رجلين من إخوانه . فقال أحدهما لصاحبه : لقد أذنب أيوب ذنبا ما أذنبه أحد من العالمين ، فبلغ ذلك أيوب = يعنى لجوع من قوله - ودعا ربه فكشف ما به . وعند ابن أبي حاتم من طريق عبد الله بن عبيد بن نعيم موقوفا عليه نحوه وقال فيه « لجوع من قولهما جوعا شديدا ثم قال : بعزتك لا أرفع رأسى حتى تكشف عني ، ويحمد ، فإرفع رأسه حتى كشف عنه . » فكان مراد البخارى أن الذى يجوز من شكوى المريض ما كان على طريق الطلب من الله ، أو على غير طريق التسخيط للقدور والتضرير ، والله أعلم . قال القرطبي : اختلف الناس في هذا الباب ، والتحقق أن الألم لا يقدر أحد على رفعه ، والنفوس مجبولة على وجدان ذلك فلا يستطيع تعبيرها عما جبلت عليه ، وإنما كلف العبد أن لا يضيع منه في حال المصيبة ما له سبيل الى تركه كاللهاثة في التأوه والجوع الزائد كأن من فعل ذلك خرج عن معاني أهل الصبر ، وأما مجرد التشكى فليس مذموما حتى يحصل التسخيط للقدور ، وقد اتفقوا على كراهة شكوى العبد ربه ، وشكواه إنما هو ذكره للناس على سبيل التضرير ، والله أعلم . وروى أحمد في الزهد « من طأوس أنه قال : أنين المريض شكوى ، ويجزم أبو العلي وأبو الصباغ وجماعة من الشافعية أن أنين المريض وتأوّه مكروه ، وتعبه النوى فقال : هذا ضعيف أو باطل ، فإن المكروه ما ثبت فيه نهى مقصود ، وهذا لم يثبت فيه ذلك . ثم احتج بحديث عائشة في الباب ، ثم قال : فاعلمهم أرادوا بالكراهة خلاف الأولى ، فإنه لا شك أن اشتغاله بالذكر أولى له . ولعلمهم أخذوه بالمعنى من كون كثرة الشكوى تدل على ضعف اليقين ، وتضرر بالتسخيط للقدور ، وتورث شجاعة الأعداء . وأما إخبار المريض بصدقه أو طبعه عن حاله فلا بأس به إجماعا . ثم ذكر في الباب أربعة أحاديث : الأولى حديث كعب بن عجرة في حلق المحرم رأسه إذا آذاه القمل ، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الحج ، وقوله « أو يذيك هوام رأسك » هو موضع الترجمة لنسبة الأذى للهوم ، وهي بتشديد الميم اسم للحشرات لأنها تهم أن تدب ، وإذا أضيفت إلى الرأس اختصت بالقمل . الثانى حديث عائشة ، قوله (حدثنا يحيى بن يحيى أبو ذكريا) هو النيسابورى الامام المشهور وليس له في البخارى سوى مواضع يسيرة في الزكاة والوكالة والتفسير والأحلام ، وأكثره عنه مسلم ، ويقال له تفرد بهذا الاسناد وإن أحمد كان ينسب له أو أمكنه الخروج الى نيسابور ليسمع منه هذا الحديث ، ولكن

أخرج أبو نعيم في المستخرج ، من وجهين آخرين عن سليمان بن بلال ، **قوله** (وا رأساه) هو تفجع على الرأس
لشدته ما وقع به من ألم الصداع ، وعند أحمد والنسائي وابن ماجه من طريق عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن عائشة
د رجوع رسول الله ﷺ من جنازة من البقيع فوجدني وأنا أجد صداعاً في رأسي وأنا أقول : وا رأساه . **قوله**
(ذاك لو كان وأنا حي) ذاك بكسر الكاف إشارة الى ما يستلزم المرض من الموت ، أى لو مت وأنا حي ، وبرشد
اليه جواب عائشة ، وقد وقع مصرحاً به في رواية عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ولفظه : ثم قال : ما حرك لو مت
قبل فكفنتك ثم صليت عليك ودفنتك ، وقولها وا نسكها ، بضم المثناة وسكون الراء وفتح الهمزة وبكسرهما
مع التثنية الخفيفة وبعد الالف هاء القنطرة ، وأصل النكش فكسر الراء وسكون الهمزة وسكون الراء
هنا مرادة ، بل هو كلام كان يجري على ألسنتهم عند حصول المصيبة أو توقعها . وقولها وا الله اني لأظنك تحب
موتي ، كأنها أخذت ذلك من قوله لما د لو مت قبلي ، وقولها ولو كان ذلك في رواية الكشميني ، ذاك ، بغير
لام أى موتها ، لظلت آخر يومك معرساً ، بفتح العين والمهملة وتشديد الراء المكسورة وسكون الهمزة والتخفيف ،
يقال أعرس وعرس إذا بنى على زوجته ، ثم استعمل في كل جماع ، والاول أشهر ، فان التمرس الزول بليل .
ووقع في رواية عبيد الله د لكأنى بك والله لو قد فعلت ذلك لقد رجعت الى بيتي فأعرست نفسك . قالت :
فتبسم رسول الله ﷺ ، وقولها بل أنا واداساه ، هى كلمة لإضراب ، والمعنى : دعى ذكر ما تجدته من وجع
رأسك واشتغلي بي ، وزاد في رواية عبيد الله د ثم يدى في وجهه الذى مات فيه ﷺ ، **قوله** (لقد هممت أو أردت)
شك من الراوى ، ووقع في رواية أبي نعيم د أو وددت ، بدل د أردت . **قوله** (أن أرسل الى أبى بكر وابنه)
كذا الأكثر بالواو وألف الوصل والموحدة والنون ، ووقع في رواية مسلم د أو الله ، بلفظ أو التى للشك وأو
للتخيير ، وفي أخرى د أو أميه ، بهزة مدودة بعدها مشاة مكسورة ثم ثمانية ساكنة من الاتيان بمعنى الهوى ،
والصواب الأول ، ونقل عياض عن بعض المحدثين تصويبها وخطأه وقال : ويوضح الصواب قولها في الحديث
الأخر عند مسلم د ادعى لى أباك وأخاك ، وأيضاً فان يحميه الى أبى بكر كان متعسراً لانه عجز عن حضور الصلاة مع
قرب مكانها من بيته . قلت : في هذا التعليل نظر ، لان سياق الحديث يشعر بأن ذلك كان في ابتداء مرضه ﷺ ،
وقد استمر يصلى بهم وهو مريض ويدور على نسائه حتى عجز عن ذلك واقطع في بيت عائشة . ويحتمل أن يكون
قوله ﷺ د لقد هممت الخ ، وقع بعد المغارضة التى وقعت بينه وبين عائشة بمدة ، وان كان ظاهر الحديث بخلافه .
ويؤيد أيضاً ما فى الأصل أن المقام كان مقام استئالة قلب عائشة ، فكأنه يقول : كما أن الامر يفرض لائيك فان
ذلك يقع بحضور أخيك ، هذا ان كان المراد بالعهد العهد بالخلافة ، وهو ظاهر السياق كما سيأتى تقريره في كتاب
الاحكام ان شاء الله تعالى ، وإن كان غير ذلك فله أراء إحضار بعض محارمه حتى لو احتاج الى قضاء حاجة أو
الارسال الى أحد لوجد من يبادر لذلك . **قوله** (فأعهد) أى أوصى . **قوله** (أن يقول القائلون) أى لئلا يقول ،
أو كراهة أن يقول . **قوله** (أو يمتن المتمنون) بضم النون جمع متحن بكسرهما ، وأصل الجمع المتمنون فاستقلقت
الضمة على الياء لحذف فاجتمعت كسرة النون بعدها الواو فضمت النون ، وفي الحديث ما طعمت عليه المرأة من
الغيرة ، وفيه مداعبة الرجل أهله والإفشاء اليهم بما يسره عن غيرهم ، وفيه أن ذكر الوجد ليس بشكاية ، فكم من

سأكت وهو ساخط ، وكَم من شاك وهو داض ، فالمعول في ذلك على عمل القلب لا على لفظي اللسان ، والله أعلم . الحديث الثالث حديث ابن مسعود ، وقد تقدم شرحه قريبا . وقوله في هذه الرواية « فسمته » ، وقع في رواية المستمل « فسمته » ، وهو تحريف ، ووجهت بأن هناك حنفاً والتقدير فسمعت أئنيته . الحديث الرابع حديث عامر بن سعد عن أبيه وهو سعد بن أبي وقاص . قوله (من وجمع اشتد بي) تقدم شرحه مستوفى في كتاب الوصايا ، وقوله ، « زمن حجة الوداع » ، موافق لرواية مالك عن الزهري ، وتقدم أن ابن عيينة قال في روايته « أن ذلك في زمن الفتح » ، والآول أرجح . والله أعلم

١٧ - باب قول المريض : قوموا عني

٥٦٦٩ - **عمر بن الخطاب** إبراهيم بن موسى « حدثنا هشام » عن مَعمر . ح . حدثنا عبدُ الله بن محمد حدثنا عبد الرزاق أخبرنا مَعمر عن الزهري عن مُعبد الله بن عبد الله عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « لما حَضَرَ رسولُ الله ﷺ - وفي البيت رجال فيهم عمرُ بن الخطاب - قال النبي ﷺ : « لِمَ أَكْتُبُ لَكُمْ كُتُوبا لا تَضِلُّوا بعده . فقال عمر : إنَّ النبي ﷺ قد قَلَبَ عليه الوجع ، وعندكم القرآن ، حسبكم كتابُ الله . فاختلف أهل البيت ، فاقتصصوا . منهم من يقول : قرَّبوا يكتب لِمَ النبي ﷺ كُتُوبا لَن تَضِلُّوا بعده . ومنهم من يقول ما قال عمر . فلما أَكثَرُوا الفُتُورَ والاختلافَ عند النبي ﷺ قال رسولُ الله ﷺ : قوموا . قال عُبَيْدُ الله فكان ابنُ عباسٍ يقول : إنَّ الرِّزْيَةَ كُلَّ الرِّزْيَةِ ما حال بين رسولِ الله ﷺ وبين أن يكتبَ لهم ذلك الكتاب ، من اختلافهم وأنظمتهم »

قوله (باب قول المريض قوموا عني) أي إذا وقع من الحاضرين عنده ما يقتضي ذلك . **قوله** (هشام) هو ابن يوسف الصنعاني ، وقوله « حدثنا عبد الله بن محمد . هو المسندي ، وسأفه المصنف هنا على لفظ هشام ، وسبق لفظ عبد الرزاق في أواخر المغازي ، وتقدم شرحه هناك ، ووقع هنا « قال رسول الله ﷺ : قوموا » وقد تقدم الحديث في كتاب العلم من رواية بونس بن يزيد عن الزهري بلفظ « فقال رسول الله ﷺ : قوموا عني » وهو المطابق للترجمة ، ولم أستحضره عند الكلام عليه في المغازي فنسيت هذه الزيادة لابن سعد ، وعزوها للبخاري أولى . ويؤخذ من هذا الحديث أن الأدب في العيادة أن لا يطيل العائد عند المريض حتى يضجره ، وأن لا يسكلم عنده بما يزعجه . وجملة آداب العيادة عشرة أشياء ، ومنها ما لا يختص بالعيادة أن لا يقابل الباب عند الاستئذان ، وأن ينفذ الباب برفق ، وأن لا يبهيم نفسه كأن يقول أنا ، وأن لا يحضر في وقت يكون غير لائق بالعيادة كوقت شرب المريض الدواء ، وأن يخفف الجلوس ، وأن ينفض البصر ، ويقلل السؤال ، وأن يظهر الرقة ، وأن يخلص الدواء ، وأن يوسع للمريض في الأمل ، ويشير عليه بالصبر لما فيه من جزيل الأجر ، ويحذره من الجوع لما فيه من الورد . **قوله** (وكان ابن عباس يقول إن الرزية) سبق الكلام عليه في الوفاة النبوية

١٨ - باب من ذهب بالصبي المريض ليُدعى له

٥٦٧٠ - **حدثنا** إبراهيم بن حمزة **حدثنا** حاتم - هو ابن إسماعيل - عن الجعفي قال سمعت السائب يقول « ذهبتُ بي خالتي إلى رسول الله ﷺ فقالت : يا رسول الله ، إن ابن أختي وجمٌ . فمَسَحَ رأسِي ، ودعا لي بالبركة . ثم توضأ فشرِبْتُ من وضوئه ، وقتُ خالف ظهره فنظرتُ إلى خاتم النبوة بين كتفيه مثل زُرِّ الحَبَلَةِ ،

قوله (باب من ذهب بالصبي المريض ليدعى له) في رواية الكشميني « ليدعوه » ذكر فيه حديث المجيد وهو ابن عبد الرحمن ، والسائب هو ابن يزيد ، وقد تقدم الحديث مشروحا في الترجمة النبوية عند ذكر خاتم النبوة وأن حالة السائب لا يعرف اسمها ، وستأتي الإشارة إلى خصوص المسح على رأس المريض والدعاء بالبركة في كتاب الدعوات إن شاء الله تعالى

١٩ - باب نعى المريض الموت

٥٦٧١ - **حدثنا** آدم **حدثنا** شعبه **حدثنا** ثابت البناني « عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال لنبى ﷺ : لا يتيمنين أحدكم الموت من ضرر أصابه ، فإن كان لابد فاعلا فليقل : اللهم أحيني ما كانت الحياة خيرا لي ، وتوفني إذا كانت الوفاة خيرا لي »

[الحديث ٥٦٧١ - طراشه في : ٦٣٥١ ، ٧٣٣٣]

٥٦٧٢ - **حدثنا** آدم **قال** **حدثنا** شعبه عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم « دخلنا على خباب نوذوه - وقد اكتوى سبع كيات - فقال : إن أصحابنا الذين سلقوا مضوا ولم تنقصهم الدنيا ، وإننا أصبنا ما لا نجد له موضعا إلا القراب ، ولولا أن النبى ﷺ نهانا أن ندعو بالموت لدعوتُ به . ثم أتينا امرأة أخرى وهو بنى سائطا له فقال : إن المسلم ليؤجر في كل شئ يُنفقه ، إلا في شئ يجمله في هذا القراب »

[الحديث ٥٦٧٢ - طراشه في : ٦٣٤٩ ، ٦٣٥٠ ، ٦٤٣٠ ، ٦٤٣١ ، ٧٣٣٤]

٥٦٧٣ - **حدثنا** أبو ليان أخبرنا شبيب عن الزهري قال أخبرني أبو عبيد مولى عبد الرحمن بن عوف « أن أبا هريرة قال : سمعتُ رسول الله ﷺ يقول : لن يُدْخِلَ أحدكم الجنة . قالوا : ولا أنت يا رسول الله ؟ قال : لا ، ولا أنا ، إلا أن يتخلفني الله بفضله ورحمة - فلدغوا وقرَّبوا - ولا يتيمنين أحدكم بالموت ، إما محسنا فله أن يزداد خيرا ، وإما مسينا فله أن يستعيب »

٥٦٧٤ - **حدثنا** عبد الله بن أبي شبيب قال **حدثنا** أبو أسامة عن هشام بن عباد بن عبد الله بن الزبير قال « سمعتُ عائشة رضي الله عنها قالت : سمعتُ النبى ﷺ وهو مستند إلى يقول : اللهم اغفر لي وارحمي وألحني بالرفيق الأعلى »

قوله (باب تمنى المريض الموت) أى هل يمنع مطلقاً أو يجوز في حالة ؟ ووقع في رواية الكشميهني نهي تمنى المريض الموت ، وكان المراد منع تمنى المريض . وذكر في الباب خمسة أحاديث : الحديث الأول عن أنس ، **قوله** (لا يتمنين أحدكم الموت من ضرا أصابه) الخطاب للصحابة ، والمراد هم ومن بعدهم من المسلمين عموماً ، وقوله « من ضرا أصابه » حمله جماعة من السلف على الضر الديني ، فإن وجد الضر الآخروي بأن خشى فتنة في دينه لم يدخل في النهي ، ويمكن أن يؤخذ ذلك من رواية ابن حبان « لا يتمنين أحدكم الموت لضرب من الدنيا » ، على أن « في » في هذا الحديث سببية ، أى بسبب أمر من الدنيا ، وقد فعل ذلك جماعة من الصحابة : ففي « الموطأ » عن عمر أنه قال « اللهم كبريت سني ، وضعفت قوتي ، وانقشرت رعتي ، فاقبضني إليك غير مضيع ولا مفطر » ، وآخرجه عبد الرزاق من وجه آخر عن عمر ، وأخرج أحمد وغبيري عن طريق عيسى ويقال هابس الغفاري أنه قال « يا طاهون خذني . فقال له عليم الكندي : لم تقول هذا ؟ ألم يقل رسول الله ﷺ : لا يتمنين أحدكم الموت ؟ فقال : أتني سمعته يقول : بادروا بالموت سناً ، إمرة السفهاء ، وكثرة الشرط ، وبيع الحكم ، الحديث . وأخرج أحد أيضاً من حديث عوف بن مالك نحوه وأنه « قيل له : ألم يقل رسول الله ﷺ : ما عمر المسلم كان خيراً له » الحديث ، وفيه الجواب نحوه ، وأصرح منه في ذلك حديث معاذ الذي أخرجه أبو داود وصححه الحاكم في القول في دبر كل صلاة وفيه « وإذا أردت بقوم فتنة فتوفني إليك غير مفتون » . **قوله** (فإن كان لابد فاعلاً) في رواية عبد العزيز بن صهيب عن أنس كما سيأتي في الدعوات « فإن كان ولا بد متمنياً للموت » . **قوله** (فليقل الخ) وهذا يدل على أن النهي عن تمنى الموت مقيد بما إذا لم يكن على هذه الصيغة ، لأن في التخي المطلق نوع اعتراض ومراعاة للقدر المحترم وفي هذه الصورة المأمور بها نوع تفويض وتسليم للقضاء ، وقوله « فإن كان الخ » فيه ما يصرف الأمر عن حقيقة من الوجوب أو الاستحباب ، ويدل على أنه لمطلق الإذن لأن الأمر بعد الخطر لا يبق على حقيقته . وقريب من هذا السياق ما أخرجه أصحاب السنن من حديث المقدم بن معد يكرب « حسب ابن آدم لفتات يقمن صلبه ، فإن كان ولا بد فثلث للطلعام ، الحديث ، أى إذا كان لابد من الزيادة على اللفتات فليقتصر على الثلث ، فهو إذن بالاعتصار على الثلث ، لا أمر يقتضي الوجوب ولا الاستحباب . **قوله** (ما كانت الحياة خيراً لي ، وتوفني إذا كانت) عبر في الحياة بقوله « ما كانت » لأنها حاصله ، فحسن أن يأتي بالصيغة المقتضية للاعتصاف بالحياة ، ولما كانت الواقعة لم تقع بعد حسن أن يأتي بصيغة الشرط . والظاهر أن هذا التفصيل يشمل ما إذا كان الضر دينياً أو دنيوياً ، وسيأتي في التمني من رواية الترمذي عن أنس عن أبيه « لولا أن رسول الله ﷺ قال لا تموتوا الموت لتميته ، فلهذا رأى أن التفصيل المذكور ليس من التمني المنهي عنه . الحديث الثاني حديث خباب ، **قوله** (عن اسماعيل بن أبي خالد) لشعبة فيه إسناد آخر أخرجه الترمذي من رواية غندر عنه عن أبي إسحاق عن حارثة بن مضرب قال « دخلت على خباب » فذكر الحديث نحوه . **قوله** (وقد اكتوى سبع كيات) في رواية حارثة « وقد اكتوى في بطنه فقال : ما أعلم أحداً من أصحاب النبي ﷺ لقي من البلاء ما لقيت » ، أى من الوجع الذي أصابه ، وحكى شيخنا في « شرح الترمذي » احتمال أن يكون أراد بالبلاء ما فتح عليه من المال بعد أن كان لا يجد درهما ، كما وقع صريحاً في رواية حارثة المذكورة عنه قال « لقد كنت وما أجد درهما على عهد رسول الله ﷺ » ، وفي ناحية يقي أربعمائة ألفاً ، يعني الآن ، وتعبه بأن غيره من الصحابة كان أكثر مالا منه كعبد الرحمن بن عوف . واحتمال أن يكون أراد ما لقي من التعذيب في أول الإسلام من

المشركين ، وكأنه رأى أن اتساع الدنيا عليه يكون ثواب ذلك التعذيب ، وكان يحب أن لو بقي له أجره موفرا في الآخرة ، قال : ويحتمل أن يكون أراد ما فعل من السكى مع ورود النهى عنه ، كما قال عمران بن حصين : نهينا عن السكى فاكترينا فما أفلحنا ، أخرجه (١) قال : وهذا بعيد . قلت : وكذلك الذى قبله ، وسيأتى الكلام على حكم السكى قريبا في كتاب الطب ان شاء الله تعالى . **قوله** (إن أصحابنا الذين سلفوا مضوا ولم تنقصهم الدنيا) زاد فى الرقاق من طريق يحيى القطان عن اسماعيل بن أبى خالد : شيئا ، أى لم تنقص أجورهم ، بمعنى أنهم لم يستعملوها فى الدنيا بل بقيت ، وفرة لهم فى الآخرة ، وكأنه عنى بأصحابه بعض الصحابة ممن مات فى حياة النبي ﷺ ، فأما من عاش بعده فانهم اتسعت لهم الفتوح . ويؤيد حديثه الآخر : هاجرنا مع رسول الله ﷺ فوقع أجرنا على الله ، فمنا من مضى لم يأكل من أجره شيئا منهم مصعب بن عمير ، وقد مضى فى الجنائز وفى المغازى أيضا ، ويحتمل أن يكون عنى جميع من مات قبله ، وأن من اتسعت له الدنيا لم تؤثر فيه إما لكثرة إخراجهم المال فى وجوه البر ، وكان من يحتاج إليه إذ ذلك كثيرا فكانت تقع لهم المواقف ، ثم لما اتسع الحال جدا وشمل العدل فى زمن الخلفاء الراشدين استغنى الناس بحيث صار الغنى لا يجد محتاجا يضع يده فيه ، ولهذا قال خباب : وإنا أصبنا ما لا نجد له موضعا إلا التراب ، أى الاتفاق فى البنيان . وأغرب الداودى فقال : أراد خياب بهذا القول الموت أى لا يجد للمال الذى أصابه إلا وضعه فى القبر ، حكاه ابن التين ورده فأصاب ، وقال : بل هو عبارة عما أصابوا من المال . قلت : وقد وقع لأحمد عن يزيد بن هارون عن اسماعيل بن أبى خالد فى هذا الحديث بعد قوله إلا التراب : وكان يبنى حائطاه ، ويأتى فى الرقاق نحوه باختصار ، وأخرجه أحمد أيضا عن وكيع عن اسماعيل وأوله : دخلنا على خباب فعوده وهو يبنى حائطاه وقد اكتوى سبما ، الحديث **قوله** (ولولا أن النبي ﷺ نهانا أن ندعو بالموت لدعوت به) الدعاء بالموت أخص من تمنى الموت ، وكل دعاء تمنى من غير عكس ، فلذلك أدخله فى هذه الترجمة . **قوله** (ثم أنيئنا مرة أخرى وهو يبنى حائطاه) هكذا وقع فى رواية شعبة تكرار الجملة ، وهو أحفظ الجميع فزيادته مقبولة ، والذي يظهر أن قصة بناء الحائط كانت سبب قوله أيضا ، وإنا أصبنا من الدنيا ما لا نجد له موضعا إلا التراب . **قوله** (إن المسلم ليؤجر فى كل شيء ينفقه إلا فى شيء يحملة فى هذا التراب) أى الذى يوضع فى البنيان وهو محمول على ما زاد على الحاجة ، وسيأتى تقرير ذلك فى آخر كتاب الاستئذان إن شاء الله تعالى . (تنبيه) هكذا وقع من هذا الوجه موقوفا ، وقد أخرجه الطبرانى من طريق عمر بن اسماعيل بن مجاهد : حدثنا أبى عن بيان بن بشر واسماعيل بن أبى خالد جميعا عن قيس عن أبى حازم قال : دخلنا على خباب فعوده ، فذكر الحديث ، وفيه : وهو يعالج حائطاه له فقال : إن رسول الله ﷺ قال : إن المسلم يؤجر فى نفقته كلها إلا ما يحملة فى التراب ، وعمر كذبه يحيى بن معين . الحديث الثالث والرابع حديث أبى هريرة ، **قوله** (أخبرنى أبو عبيد مولى عبد الرحمن بن عوف) هو أبو عبيد مولى ابن أضره واسمه سميد بن عبيد ، وابن أضره الذى نسب إليه هو عبد الرحمن بن أضره بن عوف ، وهو ابن أخى عبد الرحمن بن عوف الزهرى ، هكذا اتفق هؤلاء عن الزهرى فى روايته عن أبى عبيد ، وعالفهم إبراهيم بن سعد عن الزهرى فقال : عن عبيد الله بن عبد الله عن أبى هريرة ، أخرجه النسائى وقال : رواية الزبيدى أولى

بالصواب ، وإبراهيم بن سعد ثقة ، يعني ولكنه أخطأ في هذا . **قوله** (لن يدخل أحدا عمله الجنة) الحديث يأتي الكلام عليه في كتاب الرقاق ، فانه أوردته مفردا من وجه آخر عن أبي هريرة وغيره ، وإنما أخرجه هنا استطرادا لا قصدا ، والمقصود منه الحديث الذي بعده وهو قوله « ولا يتمنى الخ » وقد أفردته في كتاب النقي من طريق معمر عن الزهري ، وكذا أخرجه النسائي من طريق الزبيدي عن الزهري . **قوله** (ولا يتمنى) كذا للأكثر باثبات التثنية ، وهو لفظ نفي بمعنى النهي . ووقع في رواية الكشميني « لا يتمن » على لفظ النهي ، ووقع في رواية معمر الآتية في النقي بلفظ « لا يتمنى » ، للاكثر ولفظ « لا يتمنين » للكشميني ، وكذا هو في رواية همام عن أبي هريرة بزيادة نون التأكيد ، وزاد بعد قوله أحكم الموت « ولا يدع به من قبل أن يأتيه » وهو قيد في صورتين ، ومفهومه أنه إذا حل به لا يمنع من تمنيه رضا بلقاء الله ولا من طلبه من الله لذلك وهو كذلك ، ولغزة التكتة عقب البخاري حديث أبي هريرة بحديث عائشة « اللهم اغفر لي وارحمي وألحقني بالرفيق الأهل » ، إشارة الى أن النهي مختص بالحالة التي قبل نزول الموت ، فله دره ما كان أكثر استحضاره وإثباته الأخفى على الأجل لهذا للائمان .

وقد خفي صنيعه هذا على من جعل حديث عائشة في الباب معارضا لأحاديث الباب أو ناهيا لها ؛ وقوى ذلك بقول يوسف عليه السلام « توفي مسلما وألحقني بالصالحين » قال ابن التين : قيل ان النهي منسوخ بقول يوسف فذكره ، وبقول سليمان « وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين » وبحديث عائشة في الباب ، وبدءا بحديث الموت وغيره . قال : وليس الأمر كذلك لأن هؤلاء إنما سألوا ما قارب الموت . قلت : وقد اختلف في مراد يوسف عليه السلام ، فقال قتادة : لم يتمن الموت أحد إلا يوسف حين تكاملت عليه النعم وجمع له العمل اشتاق الى لقاء الله ، أخرجه الطبراني بسند صحيح عنه . وقال غيره : بل مراده توفي مسلما عند حضور أهله ، كذا أخرجه ابن أبي حاتم عن الضحاك بن مزاحم ، وكذلك مراد سليمان عليه السلام . وعلى تقدير الحل على ما قال قتادة فهو ليس من شرعنا ، وإنما يؤخذ بشرح من قبلنا ما لم يرد في شرعنا النهي عنه بالاتفاق ، وقد استشكل الإذن في ذلك عند نزول الموت لأن نزول الموت لا يتحقق ، فكأن من انتهى الى غاية جرت العادة بموت من يصل إليها ثم عاش . والجواب أنه يحتمل أن يكون المراد أن العبد يكون حاله في ذلك الوقت حال من يتمنى نزوله به ويرضاه أن لو وقع به ، والمعنى أن يطمئن قلبه الى ما يريد عليه من ربه ويرضى به ولا يقلق ، ولو لم يتفق أنه يموت في ذلك المرض . **قوله** (إما محسنا فلمله أن يزداد خيرا ، وإما مسيئا فلمله أن يستعذب) أي يرجع عن موجب العتب عليه . ووقع في رواية همام عن أبي هريرة عند أحمد « وأنه لا يزيد المؤمن عمره إلا خيرا » ، وفيه إشارة الى أن المعنى في النهي عن تمنى الموت والعتاب به هو انقطاع العمل بالموت ، فان الحياة يتسبب منها العمل ، والعمل يحصل زيادة الثواب ، ولو لم يكن الا استمرار التوحيد فهو أفضل الأعمال . ولا يرد على هذا أنه يجوز أن يقع الارتداد والعبادة بالله تعالى عن الإيمان لأن ذلك نادر ، والإيمان بعد أن تخاطب بشاشته القلوب لا يسيطه أحد ، وعلى تقدير وقوع ذلك - وقد وقع لكن نادرا - فن سبق له في علم الله غائمة السوء فلا بد من وقوعها طال عمره أو قصر ، فتجمله بطلب الموت لا خيره له فيه . ويؤيده حديث أبي أمامة « ان النبي ﷺ قال لسعد : يا سعد ان كنت خلقت للجنة فاطال من عمرك أو حسن من عملك فهو خير لك ، أخرجه بسند لين ، ووقع في رواية همام عن أبي هريرة عند أحمد ومسلم « وأنه لا يزيد المؤمن عمره إلا خيرا » ، واستشكل بأنه قد يعمل السببات فيزيده عمره شرا ، وأجيب بأجوبة : أحدها حل المؤمن

على الكامل وفيه بعد . والثاني أن المؤمن يصد أن يعمل ما يكفر ذنوبه إما من اجتناب الكبائر وإما من فعل حسنات آخر قد تقاوم بتضمينها سيئاته ، وما دام الإيمان باق فالحسنات يصد بالتضعيف ، والسيئات يصد بالتكفير . والثالث بقيد ما أطلق في هذه الرواية بما وقع في رواية الباب من الترجي حيث جاء بقوله « لعله ، والترجي مشعر بالوقوع غالبا لا جوما ، فخرج الخبر عرج تحسين الظن بالله ، وأن المحسن يرجو من الله الزيادة بأن يوفقه لزيادة من عمله الصالح ، وأن المؤمن لا ينبغي له القنوط من رحمة الله ولا قطع رجائه ، أشار إلى ذلك شيخنا في « شرح الترمذي » . ويدل على أن قصر العمر قد يكون خيرا للمؤمن حديث أنس الذي في أول الباب « وتوفي إذا كان الوفاة خيرا لي » وهو لا ينافي حديث أبي هريرة « أن المؤمن لا يزيد حظه إلا خيرا ، إذا حل حديث أبي هريرة على الأغلب ومقابلة على النادر ، وسيأتي الإلزام بشيء من هذا في كتاب التقي إن شاء الله تعالى . الحديث الخامس حديث عائشة « وألحقني بالرفيق الأعلى » تقدم شرحه في أواخر المغازي في الوفاة النبوية ، وتقدم في الذي قبله أن ذلك لا يمرض النبي عن تمجي الموت والدعاء به ، وأن هذه الحالة من خصائص الأنبياء أنه لا يقبض نبي حتى يغير بين البقاء في الدنيا وبين الموت . وقد تقدم بسطه واضحا هناك وفي الحمد

٣٠ - باب دعاء المائد للمريض

وقالت عائشة بنت سعد عن أبيها « اللهم اشفر سعدا » قاله الذي عليه السلام

٥٦٧٥ - **عنه** موسى بن إسماعيل حدثنا أبو سحر عن منصور عن إبراهيم عن مسروق عن عائشة رضي الله عنها « إن رسول الله ﷺ كان إذا أتى مريضا أو أتى به إليه قال عليه الصلاة والسلام : أذهب البأس ، رب الناس ، اشف وأنت الشافي ، لا شفاء إلا شفاؤك ، شفاء لا يغادر سقما »

وقال عمرو بن أبي قيس وإبراهيم بن طهمان عن منصور عن إبراهيم وأبي الضحى « إذا أتى المريض » وقال جرير عن منصور عن أبي الضحى وحده « إذا أتى مريضا »

[الحديث ٥٦٧٥ - أطرافه في : ٥٧٤٣ ، ٥٧٤٤ ، ٥٧٥٠]

قوله (باب دعاء المائد للمريض) أي بالشفاء ونحوه . **قوله** (وقالت عائشة بنت سعد) أي ابن وقاص ، وهذا طرف من حديثه الطويل في الوصية بالثلث ، وقد تقدم موصولا في « باب وضع اليد على المريض ، قريبا . **قوله** (عن منصور) هو ابن العتمر ، وإبراهيم هو النخعي . **قوله** (إذا أتى مريضا أو أتى به) شك من الراوي ، وقد حكى المصنف الاختلاف فيه في الروايات المتعلقة به . **قوله** (لا يغادر) بالعين المعجمة أي لا يترك ، وقائدة التقييد بذلك أنه قد يحصل الشفاء من ذلك المرض فيخلفه مرض آخر يتولد منه ، فكان يدعو له بالشفاء المطلق لا بمطلق الشفاء . **قوله** (وقال عمرو بن أبي قيس وإبراهيم بن طهمان عن منصور عن إبراهيم وأبي الضحى إذا أتى المريض) وقع في رواية الكشميني « إذا أتى بالمريض » وهو أصوب ، فأما عمرو بن أبي قيس فهو الرازي وأصله من الكوفة ولا يعرف اسم أبيه وهو صدوق ، ولم يخرج له البخاري إلا تعليقا ، وقد وقع لنا حديثه هذا موصولا في « فوائد أبي العباس محمد بن نجیح ، من رواية محمد بن سعيد بن سابق الترمذي عنه بلفظ « إذا أتى

بالمريض ، وأما إبراهيم بن طهمان فوصل طريقه الاسماعيلى من رواية محمد بن سابق التميمى الكوفى مزيل بغداد عنه بلفظ « إذا أتى مريض ، **قوله** (وقال جرير عن منصور عن أبى الضحى وحده وقال : إذا أتى مريضاً) وهذا وصله ابن ماجه عن أبى بكر بن أبى شيبة عن جرير بلفظ « إذا أتى الى المريض فدعا له ، وهى عند مسلم أيضاً ، وقد دلت رواية كل من جرير وإبى عروة على أن جريراً بن أبى قيس وإبراهيم بن طهمان حفظا عن منصور أن الحديث عنده عن شيخين ، وأنه كان يحدث به قارة عن هذا وقارة عن هذا ، وقد أخرجه مسلم من طريق إسرائيل عن منصور عنها كذلك ، ورجح عند البخارى رواية منصور عن إبراهيم وحده لأن الثورى رواها عن منصور كذلك كما ساقى فى أثناء كتاب الطب ، ووافقه وراقه عن منصور عند النسائى ، وسفيان أحفظ الجميع ، لكن رواية جرير غير مرفوعة والله أعلم . وقد استشكل الدماء للمريض بالشفاء مع ما فى المرض من كفارة الذنوب والثواب كما تضافرت الأحاديث بذلك ، والجواب أن الدماء عبادة ، ولا ينافى الثواب والكفارة لأنهما يحصلان بأول مرض وبالعصر عليه ، والداعى بين حسنتين : إما أن يحصل له مقصوده ، أو يعرض عنه بجلب تقع أو دفع ضرر ، وكل من فعل الله تعالى

٢١ - باب وضوء المائد للمريض

٥٦٧٦ - **حدثنا** محمد بن بشار **حدثنا** غندر **حدثنا** شعبة عن محمد بن المنكدر قال : سمعت جابر بن عبد الله رضى الله عنهما قال « دخل على النبي ﷺ وأنا مريض ، فتوضأ فصب على » - أو قال : صبوا عليه - فقلت : قلت : يا رسول الله ، لا يرئى إلا كلاله ، فكيف المهرات ؟ فنزلت آية الفرائض » **قوله** (باب وضوء المائد للمريض) ذكر فيه حديث جابر ، وقد تقدم التنبيه عليه قريباً فى باب المضمى عليه ، ولا يخفى أن محله إذا كان المائد بحيث يتبرك المريض به

٢٢ - باب دعا برفع الرأه والمضى

٥٦٧٧ - **حدثنا** إسماعيل **حدثنا** مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت « لما قدم رسول الله ﷺ عليك أبو بكر وبلال ، قالت : فدخلت عليهما فقلت : يا أبت كيف تجدك ؟ ويا بلال وكيف تجدك ؟ قالت : وكان أبو بكر إذا أخذته الحمى يقول :

كل امرئ مصبوح فى أهله ولأوت أدنى من شركاءه

وكان بلال إذا أفلح عنه برقع فقيرته فيقول :

الآن لست شمرى هل أبيتن لهة بوادٍ وحولٍ إذ خير وجلهـل

وهل أردن يوماً مياه مجنفة وهل تبدون لى شامة وطنيل

قال قالت عائشة : فحدث رسول الله ﷺ فأخبرته فقال : اللهم حَبِّبْ إِلَيْنَا الْمَدِينَةَ كَحُبِّهَا مَكَّةَ أَوْ أَشَدَّ ، وَصَحْنَهَا ، وَبَارِكْ لَنَا فِي صَاعِهَا وَمُدِّهَا ، وَاهْلُ حُمَاهَا فَاجْعَلْهَا بِالْجَنَّةِ »

قوله (باب الداء برفع الوباء والحي) الوباء يمد ولا يمد ، وجمع المقصور بلا همز أو يمة ، وجمع الهموز أو باء ، يقال أوبأت الأرض فهي مؤنثة ووبئت فهي وبئة ، ووبئت بضم الواو فهو موبوءة ، قال عياض : الوباء عموم الأمراض ، وقد أطلق بعضهم على الطاعون أنه وباء لأنه من أفرادها ، لكن ليس كل وباء طاعونا ، وعلى ذلك يحمل قول الداودي لما ذكر الطاعون : الصحيح أنه الوباء ، وكذا جاء عن الخليل بن أحمد أن الطاعون هو الوباء ، وقال ابن الأثير في النهاية : الطاعون المرض العام ، والوباء الذي يفسد له الهواء فتفسد به الأممية والأبدان . وقال ابن سيناء : الوباء ينشأ عن فساد جوهر الهواء الذي هو مادة الروح ومددوه . قلت : ويقارن الطاعون الوباء بخصوص سببه الذي ليس هو في شيء من الأوباء ، وهو كونه من طعن الجن كما سأذكره مبينا في باب ما يذكر من الطاعون ، من كتاب الطب إن شاء الله تعالى . وساق المصنف في الباب حديث عائشة ولما قدم النبي ﷺ المدينة وعك أبو بكر وبلال ، ووقع فيه ذكر الحى ولم يقع في سياقه لفظ الوباء ، لكنه ترجم بذلك إشارة إلى ما وقع في بعض طرقه ، وهو ما سبق في أواخر الحج من طريق أبي أسامة عن هشام بن عروة في حديث الباب : قالت عائشة : فقدمتنا المدينة وهي أربأ أرض الله ، وهذا ما يؤيد أن الوباء أهم من الطاعون ، فإن وباء المدينة ما كان إلا بالحي كما هو مبين في حديث الباب ، فدعا النبي ﷺ أن ينقل حماها إلى الجحفة ، وقد سبق شرح الحديث في باب مقدم النبي ﷺ المدينة ، في أوائل كتاب المغازي ، ويأتى شيء مما يتعلق به في كتاب الدعوات إن شاء الله تعالى . وقد استشكل بعض الناس الداء برفع الوباء لأنه يتضمن الداء برفع الموت والموت حتم ، قضى فيكون ذلك عبثا ، وأجيب بأن ذلك لا ينافي في التعبد بالداء لأنه قد يكون من جهة الأسباب في طول العمر أو رفع المرض ، وقد توارثت الأحاديث بالاستجابة من الجنون والجذام وسببه الاستقام ومكبرات الأخلاق والأهراء والأدواء ، فمن ينكر التداوى بالداء يلزمه أن ينكر التداوى بالعقاقير ولم يقل بذلك الأشوذ ، والأحاديث الصحيحة ترد عليهم ، وفي الالتجاء إلى الداء مزيد قائمة ليست في التداوى بغيره ، لما فيه من الخضوع والتذلل قرب سبغانه ، بل منع الداء من جنس ترك الأعمال الصالحة استكالا على ما قدر ، فيلزم ترك العمل جملة ، وود البلاء بالداء كرد السهم بالترس ، وليس من شرط الإيمان بالقدر أن لا يتقوس من رى السهم ، والله أعلم

(غائمة) اشتمل كتاب المرضى من الأحاديث المرفوعة على ثمانية وأربعين حديثا ، المعلق منها سبعة والبقية موصولة ، المكرر منها فيه وفيها معنى أربعة وثلاثون طريقا والبقية عاصلة ، والله مسلم على تحريجها سوى حديث أبي هريرة د من رد الله به خيرا يصيب منه ، وحديث عطاء أنه رأى أم زفر ، وحديث أنس في الحبشيتين ، وحديث عائشة أنها قالت واراأساء - إلى قوله - بل أنا واراأساء فقط . وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم ثلاثة آثار ، والله أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٧٦ - كتاب الطب

قوله (بسم الله الرحمن الرحيم . كتاب الطب) كذا لهم ، الا انفسى فترجم ، كتاب الطب ، أول كفاة المرض ولم يفرد كتاب الطب ، وزاد في نسخة الصغاني ، والادوية ، والطب بكسر الميم وحكى ابن السيد تليها . والطبيب هو الحاذق بالطب ، ويقال له أيضا طب بالفتح والكسر ومستطب وامرأة طب بالفتح ، يقال استطب تعافى الطب واستطب استوصفه ، ونقل أهل اللغة أن الطب بالكسر يقال بالاشتراك للدواى والدداوى وللدهاء أيضا فهو من الاضداد ، ويقال أيضا للرفق والسحر ، ويقال للشهوة والطرائق ترى في شعاع الشمس وللحذق بالشيء . والطبيب الحاذق في كل شيء ، وخص به المعالج عرفا ، والجمع في القلة أطبة وفي الكثرة أطباء . والطب نوعان : طب جسد وهو المراد هنا ، وطب قلب ومعالجته خاصة بما جاء به الرسول عليه الصلاة والسلام عن ربه سبحانه وتعالى . وأما طب الجسد فنه ما جاء في المنقول عنه عليه السلام ومنه ما جاء عن غيره ، وغالبه راجع الى التجربة . ثم هو نوعان : نوع لا يحتاج الى فكر ونظر بل فطر الله على معرفته الخبرات ، مثل ما يدفع الجوع والعطش . ونوع يحتاج الى الفكر والنظر كدفع ما يحدث في البدن مما يخرج من الاحتدال ، وهو اما الى حرارة أو برودة ، وكل منهما إما الى رطوبة ، أو يبوسة ، أو الى ما يتركب منهما . وغالب ما يقارم الواحد منهما بضده ، والدفع قد يقع من خارج البدن وقد يقع من داخله وهو أعسرهما . والطريق إلى معرفته بتحقيق السبب والعلامة ، فالطبيب الحاذق هو الذى يسعى في تفريق ما يضر بالبدن جمعه أو عكسه ، وفي تنقيص ما يضر بالبدن زيادته أو عكسه ، ومدار ذلك على ثلاثة أشياء : حفظ الصحة ، والاحتياط عن المؤذى ، واستفراغ المادة الفاسدة . وقد أشير الى الثلاثة في القرآن : فالاول من قوله تعالى ﴿ فمن كان مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر ﴾ وذلك أن السفر مظنة النصب وهو من مغيرات الصحة ، فاذا وقع فيه الصيام ازداد قابيح الفطر لبقاء على الجسد . وكذا القول في المرض الثانى وهو الخيبة من قوله تعالى ﴿ ولا تقولوا أنفسكم ﴾ فانه استنبط منه جواز التيمم عند خوف استعمال الماء البارد . والثالث من قوله تعالى ﴿ أو به أذى من رأسه ففدية ﴾ فانه أشير بذلك الى جواز حلق الرأس الذى منع منه المحرم لاستفراغ الأذى الحاصل من البخار المختفئ في الرأس . وأخرج مالك في « الموطأ » عن زيد بن أسلم مرسله ان النبي ﷺ قال لرجلين : أيكما أطب ؟ قالا : يا رسول الله وفي الطب خير ؟ قال : أنزل الداء الذى أنزل الدواء .

١ - باب ما أنزل الله داء إلا أنزل له شفاء

٥٦٧٨ - **حدثنا** محمد بن المنثري **حدثنا** أبو أحمد الزبيرى **حدثنا** عمرو بن سعيد بن أبي حسين قال حدثنا عطاء بن أبي رباح عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي ﷺ قال « ما أنزل الله داء إلا أنزل له شفاء » **قوله** (باب ما أنزل الله داء إلا أنزل له شفاء) كذا للاسماعيل وابن بطلان ومن تبعه ، ولم أر لفظ « باب » من نسخ الصحيح الا انفسى . **قوله** (أبو أحمد الزبيرى) هو محمد بن عبد الله بن الزبير الاسدى ، نسب لجدته وهو

أسد من بني أسد بن خزيمه ، فقد يلبس بمن ينسب الى الزبير بن العوام لسكونهم من بني أسد بن عبد العزى ، وهذا من فنون علم الحديث وصنفوا فيه الأنساب المتنفة في اللفظ المفتوحة في الشخص . وقد وقع عند أبي نعيم في الطب من طريق أبي بكر وعثمان بن أبي شيبة ، قالوا حدثنا محمد بن عبد الله الاسدي أبو أحمد الزبيرى ، وعند الاسماعيل من طريق هارون بن عبد الله الحلال ، حدثنا محمد بن عبد الله الزبيرى . قوله (عن أبي هريرة) كذا قال عمرو بن سعيد عن عطاء ، وخالفه شبيب بن بشر فقال : عن عطاء عن أبي سعيد الخدري ، أخرجه الحاكم وأبو نعيم في الطب ورواه طلحة بن عمرو عن عطاء عن ابن عباس ، هذه رواية هبة بن حميد عن محمد بن عبيد عنه ، وقال معتمر بن سليمان ، عن طلحة بن عمرو عن عمرو بن عطاء عن أبي هريرة ، أخرجه ابن عاصم في الطب وأبو نعيم ، وهذا مما يرجح به رواية عمرو بن سعيد . قوله (ما أنزل الله داء) وقع في رواية الاسماعيل ، ومن داء ، ومن ، زائدة ، ويحتمل أن يكون مفعول و أنزل ، محدودة فلا تكون من زائدة بل لبيان المخذوف ، ولا يخفى تسكفه . قوله (إلا أنزل له شفاء) في رواية طلحة بن عمرو من الزيادة في أول الحديث ، يا أيها الناس تداووا ، ووقع في رواية طارق بن شهاب عن ابن مسعود رفعه ، أن الله لم ينزل داء إلا أنزل له شفاء فتداووا ، وأخرجه النسائي وصححه ابن حبان والحاكم ، ونحوه للطحاوى وأبو نعيم من حديث ابن عباس ، ولاحد عن أنس ، أن الله حيث خلق الداء خلق الدواء ، فتداووا ، وفي حديث أسامة بن شريك ، تداووا يا عباد الله ، فإن الله لم يضع داء إلا وضع له شفاء ، إلا داء واحدا الحرم ، أخرجه أحمد والبخارى في الأدب المفرد ، والأربعة وصححه الترمذى وابن خزيمة والحاكم ، وفي لفظ (إلا السام ، بمجمة مخففة بمعنى الموت . ووقع في رواية أبي عبد الرحمن السلى عن ابن مسعود نحو حديث الباب وزاد في آخره ، عليه من عليه وجهه من جهله ، أخرجه النسائي وابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم . ولمسلم عن جابر رفعه ، لكل داء دواء ، فإذا أصيب دواء الفاء برأ باذن الله تعالى ، ولأبي داود من حديث أبي الدرداء رفعه ، أن الله جعل لكل داء دواء فتداووا ، ولا تداووا بحرام ، وفي مجموع هذه الالفاظ ما يعرف منه المراد بالانزال في حديث الباب وهو إنزال علم ذلك على إنسان الملك لئلي يتلوه مثلا ، أو عبر بالانزال عن التقدير . وفيها التقييد بالحلال فلا يجوز التداوى بالحرام . وفي حديث جابر منها الإشارة الى أن الشفاء متوقف على الإصابة باذن الله ، وذلك أن الدواء قد يحصل منه مجاوزة الحد في الكيفية أو الكمية فلا ينجع ، بل ربما أحدث داء آخر . وفي حديث ابن مسعود الإشارة الى أن بعض الأدوية لا يعلم كل أحد ؛ وفيها كلها إنبات الأسباب . وأن ذلك لا ينافي التوكل على الله لمن اعتقد أنها باذن الله ، ويتقديره ، وإنما لا تنجع بذواتها بل بما قدده الله تعالى فيها ، وأن الدواء قد يغلب داء إذا قدر الله ذلك ، وإليه الإشارة بقوله في حديث جابر ، باذن الله ، ، فدار ذلك كله على تقدير الله وإرادته . والتداوى لا ينافي التوكل كما لا ينافيه دفع الجوع والعطش بالاكل والشرب ، وكذلك تجنب المهلكات والدعاء بطلب العافية ودفع المضار وغير ذلك ، وسيأتى مزيد لهذا البحث في باب الرقية ، أن شاء الله تعالى . ويدخل في عمومها أيضا الداء القاتل الذي اعترف حذاق الأطباء بأن لا دواء له ، وأقروا بالعجز عن مداواته ، ولعل الإشارة في حديث ابن مسعود بقوله ، وجهه من جهله ، الى ذلك فتكون باقية على عمومها ، ويحتمل أن يكون في الخبر حذف تقديره : لم ينزل داء يقبل الدواء إلا أنزل له شفاء ، والاول أولى . وما يدخل في قوله ، وجهه من جهله ، ما يقع لبعض المرضى أنه يتدارى من داء بدواء فبرأ ثم يعقبه ذلك الداء بعينه فيتدارى بذلك الدواء بعينه فلا ينجع ،

والسبب في ذلك الجهل بصفة من صفات الدراء قرب مرضين تشابها ويكون أحدهما مركبا لا ينجع فيه ما ينجع في الذي ليس مركبا فيقع الخطأ من هنا ، وقد يكون متحدا لكن يريد الله أن لا ينجع فلا ينجع ، ومن هنا تنحصر وقاب الأطباء . وقد أخرج ابن ماجه من طريق ابن خزيمة وهو بمجموعة وزاى خفيفة وعن أبيه قال: قلت يا رسول الله أدأيت رقي فسترقيها ودراء فتدأوى به هل يرد من قدر الله شيئا ؟ قال : هي من قدر الله تعالى . والحاصل أن حصول الشفاء بالدواء إنما هو كدفع الجوع بالأكل والعطش بالشرب ، وهو ينجع في ذلك في الغالب ، وقد يتخلف لمافع والله أعلم . ثم الداء والدراء كلاهما يفتح الدال وبالماء ، وحكى كسر دال الدواء . واستثناء الموت في حديث أسامة بن شريك واضح ، ولعل التقدير لإلاداء الموت ، أى المرض الذى قدر على صاحبه الموت . واستثناء الهرم في الرواية الأخرى إما لأنه جعله شبيها بالموت والجامع بينهما نقص الصحة ، أو لقربه من الموت وإفضائه إليه . ويحتمل أن يكون الاستثناء منقطعا والتقدير : لكن الهرم لا دواء له ، والله أعلم

٢ - باب هل يداوى الرجل المرأة ، والمرأة الرجل

٥٦٧٩ - **حَدَّثَنَا** حُثَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا بَشَرُ بْنُ الْفَضْلِ عَنْ خَالِدِ بْنِ ذَكْوَانَ عَنْ رَبِيعِ بْنِ مَعُوذٍ عَنْ عَفْرَاءٍ قَالَتْ : كُنَّا نَتَزَوَّجُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَسْقِي الْقَوْمَ وَنُخَدِّمُهُمْ ، وَنُرُدُّ الْقَتْلَى وَالْجُرْحَى إِلَى الْمَدِينَةِ ، **قِيلَ** (باب هل يداوى الرجل المرأة والمرأة الرجل) **ذَكَرَ** فِيهِ حَدِيثُ الرَّبِيعِ بِالتَّضْيِيدِ وَكُنَّا نَفْزُو وَنَسْقِي الْقَوْمَ وَنُخَدِّمُهُمْ وَنَزِدُ الْقَتْلَى وَالْجُرْحَى إِلَى الْمَدِينَةِ ، وَلَيْسَ فِي هَذَا السِّيَاقِ تَعَرُّضٌ لِلْمَدَاوَةِ ، إِلَّا إِنْ كَانَ يَدْخُلُ فِي عَوْمِ قَوْلِهَا « نُخَدِّمُهُمْ » ، ثُمَّ رَدَّ الْحَدِيثَ الْمَذْكُورَ بِلَفْظِ « وَنُدَاوَى الْجُرْحَى » ، وَنَزِدَ الْقَتْلَى ، وَقَدْ تَقَدَّمَ كَذَلِكَ فِي « بَابِ مَدَاوَةِ النِّسَاءِ الْجُرْحَى فِي الْفَزْوِ » ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ ، لِمُجْرَى الْبُخَارَى عَلَى عَادَتِهِ فِي الْإِشَارَةِ إِلَى مَا وَرَدَ فِي بَعْضِ أَلْفَاظِ الْحَدِيثِ ، وَيُؤْخَذُ بِحَكْمِ مَدَاوَةِ الرَّجُلِ الْمَرْأَةَ مِنْهُ بِالْقِيَاسِ ، وَإِنَّمَا لَمْ يَحْزَمْ بِالْحَكْمِ لِحَتِّالِ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ قَبْلَ الْحِجَابِ ، أَوْ كَانَتْ الْمَرْأَةُ تَصْنَعُ ذَلِكَ بِهِنَّ يَكُونُ زَوْجًا لَهَا أَوْ عَرْمًا . وَأَمَّا حَكْمُ الْمَسْأَلَةِ فَتَجُوزُ مَدَاوَةُ الْأَجَانِبِ عِنْدَ الْفُضُولَةِ وَتَقْدَرُ بِقُدْرَتِهَا فَيَا يَتَعَلَّقُ بِالنَّظَرِ وَالْجَسِّ بِالْيَدِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْبَحْثُ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ فِي كِتَابِ الْجِهَادِ

٣ - باب الشفاء في ثلاث

٥٦٨٠ - **حَدَّثَنَا** الْحُسَيْنُ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُشْجَاعٍ حَدَّثَنَا سَالِمُ الْأَفْطُسُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : « الشِّفَاءُ فِي ثَلَاثَ : شَرْبَةِ عَسَلٍ ، وَشَرْطَقِ حَبْجٍ ، وَكَبْئَةِ نَارٍ . وَأَمَّا أَمْتِي عَنْ الْأَكْبَى » رَفَعَ الْحَدِيثَ

ورواه القاسم عن أبيه عن مجاهد عن ابن عباس عن النبي ﷺ في العسل والحجم [الحديث ٥٦٨٠ - طريقه في : ٥٦٨١]

٥٦٨١ - **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ أَخْبَرَنَا سُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ أَبُو الْحَارِثِ حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُشْجَاعٍ عَنْ

سالم الأفطس عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال : « الشَّاهِدُ فِي ثَلَاثَةٍ : فِي قَرْطَرٍ مَجْجَمٍ ، أَوْ قَرْطَرٍ قَسَلٍ ، أَوْ كَيْفَةِ بَارٍ . وَأَنْهَى أُمَّتِي عَنِ السَّكِيِّ » .

قوله (باب الشَّاهِدُ فِي ثَلَاثٍ) سقطت الترجمة لأنسفي . ولفظ : باب ، لامرغص . **قوله** (حدثني الحسين) كذا لهم غير منسوب ، وجرم جماعة بأنه ابن محمد بن زياد النيسابوري المعروف بالقباني ، قال الكلبي : كان بلازم البخاري لما كان بنيسابور وكان عنده مسند أحمد بن منيع سمعه منه يعني شيخه في هذا الحديث ، وقد ذكر الحاكم في تاريخه من طريق الحسين المذكور أنه روى حديثاً فقال : كتبني عن محمد بن اسماعيل هذا الحديث . ورويت في كتاب بعض الطلبة قد سمعه منه عن أ . وقد عاش الحسين القباني بعد البخاري ثلاثاً وثلاثين سنة وكان من أقران مسلم ، فرواية البخاري عنه من رواية الأكاكر عن الأصاغر . وأحمد بن منيع شيخ الحسين فيه من الطبقة الوسطى من شيوخ البخاري ، فلم يرواه عنه بلا واسطة لم يكن عالياً له . وكانت وفاة أحمد بن منيع - وكنيته أبو جعفر - سنة أربع وأربعين ومائتين وله أربع وثمانون سنة ، واسم جده عبد الرحمن وهو جد أبي القاسم البغوي لأمه ، ولذلك يقال له المنيمي وابن بنت منيع ، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث ، وجرم الحاكم بأن الحسين المذكور هو ابن يحيى بن جعفر البسكندی وقد أكثر البخاري الرواية عن أبيه يحيى بن جعفر وهو من صفار شيوخه ، والحسين أصغر من البخاري بكثير ، وليس في البخاري عن الحسين سواء كان القباني أو البسكندی سوى هذا الحديث . وقول البخاري بعد ذلك : « حدثنا محمد بن عبد الرحيم ، هو المعروف بصاعقة يسكني أبا يحيى وكان من كبار الحفاظ وهو من أصاغر شيوخ البخاري ومات قبل البخاري بسنة واحدة . وسريج بن بونس شيخه بمحلة مم جيم من طبقة أحمد بن منيع ومات قبله بعشر سنين ، وشيخهما مروان بن شجاع هو الحراني أبو عمرو ، وأبو عبد الله مولى محمد بن مروان بن الحكم نزل بغداد وقواه أحمد بن حنبل وغيره ، وقال أبو حاتم الرازي : يكتب حديثه وأيسر بالقوى ، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخر تقدم في الشهادات ، ولم يتفق وقوع هذا الحديث لبخاري عالياً ، فإنه قد سمع من أصحاب مروان بن شجاع هذا ، ولم يقع له هذا الحديث عنه إلا بواسطتين ، وشيخه سالم الأفطس هو ابن بجلان وما له في البخاري سوى الحديثين المذكورين من رواية مروان بن شجاع عنه . **قوله** (حدثني سالم الأفطس) وفي الرواية الثانية عن سالم وقع عند اسماعيلي . عن المنيمي حدثنا حمدي هو أحمد ابن منيع حدثنا مروان بن شجاع قال ما أحفظه إلا عن سالم الأفطس حدثني ، فذكره ، قال اسماعيلي : صار الحديث عن مروان بن شجاع بالشك منه فيمن حدثه به . قلت : وكذا أخرجه أحمد بن حنبل عن مروان بن شجاع سواء ، وأخرجه ابن ماجه عن أحمد بن منيع مثل رواية البخاري الأولى بغير شك ، وكذا أخرجه اسماعيلي أيضاً عن القاسم بن زكريا عن أحمد بن منيع ، وكذا رويناه في « فوائد أبي طاهر المخلص ، حدثنا محمد بن يحيى بن صاعد حدثنا أحمد بن منيع . **قوله** (عن سعيد بن جبيرة) وقع في « مسند دعلج » ، من طريق محمد بن الصباح . حدثنا مروان بن شجاع عن سالم الأفطس أظنه عن سعيد بن جبيرة ، كذا بالشك أيضاً ، وكان ينبغي للاسماعيلي أن يعترض بهذا أيضاً ، والحق أنه لا أثر للشك المذكور ، والحديث متصل بلا ريب . **قوله** (عن ابن عباس قال : الشَّاهِدُ فِي ثَلَاثٍ) كذا أورده موقوفاً ، لكن آخره يفسر بأنه مرفوع لقوله « وأنها أمتي عن السكي » ، ولقوله

« رفع الحديث ، وقد صرح برفعه في رواية سريج بن يونس حيث قال فيه : عن ابن عباس عن النبي ﷺ ، ولعل هذا هو السرفي لإيراد هذه الطريق أيضا مع نزولها ، وإنما لم يكتب بها عن الأول لتصريح في الأول بقول مروان « حدثني سالم » ووقعت في الثانية بالنعمة . قوله (رواه الثمى) بضم القاف وتشديد الميم هو يعقوب بن سعد بن مالك بن هاني بن عامر بن أبي عامر الأشعري ، لهذه أبي عامر صحبة ، وكنية يعقوب أبو الحسن وهو من أهل قم ونزل الري ، قواه الناسي وقال الدارقطني ليس بالقوى ، وما له في البخاري سوى هذا الموضع . وليث شيخه هو ابن أبي سليم السكوفي سيء الحفظ . وقد وقع لنا هذا الحديث من رواية الثمى موصولا في « مسند البزار » وفي « الفيلانيات » في « جزء ابن بجيت » كلهم من رواية عبد العزيز بن الخطاب عنه بهذا السند ، وقصر بعض الشراح فنسبه الى تخرج أبي نعيم في الطب ، والذي عند أبي نعيم بهذا السند حديث آخر في الجامعة لفظه « احتجموا ، لا بتبيخ بكم الدم فيقتلنكم » . قوله (في العسل والحجم) في رواية الكشميني « والجامعة » ووقع في رواية عبد العزيز بن الخطاب المذكورة « ان كان في شيء من أدويتكم شفاء في مصة من الحجام ، أو مصة من العسل » ، والى هذا أشار البخاري بقوله « في العسل والحجم » وأشار بذلك الى أن السكى لم يقع في هذه الرواية . وأعرب الحميدي في « الجمع » فقال في أفراد البخاري : الحديث الخامس عشر عن طائوس عن ابن عباس من رواية مجاهد عنه ، قال : « وبعض الرواة يقول فيه عن مجاهد عن ابن عباس عن النبي ﷺ » وفي العسل والحجم الشفاء ، وهذا الذي عزا له البخاري لم أره فيه أصلا ، بل ولا في غيره ، والحديث الذي اختلف الرواة فيه هل هو عن مجاهد عن طائوس عن ابن عباس أو عن مجاهد عن ابن عباس بلا واسطة إنما هو في القبرين الذين كانا يمدبان ، وقد تقدم التنبيه عليه في كتاب الطهارة ، وأما حديث الباب فلم أره من رواية طائوس أصلا ، وأما مجاهد فلم يذكره البخاري عنه إلا تعليقاً كما بينته ، وقد ذكرت من وصله ، وسياق لفظه « قال الخطابي انتظم هذا الحديث على جملة ما يتداوى به الناس ، وذلك أن الحجم يستفرغ الدم وهو أعظم الأخطا ، والحجم أصبحها شفاء عند ميجان الدم ، وأما العسل فهو سهل للاختلاط البلغمية ، ويدخل في المجونات ليحفظ على تلك الأدوية قواما ويخرجها من البدن ، وأما السكى فأنما يستعمل في الخلط الباغى الذي لا تنحس مادته إلا به ، ولهذا وصفه النبي ﷺ ثم نهى عنه ، وإنما كرهه لما فيه من الألم الشديد والخطر العظيم ، ولهذا كانت العرب تقول في أمثالها « آخر الدواء السكى » ، وقد كوى النبي ﷺ سعد بن معاذ وغيره ، واكتوى غير واحد من الصحابة . قلت : ولم يرد النبي ﷺ المحصر في الثلاثة ، فإن الشفاء قد يكون في غيرها ، وإنما نهى بها على أصول العلاج ، وذلك أن الأمراض الامتلائية تكون دموية وصفراوية وبلغمية وسوداوية ، وشفاء الدمية باخراج الدم ، وإنما خص الحجم بالذكر لكثرة استعمال العرب ولفهم له ، بخلاف الفصد فإنه وإن كان في معنى الحجم لكنه لم يكن معهودا لها غالبا . على أن في التعبير بقوله « شرطة حجم » ما قد يتناول الفصد ، وأيضا فالحجم في البلاد الحارة أنجح من الفصد ، والفصد في البلاد التي ليست بمجارية أنجح من الحجم . وأما الامتلاء الصفراوى وما ذكر معه فدراؤه بالسهل ، وقد نهى عليه بذكر العسل ، وسيأتى توجيه ذلك في الباب الذى بعده . وأما السكى فإنه يقع آخر الإخراج ما يتصر إخراجا من الفضلات ، وإنما نهى عنه مع إثباته الشفاء فيه إما لكونهم كانوا يرون أنه يحسم المادة بطبعه فكرهه لذلك ، ولذلك كانوا يبادرون اليه قبل حصول الداء لظنهم أنه

بحجم الداء فيتعجل الذي يكتوى التعذيب بالنار لأمر مظنون ، وقد لا يتفق أن يقع له ذلك المرض الذي يقطعه السكى . ويؤخذ من الجمع بين كراهته ﷺ للسكى وبين استعماله أنه لا يترك مطلقا ولا يستعمل مطلقا ، بل يستعمل عند تعيينه طريقا الى الشفاء مع مصاحبة اعتقاد أن الشفاء باذن الله تعالى ، وعلى هذا التفسير يحمل حديث المغيرة وفيه من اكتوى أو استرق فقد برى من التوكل ، أخرجه الترمذى والنسائى ومحمد بن حبان والحاكم . وقال الشيخ أبو محمد بن أبي جرة : علم من يجرع كلامه في السكى أن فيه نفعا وإن فيه مضرة ، فلما نهى عنه علم أن جانب المضرة فيه أغلب ، وقرب منه إخبار الله تعالى أن في الحمر منافع ثم حرمها لأن المضار التي فيها أعظم من المنافع . انتهى ملخصا . وسيأتى الكلام على كل من هذه الأمور الثلاثة في أبواب مفردة لها . وقد قيل إن المراد بالشفاء في هذا الحديث الشفاء من أحد قسمي المرض ، لأن الأمراض كلها إما مادية أو غيرها ، والمادية كما تقدم حارة وباردة ، وكل منهما وإن انقسم إلى رطبة ويابسة ومركبة فالأصل الحرارة والبرودة وما عداهما يفعل من إحداها ، فبه بالخبر على أصل المعالجة بضرب من المثال ، فالخارج تعالج بإخراج الدم لما فيه من استفراغ المادة وتبريد المزاج ، والباردة بتداول المسل لما فيه من التدخين والانضاج والتطبيع والتلطيف والجلد والتليين ، فيحصل بذلك استفراغ المادة برفق ، وأما السكى الخاص بالمرض المزمن لأنه يكون عن مادة باردة فقد تفسد مزاج العضو فاذا كرى خرجت منه ، وأما الأمراض التي ليست بمادية فقد أشير إلى علاجها بحديث دأبى من فجع جهنم فأبردوها بالماء ، وسيأتى الكلام عليه عند شرحه إن شاء الله تعالى . وأما قوله د وما أحب أن أكتوى ، فهو من جنس تركه أكل العذب مع تقريره أكله على مائدته واعتذاره بأنه يماه

ع - باب الدواء بالسل ، وقول الله تعالى (فيه شفاء للناس)

٥٦٨٢ - **حَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ قَالَ أَخْبَرَنِي هِشَامٌ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ «كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ يُعْجِبُهُ الْخُلُوعُ وَالْمَسَلُ»

٥٦٨٣ - **حَدَّثَنَا** أَبُو نُعَيْمٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْقَسِيلِ عَنْ عاصم بن عمر بن قتادة قال سمعتُ جابرَ بن عبد الله رضى الله عنهما قال « سمعتُ النبي ﷺ يقول : إن كان في شيءٍ من أدويتكم - أو يكون في شيءٍ من أدويتكم - خيرٌ في شمرطٍ يحجم ، أو شربة عسل ، أو قنطرة بنارٍ توافقُ الداء ، وما أحبُّ أن أكتوى » [الحديث ٥٦٨٣ - أخرجه في : ٥٧٠٢ ، ٥٧٠٤]

٥٦٨٤ - **حَدَّثَنَا** عباس بن الوليد حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى حَدَّثَنَا سميذٌ عن قتادة عن أبي التوكل عن أبي سميذ « أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال : أخى يشكى بطنه ، فقال : اسقه عسلاً . ثم أتاه الثالثة فقال : اسقه عسلاً . ثم أتاه الثالثة فقال : اسقه عسلاً ، فقال : فقلت ، فقال : صدق الله وكذب بطن أخيك ، اسقه عسلاً ، فسقاه ، فبرأ »

[الحديث ٥٦٨٤ - أخرجه في : ٥٧١٦]

قوله (باب الدواء بالعسل ، وقول الله تعالى : فيه شفاء للناس) كأنه أشار بذكر الآية الى أن التضمير فيها للعسل وهو قول الجمهور ، وزعم بعض أهل التفسير أنه للقرآن . وذكر ابن بطال أن بعضهم قال : ان قوله تعالى (فيه شفاء للناس) أى لبعضهم ، وحله على ذلك أن تناول العسل قد يضر ببعض الناس كمن يكون حار المزاج ، لكن لا يحتاج الى ذلك لانه ليس فى حمله على العموم ما يمنع أنه قد يضر ببعض الأبدان بطريق المرض . والعسل يذكر وبؤنث ، وأسماؤه تزيد على المائة ، وفيه من المنافع ما يحصيه الموفق البغدادي وغيره فقالوا ؛ يجلو الأوساخ التي فى العروق والأمعاء ، ويدفع الفضلات ، ويفسل عمل المعدة ، ويسخنها تسخيناً معتدلاً ، ويفتح أفواه العروق ويشد المعدة والكبد والكلى والمثانة والمنافذ ، وفيه تحليل للرطوبات أكلا وطلاء وتغذية ، وفيه حفظ للمجموعات وإذباب لكيفية الادوية المستكرهة ، وتنقية الكبد والصدر ، وإدراج البول والطعم ، ونفع للسعال السكاكين من البلغم ، ونفع لاصحاب البلغم والامزجة الباردة . وإذا أضيف اليه الخل نفع لاصحاب الصفراء . ثم هو غذاء من الاغذية ، ودواء من الادوية ، وشراب من الاشربة ، وحلوى من الحللاواه . وطلاء من الاطلية ، ومفرح من المفرحات . ومن منافعه أنه اذا شرب حاراً يذهب الورد نفع من نهش الحيوان ، واذا شرب وحده بماء نفع من عضة السكلب السكلب ، واذا جعل فيه اللحم الطرى حفظ طرارته ثلاثة أشهر ، وكذلك الخيار والقرع والبادجمان والليمون ونحو ذلك من الفواكه ، واذا طلع به البدن للفضل قتل القمل والصبيان ، وطول الشعر وحسنه ونفمه ، وان اكتحل به جلاظلة البصر ، وان استن به صقل الأسنان وحفظ سمها . وهو عجيب فى حفظ جثث الموتى فلا يسرع اليها البلى ، وهو مع ذلك مأمون الغائلة قليل المضرة ، ولم يكن يعمل قديما الاطباء فى الادوية المركبة الا عليه ، ولا ذكر للسكّر فى اكثر كتبهم اصلاً . وقد اخرج ابو نعيم فى « الطب النبوى » بسند ضعيف من حديث ابي هريرة رفته وابن ماجه بسند ضعيف من حديث جابر رفته « من لعق العسل ثلاث غدوات فى كل شهر لم يصبه عظيم بلاء » . والله اعلم . ثم ذكر المصنف فى الباب ثلاثة احاديث : الاول حديث عائشة « كان النبي ﷺ يسجبه الطلواء والعسل » قال السكرومانى : الاعجاب اعم من أن يكون على سبيل الدواء أو الغذاء . فتوخذ المناسبة بهذه الطريق ، وقد تقدم باقى الكلام عليه فى كتاب الاطعمة . الحديث الثانى ، **قوله** (عبد الرحمن بن النسيلى) اسم النسيلى حنظلة بن ابي عامر الاوسى الانصارى ، استشهد بأحد وهو جنب ففسلته الملائكة فقيل له النسيلى ، وهو قميل بمعنى مغمول ، وهو جد عبد الرحمن ، فهو ابن سليمان بن عبد الرحمن بن عبد الله بن حنظلة ، وعبد الرحمن معدود فى صفار التابعين لانه رأى أنسا وصل بن سعد ، وجعل روايته عن التابعين ، وهو ثقة عند الأكثر واختلف فيه قول النسائي ، وقال ابن حبان : كان يخطئ كثيراً . وكان قد عمر لجار المائة فلعله تنجر حفظه فى الآخر وقد احتج به الشيخان ، وشيخه عاصم بن عمر بن قتادة أى ابن النعمان الانصارى الاوسى يكنى ابا عمر ما له فى البخارى سوى هذا الحديث وآخر تقدم فى « باب من بنى مسجداً » فى أوائل الصلاة ، وهو تابعى ثقة عندهم ، وأغرب عبد الحق فقال فى « الاحكام » : وثقه ابن معين وأبو زرعة وضعفه غيرهما . ورد ذلك أبو الحسن بن التطنان على عبد الحق فقال : لا أعرف أحداً ضعفه ولا ذكره فى الضعفاء . وهو كما قال . **قوله** (ان كان فى شيء من أدويةكم أو يكون فى شيء من أدويةكم) كذا وقع بالفتح ، وكذا لاحد عن ابي أحمد الزبيرى عن ابن النسيلى ، وسيأتى بعد أبواب باللفظ الاول بنير شك ، وكذا لمسلم ، وذكرت فيه فى « باب الحجامة من الداء » قصة ، وقوله

« أو يكون » قال ابن التين صوابه « أو يكن » لأنه معطوف على مجزوم فيكون مجزوما . قلت : وقد وقع في رواية أحمد « إن كان أو إن يكن » فلعل الراوى أشبع الضمة فظن السامع أن فيها واوا فأنبتها ، ويحتمل أن يكون التقدير : « إن كان في شيء . أو إن كان يكون في شيء » ، فيكون الزد لاثبات لفظ يكون وعدمها ، وقرأما بعضهم بتقدير الواو وسكون النون ، وليس ذلك بمحفوظ . قوله (ففي شرطة بحم) بكسر الميم وسكون الميملة وفتح الجيم قوله (أو لامة بنار) بذال معجمة ساكنة وعين مهملة ، اللغ هو الخفيف من حرق النار . وأما اللغ بالدال المهملة والغين المعجمة فهو ضرب أو عض ذات السم . قوله (توافق الداء) فيه إشارة إلى أن الكي إنما يشرع منه ما يتعين طريقا إلى إزالة ذلك الداء ، وأنه لا ينبغي التجربة لذلك ولا استعماله إلا بعد التحقق ، ويحتمل أن يكون المراد بالموافقة موافقة القدر . قوله (وما أحب أن أكتوى) سيأتي بيانه بعد أبواب . الحديث الثالث حديث أبي سعيد في الذي اشتكى بطنه فأمر بشرب العسل ، وسيأتي شرحه في « باب دواء البطون » . وشيخه عباس فيه هو بالموحدة ثم مهملة الترسى بنون ومهملة ، وعبد الأعلى شيخه هو ابن عبد الأعلى ، وسعيد هو ابن أبي عروبة ، والاسناد كله بصريون

٥ - باب للدواء بالبيان الإبل

٥٦٨٥ - حدثنا مسلم بن إبراهيم حدثنا سلام بن مسكين أبو نوح البصري حدثنا ثابت بن أنس « أن ناسا كان بهم سقم قالوا : يا رسول الله آوئنا وأطعمنا . فلما صحوا قالوا : إن المدينة رجة . فأنزلهم الحرّة في ذود له فقال : انشربوا من ألبانها . فلما صحوا اقتلوا راعي النبی ﷺ ، واستاقوا ذوده . فبث في آغارهم ، ففطع أيديهم وأرجلهم وتترّ أعينهم ، فرأيت الرجل منهم يكسّم الأرض بلسانه حتى يموت » قال سلام « فبلغني أن الحجاج قال لأنس : حدثني بأشد عقوبة عاقبة النبي ﷺ ، فحدثته بهذا ، فبلغ الحسن فقال : وددت أنه لم يحدثه »

قوله (باب الدواء بالبيان الإبل) أي في المرض الملائم له . قوله (سلام بن مسكين) هو الأزدى ، وهو بالتشديد ، وماله في البخارى سوى هذا الحديث وآخر سيأتي في كتاب الادب . ووقع في اللباس عن موسى بن إسماعيل « حدثنا سلام عن عثمان بن عبد الله » فوقع السكلا بآذى أنه سلام بن مسكين ، وليس كذلك بل هو سلام ابن أبي مطيع ، وسأذكر الحجة لذلك هناك إن شاء الله تعالى . قوله (حدثنا ثابت) هو البنانى ، ووقع للاسماعيلي من رواية جهم بن أسد « عن سلام بن مسكين قال حدث ثابت الحسن وأصحابه وأنا شاهد معهم » فيؤخذ من ذلك أنه لا يشترط في قول الراوى حدثنا فلان أن يكون فلان قد قصد إليه بالتحديث ، بل إن سمع منه اتفاقا جاز أن يقول حدثنا فلان ، ورجال هذا الاسناد أيضا كلهم بصريون . قوله (ان ناسا) زاد جهم في روايته « من أهل الحجاز » وقد تقدم في الطهارة أنهم من عكل أو عرينة بالشك ، وثبت أنهم كانوا ثمانية وأن أربعة منهم كانوا من عكل وثلاثة من عرينة والرابع كان تبعا لهم . قوله (كان بهم سقم فقالوا : يا رسول الله آوئنا وأطعمنا ، فلما صحوا) في

السياق حذف تقديره فأوام وأطعمهم ، فلما سمعوا قالوا إن المدينة وحة ، وكان السقم الذي بهم أولا من الجوع أو من التعب فلما زال ذلك عنهم خشوا من وغم المدينة إما لسكونهم أهل ريف فلم يمتادوا بالحضر ، وإما بسبب ما كان بالمدينة من الخبي ، وهذا هو المراد بقوله في الرواية التي بعدها «اجتروا المدينة» وتقدم تفسير الجوى في كتاب الطهارة . ووقع في رواية هز بن أسد بهم ضر وجهد ، وهو يشير إلى ما قلناه . قوله (في ذود له) ذكر ابن سعد أن عدد الذود كان خمس عشرة ، وفي رواية هز بن أسد : أن الذود كان مع الراعي بجانب الحرة . قوله (فقال اشربوا ألبانها) كذا هنا ، وتقدم من رواية أبي قلابة وغيره عن أنس « من ألبانها وأبوالها » . قوله (فلما سمعوا) في السياق حذف تقديره : فخرجوا فاشربوا فلما سمعوا . قوله (وسمر أهدنهم) كذا الأكثر ، والكتيبة باللام بدل الراء ، وقد تقدم شرحها . قوله (فرأيت الرجل منهم يكلم الأرض بلسانه حتى يموت) زاد هز في روايته « وما يجد من الغم والوجع ، وفي صحيح أبي حنيفة هنا بعض الأرض ليجد بردها عما يجد من الحر والشدّة » ، قوله (قال سلام) هو موصول بالسند المذكور ، وقوله « فبلغني أن الحجاج ، هو ابن يوسف الأمير المشهور ، وفي رواية أنس « فذكر ذلك قوم الحجاج فبعث إلى أنس فقال : هذا غاتي فليكن بيدك - أي يصير غاينا له - فقال أنس : إني أعجز عن ذلك . قال لحدثني بأشد عقوبة ، الحديث . قوله (بأشد عقوبة عاقبه النبي ﷺ) كذا بالتذكير على إرادة العقاب ، وفي رواية هز « عاقبها ، على ظاهر اللفظ . قوله (فبلغ الحسن) هو ابن أبي الحسن البصري (فقال : وددت أنه لم يحدث) زاد السكسجني « وهذا وفي رواية هز « فو الله ما انتهى الحجاج حتى قام بها على المنبر فقال : حدثنا أنس ، فذكره وقال وقطع النبي ﷺ الأيدي والأرجل وسمل الأعين في معصية الله ، أفلا نفعل نحن ذلك في معصية الله ؟ » وساق الاسماعيل من وجه آخر عن ثابت « حدثني أنس قال : ما تدمت على شيء ما تدمت على حديث حدثت به الحجاج ، فذكره ، وإنما ندم أنس على ذلك لأن الحجاج كان مسرفا في العقوبة ، وكان يتعلق بآدنى شبهة . ولا حجة له في قصة العرينيين لأنه وقع التصريح في بعض طرقه أنهم ارتدوا ، وكان ذلك أيضا قبل أن تنزل الحدود كما في الذي بعده ، وقبل النهي عن المثلة كما تقدم في المنازى ، وقد حضر أبو هريرة الأمر بالتعذيب بالنار ثم حضر نسخه والنهي عن التعذيب بالنار كما مر في كتاب الجهاد ، وكان إسلام أبي هريرة متأخرا عن قصة العرينيين ، وقد تقدم بسط القول في ذلك في باب أحوال الإبل والدواب ، في كتاب الطهارة ، وإنما أشرت إلى اليسير منه لبعده المعهدة

٦ - باب الدواء بأبوال الإبل

٥٦٨٦ - **حَرْشُ** موسى بن إسماعيل حدثنا حماد عن قتادة عن أنس رضي الله عنه « أن ناسا اجتروا في المدينة ، فأمرهم النبي ﷺ أن يَلْحَقُوا بِرَأْسِهِ - يعني الإبل - فَيَشْرَبُوا مِنْ أَلْبَانِهَا وَأَبْوَالِهَا - فَلَاحَقُوا بِرَأْسِهِ ، فَشَرَبُوا مِنْ أَلْبَانِهَا وَأَبْوَالِهَا حَتَّى اصْلَحَتْ أَبْدَانُهُمْ ، فَتَلَعُوا الرَّأْيَ وَسَاقُوا الْإِبِلَ ، فَبَلَغَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَبَثَّ فِي طَلَبِهِمْ ، فَنَجَّى بِهِمْ ، فَقَطَعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ وَسَمَّرَ أَعْيُنَهُمْ »
قال قتادة « فحدثني محمد بن سهرين أن ذلك كان قبل أن تنزل الحدود »

قوله (باب الدراء بأبوال الإبل) ذكر فيه حديث العرينين ، ووقع في خصوص التداوى بأبوال الإبل حديث أخرجه ابن المنذر عن ابن عباس رفته ، عليه السلام بأبوال الإبل قائما نافعة للذرية بطونهم ، والذرية بفتح المعجمة وكسر الراء جمع ذرب ، والذرب بفتحين فساد المدة . **قوله** (ان ناسا اجتروا في المدينة) كذا هنا بانبأت « في » وهي ظرفية أى حصل لهم الجوى وم في المدينة ، ووقع في رواية أبي قلابة عن أنس « اجتروا المدينة » . **قوله** (ان يلحقوا براعيه) أى الإبل (كذا في الأصل ، وفي رواية مسلم من هذا الوجه « أن يلحقوا براعي الإبل » **قوله** (حتى صلحت) في رواية الكشميني « صحت » . **قوله** (قال قتادة) هو موصول بالاسناد المذكور ، وقوله « حدثني محمد بن سيرين الخ » يصكر عليه ما أخرجه مسلم من طريق سليمان التيمي عن أنس قال « إنما سلمهم النبي ﷺ لأنهم سملوا أعين الرعاة ، وسيأتي بيان ذلك وأصحا في كتاب الديات ان شاء الله تعالى

٧ - باب الحبة السوداء

٥٦٨٧ - **حدثني** عبد الله بن أبي شعبة حدثنا عبيد الله حدثنا إسرائيل عن منصور عن خالد بن سعيد قال « خرجنا ومنا غالب بن أبجر ، فمرض في الطريق ، فقدمنا المدينة وهو مريض ، فناداه ابن أبي عتيق فقال لنا : عليكم بهذا الحبيبة السوداء فخذوا منها خمسا أو سبعا فاستحقوها ، ثم افطروها في أنفها بقطرات زيت في هذا الجانب وفي هذا الجانب ، فان عائشة رضى الله عنها حدثتني أنها سمعت النبي ﷺ يقول : إن هذه الحبة السوداء شفاء من كل داء ، إلا من السام . قلت وما السام ؟ قال : الموت »

٥٦٨٨ - **حدثنا** يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال : أخبرني أبو سلمة وسعيد بن المسيب أن أبا هريرة رضى الله عنه أخبرهما أنه « سمع رسول الله ﷺ يقول : في الحبة السوداء شفاء من كل داء ، إلا السام . قال ابن شهاب : والسام الموت ، والحبة السوداء الشؤنيز »

قوله (باب الحبة السوداء) سيأتي بيان المراد بها في آخر الباب . **قوله** (حدثني عبد الله بن أبي شعبة) كذا سماه ونسبه لجده وهو أبو بكر ، مشهور بكنيته أكثر من اسمه ، وأبو شعبة جده ، وهو ابن محمد بن إبراهيم ، وكان إبراهيم أبو شعبة قاضي واسط . **قوله** (حدثنا عبيد الله) بالتصغير كذا للجميع غير منسوب ، وكذا أخرجه ابن ماجه عن أبي بكر بن أبي شعبة عن عبيد الله غير منسوب ، وجزم أبو نعيم في « المستخرج » بأنه عبيد الله بن موسى ، وقد أخرجه الاسماعيل من طريق أبي بكر الأعمش والحطيب في كتاب « رواية الآباء عن الأبناء » من طريق أبي مسعود الرازي ، وهو عندنا بعلوم طريقه ، وأخرجه أيضا أحمد بن حازم عن أبي غرزة - بفتح المعجمة والراء والزاي - في مسنده . ومن طريقه الحطيب أيضا كلهم عن عبيد الله بن موسى ، وهو الكوفي المشهور ، ورجال الاسناد كلهم كوفيون ، وعبيد الله بن موسى من كبار شيوخ البخاري ، وربما حدث عنه بواسطة كالذي هنا . **قوله** (عن منصور) هو ابن المعتز . **قوله** (عن خالد بن سعيد) هو مولد أبي مسعود البصري الأنصاري ، وما له في البخاري سوى هذا الحديث ، وقد أخرجه المنحني في كتاب رواية الاكابر عن الاصاغر

عن عبيد الله بن موسى هذا الاسناد فأدخل بين منصور وخالد بن سعد مجاهدا ، وثمة به الخطيب بعد أن أخرجه من طريق المنجنيق بأن ذكر مجاهد فيه وم . ووقع في رواية المنجنيق أيضا خالد بن سعيد ، بزيادة ياء في اسم أبيه ، وهو وم نه عليه الخطيب أيضا . قوله (ومعنا غالب بن أبحر) بموحدة وجم وزن أحد ، يقال إنه الصحابي الذي سأل النبي ﷺ عن الحر الأهلية . وحديثه عند أبي داود . قوله (فعاده ابن أبي عتيق) في رواية أبي بكر الأعمش ، فعاده أبو بكر بن أبي عتيق ، وكذا قال سائر أصحاب عبد الله بن أبي موسى إلا المنجنيق فقال في روايته « هن خالد بن سمع عن غالب بن أبحر عن أبي بكر الصديق عن عائشة ، واختصر القصة ، وبسيافا يدين الصواب ، قال الخطيب : وقوله في السند « عن غالب بن أبحر » وهم فليس لغالب فيه رواية ، وإنما سمعه خالد مع غالب من أبي بكر بن أبي عتيق ، قال وأبو بكر بن أبي عتيق هذا هو عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق ، وأبو عتيق كشيبة أبيه محمد بن عبد الرحمن ، وهو محدود في الصحابة لكونه ولد في عهد النبي ﷺ ، وأبوه وجده وجد أبيه صحابة مشهورون ، قوله (عليكم بهذه الحبيبة السوداء) كذا هنا بالتصغير فهما إلا السكشمي فقال « السوداء » وهي رواية الأكثر ممن قدمت ذكره أنه أخرج الحديث . قوله (فان عائشة حدثتني أن هذه الحبة السوداء شفاء) وللسكشمي « ان في هذه الحبة شفاء ، كذا للأكثر ، وفي رواية الأعمش « هذه الحبة السوداء التي تسكون في الملح » وكان هذا قد أشكل على ، ثم ظهر لي أنه يريد الكون وكانت عادتهم جرت أن يخطأ بالمصحح . قوله (إلا من السام) بالمهمله بفحهم ، ولابن ماجه « إلا أن يكون الموت » ، وفي هذا أن الموت داء من جملة الادواء ، قال الشاعر « دواء الموت ليس له دواء » وقد تقدم توجيه إطلاق الداء على الموت في الباب الأول . قوله (قلت وما السام ؟ قال : الموت) لم أعرف اسم السائل ولا القائل ، وأظن السائل خالد بن سعد والجيب ابن أبي عتيق . وهذا الذي أشار اليه ابن أبي عتيق ذكره الأطباء في علاج الزكام العارض معه عطاس كثير وقالوا : قتلى الحبة السوداء ثم تدق ناعما ثم تنقع في زيت ثم يقطر منه في الأنف ثلاث قطرات ، فلعل غالب بن أبحر كان مذكوما فذلك وصف له ابن أبي عتيق الصفة المذكورة ، وظاهر سياقها أنها موقوفة عليه ، ويشتمل أن تسكون عنده مرفوعة أيضا ، فقد وقع في رواية الأعمش عند الاسماهيلي بعد قوله من كل داء « وأقطروا عليها شيئا من الزيت ، وفي رواية له أخرى « وربما قال رافع بن الوائل « وأدهى الاسماهيلي أن هذه الزيادة مدرجة في الخبر ، وقد أوضحت ذلك رواية ابن أبي شيبة ، ثم وجدت في نسخة من حديث بريدة « فأخرج المستغفرى في «كتاب الطب» من طريق حسام بن مصعب عن عبيد الله بن بريدة عن النبي ﷺ « ان هذه الحبة السوداء فعجا شفاء » الحديث ، قال وفي انقضاء قيل : وما الحبة السوداء ؟ قال : الشونيز . قال : وكيف أصنع بها ؟ قال : تأخذ احدي وعشرين حبة تنصرها في خرقه ثم تعدها في ماء ليلة ، فإذا أصبحت قطرت في المنخر الايمن واحدة وفي الايسر اثنتين ، فإذا كان من الغد قطرت في المنخر الايمن اثنتين وفي الايسر واحدة ، فإذا كان اليوم الثالث قطرت في الايمن واحدة وفي الايسر اثنتين ، ويؤخذ من ذلك أن معنى كون الحبة شفاء من كل داء أنها لا تستعمل في كل داء صريحا بل ربما استعملت مفردة ، وربما استعملت مركبة ، وربما استعملت مسحوقه وغير مسحوقه ، وربما استعملت أكلا وشربا وسعوطا وضمادا وغير ذلك . وقيل ان قوله « كل داء » تقديره يقبل العلاج بها ، فانها تنفع من الامراض الجاردة ، وأما الحارة فلا . نعم قد تدخل في بعض الامراض الجارة اليابسة بالعرض فتوصل قوى الادوية الرطبة الباردة اليها بسرعة تنفيذها ، ويستعمل

الحار في بعض الامراض الحادة لخاصية فيه لا يستنكر كالمزودات فانه حار ويستعمل في أدوية الرمد المركبة ، مع أن الرمد ورم حار باتفاق الاطباء ، وقد قال أهل العلم بالطب : إن طبع الحبة السوداء حار يابس ، وهي مذهبة للنفخ ، نافعة من حمى الزيج والبطن ، مفتحة للسدد والريح ، مجففة لبلة المعدة ، وإذا دقت وجمعت بالعسل وشربت بالماء الحار أذابت الحصاة وأدرت البول والطمث ، وفيها جلاء وقططع ، وإذا دقت وربطت بمخرة من كتان وأديم شحمها نفع من الزكام البارد ، وإذا نقع منها سبع حبات في لبن امرأة وسعط به صاحب اليرقان أفاده ، وإذا شرب منها وزن مثقال بماء أفاد من ضيق النفس ، والضماد بها ينفع من الصداع البارد ، وإذا طبخت بمخل وتمضمض بها نفعت من وجع الاسنان الكائن عن برد ، وقد ذكر ابن البيطار وغيره عن صنف في المفردات في منافها هذا الذي ذكرته وأكثر منه . وقال الخطابي : قوله « من كل داء » هو من العام الذي يراد به الخاص ، لانه ليس في طبع شيء من النباتات ما يجمع جميع الامور التي تقابل الطبايع في معالجة الادواء بمقابلها ، وانما المراد أنها شفاء من كل داء يحدث من الرطوبة . وقال أبو بكر بن العربي : العسل عند الاطباء أقرب الى أن يكون دواء من كل داء من الحبة السوداء ، ومع ذلك فإن من الامراض ما لو شرب صاحبه العسل لتأذى به ، فان كان المراد بقوله في العسل وفيه شفاء للناس ، الاكثر الاغلب لحمل الحبة السوداء على ذلك أولى . وقال غيره : كان النبي ﷺ يصف الدواء بحسب ما يشاهده من حال المريض ، فلعل قوله في الحبة السوداء وافق مرض من مواضعه بارد ، فيكون معنى قوله « شفاء من كل داء » أي من هذا الجنس الذي وقع القول فيه ، والتخصيص بالحبيثة كثير شائع والله أعلم . وقال الشيخ أبو محمد بن أبي جمرة : تكلم الناس في هذا الحديث وخصوا عومه وردوه الى قول أهل الطب والتجربة ، ولا يخفاه بغايط قائل ذلك ، لانا إذا صدقنا أهل الطب - ومدار علمهم غالبا انما هو على التجربة التي بناؤها على ظن غالب - قصديق من لا يظن عن المهورى أولى بالقبول من كلامهم . انتهى . وقد تقدم توجيه حمله على عومه بأن يكون المراد بذلك ما هو أعم من الافراد والتركيب ، ولا محذور في ذلك ولا خروج عن ظاهر الحديث ، وافقه أعلم . قوله (أخبرني أبو سلمة) هو ابن عبد الرحمن بن عوف . قوله (وسعيد هو ابن المسيب) كذا في رواية عقيل ، وأخرجه مسلم من وجهين اقتصر في كل منهما على واحد منهما ، وأخرجه مسلم أيضا من رواية العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة بلفظ « ما من داء الا وفي الحبة السوداء منه شفاء الا السام » . قوله (والحبة السوداء الشونيز) كذا عطفه على تفسير ابن شهاب للسام ، فانضى ذلك أن تفسير الحبة السوداء أيضا له . والشونيز بعن المعجمة وسكون الواو وكسر النون وسكون التحتانية بعدها زاي . وقال القرطبي : قيد بعض مشايخنا الشين بالفتح وحكى باض عن ابن الاعراب أنه كسرهما فأبدل الواو ياء فقال الشينين ، وتفسير الحبة السوداء بالشونيز أشهر الشونيز عندهم اذ ذاك . وأما الآن فالامر بالعكس ، والحبة السوداء أشهر عند أهل هذا العصر من الشونيز بكثير ، وتفسيرها بالشونيز هو الأكثر الاشهر وهي السكون الاسود ويقال له أيضا الكون الهندى . ونقل ابراهيم الحارثي في « غريب الحديث » عن الحسن البصرى أنها الخردل ، وحكى أبو عبيد المهورى في « الفريدين » أنها ثمرة البطم بضم الموحدة وسكون المهملة ، واسم شجرتها الضرر بكسر المعجمة وسكون الراء . وقال الجوهري : هو صنف شجرة تدعى السكسكام تجلب من اليمن ، ورائحتها طيبة ، وتستعمل في البخور . قلت : وليست المراد هنا جوما ، وقال القرطبي : تفسيرها بالشونيز أولى من وجهين : أحدهما أنه قول الأكثر ، والثاني كثرة منافها بخلاف الخردل والبطم

٨ - باب التلبينة للمريض

- ٥٦٨٩ - **حدثنا** جَبَّانُ بْنُ مُوسَى أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ مَعْرُوفٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا كَانَتْ تَأْمُرُ بِالتَّلْبِينِ لِلْمَرِيضِ ، وَالْمَحْزُونِ عَلَى الْمَالِكِ ، وَكَانَتْ تَقُولُ : إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : إِنَّ التَّلْبِينَ نَجْمٌ فَوْادٍ لِلْمَرِيضِ ، وَتَذْهَبُ بِبَعْضِ الْحَزَنِ .
- ٥٦٩٠ - **حدثنا** قُرُوبُ بْنُ أَبِي الْمَرْءِ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا كَانَتْ تَأْمُرُ بِالتَّلْبِينَةِ وَتَقُولُ : هُوَ الْبَهِيضُ الْفَانِعُ .

قوله (باب التلبينة للمريض) هي بفتح المثناة وسكون اللام وكسر الموحدة بعدها تحتانية ثم نون ثم هاء ، وقد يقال بلا هاء ، قال الأصمعي : هي حساء يمل من دقيق أو نخالة ويجعل فيه عسل ، قال غيره : أو لبن . سميت تلبينة تشبيها لها باللبن في بياضها وورقتها . وقال ابن قتيبة : وعلى قول من قال يخالط فيها لبن سميت بذلك لخالطة اللبن لها . وقال أبو نعيم في الطب : هي دقيق بحت . وقال قوم : فيه شحم . وقال الداودي : يؤخذ المعجين غير مخير فيخرج مائه فيجعل حسوا فيسكون لا يخالطه شيء ، ولذلك كثر نفعه . وقال الموفق البغدادي : التلبينة الحساء ويكون في قوام اللبن ، وهو الدقيق المضيج لا الغليظ الزم . **قوله** (عبد الله) هو ابن المبارك . **قوله** (حدثنا يونس بن زيد عن عقيل) هو من رواية الأقران . وذكر النسائي فيما رواه أبو علي الاسيوطي عنه أن عقيلًا تفرد به عن الزهري . ووقع في الترمذي عقب حديث محمد بن السائب بن بركة عن أمه عن عائشة في التلبينة ، وقد رواه الزهري عن عروة عن عائشة . **حدثنا** بذلك الحسين بن محمد **حدثنا** أبو إسحق الطالقاني **حدثنا** ابن المبارك عن يونس عن الزهري . قال المزي : كذا في النسخ ليس فيه عقيل . قلت : وكذا أخرجه الاسماعيلي من رواية نعيم بن حاد ومن رواية عبد الله بن سنان كلاهما عن ابن المبارك ليس فيه عقيل . وأخرجه أيضا من رواية علي بن الحسن بن شقيق عن ابن المبارك بابائيه ، وهذا هو المحفوظ ، وكان من لم يذكر فيه عقيلًا جرى على الجادة لأن يونس مكثر عن الزهري ، وقد رواه عن عقيل أيضا الليث بن سعد وتقدم حديثه في كتاب الاطعمة . **قوله** (أنها كانت تأمر بالتلبين) في رواية الاسماعيلي « بالتلبينة » بزيادة الهاء . **قوله** (المريض والمحزون) أي بصنعه نكسل منهما ، وتقدم في رواية الليث عن عقيل « ان عائشة كانت اذا مات الميت من أهلها ثم اجتمع لذلك النساء ثم تفرقن أمرت ببرمة تلبينة فطبخت ثم قالت : كلوا منها . » **قوله** (عليكم بالتلبينة) أي كلوها . **قوله** (فانها تجم) بفتح المثناة وضم الجيم وبضم أوله وكسر ثانيه وهما بمعنى ، ووقع في رواية الليث « فانها جمعة » بفتح الميم والجيم وتشديد الميم الثانية هذا هو المشهور ، وروي بضم أوله وكسر ثانيه وهما بمعنى ، يقال جم وأجم ، والمعنى أنها ترمج فؤاده وتزبل عنه الهم وتنشطه ، والجم بال تشديد المستريح ، والمصدر الجم والاجام ، ويقال جم الفرس وأجم اذا أريج فلم يركب فيكون أدعى لنشاطه . وحكى ابن بطال أنه روى تخم بحاء معجمة قال : والحممة المسكنسة . **قوله** في الطريق الثانية (حدثنا قروبة) بفتح الفاء (ابن أبي المراء) بفتح الميم وسكون المعجمة وبالمد هو الكندي السكوني ، واسم أبي المراء معد يكره . وكنية قروبة أبو القاسم ، من الطبقة الوسطى من شيوخ البخاري ولم يذكر عنه . **قوله** (أنها)

كانت تأمرنا بالتلبينة وتقول : هو البغيض النافع) كذا فيه موقرنا ، وقد حذف الاسماعيل هذه الطريق وضاعت على ابن نعيم فأخرجها من طريق البخارى هذه عن فروة ، ووقع عند أحمد وابن ماجه من طريق كلثم عن عائشة مرفوعا ، وعلبكم بالبغيض النافع التلبينة يعنى الحساء ، وأخرجه النسائي من وجه آخر عن عائشة وزاد ، والذي نفس محمد بيده إنها انتفىض بطن أحدكم كما يفسل أحدكم الوسخ عن وجهه بالماء ، وله وهو عند أحمد والترمذى من طريق محمد بن السائب بن بركة عن أمه عن عائشة قالت : كان رسول الله ﷺ إذا أخذ أهله الوعلك أمر بالحساء فصنع ، ثم أمرهم لحسوا منه ثم قال : إنه يرمو فؤاد الحزين ويسرو عن فؤاد السقيم ، كما تسرو إحداكن الوسخ عن وجهها بالماء ، . ويرتو بفتح أوله وسكون الراء وضم المثناة ويسرو وزنه يسين مهمله ثم راء ، ومعنى يرتو يقرى ومعنى يسرو يكشف ، والبغيض بوزن عظيم من البغض أى يبغضه المريض مع كونه ينفعه كسائر الأدوية . وحكى عياض أنه وقع فى رواية أبى زيد المرزى بالنسبون بدل الموحدة ، قال : ولا معنى له هنا . قال الموفق البندادى : إذا شئت معرفة منافع التلبينة فأعرف منافع ماء الشعير ولا سيما إذا كان نخالة ، فانه يجلو وينفذ بسرعة ويفنى غذاء لطيفا ، وإذا شرب حارا كان أجلى وأقوى نفوذا وانمى للحرارة الترمزية . قال : والمراد بالفؤاد فى الحديث رأس المعدة فان فؤاد الحزين يصف باسقياء اليبس على أعضائه وعلى معدته خاصة لتقليل الغذاء ، والحساء يرطبها ويفندىها ويقوى ، ويفعل مثل ذلك بفؤاد المريض ، لكن المريض كثيرا ما يجتمع فى معدته خلط مرارى أو بلصى أو صديدى ، وهذا الحساء يجلو ذلك عن المعدة . قال : وسماه البغيض النافع لان المريض يمانه وهو نافع له ، قال : ولا شئ أنفع من الحساء لمن يبلب عليه فى غذائه الشعير ، وأما من يبلب على غذائه الحنطة فالاولى به فى مرضه حساء الشعير . وقال صاحب د الهدى : التلبينة أنفع من الحساء ، لانها تطبخ مطحونة فتخرج خاصة الشعير بالطحن ، وهى أكثر تغذية وأقوى فعلا وأكثر جلاء ، وإنما اختار الأطباء النضيج لانه أرق وأطاف فلا يثقل على طبيعة المريض . وينبغى أن يختلف الانتفاسع بذلك بحسب اختلاف العادة فى البلاد ، ولعل اللائق بالمريض ماء الشعير إذا طبخ صحيحا ، وبالحرين إذا طبخ مطحونا ، لما تقدمت الاشارة من الفرق بينهما فى الخاصية والله أعلم

٩ - باب السعوط

٥٦٩١ - **حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ حَدَّثَنَا وَهَبٌ عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا**
عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : اجْتَبِمَ ، وَأَهْلَى الْحَبَامَ أَمْرَهُ ، وَاسْتَعَطَ .
قَوْلُهُ (باب السعوط) مجملتين : ما يحمل فى الأنف بما يتداوى به . **قَوْلُهُ** (واستعط) أى استعمل السعوط وهو أن يستلق على ظهره ويحمل بين كتفيه ما يرفهما لينحدر رأسه ويقطر فى أنفه ماء أو دهن فيه دواء مفرد أو مركب ، ليتمكن بذلك من الوصول الى دماغه لاستخراج ما فيه من الداء بالعطاس ، وسيأتى ذكر ما يستعط به فى الباب الذى يليه . وأخرج الترمذى من وجه آخر عن ابن عباس رفعه أن خير ما تداوىتم به السعوط ،

١٠ - باب السعوط بالقسط الهندى والبحرى

وهو السُكْتُ ، مثل الكافور والقافور ومثل كُشِطْتُ وكُشِطْتُ : زُرِعَتْ . وقرأ عبدُ الله : قُشِطَتْ

٥٦٩٢ - **حَدَّثَنَا** صدقةُ بن الفضل أخبرنا ابنُ عيينة قال سمعتُ الزهريَّ عن عبيدِ الله بن أم قيس بنت محصن قالت « سمعتُ النبي ﷺ يقول : عليكم بهذا العودِ الهندى فإن فيه سبعةَ أشْفِيَةٍ : يُسْتَعَطُّ به من العذرة ، ويُلبَدُّ به من ذاتِ الجنب »

[الحديث ٥٦٩٢ - أطراؤه في : ٥٧١٣ ، ٥٧١٥ ، ٥٧١٨]

٥٦٩٣ - « ودخلتُ على النبي ﷺ بآبن لى لم يأكل الطعامَ ، فبال عليه ، فطبا بما فرَّش عليه »

قوله (باب السموط بالقسط الهندى والبحرى) قال أبو بكر بن العربى القسط نوعان : هندى وهو أسود ، وبحرى وهو أبيض ، والهندى أشدهما حرارة . **قوله** (وهو الكست) يعنى أنه يقال بالقاف وبالكاف ، ويقال بالطاء وبالمثناة ، وذلك لقرب كل من الخرجين بالآخر ، وعلى هذا يجوز أيضا مع اتفاف بالمتناة ومع الكاف بالطاء ، وقد تقدم في حديث أم عطية عند الطاهر من الخيض « نبذة من السكست » وفي رواية عنها « من قسط » ومضى للمصنف في ذلك كلام في « باب القسط للعادة » . **قوله** (مثل الكافور والقافور) تقدم هذا في « باب القسط للعادة » . **قوله** (ومثل كُشِطْتُ وقُشِطْتُ ، وقرأ عبد الله قُشِطْتُ) زاد النسفى « أى نزعته ، يريد أن عبد الله بن مسعود قرأ (وإذا السماء قططت) بالقاف ولم تشتهر هذه القراءة ، وقد وجدت سلف البخارى في هذا : فقرأت في كتاب « معانى القرآن للفراء » في قوله تعالى (وإذا السماء كُشِطَتْ) قال يعنى نزعته ، وفي قراءة عبد الله قُشِطَتْ بالقاف والمعنى واحد ، والعرب تقول : الكافور والقافور والقسط والكُشِط ، وإذا تقارب الحرفان في المخرج تماقبا في المخرج هكذا رأيت في نسخة جيدة منه « الكُشِط ، بالكاف والطاء والله أعلم . **قوله** (عن عبيد الله) سياق بلفظ « أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة » . **قوله** (عن أم قيس بنت محصن) وقع عند مسلم التصريح بسجاعة له منها ، وسيأتى أيضا قريبا . **قوله** (عليكم بهذا العود الهندى) كذا وقع هنا مختصرا ، ويأتى بعد ابواب في أوله قصة « أتيت النبي ﷺ بآبن لى وقد أعلقت عليه من العذرة فقال : عليكم بهذا العود الهندى » . وأخرج أحمد وأصحاب السنن من حديث جابر مرفوعا « أيما امرأة أصاب ولدها عذرة أو وجع في رأسه فلتأخذ قسطا هنديا فتحكه بماء ثم تستعطه إياه » وفي حديث أنس الآتى بعد يابن « إن أمثله ما نداؤ يثم به الحجامة والقسط البحرى » وهو محمول على أنه وصف لكل ما يلائمه ، فحيث وصف الهندى كان لاحتياج في المعالجة الى دواء شديد الحرارة ، وحيث وصف البحرى كان دون ذلك في الحرارة ، لأن الهندى كما تقدم أشد حرارة من البحرى . وقال ابن سينا : القسط حار في الثالثة يابس في الثانية . **قوله** (فإن فيه سبعة أشْفِيَةٍ) جمع شفاء كدواء وأدوية . **قوله** (يستعط به من العذرة ، ويلبده من ذات الجنب) كذا وقع الاختصار في الحديث من السبعة على اثنين ، فاما أن يكون ذكر السبعة فاختصره الراوى أو اقتصر على الاثنين لوجودهما حيثئذ دون غيرهما ، وسيأتى ما يقوى الاحتمال الثانى . وقد ذكر الأطباء من منافع القسط أنه يدر الطمث والبول ويقتل بدان الأمعاء ويدفع السم وحمى الربع والورد ويسخن المعدة ويمرر شهوة الجلاع ويذهب الكلف طلاء ، فذكروا أكثر من سبعة ، وأجلب بعض الشراح بأن السبعة علمت بالوحى ومازاد عليها

بالتجربة ، فاقصر على ما هو بالوحى لتحقيقه . وقيل ذكر ما يحتاج اليه دون غيره لانه لم يثبت بشفاعته ذلك . قلت : ويحتمل أن تكون السبعة أصول صفة التراوى بها ؛ لأنها إما طلاء أو شرب أو تكيد أو تنطيل أو تبخير أو سحوط أو لدود ، فالطلاء يدخل في المرام ويحلى بالزيت ويطبخ ، وكذا التكيد ، والشرب يسحق ويجمد في عسل أو ماء أو غيرهما ، وكذا التنطيل ، والسحوط يسحق في زيت ويقطر في الألف ، وكذا الدهن ، والتبخير واضح ، وتحت كل واحدة من السبعة منافع لأدواء مختلفة ولا يستغرب ذلك من أوتى جوامع الكلم . وأما العذرة فهي بضم المهملة وسكون المعجمة وجمع في الحلق يسمى الصديان غالبا ، وقيل هي قرحة تخرج بين الأذن والحلق أو في الحرم الذي بين الأنف والحلق ، قيل سميت بذلك لأنها تخرج غالبا عند طلوع العذرة ؛ وهي خمسة كواكب تحت الثمري العجور ، ويقال لها أيضا العذارى ، وطلوعها يقع وسط الحر . وقد استشكل معالجتها بالقسط مع كونه حارا والعذرة إنما تعرض في زمن الحر بالصبيان وأموتهم حارة ولا سيما وقطر الحجاز حار ، وأجيب بأن مادة العذرة دم يغلب عليه البلغم ، وفي القسط تخفيف للرطوبة . وقد يكون نفعه في هذا الدواء بالخافضة ، وأيضا فالأدوية الحارة قد تنفع في الأمراض الحارة بالعرض كثيرا ، بل وبالذات أيضا . وقد ذكر ابن سينا في معالجه سحوط القفاة القسط مع الشب البياض وغيره . على أننا لو لم نجد شيئا من التوجيهات لكان أمر المعجزة خارجا عن القواعد الطبية . وسيأتى بيان ذات الجنب في باب الدود ، وفيه شرح بقية حديث أم قيس هذا . وقولها : ودخلت على النبي ﷺ بأن لي ، تقدم مطولا في الطهارة ، وهو حديث آخر لام قيس وقع ذكره هنا استطرادا ، والله أعلم

١١ - باب أى ساعة يحتجم ؟ واحتجم أبو موسى ليلا

٥٦٩٤ - حدثنا أبو ميمون حدثنا عبد الوارث حدثنا أيوب عن عكرمة عن ابن عباس قال احتجم

لنبي ﷺ وهو صائم ،

قوله (باب أية ساعة يحتجم) في رواية الكشميهني : أى ساعة ، بلا هاء ، والمراد بالساعة في الترجمة مطلق الزمان لا خصوص الساعة المتعارفة . **قوله** (واحتجم أبو موسى ليلا) تقدم موصولا في كتاب الصيام ، وفيه أن امتناعه من الحجامة نهارا كان بسبب الصيام لئلا يدخله خلل ، والى ذلك ذهب مالك فكره الحجامة للصائم لئلا يفر بصره ، لا ليكون الحجامة تفطر الصائم . وقد تقدم البحث في حديث : أفطر الحاجم والمحجم ، هناك ، وورد في الأوقات الثلاثة بالحجامة أحاديث ليس فيها شيء على شرطه ، فسكانه أشار إلى أنها تصنع عند الاحتياج ولا تنقيد بوقت دون وقت ، لأنه ذكر الاحتجام ليلا ، وذكر حديث ابن عباس : أن النبي ﷺ احتجم وهو صائم ، وهو يقتضى كون ذلك وقع منه نهارا ، وعند الأطباء أن أنفع الحجامة ما يقع في الساعة الثانية أو الثالثة ، وأن لا يقع عقب استفراغ من جماع أو حمام أو غيرهما ولا عقب شبع ولا جوع . وقد ورد في تعيين الأيام للحجامة حديث لأن عمر عند ابن ماجه رفعه في أثناء حديث وفيه : فاحتجموا على بركة الله يوم الخميس ، واحتجموا يوم الاثنين والثلاثاء ؛ واجتنبوا الحجامة يوم الأربعاء والجمعة والسبت والاحد ، أخرجه من طريقين ضعيفين ، وله طريق ثالثة ضعيفة أيضا عند الدارقطني في الأفراد ، وأخرجه بسند جيد عن ابن عمر موقوفا ، ونقل الحلال عن أحمد أنه كره الحجامة في الأيام المذكورة وإن كان الحديث لم يثبت ، وحكى أن رجلا احتجم يوم الأربعاء فأصابه برص

قوله (باب الحجامة من الداء) أى بسبب الداء ، قال الموفق البغدادي : الحجامة تنقي سطح البدن أكثر من الفصد ، والفصد لأعماق البدن ، والحجامة للصبيان وفي البلاد الحارة أول من الفصد وأمن غائلة ، وقد تفتى عن كثير من الأدوية ، ولهذا وردت الأحاديث بذكرها دون الفصد ، ولأن العرب غالبا كانت تعرف إلا الحجامة . وقال صاحب الهندى : التحقيق في أمر الفصد والحجامة أنهما يختلفان باختلاف الزمان والمكان والمزاج ، فالحجامة في الأزمان الحارة والأمكنة الحارة والأبدان الحارة التي دم أصحابها في غاية النضج أنفع ، والفصد بالعكس ، ولهذا كانت الحجامة أنفع للصبيان ولأن لا يقرى على الفصد . **قوله** (عبد الله) هو ابن المبارك . **قوله** (عن أنس) في رواية شعبة عن حميد وسمعت أنسا ، وقد تقدمت الإشارة إليه في الإجابة . **قوله** (عن أجرة الحجام) في رواية أحمد عن يحيى القطان عن حميد وكسب الحجام . . **قوله** (حجه أبو طيبة) بفتح المهملة وسكون التحتانية بعد ما موحدة ، تقدم في الإجابة ذكر تسميته وتعيين مواله ، وكذا جنس ما أعطى من الإجابة وأنه نحر ، وحكم كسبه ، فأخفى عن إعادته . **قوله** (وقال : إن أمثل ما تداويتم به الحجامة) هو موصول بالإسناد المذكور ، وقد أخرجه النسائي مفردا من طريق زياد بن سعد وغيره عن حميد عن أنس بلفظ « خير ما تداويتم به الحجامة » ومن طريق معتز عن حميد بلفظ « أفضل » ، قال أهل المعرفة : الخطاب بذلك لأهل الحجاز ومن كان في معانهم من أهل البلاد الحارة ، لأن دماهم رقيقة وتميل إلى ظاهر الأبدان لجذب الحرارة الخارجة لها إلى سطح البدن ، ويؤخذ من هذا أن الخطاب أيضا لغير الشيوخ لقلة الحرارة في أبدانهم . وقد أخرج الطبري بسند صحيح عن ابن سيرين قال : إذا بلغ الرجل أربعين سنة لم يحتجم . قال الطبري : وذلك أنه يصير من حينئذ في انتقاص من عمره والحمل من قوى جسده ، فلا ينبغي أن يزيد بها بإخراج الدم . وهو محمول على من لم تعين حاجته إليه ، وعلى من لم يعتد به ، وقد قال ابن سينا في أوجوزته :

ومن يكن تصود الفصاده فلا يمكن يقطع تلك العاده

ثم أشار إلى أنه يقلل ذلك بالتدرج إلى أن ينقطع جملة في عشر الثمانين . **قوله** (وقال لا تعذبوا صبيانكم بالضمز من العذرة ؛ وعليكم بالقسط) هو موصول بالإسناد المذكور إلى حميد عن أنس سرفوتا ، وقد أورده النسائي من طريق يزيد بن زريع عن حميد به مضموما إلى حديث « خير ما تداويتم به الحجامة » وقد اشتمل هذا الحديث على مشروعية الحجامة والترغيب في المداواة بها ولا سيما لمن احتاج إليها ، وعلى حكم كسب الحجام وقد تقدم في الإجابة ، وعلى التداوى بالقسط وقد تقدم قريبا ، وسيأتي الكلام على الإعلاق في العذرة والغمرة في « باب اللدود » **قوله** (حدثنا سعيد بن تليد) بمثابة ولأم وزن سعيد ، وهو سعيد بن عيسى بن تليد نسب لجده ، وهو مصري ، وقته أبو يونس وقال : كان قريبا ثبنا في الحديث ، وكان يكتب لقضاء . **قوله** (أخبرني عمرو وغيره) أما عمرو فهو ابن الحارث ، وأما غيره فأعرفته ؛ ويطلب على ظني أنه ابن لميعة ، وقد أخرج الحديث أحمد ومسلم والنسائي وأبو عروبة والطحاوي والإسماعيلي وابن حبان من طرق عن ابن وهب عن عمرو بن الحارث وحده لم يقل أحد في الإسناد وغيره ، والله أعلم . **قوله** (أن بكيرا حدثه) هكذا أفرد الضمير لواحد بعد أن قدم ذكر اثنين ، وبكير هو ابن عبد الله بن الأشج وربما نسب لجده ، مدني سكن مصر ، والإسناد إليه مصريون . **قوله** (عاد المنفع) بقاء

ونون ثقيلة مفتوحة هو ابن سنان نابي ، لا أعرفه إلا في هذا الحديث . **قوله** (ان فيه شفاء) كذا ذكره يكر بن الانبج مختصرا ، ومعنى في باب الدواء بالعلل ، من طريق عبد الرحمن بن القيسل عن عاصم بن عمر مطولا ، وسيأتي أيضا عن قرب

١٤ - باب الحجامة على الرأس

٥٦٩٨ **حدثنا** إسماعيل بن حدثي سليمان عن علقمة أنه سمع عبد الرحمن الأهرج أنه سمع عبد الله بن مجيعة يحدث أن رسول الله ﷺ احتجم - بلحي جمل من طريق مكة - وهو محرم في وسط رأسه .

٥٦٩٩ - وقال الأنصاري أخبرنا هشام بن حسان حدثنا عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما « أن رسول الله ﷺ احتجم في رأسه »

قوله (باب الحجامة على الرأس) ورد في فضل الحجامة في الرأس حديث ضعيف أخرجه ابن عدي من طريق عمر بن رباح عن عبد الله بن طاوس عن أبيه عن ابن عباس دفعه الحجامة في الرأس تنفع من سيع : من الجنون والجدام والبرص والنماس والصداع ووجع الضرس والعين . وعمر متروك وماء الفلاس وغيره بالكذب ، ولكن قال الأطباء : ان الحجامة في وسط الرأس نافعة جدا ، وقد ثبت أنه ﷺ فعلها كما في أول حديثي الباب وآخرهما وإن كان مطلقا فهو مقيد بأولهما ، وورد أنه ﷺ احتجم أيضا في الأذنين والسكاهل أخرجه الترمذي وحسنه وأبو داود وابن ماجه وصححه الحاكم . قال أهل العلم بالطب : فصد الباسليق ينفع حرارة الكبد والطحال والريفة ومن الشوصة وذات الجنب وسائر الأمراض الدموية العارضة من أسفل الركبة إلى الورك ، وفصد الأكل ينفع الامتلاء العارض في جميع البدن إذا كان دمويا ولا سيما ان كان فسد ، وفصد القيحال ينفع من علل الرأس والرقبة إذا كثرت الدم أو فسد ، وفصد الودجين لوجع الطحال والربو ووجع الجنين ، والحجامة على السكاهل تنفع من وجع المنسكب والحق وتنب عن فصد الباسليق ، والحجامة على الأذنين تنفع من أمراض الرأس والوجه كالآذنين والعينين والأسنان والأنف والحنق وتنب عن فصد القيحال ، والحجامة تحت الذقن تنفع من وجع الأسنان والوجه والحلقوم وتنبق الرأس ، والحجامة على ظهر القدم تنوب عن فصد الصافن وهو عرق عند المكعب وتنفع من قروح الفخذين والساقين وانقطاع الطمث والحكة العارضة في الأذنين ، والحجامة على أسفل الصدر نافعة من دبابيل الفخذ وجربه وبثورته ومن النقرس والبواسير وداء الفيل وحكة الظهر ، ومحل ذلك كله إذا كان عن دم هائج وصادف وقت الاحتياج إليه ، والحجامة على المقعدة تنفع الإمعاء وفساد الحيض . **قوله** (حدثنا إسماعيل) هو ابن أبي أريس ، وسليمان هو ابن بلال ، وعلقمة هو ابن أبي علقمة ، والسند كله مدنيون ، وقد تقدم بيان حاله في أبواب المحصر في الحج . **قوله** (احتجم بلحي جمل) كذا وقع بالثنية وتقدم بلغظ الأفراد واللام مفتوحة ويجوز كسرهما ، وجمل يفتح الجيم والميم ، قال ابن وضاح : هي بقعة معروفة وهي عقبة الجعفة على سبعة أميال من السقيا ، وزعم بعضهم أنه الآلة التي احتجم بها أمي احتجم بهظم جمل ، والاول المعتمد ، وسأذكر في حديث ابن عباس النصريح بقصة ذلك . **قوله** (في وسط رأسه) يفتح السين المهلة ويجوز تسكينها ، وتقدم بيانه

في كتاب الحج وقول من فرق بينهما . قوله (وقال الانصاري) وصله الاسماعيل قال د حدثنا الحسن بن سفيان حدثنا عبيد الله بن فضالة حدثنا محمد بن عبد الله الانصاري ، فذكره بلفظ د احتجتم احتجاجا في رأسه ، وصله البيهقي من طريق أبي حاتم الرازي حدثنا الانصاري بلفظ د احتجتم وهو محرم من صداع كان به أو داه ، واحتجتم فيما يقال له لحي جل ، وهكذا أخرجه أحمد عن الانصاري ، رسيا في الباب الذي بعده ، في حديث ابن عباس باللفظ د بما يقال له لحي جل ،

١٥ - باب الحجامة من الشقيقة والصداع

٥٧٠٠ - **حدثني** محمد بن بشار حدثنا ابن أبي عدي عن هشام عن عكرمة عن ابن عباس قال د احتجتم النبي ﷺ في رأسه وهو محرم من وجع كان به بما يقال له لحي جل ،

٥٧٠١ - وقال محمد بن سواء أخبرنا هشام عن عكرمة عن ابن عباس د ان رسول الله ﷺ احتجتم وهو محرم في رأسه من شقيقة كانت به ،

٥٧٠٢ - **حدثنا** إسماعيل بن أبان حدثنا ابن فضال قال حدثني حاتم بن عمار عن جابر بن عبد الله قال د سمعت النبي ﷺ يقول : إن كان في شيء من أدويةكم خير في شربة حل ، أو شرطه يحجم ، أو لدهعة من نار ، وما أحب أن أكتوي ،

قوله (باب الحجامة من الشقيقة والصداع) أي يسبهما ، وقد سقطت هذه الترجمة من رواية القسبي ، وأورد ما فيها في الذي قبله ، وهو متجه . والشقيقة بشين منجمة وقافين وزن عظيمة : وجع يأخذ في أحد جانبي الرأس أو في مقدمه ، وذكر أهل الطب أنه من الأمراض المزمنة ، وسببه أبخرة مرتفعة أو أخلط حارة أو باردة ترتفع إلى الدماغ ، فان لم تجد منفذا أحدث الصداع ، فان مال إلى أحد شقي الرأس أحدث الشقيقة ، وان ملكة الرأس أحدث داء البهضة . وذكر الصداع بعده من العام بعد الخاص . وأسباب الصداع كثيرة جدا : منها ما تقدم ، ومنها ما يكون عن ورم في المعدة أو في عروقها ، أو ريح غليظة فيها أو لامتلائها ، ومنها ما يكون من الحركة العنيفة كالجماع والنقي والاستفراغ أو الدهر أو كثرة الكلام ، ومنها ما يحدث عن الأعراض النفسانية كالغم والغم والحوادث والجروح والحمل ، ومنها ما يحدث عن حادث في الرأس كضربة نصيبه ، أو ورم في صفاق الدماغ ، أو حمل شيء ثقيل يضغط الرأس ، أو تسخينه بلبس شيء خارج عن الاحتدال ، أو تبريده بملاقاة الهواء أو الماء في البرد : وأما الشقيقة فنصوصها فهي في شرايين الرأس وحدها ، وتختص بالموضع الأضيق من الرأس ، وعلاجها بعد المعالجة وقد أخرج أحمد من حديث بريدة د أنه ﷺ كان ربما أخذته الشقيقة ، فيمكث اليوم واليومين لا يخرج ، الحديث . وتقدم في الوفاة النبوية حديث ابن عباس د خطبنا رسول الله ﷺ وقد حصب رأسه . **قوله** في الطريق الأولى (عن هشام) هو ابن حسان ؛ وقوله د من وجع ، كان قد بينه في الرواية التي بعده . **قوله** (وقال محمد بن سواء) بمهملة ومد هو السديسي ، واسم جده عنبر بمهملة ونون وموحدة ؛ بصري يكنى أبا الخطاب ، ما له في البخاري

سوءه حديث موصول مضى في المناقب ؛ وآخر يأتي في الأدب وهذا المعلق ، وقد وصله الاسماعيل قال : حدثنا أبو يعلى حدثنا محمد بن عبد الله الأزدي حدثنا محمد بن سواء . فذكره سواء . وقد اتفقت هذه الطرق عن ابن عباس أنه احتجم عليه السلام وهو محرم في رأسه ، ووافقها حديث ابن بحنة ، وخالف ذلك حديث أنس : فأخرج أبو داود والترمذي في « الشئال » والنسائي وصححه ابن خزيمة وابن حبان من طريق معمر عن قتادة عنه قال ، احتجم النبي صلى الله عليه وسلم وهو محرم على ظهر القدم من وجع كان به ، ورجاله رجال الصحيح ؛ إلا أن أبا داود حكى عن أحمد أن سعيد بن أبي عروبة رواه عن قتادة فأرسله ، وسعيد أحفظ من معمر ، وليست هذه بعلة قاذحة ، والجمع بين حديثي ابن عباس وأنس واضح بالحل على التعدد ؛ أشار إلى ذلك الطبري . وفي الحديث أيضا جواز الحجامة للمحرم وأن إخراج الدم لا يقدح في إحرامه ، وقد تقدم بيان ذلك في كتاب الحج ، وحاصله أن المحرم أن احتجم وسط رأسه لمذر جاز مطلقا ، فإن قطع الشعر وجبت عليه الفدية ، فإن احتجم لغيره عذر وقطع حرم ؛ والله أعلم . قوله (حدثنا

اسماعيل بن أبان) هو الوراق الأزدي الكوفي أبو إسحق - أو أبو إبراهيم - من كبار شيوخ البخاري . وهو صدوق ، تكلم فيه الجوزجاني لأجل التشيع ، قال ابن عدي : وهو مع ذلك صدوق . وفي عصره إسماعيل بن أبان آخر يقال له الغنوي ، قال ابن معين : للغنوي كذاب والوراق ثقة . وقال ابن المديني : الوراق لا بأس به والغنوي كُتبت عنه وتركته ، وضعفه جدا . وكذا فرق بينهما أحمد وعثمان بن أبي شيبة وجماعة ، وغفل عن خلطهما . وكانت وفاة الغنوي قبل الوراق بست سنين ، والله أعلم . قوله (حدثنا ابن الغسيل) هو عبد الرحمن بن سليمان ، تقدم شرح حاله قريبا

١٦ - باب المعلق من الأذى

٥٧٠٣ - حدثنا مسدد حدثنا حاد عن أيوب قال سمعت مجاهدًا عن ابن أبي ليلى عن كعب - هو ابن هجرّة - قال : « أتى عليّ النبي صلى الله عليه وسلم زمن الحديبية وأنا أوقدُ نحت بُرمة والقمل يُقنّأرُ عن رأسي ، فقال : أُوذيتك هوائك ؟ قلت : نعم . قال : فاحلقْ وصُمْ ثلاثة أيام ، أو أطعمْ سعة ، أو انسكْ نسكك . قال أيوب لا أدري بأيّهن بدأ ،

قوله (باب المعلق من الأذى) أي حلق شعر الرأس وغيره ، ذكر فيه حديث كعب بن هجرّة في حلق رأسه وهو محرم بسبب كثرة القمل ، وقد مضى شرحه مستوفى في كتاب الحج ، وكأنه أوردّه عقب حديث الحجامة وسط الرأس للإشارة إلى أن جواز حلق الشعر للمحرم لأجل الحجامة عند الحاجة إليها يستتبع من جواز حلق جميع الرأس للمحرم عند الحاجة

١٧ - باب من اكتوى أو كوى غيره ، وفصل من لم يكن

٥٧٠٤ - حدثنا أبو الوليد هشام بن عبد الملك حدثنا عبد الرحمن بن سليمان بن القيس حدثنا عاصم ابن حرّ بن هذاعة قال : سمعت جابرًا عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إن كان في شيء من أدويتكم شفاء ففي شرطه مجسم ،

أو لذة بئر ، وما أحب أنى أكتوى »

٥٧٠٥ - **عمران بن ميسرة** حدثنا **ابن فضيل** حدثنا **حُصَيْن** عن **عاصم** عن **عمران بن حصين** رضى الله عنها قال « لارْقُبَةً إلا من قَيْن أو حَمِيَّة » . فذكرته **لسميد بن جبهر** فقال : حدثنا **ابن هباص** قال رسول الله ﷺ : « حُرِضَتْ عَلَى الْأَسْمِ ، فَجَمَلَ النَّبِيُّ وَالنَّبِيَّانِ يَمْرُونَ مَمَهُمُ الرُّهْطُ ، وَالَّذِي لَيْسَ مَعَهُ أَحَدٌ ، حَقٌّ رُفِعَ فِي سِوَادٍ عَظِيمٍ ، قُلْتُ : مَا هَذَا ؟ أَمَتِي هَذِهِ ؟ قِيلَ : بَلْ هَذَا مُوسَى وَقَوْمُهُ . قِيلَ : انْظُرْ إِلَى الْأَفْقِ ، فَأَذَا سِوَادٌ بِلَاءُ الْأَفْقِ . ثُمَّ قِيلَ لِي : انْظُرْ هَاهُنَا وَهَاهُنَا - فِي آفَاقِ السَّمَاءِ - فَأَذَا سِوَادٌ قَدْ مَلَأَ الْأَفْقَ ، قِيلَ : هَذَا أُمَّتُكَ ، وَيدْخُلُ الْجَنَّةُ مِنْ هَؤُلَاءِ سَبْعُونَ أَلْفًا بِغَيْرِ حِسَابٍ . ثُمَّ دَخَلَ وَلَمْ يُبَيِّنْ لِمَ ، فَأَطَاعَ الْقَوْمُ وَقَالُوا : نَحْنُ الَّذِينَ آمَنَّا بِاللَّهِ وَاتَّبَعْنَا رَسُولَهُ فَنَحْنُ مُمْ ، أَوْ أَوْلَادُنَا الَّذِينَ وَلَدُوا فِي الْإِسْلَامِ ، فَأَنَا وَلِدُنَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ . فَبَلَغَ النَّبِيُّ ﷺ خُرُوجَ قَالٍ ، ثُمَّ الْقَبْرِ لَا يَسْتَرْفُونَ ، وَلَا يَطْطِيرُونَ ، وَلَا يَسْكُتُونَ ، وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ . فَقَالَ **عكاشة بن محسن** : أَيْنَهُمْ أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : نَعَمْ . فَقَامَ آخِرُ فَقَالَ : أَيْنَهُمْ أَنَا ؟ قَالَ : سَبَقَكَ بِهَا **عكاشة** »

قوله (باب من اکتوى أو كرى فيه ، وفضل من لم يكتو) كأنه أراد أن الكى جازئ الحاجة ، وإن الأول تركه إذا لم يتمين ، وأنه إذا جاز كان أهم من أن يباشر الشخص ذلك بنفسه أو بغيره لنفسه أو لغيره ، وعموم الجواز مأخوذ من نسبة الشفاء إليه في أول حديثي الباب ، وفضل تركه من قوله « وما أحب أن اکتوى » . وقد أخرج مسلم من طريق **أبي الزبير** عن **جابر** قال « روى سعد بن معاذ على أكله لحمة رسول الله ﷺ » . ومن طريق **أبي سفيان** عن **جابر** ، أن النبي ﷺ بعث إلى **أبي بن كعب** طبيباً ففقط منه عرقاً ثم كواه ، وروى الطحاوي وصححه الحاكم عن **أنس** قال « كوفى أبو طلحة في زمن النبي ﷺ ، وأسله في البخاري ، وأنه كوى من ذات الجنب ، وسيأتي قريباً . وعند الترمذي عن **أنس** « أن النبي ﷺ كوى **أسعد بن زرارة** من الشوك » . ولمسلم عن **عمران بن حصين** « كان يسل على حتى اکتوى فترك ، ثم تركت الكى فعاد ، وله عنه من وجه آخر « أن الذي كان انقطع عنى رجع إلى » . يعنى تسليم الملائكة ، كذا في الأصل ، وفي لفظ أنه « كان يسل على فلما اکتوى أمسك عنى ، فلما تركته عاد إلى » . وأخرج **أحمد** و**أبو داود** و**الترمذي** عن **عمران** « نهي رسول الله ﷺ عن الكى فاکتوينا فما أفلعنا ولا أجهنما ، وفي لفظ « فلم يفلحن ولم ينجن » . وسنده قوى ، والنهي فيه محمول على الكراهة أو على خلاف الأولى لما يقتضيه مجموع الأحاديث ، وقيل إنه خاص ب**عمران** لأنه كان به البأسور وكان موضعه خطراً فنهى عن كيه . فلما اشتد عليه كواه فلم ينجع . وقال **ابن قتيبة** : الكى نوعان : كى الصحيح لثلاً يعقل فهذا الذى قيل فيه « لم يتوكل من اکتوى » . لأنه يريد أن يدفع القصد والقدر لا يدفع ، والثاني كى الجرح إذا نفل أى قسد ، والمعنى إذا قطع ، فهو الذى يشرع التدأوى به فإن كان الكى لآسر محتمل فهو خلاف الأولى لما فيه من تعجيل التعذيب بالتأثر لآسر غير محقق . وحاصل الجمع أن الفعل يدل على الجواز ، وعدم الفعل لا يدل على المنع بل يدل على أن تركه أدرج من فعله ، وكذا الثناء على تاركه . وأما النهى عنه فالحاصل على سبيل الاختيار والتنزيه وإما عما لا يتمين طريقاً إلى

الشفاء والله أعلم . وقد تقدم شيء من هذا في « باب الشفاء في ثلاث » ، ولم أر في أثر صحيح أن النبي ﷺ اكتوى ، إلا أن القرطبي نسب إلى « كتاب أدب النفوس » ، للطبري أن النبي ﷺ اكتوى ، وذكره الحلبي بلفظ « روى أنه اكتوى للجرح الذي أصابه بأحد » . قلت : والثابت في الصحيح كما تقدم في غزوة أحد ، أن قاطمة أحرقت حصينا لحقت به جرحه ، وليس هذا الكي المعهود ، وجزم ابن الزين بأنه اكتوى ، وعكسه ابن القيم في الهدى .

قوله (حدثنا أبو الوليد هشام بن عبد الملك) هو الطيالسي . **قوله** (سمعت جابرا) في رواية الاسماعيلين من طريق محمد بن خلاد عن أبي الوليد بسنده ، وأنا جابر في بيتنا حديثا . **قوله** (في شرطة محم) ، أو لدغة بنار) كذا اقتصر في هذه الطريق على شيتين ، وحذف الثالث وهو العسل ، وثبت ذكره في رواية أبي نعيم من طريق أبي مسعود عن أبي الوليد ، وكذا عند الاسماعيلين لكن لم يسق لفظه بل أحال به على رواية أبي نعيم عن ابن الغسيل ، وقد تقدم عن أبي نعيم تأما في « باب الدواء بالعسل » واختصر من هذه الطريق أيضا قوله « توافق الداء » وقد تقدم بيانها هناك . **قوله** (عمران بن ميسرة) بفتح الميم وسكون التحتانية بعدها مهملة . **قوله** (حصين بالتصغير) هو ابن عبد الرحمن الواسطي ، وعامر هو الشعبي . **قوله** (عن عمران بن حصين قال : لا رقية إلا من عين أو حة) كذا رواه محمد بن فضيل عن حصين موقوفا ، ووافقه هشيم وشعبة عن حصين على وقفه ، ورواية هشيم عند أحمد ومسلم ، ورواية شعبة عند الترمذي تمليقا ، ووصلها ابن أبي شبة ولكن قال « عن بريدة » بدل عمران بن حصين ، وخالف الجميع مالك بن مغول عن حصين فرواه مرفوفا وقال « عن عمران بن حصين » أخرجه أحمد وأبو داود ، وكذا قال ابن عيينة « عن حصين » أخرجه الترمذي ، وكذا قال اسحق بن سراج « عن حصين » أخرجه ابن ماجه . واختلف فيه على الشعبي اختلافا آخر فأخرجه أبو داود من طريق العباس بن ذريح بمجمعة وراء وآخره مهمة بوزن عظيم فقال « عن الشعبي عن أنس » ورفعه ، وشذ العباس بذلك ، والمحفوظ رواية حصين مع الاختلاف عليه في رفعه ووقفه ، وهل هو عن عمران أو بريدة ، والتحقيق أنه عنده عن عمران وعن بريدة جميعا . ووقع لبعض الرواة عن البغاري قال : حديث الشعبي مرسل ، والمستند حديث ابن عباس ، فأشار بذلك إلى أنه أورد حديث الشعبي استطرادا ولم يقصد إلى تصحيحه ، ولعل هذا هو السر في حذف الحميدي له مر « الجمع بين الصحيحين » ، فإنه لم يذكره أصلا . ثم وجدت في نسخة الصفاني « قال أبو عبد الله هو المصنف : إنما أوردنا من هذا حديث ابن عباس » ، والشعبي عن عمران مرسل ، وهذا يؤيد ما ذكرته . **قوله** (لا رقية إلا من عين أو حة) بضم المهملة وتخفيف الميم ، قال ثعلب وغيره : هي سم العقرب ، وقال القزاز : قيل هي شوكة العقرب ، وكذا قال ابن سيده إنها الابة التي تضرب بها العقرب والزبور . وقال الخطابي : الحة كل حامة ذات سم من حبة أو عقرب . وقد أخرج أبو داود من حديث سهل بن حنيف مرفوفا « لا رقية إلا من نفس ، أو حة ، أو لدغة » ، فإما بينهما ، فيحتمل أن يخرج على أن الحة خاصة بالعقرب ، فيكون ذكر اللدغة بعدها من العام بعد الخاص . وسيأتي بيان حكم الرقية في « باب رقية الحية والعقرب » ، بعد أبواب ، وكذلك ذكر حكم العين في « باب مفرد » . **قوله** (فذكرت لسعيد بن جبيرة) التائل ذلك حصين بن عبد الرحمن ، وقد بين ذلك هشيم عن حصين بن عبد الرحمن قال « كنت عند سعيد بن جبيرة فقال : حدثني ابن عباس ، وحياتي ذلك في كتاب الرقاق » . وأخرجه أحمد عن هشيم ومسلم من وجه آخر عنه بزيادة قصة قال « كنت عند سعيد بن جبيرة فقال : أيكم رأى الحوكب الذي أنقض الباردة » قلت : أنا . ثم قلت : أما لاني لم أكن في صلاة ، ولكن لدغت ، قال : وكيف

فعلت؟ قلت: استرقبت. قال: وما حملك على ذلك؟ قلت: حديث حدثناه الشعبي عن بريدة أنه قال لا رقية الا من عين أو حمة. فقال سعيد قد أحسن من انتهى الى ما سمع، ثم قال: حدثنا ابن عباس، فذكر الحديث. قوله (وعرضت على الامم) سيأتي شرحه في كتاب الرقاق، وقوله في هذه الرواية «حتى وقع في سواد كذا» للاكثر بواو وقاف، وبلفظ «في»، والكشميني «حتى رفع»، براء، وفاء، وبلفظ «لي» وهو المحفوظ في جميع طرق هذا الحديث. قوله (فقال هم الذين لا يسترقون ولا يتطهرون) سيأتي الكلام على الرقية بعد قليل، وكذلك يأتي القول في الطهارة بعد ذلك ان شاء الله تعالى

١٨ - باب الإئتمد والكحل من الرمّد . فيه عن أم عطية

٥٧٠٦ - **حَدَّثَنَا** سَدَّدُ حَدَّثَنَا بِحَيْ عَنْ شُعْبَةَ قَالَ حَدَّثَنِي حُمَيْدُ بْنُ نَافِعٍ عَنْ زَيْنَبَ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ امْرَأَةً تُؤَوِّي زَوْجَهَا ، فَاشْتَكَتْ عَيْنَهَا ، فَذَكَرُوا لَهَا الْكَحْلَ وَأَنَّهُ يُخَافُ عَلَى عَيْنِهَا ، فَقَالَ : لَقَدْ كَانَتْ إِحْدَا كُنَّ تَمْكُثُ فِي بَيْتِهَا فِي شَرِّ أَحْلَاسِهَا - أَوْ فِي أَحْلَاسِهَا فِي شَرِّ بَيْتِهَا - فَذَا مَرَّ كَلْبٌ رَمَتْ بِعَرَّةٍ ، فَلَا ، أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا »

قوله (باب الإئتمد والكحل من الرمّد) أى يسبب الرمّد ، والرمّد بفتح الراء والميم : ورم حار يعرض في الطبقة المتحممة من العين وهو بياضها الظاهر ، وسببه انصباب أحد الاخلاط أو أجرة تصعد من المعدة الى الدماغ فان اندفع الى الحياشيم أحدث الزكام ، أو الى العين أحدث الرمّد ، أو الى القفا والمخزخري أحدث الختان بالخاء المعجمة والنون ، أو الى الصدر أحدث الثآليل ، أو الى القلب أحدث الثوبصة ، وان لم ينحدر وطلب نقاداً فلم يجد أحدث الصداع كما تقدم . **قوله** (فيه عن أم عطية) يشير الى حديث أم عطية سرفوعاً لا يجعل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تحد فوق ثلاث إلا على زوج ، فانها لا تمكث حل ، وقد تقدم في أبواب العدة ، لكن لم أر في شيء من طرق ذكر الإئتمد ، فكأنه ذكره لسكون العرب غالباً إنما تمكث حل به ، وقد ورد التنصيص عليه في حديث ابن عباس رفعه ، اكتحلوا بالإئتمد ، فانه يجلو البصر وينبت الشعر ، أخرجه الترمذى وحسنه واللفظ له ، وابن ماجه وصححه ابن حبان ، وأخرجه الترمذى من وجه آخر عن ابن عباس في الشماثل ، وفي الباب عن جابر عند الترمذى في الشماثل ، وابن ماجه وابن عدى من ثلاث طرق عن ابن المنكدر عنه بلفظ : عليكم بالإئتمد ، فانه يجلو البصر وينبت الشعر ، وعن علي عند ابن أبي عاصم والطبراني ولفظه : عليكم بالإئتمد فانه منبتة للشعر ، مذهبة للقيح ، مصفأة للبصر ، وسندة حسن ، وعن ابن عمر بنحوه عند الترمذى في الشماثل ، وعن أنس في غريب مالك ، لقد ارفطاني بلفظ : كان يأمرنا بالإئتمد ، وعن سعيد بن هود عند أحمد بلفظ : اكتحلوا بالإئتمد فانه ، الحديث ، وهو عند أبي داود من حديثه بلفظ : انه أمر بالإئتمد المروح عند النوم ، وعن أبي هريرة بلفظ : خير اكحلكم الائتمد فانه ، الحديث أخرجه البزار وفي سننه مقال ، وعن أبي رافع : ان النبي ﷺ كان يكتحل بالإئتمد ، أخرجه البيهقي وفي سننه مقال ، وعن عائشة : كان لرسول الله ﷺ إئتمد يكتحل به عند منامه في كل عين ثلاثاً ، أخرجه أبو الشيخ في كتاب : أخلاق النبي ﷺ ، بسند ضعيف ، والإئتمد بكسر الهمزة والميم بينهما ناه مثله ساكنة وحكى فيه

ضم الهمة : حجر معروف أسود يضرب الى الحمرة يكون في بلاد الحجاز وأجوده يؤق به من أصهبان ، واختلف هل هو اسم الحجر الذي يتخذ منه الكحل أو هو نفس الكحل ؟ ذكره ابن سيده وأشار اليه الجوهري ، وفي هذه الاحاديث استحباب الاكتحال بالإثمد ووقع الأمر بالاكتحال وترا من حديث أبي هريرة في دسن أبي داود ، ووقع في بعض الأحاديث التي أشرت اليها كيفية الاكتحال ، وحاصله ثلاثا في كل عين ، فيكون الوتر في كل واحدة على حدة ، أو اثنتين في كل عين وواحدة بينهما ، أو في اثنتين ثلاثا وفي اليسرى اثنتين فيكون الوتر بالنسبة لها جميعا وأوجعها الاول والله أعلم . ثم ذكر المصنف حديث أم سلمة من رواية زينب وهي بنتها عنها د ان امرأة توفى زوجها فاشتكت عينها . فذكروها للنبي ﷺ وذكروا له الكحل وأنه يخاف على عينها ، الحديث ، وقد مرّت مباحثه في أبواب الإحدا د . وأما قوله في آخره د فلا ، أربعة أشهر وعشرا ، كذا الاكثر وعند الكشميني د فهلا أربعة أشهر وعشرا ، ؟ وهي واضحة ، وأما الإقتصار على حرف النهي فالمتنى مقدر كأنه قال : فلا تسكتل ، ثم قال : تمسك أربعة أشهر وعشرا

١٩ - باب الجذام

٥٧٠٧ - وَقَالَ عَفَّانُ حَدَّثَنَا سَلِيمُ بْنُ حَيَّانٍ حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ مِينَاءَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : لَا عَدْوَى وَلَا طَيِّرَةٌ وَلَا هَامَةٌ وَلَا صَفَرٌ . وَفَرٌّ مِنَ الْجَذْوَمِ كَأَقْرَبٍ مِنَ الْأَسَدِ »
[الحديث ٥٧٠٧ - أطرافه في : ٥٧١٧ ، ٥٧٠٧ ، ٥٧٧٠ ، ٥٧٧٣ ، ٥٧٧٥]

قوله (باب الجذام) يضم الجيم ومخفف المعجمة ، هو علة ردبته تحدث من انتشار المرة السوداء في البدن كله تنفسد مزاج الاعضاء ، وربما أفسد في آخره إصاها حتى يتأكل . قال ابن سيده : سمي بذلك لتجذم الاصابع وقطعها . **قوله** (وقال عفان) هو ابن مسلم الصغار . وهو من شيوخ البخاري لكن أكثر ما يخرج عنه بواسطة ، وهو من المعلقات التي لم يصلها في موضع آخر . وقد جزم أبو نعيم أنه أخرجه عنه بلا رواية ، وعلى طريقة ابن الصلاح يكون موصولا . وقد وصله أبو نعيم من طريق أبي داود الطيالسي وأبي قتيبة مسلم بن قتيبة كلاهما عن سليم بن حبان شيخ عفان فيه ، وأخرجه أيضا من طريق عمرو بن مرزوق عن سليم لكن موقوفا ولم يستخرجه الاستيعيل . وقد وصله ابن خزيمة أيضا . وسليم يفتح أوله وكسر ثانيه ، وحيان بمهملة ثم تحتانية ثقيلة . **قوله** (لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر) كذا جمع الأربعة في هذه الرواية ، وبأى مثله سواء بعد عدة أبواب في د باب لا هامة ، من طريق أبي صالح عن أبي هريرة ، وبأى بعد خمسة أبواب من طريق أبي سلمة عن أبي هريرة مثله لكن بدون قوله د ولا طيرة ، وعاده بعد أبواب كثيرة بزيادة قصة ، وبعد عدة أبواب في د باب لا طيرة ، من طريق عبيد الله بن عتبة عن أبي هريرة د لا طيرة ، حسب ، وفي د باب لا عدوى ، من طريق سنان بن أبي سنان عن أبي هريرة بلفظ د لا عدوى ، حسب . ولمسلم من طريق محمد بن سيرين عن أبي هريرة بلفظ د لا عدوى ولا هامة ولا طيرة ، وأخرج مسلم من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة مثل رواية أبي سلمة وزاد د ولا نوء ، وبأى في د باب لا عدوى ، من حديث ابن عمر ، ومن حديث أنس د لا عدوى ولا طيرة ، ولمسلم وإن حبان من طريق ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابرا بلفظ د لا عدوى ولا صفر ولا هول ، وأخرج

ابن حبان من طريق سماك عن عكرمة عن ابن عباس مثل رواية سعيد بن ميناء وأبي صالح عن أبي هريرة وزاد فيه القصة التي في رواية أبي سلة عن أبي هريرة ، وهو في ابن ماجه باختصار . فالحاصل من ذلك ستة أشياء : العدوى ، والطيرة والحامة والصفرة والقرول والنوء ، والأربعة الأول قد أفرد البخاري لكل واحد منها ترجمة فنذكر شرحها فيه . وأما القرول فقال الجمهور : كانت العرب تزعم أن الغيلان في الفلوات ، وهي جنس من الشياطين تترامى للناس وتتغول لهم تغولا أي تتلون تولنا فتضلهم عن الطريق فهاكمهم ، وقد كثرت في كلامهم ، وغالته القرول ، أي أهلكتهم أو أضلته ، فأبطل عليه السلام ذلك . وقيل : ليس المراد إبطل وجود الغيلان ، وإنما معناه إبطل ما كانت العرب تزعمه من تلون القرول بأصوار مختلفة ، قالوا : والمعنى لا يستطيع القرول أن يضلل احدا . ويؤيده حديث : إذا تغولت الغيلان فنادوا بالأذان ، أي ادفعوا شرها بذكر الله . وفي حديث أبي أيوب عند قوله : كانت لي سهوة فيها تمر ، فكانت القرول تحب . فتأكل منه ، الحديث ، وأما النوء فقد تقدم القول فيه في كتاب الاستسقاء ، وكانوا يقولون : « طرنا بنوء كذا » فأبطل عليه السلام ذلك بأن المطر إنما يقع بأذن الله لا بفعل الكواكب ، وإن كانت العادة جرت بوقوع المطر في ذلك الوقت ، لكن بإرادة الله تعالى وتقديره ، لا صنع للكواكب في ذلك ، والله أعلم . قوله (وفر من المجذوم كما تفر من الأسد) لم أقف عليه من حديث أبي هريرة إلا من هذا الوجه ، ومن وجه آخر عند أبي نعم في الطب ، لكنه ملول . وأخرج ابن خزيمة في كتاب التوكل ، له شاهدا من حديث عائشة وفلقه لا عدوى ، وإذا رأيت المجذوم تفر منه كما تفر من الأسد ، وأخرج مسلم من حديث عمرو بن الشريد الثقفي عن أبيه قال : كان في وفد ثقيف رجل مجذوم ، فأرسل إليه رسول الله عليه السلام : إنا قد بايعناك ، فارجع ، قال عياض : اختلفت الآثار في المجذوم ، لجاء ما تقدم عن جابر ، أن النبي عليه السلام أكل مع مجذوم وقال : ثقة بأفه وتوكلوا عليه ، قال فذهب عمر وجماحة من السلف إلى الأكل معه ورأوا أن الأمر باجتنابه منسوخ ، وعن قال بذلك عيسى بن دينار من المالكية ، قال : والصحيح الذي عليه الأكثر ويتمتع المصير إليه أن لا نسخ ، بل يجب الجمع بين الحديثين وحمل الأمر باجتنابه والفرار منه على الاستحباب والاحتياط ، والأكل معه على بيان الجواز . هكذا اقتصر القاضي ومن تبعه على حكاية هذين القولين ، وحكى غيره قولنا قائما وهو الترجيع ، وقد أسكت فريقان : أحدهما ذلك ترجيح الأخبار الدالة على نفي العدوى وتزييف الأخبار الدالة على عكس ذلك مثل حديث الباب فأطوه بالشوذ ، وبأن عائشة أنكرت ذلك ، فأخرج الطبري عنها : أن امرأة سألتها عنه فقالت : ما قال ذلك ، ولكنه قال : لا عدوى ، وقال : فن أعدى الأول ؟ قالت : وكان لي مولى به هذا الداء . فكان يأكل في صحافي ويشرب في أقداحي وينام على فراشي ، وبأن أبا هريرة تردد في هذا الحكم كما سيأتي بيانه فبوخذ الحكم من رواية غيره ، وبأن الأخبار الوازنة من رواية غيره في نفي العدوى كثيرة شهيرة بخلاف الأخبار المرخصة في ذلك ، ومثل حديث ولا تدعوا النظر إلى المجذومين ، وقد أخرجه ابن ماجه وسنده ضعيف ، ومثل حديث عبد الله بن أبي أوفى رفعه : « كلم المجذوم وبينك وبينه قيد رحمن » أخرجه أبو نعم في الطب بسند واه ، ومثل ما أخرجه الطبري من طريق معمر عن الزهري : « إن عمر قال لمعقيب : اجلس معي قيد رح » ومن طريق خارجة بن زيد كان عمر يقول نحوه ، وهما أثران منقطعان ، وأما حديث الشريد الذي أخرجه مسلم فليس صريحا في أن ذلك بسبب الجذام ، والجواب عن ذلك أن طريق الترجيع لا يصار إليها إلا مع اعتذر الجمع ، وهو ممكن ، فهو أولى . الفريق الثاني سلكوا في الترجيع عكس

هذا المسلك ، فردوا حديث لا عدوى بأن أبا هريرة رجع عنه إما لشكه فيه وإما لثبوت عكسه عنده كما سيأتي
 إيضاحه في « باب لا عدوى » قالوا : والاخبار الدالة على الاجتناب أكثر عاريج وأكثر طرقا فالصير إليها أولى ،
 قالوا : وأما حديث جابر « أن النبي ﷺ أخذ بيد مجذوم فوضه في القصعة وقال : كل ثقة بالله وتوكل عليه » ففيه
 نظر ، وقد أخرجه الترمذي وبين الاختلاف فيه على روايه ورجح وقفه على عمر ، وعلى تقدير ثبوته فليس فيه أنه
 ﷺ أكل منه ، وإنما فيه أنه وضع يده في القصعة ، قاله الكلبي في « معاني الاخبار » . والجواب أن طريق
 الجمع أولى كما تقدم ، وأيضا لحديث لا عدوى ثبت من غير طريق أبي هريرة فصح عن عائشة وابن عمر وسعد بن
 أبي وقاص وجابر وغيرهم ، فلا معنى لعدوى كونه معلولا ، وإفاه أعلم . وفي طريق الجمع مسائل أخرى : أحدها في
 العدوى جملة وحمل الأمر بالفرار من المجذوم على رعاية خاطر المجذوم ، لأنه إذا رأى الصحيح البدن السليم من
 الآفة تعظم مصيبته وتزداد حسرته ، ونحوه حديث « لا تدبوا النظر إلى المجذومين » ، فانه محمول على هذا المعنى .
 ثانيا حل الخطاب بالنفي والإثبات على حالتين مختلفتين ، فحيث جاء « لا عدوى » كان الخطاب بذلك من قوى يقينه
 وصح توكله بحيث يستطيع أن يدفع عن نفسه اعتقاد العدوى ، كما يستطيع أن يدفع الظاهر الذي يقع في نفس كل
 أحد ، لكن القوى اليقين لا يتأثر به ، وهذا مثل ما تدفع قوة الطبيعة الملة قتلها ، وعلى هذا يحمل حديث جابر
 في « أكل المجذوم » من القصعة وسائر ما ورد من جنسه . وحيث جاء « فر من المجذوم » كان الخطاب بذلك من ضعف
 يقينه ، ولم يتمكن من تمام التوكل فلا يكون له قوة على دفع اعتقاد العدوى ، فأريد بذلك سد باب اعتقاد العدوى
 عنه بأن لا يباشر ما يكون سببا لإثباتها . وقريب من هذا كراهيته ﷺ الشك مع إذنه فيه كما تقدم تقريره ، وقد
 فعل هو ﷺ كلاما من الأسرار لبأسي به كل من الطائفتين . ثالث المسالك : قال القاضي أبو بكر الباقلاني : أثبات
 العدوى في الجذام ونحوه مخصوص من عموم نفي العدوى . قال : فيكون معنى قوله « لا عدوى » أي إلا من الجذام
 والبرص والجرب مثلا ، قال : فسكاه قال لا يعدى شيء شيئا إلا ما تقدم تبين أن فيه العدوى . وقد حكى ذلك
 ابن بطال أيضا . وأيمنا أن الأمر بالفرار من المجذوم ليس من باب العدوى في شيء ، بل هو لأمر طبيعي وهو
 انتقال الداء من جسد الجسد بواسطة الملاصقة ، والمخالطة وشم الرائحة ، ولذلك يقع في كثير من الأمراض في المادة
 انتقال الداء من المريض إلى الصحيح بكثرة المخالطة ، وهذه طريقة ابن قتيبة فقال : المجذوم تشتد رائحته حتى يسقم من
 أحال مجالسته ومعادنته ومضاجعته ، وكذا يقع كثيرا بالمرأة من الرضا وعكسه ، ويغزو الولد إليه ، ولهذا يأمر
 الأطباء بترك مخالطة المجذوم لا على طريق العدوى بل على طريق التأثير بالرائحة لأنها تسقم من واطب اشتغالها ،
 قال : ومن ذلك قوله ﷺ « لا يورد مريض على مصح » ، لأن الجرب الرطب قد يكرى بالبعير ، فإذا خالط الإبل أو
 حكيها وأوى إلى مباركتها وسمل إليها بلاء الذي يسيل منه ، وكذا بالنظر نحو ما به . قال : وأما قوله « لا عدوى »
 فله معنى آخر ، وهو أن يقع المرض بمكان كالأطاعون فيفر منه مخافة أن يصيبه ، لأن فيه نوعا من الفرار من قدر الله .
 المسلك الخامس : أن المراد بنفي العدوى أن شيئا لا مدنى بطبعه نقبا لما كانت الجاهلية تعتقده أن الأمراض تعدى
 بطبعها من غير إضافة إلى الله . فابطل التي ﷺ اعتقادهم ذلك وأكل مع المجذوم لبيان لهم أن الله هو الذي يمرض
 ويشفى ، وهما من الدنو منه لبيان لهم أن هذا من الأسباب التي أجرى الله العادة بأنها تقضى إلى مسيلاتها ، ففيه
 إثبات الأسباب ، وفي فعله إشارة إلى أنها لا تستقل ، بل الله هو الذي إن شاء سلها قواها فلا تؤثر شيئا ، وإن

شاء أبها فأموت ، ويحتمل أيضا أن يكون أكله عليه السلام مع المجذوم أنه كان به أمر يسير لا يمدى مثله في العادة ، إذ ليس الجذوى كلهم سواء ، ولا تحصل العدوى من جميعهم بل (١) لا يحصل منه في العادة عدوى أصلا كالذي أصابه شيء من ذلك ووقف فلم يمد يده بقمية جسمه فلا يمدى ، وعلى الاحتمال الأول جرى أكثر الشافعية ، قال البيهقي بعد أن أورد قول الشافعي ما نصه : « الجذام والبرص يزعم أهل العلم باطبا والتجارب أنه يمدى الزوج كثيرا ، وهو داء مائع للجماع لا تنكأ نفس أحد تطيب بجمامة من هو به ولا نفس امرأة أن يجماعها من هو به ، وأما الولد فيمن أنه إذا كان من ولده أجذم أو أبرص أنه قلما يسلم ، وإن سلم أدرك نسله . قال البيهقي : وأما ما ثبت عن النبي عليه السلام أنه قال « لا عدوى » فهو على الوجه الذي كانوا يمتدونه في الجاهلية من إضافة الفعل إلى غير الله تعالى ، وقد يجعل الله بحديثه مخالفة للصحيح من به شيء من هذه العيوب سببا لحدوث ذلك ، ولهذا قال عليه السلام « فر من المجذوم فراك من الأسد » ، وقال « لا يورد مرض على مصح » ، وقال في الطاعون « من سمع به بأرض فلا يقدم عليه ، وكل ذلك بتقدير الله تعالى . ووجه على ذلك ابن الصلاح في الجمع بين الحديثين ومن يمد وطائفة ممن قبله . المسلك السادس العمل بنى العدوى أصلا ورأسا ، وحل الأمر بالجائنة على حسم المادة وسد الذريعة لئلا يحدث الدخايل شيء من ذلك فيظن أنه بسبب مخالطة العدوى التي نقاها الشارع ، وإلى هذا القول ذهب أبو عبيد وتبعه جماعة فقال أبو عبيد : ليس في قوله « لا يورد مرض على مصح » إثبات العدوى ، بل لأن المصح لو مرضت بتقدير الله تعالى ربما وقع في نفس صاحبها أن ذلك من العدوى فيفتن ويتشكك في ذلك ، فأمر باجتنابه . قال : وكان بعض الناس يذهب إلى أن الأمر بالاجتناب إنما هو للدخايل على الصحيح من ذوات العادة ، قال : وهذا شر ماحل عليه الحديث ، لأن فيه إثبات العدوى التي نقاها الشارع ، ولكن وجه الحديث عندي ما ذكرته . وأطلب ابن خزيمة في هذا في كتاب التوكل ، فإنه أورد حديث « لا عدوى » عن عدة من الصحابة وحديث « لا يورد مرض على مصح » من حديث أبي هريرة و ترجمه لللال « التوكل على الله في نفي العدوى » ولثاني « ذكر خبر غلط في معناه بعض العلماء » ، وأثبت العدوى التي نقاها النبي عليه السلام ، ثم ترجم « الدليل على أن النبي عليه السلام لم يرد إثبات العدوى بهذا القول » فساق حديث أبي هريرة « لا عدوى » فقال أعرابي : فما بال الأبل يخاطبها الأجرب فتجرب ؟ قال : فمن أعدى الأول ، ثم ذكر طريقه عن أبي هريرة ، ثم أخرجه من حديث ابن مسعود ، ثم ترجم « ذكر خبر روى في الأمر بالفرار من المجذوم قد يحظر لبعض الناس أن فيه إثبات العدوى وليس كذلك » ، وساق حديث « فر من المجذوم فراك من الأسد » من حديث أبي هريرة ومن حديث عائشة ، وحديث عمرو بن الشريد عن أبيه في أمر المجذوم بالرجوع ، وحديث ابن عباس « لا تدمجوا النظر إلى المجذومين » ، ثم قال : إنما أمرهم عليه السلام بالفرار من المجذوم كما نهى أن يورد الممرض على المصح شفقة عليهم ، وخشية أن يصيب بعض من يخاطبه المجذوم الجذام ، والصحيح من الماشية الجرب فيسبق إلى بعض المسلمين أن ذلك من العدوى فيثبت العدوى التي نقاهاها عليه السلام ، فأمرهم بتجنب ذلك شفقة منه ورحمة ليسلوا من التصديق بإثبات العدوى ، وبين لهم أنه لا يمدى شيء شيئا . قال : ويؤيد هذا أكله عليه السلام مع المجذوم ثقة بالله وتوكلا عليه ، وساق حديث جابر في ذلك ثم قال : وأما نهيه عن إدانة النظ إلى المجذوم فيحتمل أن يكون

(١) قال مصحح طبعة بولاق : له سقط من النسخ بعد بل لنظ « البعض »

لان المجذوم يفتن ويكره إيمان الصحيح نظره اليه ، لانه قل من يكون به داء إلا وهو يكره أن يطلع عليه اه . وهذا الذى ذكره احتيالا سبقه اليه مالك ، فانه سئل عن هذا الحديث فقال : ما سمعت فيه بكرامية ، وما أدرى ما جاء من ذلك إلا غفلة أن يقع في نفس المؤمن شيء . وقال الطبري : الصواب عندنا القول بما صح به الخبر ، وأن لا عدوى ، وأنه لا يصيب نفسا إلا ما كتب عليها . وأما دنو عليل من صحيح فغير موجب انتقال العلة للصحيح ، إلا أنه لا ينبغي لدى صحة الدنو من صاحب العامة اتى بكرهها الناس ، لا لتحريم ذلك ، بل لخشية أن يظن الصحيح أنه لو نزل به ذلك الداء أنه من جهة دنوه من العليل فيقع فيما أبطله الله ﷻ . بن العدوى . قال : وليس في أمره بالفرار من المجذوم معارضة لأكله معه . لانه كان يأمر بالأمر على سبيل الارشاد أحيانا وعلى سبيل الاباحة أخرى . وان كان أكثر الأوامر على الإلزام ، وإنما كان يفصل ما نهى عنه أحيانا لبيان أن ذلك ليس حراما . وقد سلك الطحاوى في معاني الآثار ، مسلك ابن خزيمة فيما ذكره فأورد حديث لا يورد مرض على مصح ، ثم قال : معناه أن المصح قد يصبه ذلك المرض فيقول الذى أوردته لو أتى ما أوردته عليه لم يصبه من هذا المرض شيء ، والواقع أنه لو لم يورده لأصابه لكون الله تعالى قدوره . فنهى عن إرادته لهذه العلة التى لا يؤمن غالبا من وقوعها في قلب المرء ثم ساق الأحاديث في ذلك فأطرب . وجمع بينها بنحو ما جمع به ابن خزيمة . ولذلك قال القرطبي في « المفهم » : إنما نهى رسول الله ﷺ عن إيراد المريض على المصح مخافة الوقوع فيما وقع فيه أهل الجاهلية من اعتقاد العدوى ، أو مخافة تشویش النفوس وتأثير الأوهام ، وهو نحو قوله « فر من المجذوم فرارك من الأسد » وان كنا نعتقد أن الجذام لا يعدى ، لكننا نجد في أنفسنا نفرة وكرامية لمخالطته ، حتى لو أكره انسان نفسه على القرب منه وعلى مجالسته لتأدت نفسه بذلك . فحينئذ فالأولى للزوم أن لا يتعرض الى ما يحتاج فيه الى مجاهدة ، فيجتنب طرق الأوهام ، ويباعد أسباب الآلام ، مع أنه يعتقد أن لا ينبغي حذر من قدر ، والله أعلم . قال الشيخ أبو محمد بن أبي جرة : الأمر بالفرار من الأسد ليس لوجوب . بل للشفقة ، لانه ﷺ كان ينهى أمته عن كل ما فيه ضرر بأى وجه كان ، ويبلغهم على كل ما فيه خير . وقد ذكر بعض أهل الطب أن الروائع تحدث في الأبدان خلا فكان هذا وجه الأمر بالمجانبة ، وقد أكل هو مع المجذوم ، فلو كان الأمر بمجانبته على الوجوب لما فعله . قال : ويمكن الجمع بين فعله وقوله بأن القول هو المشروع من أجل ضعف المخاطبين ، وفعله حقيقة الإيمان ، فن فعل الأول أصاب السنة وهى أثر الحكمة ، ومن فعل الثانى كان أقوى يقينا لأن الأدياء كلها لا تأثمير لها إلا بقتضى إرادة الله تعالى وتقديره ، كما قال تعالى ﴿ وما هم بضارين به من أحد إلا بأذن الله ﴾ فن كان قوى اليقين أنه أن يتأثمير ﷺ في فعله ولا يضره شيء ، ومن وجد في نفسه ضعفا فليقبل أمره في الفرار لئلا يدخل بفعله في إلقاء نفسه الى الهلكة . فالخاصل أن الأمور التى يتوقع منها الضرر وقد أباحت الحكمة الربانية الحذر منها فلا ينبغي للضعفاء أن يقربوها وأما أصحاب الصدق واليقين فهم في ذلك الخيار . قال : وفي الحديث أن الحكم الأكثر لأن الغالب من الناس هو الضعيف . فجاء الأمر بالفرار بحسب ذلك . واستدل بالأمس بالفرار من المجذوم لاثبات الخيارات للزوجين في فسخ النكاح إذا وجده أحدهما بالآخر ، وهو قول جمهور العلماء . وأجاب فيه من لم يقل بالفسخ بأنه لو أخذ بمعومه ثبت الفسخ إذا حدث الجذام ولا قائل به ، ورد بأن الخلاف ثابت ، بل هو الراجح عند الشافعية ، وقد تقدم في النكاح لإلزام شيء . من هذا . واختلف في أمة الأجذم : هل يجوز لها أن تمتنع نفسها عن استمتاعه إذا أرادها ؟

واختلف العلماء في المجدولين إذا كثروا هل ينعون من المساجد والجامع ؟ وهل يتخذ لهم مكان منفرد عن الاصحاء ؟ ولم يختلفوا في النادر أنه لا يمنع ولا في شهود الجمعة

٣٠ - باب المن شفاء لعين

٥٧٠٨ - حدثني محمد بن المنفى حدثنا غندر حدثنا شعبة عن عبد الملك قال سمعت عمرو بن حريث

قال سمعت سعيد بن زيد قال « سمعت النبي ﷺ يقول : الكساء من المن ، وماؤها شفاء لعين »

قال شعبة : وأخبرني الحكم عن الحسن العرني عن عمرو بن حريث عن سعيد بن زيد عن النبي ﷺ قال شعبة : لما حدثني به الحكم أنكرته من حديث عبد الملك

قوله (باب المن شفاء لعين) كذا للاكثر ، وفي رواية الاصيلي وشفاء من العين ، وعليها شرح ابن بطال ، ويأتي توجيهها . وفي هذه الترجمة إشارة الى ترجيح القول الصائري أن المراد بالمن في حديث الباب الصنف المخصوص ومن المأكل ، لا المصدر الذي بمعنى الامتنان ، وإنما أطلق على المن شفاء لان الخبر ورد أن الكساء منه وفيها شفاء فإذا ثبت الوصف للفرج كان ثبوته للاصل أولى . قوله (عن عبد الملك) هو ابن عمر ، يصرح به أحمد في روايته عن محمد بن جعفر غندر ، وعمرو بن حريث هو الخزوي له حجة . قوله (سمعت سعيد بن زيد) أي ابن عمرو بن نفيل المدوني أحد المشرة ، وحر بن الخطاب بن نفيل ابن عم أبيه . كذا قال عبد الملك بن عمر ومن تابعه ، وخالفهم خطاء بن السائب من رواية عبد الوارث عنه فقال : عن عمرو بن حريث عن أبيه ، أخرجه مسدد في مسنده وابن السكن في الصحابة والدارقطني في الافراد ، وقال في العلل : الصواب رواية عبد الملك . وقال ابن السكن أظن عبد الوارث أخطأ فيه . وقيل كان سعيد بن زيد تزوج أم عمرو بن حريث فكانته قال « حدثني أبي ، وأراد زوج أمه مجازاً فظنه الراوي أباه حقيقة . قوله (الكساء) بفتح الكاف وسكون الميم بعدها همزة مفتوحة ، قال الخطابي : وفي العامة من لا يميزه ، واحدة الكم بفتح ثم سكون ثم همزة مثل تمرة وتمر ، وعكس ابن الاعرابي فقال : الكاء الجمع والكم الواحد على غير قياس ، قال : ولم يقسح في كلامهم نظير هذا سوى خباء وخبء . وقيل الكاء قد تطلق على الواحد وعلى الجمع ، وقد جمعوا على أكلو ، قال الشاعر :

« ولقد جنيته أكلوا وعساقلا ، والعساقل بمهملتين وقاف ولام الشراب ، وكأنه أشار الى أن الأكلو محل وجدانها الفلوات . والكاء نبات لا ورق لها ولا ساق ، توجد في الارض من غير أن تزرع . قيل سميت بذلك لاستنارها ، يقال كما الشهادة اذا كتبت . ومادة الكاء من جواهر أرضي بحارتي يحتمل نحو سطوح الارض يبرد الفخاء وينسبه مطر الريح فيقول ويندفع متجسدا ، ولذلك كان بعض العرب يسميها جدري الارض تشبيها لها بالجدري مادة وصورة ، لأن مادته رطوبه دموية تندفع غالبا عند التعرع وفي ابتداء استيلاء الحرارة وتما القوة ومشايتها له في الصورة ظاهر . وأخرج الترمذي من حديث أبي هريرة « ان ناسا من أصحاب رسول الله ﷺ قالوا : الكاء جدري الارض ، فقال النبي ﷺ : الكاء من المن ، الحديث . ولطبري من طريق ابن المنكدر عن جابر قال « كثرت الكاء على عهد رسول الله ﷺ ، فامتنع قوم من أكلها وقالوا : هي جدري الارض ، قبله ذلك

فقال : ان السكأة ليست من جدرى الارض ، ألا ان السكأة من المن ، والعرب تسمى السكأة ايضا بنات الرعد لأنها تكثر بكثرة ثم تنفطر عنها الارض . وهي كثيرة بارض العرب ، وتوجد بالشام ومصر ، فأجودها ما كانت أرضه رملة قليلة الماء ، ومنها صنف قتال يضرب لونه الى الخمرة . وهي باردة رطبة في الثانية رديئة البعدة بطيئة الهضم ، وإدمان أكلها يورث القولنج والسكمتة والفالج وعسر البول ، والرطب منها أقل ضرراً من اليابس ، وإذا دقت في الطين الرطب ثم سقلت بالماء والملح والسعتر وأكلت بالزيت والتوابل الحارة قل ضررها ، ومع ذلك ففيها جوهر مائي لطيف بدليل خفتها ، ولذلك كان ماؤها شفاء للعين . **قوله** (من المن) قيل في المراد بالمن ثلاثة أقوال : أحدها أن المراد أنها من المن الذي أنزل على بني إسرائيل ، وهو الطل الذي يسقط على الشجر فيجمع ويؤكل حلواً ، ومنه الترنجيب فسكانه شبه به السكأة بجامع ما بينهما من وجود كل منهما عفواً بغير علاج . قلت : وقد تقدم بيان ذلك وأنها في تفسير سورة البقرة ، وذكر من زاد في متن هذا الحديث ، السكأة من المن الذي أنزل على بني إسرائيل . والثاني أن المعنى أنها من المن الذي امتن الله به على عباده عفواً بغير علاج ، قاله أبو عبيد وجماحة ، وقال الخطاطي : ليس المراد أنها نوع من المن الذي أنزل على بني إسرائيل ، فإن الذي أنزل على بني إسرائيل كان كالترنجيب الذي يسقط على الشجر ، وإنما المعنى أن السكأة شيء ينبت من غير تكلف بذور ولا سقى ، فهو من قبيل المن الذي كان ينزل على بني إسرائيل فيقع على الشجر فيتناولونه . ثم أشار الى أنه يحتمل أن يكون الذي أنزل على بني إسرائيل كان نوعاً ، منها ما يسقط على الشجر ، ومنها ما يخرج من الارض فتسكون السكأة منه ، وهذا هو القول الثالث وبه جزم الموفق عبد اللطيف البغدادي ومن تبعه فقالوا : ان المن الذي أنزل على بني إسرائيل ليس هو ما يسقط على الشجر فقط بل كان نوعاً من الله عليهم بها من النبات الذي يوجد عفواً ، ومن الطير التي تسقط عليهم بغير اصطاد ، ومن الطل الذي يسقط على الشجر . والمن مصدر بمعنى المفعول أي ممنون به ، فلما لم يكن للبعد فيه شائبة كسب كان مناصحاً ، وإن كانت جميع نعم الله تعالى على عبده منا منه عليهم ، لكن خص هذا باسم المن لكونه لا صنع فيه لأحد ، فجعل سبحانه وتعالى ثوابهم في الشفاء السكأة وهي تقوم مقام الخبز ، وأدهمهم السلوى وهي تقوم مقام اللحم ، وحلواهم الطل الذي ينزل على الشجر . فشكل بذلك عيشهم . ويشير الى ذلك قوله **﴿﴾** من المن ، فأشار الى أنها فرد من أفرادها ، فالترنجيب كذلك فرد من أفراد المن ، وإن غلب استعمال المن عليه عرفاً . ولا يعكر سلى هذا قولهم (إن نصبر على طعام واحد) لأن المراد بالوحدة دوام الأشياء المذكورة من غير تبدل وذلك يصدق على ما إذا كان المأخوذ أصنافاً لكننا لا نتبدل أعيانها . **قوله** (وماؤها شفاء للعين) كذا للأكثر وكذا عند مسلم ، وفي رواية المستمل في العين ، أي شفاء من داء العين ، قال الخطاطي : إنما اختصت السكأة بهذه الفضيلة لأنها من الحلال المحض الذي ليس في اكتسابه شبهة ، ويستنبط منه أن استعمال الحلال المحض يحلو البصر ، والعكس بالعكس . قال ابن الجوزي : في المراد بكونها شفاء للعين قولان : أحدهما أنه ماؤها حقيقة ، إلا أن أصحاب هذا القول انفقوا على أنه لا يستعمل صرفاً في العين ، لكن اختلفوا كيف يصنع به على رأيين : أحدهما أنه يحاط في الأدوية التي يكتحل بها حكاه أبو عبيد ، قال : ويصدق هذا الذي حكاه أبو عبيد أن بعض الأطباء قالوا : أكل السكأة يحلو البصر ، فإنهما أن يؤخذ فتشق وتوضع على الجرح حتى يملأ ماؤها ، ثم يؤخذ الميل فيجعل في ذلك الشق وهو قاتر فيسكتن بمائها . لأن النار تلتطفه وتذهب فضلاته الرديئة ويبقى النافع منه . ولا يجعل الميل في مائها

وهي باردة يابسة فلا ينجع ، وقد حكى إبراهيم الحارثي عن صالح وعبد الله ابني أحمد بن حنبل أنهما اشكت أعينهما فأخذتا كمأة وعصرهما واكتشلا بماهما فهاجت أعينهما وردما . قال ابن الجوزي : وحكى شيخنا أبو بكر بن عبد الباقي أن بعض الناس عصر ماء كمأة فاكتحل به فذهبت عينه . والقول الثاني أن المراد ماؤها الذي ثبت به ، فإنه أول مطر يقع في الأرض فتربى به الأكحال حكاه ابن الجوزي عن أبي بكر بن عبد الباقي أيضا ، فتسكن الاضائة إضافة الكل لا إضافة جوه . قال ابن القيم : وهذا أضعف الوجوه . قلت : وفيما ادعاه ابن الجوزي من الاتفاق على أنها لا تستعمل صرفا نظر ، فقد حكى عياض عن بعض أهل الطب في التداوي بماء السكأة تفصيلا وهو إن كان لا يريد ما يكون بالعين من الحرارة فتستعمل مفردة ، وإن كان لغير ذلك فتستعمل مركبة ، وهذا جزم ابن العربي فقال : الصحيح أنه ينفع بصورته في حال ، وبإضافته في أخرى ، وقد جرب ذلك فوجد صحيحا . نعم جزم الخطابي بما قال ابن الجوزي فقال : تربى بها التوتياء وغيرها من الأكحال ، قال : ولا تستعمل صرفا فإن ذلك يؤدي العين . وقال الفافقي في المفردات : ماء السكأة أصلح الأدوية للعين إذا سخن به الأعمى واكتحل به ، فإنه يقوى الجفن . ويزيد الروح الباصر حدة وقوة ، ويدفع عنها النوازل . وقال النووي : الصواب أن ماءها شفاء للعين مطلقا فيدهصر ماؤها ويجعل في العين منه ، قال : وقد رأيت أنا وغيري في زماننا من كان عمى وذهب بصره حقيقة فحكه عينه بماء السكأة مجردا ففنى وعاد إليه بصره ، وهو الشيخ العدل الأمين السكالي بن عبد الدمشقي صاحب صلاح ورواية في الحديث ، وكان استعماله لماء السكأة اعتقادا في الحديث وتبركا به فنفعه الله به . قلت : السكالي المذكور هو كان الدين بن عبد العزيز بن عبد المنعم بن الحضر يعرف بابن عبد بغير إضافة الحارثي الدمشقي من أصحاب أبي طاهر الحشوعي ، سمع منه جماعة من شيوخ شيخنا ، عاش ثلاثا وثمانين سنة ومات سنة اثنتين وسبعين وستائة قبل الزواري بأربع سنين . وينبغي تقييد ذلك بمن عرف من نفسه قوة اعتقاد في صحة الحديث والعمل به كما يشير إليه آخر كلامه . وهو يناق قوله أولا مطلقا ، وقد أخرج الترمذي في جامعه بسند صحيح إلى قتادة قال : حدثت أن أبا هريرة قال : أخذت ثلاثة أكو أو خضا أو سبعا فعصرتهن فجعلت ماءهن في قارورة فكهلت به جارية لي فبرئت . وقال ابن القيم : اعترف فضلاء الأطباء أن ماء السكأة يجلو العين ، منهم المسيحي وان سينا وغيرهما . والذي يزيل الإشكال عن هذا الاختلاف أن السكأة وغيرها من المخلوقات خلقت في الأصل سليمة من المضار ، ثم عرضت لها الآفات بأمور أخرى من مجاورة أو امتزاج أو غير ذلك من الأسباب التي أرادها الله تعالى . فالسكأة في الأصل نافعة لما اختصت به من وصفها بأنها من الله . ولما عرضت لها المضار بالمجاورة ، واستعمال كل ما ردت به السنة بصدق ينتفع به من يستعمله ، ويدفع الله عنه الضرر بنيته ، والعكس بالعكس . والله أعلم . قوله (وقال شعبة) كذا لابي ذر يوافق في أوله وصورته صورة التعليق ، وسقطت الواو لغيره ، وهو أولى فإنه موصول بالاسناد المذكور ، وقد أخرجه مسلم عن محمد بن المثنى شيخ البخاري فيه فأعاد اسنادا من أوله لقطريق الثانية ، وكذا أورده أحمد عن محمد بن جعفر بالاسنادين معا . قوله (وأخبرني الحكم) هو ابن عتيبة بمثناة ثم موحدة مصنف الحسن الرضائي بضم المهملة وفتح الراء بعدها نون هو ابن عبد الله البجلي ، كوفي وثقه أبو زرعة والمجلي وابن سعد ، وقال ابن معين صدوق . قلت : وما له في البخاري إلا هذا الموضع . قوله (قال شعبة لما حدثني به الحكم لم أنكره من حديث عبد الملك) كأنه أراد أن عبد الملك كبر وتغير حفظه ، فلما حدث به شعبة توقف فيه ،

فلما تابعه الحكم روايته ثبت عند شعبة فلم ينكره ، وانتفى عنه التوقف فيه . وقد تكلف الكرماني لتوجيه كلام شعبة أشياء فيها نظر : أحدها أن الحكم مدلس وقد عمن ، وعبد الملك صرح بقوله « سمعته » فلما تقوى رواية عبد الملك لم يبق به محل للإنكار . قلت : شعبة ما كان يأخذ عن شيوخه الذين ذكر عنهم التدليس إلا ما يتحقق سماعهم فيه ، وقد جزم بذلك الاسماعيلي وغيره بهذا الاحتمال ، وعلى تقدير تسليمه كان يلزم الأمر بالعكس بأن يقول لما حدثني عبد الملك لم أنكره من حديث الحكم . ثانياً لم يكن الحديث منكوراً لي لأنني كنت أحفظه . ثالثاً لا يحتمل العكس بأن يراد لم ينكر شيئاً من حديث عبد الملك ، وقد ساق مسلم هذه الطريق من أوجه أخرى عن الحكم . ووقع عنده في المتن « من ابن الذي أنزل على بني إسرائيل » وفي لفظ « على موسى » وقد أشرت إلى ما في هذه الزيادة من الفائدة في الكلام على هذا الحديث في تفسير سورة البقرة

٢١ - باب الأدود

٥٧٠٩ ، ٥٧١٠ ، ٥٧١١ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** يحيى بن سعيد **حدثنا** سفيان قال **حدثني** موسى بن أبي عائشة عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس وعائشة « أن أبا بكر رضى الله عنه قبل النبي وهو ميت ،

٥٧١٢ - قال « وقالت عائشة : لئذناه في مراضه فجعل يُشير إلينا أن لا نلذه في ، فقلنا : كراهية المريض قد واه . فلما أفاق قال : ألم أنكم أن نلذه في ؟ قلنا : كراهية للمريض قد واه . فقال : لا يبقى في البيت أحد إلا لئله وأنا أنظر ، إلا العباس فإنه لم يشهدكم »

٥٧١٣ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** سفيان عن الزهري أخبرني عبيد الله بن عبد الله عن أم قيس قالت « دخلتُ بابن لي على رسول الله ﷺ وقد أعقلت عنه من العذرة ، فقال : عليّ مَ تَدْعُرْنِ أولادَكُنَّ بهذا العِلَاقِ ؟ عليكنَّ بهذا العودِ الهندي فإن فيه سبعة أشفية ، منها ذاتُ الجنبِ ، يُسَطُّ من العذرة ويلدُ من ذاتِ الجنبِ . فسمعتُ الزهري يقول : بينَ انا اثنين ولم يبين انا خمسة . قلتُ لسفيان فإن مَمَرًا يقول : أعلقتُ عليه . قال : لم يحفظ ، إنما قال أعلقتُ عنه ، حفظته من في الزهري . ووصفَ سفيان العَلامَ بِمَنكُ بالإصبع ، وأدخلَ سفيانُ في حَنَكِهِ - إنما يعني رَفَعَ حَنَكَهُ بِإصبعِهِ ، ولم يقل أعلقوا عنه شيئاً »

قوله (باب الأدود) يفتح اللام ومجهولتين : هو الدواء الذي يصب في أحد جانبي فم المريض . والدود بالضم الفعل . ولدنت المريض فعلت ذلك به . وتقدم شرح الحديث الأول مستوفى في « باب وفاة النبي ﷺ » ، وبيان ما لدوده ﷺ به ، وبيان من عرف اسمه من كان في البيت ولد لأمه ﷺ بذلك فأغنى عن إعادة . وأما الحديث الثاني فسأني شرحه في « باب العذرة » قريباً

٢٢ - باب * ٥٧١٤ - **حزقيا** بن محمد أخبرنا عبد الله أخبرنا معمر بن يونس قال الزهري أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ قالت « لما أنزل رسول الله ﷺ واشتد به وجعه استأذن أزواجه أن يمرض في بيته ، فأذن له ، فخرج بين رجلين - تحفظ جلاؤه في الأرض - بين عباس وآخر . فأخبرت ابن عباس ، قال : هل تدري من الرجل الآخر الذي لم تسم عائشة ؟ قلت : لا . قال هو علي . قالت عائشة : فقال النبي ﷺ بعد ما دخل بينها واشتد به وجعه : هريقوا هلي من سبع قرب لم تمحل أو كيتين ، لعلى أهدى إلى الناس . قالت : فأجلسناه في مخضب لحفصة زوج النبي ﷺ ، ثم طفقنا نصب عليه من تلك القرب ، حتى جعل يشير إلينا أن قد فعلنا . قالت : وخرج إلى الناس ، ففعل بهم وخطبهم »

قوله (باب) كذا لهم بغير ترجمة ، وذكر فيه حديث عائشة ، لما أنزل النبي ﷺ واشتد به وجعه استأذن أزواجه أن يمرض في بيته ، الحديث ، وقد تقدم شرحه في الوفا النبوية ، ومن قبل ذلك في كتاب الطهارة ، والمرض منه هنا قوله « هريقوا هلي من سبع قرب لم تمحل أو كيتين » وقد تقدم بيان الحكمة فيه في الطهارة ، وقد استشكل ابن بطال مناسبة حديث هذا الباب لترجمة الذي قبله بعد أن تقرر أن الباب إذا كان بلا ترجمة يكون كالفصل من الذي قبله ، وأجاب بإحتمال أن يكون أشار إلى أن الذي يفعل بالمرضى بأمره لا يلزم فاعل ذلك لوم ولا قصاص ، لأنه ﷺ لم يأمر بصب الماء على كل من حضره بخلاف ما نهى عنه أن لا يغسل به لأن فعله جناية عليه فيكون فيه القصاص . قلت : ولا يخفى بعده . ويمكن أن يقرب بأن يقال أولا إنه أشار إلى أن الحديث عن عائشة في مرض النبي ﷺ وما اتفق له فيه واحد ذكره بعض الرواة تماما واقتصر بعضهم على بعضه . وقصة اللود كانت عندما أغشى عليه ، وكذلك قصة السبع قرب ، لكن اللود كان نهى عنه ولذلك غاب عليه ، بخلاف الصب فإنه كان أمرا فلم يذكر عليهم ، فيؤخذ منه أن المريض إذا كان عارفا لا يكره على تناول شيء ينهى عنه ولا يمنع من شيء يأمر به

٢٣ - باب العذرة

٥٧١٥ - **حزقيا** أبو الجان أخبرنا شبيب عن الزهري قال أخبرني عبيد الله بن عبد الله أن أم قيس بنت حنن الأممية - أسد خزيمية - وكانت من المهاجرات الأول اللاتي بايعن النبي ﷺ وهي أخت عكاشة أخبرته أنها أنت رسول الله ﷺ بآب لها قد أعلقت عليه من العذرة ، فقال النبي ﷺ هل لم تذهرن أولادكن بهذا العلاق ؟ عليكن بهذا اللود الهندي ، فإن فيه سجمة أشفية ، منها ذات الجنب . يريد الكسنة وهو اللود الهندي . وقال يونس وإسحاق بن راشد عن الزهري « عاقت عليه »

قوله (باب العذرة) بضم المهملة وسكون الذال المعجمة : هو وجع الحلق ، وهو الذي يسمى سقوط اللهاة ،

وقيل هو اسم الهامة والمراد رجعها سمي باسمها ، وقيل هو موضع قريب من الهامة . والهامة بفتح اللام اللحمة التي في أقصى الحلق . **قوله** (وكانت من المهورات الخ) يشبه أن يكون الوصف من كلام الزهري فيكون مدرجا ، ويحتمل أن يكون من كلام شيخه فيكون موصولا وهو الظاهر . **قوله** (بابتها) تقدم في باب السعوط ، أنه الابن الذي بال في حجر النبي ﷺ . **قوله** (قد أعلقت عليه) تقدم قبل باب من رواية سفيان بن عيينة عن الزهري بلفظ : أعلقت عنه ، وفيه : قلت لسفيان قال معمرا يقول أعلقت عليه ، قال : لم يحفظ ، إنما قال : أعلقت عنه ، حفظته من في الزهري ، ووقع هنا معلقا من رواية يونس وهو ابن يزيد ، وإسحق بن راشد عن الزهري : علق عليه ، بشديد اللام والصواب : أعلقت ، والاسم العلق بفتح الميملة . وكذا وقع في رواية سفيان الماضية : بهذا العلق ، كذا للكشيمى ، وغيره : الأعلق ، ورواية يونس المعلقة هنا وصلها أحمد ومسلم ، ورواية إسحق بن راشد وصلها المؤلف في باب ذات الجنب ، وسيأتي قريبا . ورواية معمرا التي سألت عنها على ابن عبد الله سفيان أخرجهما أحمد عن عبد الرزاق عنه لكن بلفظ : جئت بابتها لي قد أعلقت عنه ، قال عياض : وقع في البخاري أعلقت وعلقت والعلق والأعلق ، ولم يقع في مسلم إلا : أعلقت ، وذكر العلق في رواية والأعلق في رواية الكل بمعنى جاءت به الروايات ، لكن أهل اللغة إنما يذكرون أعلقت ، والأعلق رباعي ، وتفسره غزير العذرة وهي الهامة بالاصبع ، ووقع في رواية يونس عند مسلم : قال أعلقت غموت ، وقوله في الحديث : علام ، أى لا شيء . **قوله** (تدغون) خطاب للنسوة وهو بالذنين المعجمة والدال المهملة ، والدغز غمز الحلق . **قوله** (عليكم) في رواية الكشيمى : عليكم . **قوله** (بهذا العمود الهندى ، يريد الكسك) في رواية إسحق بن راشد : يعنى القسط قال وهو لغة ، قلت : وقد تقدم ما فيها في باب السعوط بالقسط الهندى ، ووقع في رواية سفيان الماضية قريبا : قال فسمعت الزهري يقول : بين لنا اثنتين ، ولم يبين لنا خمسة ، يعنى من السبعة في قوله : فان فيه سبعة أشقية ، فذكر منها ذات الجنب ويسقط من العذرة . قلت : وقد قدمت في باب السعوط ، من كلام الأطباء ما لعله يؤخذ منه الخمسة المشار إليها

٢٤ - باب دواء المبطلون

٥٧١٦ - **حدثنا محمد بن بشار حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبه** عن أنس بن مالك عن أبي المتوكل عن أبي سعيد قال : جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال : إن أخى استطلق بطنه ، فقال : اسقه عسلا ، فسقاه ، فقال : إنى سقيته فلم يزد له إلا استطلاقا ، فقال : صدق الله وكذب بطن أخيك . تابعه للنضر عن شعبه **قوله** (باب دواء المبطلون) المراد بالمبطلون من اشتكى بطنه لافراط الاسهال ، وأسباب ذلك متعددة **قوله** (فتادة عن أبي المتوكل) كذا لشعبة وسعيد بن أبي عروبة : وعانفهما شيان فقال : عن فتادة عن أبي بكر الصديق عن أبي سعيد ، أخرجه النسائي ولم يرجح ، والذي يظهر ترجيح طريق أبي المتوكل لاتفاق الشيخين عليهما شعبه وسعيد أولا ثم البخاري ومسلم ثانيا ، ووقع في رواية أحمد عن حجاج عن شعبه : عن فتادة سمعت أبا المتوكل . **قوله** (جا . رجل إلى النبي ﷺ) قال : أن أخى (لم أفق على اسم واحد منهما . **قوله** (استطلق بطنه)

بضم المثانة وسكون الطاء المهمل وكسر اللام بعدها قاف ، أى كثر خروج ما فيه ، يريد الاسهال . ووقع فى رواية سعيد بن أبى عروبة فى رابع باب من كتاب الطب : هذا ابن أخى يشكى بطنه ، وسلم من طريقه . وقد عرب بطنه ، وهى بالعين المهملة والراء المكسورة ثم الموحدة أى فسده هضمه لاعتلال المعدة ، ومثله ذرب بالذال المعجمة بدل العين وژنا ومعنى . قوله (فقال اسقه عسلا) وعند الاسماعيلى من طريق خالد بن الحارث عن شعبة ، اسقه العسل والام عهدية ، والمراد عسل النحل ، وهو مشهور عندهم ، وظاهره الاسريقه صرفا ، ويحتمل أن يكون مروجاً . قوله (فسقاه فقال : لئن سقيته فلم يزده إلا استطلاقا) كذا فيه ، وفى السياق حذف تقديره . فسقاه فلم يبرأ ، فأتى النبى ﷺ فقال لئن سقيته ، ووقع فى رواية مسلم فسقاه ثم جاء فقال : لئن سقيته فلم يزد إلا استطلاقا ، أخرجه عن محمد بن بشار الذى أخرجه البخارى عنه ، لكن قرنه بمحمد بن المنفى وقال : ان اللفظ لمحمد بن المنفى . نعم أخرجه الترمذى عن محمد بن بشار وحده بلفظ : ثم جاء فقال : يا رسول الله ، لئن قد سقيته عسلا فلم يزده إلا استطلاقا . قوله (فقال صدق الله) كذا اختصره ، وفى رواية الترمذى (فقال اسقه عسلا ، فسقاه ، ثم جاء ، فذكر مثله فقال : صدق الله ، وفى رواية مسلم فقال له ثلاث مرات ، ثم جاء الرابعة فقال : اسقه عسلا فقال سقيته فلم يزده إلا استطلاقا ، فقال : اسقه عسلا فسقاه ، كذلك ثلاثا وفيه (فقال فى الرابعة اسقه عسلا) وعند الاسماعيلى من رواية خالد بن الحارث ثلاث مرات يقول فهين ما قال فى الاولى . وتقدم فى رواية سعيد بن أبى عروبة بلفظ : ثم أتاه الثانية فقال اسقه عسلا ثم أتاه الثالثة . قوله (فقال صدق الله وكذب بطن أخيك) زاد مسلم فى روايته : فسقاه فبرأ ، وكذا الترمذى ، وفى رواية أحمد عن يزيد بن هارون ، فقال فى الرابعة اسقه عسلا . قال : فاطنه قال فسقاه فبرأ ، فقال رسول الله ﷺ فى الرابعة : صدق الله وكذب بطن أخيك ، كذا وقع ليزيد بالشك وفى رواية خالد بن الحارث : فقال فى الرابعة صدق الله وكذب بطن أخيك ، والذى اتفق عليه محمد بن جعفر ومن تابعه أرجح ، وهو أن هذا القول وقع منه ﷺ بعد الثالثة ، وأمره أن يسقيه عسلا فسقاه فى الرابعة فبرأ . وقد وقع فى رواية سعيد بن أبى عروبة : ثم أتاه الثالثة فقال اسقه عسلا ، ثم أتاه فقال : قد فعلت ، فسقاه فبرأ . قوله (تابعه النظر) يعنى ابن شميل بالمعجمة مصنف (عن شعبة) وصله يحيى بن راهويه فى مسنده عن النظر ، قال الاسماعيلى : وتابعه أيضا يحيى بن سعيد وخالد بن الحارث وي زيد بن هارون . قلت : رواية يحيى عند النسائى فى الكبرى ، ورواية خالد عند الاسماعيلى عن أبى يعلى ، ورواية يزيد عند أحمد وتابعهم أيضا حجاج بن محمد وروح بن عباد وروايتهما عند أحمد أيضا ، قال الخطابى وغيره : أهل الحجاز يطلقون الكذب فى موضع الخطأ ، يقال كذب سمك أى ذل فلم يدرك حقيقة ما قيل له ، فعنى كذب بطنه أى لم يصلح لقبول الشفاء بل ذل عنه ، وقد اعترض بعض الملاحدة فقال : العسل مسهل فكيف يوصف لمن وقع به الاسهال ؟ والجواب أن ذلك جهل من قائله ، بل هو كقوله تعالى (بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه) فقد اتفق الأطباء على أن المرضى الواحد يختلف علاجه باختلاف السن والعادة والزمان والغذاء المألوف والتدبير وقوة الطبيعة ، وعلى أن الاسهال يحدث من أنواع منها الهيمنة التى تنهش عن نخمة وانفقوا على أن علاجها بترك الطبيعة وفعلها ، فان احتاجت الى مسهل معين أعين ما دام بالعليل قوة ، فكان هذا الرجل كان استطلاق بطنه عن نخمة أصابته فوصف له النبى ﷺ العسل لدفع الفضول المتجمعة فى نواحي المعدة

والإعلاء لما في السلسل من الجلاء ودفع الفضول التي تصيب المعدة من اختلاط لوجة تمنع استقرار الغذاء فيها ،
 والمعدة عمل تكمل المنشفة ، فإذا علقت بها الإخلال الزجة أفسدتا وأفسدت الغذاء الواصل إليها ، فكان دواؤها
 باستعمال ما يجلو تلك الإخلال ، ولا شيء من ذلك مثل العسل ، لاسيما أن مزج بالماء الحار ، وانما لم يفده في أول
 مرة لأن الدواء يجب أن يكون له مقدار وكية بحسب الداء ، إن قصر عنه لم يدفعه بالكافية وإن جازده أوهى القوة
 وأحدث ضررا آخر فكماله شرب منه أولا مقدارا لا يفي بمقاومة الداء ، فأمره بمعاودة سقيه ، فلما تكررت
 الشرابات بحسب مادة الداء برأ بإذن الله تعالى . وفي قوله عليه السلام : وكذب بطن أخيك ، إشارة إلى أن هذا الدواء
 نافع ، وأن بقاء الداء ليس لقصور الدواء في نفسه وإنما لكثرة المادة الفاسدة ، فمن ثم أمره بمعاودة شرب العسل
 لاستمرارها ، فسكان كذلك ، وبرأ بإذن الله . قال الخطابي : والطب نوعان ، طب اليونان وهو قياسي ، وطب
 العرب والهند وهو تجاربي ، وكان أكثر ما يصفه النبي عليه السلام لمن يكون عليلًا على طريقة طب العرب ، ومنه ما
 يكون عما أطلع عليه بالوحى . وقد قال صاحب دكتاب المائة في الطب : إن العسل نارة تجري صرعا إلى المروق وينفذ
 معه جل الغذاء ويدبر البول فيكون قابضا ، وقوة يبق في المعدة فيهبجها بلذعها حتى يدفع الطعام ويسهل البطن
 فيكون مسهلا . فانتكار وصفه للسمل مطلقا لقصور من المنكر . وقال غيره : طب النبي عليه السلام متيقن البرء لصدوره
 عن الوحى ، وطب غيره أكثره حدس أو تجربة ، وقد يتخلف الشفاء عن بعض من يستعمل طب النبوة ، وذلك
 لما منع قام بالمستعمل من ضعف اعتقاد الشفاء به وتلقيه بالقبول ، وأظهر الأمثلة في ذلك القرآن الذي هو شفاء لما
 في الصدور ، ومع ذلك فقد لا يحصل لبعض الناس شفاء صدره لقصوره في الاعتقاد والتلقي بالقبول ، بل لا يزيد
 المناق إلا رجسا إلى رجسه ومرضا إلى مرضه ، فطب النبوة لا يناسب إلا الأبدان الطيبة ، كما أن شفاء القرآن لا
 يناسب إلا القلوب الطيبة ، والله أعلم . وقال ابن الجوزي : في وصفه عليه السلام العسل لهذا المنسل أربعة أقوال :
 أحدها أنه حل الآية على عمومها في الشفاء ، وإلى ذلك أشار بقوله « صدق الله » أي في قوله (فيه شفاء للناس)
 فلما نهى على هذه الحكمة تلقاها بالقبول ، فشئ بإذن الله . الثاني أن الوصف المذكور على المؤلف من حادثهم من
 التداوى بالعسل في الأمراض كلها . الثالث أن الموصوف له ذلك كانت به هضعة كما تقدم نقرره . الرابع محتمل
 أن يكون أمره بطبخ العسل قبل شربه فانه بعدد البلغم ، فلهذا شربه أولا بغير طبخ انتهى . والثاني والرابع ضعيفان
 وفي كلام الخطابي احتمال آخر ، وهو أن يكون الشفاء يحصل المذكور ببركة النبي عليه السلام وبركة وصفه ودعائه ؛ فيكون
 خاصا بذلك الرجل دون غيره ، وهو ضعيف أيضا . ويؤيد الأول حديث ابن مسعود « عليكم بالشفاءين : العسل
 والقرآن ، أخرجه ابن ماجه والحاكم مسرفعا ، وأخرجه ابن أبي شيبة والحاكم موقفا ، ورجله رجال الصحيح .
 وأمر على : « إذا اشتكى أحدكم فليستوب من أمرائه من صداقها فليشتر به عسلا ، ثم يأخذ ماء السماء فيجمع شيئا
 مربيا شفاء مباركا ، أخرجه ابن أبي حاتم في التفسير بسند حسن ، قال ابن بطال : يؤخذ من قوله « صدق الله
 وكذب بطن أخيك » أن الالفاظ تقتصر على معانيها . قلت : ولا يخفى تكلف هذا الاتراح . وقال أيضا :
 فيه أن الفنى يعمل الله فيه الشفاء قد يتخلف لثم المدة التي قد تعالى فيها الداء . وقال غيره : في قوله في رواية
 سعيد بن أبي عروبة « فسقاه نبرا » بفتح الزاء والهمزة بوزن قرأ وهو لغة أهل الحجاز ، وغیرهم يقولها بكسر الزاء

بروز علم ، وقد وقع في رواية أبي الصديق الناجي في آخره « فسقاه فعافاه الله ، والله أعلم

٢٥ - باب لا صفر . وهو دالا يأخذ البطن

٥٧١٧ - **حديث** عبد العزيز بن عبد الله حدثنا إبراهيم بن سعد عن صالح عن ابن شهاب قال أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن وغيره أن أبا هريرة رضي الله عنه قال « إن رسول الله ﷺ قال : لا عدوى ولا صفر ولا هامة ، فقال أعرابي : يا رسول الله ، فما بال إبل تكون في الرمل كأنها الظباء فأتى اليمير الجرب فيدخل بينها فيجربها ؟ فقال : فن أعدى الأول » ؟ رواه الزهري عن أبي سلمة وحنان بن أبي سنان

قوله (باب لا صفر وهو داء يأخذ البطن) كذا جزم بتفسير الصفر ، وهو بفتحين ، وقد نقل أبو عبيدة معمر بن المثنى في « غريب الحديث » له عن يونس بن عبيد الجرمي أنه سأل ربيعة بن العجاج فقال : هي حية تكون في البطن تصيب الماشية والناس ، وهي أعدى من الجرب عند العرب . فعلى هذا فالمراد بنى الصفر ما كانوا يعتقدونه فيه من العدوى . ورجع عند البخاري هذا القول لسكونه قرن في الحديث بالعدوى . وكذا رجح الطبري هذا القول واستشهد له بقول الأعشي « ولا بعض على شرسوفة الصفر » ، والشرسوف بضم المعجمة وسكون الواو ثم مهمل ثم فاء : الضلع ، والصفر دود يكون في الجوف فرما عض الضلع أو الكبد فقتل صاحبه ، وقيل : المراد بالصفر الحية لكن المراد بالتلفي نفي ما كانوا يعتقدون أن من أصابه قتله . فرد ذلك الشارع بأن الموت لا يكون إلا إذا فرغ الأجل . وقد جاء هذا التفسير عن جابر وهو أحد رواة حديث « لا صفر » قاله الطبري . وقيل في الصفر قول آخر ، وهو أن المراد به شهر صفر ، وذلك أن العرب كانت تحرم صفر وتستحل الحرام كما تقدم في كتاب الحج ، لجاء الإسلام برد ما كانوا يفعلونه من ذلك فلذلك قال ﷺ « لا صفر » ، قال ابن بطال : وهذا القول مروى عن مالك ، والصفر أيضا جمع في البطن يأخذ من الجوع ومن اجتماع الماء الذي يكون منه الاستسقاء ، ومن الأول حديث « صفرة في سبيل الله خير من حمر النعم » أي جوعة ، ويقولون صفر الاناء إذا خلا عن الطعام ، ومن الثاني ما سبق في الأثرية في حديث ابن مسعود « أن رجلا أصابه الصفر فذعت له العكر » أي حصل له الاستسقاء فوصف له النبيذ ، وحمل الحديث على هذا لا يتجه . بخلاف ما سبق . وسيأتي شرح الهامة والعدوى كل منهما في باب مفرد . **قوله** (عن صالح) هو ابن كيسان ، وقوله « أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن وغيره » وقع في رواية يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه عن صالح بن كيسان عند مسلم في هذا الحديث أنه سمع أبا هريرة ، وقوله في آخر الباب « رواه الزهري عن أبي سلمة وحنان بن أبي سنان » يعني كلاهما عن أبي هريرة ، وسيأتي ذلك في « باب لا عدوى » من رواية شعب بن الزهري عنهما ، وفيه تفصيل لفظ أبي سلمة من لفظ سنان ، وبأق البحث فيه هناك إن شاء الله تعالى

٢٦ - باب ذات الجنب

٥٧١٨ - **حديث** محمد بن عبد الله بن عتاب بن بشير عن إسحاق بن الزهري قال أخبرني عبيد الله بن عبد

الله أن أم قيس بنت محصن - وكانت من المهاجرات الأوليات - يمين رسول الله ﷺ ، وهي أخت عكاشة ابن محصن - أخبرته أنها أتت رسول الله ﷺ بآبن لها وقد حلفت عليه من العذرة ، فقال : اتقوا الله ، على ما تدرءن أولادكن بهذه الأعلاق ؟ عليكم بهذا العود الهندى فإن فيه صفة أشفية ، منها ذات الجنب . يريد الكسنة ؛ يعنى القسطنط ، قال وهى لفة ،

٥٧١٩ ، ٥٧٢٠ ، ٥٧٢١ - حديث هارم - حدثنا حماد قال : « قرئ على أبوب من كعبه أبى قلابة - مده ما حدث به ، ومنه ما قرئ عليه . وكان هذا فى الكسنة ؛ عن أنس أن أبى طلحة وأنس بن النضر كواها ، وكواها أبو طلحة بيده . » وقال عباد بن منصور عن أبوب عن أبى قلابة عن أنس بن مالك قال : « أذن رسول الله ﷺ لأهل بيت من الأنصار أن يرقوا من الحمة والأذن . » قال أنس : « كويت من ذات الجنب ورسول الله ﷺ حى ؛ وشهدنى أبو طلحة وأنس بن النضر وزيد بن ثابت ، وأبو طلحة كوانى » [الحديث ٥٧١٩ - طرله فى : ٥٧٢١]

قوله (باب ذات الجنب) هو ورم حار يعرض فى الغشاء المستبطن للاضلاع ، وقد يطلق على ما يعرض فى نواحى الجنب من رياح غليظة تحتمل بين الصفات والعسل التى فى الصدر والاضلاع فتحدث وجعا ، فالأول هو ذات الجنب الحقيقى الذى تكلم عليه الأطباء ، قالوا ويحدث بسببه خمسة أعراض : الحى والسعال والتئس وضيق النفس والنضى المتشارى . ويقال لذات الجنب أيضا وجع الحاصرة وهى من الأمراض المخوفة لأنها تحدث بين القلب والكبد وهى من ساء الاسقام ، ولهذا قال ﷺ : « ما كان الله ليلسطها على » ، والمراد بذات الجنب فى حديثى الباب الثانى ، لأن القسطنط وهو العود الهندى كما تقدم بيانه قريبا هو الذى تدارى به الريح الغليظة ، قال المسبجى : العود حار يابس قابض يابس يابس البطن ويغوى الاعضاء الباطنة ويطرده الريح ويفتح السدد ويذهب فضل الرطوبة ؛ قال : ويجوز أن ينفع القسطنط من ذات الجنب الحقيقى أيضا إذا كانت ناشئة عن مادة بلغمية ، ولا سيما فى وقت انحطاط العلة . ثم ذكر المؤلف فى الباب حديثين : أحدهما حديث أم قيس بنت محصن فى قصة ولدها والأعلاق عليه من العذرة ، وقد تقدم شرح ذلك وبيانه قبل بيايين . وقوله فى أوله : « حدثنا حماد ، هو الذهلى ، وقوله : « عتاب بن بشير ، بمهمله ومثناة ثقيلة وآخره موحدة وأبوهم بموحدة ومعجمة وزن عظيم وشيخه إسحق هو ابن راشد الجوزى وقوله فى آخره : « يريد الكسنة ، يعنى القسطنط ، قال وهى لفة ، هو تفسير العود الهندى بأنه القسطنط ، والفاصل « قال هى لفة » هو الزهرى . فانهما حديث أنس ، قوله (حدثنا هارم) هو محمد بن الفضل أبو النعمان السدوسى ، وحماد هو ابن زيد . قوله (قرئ على أبوب) هو السخيتان . قوله (من كتب أبى قلابة منه ما حدث به ومنه ما قرئ عليه ، فكان هذا فى الكتاب) أى كتاب أبى قلابة ، كذا الأكثر . ووقع فى رواية الكشممى بدل قوله « فى الكتاب » : « فى الكتاب » وهو تصحيف ووقع عند الاسماعيل بعد قوله « فى الكتاب » : « وغير مسموع ، ولم أرهذه النقلة فى شيء من نسخ البخارى . قوله (عن أنس) هو ابن مالك ، قوله (أن أبى طلحة)

هو زيد بن سهل زوج والدة أس أم سليم ، وأبو بن النضر هو عم أس بن مالك . قوله (كوباء ، وكواء أبو طلحة يده) نسب السكي اليهما معا رضاهما به ، ثم نسب السكي لابي طلحة وحده لمباشرته له . وعند الاسماعيل من وجه آخر عن أيوب « وشهدني أبو طلحة وأبو بن النضر وزيد بن ثابت » . قوله (وقال عباد بن منصور) هو تشاخي بالنون والهمج ، وأراد بهذا التعليل قائدة من جهة الاسناد ، وأخرى من جهة المتن ، أما الاستناد فبين أن حماد بن زيد بين في روايته صورة اخذ أيوب هذا الحديث عن أبي قلابة ، وأنه كان قراء عليه من كتابة ، وأطلق عباد بن منصور روايته بالعمنة . وأما المتن فلما فيه من الزيادة ، وهي أن السكي المذكور كان بسبب ذلك الجنب ، وأن ذلك كان في حياة رسول الله ﷺ ، وأن زيد بن ثابت كان فيمن حضر ذلك ، وفي رواية عباد بن منصور زيادة أخرى في أوله أفردا بمصنوعهم ، وهي حديث إذن رسول الله ﷺ لأهل بيت من الأنصار أن يرقوا من الحة والأذن . وليس لعباد بن منصور - وكثيره أبو سلة - في البخاري سوى هذا الموضع المعلق ، وهو من كبار أتباع التابعين ، تكلما فيه من عدة جهات : إحداها أنه روى بالقدر ، أسكنه لم يكن داعية . ثانيا أنها كان يدلس . ثالثا أنه قد تغير حفظه . وقال يحيى القطان : لما رأينا كان لا يحفظ . ومنهم من أطلق ضعفه . وقد قال ابن عدي : هو من جملة من يكتب حديثه . ووصل الحديث المذكور أبو يعلى عن إبراهيم بن سعيد الجوهري عن زحان بن سعيد عن عباد بطوله ، وأخرجه عند الاسماعيل كذلك ، وفرقه البرار حديثين : قال في كل منهما : تفرد به عباد بن منصور . والحة بضم الحاء المهمة وتخفيف الميم وقد تشدد ، وأنكره الأزهري ، هي السم . وقد تقدم شرحا في « باب من اكتوى » وسيأتي الكلام على حكمها في « باب رقية الحية والعقرب » بعد أبواب . وأما رقية الأذن فقال ابن بطلال : المراد وجع الأذن ، أي رخص في رقية الأذن إذا كان بها وجع ، وهذا يرد على الحصر الماضي في الحديث المذكور في « باب من اكتوى » ، حيث قال : لا رقية إلا من عين أو حمة ، فيجوز أن يكون رخص فيه بعد أن منع منه ، ويحتمل أن يكون المعنى لا رقية أنفع من رقية العين والحة ، ولم يرد في الرق عن غيرهما . وحكى الكرماني عن ابن بطلال أنه ضبطه « الأدر » بضم الهمزة وسكون المهملة بعدها راء . وأنه جمع أدرة وهي نفخة الحصى ، قال : وهو غريب شاذ انتهى . ولم أر ذلك في كتاب ابن بطلال ، فليحذر . ووقع عند الاسماعيل في سياق رواية عباد بن منصور بلفظ « أن يرقوا من الحمة » ، وأذن برقية العين والنفس ، فعلى هذا فتقوله « والأذن » في الرواية المعلقة تصحيف من قوله « أذن » ، فعل ماض من الإذن ، لكن زاد الاسماعيل في رواية من هذا الوجه « وكان زيد بن ثابت يرقى من الأذن والنفس » ، فافهم . وسيأتي بعد أبواب « باب رقية العين » ، وغير ذلك . وقوله « رخص لأهل بيت من الأنصار » ، هم آل عمرو بن حزم ، وقع ذلك عند مسلم من حديث جابر ، والمخاطب بذلك منهم حمادة بن حوتم كما بينته في ترجمته في كتاب الصحابة

٢٧ - باب حرق الحصى ليسد به الدم

٥٧٢٢ - حدثنا سعيد بن هفهمر حدثنا يعقوب بن عبد الرحمن القاري عن أبي حازم عن سهل بن سعد الساعدي قال « لما كسرت على رأس النبي ﷺ البيضة وأدى وجهه وكسرت ربايعته ، وكان على مختلف بالماء في الجن ، وجاءت فاطمة تنسل عن وجهه الدم ، فلما رأت فاطمة عليها السلام الدم يزيد على الماء كثرة

عَدَّتْ إِلَى حَصِيرٍ فَأَحْرَقَهَا وَأَلْصَقَتْهَا عَلَى جُرْحِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَرَقَّ الدَّمُ »

قوله (باب حرق الحصير) كذا لهم ، وأنكره ابن التين فقال : والصواب إحراق الحصير لأنه من أحرق ، أو تحريق من حرق ، قال فاما الحرق فهو حرق الشيء يؤذي . قلت : لكن له توجيه ، وقوله « ليس به الدم » هو بالسين المهملة أى مجارى الدم ، أو ضمن دسه معنى قطع وهو الوجه ، وكأنه أشار إلى أن هذا ليس من إضاعة المال لأنه إنما يفعل للضرورة المبيحة ، وقد كان أبو الحسن القاسم يقول : وددا لو علمنا ذلك الحصير عما كان ينتهذه دواء لقطع الدم ، قال ابن بطلال : قد زعم أهل الطب أن الحصير كلما إذا أحرقت تبطل زيادة الدم ، بل الرماد كله كذلك ، لأن الرماد من شأنه القبض ، ولهذا ترجم الترمذى لهذا الحديث « التداوى بالرماد » وقال المذهب : فيه أن قطع الدم بالرماد كان معلوما عندهم . لا سيما إن كان الحصير من ديس السعد فهى معلومة بالقبض وطيب الرائحة ، فالقبض يسد أفواء الجرح ، وطيب الرائحة يذهب بزم الدم ، وأما غسل الدم أولا فينبغى أن يكون إذا كان الجرح غير غائر ، أما لو كان غائرا فلا يؤمن معه ضرر الماء إذا صب فيه . وقال الموفق عبد الطيف : الرماد فيه تخفيف وقلة لذع ، والمجفف إذا كان فيه قوة لذع ربما هيج الدم وجلب الورم . ووقع عند ابن ماجه من وجه آخر عن سهل بن سعد أحرقت له - حين لم يرقأ - قطعة حصير خاق فوضعت رماده عليه ، وقد تقدم شرح حديث الباب ، وهو حديث سهل بن سعد في غسل فاطمة وجه النبي ﷺ من الدم لما جرح يوم أحد ، في كتاب الجهاد . وقوله في آخر الحديث « فرقا » بقاء وهووة أى يطل خروجه ، وفي رواية « فاستمك الدم »

٢٨ - باب الحمى من فيج جهنم

٥٧٢٣ - **حَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ سَلْمَانَ حَدَّثَنِي أَبُو وَهَبٍ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « هُنَّ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : الْحُمَّى مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ ، فَاطْفَنُوهَا بِالْمَاءِ »

قال نافع : وكان عبد الله يقول : اكشِفْنَا هُنَا الرَّجَزَ

٥٧٢٤ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ هِشَامٍ عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ الزُّبَيْرِ « أَنَّ أَسْمَاءَ بِنْتَ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَتْ إِذَا أَتَيْتْ بِالْمِرْأَةِ قَدْ حُمَتْ تَدْنُو لَهَا ، أَخَذَتِ الْمَاءَ فَصَبَّتْهُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ جَبْهَيْهَا وَقَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُنَا أَنْ نَبْرُدَّهَا بِالْمَاءِ »

٥٧٢٥ - **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا يَحْيَى حَدَّثَنَا هِشَامٌ أَخْبَرَنِي أَبِي عَنْ عَائِشَةَ « هُنَّ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : الْحُمَّى مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ ، فَأَبْرِدُوهَا بِالْمَاءِ »

٥٧٢٦ - **حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَسْرُوقٍ عَنْ عُبَايَةَ بْنِ رِفَاعَةَ عَنْ جَدِّهِ رَافِعِ بْنِ سَدِيقٍ قَالَ « سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : الْحُمَّى مِنْ فَوْحِ جَهَنَّمَ ، فَأَبْرِدُوهَا بِالْمَاءِ »

قوله (باب الحمى من فيج جهنم) بفتح الفاء وسكون التحتانية بعدها مهملة ، وسيأتى في حديث رافع آخر

الباب د من فوح ، بالوار ، وتقدم من حديثه في صفة النار بلفظ « فور » ، بالراء بدل الحاء وكلها بمعنى ، والمراد سطوح حرها ووجهه . والمعنى أنواع كما سأذكره . واختلاف في نسبتها الى جهنم فقيل حقيقة ، والذهب الحاصل في جسم المصوم قطعة من جهنم ، وقدر الله ظهورها بأسباب تقتضيها ليعتبر العباد بذلك ، كما أن أنواع الفرح واللذة من نعم الجنة ، أظهرها في هذه الدار عبرة ودلالة . وقد جاء في حديث أخرجه البزار من حديث عائشة بسند حسن ، وفي الباب عن أبي أمامة عند أحمد ، وعن أبي ربحانة عند الطبراني ، وعن ابن مسعود في مسند الشهاب « المعنى حفظ المؤمن من النار » ، وهذا كما تقدم في حديث الأمر بالابراد أن شدة الحر من فيح جهنم وأن الله أذن لها بنفسين ، وقيل بل الخبير وود مورد التشفيه ، والمعنى أن حر المعنى شبيه بحر جهنم تنديها للنفوس على شدة حر النار ، وأن هذه الحرارة الشديدة شبيهة بفيحها وهو ما يصيب من قرب منها من حرها كما قيل بذلك في حديث الإبراد ، والاول أولى ، والله أعلم . ويؤيده قول ابن عمر في آخر الباب . وذكر المصنف فيه أربعة أحاديث : الحديث الأول حديث ابن عمر أخرجه من طريق عبد الله بن وهب عن مالك . وكذا مسلم . وأخرجه الفسائي من طريق عبد الرحمن بن القاسم عن مالك ، قال الدارقطني في « الموطأ » : لم يروه من أصحاب مالك في « الموطأ » ، الا ابن وهب وابن القاسم وتابيهما الشافعي وسعيد بن عفير وسعيد بن داود ، قال : ولم يأت به معن ولا القعنبي ولا أبو مصعب ولا ابن بكير انتهى . وكذا قال ابن عبد البر في التقيي « وقد أخرجه شيخنا في تقريبه من رواية أبي مصعب عن مالك ، وهو ذمول منه ، لأنه اعتمد فيه على المنصص للقباسي ، والقابسي إنما أخرج المنصص من طريق ابن القاسم عن مالك ، وهذا ثاني حديث عثرت عليه في تقريب الاسانيد لشيخنا عفا الله تعالى عنه من هذا الجنس ، وقد نهيت عليه لصيحة لله تعالى والله أعلم ، وقد أخرجه الدارقطني والاسماعيلي من رواية حرمة عن الشافعي ، وأخرجه الدارقطني من طريق سعيد بن عفير ، ومن طريق سعيد بن داود ، ولم يخرج به ابن عبد البر في « التمهيد » ، لأنه ليس في رواية يحيى بن يحيى الليثي ، والله أعلم . قوله (فأطفئوها) بهمة قطع ثم طاء مهمل وفاء مكسورة ثم همزة أمر بالاطفاء ، وتقدم في رواية عبيد الله بن عمر عن نافع في صفة النار من بدء الخلق بلفظ « فأبردوها » ، والمشهور في ضبطها بهمة وصل والراء مضمومة ، وحكى كسرهما ، يقال بردت المعنى أبردها بردا بوزن قتلتها أفتلتها قتلا أي أسكنت حرارتها ، قال شاعر الحامية :

إذا وجدت لميب الحب في كبدي أقبلت نحو سقاء القوم أبرد

هني بردت يبرد الماء ظاهره فن النار على الاحشاء تنقد

وحكى عياض رواية بهمة قطع مفتوحة وكسر الراء ، من أبرد الشيء اذا عاجله فصيده باردًا ، مثل أسخنة إذا صيرده سخنا ، وقد أشار اليها الخطابي ، وقال الجوهري : إنها لغة رديئة . قوله (بالماء) في حديث أبي هريرة عند ابن ماجه « بالماء البارد » ومثله في حديث سمرة عند أحمد ، ووقع في حديث ابن عباس « بماء زمزم » ، كما مضى في صفة النار من رواية أبي جرة بالجيم قال « كنت أجالس ابن عباس بمكة فأخذني المعنى ، وفي رواية أحمد « كنت أدفع الناس عن ابن عباس فأحببت أياها فقال : ما حبسك ؟ قلت المعنى ، قال : أبردها بماء زمزم . قال رسول الله ﷺ قال : المعنى من فيح جهنم فأبردوها بالماء أو بماء زمزم ، شك همام . كذا في رواية البخاري من طريق أبي

عاصم العقدي عن همام . وقد تعلق به من قال بأن ذكر ماء زمزم ليس قيذا لشك رابيه فيه . وعن ذهب الى ذلك ابن القيم . وتعقب بأنه وقع في رواية أحمد عن عفان عن همام ، فأبردها بماء زمزم ، ولم يشك ، وكذا أخرجه النسائي وابن حبان والحاكم من رواية عفان ، وان كان الحاكم وهم في استدراكه . وترجم له ابن حبان بعد إبراده حديث ابن عمر فقال : ذكر الخبر المفسر للماء المحجل في الحديث الذي قبله ، وهو أن شدة الحمى قد برد ماء زمزم دون غيره من المياه : وساق حديث أبو عباس ، وقد تعقب - على تقدير أن لا شك في ذكر ماء زمزم فيه - بأن الخطاب لأهل مكة خاصة لتيسر ما . زمزم عندهم ، كما خص الخطاب بأهل البلاد الحارة . وغنى ذلك على بعض الناس . قال الخطابي ومن تبهه : اعترض بعض سخفا . الأطباء على هذا الحديث بأن قال : اغتسال المصوم بالماء خطر يقربه من الهلاك . لانه يجمع المسام ويحقن البخار ويعكس الحرارة الى داخل الجسم فيسكون ذلك سببا للتلف ، قال الخطابي : غلط بعض من ينسب الى العلم قانعهم في الماء لما أصابته الحمى فاحتقت الحرارة في باطن بدنه فأصابته علة صعبة نادت تهلكه ، فلما خرج من علته قال قولنا سيئا لا يحسن ذكره ، وإنما أوقفه في ذلك جهله بمعنى الحديث ، والجواب أن هذا الإشكال صدر عن صدر مراتب في صدق الخبر ، فيقال له أولا من أيرحم الأمر على الاغتسال وليس في الحديث الصحيح بيان الكيفية فضلا عن اختصاصها بالغسل ، وإنما في الحديث الإرشاد الى تبريد الحمى بالماء فان أظهر الوجود أو اقتضت صناعة الطب أن اغتسل كل محموم في الماء أو صبه إياه على جميع بدنه بغيره فليس هو المراد ، وإنما قصد عليه السلام استعمال الماء على وجه ينفع ، فليبحث عن ذلك الوجه ليحصل الانتفاع به ، وهو كما وقع في أمره العائن بالاغتسال وأطلق ، وقد ظهر من الحديث الآخر أنه لم يرد مطلق الاغتسال . وإنما أراد الاغتسال على كيفية مخصوصة ، وأولى ما يجعل عليه كيفية تبريد الحمى ما صنعته أسماء بنت الصديق ، فانها كانت ترش على بان المصوم شيئا من الماء بين يديه وثوبه فيكون ذلك من باب الفثرة المأذون فيها ، والصحابي ولأسيما مثل أسماء التي هي من كان يلزم بيت النبي عليه السلام أعلم بالمراد من غيرها ، ولعل هذا هو السر في إيراد البخاري لحديثها عقب حديث ابن عمر المذكور ، وهذا من بديع ترتيبه . وقال المازري : ولاشك أن علم الطب من أكثر العلوم احتياجا الى التفصيل ، حتى ان المريض يكون الشيء دواءه في ساعة ثم يصير داء له في الساعة التي تليها ، لمرض يعرض له من غضب يحمي مواجه مثلا فيتغير علاجه ، ومثل ذلك كثير ، فاذا فرض وجود الشفاء لشخص بشيء في حالة ما لم يلزم منه وجود الشفاء به له أو لغيره في سائر الأحوال ، والأطباء يجمعون على أن المرض الواحد يختلف علاجه باختلاف السن والزمان والمادة والغذاء المتقدم والتأثير المألوف وقوة الطباع . ثم ذكر نحو ما تقدم . قالوا : وعلى تقدير أن يرد التصريح بالاغتسال في جميع الجسده ، فيجانب بأنه محتمل أن يكون أراد أنه يقع بعد إقلاع الحمى ، وهو بعيد . ويحتمل أن يكون في وقت مخصوص بعدد مخصوص فيكون من الخواص التي اطلع عليه السلام عليها بالوحى ، وبضعه محل عند ذلك جميع كلام أهل الطب . وقد أخرج الترمذي من حديث ثوبان مرفوعا ، إذا أصاب أحدكم الحمى - وهي قطعة من النار - فليطفئها عنه بالماء ، يستقيع في نهر جار ويستقبل جريته وليقل : بسم الله ، اللهم اشف عبيدك وصدق رسولك ، بعد صلاة الصبح قبل طلوع الشمس ، وليغتصص فيه ثلاث غمسات ثلاثة أيام ، فان لم يبرأ فخمس . وإلا فجميع ، وإلا فتسرع ، فانها لا تكاد تجاوز تسعا بأذن الله ، قال الترمذي غريب . قلت : وفي سنده سميد بن زرعة مختلف فيه . قال : ويحتمل أن يكون لبعض

الحيات دون بعض ، في بعض الأماكن دون بعض ، لبعض الأشخاص دون بعض . وهذا أوجه . فإن خطابه عليه السلام قد يكون عاما وهو الأكثر ، وقد يكون خاصا كما قال : لا تستقبلوا القبلة بغائط ولا بول ولكن شرقوا أو غربوا ، فقله وشرقوا أو غربوا ، ليس عاما لجميع أهل الأرض بل هو خاص لمن كان بالمدينة النبوية وعلى سبيلها كما تقدم تقريره في كتاب الطهارة ، فكذا ذلك هذا يحتمل أن يكون مخصوصا بأهل الحجاز وما والايم إذا كان أكثر الحيات التي تعرض لهم من العرضة العادية عن شدة الحرارة ، وهذه ينفعها الماء البارد شربا واغتسالا ، لأن الحمى حرارة غريبة تشتمل في القلب وتنتشر منه بتوسط الروح والدم في العروق إلى جميع البدن ، وهي قسمان : عرضية وهي الحادثة عن ورم أو حركة أو إصابة حرارة الشمس أو القيتظ الشديد ونحو ذلك ، ومرضية وهي ثلاثة أنواع ، وتكون عن مادة ، ثم منها ما يسخن جميع البدن ، فإن كان مبدأ تعلقها بالروح فهي حمى يوم لأنها تقع غالبا في يوم وتهايتها إلى ثلاثة ، وإن كان تعلقها بالأعضاء الأصلية فهي حمى دق وهي أخطرها ، وإن كان تعلقها بالاغلاط سميت غضفية وهي بمدد الاغلاط الأربعة ، ونحسب هذه الأنواع المذكورة أصنافا كثيرة بسبب الأفراد والتركيب . وإذا تقرر هذا فيجوز أنه يكون المراد النوع الأول فإنها تسكن بالانفاس في الماء البارد وشرب الماء المبرد بالثلاج وبغيره ولا يحتاج صاحبها إلى علاج آخر ، وقد قال جالينوس في كتاب حيلة البرد : لو أن شابا حسن اللحم خصب البدن ليس في أحشائه ورم استحم بماء بارد أو سبغ فيه وقت القيتظ عند منتهى الحمى لا ينشفع بذلك (١) . وقال أبو بكر الرازي : إذا كانت القوى قوية والحمى حادة والتضج بين ولا ورم في الجوف ولا فتق فإن الماء البارد ينفع شربه ، فإن كان الليل خصب البدن والزمان حارا وكان معتادا باستعمال الماء البارد اغتسالا فليؤذن له فيه . وقد نزل ابن القيم حديث ثوبان على هذه القيود فقال : هذه الصفة تنفع في فصل الصيف في البلاد الحارة في الحمى العرضية أو الثقب الخالصة التي لا ورم معها ولا شيء من الأعراض الوردية . والمراد الفاسدة ، فيطعمها بإذن الله . فإن الماء في ذلك الوقت أبرد ما يكون لبدنه عن ملاقات الشمس ، ووفور القوى في ذلك الوقت يسكنه عقوب النوم والسكون ويبرد الهواء ، قال : والايام التي أشار إليها التي يقع فيها بحرارة الأمراض العادية غالبا ولا سيما في البلاد الحارة ، والله أعلم . قالوا : وقد تكرر في الحديث استعماله عليه السلام الماء البارد في علته كما قال : صبوا على من سبغ قرب لم تحلل أو كبتين ، وقد تقدم شرحه : وقال سمرة : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا حم دعا بقربة من ماء فأفرغها على قرنيه فأغتسل ، أخرجه الزوار وصححه الحاكم ، ولكن في سنده راو ضعيف . وقال أنس : إذا حم أحدكم فليشرب عليه من الماء البارد من السحر ثلاث ليال ، أخرجه الطحاوي وأبو نعيم في الطب والطبراني في الإسراط ، وصححه الحاكم وسنده قوى ، وله شاهد من حديث أم خالد بنت سعيد أخرجه الحسن بن سفيان في مسنده وأبو نعيم في الطب من طريقه ، وقال عبد الرحمن بن المرقع رفعه : الحمى رائد الموت ، وهي بمن الله في الأرض فبردوا لها الماء في الشتان ، وصبوه عليكم فيما بين الأذانين المغرب والعشاء . قال ففعلوا فذهب عنهم ، أخرجه الطبراني . وهذه الأحاديث كلها ترد التأويل الذي نقله الخطابي عن ابن الأنباري أنه قال : المراد بقوله فأبردوها الصدفية . قال ابن القيم : أظن الذي حل قائل هذا أنه أشكل عليه استعمال الماء في الحمى فعدل إلى هذا ، وله وجه حسن لأن الجوار من جنس العمل ، فكأنه لما أخذ طيب العطشان بالماء أخذ الله طيب الحمى عنه ، ولكن هذا يؤخذ من فقه الحديث وإشارته ، وأما المراد به بالأصل فهو استعماله في البدن حقيقة كما تقدم ، والله أعلم . قوله (قال نافع وكان عبد الله) أي ابن عمر (يقول

(١) له ولا يصح ذلك ،

اكتشف عنا الرجل) أى العذاب ، وهذا موصول بالسند الذى قبله ، وكان ابن عمر فهم من كون أصل الحمى من جهنم أن من أصابته عذب بها ، وهذا التعذيب يختلف باختلاف محله : فيكون للؤمن تكفيراً لذنوبه وزيادة فى أجوره كما سبق ، وللكافر عقوبة وإنقاما . وإنما طلب ابن عمر كشفه مع ما فيه من الثواب لمشروعية طلب العافية من الله سبحانه ، اذ هو قادر على أن يكفر سيئات عبده ويهظم ثوابه ، من غير أن يصيبه شيء يشقى عليه ، والله أعلم . الحديث الثانى ، قوله (عن هشام) هو ابن عروة بن الزبير ، وقاطمة بنت المنذر أى ابن الزبير هى بنت عمه وزوجته ، وأسماء بنت أبى بكر جدتهما لأبويهما معاً . قوله (بينها وبين جديها) بفتح الجيم وسكون التحتانية بعدها موحدة : هو ما يكون مفرجاً من الثوب كالكم والطوق . وفى رواية عبدة عن هشام عند مسلم . فقصه فى جديها . . قوله (ان نبردها) بفتح أوله وضم الراء الخفيفة ، وفى رواية لابي ذر بضم أوله وفتح الموحدة وتشديد الراء من التبريد ، وهو بمعنى رواية أبردهمة مقطوعة ، زاد عبدة فى روايته وقال أنها من فيح جهنم . . الحديث الثالث حديث عائشة ، قوله (يحيى) هو القحطان ، وهشام هو ابن عروة أيضا . وأشار بإيراد روايته هذه عقب الأولى الى أنه ليس اختلافاً على هشام ، بل له فى هذا المتن إسنادان . بقربة مغايرة السياقين . الحديث الرابع حديث رافع بن خديج ، قوله (من فيح جهنم) فى رواية السرخسى . من فوح ، بالواو ، وتقدم فى صفة النار من بدء الخلق من هذا الوجه بلفظ . من فور ، وكلهم بمعنى ، وتقدم هناك بلفظ فأبردوها عنكم ، بزيادة . عنكم ، وكذا زادها مسلم فى روايته عن هشام بن السرى عن أبى الاحوص بالسند المذكور هنا

٢٩ - باب من خرج من أرض لا تلايمه

٥٧٢٧ - حدثنا عبد الأعلى بن حماد حدثنا يزيد بن زريع حدثنا سعيد بن حماد قاتل أن أنس بن مالك حدثهم . ان ناساً - أو رجالاً - من مُسْكِلٍ وعُرْبِيَّةٍ قَدِمُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَنَسَكُوا بِالْإِسْلَامِ ، وَقَالُوا : يَا نَبِيَّ اللَّهِ إِنَّا كُنَّا أَهْلَ ضَرْعٍ وَلَمْ نَكُنْ أَهْلَ رَيْفٍ . وَاسْتَوْخَمُوا الْمَدِينَةَ . فَأَمَرَ لَهُمُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِذَوْدٍ وَرَاعٍ ، وَأَمَرَهُمْ أَنْ يَخْرُجُوا فِيهِ بِشُرْبِهَا مِنْ أَلْهَانِهَا وَأَبْوَالِهَا . فَاذْهَبُوا ، حَتَّى كَانُوا نَاحِيَةَ الْحَرَّةِ كَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ وَقَتَلُوا رَاعِيَّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَاسْتَأْفَقُوا الذَّوْدَ . فَبَاغَى النَّبِيُّ ﷺ ، فَبَعَثَ لِلطَّلَبِ فِي آثَارِهِمْ ، وَأَمَرَ بِهِمْ قَسَمُوا أَهْلِيَهُمْ ، وَقَطَعُوا أَيْدِيَهُمْ ، وَتَرَكُوا فِي نَاحِيَةِ الْحَرَّةِ حَتَّى مَاتُوا عَلَى حَالِهِمْ .

قوله (باب من خرج من أرض لا تلايمه) بتحتانية مكسورة ، وأصله بالهضم ثم كثر استعماله فسهل ، وهو من الملازمة بالمد أى الموافقة وزنا ومعنى . وذكر فيه قصة العرييين ، وقد تقدمت الإشارة إليها قريباً ، وكأنه أشار الى أن الحديث الذى أورده بعده فى النهى عن الخروج من الأرض التى وقع فيها الطاعون ليس على عومه . وإنما هو مخصوص بمن خرج فراراً منه كما سيأتى تقريره إن شاء تعالى

٣٠ - باب ما يذكر فى الطاعون

٥٧٢٨ - حدثنا حفص بن عمر حدثنا شعبة قال أخبرنى حبيب بن أبى ثابت قال سمعت إبراهيم بن سعيد

قال سمعت أسامة بن زيد يحدث سعداً عن النبي ﷺ قال : إذا سمعتم بالطاعون في أرض فلا تدخلوها ، وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا منها ، فقلت أنت سمعته يحدث سعداً ولا يُفكره ؟ قال : نعم »

٥٧٢٩ - **حريش** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب عن عبد الله بن عبد الله بن الحارث بن نوفل عن عبد الله بن عباس « ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه خرج إلى الشام ، حتى إذا كان بصرخ لقيه أمراء الاجناد = أبو عبيدة بن الجراح وأصحابه - فآخبروه أن الوباء قد وقع بأرض الشام - قال ابن عباس فقال عمر : ادع في المهاجرين الاولين ، فدعاهم ، فاستشارهم ، وأخبرهم أن الوباء قد وقع في الشام ، فاختنفوا : فقال بعضهم قد خرجنا لأمس ، ولا نرى أن ترجع عنه . وقال بعضهم : مكن بقية الناس وأصحاب رسول الله ﷺ ، ولا نرى أن تقدمهم على هذا الوباء . فقال : ارتفعوا عني . ثم قال : ادعوا إلى الانصار ، فدعوتهم ، فاستشارهم ، فسلكوا سبيل المهاجرين ، واختنفوا كاختلافهم . فقال : ارتفعوا عني . ثم قال : ادع لي من كان ها هنا من مشيخة قريش من أمـ الجرحى الفتح ، فدعوتهم فلم يختلف منهم عليه رجلان فقالوا : نرى أن ترجع بالناس ولا تقدمهم على هذا الوباء . فنأى عمر في الناس : إن مصيح على ظهر ، فأصبحوا عليه . فقال أبو عبيدة بن الجراح : أفراراً من قدر الله ؟ فقال عمر : لو غيرك قالها يا أبا عبيدة ، نعم نفرنا من قدر الله إلى قدر الله . أرايت إن كانت لك إبل هبطت وادياً له سدوتان : إحداها خصيبة ، والاخرى جذبة ، أليس إن رعيت الخصيبة رعيتها بقدر الله ، وإن رعيت الجذبة رعيتها بقدر الله ؟ قال فجاء عبد الرحمن بن عوف - وكان متعجباً في بعض حاجته - فقال : إن عندي في هذا علماً ، سمعت رسول الله ﷺ يقول : إذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه ، وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فراراً منه . قال فحمد الله عمر ، ثم انصرف »

[للحديث ٥٧٢٩ - طراه في : ٥٧٣٠ ، ٦٩٧٣]

٥٧٣٠ - **حريش** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبد الله بن عامر « أن عمر خرج إلى الشام ، فلما كان بصرخ بكنهه أن الوباء قد وقع بالشام ، فآخبره عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله ﷺ قال : إذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه ، وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فراراً منه »

٥٧٣١ - **حريش** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نعيم الجهم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال « قال رسول الله ﷺ : لا يدخل المدينة المسح ولا الطاعون »

٥٧٣٢ - حدثنا موسى بن إسماعيل - حدثنا عبد الواحد - حدثنا عاصم - حدثني حفصة بنت سيرين قالت : « قال لي أنس بن مالك رضي الله عنه : يحيى بم مات ؟ قالت : من الطاعون . قال : قال رسول الله ﷺ : الطاعون شاة لكل مسلم »

٥٧٣٣ - حدثني أبو عاصم عن مالك عن نجيعة عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « الطاعون شاة لكل مسلم »

قوله (باب ما يذكر في الطاعون) أي ما يصح على شرطه . والطاعون يؤخذ من الطعن ، عدلوا به عن أصله ووضوه دالا على الموت العام كالوباء ، ويقال طعن فهو مطعون وطعن إذا أصابه الطاعون ، وإذا أصابه الطعن بالريح فهو مطمون ، هذا كلام الجوهرى ، وقال الخليل : الطاعون الوباء . وقال صاحب النهاية : « الطاعون المرض العام الذى يفسد له الهواء ، وتفسد به الأمزجة والأبدان . وقال أبو بكر بن العربي : الطاعون الوباء الذى يبطئ الروح كالذبحة ، سمى بذلك لعدم مصابه وسرعة قتله . وقال أبو الوليد الباجي : هو مرض يعم الكثير من الناس في جهة من الجهات ، بخلاف المعتاد من أمراض الناس ، ويكون مرضهم واحدا بخلاف بقية الاوقات فتكون الامراض مختلفة . وقال الداودي : الطاعون حبة تخرج من الأرقاع وفي كل طى من الجسد والصحيح أنه الوباء . وقال عباس : أصل الطاعون القروح الخارجة من الجسد ، والوباء عموم الامراض ، فسميت طاعونا لشبهها بها في الهلاك ، والإفك طاعون وباء وليس كل وباء طاعونا . قال : ويدل على ذلك أن وباء الشام الذى وقع في حمص إنما كان طاعونا ، وما ورد في الحديث أن الطاعون وخير الجن . وقال ابن عبد البر : الطاعون غدة تخرج في المراق والآباط ، وقد تخرج في الأيدي والأصابع وحيث شاء الله . وقال النورى في الروضة : قيل الطاعون انصباب الدم الى عضو . وقال آخرون : هو هيجان الدم وانتفاخه . قال المتولى : وهو قريب من الجذام ، من أصابه تأكلت أعضاؤه وتساقط لحمه . وقال الغزالي : هو انتفاخ جميع البدن من الدم مع الحمى أو انصباب الدم الى بعض الأطراف ، فينتفخ ويحمر ، وقد يذهب ذلك العضو . وقال النورى أيضا في تهذيبه : هو بر ورم مؤلم جدا ، يخرج مع لب ، ويسرد ما حوله أو يخضر أو يحمر حمرة شديدة بنفسجية كدرة ، ويحصل معه خفقان رقيق ، ويخرج غالبا في المراق والآباط ، وقد يخرج في الأيدي والأصابع وسائر الجسد . وقال جماعة من الأطباء منهم أبو علي بن سينا : الطاعون مادة سمية تحدث وربما تتألا يحدث في المواضع الرخوة والمجانين من البدن ، وأغلب ما تكون تحت الأبط أو خلف الإذن أو عند الأرتة . قال : وسببه دم ردي مائل الى العفونة والفساد يستحيل الى جوهر سمي يفسد العضو ويغير ما يليه ويؤدى الى القلب كيفية رديئة فيحدث القيح والغثى في القش والخفقان ، وهو لرداته لا يقبل من الأعضاء الا ما كان أضعف بالطبع ، وأردؤه ما يقع في الأعضاء الرئيسية ، والاسود منه قل من يسلم منه ، وأسله الاحمر ثم الاصفر . والطواعين تكثر عند الوباء في البلاد الوئمة ، ومن ثم أطلق على الطاعون وباء وبالعكس ، وأما الوباء فهو فساد جوهر الهواء الذى هو مادة الروح ومده . قلت : فهذا ما بلغنا من كلام أهل اللغة وأهل الفقه والأطباء في تعريفه . والحاصل أن حقيقته ورم ينشأ

عن هيجان الدم أو انصباب الدم الى عضو فيفسده ، وإن غير ذلك من الامراض العامة الناشئة عن فساد الهواء يسمى طاعونا بطريق المجاز لاشتراكهما في محرم المرض به أو كثرة الموت ، والدليل على أن الطاعون يغير الوباء ما سياتى في رابع أحداث الباب ، أن الطاعون لا يدخل المدينة ، وقد سبق في حديث عائشة وقدمنها المدينة وهي أوبأ أرض الله - وفيه قول بلال - أخرجونا الى أرض الوباء ، وما سبق في الجنائز من حديث أبي الاسود قدصت المدينة في خلافة عمر وهم يموتون موتا ذريعا ، وما سبق في حديث الرنين في الطهارة أنهم استخرجوا المدينة ، وفي لفظ أنهم قالوا إنها أرض وبئة ، فكل ذلك يدل على أن الوباء كان موجودا بالمدينة . وقد صرح الحديث الاول بأن الطاعون لا يدخلها فدل على أن الوباء غير الطاعون ، وأن من أطلق على كل وباء طاعونا فبطريق المجاز . قال أهل اللغة : الوباء هو المرض العام ، يقال أوبأت الأرض فهي موبئة ، وربئت بالفتح فهي وبئة ، وبالضم فهي موبوءة . والذي يفرق به الطاعون من الوباء أصل الطاعون الذي لم يتعرض له الأطباء ولا أكثر من تسكلم في تعريف الطاعون وهو كونه من طمن الجن ، ولا يخاف ذلك ما قال الأطباء من كون الطاعون ينشأ عن هيجان الدم أو انصبابه لأنه يجوز أن يكون ذلك يحدث عن العانة الباطنة فتحدث منها المادة السمية ويهيج الدم بسببها أو ينصب وإنما لم يتعرض الأطباء لسكونه من طمن الجن لأنه أمر لا يدرك بالعقل ، وإنما يعرف من الشارح فتشكلوا في ذلك على ما اقتضته قواعدهم . وقال السكلا بآذ في د معاني الاخبار : يجهل أن يكون الطاعون على قسمين : قسم يحصل من غلبة بعض الأخلاط من دم أو صفراء حمرة أو غير ذلك من غير سبب يكون من الجن ، وقسم يكون من وخو الجن كما تقع الجراحات من القروح التي تخرج في البدن من غلبة بعض الأخلاط وإن لم يكن هناك طمن ، وتقع الجراحات أيضا من طمن الإنس . انتهى . وما يزيد أن الطاعون إنما يكون من طمن الجن وقوعه غالبا في أعدل الفصول وفي أصح البلاد هواءا أو طميا ماء ، ولأنه لو كان بسبب فساد الهواء لهدم في الأرض لأن الهواء يفسد قارة ويصح أخرى ، وهذا ينذهب أحيانا ويحيى أحيانا على غير قياس ولا تجربة ، فربما جاء سنة على سنة ، وربما أبطل سئين ، وبأنه لو كان كذلك لمع الناس والحيوان ، والموجود بالمشاهدة أنه يصيب الكثير ولا يصيب من هم بجانبهم مما هو في مثل مزاجهم ، ولو كان كذلك لمع جميع البدن ، وهذا يختص بموضع من الجسد ولا يتجاوزده ، ولأن فساد الهواء يقتضي تغير الأخلاط وكثرة الاستقام ، وهذا في الغالب يقتل بلامرض ، فدل على أنه من طمن الجن كما ثبت في الأحاديث الواردة في ذلك : منها حديث أبي موسى رفته وفناء أمتي بالطمن والطاعون . قيل : يا رسول الله هذا الطمن قد عرفناه ، فإ الطاعون ؟ قال : وخز أعدائكم من الجن ، وفي كل شهادة ، أخرجه أحد من رواية زياد بن حلاقة عن رجل عن أبي موسى ، وفي رواية له عن زياد بن حداثي رجل من قومي قال : كنا على باب هيجان فننظر الإذن ، فسمعت أبا موسى ، قال زياد : فلم أرض بقوله فبألت سيد الحى فقال : صدق ، وأخرجه ابن الزوار والطبراني من وجهين آخرين عن زياد فسميا المبهم يزيد بن الحارث ، وسماه أحد في رواية أخرى أسامة بن شريك ، فأخرجه من طريق أبي بكر النهشلي عن زياد بن حلاقة عن أسامة بن شريك قال : خرجنا في بضع عشرة قسا من بني ثعلبة ، فإذا نحن بأبي موسى ، ولا معارضة بينه وبين من سماء يزيد بن الحارث لأنه يحمل على أن أسامة هو سيد الحى الذي أشار إليه في الرواية الأخرى واستثبته فيها حديثه به الاول وهو يزيد بن الحارث ، ورجله رجل الصبيحين إلا المبهم ، وأسامة بن شريك صحابي مشهور ، والذي سماء وهو أبو بكر النهشلي من رجال مسلم ، فالحديث صحيح بهذا

الاعتبار ، وقد صححه ابن خزيمة والحاكم ، وأخرجاه وأحمد والطبراني من وجه آخر عن أبي بكر بن أبي موسى الأشعري قال : سألت عنه رسول الله ﷺ فقال هو وخو أعدائكم من الجن ، وهو لكم شهادة ، ورجاله رجال الصحيح ، إلا أبا بلج بفتح الموحدة وسكون اللام بعدها جيم واسمه يحيى وثقه ابن معين والنسائي وجماعة ، وضعفه جماعة بسبب التشيع وذلك لا يقدح في قبول روايته عند الجمهور . ولحديث طريق ثالثة أخرجه الطبراني من رواية عبد الله بن المختار عن كريب بن الحارث بن أبي موسى عن أبيه عن جده ، ورجاله رجال الصحيح إلا كريباً وأباه وكريب وثقه ابن حبان ، وله حديث آخر في الطاعون أخرجه أحمد وصححه الحاكم من رواية عاصم الأحول عن كريب بن الحارث عن أبي بردة بن قيس أخى أبي موسى الأشعري رفعه : اللهم اجعل فناء أمي قتلاً في سبيلك بالظن والطاعون ، قال العلماء : أراد ﷺ أن يحصل لأمته أرفع أنواع الشهادة وهو القتل في سبيل الله بأيدي أعدائهم إما من الإنسان وإما من الجن . ولحديث أبي موسى شاهد من حديث عائشة أخرجه أبو يعلى من رواية ليث بن أبي سليم عن رجل عن عطاء عنها ، وهذا سند ضعيف ، وآخر من حديث ابن عمر سنده أضعف منه ، والمعدة في هذا الباب على حديث أبي موسى فإنه يحكم له بالصحة لتعدد طرقه إليه . وقوله وخو أعدائه ، وفتح أوله وسكون المعجمة بهما زاي قال أهل اللغة : هو الظن إذا كان غير نافذ ، ووصف ظن الجن بأنه وخو لأنه يقع من الباطن إلى الظاهر فيؤثر بالباطن أولاً ثم يؤثر في الظاهر وقد لا يتفقد ، وهذا بخلاف ظن الإنسان فإنه يقع من الظاهر إلى الباطن فيؤثر في الظاهر أولاً ثم يؤثر في الباطن ، وقد لا يتفقد . (تنبيه) : يقع في الألسنة وهو في النهاية ، لابن الأثير فيما أغربى المحرور بلفظ : وخو إخوانكم ، ولم أره بلفظ : إخوانكم ، بعد التتبع الطويل البالغ في شيء من طرق الحديث المسندة لا في المكتتب المشهورة ولا الأجزاء المنشورة ، وقد عزاه بعضهم لمسند أحمد أو الطبراني أو كتاب الطوائع لابن أبي الدنيا ولا وجود لذلك في واحد منها والله أعلم . ثم ذكر المصنف في الباب خمسة أحاديث : الأول حديث أسامة بن زيد ، قوله (حبيب بن أبي ثابت سمعت إبراهيم بن سعد) أي ابن أبي وقاص ، وقع في سياق أحد فيه قصة عن حبيب قال : كنت بالمدينة ، فبلغني أن الطاعون بالكوفة ، فلقيت إبراهيم بن سعد فسألته ، وأخرجه مسلم أيضاً من هذا الوجه وزاد : فقال لي عطاء بن يسار وغيره ، فذكر الحديث المرفوع ، فقلت : من ؟ قالوا عن عامر بن سعد فآتيته فقالوا غائب ، فلقيت أمه إبراهيم بن سعد فسألته . قوله (سمعت أسامة بن زيد يحدث سعداً) أي والده إبراهيم المذكور . ووقع في رواية الأعمش عن حبيب عن إبراهيم بن سعد عن أسامة بن زيد وسعد أخرجه مسلم ، ومثله في رواية النوردي عن حبيب وزاد : وخزيمة بن ثابت ، أخرجه أحمد ومسلم أيضاً ، وهذا الاختلاف لا يضر لاحتمال أن يكون سعد تذكر لما حدثه به أسامة أو نسبت الرواية إلى سعد لتصديقه أسامة . وأما خزيمة فيحتمل أن يكون إبراهيم بن سعد سمعه منه بعد ذلك فعظمه إليها تارة وسكت عنه أخرى . قوله (إذا سمعتم بالطاعون) وقع في رواية عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أسامة في هذا الحديث زيادة على رواية أخيه إبراهيم أخرجه المصنف في « ترك الحيل » من طريق شعيب عن الزهري : أخبرني عامر بن سعد أنه سمع أسامة بن زيد يحدث سعداً أن رسول الله ﷺ ذكر الوجد فقال : رجو أو عذاب عذب به بعض الأمم ، ثم بقي منه بقية ، فيذهب المرة وبأى الأخرى الحديث . وأخرجه مسلم من رواية يونس بن يزيد عن الزهري وقال فيه : إن هذا الوجد أو السقم ، وأخرجه البخاري في ذكر بني إسرائيل ومسلم أيضاً والنسائي من طريق مالك ومسلم أيضاً من طريق الثوري ومغيرة بن

عبد الرحمن كلهم من محمد بن المنكندر ، زاد مالك : وسالم أبي التضر كلاهما عن عامر بن سعد ، أنه سمع أباه يسأل أسامة بن زيد : ماذا سمعت من رسول الله ﷺ في الطاعون ؟ فقال أسامة : قال رسول الله ﷺ : الطاعون رجس أرسل على طائفة من بني إسرائيل ، أو على من كان قبلكم ، الحديث كذا وقع بالثبوت ، ووقع بالجوم عند ابن خزيمة من طريق عمرو بن دينار عن عامر بن سعد بلفظ : قال رجس طاعون على طائفة من بني إسرائيل ، وأصله عند مسلم ، ووقع عند ابن خزيمة بالجوم أيضا من رواية عكرمة بن خالد عن ابن سعد عن سعد لكن قال : رجس أصيب به من كان قبلكم . (فنيبه) : وقع الرجس بالسين المهمة موضع الرجز بالزاي ، والذي بالزاي هو المعروف وهو المذاب ، ، والمشهور في الذي بالسين أنه الخبيث أو النجس أو القذر ، وجوم القاراني والجمهرى بأنه يطلق على المذاب أيضا ، ومنه قوله تعالى ﴿ ويحمل الرجس على الذين لا يؤمنون ﴾ وحكاية الزاغب أيضا . والتنصيص على بني إسرائيل أخص ، فإن كان ذلك المراد فكأنه أشار بذلك إلى ما جاء في قصة بلعام ، فأخرج الطبري من طريق سليمان التيمي أحد صفار الثابطين عن سيار : أن رجلا كان يقال له بلعام كان يجاب الدعوة ، وإن موسى أنبل في بني إسرائيل يريد الأرض التي فيها بلعام ، فاتاه قومه فقالوا : ادع الله عليهم ، فقال : حتى أؤامر رب ، ففزع ، فاتوه بديعة فقبلها وسأوه ثانيا فقال حتى أؤامر رب ، فلم يرجع إليه بشيء ، فقالوا : لوكره لناهك ، فدعا عليهم فصار يجرى على لسانه ما يدعوه به على بني إسرائيل فينقلب على قومه ، فلأموه على ذلك فقال : سأدلكم على ما فيه هلاككم أرسلوا النساء في عسكرهم ومروهم أن لا يمتتن من أحد ، فمسي أن يتنوا فيهلكوا ، فكان فيمن خرج بنت الملك فأرادها رأس بعض الأسباط وأخبرها بمكانه فكنته من نفسها ، فوقع في بني إسرائيل الطاعون ، فمات منهم سبعون ألفا في يوم ، وجاء رجل من بني هارون وعنه الرخ فطعنها وأيدته الله فانتظهما جميعا . وهذا مرسل جيد وسيار شامى موفق . وقد ذكر الطبري هذه القصة من طريق محمد بن إسحق عن سالم أبي التضر فكر ذكر نحوه ، وسمى المرأة كشتا بفتح الكاف وسكون المعجمة بعدها مائة ، والرجل زمري بكسر الزى وسكون الميم وكسر الزاء رأس سبط شمعون ، وسمى الذي طعنها فتخاص بكسر الفاء وسكون النون بعدها مهجة ثم مهجة ابن هارون ، وقال في آخره : لحسب من هلك من الطاعون سبعون ألفا ، والمقلل يقول عشرون ألفا . وهذه الطريق تمعن الأولى . وقد أشار إليها عياض فقال : قوله أرسل على بني إسرائيل قيل مات منهم في ساعة واحدة عشرون ألفا وقيل سبعون ألفا . وذكر ابن إسحق في المبتدأ ، أن الله أوحى إلى داود أن بني إسرائيل كثرت عصيانهم ، فخيرهم بين ثلاثة : إما أن أبتليهم بالقحط ، أو العدو شهرين ، أو الطاعون ثلاثة أيام . فأخبرهم ، فقالوا : اختر لنا . فاختار الطاعون . فمات منهم إلى أن زالت الشمس سبعون ألفا وقيل مائة ألف . فتضرع داود إلى الله تعالى ، فرفعه . وورد وقوع الطاعون في غير بني إسرائيل ، فيحتمل أن يكون هو المراد بقوله من كان قبلكم ، فمن ذلك ما أخرجه الطبري وابن أبي حاتم من طريق سعيد بن جبير قال : أمر موسى بني إسرائيل أن يذبح كل رجل منهم كبشا ، ثم لينصب كفه في دمه ، ثم ليضرب به على باب . ففعلوا . فسألهم التبط عن ذلك فقالوا : إن الله سيبت عليكم عذابا وإنما تنجو منه جهة العلامة . فأصبحوا وقد مات من قوم فرعون سبعون ألفا ، فقال فرعون عند ذلك لموسى ﴿ ادع لنا ربك بما عهد عندك لئن كشفت عنا الرجز ﴾ الآية ، فدعا فكشفه عنهم . وهذا مرسل جيد الاستاد . وأخرج عبد الرزاق في تفسيره والطبري من طريق الحسن في قوله تعالى ﴿ ألم تر إلى الذين خرجوا من ديارهم وهم آلاف فنادوا الموت ﴾

قال : فروا من الطاعون (فقال لهم الله موتوا ثم أحيام) ليكلوا بقية آجالهم . وأخرج ابن أبي حاتم عن طريق السدي عن أبي مالك قصتهم مطولة . فأقدم من وقفنا عليه في المنقول عن وقع الطاعون به من بني إسرائيل في قصة بلعام ، ومن غيرهم في قصة فرعون ، وتكرر بعد ذلك لنيرهم والله أعلم . وسيأتي شرح قوله « إذا سمعتم بالطاعون بأرض فلا تدخلوها إلخ » في شرح الحديث الذي بعده . الحديث الثاني حديث عبد الرحمن بن عوف ، وفيه قصة عمر وأبي عبيدة ، ذكره من وجهين مطولا ومختصرا . قوله (عن عبد الحميد) هو بتقديم الحاء المهمة على الميم ، وروايته عن شيخه فيه من رواية الأقران ، وفي السند ثلاثة من التابعين في نسق ، ومحميان في نسق ، وكلمهم مدنيون . قوله (عن عبد الله بن عبد الله بن الحارث) أي ابن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب ، لجد أبيه نوفل بن عبد النبي ﷺ صحبة ، وكذا لولده الحارث . وولد عبد الله بن الحارث في عهد النبي ﷺ فقد لذلك في الصحابة فهم ثلاثة من الصحابة في نسق ، وكان عبد الله بن الحارث يلقب بـ « بيه » بموحدين مفتوحين الثانية مثقلة ومضاه المتكلمة البدن من النعمة ، ويكنى أبا محمد ، ومات سنة أربع وثمانين . وأما ولده راوى هذا الحديث فهو عن وافق اسمه اسم أبيه ، وكان يكنى أبا يحيى ومات سنة تسع وتسعين ، وما له في البخاري سوى هذا الحديث ، وقد وافق مالكاً على روايته عن ابن شهاب هكذا معمر وغيره وخالفهم يونس فقال علي ابن شهاب عن عبد الله بن الحارث أخرجه مسلم ولم يبق لفظه ، وساقه ابن خزيمة وقال : قول مالك ومن تابعه أصح . وقال الدارقطني : تابع يونس صالح بن نصر عن مالك . وقد رواه ابن وهب عن مالك ويونس جميعا عن ابن شهاب عن عبد الله بن الحارث ، والصواب الأول ، وأظن ابن وهب حمل رواية مالك على رواية يونس ، قال : وقد رواه إبراهيم بن عمر بن أبي الوزير عن مالك كالجافة ، لكن قال « عن عبد الله بن عبد الله بن الحارث عن أبيه عن ابن عباس » زاد في السند « عن أبيه » وهو خطأ . قلت : وقد خالف هشام بن سعد جميع أصحاب ابن شهاب فقال « عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن عن أبيه وعمر » أخرجه ابن خزيمة ، وهشام صدوق سمي الحفظ وقد اضطرب فيه فرواه تارة هكذا ومرة أخرى « عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه وعمر » أخرجه ابن خزيمة أيضا ، ولا بن شهاب فيه شيخ آخر قد ذكره البخاري أثر هذا السند . قوله (أن عمر بن الخطاب خرج إلى الشام) ذكر سيف بن عمر في الفتوح ، أن ذلك كان في ربيع الآخر سنة ثمان عشرة ، وإن الطاعون كان وقع أولا في الحرم وفي صفر ثم ارتفع ، فكتبوا إلى عمر فخرج حتى إذا كان قريبا من الشام بلغه أنه أشد ما كان ، فذكر القصة . وذكر خليفة بن خياط أن خروج عمر إلى سرخ كان في سنة سبع عشرة ، فاقه أعلم . وهذا الطاعون الذي وقع بالشام حينئذ هو الذي يسمى طاعون عواس بفتح المهملة والميم وحكى تسكينها وآخره مهملة ، قيل سمي بذلك لأنه عم وواسي . قوله (حتى إذا كان بسرخ) بفتح المهملة وسكون الراء بعدها معجمة وحكى عن ابن وضاح تحريك الراء وخطأه بعضهم : مدينة افتتحها أبو عبيدة . وهي واليرموك والجابية متصلات وبينها وبين المدينة ثلاث عشرة مرحلة . وقال ابن عسدي البر : قيل إنه واد بقبوك ، وقيل بقرق تبوك ، وقال الحازمي : هي أول الحجاز ، وهي من منازل حاج الشام ، وقيل بينها وبين المدينة ثلاث عشرة مرحلة . قوله (اتبعه أمراء الأجناد أبو عبيدة بن الجراح وأصحابه) هم خالد بن الوليد ويزيد بن أبي سفيان وشرحبيل بن حسنة وعمر بن العاص ، وكان أبو بكر قد قسم البلاد بينهم وجعل أمر القتال لله خالد ، ثم رده عمر إلى أبي عبيدة ، وكان عمر رضي

الله تعالى منه ثم العلم اجتناباً: الاذن جند ، ومحض جند ، ودمشق جند ، وفلسطين جند ، وقسرين جند ، وجعل على كل جند أميراً ، ومنهم من قال : ان قسرين كانت مع حصن فكانت أربعة ، ثم أفردت قسرين في أيام يزيد بن معاوية . **قوله** (فأعبروه أن الوباء قد وقع بأرض الشام) في رواية يونس «الوجع» بدل «الوباء» وفي رواية هشام بن سعد «ثم عمر لما خرج إلى الشام سمع بالطاعون ، ولا مخالفة بينها ، فان كل طاعون وباء ووجع من غير عكس . **قوله** (فقال عمر : ادع لي المهاجرين الاولين) في رواية يونس «اجمع لي» . **قوله** (ادفعوا عني) في رواية يونس « فأمرهم فخرجوا عنه» . **قوله** (من مشيخة قريش) ضبط «مشيخة» بفتح الميم والتحتانية بينهما معجمة ساكنة ، وفتح الميم وكسر المعجمة وسكون التحتانية جمع شيخ ، ويجمع أيضاً على شيوخ بالضم ، وبالكسر ، وأشياخ ، وشيخه بكسر ثم فتح ، وشيخان بكسر ثم سكون ، ومشاخي ، ومشيوخه بفتح ثم سكون ثم ضم ومد ، وقد تفسح الضمة حتى تصير واوا فتم عسراً . **قوله** (من مهاجرة الفتح) أي الذين هاجروا إلى المدينة عام الفتح ، أو المراد مسلمة الفتح ، أو أطلق على من تحول إلى المدينة بعد فتح مكة مهاجرة صورة وإن كانت الهجرة بعد الفتح حكماً قد ارتفعت ، وأطلق عليهم ذلك احتراماً عن غيرهم من مشيخة قريش من أقام بمكة ولم يهاجر أصلاً ، وهذا يشمر بأن من هاجر فضلاً في الهجرة على من لم يهاجر وإن كانت الهجرة الفاضلة في الأصل إنما هي من هاجر قبل الفتح لقوله **عليه السلام** «لا هجرة بعد الفتح» ، وإنما كان كذلك لأن مكة بعد الفتح صارت دار اسلام ، فالتذييل هاجر منها المدينة إنما يهاجر لطلب العلم أو الجهاد لا الفرار بدبته ، بخلاف ما قبل الفتح ، وقد تقدم بيان ذلك . **قوله** (بقية الناس) أي الصحابة ، أطلق عليهم ذلك تعظيماً لهم أي ليس الناس إلا هم ، ولهذا عطفهم على الصحابة عطف تفسير ، ويحتمل أن يكون المراد ببقية الناس أي الذين أدركوا النبي **عليه السلام** حوماً ، والمراد بالصحابة الذين لازموه وقاوتوا معه . **قوله** (فنأدى عمر في الناس : إلى مصبح على ظهر ، فاصبحوا عليه) زاد يونس في روايته « فاق ماض لما أرى ، فانظروا ما أمركم به فامضوا له ، فان فاصبح على ظهر» . **قوله** (فقال أبو عبيدة) وهو اذ ذاك أمير الهام (أفراوا من قدر الله) أي أترجع فراوا من قدر الله ؟ وفي رواية هشام بن سعد «وقالت طائفة منهم أبو عبيدة : أمن الموت نفر ؟ إنما نحن بقدر ، لن يصيبنا إلا ما كتب الله لنا» . **قوله** (فقال عمر لو غيرك قالها يا أبا عبيدة) أي لما قبلته ، أو لكان أولى منك بذلك ، أو لم أنجب منه ، ولكني أنجب منك مع عليك وفضلك كيف تقول هذا ؟ ويحتمل أن يكون المخذرف : لأدبته ، أو هي لنتمنى فلا يحتاج إلى جواب ، والمعنى أن غيرك من لا فهم له إذا قال ذلك بعذر . وقد بين سبب ذلك بقوله وكان عمر يكره خلافه ، أي مخالفته . **قوله** (نعم ، نفر من قدر الله إلى قدر الله) في رواية هشام بن سعد «لأن تقدمنا فيقدر الله ، وإن تأخرنا فيقدر الله» وأطلق عليه فراراً لشبهه به في الصورة وإن كان ليس فراراً شرعياً . والمراد أن هجوم المرء على ما يهلكه منتهى عنه ، ولو قل لكان من قدر الله ، وتجنبه ما يؤذيه مشروع وقد يقدر الله وقوعه فيما فر منه فلا فله أو تركه لكان من قدر الله ، فيما مقامات : مقام التوكل ، ومقام التمسك بالاسباب كما سيأتى تقريره . ويحصل قول عمر «نفر من قدر الله إلى قدر الله» أنه أراد أنه لم يفر من قدر الله حقيقة ، وذلك أن الذي فر منه أمر خاف على نفسه منه فلم يهجم عليه ، والذي فر إليه أمر لا يخاف على نفسه منه إلا الأمر الذي لا بد من وقوعه سواء كان طاعناً أو مقبلاً . **قوله** (له عدوتان) بضم الميم المهملة وبكسرهما أيضاً وسكون الهمزة الدال المهملة : ثنية عدوة ، وهو المكان المرتفع من الوادي ، وهو

شاطئه . قوله (إحداهما خصية) بوزن عظيمة ، وحكى ابن التين سكن الصاد بغير ياء ، زاد مسلم في رواية معمر . وقال له أيضا : أرايت لو أنه رعى الجدة وترك الحصبة أكنسه ممجوه ؟ وهو بتشديد الجيم قال : نعم . قال : حسر إذا ، فسار حتى أتى المدينة . . قوله (لجاء عبد الرحمن بن عوف) هو موصول عن ابن عباس بالسند المذكور . قوله (وكان متغيبا في بعض حاجته) أى لم يحضر معهم المشاورة المذكورة لغيبته . قوله (أن) عندي في هذا علما) في رواية مسلم ، لعلماء ، بزيادة لام التأكيد . قوله (إذا سمعته به بأرض فلا تقدموا عليه الخ) هو موافق للذين الذين قبله عن أسامة بن زيد وسعد وغيرهما ، فلعلهم لم يكونوا مع عمر في تلك السفرة . قوله (فلا يخرجوا فرارا منه) في رواية عبد الله بن عامر التي بعد هذه وفي حديث أسامة عند النسائي « فلا تفروا منه ، وفي رواية لأحمد من طريق ابن سعد عن أبيه مثله ، ووقع في ذكر بني إسرائيل » إلا فرارا منه ، وتقدم السلام على إصراجه هناك . قوله (عن عبد الله بن عامر) هو ابن ربيعة ، وثبت كذلك في رواية القعني كما سيأتي في ترك الحيل وعبد الله بن عامر هذا معدود في الصحابة لأنه ولد في عهد النبي ﷺ ، وسمع منه ابن شهاب هذا الحديث عاليا عن عبد الرحمن بن عوف وعمر ، لكنهم اختصر القصة واقتصر على حديث عبد الرحمن بن عوف ، وفي رواية القعني عقب هذه الطريق ، وعن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله أن عمر لما انصرف ، من حديث عبد الرحمن ، وهو لمسلم عن يحيى بن يحيى عن مالك وقال « أما رجعت بالناس من سرخ » ، عن حديث عبد الرحمن بن عوف وكذا هو في الموطأ ، وقد رواه جويرية بن أسماء عن مالك خارج ، الموطأ ، مطولا أخرجه الدارقطني في « القرائب » فزاد بعد قوله عن حديث عبد الرحمن بن عوف « عن رسول الله ﷺ أنه نهي أن يقدم عليه إذا سمع به ، وأن يخرج عنه إذا وقع بأرض هو بها ، وأخرجه أيضا من رواية بشر بن عمر عن مالك بمجناه ، ورواية سالم هذه منقطعة لأنه لم يذكر القصة ولا جده عمر ولا عبد الرحمن بن عوف ، وقد رواه ابن أبي ذئب عن ابن شهاب عن سالم فقال « عن عبد الله بن عامر ابن ربيعة أن عبد الرحمن أخبر عمر وهو في طريق الشام لما بلغه أن بها الطاعون ، فذكر الحديث أخرجه الطبراني فان كان محفوظا فيكون ابن شهاب سمع أصل الحديث من عبد الله بن عامر وبضمه من سالم عنه ، واختصر مالك بواسطة بين سالم وعبد الرحمن والله أعلم ، وليس مراد سالم بهذا الخبر نفي سبب رجوع عمر أنه كان عن رأيه الذي وافق عليه مشيخة قريش من رجوعه بالناس ، وإنما مراده أنه لما سمع الخبر رجعت عنده ما كان عدم عليه من الرجوع ، وذلك أنه قال « أتى مصبح على ظهر » قبات على ذلك ولم يشرع في الرجوع حتى جاء عبد الرحمن بن عوف لحثه بالحديث المرفوع فوافق رأى عمر الذي رآه . لحضر سالم سبب رجوعه في الحديث لأنه السبب الأقوى ، ولم يرد نفي السبب الاول وهو اجتهد عمر ، فكأنه يقول : لولا وجود النص لأمكن إذا أصبح أن يقرده في ذلك أو يرجع عن رأيه ، فلما سمع الخبر استمر على عومه الاول ، ولولا الخبر لما استمر . فالحاصل أن عمر أراد بالرجوع ترك الإبقاء إلى التمسك ، فهو كمن أراد الدخول إلى دار فرأى بها مثلا حربيا تمتر طفقوه فعدل عن دخولها لتلا يصيبه . فعدل عمر لذلك ، فلما بلغه الخبر جاء موافقا لرأيه فأنجبه ، فلأجل ذلك قال من قال : إنما رجعت لأجل الحديث ، لا لما اقتضاه نظره فقط . وقد أخرج الطحاوي بسند صحيح « عن أنس أن عمر أتى الشام فاستقبله أبو طلحة وأبو عبيدة قالا : يا أمير المؤمنين إن معك وجوه الصحابة وخيابهم ، وإننا تركنا من بعدنا مثل حريق النار ، فارجع العام . فرجع ، وهذا في الظاهر يعارض حديث الباب ، فان فيه المجرم بأن أبا عبيدة أنكر الرجوع

ويمكن الجمع بأن أبا عبيدة أشار أولا بالرجوع ثم غلب عليه مقام التوكل لما رأى أكثر المهاجرين والانصار رجوعوا اليه فرجع عن رأى الرجوع ، وناظر عمر في ذلك ، فاستظهر عليه عمر بالحجة فتجه ، ثم جاء عبد الرحمن بن عوف بالنص فارتفع الاشكال . وفي هذا الحديث جواز رجوع من أراد دخول بلدة فعلم أن بها الطاعون ، وأن ذلك ليس من الطيرة ، وإنما هي من منفع الالتقاء الى التهلكة ، أو سد الدريعة لئلا يعتقد من يدخل الى الارض التي وقع بها أن لو دخلها وطمع العدوى الماتى عنها كما سأذكره ، وقد زعم قوم أن النهى عن ذلك إنما هو للتنزيه ، وأنه يجوز الإقدام عليه لمن قوى توكله وصبره بقيته ، وتسكوا بما جاء عن عمر أنه ندم على رجوعه من سرخ كما أخرجه ابن أبي شيبة بسند جيد من رواية هروة بن رويم عن القاسم بن محمد عن ابن عمر قال وجدت عمر حين قدم فوجدته قائلا في حياته ، فانتظرت في ظل الحباء ، فسمعته يقول حين تضرع : اللهم اغفر لي رجوعي من سرخ ، وأخرجه إصحاق ابن راهويه في مسنده أيضا . وأجاب القرطبي في المفهم ، بأنه لا يصح عن عمر ، قال : وكيف يندم على فعل ما أمر به النبي ﷺ ويرجع عنه ويستغفر منه ؟ وأجيب بأن سنده قوى والاخبار القوية لا ترد بمثل هذا مع إمكان الجمع فيحتمل أن يكون كما حكاه البيهقي في شرح السنة عن قوم أنهم حملوا النهى على التنزيه ، وأن القدوم عليه جائز لمن غلب عليه التوكل ، والانصراف عنه رخصة . ويحتمل - وهو أقوى - أن يكون سبب ندمه أنه خرج لأمر مهم من أمور المسلمين ، فلما وصل الى قرب البلد المقصود رجع ، مع أنه كان يمكنه أن يقيم بالقرب من البلد المقصود الى أن يرتفع الطاعون فيدخل اليها ويقضى حاجة المسلمين ، ويؤيد ذلك أن الطاعون ارتفع عنها عن قرب ، فلهذه كان بلغه ذلك فندم على رجوعه الى المدينة ، لا على مطلق رجوعه ، فرأى أنه لو انتظر لكان أولى لما في رجوعه على السكك الذي كان محبته من المشقة ، والجرم يرد بالأمر بالرجوع وإنما ورد بالنهي عن القدوم واقفه أعلم . وأخرج الطحاوي بسند صحيح من زيد بن أسلم عن أبيه قال قال عمر : اللهم إن الناس قد نحلوني ثلاثا أنا أبرأ اليك منها : دعوا أني فررت من الطاعون وأنا أبرأ اليك من ذلك ، وذكر الطلاء والمكس ، وقد ورد عن غير عمر التصريح بالعمل في ذلك بحض التوكل ، فأخرج ابن خزيمة بسند صحيح ، عن هشام بن عروة عن أبيه أن الربيع بن العوام خرج غازيا نحو مصر ، فكتب اليه أمراء مصر أن الطاعون قد وقع ، فقال : انما خرجنا للطن والطاعون ، فدخلها فلقى طعنا في جبهته ثم سلم ، وفي الحديث أيضا منع من وقع الطاعون ببلده هو فيها من الخروج منها ، وقد اختلف الصحابة في ذلك كما تقدم ، وهكذا أخرج أحمد بسند صحيح الى أبي منيب ، عن عمرو بن العاص قال في الطاعون : ان هذا رجوع مثل السيل ، من تشبهه أغواه . ومثل النار ، من أقام أحرقته . فقال شرحبيل بن حسنة : ان هذا رحمة ربكم ، ودعوة فيكم ؛ وقبض الصالحين قبلكم ، وأبو منيب يضم اليهم وكسر النون بعدها تحمانية ساكنة ثم موحدة وهو دمشق نزل البصرة يعرف بالأحديب ، وثقه المعلى وابن حبان ، وهو غير أبي منيب الجرشي فيما ترجح عندي ، لأن الأحديب أقدم من الجرشي ، وقد أثبت البخاري سماع الأحديب من معاذ بن جبل ، والجرشي يروي عن سعيد بن المسيب ونحوه . وللحديث طريق أخرى أخرجه أحمد أيضا من رواية شرحبيل بن شفعة يضم المعجزة وسكون الفاء عن عمرو بن العاص ، وشرحبيل بن حسنة معناه . وأخرجه أحمد وابن خزيمة أيضا من طريق شهر بن حوشب عن عبد الرحمن بن غنم عن عمرو بن شرحبيل معناه . وأخرج أحمد من طريق أخرى أن المراجعة في ذلك أيضا وقعت من عمرو بن العاص ومعاذ بن جبل .

وفي طريق أخرى بينه وبين واثلة الهذلي . وفي مظلم الطريق أن عمرو بن العاص صدق شرحبيل وغيره على ذلك . وقتل عياض وغيره جواز الخروج من الأرض التي يقع بها الطاعون عن جماعة من الصحابة ، منهم أبو موسى الأشعري والمغيرة بن شعبة ، ومن التابعين منهم الأسود بن هلال ومسروق ، ومنهم من قال : النهي فيه للتنبيه فيكره ولا يحرم ، وخالفهم جماعة فقالوا : يحرم الخروج منها لظاهر النهي الثابت في الأحاديث الماضية ، وهذا هو الراجح عند الطائفة وغيرهم ، ويؤيده ثبوت الوعيد على ذلك : فأخرج أحمد وابن خزيمة من حديث عائشة مرفوعا في أثناء حديث بسند حسن وقلت يا رسول الله فإطاعون ؟ قال غدة كغدة الإبل ، المقيم فيها كالشديد والغار منها كالغفار من الزحف . وفيه شاهد من حديث جابر رفعه والغار من الطاعون كالغفار من الزحف ، والأصاب فيه كالأصاب في الزحف ، أخرجه أحمد أيضا وابن خزيمة وسنده صالح للتأبعات . وقال الطحاوي استدل من أجاز الخروج بالنهي الواردة عن الدخول إلى الأرض التي يقع بها ، قالوا : وإنما نهى عن ذلك خشية أن يعصى من دخل عليه ، قال : وهو مردود لأنه لو كان النهي لهذا لأجل الموضع الذي وقع فيه الخروج ، وقد ثبت النهي أيضا عن ذلك فصرف أن المعنى الذي لأجله منعوا من القدوم عليه غير معنى العدوى ، والذي يظهر - والله أعلم - أن حكمة النهي عن القدوم عليه لثلاث بصيغ من قدم عليه بتقدير الله فيقول : لولا أني قدمت هذه الأرض لما أصابني ، ولعله لو أقام في الموضع الذي كان فيه لأصابه . فأمر أن لا يقدم عليه حسبا للبادية . ونهى من وقع وهو بها أن يخرج من الأرض التي نزل بها لئلا يسلم فيقول مثلا : لو أقمت في تلك الأرض لأصابني ما أصاب أهلها ، ولعله لو كان أقام بها ما أصابه من ذلك شيء . اهـ . ويؤيده ما أخرجه الميثم بن كليب والطحاوي والبيهقي بسند حسن عن أبي موسى أنه قال : إن هذا الطاعون قد وقع ، فمن أراد أن يتزده عنه فليقبل ، واحذروا اثنتين : أئت يقول قائل خرج خارج فسلم ، وجلس جالس فأصيب فلو كنت خرجت لسلبت كما سلم فلان ، أو لو كنت جلست أصبت كما أصيب فلان ، لكن أبو موسى حمل النهي على من قصد الفرار محضا . ولا شك أن الصور ثلاث : من خرج لقصد الفرار محضا فهذا يتناوله النهي لا محالة ، ومن خرج لحاجة متمحضة لا لقصد الفرار أصلا ، ويتصور ذلك فيمن تهايا لرحيل من بلد كان بها إلى بلد إقامته مثلا ولم يكن الطاعون وقع فاتفق وقوعه في أثناء تجهيزه فهذا لم يقصد الفرار أصلا فلا يدخل في النهي ، والثالث من عرضت له حاجة فأراد الخروج إليها وانضم إلى ذلك أنه قصد الراحة من الإقامة بالبلد التي وقع بها الطاعون فهذا محل النزاع ، ومن جملة هذه الصورة الأخيرة أن تكون الأرض التي وقع بها وبخمة والأرض التي يريد التوجه إليها صحيحة فيتوجه بهذا القصد ، فهذا جاء النقل فيه عن السلف مختلفا : فمن منع نظر إلى صورة الفرار في الجملة ، ومن أجاز نظر إلى أنه مستثنى من عموم الخروج فرادا لأنه لم يتمحض للفرار وإنما هو لقصد التدأوى ، وعلى ذلك يحمل ما وقع في أمر أبي موسى المذكور . وإن عمر كتب إلى أبي عبيدة إن إلى إليك حاجة فلا تضع كتابي من يدك حتى تقبل إلى . فكتب إليه : إنني قد عرفت حاجتك ، وإنني في عهد من المسلمين لا أجد بنفسى رغبة عنهم . فكتب إليه : أما بعد فإنك نزلت بالمسلمين أرضا غريبة ، فأرغبهم إلى أرض نزهة . فندأ أبو عبيدة أبا موسى فقال : أخرج فارتد للمسلمين مسرولا حتى انتقل بهم ، فذكر القصة في اشتغال أبي موسى بأهله ، ووقوع الطاعون بأبي عبيدة لما وضع رجله في الركاب متوجها ، وأنه نزل بالناس في مكان آخر فأرتفع الطاعون ، ووقله « غيبة » يعني معجزة وقاب بوزن عظيمة أي قريبة من المياه والزوز ، وذلك بما يفسد غالبا به الهواء لفساد المياه ،

والزئمة النفسية البعيدة عن الوهم . فهذا يدل على أن عمر رأى أن النبي عن الخروج عما هو لمن قصد الفرار متحصنا ، ولعله كانت له حاجة بأبي حبيدة في نفس الامر لذلك استدعا ، وظن أبو حبيدة أنه إنما طلبه ليعلم من وقوع الطاعون به فاعتذر عن إجابته لذلك ، وقد كان أسرع لابي حبيدة بذلك بعد سماعها للحديث المذكور من عبد الرحمن بن عوف ، فتأول عمر فيه ما تأول ، واستمر أبو حبيدة على الأخذ بظاهره . وأيد الطحاوي صنيخ عمر بقصة العرنيين ، فان خروجهم من المدينة كان للملاجئ لا للفرار ، وهو واضح من قصتهم لانهم شكوا وخيم المدينة وأنها لم توافق أجسامهم ، وكان خروجهم من ضرورة الواقع لأن الأبل التي أسروا أن يتدأوا باليانها وأبوها واستشفاق رواتها ما كانت تنبأ إقامتها بالبلد ، وإنما كانت في سراعيها لذلك خرجوا ، وقد لحظ البخاري ذلك فتخرج قبل ترجمة الطاعون ، من خرج من الأرض التي لا تلائم ، وساق قصة العرنيين ، ويدخل فيه ما أخرجه أبو داود من حديث فروة بن مسيك بمهمة وكاف مضفر ، قال قلت يا رسول الله إن عندنا أرضا يقال لها أبين هي أرض ديفنا وميرتنا وهي ربة ، فقال : دعها عنك ، فان من القرف التلف ، قال ابن قتيبة القرف القرب من الوباء ، وقال الخطابي : ليس في هذا إثبات العدوى . وإنما هو من باب التداوى ، فان استصلاح الأهوية من أنفع الأشياء في تصحيح البدن وبالعكس ، واحتجوا أيضا بالقياس على الفرار من المجذوم وقد ورد الأمر به كما تقدم ، والجواب أن الخروج من البلد التي وقع بها الطاعون قد ثبت النهي عنه ، والمجذوم قد ورد الأمر بالفرار منه فكيف يصح القياس ؟ وقد تقدم في باب الجذام ، من بيان الحكمة في ذلك ما يغني عن إعادته . وقد ذكر العلماء في النهي عن الخروج حكما : منها أن الطاعون في الغالب يكون عاما في البلد الذي يقع به ، فإذا وقع فالظاهر مداخلة سببه لمن بها فلا يفيد الفرار ، لأن المفسدة إذا تعينت - حتى لا يقع الانفكاك عنها - كان الفرار عيلا فلا يليق بالعاقل ، ومنها أن الناس لو تواددوا على الخروج اصاب من عجز عنه - بالمرض المذكور أو بغيره - ضائع المصلحة لفقد من يتمده حيا وميتا ، وأيضا فلو شرع الخروج لخرج الأقوياء لكان في ذلك كسر قلوب الضعفاء ، وقد قالوا إن حكمة الوحيد في الفرار من الزحف لما فيه من كسر قلب من لم يضر وادخال الزهب عليه بخلافه ، وقد جمع الفوالي بين الأمرين فقال : الهواء لا يضر من حيث ملاقاته ظاهر البدن ، بل من حيث دوام الاستنشاق فيصل إلى القلب والرئة فيؤثر في الباطن ولا يظهر على الظاهر إلا بعد التأثير في الباطن ، فالخارج من البلد الذي يقع به لا يخلص غالبا عما استحكم به . وينضاف إلى ذلك أنه لو رخص للأصحاء في الخروج لبق المرضى لا يجدون من يتعاضدهم فتضيع مصالحهم . ومنها ما ذكره بعض الأطباء أن المكان الذي يقع به الوباء تكييف أمرجه أهل بهاء تلك البقعة وتألفها وتصير لهم كالأهوية الصحيحة لفهم ، فلو انتقلوا إلى الأماكن الصحيحة لم يوافهم ، بل ربما إذا استشفقوا هوامها استصحب معه إلى القلب من الأبحرة الدنيئة التي حصل تكييف بدنه بها فأسفده ، فنع من الخروج لهذه النكته . ومنها ما تقدم أن الخارج يقول لو أفت لأصبت ، والمقيم يقول لو خرجت لسلبت ، فيشع في اللوم انتهى عنه واه أطم . وقال الشيخ أبو محمد بن أبي جرة في قوله فلا تقدموا عليه ، : فيه منع معاوضة متضمن الحكمة بالقدرة ، وهو من مادة قوله تعالى (ولا تلتقوا بأيديكم إلى التهلكة) وفي قوله فلا تخرجوا فرادا منه ، إشارة إلى الوقوف مع المقدور والرضا به ، قال : وأيضا فالإله إذا نزل إنما يقصد به أهل البقعة لا البقعة نفسها ، فن أراد الله إزال البلاء به فهو واقع به ولا محالة ، فأبنا توجه يدركه ، فأرشده الشارع إلى عدم التصب

من غير أن يدفع ذلك المحذور . وقال الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد : الذي يرجح عندي في الجمع بينهما أن في الإقدام عليه تعرض النفس للبلاء ، واعلموا لا تعبر عليه ، وربما كان فيه ضرب من الدعوى لمقام الصبر أو التوكل فتح ذلك حذرا من اغترار النفس ودعواها ما لا تثبت عليه عند الاختبار ، وأما الفرار فقد يكون داخلا في التوغل في الأسباب بصورة من يحاول النجاة بما قدر عليه ، فأمرنا الفارح بترك التكلف في الحائزين ، ومن هذه المادة قوله **عليه السلام** : لا تتمنوا لقاء العدو ، وإذا لقيتموهم فاصبروا ، فأمر بترك التمني لما فيه من التعرض للبلاء ، وخوف اغترار النفس ، إذا يؤمن غدرها عند الوقوع ، ثم أمرهم بالصبر عند الوقوع تسليبا لأمر الله تعالى . وفي قصة عمر من الفوائد مشروعية المناظرة ، والاستشارة في النوازل ، وفي الأحكام ، وأن الاختلاف لا يوجب حكما ، وأن الاتفاق هو الذي يوجه ، وأن الرجوع عند الاختلاف إلى النص ، وأن النص يسمى هدا ، وأن الأمور كلها تجري بقدر الله وعلمه ، وأن العالم قد يكون عنده مالا يكون عند غيره ممن هو أعلم منه . وفيه وجوب العمل بمجر الواحد ، وهو من أقوى الأدلة على ذلك ، لأن ذلك كان باتفاق أهل الحل والعقد من الصحابة قبله من عبد الرحمن بن عوف ولم يطلبوا معه مقوبا . وفيه الترجيح بالأكثر عددا والأكثر تجربة لرجوع عمر لقول مشيخة قريش مع ما انضم إليهم ممن وافق رأيهم من المهاجرين والأنصار ، فإن مجموع ذلك أكثر من عددهم فإنه من كل من المهاجرين والأنصار ، ووازن ما عند الذين خالفوا ذلك من موبد الفضل في العلم والدين ما عند المشيخة من السن والتجارب ، فلما تعادوا من هذه الحيثية رجح بالكثرة ووافق اجتهداه النص ، فلذلك حمد الله تعالى على توفيقه لذلك . وفيه تفقد الإمام أحوال رعيته لما فيه من إزالة ظلم المظلوم وكشف كربة المكروب وردع أهل الفساد وإظهار الشرائع والسمات وتزليل الناس منازلهم . الحديث ثلث حديث أبي هريرة لا يدخل المدينة المسبح ولا الطاعون ، كذا أورده مختصرا وقد أورده في الحجج عن اسماعيل بن أبي أويس عن مالك أنهم من هذا بلظن . على أنقاب المدينة ملائكة لا يدخلها الطاعون ولا الدجال ، وقدمت هناك ما يتعلق بالدجال ، وأخرجته في المتن عن القاضي عن مالك كذلك ، ومن حديث أنس رفته المدينة بأنها الدجال فيجد الملائكة فلا يدخلها الدجال ولا الطاعون أن شاء الله تعالى وقد استشكل عدم دخول الطاعون المدينة مع كون الطاعون شهادة وكيف قرن بالدجال ومحدث المدينة بعدم دخولهما ، والجواب أن كون الطاعون شهادة ليس المراد بوصفه بذلك ذاته وإنما المراد أن ذلك يترتب عليه وينشأ عنه لكونه سببه فإذا استعصر ما تقدم من أنه طعن الجهن حسن مدح المدينة بعدم دخوله إياها ، فإن فيه إشارة إلى أن كفار الجهن وشياطينهم ممنوعون من دخول المدينة ومن اتفق دخوله إليها لا يتمكن من طعن أحد منهم ، فإن قيل : طعن الجهن لا يختص بكفارهم بل قد يقع من مؤمنهم ، قلنا : دخول كفار الانس المدينة ممنوع فإذا لم يسكن المدينة لإيمان يظهر الاسلام جرت عليه أحكام المسلمين ولو لم يكن خاص الاسلام ، فحصل الامن من وصول الجهن إلى طعنهم بذلك ، فلذلك لم يدخلها الطاعون أصلا . وقد أجاب القرطبي في «المفهم» عن ذلك فقال : المعنى لا يدخلها من الطاعون مثل الذي وقع في غيرها كأطاعون حواس والمجارب ، وهذا الذي قاله يقتضي تسليم أنه دخلها في الجملة ، وليس كذلك فقد جزم ابن قتيبة في «المصارف» وتبعه جمع جم من آخرهم الشيخ يحيى الدين النووي في «الذاكرة» بأن الطاعون لم يدخل المدينة أصلا ولا مكة أيضا ، لكن نقل جماعة أنه دخل مكة في الطاعون العام الذي كان في سنة تسع وأربعين وسبع مائة ، بخلاف المدينة فلم يذكر أحد قط أنه وقع بها الطاعون أصلا ،

ولعل القرطبي بنى على أن الطاعون أهم من الوباء ، أو أنه هو وأنه الذي ينشأ عن فساد الهواء فيقع به الموت الكثير ، وقد معنى في الجناز من صحيح البخاري قول أبي الأسود قدمت المدينة وهم يموتون بها موتاً ذريعاً ، فهذا وقع بالمدينة وهو وباء بلا شك ، ولكن الشأن في تسميته طاعوناً ، والحق أن المراد بالطاعون في هذا الحديث المتني دخوله المدينة الذي ينشأ عن طعن الجن فيبيع بذلك الطعن الدم في البطن فيقتل فهذا لم يدخل المدينة قط فلم يتضح جواب القرطبي ، وأجاب غيره بأن سبب الترجمة لم ينحصر في الطاعون ، وقد قال عليه السلام : ولكن عاقبتك أوسع لي ، فكان منع دخول الطاعون المدينة من خصائص المدينة ولوازم دعاء النبي عليه السلام لها بالصحة . وقال آخر : هذا من المعجزات المحمدية ، لأن الأطباء من أولهم إلى آخرهم مجتروا أن يدفعوا الطاعون عن بلد بل عن قرية ، وقد امتنع الطاعون عن المدينة هذه القوية . قلت : وهو كلام صحيح ، ولكن ليس هو جواباً عن الاشكال ، ومن الأجوبة أنه عليه السلام عوضهم عن الطاعون بالخي لأن الطاعون يأتي مرة بعد مرة والخي يتكرر في كل حين فيحتاجون في الأجر ويتم المراد من عدم دخول الطاعون لبعض ما تقدم من الأسباب ، ويظهر لي جواب آخر بعد استحضار الحديث الذي أخرجه أحمد من رواية أبي عبيد بن ميمون أنه أرسلت الطاعون إلى الشام ، وهو أن الحكمة في ذلك أنه لما دخل المدينة كان في قلة من أصحابه عدداً ومداً وفاتت المدينة وبنة كما سبق من حديث عائشة ثم خير النبي عليه السلام في أمرين يحصل بكل منهما الأجر الجليل فاختار الخي حينئذ لقله الموت بها غالباً ، بخلاف الطاعون ، ثم لما احتاج إلى جهاد الكفار وأذن له في القتال كانت قضية استمرار الخي بالمدينة أن تضعف أجساد الذين يجتاحون إلى التفرقة لأجل الجماد ، فطأ بنقل الخي من المدينة إلى الحففة فمادت المدينة أصح بلاد الله بعد أن كانت بخلاف ذلك ثم كانوا من حينئذ من فاتته العهدة بالطاعون وبما حصلت له بالقتل في سبيل الله ، ومن فاته ذلك حصلت له الخي التي هي حظ المؤمن من النار ، ثم استمر ذلك بالمدينة تمييزاً لها عن غيرها لتحقيق إجابة دعوته وظهور هذه المعجزة العظيمة بتصديق خبره هذه المدة المتطاولة والله أعلم . (تنبيه) : سيأتي في ذكر الدجال في أواخر كتاب ألفين حديث أنس وفيه : فيجد الملائكة يحرسونها فلا يقربها الدجال ولا الطاعون إن شاء الله تعالى ، وأنه اختلف في هذا الاستثناء فقيل : هو للتبرك فيشملمها ، وقيل : هو للتطبيق وأنه يختص بالطاعون وإن مقتضاه جواز دخول الطاعون المدينة ، ووقع في بعض طرق حديث أبي هريرة : المدينة ومكة مخفوفتان بالملائكة على كل نقب منهما ملك لا يدخلهما الدجال ولا الطاعون ، أخرجه عمر بن شبة في كتاب مكة ، عن شريح عن فليح عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي عليه السلام بهذا ورجاله رجال الصحيح ، وعلى هذا قالني نقل أنه وجد في سنة تسع وأربعين وسبعمائة منه ليس كما ظن من نقل ذلك ، أو يجب إن تحقق ذلك بجواب القرطبي المتقدم . الحديث الرابع ، قوله (عبد الواحد) هو ابن زياد ، وعاصم هو ابن سليمان الأحول ، والإسناد كله بصريون . قوله (قالت قال لي أنس) ليس لحفصة بنت سيرين عن أنس في البخاري إلا هذا الحديث . قوله (يحيى بن مات) ؟ أي بأي شيء مات ؟ ووقع في رواية : بما مات ، ؟ بأشباح الميم وهو الإصطبل وهي ما الاستهيامية ، لكن أشهر حذف الألف منها إذا دخل عليها حرف جر ، ويحيى المذكور هو ابن سيرين أخو حفصة ، ووقع في رواية مسلم يحيى بن أبي عمرة وهو ابن سيرين لأنها كنية سيرين ، وكانت وفاة يحيى في حدود التسعين من الهجرة على ما يورد

من هذا الحديث ، لكن أخرج البخاري في « التاريخ الأوسط » ، من طريق حماد عن يحيى بن عتيق « سمعت يحيى بن سيرين وعبد بن سيرين يتذاكران الساعة التي في الجمعة ، فله بعد موت أنس بن مالك ، أراد أن يحيى بن سيرين مات بعد أنس بن مالك فيكون حديث حفصة خطأ ، انتهى . » وتخريج الحديث حفصة في الصحيح يقتضي أنه ظهر له أن حديث يحيى ابن عتيق خطأ ، وقد قال في « التاريخ الصغير » حديث يحيى بن عتيق عن حفصة خطأ ، فإذا جرد عليه الخطأ في حديثه عن حفصة جاز تخويله عليه في قوله « يحيى بن سيرين » فلهذا كان أنس بن سيرين ، واه أعلم . قوله (الطاعون شهادة لكل مسلم) أي يقع به ، هكذا جاء مطلقا في حديث أنس ، وسيأتي مقيدا بثلاثة قيود في حديث عائشة الذي في الباب بعده ، وكان هذا هو السر في إيراد عقيب . الحديث الخامس حديث أبي هريرة وفمه المبطون شهيد ، والمطعون شهيد ، هكذا أورده مختصرا مقتضرا على مائتين المختصين ، وقد أورده في الجهاد من رواية عبد الله بن يوسف عن مالك مطولا بلفظ : « الفهدا خمسة : المطعون والمبطون والفرق وصاحب الهدم والمقتول في سبيل الله » وأشرت هناك إلى الأخبار الواردة في الزيادة على الخمسة ، والمراد بالمطعون من طعنه الجن كما تقدم تقريره في أول الباب

٣٩ - باب أجر الصابر على الطاعون

٥٧٣٤ - **عنه** إسحاق أخبرنا حبان حدثنا داود بن أبي الفرات حدثنا عبد الله بن بريدة عن يحيى بن يعمر « عن عائشة زوج النبي ﷺ أنها أخبرته أنها سألت رسول الله ﷺ عن الطاعون ، فأخبرها نبي الله ﷺ أنه كان عذابا يبعثه الله على من يشاء ، فلهذا رحمة الله للمؤمنين ، فليس من عبد يقع بالطاعون فيهلك في بلد صابرا يعلم أنه لن يصيبه إلا ما كتب الله له إلا كان له مثل أجر الشهيد » تابعه **المتنصر** عن داود

قوله (باب أجر الصابر على الطاعون) أي سواء وقع به أو وقع في بلد هو مقيم بها . **قوله** (حدثنا إسحاق) هو ابن راهويه ، وحبان بفتح المهملة وتشديد الموحدة هو ابن هلال . ويحيى بن يعمر بفتح التثنية والميم بينهما عين مهملة ساكنة وآخره راء . **قوله** (أنها سألت رسول الله ﷺ عن الطاعون) في رواية أحمد من هذا الوجه عن عائشة ، قالت سألت . **قوله** (أنه كان عذابا يبعثه الله على من يشاء) في رواية الكشميني « على من شاء ، أي من كافر أو عاص كما تقدم في قصة آل فرعون وفي قصة أصحاب مومى مع بليعام . **قوله** (فلهذا رحمة الله للمؤمنين) أي من هذه الامة ، وفي حديث أبي عيسى هند أحمد « فالطاعون شهادة للمؤمنين ورحمة لهم ، ورجس على الكافر ، وهو صريح في أن كون الطاعون رحمة إنما هو خاص بالمسلمين ، وإذا وقع بالكفار قائما هو عذاب عليهم يحمل لهم في الدنيا قبل الآخرة ، وأما العاصي من هذه الامة فهل يكون الطاعون له شهادة أو يختص بالمؤمن الكامل ؟ فيه نظر . والمراد بالعاصي من يكون مرتكب الكبيرة ويهجم عليه ذلك وهو مصر ، فانه يحتمل أن يقال لا يكرم بدرجة الشهادة اشترط ما كان متلبسا به لقوله تعالى (أم حسب الذين اجتروا البيئات أن نعلمهم كاذبين أمنا وعلموا الصالحات) ؟ وأيضا فقد وقع في حديث ابن عمر ما يدل على أن الطاعون ينشأ من ظهور الناحفة ، أخرجه ابن

ماجه واليهيقي بلفظ د لم تظهر الفاحشة في قوم قط حتى يعلنوا بها إلا فشا فيهم الطاعون والأوجاع التي لم تكن مضت في أسلافهم ، الحديث ، وفي أسناده خالد بن يزيد بن أبي مالك وكان من فقهاء الشام ، لكنه ضعيف عند أحمد وابن معين وغيرهما ، ورفقه أحمد بن صالح المصري وأبو ذرعة الدمشقي وقال ابن حبان : كان يخطئ كثيرا ، وله شاهد عن ابن عباس في د الموطأ ، بلفظ د ولا فشا الزنا في قوم قط إلا أكثر فيهم الموت ، الحديث ، وفيه انقطاع . وأخرجه الحاكم من وجه آخر موصولا بلفظ د إذا ظهر الزنا والزبا في قرية فقد أحلوا بأنفسهم عذاب الله ، ولطباري موصولا من وجه آخر عن ابن عباس نحو سياق مالك وفي سننه مقال ، وله من حديث عمرو بن العاص بلفظ د ما من قوم يظهر فيهم الزنا إلا أخذوا بالفناء ، الحديث وسننه ضعيف ، وفي حديث بريدة عند الحاكم بسند جيد بلفظ د ولا ظهرت الفاحشة في قوم إلا سلع الله عليهم الموت ، ولأحمد من حديث عائشة مرفوعا د لا تزال أمتي يحرق ما لم يفش فيهم ولد الزنا ، فإذا فشا فيهم ولد الزنا أوشك أن يعمهم الله بعقاب ، وسننه حسن . ففي هذه الأحاديث أن الطاعون قد يقع عقوبة بسبب المصيبة ، فكيف يكون شهادة ؟ ويحتمل أن يقال : بل تحصل له درجة الشهادة لمصوم الأخبار الواردة ، ولا سيما في الحديث الذي قبله عن أنس د الطاعون شهادة لكل مسلم ، ولا يلزم من حصول درجة الشهادة لمن اجترح السيئات مساواة المؤمن السكامل في الميزة ، لأن درجات الشهداء متفاوتة كنظيره من العصاة إذا قتل مجاهدا في سبيل الله لتكون كلمة الله هي العليا مقبلا غير مدبر ، وعن رجة الله بهذه الأمة الحميدة أن يجعل لهم العقوبة في الدنيا ، ولا ينافي ذلك أن يحصل لمن وقع به الطاعون أجر الشهادة ، ولا سيما وأكثرهم لم يباشر تلك الفاحشة ، وإنما عيهم - والله أعلم - لتعادهم عن إنكار المنكر . وقد أخرج أحمد وصححه ابن حبان من حديث عتبة بن عبيد رفته د القتل ثلاثة : رجل جاهد بنفسه وماله في سبيل الله ، حتى إذا لقي العدو قاتلهم حتى يقتل ، فذاك الشهيد المفتخر في خيمة الله تحت عرشه لا يفضلته النبلون إلا بدرجة النبوة . ورجل مؤمن قرف على نفسه من الذنوب والخطايا ، جاهد بنفسه وماله في سبيل الله ، حتى إذا لقي العدو قاتلهم حتى يقتل فأنعمت خطاياه ، أن السيف محم للخطايا . ورجل منافق جاهد بنفسه وماله حتى يقتل فهو في النار ، أن السيف لا يحو النفاق ، وأما الحديث الآخر الصحيح د أن الشهيد ينفر له كل شيء إلا الدين ، فإنه يستفاد منه أن الشهادة لا تكفر التبعات ، وحصول التبعات لا يمنع حصول درجة الشهادة ، وليس للشهادة معنى إلا أن الله يشيب من حصلت له ثوابا مخصوصا ويكرمه كرامة زائدة ، وقد بين الحديث أن الله يتجاوز عنه ما عدا التبعات ، فلو فرض أن الشهيد أعمالا سالحة وقد كفرت الشهادة أعماله السيئة غير التبعات فإن أعماله الصالحة تنفعه في موازنة ما عليه من التبعات وتبقى له درجة الشهادة خالصة ، فإن لم يكن له أعمال سالحة فهو في المشيئة ، والله أعلم . قوله (فليس من عبد) أي مسلم (يقع الطاعون) أي في مكان هو فيه (فيمك في بلده) في رواية أحمد د في بيته ، ويأتي في التندر بلفظ د يكون فيه ويمك فيه ولا يخرج من البلد ، أي التي وقع فيها الطاعون . قوله (صابرا) أي غير مززعج ولا قلق ، بل مسلما لأسرة راضيا بقضائه ، وهذا قيد في حصول أجر الشهادة لمن يموت بالطاعون ، وهو أن يمك بالمسكان الذي يقع به فلا يخرج فرارا منه كما تقدم اللهم عنه في الباب قبله صريحا . وقوله د يعلم أنه أن يصيبه إلا ما كتب الله له ، قيد آخر ، وهي جملة حالية تتعلق بالإقامة ، فلو مكك وهو قلق أو متندم على عدم الخروج ظانا أنه لو خرج لما وقع به أصلا ورأسا وأنه بأقامته يقع به فهذا لا يحصل له أجر الشهيد ولو مات بالطاعون ، هذا الذي يقتضيه

مفهوم هذا الحديث كما اقتضى منطوقه أن من اتصف بالصفات المذكورة يحصل له أجر الشهيد وإن لم يموت بالطاعون ويدخل تحت ثلاث صور: أن من اتصف بذلك فوقع به الطاعون فمات به، أو وقع به ولم يموت به، أو لم يقع به أصلاً ومات بغيره عاجلاً أو آجلاً. قوله (مثل أجر الشهيد) لعل السر في التعبد بالمثلية مع ثبوت التصريح بأن من مات بالطاعون كان شهيداً أن من لم يموت من هؤلاء بالطاعون كان له مثل أجر الشهيد وإن لم تحصل له درجة الشهادة بعينها وذلك أن من اتصف بكونه شهيداً أصل درجة من وعد بأنه يعطى مثل أجر الشهيد، ويكون كمن خرج حل نية الجهاد في سبيل الله لتكون كلمة الله هي العليا فمات بسبب غير القتل، وأما ما اقتضاه مفهوم حديث الباب أن من اتصف بالصفات المذكورة ووقع به الطاعون ثم لم يموت منه أنه يحصل له ثواب الشهيد فيشهد له حديث ابن مسعود الذي أخرجه أحمد من طريق إبراهيم بن عبيد بن رفاعه أن أبا محمد أخبره وكان من أصحاب ابن مسعود أنه حدثه عن رسول الله ﷺ قال: «أن أكثر شهداء أمي لأصحاب الفرس، وحب قتيل بين الصفيين الله أعلم بنيته، والضمير في قوله أنه لابن مسعود فإن أحمد أخرجه في مسند ابن مسعود ورجال سننه موثقون، واستنبط من الحديث أن من اتصف بالصفات المذكورة ثم وقع به الطاعون فمات به أن يكون له أجر شهيد، ولأمانع من تعدد الثواب بتعدد الأسباب كمن يموت هرباً بالطاعون، أو نقصاً مع الصبر والاحتساب، والتحقيق فيما اقتضاه حديث الباب أنه يكون شهيداً بوقوع الطاعون به ويضاف له مثل أجر الشهيد لصبره وثباته، فإن درجة الشهادة شيء وأجر الشهادة شيء، وقد أشار إلى ذلك الشيخ أبو محمد بن أبي حمزة وقال: هذا هو السر في قوله «والطاعون شهيد» وفي قوله في هذا «فهو مثل أجر شهيد» ويمكن أن يقال: بل درجات الشهداء متفاوتة، فأدفعها من اتصف بالصفات المذكورة ومات بالطاعون، ودونه في المرتبة من اتصف بها وطعن ولم يموت به، ودونه من اتصف ولم يطعن ولم يموت به. ويستفاد من الحديث أيضاً أن من لم يتصف بالصفات المذكورة لا يكون شهيداً ولو وقع الطاعون ومات به فضلاً عن أن يموت بغيره، وذلك ينشأ عن شؤم الاعتراض الذي ينشأ عنه التعذر والتسخط لفرد الله وكرامته لقاء الله، وما أشبه ذلك من الأمور التي تقوت معها الحصال المشروطة، والله أعلم. وقد جاء في بعض الأحاديث استواء شهيد الطاعون وشهيد المعركة، فأخرج أحمد بسند حسن عن عتبة بن عبد السلمي رحمه الله تعالى الشهادتين والمتوفون بالطاعون، فيقول أصحاب الطاعون: نحن شهداء، فيقال: انظروا فإن كان جراحهم كجراح الشهداء تسيل دماً ويرى فيها كريح المسك فهم شهداء، فيجدونهم كذلك، وله شاهد من حديث الرباض بن سارية أخرجه أحمد أيضاً والنسائي بسند حسن أيضاً بلفظ: «يمتصم الشهداء والمتوفون حل فرشهم إلى ربنا عز وجل في الذين ماتوا بالطاعون»، فيقول الشهداء: إخواننا قتلوا كما قتلنا، ويقول الذين ماتوا حل فرشهم إخواننا ماتوا حل فرشهم كما متنا، فيقول الله عز وجل: انظروا إلى جراحهم، فإن أشبهت جراح المقتولين قاتلهم منهم، فإذا جراحهم أشبهت جراحهم، زاد الكلاباذي في «معاني الاختبار» من هذا الوجه في آخره «فيلحقون بهم». قوله (تابه النضر عن داود) النضر هو ابن شميل، وداود هو ابن أبي الفرات، وقد أخرج طريق النضر في «كتاب القدر» عن إسحق بن إبراهيم عنه، وتقديم موصلاً أيضاً في ذكر بني إسرائيل عن موسى بن اسماعيل، وأخرجه أحمد عن عثمان وعبد الصمد بن عبد الوارث وأبي عبد الرحمن المقرئ والنسائي من طريق يونس بن محمد المؤدب كلهم عن داود بن أبي الفرات، وإنما ذكرت ذلك لئلا يتوهم أن البخاري أراد بقوله «تابه النضر» إزالة نوم

من يتوم نفرد حبان بن هلال به فيظن أنه لم يروه غيرهما ، ولم يرد البخاري ذلك وإنما أراد إزالة تورم التفرد به فقط ، ولم يرد المحصر فيهما ، والله أعلم

٣٢ - باب الرُقَى بالقرآن والمعوذات

٥٧٣٥ - حدثني إبراهيم بن موسى أخبرنا هشام عن مَعْمَر عن الزُّهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها « أن النبي ﷺ كان يَنْفِثُ على نفسه - في اللّرضِ الذي مات فيه - بالمعوذات ، فلما قُتِلَ كنتُ أنفثُ عليه بهنَّ ، وأمسحُ بيده قسَمَ لَبَرَكْتِها »

فسألتُ الزُّهريَّ : كيف يَنْفِثُ ؟ قال : كان يَنْفِثُ على يديه ثمَّ يمسحُ بها وجهه

قوله (باب الرقى) بعن الراي ، وبالناف مقصود : جمع رقية يسكرون القاف ، يقال رقى بالفتح في الماضي يرق بالكسر في المستقبل ، وركبت فلانا بكسر القاف أرقيه ، واسترق طلب الرقية ، والجمع بغير همز ، وهو بمعنى التعميد بالذال المعجمة . قوله (بالقرآن والمعوذات) هو من عطف الخاص على العام ، لأن المراد بالمعوذات سورة الفلق والناس والأخلاص كما تقدم في أوآخر التفسير ، فيكون من باب التغليب . أو المراد الفلق والناس وكل ما ورد من التعميد في القرآن كقوله تعالى (وقل رب أعوذ بك من هوان الشياطين) ، (فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم) وغير ذلك ، والأول أولى ، فقد أخرج أحمد وأبو داود والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم من رواية عبد الرحمن بن حرملة عن ابن مسعود ، أن النبي ﷺ كان يكره عشر خصال ، فذكر فيها الرقى إلا بالمعوذات ، وعبد الرحمن بن حرملة قال البخاري لا يصح حديثه ، وقال الطبري لا يحتاج بهذا الخبر لجملة رواية . وعلى تقدير صحته فهو منسوخ بالاثني في الرقية بفاتحة الكتاب ، وأشار المذهب إلى الجواب عن ذلك بأن في الفاتحة معنى الاستعاذة وهو الاستعانة فلي هذا يجوز بما يشتمل على هذا المعنى ، وقد أخرج الترمذي وحسنه والنسائي من حديث أبي سعيد ، كان رسول الله ﷺ يعود من الجن والعين الإنسان حتى تولت المعوذات فأخذ بها وترك ما سواها . وهذا لا يدل على المنع من التعمد بغير هاتين السورتين ، بل يدل على الأولوية ، ولا سيما مع ثبوت التعمد بغيرهما ، وإنما اجتزأ بهما لما اشتعلتا عليه من جوامع الاستعاذة من كل مكروه جملة وتفصيلا ، وقد أجمع العلماء على جواز الرقى عند اجتماع ثلاثة شروط : أن يكون بكلام الله تعالى أو بأسمائه وصفاته ، وباللسان العربي أو بما يعرف معناه من غيره ، وأن يعتقد أن الرقية لا تؤثر بذاتها بل بذات الله تعالى . واختلفوا في كونها شرطا ، والراجح أنه لا بد من اعتبار الشروط المذكورة ، ففي صحيح مسلم من حديث عوف بن مالك قال « كنا نرقى في الجاهلية ، قلنا : يا رسول الله كيف ترى في ذلك ؟ فقال : اعرضوا علي رقاكم ، لا بأس بالرقى ما لم يكن فيه شرك ، وله من حديث جابر ، أنه رسول الله ﷺ عن الرقى ، لجاء آل عمرو بن حزم فقالوا : يا رسول الله إنه كانت عندنا رقية ترقى بها من العرق ، قال : فعرضوا عليه فقال : ما أرى بأسا ، من استطاع أن ينفع أخاه فلينفعه . وقد تمسك قوم بهذا الموم فأجازوا كل رقية جربت منفعتها ولو لم يعقل معناها ، لكن دل حديث عوف أنه مهما كان من الرقى يؤدي إلى الشرك يمنع ، وما لا يعقل معناه لا يؤمن أن يؤدي إلى الشرك فيمتنع احتياطا ، والشروط الآخر

لا بد منه . وقال قوم لا يجوز الرقية الا من العين والدغة كما تقدم في د باب من اكتوى ، من حديث عمران بن حصين لا رقية الا من عين أو حمة ، وأجيب بأن معنى المحصر فيه أنها أصل كل ما يحتاج الى الرقية ، فيلتحق بالعين جواز رقية من به خبل أو مس ونحو ذلك لا شترأكلها في كونها تنشأ عن أحوال شيطانية من إلهي أو جنّي ، ويلتحق بالمس كل ما عرض للبدن من قرح ونحوه من المواد السمية . وقد وقع عند أبي داود في حديث أنس مثل حديث عمران وزاد د أو دم ، وفي مسلم من طريق يوسف بن عبد الله بن الحارث عن أنس قال د وخص رسول الله ﷺ في الرق من العين والحمة والغلة ، وفي حديث آخر د والأذن ، ولأبي داود من حديث الشفاء بنت عبد الله د أن النبي ﷺ قال لها : ألا تعلمين هذه = بمعنى حفصة = رقية الغلة ، والغلة قروح تخرج في الجنب وغيره من الجسد ، وقيل المراد بالمحصر معنى الأفضل ، أي لا رقية أفتح كما قيل : لا سيف الا ذو الفقار ، وقال قوم : المنهى عنه من الرق ما يكون قبل وقوع البلاء ، والمأذون فيه ما كان بعد وقوعه ، ذكره ابن عبد البر والبيهقي وغيرهما ، وفيه نظر ، وكأنه مأخوذ من الخبر الذي قرنت فيه التائم بالرق ، فأخرج أبو داود وابن ماجه وصححه الحاكم من طريق ابن أخى زينب امرأة ابن مسعود عنها عن ابن مسعود رفعه د أن الرق والتائم والثوة شرك ، وفي الحديث قصة ، والتائم جمع تيمية وهي خرز أو قلادة تعلق في الرأس ، كانوا في الجاهلية يعتقدون أن ذلك يدفع الآفات ، والثوة بكسر المنةا وفتح الواو واللام مخففا شيء كانت المرأة تجلب به حبة دوجها ، وهو ضرب من السحر ، وإنما كان ذلك من الشرك لأنهم أرادوا دفع المضار وجلب المنافع من عند غير الله ، ولا يدخل في ذلك ما كان بأسماء الله وكلامه ، فقد ثبت في الأحاديث استعمال ذلك قبل وقوعه كما سيأتي قريبا في د باب المرأة ترقى الرجل ، من حديث عائشة أنه ﷺ د كان إذا أوى الى فراشه ينفض بالمعوذات ويمسح بهما وجهه ، الحديث ، ومعنى في أحاديث الأنبياء حديث ابن عباس أنه ﷺ د كان يعوذ الحسن والحسين بكلمات الله التامة ، من كل شيطان وهامة ، الحديث ، وصحح الترمذي من حديث خولة بنت حكيم مرفوعا د من نزل منزلا فقال أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق ، لم يضره شيء حتى يتحول ، وعند أبي داود والنسائي بسند صحيح عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن رجل من أسلم د جاء رجل فقال : لدغت البيلة فلم أتم ، فقال له النبي ﷺ : لو قلت حين أمسيت أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق لم يضرك ، والأحاديث في هذا المعنى موجودة ، لكن يحتمل أن يقال : إن الرق أخص من التعوذ ، ولألا فالخلاف في الرق مشهور ، ولأخلاف في مشروعية الفروع الى الله تعالى والالتجاء اليه في كل مواقع وما يتوقع . وقال ابن التين : الرق بالمعوذات وغيرها من أسماء الله هو الطب الروحاني ، إذا كان على لسان الأبرار من الخلق حصل الشفاء باذن الله تعالى ، فلما عر هذا النوع فوج الناس الى الطب الجسدي وتلك الرق المنهى عنها التي يستعملها المعوم وغيره عن يدعي تسخير الجن له فيأتي بأمو ومشتبهة مركبة من حق وباطل يجمع الى ذكر الله وأسمائه ما يشوبه من ذكر الشياطين والاستمانة بهم والتعوذ بمردهم ، ويقال : إن الحية لعداوتها للإنسان بالطبع تصادق الشياطين لكونهم أعداء بني آدم ، فإذا عوم على الحية بأسماء الشياطين أجابت وخرجت من مكانها ، وكذا الدبع إذا رقى بتلك الأسماء سالت معومها من بدن الإنسان ، فلذلك كره من الرق ما لم يكن بذكر الله وأسمائه خاصة وبالقسان العربي الذي يعرف معناه ليكون بريئا من الشرك ، وعلى كراهة الرق بنظر كتاب الله طلاء الأمة . وقال القرطبي : الرق ثلاثة أقسام ، أحدها ما كان يرقى به في الجاهلية مما لا يتقل معناه فيجب اجتنابه

ثلاثا يكون فيه شرك أو يؤدي إلى الشرك . الثاني ما كان بكلام الله أو بأسمائه فيجوز ، فإن كان مأثورا فيستحب . الثالث ما كان بأسماء غير الله من ملك أو صالح أو معظم من المخلوقات كالعرش ، قال : فهذا ليس من الواجب اجتنابه ولا من المشروع الذي يتضمن الالتجاء إلى الله والتبرك بأسمائه فيكون تركه أولى ، إلا أن يتضمن تعظيم المرقى به فينبغي أن يجنب كالحلف بغير الله تعالى . قلت : ويأتى بسط ذلك في كتاب الإيمان إن شاء الله تعالى . وقيل للربيع : سألت الشافعي عن الرقية فقال : لا بأس أن يرقى بكتاب الله وما يعرف من ذكر الله ، قلت : أبقى أهل الكتاب المسلمين ؟ قال : نعم إذا رغبوا بما يعرف من كتاب الله وبذكر الله . وفي الموطأ ، أن أبا بكر قال قهويدية التي كانت ترقى عائشة : أرقها بكتاب الله . ودوى ابن وهب عن مالك كراهة الرقية بالحديدة والملح وعقد الخيط والذي يكتبه خاتم سليمان وقال : لم يكن ذلك من أمر الناس القديم . وقال المازري : اختلف في استرقاء أهل الكتاب فأجلاها قوم وكرهاها مالك ثلاثا بكونها بدلوها . وأجلب من أجل أن مثل هذا يجب أن يقولوه ، وهو كالمطلب سواء كان غير الحاذق لا يحسن أن يقول والحاذق يأثم أنه يبذل حرصا على استمرار وصفه بالحذق لترويج صناعته . والحق أنه يختلف باختلاف الأشخاص والأحوال . وسئل ابن عبد السلام عن الحروف المقطعة فنع منها ما لا يعرف ثلاثا يكون فيها كفر . وسيأتى الكلام على من منع الرقى أصلا في باب من لم يرق ، بعد خمسة أبواب إن شاء الله تعالى . قوله (هشام) هو ابن يوسف الصنعاني . قوله (كان ينفث على نفسه في المرض الذي مات فيه بالمعوذات) دلالة على المعطوف في الترجمة ظاهرة ، وفي دلالة على المعطوف عليه نفي ، لأنه لا يلزم من مشروعية الرقى بالمعوذات أن يشرع بغيرها من القرآن لاحتمال أن يكون في المعوذات سر ليس في غيرها . وقد ذكرنا من حديث أبي سعيد أنه ﷺ ترك ما عدا المعوذات ، لكن ثبتت الرقية بفاتحة الكتاب قبل أن لا اختصاص للمعوذات ، ولعل هذا هو السر في تعقيب المصنف هذه الترجمة بباب الرقى بفاتحة الكتاب ، وفي الفاتحة من معنى الاستعاذة بالله الاستعانة به ، فهما كان فيه استعاذة أو استعانة بالله وحده أو ما يعطى معنى ذلك بالاسترقاء به مشروع . ويحارب عن حديث أبي سعيد بأنه المراد أنه ترك ما كان يتعوذ به من السلام غير القرآن ، ويحتمل أن يكون المراد بقوله في الترجمة « الرقى بالقرآن » بعضه فاته اسم جنس يصدق على بعضه ، والمراد ما كان فيه التجاء إلى الله سبحانه ، ومن ذلك المعوذات ، وقد ثبتت الاستعاذة بكلمات الله في عدة أحاديث كما مضى . قال ابن بطال : في المعوذات جوامع من الدعاء . نعم أكثر المكرهات من المحر والحمد وشر الشيطان ووسوسته وغير ذلك ، فلماذا كان النبي ﷺ يكتفي بها . قلت : وسيأتى في باب السحر ، شيء من هذا ، وقوله في المرض الذي مات فيه ، ليس قييدا في ذلك وإنما أشارت عائشة إلى أن ذلك وقع في آخر حياته وأن ذلك لم ينسخ . قوله (أفنت عنه) في رواية الكشميني « عليه » وسيأتى باب مفرد في النفث في الرقية . قوله (وأمسح بيده نفسه) بالنصب على المفغولية أي أمسح جسده بيده ، وبالكسر على البذل ، وفي رواية الكشميني « بيد نفسه » وهو يؤيد الاحتمال الثاني . قال هياض : قائمة النفث التبرك بثلثة الزطرية أو الهواء الذي ماسه الذكر كما يتبرك بنسائه ما يكتب من الذكر ، وقد يكون على سبيل التفاضل بدوال ذلك الألم عن المريض كإفصال ذلك عن الرقى انتهى . وليس بين قوله في هذه الرواية « كان ينفث على نفسه » وبين الرواية الأخرى « كلن يأمرني أن أفعل ذلك » معارضة لأنه محمول على أنه في ابتداء المرض كان يفعله بنفسه وفي اشتداده كان يأمرها به وتفعله هي من قبل نفسها . قوله (فسأله الوهري) القائل

مصر ، وهو موصول بالاسناد المذكور ، وفي الحديث التبرك بالرجل الصالح وسائر أعضائه وخصوصا اليد اليمنى

٣٣ - باب الرقية بفاتحة الكتاب . ويذكرُ عن ابن عباس عن النبي ﷺ

٥٧٣٦ - حدثني محمد بن بشار حدثنا محمد بن حدثنا شعبة عن أبي بشر عن أبي التتوك عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه : أن ناساً من أصحاب النبي ﷺ أتوا على حيٍّ من أحياء القرب ، فلم يقرؤم ، فبينما هم كذلك إذ لمع سَيْدٌ أولئك ، فقالوا : هل معكم من دواء أو راقٍ ؟ فقالوا : إنكم لم تقرؤنا ، ولا فضلُ حتى نجعلوا لنا جلا . فجعلوا لم قطيعاً من لشاء . فجعل يقرأ بأم القرآن ، ويجمعُ بَرَأَهُ وَيَقْرَأُ ، فأتوا بالشاء ، فقالوا لا تأخذهُ حتى نسألَ النبي ﷺ ، فسألوه ، فضحك وقال : وما أدراكُ أنها رقية ؟ خذوها ، واضربوا لي بسهم . **قوله** (باب الرقية بفاتحة الكتاب ، ويذكر عن ابن عباس عن النبي ﷺ) هكذا ذكره بصيغة القريض ، وهو

يمكر حل ما تقرر بين أهل الحديث أن الذي يورده البخاري بصيغة القريض لا يكون على شرطه ، مع أنه أخرج حديث ابن عباس في الرقية بفاتحة الكتاب عقب هذا الباب . وأجاب شيخنا في كلامه على علوم الحديث بأنه قد يصنع ذلك إذا ذكر الخبر بالمعنى ، ولا شك أن خبر ابن عباس ليس فيه التصريح عن النبي ﷺ بالرقية بفاتحة الكتاب وإنما فيه تقريره على ذلك فلسبة ذلك إليه صريحا تكون لسبة معنوية ، وقد علق البخاري بعض هذا الحديث بلفظه فأني به مجروما كما تقدم في الأجزاء في « باب ما يعلَى في الرقية بفاتحة الكتاب » ، وقال ابن عباس : « أن أحق ما أخذتم عليه أجرنا كتاب الله » ثم قال شيخنا : لعل لابن عباس حديثاً آخر صريحا في الرقية بفاتحة الكتاب ليس على شرطه فلذلك أتى به بصيغة القريض . قلت : ولم يقع لي ذلك بعد التتبع . ثم ذكر في حديث أبي سعيد في قصة الذين أتوا على الحي فلم يقرؤم ، فبلغ سيد الحي فرقاه أبو سعيد بفاتحة الكتاب ، وقد تقدم شرحه في كتاب الأجزاء مستوفى . وقال ابن القيم : إذا ثبت أن لبعض الكلام خواص ومنافع فالقن بكلام رب العالمين ثم بالفاتحة التي لم ينزل في القرآن ولا غيره من الكتب مثلاً لتضمنها جميع معاني الكتاب ، فقد اشتملت على ذكر أصول أسماء الله وبجوامعها وإثبات المعاد وذكر التوحيد والافتقار إلى الرب في طلب الإحاطة به والهداية منه ، وذكر أفضل الدماء وهو طاب الهداية إلى الصراط المستقيم المتضمن كمال معرفته وتوحيده وعبادته بفعل ما أمر به واجتناب ما نهى عنه والاستقامة عليه ، ولتضمنها ذكر أصناف الخلاق وقسمتهم إلى منعم عليه لمعرفته بالحق والقسم له ، ومغضوب عليه لعدوله عن الحق بعد معرفته ، وضال لعدم معرفته له ، مع ما تضمنته من إثبات التقدير والشرح والأسماء والمعاد والتوبة وتركية النفس وإصلاح القلب والرد على جميع أهل البدع ، وتحقيق بسورة هذا بعض شأنها أن يستغنى بها من كل داء ، والله أعلم

٣٤ - باب الشروط في الرقية بفاتحة الكتاب

٥٧٣٧ - حدثنا سیدان بن مغارب أبو محمد القاهلي حدثنا أبو بشار القهري - هو صدوق - يوسف ابن يزيد البراء قال حدثني عبيد الله بن الأحنس أبو مالك عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس أن قرأ من أصحاب

اللهي ﷺ مروا بما فيه لديغ - أو سليم - فمرض لم رجل من أهل الماء فقال : هل فيكم من داق ؟ إن في الماء رجلاً فريضا ، أو سليما . فأنطلق رجل منهم قرا بفاتحة الكتاب على شاء ، فبرأ . فجاء بالشاء الى أصحابه ، ففكر هو ذلك وقالوا : أخذت على كتاب الله أجرا ، حتى قدموا المدينة فقالوا : يا رسول الله ، أخذ على كتاب الله أجرا ، فقال رسول الله ﷺ : إن أحق ما أخذتم عليه أجر كتاب الله »

قوله (باب الشروط في الرقية بفاتحة الكتاب) تقدم التلبية على هذه الترجمة في كتاب الاجارة . قوله (حدثنا سيدان) بكر المهمة وسكون التحانية (ابن مضارب) بضاد معجمة وموحدة آخره (أبو محمد الباهلي) هو بصري قواه أبو حاتم وغيره ، وشيخه البراء يفتح الموحدة وتشديد الراء نسب الى برى المود كان حطارا ، وقد ضعفه ابن معين ، ووثقه المقدسي ، وقال أبو حاتم : يكتب حديثه ، وافق الشيخان على التخريج له . ووقع في نسخة الصغاني د أبو معشر البصري وهو صدوق ، وشيخه عبيد الله بالتصغير ابن الأختس بماء معجمة ساكنة وتون مفتوحة هو نفي كوفي يكنى أبا مالك . ويقال انه من موالى الازد ، وثقه الأئمة ، وشذ ابن حبان فقال في الثقات يخطئ كثيرا ، وما الثلاثة في البخاري سوى هذا الحديث ؛ ولكن لعبيد الله بن الأختس عنده حديث آخر في كتاب الحج ، ولابن معشر آخر في الاثرية . قوله (مروا بماء) أى يقوم نزول على ماء . قوله (فيهم لديغ) بالعين المعجمة (أو سليم) شك من الراوى ، والسليم هو القديغ سمى بذلك تفاؤلا من السلامة لكون غالب من يدغ يعطب ، وقيل سليم فعيل بمعنى مفعول لانه أسلم المطب ، واستعمال الدغ في ضرب المقر مجاز ، والاصل أنه الذى يضرب بفيه ، والذى يضرب بمؤخره يقال لسع ، وبأسنانه نيس بالهملة والمعجمة ، وبأنفه نكو بنون وكاف وزاى ، وبنابه نطع ، وهذا هو الاصل وقد يستعمل بمضاهى مكان بمض تحموزا . قوله (فمرض لم رجل من أهل الماء) لم أقف على اسمه . قوله (فأنطلق رجل منهم) لم أقف على اسمه ، وقد تقدم شرح هذا الحديث مستوفى في كتاب الاجارة ، وبيئت فيه أن حديث ابن عباس وحديث أبى سعيد في قصة واحدة وأنها وقعت لم مع الذى لدغ ، وأنه وقت الصحابة قصة أخرى مع رجل مصاب بهقله فأغى ذلك عن اعادته هنا

٣٥ - باب رقية العين

٥٧٣٨ - **عروسة محمد بن كثير** أخبرنا سفيان قال حدثني محمد بن خالد قال سمعتُ عبد الله بن شداد . عن عائشة رضى عنها قالت : أمرنى النبي ﷺ - أو أمر - أن يسترني من العين »

٥٧٣٩ - **عروسة محمد بن خالد** حدثنا محمد بن وهب بن عطية الدمشقي حدثنا محمد بن حرب حدثنا محمد بن الوليد الزبيدي أخبرنا الزهري عن عروة بن الزبير عن زينب ابنة أئى سلة دعن أم سلمة رضى الله عنها ان النبي ﷺ رأى في يديها جارية في وجهها سبعة فقال : استرقوا لها فان بها النظرة " وقال غنبل عن الزهري أخبرني عروة عن النبي ﷺ . تابعه عبد الله بن سالم عن الزبيدي

قوله (باب رقية العين) أى رقية الذى يصاب بالعين ، تقول عنت الرجل أصبته بعينك فهو معين ومعين ورجل عائن ومعيان وعيون . والعين نظر باستحسان مشوب بحسد . من خبثه الطبع يحصل للنظر منه ضرر ، وقد وقع عند أحمد - من وجه آخر - عن أبي هريرة رفعه « العين حق » ، ويحضرها الشيطان ، وحسد ابن آدم . وقد أشكل ذلك على بعض الناس فقال : كيف تعمل العين من بعد حتى يحصل الضرر للعيون ؟ والجواب أن طبائع الناس تختلف ، فقد يكون ذلك من سم يصل من عين العائن في الهواء إلى بدن المعين ، وقد نقل عن بعض من كان معيانا أنه قال : إذا رأيت شيئا يعجبني وجدت حرارة تخرج من عيني . ويقرب ذلك بالمرأة الحائض تضع يدها في إناء اللبن فيفسد ، ولو وضعتها بعد طهرها لم يفسد ، وكذا تدخل البستان فتضر بكثير من الفروس من غير أن تمسها يدها ، ومن ذلك أن الصحيح قد ينظر إلى العين الرمضاء فيرمد ، ويتثامب واحد يحضره فيثامب هو ، أشار إلى ذلك ابن بطال . وقال الخطابي : في الحديث أن لعين تأثيرا في النفوس ، وإبطال قول الطبائعيين أنه لا شيء إلا ما تترك الحواس الخمس وما عدا ذلك لا حقيقة له . وقال المازري : ذم بعض الطبائعيين أن العائن يبعث من عينه قوة سمية تقتل بالمعين فهلك أو يفسد ، وهو كإصابة السم من نظر الأفاعي . وأشار إلى منع الحصر في ذلك مع تجويزه ، وأن الذى يتمشى على طريقة أهل السنة أن العين إنما تضر عند نظر العائن بعادة أجراها الله تعالى أن يحدث الضرر عند مقابلة شخص لآخر ، وهل ثم جواهر خفية أو لا ؟ هو أمر محتمل لا يقطع بإثباته ولا نفيه ، ومن قال من ينتهى إلى الاسلام من أصحاب الطبائع بالقطع بأن جواهر لطيفة غير مرئية تنبعث من العائن تقتل بالمعين وتدخل مسام جسمه فيخلق المبادئ الهلاك عندها كما يخلق الهلاك عند شرب السموم فقد أخطأ بدعوى القطع ، ولكن جاز أن يكون عادة ليست ضرورية ولا طيبة اه . وهو كلام شديد وقد بالغ ابن العربي في إنكاره قال : ذهب الفلاسفة إلى أن الإصابة بالعين صادرة عن تأثير النفس بتجربتها فيه ، فأول ما تؤثر في نفسها ثم تؤثر في غيرها . وقيل - إنما هو سم في عين العائن يصيب بلفظه عند التحديق اليه كما يصيب لفع سم الأفعى من يتصل به ، ثم رد الأول بأنه لو كان كذلك لما تخلفت الإصابة في كل حال ، والواقع خلافه . والثاني بأن سم الأفعى جزء منها وكلمة قاتل ، والعائن ليس يقتل منه شيء في قولهم إلا نظره وهو معنى خارج عن ذلك ، قال : والحق أن الله يخلق عند نظر العائن اليه وإعجابه إذا شاء ما شاء من ألم أو هلكة ، وقد يصرفه قبل وقوعه إما بالاستعاذة أو بغيرها ، وقد يصرفه بعد وقوعه بالرقية أو بالاعتسال أو بغير ذلك . اه كلامه ، وفيه بعض ما يتعقب ، فإن الذى مثل بالأفعى لم يرد أنها تلامس المصاب حتى يتصل به من سمها ، وإنما أراد أن جنسا من الأفاعي اشتهر أنها إذا وقع بصرها على الإنسان هلك فكذلك العائن وقد أشار ^{عليه السلام} إلى ذلك في حديث أبي لبابة الماضي في بدء الخلق عند ذكر الأبر وذى الطفيتين قال : فانهما يطعمان البصر ويسقطان الحبل ، وليس مراد الخطابي بالتأثير المعنى الذى يذهب اليه الفلاسفة ، بل ما أجرى الله به العادة من حصول الضرر للعيون ، وقد أخرج البراء بسند حسن عن جابر رفعه « أكثر من يموت بعد قضاء الله وقدره بالنفس » قال الراوى : يعنى بالعين ، وقد أجرى الله العادة بوجود كثير من القوى والحواس في الأجسام والأرواح كما يحدث لمن ينظر اليه من يحترقه من الحجل فورى في وجهه حرة شديدة لم تكن قبل ذلك ، وهكذا الاصفراء عند رؤية من يحافه ، وكثير من الناس يسقم بمجرد النظر اليه وتضيق قواه ، وكل ذلك بواسطة ما خلق

الله تعالى في الأرواح من التأثيرات ولشدة ارتباطها بالعين نسب الفعل إلى العين ، وليست هي المؤثرة وإنما التأثير الروح ، والأرواح مختلفة في طبائعها وقواها وكيفياتها وخواصها : فمنها ما يؤثر في البدن بمجرد الرؤية من غير اتصال به لشدة خبث تلك الروح وكيفيتها الخبيثة . والحاصل أن التأثير بارادة الله تعالى وخلقه ليس مقصورا على الاتصال الجسدي ، بل يكون تارة به وتارة بالمقابلة ، وأخرى بمجرد الرؤية وأخرى بتوجه الروح كالذي يحدث من الأدعية والرقى والاتجاه إلى الله ، وتارة يقع ذلك بالتوهم والتخيل ، فالذي يخرج من عين العائن سهم معنوي إن صادف البدن لا وقاية له أثر فيه ، وإلا لم ينفذ السهم ، بل ربما رد على صاحبه كالسهم الحصى سواء . قوله (سفيان) هو الثوري . قوله (حدثني محمد بن خالد) هو الجندل السكوني تميمي ، وشيخه عبد الله بن شداد هو المعروف بابن الهادله رؤية وأبو صحاب . قوله (عن عائشة) كذا للاكثر ، وكذا لمسلم من طريق مسمر عن معبد بن خالد ، ووقع عند الاسماعيليين من طريق عبد الرحمن بن مهدي مثله ، لكن شك فيه فقال : أو قال عن عبد الله بن شداد أن النبي ﷺ أمر عائشة . قوله (قالت أمرني النبي ﷺ) ، أو أمر أن يسترق من العين) أى يطلب الرقية عن يعرف الرقى بسبب العين ، كذا وقع بالشك هل قالت د أمر ، بغير إضافة أو د أمرني ، وقد أخرجه أبو نعيم في مستخرجه عن الطبراني عن معاذ بن المنذر عن محمد بن كثير شيخ البخاري فيه فقال : د أمرني ، جزما وكذا أخرجه النسائي والاسماعيليين من طريق أبي نعيم عن سفيان الثوري ، ولمسلم من طريق عبد الله بن نمير عن سفيان د كان يأمرني أن أسترقي ، وعنده من طريق مسمر عن معبد بن خالد د كان يأمرها ، ولابن ماجه من طريق وكيع عن سفيان د أمرها أن تسترق ، وهو الاسماعيليين في رواية عبد الرحمن بن مهدي . وفي هذا الحديث مشروعية الرقية لمن أصابه العين ، وقد أخرجه الترمذي وصححه والنسائي من طريق عبيد بن رفاعه د عن أسماء بنت عيسى أنها قالت : يا رسول الله إن ولد جعفر تسرع اليهم العين أفأسترقي لهم ؟ قال : نعم . الحديث ، وله شاهد من حديث جابر أخرجه مسلم قال د رخص رسول الله ﷺ لآل حزم في الرقية ، وقال لاسماء : مالي أرى أجسام بني أخي ضارعة ؟ أتصليهم الحاجة ؟ قالت : لا ، ولكن العين تسرع اليهم ، قال : أرقهم ، فمرضت عليه فقال : أرقهم ، وقوله د ضارعة ، بمعنى أوله أى تحيفة ، وورد في مداراة المعيون أيضا ما أخرجه أبو داود من رواية الأسود عن عائشة أيضا قالت د كان النبي ﷺ يأمر العائن أن يتوضأ ثم يغتسل منه المعين ، وسأذكر كيفية اغتساله في شرح حديث الباب الذي بعد هذا . قوله (حدثنا محمد بن خالد) قال الحاكم والجوزقي والكلاباذي وأبو مسعود ومن تبعهم ، هو الذهلي نسب إلى جد أبيه فانه محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد بن فارس ، وقد كان أبو داود يروي عن محمد بن يحيى فينسب أباه إلى جد أبيه أيضا فيقول : حدثنا محمد بن يحيى بن فارس ، قالوا وقد حدث أبو محمد بن الجارود بحديث الباب عن محمد بن يحيى الذهلي ، وهي قرينة في أنه المراد ، وقد وقع في رواية الأصمعي هنا د حدثنا محمد بن خالد الذهلي ، فاتفق أن يظن أنه محمد بن خالد بن جبلة الرافعي الذي ذكره ابن عدي في شيوخ البخاري ، وقد أخرج الاسماعيليين وأبو نعيم أيضا حديث الباب من طريق محمد بن يحيى الذهلي عن محمد بن وهب بن عطية المذكور ، وكذا هو في د كتاب الزهريات ، جمع الذهلي ، وهذا الاسناد مما نزل فيه البخاري في حديث عروة بن الزبير ثلاث درجات ، فانه أخرجه في صحيحه حديثا عن عبد الله بن موسى عن هشام بن عروة عن أبيه وهو في العتن فسكان بينه وبين عروة رجلا ، وهذا بينه وبينه فيه خمسة أنفس ، ومحمد بن وهب بن عطية سلمي قد أدركه البخاري وما أدركه فيه أم لا ، وهو من

أقران الطبقة الوسطى من شيوخه ، وما له عنده إلا هذا الحديث ، وقد أخرجه مسلم عاليا بالنسبة لرواية البخاري
 هذه قال : حدثنا أبو الربيع حدثنا محمد بن حرب فذكره ، ومحمد بن حرب شيخه خولاني حمصي كان كاتباً للربيعي
 شيخه في هذا الحديث ؟ وهو ثقة عند الجميع . (تلييه) : اجتمع في هذا السند من البخاري الى الزهري ستة أنفس
 في لسق كل منهم اسمه محمد ، وإذا وينا الصحيح من طريق الفرادي عن الحفصي عن الكندي عن الفريري كانوا
 عشرة . **قوله** (رأى في بيتها جارية) لم أقف على اسمها ، ووقع في مسلم : قال لجارية في بيت أم سلمة . **قوله** (في
 وجهها سفعة) بفتح المهملة وبجوز ضمها وسكون الفاء بعدها عين مهملة وحكى عياض ضم أوله ، قال إبراهيم
 الحري : هو سواد في الوجه ومنه سفعة الفرس سواد ناصيته ، وعن الأصمعي : حمرة يملوها سواد ، وقيل سفرة ،
 وقيل سواد مع لون آخر ، وقال ابن قتيبة : لون يخالف لون الوجه ، وكلها متقاربة ، وحاصلها أن بوجهها موضعا
 على غير لونه الأصلي ، وكان الاختلاف بحسب اللون الأصلي ، فإن كان أحمر فالسفعة سواد حرف ، وإن كان أبيض
 فالسفعة سفرة ، وإن كان أسمر فالسفعة حمرة يطوها سواد . وذكر صاحب البازح ، في اللغة أن السفع سواد الحدين
 من المرأة الشاحبة ، والشحوب مصحمة ثم مهمة : تغير اللون بهوال أو غيره ، ومنه سفماء الحدين ، وتطلق السفعة
 على العلامة ، ومنه بوجهها سفعة غضب . وهو راجع الى تغير اللون ، وأصل السفع الأخذ بقهر ، ومنه قوله تعالى
 (لنسفعا بالناصية) ويقال إن أصل السفع الأخذ بالناصية ثم استعمل في غيرها ، وقيل في تفسيرها : لنسفها بعلامته
 أهل النار من سواد الوجه ونحوه ، وقيل معناه لثقلته ، ويمكن رد الجميع الى معنى واحد فانه إذا أخذ بناصيته بطريق
 القهر أدله وأحدث له تغير لونه فظهرت فيه تلك العلامة ومنه قوله في حديث الشفاعة قوم أصابهم سفع من النار .
قوله (استرقوا لها) يسكون الواو . **قوله** (فإن بها النظرة) يسكون الظاء المصممة ، وفي رواية مسلم (فقال إن بها نظرة
 فاسترقوا لها ، يعني بوجهها سفرة ، وهذا التفسير ما عرفت قائله إلا أنه يغلب على ظني أنه الزهري ، وقد أنكره
 عياض من حيث اللغة ، وتوجيه ما قدمته . واختلف في المراد بالنظرة ف قيل : عين من نظر الجن ، وقيل من الانس
 وبه هجوم أبو عبيد الهروي ، والاولى أنه أعم من ذلك وأنها أصيبت بالعين فلذلك أخذ **قوله** في الاسترقاء لها ، وهو
 دال على مشروعية الرقية من العين على وفق الترجمة . **قوله** (تابعه عبد الله بن سالم) يعني الحفصي ، وكنيته أبو يوسف
 (عن الزبيدي) أي على وصل الحديث . وقال عقيل عن الزهري : أخبرني هزوة عن النبي **قوله** ، يعني لم يذكر في
 إسناده زيف ولا أم سلمة ، فأما رواية عبد الله بن سالم فوصلها الذهلي في « الزهرياه » والطبراني في « مسند
 الشاميين » من طريق اسحق بن إبراهيم بن العلاء الحفصي عن عمرو بن الحارث الحفصي عن عبد الله بن سالم به سنداً
 ومتمناً ، وأما رواية عقيل فرواها ابن وهب عن ابن لحيمة عن عقيل ولفظه « أن جارية دخلت على رسول الله **قوله**
 وهو في بيت أم سلمة فقال « كأن بها سفعة أو خطرت بنار » هكذا وقع لنا مسموعا في جوه من « فوائد أبي الفضل
 ابن طاهر » يستند الى ابن وهب ، ورواه الليث عن عقيل أيضا ، ووجدته في « مستدرك الحاكم » من حديثه
 لكن زاد فيه عائشة بعد هزوة ، وهو وهم فيها أحسب ، ووجدته في « جامع ابن وهب » عن يونس عن الزهري
 قال « قال رسول الله **قوله** لجارية » فذكر الحديث ، واعتمد الشيخان في هذا الحديث على رواية الربيعي لسلامتها
 من الاضطراب ولم يلتفتا الى تقصير يونس فيه ، وقد روى الترمذي من طريق الوليد بن مسلم أنه سمع الأوزاعي
 يفضل الربيعي على جميع أصحاب الزهري ، يعني في الضبط ، وذلك أنه كان يلازمه كثيرا حضرا وسفرا ، وقد

تمسك بهذا من دهم أن العمدة لم وصل على من أرسل لاتفاق الشيخين على تصحيح الموصول هنا على المرسل ، والتحقيق أنهما ليس لهما في تقديم الوصل عمل مطرد بل هو دائر مع القرينة ، فهما ترجح بها اعتمادها ، وإلا فكيف حديث أعرضا عن تصحيحه للاختلاف في وصله وإرساله ، وقد جاء حديث عروة هذا من غير رواية الزهري أخرجه البراء من رواية أبي معاوية عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار عن عروة عن أم سلمة ، فمقط من روايته ذكر زينب بنت أم سلمة ، وقال الدارقطني : رواه مالك وابن عيينة وسمى جماعة كلهم عن يحيى ابن سعيد فلم يجاوزوا به عروة ، وتفرد أبو معاوية بذكر أم سلمة فيه ولا يصح ، وإنما قال ذلك بالنسبة لهذه الطريق لانفراد الواحد عن العدد الجمل ، وإذا انضمت هذه الطريق إلى رواية الزبيدي قويت جدا ، والله أعلم

٣٦ - باب العين حق

٥٧٤٠ - حدثني إسحاق بن نصر حدثنا عبد الرزاق عن معمر عن كاهم عن أبي هريرة رضي الله عنه « عن

الذي عليه السلام قال : العين حق . ونهى عن الوشم »

[الحديث ٥٧٤٠ - طريقه في : ٥٩٤٤]

قوله (باب العين حق) أي الإصابة بالعين شيء ثابت موجود ، أو هو من جملة ما تحقق كونه . قال المازري : أخذ الجمهور بظاهر الحديث ، وانكره طوائف المبتدعة لغير معنى ، لأن كل شيء ليس محالا في نفسه ولا يؤدي إلى قلب حقيقة ولا إفساد دليل ، فهو من متجاوزات العقول ، فإذا أخبر الشرع بوقوعه لم يكن لانكاره معنى ، وهل من فرق بين إنكارهم هذا وإنكارهم ما يخبر به من أمور الآخرة . **قوله** (العين حق ، ونهى عن الوشم) لم تظهر المناسبة بين هاتين الجملتين ، فكأنهما حديثان مستقلان ، ولهذا حذف مسلم وأبو داود الجملتين الثانية من روايتهما مع أنهما أخرجهما من رواية عبد الرزاق الذي أخرجه البخاري من جهته ، ويحتمل أن يقال : المناسبة بينهما اشتراكهما في أن كلا منهما يحدث في العضو لونا غير لونه الأصلي ، والوشم يفتح الوار وسكون المجمة أن يفرض إبرة أو نحوها في موضع من البدن حتى يسيل الدم ثم يحشى ذلك الموضع بالكحل أو نحوه فيخضر ، وسيأتي بيان حكمه في باب المستوشمة ، من أواخر كتاب اللباس إن شاء الله تعالى . وقد ظهرت لي مناسبة بين هاتين الجملتين لم أر من سبق إليها ، وهي أن من جملة الباعث على عمل الوشم تغير صفة المشوم لثلاث تصيبه العين ، فمنهى عن الوشم مع إثبات العين ، وأن التحميل بالوشم وغيره مما لا يستند إلى تعلم الشارع لا يفيد شيئا ، وأن الذي قدره الله سيقع وأخرج مسلم من حديث ابن عباس رفعه « العين حق ولو كان شيء سابق القدر لسبقته العين ، وإذا استنسلتم فاعفلوا » فأما الزيادة الأولى ففيها تأكيد وتنبيه على سرعة نفوذها وتأثيره في الذات ، وفيها إشارة إلى الرد على من زعم من المنصوفة أن قوله « العين حق » يريد به القدر أي العين التي تجري منها الأحكام ، فإن عين الشيء حقيقة ، والمعنى أن الذي يصيب من الضرر بالمادة عند نظر الناظر إنما هو بقدر الله السابق لا بشيء محدثه الناظر في المنظور ، ووجه الرد أن الحديث ظاهر في المفايزة بين القدر وبين العين ، وإن كنا نعتقد أن العين من جملة المقدور ، لكن ظاهره إثبات العين التي تصيب إما بما جعل الله تعالى فيها من ذلك وأودعه فيها ، وإما بآجراء العادة محدثه الضرر عند تجديد النظر ، وإنما جرى الحديث مجرى المبالغة في إنباه العين لا أنه يمكن أن يرد القدر شيء .

إذ التقدر عبارة عن سابق علم الله ، وهو لا راد لأمره ، أشار الى ذلك القرطبي . وحاصله لو فرض أن شيئاً له قوة بحيث يسبق القدر لكان العين ، لكنها لا تنبئ ، فكيف غيرها ؟ وقد أخرج البراز من حديث جابر بسند حسن عن النبي ﷺ قال : أكثر من يموت من أمي بعد قضاء الله وقدره بالأنفس ، قال الراوى : يعنى بالعين . وقال الثنوى : في الحديث إثبات القدر وحجة أمر العين وأنها قوية الضرر ، وأما الزيادة الثانية وهى أمر العين بالاعتسال عند طلب المعيون منه ذلك فمما إشارة الى أن الاعتسال لذلك كان معلوماً بينهم ، فأمرهم أن لا يمتنعوا منه إذا أريد منهم ، وأدنى ما فى ذلك رفع الهم الحاصل فى ذلك ، وظاهر الأمر الوجوب . وحكى المازرى فيه خلافاً وصحح الوجوب وقال : متى خشى الهلاك وكان اغتسال العائن مما جرت العادة بالشقاء به فانه يتعين ، وقد تقرر أنه يجبر على بذل الطعام للضعف وهذا أول ، ولم يبين فى حديث ابن عباس صفة الاعتسال ، وقد وقعت فى حديث سهل بن حنيف عند أحمد والنسائى وصححه ابن حبان من طريق الزهرى عن أبى أمامة بن سهل بن حنيف ، انه أباه حدثه أن النبي ﷺ خرج وساروا معه نحو ماء ، حتى اذا كانوا يشعب الخرار من الجحفة اغتسل سهل بن حنيف - وكان أبهى حسن الجسم والجلد - فنظر اليه عامر بن ربيعة فقال : ما رأيت كالיום ولا جلد عجاة ، فلبط - أى صرح وزنا ومعنى - سهل . فأتى رسول الله ﷺ فقال : هل تهنمون به من أحد ؟ قالوا : عامر بن ربيعة . فعدا عامراً فتغيط عليه فقال : علام يقتل أحدكم أخاه ؟ هلا اذا رأيت ما يجعلك بركت . ثم قال : اغتسل له ، فغسل وجهه ويديه ومرفقيه وركبتيه وأطراف رجله وداخلة أذنه فى قدح ، ثم يصب ذلك الماء عليه وجل من خلفه على رأسه وظهره ثم يكفأ القدح ؛ ففعل به ذلك ، فراح سهل مع الناس ليس به بأس . لفظ أحمد من رواية أبى أريس عن الزهرى ، ولفظ النسائى من رواية ابن أبى ذئب عن الزهرى هذا السند أنه يصب صبة على وجهه بيده اليمنى ، وكذلك سائر أعضائه صبة صبة فى القدح ، وقال فى آخره : ثم يكفأ القدح وراه على الأرض ، ووقع فى رواية ابن ماجه من طريق ابن عينة عن الزهرى عن أبى أمامة أن عامر بن ربيعة مر بسهل بن حنيف وهو يغتسل ، فذكر الحديث وفيه : فليدع بالبركة . ثم دعا بماء فأمر عامراً أن يتوضأ فيغسل وجهه ويديه الى المرفقين وركبتيه وداخلة إزاره ، وأمره أن يصب عليه ، قال سفيان قال معمر عن الزهرى وأمر أن يكفأ الأناة من خلفه ، قال المازرى : المراد بدخلة الإزار الطرف المتدلى الذى بلى جفوه الأيمن ، قال فظن بعضهم أنه كناية عن الفرج انتهى . وزاد عباس أن المراد ما بلى جسده من الإزار ، وقيل أراد موضع الإزار من الجسد ، وقيل أراد وركه لانه معقد الإزار . والحديث فى الموطأ ، وفيه عن مالك وحدثني محمد بن أبى أمامة بن سهل أنه سمع أباه يقول ، اغتسل سهل - فذكر نحوه وفيه - فترج جبة كانت عليه وعامر بن ربيعة ينظر فقال : ما رأيت كالיום ولا جلد عذراء ، فوعك سهل مكانه واشتد وعكه - وفيه - ألا بركت ؟ ان العين حق ، توضأ له ، فتوضأ له عامر فراح سهل ليس به بأس . - (تذييلات) الأول اقتصر الثنوى فى الذاكرة على قوله : الاستفسال أن يقال للعائن : اغتسل داخلة إزارك بما بلى الجلد ، فاذا فعل صبه على المنظور اليه . وهذا يوم الاختصار على ذلك ، وهو عجيب ، ولا سيما وقد قل فى شرح مسلم ، كلام عباس بطوله . الثانى : قال المازرى هذا المعنى بما لا يمكن تعليقه ومعرفة وجهه من جهة العقل ، فلا يرد لكونه لا يعقل معناه . وقال ابن العربى : ان توقف فيه متشرع قلنا له : قل الله ورسوله أعلم ، وقد عضدته التجربة وصدفته المعاناة . أو متفلسف فارد عليه أظهر لأن عنده ان الادوية تعمل بقواها ، وقد تفصل بحسب لا يدرك ،

ويسمون ما هذا سبيله الخواص . وقال ابن القيم : هذه السكينة لا يتفجع بها من أنكرها ولا من سخر منها ولا من شك فيها أو قملها مجربا غير معتقد ، وإذا كان في الطبيعة خواص لا يعرف الأطباء علما بل هي عندهم خارجة عن القياس وإنما تفعل بالخاصية فما الذي تنكر جهلهم من الخواص الشرعية ؟ هذا مع أن في المعالجة بالاعتسال مناسبة لا تأباه العقول الصحيحة ، فهذا ترواقي سم الحية يؤخذ من لحيا ، وهذا علاج النفس الضعيفة بوضع اليد على بدن الغضبان فيسكن ، فكان أثر تلك العين كشمعة نار وقعت على جسد ، ففي الاعتسال إطفاء لتلك الشعلة . ثم لما كانت هذه السكينة الحبيثة تظهر في المواضع الرقيقة من الجسد لشدة النفوذ فيها ، ولا شيء أرق من المغاير ، فكان في غسلها لإبطال فعلها ، ولا سيما أن للارواح الشيطانية في تلك المواضع اختصاصا . وفيه أيضا وصول أمر الغسل إلى القلب من أرق المواضع وأسرعها نفذا ، فتنطفئ تلك النار التي أثارها العين بهذا الماء . الثالثة هذا الغسل ينفع بعد استحكام النظرة ، فاما عند الإصابة وقبل الاستحكام فقد أرشد الشارع إلى ما يدفعه بقوله في قصة سهل بن حنيف المذكورة كما مضى : ألا بركت عليه ، وفي رواية ابن ماجه : فليدع بالبركة ، ومثله عند ابن السني من حديث طامر بن ربيعة ، وأخرج البزار وابن السني من حديث أنس رفعه : من رأى شيئا فأنجبه فقال : ماشاء الله لا قوة الا بالله ، لم يضره . وفي الحديث من الفوائد أيضا أن العائن إذا عرف يقضى عليه بالاعتسال ، وأن الاعتسال من الشرعة النافعة ، وأن العين تمسكون مع الإيجاب ولو بغير حسد ، ولو من الرجل المحب ، ومن الرجل الصالح ، وأن الذي يعجبه الشيء ينبغي أن يبادر إلى الدعاء الذي يعجبه بالبركة ، ويكون ذلك رقية منه ، وأن الماء المستعمل طاهر . وفيه جواز الاعتسال بالفضاء ، وأن الإصابة بالعين قد تقتل . وقد اختلف في جريان القصاص بذلك فقال القرطبي : لو أظف العائن شيئا ضمنه ، ولو قتل فعليه القصاص أو الدية إذا تكرر ذلك منه بحيث يصير عادة ، وهو في ذلك كالساحر عند من لا يقتله كفرا ، انتهى . ولم يتعرض الشافعية للقصاص في ذلك ، بل منعه وقالوا : انه لا يقتل غالبا ولا يعد مهلكا . وقال النووي في « الروضة » ولا دية فيه ولا كفارة . لأن الحكم إنما يترتب على منضبط عام دون ما يختص ببعض الناس في بعض الأحوال ما لا انضباط له ، كيف ولم يقع منه فعل أصلا ، وإنما غايته حسد وتمن لزوال نعمة . وأيضا فالذي ينشأ عن الإصابة بالعين حصول مكروه لذلك الشخص ، ولا يتعين ذلك المكروه في زوال الحياة ، فقد يحصل له مكروه بغير ذلك من أثر العين اهـ . ولا يمكن على ذلك إلا الحكم بقتل الساحر فانه في معناه ، والفرق بينهما فيه عسر . وقل إن بطلان عن بعض أهل العلم فانه ينبغي الإمام منع العائن إذا عرف بذلك من مداخلته الناس وأن يلزم بيته ، فان كان فقيرا رزقه ما يقوم به ، فان ضرره أشد من ضرر المجذوم الذي أمر عمر رضي الله عنه بمنعه من مخالطة الناس كما تقدم واضح في باب ، وأشد من ضرر الثوم الذي منع الشارع آكله من حضور الجماعة . قال النووي : وهذا القول صحيح متين لا يعرف عن غيره تصريح بخلافه

باب رقية الحية وقمرب

٥٧٤١ - حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا عبد الواحد حدثنا سليمان الشيباني حدثنا عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه قال : سألت عائشة عن الرقية من الحرقعات : رخص النبي ﷺ الرقية من كل ذي حية ،

قوله (باب رقية الحية والعقرب) أى مشروعية ذلك ، وأشار بالترجمة الى ماورد في بعض طرق حديث الباب على ماأذكره . **قوله** (عبد الواحد) هو ابن زياد ، وبذلك جزم أبو نعيم حيث أخرج الحديث من طريق محمد بن عبيد ابن حسان عنه . **قوله** (سليمان الشيباني) هو أبو إسحق مشهور بكنيته أكثر من اسمه . **قوله** (رخص) فيه إشارة الى أن النهي عن الرقى كان متقدما ، وقد بينت ذلك في الباب الاول . **قوله** (من كل ذى حمة) يضم المبدلة وتخفيف الميم ، تقدم بيانها في « باب ذات الجنب » وأن المراد بها ذوات السموم ، ووقع في رواية أبي الأحرص عن الشيباني بسند « رخص في الرقية من الحية والعقرب » ،

٣٨ - باب رقية النبي ﷺ

٥٧٤٢ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** عبد الوارث عن عبد العزيز قال « دخلتُ أنا وثابتٌ على أنس بن مالك ، فقال ثابت : يا أبا حمزة اشتكيتُ . فقال أنسُ ألا أرقيك برقية رسول الله ﷺ ؟ قال : بلى . قال : اللهم رب الناس ، مُذهبَ الناس ، اشف أنت الشافي ، لا شافي إلا أنت ، شفاء لا يُفادِرُ سَمًا »

٥٧٤٣ - **حدثنا** عروبة على **حدثنا** يحيى **حدثنا** سُفيان **حدثني** سليمان عن مُسلم عن مسروق « عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ كان يعوذُ بعضَ أهله بِسَمِّ يَدِهِ الْبَيْتِ ويقول : اللهم رب الناس ، أذهبِ البأس ، واشف أنت الشافي . لا شفاء إلا شفاؤك ، شفاء لا يُفادِرُ سَمًا »

قال سُفيان **حدثتُ** به متصوراً ، فحدثني عن إبراهيم عن مسروق عن عائشة . . نحوه

٥٧٤٤ - **حدثني** أحمد بن أبي رجاء **حدثنا** النَّضرُ عن هشام بن عروة قال أخبرني أبي « عن عائشة أن رسول الله ﷺ كان يرقى يقول : ايسح البأس ، رب الناس ، بيدك الشفاء ، لا كاشف له إلا أنت »

٥٧٤٥ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** سُفيان قال **حدثني** عبدُ ربه بن سعيد عن حمرة « عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ كان يقولُ للريض : بسم الله ، رَبِّهِ أَرْضُنَا ، بِرِيقَةٍ بَعْضُنَا ، بِشَفَى مَقِينَا ، بِاذْنِ رَبِّنَا »

[الحديث ٥٧٤٥ - طريقه في : ٥٧٤٦]

٥٧٤٦ - **حدثني** صدقة بن الفضل أخبرنا ابن عيينة عن عبد ربه بن سعيد عن حمرة « عن عائشة قالت : كان النبي ﷺ يقول في الرقية : بسم الله رَبِّهِ أَرْضُنَا ، وَرِيقَةٍ بَعْضُنَا ، بِشَفَى مَقِينَا ، بِاذْنِ رَبِّنَا »

قوله (باب رقية النبي ﷺ) أى التي كان يرقى بها . ذكر فيه ثلاثة أحاديث : الاول حديث أنس . **قوله** (عبد الوارث) هو ابن سعيد ، وعبد العزيز هو ابن صهيب ، والاسناد بصريون . **قوله** (فقال ثابت) هو قبائل (يا أبا حمزة) هي كنية أنس . **قوله** (اشتكيت بضم) التاء أى مرضت ، ووقع في رواية الامام علي داني اشتكيت

قوله (الأ) بتخفيف اللام المعرض و «أرقبك» بفتح الهمزة . **قوله** (مذهب الباس) بغير هو للدواغة فإن أصله الهمزة . **قوله** (أنت الشافي) يؤخذ منه جواز تسمية الله تعالى بما ليس في القرآن بشرطين : أحدهما أن لا يكون في ذلك ما يرمي نقضا ، والثاني أن يكون له أصل في القرآن وهذا من ذلك ، فإن في القرآن « وإذا مرضت فهو يشفين » **قوله** (لا شافي إلا أنت) إشارة إلى أن كل ما يقع من الدواء والتداوى إن لم يصادف تقدير الله تعالى وإلا فلا ينجع . **قوله** (شفاء) مصدر منصوب بقوله « اشف » ويجوز الرفع على أنه خبر مبتدأ ، أي هو . **قوله** (لا ينفادر) بالغين المعجمة أي لا يترك ، وقد تقدم بيانه والحكمة فيه في أواخر كتاب المرضى ، وقوله « سقما » بضم ثم سكون ، وبفتحين أيضا . ويؤخذ من هذا الحديث أن الإضافة في الترجمة للفاعل ، وقد ورد ما يدل على أنها للفعول ، وذلك فيما أخرجه مسلم من حديث أبي سعيد « أن جبريل أتى النبي ﷺ فقال : يا محمد اشتكت ؟ قال : نعم . قال : بسم الله أرقبك ، من كل شيء يؤذيك ، من شر كل نفس أو عين حاسد الله يشفيك » وله شاهد عنده بمعناه من حديث عائشة . الحديث الثاني ، **قوله** (يحيى) هو القطان ، وسفيان هو الثوري ، وسليمان هو الأعمش ، ومسلم هو أبو الضحى مشهور بكنيته أكثر من اسمه ، وجوز الكرمانى أن يكون مسلم بن عمران لكونه يروى عن مسروق ويروى الأعمش عنه ، وهو يجوز على بعض وجه سمع الحديث ، على أننى لم أرى مسلم بن عمران البطين رواية عن مسروق وإن كانت ممكنة ، وهذا الحديث إنما هو من رواية الأعمش عن أبي الضحى عن مسروق ، وقد أخرجه مسلم من رواية جرير عن الأعمش عن أبي الضحى عن مسروق به ، ثم أخرجه من رواية هشيم ومن رواية شعبة ومن رواية يحيى القطان عن الثوري كلهم عن الأعمش قال بإسناد جرير ، فوضح أن مسلما المذكور في رواية البخاري هو أبو الضحى ، فإنه أخرجه من رواية يحيى القطان ، وغايته أن بعض الرواة عن يحيى سمعوا بعضهم كناه والله أعلم . **قوله** (كان يعوذ بعض أهله) لم أنف على تعيينه . **قوله** (يسمع بيده اليمنى أي على الوجع ، قال الطبري : هو على طريق التناول لورال ذلك الوجع . **قوله** (واشفه وأنت الشافي) في رواية الكشميهني بمحذف الواو ، والضمير في اشفه للعليل ، أو هي ماء السكت . **قوله** (لا شفاء) بالمدمية على الفتح والخبر محذوف والتقدير لنا أو له . **قوله** (إلا شفاؤك) بالرفع على أنه بدل من موضع لا شفاء . **قوله** (قال سفيان) هو موصول بالاسناد المذكور . **قوله** (حدثت به منصورا) هو ابن المعتمر ، وصار بذلك في هذا الحديث إلى مسروق طريقان ، وإذا ضم الطريق الذي بعده إليه صار إلى عائشة طريقان ، وإذا ضم إلى حديث أنس صار إلى النبي ﷺ فيه طريقان . **قوله** (نحوه) تقدم سياق في أواخر كتاب المرضى مع بيان الاختلاف على الأعمش ومنصور في الوساطة بينهما وبين مسروق ، ومن أفرد ومن جمع وتحرير ذلك واضحا . **قوله** في الطريق الأخرى (النضر) هو ابن شميل **قوله** . (كن يرقى) بكسر القاف ، وهو بمعنى قوله في الرواية التي قبلها « كان يعوذ » ولعل هذا هو السر أيضا في إيراد طريق عروة وإن كان سياق مسروق أهم ، لكن عروة صرح بكون ذلك رقية فيرافق حديث أنس في أنها رقية النبي ﷺ **قوله** (امسح) هو بمعنى قوله في الرواية الأخرى « أذهب » والمراد الإزالة . **قوله** (بيدك الشفاء لا كاشف له) أي للرض (إلا أنت) وهو بمعنى قوله « اشف أنت الشافي لا شافي إلا أنت » . الحديث الثالث ، **قوله** (سفيان) هو ابن عيينة كما صرح به في الطريق الثانية ، وقدم الأول لتصریح سفيان بالتعديت ، وصدقه شيخه في الثانية هو ابن الفضل المروزي . **قوله** (عبد دبه بن سعيد) هو الألباضي أخو يحيى بن سعيد ، هو ثقة ، ويحيى أشهر منه وأكثر

حدثنا . **قوله** (كان يقول للمريض اسم الله) في رواية صدقة كان يقول في الرقية ، وفي رواية مسلم عن ابن أبي عر عن سفيان زيادة في أوله ولفظه : كان إذا اشتكى الإنسان أو كانت به قرحة أو جرح قال النبي ﷺ بأصبعه هكذا - ووضع سفيان سبابته بالأرض ثم رفعها - بسم الله ، **قوله** (تربة أرضنا) خبر مبتدأ محذوف أي هذه تربة ، وقوله : بريقة بعضنا ، يدل على أنه كان يتقل عند الرقية ، قال النووي : معنى الحديث أنه أخذ من ريق نفسه على أصبعه السبابة ثم وضعها على التراب فعلق به شيء منه ثم مسح به الموضع العليل أو الجرح فابلا السلام المذكور في حالة المسح ، قال القرطبي : فيه دلالة على جواز الرقي من كل الآلام ، وأن ذلك كان أمرا قاصيا معلوما بينهم ، قال : ووضع النبي ﷺ سبابته بالأرض ووضعها عليه يدل على استحباب ذلك عند الرقية . ثم قال : وزعم بعض علمائنا أن السرفية أن تراب الأرض لبرودته وببره يرى الموضع الذي به الألم ويمنع انفساب المواد اليه ليبسه مع منفعته في تخفيف الجراح وانعماها . قال وقال في الريق : انه يختص بالتحليل والانتضاج وبراء الجرح والورم لاسيما من الصائم المجائع ، وتغيبه القرطبي أن ذلك لما يتم اذا وقعت المعالجة على قوانينها من مراعاة مقدار التراب والريق وملازمة ذلك في أوقاته ، وإلا فالنكت ووضع السبابة على الأرض لما يتعلق بها ما ليس له بال ولا أثر ، واتما هذا من باب التبرك بأسماء الله تعالى وآثار رسوله ، وأما وضع الإصبع بالأرض فلمله خاصية في ذلك ، أو لحكمة إغفاء آثار القدرة بمباشرة الأسباب المعتادة . وقال البيضاوي : قد شهدت المباحث الطبية على أن للريق مدخلا في النضج وتعديل المزاج ، وتراب الوطن له تأثير في حفظ المزاج ودفع الضرر ، فقد ذكروا أنه ينبغي للسافر أن يستصحب تراب أرضه إن عجز عن استصحاب ماها ، حتى إذا ورد المياه المختلفة جبل شيئا منه في سقائه ليأمن مضرة ذلك . ثم إن الرقي والعزائم لها آثار عجيبة تتقاعد العقول عن الوصول الى كنهها . وقال التوربشتي : كان المراد بالتربة الإشارة الى فطرة آدم ، والريقة الإشارة الى النطفة ، كانه تضرع بلسان الحال انك اخترعت الاصل الاول من التراب ثم أبدعته منه من ماء معين فبين عليك أن تنقي من كانت هذه نشأته . وقال النووي : قيل المراد بأرضنا أرض المدينة خاصة لبركتها ، وبعضنا رسول الله ﷺ لشرف ريقه ، فيسكون ذلك مخصوصا . وفيه نظر . **قوله** (يشق سقيمنا) ضبط بالوجهين بعزم أوله على البناء للمجهول ، وسقيمنا بالرفع وبفتح أوله على أن الفاعل مقدر ، وسقيمنا بالنصب على المفعولية . (تنبيه) : أخرج أبو داود والنسائي ما يفسر به الشخص المرق ، وذلك في حديث عائشة « ان النبي ﷺ دخل على ثابت بن قيس بن ثعلبة وهو مريض فقال : اكشف الباس ، رب الناس . ثم أخذ ترابا من بطحان فجعله في قدح ، ثم نفث عليه ، ثم صبه عليه ،

٣٩ - باب النفث في الرقية

٥٧٧٧ - **حدثنا** خالد بن مخلد حدثنا سليمان بن يحيى بن سعيد قال سمعت أبا مة قال سمعت أبا قتادة يقول « سمعت النبي ﷺ يقول : الرؤيا من الله ، والحلم من الشيطان . فإذا رأى أحدكم شيئا يكرهه فليدفعه حين يسقطه ثلاث صرات ، ويتعوذ من شرها ، فإنها لا تضره »
وقال أبو مة : فان كنت لأرى الرؤيا أهمل على من الجبل ، فما هو إلا أن سمعت هذا الحديث فإياها

٥٧٤٨ - **حديث** عبد العزيز بن عبد الله الأوسى حدثنا سليمان بن يونس عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان رسول الله ﷺ إذا أوى إلى فراشه نفث في كفه بقل هو الله أحد وبالموتين جميعاً، ثم مسح بهما وجهه وما بكت يده من جسده. قالت عائشة: فلما اشتكى كان يأسرني أن أفعل ذلك به. قال يونس: كنت أرى ابن شهاب يصنع ذلك إذا أتى إلى فراشه.

٥٧٤٩ - **حديث** موسى بن إسماعيل حدثنا أبو عوانة عن أبي بشر عن أبي المتوكل عن أبي سعيد أن رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ انطلقوا في سفر فرسأفروها حتى نزلوا في حى من أحياء العرب، فاستضافهم فأبوا أن يضيئهم. فلدغ سيد ذلك الحى، فسعوا له بكل شيء، لا يفعله شيء. فقال بعضهم: لو أنتم هؤلاء الرهط الذين قد نزلوا بكم، لهدأه أن يكون عند بعضهم شيء. فأتوهم فقالوا: يا أيها الرهط، إن سيدنا قد لدغ، فسعنا له بكل شيء، لا يفعله شيء، فهل عند أحد منكم شيء؟ فقال بعضهم: نعم، والله إنى لراق، ولكن والله لقد استصغناكم فلم نضيئكم، فأنا براقي لاسمكم حتى تجعلوا لنا جعلاً. فصالحوهم على قطع من لنتهم. فانطلق فجعل ينقل ويقرأ (الحمد لله رب العالمين) حتى لكانما نشط من مقال؛ فانطلق يمشى مابه قلبه. قال فأوفوهم جملهم الذى صالحوهم عليه. فقال بعضهم: اقسوا. فقال الذى رقى: لا تقبلوا حتى تأتى رسول الله ﷺ فذكر له الذى كان، فتنظر ما يأمرك. فقدموا على رسول الله ﷺ فذكروا له، فقال: وما يدريك أنها رقية؟ أصبتم، اقسوا واضربوا لى معكم بسهم.

قوله (باب النفث) بفتح النون وسكون الفاء بعدها مثناة (في الرقية). في هذه الترجمة إشارة إلى الرد على من كره النفث مطلقاً - كالأسود بن يزيد أحد التابعين - تمسكاً بقوله تعالى (ومن شر النفاثات في العقد)، وعلى من كره النفث عند قراءة القرآن خاصة كإبراهيم النخعي، أخرج ذلك ابن أبي شيبة وغيره، فأما الأسود فلا حجة له في ذلك لأن المذموم ما كان من نفث السحرة وأهل الباطل، ولا يلزم منه ذم النفث مطلقاً، ولا سيما بعد ثبوت في الأحاديث الصحيحة، وأما النخعي فالجساسة عليه ما ثبت في حديث أبي سعيد الخدري نالك أحاديث الباب، فقد قصروا على النبي ﷺ القصة وفيما أنه قرأ بفاتحة الكتاب ونقل ولم ينكر ذلك ﷺ فكان ذلك حجة، وكذا الحديث الثاني فهو واضح من قوله ﷺ، وقد تقدم بيان النفث مراراً، أو من قال إنه لا ريق فيه وتصويب أن فيه ريقاً خفيفاً، وذكر فيه ثلاثة أحاديث. **قوله** (سليمان) هو ابن بلال، ويحيى بن سعيد هو الأنصاري، والاستناد كله مدنيون. **قوله** (الرؤيا من الله) يأتي شرحه مستوفى في كتاب التعبير إن شاء الله تعالى. وقوله «فليفت» هو المراد من الحديث المذکور في هذه الترجمة لأنه دل على جدواها. **قوله** (وقال أبو سلمة) هو موصول بالاستناد المذكور وقوله «فان كنت» في رواية السكسميني بدون الفاء، وقوله «أنقل على من الجبل» أى لما كان يتوقع من

شرها . الحديث الثاني ، **قوله** (سليمان) هو ابن بلال أيضا ، ويونس هو ابن يزيد . **قوله** (إذا أوى الى فراشه نفث في كفه بقل هو الله أحد وبالمعوذتين) أى يقرؤها وينفث حالة القراءة ، وقد تقدم بيان ذلك فى الوفاة النبوية . **قوله** (ثم يمسح بهما وجهه وما بلغت يده من جسده) فى رواية المفضل بن فضالة عن عقيل « ثم يمسح بهما ما استطاع من جسده يبدأ بهما على رأسه ووجهه وما أقبل من جسده يفعل ذلك ثلاث مرات » . **قوله** (فلما اشتكى كان يأمرني أن أفعل ذلك به ، وهذا ما تفرد به سليمان بن بلال عن يونس ، وقد تقدم فى الوفاة النبوية من رواية عبد الله بن المبارك عن يونس بلفظ « فلما اشتكى وجهه الذى توفى فيه طفقت أنفث عليه » وأخرجه مسلم من رواية ابن وهب عن يونس فلم يذكرها . **قوله** (قال يونس : كنت أرى ابن شهاب يصنع ذلك إذا أوى الى فراشه) وقع نحو ذلك فى رواية عقيل عن ابن شهاب عند عبد بن حميد ، وفيه إشارة الى الرد على من زعم أن هذه الرواية شاذة ، وأن المحفوظ أنه عليه السلام كان يفعل ذلك إذا اشتكى كما فى رواية مالك وغيره ، فدللت هذه الزيادة على أنه كان يفعل ذلك إذا أوى الى فراشه ، وكان يفعله إذا اشتكى شيئا من جسده ، فلا منافاة بين الروایتين . وقد تقدم فى فضائل القرآن قول من قال لهما حديثان عن الزهري بسند واحد . الحديث الثالث حديث أبي سعيد فى قصة المديح الذى رقاہ بفاتحة الكتاب ، وتقدم شرحه مستوفى فى كتاب الاجارة ، وتقدمت الإشارة اليه قريبا . ووقع فى هذه الرواية « لجعل ينقل ويقرأ » ، وقد قدمت أن النفث دون النقل ، وإذا جاز النقل جاز النفث بطريق الاولى . وفيها « ما به قلبه » بفتح اللام بعدها موحدة ، أى ما به ألم يقلب لأجله على الفراش ، وقيل أصله من القلاب بضم القاف وهو داء يأخذ البعير فيمسكه على قلبه فيموت من يومه

٤٠ - باب مسح الرأى الراجع بيده اليمنى

٥٧٥٠ - **حدثني** عبد الله بن أبي شيبة حدثنا يحيى عن سفيان عن الأعمش عن مسلم عن مسروق عن عائشة رضى الله عنها قالت : كان للنبي عليه السلام يهود بعضهم يسبحه ويمسحه : أذهب الباس ، رب الناس ، واشف أنت الناس ، لا شفاء إلا شفاؤك ، شفاء لا يغادر سقما . فذكرته لمنصور فحدثني عن إبراهيم عن مسروق عن عائشة رضى الله عنها . . بنحوه

قوله (باب مسح الرأى الراجع بيده اليمنى) ذكر فيه حديث عائشة فى ذلك وقد تقدم شرحه قريبا ، والقائل « فذكرته منصور » هو سفيان الثوري كما تقدم التصريح به فى « باب رقية النبي عليه السلام » ،

٤١ - باب المرأة ترفى الرجل

٥٧٥١ - **حدثني** عبد الله بن محمد الجعفي حدثنا هشام أخبرنا مَعْرَ عن الزهري عن عروة عن عائشة رضى الله عنها أن النبي عليه السلام كان ينفث على نفسه فى مرضه الذى قبض فيه بالمدوذات ، فلما ثقل كفت أنا أنفث عليه بهن ، فامسح بيده نفسه لبركتها . فسألت ابن شهاب : كيف كان ينفث ؟ قال ينفث على يديه ، ثم يمسح بهما وجهه

قوله (باب المرأة ترقى الرجل) ذكر فيه حديث عائشة ، وفيه قولها وكان ينثف على نفسه في مرضه الذي قبض فيه بالعمودات ، فلما نقل كنت أنا أنثف عليه ، وقد تقدم قبل باب من رواية يونس عن ابن شهاب أنه عليه السلام أمرها بذلك ، وزاد في رواية معمر هنا كيفية ذلك فقال : ينثف على يديه ، ثم يمسح بهما وجهه .

٤٢ - باب من لم يرق

٥٧٥٢ - **حَرْشٌ** مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا حُصَيْنُ بْنُ نُمَيْرٍ عَنْ حُصَيْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : خَرَجَ عَلَيْنَا النَّبِيُّ عليه السلام يَوْمًا فَقَالَ : «مُرَضَتْ عَلَى الْأُمِّ ، فَجِئْتُ بِمَرِّ النَّبِيِّ مَعَ الرَّجُلِ وَالنَّبِيُّ مَعَ الرَّجُلَانِ ، وَالنَّبِيُّ مَعَ الرَّهْطِ ، وَالنَّبِيُّ لَيْسَ مَعَهُ أَحَدٌ . وَرَأَيْتُ سَوَادًا كَثِيرًا سَدَّ الْأَفْقَ ، فَرَجَوْتُ أَنْ تَكُونَ أُمِّي ، فَقِيلَ : هَذَا مُوسَى وَقَوْمُهُ ، ثُمَّ قِيلَ لِي : انْظُرْ ، فَرَأَيْتُ سَوَادًا كَثِيرًا سَدَّ الْأَفْقَ ، فَقِيلَ لِي : انْظُرْ هَكَذَا وَهَكَذَا ، فَرَأَيْتُ سَوَادًا كَثِيرًا سَدَّ الْأَفْقَ ، فَقِيلَ : هَؤُلَاءِ أُمَّتُكَ ، وَمَعَ هَؤُلَاءِ سَبْعُونَ أَلْفًا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ . فَتَفَرَّقَ النَّاسُ وَلَمْ يَبْقَ لِي لَمْ . فَتَذَكَّرْتُ أَصْحَابَ النَّبِيِّ عليه السلام فَقَالُوا : أَمَا نَحْنُ فَوَلَدُنَا لِلشَّرِكِ ، وَلَكِنَّا آمَنَّا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ، وَلَكِنْ هَؤُلَاءِ هُمُ ابْنَاؤُنَا . فَفَلَحَ النَّبِيُّ عليه السلام فَقَالَ : هُمُ الَّذِينَ لَا يَتَطَهَّرُونَ ، وَلَا يَكْتُمُونَ وَلَا يَسْتَتِرُونَ ، وَعَلَى رِجْلِهِمْ يَتَرَكُونَ . فَقَامَ عَكَاشَةُ بْنُ مِخْصَنٍ فَقَالَ : أَمْنَهُمْ أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : نَعَمْ . فَقَامَ آخَرُ فَقَالَ : أَمْنَهُمْ أَنَا ؟ فَقَالَ : سَبَقَكَ بِهَا عَكَاشَةُ .

قوله (باب من لم يرق) هو : يفتح أوله وكسر القاف معنيًا للفاعل ، وبعض أوله وفتح القاف معنيًا للفعول . قوله (حصين بن نمير) بنون مصغر هو الواسطي ، ماله في البخاري سوى هذا الحديث ، وقد تقدم بهذا الأسناد في أحاديث الانبياء لكن باختصار ، وتقدم الحديث بعينه من وجه آخر عن حصين بن عبد الرحمن في « باب من اكتوى » ، وذكرت من زاد في أوله قصة وأن شرحه سيأتي في كتاب الرقاق ، والفرس منه هنا قوله وهم الذين لا يطهرون ولا يكتون ولا يستترون ، فأما الطيرة فسيأتي ذكرها بعد هذا ؛ وأما السكى فتقدم ذكر ما فيه هناك ، وأما الرقية فتمسك بهذا الحديث من كره الرقى والسكى من بين سائر الأدوية وزعم أنهما قادحان في التوكل دون غيرهما ، وأجاب العلماء عن ذلك بأجوبة : أحدها قاله الطبري والمازري وطائفة أنه محمول على من جانب اعتقاد الأطباء في أن الأدوية تنفع بطبيعتها كما كان أهل الجاهلية يعتقدون ، وقال غيره : الرقى التي يحمدهم تركها ما كان من كلام الجاهلية ومن الذي لا يعقل معناه لاحتمال أن يكون كفرًا ، بخلاف الرقى بالذكر ونحوه . وثيقه عياض وغيره بأن الحديث يدل على أن السبعين ألفًا مزية على غيرهم وفضيلة انفردوا بها عن شاركهم في أصل الفضل والديانة ؛ ومن كان يعتقد أن الأدوية تؤثر بطبيعتها أو يستعمل رقى الجاهلية ونحوها فليس مسلمًا فلم يسلم هذا الجواب . ثانيها قال الداودي وطائفة إن المراد بالحديث الذين يمتنعون فعل ذلك في الصحة خشية وقوع الداء ، وأما من يستعمل الدواء بعد وقوع الداء به فلا ، وقد قدمت هذا عن ابن قتيبة وغيره في « باب من اكتوى » ، وهذا اختيار ابن عبد البر ، غير أنه معترض بما قدمته من ثبوت الاستمادة قبل وقوع الداء . ثالثها قال الحلبي : يحتمل أن يكون

المراد هؤلاء المذكورين في الحديث من غفل عن أحوال الدنيا وما فيها من الأسباب المعدة لدفع العوارض ، فهم لا يعرفون الاكتواء ولا الاستعداد . وليس لهم ملجأ فيما يترتبهم إلا الدعاء والاعتصام بالله ، والرضا بقضائه ، فهم غافلون عن طب الأطباء ورق الرقاة ولا يحسنون من ذلك شيئا ، والله أعلم . رابعها أن المراد بترك الرقي والكي الاعتماد على الله في دفع الداء وإرضا بقدره ، لا القدرح في جواز ذلك لثبوت وقوعه في الأحاديث الصحيحة وعن السلف الصالح لكن مقام الرضا والتسليم أعلى من تعاطي الأسباب ، وإلى هذا نحا الخطابي ومن تبعه . قال ابن الأثير : هذا من صفة الأولياء المعرضين عن الدنيا وأسبابها وعلاقتها ، ومولاهم خواص الأولياء . ولا يرد على هذا وقوع ذلك من النبي ﷺ فعلا وأمرأ ، لأنه كان في أعلى مقامات العرفان ودرجات التوكل فكان ذلك منه للتشريع وبيان الجواز ، ومع ذلك فلا ينقص ذلك من توكله ، لأنه كان كامل التوكل يقينا فلا يؤثر فيه تعاطي الأسباب شيئا ، بخلاف غيره ولو كان كثير التوكل ، لكن من ترك الأسباب وفوض وأخلص في ذلك كان أرفع مقاما . قال الطبري : قيل لا يستحق التوكل إلا من لم يخالط قلبه خوف من شيء البتة حتى السبع الضاري والعدو العادي ، ولا من لم يسع في طلب رزق ولا في مداواة ألم ، والحق أن من وثق بالله وأيقن أن قضاءه عليه ماض لم يقدح في توكله تعاطيه الأسباب اتباعا لسنة رسول الله ، فقد ظاهر ﷺ في الحرب بين درعين ، وليس على رأسه الخضر ، وأقعد الرماة على قم الشعب ، وخندق حول المدينة ، وأذن في الهجرة إلى الحبشة إلى المدينة ، وهاجر هو ، وتعاطى أسباب الأكل والشرب ، وأدخر لاهله قوتهم ولم ينتظر أن ينزل عليه من السماء ، وهو كان أحق الخلق أن يحصل له ذلك ، وقال الذي سأله : أعقل ناقي أو أدهما ؟ قال : ادعها وتوكل ، فإشار إلى أن الاحتراز لا يدفع التوكل ، والله أعلم

٢٣ - باب الطيرة

٥٧٥٣ - حدثني عبد الله بن محمد حدثنا عثمان بن عمر حدثنا يونس عن الزهري عن سالم « عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال : لا عدوى ولا طيرة ، والشؤم في ثلاث : في المرأة ، والدار ، والدابة »

٥٧٥٤ - حدثنا أبو البيان أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة « أن أبا هريرة قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : لا طيرة ، وخيرها الفأل » قالوا : وما الفأل ؟ قال : الكلمة الصالحة يستعملها أحدكم ،

[الحديث ٥٧٥٤ - طرفه في : ٥٧٥٥]

قولُه (باب الطيرة) بكسر المهملة وفتح التحتانية وقد تسكن ، هي التشاؤم بالشدن ، وهو مصدر تطير مثل تحير حيرة . قال بعض أهل اللغة لم يجيء من المصادر هكذا غير هاتين ، وتنبأ بأنه سمي طيبة ، وأورد بعضهم التولة وفيه نظر . وأصل التطير أنهم كانوا في الجاهلية يعتمدون على الطير فإذا خرج أحدهم لأمر فإن رأى الطير طار يمنة تيمن به واستمر ، وإن رآه طار يسرة تشام به ورجع ، وربما كان أحدهم يبيع الطير ليطير فيعتمدها ، لجاء الشرح بالنهي عن ذلك ، وكانوا يسمونه السائح بمجمة ثم نون ثم ساء مهملة ، والبارج بموحدة وآخره مهملة ، فالسائح

ما ولاك ميامنه بأن يمر عن يسارك الى يمينك ، والبارح بالعكس . وكانو يقيمون بالسائح ويقيمون بالبارح ، لأنه لا يمكن رميه إلا بأن ينحرف اليه ، وليس في شيء من سنوح الطير وبروحها ما يقتضى ما اعتقدوه ، وإنما هو تسلك يتعامل ما لا أصل له ، اذ لا نطق للطير ولا تمييز فيستدل بفعله على مضمون معنى فيه ، وطلب العلم من غير مظانه جعل من فاعله ، وقد كان بعض عقلاء الجاهلية ينكر التطير ويتمدح بتركه ، قال شاعر منهم :

واقعد غدوت وكنت لا أغدو على واق وساتم
فاذا الأشائم كالآيا من والآيا من كالآثام

وقال آخر : الوجه والطير والسكمان كلهم
وقال آخر : وما عاجلات الطير تدنى من الفقى
وقال آخر : لمعرك ما تدرى الطوارق بالمحصى
وقال آخر : تخير طيرة فيما زباد
تعمل أنه لا طير إلا على متطير ، وهو الثبور
بلى شيء يوافق بعض شيء أساينا ، وباطله كثير

وكان أكثرهم يتطيرون ويعتمدون على ذلك ويصح معهم غالباً لتزيين الشيطان ذلك ، وبقيت من ذلك بقايا في كثير من المسلمين . وقد أخرج ابن حبان في صحيحه من حديث أنس رفته « لا طيرة ، والطيرة على من تطير » . وأخرج عبد الرزاق عن معمر عن إسماعيل بن أمية عن النبي ﷺ « ثلاثة لا يسلم منهم أحد : الطيرة ، والظن ، والحسد . فإذا تطيرت فلا ترجع ، وإذا حسدت فلا تبغ ، وإذا ظننت فلا تحقق ، وهذا مرسل أو معضل ، لكن له شاهد من حديث أبي هريرة أخرجه البيهقي في « الشعب » ، وأخرج ابن عدى بسند لين عن أبي هريرة رفته « إذا تطيرتم فامضوا ، وعلى الله فتوكلوا » ، وأخرج الطبراني عن أبي الدرداء رفته « لن ينال الدرجات العلى من تكهن ، أو استقسم ، أو رجع من سفر تطيراً ، ورجاله ثقات ، إلا أننى أظن أن فيه انقطاعاً ، وله شاهد عن عمران بن حصين وأخرجه البزار في أثناء حديث بسند جيد ، وأخرج أبو داود والترمذى وصححه هو وابن حبان عن ابن مسعود رفته « الطيرة شرك ، وما منا إلا تطير ، ولكن الله يذهب بالتوكل ، وقوله « وما منا إلا » من كلام ابن مسعود أدرج في الخبر ، وقد بينه سليمان بن حرب شيخ البخارى فيما حكاه الترمذى عن البخارى عنه ، وإنما جعل ذلك شركاً لاعتقادهم أن ذلك يجب نفعا أو يدفع ضرراً ، فسكانهم أشركوه مع الله تعالى ، وقوله « ولكن الله يذهب بالتوكل » إشارة الى أن من وقع له ذلك فسلم لله ولم يعبأ بالطيرة أنه لا يؤاخذ بما عرض له من ذلك . وأخرج البيهقي في « الشعب » من حديث عبد الله بن عمرو موقوفاً « من عرض له من هذه الطيرة شيء فليقل : اللهم لا طير إلا طيرك ، ولا خير إلا خيرك ، ولا إله غيرك » . قوله (لا عدوى ، ولا طيرة ، والشؤم في ثلاث) قد تقدم شرح هذا الحديث وبيان اختلاف الرواة في سياقه في كتاب الجهاد ، والتطير والتشائم بمعنى واحد ، فنحن أولاً بطريق العموم كما نرى العدى ، ثم أثبت الشؤم في الثلاثة المذكورة . وقد ذكرت ما قيل في ذلك هناك . وقد وقع في حديث سعد بن أبي وقاص عند أبي داود بلفظ « وإن كانت الطيرة في شيء » الحديث . قوله في الحديث الثانى (لا طيرة ،

وغیرها الفأل) یأتی شرحه فی الباب الذی بعده ، וכمانه أشار بذلك الى أن النبی فی الطیرة علی ظاهره اسکن فی الشر ، ویستثنی من ذلك ما یقع فیه من الخیر كما سأذکره

٢٤ - باب الفأل

٥٧٥٥ - **حدیث** عبد الله بن محمد أخبرنا هشام أخبرنا معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال النبي ﷺ : لا طیرة ، وخیرها الفأل . قالوا : وما الفأل يا رسول الله ؟ قال : السکمة الصالحة یسمیها أحدکم ،

٥٧٥٦ - **حدیث** مسلم بن إبراهيم حدثنا هشام عن قتادة عن أنس رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : لا عدوی ولا طیرة ، ویعین الفأل الصالح ، السکمة للحسنة [الحديث ٥٧٥٦ - طرزه : فی ٥٧٦]

قوله (باب الفأل) بقاء ثم همزة وقد تسهل ، والجمع فتول بالهمزة جرما . **قوله** (عن عبيد الله بن عبد الله) أي ابن عتبة بن مسعود ، وقد صرح فی رواية شعيب التي قبل هذه فیه بالإخبار . **قوله** (قال وما الفأل) ؟ كذا للأكثر بالأفراد ، وللكشمي . قالوا ، كرواية شعيب . **قوله** (السکمة الصالحة یسمیها أحدکم) وقال فی حدیث أنس ثاني حدیث الباب ، ویعین الفأل الصالح ، السکمة الحسنة . وفی حدیث عروة بن عامر الذي أخرجه أبو داود قال : ذكرت الطیرة عند رسول الله ﷺ فقال : خیرها الفأل ، ولا ترد مسلما ، فإذا رأى أحدکم ما یکره فلیقل : اللهم لا یأتی بالحسنات إلا أنت ، ولا یذفع السيئات إلا أنت ، ولا حول ولا قوة إلا بالله ، وقوله وخیرها الفأل ، قال الکرماني تبعا لغيره : هذه الاضافة تشیر بأن الفأل من جملة الطیرة ، وليس كذلك بل هی اضافة توضیح ، ثم قال : وأيضا فإن من جملة الطیرة كما تقدم تقريره التیامن ، فبین بهذا الحدیث أنه ليس كل التیامن مردودا كالقشوم ، بل بعض التیامن مقبول . قلت : وفی الجواب الاول دفع فی صدر السؤال ، وفی الثاني تسلیم السؤال ودعوى التخصیص وهو أقرب وقد أخرج ابن ماجه یسند حسن عن أبي هريرة رفعه وكان یعجبه الفأل ویکره الطیرة ، وأخرج الترمذی من حدیث حابس التمیمی أنه سمع النبي ﷺ یقول : العین حق ، وأصدق الطیرة الفأل ، فی هذا التصريح أن الفأل من جملة الطیرة لكنه مستثنى . وقال الطیسی : الضمیر المأمون فی قوله وخیرها ، راجع الى الطیرة ، وقد علم أن الطیرة كلها لا خیر فیهما ، فهو كقوله تعالى (أصحاب الجنة یومئذ خیر مستقرا) وهو « بنی علی ذعهم » وهو من إرغاء العنان فی المخادعة بأن یجرى السکام علی ذعم الحسم حتى لا یشتبه عن التفسر فیه ، فإذا تفسر فأ نصف من نفسه قبل الحق ، فقوله « خیرها الفأل » إطماع للسامع فی الاستماع والقبول ، لا أن فی الطیرة خیرا حقیقة ، أو هو من نحو قولهم والصیف أحر من الشتاء ، أي الفأل فی بابه أبلغ من الطیرة فی بابها . والحاصل أن أفضل التفضیل فی ذلك إنما هو بین القدر المشترك بین الشیئين ، والقدر المشترك بین الطیرة والفأل تأثیر کل منهما فیهما هو فیه ، والفأل فی ذلك أبلغ . قال الخطابی : وإنما كان ذلك لان مصدر الفأل عن فطن ویبان ، فكأنه خیر له عن غیب ، بخلاف غیره فانه مستند الى حركة الطائر أو نطقه ویس فی بیان أصلا ، وإنما هو تكلف من

يتطاه . وقد أخرج الطبري عن عكرمة قال : كنت عند ابن عباس ، فرأى طائر فصاح ، فقال رجل : خير خير ، فقال ابن عباس : ما عند هذا لا خير ولا شر . وقال أيضا : الفرق بين الفأل والطيرة أن الفأل من طريق حسن الظن بالله ، والطيرة لا تكون إلا في السوء فلذلك كرهت . وقال النوري : الفأل يستعمل فيما يسوء وفيما يسر ، وأكثره في السرور . والطيرة لا تكون إلا في الشؤم ، وقد تستعمل مجازا في السرور اهـ . وكان ذلك بحسب الواقع ، وأما الشرع فخص الطيرة بما يسوء والفأل بما يسر ، ومن شرطه أن لا يقصد اليه فيصير من الطيرة . قال ابن بطال : جعل الله في فطر الناس محبة الكلمة الطيبة والانس بها كما جعل فيهم الارتياح بالنظر الاثني والماء الصافي وان كان لا يملك ولا يشربه . وأخرج الترمذي وصححه من حديث أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان إذا خرج لحاجته يمجبه أن يسمع : يا نبيج يا راشد ، وأخرج أبو داود بسند حسن عن بريدة رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان لا يطير من شيء ، وكان إذا بعث عاملا يسأل عن اسمه ، فاذا أعجبه فرح به ، وان كره اسمه روى كراهة ذلك في وجهه ، وذكر البيهقي في الشعب ، عن الحلبي ما ملخصه : كان التطير في الجاهلية في العرب ازجاج الطير عند إرادة الخروج للحاجة ، فذكر نحو ما تقدم ثم قال : وهكذا كانوا يطيطون بصوت الغراب وبمرور الأطباء قسموا الشكل تطيرا ، لأن أصله الاول . قال : وكان التشاؤم في الصبح إذا رأى الصبي ذاهبا إلى المعلم تشاؤم أو راجعا تيمن ، وكذا إذا رأى الجمل موقرا حلا تشاؤم فان رآه واضعا حله تيمن ، ونحو ذلك . لجاء الشرع برفع ذلك كله . وقال د من تكهن بأورده عن سفر تطير فليس منا ، ونحو ذلك من الأحاديث . وذلك إذا اعتقد أن الذي يشاهده من حال الطير موجبا ما ظنه ولم يصف التديير إلى الله تعالى ، فأما إن علم أن الله هو المدرر ولكنه أشفق من الشر لأن التجارب قضت بأن صرنا من أصواتها معلوما أو حالا من أحوالها معلومة يردفها مسكروه فان وطن نفسه على ذلك أساء ، وإن سأل الله الخير واستعاذ به من الشر ومعنى متوكلا لم يضره ما وجد في نفسه من ذلك ، وإلا فيؤاخذ به ، وربما وقع به ذلك المكره بعينه الذي اعتقده عقوبة له كما كان يقع كثيرا لأهل الجاهلية ، والله أعلم قال الحلبي : وإنما كان ﷺ يمجبه الفأل لأن التشاؤم سوء ظن بالله تعالى بغير سبب محقق ، والتشاؤم حسن ظن به ، والمؤمن مأمور بحسن الظن بالله تعالى على كل حال . وقال الطبري : معنى الترخص في الفأل والمنع من الطيرة هو أن الشخص لو رأى شيئا فظنه حسنا مرضا على طلب حاجته فليقبل ذلك . وإن رآه بضد ذلك فلا يقبله بل يمضي أسيله . فلو قبل وانتهى عن المضى فهو الطيرة التي خصت بأن تستعمل في الشؤم . والله أعلم

٤٥ - باب لا هامة

٥٧٥٧ - حدثنا محمد بن الحسن حدثنا القنصري أخبرنا إسرائيل أخبرنا أبو حصين عن أبي صالح د عن

أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر ،

قول (باب لا هامة) كذا للجميع ، وذكر فيه حديث أبي هريرة د لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر ، ثم ترجم بعد سبعة أبواب د باب لا هامة ، وذكر فيه الحديث المذكور مطولا وليس فيه د ولا طيرة ، وهذا من توادر ما أتفق له أن يترجم للحديث في موضعين بلفظ واحد ، وسأذكر شرح الهامة في الموضع الثاني إن شاء الله تعالى . ثم ظهر لي أنه أشار بتكرار هذه الترجمة إلى الخلاف في تفسير الهامة كما سيأتي بيانه

٤٦ - باب الكهانة

٥٧٥٨ - **حَدَّثَنَا** سَعِيدُ بْنُ عَفِيرٍ حَدَّثَنَا الْبَيْتُ قَالَ حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَىٰ فِي إِسْرَائِيلَ مِنْ هَذِهِ أَلْفَيْنِ مِائَةً فَرَمَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى بِمَجْتَرٍ ، فَاصَابَ بَطْنَهَا وَهِيَ حَامِلٌ ، فَتَنَكَّتْ وَلَدَهَا الَّذِي فِي بَطْنِهَا ، فَاخْتَصَمُوا إِلَى اللَّهِ ﷻ ، فَقَضَىٰ أَنْ دَبَّةَ مَا فِي بَطْنِهَا مُغْرَّةٌ عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ . فَقَالَ وَلِيُّ الْمَرْأَةِ الَّتِي غَرِمَتْ : كَيْفَ أَغْرَمُ يَا رَسُولَ اللَّهِ مِنْ لَا شَرْبَ وَلَا أَكْلَ ، وَلَا نَفَقَ وَلَا أَصْتَهَلَ ، فَقُلْتُ ذَلِكَ يُعْطَلُ . قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : إِنَّمَا هَذَا مِنْ إِخْوَانِ الْكُهَّانِ .

[الحديث ٥٧٥٨ - أطرافه في : ٥٧٥٩ ، ٥٧٦٠ ، ٦٧٤٠ ، ٦٩٠٤ ، ٦٩٠٩ ، ٦٩١٠]

٥٧٥٩ - **حَدَّثَنَا** ثَعْلَبَةُ عَنْ مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ امْرَأَتَيْنِ رَمَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى بِمَجْتَرٍ ، فَطَرَحَتْ جَدِيحَهَا ، فَقَضَىٰ فِيهَا النَّبِيُّ ﷺ بَغْرَةً : عَبْدٌ أَوْ وَلِيدَةٌ .

٥٧٦٠ - وعن ابن شِهَابٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ السَّيِّبِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَىٰ فِي الْجَيْنِ يُقْتَلُ فِي بَطْنِ أُمَةٍ بَغْرَةً : عَبْدٌ أَوْ وَلِيدَةٌ . قَالَ الَّذِي قَضَىٰ عَلَيْهِ : كَيْفَ أَغْرَمَ مَا لَا أَكْلَ وَلَا شَرْبَ وَلَا نَفَقَ وَلَا أَصْتَهَلَ ، وَمِثْلُ ذَلِكَ يُعْطَلُ . قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : إِنَّمَا هَذَا مِنْ إِخْوَانِ الْكُهَّانِ .

٥٧٦١ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ وَمَهْرِ الْبَيْمَى وَحِلْوَانِ الْكُهَّانِ .

٥٧٦٢ - **حَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ يَوْسَفَ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ يَحْيَىٰ بْنِ عُرْوَةَ ابْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : سَأَلَ نَاسٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ هُنَ الْكُهَّانِ فَقَالَ : لَيْسَ بِشَيْءٍ فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّهُمْ يَحْدُثُونَ أَحْيَانًا بِشَيْءٍ فَيَكُونُ حَقًّا ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : تِلْكَ لِلْكَلِمَةِ مِنَ الْحَقِّ يَنْطَلِقُ الْجَنِيُّ فَيَقْرَأُ فِي أُذُنِ وَلِيِّهِ ، فَيَخْلُطُونَ مَعَهَا مِائَةً كَذِبَةٍ .

قَالَ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ : مَرَّسَلٌ « الْكَلِمَةُ مِنَ الْحَقِّ » ، ثُمَّ بَلَغَنِي أَنَّهُ أَسْنَدَهُ بَعْدَ .

قَوْلُهُ (باب الكهانة) وقع في ابن بطال هنا « والسحر » وليس هو في نسخ الصحيح فيها وقفت عليه ، بل ترجمة السحر في باب مفرد عقب هذه ، والكهانة - يفتح الكاف - ويجوز كسرهما - ادعاء علم الغيب كالإخبار بما سيقع في الأرض مع الاستناد إلى سبب ، والأصل فيه استراق الجنى السمع من كلام الملائكة ، فيلقينه في أذن الكاهن . والكاهن لفظ يطلق على العراف ، والذي يضرب بالخصى ، والمنجم . ويطلق على من يقوم بأمر آخر ويسعى في قضاء حوائجه . وقال في « المحكم » : الكاهن القاضى بالغيب . وقال في « الجامع » : العرب تسمي كل من أذن بشيء

قبل وقوعه كاهنا . وقال الخطابي : الكهنة قوم لهم أذهان حادة ونفوس شريرة وطباع نارية ، فألفتهم الشياطين لما بينهم من التماس في هذه الأمور ، ومساعدتهم بكل ما تصل قدرتهم اليه . وكانت الكهانة في الجاهلية قاشية خصوصا في العرب لانقطاع النبوة فيهم . وهي على أصناف : منها ما يتلقونه من الجن . فإن الجن كانوا يصعدون إلى جهة السماء فيركب بعضهم بعضا إلى أن يدنو الأعلى بحيث يسمح الكلام فيلقيه إلى الذي يليه ، إلى أن يتلقاه من يليه في أذن السامع فيزد فيه ، فلما جاء الإسلام ونزل القرآن حرس السماء من الشياطين ، وأرسلت عليهم الشهب ، فبقي من استراقهم ما يتخطفه الأهل لبقائه إلى الأسفل قبل أن يصيبه الشهاب ، وإلى ذلك الإشارة بقوله تعالى ﴿ إلا من خلف الخطفة فأبعه شهاب نأفب ﴾ . وكانت إصابة الكهان قبل الإسلام كثيرة جدا كما جاء في أخبار شق وسطيح ونحوهما ، وأما في الإسلام فقد ندر ذلك جدا حتى كاد يضمحل وقه الحد . ثانيا ما يجرب الجن به من يواليه بما غاب عن غيره مما لا يطلع عليه الإنسان غالبا ، أو يطلع عليه من قرب منه لا من بعد . ثالثا ما يستند إلى ظن وتخمين وحس ، وهذا قد يجعل الله فيه لبعض الناس قوة مع كثرة الكذب فيه . رابعا ما يستند إلى التجربة والعادة ، فيستدل على الحادث بما وقع قبل ذلك ، ومن هذا القسم الأخير ما يضاهي السحر ، وقد يعتمد بعضهم في ذلك بالزجر والطرق والتجوم ، وكل ذلك مذموم شرعا . وورد في ذم الكهانة ما أخرجه أصحاب السنن ومصححه الحاكم من حديث أبي هريرة رفعه د من أنى كاهنا أو حراقا فصدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد ، وله شاهد من حديث جابر وعمران بن حصين أخرجهما الزار بسندين جيدين ولفظهما د من أنى كاهنا ، وأخرجه مسلم من حديث امرأة من أزواج النبي ﷺ - ومن الرواة من سماها حفصة - بلفظ د من أنى حراقا ، وأخرجه أبو يعلى من حديث ابن مسعود بسند جيد ، لكن لم يصرح برفعه ، ومثله لا يقال بالرأى ، ولفظه د من أنى حراقا أو ساحرا أو كاهنا ، وانفتحت ألفاظهم على الوعيد بلفظ حديث أبي هريرة ، إلا حديث مسلم فقال فيه د لم يقتل لهما صلاة أربعين يوما . ووقع عند الطبراني من حديث أنس بسند ابن مرفوعا بلفظ د من أنى كاهنا فصدقه بما يقول فقد برئ مما أنزل على محمد ، ومن أناه غير مصدق له لم تقبل صلاته أربعين يوما ، والأحاديث الأولى مع صححتها وكثرتها أولى من هذا ، والوعيد جاء نارة بعدم قبول الصلاة وتارة بالتكفير ، فيعمل على حالين من الآن أشار إلى ذلك القرطبي . والعرف بفتح المهملة وتشديد الراء من يستخرج الوقوف على المصيات بضرب من فعل أو قول . ثم ذكر المصنف ثلاثة أحاديث : أحدها حديث أبي هريرة (قوله) عن ابن شهاب عن أبي سلة عن أبي هريرة (وسأفه بطوله ، كذا قال عبد الرحمن بن خالد بن مسافر من رواية الليث عنه عن ابن شهاب ، وفصل مالك عن ابن شهاب قصة ولي المرأة لجملة من رواية ابن شهاب عن سعيد بن المسيب مرسلات كآيته المصنف في الطريق التي تلي طريق ابن مسافر هذه ، وقد روى الليث عن ابن شهاب أصل الحديث بدون الزيادة عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة موصولا كما سيأتي في الديات . وكذا أخرج هناك طريق يونس عن ابن شهاب عن أبي سلة وسعيد معا عن أبي هريرة بأصل الحديث دون الزيادة ، ويأتي شرح ما يتعلق بالجنين والقرة هناك إن شاء الله تعالى ، قوله (فقال ولي المرأة) هو محل بفتح المهملة والميم الخفيفة ابن مالك بن النافعة الهذلي ، بينه مسلم من طريق يونس عن ابن شهاب عن ابن المسيب وأبي سلة معا عن أبي هريرة ، وكنية حمل المذكور أبو نضلة ، وهو صحابي نزل البصرة . وفي رواية مالك د فقال الذي قضى عليه ، أي قضى على من هم منه يسيل ، وفي رواية

اليت عن ابن شهاب المذكورة أن المرأة من بني الحيان ، وبنو الحيان حتى من هذيل ، وجاء تسمية الضريتين فيها
أخرج أحمد من طريق عمرو بن تميم بن عويم عن أبيه عن جده قال : كانت أختي مليكة وامرأة منا يقال لها أم
عفيف بنت مسروح تحت حمل بن مالك بن النابغة ، فضربت أم عفيف مليكة بمسطح ، الحديث ، ولكن قال فيه
و فقال العلاء بن مسروح : يا رسول الله ، أغرم من لا شرب ولا أكل ، الحديث ، وفي آخره ، أجمع كسجع
المجاهلية ، ويجمع بينهما بأن كلا من زوج المرأة وهو حل وأختها وهو العلاء قال ذلك تواردا مما عليه ، لما تقرر
عندهما أن الذي يردى هو الذي يخرج حيا ، وأما السقط فلا يردى ، فابطل الشرع ذلك وجعل فيه غرة ، وسيأتي
بيانه في كتاب الديات إن شاء الله تعالى . ووقع في رواية للطبراني أيضا أن الذي قال ذلك عمران بن عويم ، فلعلها
قصة أخرى . وأم عفيف بهملة وقارين وزن عظيم ، ووقع في المهمات الخطيب ، وأصله هند أبي داود والنسائي
من طريق سماك عن عكرمة عن ابن عباس أنها أم غطيف بنين ثم طاء مهملة مصغر ، فأنه أعلم . قوله (كيف أغرم
يا رسول الله من لا شرب ولا أكل) في رواية مالك د من لا أكل ولا شرب ، والاول أولى لمناسبة السجع .
ووقع في رواية الكشميهني في رواية مالك د ما لا بدل د من لا ، وهذا هو الذي في «الموطأ» . وقال أبو عثمان بن
جني : معنى قوله لا أكل أى لم يأكل ، أقام الفعل الماضى مقام المضارع . قوله (قتل ذلك يطل) للاكثر بضم المثناة
التحتانية وفتح الطاء المهملة وتشديد اللام أى يهدر ، يقال دم فلان هدر إذا ترك الطلب بشأره ، وطل الدم بضم
الطاء ويفتحها أيضا ، وحكى «أطل» ولم يعرفه الأصمى : ووقع للكشميهني في رواية ابن مسافر د بطل ، بفتح
الموحدة والتخفيف من البطلان ، كذا وأيته في نسخة معتمدة من رواية أبي ذر ، وزعم عياض أنه وقع هنا للجمع
بالموحدة ، قال : وبالحسين في الموطأ ، وقد رجح الخطابي أنه من البطلان ، وأنكره ابن بطال فقال : كذا يقوله
أهل الحديث . وإنما هو طل الدم إذا هدر . قلت : وليس لانكاره معنى بعد ثبوت الرواية ، وهو موجه ، راجع
الى معنى الرواية الأخرى . قوله (إنما هذا من إخوان السكمان) أى لمشابهة كلامهم ، زاد مسلم والاسماعيلي من
رواية يونس د من أجل مجيئه الذى يجمع ، قال القرطبي : هو من تفسير الراوى ، وقد ورد مستند ذلك فيما أخرجه
مسلم في حديث المغيرة بن شعبة د فقال رجل من عصابة القاتلة يضرم د فذكر نحوه وفيه د فقال رسول الله ﷺ أجمع
كسجع الأعراب ، ؟ والسجع هو تناسب آخر الكلمات لمطا ، وأصله الاستواء ، وفي الاصطلاح الكلام المتقن
والجاء أجمع وأساجميع ، قال ابن بطال : فيه ذم الكفار وذم من تشبه بهم في ألفاظهم . وإنما لم يعاقبه لأنه ﷺ
كله مأمورا بالصفع عن الجاهلين ، وقد تمسك به من كره السجع في الكلام . وليس على إطلاقه ، بل المسكروه منه
ما يقع مع التكلف في معرض مدافعة الحق ، وأما ما يقع عفوا بلا تكلف في الأمور المباحة لجائز ، وعلى ذلك يحمل
ما ورد عنه ﷺ ، وسيأتي مزيد لذلك في كتاب الدعوات . والحاصل أنه إن جمع الأمرين من التكلف وإبطال
الحق كان مذموما ، وإن اقتصر على أحدهما كان أخف في الذم ، ويخرج من ذلك قسمه الى أربعة أنواع : فال محمود ما
جاء عفوا في حق ، ودونه ما يقع متسكما في حق أيضا ، والمذموم كسجهما . وفي الحديث من الفوائد أيضا رفع
الجناية للحاكم ، وجوب الدية في الجنين ولو خرج ميتا كما سيأتى تقريره في كتاب الديات مع استيفاء فوائده .
الحديث الثانی حديث أبي مسعود ، وهو عقبه بن عمرو ، في التهنى عن ثمن السكب ومهر البنى وطلوان السكاهن ،
وقد تقدم شرحه في أواخر كتاب البيج . الحديث الثالث ، قوله (عن يحيى بن عروة بن الزبير عن هرو) كان هذا

ما قالت الزهري سمعنا من عروة لعله عن ولده عنه ، مع كثرة ما عند الزهري عن عروة ، وقد وصفه الزهري بسمة العلم ، ووقع في رواية معقل بن عبيد الله عن مسند مسلم عن الزهري « أخبرني يحيى بن عروة أنه سمع عروة ، وكذا للصنف في التوحيد من طريق يونس ، وفي الأدب من طريق ابن جريج كلاهما عن ابن شهاب ، ولم أقف ليحيى بن عروة في البخاري إلا على هذا الحديث ، وقد روى بعض هذا الحديث محمد بن عبد الرحمن أبو الأسود عن عروة وتقدم موصولا في بدء الخلق ، وكذا هشام بن عروة عن أبيه به . قوله (سأل رسول الله ﷺ) في رواية السكشمي « سأل ناس رسول الله ﷺ » ، وكذا هو في رواية يونس ، وعند مسلم من رواية معقل مثله ومن رواية معقل مثل الذي قبله ، وقد سمي عن سأل عن ذلك معاوية بن الحكم السلي كما أخرجه مسلم من حديثه . قال قلت يا رسول الله ، أمورا كنا نصنعها في الجاهلية كنا نأتي الكهان ، فقال : لا تأتوا الكهان ، الحديث . وقال الخطابي هؤلاء الكهان إنما علم بشهادة الامتحان قوم لهم أذهان حادة ونفوس شريرة وطبائع نارية ، فهم يفرعون الى الجن في أمورهم ويستفتونهم في المحاورات فيلقون اليهم الكلمات ، ثم تعرض الى مناسبة ذكر الشعراء بعد ذكرهم في قوله تعالى (هل أنبئكم على من تنزل الشياطين) . قوله (فقال ليس بشيء) في رواية مسلم « ليسوا بشيء » ، وكذا في رواية يونس في التوحيد ، وفي نسخة « فقال لهم ليسوا بشيء » ، أي ليس قولهم بشيء . يعتمد عليه ، والعرب تقول لمن عمل شيئا ولم يحكمه : ما عمل شيئا . قال القرطبي : كانوا في الجاهلية يترافعون الى الكهان في الوقائع والاحكام ويرجعون الى أقرانهم ، وقد انقضت الكهانة بالجمعة المحمدية ، لكن بقي في الوجود من يشبههم ، وثبت النبي عن أتباعهم فلا يحل إتيانهم ولا تصديقهم . قوله (أنهم يحدثونا أحيانا بشيء فيكون حقا) في رواية يونس « فأنهم يتحدثون ، هذا أورده السائل إشكالا على عموم قوله « ليسوا بشيء » ، لأنه فهم منه أنهم لا يصدقون أصلا فأجابهم ﷺ عن سبب ذلك الصدق ، وأنه اذا اتفق أن يصدق لم يتركه غالبا بل يشوبه بالكذب . قوله (تلك الكلمة من الحق) كذا في البخاري بمهمة وقاف أي الكلمة المسموعة التي تقع حقا ، ووقع في مسلم « تلك الكلمة من الجن » ، قال النووي : كذا في نسخ بلادنا بالجمع والنون ، أي الكلمة المسموعة من الجن أو التي تصح مما نقلته الجن . قلت : التقدير الثاني يوافق رواية البخاري ، قال النووي : وقد حكى عياض أنه وقع يعني في مسلم بالحاء والقاف . قوله (يخطفها الجن) كذا الأكثر ، وفي رواية المرحسي ويخطفها من الجن ، أي الكاهن يخطفها من الجنى أو الجنى الذى يلتق الكاهن يخطفها من جنى آخر فوقه . ويخطفها بخاء معجمة وطاء مفتوحة وقد تكسر بعدها فاء ومعناه الأخذ بسرعة . وفي رواية السكشمي « يحفظها » بتقديم الفاء بعدها طاء معجمة والاول هو المعروف والله أعلم . قوله (فيقرها) يفتح أوله وثانيه وتشديد الراء أى يصبرها . تقول قررت على رأسه دلوا اذا صبيته ، فكأنه صب في أذنه ذلك الكلام . قال القرطبي : ويصح أن يقال المني ألغاه في أذنه بصوت ، يقال قر الظأوراذا صوت انتهى . ووقع في رواية يونس المذكورة وفيقرها ، أى يرددها ، يقال قررت الدجاجة تقرر قررة إذا رددت صوتها ، قال الخطابي : ويقال أيضا قررت الدجاجة تقرر قررا ، وإذا رجعت في صوتها قيل قررت قررة وقرقريرة ، قال : والمعنى أن الجنى إذا أتى الكلمة لوليه تسمع بها الشياطين فتتأفلوها كما اذا صوتت الدجاجة فسمعها الدجاج لجوابها . ونعقبه القرطبي بأن الأشبه بمساق الحديث أن الجنى يلتق الكلمة الى ولية بصوت خفي فراجع له زومة ويرجعه له ، فلذلك يقع كلام الكهان غالبا على هذا الخط ، وقد تقدم شيء من ذلك في أواخر الجنائن

في قصة ابن صياد وبيان اختلاف الرواة في قوله « في قطيفة له فيها زمومة » ، وأطلق على السكان ول الجنى لكونه يواله أو عدل عن قوله الكاهن إلى قوله ولبه فتعمم في الكاهن وغيره عن يوالى الجن . قال الخطابي بين ﷺ أن إصابة الكاهن أحيانا إنما هي لأن الجنى يلقى إليه الكلمة التي بسمها استراقا من الملائكة فيزيد هائبا أكاذيب يقيسها على سامع ، فربما أصاب نادرا وخطؤه الغالب ، وقوله في رواية يونس « كقرفة الدجاجة » يعنى الطائر المعروف ، ودالها مثلثة والأشهر فيها الفتح ، ووقع في رواية المستملى « الزجاجة » ، بالزاي المضمومة وأنكرها الدارقطنى وعددها في التصحيف ، لكن وقع في حديث الباب من وجه آخر تقدم في « باب ذكر الملائكة » في كتاب بدء الخلق ، فيقرأ في أذنه كما تقرر القارورة ، وشرحوه على أن معناه كما يسمع صوت الزجاجة إذا حلت على شيء أو أتى فيها شيء . وقال القابسي : المعنى أنه يكون لما يلقى الجنى إلى الكاهن حس كحس القارورة إذا حركت باليد أو على الصفا ، وقال الخطابي : المعنى أنه يطبق به كما يطبق رأس القارورة برأس الوعاء الذى يفرغ فيه منها ما فيها . وأغرب شارح « المصابيح » الثوريثي فقال : الرواية بالزاي أحوط لما ثبت في الرواية الأخرى « كما تقرر القارورة » ، واستعمال قر في ذلك شائع بخلاف ما فسروا عليه الحديث فانه غير مشهور ولم نجد له شاهدا في كلامهم ، فدل على أن الرواية بالذال تصحيف أو غلط من السامع . وتعبه الطبري فقال : لا ريب أن قوله « قر الدجاجة » مفعول مطلق ، وفيه معنى التشبيه ، فكما يصح أن يشبه إبراد ما اختطفه من الكلام في أذن الكاهن بصب الماء في القارورة يصح أن يشبه ترديد الكلام في أذنه بترديد الدجاجة صوتها في أذن صراحاتها ، وهذا مشاهد ، ترى الديك إذا رأى شيئا يشكره بقرقر قسمه الدجاج فتجتمع وتقرقر معه ، وباب التشبيه واسع لا يفتقر إلى العلاقة ، غير أن الاختلاف مستعار للكلام من فعل الطير كما قال الله تعالى ﴿ فتتطفه الطير ﴾ فيكون ذكر الدجاجة هنا أنسب من ذكر الزجاجة لحصول الترشيح في الاستمارة . قلت : ويقريه دعوى الدارقطنى وهو إمام الفن أن الذى بالزاي تصحيف ، وإن كنا ما قبلنا ذلك فلا أقل أن يكون أرجح . **قوله** (فيخلطون معها مائة كذبة) في رواية ابن جرير « أكثر من مائة كذبة » ، وهو دال على أن ذكر المائة لبيان العدد ، وقوله كذبة هنا بالفتح وحكى الكسر ، وأنكره بعضهم لأنه بمعنى الهيئة والحالة وليس هذا موضعه ، وقد أخرج مسلم في حديث آخر أصل توصل الجنى إلى الاختطاف فأخرج من حديث ابن عباس « حدثني رجال من الأنصار أنهم بينما هم جلوس ليلا مع رسول الله ﷺ إذ رى بنجم قاسنار ، فقال : ما كنتم تقولون إذا رى مثل هذا في الجاهلية ؟ قالوا : كننا نقول ولد البيلة رجل عظيم أو مات رجل عظيم ، فقال : إنها لا رى بها موت أحد ولا حياة . ولكن ربنا إذا قضى أمرا أصبح حلة العرش ثم سبح الذين يلوون حتى يبلغ التسبيح إلى أهل هذه السماء الدنيا فيقولون : ماذا قال ربكم ؟ فيخبرونهم حتى يصل إلى السماء الدنيا ، فيسرق منه الجنى : فما جاءوا به على وجهه فهو حق ، ولكنهم يزيدون فيه وينقصون ، وقد تقدم في تفسير سبأ وغيرها بيان كيفية هند استراقهم ، وأما ما تقدم في بدء الخلق من وجه آخر عن عروة عن عائشة « أن الملائكة تنزل في العنان - وهو السحاب - فتذكر الأمر قضى في السماء . فسترق الشياطين السمع ، فيحتمل أن يريد بالسحاب السماء كما أطلق السماء على السحاب ، ويحتمل أن يكون على حقيقته وأن بعض الملائكة إذا نزل بالوحى إلى الأرض تسمع منهم الشياطين ، أو المراد الملائكة الموكلة بانزال المطر . **قوله** (قال على قال عبد الرزاق مرسل الكلمة من الحق ، ثم بلغني أنه أسنده بعد) هل هذا هو ابن المديني شيخ البخاري فيه ، ومراده أن عبد الرزاق كان يرسل هذا القدر من الحديث ، ثم أنه بعد ذلك وصله

بذكر عاقبة فيه ، وقد أخرجه مسلم عن عبد بن حميد والاسماعيل من طريق فياض بن زهير ، وأبو نعيم من طريق عباس السبري ثلاثهم عن عبد الرزاق موصولا كرواية هشام بن يوسف عن معمر ، وفي الحديث بقائه استراق الشياطين السمع ، لكنه قل ونذر حتى كاد يضمحل بالنسبة لما كانوا فيه من الجاهلية . وفيه النهي عن إتيان الكهان قال الثعلبي : يجب على من قدر على ذلك من محاسب وغيره أن يقيم من يتعاطى شيئا من ذلك من الاسواق وينكر عليهم أشد التنكير وعلى من يجهل اليوم ولا يفتر بصدقه في بعض الأمور ولا بكثرة من يجهل اليهم عن ينسب إلى العلم ، فاقم غير راضين في العلم بل من الجهل بما في إنيانهم من المخذور . (تنبيه) : أراد باب الكهانة في كتاب الطب لمناسبته لباب السحر لما يجمع بينهما من مرجع كل منهما للشياطين ، وأراد باب السحر في كتاب الطب لمناسبته ذكر الرقى وغيرها من الأدوية المعنوية ، فناسب ذكر الأدوية التي تحتاج إلى ذلك ، واشتمل كتاب الطب على الإشارة للأدوية الحسية كالخبة السوداء والعسل ثم على الأدوية المعنوية كالرقى بالدعاء والقرآن . ثم ذكرت الأدوية التي تنفع الأدوية المعنوية في دفعها كالسحر ، كما ذكرت الأدوية التي تنفع الأدوية الحسية في دفعها كالجذام والله أعلم

٤٧ - باب السحر ، وقوله الله تعالى ﴿ وإسكن الشياطين كفرُوا ، يعلمون الناس السحر وما أنزل على المسكين ببال هاروت وماروت ، وما يعلمان من أحد حتى بقولا إما نحن فتنه فلا تكفر ، فيتعلمون منهما ما يفرقون به بين المرء وزوجه ، وما هم بضارين به من أحد إلا بإذن الله ، ويتعلمون ما يضرهم ولا ينفعهم ، ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق ﴾ ، وقوله تعالى ﴿ ولا يفلح الساحر حيث أتى ﴾ ، وقوله ﴿ أفقتون السحر وأنهم مبصرون ﴾ ، وقوله ﴿ يحيل إليه من سحرهم أنها تسعى ﴾ ، وقوله ﴿ ومن شر الثقات في المقعد ﴾ . والثقات : السواحر . نسحرون : نعوذون

٥٧٣٣ - حديث إبراهيم بن موسى أخبرنا عيسى بن يونس عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت : سحر رسول الله ﷺ رجل من بني زريق يقال له أبيد بن الأعصم ، حتى كان رسول الله ﷺ يحيل إليه أنه كان يفعل الشيء وما فعله . حتى إذا كان ذات يوم - أو ذات ليلة - وهو عنده ، اسكنه دما ودعاهم قال : يا عائشة ، أشعرت أن الله أفتاني فيما استفتيته فيه ؟ أتاني رجلان ، فعمد أحدهما عند رأسي ، والآخر عند رجلي ، فقال أحدهما لصاحبه : ما وجع الرجل ؟ فقال : مطلوب . قال : من طلبه ؟ قال : أبيد بن الأعصم . قال : في أي شيء ؟ قال : في مشط ومشاطة ، وجف طلع نخلة ذكر . قال : وأين هو ؟ قال : في بئر ذروان . فأتاها رسول الله ﷺ في ناس من أصحابه . فجاء فقال : يا عائشة ، كأن ماءها نقعة الخلاء ، وكأن رهوس نخلها رهوس الشياطين . قلت : يا رسول الله أفلا استخرجته ؟ قال : قد عافاني الله ، فسكره أن أهد

على الناس فيه شراً . فأمر بها فذُكِرَتْ ، تابعه أبو أسامة وأبو حمزة وابن أبي الزناد عن هشام . وقال أقيث وابن عيينة عن هشام « في مُشْط ومُشَاطَة » . ويقال : المُشَاطَة ما يُخْرِجُ مِنَ الشَّعْرِ إِذَا دُشِطَ ، وللشَّاطِطَة من مُشَاطَة السَّكَنَاتِ قَوْلُهُ (باب السَّحَر) قال الراغب وغيره : السَّحَر يُطْلَقُ عَلَى مَعَانٍ : أَحَدُهَا مَا لَطَفَ وَدَقَ ، وَمِنْهُ سَمِعْتُ الصَّبِيَّ غَادِمَةً وَاسْتَمَلْتَهُ ، وَكُلٌّ مِنْ اسْتِمَالٍ شَيْئاً فَقَدْ سَحَرَهُ وَمِنْهُ إِطْلَاقُ الشَّعْرَاءِ سَحَرَاءَ الْعِيُونِ لِاسْتِمَالَتِهَا الْغُفُوسَ ، وَمِنْهُ قَوْلُ الْأَطْيَاءِ : الطَّبِيعَةُ سَاحِرَةٌ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى (بَلْ نَحْنُ قَوْمٌ مَسْحُورُونَ) أَيِ مَصْرُفُونَ عَنِ الْمَعْرِفَةِ ، وَمِنْهُ حَدِيثُهُ إِنْ مِنْ الْبَيَانِ لِسَحَرَاءَ وَسَيَأْتِي قُرْبِيَّ فِي بَابٍ مَفْرُودٍ . الثَّانِي مَا يَقَعُ بِخُدَاعٍ وَتَحْيِيلَاتٍ لَا حَقِيقَةَ لَهَا ، نَحْوُ مَا يَفْعَلُهُ الْمُشْعُودُ مِنْ صَرْفِ الْأَبْصَارِ عَمَّا يَتَحَاوَاهُ بِخُفَّةٍ بِهِ ، وَإِلَى ذَلِكَ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى (تَحْيِيلُ إِلَيْهِ مِنْ سَحَرٍ) وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى (سَحَرُوا أَعْيُنَ النَّاسِ) وَمِنْ هُنَاكَ سَمِعُوا مُوسَى سَاحِرًا ، وَقَدْ يَسْتَمِثُّ فِي ذَلِكَ بِمَا يَكُونُ فِيهِ خَاصِيَةٌ كَالْحَجَرِ الَّذِي يَجْنِبُ الْحَدِيدَ الْمَسْمُومَ الْمُغْطَلِبُ . الثَّالِثُ مَا يَحْصُلُ بِمَعَاوَنَةِ الشَّيَاطِينِ بِضَرْبٍ مِنَ التَّقَرُّبِ إِلَيْهِمْ ، وَإِلَى ذَلِكَ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى (وَاسْكُنِ الشَّيَاطِينُ كُفْرًا وَيَلْبِسُونَ النَّاسَ السَّحَرِ) . الرَّابِعُ مَا يَحْصُلُ بِتَخَالُطِ السَّكَاكِبِ وَاسْتِزْجَالِ رُوحَانِيَّاتِهَا بِزَعْمِهِمْ ، قَالَ ابْنُ حَزَمٍ : وَمِنْهُ مَا يَوْجَدُ مِنَ الطَّاسِجَاتِ كَالطَّائِبِ الْمَقْشُوفِ فِيهِ صُورَةٌ عَقْرَبٍ فِي وَقْتِ كَوْنِ الْقَمَرِ فِي الْعَقْرَبِ فَيَنْفُخُ إِمْسَاكًا مِنْ لَدَغَةِ الْعَقْرَبِ ، وَكَالْمُشَاهِدِ بِبَعْضِ بِلَادِ الْقُرْبِ - وَهِيَ مَرْقُطَةُ - فَانْهَا لَا يَدْخُلُهَا نَعْمَانٌ فَطَلَّ الْإِنَّ كَانَ يَنْبِرُ إِزَادَتَهُ ، وَقَدْ يَجْمَعُ بَعْضُهُمْ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ الْآخِرَيْنِ كَالِاسْتِعَانَةِ بِالشَّيَاطِينِ وَغَطَايَةِ السَّكَاكِبِ فَيَكُونُ ذَلِكَ أَقْوَى بِزَعْمِهِمْ ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ الرَّازِيُّ فِي الْأَحْكَامِ لَهُ : كَانَ أَهْلُ بَابِلَ قَوْمًا صَابِغِينَ يَجِدُونَ السَّكَاكِبَ السَّجَّةَ وَيَسْمُونَهَا آلِهَةً وَيَعْتَقِدُونَ أَنَّهَا الْفَاعِلَةُ لِكُلِّ مَا فِي الْعَالَمِ ، وَعَمِلُوا أَوْثَانًا عَلَى أَسْمَائِهَا ، وَلِكُلِّ وَاحِدٍ هَيْكَلٌ فِيهِ صَنْمَةٌ يَتَقَرَّبُ إِلَيْهَا بِمَا يَوَافِقُهُ بِزَعْمِهِمْ مِنْ أَدْعِيَةٍ وَبِخُورٍ ، وَهَمَّ الَّذِينَ بَعَثَ إِلَيْهِمْ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَكَانَتْ طُومِهِمْ أَحْكَامُ النُّجُومِ ، وَمَعَ ذَلِكَ فَكَانَ السَّجَّةُ مِنْهُمْ يَسْتَعْمِلُونَ سَائِرَ وَجُوهِ السَّحَرِ وَيَسْبُوقُنَهَا إِلَى فَعْلِ السَّكَاكِبِ لَثَلَا يَبْحَثُ فِيهَا وَيَنْكَشِفُ تَوَجُّهُهُمْ أَنْتَهَى ثُمَّ السَّحَرُ يُطْلَقُ وَيُرَادُ بِهِ الْآلَةُ الَّتِي يَسْحَرُ بِهَا ، وَيُطْلَقُ وَيُرَادُ بِهِ فَعْلُ السَّاحِرِ وَالْآلَةُ تَارَةً تَكُونُ مَعْنَى مِنَ الْمَهَارِ ، نَفْطٌ كَالرَّقِيِّ وَالْزَنْثِ فِي الْعَقْدِ ، وَتَارَةً تَكُونُ بِالْمَحْسُوسَاتِ كَتَصَوِيرِ الصُّورَةِ عَلَى صُورَةِ الْمَسْحُورِ . وَتَارَةً بِجَمِيعِ الْأَمْرَيْنِ الْحَسِيِّ وَالْمَعْنَوِيِّ وَهُوَ الْبَلْغُ . وَاخْتَلَفَ فِي السَّحَرِ فَقِيلَ : هُوَ تَحْيِيلٌ فَقَطْ وَلَا حَقِيقَةٌ لَهُ وَهَذَا اخْتِيَارُ أَبِي جَعْفَرٍ الْأَسْتِرْبَادِيِّ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ وَأَبِي بَكْرٍ الرَّازِيِّ مِنَ الْحَنَفِيَّةِ وَابْنِ حَزَمٍ الظَّاهِرِيُّ وَطَائِفَةٌ ؛ قَالُوا النَّوَوِيُّ : وَالصَّحِيحُ أَنَّ لَهُ حَقِيقَةً وَبِهِ قَطَعَ الْجُمْهُورُ وَعَلَيْهِ عَامَةُ الْعُلَمَاءِ ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَالسَّنَةُ الصَّحِيحَةُ الْمَشْهُورَةُ أَنْتَهَى . لَكِنْ عَلَى الْأَزْوَاجِ هَلْ يَقَعُ بِالسَّحَرِ انْقِلَابُ عَيْنٍ أَوْ لَا ؟ فَمَنْ قَالَ أَنَّهُ تَحْيِيلٌ فَقَطْ مَنَعَ ذَلِكَ ، وَمَنْ قَالَ إِنَّ لَهُ حَقِيقَةً اخْتَلَفُوا هَلْ لَهُ تَأْوِيلٌ فَقَطْ يَحْسِبُ بِغَيْرِ الْمَزَاجِ فَيَكُونُ نَوْعًا مِنَ الْأَمْرَاضِ أَوْ يَنْتَهِي إِلَى الْإِلَهَاتِ يَحْسِبُ يَصْبِرُ الْجَمَادُ حَيًّا أَوْ مَيِّتًا وَعَكْسُهُ ؟ قَالُوا عَلَى الْجُمْهُورِ هُوَ الْأَوَّلُ ، وَذَهَبَ طَائِفَةٌ قَائِلَةً إِلَى الثَّانِي . فَانْ كَانَ بِالْإِنْظَرِ إِلَى الْقُدْرَةِ الْإِلَهِيَّةِ فَلَمْ . وَإِنْ كَانَ بِالْإِنْظَرِ إِلَى الْوَاقِعِ فَهُوَ مَحَلُّ الْخِلَافِ ، فَإِنَّ كَثِيرًا مِنْ يَدْعِي ذَلِكَ لَا يَسْتَطِيعُ إِثَامَةَ الْبَرَهَانِ عَلَيْهِ ، وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ أَنَّ قَوْمًا أَنْكَرُوا السَّحَرُ مُطْلَقًا وَكَأَنَّهُ عَنِ الْقَائِلِينَ بِأَنَّهُ تَحْيِيلٌ فَقَطْ وَالْإِنْبَاءُ بِمَكَايِدِ ، وَقَالَ الْمَازَرِيُّ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ عَلَى لُبَّاتِ السَّحَرِ وَإِنَّ لَهُ حَقِيقَةً ، وَفِي بَعْضِهِمْ حَقِيقَتُهُ وَأَصَافُ مَا يَقَعُ مِنْهُ إِلَى خِيَالَاتِ بَاعِلَةٍ وَهُوَ مَرْدُودٌ لَوَرُودِ النُّفْلِ بِثَابِتِ السَّحَرِ ، وَلَئِنْ الْعَقْلُ لَا يَنْكَرُ أَنَّ اللَّهَ قَدْ يَخْرِقُ الْعَادَةَ عِنْدَ لَطْفِ السَّاحِرِ بِكُلِّ

سحر
مصر و قوم

منه

ملفق أو تركيب أجسام أو منج بين قوى على ترتيب غصوص، ونظير ذلك ما يقع من حذاق الأطباء من موج بعض العقاقير ببعض حتى ينقلب الضار منها بمفرده فيصير بالتركيب نافعاً ، وقيل لا يزيد تأثير السحر على ما ذكر الله تعالى في قوله (يفرقون به بين المرء وزوجه) ليكون المقام مقام تحويل ، فلو جاز أن يقع به أكثر من ذلك لذكره . قال المازدي : والصحيح من جهة العقل أنه يجوز أن يقع به أكثر من ذلك ، قال : والآية ليست نصاً في منع الزيادة ، ولو قلنا إنها ظاهرة في ذلك . ثم قال : والفرق بين السحر والمجزة والكرامة أن السحر يكون بمعاينة أقوال وأفعال حتى يتم للساحر ما يريد ، والكرامة لا تحتاج إلى ذلك بل إنما تقع غالباً اتفاقاً ، وأما المجزة فتستأز عن الكرامة بالتحديد . ونقل إمام الحرمين الإجماع على أن السحر لا يظهر إلا من فاسق ، وأن الكرامة لا تظهر على فاسق . ونقل النووي في زيادات الروضة عن المنولي نحو ذلك . ويلينى أن يعتبر بحال من يقع الحارق منه ، فإن كان متمسكاً بالشرعية متجنباً للوقبات فالذي يظهر على يده من الخوارق كرامة ، وإلا فهو صحر ، لأنه بفشاً عن أحد أنواعه كاعانة الشياطين . وقال القرطبي : السحر حيل صناعية يتوصل إليها بالاكتساب ، غير أنها لدقتها لا يتوصل إليها إلا بأحد الناس ، ومادته الوقوف على خواص الأشياء والعلم بوجود تركيبها وأوقاتها ، وأكثرها تغييلات بغير حقيقة وإيهامات بغير ثبوت فيعظم عند من لا يعرف ذلك كما قال الله تعالى عن سحرة فرعون (وجعلوا سحراً عظيماً) مع أن حبالهم وعصيمهم لم تخرج عن كونها حبالاً وعصياً . ثم قال : والحق أن لبعض أصناف السحر تأثيراً في القلوب كالحب والبغض وإلقاء الخير والشر ، وفي الأبدان بالألم والسقم ، وأما المذكور أن الجاد ينقلب حيواناً أو عكسه يسحر الساحر ونحو ذلك . قوله (وقول الله تعالى : وإسكن الشياطين كفرؤا يعلمون الناس السحر الآية) كذا الأكثر وساق في رواية كريمة إلى قوله (من خلقي) وفي هذه الآية بيان أصل السحر الذي يعمل به اليهود ، ثم هو ما وضعته الشياطين على سليمان بن داود عليه السلام وما أمول على هاروت وماروت بأرض بابل ، والثاني متقدم العهد على الأول لأن قصة هاروت وماروت كانت من قبل زمن نوح عليه السلام على ما ذكر ابن أبي عمير وغيره ، وكان السحر موجوداً في زمن نوح إذ أخبر الله عن قوم نوح أنهم ذهبوا إلى ساحر ، وكان السحر أيضاً قاشياً في قوم فرعون وكل ذلك قبل سليمان . واختلف في المراد بالآية فقليل : أن سليمان كان جمع كتب السحر والكهانة فدفنها تحت كرسيه فلم يكن أحد من الشياطين يستطيع أن يدنو من الكرسي ، فلما مات سليمان وذهبت العلماء الذين يعرفون الأمر جاءه شيطان في صورة إنسان فقال لليهود : هل أدلكم على كنز لا نظير له ؟ قالوا : نعم قال : فاحفروا تحت الكرسي ، فحفروا - وهو متنع عنهم - فوجدوا تلك الكتب ، فقال لهم : إن سليمان كان يضبط الانس والجن بهذا ، ففشا فيهم أن سليمان كان ساحراً ، فلما نزل القرآن ذكر سليمان في الانبياء أنكرت اليهود ذلك وقالوا إنما كان ساحراً ، فنزلت هذه الآية . أخرجه الطبري وغيره عن السدي ، ومن طريق سعيد بن جبير بسند صحيح نحوه ، ومن طريق عمران بن الحارث عن ابن عباس موصولاً بمعناه ، وأخرج من طريق الربيع بن أنس نحوه ولكن قال : إن الشياطين هي التي كتبت كتب السحر ودفنتها تحت كرسيه ، ثم لما مات سليمان استخرجته وقالوا : هذا العلم الذي كان سليمان يكتمه الناس . وأخرجه من طريق محمد بن إسحق وزاد أنهم نقضوا خاتماً على نقش خاتم سليمان وختموا به الكتاب وكتبوا عنوانه وهذا ما كتبت آصف بن برخيا الصديق للملك سليمان بن داود من ذخائر كنوز العلم ، ثم دفنوه فذكر نحو ما تقدم . وأخرج من طريق العوفي عن ابن عباس نحو ما تقدم عن السدي

ولكن قال : انهم لما وجدوا الكتب قالوا هذا مما أنزل الله على سليمان فأخفاه منا . وأخرج بسند صحيح عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : انطلقت الشياطين في الأيام التي ابتلى فيها سليمان ، فكتبت كتباً فيها سحر وكفر ، ثم دفنتها تحت كرسيه ثم أخرجوها بعده فقرأها على الناس ، ومخلص ما ذكر في تفسير هذه الآية أن المحكي عنهم أنهم اتبعوا ما تلو الشياطين ثم أهل الكتاب ، إذ تقدم قبل ذلك في الآيات ايضاح ذلك ، والجملة مطبوعة على مجموع الجمل السابقة من قوله تعالى ﴿ ولما جاءهم رسول ﴾ الى آخر الآية ، واما في قوله ﴿ ما تلو الشياطين ﴾ موصولة على الصواب ، وغلط من قال إنها نافية لأن نظم الكلام بأباه ، وتتلوا ، افظه مضارع لكن هو واقع موقع الماضي وهو استعمال شائع ، ومعنى تلو تقول . ولذلك عداه بعلی ، وقبل معناه تتبع أو تقرأ ، ويحتاج الى تقدير قيل هو تقرأ على زمان ملك سليمان ، وقوله ﴿ وما كفر سليمان ﴾ ما نافية جموا ، وقوله ﴿ ولكن الشياطين كفروا ﴾ هذه الواو عاطفة بجملة الاستدراك على ما قبلها ، وقوله ﴿ يعلمون الناس السحر ﴾ اناس مفعول أول والسحر مفعول ثان والجملة حال من قال كفروا ، أى كفروا معللين ، وقيل هي بدل من كفروا ، وقيل استئنافية ، وهذا على إعادة ضمير يعلمون على الشياطين ، ويحتمل عوده على الذين اتبعوا فيكون حالاً من فاعل اتبعوا أو استئنافاً ، وقوله ﴿ وما أنزل ﴾ ما موصولة وعلمها النصب عطفاً على السحر ، والتقدير يعلمون الناس السحر ، والمزول على المسكين ، وقيل الجر عطفاً على ملك سليمان أى تقولاً على ملك سليمان وعلى ما أنزل ، وقيل بل هي نافية عطفاً على ﴿ وما كفر سليمان ﴾ والمعنى ولم يزل على المسكين لإباحة السحر . وهذان الاعرابان بنبيان على ما جاء في تفسير الآية عن البعض ، والجمهور على خلافه وأنها موصولة ، ورد الزجاج على الاخفش دعواه أنها نافية وقال : الذي جاء في الحديث والتفسير أول . وقوله ﴿ بيابل ﴾ متعلق بما أنزل أى في بابل ، والجمهور على قسح لام المسكين ، وقرئ بكسرهما ، وهاروت وماروت بدل من المسكين وجرا بالفتحة ، أو عطف بيان ، وقيل بل هما بدل من الناس وهو بعيد ، وقيل من الشياطين على أن هاروت وماروت اسمان لقبيلتين من الجن وهو ضعيف ، وقوله ﴿ وما يملكان من أحد ﴾ بالتشديد من التعليم ، وقرئ في الشاذ بسكون الميم من الاعلام بناء على أن التضعيف يتعاقب مع الهمزة ، وذلك أن المسكين لا يملكان الناس السحر بل يملكانهم به وينميانهم عنه ، والاول أشهر ، وقد قال على الملكان يملكان تعليم انذار لا تعليم طالب ، وقد استدلل بهذه الآية على أن السحر كفر ومتعبه كافر ، وهو واضح في بعض أنواعه التي قدمتها وهو التعبد للشياطين أو للكواكب ، وأما النوع الآخر الذي هو من باب الشعوذة فلا يكفر به من تعلمه أصلاً ، قال النووي : عمل السحر حرام وهو من الكبائر بالاجماع ، وقد عده النبي ﷺ من السبع الموبقات ، ومنه ما يكون كفراً ، ومنه ما لا يكون كفراً بل معصية كبيرة ، فإن كان فيه قول أو فعل يقتضى الكفر فهو كفر وإلا فلا ، وأما تعلمه وتعليمه لحرام ، فإن كان فيه ما يقتضى الكفر كفر واستتيب منه ولا يقتل ، فإن تاب قبلت توبته ، وإن لم يكن فيه ما يقتضى الكفر عذر . وعن مالك : الساحر كافر يقتل بالسحر ولا يستتاب بل يجهنم قتله كالزندق . قال عياض : ويقول مالك قال أحمد وجماعة من الصحابة والتابعين اه . وفي المسألة اختلاف كثير وتفصيل ليس هذا موضع بسطها . وقد أجاز بعض العلماء تعلم السحر لأحد أسرين إما لتبين ما فيه كفر من غيره وإما لازالة عن وقع فيه ، فأما الاول فلا يحذور فيه إلا من جهة الاعتقاد فإذا سلم الاعتقاد فمرفة الشيء بمجرد لا تستلزم منما ، كن يعرف كيفية عبادة أهل الاوثان الاوثان لأن كيفية ما يعمل الساحر انما هي

حكاية قول أو فعل ، بخلاف تماطيه والعمل به . وأما الثاني فإن كان لا يتم كما زعم بعضهم إلا بنوع من أنواع الكفر أو الفسق فلا يحل أصلا وإلا جاز للمنفى المذكور ، وسيأتي مزيد لذلك في باب هل يستخرج السحر ، قريبا واه أهل . وهذا فصل الخطاب في هذه المسألة . وفي إيراد المصنف هذه الآية إشارة إلى اختيار المصنف بكفر الساحر لقوله فيها (وما كفر سليمان) ولكن الصيادين كفروا يعلمون الناس السحر) فإن ظاهرهما أنهم كفروا بذلك ، ولا يكفر بتعليم الشيء إلا وذلك الشيء كفر ، وكذا قوله في الآية على لسان المسكين (إنما نحن فتنه فلا تكفر) فإن فيه إشارة إلى أن تعلم السحر كفر فيكون العمل به كفرا ، وهذا كله واضح على ما قررته من العمل ببعض أنواعه . وقد زعم بعضهم أن السحر لا يصح إلا بذلك ، وعلى هذا قسميه ما عدا ذلك سمرا مجازا كاطلاق السحر على القول البليغ ، وقصة هاروت وماروت جاءت بسند حسن من حديث ابن عمر في مسند أحمد ، وأحسب الطبري في إيراد طرقها بحيث يقضى بجمعها على أن لقصة أصلا ، خلافا لمن زعم بطلانها كعباس ومن تبعه ، ومحصلها أن الله ركب الشهوة في ملكين من الملائكة اختبأوا لهما وأمرهما أن يحكما في الأرض ، فزلا على صورة البشر وحكما بالمدل مدة ، ثم افتتنا بأمرأة جميلة فعوقبا بسبب ذلك بأن حبسا في بئر بابل منسكين وإتليا بالنطق بعلم السحر ، فصار يقصدهما من يطلب ذلك فلا ينطقان بحضرة أحد حتى يحذراه وينهياه ، فإذا أصر تكلمتا بذلك ليتعلم منهما ذلك وهما قد عرفتا ذلك فيتعلم منهما ما قص الله عنهما ، واه أعلم . قوله (وقوله تعالى : ولا يطلع الساحر حيث أتى) في الآية نفى الفلاح عن الساحر ، وليس فيه دلالة على كفر الساحر مطلقا ، وإن كثرت في القرآن إنبات الفلاح للؤمن ونفيه عن الكافر ، لكن ليس فيه ما ينفي نفى الفلاح عن الفاسق وكذا العامى . قوله (وقوله أفتأتون السحر وأنتم تبصرون) هذا يخاطب به كفار قريش يستبعدون كون محمد ﷺ رسولا من الله لكونه بشرا من البشر ، فقال قائلهم منكرا على من اتبعه : أفتأتون السحر ، أى أفتتبعونه حتى تصيروا كمن اتبع السحر وهو يعلم أنه محرر . قوله (وقوله : يخيل إليه من سحرهم أنها تسعى) هذه الآية حمدة من زعم أن السحر إنما هو تخييل ، ولا حجة فيها لأن هذه وردت في قصة سمرة فرعون ، وكان سحرهم كذلك ، ولا يلزم منه أن جميع أنواع السحر تخييل ، قال أبو بكر الرازى في « الاحكام » : أخبر الله تعالى أن الذى ظنه موسى من أنها تسعى لم يكن سعيها وإنما كان تخميلا ، وذلك أن عصيم كانت مخوفة قد ملئت زئبقا ، وكذلك الحبال كانت من آدم مخوفة زئبقا ، وقد حفروا قبل ذلك أمرايا وجعلوا لها أراجا وملأوها نارا فلما طرحت على ذلك الموضع وحس الزئبق حركها لأن من شأن الزئبق إذا أصابته النار أن يطير ، فلما أفتتته كشافة الحبال والعصى صارت تتحرك بحركته فظن من رآها أنها تسعى . ولم تكن تسمى حقيقة . قوله (ومن شر الغفائات في المقعد ، والغفائات السواحر) هو تفسير الحسن البصرى أخرجه الطبري بسند صحيح ، وذكره أبو عبيدة أيضا في « المجاز » قال : الغفائات السواحر ينفقن . وأخرج الطبري أيضا عن جماعة من الصحابة وغيرهم أنه الفتى في الرقية ، وقد تقدم البحث في ذلك في « باب الرقية » . وقد وقع في حديث ابن عباس فيما أخرجه البيهقي في « الدلائل » بسند ضعيف في آخر قصة السحر الذى سحر به النبي ﷺ أنهم وجدوا وترا فيه إحدى عشرة عقدة وأتت سورة الفلق والناس وجعل كل قرأية انحلت عقدة ، وأخرجه ابن سعد بسند آخر منقطع عن ابن عباس « أن عليا وعمارا لما بهما النبي ﷺ لاستخراج السحر وجدا طلعة فيها إحدى عشرة عقدة ، فذكر نحوه . قوله (تسحرون نعمون) بضم أوله وفتح المهملة وتشديد الميم المفتوحة ، وضبط أيضا يسكون العين

قال أبو عبيدة في كتابه الجواز في قوله تعالى (سيقولون الله قل فاني تسحرون) : أي كيف تمعون عن هذا وتصدون عنه ؟ قال : ونراه من قوله صرت أعيننا عنه فلم نبصره ، وأخرج (١) في قوله (فاني تسحرون) أي تمعدون أو تصرفون عن التوحيد والطاعة . قلت : وفي هذه الآية إشارة الى الصنف الاول من السحر الذي قدمته ، وقال ابن عطية : السحر هنا مستعار لما وقع منهم من التخليط ووضع الشيء في غير موضعه كما يقع من المسحور ، والله أعلم . قوله (حدثنا ابراهيم بن موسى) هو الرازي ، وفي رواية أبي ذر وحدثني بالافراد ، وهشام هو ابن عروة بن الزبير . قوله (عن أبيه) وقع في رواية يحيى القطان عن هشام وحدثني أبي ، وقد تقدمت في الجزية ، وسيأتي في رواية ابن عينة عن ابن جريج وحدثني آل عروة ، ووقع في رواية الحبيدي عن سفيان عن ابن جريج وحدثني بعض آل عروة عن عروة ، وظاهره أن غير هشام أيضا حدث به عن عروة ، وقد رواه غير عروة عن عائشة كما سأبينه . وجاء أيضا من حديث ابن عباس وزيد بن أرقم وغيرهما . قوله (سحر النبي ﷺ رجل من بني ذريق) زاي قبل الراء مضمر . قوله (يقال له لبيد) بفتح اللام وكسر الموحدة بعدها تخانة ساكنة ثم مهملة (ابن الاعصم) بوزن أحر بمهملتين ، ووقع في رواية عبد الله بن نعيم عن هشام بن عروة عند مسلم و سحر النبي ﷺ يهودي من يهود بني ذريق ، ووقع في رواية ابن عينة الآية قريبا د رجل من بني ذريق حليف اليهود وكان منافقا ، ويجمع بينهما بأن من أطلق أنه يهودي نظر الى ما في نفس الأمر ، ومن أطلق عليه منافقا نظر الى ظاهر أمره . وقال ابن الجوزي هذا يدل على أنه كان أسلم نفاقا وهو واضح ، وقد حكى عياض في الضعاف ، أنه كان أسلم ، ويحتمل أن يكون قيل له يهودي لسكونه كان من حلفائهم لا أنه كان على دينهم . وبني ذريق بطن من الأنصار مشهور من الحوزج ، وكان بين كثير من الأنصار وبين كثير من اليهود قبل الاسلام حلف وإخاء ورد ، فلما جاء الإسلام ودخل الأنصار فيه تبرءوا منهم ، وقد بين الواقدي السنة التي وقع فيها السحر : أخرجه عنه ابن سعد بسند له الى عمر بن الحسك مرسل قال د لما رجع رسول الله ﷺ من المدينة في ذي الحجة ودخل المحرم من سنة سبع جاءت رؤساء اليهود الى لبيد بن الأعصم - وكان حليفيا في بني ذريق وكان ساحرا - فقالوا له : يا أبا الأعصم ، أنت أسحرنا ، وقد أسحرنا محمدا فلم نصنع شيئا ، ونحن نجعل لك جعلنا على أن تسحره لنا سحرا يشكوه . فجعلوا له ثلاثة دنانير ، ووقع في رواية أبي خزيمة عند الاسماعيلي د فأقام أودعين ليلة ، وفي رواية وهيب عن هشام عند أحمد ستة أشهر ، ويمكن الجمع بأن تكون السنة أشهر من ابتداء تغير مزاجه والأربعين يوما من استحكامه ، وقال السهلي : لم أقف في شيء من الأحاديث المشهورة على قدر المدة التي مكث النبي ﷺ فيها في السحر حتى ظفرت به في دجامع معمر عن الزهري أنه لبث ستة أشهر ، كذا قال ، وقد وجدناه موصولا بأسناد الصحيح فهو المعتمد . قوله (حتى كان رسول الله ﷺ يحيل اليه أنه كان يفعل الشيء وما فعله) قال المازري : أنكر بعض المستدعة هذا الحديث وزعموا أنه يحط منصب النبوة وبشكله فيها ، قالوا : وكل ما أدى الى ذلك فهو باطل ، وزعموا أن تجوز هذا بعدم الثقة بما شرعوه من الشرائع إذ يحتمل على هذا أن يحيل اليه أنه يرى جبريل وليس هو ثم ، وأنه يوحى اليه بشيء ولم يوح اليه بشيء ، قال المازري : وهذا كله مردود ، لأن الدليل قد قام على صدق النبي ﷺ فيما يبلغه

عن الله تعالى وعلى عصمته في التبليغ ، والمعجزات شامدة بتصديقه ، فتجوز ما قام الدليل على خلافه باطل .
وأما ما يتعلق ببعض أمور الدنيا التي لم يبعث لأجلها ولا كانت الرسالة من أجلها فهو في ذلك عرضة لما يعترض
البشر كالأمراض ، فغير بعيد أن يخيل إليه في أمر من أمور الدنيا ما لا حقيقة له مع عصمته عن مثل ذلك في
أمور الدين ، قال : وقد قال بعض الناس إن المراد بالحديث أنه كان عليه السلام يخيل إليه أنه وطئ زوجته ولم يكن
وطأهن ، وهذا كثيرا ما يقع تخيله الإنسان في المنام فلا يبعد أن يخيل إليه في اليقظة . قلت : وهذا قد ورد
صريحا في رواية ابن عيينة في الباب الذي بلى هذا ولفظه « حتى كان يرى أنه يأتي النساء ولا يأتيهن » وفي رواية
الحديث « أنه يأتي أهله ولا يأتيهم » قال الداودي « يرى ، يضم أوله أي يظن » وقال ابن القيم ضبطت « يرى ،
يرى » . قلت : وهو من الرأي لا من الرؤية ، فيرجع إلى معنى الظن . وفي مرسل يحيى بن يعمر عند عبد
الرزاق « سمع النبي عليه السلام من عائشة حتى أنكر بصره ، وعنده في مرسل سعيد بن المسيب « حتى كاد ينكر بصره ،
قال عياض : فظهر بهذا أن السحر إنما تسلط على جسده وظواهر جوارحه لا على تمييزه ومعتقده . قلت : ووقع
في مرسل عبد الرحمن بن كعب عند ابن سعد « فقالت أخت لبيد بن الأعصم : أن يكن نبيا فسيخبر ، والا فيضده
هذا السحر حتى يذهب عقله » . قلت : فوقع الشك الأول كما في هذا الحديث الصحيح . وقد قال بعض العلماء : لا يازم
من أنه كان يظن أنه فعل الشيء ولم يكن فعله أن يحزم بفعله ذلك . وإنما يكون ذلك من جنس الخاطر يخطر ولا
يثبت ، فلا يبقى على هذا للدحض حجة . وقال عياض : يحتمل أن يكون المراد بالتمثيل المذكور أنه يظهر له من
نشاطه ما ألفه من سابق عاداته من الاقتدار على الوطء ، فإذا دنا من المرأة فتر عن ذلك كما هو شأن المعقود ،
ويكون قوله في الرواية الأخرى « حتى كاد ينكر بصره » أي صار كالذي أنكر بصره بحيث أنه إذا رأى الشيء
يخيل أنه على غير صفته ، فإذا تأمله عرف حقيقته . ويؤيد جميع ما تقدم أنه لم ينقل عنه في خبر من الأخبار أنه قال
قولا فسكان بخلاف ما أخبر به . وقال المهلب : صون النبي عليه السلام من الشياطين لا يمنع إرادتهم كيد ، فقد مضى في
الصحيح أن شيطاناً أراد أن يفسد عليه صلاته فأمكنه الله منه ، فكذلك السحر ما ناله من ضرره ما يدخل
نقصا على ما يتعلق بالتبليغ ، بل هو من جنس ما كان يناله من ضرر سائر الأمراض من ضعف عن الكلام ، أو
عجز عن بعض الفعل ، أو حدوث تخيل لا يستمر ، بل يزول ويبطل الله كيد الشياطين . واستدل ابن القصار على
أن الذي أصابه كان من جنس المرض بقوله في آخر الحديث « أما أنا فقد شفاني الله » وفي الاستدلال بذلك نظر ،
لكن يؤيد المدعى أن في رواية عمرة عن عائشة عند البيهقي في الدلائل « فسكان يدور ولا يدري ما وجهه » ، وفي
حديث ابن عباس عند ابن سعد « مرض النبي عليه السلام وأخذ عن النساء والطعام والشراب . فهبط عليه ما سكان »
الحديث . قوله (حتى إذا كان ذات يوم أو ذات ليلة) شك من الراوي ، وأظنه من البخاري لأنه أخرجه في صفة
إبليس من يده الخلق فقال « حتى كان ذات يوم » ولم يشك ، ثم ظهر لي أن الشك فيه من عيسى بن يونس ، وأن
إسحق بن راهويه أخرجه في مسنده عنه على الشك ، ومن طريقه أخرجه أبو نعيم ، فيجمل الجزم الماضي على أن
إبراهيم بن موسى شيخ البخاري حدثه به تارة بالجزم وتارة بالشك ، ويؤيده ما سأذكره من الاختلاف عنه ،
وهذا من توارد ما وقع في البخاري أن يخرج الحديث تاما باستناد واحد بلفظين . ووقع في رواية أبي أسامة الآتية
قريبا « ذات يوم ، بغير شك » وذات ، بالنصب ويجوز الرفع ، ثم قيل أنها مقحمة ، وقيل بل هي من إضافة الشيء

لنفسه حل رأى من يجهز . **قوله** (وهو عندى لكنى دعا ودعا) كذا وقع ، وفى الرواية الماضية فى بدء الخلق « حتى كان ذات يوم دعا ودعا ، وكذا علقه المصنف لعيسى بن يونس فى الدعوات ، ومثله فى رواية الليث ، قال الكرماني : يحتمل أن يكون هذا الاستدراك من قولها « عندى » أى لم يكن مشتغلا بى بل اشتغل بالدعاء ، ويحتمل أن يكون من التخييل ، أى كان السحر أثره فى دمه لا فى عقله وفهمه بحيث أنه توجه الى الله ودعا على الوضع الصحيح والقانون المستقيم . ووقع فى رواية ابن نمير عند مسلم « فدعا ، ثم دعا ، وهذا هو المعبود منه أنه كان يكرر الدعاء ثلاثا . وفى رواية وهيب عند أحمد وابن سعد « فرأبته يدعو » . قال النووي : فيه استحباب الدعاء عند حلول الأمور المكروهات وتكريره والاتجاه الى الله تعالى فى دفع ذلك . قلت : ذلك النبى ﷺ فى هذه النصبة مسلكتى التفويض وتعاطى الأسباب ، فى أول الأمر فوض وسلم لأمر ربه فاحتسب الأجر فى صبره على بلائه ، ثم لما تمادى ذلك ونشئ من تماديه أن يضمفه عن فنون عبادته جنح الى التداوى ثم الى الدعاء ، وكل من القامين غاية فى السكال . **قوله** (أشعرت) أى علمت ؟ وهى رواية ابن عيينة كما فى الباب الذى بعده . **قوله** (أفانى فيما استفتيته) فى رواية الحميدى « أفانى فى أمر استفتيته فيه ، أى أجابنى فيما دعوته ، فأطلق على الدعاء استفتاء لأن الداعى طالب والمجيب مفت ، أو المعنى أجابنى بما سألته عنه ، لأن دعاءه كان أن يطلعه الله على حقيقة ما هو فيه لما أشبهه عليه من الأمر . ووقع فى رواية عمرة عن عائشة « أن الله أنبأنى بمرضى ، أى أخبرنى . **قوله** (أناى رجلان) وقع فى رواية أبى أسامة ، قلت : وما ذاك ؟ قال : أناى رجلان ، ووقع فى رواية معمر عند أحمد وسرجا بن رجاء عند الطبرانى كلاهما عن هشام ، وأناى ملسكان ، وسماهما ابن سعد فى رواية منقطعة جبريل وميكائيل ، وكنت ذكرت فى المقدمة ذلك احتمالا . **قوله** (فقد أحدهما عند رأسى والآخر عند رجلى) لم يقع لى أبهما فقد عند رأسه ، لكننى أظنه جبريل لخصوصيته به عليهما السلام . ثم وجدت فى « السيرة المدياطي » الجزم بأنه جبريل قال : لأنه أفضل . ثم وجدت فى حديث زيد بن أرقم عند النسائى وابن سعد وصححه الحاكم وعبد بن حميد « سحر النبى ﷺ رجل من اليهود ، فاشتكى لذلك أياما ، فأناه جبريل فقال : أن رجلا من اليهود سحرك ، عقد لك عقدا فى بئر كذا ، فدل مجموع الطرق على أن المسئول هو جبريل والسائل ميكائيل . **قوله** (فقال أحدهما لصاحبه) فى رواية ابن عيينة الآتية بعد باب . فقال الذى عند رأسى للآخر ، وفى رواية الحميدى « فقال الذى عند رجلى الذى عند رأسى ، وكأنها أصوب ، وكذا هو فى حديث ابن عباس عند البيهقى . ووقع بالشك فى رواية ابن نمير عند مسلم . **قوله** (ما رجع الرجل) ؟ كذا الأكثر ، وفى رواية ابن عيينة وما بال الرجل ، وفى حديث ابن عباس عند البيهقى « ما ترى ، وفيه إشارة الى أن ذلك وقع فى المنام ، اذ لو جاء إليه فى اليقظة لحاطباه وسألاه . ويحتمل أن يكون كان بصفة النائم وهو يقظان ، فتخاطبا وهو يسمع . وأطلق فى رواية عمرة عن عائشة أنه كان نائما ، وكذا فى رواية ابن عيينة عند الاسماعيلى « فأنبه من نومه ذات يوم ، وهو محمول على ما ذكرت ، وعلى تقدير حملها على الحقيقة فروى الانبياء وحى . ووقع فى حديث ابن عباس عند ابن سعد بسند ضعيف جدا « فبطع عليه ملكان وهو بين النائم واليقظان ، **قوله** (فقال : مطبوع) أى مسحور ، يقال طب الرجل بالضم اذا سحر ، يقال كسوا عن السحر بالطب فتأولا كما قالوا للدبغ سليم . وقال ابن الأنبارى : الطب من الاضداد ، يقال لملاج الداء طب « السحر من الداء ويقال له طب . وأخرج أبو عبيد من مرسل عبد الرحمن بن أبى ليلى قال « احتجم النبى ﷺ على رأسه بقرن حين طب »

قال أبو حنيفة يفتي سحر . قال ابن القيم : بنى النبي ﷺ الأسر أولا على أنه مرض ، وأنه من مادة مالت الى الدماغ وغلبت على البطن المقدم منه فغيرت مزاجه ، فرأى استعمال الحجامة لذلك مناسبا ، فلما أوحى اليه أنه سحر عدل الى العلاج المناسب له وهو استخراج السحر ، قال : ويحتمل انه مادة السحر انتهت الى إحدى قوى الرأس حتى صار يخيل اليه ما ذكر ، فان السحر قد يكون من تأثير الارواح الخبيثة ، وقد يكون من افعال الطبيعة وهو أشد السحر ، واستعمال الحميم لهذا الثاني نافع لانه إذا هيج الاخلط وظهر أثره في عضو كان استنواغ المادة الخبيثة نافعا في ذلك . وقال القرطبي : إنما قيل للسحر طب لأن أصل الطب الحذق بالشئ والتفطن له ، فلما كان كل من علاج المرض والسحر إنما يتأتى عن فطنة وحذق أطلق على كل منهما هذا الاسم . قوله (في مشط ومشاطة) أما المشط فهو بضم الميم ، ويجوز كسرهما أنبته أبو حنيفة وأسكره أبو زيد ، وبالسكون فهما ، وقد يضم ثانيه مع ضم أوله فقط وهو الآلة المعروفة التي يدرج بها شعر الرأس واللحية ، وهذا هو المشهور . ويطلق المشط بالاشتراك على أشياء أخرى : منها العظم المريض في السكتف ، وسلاميات ظهر القدم ، ونبت صغير يقال له مشط الذنب . قال القرطبي : يحتمل أن يكون الذي سحر فيه النبي ﷺ أحد هذه الأربع . قلت : وفاته آله لها أسنان وفيها هراوة يقبض عليها ويغسل بها الإناء ، قال ابن سيده في « المحكم » : انها تسمى المشط . والمشط أيضا سمه من سمات البعير تكرر في العين والفخذ ، ومع ذلك فالمراد بالمشط هنا هو الأول ، فقد وقع في رواية عمرة عن عائشة « فأذا فيها مشط رسول الله ﷺ ومن مراطة رأسه » وفي حديث ابن عباس « من شعر رأسه ومن أسنانه مشطه » وفي مرسل عمر بن الحكم « فعدا الى مشط وما شط من الرأس من شعر فعد بذلك عددا » . قوله (ومشاطة) سيأتى بيان الاختلاف هل هي بالطاء أو القاف في آخر الكلام على هذا الحديث حيث بينه المصنف . قوله (وجب طلع نخلة ذكر) قال عياض : وقع للجرجاني - يعني في البهاري - والبدري - يعني في مسلم - بالفاء . ولغيرهما بالموحدة . قلت : أما رواية عيسى بن يونس هنا فوقع للكشمرى بالفاء ولغيره بالموحدة ، وأما روايته في بدء الخلق فالجميع بالفاء ، وكذا في رواية ابن عينة للجميع ، والمستعمل في رواية أبي أسامة بالموحدة ، والكشمرى بالفاء ، وللجميع في رواية أبي خزيمة في الدعوات بالفاء ، قال القرطبي : روايتنا - يعني في مسلم - بالفاء ، وقال النووي : في أكثر نسخ بلادنا بالباء يعني في مسلم ، وفي بعضها بالفاء ، وهما بمعنى واحد وهو النشاء الذي يكون على الطلع ويطلق على الذكر والانثى ، فلهذا فيده بالذكر في قوله « طلع ذكر » وهو بالاضافة انتهى . ووقع في روايتنا هنا بالتنوين فهما على أن لفظ « ذكر » صفة لجف ، وذكر القرطبي أن الذي بالفاء هو وعاء الطلع وهو للنشاء الذي يكون عليه ، وبالموحدة داخل الطلعة إذا خرج منها الكفرى قاله شعر ، قال : ويقال أيضا لداخل الزكية من أسفلها الى أعلاها جف ، وقيل هو من القطع بمعنى ما قطع من قشورها . وقال أبو عمرو الشيباني : الجف بالفاء شيء ينقر من جذوع النخل . قوله (قال وأين هو ؟ قال : هو في بئر ذروان) زاد ابن عينة وغيره « تحت راهوقه » وسيأتى شرحها بعد باب ، وذروان بفتح المعجمة وسكون الزاء ، وحكى ابن التين فتحها وأنه قرأه كذلك قال : ولكنه بالسكون أشبه ، وفي رواية ابن عمير عند مسلم « في بئر ذي أروان » ، ويأتى في رواية أبي خزيمة في الدعوات مثله ، وفي نسخة الصنفان لكن بغير لفظ بئر ، ولغيره « في ذروان » وذروان بئر في بني زريق ، فعل هذا قوله « بئر ذروان » من إضافة الشيء لنفسه ، ويجمع بينهما وبين رواية ابن عمير بأن الأصل « بئر ذي أروان »

ثم لكثرة الاستعمال سهلت المهمة فصارت « ذروان » ويؤيده أن أبا عبيد البكري صوب أن اسم البئر « أروان » بالهمز وأن من قال « ذروان » خطأ . وقد ظهر أنه ليس بخطأ على ما وجهته . ووقع في رواية أحمد بن حنبل وكذا في روايته عن ابن عمير « بئر أروان » كما قال البكري ، فكان رواية الأصيل كانت مثلها فسقطت منها الواو ، ووقع عند الأصيل فيما حكاه عياض « في بئر ذي أوان » بغير واو قال عياض : وهو وهم ، فإن هذا موضع آخر على ساعة من المدينة ، وهو الذي بنى فيه مسجد الضرار . قوله (فأنها رسول الله ﷺ في ناس من أصحابه) وقع في حديث ابن عباس عند ابن سعد « فبعث إلى علي وعمار فأمرها أن أنبأ البئر » وعنده في مرسل عمر بن الحسك « فدعا جبير بن أبياس الوراق وهو من شهد بدرًا فأنه على موضعه في بئر ذروان فاستخرجه » قال ويقال الذي استخرجه قيس بن حصن الوراق ، ويجمع بانه أعان جبيراً على ذلك وبأثره بنفسه فندب إليه ، وعند ابن سعد أيضاً « أن الحارث بن قيس قال : يا رسول الله ألا يجوز البئر » فيمكن تفسيره من أهم هؤلاء أو بعضهم ، وأن النبي ﷺ وجههم أولاً ثم توجه فشاهاهما بنفسه . قوله (لجاء فقال يا عائشة) في رواية وهيب « فلما رجع قال يا عائشة » ونحوه في رواية أبي أسامة ولفظه « فذهب النبي ﷺ إلى البئر فنظر إليها ثم رجع إلى عائشة فقال » وفي رواية عمرة عن عائشة « فزل رجل فاستخرجه » وفيه من الزيادة أنه « وجد في الطلعة تمثالاً من شمع » تمثال رسول الله ﷺ ، وإذا فيه أمر مفروضة ، وإذا وترفيه إحدى عشرة عقدة ، فزل جبريل بالمعوذين ، فكنا قرأ آية انزلت بحقة ، وكلما نزع إبرة وجد لها المائتم يجد بمدها راحة ، وفي حديث ابن عباس نحوه كما تقدم التنبيه عليه ، وفي حديث زيد بن أرقم الذي أشرت إليه عند عبد بن حميد وغيره « فأنها جبريل فزل عليه بالمعوذين » وفيه « فأمره أن يحل العقد ويقرأ آية » لجعل يقرأ ويحل حتى قام كأنما ينط من عقال » وعند ابن سعد من طريق عمر مولى غفرة مفضلاً « فاستخرج السحر من الجف من تحت البئر ثم نزع لخله فكشف عن رسول الله ﷺ » . قوله (كأن ماءها) في رواية ابن عمير « والله لا كان ماءها » أي البئر (نقاعة الحناء) بضم النون وتخفيف القاف ، والحناء معروف وهو بالمد أي أن لون ماء البئر لون الماء الذي ينقع فيه الحناء . قال ابن التين : يعنى أحمر . وقال الداودي . المراد الماء الذي يكون من غسالة الأناء الذي تدجن فيه الحناء . قلت : ووقع في حديث زيد بن أرقم عند ابن سعد وصححه الحاكم « فوجد الماء » وهذا يخفى قول الداودي . قال القرطبي : كأن ماء البئر قد تغير إما لردائه بطول إقامته ، وإما لما غاطه من الأشياء التي ألقيت في البئر . قلت : ويرد الأول أن عند ابن سعد في مرسل عبد الرحمن ابن كعب أن الحارث بن قيس مور البئر المذكورة وكان يستعذب منها وحفر بئرًا أخرى فأطاعه رسول الله ﷺ في حفرها . قوله (وكان ردوس الشياطين) كذا هنا ، وفي الرواية التي في بدء الخلق ونخلها كأنه ردوس الشياطين ، وفي رواية ابن عيينة وأكثر الرواة عن هشام « كأن نخلها » بغير ذكر « ردوس » أولاً ، والتنبيه إنما وقع على ردوس النخل فلذلك أفصح به في رواية الباب وهو مقدر في غيرها . ووقع في رواية عمرة عن عائشة « فإذا نخلها الذي يشرب من ماءها قد التوى سمه كأنه ردوس الشياطين » وقد وقع تشبيهه بطلح شجرة الزقوم في القرآن بردوس الشياطين ، قال الفراء وغيره : يحتمل أن يكون شبه طلحها في قبحه بردوس الشياطين لأنها موصوفة بالقبح ، وقد تقرر في اللسان أن من قال فلان شيطان أراد أنه خبيث أو قبيح ، وإذا قبحوا مذكراً قالوا شيطان ، أو مؤنثاً قالوا غول ، ويحتمل أن يكون المراد بالشياطين الحيات ، والعرب تسمى بعض الحيات شيطانا وهو ثعبان قبيح الوجه ؛

ويحتمل أن يكون المراد نبات قبيح قيل إنه يوجد باليمن . **قوله** (قلت يا رسول الله أفلا استخرجته) في رواية أبي أسامة : فقال لا ، ووقع في رواية ابن عيينة أنه استخرجه . ، وأن سؤل عائشة إنما وقع عن النشرة فأجابها بلا ، وسيأتي بسط القول فيه بعد باب . **قوله** (فكرهت أن أنير على الناس فيه شرا) في رواية الكشي : « سوءا » ووقع في رواية أبي أسامة « أن أنور » بفتح المثلثة وتقديره الواو وهما بمعنى ، والمراد بالناس التحميم في الموجودين قال النووي : خشي من إخراجهم وإشاعتهم ضررا على المسلمين من تذكر السحر وتعلوه ونحو ذلك ؛ وهو من باب ترك المصلحة خوفاً من المفسدة . ووقع في رواية ابن نمير : « على أمي » وهو قابل أيضا للتعميم ، لأن الأمة تطلق على أمة الإجابة وأمة الدعوة وعلى ما هو أعم ، وهو يرد عن من زعم أن المراد بالناس هنا لبيد بن الأعصم لأنه كان متافقا فأراد **عليه السلام** أن لا يشير عليه شرا لأنه كان يؤثر الأغصاء عن نظهر الاسلام ولو صدر منه ماصد ، وقد وقع أيضا في رواية ابن عيينة ، وكرهت أن أنير على أحد من الناس شرا ، نعم وقع في حديث حمزة عن عائشة : « فقيل يا رسول الله لو قتلتها ، قال : ما وراءه من عذاب الله أشد ، وفي رواية حمزة : « فأخذته النبي **عليه السلام** فاعترف فغفاه عنه » وفي حديث زيد بن أرقم : « فما ذكر رسول الله **عليه السلام** ذلك اليهودي شيئا ما صنع به ولا رأه في وجهه ، وفي مرسل عمر بن الخطاب : « فقال له : ما حالك على هذا ؟ قال : حب الدنانير » وقد تقدم في كتاب الجزية قول ابن شهاب أن النبي **عليه السلام** لم يقتله ، وأخرج ابن سعد من مرسل عكرمة أيضا أنه لم يقتله ، ونقل عن الواقدي أن ذلك أصح من رواية من قال إنه قتله ، ومن ثم حكى عياض في « الشفاء » قولين : هل قتل ، أم لم يقتل ؟ وقال القرطبي لا حجة على مالك من هذه النصة ، لأن ترك قتل لبيد بن الأعصم كان لحشية أن يشير بسبب قتله فتنة ، أو لئلا ينفر الناس عن الدخول في الاسلام ، وهو من جنس ما راعاه النبي **عليه السلام** من منع قتل المناقذين حيث قال « لا يتحدث الناس أن عمدا يقتل أصحابه » . **قوله** (فأمر بها) أي بالبر (قد قنت) وهكذا وقع في رواية ابن نمير وغيره عن هشام ، وأورده مسلم من طريق أبي أسامة عن هشام عقب رواية ابن نمير وقال « لم يقل أبو أسامة في روايته فأمر بها فدفنت » . قلت : وكان شيخه لم يذكرها حين حديثه ، ولأنه قد أوردها البخاري عن عبيد بن إسحاق عن أبي أسامة ، كما في الباب بعده ، وقال في آخره « فأمر بها فدفنت » وقد تقدم أن في مرسل عبد الرحمن بن كعب « أن الحارث بن قيس هورها » . **قوله** (نأبده أبو أسامة) هو حماد بن أسامة ، وتأتي روايته موصولة بعد بابين . **قوله** (وأبو حمزة) هو أنس بن عياض ، وتأتي روايته موصولة في كتاب الدعوات . **قوله** (وابن أبي الزناد) هو عبد الرحمن بن عبد الله بن ذكوان ، ولم أعرف من وصلها بعد . **قوله** (وقال الليث وابن عيينة عن هشام في مشط ومشاطة) كذا في زر ، ولغيره « ومشاطة » وهو الصواب والا لا تحذف الروايات ، ورواية الليث تقدم ذكرها في بدء الحلق ، ورواية ابن عيينة تأتي موصولة بعد باب . وذكر المزي في « الأثراف » تبعا لخلف أن البخاري أخرجه في الطب عن الحميدي وعن عبد الله بن محمد كلاهما عن ابن عيينة ، وطريق الحميدي ما هو في الطب في شيء من النسخ التي وقفت عليها ، وقد أخرجه أبو نمير في « المستخرج » من طريق الحميدي وقال بعده : أخرجه البخاري عن عبيد الله بن محمد ، لم يزد على ذلك ، وكذا لم يذكر أبو مسعود في « أطراف الحميدي » ، والله أعلم . **قوله** (ويقال المشاطة ما يخرج من الشعر اذا مشط) هذا لا اختلاص فيه بين أهل اللغة ، قال ابن تيمية : المشاطة ما يخرج من الشعر الذي سقط من الرأس اذا سرح بالمشط ، وكذا من اللحية . **قوله** (والمشاطة من مشاطة السكتان) كذا في

ذكر كان المراد أن اللفظ مشترك بين السحر إذا هبط وبين السكتان إذا صرح ، ووقع في رواية غير أبي ذر
والمشاقة ، وهو أشبه ، وقيل المشاقة هي المشاطة بعينها ، والقاف تبدل من الطاء لقرب المخرج ، والله أعلم

٤٨ - باب . الشرك والسحر من الموبقات

٥٧٦٤ - حَدَّثَنِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي شَيْبَانُ عَنْ ثَوْرِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَبِي الْغَيْثِ « عَنْ أَبِي

هَرِيرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : اجْتَنِبُوا الْمَوْبِقَاتِ : الشَّرْكَ بِاللَّهِ وَالسَّحَرَ »

قوله (باب الشرك والسحر من الموبقات) أي المهلكات . قوله (اجتنبوا الموبقات : الشرك بالله والسحر)
هكذا أورد الحديث مختصرا وحذف لفظ العدد ، وقد تقدم في كتاب الوصايا بافظ « اجتنبوا السبع الموبقات »
وساق الحديث بتمامه ، ويجوز نصب الشرك بدلا من السبع ، ويجوز الرفع على الاستثناء فيكون خبر مبتدأ
محذوف ، والنسبة في اقتصاره على الثنتين من السبع هنا الزمن إلى تأكيد أمر السحر ، فظن بعض الناس أن هذا
القدر هو جملة الحديث ، فقال : ذكر الموبقات وهي صيغة جمع وفسرها بالثنتين فقط ، وهو من قبيل قوله تعالى
(فيه آيات بينات مقام إبراهيم ومن دخله كان آمنا) فاقصر على الثنتين فقط ، وهذا على أحد الأقوال في الآية ،
ولكن ليس الحديث كذلك فإنه في الأصل سبعة حذف البخاري منها خمسة وليس شأن الآية كذلك ، وقال ابن
مالك : تضمن هذا الحديث حذف المعطوف للعلم به ، فإن التقدير اجتنبوا الموبقات الشرك بالله والسحر وأخواتها
وجاز الحذف لأن الموبقات سبع ، وقد ثبتت في حديث آخر ، واقتصر في هذا الحديث على ثنتين منها لتبنيها على
أنهما أحق بالاجتناب ، ويجوز رفع الشرك والسحر على تقدير « منهن » . قلت : وظاهر كلامه يقتضي أن الحديث
ورد هكذا ثارة وقارة ورد بتمامه ، وليس كذلك ، وإنما الذي اختصره البخاري نفسه كعادته في جواز الاختصار
على بعض الحديث ، وقد أخرجه المصنف في كتاب الوصايا في د باب قول الله عز وجل : أن الذين يأكلون
أموال اليتامى ظلما هم عبد العزيز بن عبد الله شيخه في هذا الحديث بهذا الإسناد ، وساقها سبعا فذكر بعد السحر
وقتل النفس الخ ، وأعاد في أواخر كتاب المحاربين بهذا الإسناد بعينه بتمامه ؛ وأغفل المزي في الأطراف ، ذكر
هذا الموضع في ترجمة سالم أبي الغيث عن أبي هريرة

٤٩ - باب . هل يستخرج السحر ؟

وقال قتادة قلت لسميد بن المسيب : رجل به طب - أو يؤخذ من امرأته - أيجل عنه أو ينشر ؟

قال : لا بأس به ؛ إنما يريدون به الإصلاح ، فأما ما يتفع فلم يثبت عنه

٥٧٦٥ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ قَالَ سَمِعْتُ ابْنَ عُيَيْنَةَ يَقُولُ : أَوَّلُ مَنْ حَدَّثَنَا بِهِ ابْنُ جُرَيْجٍ يَقُولُ :

« حَدَّثَنِي آلُ هُرَيْرَةَ عَنْ عُرْوَةَ ، فَسَأَلْتُ هِشَامًا عَنْهُ فَعَدَّ ثَمًا عَنْ أَبِيهِ « عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ سَجِرًا ، حَتَّى كَانَ يَرَى أَنَّهُ يَأْتِي النِّسَاءَ وَلَا يَأْتِيهِنَّ . قَالَ سُفْيَانُ : وَهَذَا أَشَدُّ مَا يَكُونُ مِنَ السَّحَرِ إِذَا كَانَ كَذَا .
فَقَالَ : يَا عَائِشَةُ ، أَعْلَمْتَ أَنَّ اللَّهَ قَدْ أَخَذَنِي فِيهَا اسْتَفْتَيْتُهُ فِيهِ ؟ أَنَا نِي رَجُلَانِ ، فَعَدَّ أَحَدُهُمَا عَدَّ رَأْسِي وَالْآخَرُ عَدَّ

رجل^١، فقال الذي عند رأسى الآخر: ما بال أرجل؟ قال: مطبوب. قال: ومن طبه؟ قال: لبيد بن أخصم رجل من بني زريق حليف ليهود كان متافقا. قال: وفيه؟ قال: في مشطه ومشاطة. قال: وأين؟ قال: في جف طلعته ذكر تحت رغوغة في برذران، قالت: فأني أنهي^٢ البئر حتى استخرجها، فقال هذو البئر التي أربتها، وكان ماءها ناعما الحناء، وكان نخلها رءوس الشياطين. قال فاستخرج. قالت فقلت: أفلا - أي تنشرت -؟ قال: أما والله فقد شفاني، واكره أن أنير على أحد من الناس شرا.

قوله (باب هل يستخرج السحر)؟ كذا أورد الترجمة بالاستفهام إشارة إلى الاختلاف، وصدر بما نقله عن سعيد بن المسيب من الجواز إشارة إلى ترجيحه. **قوله** (وقال قتادة قلت لسعيد بن المسيب الخ) وصله أبو بكر الأثرم في «كتاب السنن»، من طريق أبان العطار عن قتادة؛ ومثله من طريق هشام الدستوائي عن قتادة بلفظ «يلتص من يداويه» فقال: إنما نهي الله عما يضرك ولم ينه عما ينفع، وأخرجه الطبري في «التعذيب»، من طريق يزيد بن زريع عن قتادة عن سعيد بن المسيب أنه كان لا يرى بأسا إذا كان بالرجل سحر أن يمشى إلى من يطلق عنه، فقال: هو صلاح. قال قتادة: وكان الحسن يكره ذلك يقول: لا يعلم ذلك إلا ساحر، قال فقَالَ سعيد بن المسيب: إنما نهي الله عما يضرك ولم ينه عما ينفع. وقد أخرج أبو داود في «المراسيل»، عن الحسن رفعه «النشرة من عمل الشيطان»، ووصله أحمد وأبو داود بسند حسن عن جابر، قال ابن الجوزي: «النشرة حل السحر عن المسحور، ولا يسكاد بقدر عليه إلا من يعرف السحر». وقد سئل أحمد عن يطلاق السحر عن المسحور فقال: لا بأس به. وهذا هو المعتقد. ويحاج عن الحديث والأثر بأن قوله «النشرة من عمل الشيطان»، إشارة إلى أصلها، ويختلف الحكم بالقصد، فمن قصد بها خيرا كان خيرا وإلا فهو شر. ثم المحصر المنقول عن الحسن ليس على ظاهره لأنه قد ينحل بالرق والأدعية والتعويد، ولكن محتمل أن تكون النشرة نوعين. **قوله** (به طب) بكسر الطاء أي سحر، وقد تقدم توجيهه. **قوله** (أو يؤخذ) بفتح الواو مهموز وتشديد الحاء. المعجمة وبعدها معجزة أي يحبس عن امرأته ولا يصل إلى جماعها؛ والأخذة بضم الهمزة هي الكلام الذي يقوله الساحر، وقبل خزيمة يرقى عليها، أو هي الرقية نفسها. **قوله** (أو يحمل عنه) بضم أرله وفتح المهملة. **قوله** (أو ينشر) بتشديد المدجمة من النشرة بالضم وهي ضرب من العلاج يعالج به من يظن أن به سحرا أو مسا من الجن، قيل لها ذلك لأنه يكشف بها عنه ما خالطه من الداء، ويوافق قول سعيد بن المسيب ما تقدم في «باب الرقية» في حديث جابر عند مسلم مرفوعا ومن استطاع أن ينفع أخاه فليفعل، ويؤيد مشروعية النشرة ما تقدم في حديث «العين حق»، في قصة اغتسال العائن، وقد أخرج عبد الرزاق من طريق الثعلبي قال: لا بأس بالنشرة العربية التي إذا وطئت لا تنصره، وهي أن يخرج الإنسان في موضع عصاه فيأخذ من عنبته وعن شماله من كل ثم يذقه ويقرأ فيه ثم يغتسل به. وذكر ابن بطال أن في كتب وهب بن منبه أن يأخذ سبع ورقات من صدر أخضر فيدقه بين حجرين ثم يضربه بالماء ويقرأ فيه آية الكرسي والقرآن ثم يحسو منه ثلاث حصوات ثم يغتسل به فإنه يذهب عنه كل ما به، وهو جيد للرجل إذا حبس عن أهله، وعن صرح بحوار النشرة المزي صاحب الشافعي وأبو جعفر الطبري وغيرهما، ثم وقفت على صفة النشرة في «كتاب

الطبيب النبوي ، لمعفر المستغفرى قال : وجدت في خط نصوح بن واصل على ظهر جود من : تفسير قتيبة بن أحمد البخارى ، قال قال قتادة لمعبد بن المسيب : رجل به طب أخذ من امرائه يحمل له أن ينثر ؟ قال لا بأس ، إنما يريد به الإصلاح ، فاما ما ينفع فلم ينفع عنه . قال نصوح : فمألى حماد بن شاكر : ما الحل وما النثرة ؟ فلم أرفهما ، فقال : هو الرجل اذا لم يقدر على جماعة أهله وأهلق ما سواه فان المبتلى بذلك يأخذ حزمة قضبان وفأسا ذا قطارين ويضعه في وسط تلك الحزمة ثم يوجه نارا في تلك الحزمة حتى اذا ما حى الفأس استخرجه من النار وبال على حرقه فانه يبرأ بإذن الله تعالى ، وأما النثرة فانه يجمع أيام الربيع ما فقد عليه من ورد المغارة وورد البساتين ثم يلفها في اناء لطيف ويجعل فيها ماء عذبا ثم يغلى ذلك الورد في الماء غليا يسيرا ثم يميل حتى اذا فتر الماء أفاضه عليه فانه يبرأ بإذن الله تعالى . قال حاشد : تعدت هاتين الفائدةين بالتمام . قلت : وحاشد هذا من رواية الصحيح عن البخارى ، وقد أغفل المستغفرى أن أثر قتادة هذا علقه البخارى في صحيحه وأنه وصله الطبري في تفسيره ، ولو اطلع على ذلك ما اكتفى بمعونه الى تفسير قتيبة بن أحمد بنبر إسناده ، وأغفل أيضا أثر الشعبي في صفته وهو أصل ما اتصل بنا من ذلك . ثم ذكر حديث عائشة في قصة صحر النبي ﷺ وقد سبق شرحه مستوفى قريبا . وقوله فيه : قال سفيان : وهذا أشد ما يكون من البحر ، سفيان هو ابن عيينة وهو موصول بالسند المذكور . ولم أقف على كلام سفيان هذا في مسند الحميدى ولا ابن عمر ولا غيرهما والله أعلم . قوله (في جف طلمة ذكر تحت رعوقة) في رواية الكشميضى « رعوقة » بزيادة ألف بعد الراء وهو كذلك لا أكثر الزواة ، وعكس ابن اللين وزعم أن رعوقة الاصيل فقط وهو المشهور في اللغة ، وفي لغة أخرى « أرعوقة » ووقع كذلك في مرسل عمر بن الحكم ، ووقع في رواية معمر عن هشام بن عروة عند أحمد « تحت رعوثة » بمثابة بدل الفاء وهي لغة أخرى معروفة ، ووقع في النهاية لابن الأثير أن في رواية أخرى « ذعوقة » بزاي وموحدة وقال هي بمعنى رعوقة له . والراعوفة حجر يوضع على رأس البئر لا يستطيع قلعه يقوم عليه المستقي . وقد يكون في أسفل البئر ، قال أبو عبيد : هي صخرة تنزل في أسفل البئر اذا حفرت يجلس عليها الذى ينظف البئر ، وهو حجر يوجد صلبا لا يستطيع نزعها فيترك ، واختلف في اشتقاقها فقيل : لتقدمها وبروزها يقال جاء فلان يعرف الخيل أى يتقدمها ، وذكر الأزهري في تهذيبه عن شمر قال : راعوفة البئر النظافة ، وهي مثل عين على قدر حجر القرب في أعلى الركية فيجاءوز في الحفر خمس قيم وأكثر فرما وجسوا ماء كثيرا ، قال شمر : فمن ذهب بالراعوفة الى النظافة فكأنه أخذ من رعايف الأنف ، ومن ذهب بالراعوفة الى الحجر الذى يتقدم على البئر فهو من رعايف الرجل اذا سبق . قلت : وتزبل الراعوفة على الأخير واضح بخلاف الاول ، والله أعلم . قوله (فأنى النبي ﷺ البئر حتى استخرجه الى ان قال فاستخرج) كذا وقع في رواية ابن عيينة ، وفي رواية عيسى بن يونس « قلت يا رسول الله أفلا استخرجته » وفي رواية وهيب « قلت يا رسول الله فأخرجه للناس » وفي رواية ابن نمير « أفلا أخرجته » قال لا ، وكذا في رواية أبي الحسام التى بسند هذا الباب ، قال ابن بطال : ذكر الملهب أن الرواة اختلفوا على هشام في إخراج البحر المذكور ، فابنته سفيان وجعل سؤال عائشة عن النثرة ، ونفاه عيسى بن يونس وجعل سؤالها عن الاستخراج ، ولم يذكر الملهب ، وصرح به أبو أسامة ، قال والنظر يقتضى ترجيح رواية سفيان لتقدمه في الصبط ، ويؤيده أن النثرة لم تقع في رواية أبي أسامة وزيادة من سفيان مقبولة لانه أنفهم ، ولا سيما أنه كرر استخراج البحر في

ورايته مرتين فيبعد من الوهم ، وزاد ذكر النشرة وجعل جوابه عليه السلام عنها بلا بدلا عن الاستخراج ، قال : ويحتمل وجها آخر فذكر ما محصله : ان الاستخراج المني في رواية أبي أسامة غير الاستخراج المثبت في رواية سفيان ، فالمثبت هو استخراج الجف والمني استخراج ما حواه ، قال : وكان المر في ذلك أن لا يراه الناس فيتمعله من أراد استعمال السحر . قلت : وقع في رواية عمرة ، فاستخرج جف طلعة من تحت راحقه ، وفي حديث زيد ابن أرقم د فأخرجه فرموا به ، وفي مرسل عمر بن الحكم أن الذي استخرج السحر قيس بن محسن ، وكل هذا لا يخالف الحل المذكور ، لكن في آخر رواية عمرة وفي حديث ابن عباس انهم وجدوا وترا فيه عقد ، وأنها اتحلت عند قراءة المعوذتين ، ففيه إشعار باستكشاف ما كان داخل الجف ، فلو كان ثابتا لقدم في الجمع المذكور ، لكن لا يخلو إسناد كل منهما من ضعف . (نفيه) : وقع في رواية أبي أسامة مخالفة في لفظة أخرى : فرواية البغاري عن عبيد بن اسماعيل عنه د أفلا أخرجه عنه د وهكذا أخرجه أحمد عن أبي أسامة ، ووقع عند مسلم عن أبي كريب عن أبي أسامة د أفلا أحرقتة ، بماء مهلة وقاف ، وقال النووي : كلا الروايتين صحيح ، كأنها طلبت أنه يخرجهم ثم يحرقه . قلت : لكن لم يمتعا مما في رواية واحدة ، وإنما وقعت اللفظة مكان اللفظة ، وانفرد أبو كريب بالرواية التي بالمهلة والقاف ، فالجاري على القواعد أن روايته شاذة . وأغرب للقرطبي لجعل الضمير في أحرقتة للبيد بن أعسم ، قال : واستفهمته عائشة عن ذلك عقوبة له على ما صنع من السحر ، فأجابها بالامتناع ، ونبه على سببه وهو خوف وقوع شر بينهم وبين اليهود لأجل العهد ، فلو قتله لثارت فتنة . كذا قال . ولا أدري ما وجه تعين قتله بالأحراق ، وإن لو سلم أن الرواية ثابتة وأن الضمير له . قوله (قالت فقلت أفلا ؟ أي قنشرت) وقع في رواية الحميدي د فقلت : يا رسول الله أفلا ؟ قال سفيان بمعنى قنشرت ، فبين الذي فسر المراد بقولها د أفلا ، كأنه لم يستحضر اللفظة فذكره بالمعنى ، وظاهر هذا اللفظة أنه من النشرة . وكذا وقع في رواية مسم عن هشام عند أحمد ، فقالت عائشة : لو أنك ، تعني تنشر ، وهو مقتضى صنيع المصنف حيث ذكر النشرة في الترجمة ، ويحتمل أن يكون من النشر بمعنى الأخراج فيوافق رواية من رواه بلفظ د أفلا أخرجه ، ويكون لفظ هذه الرواية د هلا استخراج ، وحذف المفعول للعلم به ، ويكون المراد بالخروج ما حواه الجف لا الجف نفسه ؛ فيتأكد الجمع المقدم ذكره . (تكميل) : قال ابن القيم من أنفع الادوية وأقوى ما يوجد من النشرة مقاومة السحر الذي هو من تأثيرات الارواح الخبيثة بالادوية الإلهية من الذكر والدعاء والقراءة ، فالتلب إذا كان محتلا من الله معمورا بذكره وله ورد من الذكر والدعاء والنور ، لا يحل به كان ذلك من أعظم الأسباب المائلة من إصابة السحر له . قال : وسلطان تأثير السحر هو في القلوب الضعيفة ، ولهذا غالب ما يؤثر في النساء والصبيان والجهال ، لأن الارواح الخبيثة إنما تنشط على ارواح نلهاها مستعدة لما يناسبها . انتهى ملخصا . ويذكر عليه حديث الباب ، وجواز السحر على النبي عليه السلام مع عظيم مقامه وصدق توجهه وملزمة ورده ؛ ولكن يمكن الانفصال عن ذلك بأن الذي ذكره محمول على الغالب ، وأن ما وقع به عليه السلام لبيان تحييز ذلك ، والله أعلم

٥٠ - باب السحر

٥٧٦٦ - عنه عبيد بن اسماعيل حدثنا أبو أسامة عن هشام عن أبيه د عن عائشة قالت : سحر النبي

ﷺ حتى أنه ليُخَيَّلُ إليه أنه يفعلُ الشيءُ وما فعله ، حتى إذا كان ذات يومَ وهوَ عندي دَما لله ودَعا ثم قال : أَشَرَّتْ يا عائشةُ أن الله قد أَلْفَنِي فَبِأَسْفَئِيَةِهُ فَوهُ ؟ قُلْتُ : وما ذاكَ يا رسولَ الله ؟ قال : جادني رجلان ، فجلسَ أحدهما عند رأسي ، والآخرُ عند رجلي ، ثم قال أحدهما لصاحبه : ما وَجَّعَ الرجلُ ؟ قال : مَطْبُوب . قال : ومن طَبَّهُ ؟ قال : لبيدُ بن الأَعمسِ اليهوديُّ من بني زُرَيْقٍ . قال : فبِما ذا ، قال : في مُشِطٍ ومشاطةٍ وَجِبَ طَلْعَةُ ذَكَر . قال : فأين هو ؟ قال : في بَرٍّ ذِي أَرْوان . قال فذهبَ النبي ﷺ في أناسٍ من أصحابه إلى البئرِ فَنَظَرَ إليها وعليها نخلٌ ثم رَجَعَ إلى عائشةَ فقال : والله لَكُنَّ ماءها نُقاةُ الحِمْيَاء ، وَلَكُنَّ نَحْلُها رِمْوسُ الشَّياطِين . قُلْتُ : يا رسولَ الله ، أَأَخَرَجْتَهُ ؟ قال : لا ، أما أنا فَقَدْ عافاني اللهُ وَشَفَّاني ، وَخَشِيتُ أن أُتَوَّرَ على الناسِ مِنْهُ شَرًّا . وأمر بها فَدُفِنَتْ »

قوله (باب السحر) كذا وقع هنا الكثير ، وسقط لبعضهم ، وعليه جرى ابن بطلال والاسماعيل وغيرهما ، وهو الصواب لأن الترجمة قد تقدمت بعينها قبل بيابين ، ولا يبعد ذلك للبخاري إلا نادرا عند بعض دون بعض . وذكر حديث عائشة من رواية أبي أسامة فأنصهر الكثير منه على بعضه من أوله إلى قوله د يفعل الشيء وما فعله . وفي رواية الكشميني د أنه فعل الشيء وما فعله ، ووقع سياق الحديث بكامله في رواية الكشميني والمستمل ، وكذا صنع النسب وزاد في آخره طريق يحيى القطان عن هشام إلى قوله د صنع شيئا ولم يصنعه ، وقد تقدم سندنا ومثباته في كتاب الجزية . وأغفل المزي في الأطراف ذكرها هنا ، وذكر هنا رواية الحميدي عن سفيان ولم أرهما ولا ذكرهما أبو مسعود في أطرافه ، واستدل بهذا الحديث على أن الساحر لا يقتل حدا إذا كان له عهد ، وأما ما أخرجه الترمذي من حديث جندب رفعه قال د حد الساحر ضربه بالسيف ، ففي سنده ضعف ، فلو ثبت لخص منه من له عهد ، وتقدم في الجزية من رواية بجالة د أن عمر كتب إليهم أن يقتلوا كل ساحر وساحرة ، وزاد عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن دينار في روايته عن بجالة د فقتلنا ثلاث سواحر ، أخرج البخاري أصل الحديث دون قصة قتل السواحر ، قال ابن بطلال : لا يقتل ساحر أهل الكتاب عند مالك والزهري إلا أن يقتل بسره فيقتل ، وهو قول أبي حنيفة والشافعي ، وعن مالك إن أدخل بسحره ضرا على مسلم لم يهاد عليه فقص العهد بذلك فيجبل قتله ، وأما لم يقتل النبي ﷺ لبيد بن الأعمس لأنه كان لا ينتقم لنفسه ، ولأنه خشي إذا قتله أن تثور بذلك فتنة بين المسلمين وبين حلفائه من الأنصار ، وهو من تحط ما راعاه من ترك قتل المنافقين ، سواء كان لبيد يهوديا أم منافقا على ما مضى من الاختلاف فيه . قال : وعند مالك أن حكم الساحر حكم الزنديق فلا تقبل حربه ، ويقتل حدا إذا ثبت عليه ذلك ، وبه قال أحمد . وقال الشافعي : لا يقتل إلا إن اعترف أنه قتل بسحره فيقتل به ، فإن اعترف أن سحره قد يقتل وقد لا يقتل وأنه سحره وأنه مات لم يجب عليه القصاص ووجبت الفدية في ماله لا على عاقلته ، ولا يتصور القتل بالسحر بالبيئة ، وادعى أبو بكر الرازي في الأحكام ، أن الشافعي تفرد بقوله إن الساحر يقتل قصاصا إذا اعترف أنه قتله بسحره ، والله أعلم . قال النووي : إن كان في السحر قول أو فعل يقتضي الكفر كفر الساحر وتقبل توبته إذا تاب عندنا ، وإذا لم يكن في سحره ما يقتضي الكفر عزرو واستتيب

٥٦ - باب إن من البيان سحرا

٥٧٦٧ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما « أنه قدم رجلان من المشرق خطبا ، فنجب الناس لبيانهما ، فقال رسول الله ﷺ : إن من البيان لسحرا ، أو إن بعض البيان سحر »

قوله (باب إن من البيان سحرا) في رواية الكشميني والاصبلي « السحر » . **قوله** (قدم رجلان) لم أقف على تسميتهما صريحا ، وقد زعم جماعة أنهما الزرقان بكسر الزاي والراء بينهما موحدة ساكنة وبالغاف واسمه الحسين ولقب الزرقان لحسنه ، والزرقان من أسماء القمر ، وهو ابن بدر بن امرئ القيس بن خلف ، وعمرو بن الأهم وأسم الأهم سنان بن سمي يجتمع مع الزرقان في كعب بن سعد بن زيد مناة بن تميم ، فهما تميميان ، قدما في وفد بني تميم على النبي ﷺ سنة تسع من الهجرة ، واستندوا في تعيينهما إلى ما أخرجه البيهقي في « الدلائل » وغيره من طريق مقسم عن ابن عباس قال : جلس إلى رسول الله ﷺ الزرقان بن بدر وعمرو بن الأهم وقيس بن عاصم ، ففخر الزرقان فقال : يا رسول الله ، أنا سيد بني تميم والمطاع فيهم والمجرب ، أمنهم من الظلم وأخذ منهم بحقوقهم ، وهذا يعلم ذلك يعني عمرو بن الأهم ، فقال عمرو : أنه لشديد العارضة مائع لجانبه مطاع في أذنيه . فقال الزرقان والله يا رسول الله لقد علم من غير ما قال ، وما منعه أن يتكلم إلا الحسد ، فقال عمرو : أنا أحسدك ، والله يا رسول الله أنه لقيم الحال ، حديث المال ، أحق الوالد ، مضيع في العشرة . والله يا رسول الله لقد صدقت في الأولى وما كذبت في الآخرة ، ولكني رجل إذا غضبت قلت أحسن ما علت ، وإذا غضبت قلت أفجع ما وجدت . فقال النبي ﷺ : إن من البيان سحرا . . . وأخرجه الطبراني من حديث أبي بكرة قال : كنا عند النبي ﷺ فقدم عليه وفد بني تميم عليهم قيس بن عاصم والزرقان وعمرو بن الأهم ، فقال النبي ﷺ لعمرو : ما تقول في الزرقان ؟ فذكر نحوه ، وهذا لا يلزم منه أن يكون الزرقان وعمرو هما المراد بحديث ابن عمر ، فإن المتكلم إنما هو عمرو بن الأهم وحده ، وكان كلامه في مراجعته الزرقان ، فلا يصح نسبة الخطبة اليهما إلا على طريق التجوز . **قوله** (من المشرق) أي من جهة المشرق ، وكانت سكنى بني تميم من جهة العراق وهي في شرق المدينة . **قوله** (غلبا ، فنجب الناس لبيانهما) قال الخطابي : البيان اثنان : أحدهما ما تقع به الإبانة عن المراد بأي وجه كان ، والآخر ما دخلته الضمنة بحيث يرد في السامعين ويستميل قلوبهم ، وهو الذي يشبه بالسحر إذا غلب القلب وغلب على النفس حتى يحول الأمر من حقيقته ويصرفه عن جهته ، فيلوح للناظر في معرض غيره . وهذا إذا صرف إلى الحق يمدح ، وإذا صرف إلى الباطل يذم . قال : فعلى هذا قلبي يشبه بالسحر منه هو المذموم . ولعمرك بأنه لا مانع من تسمية الآخر سحرا لأن السحر يطلق على الاستتالة كما تقدم تقريره في أول باب السحر ، وقد حل بعضهم الحديث على المذموم والآخر على المدح . **قوله** (إن من البيان لسحرا) وهذا واضح إن سألنا المحدثين . في قصة عمرو بن الأهم ، وفي حديث آخر : إن هذا أشار مالك حيث أدخل هذا الحديث في « الموطأ » في « باب ما يكره من الكلام بفرد ذكر الله » وتقدم في « باب الخطبة » من كتاب النسكاح على الحديث الباب من قول صحبة بن صوحان في قصده هذا

الحديث ما يؤيد ذلك ، وهو أن المراد به الرجل يكون عليه الحق ، وهو الحق بالحجة من صاحب الحق فيسحر الناس ببيانه فيذهب بالحق ، وحل الحديث على هذا صحيح ، لكن لا يمنع حله على المعنى الآخر إذا كان في تزين الحق ، وهذا جزم ابن العربي وغيره من فضلاء المالكية . وقال ابن بطال : أحسن ما يقال في هذا أن هذا الحديث ليس ذما للبيان كله ولا مدحا لقوله من البيان ، فأني بلفظه « من » التي للتعويض . قال : وكيف يذم البيان وقد امتن الله به على عباده حيث قال (خلق الإنسان عليه البيان) انتهى . والذي يظهر أن المراد بالبيان في الآية المعنى الأول الذي نبه عليه الخطابي ، لا خصوص ما نحن فيه . وقد أنفق العلماء على مدح الإيجاز ، والإتيان بالمعاني الكثيرة بالانفاط البسيرة ، وعلى مدح الاطناب في مقام الخطابة بحسب المقام ، وهذا كله من البيان بالمعنى الثاني . نعم الإفراط في كل شيء مذموم ، وخير الأمور أوسطها . والله أعلم

٥٢ - باب الدواء بالمعجوة لسحر

٥٧٩٨ - **حدثنا** علي **حدثنا** مروان **أخبرنا** هاشم **أخبرنا** عاصم **بن** سعد **عن** أبيه **رضي** الله عنه ، قال « قال النبي ﷺ : من اصطبح كل يوم تمرات عجوة لم يضره سم ولا يسحر ذلك اليوم إلى الليل » . وقال غيره « سبع تمرات »

٥٧٩٩ - **حدثنا** اسحاق **بن** منصور **أخبرنا** أبو أسامة **حدثنا** هاشم **بن** هاشم قال سمعت **عاصم** **بن** سعد سمعت **سعدا** **رضي** الله عنه يقول : سمعت **رسول** الله ﷺ يقول : من تصبّع سبع تمرات عجوة لم يضره ذلك اليوم سم ولا يسحر »

قوله (باب الدواء بالمعجوة لسحر) المعجوة ضرب من أجود تمر المدينة وألينه . وقال الداودي : هو من وسط التمر . وقال ابن الأثير : المعجوة ضرب من التمر أكبر من الصيحاني يضرب إلى السواد ، وهو بما عرسه النبي ﷺ بيده بالمدينة . وذكر هذا الأخير القوازي . **قوله** (حدثنا علي) لم أره منسوبا في شيء من الروايات ، ولا ذكره أبو يعلى الفسافي ، لكن جزم أبو نعيم في المستخرج بأنه على بن عبد الله بنى ابن المديني ، وبذلك جزم المزي في « أئراف » ، وجزم المكرماني بأنه على بن سلة اللقي وما عرفت سلفه فيه . **قوله** (حدثنا مروان) هو ابن معاوية الفزاري ، جزم به أبو نعيم ، وأخرجه مسلم عن محمد بن يحيى بن أبي عمر عن مروان الفزاري . **قوله** (هاشم) هو ابن هاشم بن حنيفة بن أبي وقاص وعاصم بن سعد هو ابن عم أبيه ، ووقع في رواية أبي أسامة في الطريق الثانية في الباب « سمعت **عاصم** سمعت **سعدا** » ويأتي بعد قليل من وجه آخر « سمعت **عاصم** **بن** سعد سمعت **أبي** » وهو سعد بن أبي وقاص . **قوله** (من اصطبح) في رواية أبي أسامة « من تصبّع » وكذا في رواية جماعة عن مروان الماضية في الأصح ، وكذا المسلم عن ابن عمرو كلاهما بمعنى تناول عسبا ، وأصل الصبح والاصطباح تناول الشراب صبحا ، ثم استعمل في الأكل ، ومقابلة الغيوق والاختياق بالغبين المعجوة ؛ وقد يستعمل في مطلق الغذاء أعم من الشرب والأكل ، وقد يستعمل في أهم من ذلك كما قال الشاعر « صبحنا الخورجية مرهفات ، وتصبح مطاوع صبحت بكذا إذا أبيت به صبا » ، فكان الذي يتناول المعجوة صباحا قد أتى بها ، وهو مثل تغدي وتغدي إذا وقع

ذلك في وقت الغداء أو العشاء . **قوله** (كل يوم تمرات عجوة) كذا أطلق في هذه الرواية ، ووقع مقيدا في غيرها ،
 ففي رواية جمعة وابن أبي عمر سبع تمرات ، وكذا أخرجه الاسماعيلي من رواية دحيم عن مروان ، وكذا هو في رواية
 أبي أسامة في الباب ، ووقع مقيدا بالعجوة في رواية أبي ضمرة أنس بن عياض عن هاشم بن هاشم عند الاسماعيلي ،
 وكذا في رواية أبي أسامة ، وزاد أبو ضمرة في روايته التقييد بالسكان أيضا وافظه . من تصحیح بسبع تمرات
 عجوة من تمر العالية ، والعالية القرى التي في الجهة العالية من المدينة وهي جهة نجد ، وقد تقدم لها ذكر في المواقف
 من كتاب الصلاة ، وفيه بيان مقدار ما بينها وبين المدينة . وللزيادة شاهد عند مسلم من طريق ابن أبي مليكة عن
 عائشة بلفظ : في عجوة العالية شفاء في أول البكرة . ووقع لمسلم أيضا من طريق أبي طوالة عبيد الله بن عبد الرحمن
 الاثنا عشر عن طامر بن سعد بلفظ : من أكل سبع تمرات مما بين لابتيها حين يصبح . وأراد بالبق المدينة وإن لم
 يمر لها ذكر للعلم بها . **قوله** (لم يضرمه سم ولا سحر ذلك اليوم إلى الليل) السم معروف وهو مثقل السين ، والسحر
 تقدم تحريك القول فيه قريبا ، وقوله ذلك اليوم ، ظرف وهو معمول ليعبره ، أو صفة لسحر . وقوله دالي الليل ،
 فيه تقييد الشفاء المطلق في رواية ابن أبي مليكة حيث قال : شفاء أول البكرة في أو تريق ، وتردده في تريق شك من
 الراوي ، والبكرة بضم الواحدة وسكون الكاف يوافق ذكر الصباح في حديث سعد ، والشفاء أشبل من التريق يناسب
 ذكر السم ، والذي وقع في حديث سعد شيخان السحر والسم ، فمعه زيادة علم . وقد أخرج النسائي من حديث جابر
 رفعه والعجوة من الجنة ، وهي شفاء من السم ، وهذا يوافق رواية ابن أبي مليكة . واتفق بكسر المثناة وقد تضمن
 وقد تبدل المثناة دالا أو طاء بالاهمال فيهما ، وهودواء مركب معروف يعالج به المسموم . فأطلق على العجوة اسم
 التريق تقييدا لها به ، وأما الغاية في قوله د إلى الليل ، فمفهومه أن السر الذي في العجوة من دفع ضرر السم والسم
 يرتفع إذا دخل الليل في حق من تناوله من أول النهار . ويدفع عنه إطلاقات اليوم على ما بين طلوع الفجر أو الشمس
 إلى غروب الشمس ، ولا يستلزم دخول الليل ، ولم أتف في شيء من الطروق على حكم من تناول ذلك في أول الليل
 هل يكون كمن تناوله أول النهار حتى يدفع عنه ضرر السم والسحر إلى الصباح ، والذي يظهر خصوصية ذلك بالتناول
 أول النهار لأنه حينئذ يكون الغالب أن تناوله يقع على الرقيق ، فيحتمل أن يلحق به من تناول الليل على الرقيق كالأصنام ،
 وظاهر الإطلاق أيضا المواظبة على ذلك . وقد وقع مقيدا فيما أخرجه الطبري من رواية عبد الله بن نعيم عن هشام
 ابن عروة عن أبيه عن عائشة أنها كانت تأمر بسبع تمرات عجوة في سبع غدوات . وأخرجه ابن عدى من طريق
 محمد بن عبد الرحمن الطفاوي عن هشام حرقوا ، وذكر ابن عدى أنه تفرد به ، ولعله أراد تفرد برفعه ، وهو من
 رجال البخاري لكن في المتابعات . **قوله** (وقال غيره سبع تمرات) وقع في نسخة الصفاني ، يعني غير حديث علي
 انتهى ، والغير كأنه أراد به جمعة ، وقد تقدم في الاطعمة عنه أو غيره من زهبت عليه من رواه كذلك . **قوله** في
 رواية أبي أسامة (سبع تمرات عجوة) في رواية السكسيمي (بسبع تمرات) بزيادة الواحدة في أوله . ويجوز في
 تمرات عجوة الاضافة فتخفف كما تقول ثياب خز ، ويجوز التنوين على أنه عطف بيان أو صفة لسبع أو تمرات ويجوز
 النصب منوها على تقدير نعل أو على التمييز . فللخطابي : كون العجوة تنفع من السم والسحر إنما هو ببركة دعوة النبي
 ﷺ لئلا المدينة لا الخاصة في . نمر . وقال ابن التين : يحتمل أن يكون المراد تخللا خاصا بالمدينة لا يعرف الآن .
 وقال بعض شراح المصابيح ، نحوه وأن ذلك لخاصية فيه ، قال : ويحتمل أن يكون ذلك خاصا بزمانه **عليه** ،

وهذا يبعده وصف عائشة لذلك بعده عليه السلام . وقال بعض شراح « المشارق » أما تخصيص تمر المدينة بذلك فواضح من ألفاظ المتن ، وأما تخصيص زمانه بذلك فبعيد ، وأما خصوصية السبع فالظاهر أنه أسر فيها ، وإلا فيستحب أن يكون ذلك وتمرا . وقال المازري : هذا ما لا يعقل معناه في طريقة علم الطب ، ولو صح أن يخرج لمنفعة التمر في السم وجه من جهة الطب لم يقدر على إظهار وجه الاختصار على هذا العدد الذي هو السبع ، ولا على الاختصار على هذا الجنس الذي هو العجوة ، ولعل ذلك كان لأهل زمانه عليه السلام خاصة أو لآكلهم ، إذا لم يثبت استمرار وقوع الشفاء في زماننا غالبا ، وإن وجد ذلك في الأكثر حمل على أنه أراد وصف غالب الحال . وقال عياض : تخصيصه ذلك بعجوة عالية وبما بين لآتي المدينة يرفع هذا الإشكال ويكون خصوصاً لها ، كما وجد الشفاء لبعض الأدوية في الأدوية التي تكون في بعض تلك البلاد دون ذلك الجنس في غيره ، لتأثير يكون في ذلك من الأرض أو الهواء .

قال : وأما تخصيص هذا العدد فلجمعه بين الأفراد والاشفاق ، لأنه زاد على نصف العشرة ، وفيه أشفاق ثلاثة وأوتار أربعة ، وهي من نمط غسل الأمام من ولوغ السكب سبعا وقوله تعالى (سبع سنابل) وكما أن السبعين مبالغة في كثرة العشرات والسبعمئة مبالغة في كثرة المثني . وقال النووي : في الحديث تخصيص عجوة المدينة بما ذكر ، وأما خصوص كون ذلك سبعا فلا يعقل معناه كما في أعداد الصلوات ونصب الزكوات . قال : وقد تكلم في ذلك المازري وعياض بكلام باطل فلا يفتر به انتهى . ولم يظهر لي من كلامهما ما يقتضيه الحكم عليه بالبطلان ، بل كلام المازري يشير إلى محصل ما انتصر عليه النووي ، وفي كلام عياض إشارة إلى المناسبة فقط ، والمناسبات لا يقصد فيها التحقيق البالغ بل يكتفى منها بطرق الإشارات . وقال القرطبي : ظاهر الأحاديث خصوصية عجوة المدينة بدفع السم وإبطال السحر ، والمطلق منها محمول على المفيد ، وهو من باب الخواص التي لا تذكر بقياس ظني . ومن أئمتنا من تسكف لذلك فقال : إن السموم إنما تقتل لإفراط برودتها ، فإذا دأوم على التصبغ بالعجوة تحسكت فيه الحرارة وأعانتها الحرارة الغربية فتقاوم ذلك برودة السم ما لم يستحكم . قال : وهذا يلزم منه رفع خصوصية عجوة المدينة بل خصوصية العجوة مطلقا بل خصوصية التمر ، فإن من الأدوية الحارة ما هو أولى بذلك من التمر ، والأولى أن ذلك خاص بعجوة المدينة . ثم هل هو خاص بزمان نطقه أو في كل زمان ؟ هذا محتمل ، ويرفع هذا الاحتمال التجربة المتسكوة ، فمن جرب ذلك فصحه معه عرف أنه مستمر ، وإلا فهو مخصوص بذلك الزمان . قال وأما خصوصية هذا العدد فقد جاء في مواطن كثيرة من الطب كحديث « صبا على » من سبع قرب ، وقوله للنفوذ الذي وجهه للحارث بن كلدة أن يلبه بسبع تمرات ، وجاء تهويده سبع مرات ، إلى غير ذلك . وأما في غير الطب فكثير ، فاجاء من هذا العدد في معرض التداوى فذلك الخاصة لا يعللها إلا أنه أو من أطلعه على ذلك ، وما جاء منه في غير معرض التداوى فإن العرب توضع هذا العدد موضع الكثرة وإن لم ترد عدداً بعينه . وقال ابن القيم : عجوة المدينة من أنفع تمر الحجاز ، وهو صنف كريم ملوّن متين الجسم والقوة ، وهو من آيين التمر وألذّه . قال : والتري في الاصل من أكثر الآثار تغذية لما فيه من الجوهر الحار الرطب ، وأكله على الريق يقتل الديدان لما فيه من القوة الترياقية ، فإذا أديم أكله على الريق جفد مادة الدود وأضعفه أو قتله انتهى . وفي كلامه إشارة إلى أن المراد نوع خاص من السم وهو ما نبشأ عن الديدان التي في البطن لا كل السموم ، لكن سياق الخبر يقتضي التعميم لأنه نكرة في سياق النفي ، وعلى تقديم التسليم في السم فإذا يصنع في السحر

٥٣ - باب - لا هامة

٥٧٧٠ - حدثني عبد الله بن محمد حدثنا هشام بن يوسف أخبرنا معمر بن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال النبي ﷺ : لا عدوى ولا صائر ولا هامة . فقال أعرابي : يا رسول الله ، فما بال الإبل تسكون في الرمل كأنها الظباء فيناظهم البعير الأجرب فيجربها ؟ فقال رسول الله ﷺ : فنن أعدى الأول ؟

٥٧٧١ - وعن أبي سلمة سمع أبا هريرة يقول « قال النبي ﷺ : لا يوردن مريض على مصح » وأنكر أبو هريرة حديث الأول . وقلنا : ألم تحدث أنه لا عدوى ؟ فرطن بالحيشية . قال أبو سلمة : فما رأيته نسي حديثا غيره

[الحديث ٥٧٧١ - طرفه في : ٥٧٧٤]

قوله (باب لا هامة) قال أبو زيد : هي بالتشديد ، وعالقه الجميع تخففها ، وهو الحفوظ في الرواية ، وكان من شددها ذهب إلى واحدة الموام وهي ذوات السموم ، وقيل دراب الأرض التي تهم بأذى الناس ، وهذا لا يصح نفيه إلا إن أريد أنها لا تضر لذواتها وإنما تضر إذا أراد الله إيقاع الضرر بمن أصابته . وقد ذكر الزبير بن سكار في « الموفقيات » أن العرب كانت في الجاهلية تقول : إذا قتل الرجل ولم يؤخذ بثأره خرجت من رأسه هامة - وهي دودة - فتدور حول جبهة فتقول : اسقوني اسقوني ، فإن أدرك بثأره ذهبت وإلا بقيت ، وفي ذلك يقول شاعرهم :

يا عمرو إلا ندع شتى ومنقصى أضربك حتى تقول الهامة اسقوني

قال : وكانت اليهود تزعم أنها تدور حول قبره سبعة أيام ثم تذهب . وذكر ابن فارس وغيره من اللغويين نحو الأول ، إلا أنهم لم يعينوا كونها دودة ، بل قال القواز : الهامة طائر من طير الليل ، كأنه يعني البومة . وقال ابن الأعرابي : كانوا يتشاءمون بها ، إذا وقعت على بيت أحدهم يقول : نعت إلى نفسي أو أحدا من أهل دارى . وقال أبو عبيد : كانوا يزعمون أن عظام الميت تصير هامة فتطير ، ويسمون ذلك الطائر الصدى . فعلى هذا فالعنى في الحديث لا حياة هامة الميت ، وعلى الأول لا شؤم بالبومة ونحوها ، وإلعل المؤلف ترجم « لا هامة » مرتين بالنظر لهذين التفسيرين والله أعلم . قوله (عن أبي سلمة) في رواية شعيب عن الزهري وحدثني أبو سلمة ، وهي في الباب الذي بعده . قوله (لا عدوى) تقدم شرحه مستوفى في « باب الجنام » ، وكيفية الجمع بين قوله « لا عدوى » وبين قوله « لا يورد مريض على مصح » ، وكذا تقدم شرح قوله « ولا صافر ولا هامة » . قوله (فقال أعرابي) لم أقف حل اسمه . قوله (تسكون في الرمل كأنها الظباء) في رواية شعيب عن الزهري في الباب الذي يليه « أمثال الظباء » بكسر المعجمة بعدها موحدة وبالمد جمع ظبي ، شهها بها في النشاط والقوة والسلامة من الداء . قوله (فيجر بها) في رواية مسلم « فيدخل فيها ويجر بها » بضم أوله ، وهو بناء على ما كانوا يعمدون من العدوى ، أى يكون سببا لنوع الجرب بها ، وهذا من أوام الجاهل ، كانوا يعتقدون أن المريض إذا دخل في الأصحاء أمرضهم

فتنى الشارع ذلك وأبطله ، فلما أورد الأهرابي الصحة رد عليه النبي ﷺ بقوله : «فن أهدى الأول ، وهو جواب في غاية البلاغة والرشاقة . وحاصله من أين جاء الجرب الذى أهدى بزعمهم ؟ فان أجيب من بهور آخر لزم التسلسل أو سبب آخر فليفصح به ، فان أجيب بأن الذى فعله فى الأول هو الذى فعله فى الثانى ثبت المدعى ، وهو أن الذى فعل بالجميع ذلك هو الخالق القادر على كل شيء . وهو الله سبحانه وتعالى . قوله (وعن أبى سلة سمع أباه هريرة بعد يقول : قال رسول الله ﷺ : لا يورذن مرض على مصح) كذا فيه بتأكيد التمسك عن الإيراد . ولمسلم من رواية يونس عن الزهرى لا يورذن ، بلفظ التنى ، وكذا تقدم من رواية صالح وغيره ، وهو خبر بمعنى التمسك بدليل رواية الباب . والمرضى بعضهم أوله وسكون ثانيه وكسر الراء بعدها ضاد معجمة هو الذى له إبل مرضى ، والمصح بعضهم الميم وكسر الصاد المهملة بعدها مهملة من له إبل صحاح ، نهي صاحب الإبل المريضة أن يوردها على الإبل الصحيحة . قال أهل اللغة : المريض اسم فاعل من أمرض الرجل إذا أصاب ما شقته مرض ، والمصح اسم فاعل من أصح إذا أصاب ما شقته عاهة ثم ذهب عنها وصحت . قوله (وأسكر أبو هريرة الحديث الأول) وقع فى رواية المستملى والسرخسى حديث الأول ، وهو كقولهم مسجد الجامع ، وفى رواية يونس عن الزهرى عن أبى سلة دكان أبو هريرة يحدثهما كليهما عن رسول الله ﷺ ثم صحت أبو هريرة بعد ذلك عن قوله لا عدوى . قوله (وقلنا ألم تحدث أنه لا عدوى) فى رواية يونس : فقال الحارث بن أبى ذهاب ، بعضهم الممجة ومحدثين وهو ابن عم أبى هريرة : قد كنت أسمعك يا أبا هريرة تحدثنا مع هذا الحديث حديث لا عدوى ، فأبى أن يعرف ذلك ، ووقع عند الاسماعيلي من رواية شعيب : فقال الحارث : انك حدثتنا ، فذكره . قال فانكر أبو هريرة وغضب وقال : لم أحدثك ما تقول . قوله (فرطن بالحبشية) فى رواية يونس : فأراه الحارث فى ذلك حتى غضب أبو هريرة حتى رطن بالحبشية فقال للحارث : أدرى ماذا قالت ؟ قال : لا . قال : انى قلت أبيت . قوله (فأرايته) فى رواية الكشممى : فأرايناه (نسي حديثا غيره) فى رواية يونس : قال أبو سلة : ولمعنى لقد كان يحدثنا به فأدرى أنسى أبو هريرة أم نسخ أحد القولين الآخر ، وهذا الذى قاله أبو سلة ظاهر فى أنه كان يعتقد أن بين الحديثين تمام التعارض ، وقد تقدم وجه الجمع بينهما فى باب الجذام ، وحاصله أن قوله لا عدوى ، نهي عن اعتقادها وقوله لا يورذن ، سبب التمسك عن الإيراد خشية الوقوع فى اعتقاد العدوى ، أو خشية تأخير الإوهام ، كما تقدم نظيره فى حديث : «فرمن المجذوم ، لأن الذى لا يعتقد أن الجذام يعدى يجد فى نفسه نفرة ، حتى لو أكرهها على القرب منه لتأملت بذلك ، فالأولى بالمأفل أن لا يتعرض لمثل ذلك بل يباحث أسباب الآلام ويجانب طرق الإوهام والله أعلم . قال ابن التين : لعل أبا هريرة كان يسمع هذا الحديث قبل أن يسمع من النبي ﷺ حديث : «من بسط رداءه ثم ضعه إليه لم ينس شيئا سمعه من مقالي ، وقد قيل فى الحديث المذكور إن المراد أنه لا ينسى تلك المقالة التى قالها ذلك اليوم لا أنه يفتنى عنه النسيان أصلا . وقيل : كان الحديث الثانى ناسحا للأول فكسخت عن المنسوخ ، وقيل : معنى قوله لا عدوى ، التمسك عن الاعتداء ، ولعل بعض من أجلب عليه لإبلا جرباء أراد تضمينه فاحتج عليه فى أسقاط الضمان بأنه إنما أصابها ما قدر عليها وما لم تكن تنجو منه ، لأن العجاء جبار ، ويحتمل أن يكون قال هذا على ظنه ثم تبين له خلاف ذلك انتهى . فلما دعوى نسيان أبى هريرة للحديث فهو بحسب ما ظن أبو سلة ، وقد بينت ذلك رواية يونس التى أشرت إليها ، وأما دعوى النسخ فرددة لأن النسخ لا يصار إليه بالاحتمال ، ولا سيما مع

إمكان الجمع ، وأما الاحتمال الثالث فبعيد من مساق الحديث ، والذي بعده أبعد منه ، ويحتمل أيضا أنهما لما كانا خبرين متغايرين من حكيتين مختلفتين لا ملازمة بينهما جاز عنده أن يحدث بأحدهما ويسكت عن الآخر حسبا تدعو إليه الحاجة ، قال القرطبي في «المفهم» . قال : ويحتمل أن يكون غاف اعتقاد جمل يظنهما متناقضين فسكت عن أحدهما ، وكان إذا أمن ذلك حدث بهما جميعا . قال القرطبي : وفي جواب الذي يعني للأعرابي جواز مشافهة من وقعت له شبهة في اعتقاده بذكر البرهان العقل إذا كان السائل أهلا لفهمه ، وأما من كان قاصرا فيخاطب بما يحتمله عقله من الانقاعيات . قال : وهذه الشبهة التي وقعت للأعرابي هي التي وقعت لطلبا تبيين أولا والمعتزلة ثانيا ، فقال الطبايعيون بتأثير الأشياء بعضها في بعض وإيجادها إياها ، وسموا المؤثر طبيعة ، وقال المعتزلة بنحو ذلك في الحيوانات والتموليدات وأن قدرهم مؤثرة فيها بالإيجاد ، وأنهم خالقون لأفعالهم مستقلون باختراعها ، واعتقد الطائفتان إلى المشاهدة الحسية ، ونسبوا من أنكر ذلك إلى إنكار البديهة ، وغلط من قال ذلك منهم غلطا قاحشا لاتباس إدراك الحس بادراك العقل ، فإن المشاهد إنما هو تأثير شيء عند شيء آخر ، وهذا حظ الحس ، فاما تأثيره فهو فيه حظ العقل ، فالحس أدرك وجود شيء عند وجود شيء وارتفاعه عند ارتفاعه ، أما إيجاداه به فليس للحس فيه مدخل ، فالعقل هو الذي يفرق فيحكم بتلازمهما عقلا أو عادة مع جواز التبدل عقلا والله أعلم . وفيه وقع تشبيه الشيء بالشيء إذا جمعها وصف خاص ولو تباينا في الصورة . وفيه شدة ورع ابن هريرة لأنه مع كون الحوادث أغضبته حتى تكلم بغير العربية خشي أن يظن الحوادث أنه قال فيه شيئا يكرهه ففسر له في الحال ما قال ، والله أعلم

٥٤ - باب - لا عدوى

٥٧٧٢ - حدثنا سعيد بن عفيف قال حدثنا ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب قال أخبرني سالم بن عبد الله وحررة أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال « قال رسول الله ﷺ ، لا عدوى ولا طمعة ، إنما الشؤم في ثلاث : في القرس والمرأة والدار »

٥٧٧٣ - حدثنا أبو البيان أخبرنا شعيب عن الزهري قال حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن أن أبا هريرة قال « إن رسول الله ﷺ يقول : لا عدوى »

٥٧٧٤ - قال أبو سلمة بن عبد الرحمن « سمعت أبا هريرة عن النبي ﷺ قال : لا توردوا للمرض على المصح »

٥٧٧٥ - وعن الزهري قال أخبرني سنان بن أبي سنان لدؤلى أن أبا هريرة رضي الله عنه قال « إن رسول الله ﷺ قال : لا عدوى . فقام أعرابي فقال : أرأيت للإبل تسكون في الرمال أمثال الظباء ، فهأتيا البعير الأجرب فتجرب ؟ قال النبي ﷺ : فن أعدى الأول ؟ »

٥٧٧٦ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ سَمِعْتُ قَتَادَةَ « عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ قَالَ : لَا عَدَوِي وَلَا طِيْرَةَ ، وَيَعْجَنِي لَلْفَالُ ، قَالُوا : وَمَا لَلْفَالِ ؟ قَالَ :
كَلَّةٌ طَيِّبَةٌ »

قوله (باب لا عدوى) تقدم تفسيرها . وذكر في الباب ثلاثة أحاديث : الأول ، **قوله** (أخبرني سالم بن عبد الله) أي ابن عمر . **قوله** (وحموة) هو أخو سالم . **قوله** (أن عبد الله بن عمر) قال في رواية مسلم عن أبي الطاهر وحملة كلاهما عن ابن وهب بهذا السند عن عبد الله بن عمر عن النبي ﷺ ، وتقدم في أوائل النسخ من طريق مالك عن الزهري عن حمزة وسالم ابني عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عمر ، وفي تصريح الزهري بالاختبار فيه في هذه الرواية دفع ثلوم انقطاعه بسبب ما رواه ابن أبي ذئب عن الزهري فأدخل بين الزهري وسالم وجلا وهو محمد بن زيد بن قنفذ ، ويحمل أن كان محفوظا على أن الزهري حمله عن محمد بن زيد عن سالم ثم سمعه من سالم . **قوله** (لا عدوى ولا طيرة ، إنما الشؤم في ثلاث . الحديث) تقدم الكلام على حديث « الشؤم في ثلاث ، في النكاح ، وجمع ابن عمر بين الحديثين يدل على أنه قوى عنده أحد الاحتمالات في المراد بالشؤم ، وذكر مسلم أنه لم يقل أحد من أصحاب الزهري عنه في أول هذا الحديث « لا عدوى ولا طيرة » إلا يونس بن يزيد . قلت : وقد أخرجه النسائي من رواية القاسم بن مبرور عن يونس بدونها ، فكان المنفرد بالزيادة عبد الله بن وهب . الحديث الثاني ، **قوله** (أن أبا هريرة قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول لا عدوى) قال أبو سلمة بن عبد الرحمن وسمعت أبا هريرة عن النبي ﷺ قال : لا توردوا الممرض على المصح ، وعن الزهري قال أخبرني سنان بن أبي سنان « أن أبا هريرة قال : أن رسول الله ﷺ قال لا عدوى ، فقام أعرابي) فذكر القصة الماضية في الباب قبله ، هكذا أورده من رواية شعيب عن الزهري ، وقد أخرجه مسلم من روايته عن الزهري عن أبي سلمة بالحديثين ، لكن لم يسق لفظه ، أحال به على رواية صالح بن كيسان ولفظه « لا عدوى » ويحدث مع ذلك « لا يورد الممرض على المصح » ، قاله بمثل حديث يونس ، وقد بينت ما في رواية يونس من فائدة زائدة في الباب الذي قبله ، وأورد أيضا رواية شعيب عن الزهري عن سنان بن أبي سنان بالقصة وأحال بسيافه على رواية يونس ، فظهر بذلك أنها كلها موصولة . وسنان ابن أبي سنان مدني ثقة واسم أبيه يزيد بن أمية وليس له في البخاري عن أبي هريرة سوى هذا الحديث الواحد ، وله آخر عن جابر قرنه في كل منهما بأبي سلمة بن عبد الرحمن والله أعلم . الحديث الثالث حديث أنس بلفظ « لا عدوى ولا طيرة ، ويعجني الفال » ، وفيه تفسيره ، وقد تقدم شرحه مستوفى في باب مفرد

٥٥ - **باب** ما يذكر في سم النبي ﷺ ، رواه عروة عن عائشة عن النبي ﷺ

٥٧٧٧ - حَدَّثَنِي قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي سَمِينٍ عَنْ أَبِي سَمِينٍ « عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ : لَمَّا نَفَحَتْ

خَيْرٌ أَهْدَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَاءَ فِيهَا سَمٌ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : اجْعَلُوا لِي مِنْ كَانَ هَاهُنَا مِنَ الْيَهُودِ ، لِيَجْعَلُوهُ ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : إِنِّي سَأَلْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ ، فَهَلْ أَنْتُمْ صَادِقُونَ عَنْهُ ؟ فَقَالُوا : نَعَمْ يَا أَبَا

القاسم : فقال لهم رسول الله ﷺ : من أبوك ؟ قالوا : أبونا فلان : فقال رسول الله ﷺ : كذبتم بل أبوكم فلان فقالوا : صدقت وبرت . فقال : هل أنتم صادقون عن شيء إن سألتكم عنه ؟ فقالوا : نعم يا أبا القاسم ، وإن كذبناك عرفت كذبنا كما عرفته في أبينا . قال لهم رسول الله ﷺ : من أهل الغار ؟ فقالوا : نسكنون فيها يسير ثم نخفوننا فيها . فقال لهم رسول الله ﷺ : اخسئوا فيها ، والله لا تخلفكم فيها أبدا . ثم قال لهم : هل أنتم صادقون عن شيء إن سألتكم عنه ؟ قالوا : نعم . فقال : هل جئتم في هذه الشاة صبا ؟ فقالوا : نعم . فقال : ما أحاسنكم على ذلك ؟ فقالوا : أردنا إن كنتم كاذبا نسترجع منكم ، وإن كنتم نبأ لم يضرنا .

قوله (باب ما يذكر في سم النبي ﷺ) الإضافة فيه الى المفعول . **قوله** (رواه عروة عن عائشة) كأنه يشير الى ما علقه في الوفاة النبوية آخر المغازي فقال : قال يونس عن ابن شهاب قال عروة قالت عائشة كان النبي ﷺ يقول في مرضه الذي مات فيه : يا عائشة ما أزال أجد ألم الطعام الذي أكلت بخير ، فهذا أوان انقطاع أجهري من ذلك ألم ، وقد ذكرت هناك من وصله وهو البزار وغيره ، وتقدم شرحه مستوفى ، وقوله : أجد ألم الطعام ، أي الألم الناشئ عن ذلك الأكل ، لا أن الطعام نفسه بقى الى تلك الغاية . وأخرج الحاكم من حديث أم مبشر نحو حديث عائشة ثم ذكر حديث أبي هريرة في قصة الشاة المسمومة التي أهديت للنبي ﷺ بخير ، وقد تقدم ذكره في غزوة خيبر وأنه أخرجه مختصرا وفي أواخر الجزية مطولا . **قوله** (أهديت) بضم أوله على البناء للجهول ، تقدم في الهبة من رواية هشام بن زيد عن أنس ، أن يهودية أتت النبي ﷺ بشاة مسمومة فأكل منها لخم بها ، الحديث ، فرف أن التي أهدت الشاة المذكورة امرأة ، وتقدمت في المغازي أنها زينب بنت الحارث امرأة سلام بن مشكم أخرجه ابن اسحق بخير إسناد . وأورده ابن سعد من طرق عن ابن عباس بسند ضعيف ، ووقع في مرسل الإهري أنها أكرت السم في الكتف والذراع لأنه بلغها أن ذلك كان أحب أعضاء الشاة اليه ، وفيه دفتنار رسول الله ﷺ الكتف فتش منها ، وفيه فلما ازدرد لقمته قال : إن الشاة تخبرني ، يعني أنها مسمومة ويبت هناك الاختلاف هل قتلها النبي ﷺ أو تركها . ووقع في حديث أنس المشار اليه ، فقل : ألا قتلها ؟ قال : لا . قال : فاذلت أهرها في لهوات رسول الله ﷺ ، وتقدم كيفية الجمع بين الاختلاف المذكور . ومن المستغرب قول محمد بن يعقوب : أجمع أهل الحديث أن رسول الله ﷺ قتلها ، **قوله** (اجمعوا) لم أقف على تعيين المأمور بذلك . **قوله** (اني سألتكم عن شيء ، فهل أنتم صادقون عنه) ؟ كذا وقع في هذا الحديث في ثلاثة مواضع ، قال ابن التين : ووقع في بعض النسخ : صادق ، بتشديد الياء بغير نون ، وهو الصواب في العربية لأن أصله صادقون لخذلت النون للاضافة فاجتمع حرفا على سبق الأول بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت ، ومثله (وما أنتم بمصرغي) وفي حديث بدء الوحي : أو غرغي ، م . انتهى . وإنكاره الرواية من جهة العربية ليس بحيد ، فقد وجهها غيره ، قال ابن مالك : مقتضى الدليل أن تصحب نون الوقاية اسم الفاعل وأفعل التفضيل والاعاء العربية المضافة الى ياء المتكلم لتقيها خفاء الاعراب ، فلما منعت ذلك كانت كإصل متروك ، فتهوا عليه في بعض الاسماء العربية المشابهة للفعل كقول الشاعر : وليس الخرافي ليهتد خائبا فان له أضعاف ما كان أعلا

ومنه في الحديث وغير الدجال أخوفني عليكم ، والأصل فيه : أخوف غوفاني عليكم ، غذف المضاف إلى الياء وأقيمت هي مقامه ، فاقصل أخوف بها مفعولة بالنون ، وذلك أن أفعل التفضيل شبيه بفعل التعجب . وحاصل كلامه أن النون الباقية هي نون الواقية ونون الجمع حذف كما تدل عليه الرواية الأخرى بلفظ صادق ، ويمكن تخريجها أيضا على أن النون الباقية هي نون الجمع فإن بعض النحاة أجل في الجمع المذكر السالم أن يعرب بالحركات على النون مع الواو ، ويحتمل أن تكون الياء في محل نصب بناء على أن مفعول اسم الفاعل إذا كان ضميرا بارزا متصلا به كان في محل نصب وتكون النون على هذا أيضا نون الجمع . قوله (من أبوكم ؟ قالوا : أبونا فلان . فقال رسول الله ﷺ : كذبتم ، بل أبوكم فلان . فقالوا صدقت وبررت) بكسر الراء الأولى وحكى فتحها وهو من البر . قوله (نكون فيما يسيرا ثم نخلفوننا فيها) بضم اللام مخففا أى تدخلون تقيمون في المكان الذى كنا فيه . وحطبه السكرمانى بتشديد اللام ، وقد أخرج الطبري من طريق عكرمة قال : عاشمت اليهود رسول الله ﷺ وأصحابه فقالوا : لن ندخل النار إلا أربعين ليلة ، وسيخلفنا إليها قوم آخرون - يعنون محمدا وأصحابه - فقال رسول الله ﷺ بيده على رءوسهم ، بل أنتم خالدون خالدون لا تخلفكم فيها أحد ، فأئذن الله تعالى (وقالوا لن نتمسك النار إلا أياما معدودة) الآية ومن طريق ابن اسحق عن سيف بن سليم عن مجاهد عن ابن عباس ؓ أن اليهود كانوا يقولون : هذه الدنيا سبعة آلاف سنة ، وإنما تمذهب بسكل ألف سنة يوما في النار ، وإنما هي سبعة أيام فتزلت ، وهذا سند حسن . وأخرج الطبري أيضا من وجه آخر عن عكرمة قال واجتمعت يهود تخاضم النبي ﷺ فقالوا : لن تصيبنا النار ، فذكر نحوه وزاد فقال النبي ﷺ : كذبتم ، بل أنتم خالدون خالدون ، لا تخلفكم فيها أبدا إن شاء الله تعالى . فنزل القرآن تصديقا للنبي ﷺ ، ومن طريق عبد الرحمن بن زيد بن أسلم حدثني أبي زيد بن أسلم أن رسول الله ﷺ قال ليهود : أنشدكم الله من أهل النار الذين ذكرهم الله في التوراة ؟ قالوا : أن الله غضب علينا غضبة فتكسك في النار أربعين يوما ثم نخرج فتخلفوننا فيها . فقال : كذبتم ، والله لا تخلفكم فيها أبدا ، فنزل القرآن تصديقا له ، وهذا خبران مرسلان يقوى أحدهما الآخر ، ويستفاد منهما تعيين مقدار الأيام المدودة المذكورة في الآية ، وكذا في حديث أبي هريرة حيث قال فيه : أياما يسيرة ، وأخرج الطبري أيضا من رواية قتادة وغيره أن حكمة العدد المذكور - وهو الأربعون - أنها المدة التي عبدوا فيها العجل . قوله (اخشروا فيها) هو زجر لهم بالطرد والابعاد ، أو دواء عليهم بذلك . قوله (والله لا تخلفكم فيها أبدا) أى لا تخرجون منها ولا تقيم بعدكم فيها ، لأن من يدخل النار من عصاة المسلمين يخرج منها فلا يتصور أنه يخلف غيره أصلا . قوله (أردنا إن كنتم كاذبا) في رواية المستمل والسرخسي : إن كنتم كاذبا . . قوله (وإن كنتم نبيا لم يضرك) يعنى على الوجه المعهود من الهم المذكور . وفي حديث أنس المشار إليه وقالت أردت لأقتلك . قال : ما كان الله ليساطك على ذلك ، وفي رواية سفيان بن حسين عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن نحوه هذه القصة وقالت أردت أن أعلم إن كنت نبيا فسيطملك الله عليه ، وإن كنتم كاذبا فأخرج الناس منك ، أخرجه البيهقي وأخرج نحوه موصولا عن جابر ، وأخرجه ابن سعد بسند صحيح عن ابن عباس ، ووقع عند ابن سعد عن الواقدي بأسانيد المتعددة أنها قالت : قتلت أبى وزججى وعمى وأخى ونلت من قوى ما نلت ، فقلت : إن كان نبيا فسيخبره الذراع ، وإن كان ملصكا استرحنا منه ، وفي الحديث إخباره ﷺ عن النبي ، وتكليم الجاد له ، ومعاندة اليهود لاعتراهم بصدقه فيما أخبر به عن اسم أبيهم وبما وقع منهم من دسيسة

السم ، ومع ذلك فماتوا واستمروا على تكذيبه . وفيه قتل من قتل بالسم قصاصا ، وعن الحنفية انما يجب فيه الدية ، وحل ذلك اذا استمكره عليه اثمافا ، وأما إذا دسه عليه فأكله ففيه اختلاف العلماء ، فان ثبت أنه ﷺ قتل اليهودية ببشر بن البراء ففيه حجة لمن يقول بالقصاص في ذلك ، وانه أعلم . وفيه أن الاشياء - كالسموم وغيرها - لا تؤثر بذواتها بل بأذن الله ، لأن السم أثر في بشر فتقبل لأنه مات في الحال ، وقيل إنه بعد حول ، ووقع في مرسل الزهري في مغازي موسى بن عقبة ، ان لوة صار في الحال كالطليسان ، يعني أصفر شديد الصفرة ، وأما قول أنس وفا زلت أعرفها في لموات رسول الله ﷺ ، فالهوات جمع لهأة ويجمع أيضا على لمى بضم أوله والفصر منون ، ولحيان وزن الحسان ، وقد تقدم بيانها فيما مضى في الطب في الكلام على العذرة وهي اللجمة المعلقة في أصل الخنك ، وقيل هي ما بين منقطع اللسان الى منقطع أصل الفم ، وهذا هو الذي يوافق الجمع المذكور . ومراد أنس أنه ﷺ كان يعتره المرض من تلك الأكلة أحيانا ، وهو موافق لقوله في حديث عائشة « ما أزال أجد ألم الطعام » ووقع في مغازي موسى بن عقبة عن الزهري مرسلا « ما زلت أجد من الأكلة التي أكلت بخير عدادا حتى كان هذا أوان انقطاع أجهري ، ومثله في الرواية المذكورة عند ابن سعد والعداد بكسر الميملة والتخفيف ما يعتاد ، والأجهر عرق في الظهر تقدم بيانه في الوفاة النبوية ، ويحتمل أن يكون أنس أراد أنه يعرف ذلك في الهوات بتغيير لونها أو بتسوء فيها أو بتقصير ، قاله القرطبي

٦٥ - باب شرب السم والدواء به وما يخاف منه والخبيث

٥٧٧٨ - **حدثنا** عبد الله بن عبد الوهاب **حدثنا** خالد بن الحارث **حدثنا** شعبة عن سليمان قال سمعتُ ذكوانَ يحدث « عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي ﷺ قال : مَنْ رَدَّيْ من جبل فقتل نفسه فهو في نار جهنم يتردَّى فيه خالدًا مخلدًا فيها أبدا . ومن حمسى سماً فقتل نفسه فسمه في يده يتحساه في نار جهنم خالدًا مخلدًا فيها أبدا . ومن قتل نفسه بمكيدة فحديده في يده يتجأ بها في بطنه في نار جهنم خالدًا مخلدًا فيها أبدا »

٥٧٧٩ - **حدثنا** محمد بن سلام **حدثنا** أحمد بن بدير أبو بكر أخيرنا هاشم بن هاشم قال أخبرني عامر ابن سعد قال « سمعتُ أبي يقول : سمعتُ رسول الله ﷺ يقول : مَنْ اضْطَبَّعَ بسبع تمرات عبوة لم يضره ذلك اليوم سم ولا سحر »

قوله (باب شرب السم والدواء به وما يخاف منه) هو بضم أوله ، وقال الكرماني يجوز فتحه ، وهو عطف على السم : **قوله** (والخبيث) أى الدواء الخبيث ، وكناية يشير بالدواء بالسم الى ما ورد من النبي عن التداوى بالحرام ، وقد تقدم بيانه في كتاب الاشربة في « باب الباذق » في شرح حديث « ان الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم ، وزعم بعضهم أن المراد بقوله « به » منه ، والمراد ما يدفع ضرر السم ، وأشار بذلك الى ما تقدم قبل من حديث « من تصبغ بسبع تمرات » الحديث ، وفيه « لم يضره سم » فيستفاد منه استعمال ما يدفع ضرر السم قبل وصوله ، ولا يخفى بعد ما قال ، لكن يستفاد منه مناسبة ذكر حديث العبوة في هذا الباب . وأما قوله « وما يخافه »

منه ، فهو معطوف على الضمير المجرور العائد على السم ، وقوله « منه » أى من الموت به أو استمرار المرض ، فيكون قاعل ذلك قد أمان على نفسه ، وأما مجرد شرب السم فليس بجرام على الإطلاق لأنه يجوز استعمال اليسير منه إذا ركب معه ما يدفع ضرره إذا كان فيه نفع ، أشار إلى ذلك ابن بطال . وقد أخرج ابن أبي شيبة وغيره أن خالد بن الوليد لما نزل الحيرة قيل له احذر السم لا تسقيك إلا حاتم ، فقال : اتقوا به فأقوه به ، فأغذه بيده ثم قال : بسم الله ، واقتحمه ، فلم يضره . فكان المصنف رمز إلى أن السلامة من ذلك وقمت كرامة لخالد بن الوليد ، فلا يتأذى به في ذلك لكلا يفضى إلى قتل المرء نفسه . ويؤيد ذلك حديث أبي هريرة في الباب ، ولعله كان عند خالد في ذلك عهد عمل به . وأما قوله « والخبيث » فيجوز جره ، والتقدير والتداوى بالخبيث ، ويجوز الرفع على أن الخبر محذوف والتقدير ما حكمه ؟ أو هل يجوز التداوى به ؟ وقد ورد النهي عن تناوله صريحا ، أخرجه أبو داود والترمذي وغيرهما وصححه ابن حبان من طريق مجاهد عن أبي هريرة مرفوعا ، قال الخطابي : خبت الدراء يقع بوجهين : أحدهما من جهة نجاسته كالخمر ولحم الحيوان الذي لا يؤكل ، وقد يكون من جهة استفادته فتكون كراهته لإدخال المشقة على النفس ، وإن كان كثير من الأدوية تكره النفس تناوله ، لكن بعضها في ذلك أيسر من بعض . قلت : وحمل الحديث على ما ورد في بعض طرقه أولى ، وقد ورد في آخر الحديث متصلا به معنى السم ، ولعل البخاري أشار في الترجمة إلى ذلك . قوله (عن سليمان) هو الاعمش ، قوله (سمعت ذكوان) هو أبو صالح السمان وقد أخرجه مسلم من رواية وكيع عن الاعمش عن أبي صالح ، ثم أرفده برواية شعبة عن سليمان قال « سمعت ذكوان » مثله . وأخرجه الترمذي من رواية أبي داود الطيالسي عن شعبة فقال عن الاعمش « سمعت أبا صالح » به ، وقدم في رواية وكيع « من قتل نفسه بمديدة » وثلاث بقصة « من تردى » عكس رواية شعبة هنا . ووقع في رواية أبي داود الطيالسي المذكورة رواية وكيع ، وكذلك عند الترمذي من طريق عبيدة بن حميد عن الاعمش ولم يذكر قصة . قوله (من تردى من جبل) أى أسقط نفسه منه ، لما يدل عليه قوله « فقتل نفسه » على أنه تعمد ذلك ، وإلا فجرد قوله تردى لا يدل على التعمد . قوله (ومن قمى) بمهملتين بوزن فعدى أى تجرح . قوله (بجا) بفتح أوله وتخفيف الجيم وبالحمز ، أى يطمئن بها ، وقد تسهل المدة ، والأصل في بجا بوجأ قال ابن التين : في رواية الشيخ أبي الحسن بجا بضم أوله ، ولا وجه له ، وإنما يبنى للجهول بأبيات الوار وبوجأ بوزن يوجد انتهى . ووقع في رواية مسلم « يتوجأ » بمثناة وواو مفتوحتين وتثنية الجيم بوزن يتكبر وهو بمعنى الطمن ، ووقع في رواية أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة في أواخر الجنائز بلفظ « الذي يطمئن نفسه بطمئنا في النار » وقد تقدم شرحه هناك وبيننا تأويل الخلود والتأنيذ المذكورين . وحكى ابن التين عن غيره أن هذا الحديث ورد في حق رجل بعينه ، وأولى ما حل عليه هذا الحديث ونحوه من أحاديث الوعيد أن المعنى المذكور جزم قاعل ذلك إلا أن يتجاوز الله تعالى عنه . قوله (أحمد بن بشير أبو بكر) هو الكوفي المخووم مولاهم ، ليس له عند البخاري سوى هذا الموضع ، قال ابن معين : لا بأس به ، هكذا روى عباس الدوري عنه ، وقال عثمان الدارمي عن ابن معين : متروك ، وتلقب ذلك الخطيب بأنه اتبس على عثمان بآخر يقال له أحمد بن بشير لكن كنيته أبو جعفر ، وهو بغدادى من طبقة صاحب الترجمة ، وكان هذا هو السر في تسمية المصنف له بثمان بن قريته الضعيف ، وقد تقدم شرح حديث سعد قريبا ، وقوله في أول السند « حدثنا محمد » كذا الأكثر ، ووقع لابي فر

عن المستمل و محمد بن سلام ،

٥٧ - باب ألبان الأثن

٥٧٨٠ - **حديث** عن عبد الله بن محمد حدثنا سفيان عن الزهري عن أبي إدريس الخولاني : « عن أبي ثعلبة الخشني رضي الله عنه قال : نهى النبي ﷺ عن أكل كل ذي ناب من السبع » قال الزهري : ولم أستمه حتى أتيت للشام

٥٧٨١ - وزاد الليث : حدثني يونس عن ابن شهاب قال : « سألتُه : هل تنوض أو تشرب ألبان الأثن أو مرارة السبع أو أبوال الإبل ؟ قال : قد كان المسلمون يتداخون بها فلا يرون بذلك بأساً . فأما ألبان الأثن فقد بلغنا أن رسول الله ﷺ نهى عن لحومها ، ولم يبلغنا عن ألبانها أمر ولا نهى . وأما مرارة السبع قال ابن شهاب : أخبرني أبو إدريس الخولاني أن أبا ثعلبة الخشني أخبره أن رسول الله ﷺ نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع »

قوله (باب ألبان الأثن) بضم المعزة والمثناة الفوقانية بهما تون جمع أثنان . **قوله** (حدثني عبد الله بن محمد) هو الجمعي ، وسفيان هو ابن عيينة . **قوله** (من السباع) كذا للاكثر ، وللمستمل والرخسي « من السبع » بلفظ الافراد والمراد المجلس . **قوله** (قال الزهري ولم أستمه حتى أتيت الشام) تقدم الكلام على ذلك في الطب . **قوله** (وزاد الليث حدثني يونس عن ابن شهاب) هو الزهري ، وهذه الزيادة وصلها الذهبي في « الزهریات » وأوردها أبو نعيم في « المستخرج » مطولة من طريق أبي ضمرة أنس بن عياض عن يونس بن يزيد . **قوله** (عن ابن شهاب قال وسألتُه هل تنوض) هذه الجملة حالية ، ووقع في رواية أبي ضمرة « سئل الزهري وأعرض الزهري في جوابه عن الوضوء فلم يجب عنه لشذوذ القول به ، وقد تقدمت في الطهارة الإشارة الى من أجاز الوضوء باليمن والحل . **قوله** (قد كان المسلمون) في رواية أبي ضمرة « أما أبوال الإبل فقد كان المسلمون » . **قوله** (ولم يبلغنا عن ألبانها أمر ولا نهى) في رواية أبي ضمرة « ولا أرى ألبانها إلا يخرج من لحومها » . **قوله** (وأما مرارة السبع قال ابن شهاب حدثني أبو إدريس) في رواية أبي ضمرة « وأما مرارة السبع فانه أخبرني أبو إدريس ، والباقي مثله ، وزاد أبو ضمرة في آخره ولم أستمه من علمائنا ، فان كان رسول الله ﷺ نهى عنها فلا خير في مرارتها . ويؤخذ من هذه الزيادة أن الزهري كان يتوقف في صحة هذا الحديث لكونه لم يعرف له أصلاً بالحجاز كما هي طريقة كثير من علماء الحجاز . وقال ابن بطل : استدلل الزهري على منع مرارة السبع بالنهي عن أكل كل ذي ناب من السباع ، ويلزمه مثل ذلك في ألبان الأثن ، وغفل رحمه الله عن الزيادة التي أضافها رواية أبي ضمرة . وقد اختلف في ألبان الأثن ، فالجمهور على التحريم ، وعند المالكية قول في حلها من القول بحل أكل لحما . وقد تقدم بسطه في الاطعمة

٥٨ - باب إذا وقع الثوب في الإناء

٥٧٨٢ - **حَدَّثَنَا كُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ عُثَيْبَةَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ مَوْلَى بَنِي تَيْمٍ عَنْ عُثَيْبِ بْنِ حُنَيْنٍ عَنْ مَوْلَى بَنِي زُرَيْقٍ** « من أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: إذا وقع الذباب في إناء أحدكم فليغمسه كله ثم ليطرحه ، فإن في إحدى جناحيه داء وفي الآخر شفاء »

قوله (باب اذا وقع الذباب في الاناء) الذباب يضم المعجمة وموحدين وتخفيف ، قال أبو هلال العسكري : الذباب واحد والجمع ذباب كغربان ، والعامية تقول ذباب للجمع ولواحد ذبابة يوزن قواده ، وهو خطأ ، وكذا قال أبو حاتم السجستاني إنه خطأ ، وقال الجوهري : الذباب واحد ذبابة ولا تقل ذبابة ، ونقل في المحكم ، عن أبي عبيدة عن خاف الأحمر تميز ما زعم العسكري أنه خطأ ، وحكى سيوطي في الجمع ذب . وقرأته بخط البحري مضبوطا بهم أوله والثدديد . **قوله** (عن عُثَيْبَةَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ مَوْلَى بَنِي تَيْمٍ) هو عدني ، وأبوه يكنى أبا عتبة ، وما لعبته في البخاري سوى هذا الموضع . **قوله** (عن عبيد بن حنين) مضى في بدء الحقائق من طريق سليمان بن بلال عن عتبة ابن مسلم ، أخبرني عبيد بن حنين ، وهو بالمهمة والتونين مصغر وكسنية أبو عبد الله . **قوله** (مولى بني زريق) برأى ثم راه ثم كاف مصغر ، وحكى الكللاذلي أنه مولى زيد بن الخطاب ، وعن ابن عينة أنه مولى العباس ، وهو خطأ كأنه ظن أنه آخر عبد الله بن حنين وليس كذلك ، وما لعبيد أيضا في البخاري سوى هذا الحديث أورده في موضعين . **قوله** (اذا وقع الذباب) قيل مسمى ذبابا لكثرة حركته واضطرابه ، وقد أخرج أبو يعلى عن ابن عمر مرفوعا « هر الذباب أربعون ليلة ، والذباب كله في النار الا النحل » وسنده لا بأس به ، وأخرجه ابن عدى دون أوله من وجه آخر ضعيف ، قال الجاحظ : كونه في النار ليس تعذيبا له ، بل ليعذب أهل النار به . قال الجوهري : يقال انه ليس شيء من الطيور يبلغ إلا الذباب . وقال أفلطون : الذباب أحرص الأشياء ، حتى انه يلقى نفسه في كل شيء ولو كان فيه هلاكة . ويتولد من العفونة . ولا جفن الذبابة لصغر حدقتها ، والجفن يصلل الحدة ، فالذبابة تصقل يديها فلا تزال تمسح عينيها . ومن عجيب أمره أن رجيمه يقع على الثوب الأسود أبيض وبالعكس . وأكثر ما يظهر في أماكن العفونة ، ومبدأ خلقه منها ثم من التوالد . وهو من أكثر الطيور سفادا ، ربما بقي عامة اليوم على الأثني . ويحكى أن بعض الخلفاء سأل الشافعي : لأي علة خلق الذباب ؟ فقال : مذلة الملوك . وكانت أخت عليه ذبابة ، فقال الشافعي : سألني ولم يكن عندي جواب فاستنبطته من الهيئة الحاصلة . وقال أبو محمد الماتري : ذباب الناس يتولد من الزبل . وإن أخذ الذباب الكبير فقطعت رأسها وحك جسمها الشعرة التي في الجفن حككا شديدا أبرأته وكذا داء الثعلب . وإن مسح لسمة الزبور بالذباب سكن الوجع . **قوله** (في إناء أحدكم) تقدم في بدء الحقائق بلفظ « شراب » ووقع في حديث أبي سعيد عند النسائي وابن ماجه وصححه ابن حبان ، و إذا وقع في الطعام ، والتعبير بالاناء أشمل ، وكذا وقع في حديث أنس عند السبزار . **قوله** (فليغمسه كله) أمر إرشاد لمقابلة الداء بالدواء . وفي قوله « كله » وقع توم الجاز في الاكتفاء بغمس بعضه . **قوله** (ثم ليطرحه) في رواية سليمان بن بلال « ثم لينزعه » وقد وقع في رواية عبد الله بن المنذر عن عه ثمامة أنه حدثه قال « كنا عند أنس ، فوقع ذباب في إناء فقال أنس بأصبعه فغمسه في ذلك الإناء ثلاثا ثم قال : بسم الله . وقال : إن رسول الله ﷺ أمرهم أن يفعلوا ذلك » أخرجه الإزاد ووجهه ثقات ، ودواء حماد بن سلمة عن ثمامة فقال « عن أبي هريرة » ورجحها أبو حاتم ، وأما

الدارقطني فقال : الطريقان محتملان . قوله (فان في إحدى جناحيه) في رواية أبي داود ، فان في أحد ، والجناح يذكر ويؤنث وقيل انث باعتبار اليد ، وجزم الصفاة بأنه لا يؤنث وصوب رواية أحد ، وحقيقته للطائر ، ويقال لغيره على سبيل المجاز كما في قوله (واخفض لهما جناح الذل) ووقع في رواية أبي داود وصححه ابن حبان من طريق سعيد المقبري عن أبي هريرة ، وأنه ينثى بجناحه الذي فيه الداء ، ولم يقع لي في شيء من الطرق تعيين الجناح الذي فيه الشفاء من غيره . لكن ذكر بعض العلماء أنه تأمله فوجد يتفق بجناحه اليسر فعرف أن اليمين هو الذي فيه الشفاء ، والمناسبة في ذلك ظاهرة . وفي حديث أبي سعيد المذكور أنه يقدم السم ويؤخر الشفاء . ويستفاد من هذه الرواية تفسير الداء الواقع في حديث الباب وأن المراد به الدم فيستغنى عن التخريج الذي تكلفه بعض الشراح فقال : أن في اللفظ مجازاً وهو كرون الداء في أحد الجناحين ، فهو إما من مجاز الحذف والتقدير فان في أحد جناحيه سبب داء ، وإما مبالغة بأن يجعل كل الداء في أحد جناحيه لما كان سبباً له . وقال آخر يحتمل أن يكون الداء ما يمرض النفس والمرء من التكبر عن أكله حتى ربما كان سبباً لترك ذلك الطعام وإتلافه ، والدواء ما يحصل من قمع النفس وحملها على التواضع . قوله (وفي الآخر شفاء) في رواية أبي ذر « وفي الأخرى » وفي نسخة « والأخرى » بحذف حرف الجر ، وكذا وقع في رواية سليمان بن بلال « في إحدى جناحيه داء والآخر شفاء » واستدل به لمن يميز العطف على معمولي عاملين كالإفخس ، وعلى هذا فيقرأ بمخفض الآخر وينصب شفاء فعطف الآخر على الأحد وعطف شفاء على داء ، والعامل في إحدى حرف في ، والعامل في داء إن ، وهما عاملان في الآخر وشفاء ، وسببوه لا يوجب ذلك ويقول : إن حرف الجر حذف وبقى العمل وقد وقع صريحاً في الرواية الأخرى « وفي الأخرى شفاء » ويجوز رفع شفاء على الاستئناف . واستدل بهذا الحديث على أن الماء القليل لا ينجس بوقوع ما لا نفس له سائلة فيه ، ووجه الاستدلال كما رواه البيهقي عن الشافعي - أنه عليه السلام لا يأمر بغسل ما ينجس الماء إذا مات فيه لأن ذلك إفساد . وقال بعض من خالف في ذلك : لا يلزم من غمس الذباب موته فقد يغمره برفق فلا يموت ، والحي لا ينجس ما يقع فيه كما صرح البيهقي باستنباطه من هذا الحديث . وقال أبو الطيب الطبري : لم يقصد النبي عليه السلام بهذا الحديث بيان النجاسة والطهارة ، وإنما قصد بيان التدبؤى من ضرر الذباب ، وكذا لم يقصد بالهي عن الصلاة في معان الأبل والأذن في مراح الفم طهارة ولا نجاسة وإنما أشار إلى أن الحشوع لا يوجد مع الأبل دون الفم . قلت : وهو كلام صحيح ، إلا أنه لا يمنع أن يستنبط منه حكم آخر ، فان الأسر بغمره يقتل صوراً منها أن يغمره محترقاً عن موته كما هو المدعى هنا ، وأن لا يمحترق بل يغمره سواء مات أو لم يموت . ويقتل ما لو كان الطعام حاراً فان الغالب أنه في هذه الصورة يموت بخلاف الطعام البارد ، فلما لم يقع التقييد حمل على العموم ، لكن فيه نظر لأنه مطلق يصدق بصورة فإذا قام الدليل على صورة معينة حمل عليها . واستشكل ابن دقيق العيد للحاق غير الذباب به في الحكم المذكور بطريق أخرى فقال : ورد النص في الذباب فعدوه إلى كل ما لا نفس له سائلة ، وفيه نظر ، لجواز أن تكون التلعة في الذباب قاصرة وهي عموم البلوى به ، وهذه مستنبطة . أو التعليل بأن في أحد جناحيه داء وفي الآخر شفاء ، وهذان المعنيان لا يوجدان في غيره فيبعد كون التلعة مجرد كونه لادم له سائل ، بل الذي يظهر أنه جوه علة لآلة كاملة انتهى . وقد رجح جماعة من المتأخرين أن ما يمرض وقوعه في الماء كالذباب والبعوض لا ينجس الماء ، ومالا يرم كالمقارب ينجس ، وهو قوي . وقال الخطابي : تكلم على هذا

الحديث من لاخلق له فقال : كيف يجتمع الشفاء والداء في جناح الذباب ، وكيف يعلم ذلك من نفسه حتى يقدم جناح الشفاء ، وما أجهأ الى ذلك ؟ قال : وهذا سؤال جاهل أو متجاهل ؛ فان كثيرا من الحيوان قد جمع الصفات المتضادة ، وقد أبأ الله بنها وقرها على الاجماع ورجل منها قوى الحيوان ، وان الداء ألهم النحلة اتخاذ البيت العجيب الصنعة للتعميل فيه ، وألهم النملة أن تدخر قوتها أو ان حاجتها ، وأن تكسر الحبة نصفين اثلاثا تستثبت ، لقادر على إلهام الذبابة أن تقدم جناحا وتؤخر آخر . وقال ابن الجوزي : ما نقل عن هذا القائل ليس بعجيب ، فان النحلة تمسك من أعلاها وتلقى السم من أسفلها ، والحية القاتل سمها تدخل لحومها في الزباق الذي يمالج به السم ، والذبابة تسحق مع الأتخذ لجلاء البصر . وذكر بعض حذائق الأطباء أن في الذباب قوة سمية يدل عليها الورم والحكة العارضة عن لسمه ، وهي بمنزلة السلاح له ، فاذا سقط الذباب فيما يؤذيه تلقاه بسلاحه ، فأمر الفارغ أن يقابل تلك السمية . أو دعه الله تعالى في الجناح الآخر من الشفاء فتتقابل المادتان فيزول الضرر باذن الله تعالى . واستدل بقوله د ثم لينزعه ، على أنها تنجس بالموت كما هو أصح القولين للشافعي ، والقول الآخر كقول أبي حنيفة ، أنها لا تنجس ، والله أعلم

(عاتمة) اشتمل كتاب الطب من الأحاديث المرفوعة على مائة حديث وثمانية عشر حديثا ، الملقن منها ثمانية عشر طريقا والبقية موصولة ، المكرر منها فيه وفيما مضى خمسة وثمانون طريقا والخالص ثلاثة وثلاثون ، وافته مسلم على تخريجها سوى حديث أبي هريرة في نزول الداء والشفاء ، وحديث ابن عباس الشفاء في ثلاث ، وحديث عائشة في الحبة السوداء ، وحديث أبي هريرة د فر من المجذوم ، وحديث أنس د رخص لاهل بيت في الرقية ، وحديثه أن أبا طلحة كواه ، وحديث عائشة في الصبر على الطاعون ، وحديث أنس د اشف وأنت الشافي ، وفيه من الآثار عن الصحابة فن بعدم ستة عشر أثرا ، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٧٧- كتاب اللباس

١ - باب قول الله تعالى ﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ ﴾ ؟

وقال النبي ﷺ « كلوا واشربوا والبسوا وتصدقوا ، في غلب إسراف ولا سخبية

وقال ابن عباس : كل ماشئت وللبس ماشئت ، ما أخطأك اثنتان : سرف أو تخيبة

٥٧٨٣ - حدثنا إسماعيل قال حدثني مالك عن نافع وعبد الله بن دينار وزيد بن أسلم يخبرونه « عن

ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال : لا ينظر الله إلى من جر ثوبه خيلاء ،

قوله (بسم الله الرحمن الرحيم - كتاب اللباس) وقول الله تعالى ﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ ﴾ كذا لاكثر ، وزاد ابن نمير (والطييات من الرزق) والنسفي د قال الله تعالى ﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ ﴾ الآية

وكانه أشار الى سبب نزول الآية ، وقد أخرجه الطبري من طريق جعفر بن أبي المغيرة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : كانت قریش تطوف بالبيت حراة يصفرون ويصفقون ، فأ نزل الله تعالى (قل من حرم زينة الله) الآية ، وسنده صحيح ، وأخرج الطبري وابن أبي حاتم بأسانيد جياد عن أصحاب ابن عباس كجهاد وعطاء وغيرهما نحوه ، وهكذا عن إبراهيم النخعي والسدي والزهرى وقتادة وغيرهم أنها نزلت في طواف المشركين بالبيت وهم حراة ، وأخرج ابن أبي حاتم من طريق عبد الله بن كثير عن طاوس في هذه الآية قال : لم يأمرهم بالحرم والهدج ولكن كانوا اذا طاف أحدهم وعليه ثيابه ضرب وانزعت منه ، يعني فترات . وأخرج مسلم وأبو داود من حديث المسور بن عزمة سقط عنى ثوري ، فقال النبي ﷺ :خذ عليك ثوبك ، ولا تمشوا عراة . قوله (وقال النبي ﷺ :كلوا واشربوا ولبسوا وتصدقوا ، في غير إسراف ولا مخيلة) ثبت هذا التعليق يستعمله السرخسي فقط وسقط الباقين . وهذا الحديث من الأحاديث التي لا توجد في البخاري إلا معلقة ، ولم يصله في مكان آخر ، وقد وصله أبو داود الطيالسي والحارث بن أبي أسامة في مسندهما من طريق همام بن يحيى عن قتادة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده به ، ولم يقع الاستثناء في رواية الطيالسي وذكره الحارث ولم يقع في روايته وتصديقاه وزاد في آخره :فإن الله يحب أن يرى أثر نعمته على عباده ، ووقع لنا موصولا أيضا في كتاب الشكر ، لابن أبي الدنيا بنامه ، وأخرج الترمذي في الفصل الأخير منه - وهي الزيادة المشار إليها - من طريق قتادة بهذا الاسناد ، وهذا مصير من البخاري الى تقوية شيخه عمرو بن شعيب ، ولم أر في الصحيح إشارة إليها إلا في هذا الموضع . وقد قلب هذا الاسناد بعض الزيادة فصنف والد عمرو بن شعيب ، وقوله وعن أبيه ، ذكر ابن أبي حاتم في العلل ، أنه سأل أباه عن حديث رواه أبو عبيدة الحداد عن همام عن قتادة عن عمرو بن سعيد عن أسف فذكر هذا الحديث فقال : هذا خطأ ، والصوراب عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده . ومناسبة ذكر هذا الحديث والأثر الذي بعده للآية ظاهرة ، لأن في التي قبلها (كلوا واشربوا ولا تمسروا إنه لا يحب المسرفين) والإسراف مجاوزة الحد في كل فعل أو قول ، وهو في الاتفاق أشهر ، وقد قال الله تعالى (قل يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم) وقال تعالى (فلا يسرف في القتل) والمخيلة بوزن عظيمة وهي بمعنى الخيلاء وهو التكبر ، وقال ابن التين هي بوزن مفعلة من احتمال إذا تكبر قال والخيلاء يضم أوله وقد يكسر بمدودا التكبر . وقال الراغب : الخيلاء التكبر ينشأ عن فضيلة يراها أما الانسان من نفسه ، والتخيل تصوير خيال الشيء في النفس . ووجه الحصر في الإسراف والمخيلة أن الممنوع من تناوله أكلا ولبسا وغيرهما لا معنى فيه وهو مجاوزة الحد وهو الإسراف . ولما للتعبد كالحرير إن لم تثبت علة انتهى عنه وهو الرجوع ، ومجاوزة الحد تتناول مخالفة ما ورد به الشرع فيدخل الحرام ، وقد يستلزم الإسراف التكبر وهو المخيلة قاله المؤلف عبد اللطيف البغدادي : هذا الحديث جامع لغضائل تدبير الانسان نفسه ، وفيه تدبير مصالح النفس والجسد في الدنيا والآخرة ، فإن السرف في كل شيء يضر بالجسد ويضر بالمعيشة فيؤدى الى الأتلاف ويضر بالنفس اذا كانت تابعة للجسد في أكثر الأحوال ، والمخيلة تضرب بالنفس حيث تكسبها العجب وتضر بالآخرة حيث تكسب الاثم ، وبالدينيا حيث تكسب المقت من الناس . قوله (وقال ابن عباس : كل ما شئت واشرب ما شئت ما أخطأتك انتان : سرف أو مخيلة) وصله ابن أبي شيبة في مصنفه والدينوري في المجالسة ، من رواية ابن عبيدة عن إبراهيم بن ميسرة عن طاوس عن ابن عباس . أما ابن أبي شيبة فذكره بلفظه . وأما الدينوري فلم يذكر السرف . وأخرجه عبد الرزاق

عن معمر عن ابن طاووس عن أبيه بلفظ : أحل الله الأكل والشرب ما لم يكن سرف أو غيلة ، وكذا أخرجه الطبري من رواية محمد بن ثور عن معمر بن وهب . وقوله « ما أخطأك » كذا للجميع بإثبات الميم بعد الطاء ، وأورده ابن التين بهذا قال : والصواب اثباتها . قال صاحب « الصحاح » أخطأت ولا تقل أخطيت ، ويعطهم بقوله . ومعنى قوله « ما أخطأك » أي تناول ما شئت من المباحات ما دامت كل غصلة من هاتين تجاوزك . قال السكرماني ويحتمل أن تكون « ما » نافية أي لم يوقعك في الخطأ اثنان قلت : وفيه بعد ، ورواية معمر مرده حيث قال « ما لم تكن سرف أو غيلة » ، وقوله « أو » قال السكرماني أي بأو موضع الواو كقوله تعالى « ولا تطع منهم آثما أو كفورا » على تقدير النفي ، أي أن انتفاء الأمرين لازم فيه . وحاصله أن اشتراط منع كل واحد منهما يستلزم اشتراط منهما مجتمعين بطريق الأولى ، قال ابن مالك : هو جائز عند أمن اللبس كما قال الشاعر :

فقالوا لسا اثنان لا بد منهما صدور رماح أشرعت أو سلاسل

قوله (إسماعيل) هو ابن أبي أريس . قوله (عن نافع وعبد الله بن دينار وزيد بن أسلم في الموطأ) عن نافع وعن عبد الله بن دينار وعن زيد بن أسلم بتكرير « عن » وعند الترمذي من رواية معمر عن مالك « سمع كلهم يحدث ، هكذا جمع مالك رواية الثلاثة ، وقد روى داود بن قيس رواية زيد بن أسلم عنه بزيادة قصة قال « أرسلني أبي إلى ابن عمر قلت : أدخل ؟ فصرف صوتي فقال : أي بني إذا جئت إلى قوم فقل : السلام عليكم ، فإن ردوا عليك فقل أدخل ، قال « ثم رأى ابنه وقد انجر أزاره فقال : أرفع إزارك فقد سمعت » ، فذكر الحديث . وأخرجه أحمد والبخاري جميعا عن سفيان بن عيينة عن زيد بن أسلم ، وسمي الإبن عبد الله بن وافد بن عبد الله بن عمر . وأخرجه أحمد أيضا من طريق معمر عن زيد بن أسلم « سمعت ابن عمر » فذكره بدون هذه القصة ، وزاد قصة أبي بكر المذكورة في الباب الذي بعده ، وقصة أخرى لابن عمر تأتي الإشارة إليها بعد بابين ، وحديث نافع أخرجه مسلم من رواية أيوب والبيهقي وأسماء بن زيد كلهم عن نافع قال مثل حديث مالك وزادوا فيه « يوم القيامة » . قلت : وهذه الزيادة ثابتة عند رواية الموطأ ، عن مالك أيضا ، وأخرجه أبو نعيم في المستخرج ، من طريق القعنبي ، وأخرج الترمذي والنسائي الحديث من طريق أيوب عن نافع وفيه زيادة « أني بذيول النساء » ، وحديث عبد الله بن دينار أخرجه أحمد من طريق عبد العزيز بن مسلم عنه وفيه « يوم القيامة » وكذا في رواية سالم وغير واحد عن ابن عمر كما سيأتي في الباب الذي بعده

٣ - باب من جبر إزاره من غير خيلاء

٥٧٨٤ - حدثنا أحمد بن يونس حدثنا زهير حدثنا موسى بن عبيدة عن سالم بن عبد الله عن أبيه رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « من جبر ثوبه خيلاء لم ينظر الله إليه يوم القيامة » قال أبو بكر : يا رسول الله ، إن أحدنا يفتني إزاره يسترخي إلا أن أقامه ذلك منه . فقال النبي ﷺ : لست ممن يصنعه خيلاء »

٥٧٨٥ - حدثني محمد بن أحمد نا عبد الأمل عن يونس بن الحسن « عن أبي بصرة رضي الله عنه قال :

خَسَفَتِ الشَّمْسُ وَنَحْنُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ ، فَقَامَ يَجْرُ ثَوْبَهُ مُسْتَجِلًّا حَتَّى أَتَى الْمَسْجِدَ ، وَثَلَبَ النَّاسَ ، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ ، فَجَلَّى عَنْهَا . ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا وَقَالَ : إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَاتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ ، فَإِذَا رَأَيْتَ مِنْهُمَا شَيْئًا فَاصْلُوا وَادْعُوا اللَّهَ حَتَّى يَكْشِفَهُمَا .

قوله (باب من جر إزاره من غير خيلاء) أى فهو مستثنى من الوعيد المذكور ، لكن إن كان لعذر فلا حرج عليه ، وإن كان لعذر فيأتى البحث فيه . وقد سقطت هذه الترجمة لأن بطلان **قوله** (زهير بن معاوية) هو أبو خيثمة الجمعي . **قوله** (من جر ثوبه) سيأتى شرحه بعد ثلاثة أبواب . **قوله** (فقال أبو بكر) هو الصديق (إن أحد شقي لإزاري) كذا بالثنية للسنن والكشميني ، ولغيرهما دشن ، وبالأفراد ، والثقي بكسر المعجمة الجانب ويطلق أيضا على النصف . **قوله** (يسترعى) بالخاء المعجمة ، وكان سبب استرعائه نحافة جسم أبي بكر . **قوله** (إلا أن أتاه ذلك منه) أى يسترعى إذا غفلت عنه ، ووقع في رواية مصر عن زيد بن أسلم عند أحمد ، إن إزاري يسترعى أحيانا ، فسكان شدة كان ينحل إذا تحرك بمشي أو غيره بغير اختياره ، فإذا كان يحافظ عليه لا يسترعى لأنه كلما كاد يسترعى شدة . وأخرج ابن سعد من طريق طلحة بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر عن عائشة قالت « كان أبو بكر أخفى لا يستمسك إزاره يسترعى عن حقويه ، ومن طريق قيس بن أبي حازم قال دخلت على أبي بكر وكان رجلا نحيفا . **قوله** (لست بمن خيلاء) في رواية زيد بن أسلم « لست منهم » وفيه أنه لا حرج على من أجمر إزاره بغير قصد مطلقا ، وأما ما أخرجه ابن أبي شيبة عن ابن عمر أنه كان يكره جر الإزار على كل حال فقال ابن بطال هو من تشديداته ، والأصح روى هو حديث الباب فلم يخف عليه الحسك . قلت : بل كراهة ابن عمر محمولة على من قصد ذلك سواء كان عن غيلة أم لا ، وهو المطابق لروايته المذكورة ، ولا يظن بأن عمر أنه يؤاخذ من لم يقصد شيئا وإنما يريد بالكراهة من أجمر إزاره بغير اختياره ثم تمادى على ذلك ولم يتداركه وهذا متفق عليه ، وإن اختلفوا هل الكراهة فيه قبح جرم أو تنزيه . وفي الحديث اعتبار أحوال الأشخاص في الأحكام باختلافها ، وهو أصل مطرد غالبا . **قوله** (حدثني محمد) لم أره منسوبا لأحد من الرواة ، وأغفلت التنبيه على هذا الموضع بخصوصه في المقدمة ، وقد صرح ابن السكن في موضعين غير هذا بأن محمدا الراوى عن عبد الأعلى هو ابن سلام ، فيحمل هذا أيضا على ذلك . وقد أخرجه الاسماعيل من رواية محمد بن المثني عن عبد الأعلى فيجتمعل أن يكون هو المراد هنا واثقه أعلم . وعبد الأعلى هو ابن عبد الأعلى الساسي بالمهمة البصري بالموحدة ، ويونس هو ابن عبيد ، والحسن هو البصري ، وقد تقدم الحديث في صلاة الكسوف مع شرحه ، والفرض منه هنا قوله « فقام يجر ثوبه مستجلا » فإن فيه أن الجر إذا كان بسبب الإسراع لا يدخل في النهي ، فيشعر بأن النهي يختص بما كان للخيلاء ، لكن لا حجة فيه بأن قصر النهي على ما كان للخيلاء حتى أجاز لبس القميص الذى يجر على الأرض لطوله كما سيأتى بيانه إن شاء الله تعالى . وقوله « وثالب الناس » بثلاثة أى رجعوا إلى المسجد بعد أن كانوا خرجوا منه

٥٧٨٦ - حدثني إسحاق أخبرنا ابن فضال أخبرنا عمر بن أبي زائدة أخبرنا عون بن أبي جحيفة عن أبيه أبي جحيفة قال . . . فرأيت بلالاً جاء بمنزلة فركبها ، ثم أقام الصلاة ، فرأيت رسول الله ﷺ يخرج في حلة مشرأة ، فصلى ركعتين إلى المقبرة ، ورأيت الناس والدواب يمرّون بين يديه من وراء المقبرة .
قوله (باب التشمير في الثياب) هو بالثنين المعجمة وتشديد الميم : رفع أسفل الثوب . **قوله** (حدثني إسحق) هو ابن راهوية جزم بذلك أبو نعيم في المستخرج ، وابن شميل هو النضر ، وعمر بن أبي زائدة هو الهمداني بسكون الميم السكوني أخو زكريا ، واسم أبي زائدة خالد ويقال هبيرة . ولعمري في البخاري أحاديث يسيرة . **قوله** (قال فرأيت) كذا الأكثر هو معطوف على جل من الحديث ، فإن أوله : رأيت النبي ﷺ في قبة حراء من آدم ، الحديث ، وفيه : ثم رأيت بلالاً الخ . هكذا أخرجه المصنف في أوائل الصلاة عن محمد بن عرعر عن عمر بن أبي زائدة ، فلما اختصره أشار إلى أن المذكور ليس أول الحديث . ووقع للكشميني في أوله : رأيت ، وكذا في رواية النسائي ، وكذا أخرجه أبو نعيم من مسند إسحق بن راهوية عن النضر ، وأخرجه من وجه آخر عن إسحق قال أخبرنا أبو عامر العقدي حدثنا عمر بن أبي زائدة ، وذكر أن رواية إسحق عن النضر لم يقع فيها قوله « مشرأة » ووقع في روايته عن أبي عامر ، وقد وقعت في الباب عن إسحاق عن النضر فيحتمل أن يكون إسحق هو ابن منصور ، ولم يقع لفظ « مشرأة » للإسماعيلي فإنه أخرجه من طريق يحيى بن زكريا بن أبي زائدة عن عمه عمر بلفظ « وخرج النبي ﷺ كأنى أنظر إلى ويبس ساقيه » ثم قال : رَوَاهُ الثَّوْرِيُّ عَنْ عَوْنِ بْنِ أَبِي جَحِيْفَةَ فَقَالَ فِي حَدِيثِهِ « كَأَنى أَنْظُر إِلَى بَرِيْقِ سَاقِيهِ » قَالَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ : وَهَذَا هُوَ التَّشْمِيرُ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ كَيْفِ الثَّيَابِ فِي الصَّلَاةِ عَلَيْهِ فِي غَيْرِ ذَلِكِ الْإِزَارِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الصُّورَةُ وَقَعَتْ اتِّفَاقًا ، فَانْهَاطَتْ فِي حَالَةِ السَّفَرِ وَهُوَ عَمَلُ التَّشْمِيرِ .

٤ - باب ما أسفل من الكعبين فهو في النار

٥٨٨٧ - حدثنا آدم حدثنا شعبة حدثنا سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة رضي الله عنه « عن النبي ﷺ قال : ما أسفل من الكعبين من الإزار في النار »

قوله (باب) بالنون (ما أسفل من الكعبين فهو في النار) كذا أطلق في الترجمة لم يقيد بالازار كما في الخبر إشارة إلى التعميم في الإزار والقميص وغيرهما ، وكأنه أشار إلى لفظ حديث أبي سعيد ، وقد أخرجه مالك وأبو داود والنسائي وابن ماجه وصححه أبو عوانة وابن حبان كلهم من طريق العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب عن أبيه عن أبي سعيد ورجاله رجال مسلم ، وكأنه أعرض عنه لاختلاف فيه وقع على العلاء وعلى أبيه فرواه أكثر أصحاب العلاء عنه هكذا ، وخالفهم زيد بن أبي أنيسة فقال « عن العلاء عن نعيم الجمر عن أبي عمر » أخرجه الطبراني . ورواه محمد بن عمرو ومحمد بن إبراهيم التيمي جميعاً عن عبد الرحمن بن يعقوب عن أبي هريرة أخرجه النسائي ، وصحح الطبراني النسائي ورجح الدارقطني الأول ، وأخرج أبو داود والنسائي وصححه الحاكم من حديث أبي جري بالجيم والراء وصخر واسمه جابر بن سليم رفعه قال في أثناء حديث مرفوع « وارفع إزارك إلى نصف الساق » ، فإن أبيت قال الكعبين ، وإياك وإسبال الإزار فإنه من الخيلة ، وإن الله لا يحب الخيلة ، وأخرج النسائي وصححه الحاكم

أيضا من حديث حذيفة بلفظ «الآزار الى أنصاف الساقين ، فان أبيت فأسفل ، فان أبيت فن وراء الساقين ، ولا حق للكعبين في الآزار » . **قوله** (عرب أبي هريرة) في رواية الاسماعيل من طريق عبد الرحمن بن مهيدي عن شعبة « سمعت سعيدا المقبري سمعت أبا هريرة ، **قوله** (ما أسفل من الكعبين من الآزار في النار) » ما ، موصولة وبعض الصلة محذوف وهو كان ، وأسفل خبره ، وهو منصوب ويجوز الرفع ، أي ما هو أسفل وهو أفعل تفضيل ، ويحتمل أن يكون فعلا ماضيا ، ويجوز أن تكون « ما » نكرة موصوفة بأسفل ، قال الخطابي : يريد أن الموضع الذي يناله الإزار من أسفل الكعبين في النار ، فكفى بالثوب عن بدن لابس ، ومعناه أن الذي دون الكعبين من القدم يعذب عقوبة ، وحاصله أنه من تسمية الشيء باسم ما جلوره أو حل فيه ، ويكون « من » بيانية ، ويحتمل أن تكون سببية ، ويكون المراد الشخص نفسه ، أو المعنى ما أسفل من الكعبين من الذي يسامت الآزار في النار ، أو التقدير لابس ما أسفل من الكعبين الخ ، أو التقدير أن فعل ذلك محسوب في أفعال أهل النار ، أو فيه تقديم وتأخير أي ما أسفل من الآزار من الكعبين في النار ، وكل هذا استبعاد عن قائله لوقوع الآزار حقيقة في النار ، وأصله ما أخرج عبد الرزاق عن عبد العزيز بن أبي رواد « ان نافعا سئل عن ذلك فقال : وما ذنب الثياب ؟ بل هو من القدمين » اه . لكن أخرج الطبراني من طريق عبد الله بن محمد بن عقيل عن ابن عمر قال « رأيت النبي ﷺ أسبلت إزارى فقال : يا ابن عمر ، كل شيء يس الإزار من الثياب في النار » وأخرج الطبراني بسند حسن عن ابن مسعود أنه « رأى أعرابيا يصل قد أسبل فقال : المسبل في الصلاة ليس من الله في حل ولا حرام » ومثل هذا لا يقال بالرأى ، فعلى هذا لا مانع من حل الحديث على ظاهره ، ويكون من وادى (انكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم) ، أو يكون في الوعيد لما وقعت به المعصية إشارة الى أن الذي يتعامل المعصية أحق بذلك : **قوله** (في النار) في رواية النسائي من طريق أبي يعقوب وهو عبد الرحمن بن يعقوب وسمعت أبا هريرة يقول : قال رسول الله ﷺ : ماتحت الكعبين من الآزار في النار « بزيادة فاه ، وكأنها دخلت لتضمنين ما معنى الشرط أي ما دون الكعبين من قدم صاحب الإزار المسبل فهو في النار عقوبة له على فعله ، وللطبراني من حديث ابن عباس رفته « كل شيء جاوز الكعبين من الإزار في النار » وله من حديث عبد الله بن مغفل رفته « أزورة المؤمن الى أنصاف الساقين ، وليس عليه حرج فيما بينه وبين الكعبين » وما أسفل من ذلك في النار ، وهذا الإطلاق محمول على ما ورد من قيد الخلاء ، فهو الذي ورد فيه الوعيد بالاتفاق ، وأما مجرد الأسباب فسيأتي البحث فيه في الباب الذي يليه ، ويستثنى من إسبال الإزار مطلقا ما أسبله لضرورة كن يكون بكعبيه جرح مشلا يؤذيه الذباب مثلا ان لم يستره بأزاره حيث لا يجد غيره ، نبه على ذلك شيخنا في « شرح الترمذي » واستدل على ذلك بأذنه ﷺ لعبد الرحمن بن عوف في لبس القميص الحرير من أجل الحكة ، والجامع بينهما جواز تعامل ما نهى عنه من أجل الضرورة ، كما يجوز كشف العورة للتداوى ، ويستثنى أيضا من الوعيد في ذلك النساء كما سيأتي البحث فيه في الباب الذي يليه ان شاء الله تعالى

٥ - باب من جبر ثوبه من الخلاء

٥٧٨٨ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج « عن أبي هريرة أن رسولاً

الله ﷻ قال : لَا يَنْظُرُ اللهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَى مَنْ جَرَّ إِزَارَهُ بَطْرًا ،

٥٧٨٩ - **حَدَّثَنَا** آدمٌ **حَدَّثَنَا** شعبةٌ **حَدَّثَنَا** محمد بن زيادٍ قال سمعت أبا هريرة يقول « قال النبي ﷺ - أو قال أبو القاسم ﷺ - : بَيْنَا رَجُلٌ يَمْشِي فِي حُلَّةٍ تُعَجِّبُهُ نَفْسُهُ ، مَرَجُلٌ جَعَتْهُ ، إِذْ خَسَفَ اللهُ بِهِ ، فَهُوَ يَتَجَلَّجَلُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ،

٥٧٩٠ - **حَدَّثَنَا** سعيد بن عُفَيْرٍ قال حدثني الليث قال حدثني عبد الرحمن بن خالد عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله أن أباة حدثه « أن رسول الله ﷺ قال : بَيْنَا رَجُلٌ يَجْرُ إِزَارَهُ إِذْ خَسَفَ بِهِ ، فَهُوَ يَتَجَلَّجَلُ فِي الْأَرْضِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ » . تَابَهُ يونسُ عن الزُّهْرِيِّ . ولم يرقه شعيبٌ عن أبي هريرة . حدثني عبد الله بن محمد حدثنا وهب بن جرير أخبرنا أبي عن عمر بن جرير بن زيد قال « كُفْتُ مَعَ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْعَى عَلَى بَابِ دَارِهِ فَقَالَ : سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ . . . نَحْنُوهُ ،

٥٧٩١ - **حَدَّثَنَا** مَطَرُ بْنُ الْفَضْلِ **حَدَّثَنَا** شُبابَةُ **حَدَّثَنَا** شعبةٌ قال لقيت محارب بن دِرَّازٍ على فرسٍ وهو يأتي مكانه الذي يقضي فيه ، فسأته عن هذا الحديث ، فحدثني فقال « سمعتُ عبد الله بن عمر رضي الله عنهما يقول : قال رسول الله ﷺ : مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خَيْلَةً لَمْ يَنْظُرِ اللهُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ . فقلت لمحارب : أذَكَرَ إِزَارَهُ ؟ قال : مَا خَسَّ إِزَارًا وَلَا قَيْصًا » . تَابَهُ جَلَّةُ بْنُ سُحَيْمٍ وزيد بن أسلم وزيد بن عبد الله عن ابن عمر عن النبي ﷺ . وقال الليث عن نافع يعني عن ابن عمر مثله . وتابته موسى بن عقبة وعمر بن محمد وقدامة ابن موسى عن سالم عن ابن عمر عن النبي ﷺ « مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خَيْلًا ،

قوله (باب من جر ثوبه من الخيلاء) أي بسبب الخيلاء ، أورد فيه ثلاثة أحاديث : الأول حديث أبي هريرة بلفظ « لَا يَنْظُرُ اللهُ إِلَى مَنْ جَرَّ إِزَارَهُ بَطْرًا » ومثله لآبي داود والنسائي في حديث أبي سعيد المذكور قريباً . والبطر بموحدة ومهملة مفتوحتين قال عياض : جاء في الرواية « بَطْرًا » ، يفتح الطاء على المصدر وبكسرهما على الحال من فاعل جر أي جره تكبراً وعلوياً ، وأصل البطر الطغيان عند النعمة ، واستعمل بمعنى التكبر . وقال الزاغبي : أصل البطر دهش يعتري المرء عند هجوم النعمة عن القيام بحجة . **قوله** (لَا يَنْظُرُ اللهُ) أي لا يرحمه ، فالنظر إذا أضيف إلى الله كان مجازاً ، وإذا أضيف إلى المخلوق كان كناية ، ويحتمل أن يكون المراد لا ينظر الله إليه نظر رحمة . وقال شيخنا في « شرح الترهذيب » هير من المعنى الكائن عند النظر بالنظر لأن من نظر إلى متواضع رحمه ومن نظر إلى متكبر مقتله ، فالرحمة والمقتت مسببان عن النظر . وقال الكرماني : نسبة النظر لمن يجوز عليه النظر كناية ، لأن من اعتد بالخصص اتفتت إليه ، ثم كثر حتى صار عبارة عن الاحسان وإن لم يكن هناك نظر ، ولأن لا يجوز عليه حقيقة النظر وهو تقليب الحدة والله منه عن ذلك ، فهو بمعنى الاحسان مجاز عما وقع في حق غيره كناية ، وقوله

« يوم القيامة » إشارة الى أنه عمل الرحمة المستمرة ، بخلاف رحمة الدنيا فانها قد تنقطع بما يتجدد من الحوادث .
ويؤيد ما ذكر من حمل النظر على الرحمة أو المقت ما أخرجه الطبراني وأصله في أبي داود من حديث أبي جري « ان رجلا من كان قبلكم لبس بردة فتبخر فيها ، فنظر الله اليه ففته ، فأمر الأرض فأخذته » الحديث . قوله (من) يتناول الرجال والنساء في الوعيد المذكور على هذا . في المخصوص ، وقد فهمت ذلك أم سلمة رضي الله عنها فأخرج النسائي والترمذي وصححه من طريق أبيوب عن نافع . ابن عمر متصلا بحديثه المذكور في الباب الأول . فقالت أم سلمة : فكيف تصنع النساء بذورهن ؟ فقال : يرخين شبرا ، فقالت : اذا تنكشفت أفدامهن ، قال : فبرخين ذراعا لا يردن عليه . لفظ الترمذي . وقد عزا بعضهم هذه الزيادة لمسلم فوم ، فانها ليست عنده ، وكأن مسلما أخرج عن هذه الزيادة للاختلاف فيما على نافع ، فقد أخرجه أبو داود والنسائي وغيرهما من طريق عبيد الله بن عمر عن سليمان بن يسار عن أم سلمة ، وأخرجه أبو داود من طريق أبي بكر بن نافع والنسائي من طريق أبيوب بن موسى ومحمد بن إسحق ثلاثتهم عن نافع عن صفية بنت أبي عبيد عن أم سلمة ، وأخرجه النسائي من رواية يحيى بن أبي كثير عن نافع عن أم سلمة نفسها وفيه اختلافات أخرى ، ومع ذلك فله شاهد من حديث ابن عمر أخرجه أبو داود من رواية أبي الصديق عن ابن عمر قال « رخص رسول الله ﷺ لأهوات المؤمنين شبرا ، ثم استزده فواذهن شبرا ، فكان يرسلن الينا فنذرعهن ذراعا » وأفادت هذه الرواية قدر الذراع المأذون فيه وأنه شبران بشبر اليد المعتدلة ، ويستفاد من هذا الفهم التعقب على من قال : ان الأحاديث المطابقة في الزجر عن الإسبال مقيدة بالأحاديث الأخرى المصرحة بمن فعله خيلاء ، قال النووي : طواهر الأحاديث في تنقيدها بالجر خيلاء يقتضي أن التحريم مختص بالخيلاء ، ووجه التعقب أنه لو كان كذلك لما كان في استفسار أم سلمة عن حكم النساء في جر ذبوعهن معنى ، بل فهمت الزجر عن الإسبال مطلقا سواء كان عن خيلاء أم لا ، فسألت عن حكم النساء في ذلك لاحتياجهن الى الإسبال من أجل ستر العورة ، لأن جميع قدمها عورة ، فبين لها أن حكمهن في ذلك خارج عن حكم الرجال في هذا المعنى فقط وقد نقل هياض الإجماع على أن المنع في حق الرجال دون النساء ، ومراده منع الإسبال لتقويده ﷺ أم سلمة على فهمها . الا أنه بين لها أنه عام مخصوص لتفرقة في الجواب بين الرجال والنساء في الإسبال ، وتبيينه القدر الذي يمنع ما بعده في حقهن كما بين ذلك في حق الرجال . والحاصل أن للرجال حالين : حال استحباب ، وهو أن يقتصر بالازار على أصف الساق وحال جواز وهو الى الكعبين . وكذلك للنساء حالان حال استحباب وهو ما يزيد على ما هو جائز للرجال بقدر الشبر وحال جواز بقدر ذراع . ويؤيد هذا التفصيل في حق النساء ما أخرجه الطبراني في الأوسط ، من طريق معتمر عن حميد عن أنس « ان النبي ﷺ شبر لفاطمة من عقبها شبرا وقال : هذا ذيل المرأة » وأخرجه أبو يعلى بلفظه شبر من ذيلها شبرا أو شبرين وقال لا تزدن على هذا ، ولم يسم فاطمة . قال الطبراني : تفرد به معتمر عن حميد . قلت : و « أو » شك من الراوي ، والذي جزم بالشبر هو المعتمد ، ويؤيده ما أخرجه الترمذي من حديث أم سلمة « ان النبي ﷺ شبر لفاطمة شبرا » ويستنبط من سياق الأحاديث أن التقيد بالجر خرج للمال ، وأن البطر والتبخر مقدم ولولم ينشر ثوبه ، والذي يجتمع من الأدلة أن من قصد بالملبوس الحسن إظهار نعمة الله عليه مستحضرا لها شاكرها عليها غير محقر لمن ليس له مثله لا يضره ما لبس من المباحات ، ولو كان في غاية النفاقة . ففي صحيح مسلم عن ابن مسعود « ان رسول الله ﷺ قال : لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال ذرة

من كبر ، فقال رجل : ان الرجل يحب أن يكون ثوبه حسنا ونعله حسنة ، فقال : ان الله جميل يحب الجمال ، الأكبر بطر الحق وغط الناس . وقوله وغط ، بفتح المعجمة وسكون الميم ثم مهملة : الاحتقار . وأما ما أخرجه الطبري من حديث علي ، ان الرجل يبعبه أن يكون شراك نعله أجود من شراك صاحبه ، فيدخل في قوله تعالى (تلك الدار الآخرة نجعلها للذين لا يريدون علوا في الأرض) الآية فقد جمع الطبري بينه وبين حديث ابن مسعود بأن حديث علي محمول على من أحب ذلك ليطم به حل صاحبه ، لأن أحب ذلك ابتهاجا بنعمة الله عليه ، فقد أخرج الترمذي وحسنه من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفعه ، ان الله يحب أن يرى أثر نعمته على عبده ، وله شاهد عند أبي يعلى من حديث أبي سعيد ، وأخرج النسائي وأبو داود وصحبه ابن حبان والحاكم من حديث أبي الاحوص عوف بن مالك الجشعي عن أبيه ، ان النبي ﷺ قال له ورأه رث الشيايب : إذا أتاك الله مالا فليزأ أثره عليك ، أي بأن يلبس ثيابا تليق بحاله من الفخاعة والنظافة ليعرفه المحتاجون للطلب منه ، مع مراعاة القصد وترك الاسراف جمعا بين الادلة . (تمكلة) : الرجل الذي أبهم في حديث ابن مسعود هو سواد بن عمرو الانصاري ، وأخرجه الطبري من طريقه ، ووقع ذلك لجماعة غيره . الحديث الثاني ، قوله (قال النبي ﷺ ، أو قال ابو القاسم ﷺ) شك من آدم شيخ البخاري ، وقد أخرجه مسلم من رواية غندر وغيره عن شعبة فقالوا : عن النبي ﷺ ، وكذا أخرجه من رواية الربيع بن مسلم عن محمد بن زياد . قوله (بينما رجل) زاد مسلم من طريق أبي رافع عن أبي هريرة ، ومن كان قبلكم ، ومن ثم أخرجه البخاري في ذكر بني إسرائيل كما مضى ، وخفي هذا على بعض الشراح ، وقد أخرجه أحمد من حديث أبي سعيد وأبو يعلى من حديث أنس وفي روايتهما أيضا ، ومن كان قبلكم ، وبذلك جزم الثوري ، وأما ما أخرجه أبو يعلى من طريق كريب قال : كنت أقود ابن عباس فقال : حدثني العباس قال : بينما أنا مع رسول الله ﷺ إذ أقبل رجل يقبض بين يديه ، الحديث فهو ظاهر في أنه وقع في زمن النبي ﷺ فسند ضعيف ، والأول صحيح ، ويشتمل التعداد ، أو الجمع بأن المراد من كان قبل الخطابين بذلك كآبي هريرة ، فقد أخرج أبو بكر بن أبي شيبة وأبو يعلى وأصله عند أحمد ومسلم وأن رجلا من قريش أتى أبا هريرة في حلة يقبض فيها فقال : يا أبا هريرة إنك تكسر الحديث ، فهل سمعته يقول في حلتى هذه شيئا ؟ فقال : والله إنكم لتؤذوننا ، ولولا ما أخذ الله على أهل الكتاب لبدننه للناس ولا يكتمونه ما حدثكم بشي . سمعت ، فذكر الحديث وقال في آخره : فوالله ما أدرى لعله كان من قومك ، وذكر السهيلي في مهمات القرآن ، في سورة والصافات عن الطبري أن اسم الرجل المذكور الهيزن وأنه من أعراب فارس . قلت : وهذا أخرجه الطبري في التاريخ من طريق ابن جريج عن شعيب الجبائي وجرم السكلاذبي في معاني الاخبار ، بأنه قارون ، وكذا ذكر الجوهري في الصحاح ، وكان المستند في ذلك ما أخرجه الحارث بن أبي أسامة من حديث أبي هريرة وابن عباس بسند ضعيف جدا قالوا خطبنا رسول الله ﷺ ، فذكر الحديث الطويل وفيه ومن لبس ثوبا فاختال فيه خسف به من شهر جهنم فيسجل فيها ، لأن قارون لبس حلة فاختال فيها خسف به الأرض فهو يتجلجل فيها إلى يوم القيامة . وروى الطبري في التاريخ من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة قال وذكر لنا أنه يخسف بقارون كل يوم قامة ، وأنه يتجلجل فيها لا يبلغ قعرها إلى يوم القيامة . قوله (يمشي في حلة) الحلة ثوبان أحدهما فوق الآخر ، وقيل أزار ورداء وهو الأشهر ، ووقع في رواية الأعرج وهما جميعا عن أبي هريرة عند مسلم ، بينما رجل يقبض في يديه ، قوله

(تعجبه نفسه) في رواية الربيع بن مسلم « فأعجبته جمته وبرده » ومثله لأحمد في رواية أبي رافع ، وفي حديث ابن عمر « بينا رجل يمر إزاره ، هكذا هنا ، وتقوم في أواخر ذكر بني إسرائيل بزيادة « من الخيلاء » والاقتصار على الأزار لا يدفع وجود الرداء ، وإنما خمس الأزار بالذكر لانه هو الذي ينظر به الخيلاء غالبا . ووقع في حديث أبي سعيد عند أحد وأنس عند أبي بديل « خرج في بردين يختال فيهما » قال القرطبي : أعجاب المرء بنفسه هو ملاحظته لها بعين السكال مع ثمان نعمة الله ، فإن احتقر غيره مع ذلك فهو الكبر المذموم . قوله (سرجل) بتشديد الجيم (جمته) بعن الجيم وتشديد الميم هي مجتمع الشعر إذا تدلى من الرأس إلى المنكبين وإلى أكثر من ذلك ، وأما الذي لا يتجاوز الأذنين فهو الوفرة ، وترجيل الشعر تسريحه ودهنه . قوله (إذ خسف الله به) في رواية الأعرج « وخسف الله به الأرض ، والاول أظهر في سرعة وقوع ذلك به . قوله (فهو يتجلجل إلى يوم القيامة) في حديث ابن عمر فهو « يتجلجل في الأرض إلى يوم القيامة » وفي رواية الربيع بن مسلم عند مسلم « فهو يتجلجل في الأرض حتى تقوم الساعة » ومثله في رواية أبي رافع ، ووقع في رواية همام عن أبي هريرة عند أحمد « حتى يوم القيامة » والتجلجل بجميعين التحرك ، وقيل المجادلة المحركة مع صوت ، وقال ابن دريد : كل شيء خلطت بعضه ببعض فقد جلجلته . وقال ابن فارس : التجلجل أن يسوخ في الأرض مع اضطراب شديد ويندفع من شئ إلى شئ ، فالجني يتجلجل في الأرض أي ينزل فيها مضطربا متدافعا . وحكى عياض أنه روى « يتجلجل » بجم واحدة ولام ثقيلة وهو بمعنى يتغلى ، أي تغطيه الأرض . وحكى عن بعض الروايات أيضا « يتخلخل » بخاءين معجمتين واستبدعها إلا أن يكون من قولهم خلخلت العظام إذا أخذت ماعليه من اللحم ، وجاء في غير الصحيحين « يتجلجل » بخاءين مهملتين . قلت : والكل تصحيف إلا الأول ، ومقتضى هذا الحديث أن الأرض لا تأكل جسد هذا الرجل فيمكن أن يلغزه فيقال : كافر لا يبلى جسده بعد الموت . قوله (تابعه بنونس) يعني ابن يزيد (عن الزهري) وروايته قدمت موصولة في أواخر ذكر بني إسرائيل . قوله (ولم يرفقه شعيب عن الزهري) وصله الأسماعيلي عن طريق أبي النجاشي عنه بتمامه ولفظه « جر إزاره مسبلا من الخيلاء » الحديث الثالث ، قوله (وهب بن جرير حدثنا أبي) هو جرير بن أبي حازم بن زيد الأزدي . قوله (عن عمه جرير بن زيد) هو أبو سلة البصري قاله أبو حاتم الرازي ، وليس لجرير بن زيد في البخاري سوى هذا الحديث ، وقد خالف فيه الزهري فقال عن سالم عن أبي هريرة والزهري يقول « عن سالم عن أبيه » لكن قوى عند البخاري أنه عن سالم عن أبيه وعن أبي هريرة معا لشدة اتفاق الزهري ومعرفة مجتهد سالم ولقول جرير بن زيد في روايته « كنت مع سالم على باب داره فقال : سمعت أبا هريرة » فانها قريبة في أنه حفظ ذلك عنه . ووقع عند أبي نعم في « المستخرج » من طريق علي بن سعيد عن وهب بن جرير « فر به شاب من قريش يمر إزاره فقال : حدثنا أبو هريرة » وهذا أيضا يقوى أن جرير بن زيد ضبطه ، لأن مثل هذه القصة لأبي هريرة قد رواها أبو رافع عنه كما قدمت أن مسلما أخرجه كذلك ، وقد أخرجه النسائي في الزينة من « السنن » من رواية علي بن المديني عن وهب بن جرير بهذا السند فقال في روايته « عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبي هريرة » وأورد ابن عساکر في ترجمة عبد الله بن عمر عن أبي هريرة ، وهو رم نيه عليه المزى ، وكأنه وقع في نسخته تصحيف « ابن عبد الله » فصارت عن عبد الله بن عمر . قوله (سمع النبي ﷺ نحوه) في رواية أبي نعيم المذكورة « سمعت رسول الله ﷺ يقول بينما رجل يتبختر في حلة تعجبه نفسه خسف الله به الأرض فهو يتجلجل فيها إلى يوم

القيامة . ذكر طرق أخرى للحديث الثالث : **قوله** (محارب) بالمهمله والموحدة وزن مقاتل ، ودار بكسر المهملة وتخفيف المثناة . **قوله** (مسكانه الذي يقضى فيه) كان محارب قد ولى قضاء الكوفة ، قال عبد الله بن إدريس الأودي عن أبيه ورايت الحكم ومهادا في مجلس قضائه ، وقال سماك بن حرب وكان أهل الجاهلية إذا كان في الرجل ست خصال سودره : الحلم والعقل والسخاء والشجاعة والبيان والنواضع ، ولا يكمن في الاسلام إلا بالعفاف ، وقد اجتمعن في هذا الرجل ، معنى محارب بن دثار ، وقال الداودي : لعل ركوبه الفرس كان ليغيب به الكفار ويرهب به العدو . وتعقبه ابن الزين بأن ركوب الخيل جائز فلا معنى للاعتذار عنه . قلت : لكن المني أقرب الى التواضع ، ويحتمل أن منزله كان بعيدا عن منزل حكمه . **قوله** (فقلت لمحارب : أذكر إزاره ؟ قال : ماخص إزارا ولا قميصا) كان سبب سؤال شعبة عن الإزار أن أكثر الطرق جاءت بلفظ الإزار ، وجواب محارب حاصله أن التفسير بالثوب يشمل الإزار وغيره ، وقد جاء التصريح بما اقتضاه ذلك ، فأخرج أصحاب السنن إلا الترمذي واستغربه ابن أبي شيبة من طريق عبد العزيز بن أبي داود عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن النبي ﷺ قال : الإسيال في الإزار والقميص والعمامة من جر منها شيئا خيلاء . الحديث كحديث الباب . وعبد العزيز فيه مقال . وقد أخرج أبو داود من رواية يزيد بن أبي سمية عن ابن عمر قال : ما قال رسول الله ﷺ في الإزار فهو في القميص . وقال الطبري : إنما ورد الثوب بلفظ الإزار لأن أكثر الناس في عهده كانوا يلبسون الإزار والاردية . فلما لبس الناس القميص والدراريع كان حكمها حكم الإزار في النهي . قال ابن بطال : هذا قياس صحيح لو لم يأت النص بالثوب ، فإنه يشمل جميع ذلك ، وفي تصوير جر العمامة نظر ، إلا أن يكون المراد ما جرت به عادة العرب من إرخاء العذبات ، فهما زاد على العادة في ذلك كان من الإسيال . وقد أخرج النسائي من حديث جعفر بن عمرو بن أمية عن أبيه قال : وكان في أظفر الساعة الى رسول الله ﷺ على المنبر وعليه عمامة قد أرخى طرفها بين كتفيه ، وهل يدخل في الزجر عن جر الثوب تطويل أكام القميص ونحوه ؟ محل نظر ، والذي يظهر أن من أطالها حتى خرج عن العادة كما يفعله بعض المجازين دخل في ذلك . قال شيخنا في « شرح الترمذي » : ما من الارض منها خيلاء لا شك في تحريمه . قال : ولو قيل بتحريم ما زاد على المعتاد لم يكن بعيدا ، ولكن حدث الناس اصطلاح بتطويلها ، وصار لكل نوع من الناس شعار يعرفون به ، ومهما كان من ذلك على سبيل الخيلاء فلا شك في تحريمه ، وما كان على طريق العادة فلا تحريم فيه ما لم يصل الى جر الذيل الممنوع . ونقل عياض عن العلماء كراهة كل ما زاد على العادة وعلى المعتاد في اللباس من الطول والسعة . قلت : وسأذكر البحث فيه قريبا . **قوله** (نابعه جبلة) بفتح الجيم والموحدة (ابن سحيم) بمهملةين مصغر ، وقد وصل روايته النسائي من طريق شعبة عنه عن ابن عمر بلفظ « من جر ثوبا من ثيابه من خيلاء فان الله لا ينظر اليه » وأخرجه مسلم من طريق شعبة عن محارب بن دثار وجبلة بن سحيم جميعا عن ابن عمر ولم يسق لفظه . **قوله** (وزيد بن أسلم) تقدم السلام عليه في أول اللباس . **قوله** (وزيد بن عبد الله) أي ابن عمر يعني تابعا لمحارب بن دثار في روايته عن ابن عمر بلفظ « الثوب » لا بلفظ الإزار ، جزم بذلك الاسماعيل ، ولم تقع لي رواية زيد موصولة بعد . وقد أخرج أبو عوانة هذا الحديث من رواية ابن وهب عن عمر بن محمد بن زيد ابن عبد الله عن أبيه بلفظ « ابن الذي يجر ثيابه من الخيلاء لا ينظر الله اليه يوم القيامة » وسيأتي لحسن مقروفا بسالم ونافع ، وأخرج البخاري من رواية ابن وهب عن عمر بن محمد بن زيد عن جده حديثا آخر ، فلفظ مراده

بقوله هنا عن أبيه جده والله أعلم . قوله (وقال الليث عن نافع يعني عن ابن عمر مثله) وصله مسلم عن قتبية عنه ، ولم يسق لفظه بل قال مثل حديث مالك ، وأخرجه النسائي عن قتبية فذكره بلفظ الثوب ، وكذا أخرجه من رواية عبيد الله بن عمر عن نافع . قوله (وتابعه موسى بن عقبة وعمر بن محمد وقدامة بن موسى عن سالم عن ابن عمر عن النبي ﷺ : من جر ثوبه خيلاء) أما رواية موسى بن عقبة فتقدمت في أول الباب الثاني من كتاب اللباس ، وأما رواية عمر بن محمد وهو ابن زيد بن عبد الله بن عوف وصلها مسلم من طريق ابن وهب ، وأخرني عمر بن محمد عن أبيه وسالم ونافع عن ابن عمر ، بلفظ والذي يجر ثيابه من الخيلاء الحديث . وأما رواية قدامة بن موسى وهو ابن عمر بن قدامة بن مظعون الجهمي وهو مدني تابعي صغير وكان إمام المسجد النبوي وليس له في البخاري سوى هذا الموضوع فوصلها أبو هروان في صحيحه ، ووقع لنا بعلو في د الثقبنيات ، بلفظ حديث مالك المذكور أول كتاب اللباس . قلت : وكذا أخرجه مسلم من رواية حنظلة بن أبي سفيان عن سالم ، وقد رواه جماعة عن ابن عمر بلفظ ومن جر إزاره ، منهم مسلم بن يثاق بفتح التحتانية وتشديد النون وآخره كاف ومحمد بن عباد بن جعفر كلاهما عند مسلم وعطية العوفي عند ابن ماجه ، ورواه آخرون بلفظ الإزار ، والرواية بلفظ الثوب ، أشمل والله أعلم . وفي هذه الأحاديث أن إسيال الإزار للخيلاء كبيرة ، وأما الإسيال لغير الخيلاء فظاهر الإباحة تحريره أيضا ، لكن استدلل بالتقييد في هذه الأحاديث بالخيلاء على أن الإطلاق في الزجر الوارد في ذم الإسيال محمول على المقيد هنا ، فلا يجرم الجر والإسيال إذا سلم من الخيلاء . قال ابن عبد البر : مضمومه أن الجر لغير الخيلاء لا يلحقه الوعيد ، إلا أن جر القميص وغيره من الثياب مذموم على كل حال . وقال النووي : الإسيال تحت الكعبين للخيلاء ، فإن كان لغيرها فهو مكروه ، وهكذا نص الشافعي على الفرق بين الجر للخيلاء ولغير الخيلاء ، قال : والمستحب أن يكون الإزار إلى نصف الساق ، والجائز بأكراهة ما تحته إلى الكعبين ، وما نزل عن الكعبين ممنوع منع تحريم إن كان للخيلاء . والافتح تنزيه ، لأن الأحاديث الواردة في الزجر عن الإسيال مطلقة فيجب تقييدها بالإسيال للغيبيلاء انتهى . والنص الذي أشار إليه ذكره القويطي في مختصره عن الشافعي قال : لا يجوز السدل في الصلاة ولا في غيرها للخيلاء ، ولغيرها خفيف لقول النبي ﷺ لا يكره ، وقوله خفيف ليس صريحا في نفي التحريم بل هو محمول على أن ذلك بالنسبة لجر خيلاء ، فاما لغير الخيلاء فيختلف الحال ، فإن كان الثوب على قدر لابس لم يكن يسدله فهذا لا يظهر فيه تحريم ، ولا سيما إن كان عن غير قصد كالذي وقع لأبي بكر ، وإن كان الثوب زائدا على قدر لابس فهذا قد يتجه المنع فيه من جهة الإسراف فيمتنبي إلى التحريم ، وقد يتجه المنع فيه من جهة التشبه بالنساء وهو أمكن فيه من الأول ، وقد صحح الحاكم من حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ لعن الرجل يلبس لبسة المرأة ، وقد يتجه المنع فيه من جهة أن لا يلبس إلا ما يليق من ثياب الرجال ، وإلى ذلك يشير الحديث الذي أخرجه الترمذي في د الثقبان ، والنسائي من طريق أشعث بن أبي الشعثاء - واسم أبيه سليم - المحاربي عن عمته واسمها رم يرضم الزاه وسكون الهاء وهي بنت الأسود بن حنظلة عن عمها واسمها عبيد بن خالد قال كنت أمشي وعليّ برد أجره ، فقال لي رجل : ارفع ثوبك فإنه أبقى وأبقى ، فنظرت فإذا هو النبي ﷺ ، فقلت : إنما هي بردة ملحاء ، فقال : أما لك في أسوة ؟ قال : فنظرت فإذا إزاره إلى أنصاف ساقيه ، وسنده قبلها جيد ، وقوله ملحاء : مفتوح الميم وبهمزة قبلها سكن مميودة أي فيها خطوط سود وبيض ، وفي قصة قتل عمر أنه قال الشاب الذي دخل عليه و ارفع ثوبك فإنه

أننى لثوبك وأنتى لربك ، وقد تقدم فى المناقب ، وبوجه المنع أيضا فى الإسبال من جهة أخرى وهى كونه مظنة الخيلاء ، قال ابن العرى : لا يجوز للرجل أن يجاوز بثوبه كعبه ، ويقول لا أجره خيلاء ، لأن اللهى قد تناوله لفظا ، ولا يجوز لمن تناوله اللفظ حكما أن يقول لا أمثله لأن تلك العلة ليست فى ، كآنها دعوى غير مسلمة ، بل إبطائه ذيله دالة على تكبره اه ملخصا . وحاصله أن الاسبال يستلزم جر الثوب وجر الثوب يستلزم الخيلاء ولولم يقصد اللباس الخيلاء ، ويؤيده ما أخرجه أحمد بن منيع من وجه آخر عن ابن عمر فى أثناء حديث رفعه وإياك وجر الأزار فان جر الأزار من الخيالة ، وأخرج الطبرانى من حديث أبى أمامة د بينما نحن مع رسول الله ﷺ إذ لحقنا عمرو بن زرارة الأنصارى فى حلة إزار ورداء قد أسبل ، فجعل رسول الله ﷺ يأخذ بناحية ثوبه ويتواضع لله ويقول : عبيدك وابن عبيدك وأمتك ، حتى سمعها عمرو فقال : يا رسول الله إنى حشش الساقين ، فقال : يا عمرو إن الله قد أحسن كل شئ خلقه ، يا عمرو إن الله لا يحب المسبل ، الحديث . وأخرجه أحمد من حديث عمرو نفسه لكن قال فى روايته د عن عمرو بن فلان ، وأخرجه الطبرانى أيضا فقال د عن عمرو بن زرارة ، وفيه د وضرب رسول الله ﷺ بأربع أصابع تحت ركبة عمرو فقال : يا عمرو هذا موضع الأزار ، ثم ضرب بأربع أصابع تحت الأربع فقال : يا عمرو هذا موضع الأزار ، الحديث ورجاله ثقات وظاهره أن عمرا المذكور لم يقصد بأسبالة الخيلاء ، وقد منعه من ذلك لكونه مظنة ، وأخرج الطبرانى من حديث الشريد الثقفى قال د أبصر النبی ﷺ رجلا قد أسبل إزاره فقال : ادفع إزارك ، فقال : إنى أحذف تصطلك وكتبتى ، قال : ارفع إزارك ، فشكل خلق الله حسن ، وأخرجه مسدد وأبو بكر بن أبى شيبة من طرق عن رجل من ثقف لم يسم ، وفى آخره د ذاك أفج بما يهاتفك ، وأما ما أخرجه ابن أبى شيبة عن ابن مسعود بسند جيد ه انه كان يسبل إزاره ، فقيل له فى ذلك فقال : إنى حشش الساقين ، فهو محمول على أنه أسبله زيادة على المستحب ، وهو أن يكون الى نصف الساق ، ولا يظن به أنه جاوز به الكعبين والتعليل يرشد اليه ، ومع ذلك فله لم تبلغه قصة عمرو بن زرارة والله أعلم . وأخرج النسائى وابن ماجه وصححه ابن حبان من حديث المغيرة بن شعبه د رأيت رسول الله ﷺ أخذ برداء سفيان بن سهيل وهو يقول : يا سفيان لا تسبل ، فان الله لا يحب المسبلين .

٦ - باب الإزار للهدب

ويذكر عن الزهرى وأبى بكر بن محمد وحمة بن أبى أسيد ومعاوية بن عبد الله بن جعفر أنهم لبسوا ثيابا مهذبة ٥٧٩٢ - حشر أبو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهرى أخبرنى عروة بن الزبير أن عائشة رضى الله عنها - زوج النبي ﷺ - قالت د جاءت امرأة رافعة القرظى رسول الله ﷺ وأنا جالسة وعنده أبو بكر فقالت : يا رسول الله ، إنى كنت تحت رقاعة فظلمنى فبئت طلاقى ، فزوجت بده عبد الرحمن بن الزبير ، وإنه والله مائة يا رسول الله إلا مثل الهدبة - وأخذت هدبة من جلبابها - فسمع خالد بن سعيد قولها وهو بالباب لم يؤذن له - قالت فقال خالد : يا أبا بكر ، ألا نمنى هذه حما تجبر به عند رسول الله ﷺ ؟ فلا والله ما يزيد رسول الله ﷺ على التيسم . فقال لما رسول الله ﷺ : لعلكم تريدون أن ترجعوا إلى رقاعة ، لا ، حتى

يَذوقُ حَمِيلَتَكَ وَتَذوقِي حَمِيلَتَهُ . فصار سنة بعده ،

قوله (باب الأزار المذهب) بدال حملة ثقيلة مفتوحة ، أى الذى له هذب ؛ وهى أطراف من سدى بخير لحة ربما قصد بها التجميل ، وقد قتل صيانة لها من الفساد ، وقال الداودى : هى ما يبق من الخيوط من أطراف الأردية . **قوله** (ويذكر عن الزهرى وأبي بكر بن محمد وحمزة بن أبى أسيد ومعاوية بن عبد الله بن جعفر أنهم لبسوا ثيابا مهندبة) قال ابن التين : قيل يريد أنها غير مكفوفة الأسفل ، وهذه الآثار لم يقع لى أكثرها موصولا . أما الزهرى فهو ابن شهاب الإمام المعروف ، وأما أبو بكر بن محمد فهو ابن عمرو بن حزم الانصارى قاضى المدينة ، وأما حمزة بن أبى أسيد وهو بالتصغير الانصارى الساعدى فوصله ابن سعد قال : أخبرنا عن بن عيسى حدثنا سفيان بن عيينة عن مولى أبى أسيد قال : رأيت حمزة بن أبى أسيد الساعدى عليه ثوب مفتول المذهب . وسئل هذا لم يزد البخارى فى ترجمته على ما فى هذا السند . وذكره ابن حبان فى الثقات ، وأما معاوية بن عبد الله بن جعفر أى ابن أبى طالب فهو مدنى تابعى ما له فى البخارى سوى هذا الموضع ، ثم ذكر حديث عائشة فى قصة امرأة رفاعه ، والقرضى منه قولها : ما معه الا مثل المندبة ، وقد تقدم شرحه مستوفى فى كتاب الطلاق ، والمراد بالمندبة الخصلة من المذهب . ووقع فى هذا الباب حديث مرفوع أخرجه أبو داود من حديث أبى جري جابر بن سليم قال : أتيت النبي ﷺ وهو محتب بسملة ، وقد وقع هديها على قدميه ، وقوله فى آخر هذه الطريق « فصار سنة بعده » فى رواية الكشميهنى « بعد » بغير ضمير ، وهو من قول الزهرى فيما أحسب

٧ - باب الأردية . وقال أنس جند أعرابي رداؤه للنبي ﷺ

٥٧٩٣ - **قوله** عَبدان أخبرنا عبد الله أخبرنا يونس عن الزهرى أخبرني علي بن حسين أن حسين بن علي أخبره أن عليا رضى الله عنهم قال .. فدعا النبي ﷺ بردائه فارتدى به ثم انطلق بجيش ، واتبعته أما وزيد ابن حارثة حتى جاء البيت الذى فيه حمزة فاستأذن ، فأذنوا لهم . . .

قوله (باب الأردية) جمع رداء بالمد وهو ما يوضع على العائق أو بين السكتين من الثياب على أى صفة كان . **قوله** (وقال أنس جند أعرابي رداؤه للنبي ﷺ) بجم وموحدة ومعجمة . وهذا طرف من حديث وصله المؤلف بعد أبواب فى « باب البرود والحبرة » ثم ذكر طرقا من حديث علي قال : فدعا النبي ﷺ بردائه فارتدى ، وهو طرف من حديثه فى قصة حمزة والشافعين ، ولقد تقدم بتمامه فى فرض الحس ، وقوله « فدعا » عطف على ما ذكر فى أول الحديث وهو قول علي « كان لى شارف من أصبغ من المنعم يوم بدر » الحديث بطوله وقوله هنا « فاستأذن فاذنوا لهم » كذا الأكثر بصيغة الجمع والمراد حمزة ومن معه ، وفى رواية المستمل « فاذن » بالافراد والمراد حمزة لكرته كان كبير القوم

٨ - باب لبس القميص ، وقول الله تعالى حكاية عن يوسف :

(اذهبوا بقميصي هذا ، فألقوه على وجه أبي يأت بهيرا)

٥٧٩٤ - **حديث** قتيبة حدثنا حماد عن أبيوب عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما «ان رجلا قال : يا رسول الله ما يلبس المحرم من الثياب ؟ فقال النبي ﷺ : لا يلبس المحرم للقميص ، ولا السراويل ، ولا البرنس ، ولا الخفين ، إلا أن لا يجد الخلعين فليلبس ما هو أسفل من السكبين »

٥٧٩٥ - **حديث** عبد الله بن عثمان أخبرنا ابن عيينة عن عمرو وسميع جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال « أتى النبي ﷺ عبد الله بن أبي بندا ما أدخل قبره ، فأمر به فأخرج ووضع على ركبتيه ، ونفت عليه من ريقه ، وألبسه قميصه . قاله أعلم »

٥٧٩٦ - **حديث** صدقة أخبرنا يحيى بن سميد عن عبيد الله قال أخبرني نافع عن عبد الله بن عمر قال « لما توفي عبد الله بن أبي جاء ابنه الى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله ، أعطني فيصك أكفنه فيه » وصل عليه واستغفر له . فأعطاه قميصه وقال له : إذا فرغت منه فأذنا . فلما فرغ أذنه به ، فجاء ليصلي عليه ، فجدبه عمر فقال : أليس قد نهاك الله أن تصل على المنافقين فقال (استغفر لهم أولا تستغفر لهم ، إن تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم) فزات (ولا تصل على أحد منهم مات أبدا ولا تقم على قبره) فترك الصلاة عليهم »

قوله (باب لبس القميص ، وقال الله تعالى حكاية عن يوسف) اذهبوا بقميصي هذا فألقوه على وجه أبي) كأنه يشير الى أن لبس القميص ليس حادئا ، وان كان الشائع في العرب لبس الازار والرداء . ثم ذكر في الباب ثلاثة أحاديث : أحدها حديث ابن عمر فيما يلبس المحرم من الثياب ، وقد مضى شرحه في الحج مستوفى ، وفيه « لا يلبس المحرم القميص » وفيه دلالة على وجود القمصان حينئذ . والثاني حديث جابر في قصة موت عبد الله بن أبي . **قوله** (حدثنا عبد الله بن عثمان) هو المروزي الملقب عبدان ، زاد القاسمي « عبد الله بن عثمان بن محمد ، وهو تحريف ، وليس في شيوخ البخاري من اسمه عبد الله بن عثمان الا عبدان ، وجده هو جبلة بن أبي رواد ، ووقع في رواية أبي زيد المروزي « عبد الله بن محمد » فان كان ضبطه فلعله اختلف على البخاري ، وفي شيوخه عبد الله بن محمد الجمعي وهو أشهرهم وابن أبي شيبة ، وأكثر ما يحكى أبوه عنده غير مسمى ، وابن أبي الأسود كذلك ، وعبد الله بن محمد ابن أسماء . وليست له رواية عنده عن ابن عيينة ، وعبد الله بن محمد التميمي كذلك ، وقد مضى شرحه في تفسير سورة براءة أورده هنا مختصرا الى قوله « وألبسه قميصه » قاله أعلم . وهذه الكلمة الأخيرة من جملة الحديث قالها جابر ، وقد وقعت في كلام عمر أيضا في هذه القصة كما تقدم في تفسير براءة . الثالث حديث ابن عمر في قصة عبد الله بن أبي أيضا وقد تقدم شرحه أيضا . (تسكلة) : قال ابن العربي : لم أر القميص ذكرا صحيحا إلا في الآية المذكورة وقصة ابن أبي . ولم أر لهما نائلا فيما يتعلق بالنبي ﷺ ، قال هذا في كتابه « دراج المريدن » ، وكأنه صنفه قبل « شرح الترمذي » فلم يستحضر حديث أم سلمة ولا حديث ابن هريرة « كان النبي ﷺ إذا لبس قميصا بدأ بجماعته » ولا حديث أسماء

بنت يزيد وكانت يدكم النبي ﷺ إلى الرسخ ، ولا حديث معاوية بن قرة بن إياس المزني ، حدثني أبي قال : أتيت النبي ﷺ في رطل من مربة فبايعناه وإن قيصة لمطاني ، فبايعته ، ثم أدخلت يدي في جيب قيصة فست الحاتم ، ولا حديث أبي سعيد ، كان رسول الله ﷺ إذا استجد ثوبا سماه باسمه قيصة أو عمامة أو رداء ثم يقول : اللهم لك الحمد ، الحديث ، وكلها في السنن ، وأكثرها في الترمذي ، وفي الصحيحين حديث عائشة ، وكفن رسول الله ﷺ في خمسة أثواب ليس فيها قيصة ولا عمامة ، وحديث أنس ، أن النبي ﷺ رخص لعبد الرحمن بن عوف في قيصة الحرير لحسكة كانت به ، وحديث ابن عمر رفته ، ولا يلبس المحرم القيصة ولا العمامة ، الحديث وغير ذلك

٩ - باب جيب القيصة من عند الصدر وغيره

٥٧٩٧ - حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا أبو عامر حدثنا إبراهيم بن نافع عن الحسن بن طاووس ، عن أبي هريرة قال : ضرب رسول الله ﷺ مثل البخيل والمتصدق كمثل رجلين عليهما جُبَانٌ من حديد قد اضطررت أيديهما إلى ندييهما وراقبهما ، فجعل المتصدق كلما تصدق بصدقة انبسطت عنه حتى تشفى أيامله وتغفو أثره . وجعل البخيل كلما بصدقة قلقت وأخذت كل خلقة بمكانها ، قال أبو هريرة : فأناريت رسول الله ﷺ يقول بأصبعيه هكذا في جيبه ، فلو رأيته يؤسمها ولا تتوسع .

تأبى ابن طاووس عن أبيه ، وأبو الزناد عن الأهرج في الجبتين

وقال حنظلة سمعت طاووساً سمعت أبا هريرة يقول «جُبَانٌ» . وقال جعفر بن ربيعة عن الأعرج «جُبَتَانٌ»

قوله (باب جيب القيصة من عند الصدر وغيره) الجيب بفتح الجيم وسكون التحتانية بعد ما موحدة هو ما يقطع من الثوب ليخرج منه الرأس أو اليد أو غير ذلك ، واعترضه الاسماعيل فقال : الجيب الذي يحيط بالعتق ، جيب الثوب أي جعل فيه ثقب ، وأورده البخاري على أنه ما يجعل في الصدر ليوضع فيه الشيء ، وبذلك فسره أبو حنيفة ، لكن ليس هو المراد هنا ، وإنما الجيب الذي أشار إليه في الحديث هو الأول ، كذا قال ، وكأنه يعني ما وقع في الحديث من قوله «ويقول بأصبعيه هكذا في جيبه» ، فإن الظاهر أنه كان لا يلبس قيصة ، وكان في طوقه فتحة إلى صدره ، ولا مانع من حمله على المعنى الآخر ، بل استدلل به ابن بطال على أن الجيب في ثياب السلف كان عند الصدر ، قال : وهو الذي تصنعه النساء بالانداس . وموضع الدلالة منه أن البخيل إذا أراد إخراج يده أمسكت في الموضع الذي ضاق عليها وهو الثدي والتراق ، وذلك في الصدر ، قال : فبان أن جيبه كان في صدره ، لأنه لو كان في يده لم تضطر يده إلى ندييه وتراقبه . قلت : وفي حديث قرة بن إياس الذي أخرجه أبو داود والترمذي وصححه هو وابن حبان لما بايع النبي ﷺ ، قال فأدخلت يدي في جيب قيصة فست الحاتم ، ما يقتضي أن جيب قيصة كان في صدره لأن في أول الحديث أنه وآه مطلق القيصة أي غير مزوور ، وذكر المصنف في الباب حديث مثل البخيل والمتصدق ، وقد مضى شرحه مستوفى في كتاب الزكاة ، وقوله في هذه الرواية «مادت» ، يتخفيف الدال أي مالت ، وبعض الرواة «مارت» ، بالراء بدل الدال أي سالت وقوله «نديهما» ، بضم النون على الجمع وندتهما على التثنية ،

وقوله ويغنى به يضم أوله والتشديد ويجوز فتح أوله وسكون ثانيه بمعنى ، وعبد الله بن محمد هو الجعفي وأبو عامر هو العقدي والحسن هو ابن مسلم بن نياق وقد تقدم ضبط اسم جده قريبا . قوله (وتراقبهما) جمع ترقوة بفتح المثناة وضمة القاف هي العظم الذي بين ثغرة النحر والعاقي ، وقال ثابت بن قاسم في الدلائل ، الترقوتان العظمان المشرقتان في أعلى الصدر إلى طرف ثغرة النحر . قوله (فلو رأيته) جوابه مخذوف وقدديره لتعجبته منه ، أو هو للتعجب ، والاول أوضح . قوله (يقول بأصبعه هكذا في جيبه) كذا لاكثر بفتح الجيم وهو الموافق لترجمة ، وكذا في رواية مسلم وعليه اقتصر الحميدي ، ولاكفهميني وحده يضم الجيم وتشديد الموحدة بعدها مثناة ثم ضمير ، والاول أول لدلالته على الموضع بخصوصه بخلاف الثاني . واقله أعلم . قوله (تابعه ابن طاوس) يعني عبد الله (عن أبيه) يعني عن أبي هريرة ؛ وقد تقدم موصولا في الزكاة ، ولم يسقه بتامه فيه بل ساقه في الجهاد . قوله (وأبو الزناد عن الأعرج) يعني عن أبي هريرة . قوله (في الجيبين) يعني بالموحدة وقد بينت اختلاف الرواة في ذلك هل هو بالموحدة أو اللون في كتاب الزكاة ، ورواية أبي الزناد وصحها المؤلف في الزكاة . قوله (وقال حنظلة) هو ابن أبي سفيان ، وقد سبق القول فيه أيضا في الزكاة . قوله (وقال جعفر بن ربيعة) كذا لاكثر وهو الصواب ، ووقع في رواية أبي ذر : وقال جعفر بن حيان وكذا وقع عند ابن بطلال وهو خطأ ، وقد ذكرها في الزكاة أيضا تعليقا بزيادة فقال ، وقال الليث حدثني جعفر ، وبينت هناك أن ليث فيه إسناد آخر من رواية عيسى بن حماد عنه عن محمد بن جحلان عن أبي الزناد

١٠ - باب من لبس جبة ضيقة الكمين في السفر

٥٧٩٨ - حدثنا قيس بن حفص حدثنا عبد الواحد حدثنا الأعمش قال حدثني أبو العشى قال حدثني مسروق قال حدثني المغيرة بن سعدة قال انطلق النبي ﷺ لحاجته ، ثم أقبل ، فلقبته بما ، فوضأ ، وعليه جبة شامية ، فضمض واستنشق وغسل وجهه ، فذهب يُخرج يديه من كمره ، فكانا ضيقين ، فأخرج يديه من تحت بدنه ففسلهما ، ومسح برأسه وحلى خفيه »

قوله (باب من لبس جبة ضيقة الكمين في السفر) ترجم له في الصلاة في الجبة الشامية ، وفي الجهاد في الجبة في السفر والحرب ، وكأنه يشير إلى أن لبس النبي ﷺ الجبة الضيقة إنما كان لحال السفر لاحتياج المسافر إلى ذلك وأن السفر يغتفر فيه لبس غير المعتاد في الحضر ، وقد تواردت الأحاديث عن وصف وضوء النبي ﷺ وليس في شيء منها أن كفيه ضاقتا عن إخراج يديه منهما ، أشار إلى ذلك ابن بطلال ، وأورد فيه حديث المغيرة في مسح الحفيين ، وقد تقدم شرحه في الطهارة وفيه القصة المذكورة ، وفيه وعليه جبة شامية ، وهي تشديد الياء ويجوز تخفيفها ، وعبد الواحد المذكور في سنده هو ابن زياد ، وقوله فيه ، فأخرج يديه من تحت بدنه ، بفتح الموحدة والمهملة بعدها نون أي جيبته ، ووقع كذلك في رواية أبي حنبل بن السكن ، والبعض درج ضيقة الكمين

١١ - باب لبس جبة الصوف في السفر

٥٧٩٩ - حدثنا أبو نعيم حدثنا زكرياء عن عاصم عن عروة بن النضر عن أبيه رضي الله عنه قال

« كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ فِي سَفَرٍ ، فَقَالَ : أَمَلَكَ مَا ؟ قُلْتُ : نَعَمْ . فَنَزَلَ عَنْ رَاحِلَتِهِ فَشَى حَتَّى تَوَارَى عَنِ فِي سَوَادِ اللَّيْلِ ، ثُمَّ جَاءَ فَأَفْرَغْتُ عَلَيْهِ الْإِدَاوَةَ فَفَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ ، وَعَلَيْهِ جُبَّةٌ مِنْ صُوفٍ ، فَلَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يُعْرِجَ ذِرَاعَيْهِ مِنْهَا حَتَّى أُخْرِجَ الْجُبَّةَ ، فَفَسَلَ ذِرَاعَيْهِ ، ثُمَّ ، مَسَحَ بِرَأْسِهِ ، ثُمَّ أَهْوَيْتُ لِأَنْزَعِ خُفَيْهِ . فَقَالَ : دَعْنِي فَإِنِّي أَدْخَلْتُهَا طَاهِرَتَيْنِ ، فَسَحَّ عَلَيْهِمَا »

قوله (باب لبس جبة الصوف) ذكر فيه حديث المفيرة المشار اليه من وجه آخر عنه وساقه عنه أئم ، وذكرنا المذكور فيه هو ابن أبي زائدة وعاصم هو الشعبي ، قال ابن بطال : كره مالك لبس الصوف لمن يحد غيره لما فيه من الشهرة بالزهد لأن إخفاء العمل أولى ، قال ولم ينحصر التواضع في لبسه بل في القطن وغيره ما هو بدون ثمنه

١٢ - باب القباء وفروج حرير وهو القباء ، ويقال هو الذي له شق من خلفه

٥٨٠٠ - **حدثنا** قتيبة بن سعيد **حدثنا** الليث عن ابن أبي مليكة عن الليث بن السور بن خزيمة أنه قال : « قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَقْبِيَةَ وَلَمْ يَمَطِرْ غَرْمَةً شَيْئًا ، فَقَالَ غَرْمَةٌ : يَا بَنِيَّ انْظُرُوا بِنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَانْظُرْتُ مَعَهُ ، فَقَالَ : ادْخُلْ قَاعَهُ لِي ، قَالَ فَدَعَوْتُهُ لَهُ ، فَخَرَجَ إِلَيْهِ وَعَلَيْهِ قَبَاءٌ مِنْهَا فَقَالَ : خَبَأْتُ هَذَا لَكَ . قَالَ فَظَنَرُ إِلَيْهِ فَقَالَ : رَضِيَ غَرْمَةٌ ؟ »

٥٨٠١ - **حدثنا** قتيبة بن سعيد **حدثنا** الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عتبة بن عاصم رضي الله عنه أنه قال : « أَهْدَى لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فُرُوجٌ حَرِيرٌ ، فَلَبِيسَهُ ، ثُمَّ صَلَّى فِيهِ ثُمَّ انْصَرَفَ فَتَزَعَهُ نَزْهًا شَدِيدًا - كَالسَّكَارَةِ لَهُ - ثُمَّ قَالَ : لَا يَلْبَسِي هَذَا الْمُتَّقِينَ »

تابعه عبد الله بن يوسف عن الليث . وقال غيره « فُرُوجٌ حَرِيرٌ »

قوله (باب القباء) بفتح القاف وبالموحدة عمود فارسي معرب ، وقيل عربي واشتقاقه من القبو وهو الضم . **قوله** (وفروج حرير) بفتح الفاء وتشديد الراء المضمومة وآخره جيم . **قوله** (وهو القباء) قلت وقع كذلك مفسرا في بعض طرق الحديث كما سيأتي . **قوله** (ويقال هو الذي له شق من خلفه) أي فهو قباء مخصوص . وهذا جزم أبو عبيد ومن تبعه من أصحاب الغرب نظرا للاشتقاق . وقال ابن فارس : هو قبص الصبي الصغير . وقال القرطبي : القباء والفروج كلاهما ثوب ضيق الأكبين والوسط مشقوق من خلف يلبس في السفر والحرب لأنه أعون على الحركة . وذكر فيه حديثين : أحدهما ، **قوله** (عن ابن أبي مليكة) في رواية أحمد عن أبي النضر هاشم عن القتيبي حدثني عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة وسيأتي كذلك في باب المورد بالذهب ، معلقا . **قوله** (عن المسور بن غرمة) هكذا أسنده الليث ، وتابعه حاتم بن وردان عن أيوب عن ابن أبي مليكة على وصلة كما تقدم في الشهادات ، وأرسله حماد بن زيد كما تقدم في الخمس ، وإسماعيل بن علية كما سيأتي في الأدب ، كلاهما عن أيوب ، وقد تقدم الكلام على ذلك في باب قصه الإمام ما يقدم عليه ، من كتاب الخمس . **قوله** (ثم النبي ﷺ أقبية) في

رواية حاتم قدمت على النبي ﷺ أقيبة وفي رواية حماد وأهديت للنبي ﷺ أقيبة من ديباج موروقة بالذهب فقصها في ناس من أصحابه . **قوله** (ولم يطمع غزوة شيئا) أى في حال تلك القسمة . وإلا فقد وقع في رواية حماد بن زيد متصلا بقوله من أصحابه . وعزل منها واحدا لغزوة . وغزوة هو والد المسور ، وهو ابن نوفل الزهري ، كان من رؤساء قريش ومن العارفين بالنسب وأنصاب الحرم ، وتأخر إسلامه إلى الفتح ، وشهد حنيناً وأحلى من تلك الغنمة مع المؤلف ، ومات سنة أربع وخمسين وهو ابن مائة وخمس عشرة سنة ذكره ابن سعد . **قوله** (انطلق بنا) في رواية حاتم . **قوله** (ادخل فادعه لي) في رواية حاتم . وقام أبي على الباب فتكلم فعرف النبي ﷺ صوته . قال ابن التين : لعل خروج النبي ﷺ عند سماع صوت غزوة صادف دخول المسور إليه . **قوله** (فخرج إليه وعليه قباء منها) ظاهره استعمال الحرير ، قيل ويجوز أن يكون قبل النهي ، ويحتمل أن يكون المراد أنه نشره على اكتافه ليراه غزوة كله ولم يقصد لبسه . قلت : ولا يتعين كونه على اكتافه بل يكفي أن يكون منشورا على يديه فيسكون قوله عليه من اطلاق الكل على البعض ، وقد وقع في رواية حاتم . **قوله** (فخرج ومعه قباء) وهو يرية محاسنه ، وفي رواية حماد . **قوله** (فتلقاه به واستقبله بأزراره) . **قوله** (خيأت هذا لك) في رواية حاتم تكرار ذلك ، زاد في رواية حماد . يا أبا المسور . هكذا دعاه أبا المسور وكأناه على سبيل التأنيس له . ذكر ولده الذي جاء محبته ، وإلا فكيفيته في الاصل أبو صفوان وهو أكبر أولاده ، ذكر ذلك ابن سعد . **قوله** (فنظر إليه فقال رضي غزوة) زاد في رواية هاشم . فأعطاه إياه ، وجزم الداودي أن قوله رضي غزوة . من كلام النبي ﷺ ، وقد رجحت في الهبة أنه من كلام غزوة ، زاد حماد في آخر الحديث . وكان في خلقه شدة ، قال ابن بطال : يستفاد منه اختلاف أهل اللسان ومن في معانم بالعلية والكلام الطيب ، وفيه الاكتفاء في الهبة بالبعض ، وقد تقدم البحث فيه هناك ، وتقدم في كتاب الشهادات الاستدلال به على جواز شهادة الأعمى لأن النبي ﷺ عرف صوت غزوة فاعتمد على معرفته به ، وخرج إليه ومعه القباء الذي خيأت له ، واستنبط بعض المالكية منه جواز الشهادة على الخط ، وتعقب بان الخطوط تشبه أكثر مما تشبه الاصوات ، وقد تقدم بقية ما يتعلق بذلك في الشهادات ، وفيه رد على من زعم أن المسور لا صحبة له . الحديث الثاني ، **قوله** (عن يزيد بن أبي حبيب) في رواية أحمد عن حجاج هو ابن محمد ، وهاشم هو ابن القاسم عن الليث . **قوله** (عن أبي حبيب) . **قوله** (عن أبي الخير) هو مرثد بن عبد الله البرقي وثبت كذلك في رواية أحمد المذكورة . **قوله** (عن عقبه بن عامر) هو الجهني وصرح به في رواية عبد الحميد بن جعفر ومحمد بن إسماعيل كلاهما عن يزيد بن أبي حبيب عند أحمد . **قوله** (فروج حرير) في رواية ابن اسحق عند أحمد فروج من حرير . **قوله** (ثم صلى فيه) زاد في رواية ابن اسحق وعبد الحميد عند أحمد . ثم صلى فيه المغرب . **قوله** (ثم انصرف) في رواية ابن اسحق . **قوله** (فلما قضى صلاته) في رواية عبد الحميد . **قوله** (فلما سلم من صلاته) وهو المراد بالانصراف في رواية الليث . **قوله** (فنهض يوما شديدا) زاد أحمد في روايته عن حجاج وهاشم وعنينا ، أى بقوة ومبادرة لذلك على خلاف عادة في الرقيق والثاني ، وهو ما يؤكد أن التحريم وقع حينئذ . **قوله** (كالسكاره له) زاد أحمد في رواية عبد الحميد بن جعفر . ثم ألقاه ، فقلنا يا رسول الله قد لبسته وصليت فيه . **قوله** (ثم قال لابن أبي شيبة هذا) يحتمل أن تكون الإشارة للباس ، ويحتمل أن تكون للحرير فيتناول غير اللباس من الاستعمال كالانفراش . **قوله** (للمتقين) قال ابن بطال : يمكن أن يكون نزهه لكونه كان حريرا عرقا ، ويمكن أن يكون نزهه لانه من جنس لباس الاطعام ، وقد ورد حديث ابن

عمر رفته و من تشبه بقوم فهو منهم ، قلت : أخرجه أبو داود بسند حسن . وهذا التردد مبنى على تفسير المراد بالمتقين ، فإن كان المراد به مطلق المؤمن حمل على الأول وإن كان المراد به قدرا زائدا على ذلك حمل على الثاني وانه أعلم . قال الشيخ أبو محمد بن أبي حمزة : اسم التقوى يعم جميع المؤمنين ، لكن الناس فيه على درجئات ، قال الله تعالى (ليعلم على الذين آمنوا و عملوا الصالحات جناح فيما طعموا إذا ما اتقوا و آمنوا و عملوا الصالحات) الآية ، فكل من دخل في الإسلام فقد اتقى ، أي وفي نفسه من الخلود في النار ، وهذا مقام العموم ، وأما مقام الخصوص فهو مقام الاحسان كما قال ﷺ : أن تعبد الله كأنك تراه ، انتهى . وقد رجح عياض أن المنع فيه اسكونه حريرا ، واستدل لذلك بحديث جابر الذي أخرجه مسلم في الباب من حديث عقبة ، وقد قدمت ذكره في كتاب الصلاة ، وبينت هناك أن هذه القصة كانت مبتدأ بتحريم لبس الحرير . وقال القرطبي في « المفهم » : المراد بالمتقين المؤمنون ، لانهم الذين خافوا الله تعالى و اتقوه بإيمانهم و طاعتهم له . وقال غيره : لعل هذا من باب التبيين للسكف على الأخذ بذلك ، لأن من سمع أن من فعل ذلك كان غير متق فهم منه أنه لا يفعله الا المستخف فيألف من فعل ذلك لثلا يوصف بانه غير متق ، واستدل به على تحريم الحرير على الرجال دون النساء لان اللفظ لا يقتارهن على الراجع ، ودخلن بطريق التغليب مجاز يمنع منه ورود الادلة الصريحة على إباحته لمن ، وسأيت في باب مفرد بعد قريب من عشرين بابا ، وعلى أن الصبيان لا يحرم عليهم لبسه لانهم لا يوصفون بالتقوى . وقد قال الجمهور بجواز لباسهم ذلك في نحر العيد ، وأما في غيره فكذلك في الأصح عند الشافعية ، وعكسه عند الحنابلة ، وفي وجه ثالث يمنع بعد التمييز . وفي الحديث أن لا كراهة في لبس الثياب الضيقة والمفرجة لمن اعتادها أو احتاج اليها ، وقد أشرت الى ذلك قريبا في « باب لبس الجبة الضيقة » . قوله (تابعه عبد الله بن يوسف عن أبيه ، وقال غيره) يعني بسنده (فروج حرير) . أما رواية عبد الله بن يوسف فوصلها المؤلف رحمه الله في أوائل الصلاة ، وأما رواية غيره فوصلها أحد هن حجاج بن محمد وعاشم وهو أبو النضر ومسلم والنسائي عن قتبية والحارث عن يونس بن محمد المؤدب كلهم عن الليث . وقد اختلفت في المغيرة بين الروایتين على خمسة أوجه : أحدها التنوين والاضافة كما يقال ثوب خبز بالاضافة وثوب خبز بتنوين ثوب قاله ابن التين احتمالا ، ثانيا ضم أوله وفتح حكاه ابن التين رواية ، قال : والفتح أوجه لأن فعولا لم يرد إلا في سبوح وقديس وفروخ يعني الفوخ من الدجاج انتهى ، وقد قدمت في كتاب الصلاة حكاية جواز الضم عن أبي العلاء المعري ، وقال القرطبي في « المفهم » حكى الضم والفتح والضم هو المعروف ، ثالثا تفديد الرأ وتخفيفها حكاه عياض ومن تبعه . رابعا هل هو بحجم آخره أو غاء معجمة حكاه عياض أيضا . خامسا حكاه الكرماني قال : الأول فروج من حرير بزيادة من والثاني بحذفها . قلت : وزيادة « من » ليست في الصحيحين ، وقد ذكرناهما من رواية لاحد

٩٣ - باب البرانس

٥٨٠٢ - وقال في مسدد حدثنا قال سمعت أبي قال « رأيت على أنس مبرنسا أصفر من حر »
 ٥٨٠٣ - حدثنا إسماعيل قال حدثني مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رجلا قال : يا رسول الله ما يلبس الحرُّ من الثياب ؟ قال رسول الله ﷺ : لا ثيابو القص ، ولا التمام ، ولا السراويلات ، ولا

للبرانس، ولا الخفاف، إلا أحد لا يجد الثملين فليلبس خفين وليقطعهما أسفل من السكبين. ولا تلبسوا من الثياب شيئاً منه الزعفران ولا الورس»

قوله (باب البرانس) جمع برنس بضم الموحدة والنون بينهما راء ساكنة وآخره مهملة، تقدم تفسيره في كتاب الحج وكذا شرح حديث ابن عمر المذكور فيه. **قوله** (وقال لي مسدد حدثنا معتمر) يعني ابن سليمان التميمي وقوله «من خر» بفتح المعجمة وتشديد الواو هو ما غلط من الديباج وأصله من وبر الارنب، ويقال لذلك الارنب خوز يوزن عمر، وسيأتي شرحه وحكمه في «باب لبس القسي» بعد أربعة عشر باباً. وهذا الاثر موصول لتصريح المصنف بقوله «قال لي» لكن لم يقع في رواية النسفي لفظ لي فهو تعليق، وقد روينا موصولاً في مسند مسدد رواية معاذ بن المنفي عن مسدد، وكذا وصله ابن أبي شيبة عن ابن علية عن يحيى بن أب إسحق قال «رايت علي أنس» فذكر مثله. وقد كره بعض السلف لبس البرنس لأنه كان من لباس الرهبان، وقد مثل مالك عنه فقال: لا بأس به. قيل: فانه من لبوس النصارى. قال: كان يلبس منها. وقال عبد الله بن أبي بكر: ما كان أحد من القراء الا له برنس. وأخرج الطبراني من حديث أبي قرصافة قال «كساني رسول الله ﷺ برنسا فقال: اللبسة» وفي سنده من لا يعرف. ولعل من كرهه أخذ بعموم حديث علي رفعه «إياكم ولبوس الرهبان» فانه من تزيينهم أو تشبه فليس مني» أخرجه الطبراني في «الاوسط» بسند لا بأس به

١٤ - باب السراويل

٨٠٤هـ - **حدثنا** أبو نعيم حدثنا سفيان بن عمرو عن جابر بن زيد عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال «من لم يجد إزاراً فليلبس سراويل» ومن لم يجد ثملين فليلبس خفين»

٨٠٥هـ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل حدثنا جويرية عن نافع عن عبد الله قال «قام رجل فقال: يا رسول الله ما تأمرنا أن نلبس إذا أحرمانا؟ قال: لا تلبسوا القميص والسراويل والعمائم والبرانس والخفاف، إلا أن يكون رجل ليس له ثملان فليلبس الخفين أسفل من السكبين. ولا تلبسوا شيئاً من الثياب منه زعفران ولا ورس»

قوله (باب السراويل) ذكر فيه حديث ابن عباس رفعه «من لم يجد إزاراً فليلبس سراويل» وحديث ابن عمر فيما لا يلبس المحرم من الثياب وقد تقدموا وشرحهما في كتاب الحج، ولم يرد فيه حديث علي شرطه. وقد أخرج حديث الدعاء التبرولات البزار من حديث علي بسند ضعيف، وصح أنه ﷺ اشترى رجلاً سراويل من سويد بن قيس أخرجه الأربعة وأحمد ومحمد بن حبان من حديثه، وأخرجه أحمد أيضاً من حديث مالك بن عبيدة الأسدي قال «قدمت قبل مهاجرة رسول الله ﷺ فاشترى مني سراويل فأرجع لي» وما كان يشتره عبداً وإن كان غالب لبسه الأزار، وأخرج أبو يعلى والطبراني في «الاوسط» من حديث أبي هريرة «دخلت يوماً السوق مع رسول الله ﷺ فجلس إلى البزار فاشترى سراويل بأربعة دراهم» الحديث وفيه «قلت يا رسول الله

١٥ - باب التَّائِم

قال أنس: «وعصّب النبي ﷺ على رأسه حاشية برد»

٥٨٠٧ - **قصة** إبراهيم بن موسى أخيراً هشام عن معمر عن عروة عن الزهري عن عائشة رضي الله عنها قالت هاجر إلى الحبشة رجال من المسلمين، وتجهز أبو بكر مهاجراً، فقال النبي ﷺ على رسالة: فاني أرجو أن يؤذن لي. فقال أبو بكر: أو ترجوه بأبي أنت؟ قال: نعم: فجلس أبو بكر نفسه على النبي ﷺ لضميمة، وعكف راحلتين كانتا عنده ورق القدر أربعة أشهر. قال عروة قالت عائشة: فبينما نحن يوماً جلوس في بيتنا في نحر الظهيرة، فقال قائل لأبي بكر: هذا رسول الله ﷺ مثبلاً متقدماً في ساعة لم يكن يأتينا فيها. فقال أبو بكر: فذاك أبي وأمي، والله إن جاء به في هذه الساعة إلا لأمر. فجاء النبي ﷺ فاستأذن، فأذن له، فدخل فقال حين دخل لأبي بكر: أخرج من عندك. قال: إنما أهلك بأبي أنت يا رسول الله. فقال: فاني قد أذن لي في الخروج. قال: فالضميمة إني أنت يا رسول الله. قال: نعم. قال: فخذ بأبي

٢ - ٤٢٥ - ٩ - ١٠ - ١١ - ١٢ - ١٣ - ١٤ - ١٥ - ١٦ - ١٧ - ١٨ - ١٩ - ٢٠ - ٢١ - ٢٢ - ٢٣ - ٢٤ - ٢٥ - ٢٦ - ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - ٣٠ - ٣١ - ٣٢ - ٣٣ - ٣٤ - ٣٥ - ٣٦ - ٣٧ - ٣٨ - ٣٩ - ٤٠ - ٤١ - ٤٢ - ٤٣ - ٤٤ - ٤٥ - ٤٦ - ٤٧ - ٤٨ - ٤٩ - ٥٠ - ٥١ - ٥٢ - ٥٣ - ٥٤ - ٥٥ - ٥٦ - ٥٧ - ٥٨ - ٥٩ - ٦٠ - ٦١ - ٦٢ - ٦٣ - ٦٤ - ٦٥ - ٦٦ - ٦٧ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٠ - ٧١ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٤ - ٧٥ - ٧٦ - ٧٧ - ٧٨ - ٧٩ - ٨٠ - ٨١ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٤ - ٨٥ - ٨٦ - ٨٧ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٠ - ٩١ - ٩٢ - ٩٣ - ٩٤ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٧ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٠ - ١٠١ - ١٠٢ - ١٠٣ - ١٠٤ - ١٠٥ - ١٠٦ - ١٠٧ - ١٠٨ - ١٠٩ - ١١٠ - ١١١ - ١١٢ - ١١٣ - ١١٤ - ١١٥ - ١١٦ - ١١٧ - ١١٨ - ١١٩ - ١٢٠ - ١٢١ - ١٢٢ - ١٢٣ - ١٢٤ - ١٢٥ - ١٢٦ - ١٢٧ - ١٢٨ - ١٢٩ - ١٣٠ - ١٣١ - ١٣٢ - ١٣٣ - ١٣٤ - ١٣٥ - ١٣٦ - ١٣٧ - ١٣٨ - ١٣٩ - ١٤٠ - ١٤١ - ١٤٢ - ١٤٣ - ١٤٤ - ١٤٥ - ١٤٦ - ١٤٧ - ١٤٨ - ١٤٩ - ١٥٠ - ١٥١ - ١٥٢ - ١٥٣ - ١٥٤ - ١٥٥ - ١٥٦ - ١٥٧ - ١٥٨ - ١٥٩ - ١٦٠ - ١٦١ - ١٦٢ - ١٦٣ - ١٦٤ - ١٦٥ - ١٦٦ - ١٦٧ - ١٦٨ - ١٦٩ - ١٧٠ - ١٧١ - ١٧٢ - ١٧٣ - ١٧٤ - ١٧٥ - ١٧٦ - ١٧٧ - ١٧٨ - ١٧٩ - ١٨٠ - ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣ - ١٨٤ - ١٨٥ - ١٨٦ - ١٨٧ - ١٨٨ - ١٨٩ - ١٩٠ - ١٩١ - ١٩٢ - ١٩٣ - ١٩٤ - ١٩٥ - ١٩٦ - ١٩٧ - ١٩٨ - ١٩٩ - ٢٠٠ - ٢٠١ - ٢٠٢ - ٢٠٣ - ٢٠٤ - ٢٠٥ - ٢٠٦ - ٢٠٧ - ٢٠٨ - ٢٠٩ - ٢١٠ - ٢١١ - ٢١٢ - ٢١٣ - ٢١٤ - ٢١٥ - ٢١٦ - ٢١٧ - ٢١٨ - ٢١٩ - ٢٢٠ - ٢٢١ - ٢٢٢ - ٢٢٣ - ٢٢٤ - ٢٢٥ - ٢٢٦ - ٢٢٧ - ٢٢٨ - ٢٢٩ - ٢٣٠ - ٢٣١ - ٢٣٢ - ٢٣٣ - ٢٣٤ - ٢٣٥ - ٢٣٦ - ٢٣٧ - ٢٣٨ - ٢٣٩ - ٢٤٠ - ٢٤١ - ٢٤٢ - ٢٤٣ - ٢٤٤ - ٢٤٥ - ٢٤٦ - ٢٤٧ - ٢٤٨ - ٢٤٩ - ٢٥٠ - ٢٥١ - ٢٥٢ - ٢٥٣ - ٢٥٤ - ٢٥٥ - ٢٥٦ - ٢٥٧ - ٢٥٨ - ٢٥٩ - ٢٦٠ - ٢٦١ - ٢٦٢ - ٢٦٣ - ٢٦٤ - ٢٦٥ - ٢٦٦ - ٢٦٧ - ٢٦٨ - ٢٦٩ - ٢٧٠ - ٢٧١ - ٢٧٢ - ٢٧٣ - ٢٧٤ - ٢٧٥ - ٢٧٦ - ٢٧٧ - ٢٧٨ - ٢٧٩ - ٢٨٠ - ٢٨١ - ٢٨٢ - ٢٨٣ - ٢٨٤ - ٢٨٥ - ٢٨٦ - ٢٨٧ - ٢٨٨ - ٢٨٩ - ٢٩٠ - ٢٩١ - ٢٩٢ - ٢٩٣ - ٢٩٤ - ٢٩٥ - ٢٩٦ - ٢٩٧ - ٢٩٨ - ٢٩٩ - ٣٠٠ - ٣٠١ - ٣٠٢ - ٣٠٣ - ٣٠٤ - ٣٠٥ - ٣٠٦ - ٣٠٧ - ٣٠٨ - ٣٠٩ - ٣١٠ - ٣١١ - ٣١٢ - ٣١٣ - ٣١٤ - ٣١٥ - ٣١٦ - ٣١٧ - ٣١٨ - ٣١٩ - ٣٢٠ - ٣٢١ - ٣٢٢ - ٣٢٣ - ٣٢٤ - ٣٢٥ - ٣٢٦ - ٣٢٧ - ٣٢٨ - ٣٢٩ - ٣٣٠ - ٣٣١ - ٣٣٢ - ٣٣٣ - ٣٣٤ - ٣٣٥ - ٣٣٦ - ٣٣٧ - ٣٣٨ - ٣٣٩ - ٣٤٠ - ٣٤١ - ٣٤٢ - ٣٤٣ - ٣٤٤ - ٣٤٥ - ٣٤٦ - ٣٤٧ - ٣٤٨ - ٣٤٩ - ٣٥٠ - ٣٥١ - ٣٥٢ - ٣٥٣ - ٣٥٤ - ٣٥٥ - ٣٥٦ - ٣٥٧ - ٣٥٨ - ٣٥٩ - ٣٦٠ - ٣٦١ - ٣٦٢ - ٣٦٣ - ٣٦٤ - ٣٦٥ - ٣٦٦ - ٣٦٧ - ٣٦٨ - ٣٦٩ - ٣٧٠ - ٣٧١ - ٣٧٢ - ٣٧٣ - ٣٧٤ - ٣٧٥ - ٣٧٦ - ٣٧٧ - ٣٧٨ - ٣٧٩ - ٣٨٠ - ٣٨١ - ٣٨٢ - ٣٨٣ - ٣٨٤ - ٣٨٥ - ٣٨٦ - ٣٨٧ - ٣٨٨ - ٣٨٩ - ٣٩٠ - ٣٩١ - ٣٩٢ - ٣٩٣ - ٣٩٤ - ٣٩٥ - ٣٩٦ - ٣٩٧ - ٣٩٨ - ٣٩٩ - ٤٠٠ - ٤٠١ - ٤٠٢ - ٤٠٣ - ٤٠٤ - ٤٠٥ - ٤٠٦ - ٤٠٧ - ٤٠٨ - ٤٠٩ - ٤١٠ - ٤١١ - ٤١٢ - ٤١٣ - ٤١٤ - ٤١٥ - ٤١٦ - ٤١٧ - ٤١٨ - ٤١٩ - ٤٢٠ - ٤٢١ - ٤٢٢ - ٤٢٣ - ٤٢٤ - ٤٢٥ - ٤٢٦ - ٤٢٧ - ٤٢٨ - ٤٢٩ - ٤٣٠ - ٤٣١ - ٤٣٢ - ٤٣٣ - ٤٣٤ - ٤٣٥ - ٤٣٦ - ٤٣٧ - ٤٣٨ - ٤٣٩ - ٤٤٠ - ٤٤١ - ٤٤٢ - ٤٤٣ - ٤٤٤ - ٤٤٥ - ٤٤٦ - ٤٤٧ - ٤٤٨ - ٤٤٩ - ٤٥٠ - ٤٥١ - ٤٥٢ - ٤٥٣ - ٤٥٤ - ٤٥٥ - ٤٥٦ - ٤٥٧ - ٤٥٨ - ٤٥٩ - ٤٦٠ - ٤٦١ - ٤٦٢ - ٤٦٣ - ٤٦٤ - ٤٦٥ - ٤٦٦ - ٤٦٧ - ٤٦٨ - ٤٦٩ - ٤٧٠ - ٤٧١ - ٤٧٢ - ٤٧٣ - ٤٧٤ - ٤٧٥ - ٤٧٦ - ٤٧٧ - ٤٧٨ - ٤٧٩ - ٤٨٠ - ٤٨١ - ٤٨٢ - ٤٨٣ - ٤٨٤ - ٤٨٥ - ٤٨٦ - ٤٨٧ - ٤٨٨ - ٤٨٩ - ٤٩٠ - ٤٩١ - ٤٩٢ - ٤٩٣ - ٤٩٤ - ٤٩٥ - ٤٩٦ - ٤٩٧ - ٤٩٨ - ٤٩٩ - ٥٠٠ - ٥٠١ - ٥٠٢ - ٥٠٣ - ٥٠٤ - ٥٠٥ - ٥٠٦ - ٥٠٧

أَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِحْدَى رَاحِلَتِي هَاتَيْنِ . قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : بَالَن . قَالَتْ : فَجَمْعُ نَاهَا أَحْتُ الْجَاهَزِ ، وَوَضَعَا لَهَا سُفْرَةً فِي جِرَابٍ ، فَفَطَعَتْ أَسْمَاءُ بَنْتُ أَبِي بَكْرٍ قِطْعَةً مِنْ نِطَاقِهَا فَأَوَّكَتْ بِهِ الْجِرَابَ - وَلَقَدْ لَكَ كَانَتْ تُسَمَّى ذَاتَ النِّطَاقَيْنِ - ثُمَّ لَحِقَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ بِغَارٍ فِي جَبَلٍ يُقَالُ لَهُ ثَوْرٌ ، فَكُتِبَ فِيهِ ثَلَاثُ لَيَالٍ ، يَبْدُثُ عِنْدَهُمَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ - وَهُوَ غُلَامٌ شَابٌّ أَقْنَى نَفْسٍ - فَبَرَحَ مِنْ عِنْدَهُمَا سَتْرًا فَيُصْبِحُ مَعَ قُرَيْشٍ بِمَكَّةَ كَبَائِتَ ، فَلَا يَسْمَعُ أَسْرًا يُسْكَادَانِ بِهِ إِلَّا وَعَاهُ ، حَتَّى يَأْتِيَهُمَا بِخَبَرِ ذَلِكَ حِينَ يَخْتَلِطُ الظَّلَامُ ، وَيَرَى عَلَيْهَا عَائِصُ بْنُ مُهْمِرَةَ تَوَلَّى أَبِي بَكْرٍ مَنِيحَةً مِنْ غَنَمٍ ، فَبَرَحَ بِهَا إِلَيْهَا حِينَ تَذْهَبُ سَاعَةً مِنَ الْعِشَاءِ ، فَيَبْتَائُ فِي رَسْلِهَا حَتَّى يَبْعَثَ بِهَا عَائِصُ بْنُ مُهْمِرَةَ بِقَلَسٍ . يَقُولُ ذَلِكَ كُلُّ لَيْلَةٍ مِنْ تِلْكَ اللَّيَالِي الثَّلَاثِ »

قوله (باب التفتيح) بَقَافٌ وَنُونٌ ثَقِيلَةٌ ، وَهُوَ تَغْطِيَةُ الرَّأْسِ وَأَكْثَرُ الْوَجْهِ بَرْدًا أَوْ غَيْرَهُ . **قوله** (وقال ابن عباس خرج النبي ﷺ وعليه عصاة دسما) هَذَا طَرَفٌ مِنْ حَدِيثٍ مُسْنَدٌ عِنْدَهُ فِي مَوَاضِعَ مِنْهَا فِي مَنَاقِبِ الْأَنْصَارِ فِي دُ بَابِ إِقْبَالِهِمْ مِنْ مَحْسَبِهِمْ ، وَمِنْ طَرِيقِ عَكْرَةَ وَبَعَثَتْ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ : خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ عَلَيْهِ مَلْحَفَةٌ مَتَعَطِفًا بِهَا عَلَى مَنْكِبَيْهِ وَعَلَيْهِ عَصَاةٌ دَسْمَاءُ ، وَالدَسْمَاءُ بِمِثْلَتَيْنِ وَالدَّسْمَاءُ الْمُدْحَضَةُ النَّظِيفَةُ وَقَدْ يَكُونُ ذَلِكَ لَوْنَهَا فِي الْأَصْلِ ، وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّهُ وَقَعَ فِي رِوَايَةِ أُخْرَى دُ عَصَاةٌ سُودَاءُ . **قوله** (وقال أنس : عَصَبُ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى رَأْسِهِ حَاشِيَةٌ بَرْدٌ) هُوَ أَيْضًا طَرَفٌ مِنْ حَدِيثٍ أَخْرَجَهُ فِي الْبَابِ الْمَذْكُورِ مِنْ طَرِيقِ هِشَامِ بْنِ زَيْدٍ بْنُ أَنَسٍ وَبَعَثَتْ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ يَقُولُ : فَذَكَرَ الْحَدِيثَ وَفِيهِ دُ خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ وَقَدْ عَصَبَ عَلَى رَأْسِهِ حَاشِيَةٌ بَرْدٌ ، ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ طَائِفَةٍ فِي شَأْنِ الْهِجْرَةِ بِطَوْلِهِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي السِّيَرَةِ النَّبَوِيَّةِ أَتَمُّ مِنْهُ وَتَقَدَّمَ شَرْحُهُ مُسْتَوْفَى ، وَالْفَرَضُ مِنْهُ قَوْلُهُ دُ قَالَ قَاتِلُ الْأَبِيِّ بَكْرٍ : هَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُقْبِلًا مُتَقَنِّمًا فِي سَاعَةٍ لَمْ يَكُنْ يَأْتِيَانِ فِيهَا ، وَقَوْلُهُ فِيهِ دُ قَدْ لَكَ ، فِي رِوَايَةِ الْكَشْمِيرِيِّ دُ قَدْ لَكَ ، وَقَوْلُهُ دُ إِنْ جَاءَ بِهِ فِي هَذِهِ السَّاعَةِ لِأَمْرٍ ، يَفْتَحُ الْإِلَامَ وَبِالْثَنَوَيْنِ مَرْفُوعًا وَالْإِلَامُ قِتْلَانُكَ لِأَنَّ السَّائِكَةَ خَفِيفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ ، وَالْكَشْمِيرِيُّ دُ إِلَّا لِأَمْرٍ ، وَدَانٌ عَلَى هَذَا نَافِيَةٌ . وَقَوْلُهُ دُ أَحْتُ بِمِثْلَةٍ ثُمَّ مِثْلَةٌ ثَقِيلَةٌ ، فِي رِوَايَةِ الْكَشْمِيرِيِّ دُ أَحِبُّ بِمَوْحِدَةٍ وَأَطْنَهُ تَصْغِيرًا . وَقَوْلُهُ دُ وَيَرَى عَلَيْهِمَا عَائِصُ بْنُ مُهْمِرَةَ مَنِيحَةً مِنْ غَنَمٍ فَبَرَحَ بِهِ ، أَيْ يَرِجُ الَّذِي يَرَعَاهُ ، وَالْكَشْمِيرِيُّ دُ فَبَرَحَ بِهِ ، وَقَوْلُهُ دُ فِي رَسْلِهَا ، بِالْثَنَوِيَّةِ فِي رِوَايَةِ الْكَشْمِيرِيِّ دُ فِي رَسْلِهَا ، وَكَذَا الْقَوْلُ فِي قَوْلِهِ دُ حَتَّى يَنْتَقِيَ بِهِمَا ، عِنْدَهُ دُ جَا ، قَالَ الْأَسْمَاعِيُّ : مَا ذَكَرَهُ مِنَ الْعَصَاةِ لَا يَدْخُلُ فِي التَّفْتِيحِ فَالتَّفْتِيحُ تَغْطِيَةُ الرَّأْسِ وَالْعَصَاةُ شَدُّ الْحَرَّةِ عَلَى مَا أَحَاطَ بِالْعِمَامَةِ . قُلْتُ : الْجَمَاعُ بَيْنَهُمَا وَضَعُ شَيْءٍ زَائِدٍ عَلَى الرَّأْسِ فَوْقَ الْعِمَامَةِ وَاقِفًا أَعْلَى . وَنَازِعُ ابْنُ الْقَيْمِ فِي دُ كِتَابِ الْهُدَى : مِنْ اسْتَدْلَ بِمَحْدِثٍ التَّفْتِيحِ عَلَى مَشْرُوعِيَةِ إِبْلِيسَ الطَّلِيسَانِ بِأَنَّ التَّفْتِيحَ غَيْرُ التَّطْلِيلِ ، وَجُورٌ بِأَنَّهُ ﷺ لَمْ يَلْبَسِ الطَّلِيسَانَ وَلَا أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِهِ . ثُمَّ عَلَى تَقْدِيرٍ أَنَّهُ يُؤْخَذُ مِنَ التَّفْتِيحِ بِأَنَّهُ ﷺ لَمْ يَنْتَقِ إِلَّا لِحَاجَةٍ وَيُرَدُّ عَلَيْهِ حَدِيثُ أَنَسٍ دُ كَانَ ﷺ يَكْثُرُ الْفَتْنُاعُ ، وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّهُ قَالَ دُ مِنْ تَشْبِهِ بِقَوْمٍ فَرَّ مِنْهُمْ ، كَمَا تَقَدَّمَ مُعْلَقًا فِي كِتَابِ الْجِهَادِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَمْرٍو وَصَلَهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَعِنْدَ التِّرْمِذِيِّ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ دُ لَيْسَ مِنْهُ مَنْ تَشَبَّهَ بِغَيْرِنَا ، وَقَدْ ثَبَتَ عِنْدَ مُسْلِمٍ مِنْ حَدِيثِ الزُّوَّاسِ بْنِ سَمْعَانَ فِي قِصَّةِ الدِّجَالِ دُ يَقْبِضُهُ الْيَهُودُ وَطَلَبُهُمُ الطَّلِيلَةَ وَفِي حَدِيثِ أَنَسٍ أَنَّهُ رَأَى قَوْمًا عَلَيْهِمُ الطَّلِيلَةُ فَقَالَ : كَأَنَّهُمْ يَهُودٌ خَبِيرٌ ، وَعُورُضٌ بِمَا أَخْرَجَهُ ابْنُ سَعْدٍ بِسَنَدٍ مُرْسَلٍ وَصَفَ لِرَسُولٍ

الله ﷺ الطيلسان فقال : هذا ثوب لا يؤدي شكره ، أخرجه (١) وأما يصلح الاستدلال بقصة اليهود في الوقت الذي تكون الطيالة من شعارهم ، وقد ارتفع ذلك في هذه الازمنة فصار داخلًا في عموم المباح ، وقد ذكره ابن عبد السلام في أمثلة البدعة المباحة ، وقد يصير من شعائر قوم فيصير تركه من الإخلال بالمرءة كما نيه عليه الفقهاء أن الشيء قد يكون (٢) لقوم وتركه بالعكس ، ومثل ابن الرقة ذلك بالسوق والفقير في الطيلسان

١٧ - باب المغفر

٥٨٠٨ - **حَرْشُ** أَبُو الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا مَالِكٌ مِنَ الزُّهْرِيِّ « عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ حَامٍ الْفَتْحِ وَعَلَى رَأْسِهِ الْمَغْفَرُ »

قوله (باب المغفر) بكسر الميم وسكون المعجمة وفتح الفاء بعدها راء ، تقدم شرحه والسلام على حديث أنس الذي في الباب في كتاب المغازي مستوفى ، وذكر أن بطلان هنا أن بعض المتعسفين أنكروا على مالك قوله في هذا الحديث ودخل رأسه المغفر ، وأنه تفرد به قال : والمحفوظ أنه دخل مكة وعليه عمامة سوداء ، ثم أجاب عن دعوى التفرد أنه وجد في كتاب حديث الزهري ، تصنيف النسائي هذا الحديث من رواية الأوزاعي عن الزهري مثل ما رواه مالك ، وعن الحديث الآخر بأنه « دخل وعلى رأسه المغفر وكانت العمامة السوداء فوق المغفر » قلت : وقد ذكرت في شرح الحديث أن بضعة عشر نفساً رووه عن الزهري غير مالك ، وبينت خارجها وعلمها بما أغنى عن إعادته والحديث

١٨ - باب البرود والحبر والشملة

وقال خُتَابٌ شَكَّرْنَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ مُتَوَسِّدٌ بُرْدَةً لَهُ

٥٨٠٩ - **حَرْشُ** إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ « عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : كُنْتُ أَمْشِي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَعَلَيْهِ بُرْدٌ نَجْرَانِيٌّ غَلِيظُ الْحَاشِيَةِ ، فَأَذْرَكُهُ أَهْرَاقِي فَجَبَذَهُ بِرِدَائِهِ جَبْذَةً شَدِيدَةً ، حَتَّى نَظَرْتُ إِلَى صَفْحَةِ عَاتِقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَدْ أَثَرَتْ بِهَا حَاشِيَةُ الْبُرْدِ مِنْ شِدْقِ جَبْذَتِهِ ، ثُمَّ قَالَ : يَا مُحَمَّدُ ، سُرِلِي مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي عِنْدَكَ ، قَالَتْ لِي إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ صَحَّكَ ، ثُمَّ أَمَرَ لَهُ بِعَطَاءٍ »

٥٨١٠ - **حَرْشُ** قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي حَازِمٍ « عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ : جَاءَتْ امْرَأَةٌ بِبُرْدَةٍ - قَالَ سَهْلٌ : هَلْ تَدْرُونَ مَا الْبُرْدَةُ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، هِيَ لِلشَّمْلَةِ مَنُوسُجٌ فِي حَاشِيَتِهَا - قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي نَسَجْتُ هَذِهِ بِيَدِي أَكْسُو كَمَا ، فَأَخَذَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُحْتَاجًا إِلَيْهَا ، فَخَرَّجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَيْنَا وَإِنَهَا لِإِزَارُهُ ، فَجَسَّهَا رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَكْسَيْتِهَا ، قَالَ : نَعَمْ ، فَجَلَسَ مَا شَاءَ اللَّهُ فِي

الجلس ، ثم رَجَعَ فطواها ، ثم أرسلَ بها إليه ، فقال له القومُ : ما أحسنتَ ، سألتها إياه وقد عَرَفْتَ أنه لا يَرُدُّ سائلاً ، فقال الرجلُ : والله ما سألتها إلا لئلا تكون كفى يومَ أموتُ . قال سهل : فكانت كَفَتْهُ

٥٨١١ - **حدثنا** أبو البَاقِ أَيْخَرُنا شُعَيْبٌ عن الزُّهْرِيِّ قال حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ السَّيِّبِ ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ أَمَتِ زُمْرَةً هِيَ سَبْعُونَ أَلْفًا ، مُنْفِيَةٌ وَجُوهُهُمْ إِضَاءَةُ الْقَمَرِ ، فقام عكاشة بن محصن الأسديُّ يرفعُ نمرَةً عليه قال : ادعُ الله لي يا رسول الله أن يجعلني معهم ، فقال : اللهم اجعله منهم . ثم قام رجل من الأنصار فقال : يا رسول الله ، ادعُ الله لي أن يجعلني معهم ، فقال رسولُ الله ﷺ : سبقك عكاشة .

[الحديث ٥٨١١ - طريقه في : ٦٥٤٢]

٥٨١٢ - **حدثنا** عمرو بن حُصَيْنٌ حَدَّثَنَا هَامٌ ، عن قَتَادَةَ عن أنس قال قلتُ له : أَيُّ الثَّيَابِ كَانَ أَحَبَّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ؟ قال : الحَبْرَةُ .

[الحديث ٥٨١٢ - طريقه في : ٥٨١٣]

٥٨١٣ - **حدثنا** عبدُ اللَّهِ بنُ أَبِي الأسود حَدَّثَنَا مُعَاذٌ قال حَدَّثَنِي أَبِي عن قَتَادَةَ ، عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ أَحَبَّ الثَّيَابِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يَلْبَسَهَا الْحَبْرَةُ .

٥٨١٤ - **حدثنا** أبو البَاقِ أَيْخَرُنا شُعَيْبٌ عن الزُّهْرِيِّ قال أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ ، أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ تَوَفَّى سُبْحَى بِهِرْدٍ حَبْرَةً .

قوله (باب البرود) جمع برودة بضم الموحدة وسكون الراء بعدها مهملة ، قال الجوهرى : كساء أسود مريح فيه صود تابعه الأعراب . **قوله** (والحبر) بكسر الميم وفتح الموحدة بعدها واو جمع حبرة ، يأتي شرحها في خامس أحاديث الباب . **قوله** (والشملة) بفتح المعجمة وسكون الميم ما يشتمل به من الأكسية أى يلتحف ، وذكر فيه ستة أحاديث : الحديث الأول ، **قوله** (وقال خباب) بخاء معجمة وموحدين الأولى ثقباء ، **قوله** (وهو متوسد برده) في رواية الكشميهنى « برده له ، وهذا طرف من حديث تقدم موصولاً في المبعث النبوى في « باب ما أتى النبي ﷺ وأصحابه بمكة » وتقدم شرحه هناك . الثاني حديث أنس في قصة الأعرابي ، والفرض منه قوله « حتى نظرت الى صفحة خاتم رسول الله ﷺ » قد أثرت بها حاشية البرد ، وسيأتى شرحه في كتاب الأدب . الثالث حديث سهل بن سعد « جاءت امرأة ببردة » قال سهل : تدرون ما البردة ؟ قال : نعم ، هى الشملة ، الحديث وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الجنائز في « باب من استعمل الكفن » . الرابع حديث أبى هريرة في السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب ، وسيأتى شرحه في كتاب الرقاق ، والفرض منه هنا قوله فيه « يرفع نمرَةً عليه » والنمرة بفتح النون وكسر الميم هى الشملة التى فيها خياوط ملونة كأنها أخذت من جلد النمر لاشتراكهما فى اللون . الخامس حديث أنس ، كان

أحب الثياب إلى النبي ﷺ أن يلبسها الحبرة ، وفي رواية أخرى أن أنسا قاله جواب سؤال فتادة له عن ذلك ، فتضمن السلامة من تدليس فتادة . قال الجرهمي : الحبرة بوزن عجة برديمان . وقال المروى : موشية غنطلة . وقال الهادي : لو أنها أخضر لأنها لباس أهل الجنة . كذا قال . وقال ابن بطال : هي من برود البين تصنع من قطن وكانت أشرف الثياب عندهم . وقال القرطبي : سميت حبرة لأنها تهرأى تزين ، والتحجير التزيين والتجسين . الحديث السادس حديث عائشة : أن النبي ﷺ حين توفي بهي برد حبرة ، . قوله (بهي) بضم أوله وكسر الجيم الثقيلة أى غطى وزنا ومعنى ، يقال سميت المبيت إذا مددت عليه الثوب ، وكان المصنف رمز إلى ما جاء عن عمر بن الخطاب في ذلك ، فأخرج أحمد من طريق الحسن البصري : أن عمر بن الخطاب أراد أن ينهى عن حمل الحبرة لأنها تصبغ بالبول ، فقال له أبي : ليس ذلك لك ، فقد لبس النبي ﷺ ولبسناهن في عهده . والحسن لم يسمع من عمر

١٩ - باب الأكسية والخفاف

٥٨١٥ ، ٥٨١٦ - حدثني يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني عبيد الله ابن عبد الله بن عتبة « أن عائشة وعبد الله بن عباس رضى الله عنهما قالا : لما نزل رسول الله ﷺ طفق يطرح خميصة له على وجهه ، فإذا اغتم كشفها عن وجهه ، فقال وهو كذلك : لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبوراً أنبياءهم مساجد . يحذر ما صنعوا »

٥٨١٧ - حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا إبراهيم بن سعيد حدثنا ابن شهاب عن عروة « عن عائشة قالت صلى رسول الله ﷺ في خميصة له لها أعلام ، فنظر إلى أعلامها نظرة ، فلما سلم قال : اذهبوا بضميصة هذه إلى أبي جهنم ، فإنها ألفتني آفاً من صلاتي ، واثبتوني بالنبيانية أبي جهنم بن حذيفة بن غانم من بني عدي بن كعب ، »

٥٨١٨ - حدثني مسدد حدثنا إسماعيل حدثنا أيوب عن محمد بن هلال عن أبي بردة قال « أخرجت لنا عائشة كساء وإزاراً غليظاً فقالت : قبض روح النبي ﷺ في هذين »

قوله (باب الأكسية والخفاف) جمع خميصة بالخاء المعجمة والصاد المهملة ، وهي كساء من صوف أسود أو خمر مرصعة لها أعلام ، ولا يسمى الكساء خميصة إلا أن كان لها علم . ذكر فيه أربعة أحاديث : الأول والثاني عن عائشة وابن عباس قالا « لما نزل » بضم أوله على البناء للجرم والمرد نزول الموت ، وقوله « طفق يطرح خميصة له على وجهه ، أى يجمعها على وجهه من الحمى » فإذا اغتم كشفها ، وذكر الحديث في التحذير من اتخاذ القبور مساجد ، وقد تقدم شرحه في كتاب الجنائز . (تنبيه) : ذكر أبو علي الجبائي أنه وقع في رواية أبي محمد الأصيلي عن أبي أحمد الجرجاني في هذا الاسناد عن الزهري « عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبيه عن عائشة وابن عباس قال ، وقوله « عن أبيه ، وهم وهم زيادة لا حاجة إليها . الثالث حديث أبي بردة وهو ابن أبي موسى الأشعري قال « أخرجت لنا عائشة كساء وإزاراً غليظاً فقالها : قبض روح رسول الله ﷺ في هذين » ، تقدم هذا الحديث في أوائل الحسن ،

وذكر له طريقا أخرى تملأ زاد فيها وصف الأزار والكساء إذا را غليظا عما يصنع بالعين وكساء من هذه التي تدعى لها الملبدة، والملبدة اسم مفعول من التلبيد، وقال ثعلب: يقال للرقعة التي يرفع بها القميص لبدته، وقال غيره هي التي ضرب بمضها في بعض حق تتركب وتجتمع. وقال الداودي: هو الثوب الضيق ولم يوافق. الرابع حديث عائشة في خيصة لها أعلام، وفي آخره: واثنوني بأنيجانية أبي جهم، ابن حذيفة بن غانم من بني هدي بن كعب، انتهى آخر الحديث عند قوله بأنيجانية أبي جهم وبقية نسبه مدرج في الثوب من كلام ابن شهاب، وقد تقدم شرحه مستوفى في أوائل كتاب الصلاة

٢٠ - باب اشتغال الصائم

٥٨١٩ - حدثني محمد بن بشار حدثنا عبد الله بن خبيب عن حفص بن عاصم «عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: نهى النبي ﷺ عن الملاسة والمناذرة، وعن صلاتين: بعد الفجر حتى ترتفع الشمس، وبعد العصر حتى تغيب الشمس، وأن يحتجى بالثوب الواحد ليس على فرجه منه شيء بينه وبين السماء، وأن يشتغل الصائم»

٥٨٢٠ - حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن يونس عن ابن شهاب قال أخبرني عاصم بن سعيد «أن أبا سعيد الخدري قال: نهى رسول الله ﷺ عن ابستين وعن بيعتين، نهى عن الملاسة والمناذرة في البيع، والملاسة لمس الرجل ثوب الآخر بيده بالليل أو بالنهار ولا يملكه إلا بذلك، والمناذرة أن ينيذ الرجل لرجل ثوبه ويبيذ الآخر ثوبه ويكون ذلك بينهما عن غير نظر ولا تراض. والابستان اشتغال الصائم بالصيام والصائم أن يجعل ثوبه على أحد عاتقه فيبذو أحدا شقيقه ليس عليه ثوب - واللبسة الأخرى احتياؤه بثوبه وهو جالس ليس على فرجه منه شيء»

قوله (باب اشتغال الصائم) تقدم ضبطه وتفسيره وشرح حديث أبي سعيد في هذا الباب فيما يتعلق بالاشتغال والاحتيا. في باب ما يستمر من العودة، من كتاب الصلاة، وقيل في اشتغال الصائم أن يرى بطرف الثوب على شقه الأيسر فيصير جانبه الأيسر مكشوقا ليس عليه من العطاء شيء فتتكشف عورته إذا لم يكن عليه ثوب آخر، فإذا عاين بين طرفي الثوب الذي اشتمل به لم يكن صماء، وتقدم الكلام أيضا على اختلاف الرواة عن الزهري في شيوخه فيه وعلى الليث أيضا، وأما شرح البيهقي فتقدم أيضا في البيوع، وأما النهي عن الصلاة بعد العصر والصبح فتقدم في أوامر أبواب المواقيت من كتاب الصلاة. **قوله** (عبد الوهاب) هو ابن عبد الحميد الثقفي حرم به الزهري في الأطراف، وقال في التهذيب، وقع في بعض النسخ: عبد الوهاب بن عطاء، وفيه نظر لأن ابن عطاء لا تعرف له رواية عن عبيد الله وهو ابن عمر العمرى، ولم يذكر أحد في رجال البخاري عبد الوهاب بن عطاء، وقد أخرج أبو نعيم في المستخرج، هذا الحديث من رواية ابن خزيمة حدثنا بشار وهو محمد بن بشار شيخ البخاري فيه حدثنا عبد الوهاب به، ولم ينسبه أيضا. وأخرجه عن محمد بن المثنى عن عبد الوهاب به ولم ينسبه أيضا وهو الثقفي بلا ريب، وسيأتي بعد قليل فظير هذا، وجزم الاسماعيلي بأنه الثقفي، وقوله فيه: أن يجعل ثوبه على أحد

ما يقبه فيبدو أحد شقيه ، أى يظهر

٢١ - باب الاحتياط في ثوب واحد

٥٨٧١ - **حَرْش** إسماعيل قال حدثني مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : سمى رسول الله ﷺ من ربيعتين ، أن يحمي الرجل في الثوب الواحد ليس على فرجه منه شيء ، وأن يشتمل بالثوب الواحد ليس على أحد شقيه . وعن اللامسة والمباذة .

٥٨٧٢ - **حَرْش** محمد قال أخبرني محمد بن أحمد بن جريح قال أخبرني ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي ﷺ سمى عن اشتغال العلماء ، وأن يحمي الرجل في ثوب واحد ليس على فرجه منه شيء .

قوله (باب الاحتياط في ثوب واحد) ذكر فيه حديثين تقدم شرحهما في الباب المسار إليه من كتاب الصلاة ، وقوله في أول الاسناد الثاني « حدثنا محمد ، غير منسوب هو ابن سلام ، وشيخه محمد بسكون المعجمة هو ابن يزيد »

٢٢ - باب الخبيصة للسوداء

٥٨٧٣ - **حَرْش** أبو نعيم حدثنا اسحاق بن سعيد بن أبي سعيد بن فلان - هو - رو - بن سعيد بن العاص - عن « أم خالد بنت خالد قالت أني هنيئاً بثياب فيها خبيصة سوداء صغيرة فقال : من آتون أن نكسوا هذه ؟ فسكت القوم . قال : انتقوني بأمر خالد ، فأتى بها تحمل ، فأخذت الخبيصة بيدم فألبسها وقال : أين وأخلق . وكان فيها حلم أخضر أو أصفر ، فقال : يا أم خالد هذا سناه ، وسناه بالخبيشة »

٥٨٧٤ - **حَرْش** محمد بن المثنى قال حدثني ابن أبي عدي عن ابن عون عن محمد « عن أنس رضي الله عنه قال : لما ولدت أم سليم قالت لي : يا أنس انظر هذا اللؤلؤ فلا يصوبن شيئاً حتى تندو به إلى النبي ﷺ يحميكم . فندوت به ، فإذا هو في حائط وعليه خبيصة حريرية ، وهو يسم الظاهر الذي قدم عليه في القمع ، **قوله** (باب الخبيصة السوداء) تقدم تفسير الخبيصة في أوائل كتاب الصلاة ، قال الأصمعي : الخاقص ثياب خز أو صوف مملعة وهي سود كانت من لباس الناس . وقال أبو عبيد هو كساء مربع له علان ، وقبل هي كساء رقيق من أي لون كان ، وقبل لا تسمى خبيصة حتى تكون سوداء مملعة . وذكر فيه حديثين : الحديث الأول ، **قوله** (عن أبيه سعيد ابن فلان بن سعيد بن العاص) كذا قال البخاري عن أبي نعيم عن إسحق بن سعيد عن أبيه فأحمد وأحمد سعيد ، وأخرجه أبو نعيم في « المستخرج ، من طريق أبي خبيشة زهير بن حرب عن الفضل بن دكين وهو أبو نعيم » حدثنا إسحق بن سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص عن أبيه ، وسيأتي بعد أبواب في « باب ما يدعى لمن ليس ثوباً

جديدا ، عن أبي الوليد عن إسحق وفيه سياق نسب إسحق الى العاص مثل هذا ، وفيه التصريح بالتحديث من أبيه
وبتحديث أم خالد أيضا ، وكذا أخرجه ابن سعد عن أبي نعم وأبي الوليد جميعا عن إسحق . قوله (عن أم خالد
بنت خالد) هي أمة بفتح الهمزة والميم مخففة ككثير بولدها خالد بن الزبير بن العوام ، وكان الزبير تزوجها فكان
لها منه خالد وعمر بن الزبير ، وذكر ابن سعد أنها ولدت بأرض الحبشة وقدمت مع أبيها بعد خيبر وهي تعقل ،
وأخرج من طريق أبي الاسود المدني عنها قالت وكنت ممن أقرأ النبي ﷺ من النجاشي السلام ، وأبوها خالد بن سعيد
ابن العاص بن أمية أسلم قديما ثالث ثلاثة أو رابع أربعة واستشهد بالشام في خلافة أبي بكر أو عمر . قوله (أن النبي
ﷺ بشياب) لم أقف على تعيين اسم الجهة التي حضرت منها الثياب المذكورة . قوله (فقال : من ترون أن تكسوه هذه
فسكت القوم) لم أقف على تعيين أسمائهم . قوله (فأتى بها تحمل) كذا فيه ، وفيه الثقات أو تحميد ، ووقع في رواية
أبي الوليد ، فأتى بي النبي ﷺ ، وفيه إشارة الى صغر سنها اذ ذاك ، ولكن لا يمنع ذلك أن تكون حينئذ بمكة .
ووقع في أول رواية سفيان بن عيينة الماضية في هجرة الحبشة وقدمت من أرض الحبشة وأنا جوبرية ، ووقع في
رواية خالد بن سعيد ، أتيت رسول الله ﷺ مع أبي وعلى قيس أصغر ، ولا معارضة بينهما لأنه يجوز أن يكون
حين طلبها أخته مع أبيها . قوله (فألبسها) في رواية أبي الوليد ، فألبسها ، على منوال ما تقدم . قوله (قال أبل
وأخلق) في رواية أبي الوليد وقال ، بن يادة وأقبل قال ، وقوله دأبل ، بفتح الهمزة وسكون الموحدة وكسر اللام
أمر بالابلاء ، وكذا قوله دأخلق ، بالمجمة والقاف أمر بالإخلاق وهما بمعنى ، والعرب تطلق ذلك وتريد الدعاء
بطول البقاء للمخاطب بذلك ، أي أنها تطول حياتها حتى يبلى الثوب ويخلق ، قال الخليل : أبل وأخلق معناه عيش
وخرق ثيابك وأرقمها ، وأخلفت الثوب أخرجت باليه ولقته . ووقع في رواية أبي زيد المرزبي عن الفريزي
« وأخلق » بالفاء وهي أوجه من التي بالقاف لأن الأولى تستلزم التأكيذ لا الإبداء والأخلاق بمعنى ، لكن جاز
المطاف لتغاير اللفظين ، والثانية تفيد معنى زائدا وهو أنها إذا ألبته أخلفت غيره ، وعلى ما قال الخليل لا تكون
التي بالقاف للتأكيد ، لكن التي بالفاء أيضا أولى ، ويؤيدها ما أخرجه أبو داود بسند صحيح عن أبي نضرة قال
« كان أصحاب رسول الله ﷺ إذا لبس أحدهم ثوبا جديدا قيل له : تبلى ويخلف الله ، ووقع في رواية أبي الوليد
« أبل وأخلق ، مرتين . قوله (وكان فيها علم أخضر أو أصفر) وقع في رواية أبي النضر عن إسحق بن سعيد عند
أبي داود ، أحمر ، بدل أخضر ، وكذا عند ابن سعد . قوله (فقال : يا أم خالد هذا سناء ، وسناء بالحبشية) كذا
هنا أي وسناء لفظه بالحبشية ولم يذكر معناها بالعربية ؛ وفي رواية أبي الوليد « لجعل ينظر الى علم الخيصة ويشير
بيده الى » ويقول : يا أم خالد هذا سناء وبا أم خالد هذا سنا ، والسنا بلسان الحبشة الحسن . ووقع في رواية خالد
ابن سعيد الماضية في الجهاد « فقال سنه سنه ، وهي بالحبشية حسن ، وقد تقدم ضبطها وشرحها هناك . ووقع في رواية
ابن عيينة المذكورة ويقول سناء سناء ، قال الحيدى : يعني حسن حسن ، وتقدم في الجهاد - أن ابن المبارك فسره
بذلك . ووقع في رواية ابن سعد التصريح بأنه من تفسير أم خالد ، ووقع في رواية خالد بن سعيد في الجهاد من
الزيادة « وذهبت ألعب بجنات النبوة ، فبرئني أبي ، وسيأتي بيان ذلك وبقية شرح ما اشتمل عليه في كتاب الأدب ان
شاء الله تعالى . الحديث الثاني حديث أنس ، قوله (عن ابن عون) هو عبد الله ، وعبد هو ابن سيرين ، والاسناد كله
بصريون وقد سبق الإشارة الى هذا الاسناد في آخر « باب تسمية المولود » من كتاب العقيدة ، وتقدم حديث

أنس في تسمية الصبي المذكور وتجنيدك في كتاب الزكاة من طريق إسحق بن أبي طلحة ، وتقدمت له طريق أخرى من إسحق أتم منها في كتاب الجزائر . قوله (وعابه خمسة حربية) بمهلة وراء ومهالة مصغر وآخره هاء تأنيث قال عياض : كذا رواية البخاري ، وهي منسوبة إلى حرب بن رجل من قضاعة ، ووقع في رواية أبي الحسن «غيرية» بالحاء المعجمة والموحدة نسخة إلى غير البلد المعروف ، قال : واختلاف رواية مسلم فقيلا كالاول ؛ ول بعضهم مثله لكن بواو بدل الراء ولا معنى لها ، ول بعضهم «جونية» بفتح الجيم وسكون الراء بعدها نون نسبة إلى بني الجون أو إلى لوننا من السواد أو الحمرة أو البياض فإن العرب تسمى كل لون من هذه جونا ، ول بعضهم بالتشديد ، ول بعضهم بضم الحاء المهملة والباقي مثله ولا معنى له ، ول بعضهم كذلك لكن بمهالة نسبة إلى الحويرث فقيلا هي قبيلة ، وقيل شبهت بحسب الخطوط المتعددة التي في الحوت . قاله : والذي يطابق الترجمة من جميع هذه الروايات «الجونية» بالجيم والثمن فإن الأشهر فيه أنه الاسود ، ولا يمنع ذلك وروده في حديث الباب بلفظ «الحربية» لأن طرق الحديث يفسر بعضها بفضا ، فيكون لوننا أسود وهي منسوبة إلى صانها ، وقد أخرج أبو داود والنسائي والحاكم من حديث عائشة أنها صنعت لرسول الله ﷺ جبة من صوف سوداء فلبسها ، قال في النهاية : المحفوظ المشهور جونية بالجيم والثمن أي سوداء ، وأما «حربية» فلا عرفها وطالما بحثت عنها فلم أفت لها على معنى ، وفي رواية «حوتكية» ولعلها منسوبة إلى القصر فإن الحوتكي الرجل القصير المحظوظ ، أو هي منسوبة إلى رجل يسمى حوتكا ، وقال النووي : وقع لجميع رواية البخاري «حونية» بفتح المهملة وسكون الراء وفتح النون بعدها موحدة ثم تحتانية فتيلا ؛ وفي بعضها بضم المعجمة وفتح الواو وسكون التحتانية بعدها مثناة ، وساق بعض ما تقدم ، ونقل عن صاحب «التحريم» شارح مسلم «حوتية» نسبة إلى الحوت وهي قبيلة أو موضع ، ثم قال القاضي عياض في «المشارك» : هذه الروايات كلها تصحيف إلا الجونية بالجيم والثمن فهي منسوبة إلى بني الجون قبيلة من الأزد ، أو إلى لوننا من السواد ، والأحربية بالراء والمثناة . ووقع في نسخة الصغاني في الحاشية مقابل حربية : هذا تصحيف ، والصواب حوتكية ، وكذا وقع في رواية الإسماعيلي أي قصيرة وهي في معنى الشملة ، ومنه حديث العرياض بن سارية «كان يخرج علينا في الصفة وعليه حوتكية»

٢٣ - باب الثَّيِّبِ الْمُحْضَرِ

٥٨٢٥ - **عَدْنُ** عَدْنُ بْنُ بَشَارٍ حَدَّثَنَا هَذَا الْوَهَّابُ أَخْبَرَنَا أَيُّوبُ بْنُ عِكْرِمَةَ «أَنَّ رَقَاعَةَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ، فَتَزَوَّجَهَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الزُّبَيْرِ الْقُرْطِيُّ ، قَالَتْ عَائِشَةُ : وَعَلَيْهَا إِخْرَافٌ أَخْضَرُ ، فَشَكَتْ إِلَيْهَا ، وَأَرْثَهَا خُضْرَةً بِجِلْدِهَا . فَلَمَّا جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - وَتَنَسَّاهُ يَتَصَرَّعُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا - قَالَتْ عَائِشَةُ : مَا رَأَيْتُ مِثْلَ مَا يَلْبَسُ الْتَوَمَاتُ بِجِلْدِهَا أَشَدَّ خُضْرَةً مِنْ ثَوْبِهَا . قَالَ وَسَمِعْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، فُجِعَ وَمَعَهُ ابْنَانُ لَهُ مِنْ فِجْهَرَا ، قَالَتْ : وَاللَّهِ مَا لِي بِهِ مِنْ ذَنْبٍ ، إِلَّا أَنَّ مَامِعَهُ لَيْسَ بِأَعْيُنِي مِنْ هَذِهِ - وَأَخَذَتْ هَدْيَةً مِنْ ثَوْبِهَا - فَقَالَ : كَذَبْتَ وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي لَا نَفْضَهَا تَقْصُ الْأَدِيمَ ، وَلَسْتُهَا نَافِئُ تَرْبِدِ رِقَاعَةٍ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : فَإِنْ

١ - ج ١٠ ص ١١٥

كان ذلك لم تحمى له أو لم تصاحبه حتى يذوق من غضبك . قال وأبصر معه ابنين له فقال : بنوك هؤلاء ؟ قال : نعم . قال : هذا الذي تزعمين ، ما تزعمين ؟ فوالله لم أشبه به من الثرأب بالثرأب ،

قوله (باب الثياب الخضر) كذا لا أعلمه مني . والمستعمل والمرحى : ثياب الخضر كقولهم مسجد الجامع . قال ابن بطال : الثياب الخضر من لباس الجنة ، ولكن بذلك شرفا لها . قلت : وأخرج أبو داود من حديث ابن رمة بكسر الزاء وسكون الميم بعدها مثله أنه رأى على النبي ﷺ بردين أخضرين ، . **قوله** (حدثنا محمد بن بشار حدثنا عبد الوهاب) هو الثقفى وصرح به الإسماعيلي . **قوله** (عن عكرمة) في رواية أبي بطة وحدثنا سويد بن سعيد حدثنا عبد الوهاب الثقفي ، بسنده وزاد فيه . عن ابن عباس ، . **قوله** (أن رفاعه طلق امرأته فزوجها عبد الرحمن بن الوير القرظي ، قالت عائشة : وعليها خمار أخضر فشكت إليها) أي إلى عائشة وفيه التفتات وتجريد ، وفي قوله و قالت عائشة ما يبين وهم رواية سويد وإن الحديث من رواية عكرمة عن عائشة . **قوله** (والنساء ينصر بعضهم بعضا) جملة معترضة ، وهي من كلام عكرمة ، وقد صرح وهيب بن خالد في روايته عن أيوب بذلك فقال بعد قوله جلدها أشد خضرة من خمارها وقال عكرمة والنساء ينصر بعضهم بعضا ، وروناه في فوائده أبي عمرو بن السجك ، من طريق عفان عن وهيب ، قال الكرماني : خضرة جلدها يحتمل أن تكون لحوائها أو من ضرب زوجها لها . قلت : وسياق القصة رجح الثاني . **قوله** (قال وسمع أنها قد أتت) في رواية وهيب قال فسمع بذلك زوجها ، **قوله** (ومعه ابنان) لم أقف على تسميتهما ، ووقع في رواية وهيب بنون له . **قوله** (لم تحمى أو لم تصلح له) كذا بالشك ، وهو من الراوي ، وفي رواية الكشميني : لا تحلين له ولا تصلحين له ، وذكر الكرماني أنه وقع في بعض الروايات : لم تحلين ، ثم أخذ في توجيهه ، وعرف بهذا الجواب وجه الجمع بين قولها دامعه إلا مثل الهدية ، وبين قوله ﷺ حتى تذوق عسيلته ، وحاصله أنه رد عليها دعواها ، أما أولا فملى طريق صدق زوجها فيما زعم أنه ينفضها بنفسه ، وأما ثانيا فللاستدلال على صدقه بولديه الذين كانا معه . **قوله** (وأبصر معه ابنين له فقال : بنوك هؤلاء) فيه جواز إطلاق اللفظ الدال على الجمع على الاثنين ، لكن وقع في رواية وهيب بصيغة الجمع فقال : بنون له . **قوله** (تزعمين ما تزعمين) في رواية وهيب : هذا الذي تزعمين أنه كذا وكذا ، وهو كناية عما ادعت عليه من العنة ، وقد تقدمت مباحث قصة رفاعه وامرأته في كتاب الطلاق ، وقوله لا تنفضها بنفسه ، وقوله كناية بليغة في الغاية من ذلك لأنها أوقع في النفس من التصريح ، لأن الذي ينفضه الادمي يحتاج إلى قوة ساعد وملازمة طويلة ، قال الداودي : يحتمل تشبيهها بالهدية انكساره وأنه لا يتحرك وإن شدته لا تشد ، ويحتمل أنها كنت بذلك عن مخافتة ، أو وصفته بذلك بالنسبة الأول ، قال : ولهذا يستحب نكاح البكر لأنها تظن الرجال سواه ، بخلاف الثيب

٢٤ - باب الثياب البيض

٥٨٢٦ - حدثنا إسحاق بن إبراهيم الحنظلي أخبرنا محمد بن بشر حدثنا مسعر عن سعد بن إبراهيم عن أبيه عن سعيد قال : رأيت بشمال النبي ﷺ ويمينه رجلين عليهما ثياب بيض يوم أُخذ ، ما رأيتهما

قبل ولا بعد

٥٨٢٧ - **عز** أبو مسر حدثنا عبد الوارث عن الحسين عن عبد الله بن بريدة عن يحيى بن بصير حدثه أن أبا الأسود الدؤلي حدثه أن أبا ذر رضي الله عنه حدثه قال « أتيت النبي ﷺ وعليه ثوب أبيض وهو قائم ، ثم أتيته وقد استيقظ فقال : ما من عبد قال لا إله إلا الله ثم مات على ذلك إلا دخل الجنة . قلت : وإن زنى وإن سرق ؟ قال : وإن زنى وإن سرق . قلت : وإن زنى وإن سرق ؟ قال : وإن زنى وإن سرق ؟ قلت : وإن زنى وإن سرق ؟ قال : وإن زنى وإن سرق على رغم أنف أبي ذر . وكان أبو ذر إذا حدث بهذا قال : وإن رغم أنف أبي ذر . قال أبو عبد الله : هذا عند الموت أو قبله إذا تاب وتدم وقال : لا إله إلا الله ، فغفر له »

قوله (باب الثياب البيض) كأنه لم يثبت عنده على شرطه فيها شيء صريح ، فاكتمى بما وقع في الحديثين اللذين ذكرهما ، وقد أخرج أحمد وأصحاب السنن وصححه الحاكم من حديث سمرة رفعه « عليكم بالثياب البيض فالبسوها فانها أطيب وأطهر ، وكفتموا فيها موتاكم ، وأخرج أحمد وأصحاب السنن وإلا النسائي وصححه الترمذي وابن حبان من حديث ابن عباس بمعناه وفيه « فانها من خير ثيابكم » . والحديث الأول من حديث الباب حديث سعد وهو ابن أبي وقاص ، تقدم في غزوة أحد وفيه تسمية الرجلين وأنها جبريل وميكائيل ، ولم يصب من زعم أن أحدهما إسرائيلي . والحديث الثاني عنه . **قوله** (عن الحسين) هو ابن ذكران المعلم البصري . **قوله** (عن عبد الله بن بريدة) أي ابن الحبيب الأسدي ، وهو تابعي ، وشيخه تابعي أيضا إلا أنه أكبر منه ، وأبو الأسود أيضا تابعي كبير كان في حياة النبي ﷺ رجلا . **قوله** (أتيت النبي ﷺ وعليه ثوب أبيض) في هذا القدر الغرض المطلوب من هذا الحديث وبقية تتعلق بكتاب الرقاق ، وقد أوردته فيه من وجه آخر مطولا ، وبأن شرحه هناك إن شاء الله تعالى وقائدة وصفه الثوب وقوله « أتيته وهو قائم ثم أتيته وقد استيقظ » ، الإشارة إلى استحضاره القصة بما فيها ليدل ذلك على اتفاقهما . وقوله « وإن زنى رغم أنف أبي ذر » يجوز في الغين المعجمة الفتح والكسر أي ذل ، كأنه لفق بالرقام وهو التراب ، وقوله « قال أبو عبد الله » هو البخاري . **قوله** (هذا عند الموت أو قبله إذا تاب) أي من الكفر (وندم) يريد شرح قوله « ما من عبد قال لا إله إلا الله ثم مات على ذلك إلا دخل الجنة » . وحاصل ما أشار إليه أن الحديث محمول على من وحده وبه ومات على ذلك تابيا من الذنوب التي أشير إليها في الحديث ، فانه موعود بهذا الحديث بدخول الجنة ابتداء ، وهذا في حقوق الله باتفاق أهل السنة ، وأما حقوق العباد فيعترض ردحا عند الأكثر ، وقيل بل هو كالأول ويثبت الله صاحب الحق بما شاء ، وأما من تلبس بالذنوب المذكورة ومات من غير توبة فظاهر الحديث أنه أيضا داخل في ذلك ، لكن مذهب أهل السنة أنه في مشيئة الله تعالى ، ويدل عليه حديث عبادة بن الصامت الماضي في كتاب الإيمان كان فيه « ومن أتى شيئا من ذلك فلم يعاقب به فأمره إلى الله تعالى أن شاء عاقبه وإن شاء عفا عنه ، وهذا المفسر مقدم على المجه ، وكل منهما يرد على المبتدعة من الخواارج من المعتزلة

الذين يدعون وجوب خلود من مات من مرتكبي الكبائر من غير توبة في النار ، أعاذنا الله من ذلك ، منه وكرمه .
وقتل ابن الزين عن الداردي أن كلام البخاري خلاص ظاهر الحديث فانه لو كانت التوبة مشرطة لم يقل : وان زنى
وان سرق ، قال : وانما المراد أنه يدخل الجنة إما ابتداء وإما بعد ذلك . والله أعلم

٣٥ - باب لبس الحرير لرجال ، وقدر ما يجوز منه

٥٨٢٨ - **حدثنا** آدم **حدثنا** شعبة **حدثنا** قتادة قال سمعت أبا عثمان النهدي قال : « أناذا كتاب عمر ونحن
مع عتبة بن فرقد بأذربيجان أن رسول الله ﷺ نهى عن الحرير إلا هكذا ، وأشار بإصبعيه اليمينين ليها
الإبهام . قال فيما علمنا أنه يعنى الأعلام »

[الحديث ٥٨٢٨ - أخرجه في ٥٨٢٩ ، ٥٨٣٠ ، ٥٨٣٤ ، ٥٨٣٥]

٥٨٢٩ - **حدثنا** أحمد بن يونس **حدثنا** زهير **حدثنا** عاصم عن أبي عثمان قال : « كتب إلينا عمر ونحن
بأذربيجان أن النبي ﷺ نهى عن لبس الحرير إلا هكذا - وصف لنا النبي ﷺ إصبعيه ، ورفع زهير
الوسطى والسبابة »

٥٨٣٠ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** يحيى عن التيمي عن أبي عثمان قال : « كنا مع عتبة ، فكعب إليه عمر
رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : لا يلبس الحرير في الدنيا إلا لم يلبس منه شيء في الآخرة . **حدثنا** الحسن بن عمر
حدثنا معتمر **حدثنا** أبي **حدثنا** أبو عثمان - وأشار أبو عثمان بإصبعيه المسبحة والوسطى »

٥٨٣٠ - **حدثنا** سليمان بن حرب **حدثنا** شعبة عن الحكم عن ابن أبي ليلى قال : « كان حذيفة بالمداين
فاستقى ، فأناه دهقان بماه في إناه من فضة ، فرماه به وقال : إني لم أرمه إلا لأني نهيتك فلم ينته ، قال رسول الله
ﷺ : الذهب والفضة والحرير والديباغ هي لهم في الدنيا ولكم في الآخرة »

٥٨٣٢ - **حدثنا** آدم **حدثنا** شعبة **حدثنا** عهدي العزيز بن صهيب قال سمعت أنس بن مالك - قال شعبة :
قلت : أهن النبي ﷺ ؟ فقال شديد عن النبي ﷺ - فقال : من لبس الحرير في الدنيا فلن يلبسه في الآخرة »

٥٨٣٣ - **حدثنا** سليمان بن حرب **حدثنا** حماد بن زيد عن ثابت قال سمعت ابن الزبير يخطب يقول :
قال محمد ﷺ : من لبس الحرير في الدنيا لن يلبسه في الآخرة »

٥٨٣٤ - **حدثنا** علي بن الجهم أخبرنا شعبة عن أبي ذبيان خليفة بن كعب قال سمعت ابن الزبير يقول
سمعت عمر يقول : قال النبي ﷺ : من لبس الحرير في الدنيا لم يلبسه في الآخرة . وقال لنا أبو معمر **حدثنا**
عبد الوارث عن يزيد قالت : ما ذهبت أخبرني أم عمر بنت عبد الله سمعت ابن الزبير يسمع عمر سمع

الذي عليه السلام . . نحوه .

٥٨٣٥ - حدثني محمد بن بشار حدثنا عثمان بن عمر حدثنا علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير عن عمران بن حطان قال « سألت عائشة عن الحرير فقالت : أنت ابن عباس فنهى ، قال فسلته فقال : سل ابن عمر قال فسلت ابن عمر فقال : أخبرني أبو حفص - يعني عمر بن الخطاب - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إنما يلبس الحرير في الدنيا من لأخلاق له في الآخرة . فقلت صدق وما كذب أبو حفص علي رسول الله صلى الله عليه وسلم »

وقال عبد الله بن رجاء حدثنا حرب عن يحيى حدثني عمران . . وقص الحديث

قوله (باب لبس الحرير للرجال ، وقد ما يجوز منه) أي في بعض الثياب . ووقع في « شرح ابن بطلان » و « مستخرج أبي نعيم » زيادة اقتراشه في الترجمة ، والاولى ما عند الجمهور ، وقد ترجم للاقتراش مستقلاً كما سيأتي بعد أبواب . والحرير معروف ، وهو عربي سمي بذلك لخلوصه يقال لسلك خاص محمر ، وحررت الشيء خلصته من الاختلاط بغيره . وقيل هو فارسي معرب ، والتقييد بالرجال يخرج النساء ، وسيأتي في ترجمة مستقلة . قال ابن بطلان : اختلف في الحرير فقال قوم : يحرم لبسه في كل الأحوال حتى على النساء ، نقل ذلك عن علي وابن عمر وحذيفة وأبي موسى وابن الزبير ، ومن التابعين عن الحسن وابن سيرين ، وقال قوم يجوز لبسه مطلقاً وحلوا الأحاديث الواردة في النهي عن لبسه على من لبسه خيلاء أو على التنزيه . قالت : وهذا الثاني ساقط لثبوت الوعيد على لبسه . وأما قول عياض : حل لبعضهم انتهى العام في ذلك على الكراهة لا على التحريم ، فقد تعقبه ابن دقيق العيد فقال : قد قال القاضي عياض أن الإجماع انعقد بعد ابن الزبير ومن وافقه على تحريم الحرير على الرجل واباحته للنساء ، ذكر ذلك في الكلام على قول ابن الزبير في الطريق التي أخرجهما مسلم « ألا لا تلبسوا نسائك الحرير » ، فاني سمعت عمر ، فذكر الحديث الآتي في الباب ، قال : فاثبت قول بالكراهة دون التحريم إما أن ينقض ما نقله من الإجماع وإما أن يثبت أن الحكم العام قبل التحريم على الرجال كان هو الكراهة ثم انعقد الإجماع على التحريم على الرجال والاباحة للنساء ، ومقتضاه نسخ الكراهة السابقة ، وهو بعيد جداً . وأما ما أخرجه عبد الرزاق عن معمر بن ثابت عن أنس قال : لقي عمر عبد الرحمن بن عوف فتناه عن لبس الحرير فقال : لو اطعنا لبيسته معنا ، وهو بضحك ، فهو محمول على أن عبد الرحمن فهم من أذن رسول الله صلى الله عليه وسلم له في لبس الحرير نسخ التحريم ولم ير تقييد الإباحة بالحاجة كما سيأتي . واختلف في عللة تحريم الحرير على رأيين مشهورين : أحدهما الفخر والخيلاء ، والثاني لكونه ثوب رقابية وزينة فيلبق بزي النساء دون شهامة الرجال . ويحتمل عللة ثالثة وهي التشبه بالمشركين . قال ابن دقيق العيد : وهذا قد يرجع الى الاول لانه من سمة المشركين ، وقد يكون المعنيان معتبرين إلا أن المعنى الثاني لا يقتضى التحريم لأن الشافعي قال في « الأم » : ولا أكره لباس الأوثان إلا الأدب فانه ذى النساء . واستشكل بثبوت القبح للمشبهين من الرجال بالنساء فانه يقتضى منع ما كان مخصوصاً بالنساء في جنسه وهيبته . وذكر بعضهم عللة أخرى وهي السرف والله أعلم . والمذكور في هذا الباب نخبة أحاديث : الحديث الاول حديث عمر ذكره من طرق : الاول ، قوله (سمعت أبا عثمان الهندي قال : أنا أنا كتاب عمر) كذا قال أكثر أصحاب قتادة وشذ عن ابن

حاصر فقال من يتعاده عن أبي عثمان عن عثمان فذكر المرفوع ، وأخرجه البزار وأشار الى تفرد به ، فلو كان ضابطا
لقلنا سمعه أبو عثمان من كتاب عمر ثم سمعه من عثمان بن عفان ، لكن طرق الحديث تدل على أنه عن عمر لأن
عثمان ، وقد ذكره أصحاب الأطراف في ترجمة أبي عثمان عن عمر ، وفيه نظر لأن المقصود بالكتابة اليه هو عتبة
ابن فرقد ، وأبو عثمان سمع الكتاب يقرأ ، فاما أن تسكون روايته له عن عمر بطريق الوجدة وإما أن
يكونه بواسطة المکتوب اليه وهو عتبة بن فرقد ، ولم يذكره في رواية أبي عثمان عن عتبة ، وقد نبه الدارقطني
على أن هذا الحديث أصل في جواز الرواية بالكتابة عند الشبهين ، قال ذلك بعد أن استدركه هاجما ، وفي ذلك
رجوح منه عن الاستدراك عليه ، والله أعلم . **قوله** (ونحن مع عتبة بن فرقد) صحابي مشهور سمى أبوه باسم
النجم ، واسم جده يربوع بن حبيب بن مالك السلمي ، ويقال إن يربوع هو فرقد وأنه لقب له ، وكان عتبة أميرا
لعمر في فتح بلاد الجزيرة . **قوله** (بأذربيجان) تقدم ضبطها في أوائل كتاب فضائل القرآن ، وذكر المعاني في
د تاريخ الموصل ، أن عتبة هو الذي افتتحها سنة ثمان عشرة . وروى شعبة عن حصين بن عبد الرحمن السلمي
عن أم حاصم امرأة عتبة ، أن عتبة غزا مع رسول الله ﷺ غزوتين ، وأما قول المعاني إنه شديد خبير وقسم له
رسول الله ﷺ منها فلم يوافق على ذلك ، وإنما أول مشاهدته حين وروينا في والمجم الصغير للطبراني ، من طريق
أم حاصم امرأة عتبة عن عتبة قال ، أخذني القرشي على عهد رسول الله ، فأمرني فتجردت فوضع يده على بطني
وظهرى فمقبى في الطيب من يومئذ ، قالت أم حاصم : كنا عنده أربع نسوة فكنا نتجهد في الطيب وما كان هو يحسه
وأنه كان لأطبينا ومحا . **قوله** (أن رسول الله ﷺ) زاد الاسماعيل فيه من طريق علي بن المهدي عن شعبة بعد قوله
صح عتبة بن فرقد ، أما بعد فافروا وارتدوا وانتحلوا وألقوا الخفاف والسراريات ، وعليكم بلباس أبيكم
اسماعيل ، وإياكم والتمتع وزى الجم ، وعليكم بالشمس فانها حمام العرب ، وتمددوا واغتوشوا واخلقوا
والألبان الركب وانزوا وزوا وارموا الأغراض ، فإن رسول الله ﷺ ، الحديث . **قوله** (نهي عن الحرير) أي
من ليس الحرير كما في الرواية التي تلي هذه . **قوله** (إلا هكذا) زاد الاسماعيل في روايته من هذا الوجه : وهكذا .
قوله (وأشار بأصبعه اليقين ثلثين الإجم) المشير بذلك يأتي في رواية حاصم ما يقتضي أنه الذي ﷺ كما سأبينه .
ثورة د الثلثين ثلثان الإجم ، يعني السبابة والوسطى ، وجبرح بذلك في رواية حاصم . **قوله** (فيما علمنا أنه يعني الأعلام)
بفتح الهمزة جمع علم بالتحريك أي الذي حصل في علمنا أن المراد بالمستثنى الأعلام وهو ما يكون في الثياب من
تطريز وتطريز ونحوهما . ووقع في رواية مسلم والاسماعيل د فاء ، بفتح الفاء بعدما حوفا في د عثمان ،
بمشاة بدل اللام أي ما أبطانا د في معرفة ذلك لما سمعناه ، قال أبو عبيد القاسم البطلي ، يقال حتم الرجل القوي إذا
أخوه . الطريق الثانية ، **قوله** (حدثنا أحمد بن يونس) هو ابن عبد الله بن يونس نسبه الجده وهو بذلك أشهر ،
وشيعته زهير بن معاوية أو غيثمة الجدي ، وحاصم هو ابن سليمان الاحول ، وقد أخرجه مسلم عن أحمد بن يونس
هنا فيعين به ، ذلك في حيا . **قوله** (كتب اليها عمر) كذا للاكثر وكذا مسلم ، والله أعلم ، وكتب اليه ، أي الى
عتبة بن فرقد . **قوله** (الروايتين صواب) فانه كتب الى الأمير لأنه هو الذي يحاط به وكتب اليهم كلهم بالحكم . **قوله**
(أن النبي ﷺ) زاد فيه مسلم قبل هذا د يا عتبة بن فرقد ، انه ليس من كدك ولا كد أبيك ، فاشيع المسلمين في
وحلمهم بما تنسب منه في رحلك ، وإياكم والتمتع وزى أهل الشرك ولبس الحرير فإن رسول الله ﷺ نهي ، فذكر

الحديث ، وبين أبو عوانة في صحيحه من وجه آخر سبب قول عمر ذلك فعنده في أوله : ان عتبة بن فرقد بعث الى عمر مع غلام له بسلال فيها خبيص عليها الجلود فلما رآه عمر قال : ايشبع المسلمون في رحاطهم من هذا ؟ قال : لا . فقال عمر : لا أريده . وكتب الى عتبة : انه ليس من كدك ، الحديث . قوله (ورفع زهير الوسطى والسبابة) زاد مسلم في روايته : وخمها . الطريق الثالثة ، قوله (يحيى) هو ابن سعيد القطان . قوله (عن التيمي) هو سليمان بن طرخان . قوله (عن أبي عثمان قال : كنا مع عتبة فكتب اليه عمر) في رواية مسلم من طريق جرير عن سليمان التيمي : لجاءنا كتاب عمر ، وكذا عند الاسماعيل من طريق معتمر بن سليمان . قوله (لا يلبس الحرير في الدنيا إلا لم يلبس منه شيء في الآخرة) كذا المستمل والمرحى : يلبس ، بعزم أوله في الموضعين ، وكذا قلنسوة وقال : في الآخرة منه ، والكشميني : لا يلبس الحرير في الدنيا إلا لم يلبس منه شيئاً في الآخرة ، بفتح أوله على البناء لفاعل ، والمراد به الرجل المكلف ، وأورده الكرماني بلفظ : إلا من لم يلبسه ، قال وفي أخرى : إلا من ليس يلبس منه . اهـ . وفي رواية مسلم المذكورة : لا يلبس الحرير إلا من ليس له منه شيء في الآخرة . قوله (وأشار أبو عثمان بأصبعه المسبحة والوسطى) وقع هذا في رواية المستمل وحده ، وهو لا يخالف ما في رواية عاصم ، فيجمع بأن النبي ﷺ أشار أولاً ثم نقله عنه عمر فبين بعد ذلك بعض رواته صفة الإشارة . قوله (حدثنا الحسن بن عمر) أى ابن شقيق الجرهمي بفتح الجيم وسكون الراء أبو علي البلخي ، كذا جزم به السكلا بآذ وآخرون ، وشاذ ابن عدى فقال : هو ابن عمر بن إبراهيم العبدي . قلت : ولم ألق لهذا العبدي على ترجمة ، إلا أن ابن حبان قال في الطبقة الرابعة من الثقات الحسن بن عمر بن إبراهيم روى عن شعبة ، فلهذا هذا . وقد جزم صاحب الزهر ، أنه يكنى أبا بصير وأنه من شيوخ البخاري وأنه أخرجه له حديثين وأنه أخرجه للحسن بن عمر بن شعبة وأكثر من ذلك . قلت : ولم أر في جميع البغاري هذه الصورة الا أربعة أحاديث أحدها في : باب الطواف بعد العصر ، من كتاب الحج قال فيه وحدثنا الحسن بن عمر البصري حدثنا يزيد بن زريع وهو هذا وآخر مثل هذا في الاستئذان ، والزابع في كتاب الاحكام فساهه كما في سياق الحج سواء قسمين أنه هو ، وأما هذا والذي في الاستئذان فعمل الاحتمال والأقرب أنه كما قال الأكثر . قوله (معتمر) هو ابن سليمان التيمي . قوله (وأشار أبو عثمان بأصبعه المسبحة والوسطى) يريد أن معتمر بن سليمان رواه عن أبيه عن أبي عثمان عن كتاب عمر وزاد هذه الزيادة ، وهذا مما يؤيد أن رواية الأكثر في الطريق التي قبلها التي خلفت عن هذه الزيادة أولى من رواية المستمل التي أوردها فيه ، فان هذا القسدر زاده معتمر بن سليمان في روايته عن أبيه ، ثم ظهر لي أن الذي زاده معتمر نفسه الاصبعين ، فان الاسماعيل أخرجه من روايته ومن رواية يحيى القطان جميعا عن سليمان التيمي وقال في سياقه : كنا مع عتبة بن فرقة فكتب اليه عمر يحذره بأشياء عن رسول الله ﷺ ، قال وفيما كتبه اليه أن النبي ﷺ قال : ألا لا يلبس الحرير في الدنيا من له في الآخرة منه شيء ، إلا ، وأشار بأصبعيه ، فعرف أن زيادة معتمر تسمية الاصبعين : وقد أخرجه مسلم والاسماعيل أيضا من طريق جرير عن سليمان وقال فيه : بأصبعيه القتين تليان الإبهام فرأيناها أضرار الطلياسة حين رأينا الطلياسة ، قال القرطبي : الأضرار جمع زر بتقديم الزاى : ما يزرر به الثوب بمعنى على بعض ، والمراد به هنا أطراف الطلياسة . والطلياسة جمع طليسان وهو الثوب الذي له علم وقد يكون كساء ، وكان طلياسة التي رآها أعلام حرير في أطرافها . قلت : وقد أغفل صاحب المشارق ، وه النهاية ، في مادة ط ل س ذكر الطلياسة

وكأنهما تركا ذلك لشهرته ، لكن المصنوع الآن ليس على الصفة المذكورة هنا ، وقد قال عياض في « شرح مسلم »
المواد بازرار الطيالة أطرافها . ووقع في حديث أسماء بنت أبي بكر عند مسلم أنها « أخرجت جبة طيالة
كروانية فقالت : هذه جبة رسول الله ﷺ » ، وهذا يدل على أن المراد بالطيالة في هذا الحديث ما يلبس فيشمل
الجسد ، لا المصنوع الآن . ولم يقع في رواية أبي عثمان في الصحيحين في استثناء ما يجوز من لبس الحرير إلا ذكر
الاصبعين ، لكن وقع عند أبي داود من طريق حماد بن سلمة عن عاصم الاحول في هذا الحديث أن النبي ﷺ « نهى
عن الحرير إلا ما كان هكذا وهكذا أصبعين وثلاثة وأربعة » ، ولمسلم من طريق سويد بن غفلة « ففتح المجمة والفساء
واللام الخفيفتين » أن عمر خطب فقال : نهى رسول الله ﷺ عن لبس الحرير إلا موضع أصبعين أو ثلاث أو
أربع « و « أو » هنا للتبويب والتخيير ، وقد أخرجه ابن أبي شيبة من هذا الوجه بلفظ « أن الحرير لا يصلح منه
إلا هكذا وهكذا وهكذا » ، يعني أصبعين وثلاثا وأربعاً ، وجمع الحليمي إلى أن المراد بما وقع في رواية مسلم أن
يكون في كل كم قدر أصبعين ، وهو تأويل بعيد من سياق الحديث ، وقد وقع عند النسائي في رواية سويد « لم
يرخص في الديباج إلا في موضع أربعة أصابع » . الحديث الثاني ، قوله (الحكم) هو ابن عتيبة بمشاة ثم موحدة
مصنف ، وابن أبي ليل هو عبد الرحمن ، ووقع في رواية القاسبي عن أبي ليلى وهو غلط لكن كتب في الهامش :
الصواب ابن أبي ليلى . قوله (كان حذيفة) هو ابن أبيان وقد معنى شرح حديث هذا في كتاب الأشربة . قوله
(الذهب والفضة والحرير والديباج هي لهم في الدنيا) ولكم في الآخرة (تمسك به من منع استعمال النساء للحرير
والديباج ، لأن حذيفة استدل به على تحريم الشرب في إثناء الفضة وهو حرام على النساء والرجال جميعاً فيكون
الحرير كذلك . والجواب أن الخطاب بلفظ أسكن للذكر ، ودخول المؤنث فيه قد اختلف فيه ، والراجح عند
الاصوليين عدم دخولهن . وأيضاً فقد ثبت لإباحة الحرير والذهب للنساء كما سيأتي التنبيه عليه في « باب الحرير للنساء »
قريباً ، وأيضاً فإن هذا اللفظ مختصر وقد تقدم بلفظ « لا تلبسوا الحرير ولا الديباج » ، ولا تنسروا في آنية الذهب
والفضة » والخطاب في ذلك المذكور ، وحكم النساء في الافتراض سيأتي في باب افتراض الحرير قريباً ، وقوله « هي
لهم في الدنيا » تمسك به من قال إن الكافر ليس غاطباً بالفروع . وأجيب بأن المراد هي شعارهم وذمهم في الدنيا ،
ولا يدل ذلك على الإذن لهم في ذلك شرعاً . الحديث الثالث ، قوله (قال شعبة : فقلت أعن النبي ﷺ ؟ فقال : شديداً
عن النبي ﷺ) وقع في رواية علي بن الجهم عن شعبة « سألت عبد العزيز بن صهيب عن الحرير فقال : سمعت أبا
فقلت : عن النبي ﷺ ؟ فقال : شديداً » وهذا الجواب يحتمل أن يكون تقريراً لسكونه مرفوعاً إنما حفظه حفظاً
شديداً ، ويحتمل أن يكون إنكاراً أي جرى برفعه عن النبي ﷺ يقع شديداً على ، وأبعد من قال : المراد أنه رفع
صوته رفعا شديداً . وقال السكرماني : لفظه « شديداً » صفة لفاعل محذوف وهو الغضب أي غضب عبد العزيز من
سؤال شعبة غضبا شديداً . كذا قال وجهه غير وجهه ، والاحتمال الأول هندی أوجه . ولكنه يؤيد الثاني أن
أحمد أخرجه عن محمد بن جعفر عن شعبة فقال فيه « سمعت أنسا يحدث عن النبي ﷺ » وأخرجه أيضا عن اسماعيل
ابن علي عن عبد العزيز عن أنس قال « قال رسول الله ﷺ » وأخرجه مسلم أيضا من طريق اسماعيل هذا .
الحديث الرابع ، قوله (عن ثابت) هو البنانى . قوله (سمعت ابن الزبير يخاطب) زاد النسائي « وهو على المنبر »
أخرجه عن قتيبة عن حماد بن زيد به . وأخرجه أحمد عن عفان عن حماد بلفظ « بخطبنا » . قوله (قال محمد ﷺ)

هذا من مرسل ابن الزبير ، ومراسيل الصحابة محتج بها عند جمهور من لا يحتاج بالمراسيل ، لأنهم إما أن يكون عند الواحد منهم عن النبي ﷺ أو عن صحابي آخر ، واحتمال كونها عن تابعي لوجود رواية بعض الصحابة عن بعض التابعين نادر ، لكن نبين من الروایتين ائتين بعد هذه أن ابن الزبير إنما حله عن النبي ﷺ بواسطة عمر ، ومع ذلك فلم أفس في شيء من الطرق المتفقة عن عمر أنه رواه بلفظ « لن » بل الحديث عنه في جميع الطرق بلفظ « لم » والله أعلم . وابن الزبير قد حفظ من النبي ﷺ عدة أحاديث ، منها حديثه « رأيت رسول الله ﷺ افتتح الصلاة فرفع يديه ، أخرجه أحمد . ومنها حديثه « رأيت رسول الله ﷺ يدعو هكذا وعقد ابن الزبير ، أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي . ومنها حديثه أنه « سمع النبي ﷺ يتلى عن نبيذ البحر ، أخرجه أحمد أيضا . قوله (لن يلبسه في الآخرة) كذا في جميع الطرق عن ثابت ، وهو أوضع في التني . الحديث الخامس ، قوله (عن أبي ذبيان) - بكسر الحجمة ويجوز ضمها بعدها موحدة ساكنة ثم تحتانية - هو التميمي البصري ، ماله في البخاري سوى هذا الموضع ، وقد وثقه النسائي . ووقع في رواية أبي علي بن السكن عن الفربري « عن أبي ظبيان ، بقاء مشاة بدل الدال وهو خطأ ، وأشد خطأ منه ما وقع في رواية أبي زيد المروزي عن الفربري « عن أبي ذبيان ، بمهملة مكسورة بعدها تحتانية ساكنة وتون ثم راء ، نبه على ذلك أبو محمد الاصيلي . قوله (سمعت ابن الزبير يقول سمعت عمر يقول) وقع في رواية النضر بن شميل عن شعبة « حدثنا خليفة بن كعب سمعت عبد الله بن الزبير يقول : لا تلبسوا نساءكم الحرير ، فاني سمعت عمر ، أخرجه النسائي . وقد أخرجه النسائي أيضا من طريق جعفر بن ميمون عن خليفة بن كعب فلم يذكر عمر في إسناده ، وشعبة أحفظ من جعفر بن ميمون . قوله (من لبس الحرير في الدنيا لم يلبسه في الآخرة) في رواية الكشمموني « لن يلبسه » والمخفوف من هذا الوجه « لم » ، وكذا أخرجه مسلم والنسائي ، وزاد النسائي في رواية جعفر بن ميمون في آخره « ومن لم يلبسه في الآخرة لم يدخل الجنة قال الله تعالى (ولباسهم فيها حرير) » وهذه الزيادة مدرجة في الخبر ، وهي موقوفة على ابن الزبير ، بين ذلك النسائي أيضا من طريق شعبة فذكر مثل سند حديث الباب وفي آخره « قال ابن الزبير ، فذكر الزيادة ، وكذا أخرجه الاسماعيل من طريق علي بن الجعد عن شعبة وأفضله « فقال ابن الزبير من رأه : ومن لم يلبس الحرير في الآخرة لم يدخل الجنة » وذلك لقوله تعالى (ولباسهم فيها حرير) ، وقد جاء مثل ذلك عن ابن عمر أيضا أخرجه النسائي من طريق حفصة بنت سيرين عن خليفة بن كعب قال « خطبنا ابن الزبير ، فذكر الحديث المرفوع وزاد « فقال قال ابن عمر إذا والله لا يدخل الجنة ، قال الله (ولباسهم فيها حرير) » ، وأخرج أحمد والنسائي وصححه الحاكم من طريق داود السراج عن أبي سعيد فذكر الحديث المرفوع مثل حديث عمر هذا في الباب وزاد « وإن دخل الجنة لبسه أهل الجنة ولم يلبسه هو ، وهذا يحتمل أن يكون أيضا مدرجا ، وعلى تقدير أن يكون الرفع محفوظا فهو من العام المخصوص بالمكافئين من الرجال للدلالة الاخرى بجوازه للنساء ، وستأتي الإشارة الى معنى الوعيد فيه قريبا من طريق أخرى لرواية ابن الزبير عن عمر . قوله (وقال أبو معمر) هو عبد الله ابن معمر بن عمرو بن الحجاج ، وقد أكثر عنه البخاري ، ولم يصرح في هذا الموضع أنه بالتحدث ، وقد أخرجه الاسماعيل وأبو نعيم في مستخرجيهما من طريق يعقوب بن سفيان ، زاد الاسماعيل ويحيى بن معالي الرازي « قال حدثنا أبو معمر . » قوله (حدثنا عبد الوارث) هو ابن سعيد ، وي زيد هو الضبي المعروف بالشرك بكسر الراء وسكون المعجمة ، ومماذه هي المدوية ، والاسناد من مبتدئه الى معاذة بصريون . قوله (أخبرني أم عمرو بنت

عبد الله (جزم أبو نصر الكللابي ومن تبعه بأنها بنت عبد الله بن الزبير ، ولم أرها منسوبة فيها وفقت عليه من طريق هذا الحديث . **قوله** (سمعت عبد الله بن الزبير سمع عمر) في رواية الاسماعيل وسمعت من عبد الله بن الزبير يقول في خطبته أنه سمع من عمر بن الخطاب . **قوله** (نحوه) سافه الاسماعيل بلفظ « فانه لا يكسأه في الآخرة » وله من طريق شيبان بن فروخ عن عبد الوارث « فلا كسأه الله في الآخرة » طريق أخرى لحديث عمر . **قوله** (حدثنا محمد بن بشار) هو بندار ، وعثمان هو ابن عمر بن فارس ، والسند كله الى عمران بن حطان بصريون ، وعمران هو السدوسي كان أحد الخوارج من العقيدة بل هو رئيسهم وشاعرهم ، وهو الذي مدح ابن مليهم قاتل علي بالآيات المشهورة ، وأبوه حطان بكسر المهملة بعدها طاء مهمة ثقيلة ، وإنما أخرج له البخاري على قاعدته في تخرجه أحاديث المبتدع إذا كان صادق اللبنة متدبنا ؛ وقد قيل إن عمران تاب من بدعته وهو بعيد ، وقيل إن يحيى بن أبي كثير حمله عنه قبل أن يبتدع ، فانه كان تزوج امرأة من أقاربه تمتد رأى الخوارج لينقلها عن معتقدها فقتلته هي إلى معتقدها ، وليس له في البخاري سوى هذا الموضع وهو متابعة ، وآخر في « باب نقض الصور » . **قوله** (سألت عائشة عن الحوير فقالت : انت ابن عباس فسله ، قال فسأله فقال : سل ابن عمر) كذا في هذه الطريق ، وفي رواية حرب بن شداد التي تذكر عقب هذه بالعكس أنه سأل ابن عباس فقال : سل عائشة ، فسألها فقالت : سل ابن عمر . **قوله** (أخبرني أبو حفص يعني عمر بن الخطاب) كذا في الأصل . **قوله** (فقلت صدق وما كذب أبو حفص) هو قول عمران بن حطان . **قوله** (وقال عبد الله بن رجاء) هو الغدائي يضم المعجمة وتخفيف المهملة ، وهو من شيوخ البخاري أيضا ، لكن لم يصرح في هذا بتحديثه . **قوله** (حدثنا حرب) هو ابن شداد ، وزعم الكرماني أنه ابن ميمون ، ونسبه لصاحب الكاشف وهو عجيب فإن صاحب الكاشف لم يرقم لحرب بن ميمون علامة البخاري ، وإنما قال في ترجمة عبد الله بن رجاء روى عن حرب بن ميمون ، ولا يلزم من كون عبد الله بن رجاء روى عنه أن لا يروى عن حرب بن شداد ، بل روايته عن حرب بن شداد موجودة في غير هذا ويحيى هو ابن أبي كثير ، وأراد البخاري بهذه الرواية تصريح يحيى بتحديث عمران له بهذا الحديث . **قوله** (وقص الحديث) سافه النسائي موصولا عن عمرو بن منصور عن عبد الله بن رجاء عن حرب بن شداد بلفظ « ومن لبس الحرير في الدنيا فلا خلاق له في الآخرة » وقد ذكر الدارقطني أن هذا اللفظ في حديث عمر خطأ ، وأهل البخاري لم يسي اللفظ لهذا المعنى . وفي هذه الاحاديث بيان واضح لمن قال يحرم على الرجال لبس الحرير لوعيد المذكور ، وقد تقدم شرح معناه في كتاب الاثرية في شرح أول حديث منه ، فإن الحكم فيها واحد وهو نفي اللبس ونفي الشرب في الآخرة وفي الجنة . وحاصل أهدل الاقوال أنه للفعل المذكور مقتضى العقوبة المذكورة ، وقد يتخلف ذلك المانع كالتوبة والחסنات التي توازن والمصائب التي تكفر ، وكصداء الولد بشرائط ، وكذا شفاعته من يؤذن له في الشفاعة ، وأهم من ذلك كله هو أرحم الراحمين ، وفيه حجة لمن أجاب لبس العلم من الحرير إذا كان في الثوب وخصه بالقدور المذكور وهو أربع أصابع ، وهذا هو الأصح عند الثقات ، وفيه حجة على من أجاز العلم في الثوب مطلقا ولو زاد على أربعة أصابع ، وهو منقول عن بعض المالكية . وفيه حجة على من منع العلم في الثوب مطلقا ، وهو ثابت عن الحسن وابن سيرين وغيرهما ، لكن يحتمل أن يكونوا منعه زورا والا فالحديث حجة عليهم فأعلمهم لم يبالغهم ، قال النووي وقد نقل ذلك عن مالك وهو مذهب مردود ، وكذا مذهب من أجلا بفهم تقدير والله أعلم . واستدل به على جواز لبس الثوب المطرز بالحرير ، وهو ما جعل عليه طراز حرير مركب ،

وكذلك الطرف وهو ما يحذف أطرافه بسجف من حرير بالتقدير المذكور ، وقد يكون التطريز في نفس الثوب بعد النسيج ، وفيه احتمال ستأتي الإشارة إليه . واستدل به أيضا على جواز لبس الثوب الذي يخاطه من الحرير بمقدار العلم سواء كان ذلك القدر مجموعا أو مفردا وهو قوى ، وسيأتي البحث في ذلك في « باب القسي » بعد ما بين

٣٦ - باب مَسِّ الحرير من غير لبس

وَرَوَى فِيهِ عَنِ الزُّبَيْدِيِّ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنِ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

٥٨٣٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَوْسَى عَنْ إِسْرَائِيلَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَهْدَى لَنَبِيِّ ﷺ ثَوْبُ حَرِيرٍ ، فَجَعَلْنَا نَلْسُهُ وَنَتَمَجِّبُ مِنْهُ ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : أَتَمَجَّبُونَ مِنْ هَذَا ؟ قُلْنَا : نَعَمْ . قَالَ : مَنَادِيلٌ مَدْبُوعَةٌ مُنَادِي فِي الْجَنَّةِ خَيْرٌ مِنْ هَذَا »

قوله (باب من مس الحرير من غير لبس ، وروى فيه عن الزبيدي عن الزهري عن أنس عن النبي ﷺ) ذكر المزي في الأطراف ، أنه أراد بهذا التعليق ما أخرجه أبو داود والنسائي من رواية بريدة عن الزبيدي بهذا الإسناد إلى أنس أنه رأى على أم كلثوم بنت النبي ﷺ بردا سديا ، كذا قال ، وليس هذا مراد البخاري ، والرواية لا يقال لها مس ، وأيضا فلو كان هذا الحديث مراده لجزم به لانه صحح عنده على شرطه ، وقد أخرجه في « باب الحرير للنساء » من رواية شعيب عن الزهري كما سيأتي قريبا ، وإنما أراد البخاري ما روياه في « المعجم الكبير » للطبراني وفي « فوائده » ، من طريق عبد الله بن سالم المحمدي عن الزبيدي عن الزهري عن أنس قال : أهدى لنبينا ﷺ حلة من استبرق ، فجعل ناس يلبسونها بأيديهم ويتمجبون منها ، فقال النبي ﷺ : تمجبكم هذه ؟ فوافقه مناديل سعد في الجنة أحسن منها ، قال الدارقطني في « الأفراد » لم يروه عن الزبيدي إلا عبد الله بن سالم : وعمّا يؤكد ما قلناه أن البخاري لما أخرج في المناقب حديث البراء بن عازب في قصة سعد بن معاذ في هذا المعنى موصولا قال بعده « رواه الزهري عن أنس » ولما صدر بحديث الزهري عن أنس = المعلق هنا - عقبه بحديث البراء الموصول بيمينه والله أعلم وقوله في حديث البراء « فجعلنا نلسه » جزم في « المحكم » بأنه بضم الميم في المضارع ، وقوله « مناديل سعد » قيل خص المناديل بالذكر لكونها تمنهن فيكون ما فوقها أعلى منها بطريق الأولى ، قال ابن بطال : انتهى عن لبس الحرير ليس من أجل نجاسة عينه بل من أجل أنه ليس من لباس المتقين ، وعينه مع ذلك ظاهرة فيجوز مسه وبيعه والاتفافع بشئيه ، وقد تقدم شيء مما يتعلق بالحديث المذكور في كتاب الهبة

٣٧ - باب اقتراض الحرير . وقال عبيدة : هو كلبسه

٥٨٣٧ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُذَيْفَةَ عَنْ جَرِيرٍ حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ : سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : « نَهَانَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ نَشْرَبَ فِي آتِيَةِ الْقَدْحِ وَالْقَضَةِ وَإِنْ نَأْكُلَ فِيهَا ، وَعَنِ لَبْسِ الْحَرِيرِ وَاللَّدْبِاجِ ، وَأَنْ نَجْلِسَ عَلَيْهِ »

قوله (باب اقتراض الحرير) أي حكه في الحل والحزمة . قوله (وقال عبيدة) هو ابن عمرو السلمي ، يكون

اللام وهو بفتح العين المهملة . قوله (هو كلبه) وصله الحارث بن أبي أسامة من طريق محمد بن سيرين قال : قلت لمبيدة افتراض الحرير كلبه ؟ قال : نعم . . قوله (حدثنا علي) هو ابن المديني . قوله (حدثنا وهب بن جرير) أي ابن أبي حازم . قوله (أن نثر في آنية الذهب والفضة وأن نأكل فيها) تقدم البحث فيه في الاطعمة . قوله (وعن ليس الحرير والديباج وأن يجلس عليه) وقد أخرج البخاري ومسلم حديث حذيفة من عدة أوجه ليس فيها هذه الزيادة ، وهي قوله ، وأن يجلس عليه ، وهي حجة قوية لمن قال بمنع الجلوس على الحرير وهو قول الجمهور : خلافا لابن الماجشون والكوفيين وبعض الشافعية . وأجاب بعض الحنفية بأن لفظ دئبي ، ليس صريحا في التحريم ، وبعضهم باحتمال أن يكون انتهى ورد عن مجموع أقبلس والجلوس لا عن الجلوس بمفرده . وهذا يرد على ابن بطال دعواه أن الحديث نص في تحريم الجلوس على الحرير ، فإنه ليس بنص بل هو ظاهر ، وقد أخرج ابن وهب في جامعهم من حديث سعد بن أبي وقاص قال : لأن أتعبد على جر الذنأ أحب إلى من أن أتعبد على مجلس من حرير . وأدار بعض الحنفية الجواز والمنع على القياس لصحة الاعتبار فيه ، قالوا : والجلوس ليس بلبس ، واحتج الجمهور بحديث أنس قمعت إلى حصير لنا قد أسود من طول ما لبس . ولأن لبس كل شيء محسب . واستدل به على منع النساء من افتراض الحرير وهو ضعيف لأن خطاب الذكر لا يتناول المؤنث على الراجح ، ولعل الذي قال بالمنع تمسك فيه بالقياس على منع استعمالهن آنية الذهب مع جواز لبسهن الحل منه ، فكذلك يجوز لبسهن الحرير ويمنعن من استعماله ، وهذا الوجه صححه الرافعي وصححه النووي الجواز واستدل به على منع افتراض الرجل الحرير مع امرأته في فراشها ، ووجه الجواز لذلك من المالكية بأن المرأة فراش الرجل فكما جاز له أن يفترشها وعليها الحل من الذهب والحرير فكذلك يجوز له أن يجلس وينام معها على فراشها المباح لها . (فتاويه) الذي يمنع من الجلوس عليه هو ما منع من لبسه وهو ما صنع من حرير صرف أو كان الحرير فيه أزيد من غيره كما سبق تقريره

٢٨ - باب لبس القسي . وقد علم عن أبي بردة قال قالت أمي : ما القسي ؟ قال : ثياب أتتنا من الشام - أو من مصر - مضاعة فيها حرير وفيها أمثال الأترنج والميثة ، كانت النساء تصنعن لبعضهن مثل القطنان يصفونها . وقال جرير عن يزيد في حديثه : القسي ثياب مضاعة يجاه بها من مصر فيها الحرير ، والميثة جلود السباع . قال أبو عبد الله : عاصم أكثر وأصح في الميثة

٥٨٣٨ حديث محمد بن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا سفيان عن أشعث بن أبي الشعثاء حدثنا معاوية بن سويد بن مقرن عن ابن عازب قال « ثمانا النبي ﷺ عن أبيار الطور وعن القسي »

قوله (باب لبس القسي) بفتح القاف وتشديد المهملة بعدها ياء نسبة ، وذكر أبو عبيد في « غريب الحديث » أن أهل الحديث يقولونه بكسر القاف وأهل مصر يفتحونها ، وهي نسبة إلى بلد يقال لها القسي رأيتها ولم يعرفها الاصحى ، وكذا قال الأكثر هي نسبة لقسي قرية بصر منهم الطبري وابن سيده ، وقال العازمي هي من بلاد الساحل وقال المهلب هي على ساحل مصر وهي حصن بالقرب من الفرما من جهة الشام ، وكذا وقع في حديث ابن وهب أنها على الفرما والفرما بالغاء وراء مفتوحة ، وقال النووي : هي بقرب تقيس وهو متقارب ، وحكى أبو عبيد

المرئى عن شمر القنوى أنها بالزوى لا بالسین نسبة إلى القز وهو الحرير فأبدلت الزوى سینا و وحكى ابن الاثير في النهاية ، أن القس الذى نسب اليه هو الصمغ سى بذلك لبياضه ، وهو الذى قبله كلام من لم يعرف القس القرية . قوله (وقال حاتم عن أبي بردة قال : قلنا لعل ما القسية الخ) هذا طرف من حديث وصله مسلم من طريق عبد الله بن ادریس سمعت حاتم بن كليب عن أبي بردة وهو ابن أبي موسى الأشعري عن علي قال : نهاني رسول الله ﷺ عن لبس القسي وعن الميائير ، قال فأما القسي فثياب مضطعة ، الحديث . وأخرج مسلم من وجهين آخرين عن علي النهى عن لباس القسي ، لكن ليس فيه تفسيره . قوله (ثياب أنثى من الشام أو من مصر) في رواية مسلم : من مصر والشام . قوله (مضطعة فيها حرير) أى فيها خطوط عريضة كالأضلاع ، وحكى المنذرى أن المراد بالمضطع ما نسج بعضه وترك بعضه ، وقوله : فيها حرير ، يشعر بأنها ليست حريرا صرفا ، وحكى النووى عن العلماء أنها ثياب غلظت بالحرير ، وقيل من الخز وهو ردى الحرير . قوله (وفيها أمثال الأتراج) أى ان الأضلاع التى فيها غليظة معوجة ، ووقع في رواية مسلم فيها : شبه كذا ، على الإبهام ، وقد فسره رواية البخارى المعلقة . ووقع لنا موصولا في : أمالي الحامل ، باللفظ الذى علقه البخارى . قوله (والميثرة) هى بكسر الميم وسكون التحتانية وفتح المثناة بعدها راء ثم هاء ولا همز فيها ، وأصلها من الوثرة أو الوثرة بكسر الواو وسكون المثناة ، والوثر هو الفراش الطويل ، وامرأة وثيرة كثيرة اللحم . قوله (كانت النساء تصنعن لبموثين مثل القطنانف يصفونها) أى يجعلونها كالصفه ، وحكى عياض في رواية : يصفرنها ، بكسر الفاء ثم راء وأظنه تصغيرا وإنما قال : يصفونها ، بلفظ المذكر للإشارة إلى أن النساء يصنعن ذلك والرجال هم الذين يستعملونها في ذلك ، وقال الزهيدى القنوى : والميثرة مرفقة كهفة السرج . وقال الطبرى : هو وطاء بوضع على سرج الفرس أو رحل البعير كانت النساء تصنعهن لآزواجهن من الأرجوان الأحمر ومن الديباج ، وكانت مراكب المعجم ، وقيل هى أغشية للسروج من الحرير ، وقيل هى سروج من الديباج ، فحصلنا على أربعة أقوال في تفسير الميثرة هل هى وطاء للداة ، أو لراكبها ، أو هى السرج نفسه ، أو غشاة . وقال أبو عبيد : الميائير الحر كانت من مراكب المعجم من حرير أو ديباج . قوله (وقال جرير عن يزيد في حديثه : القسية الخ) هو طرف أيضا من حديث وصله إبراهيم الحارثي في : غريب الحديث ، له عن عثمان بن أبي شيبة عن جرير بن عبد الحميد عن يزيد بن أبي زياد عن الحسن بن سهيل قال : القسية ثياب مضطعة ، الحديث . وهم الديباطى فضبط يزيد في حاشية أسخته بالموحدة والراء مصغر ، فكأنه لما رأى التعليق الاول من رواية أبي بردة بن أبي موسى ظن أن التعليق الثانى من رواية حفيده يزيد بن عبد الله بن أبي بردة ، وزعم السكرماني - وتبعه بعض من اتقيناه - أن يزيد هذا هو ابن رومان ، قال وجرير هو ابن حازم ، وليس كما قال ، والفصل في ذلك رواية إبراهيم الحارثي ، وقد أخرج ابن ماجه أصل هذا الحديث من طريق علي بن مسهر عن يزيد بن أبي زياد عن الحسن بن سهيل عن ابن عمر قال : نهى رسول الله ﷺ عن المنعم . قال يزيد قلت للحسن بن سهيل : ما المقصود ؟ قال المصغر ، هذا التقدير الذى ذكر ابن ماجه منه وبقيته هو هذا الموقوف على الحسن بن سهيل ، وهو المراد بقول البخارى : قال جرير عن يزيد في حديثه . يريد أنه ليس من قول يزيد بل من روايته عن غيره وافته أعلم . قوله (والميثرة جلود السباح) قال النووى : هو تصغير باطل مخالف لما أطبق عليه أهل الحديث . قلت : وليس هو بباطل ، بل يمكن ترجمه ، وهو ما إذا كانت الميثرة وطاء

صنعت من جلد ثم حشيت ، والنهى حينئذ عنها إما لأنها من ذى الكفار ، وإما لأنها لا تعمل فيها الذكاة ، أو لأنها لا تذكى غالباً فيكون فيه حجة لمن منعه لبس ذلك ولو دبح ، لكن الجمهور على خلافه ، وأن الجلد يظهر بالدباغ . وقد اختلف أيضاً في الشعر هل يظهر بالدباغ ؟ لكن الغالب على الميائز أن لا يكون فيها شعر ، وقد ثبت انتهى عن الزكوب هل جلود الغنور أخرجه النسائي من حديث المقدم بن معد يكرب ، وهو بما يقيد التفسير المذكور . ولابن داود لا تصحب الملائكة رفقة فيها جلد نمر . قوله (قال أبو عبد الله : عاصم أكثر وأصح في الميثة) يعنى رواية عاصم في تفسير الميثة أكثر طرقاً وأصح من رواية يزيد ، وهذا الكلام لم يقع في رواية أبي ذر ولا النسفي ، وأطلق في حديث على الميائز وقيدتها في حديث البراء بالحر ، وسيأتى الكلام على ذلك في باب الثوب الأحمر ، إن شاء الله تعالى . وقوله في الحديث الثاني وأخبرنا عبد الله ، هو ابن المبارك وسفيان هو الثوري ، وقوله « نهانا » في رواية الكشمي « نهى » ، وقوله « عن الميائز الحر وعن القسي » هو طرف من حديث أوله « أمرنا ببيع نهانا من سبع » ، وسيأتى بتامه في « باب الميائز الحر » بعد أبواب . واستدل بالنهاي عن لبس القسي على منع لبس ما خالطه الحرير من الثياب لتفسير القسي بأنه ما خالط غير الحرير فيه الحرير ، ويؤيده عطف الحرير على القسي في حديث البراء ، ووقع كذلك في حديث على عند أبي داود والنسائي وأحمد بسند صحيح على شرط الشيخين من طريق عبيدة بن عمرو عن على قال « نهانى النبي ﷺ عن القسي والحرير » ، ويحتمل أن تكون المغاربة باعتبار النوع فيكون السكل من الحرير كما وقع عطف الديباغ على الحرير في حديث حذيفة الماضي قريباً ، ولكن الذى يظهر من سياق طرق الحديث في تفسير القسي أنه الذى يخالط الحرير لا أنه الحرير الصرف ، فعلى هذا يحرم لبس الثوب الذى خالطه الحرير . وهو قول بعض الصحابة كابن عمر والثابتين كابن سيرين ، وذهب الجمهور الى جواز لبس ما خالطه الحرير إذا كان غير الحرير الأغلب ، وعمدتهم في ذلك ما تقدم في تفسير الحلة السوداء وما اضاف الى ذلك من الرخصة في العلم في الثوب إذا كان من حرير كما تقدم تقريره في حديث عمر ، قال ابن دقيق العيد : وهو قياس في معنى الأصل ، لكن لا يلزم من جواز ذلك جواز كل مختلط ، وإنما يجوز منه ما كان مجموع الحرير فيه قدر أربع أصابع لو كانت منفردة بالنسبة لجميع الثوب فيكون المنع من لبس الحرير شاملاً للخاص والمختلط ، وبعد الاستثناء يقتصر على القدر المسقون وهو أربع أصابع إذا كانت منفردة ، ويلتحق بها في المعنى ما إذا كانت مختلطة ، قال وقد توسع الشافعية في ذلك ، ولهم طريقتان : أحدهما وهو الراجع اعتبار الوزن ، فإن كان الحرير أقل وزناً لم يحرم أو أكثر حرم ، وإن استويا فوجهان اختلف الترجيح فيهما عندهم . وللاطريق الثاني أن الاعتبار بالقلّة والكثرة بالظهور ، وهذا اختيار الفقهاء ومن تبعه ، وعند المالكية في المختلط ، أقوال ثالثة الكراهة ، ومنهم من فرق بين الحر وبين المختلط بقطن ونحوه فأجاز الحر ومنع الآخر ، وهذا مبنى على تفسير الحر ، وقد تقدم في بعض تفاسير القسي أنه الحر ، فن قال إنه ردى الحرير فهو الذى يتنزل عليه القول المذكور ؛ ومن قال أنه ما كان من وبر غلط بحرير لم يتجه التفصيل المذكور ، واحتج أيضاً من أجاز لبس المختلط بحديث ابن عباس « إنما نهى رسول الله ﷺ عن الثوب المصمت من الحرير فأما العلم من الحرير وسدى الثوب فلا بأس به » أخرجه الطبراني بسند حسن هكذا ، وأصله عند أبي داود ، وأخرجه الحاكم بسند صحيح بلفظ « إنما نهى عن المصمت إذا كان حريراً » ، والطبراني من طريق ثالث « نهى عن مصمت الحرير فأما ما كان سداه من قطن أو كتان فلا بأس به » ،

واستدل ابن العربي للجواز أيضا بأن النهي عن الحرير حقيقة في الخالص ، والأذن في القطن ونحوه صريح ، فإذا غلط بحيث لا يسمى حريرا بحيث لا يتناول الاسم ولا تشمله علة التحريم خرج عن المنع لجاز ، وقد ثبت لبس الخنز من جماعة من الصحابة وغيرهم ، قال أبو داود : لبسه عشرون نفسا من الصحابة وأكثر ، وأورده ابن أبي شيبة عن جمع منهم وعن طائفة من التابعين بأسانيد جيدة ، وأهل ما ورد في ذلك ما أخرجه أبو داود والنسائي من طريق عبيد الله بن سعد الدمشقي عن أبيه قال : رأيت رجلا على بئلة وعليه عمامة خز سوداء وهو يقول : كسانها رسول الله ﷺ ، وأخرج ابن أبي شيبة من طريق حماد بن أبي عامر قال : أتت مروان بن الحكم مطارف خز ، فكساها أصحاب رسول الله ﷺ ، والأصح في تفسير الخنز أنه ثياب سداها من حرير وملتها من غيره ، وقيل تنسج مخلوطة من حرير وصوف أو نحوه ، وقيل أصله اسم دابة يقال لها الخنز سمي الثوب المتخذ من وبره خزا لتعومته ثم أطلق على ما يخلط بالحرير لتعومة الحرير ، وعلى هذا فلا يصح الاستدلال بلبسه على جواز لبس ما يخالطه الحرير ما لم يتحقق أن الخنز الذي لبسه السلف كان من المخلوط بالحرير والله أعلم . وأجاز الحنفية والحنابلة لبس الخنز ما لم يكن فيه شهرة ، وعن مالك الكراهة ، وهذا كله في الخنز ، وأما القز بالقفاف بدل الخاء المحجمة فقال الرافعي : هذا اللفظ من الحرير وحرموه على الرجال ولو كان كده اللون ، وتفضل الامام الاتفاق عليه لكن حكى المتولي في التتمة ، وجها أنه لا يحرم لأنه ليس من ثياب الزينة ، قال ابن دقيق العيد : إن كان مراده بالقز ما لفظه نحن الآن عليه فليس يخرج عن اسم الحرير فيحرم ، ولا اعتبار بكودة اللون ولا بكونه ليس من ثياب الزينة فإن كلاهما تعليل ضعيف لا أثر له بعد إطلاق الاسم عليه اه كلامه . ولم يتعرض لمقابل التقسيم ؛ وهو وإن كان المراد به شيئا آخر فيتحجه كلامه ، والذي يظهر أن مراده به ردى الحرير ، وهو نحو ما تقدم في الخنز ، ولأجل ذلك وصفه بكودة اللون . والله أعلم

٢٩ - باب ما يرخص للرجال من الحرير للحكمة

٥٨٣٩ - حدثني محمد أخبرنا وكيع أخبرنا شعبة عن قتادة عن أنس قال : رخص النبي ﷺ لزيد وعبد الرحمن في لبس الحرير لحكمة بهما ٥

قوله (باب ما يرخص للرجال من الحرير للحكمة) بكسر الميملة وتشديد الكاف : نوع من الحرب أباحها الله تعالى منه ، وذكر الحكمة مثلا لا قيذا ، وقد ترجم له في الجهاد والحرير الحرب ، وتقدم أن الراجح أنه بالهمزة وسكون الراء . قوله (حدثني محمد) كذا الأكثر غير منسوب ووقع في رواية أبي علي بن السكن : حدثنا محمد بن سلام ، وبه جزم المزي في الأطراف . قوله (عن أنس) وقع في رواية يحيى القطان عن شعبة عن قتادة : سمعت أنسا ، وقد تقدمت في الجهاد . قوله (للزيد وعبد الرحمن في لبس الحرير لحكمة بهما) أي لأجل الحكمة ، وفي رواية سعيد عن قتادة ومن حكاه كان بهما ، وفي رواية ممام عن قتادة أنهما شكيا إلى النبي ﷺ القمل ، وقد تقدمتا في الجهاد ، وكان الحكمة نفاة من أمر القمل ، وتقدمت مباحته في كتاب الجهاد ، قال الطبري : فيه دلالة على أن النهي عن لبس الحرير لا يدخل فيه من كانت به علة يخففها لبس الحرير انتهى . ويلتحق بذلك ما بقى من الحر أو البرد حيث لا يوجد غيره ، وقد تقدم في الجهاد أن بعض الشافعية خص الجواز بالسفر دون الحضر ، واختاره ابن

الصالح ، وخصه النورى فى الروضة ، مع ذلك بالحكمة ونقله الرافعى فى القمل أيضا . (قتيبه) : وقع فى الوسط للغزالي ، أن الذى رخص له لبس الحرير حمزة بن عبد المطلب ، وغلطوه . وفى وجه الشافعية أن الرخصة خاصة بالزبير وعبد الرحمن ، وقد تقدم فى الجهاد عن عمر ما يوافقه

٣٠ - باب الحرير للنساء

٥٨٤٠ - **حدثنا** سليمان بن حرب **حدثنا** شعبه ج . **وحدثني** محمد بن بشار **حدثنا** غندر **حدثنا** شعبة

عن عبد الملك بن ميسرة عن زيد بن وهب عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه قال « كسنى النبي ﷺ حلة سيرة ، فخرجت فيها ، فرأيت الغضب فى وجهه ، فشققتها بين نسائي »

٥٨٤١ - **حدثنا** موسى بن اسماعيل قال **حدثني** جويرية عن نافع عن عبد الله بن عمر « أن عمر رضى الله عنه رأى حلة سيرة تباع فقال : يا رسول الله ، لو ابتعتها تلبسها لوفد إذا أتوك والجمعة . قال : إنما يلبس هذا من لأخلاق له . وإن النبي ﷺ بث بصد ذلك إلى عمر حلة سيرة حريرا كساها إياه ، فقال عمر : كسوتنيها ، وقد سمعتك تقول فيها ما قلت ، فقال : إنما بعثت بها إليك لتبيها أو تسكوها »

٥٨٤٢ - **حدثنا** أبو الليان أخبرنا شعب بن الزهري قال أخبرني أنس بن مالك « أنه رأى صلى الله عليه وسلم يلبس حلة سيرة »

قوله (باب الحرير للنساء) كأنه لم يثبت عنده الحديثان المشهوران فى تخصيص النهى بالرجال صريحا فكتفى بما يدل على ذلك . وقد أخرج أحمد وأصحاب السنن وصححه ابن حبان والحاكم من حديث علي بن أبي حمزة عن أبيه عن النبي ﷺ أخذ حريرا وذمها فقال : هذا من حرامان على ذكر أمتي حل لآناهم ، وأخرج أبو داود والبيهقي وصححه الترمذي والحاكم من حديث موسى وأهله ابن حبان وغيره بالانقطاع وأن رواية سعيد بن أبي هند لم تسمع من أبي موسى ، وأخرج أحمد والطحاوي وصححه من حديث مسلم بن عجل أنه قال لعقبة بن عامر : قم لحدث بما سمعت من رسول الله ﷺ ، فقال : سمعته يقول : الذهب والحرير حرام على ذكر أمتي حل لآناهم ، قال الشيخ أبو محمد بن أبي جرة : إن قلنا إن تخصيص النهى للرجال لحكمة فالذى يظهر أنه سبحانه وتعالى علم قلة صبر عن التزين فلفظ من فى إباحته ، ولأن تزينهم غالبا إنما هو للزواج ، وقد ورد أن حسن التبرع من الإيمان ، قال ، ويستنبط من هذا أن الفعل لا يصلح له أن يبالغ فى استعمال المذوذات لكون ذلك من صفات الإناث . وذكر المصنف فيه ثلاثة أحاديث : الحديث الأول ، **قوله** (عن عبد الملك بن ميسرة) بفتح الميم ونحتانية ساكنة ثم مهمل هو الهلالي أبو زيد الزرادي برأى ثم راء ثقيلة ، وقد تقدم فى النفقات من وجه آخر عن شعبه أخبرني عبد الملك ، ولشعبة فيه إسناد آخر أخرجه مسلم من رواية معاذ عنه عن أبي عون الثقفي عن أبي صالح الحنفي عن علي . **قوله** (عن زيد بن وهب) كذا الأكثر ، وتقدم كذلك فى الهبة والنفقات . وكذا عند مسلم ، ووقع فى رواية علي بن السكن هنا وحده عن الزوال ابن سبرة بدل زيد بن وهب وهو وهم ، كأنه انتقل من حديث أبي حدث عن رواية عبد الملك عن الزوال عن علي

إنما هي في الشرب قائما كما قدم في الاشارة ، وقد وافق النجاشي في الموضوعين الآخرين ، وزيد بن وهب هو المجهي الثقة المشهور من كبار التابعين ، وماله في البخاري عن علي بن سفيان هذا الحديث ، وتقدم في الهبة بلفظ وسمعت زيدا بن وهب . . قوله (أهدى) بفتح أوله . قوله (الى) بفتح دالها (١) ورفع في رواية أبي صالح المذكورة وأهديت لرسول الله ﷺ حلة فلبس بها الى ، ولمسلم أيضا من وجه آخر عن أبي صالح عن علي بن زبير أن أكيده دومة أهدى الى النبي ﷺ ثوب حرير فاعطاه عليها ، وفي رواية للطحاوي : أهدى أمير أذربيجان الى النبي ﷺ حلة مسيرة بخرير ، وسنده ضعيف . قوله (حلة سيرة) قال أبو عبيد الله الحل برود العين ، والحلة إزار ورداء ، وقوله ابن الأثير وزاد إذا كان من جنس واحد ، وقال ابن سيده في المحكم ، الحلة برد أو غيره ، وحكى عياض أن أصل تسمية الثوبين حلة أنهما يكونان جديدين كما حل طيهما ، وقيل لا يكون الثوبان حلة حتى يلبس أحدهما فوق الآخر ، فإذا كان فوقه فقد حل عليه والاول أشهر ، والسيارة بكسر الميملة وفتح التحتانية والراء مع اللام ، قال الخليل : ليس في الكلام فعلاء بكسر أوله مع اللام سوى سيرة ، وحولاء وهو الماء الذي يخرج على رأس الولد ، وعنباء لغة في العنب ، قال مالك : هو الوشي من الحرير ، كذا قال ، والوشي بفتح الواو وسكون المعجمة بدمها تحمائية . وقال الأصمعي ثياب فيها خطوط من حرير أو قز ، وإنما قيل لها سيرة لتفسير الخطوط فيها . وقال الخليل : ثوب مضلع بالحرير وقيل مختلف الألوان فيه خطوط ممتدة كأنها السيور . ووقع عند أبي داود في حديث أنس رآه رأى على أم كلثوم حلة سيرة ، والسيارة المضلع بالقر ، وقد جزم ابن بطال كما سيأتي في ثالث أحاديث الباب أنه من تفسير الجوهرى ، وقال ابن سيده : هو ضرب من البرود ، وقيل ثوب مسير فيه خطوط يعمل من القز ، وقيل ثياب من linen ، وقال الجوهرى : برد فيه خطوط صفر ، ونقل عياض عن سيبويه قال لم يأت فعلاء صفة لكن اسما ، وهو الحرير الصافي واختلف في قوله و حلة سيرة ، هل هو بالاضافة أولا ، فوقع عند الأكثر بتدوين حلة على أن سيرة عطف بيان أو نص ، وجزم القرطبي بأنه الرواية ، وقال الخطابي : قالوا حلة سيرة كما قالوا ناقة عشراء ، ونقل عياض عن أبي مروان بن السراج أنه بالاضافة ، قال عياض : وكذا ضبطناه عن متقن شيوخنا ، وقال الثوري انه قول المحققين ومتقن العربية وانه من إضافة الشيء لصفته كما قالوا ثوب خو . قوله (غرجت فيها) في رواية أبي صالح عن علي بن وهب . قوله (فرأيت الغضب في وجهه) زاد مسلم في رواية أبي صالح : فقال : اني لم أبعث بها اليك لتلبسها ، إنما بعثت بها اليك لتشفقها خيرا بين النساء ، وله في أخرى : شفقا خيرا بين الفواطم . . قوله (فشققها بين نسائي) أي قطعها ففرقتها عليهن خيرا ، واخر بعض المعجمة والميم جمع نخار بكسر أوله والتخفيف : ما تغطى به المرأة رأسها ، والمراد بقوله و نسائي ، ما فسر في رواية أبي صالح حيث قال و بين الفواطم ، ووقع في رواية النسائي حيث قال و فرجعت الى قاطمة فشققها ، فقالت : ما ذا جئت به ؟ قلت نهاني رسول الله ﷺ عن لبسها بالبسما وأكسى نساءك ، وفي هذه الرواية أن عليا إنما شققها بأذن النبي ﷺ . قال أبو محمد بن قتيبة : المراد بالفواطم قاطمة بنت النبي ﷺ وقاطمة بنت أسد بن هاشم والدة علي ولا أحرف الثالثة . وذكر أبو منصور الأديري أنها قاطمة بنت حمزة بن عبد المطلب . وقد أخرج الطحاوي وابن أبي الدنيا في كتاب الهدايا و عهد النبي بن سعيد في المجهات و ابن عبد البر كلهم من طريق يزيد بن أبي زياد عن أبي قاتمة عن هبيرة بن

(١) عبارة للنسائي : كذا في الحديث

يريم - بتحذانية أوله ثم راء وزن عظيم - عن علي في نحو هذه الفضة قال : فشقت منها أربعة أخرة ، فذكر الثلاث المذكورات ، قال : ونسب يزيد الزابعة . وفي رواية الطحاوي : وخمارا لفاطمة بنت أسد بن هاشم أم علي ، وخمارا لفاطمة بنت النبي ﷺ ، وخمارا لفاطمة بنت حمزة بن عبد المطلب ، وخمارا لفاطمة أخرى قد نسيها ، فقال عباس لعلمها فاطمة امرأة عقيل بن أبي طالب وهي بنت شيبه بن ربيعة ، وقيل بنت عتبة بن ربيعة ، وقيل بنت الوليد بن عتبة . واسرة عقيل هذه هي التي لما تخاصمت مع عقيل بعد عثمان معاوية وابن عباس حكمن بينهما ذكره مالك في المدونة ، وغيره ، واستدل بهذا الحديث على جواز تأخير البيان عن وقت الخطاب لأن النبي ﷺ أرسل الحلة إلى علي فبني على علي ظاهر الإرسال فانتفع بها في أشهر ما صنعت له وهو القدس ، فبين له النبي ﷺ أنه لم يبع له لبها وإنما يبعث بها إليه ليسكسوها غيره ممن تباح له ، وهذا كله إن كانت القصة وقعت بعد النهي عن لبس الرجال الحرير ، وسيأتي مزيد لهذا في الحديث الذي بعده . الحديث الثاني ، قوله (جوربة) بالجيم والراء مصغر وبعد الراء تحذانية مفتوحة . قوله (عن عبد الله) هو ابن عمر . قوله (أن عمر رأى حلة سراء) هكذا رواه أكثر أصحاب نافع ، وأخرجه النسائي من رواية عبيد الله بن عمر العمري عن نافع عن ابن عمر عن عمر أنه رأى حلة ، فجعله في مسند عمر . قال الدارقطني : المحفوظ أنه من مسند ابن عمر . وسراء تقدم مضطربا وتفسيرها في الحديث الذي قبله . ووقع في رواية مالك عن نافع كما تقدم في كتاب الجمعة أن ذلك كان على باب المسجد ، وفي رواية ابن إسحق عن نافع عند النسائي أن عمر كان مع النبي ﷺ في السوق فرأى الحلة ، ولا تخالف بين الروایتين ، لأن طرف السوق كان يصل إلى قرب باب المسجد . قوله (تباح) في رواية جرير بن حازم عن نافع عند مسلم : رأى عمر عطارد التيمي يقيم حلة بالسوق ، وكان رجلا يغشى الملك ويصيب منهم ، وأخرج الطبراني من طريق أبي مجلز عن حفصة بنت عمر أن عطارد بن حاجب جاء بثوب من ديباج كساه إياه كسرى ، فقال عمر : ألا أشتري لك يا رسول الله ؟ ومن طريق عبد الرحمن بن عمرو بن معاذ عن عطارد نفسه أنه أهدى إلى النبي ﷺ ثوب ديباج كساه إياه كسرى ، واجمع بينهما أن عطارد لما أقامه في السوق ليبيع لم يتفق له بيعه فأهداه للنبي ﷺ . وعطارد هذا هو ابن حاجب بن ذرارة بن عدس بمهملات الدارمي يكنى أبا هكرشة بشين معجمة ، كان من جملة وفد بني تميم أصحاب المحررات ، وقد أسلم وحسن إسلامه واستعمله النبي ﷺ على صدقات قومه ، وكان أبوه من رؤساء بني تميم في الجاهلية ، وقصته مع كسرى في رهنه قومه عوضا عن جمع كثير من العرب عند كسرى مشهورة حتى ضرب المثل بقوم حاجب . قوله (لو ابتعتها فلبستها) في رواية سالم عن ابن عمر كما تقدم في العيدين : اشترى هذه فتجمل بها ، وكان عمر أشار بشرائها وتمناه . قوله (لو قد إذا أتوك) في رواية جرير بن حازم : لو فود العرب ، وكأنه خصه بالعرب لأنهم كانوا إذا ذاك الفود في الغالب ، لأن مكة لما فتحت بادر العرب بإسلامهم ، فكان كل غيلة ترسل كبراءها ليلبسوا ويتعلموا ويرجعوا إلى قومهم فيدهوم إلى الإسلام ويعلموم . قوله (والجمعة) في رواية سالم : العيد ، بدل الجمعة وجمع ابن إسحق عن نافع ما تضمنته الروايتان ، أخرجه النسائي بلفظ : فتجمل بها لو فود العرب إذا أتوك ، وإذا خطبت الناس في يوم عيد وغيره . قوله (إنما يلبس هذه) في رواية جرير بن حازم : إنما يلبس الحرير . قوله (من أخلاق له) زاد مالك في روايته : في الآخرة . والخلق النصب وقيل الخط وهو المراد هنا ، ويطلق أيضا على الحرمة وعلى الدين ، ويحتمل أن يراد من لا نصيب له في الآخرة أي من لبس الحرير قاله الطبري ، وقد تقدم في حديث أبي عثمان عن عمر في أول حديث من

و باب ليس الحرير ، ما يؤيده ولفظه ، لا يلبس الحرير إلا من ليس له في الآخرة منه شيء . قوله (وأن النبي ﷺ بعث بعد ذلك إلى عمر حلة سرياء) زاد الاسماعيل من هذا الوجه جملة سرياء من حرير ، ومن بيانية ، وهو يقتضي أن السرياء قد تكون من غير حرير . قوله (كساها إياه) كذا أطان ، وهي باعتبار ما فهم عمر من ذلك ، والا فقد ظهر من بقية الحديث أنه لم يبعث إليه بها ليلبسها ، أو المراد بقوله كساه إعطاء ما يصلح أن يكون كسوة ، وفي رواية مالك الماضية في الجمعة ، ثم جاءت رسول الله ﷺ منها حلل فأعطى عمر حلة ، وفي رواية جرير بن حازم ، فلما كان بعد ذلك أتى رسول الله ﷺ بحلل سرياء فبعث إلى عمر بحلة وبعث إلى أسامة بن زيد بحلة وأعطى علي بن أبي طالب حلة ، وعرف بهذا جملة الحلة المذكورة في حديث علي المذكور أولا . قوله (فقال عمر كسوتها وقد سمعتك تقول فيها ما قلت) في رواية جرير بن حازم وجاء عمر بحلته يحملها فقال : بعثت إلى جهنم وقد قلت بالأمس في حلة عطاردة ما قلت ، والمراد بالأمس هنا يحتمل القيلة الماضية أو ما قبلها بحسب ما اتفق من وصول الحلل إلى النبي ﷺ بعد قصة حلة عطاردة ، وفي رواية محمد بن إسحق ، وخرجت فزعا فقلت : يا رسول الله ترسل بها إلى وقد قلت فيها ما قلت . . قوله (إنما بعثت بها إليك لتبيها أو تكسوها) في رواية جرير ، لتصيب بها ، وفي رواية الأعمش عن سالم كما مضى في العيدين ، وتبيها وتصيب بها حاجتك ، وفي رواية يحيى بن إسحق عن سالم كما سيأتي في الأدب ، لتصيب بها مالا ، وزاد مالك في آخر الحديث ، فكساها عمر أcha له بمكة مشركا ، زاد في رواية عبيد الله بن عمر العمري عند النسائي ، أcha له من أمه ، وتقدم في البيوع من طريق عبد الله بن دينار عن ابن عمر ، فأرسل بها عمر إلى أخ له من أهل مكة قبل أن يسلم ، قال الثوري هذا يشعر بأنه أسلم بعد ذلك . قلت : ولم أقف على تسمية هذا الإخ إلا فيما ذكره ابن بشكوال في « المهمات » ، نقلنا عن ابن الحنبل في رجال الموطأ فقال : اسمه عثمان بن حكيم ، قال الديلماني : هو السلي أخو خولة بنت حكيم بن أمية بن حارثة بن الإوفس ، قال : وهو أخو زيد بن الخطاب لأمه . فمن أطلق عليه أنه أخو عمر لأمه لم يصب . قلت : بل له وجه بطريق الجواز . ويحتمل أن يكون عمر ارتضع من أم أخيه زيد فيكون عثمان أcha عمر لأمه من الرضاع وأcha زيد لأمه من النسب . وأما ابن سعد أن والدة سعيد بن المسيب هي أم سعيد ابن عثمان بن الحكم ، ولم أقف على ذكره في الصحابة ، فإن كان أسلم فقد قاتهم ، فليستدرك ، وإن كان مات كافرا وكان قوله « قبل أن يسلم » لا مفهوم له ، بل المراد أن البعث إليه كان في حال كفره مع قطع النظر عما وراء ذلك ، فلتعذر بنته في الصحابة . وفي حديث جابر الذي أوله « أن النبي ﷺ صلى في قباء حرير ثم نزع فقال ثمانى عنه جرير » كما تقدم لتبنيه عليه في أوائل كتاب الصلاة زيادة عند النسائي وهي « فأعطاه لعمر » ، فقال : لم أعطه لك لتلبسه بل لتبيته ، فباعه عمر ، وسنده قوى وأصله في مسلم ، فإن كان محظوظا أمكن أن يكون عمر باعه بأذن أخيه بعد أن أهداه له ، والله أعلم . (فتيه) وجه ادخال هذا الحديث في « باب الحرير للنساء » يؤخذ من قوله لعمر ولتبيها أو تكسوها ، لأن الحرير إذا كان لبسه محرما على الرجال فلا فرق بين عمر وغيره من الرجال في ذلك فينحصر الإذن في النساء ، وأما كون عمر كساها أcha فلا يشكل على ذلك عند من يرى أن الكافر مخاطب بالزورع ويكون أهدى عمر الحلة لأخيه ليبيها أو يكسوها امرأة ، ويمكن من يرى أن الكافر غير مخاطب أن يتفصل عن هذا الإشكال بالنسك بدخول النساء في عموم قوله أو يكسوها أي إما للراة أو للكافر بقرينة قوله « إنما يلبس هذا من لا خلاقي له » أي من الرجال . ثم ظهر لي وجه آخر وهو أنه أشار إلى ما ورد في بعض طرق الحديث المذكورة

قد أخرج الحديث المذكور الطحاوي من رواية أيوب بن موسى عن نافع عن ابن عمر قال : أبصر رسول الله ﷺ على عطاردة حلة فكرمها له ثم أنة كساهما عمر مثله ، الحديث ، وفيه : رأى أن أكسكها لتلبسها إنما أعطيتكما لتلبسها النساء ، واستدل به على جواز لبس المرأة الحرير الصرف بناء على أن الحلة الديرة هي التي تكون من حرير صرف ، قال ابن عبد البر : هذا قول أهل العلم ، وأما أهل اللغة فيقولون : هي التي يخالطها الحرير ، قال : والاول هو المعتمد . ثم ساق من طريق محمد بن سيرين عن ابن عمر نحو حديث الباب وفيه : حلة من حرير ، وقال ابن بطال : دلت طرق الحديث على أن الحلة المذكورة كانت من حرير محض ، ثم ذكر من طريق أيوب عن نافع عن ابن عمر : ان عمر قال : يا رسول الله ، اني سررت بعطاردة يمرض حلة حرير لبيع ، الحديث أخرجه أبو حوالة والعلبري بهذا اللفظ . قلت : وتقدم في الببوع من طريق أبي بكر بن حفص عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه : حلة حرير أو سيرا ، ، وفي العيدين من طريق الزهري عن سالم : حلة من استبرق ، وقد فسر الاستبرق في طريق أخرى بأنه ما غلظ من الديباج ، أخرجه المصنف في الادب من طريق يحيى بن إسحق قال : سألت سالم عن الاستبرق فقالت : ما غلظ من الديباج ، فقال : سمعت عبد الله بن عمر ، فذكر الحديث . ووقع عند مسلم من حديث أنس في نحو هذه القصة : حلة من سندس ، قال النووي : هذه الألفاظ تبين أن الحلة كانت حريرا محضا . قلت : الذي يتبين أن السيرا قد تكون حريرا صرفا وقد تكون غيرة محض ، فائق في قصة عمر جاء التصريح بانها كانت من حرير محض ولهذا وقع في حديثه : إنما يلبس هذه من لا خلاق له ، ، والتي في قصة على لم تكن حريرا صرفا لما روى ابن أبي شيبة من طريق أبي قحظة عن هبيرة بن يريم عن على قال : أهدى لرسول الله ﷺ حلة مسيرة بحرير إما سداها أو لحنها ، فأرسل بها الى فقالت : ما أصنع بها ، ألبسها ؟ قال : لا أرضى لك إلا ما أرضى لنفسى ، ولكن اجعلها خرا بين الفرواطم ، وقد أخرجه أحد وابن ماجه من طريق ابن إسحق عن هبيرة فقال فيه : حلة من حرير ، وهو محمول على رواية أبي قحظة وهو بقاء ومصحة ثم مشاة اسمه سعيد بن حلاقة بكسر المهملة وتخفيف اللام ثم قاف ، فقه ، ولم يقع في قصة على وعيد على لبسها كما وقع في قصة عمر ، بل فيه : لا أرضى لك إلا ما أرضى لنفسى ، ولا ريب أن ترك لبس ما خالطه الحرير أولى من لبسه عند من يقول بجوازه والله أعلم . الحديث الثالث حديث أنس : رأى على أم كلثوم بنت رسول الله ﷺ برد حرير سيرا ، هكذا وقع في رواية شعيب عن الزهري ووافقه الزبيدي كما تقدمت الإشارة اليه في : باب من الحرير من غير لبس ، وأخرجه النسائي من رواية ابن جريج عن الزهري كالاول ، ومن طريق معمر عن الزهري نحوه لكن قال زينب بدل أم كلثوم ، والمحموط ما قال الاكثر ، وقد غفل الطحاوي فقال : ان كان أنس رأى ذلك في زمن النبي ﷺ فيعارض حديث عقبة ، يعني الذي أخرجه النسائي وصححه ابن حبان : ان النبي ﷺ كان يمنع أهله الحرير والحلة ، وان كان بعد النبي ﷺ كان دليلا على نسخ حديث عقبة ، وكذا قال ، وخفى عليه أن أم كلثوم ماتت في حياة النبي ﷺ وكذلك زينب فبطل التردد ، وأما دعوى المعارضة فردودة ، وكذا النسخ . والجمع بينهما واضح بحمل النبي في حديث عقبة على التنزيه وإقرار أم كلثوم على ذلك لما لبیان الجواز وإما لكونها كانت إذ ذاك صغيرة ، وعلى هذا التقدير فلا إشكال في رواية أنس لها ، وعلى تقدير أن تكون كانت كبيرة فيحمل على أن ذلك كان قبل الحجاب أو بعده ، لكن لا يلزم من رؤية الثوب على اللباس رؤية اللباس فلهذا رأى ذيل قميصه مثلا ، ويحتمل أيضا أن

العبداء التي كانت على أم كلثوم كانت من غير الحرير الصنف كما تقدم في حلة علي، والله أعلم. واستدل بأحاديث الباب على جواز لبس الحرير للنساء سواء كان الثوب حريرا كله أو بمقطعه، وفي الأول عرض المفضول على الفاضل والتابع على المتوجع ما يحتاج إليه من مصالحه ممن يظن أنه لم يطلع عليه، وفيه إباحة العاطل لمن يستحقه، وفيه جواز البيع والشراء على باب المسجد، وفيه مباشرة الصالحين والفضلاء البيع والشراء. وقال ابن بطال فيه ترك النبي ﷺ لباس الحرير وهذا في الدنيا، وإرادة تأخير الطيبات إلى الآخرة التي لا انقضاء لها، إذ تهيج الطيبات في الدنيا ليس من الحزم، فزهّد في الدنيا للآخرة، وأمر بذلك، ونهى عن كل سرف وحرمة. وتعبه ابن المنير بأن تركه ﷺ لبس الحرير إنما هو لاجتناب المعصية، وأما الزهد فأنما هو في غائص الحلال ومالا عقوبة فيه، فالنقل منه وتركه مع الامكان هو الذي تتفاضل فيه درجات الزهاد. قلت: ولعل مراد ابن بطال بيان سبب التحريم فيستقيم ما قاله. وفيه جواز بيع الرجال الثياب الحرير وأصرفهم فيها بالهبة والهبة لا اللبس. وفيه جواز صلة القريب الكافر والاحسان إليه بالهدية. وقال ابن عبد البر: فيه جواز الهدية للكافر ولو كان حربيا. وتعبه بأن عطاردا إنما وقد سنة تسع ولم يبق بمكة بعد الفتح مشرك. وأجيب بأنه لا يلزم من كون وفادة عطاردا سنة تسع أن تكون قصة الحالة كانت حينئذ بل جاز أن تكون قبل ذلك، وما زال المشركون يقدمون المدينة ويعاملون المسلمين بالبيع وغيره، وعلى تقدير أن يكون ذلك سنة الوفود فيحتمل أن يكون في المدة التي كانت بين الفتح وحج أبي بكر، فإن منع المشركين من مكة إنما كان من حجة أبي بكر سنة تسع ففيها وقع النهي أن لا يبيع بعد إمام مشرك ولا يعطوف بالبيت عريان، واستدل به على أن الكافر ليس مخاطبا بالفروع لأن عمر لما منع من لبس الحلة أهداها لأخيه المشرك ولم ينكر عليه، وتعبه بأنه لم يأمر أخاه بلبسها فيحتمل أن يكون وقع الحكم في حقه كما وقع في حق عمر فينتفع بها بالبيع أو كدوة النساء ولا يلبس هو. وأجيب بأن المسلم عنده من الوازع الشرعي ما يحمله بعد العلم بالنهي عن الكف، بخلاف الكافر فإن كفره يحمله على عدم الكف عن تماطى المحرم، فلو لا أنه مباح له لبسه لما أهدى له لما في تمكينه منه من الإغانة على المعصية، ومن ثم يحرم بيع العصور ممن جرت عادة أن يتخذه خيرا وإن احتمل أنه قد يشربه عصيرا، وكذا بيع الغلام الجليل من يشتر بالمعصية أسكن يحتمل أن يكون ذلك كان على أصل الإباحة، وتكون مشروعية خطاب الكافر بالفروع تراخت عن هذه الواقعة، والله أعلم

٣١ - باب ما كان النبي ﷺ يتجوز من اللباس والبسط

٥٨٤٣ - حدثنا سليمان بن حرب حدثنا حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد عن عبيد بن حمزة عن أبي هاشم رضي الله عنهما قال: «لبيت سنة وأنا أريد أن أسأل حمرا عن الرايتين اللتين تظاهرتا على النبي ﷺ، فبسط أهابه، فنزل يوما منزلا فدخل الأرك، فما خرج سأته فقال: عائشة. ثم قال: كنتا في الجاهلية لاسدة النساء شيئا. فلما جاء الإسلام وذكرهن الله رأينا لمن - بذلك - علينا حقاً، من غير أن ندخلهن في شيء من أمورنا. وكان بيني وبين امرأتى كلام، فأغلظت لي، فقالت لها: وإليك لحدك؟ قالت: تقول هذا لي وأبنتك تؤذي النبي ﷺ؟ فأبيت حفصة ففأت لها: إني أهدرك أن تدعي الله ورسوله. وتقدمت إليها في أذاه. فأبيت

أم سلمة فقلت لها ، فقالت : أعجب منك يا عمر ، قد دخلت في أمورنا ، فلم يبق إلا أن تدخل بين رسول الله ﷺ وأزواجه . فردت . وكان رجل من الأنصار إذا غاب عن رسول الله ﷺ وشهدته أنبئته بما يكون ، وإذا غبت عن رسول الله ﷺ وشهد أناني بما يكون من رسول الله ﷺ . وكان من حول رسول الله ﷺ قد استقام له ، فلم يبق إلا ملك غسان بالشام كفا نخاف أن يأتينا . فاشمرت إلا بالأنصاري وهو يقول : إنه قد حدث أمر ، قلت له : وما هو ؟ أجا الفسائي ؟ قال : أعظم من ذلك ، طلق رسول الله ﷺ نسائه . فحنت ، فإذا البكاء في حبرهن كلهن ، وإذا النبي ﷺ قد صعد في مشربيه له ، وعلى باب المشربة وصيف ، فأنبئت فقلت : استأذن لي ، فأذن لي فدخلت ، فإذا النبي ﷺ على حصير قد أتر في جنبه ، ونحت رأسه مرفقة من آدم حشوها ليف ، وإذا أثب مملقة وقرظ ، فذكرت الذي قلت لحفصة وأم سلمة ، والذي ردت على أم سلمة ، فضحك رسول الله ﷺ . فبنت تسعا وعشرين ليلة ثم نزل .

٥٨٤٤ - حدثني عبد الله بن محمد حدثنا هشام أخبرنا معمر عن الزهري قال أخبرني هند بنت الحارث

عن أم سلمة رضي الله عنها قالت : استيقظ النبي ﷺ من الليل وهو يقول : لا إله إلا الله ، ماذا أنزل الليلة من القرآن ؟ ماذا أنزل من القرآن ؟ من يوقظ صواحب المحبرات ؟ كم من كسبة في الدنيا عارية يوم القيامة . قال الزهري : وكانت هند لها أزرار في كفيها بين أصابعها .

قوله (باب ما كان النبي ﷺ يتجوز من القياس والبسط) معنى قوله « يتجوز » يتوسع فلا يضيق بالافتقار على صنف بعينه ، أو لا يضيق بطالب النفيس والغالي ، بل يستعمل ما تيسر ، ووقع في رواية الكشميني « يتجوز » بهيم وزاي أيضا لكنها قليلة مفتوحة بعدها ألف وهي أوضع ، والبسط بفتح الموحدة ما يبسط ويجلس عليه . ذكر فيه حديثين : أحدهما حديث ابن عباس في قصة المرأتين اللتين نظرنا ، وقد تقدم شرحه في الطلاق مستوى . والآخر منه نحوه ﷺ على حصير وتحت رأسه مرفقة حشوها ليف ، وقوله في هذه الرواية « مرفقة » بكسر أوله . سكنون الزاء وفتح الفاء بعدها قاف ما يرفق به ، وقد تقدم في الرواية الأخرى بلفظ « وسادة » وقوله « فاشمرت الأنصاري » وهو يقول قد حدث أمر ، في رواية الكشميني « فاشمرت » إلا بالأنصاري وهو يقول ، وفي نسخة عنه . فاشمرت بالأنصاري إلا وهو يقول « قال الكرمانى : سقط حرف الاستثناء من جل النسخ بل من كلها ، وهو قدور والقربة تدل عليه ، أو داء زائدة والتقدير شمرت بالأنصاري وهو يقول ، أو ما مصدرية وتكون هي المبتدأ بالأنصاري الخبر أى شعورى متلبس بالأنصاري قائلا . قلت : ويحتمل أن تكون ماناقية حل حالما بفخر احتياج لفرض الاستثناء ، والمراد البالغة في نفي شعوره بكلام الأنصاري من شدة مادهم من الخبر الذي أخبر به ، ويكون قد استثبتته فيه مرة أخرى ، ولذلك نقله عنه ، لكن رواية الكشميني ترجح الاحتمال الأول وتوضح أن قول

الكرمانى بل كلها ليس كذلك ، وقوله د وعلى باب المشربة وصيف ، بمهلة وفا. وزن عظيم هو الغلام دون البلوغ وقد يطلق على من بلغ الخدمة ، يقال وصف الغلام بالغرم وصافة . وقول عمر د فتقدمت اليها في اذاه ، أى أنذتها من أذى رسول الله ﷺ وما يقع من العقوبة بسبب اذاه . الحديث الثانى ، وقوله (كم من كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة) قال ابن بطال قرن النبي ﷺ نزول الخوان بالفتنة إشارة الى أنها تسبب عنها ، والى أن القصد في الامر غير من الاكثار واسلم من الفتنة ، ومطابقة حديث أم سلمة هذا للترجمة من جهة أنه ﷺ حذر من لباس الرقيق من الثياب الواصفة لاجسامهن لثلاثين في الآخرة ، وفيما حكاه الزهرى عن هند ما يؤيد ذلك قال : وفيه إشارة الى أن النبي ﷺ لم يكن يلبس الثياب الصفافة لانه إذا حذو من لباسها عن ظهور العورة كان أولى بصفة السكال من غيره اه ، وهو مبنى على أحد الأقوال في تفسير المراد بقوله د كاسية عارية ، كما سيأتى بيانه في كتابه الفتن، ويحتمل أن يكون الحديثان دالين على الترجمة بالنوزع . حديث عمر مطابق للتبسيط وحديث أم سلمة مطابق للباس ، والمراد بقوله يتجرى أى فيها يتعلق بنفسه وبأهله . وقوله (قال الزهرى : وكانت هند لها أزرار في كعبها بين أصابعها) هو موصول بالاستناد المذكور الى الزهرى ، وقوله د أزرار ، وقع للاكثر وفي رواية أبى أحمد الجرجاني د ازار ، براء واحدة وهو غلط ، والمعنى أنها كانت تخفى أن يبدو من جسدها شيء بسبب سعة كعبها فكانت تزور ذلك لئلا يبدو منه شيء فتدخل في قوله د كاسية عارية ،

٣٣ - باب ما يدعى لمن ليس ثوباً جديداً

٥٨٤٥ - **حريش** أبو الوليد حدثنا إسحاق بن سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص قال حدثني أبى قال حدثني أم خالد بنت خالد قالت د أتى رسول الله ﷺ ثياب فيها خميسة سوداء ، قال من ترون نكسوها هذه الخميسة ، فأبكتهم قوم . قال : ائتوني بأمر خالد . فأتى بنى النبي ﷺ ، فالتبسنيها بيده وقال : أبى وأخيتى - مرتين - فجلس ينظر إلى علم الخميسة ويشير بيده إلى ويقول : يا أم خالد ، هذا سنا . وهذا سنا بلسان الحبشة : الحسن . قال إسحاق : حدثني امرأة من أهلى أنها رأت على أم خالد .

قوله (باب ما يدعى لمن ليس ثوباً جديداً) كأنه لم يثبت عنده حديث ابن عمر قال د رأى النبي ﷺ على عمر ثوباً فقال : ليس جديداً ، وعش حيدا ، ومث شبيداً ، أخرجه النسائي وابن ماجه ومصححه ابن حبان ، وأعله النسائي . وجاء أيضا فيما يدهو به من لبس الثوب الجديد أحاديث : منها ما أخرجه أبو داود والنسائي والترمذى ومصححه من حديث أبى سعيد د كان رسول الله ﷺ إذا استجد ثوبا سماه باسمه عمامة أو قبضا أو داء ثم يقول : اللهم لك الحمد أنت كسوتني ، أسألك خيره وخير ما صنع له وأعوذ بك من شره وشر ما صنع له ، وأخرج الترمذى وابن ماجه ومصححه الحاكم من حديث عمر رفعه د من لبس ثوبا جديداً فقال : الحمد لله الذى كسانى ما أراى به هورق ، وأجعل به في حياتى - ثم عمد الى ثوب أخلق فتصدق به - كان في حفظ الله وفي كنف الله حيا وميتا ، وأخرج أحمد والترمذى وحسنه من حديث معاذ بن أنس رفعه د من لبس ثوبا فقال : الحمد لله الذى كسانى هذا ووزقني من غير حول منى ولا قوة . غفر الله له ما تقدم من ذنبه ، وحديث أم خالد بنت سعيد المذكور في هذا

الباب تقدم شرحه في باب الخبيصة السوداء ، وقدم بيان الاختلاف في قوله ﷺ لما دأبل وأخلق ، هل بالثأف أو الفاء ، وقوله فيه ، خبيصة سوداء ، لا ينافي ما وقع في كتاب الجهاد أنه كان عليها قميص أصفر ، لأن القميص كان عليها لما جرى بها ، والخبيصة هي التي كسيتها . وقوله في آخره ، قال إسحق ، هو ابن سميد راوى الحديث عن أبيه ، وهو موصول بالسند المذكور ، وقوله ، حدثني امرأة من أهل ، لم أفت على اسمها ، وقوله أنها رأتة على أم خالد أي الثوب ، ويستفاد من ذلك أنه بقي زمانا طويلا ، وقد تقدم ما يدل على ذلك صريحا في باب الخبيصة .

٣٣ - باب النهي عن التزعفر للرجال

٥٨٤٦ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** عبد الوارث عن **عبد العزيز** عن **أنس** قال : **نهى** النبي ﷺ أن

يتزعفر الرجل ،

قوله (باب النهي عن التزعفر للرجال) أي في الجسد ، لأنه ترجم بعده ، باب الثوب المودفر ، وفيه بالرجل ليخرج المرأة . **قوله** (عن عبد العزيز) هو ابن صهيب . **قوله** (أن يتزعفر الرجل) كذا رواه عبد الوارث وهو ابن سميد مقيدا ، ووافقه اسماعيل بن علية وحاد بن زيد عند مسلم وأصحاب السنن ، ووقع في رواية حماد بن زيد ، **نهى** عن التزعفر للرجال ، ورواه شعبة عن ابن علية عند النسائي مطلقا فقال : **نهى** عن التزعفر ، وكأنه اختصره وإلا فقد رواه عن اسماعيل فوق العشرة من الحفاظ مقيدا بالرجل ، ويحتمل أن يكون اسماعيل اختصره لما حدث به شعبة والمطلق محمول على المقيد ، ورواية شعبة عن اسماعيل من رواية الأكاير عن الأصاغر ، واختلف في النهي عن التزعفر هل هو لما تحته لكونه من طيب النساء ولهذا جاء الزجر عن الخلق ؟ أو لأنه فيلحق به كل صفرة ؟ وقد نقل البيهقي عن الشافعي أنه قال : **أنهى** الرجل الخلخل بكل حال أن يتزعفر ، وآمره إذا تزعفر أن يفسله . قال : وأرخص في المعصر لأنني لم أجد أحدا يحكي عنه إلا ما قال **هل** : **نهاني** ولا أقول أنها كم ، قال البيهقي : قد ورد ذلك عن غير علي ، وساق حديث عبد الله بن عمر **قال** : **رأى** **هل** النبي ﷺ ، **ثوبين** معصفرين فقال : **اف** هذه من ثياب الكفار فلا تلبسهما ، أخرجه مسلم ، وفي لفظ له : **فقلت** **أعسلم** ؟ **قال** لا بل **أحرقهما** ، قال البيهقي فلو بلغ ذلك الشافعي لقال به اتباعا لسنة كعادته . وقد كره المعصر جماعة من السلف ورخص فيه جماعة ، ومن قال بكراهته من أصحابنا الحلبي ، واتباع السنة هو الأولى له . وقال النووي في شرح مسلم : **أفتن** البيهقي المسألة وافقه أعلم ، ورخص مالك في المعصر والمزعفر في البيوت وكرهه في المحافل ، وسيأتي قريبا حديث ابن عمر في الصفرة ، وتقدم في النكاح حديث أنس في قصة عبد الرحمن بن عوف حين تزوج وجاء إلى النبي ﷺ وعليه أثر صفرة ، وتقدم الجواب عن ذلك بأن الخلق كان في ثوبه هلقي به من المرأة ولم يكن في جسده ، والكراهة لمن تزعفر في بدنه أشد من الكراهة لمن تزعفر في ثوبه . وقد أخرج أبو داود والترمذي في الشمائل ، والنسائي في السكبي ، من طريق سلم العلوي عن أنس ، دخل رجل على النبي ﷺ وعليه أثر صفرة ، فكره ذلك ، فلما كان راجعا أحداشي . بكرمه ، فلما قام قال : لو أمرتم هذا أن يترك هذه الصفرة ، ولم يفتح المهمل وسكون اللام فيه لهن ، ولابن داود من حديث حماد رفته ، لا تحضر الملائكة جنازة كافر ولا هضمخ بالزعفران ، وأخرج أيضا من حديث حماد قال : قدمته على أمي لئلا وقد تشفت يد أي . شفته وبني زعفران ، فسندت على النبي ﷺ فلم يرحب بي وقال اذهب

فاهمل عنك هذا

٣٤ - باب الثوب المزفر

٥٨٤٧ - **حدثنا أبو أسيم** حدثنا سفيان عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : نهى النبي ﷺ أن يلبس الحر ثوباً مصبوغاً بوزن أو بزعفران

قوله (باب الثوب المزفر) ذكر فيه حديث ابن عمر : نهى النبي ﷺ أن يلبس الحر ثوباً مصبوغاً بوزن أو بزعفران ، وكذا أورده مختصراً ، وقد تقدم بطولاً مشروحاً في كتاب الحج ، وقد أخذ من التقييد بالحر جواز لبس الثوب المزفر للحلال ، قال ابن بطلان : أجاز مالك وجماعة لباس الثوب المزفر للحلال وقالوا : إنما وقع النهي منه للحر خاصة ، وحله للشافعي والمكوفيون على الحر وغير الحر ، وحديث ابن عمر الآتي في باب الثوب السبتي ، يدل على الجواز ، فإن فيه أن النبي ﷺ كان يصبغ بالصفرة . وأخرج الحاكم من حديث عبد الله بن جعفر قاله : رأيت رسول الله ﷺ وعليه ثوبان مصبوغان بالزعفران ، وفي سنده عبد الله بن مصعب الزبيري وفيه ضعف ، وأخرج الطبراني من حديث أم سلمة أن رسول الله ﷺ صبغ أزاره ورداءه بزعفران ، وفيه راو مجهول ، ومن المستغرب قول ابن العربي : لم يرد في الثوب الأصفر حديث ، وقد ورد فيه عدة أحاديث كما ترى ، قال الملب : الصفرة أبيض اللون إلى النفس ، وقد أشار إلى ذلك ابن عباس في قوله تعالى (صفراء فاقع لونها تسر الناظرين)

٣٥ - باب الثوب الأحمر

٥٨٤٨ - **حدثنا أبو الوليد** حدثنا شعبه عن أبي إسحاق سمع البراء رضي الله عنه يقول : كان النبي ﷺ مبروطاً ، وقد رأيته في حقه سحر ما رأيت شيئاً أحسن منه

قوله (باب الثوب الأحمر) ذكر فيه حديث البراء : كان النبي ﷺ مبروطاً ، ورأيته في حقه حمراء ما رأيت شيئاً أحسن منه ، وقد تقدم في صفة النبي ﷺ أهم سياقا من هذا . **قوله** (عن أبي إسحاق) هو السبعي (سمع البراء) هو ابن عازب ، وكذا قال أكثر أصحاب أبي إسحاق ، وخالفهم أشعث فقال : عن أبي إسحاق عن جابر بن سمرة ، أخرجه النسائي وأعله الترمذي وحسنه ، ونقل عن البخاري أنه قال : حديث أبي إسحاق عن البراء وعن جابر بن سمرة صحيحان وصححه الحاكم ، وقد تقدم حديث أبي حنيفة قريبا وبأني ، وفيه حلة حمراء ، أيضا . ولأبي داود من حديث هلال بن عاصم عن أبيه : رأيت النبي ﷺ مخطب بمنى على بعير وعليه برد أحمر ، وأسناده حسن ، وللطبراني بسند حسن عن طارق الحارثي نحوه لكن قال : يسوق ذي الجاد . وتقدم في باب الزعفران ما يتعلق بالمصفر ، فإن غالب ما يصبغ بالمصفر يكون أحمر ، وقد تلخص لنا من أقوال السلف في لبس الثوب الأحمر سبعة أقوال : الأول الجواز مطلقا جاء عن علي وطلحة وعبد الله بن جعفر والبراء وغير واحد من الصحابة ، وعن سعيد بن المسيب والثوري والشعبي وأبي قلابة وأبي وائل وطائفة من التابعين . القول الثاني المنع مطلقا ، لما تقدم من حديث عبد الله بن عمرو وما نقله البيهقي وأخرج ابن ماجه من حديث ابن عمر : نهى رسول الله ﷺ عن المصفر وهو بالغا . وتشديد الدال وهو التسبب بالمصفر فسره في الحديث ، وعن عمر أنه كان إذا رأى على الرجل ثوبا مصفرا جذبته وقال : دعوا هذا

النساء ، أخرجه الطبري . وأخرج ابن أبي شيبة عن مرسل الحسن ، الحمرة من زينة الشيطان والشيطان يحب الحمرة ،
وصله أبو علي بن السكن وأبو محمد بن هادي ، ومن طريق البيهقي في الشعب ، من رواية أبي بكر الهذلي وهو ضعيف
عن الحسن عن رافع بن يزيد الثقفي رفعه ، أن الشيطان يحب الحمرة ، وأياكم والحمرة ، وكل ثوب ذي شهرة ، وأخرجه
ابن منده وأدخل في رواية له بين الحسن ورافع رجلا ، فالحديث ضعيف وبالحديث الجوزقاني فقال أنه باطل ، وقد
وقفت على كتاب الجوزقاني المذكور وترجمه ، بالاباطيل ، وهو بخط ابن الجوزي ، وقد تبعه على ما ذكر في
أكثر كتابه في الموضوعات ، لكنه لم يوافق على هذا الحديث فإنه ما ذكره في الموضوعات فاصاب ، وعن عبد الله
ابن همرؤ قال : مر على النبي ﷺ رجل وعليه ثوبان أحمران فسلم عليه فلم يرد عليه النبي ﷺ ، أخرجه أبو داود
والترمذي وحسنه والبزار وقال : لا نعلمه إلا بهذا الإسناد ، وفيه أبو يحيى القتات مختلف فيه ، وعن رافع بن
خديج قال : خرجنا مع رسول الله ﷺ في سفر فرأى على رواحلتنا أكسية فيها خطوط عن حر فقال : ألا أرى
هذه الحمرة قد غلبتكم ، قال فقمنا سراعا فزعمناها حتى نفر بعض إبلنا ، أخرجه أبو داود ، وفي سننه راو لم يسم ،
وعن امرأة بن أبي أسد قالت : كنت عند زينب أم المؤمنين ونحن نصبح ثيابا لها بمغرة ، إذ طلع النبي ﷺ ، فلما
رأى المغرة رجع ، فلما رأته ذلك زينب غسلت ثيابها ووارت كل حمرة ، فجاء فدخل ، أخرجه أبو داود وفي سننه
ضعف . القول الثالث : يكره لبس الثوب المشيع بالحمرة دون ما كان صبيغ خفيفا ، جاء ذلك عن عطاء وطاوس
ومجاهد ، وكانت الحجة فيه حديث ابن عمر المذكور قريبا في المقدم . القول الرابع : يكره لبس الأحمر مطلقا
لفصد الزينة والشهوة ، ويجوز في البيوت والمهنة ، جاء ذلك عن ابن عباس ، وقد تقدم قول مالك في باب التزهيف .
القول الخامس : يجوز لبس ما كان صبيغ غزله ثم نسج ، ويمنع ما صبيغ بعد النسج ، جنح الى ذلك الخطابي واحتج
بأن الحلة الواردة في الاخبار الواردة في لبسه ﷺ الحلة الحمراء إحدى حلتين ، وكذلك البرد الأحمر ، وبرود
الذين يصيغ غزلها ثم ينسج . القول السادس : اختصاص النهي بما يصيغ بالمصفر لورود النهي عنه ، ولا يمنع ما
صبيغ بغيره من الاصباح ، ويمسك عليه حديث المغيرة المتقدم . القول السابع : تخصيص المنع بالثوب الذي يصيغ
كله ، وأما ما فيه لون آخر غير الأحمر من بياض وسواد وغيرهما فلا ، وعلى ذلك يحمل الأحاديث الواردة في الحلة
الحمراء ، فإن الحلال اليمانية غالبا تسكون ذات خطوط حمر وغيرها ، قال ابن القيم : كان بعض العلماء يلبس ثوبا مشيعا
بالحمرة يزعم أنه يتبع السنة : وهو غلط ، فإن الحلة الحمراء من برود الذين والبرد لا يصيغ أحمر صرفا . كذا قال .
وقال الطبري بعد أن ذكر غالب هذه الأقوال : الذي أراه جواز لبس الثياب المصقفة بكل لون ، إلا أني لا أحب
لبس ما كان مشيعا بالحمرة ولا لبس الأحمر مطلقا ظاهرا فوق الثياب لكونه ليس من لباس أهل المروعة في زماننا
فإن مراعاة زى الزمان من المروعة ما لم يكن لثما ، وفي مخالفة الزى ضرب من الشهرة : وهذا يمكن أن يلخص منه
قول ثامن . والتحقيق في هذا المقام أن النهي عن لبس الأحمر لأن كان من أجل أنه لبس الكتمان قال قول فيه كالقول
في المغيرة الحمراء كما سيأتي ، وإن كان من أجل أنه زى النساء فهو راجع الى الزجر عن التقية بالنساء فيكون النهي
عنه لا لذاته ، وإن كان من أجل الشهرة أو خرم المروعة فيمنع حيث يقع ذلك ، ولا فيقوى ما ذهب اليه مالك من
التفريق بين المحافل والبيوت

٥٨٤٩ - **عَنْ** قَبِيصَةَ حَدَّثَنَا سَفِيَانٌ عَنْ أَشْعَثَ عَنْ مُوَابَةَ بْنِ مُوَابَةَ بْنِ مُقَرَّنٍ عَنْ لُجْجَاءَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « أَمَرَنَا النَّبِيُّ ﷺ بِسَبْعٍ : عِيَادَةِ الْمَرِيضِ ، وَاتِّبَاعِ الْجَنَازِ ، وَتَشْدِيدِ الْعَاطِسِ . وَنَهَانَا عَنْ لُبْسِ الْحَرِيرِ ، وَالذَّبْيَاجِ ، وَالْقَشِيِّ ، وَالْأَسْتَبْرَقِ ، وَاللِّبَاسِ الْحَرِّ ،

قَوْلُهُ (باب الميثة الحرام) ذكر فيه حديث سفيان وهو الثوري عن أشعث وهو ابن أبي الشعثاء عن معاوية ابن سويد عن البراء قال ، أمرنا النبي ﷺ بسبع ، الحديث وفي آخره ، وعن لبس الحرير والذبياج والأستبرق والميثر الحر ، والحرير قد سبق القول فيه ، والذبياج والأستبرق صنعتان نفيستان ههنا ، وأما الميثر فهي جمع ميثرة تقدم ضبطها في باب لبس القسي ، وقد أخرج أحمد والنسائي وأصله عند أبي داود بسند صحيح عن علي قال ، نهى عن الميثر الأرجوان ، هكذا عندهم بلفظ نهى ، على البناء الجوهول ، وهو محمول على الرفع ، وقد أخرج أحمد وأصحاب السنن وصححه ابن حبان من طريق هبيرة بن يريم بفتحانية أوله وزن عظيم عن علي قال ، نهى رسول الله ﷺ عن غاتم الذهب ، وعن لبس القسي ، والميثة الحرام ، قال أبو عبيد : الميثر الحر التي جاء النبي ﷺ عنها كانت من سراكب العجم من ديباج وحرير . وقال الطبري هي وعاء يوضع على سرج الفرس أو رحل البعير من الأرجوان وحكي في المشارق ، قولاً أنها سروج من ديباج ، وقولاً أنها أغشية للسروج من حرير ، وقولاً أنها تشبه المخدة تحشى بقطن أو ريش يجهلها الزاكب تحتها ، وهذا يوافق تفسير الطبري ، والأقوال الثلاثة يحتمل أن لا تكون متخالفة بل الميثة تطلق على كل منها ، وتفسير أبي عبيد يحتمل الثاني والثالث ، وعلى كل تقدير فالميثة وإن كانت من حرير فالتنهي فيها كالنهي عن الجلوس على الحرير ، وقد تقدم القول فيه ، وإن كان تقييدها بالاحمر أخص من إطلاق الحرير فيمنع إن كانت حريراً ، ويتأكد المنع إن كانت مع ذلك حراماً ، وإن كانت من غير حرير فالتنهي فيها للزجر عن التشبه بالاعاجم ، قال ابن بطال : كلام الطبري يقتضي التسوية في المنع من الزكوب عليه سواء كانت من حرير أم من غيره ، فكان التنهي عنها إذا لم يكن من حرير للتشبه أو للسرف أو التزين ، وبحسب ذلك تفصيل الكراهة بين التحريم والتنزيه ، وأما تقييدها بالحرارة فنعمل المطلق على المقيّد . وهم الأكثر - يخص المنع بما كان أحمر ، والأرجوان المذكور في الرواية التي أشرت إليها بضم الهمة والجيم بينهما راء ساكنة ثم واو خفيفة ، وحكي عباس ثم القرطبي فتح الهمة وأنكره الثوري وصوب أن الضم هو المعروف في كتب الحديث واللغة والغريب ، واختلفوا في المرادة فقيل هو صبغ أحمر شديد الحرارة وهو نور شجر من أحسن الألوان ، وقيل الصوف الأحمر ، وقيل كل شيء أحمر فهو أرجوان ، ويقال ثوب أرجوان وقطيفة أرجوان ، وحكي السرايى أحمر أرجوان فكانت وصف البياض في الحرارة كما يقال أبيض بقق وأصفر قافع . واختلفوا هل الكلمة عربية أو معربة ؟ فإن قلنا باختصاص النبي بالاحمر من الميثر فالمعنى في التنهي عنها ما في غيرها كما تقدم في الباب قبله ، وإن قلنا لا يختص بالاحمر فالمعنى بالتنهي عنها ما فيه من الترفه ، وقد يعتاده الشخص فتوزع فيشق عليه تركها فيكون التنهي نهي لإرشاد لمصلحة دينية ، وإن قلنا التنهي عنها من أجل التشبه بالاعاجم فهو لمصلحة دينية ، لكن كان ذلك شعارهم حينئذ ومكفار ثم لما لم يصر الآن يختص بشعارهم زال ذلك المعنى فتزول الكراهة ، والله أعلم

٥٨٥٠ - **حَرْش** سليمان بن حرب حَدَّثَنَا حُمَادٌ عَنْ سَعِيدِ أَبِي مَسْلَمَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَنَسًا : أَكَانَ النَّبِيُّ

ﷺ يَصِلُ فِي تَعْلِيهِ ؟ قَالَ : نَعَمْ .

٥٨٥١ - **حَرْش** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ سَعِيدِ الْقُبَيْرِيِّ عَنْ عَبْدِ بْنِ جُرَيْجٍ أَنَّهُ قَالَ أَمَدَّ اللَّهُ ابْنَ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : رَأَيْتُكَ تَصْنَعُ أَرْبَعًا لَمْ أَرَأْ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِكَ يَصْنَعُهَا . قَالَ : مَا هِيَ يَا ابْنَ جُرَيْجٍ ؟ قَالَ : رَأَيْتُكَ لَا تَمْسُ مِنْ الْأَرْكَانِ إِلَّا الْيَمَانِيَيْنِ ، وَرَأَيْتُكَ تَلْبَسُ النِّعَالَ السَّبْتِيَّةَ ، وَرَأَيْتُكَ تَصْبِغُ بِالصُّفْرَةِ ، وَرَأَيْتُكَ إِذَا كُنْتَ بِمَكَّةَ أَهْلَ النَّاسِ إِذَا رَأَوْا الْهَلَالَ وَلَمْ يَهْلُ أَنْتَ حَتَّى كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ . فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو : أَمَّا الْأَرْكَانُ فَأَنَّى لَمْ أَرِ رَسُولَ اللَّهِ **ﷺ** يَمْسُ إِلَّا الْيَمَانِيَيْنِ ، وَأَمَّا النِّعَالُ السَّبْتِيَّةُ فَأَنَّى رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ **ﷺ** يَلْبَسُ النِّعَالَ الَّذِي لَيْسَ فِيهَا شَعْرٌ وَيَتَوَضَّأُ فِيهَا فَأَنَا أَحَبُّ أَنْ أَلْبَسَهَا ، وَأَمَّا الصُّفْرَةُ فَأَنَّى رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ **ﷺ** يَصْبِغُ بِهَا فَأَنَا أَحَبُّ أَنْ أَصْبِغَ بِهَا ، وَأَمَّا الْإِهْلَالُ فَأَنَّى لَمْ أَرِ رَسُولَ اللَّهِ **ﷺ** يَهْلُ حَتَّى تَنْتَبِثَ بِهِ رَاحِلَتُهُ ، وَتَلْمِيزُ فَلْيَلْبَسْ خُفَيْنِ وَلْيَقَطْعْهُمَا أَذْقَلَّ مِنَ التَّكْمِيمِ .

٥٨٥٣ - **حَرْش** مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا سَعِيدَانُ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ قَالَ النَّبِيُّ **ﷺ** : مَنْ لَمْ يَسْكُنْ لَهُ إِزَارُ فُلَيْبِيسَ السَّرَاوِيلِ ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ تَمْلَانُ فَلْيَلْبَسْ خُفَيْنِ .

قوله (باب النعال) جمع نعل وهي مؤنثة ، قال ابن الأثير : هي التي تسمى الآن ناسومة . وقال ابن العربي : النعل لباس الانبياء ، وإنما اتخذ الناس غيرها لما في أرضهم من العالين ، وقد يطلق النعل على كل ما يقي القدم . قال صاحب المحكم : النعل والنملة ما وقيت به القدم . **قوله** (السبتيّة) بكسر المهملة وسكون الواو بعد ما مشاة مفبوبة الى السبت ، قال أبو عبيد هو المدبوغة ، ونقل عن الاصمعي وعن أبي عمرو والشيباني : زاد الشيباني بالقرط ، قال : وزعم بعض الناس أنها التي خلق عنها الشعر . قلت : أشار بذلك الى مالك نقله ابن وهب عنه ووافقه ، وكأنه مأخوذ من لفظ السبت لأن معناه القطع فالخلق بعينه ، وأيد ذلك جواب ابن عمر المذكور في الباب ، وقد وافق الاصمعي الخليل وقالوا : قيل لها سبتيّة لأنها تسبت بالدباغ أي لانت ، قال أبو عبيد : كانوا في الجاهلية لا يلبس النعال المدبوغة إلا أهل السعة ، واستشهد لذلك بشعر ، وذكر في الباب أربعة أحاديث : الاول حديث أس في الصلاة في التملين وقد تقدم شرحه في الصلاة ، الثاني حديث ابن عمر من رواية سعيد المقبري عن عبيد بن جريج وهما تابعيان مدنيان . **قوله** (رأيتك تصنع أربعة) فذكرها ، فأما الاقتصار على مس الركنين اليمانيين فتقدم

شرحه في كتاب الحج ، وكذلك الاحلال يوم التروية ، وأما الصبغ بالصفرة فتقدم في باب التضرع ، ووقع في رواية ابن اسحق عن عبيد بن جريح ، تصفر بالورس ، وأما لبس الثعل السبئية فهو المقصود بالذكر هنا ، وقول ابن عمر : لبس الثعل التي ليس فيها شعر ، يؤيد تفسير مالك المذكور ، وقال الخطابي : السبئية التي دبغت بالقرظ وهي التي سبت ما عليها من شعر أي حلق ، قال وقد يتسكك بهذا من يدعى أن الشعر ينسج بالموت ، وأنه لا يؤثر فيه الدباغ ، ولا دلالة فيه لذلك ، واستدل بحديث ابن عمر في لباس النبي ﷺ الثعل السبئية وحبته لذلك على جواز لبسها على كل حال ، وقال أحمد : يكره لبسها في المقابر لحديث بشير بن الحصاصية قال : «بينا أنا أمشي في المقابر على نعلان إذا رجل ينأى من خلني : يا صاحب السبيتين إذا كنت في هذا الموضع فأخلع فاعلمك ، أخرجه أحمد وأبو داود وصححه الحاكم واحتج به على ما ذكر ، وتعبه الطحاوي بأنه يجوز أن يكون الأمر بخلعهما لأذى فيهما ، وقد ثبت في الحديث أن الميت يسمح قرع نعالهم إذا ولوا منه مدبرين ، وهو دال على جواز لبس الثعل في المقابر ، قال وثبت حديث أنس أن النبي ﷺ صلى في نعليه ، قال : فإذا جاز دخول المسجد فأخلع فاقبرة أولى . قلت : وبمحمل أن يكون النهي لآكرام الميت كما ورد النهي عن الجلوس على القبر ، وليس ذكر السبيتين للتخصيص بل اتفق ذلك والنهي لإتمامه على القبور بالنعال . الحديث الثالث والرابع حديث ابن عمر وابن عباس فيما لا يلبس المحرم ، وفيه ذكر النملين ، وقد تقدم شرحهما في كتاب الحج . وفي هذه الأحاديث استحباب لبس الثعل ، وقد أخرج مسلم من حديث جابر رفته ، واستكشروا من الثعل أن الرجل لا يزال راكباً ما اتعمل ، أي أنه شبيه بالراكب في خفة المشقة وقلة التعب وسلامة الرجل من أذى الطريق ، قاله النووي وقال القرطبي : هذا كلام بليغ ولفظ فصيح بحيث لا ينسج على منواله ولا يؤتى بمثاله ، وهو إرشاد إلى المصلحة وتنبه على ما يخفف المشقة ، فإن الخافي للمدغم للشيء يلقي من الآلام والمشقة بالاثار وغيره ما يقطع عن الشيء ويمنعه من الوصول إلى مقصوده كالراكب فلذلك شبه به .

٣٨ - باب يبدأ بالنعل اليمنى

٥٨٥٤ - **حديث** حجاج بن منهال حدثنا شعبة قال أخبرني أشعث بن سلم سمعت أبي يحدث عن مسروق عن عائشة رضي الله عنها قالت : كان النبي ﷺ يحب للتيمن في طهوره وترجله وتعلمه ، **قوله** (باب يبدأ بالنعل اليمنى) ذكر فيه حديث عائشة وكان يحب للتيمن في طهوره وتعلمه ، وقد تقدم شرحه في كتاب الطهارة ، وهو ظاهر فيما ترجم له ، والله أعلم

٤٠ - باب لا يمشي في نعل واحدة

٥٨٥٥ - **حديث** عبد الله بن مسleme عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : لا يمشي أحدكم في نعل واحدة ، ليخففها أو ليضعها جميعاً ، **قوله** (باب لا يمشي في نعل واحدة) ذكر فيه حديث أبي هريرة من رواية الأعرج عنه ، قال الخطابي : الحكمة في النهي أن الثعل شرعت لوقاية الرجل عما يكون في الأرض من شوك أو نحوه ، فإذا انفردت إحدى الرجلين

احتاج الماشي أن يتوقى لاحدى رجليه ما لا يتوقى للآخرى فيخرج بذلك عن سجيته مشيه ، ولا يأمن مع ذلك من الدثار . وقيل لأنه لم يمدل بين جوارحه ، وربما نسب فاعل ذلك الى اختلال الرأى أو ضعفه . وقال ابن العربي : قيل العلة فيها أنها مشية الشيطان ، وقيل لأنها غارجة عن ^{١٠} عدال . وقال البيهقي : الكراهة فيه للشبهة فتمتد الابصار لمن ترى ذلك منه . وقد ورد النهي عن الشهرة في ^{١١} كل شيء صير صاحبه شهرة لفته أن يحتجب . وأما ما أخرج مسلم من طريق أبي رزين عن أبي هريرة بلفظ : إذا انقطع شمع أحدكم فلا يمش في نمل واحدة حتى يصلحها ، وله من حديث جابر « حتى يصلح نعله » وله واحد من طريق همام عن أبي هريرة « إذا انقطع شمع أحدكم أو شراكه فلا يمش في إحداها بنعل والآخرى حافية ، ليحفظهما جميعا أوليتهما جميعا » فهذا لا مفهوم له حتى يدل على الاذن في غير هذه الصورة ، وإنما هو تصوير خرج خرج الغالب ، ويمكن أن يكون من مفهوم الموافقة وهو التنبيه بالاذن على الاعلى ، لأنه إذا منع مع الاحتياج فمع عدم الاحتياج أولى . وفي هذا التقرير استدراك على من أجاز ذلك حين الضرورة ، وليس كذلك ، وإنما المراد أن هذه الصورة قد يظن أنها أخف لكونها للضرورة المذكورة لكن لعل موجودة فيها أيضا ، وهو دال على ضعف ما أخرجه الترمذى عن عائشة قالت « ربما انقطع شمع نعل رسول الله ﷺ فشى في النعل الواحدة حتى يصلحها ، وقد رجح البخارى وغير واحد وقفه على عائشة . وأخرج الترمذى بسند صحيح « عن عائشة أنها كانت تقول لا يخفى أبى هريرة في نمل واحدة ، وكذا أخرجه ابن أبى شيبه موقوفا ، وكأنها لم يبلغها النهي وقولها « لا يخفى » معناه لأفغان فعلا بخالفه . وقد اختلف في ضبطه .

ولا خالفن ، وهو أوضح في المراد ، وروى « لا خفى » من الحديث بالمعجمة والنون والمثناة واستبعد .

أن يكون بلغها أن أبى هريرة حلف على كراهية ذلك فأرادت المبالغة في مخالفتها ، وروى « لا يخفى » بكسر المعجمة بعدها تحتانية ساكنة ثم قام وهو تصحيف ، وقد وجهت بأن مرادها أنه إذا بلغه أنها خالفتها أمسك عن ذلك خوفا منها وهذا في غاية البعد ، وقد كان أبو هريرة يعلم أن من الناس من ينكر عليه هذا الحكم ، ففي رواية مسلم المذكورة من طريق أبي رزين « أخرج النبي أبو هريرة فضرب بيده على جبهته فقال : أما إنكم تحدثون أنى أكذب انتهتوا واضل ، أشهد لسمعت « فذكر الحديث ، وقد وافق أبى هريرة جابر على رفع الحديث ، فأخرج مسلم من طريق ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابرا يقول « إن النبي ﷺ قال : لا يمش في نمل واحدة ، الحديث ، ومن طريق مالك عن أبي الزبير عن جابر « نهى النبي ﷺ أن يأكل الرجل بشماله أو يمشي في نمل واحدة ، ومن طريق أبي خيثمة عن أبي الزبير عن جابر رفعه « إذا انقطع شمع أحدكم فلا يمش في نمل واحدة حتى يصلح شعله ، ولا يمش في خف واحد » قال ابن عبد البر : لم يأخذ أهل العلم برأى عائشة في ذلك ، وقد ورد عن علي وابن عمر أيضا أنهما فعلا ذلك ، وهو إما أن يكون بلغهما النهي لغملا على التنبيه أو كان زمن فعلهما يسيرا بحيث يؤمن معه المحذور أو لم يبلغهما النهي ، أشار الى ذلك ابن عبد البر . والشعشع بكسر المعجمة وتخفيف الراء وآخره كاف أحد سيور النعل التي تكون في وجهها ، وكلاهما يختل المشي بفقد ، وقال عياض : روى عن بعض السلف في المشي في نمل واحدة أو خف واحد أثر لم يصح ، أو له تأويل في المشي اليسير بقدر ما يصلح الاخرى ، والتقييد بقوله « لا يمش » قد يتمسك به من أجاز الوقوف بنعل واحدة إذا عرض للنمل ما يحتاج الى اصلاحها ، وقد اختلف في ذلك فنقل عياض

عن مالك أنه قال : يخلع الأخرى ويضعها إذا كان في أرض حارة أو نحوها بما يضر فيه المني فيه حتى يصلحها أو يمتحنها فإن لم يكن ذلك . قال ابن عبد البر : هذا هو الصحيح في الفتوى ، وفي الأثر وعليه العلماء ، ولم يتعرض لصورة الجوارح . والذي يظهر جوازها بناء على أن العلة في النهي ما تقدم ذكره ، إلا ما ذكر من إرادة العدل بين الجوارح فإنه يتناول عند الصورة أيضا . قوله (ليعلمها جميعا) قال ابن عبد البر أولاد القديمين وإن لم يمر لها ذكر وهذا مشهور في لغة العرب . وورد في القرآن أن يؤتى بضمير لم يتقدم له ذكر لدلالة السياق عليه . وبعلمها ضبطه النووي بضم أوله من أنمل ، وتعبه شيخنا في « شرح الزمعي » ، بأن أهل اللغة قالوا فعل بفتح الميم وحكى كسرهما واتصل أي ليس النمل ، لكن قد قال أهل اللغة أيضا أنمل وجهه ألبها نملا وفعل دابته جعل لها نملا ، وقال صاحب « المحكم » ، أنمل الدابة والبحر ونملها بالتشديد وكذا ضبطه عياض في حديث عمر المتقدم « إن هذان تعمل الخيل ، بالضم أي تجعل لها نمالا » . والحاصل أن الضمير إن كان للقديمين جاز الضم والفتح . وإن كان للعلمين تعين الفتح . قوله (أو ليعلمها جميعا) كذلك للاكثر ، ووقع في رواية أبي مصعب في « الموطأ » ، أو ليعلمها ، وكذا في رواية لمسلم ، والذي في جميع روايات « الموطأ » ، كالنزي في البخاري ، وقال النووي ، وكلا الزاويتين صحيح ، وعلى ما وقع في رواية أبي مصعب فالضمير في قوله « أو ليعلمها » ، يعود على العلمين لأن ذكر النمل قد تقدم وانه أعلم . (نكلة) : قد يدخل في هذا كل لباس شفع كالخفين وإخراج اليد الواحدة من السك دون الأخرى والقردي على أحد المنكبين دون الآخر قاله الخطابي . قلت : وقد أخرج ابن ماجه حديث الباب من رواية محمد بن عجلان عن سميد المقرئ عن أبي هريرة بلفظ « لا يمش أحدكم في نمل واحدة ولا خف واحد » وهو عند مسلم أيضا من حديث جابر ، وعند أحمد من حديث أبي سميد ، وعند الطبراني من حديث ابن عباس ، وإلحاق إخراج اليد الواحدة من السك وترك الأخرى بلبس النمل الواحدة والخف الواحد بعيد ، إلا إن أخذ من الأمر بالعدل بين الجوارح وترك الصبرة ، وكذا وضع طرف الزداء على أحد المنكبين ، والله أعلم

٣٩ - باب ينزع نعله اليسرى

٥٨٥٦ - حدثنا عبد الله بن مسعود عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج « عن أبي هريرة رضي الله عنه

أن رسول الله ﷺ قال : إذا اتممت أحدكم فليهدأ باليمين ، وإذا انزع فليهدأ بالشمال ، ليكسب النبي أولها نعله ، وآخرهما منزع »

قوله (باب ينزع نعله اليسرى) وقع ذكر هذه الترجمة قبل التي قبلها عند الجميع إلا أبا ذر ، ولكل منهما وجه قوله (إذا اتممت) أي لبس النمل . قوله (باليمين) في رواية الكشميني باليمنى . قوله (وإذا انزع) في رواية مسلم « وإذا خلع » . قوله (ليكسب النبي أولها نعله وآخرهما تنزع) ضم ابن وهاب فيما حكاه ابن التين أن هذا التقدير مدرج وأن المرفوع انتهى عند قوله « بالشمال » ، وضبط قوله أولهما وآخرهما بالنصب على أنه خبر كان أو على الحال والخبر تنمل وتنزع ، وضبطا بمثنائين فوقائيتين وتحتائيتين مذكرين باعتبار النمل والخلع ، قال ابن العربي : البداية باليمين مشروطة في جميع الأعمال الصالحة بفضل اليمين حسا في الفضة وشرطا في النديب إلى تقديمها . وقال النووي :

يستحب البداءة باليمين في كل ما كان من باب التكريم أو الزينة ، والبداءة باليسار في ضد ذلك كالدخول الى الخلاه ونزع الثعل والحف والخروج من المسجد والاستنجاء وغيره من جميع المستقذرات ، وقد مر كثير من هذا في كتاب الظهارة في شرح حديث عائشة : كان يعجبه النيمن . وقال الحلبي وجه الابتداء بالثمال عند الخلع أن اللبس كرامة لانه وثاية للبدن ، فلما كانت اليمين اكرم من اليسرى بدى بها في اللبس وأخرت في الخلع لتسكون الكرامة لها اودوم وحظها منها أكثر ، قال ابن عبد البر : من بدأ بالانتعال في اليسرى أساء لمخالفة السنة ، ولكن لا يحرم عليه ليسر نعليه . وقال غيره : ينبغي له أن ينزع الثعل من اليسرى ثم يبدأ باليمين ، ويمكن أن يكون مراد ابن عبد البر ما اذا لبسهما معا فبدأ باليسرى فانه لا يشرع له أن ينزعهما ثم يلبسهما على الترتيب المأمور به اذ قد فات عمله . ونقل عياض وغيره الاجماع على أن الامر فيه الاستحباب ، الله وأهل

٤١ - باب قبالاتي في نعل ، ومن رأى قبالاتي واحدا واسما

٥٨٥٧ - حدثنا حجاج بن منهال حدثنا همام عن قتادة « حدثنا أنس رضي الله عنه أن نعل النبي »

ﷺ كان لها قبالاتي »

٥٨٥٨ - حدثني محمد بن أحمد أخبرنا عبد الله أخبرنا عيسى بن طهمان قال « أخرج إلينا أنس بن مالك نعلين

لها قبالاتي ، فقال ثابت البناني : هذه نعل النبي ﷺ »

قوله (باب قبالاتي في نعل) أي في كل فردة (ومن رأى قبالاتي واحدا واسما) أي جائز . القبالات بكسر القاف وتخفيف الموحدة وآخره لام هو الزمام وهو السير الذي يعقد فيه الشسع الذي يكون بين إصبعي الرجل . **قوله** (همام) وقع في رواية ابن السكن على الضرري هشام بدل همام ، والذي عند الجماعة أولى . **قوله** (أن نعل النبي ﷺ) وقع في رواية عند الكشميني بالافراد وكذا في قوله « لها » . **قوله** (قبالاتي) زاد ابن سعد عن عفان عن همام « من سبت ليس عليهما شعر » وقد أخرجه أحمد عن عفان بدون هذه الزيادة ، وقوله « سبت بكسر الميملة وسكون الموحدة بعدها مثناة وقد فسره في الحديث . **قوله** (حدثنا محمد) هو ابن مقاتل ، وعبد الله هو ابن المبارك . **قوله** (عيسى بن طهمان قال : أخرج إلينا أنس بن مالك نعلين لها قبالاتي ، فقال ثابت البناني : هذه نعل النبي ﷺ) هذا مرسل قاله الاسماعيلي . قلت صورته الارسال لان ثابته لم يصرح بان أنسا أخبره بذلك ، فان كان ثابت قاله بحضرة أنس وأقره أنس هل ذلك فيكون أخذ عيسى بن طهمان له عن أنس عرضا ، لكن قد تقدم هذا الحديث في الحسن من طريق ابن أحمد الزبيري عن عيسى بن طهمان بما ينفي هذا الاحتمال ، ولفظه « أخرج إلينا أنس نعلين جرداوتين لها قبالاتي ، فحدثني ثابت البناني بعد عن أنس أنهما نعلا النبي ﷺ » ، فظهر بهذا أن رواية عيسى عن أنس إخراج النعلين فقط وأن إضافتهما للنبي ﷺ من رواية عيسى عن ثابت عن أنس ، وقد أشار الاسماعيلي الى أن إخراج طريق ابن أحمد أولى ، وكأنه لم يستحضر أنها تقدمت هناك ، والبخاري على حادثة إذا صححت الطريق موصولة لا يمتنع من إيراد ما ظاهره الارسال اعتمادا على الموصول ، وقد أخرج الترمذي في « الثمائل » وابن ماجه بسند قوى من حديث ابن عباس وكانت لنعل رسول الله ﷺ قبالاتي متى شرا كهما ، قال الكرماني : دلالة الحديث

على الترجمة من جهة أن التعلل صادقة على مجموع ما يلبس في الرجلين ، وأما الزكن الثاني من الترجمة فن جهة أن مقابلة الشيء بالشيء يفيد التوزيع ، فلكل واحد من نمل كل رجل قبال واحد . قلت : بل أشار البخاري إلى ما ورد من بعض السلف ، فقد أخرج البزار والطبراني في الصغير ، من حديث أبي هريرة مثل حديث أنس هذا وزاد وكذا لابن بكر ولعمر ، وأول من عقد هذه واحدة عثمان بن عفان لفظ الطبراني وساق البزار مختصراً ، ورجال سنده ثقات ، وله شاهد أخرجه النسائي من رواية محمد بن سيرين عن عمرو بن أوس مثله دون ذكر عثمان

٤٢ - باب القبة الحراء من آدم

٥٨٥٩ - حدثنا محمد بن عرفة قال حدثني عمر بن أبي زائدة عن عون بن أبي جحيفة عن أبيه قال قال النبي ﷺ وهو في قبة حراء من آدم ، ورأيت يلاً أخذ وضوء النبي ﷺ والناس يبتدرون الوضوء فن أصاب منه شيئاً مسح به ، ومن لم يصب منه شيئاً أخذ من بلك يد صاحبه ،

٥٨٦٠ - حدثنا أبو الليان أخبرنا شعيب عن الزهري أخبرني أنس بن مالك

وقال الليث : حدثني يونس عن ابن شهاب قال أخبرني أنس بن مالك رضي الله عنه قال أرسل النبي ﷺ إلى الأنصار وجمعهم في قبة من آدم ،

قوله (باب القبة الحراء من آدم) بفتح الحموه والمهمله هو الجلد المدبوغ ، وكأنه صبغ بحمرة قبل أن يحصل قبة . ذكر فيه طرفاً من حديث أبي جحيفة ، وقد تقدم في أوائل الصلاة بتامه مشروحاً ، وساقه فيه هذا الاسناد بعينه ، والترض منه هنا قوله وهو في قبة حراء من آدم ، فهو مطابق لما ترجم له ، وتقدم شرح الحلة الحراء قريباً في باب الثوب الأحمر ، ولعله أراد الإشارة إلى تضعيف حديث رافع المقدم ذكره هناك ، ثم ذكر حديث أنس قال ، أرسل النبي ﷺ إلى الأنصار لجمعهم في قبة من آدم ، وهو أيضاً طرف من حديث أورده بتامه في كتاب الخس عن أبي الليان بهذا الاسناد بعينه ، قال السكراني : هذا لا يدل على أن القبة حراء ، لكن يكفي أنه يدل على بعض الترجمة ، وكثيراً ما يفعل البخاري ذلك . قلت : ويمكن أن يقال : لعله حل المطلق على المقيد وذلك لقرب العهد ، فإن القصة التي ذكرها أنس كانت في غزوة حنين ، والتي ذكرها أبو جحيفة كانت في حجة الوداع ، وبينهما نحو سنتين ، فالظاهر أنها هي تلك القبة لأنه ﷺ ما كان يتأق في مثل ذلك حتى يستبدل ، وإذا وصفها أبو جحيفة بأنها حراء في الوقت الثاني فلأن تكون محرماً موجودة في الوقت الأول أولى . قوله (وقال الليث حدثني يونس عن ابن شهاب) هو الزهري المذكور في السند الذي قبله ، وقد اقتطع هذه الجملة من الحديث فساقها على لفظ الليث ، وأول حديث شعيب عنده في فرض الخس أن ناساً من الأنصار قالوا حين أفاء الله على رسوله من أموال هوازن ما أفاء . فذكر القصة قال - حدث رسول الله ﷺ بمقاتلتهم ، فأرسل إلى الأنصار لجمعهم في قبة من آدم ، الحديث بطوله . وقد تقدم شرحه في غزوة حنين . وقد وصل الاسماهيلي رواية الليث من طريق الرمادي وحدثنا أبو صالح حدثنا الليث حدثني يونس ، ومن طريق حرمله عن ابن وهب ، أخبرني يونس ، وساقه بلفظ : وحدثنا رسول الله ﷺ ، فأرسل إلى الأنصار لجمعهم في قبة من آدم ، هكذا اقتطعه . وقد أخرجه مسلم عن حرمله ، وأوله

خنده « ان ناسا من الانصار قالوا يوم حنين حين اقام الله ، فذكر الحديث بطوله

٤٣ - باب الجلوس على الحصير ونحوه

٥٨٦١ - حدثني محمد بن أبي بكر حدثنا معتمر بن عبيد الله عن سعيد عن أبي سلمة بن عبد الرحمن

« عن عائشة رضى الله عنها أن النبي ﷺ كان يَحْتَجِرُ حصيرا بالليل فيصلي ، وَيُسْطِه بالنهار فيجلس عليه . فجعل الناس يتوبون إلى النبي ﷺ فيصُلُّون بصلاته حتى كُتِرُوا ، فأقبل فقال : يا أيها الناس ، شذوا من الأعمال ما تطيقون ، فإن الله لا يملُ حتى تنملوا ، وإن أحب الأعمال إلى الله ما دام وإن قل »

قوله (باب الجلوس على الحصير ونحوه) أما الحصير فمروف يتخذ من السعف وما أشبهه ، وأما قوله ونحوه ، فيريد من الأشياء التي تبسط وليس لها قدر رفيع . ذكر فيه حديث عائشة « ان النبي ﷺ كان يَحْتَجِرُ حصيرا بالليل ويصلي عليه ، ومعتز في اسناده هو ابن سليمان التيمي ، وعبيد الله هو ابن عمر العمري ، وسعيد هو المقبري وفي السند ثلاثة من التابعين في نسق أولهم أبو سلمة وهم مديون ، وفيه إشارة إلى ضعف ما أخرجه ابن أبي شيبة من طريق شرح بن مائه أنه « سأل عائشة : أكان النبي ﷺ يصلي على الحصير والله يقول ﴿ وجعلناهم للكافرين حصيرا ﴾ ؟ فقالت : لم يكن يصلي على الحصير ، ويمكن الجمع بحمل النبي على المداومة ، لكن يفتش فيه ما ذكره شرح من الآية ، وقد تقدم شرح حديث عائشة في كتاب الصلاة ، وترجم المصنف في أوائل الصلاة « باب الصلاة على الحصير ، وأورد فيه حديث أنس « قدمت إلى حصير لنا قد اسود من طول ما لبس ، الحديث ، وسبق ما يتعلق به ، وقوله في حديث عائشة يَحْتَجِرُ بحاء مهمله ثم جيم ثم راء مهمله للاكثر أى يتخذ حجرة لنفسه ، يقال حجرت الأرض واحتجرتها إذا جعلت عليها علامة تمنعها عن غيرك . ووقع في رواية الكشميني برأى في آخره . قوله (يتوبون) بثلاثة ثم موحدة أى يرجعون ، وقوله فيه « فإن الله لا يملُ حتى تنملوا ، تقدم شرحه أيضا في كتاب الايمان ، وأن اللال كناية عن القبول أو الترك ، أو أطلق على سبيل المشاكلة . وقوله « وإن أحب الأعمال إلى الله ما دام ، أى ما استمر في حياة العامل ، وليس المراد حقيقة الدوام التي هي شمول جميع الأزمنة . ووقع في رواية الكشميني « ما دام ، أى ما دام عليه العامل

٤٤ - باب للزَّرَّ بالقبح

٥٨٦٢ - وقال القسُّ حدثني ابن أبي مليكة « عن السَّوَر بن سَحْمَةَ أن أباه سَحْمَةَ قال له : يا بني ،

إنه بلنبي أن النبي ﷺ قدِمَتْ عليه أقبيةٌ فهو يتسمها ، فاذهب بنا إليه . فذهبنا فوجدنا النبي ﷺ في منزله ، فقال لي : يا بني ادم لي الذي ﷺ . فأعطت ذلك ، فقلت : أدموك رسول الله ﷺ ؟ قال : يا بني إنه ليس بجبار ، فدعوتهُ ، فخرج عليه قباء من ديباج مَزْرَرٌ بالقبح ، فقال : يا سَحْمَةَ ، هذا خبائنا لك ، فأعطاه إياه .

قوله (باب المور بالذهب) أى من الثياب . **قوله** (وقال الليث) وصله أحد عن أبي النضر هاشم بن القاسم عن الليث بلفظه ، وللإسماعيل من رواية كامل بن طلحة ، حدثنا الليث ، وقد تقدم موصولا قريبا ، وفي الهبة عن قتبية عن الليث لكن بغير هذا اللفظ . **قوله** (ان أباه عزمة قال : يا بني) في رواية الكشممى قال له ، وقد تقدم شرح الحديث قريبا في باب القباء وفروج من حرير ، وقوله وخرج وعليه قباء من ديباج موزر بالذهب ، هذا يحتمل أن يكون وقع قبل التحريم ، فلما وقع تحريم الحرير والذهب على الرجال لم يبق في هذا حجة لمن يبيح شيئا من ذلك ، ويحتمل أن يكون بعد التحريم فيكون أعطاه ليتفتح به بأن يكسوه النساء أو ليبيعه كما وقع لغيره ، ويكون معنى قوله وخرج وعليه قباء أى على يده فيكون من إطلاق الكل على البعض ، وقد تقدم أنه أراد تطليب قلب عزمة وأنه كان في خلقه شيء ، وفي قوله لولده في هذه الرواية لما قال له وادعوك النبي ﷺ ، في مرض الأنكار لقوله وادعه لى ، فأجابه بقوله : يا بني انه ليس بجبار ، ما يدل على صحة إيمان عزمة ، وإن كان قد وصف بأنه سيء الخلق ، وفيه تواضع النبي ﷺ وحسن تعلقه بأصحابه

٤٥ - باب خواتيم الذهب

٥٨٦٣ - **حدثنا** آدم **حدثنا** شعبة **حدثنا** أشعث بن سليم قال سمعت معاوية بن صويد بن مقرن قال سمعت البراء بن عازب رضى الله عنهما يقول : نهانا النبي ﷺ عن سبع : نهى عن خاتم الذهب - أو قال : حلقة الذهب - وعن الحرير والإستبرق والديباج واللثرة والحراء والقسى وآنية الفضة . وأمرنا بسبع : بملابسة المريض ، وأتباع الجنائز ، وتشبث الماطس ، ورد السلام ، وإجابة الداعي ، وإبرار المقسم ، ونصر الظلوم

٥٨٦٤ - **حدثني** محمد بن بشار **حدثنا** غندر **حدثنا** شعبة عن قتادة عن النضر بن أنس عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة رضى الله عنه « من الذهب ﷺ أنه نهى عن خاتم الذهب » . وقال عمرو أخبرنا شعبة عن قتادة سمع النضر سمع بشيرا . . . مثله

٥٨٦٥ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** يحيى عن عبيد الله قال حدثني نافع عن عبد الله رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ اتخذ خاتما من ذهب وجعل قصه مما يلي كفه ، فأنخذهُ الناس ، فرمى به واتخذ خاتما من ورق - أو فضة -

[الحديث ٥٨٦٥ - أخرجه في : ٥٨٦٦ ، ٥٨٦٧ ، ٥٨٦٣ ، ٥٨٦٦ ، ٥٨٦٦ ، ٦٦٥٩ ، ٧٣٩٨]

قوله (باب خواتيم الذهب) جمع خاتم ، ويجمع أيضا على خواتم بلا ياء ، وعلى خياتيم بيا . بدل الواو ، وبلا ياء أيضا ، وفي الخاتم ثمان لغات : فتح التاء وكسرهما وهما واختمان ، وتقدمها على الالف مع كسر الحاء ختتام ، وبفتحها وسكون التحتانية وضم المثناة بعدها وار خيتوم ، وبجذف الياء والواو مع سكون المثناة ختم ، وبالف بعدها الحاء وأخرى بعد التاء خاتام ، وبزيادة تحتانية بعد المثناة المكسورة خاتيام ، وبجذف الالف الأولى وتقدم تحتانية خيتام ، وقد جمعها في بيت وهو :

خاتم خاتم ختم خاتم وخنا م خانيام وخيتوم وخيتام
وقبله : خذ نظم عد لغات الخاتم انتظم ثمانية ما حواما قبل نظام

ثم دنت ثالثا : وهو مفتوح فاء ناسع واذا ساغ القياس أم المشرع عاتم

أما الأول فذكر أبو اليعاقبة في إعراب الشواذ في الكلام عن من قرأ المألين بالهمز قال : ومثله الخاتم بالهمز ،
وأما الثاني فهو على الاحتمال ، واقتصر كثيرون منهم النوى على أربعة ، والحق أن الحتم والخاتم مختص بما يجتمع به
فتكمل الثمان فيه ، وأما ما يترن به فليس فيه إلا ستة ، وأنشدوا في الخانيام وهو أخرجا :

أخذت من سعدك خانياما لمعهد تكتسب الأناما

ذكر في ثلاثة أحاديث : الأول حديث البراء قال : نهانا رسول الله ﷺ عن سبع : نهانا عن خاتم الذهب ، أو قال
د حلقة الذهب ، كذا في هذه الطريق من رواية آدم عن شعبة عن أشعث بن سلم وهو ابن أبي الفصحاء ، سمعت معاوية
ابن سويد بن مقرن قال سمعت البراء ، فذكره بتقديم النواهي على الأوامر ، وتقدم في أوائل الجنائز عن أبي الوليد
عن شعبة بتقديم الأوامر على النواهي ، لكن حفظ من النواهي ذكر المياثر وقال فيه : خاتم الذهب ، ولم يشك .
وأورده في المظالم عن سعيد بن الربيع عن شعبة لكن لم يسق فيه المنهيات جملة ، وأورده في الطب عن حفص بن
هر عن شعبة لكن سقط من النواهي آنية الفضة ، وذكر من الأوامر ثلاثة فقط : اتباع الجنائز وعبادة الرخص
وافشاء السلام ، واختصر الباقي . وقال فيه أيضا : خاتم الذهب ، وأورده في أواخر الأدب عن سليمان بن حرب
عن شعبة كذلك ، لكن لم يذكر القسي ولا آنية الفضة ، وقال بدل الاستبرق السندس . وأخرجه في الإيمان
والثذور من طريق عند عن شعبة مقتصر على إيراد القسم حسب ، فهذا ما عنده من تغاير السياق في رواية شعبة
فقط ، وأما من رواية غيره عن أشعث عنده أيضا فانه أخرجه في الأشربة فقط من رواية أبي عوانة عن الأشعث
فتقدم الأوامر على النواهي وساقه تاما وقال فيه : ونهانا عن خواتيم الذهب ، وهكذا أخرجه في الوبة من طريق
أبي الاحوص عن أشعث مثله سواء وهو المطابق للترجمة هنا ، وأخرجه في أوائل الاستذنان من طريق جرير عن
أشعث كذلك لكن قال : ونهى عن تختم الذهب ، وقد تقدم قريبا في الباس من رواية سفيان الثوري في آخر
باب القسي ، مختصرا جدا . نهانا عن المياثر الحر وعن القسي ، وفي باب الميثة الحراء ، من روايته : أمرنا
بسبح ، فذكر منها العبادة واتباع الجنائز وتشميت الماطس ، ونهانا عن سبع فلم يذكر منها خاتم الذهب ولا آنية
الفضة ، فهذه جميع طرق هذا الحديث عنده ، فاما المنهيات فقد شرحت في أما كتبها ومعظمها هذا الكتاب كتاب
الباس ، وتقدم الكلام على آنية الفضة في كتاب الأشربة ، وأما الأوامر فذكر كل واحدة منها في بابها ، ويأتي
بسطها في كتاب الأدب إن شاء الله تعالى . الحديث الثاني حديث أبي هريرة ، قوله (عن بشير بن نهيك) بفتح
الموحدة وكسر المصحمة ، ونهيك بالنون وزنه سوا . قوله عن النبي ﷺ أنه نهى عن خاتم الذهب) في الكلام
حذف تقديره : نهى عن لبس خاتم الذهب . قوله (وقال عمرو) هو ابن مرزوق د أنبأنا شعبة ، ساق هذا الاسناد
لما فيه من بيان سماح قتادة من الضر وهو ابن أنس بن مالك المذكور في السند الذي قبله ، وسماح الثعتر من
بشير بن نهيك وقد وصله أبو عوانة في صحيحه عن أبي قلابة الراسبي وقاسم بن أصبغ في مصنفه عن محمد بن غالب

ابن حرب كلامهما عن عمرو بن مرزوق به ، ووقع التصريح بسجاع قتادة من النضر بهذا الحديث أيضا في رواية أبي داود الطيالسي عن شعبة وأخرجه الاسماعيل كذلك . قال ابن دقيق العيد : لشجار الصحابي من الامر والنهي على ثلاث مراتب : الاولى أن يأتي بالصيغة كقوله افعلوا أو لا تفعلوا ، الثانية قوله امرنا رسول الله ﷺ بكذا ونهانا عن كذا وهو كالمرتبة الاولى في الصل به امرأونيا ، وإنما نزل عنها لاحتمال أن يكون ظن ما ليس بامر امرأ ، إلا أن هذا الاحتمال مرجوح لهم بعد الله ومعرفته بمدلولات الالفاظ لغة . المرتبة الثالثة امرنا ونهينا على البناء للمجهول وهي كالثانية ، وإنما نزلت عنها لاحتمال أن يكون الامر غير الذي ﷺ ، وإذا تقرر هذا فالنهي عن خاتم الذهب أو التختيم به مختص بالرجال دون النساء ، فقد نقل الاجماع على إباحته للنساء . قلت : وقد أخرج ابن أبي شيبة من حديث عائشة أن النجاشي أهدى لثني ﷺ حلية فيها خاتم من ذهب ، فأخذه وأنه لمعرض عنه ، ثم دعا أمانة بنت أهبته فقال : تعلى به ، قال ابن دقيق العيد : وظاهر النهي التحريم ، وهو قول الأئمة واستقر الامر عليه ، قال عياض : وما نقل عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم من تختمته بالذهب فيخوذ ، والاشبه أنه لم تبأه السنة فيه فالتناس بدمه مجعول على خلافه ، وكذا ما روى فيه عن خباب وقد قال له ابن مسعود : أما أن لهذا الخاتم أن يلقى ؟ فقال : انك لن تراه على بعد اليوم ، فكأنه ما كان بلغه النهي ، فلما بلغه رجع . قال : وقد ذهب بعضهم الى أن لبسه للرجال مكروه كراهة تنزيه لا تحريم كما قال مثل ذلك في الحرير ، قال ابن دقيق العيد : هذا يقتضي اثبات الخلاف في التحريم ، وهو يناقض القول بالاجماع على التحريم ، ولا بد من اعتبار وصف كونه خاتما . قلت : التوفيق بين الكلامين ممكن بأن يكون القائل بكرامة التنزيه اقترض واستقر الاجماع بعده على التحريم ، وقد جاء عن جماعة من الصحابة ليس خاتم الذهب ، من ذلك ما أخرجه ابن أبي شيبة عن طريق محمد بن أبي اسماعيل أنه رأى ذلك على سعد بن أبي وقاص وطليحة بن عبيد الله وصهيب وذكر ستة أو سبعة ، وأخرج ابن أبي شيبة أيضا عن حذيفة وعن جابر بن سمرة وعن عبد الله بن يزيد الخطمي نحوه ، ومن طريق حزمة بن أبي أسيد : نزعنا من يدي أبي أسيد خاتما من ذهب ، وأغرب ما ورد من ذلك ما جاء عن البراء الذي روى الترمذي ، فأخرج ابن أبي شيبة بسند صحيح عن أبي السفر قال : رأيت على البراء خاتما من ذهب ، وعن شعبة عن أبي إسحق نحوه أخرجه البغوي في د المحدثات ، وأخرج أحمد من طريق محمد بن مالك قال : رأيت على البراء خاتما من ذهب فقال : قصر رسول الله ﷺ قسما فالبسنيه فقال : البس ما كساك الله ورسوله ، قال الحازمي : اسناده ليس بذلك ، ولو صح لم يفسوخ . قلت : لو ثبت النسخ عند البراء ما لبسه بعد النبي ﷺ ، وقد روى حديث النهي المأخوذ عن صحته صدق لمع بين روايته وفعله إما بأن يكون حكمه على التنزيه أو أنهم التخصسية له من قوله البس ما كساك الله ورسوله ، وهذا أولى من قول الحازمي : لعل البراء لم يبلغه النهي . وبؤيد الاحتمال الثاني أنه وقع في رواية أحمد وكان الناس يقولون لبراء لم تتختم بالذهب وقد نهى عنه رسول الله ﷺ ؟ فيذكر لهم هذا الحديث ثم يقول : كيف تأمروني أن أضح ما قال رسول الله ﷺ ليس ما كساك الله ورسوله ، وعن أدلة النهي أيضا ما رواه يونس عن الزهري عن أبي أدريس عن رجل له حبة قال : جلس رجل الى رسول الله ﷺ وفي يده خاتم من ذهب ففرق رسول الله ﷺ يده فضرب فقال : أتني هذا ، وعموم الاحاديث المتقدم ذكرها في باب لبس الحرير ، حيث قال في الذهب والحرير : هذان حرامان على رجال أمتي حل لائناهما ، وحديث عبد الله بن عمرو رفعه : من مات من أمتي وهو

يلبس الذهب حرم الله عليه ذهب الجنة ، الحديث أخرجه أحمد والطبراني ، وفي حديث ابن عمر ثالث أحاديث الباب ما يستدل به على نسخ جواز لبس الخاتم إذا كان من ذهب ، واستدل به على تحريم الذهب على الرجال قاطبة وكثيره انتهى عن التخم وهو قليل ، وتعقبه ابن دقيق العيد بأنه التحريم يقتناول ما هو في قدر الخاتم وما فوقه كالدملج والمضد وغيرها ، فأما ما هو دونه فلا دلالة من الحديث عليه ، وتناول انتهى جميع الاسرار فلا يجوز لبس خاتم الذهب لمن فاجأه الحرب لأنه لا تعلق له بالحرب ، بخلاف ما تقدم في الحرير من الرخصة في لبسه بسبب الحرب ، وبخلاف ما على السيف أو الترس أو المنطقة من حلية الذهب فإنه لو فاجأه الحرب جهاز له الضرب بذلك السيف فإذا انقضت الحرب فليفتنه من لأنه كله من متعلقات الحرب بخلاف الخاتم . الحديث الثالث حديث ابن عمر سيأتي شرحه في الباب الذي يليه ، وقوله فيه « فاتخذوا الناس » أي اتخذوا مثله كما بيذه بعد ، وقوله « من ورق أو فضة » شك من الواو ، وحزم في الذي يليه بقوله « من فضة » وفي الذي يليه بأنه « من ورق » والورق بفتح الواو وكسر الراء ويجوز اسكانها ، وحكى الصغاني (١) وحكى كسر أوله مع السكون فتلك أربع لغات ، وفيها لغة عامسة الرقة والراء بدل الواو كالوعد والمدة ، وقيل الورق يختص بالمصكوك والرقة أصم

٤٦ - باب خاتم الفضة

٥٨٦٦ - **حديث** يوسف بن موسى ' حدثنا أبو أسامة ' حدثنا حبيب الله عن نافع ' عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ اتخذ خاتماً من ذهب - أو فضة - وجعل فيه مما يلي كفه ، ونقش فيه : محمد رسول الله ، فاتخذ للناس منه ، فلما رآهم قد اتخذوها رمى به وقال : لا ألبسه أبداً . ثم اتخذ خاتماً من فضة فاتخذ للناس خواتيم الفضة . قال ابن عمر : فليس الخاتم بعد الذي ﷺ أبو بكر ، ثم عمر ، ثم عثمان ، حتى وقع من عثمان في بئر أريس .

٣٧ - **باب** * ٥٨٦٧ - **حديث** عبد الله بن مسleme عن مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال « كان رسول الله ﷺ يلبس خاتماً من ذهب ، فقبذه فقال : لا ألبسه أبداً فنبذ الناس خواتيمهم »

٥٨٦٨ - **حديث** يحيى بن بكير ' حدثنا الليث عن يونس عن ابن شهاب قال « حدثني أنس بن مالك رضي الله عنه أنه رأى في يد رسول الله ﷺ خاتماً من ورق يوماً واحداً ، ثم إن الناس اصطفتوا الخواتيم من ورق ولبسوها ، فطرح رسول الله ﷺ خاتمته ، فطرح الناس خواتيمهم »

تابعه إبراهيم بن سعيد وزيد وشعيب عن الزهري ، وقال ابن مسافر عن الزهري : أرى خاتماً من ورق

(١) يباه بأهله ، قال صحيح طبرستان : ولعل وضعت لفظ « نهبها » أي ألزله ، بدليل قوله به « نكحهم أنهم لعل »

قوله (باب عاتم الفضة) أي جواز لبسه، وذكر فيه حديثين: الأول، **قوله** (عبد الله) هو ابن عمر العمري . **قوله** (اتخذ عاتما من ذهب) معنى اتخذه أمر بصياغته فصيح فلبسه، أو وجده مصوغا فأتخذه. وقوله «عما يلي باطن كفه» في رواية الكشميني «بطن كفه»، زاد في رواية جويرية عن نافع كاسياتي قريبا إذا لبسه، وقوله ونقش فيه عهد رسول الله، وكذا فيه بالرفع على الحسكية، ونقش أي أمر بنقشه. **قوله** (فاتخذ الناس مثله) يحتمل أن يكون المراد بالمثلية كونه من فضة وكونه هل صورة النقش المذكورة، ويحتمل أن يكون لبطاق الاتخاذ. وقوله «فرى به وقال لا ألبسه أبدا» وقع في رواية جويرية عن نافع «فرق المنبر لحمد الله وأثنى عليه فقال: إني كنت اصطنته»، وإني لا ألبسه «وفي رواية المنيرة بن زياد «فرى به، فلا تخرى ما فعل»، وهذا يحتمل أن يكون كونه من أجل المشاركة، أو لما رأى من زهره بلبسه، ويحتمل أن يكون لكونه من ذهب وصادف وقت تحريم لبس الذهب على الرجال، وبوقيد هذا رواية عبد الله بن دينار عن ابن عمر المختصرة في هذا الباب بلفظ «كان رسول الله ﷺ يلبس عاتما من ذهب، فنبذه فقال: لا ألبسه أبدا» وقوله «واتخذ عاتما من فضة» في رواية المنيرة بن زياد ثم أمر بنخام من فضة فأمر أن ينقش فيه «وعهد رسول الله»، **قوله** (فاتخذ الناس خواتم الفضة) لم يذكر في حديث ابن عمر في اتخاذ الناس خواتم الفضة منعا ولا كراهية، وسيأتي ذلك في حديث أنس. **قوله** (قال ابن عمر فلبس الخاتم - بعد النبي ﷺ - أبو بكر ثم عمر ثم عثمان، حتى وقع من عثمان في بئر أريس) بفتح الهمزة وكسر الراء وبالسین المهملة وزن عظيم، وهي في حديقته بالقرب من مسجد قباء، وسيأتي في «باب نقش الخاتم» قريبا من رواية عبد الله بن عمر عن عبيد الله العمري بلفظ «ثم كان بعد في يد أبي بكر»، وذكر عمر وعثمان يمثل هذا الترتيب، ويأتي بعد في «باب هل يجعل نقش الخاتم ثلاثة أسطر»، من حديث أنس نحوه وقال فيه «فلما كان عثمان جلي على بئر أريس، زاد ابن سعد عن الانصاري بسند المصنف «ثم كان في يد عثمان ست سنين، ثم افتقا». ووقع في حديث ابن عمر عند ابن داود والنسائي من طريق المنيرة بن زياد عن نافع من الزيادة في آخره عن ابن عمر «فاتخذ عثمان عاتما ونقش فيه عهد رسول الله فكان يحتم به أو يتختم به»، وله شاهد من حرس على بن الحسين عند ابن سعد في الطبقات، وفي رواية أيوب بن موسى عن نافع عند مسلم نحوه حديث عبيد الله بن عمر عن نافع إلى قوله «لجعل فيه عما يلي كفه»، قال «وهو الذي سقط من معيقيب في بئر أريس»، وهذا يدل على أن نسبة سقوطه إلى عثمان نسبة مجازية أو بالمعكس، وأن عثمان طلبه من معيقيب نظم به شيئا واستمر في يده وهو مفكر في شيء يعجب به فسقط في البئر أو رده إليه فسقط منه، والأول هو الموافق لحديث أنس، وقد أخرج النسائي من طريق المنيرة بن زياد عن نافع هذا الحديث وقال في آخره «وفي يد عثمان ست سنين من عمله، فلما كثرت عليه دفعه إلى رجل من الانصار فكان يحتم به». فخرج الانصاري إلى قليب لثمان فسقط، فالقبيض فلم يوجد». «الطريق الثانية لحديث ابن عمر. **قوله** (كان رسول الله ﷺ يلبس عاتما من ذهب فنبذه) كذا رواه مالك عن عبد الله بن دينار، ورواه سفيان الثوري عن عبد الله بن دينار أمم منه وساقه نحوه رواية نافع السبق قبلها، وسيأتي في الاعتصام، وكذا أخرجه أحمد والنسائي من رواية اسماعيل بن جعفر عن عبد الله بن دينار. الحديث الثاني، **قوله** (يونس) هو ابن يزيد الأيلي. **قوله** (انه رأى في يد رسول الله ﷺ عاتما من ورق يوما واحدا، وان الناس اصطنعوا الخواتم من ورق فلبسوها فطرح رسول الله ﷺ عاتمه، فطرح الناس خواتمهم) هكذا روى الحديث الزهري عن أنس، واتفق الفيحان

على تخرجه من طريقه ونسب فيه إلى الغلط ، لأن المعروف أن الخاتم الذي طرحه النبي ﷺ بسبب اتخاذه الناس مثله
أما هو خاتم الذهب كما صرح به في حديث ابن عمر ، قال النوى تبعنا لمياض : قال جميع أهل الحديث هذا وهم من
ابن شهاب لأن المطروح ما كان الا خاتم الذهب ، ومنهم من تأوله كما سيأتي . قلت : وحاصل الأجوبة ثلاثة : أحدها
قوله الاسماعيلى فانه قال بعد أن ساقه : ان كان هذا الخبر محفوظا فينبغى أن يكون تأويله أنه اتخذ خاتما من ورق على
لون من الألوان وكره أن يتخذ غيره مثله ، فلما اتخذوه روى به حتى رموا به ثم اتخذ بعد ذلك ما اتخذوه ونقش عليه
ما نقش ليختم به ، ثانيا أشار اليه الاسماعيلى أيضا أنه اتخذ زينة فلما تبعه الناس فيه روى به ، فلما احتاج الى الختم
اتخذ ليختم به ، وهذا يحرم المحب الطبرى بعد أن حكى قول المهلب ، وذكر أنه مشكك ، قال : والظاهر من حالهم
أنهم اتخذوها لزينة فطرح خاتمه ليطرحوا ، ثم لبسه بعد ذلك للحاجة الى الختم به واستمر ذلك ، وسيأتى جواب
البيهقي عن ذلك في باب اتخاذه الخاتم . ثانيا قال ابن بطلان : خالف ابن شهاب رواية قتادة وثابت وعبد العزيز
ابن صهيب في كونه الخاتم الفضة استقروا في يد النبي ﷺ يختم به الخلفاء بعده ، فوجب الحكم للجماعة ، وإن وهم الزهرى
فيه ، لكن قال المهلب قد يمكن أن يتأول لابن شهاب ما ينفي عنه الورم وإن كان الورم أظهر ، وذلك أنه يحتمل أن
يكون لما عزم على اطراح خاتم الذهب اصطنع خاتم الفضة بدليل أنه كان لا يستغنى عن الختم على المكتتب الى
الملوك وغيرهم من أمراء السرايا والعمال ، فلما لبس خاتم الفضة أراد الناس أن يصطنعوا مثله فطرح عند ذلك خاتم
الذهب فطرح الناس خواتم الذهب ، قلت : ولا يخفى وحى هذا الجواب ، والذي قاله الاسماعيلى أقرب مع أنه يندش
فيه أنه يستلزم اتخاذه خاتم الورق مرتين . وقد نقل عياض نحوه من قول ابن بطلان قائلا : قال بعضهم يمكن الجمع
بأنه لما عزم على تحريم خاتم الذهب اتخذ خاتم فضة فلما لبسه أراد الناس في ذلك اليوم ليعبدوا بإباحته ثم طرح
خاتم الذهب وأعلمهم تحريمه فطرح الناس خواتمهم من الذهب ، فيكون قوله ، فطرح خاتمه وطرحوا خواتمهم ،
أى لقى من الذهب . وحاصله أنه جعل الموصوف في قوله « فطرح خاتمه فطرحوا خواتمهم » خاتم الذهب وإن لم
يجزه ذكر : قال عياض : وهذا يسوغ أن لو جاءت الرواية بحملة . ثم أشار الى أن رواية ابن شهاب لا تحتمل هذا
التأويل ، فاما النوى فارتضى هذا التأويل وقال : هذا هو التأويل الصحيح ، وليس في الحديث ما يمنعه . قال :
وأما قوله « فصنع الناس الخواتم من الورق فلبسوها » ثم قال « فطرح خاتمه فطرحوا خواتمهم » ، فيحتمل أنهم
لما علوا أنه ﷺ يريد أن يصطنع لنفسه خاتم فضة اصطنعوا لأنفسهم خواتم الفضة وبعث معهم خواتم الذهب
كما بقي معه خاتمه الى أن استبدل خاتم الفضة وطرح خاتم الذهب فاستبدلوا وطرحوا اه . وأيده الكرماني بأنه ليس
في الحديث أن الخاتم المطروح كان من ورق بل هو مطلق ، فيحمل على خاتم الذهب أو على ما نقش عليه نقش
خاتمه ، قال : ومهما أمكن الجمع لا يجوز توهم الراوى . قلت : ويحتمل وجهاً رابعاً ليس فيه تغيير ولا زيادة
اتخاذ وهو أنه اتخذ خاتم الذهب لزينة فلما تتابع الناس فيه وافق وقوع تحريمه فطرحه ولذلك قال « لا لبسه ابتداء »
وطرح الناس خواتمهم تبعاً له ، وصرح بالنتى عن لبس خاتم الذهب كما تقدم في الباب قبله ، ثم احتاج الى الخاتم
لأجل الختم به فاتخذ من فضة ونقش فيه اسمه الكريم فتبعه الناس أيضا في ذلك فرمى به حتى روى الناس تلك
خاتمه الخاص به فصار يختم به ، ويشير الى ذلك قوله في رواية عبد العزيز بن صهيب عن أنس كما سيأتي قريباً في

باب الخاتم في الخنصر : إنا اتخذنا خاتمنا ونقشنا فيه نقشا فلا ينقش عليه أحد ، فلعل بعض من لم يبلغه النهي أو بعض من بلغه من لم يرسخ في قلبه الإيمان من منافق ونحوره اتخذوا ونقشوا فوق ما وقع ويكون طرحة له غضبا من نفسه به في ذلك النقش ، وقد أشار إلى ذلك الكرمانى مختصرا بعد . والله أعلم . وقول الزهرى في روايته إنه رأى في يده يوما لا ينفى ذلك ، ولا يعارضه قوله في الباب الذي بعده في رواية حميد ، سئل أنس هل اتخذ النبي ﷺ خاتما ؟ قال : أخر ليلة صلاة العشاء - إلى أن قال - فكأنى أنظر إلى ويص خاتمته . فإنه يحمل على أنه رأى كذلك في تلك الليلة واستمر في يده بقية يومها ثم طرحة في آخر ذلك اليوم والله أعلم . وأما ما أخرجه النسائي من طريق المغيرة بن زياد عن نافع عن ابن عمر : اتخذ النبي ﷺ خاتما من ذهب فلبسه ثلاثة أيام ، فيجمع بينه وبين حديث أنس بأحد أمرين : إن قلنا إن قول الزهرى في حديث أنس : خاتم من ورق ، سهر وإن الصواب خاتم من ذهب ، فقوله يوما واحدا ظرف لرؤية أنس لأمدة اللبس ، وقول ابن عمر ثلاثة أيام ، ظرف لمدة اللبس . وإن قلنا أن لا يوم فيها وجمعنا بما تقدم فذهب لبس خاتم الذهب ثلاثة أيام كما في حديث ابن عمر هذا ، ومدة لبس خاتم الورق الأولى كانت يوما واحدا كما في حديث أنس ثم لما روى الناس الخواصم التي نقشوها على نقشه ، ثم عاد فلبس خاتم الفضة واستمر إلى أن مات . **قوله** (تابعه إبراهيم بن سعد وزياد وشعيب عن الزهرى) أما متابعة إبراهيم بن سعد وهو الزهرى المدني فوصلها مسلم وأبو داود من طريقه بمشمل رواية بونس بن يزيد لا مخالفة إلا في بعض لفظ ، وأما متابعة زياد - وهو ابن سعد بن عبد الرحمن الخراساني نزيل مكة ثم البين - فوصلها مسلم أيضا وأشار إليها أبو داود أيضا ولفظه عنه كذلك لكن قال « اضطربوا واضلعلوا » . وأما متابعة شعيب فوصلها الاسماعيلي كذلك وأشار إليها أبو داود أيضا . **قوله** (وقال ابن مسافر عن الزهرى : أرى خاتما من ورق) هذا التعليق لم أره في أصل من رواية أبي ذر وهو ثابت للباقيين إلا للنسفي ، وقد أشار إليه أبو داود أيضا ، وصله الاسماعيلي من طريق سعيد بن عفير عن الليث عن ابن مسافر - وهو عبد الرحمن بن خالد بن مسافر - عن ابن شهاب عن أنس كذلك وليس فيه لفظ « أرى » ، فكأنها من الليث ، قال الاسماعيلي : رواه أيضا عن ابن شهاب كذلك موسى بن عقبة وابن أبي هتيق ، ثم ساقه من طريق سليمان بن بلال عنهما قال مثل حديث إبراهيم بن سعد . وفي حديث الباب مبادرة الصحابة إلى الاقتداء بأفعاله ﷺ فهما أفر عليه استمروا عليه ومهما أنكره امتنعوا منه . وفي حديث ابن عمر أنه ﷺ لا يورث والا لدفع خاتمته للورثة ، كذا قال القنوي ، وفيه نظر لجراذ أن يكون الخاتم اتخذ من مال المصالح فانتقل للإمام لينتفع به فيما صنع له . وفيه حفظ الخاتم الذي يختم به تحت يد أمين إذا نزعه الكبير من لصيقه . وفيه أن يسير المال إذا ضاع لا يحمل عليه ولا سيما إذا كان من أثر أهل الخير ، وفيه بحث سيأتي ، وفيه أن العبث اليسير بالشيء حال التفكير لا عيب فيه

٤٨ -- باب نص الخاتم

٥٨٦٩ - **حَرْشُ** عِدَانُ أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ أَخْبَرَنَا حَمِيدٌ قَالَ : سُئِلَ أَنَسٌ : هَلْ اتَّخَذَ النَّبِيُّ ﷺ خَاتَمًا ؟ قَالَ : أَخَّرَ لَيْلَةً صَلَاةَ الْعِشَاءِ إِلَى شَطْرِ الْبَلِّ ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا بَوَّاهُ ، فَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَيصِ خَاتَمِهِ ، قَالَ : إِنَّ النَّاسَ قَدْ صَلُّوا وَتَوَامَوْا ، وَإِنَّكُمْ لَنْ تَزَالُوا فِي صَلَاةٍ مَا تَنْتَظَرُونَهَا ،

٥٨٧٠ - **حدثنا** اسحاق بن عمار قال سمعتُ محمد بن يحيى يحدث عن أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان خاتمه من نساء ، وكان فضه منه . وقال يحيى بن أيوب : حدثني محمد بن سمع أنس عن النبي ﷺ ، **قوله** (باب فضة الحاتم) قال الجمهور : الفصح يفتح الفاء والعامية تكسرهما وأنتها غيره لغة وزاد بعضهم الضم وعليه جرى **السنن** في المثلث ، ثم ذكر حديث حميد بن مسروق أنس : هل اتخذ النبي ﷺ خاتما ؟ قال : آخر ليلة صلاة العشاء ، **الحدِيث** . فقد تقدم شرحه في المواقيت من كتاب الصلاة . وقوله « ويص » بموحدة وآخره مهمة هو البريق وزنا ومعنى ، وسيأتي من رواية عبد العزيز بن صهيب بلفظ « بريقه » ومن رواية قتادة عن أنس بلفظ « بياضه » ووقع في رواية حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس في آخره « ورفع أنس يده اليسرى » أخرجه مسلم والنسائي ، وله في أخرى « وأشار إلى الخنصر من يده اليسرى » . **قوله** في الطريق الثانية (كان خاتمه من فضة) في رواية أبي داود من طريق زهير بن معاوية عن حميد (من فضة كله) فهذا نص في أنه كله من فضة ، وأما ما أخرجه أبو داود والنسائي من طريق إياس بن الحارث بن عبيد بن جهم قال « كان خاتم النبي ﷺ من حديد ملوبا عليه فضة » فربما كان في يده ، قال : وكان مصقب على خاتم النبي ﷺ ، يعني كان أمينا عليه فيحمل على التعدد ، وقد أخرجه له ابن سعد شاهدا مرسلين عن مكحول « ان خاتم رسول الله ﷺ كان من حديد ملوبا عليه فضة » غير أن فضه باد ، وآخر مرسلين عن إبراهيم النخعي مثله دون ما في آخره . وثالثا من رواية سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص « ان خالد بن سعيد - يعني ابن العاص - أتى في يده خاتم ، فقال له رسول الله ﷺ ما هذا ؟ أطرحه ، فطرحه فإذا خاتم من حديد ملوبا عليه فضة . قال : فما نقشه ؟ قال : محمد رسول الله ، قال فأخذه قلبسه ، ومن وجه آخر عن سعيد بن عمرو المذكور أنه ذلك جرى **الحدِيث** عن حميد بن مسعود ، وسأذكر لفظه في « باب هل يحمل نقش الخاتم ثلاثة أسطر » **قوله** (وكان فضه منه) لا يمارضه ما أخرجه مسلم وأصحاب السنن من طريق ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب عن أنس « كان خاتم النبي ﷺ من ورق وكان فضه حبشيا » لأنه إما أن يحمل على التعدد حينئذ فعنى قوله حبشي أي كان حجرا من بلاد الحبشة ، أو على لون الحبشة ، أو كان جوعا أو حقيقا لأن ذلك قد يؤتى به من بلاد الحبشة ، ويحتمل أن يكون هو الذي فضه منه ونسب إلى الحبشة لصفته فيه إما الصباغة وإما النقش . **قوله** (وقال يحيى بن أيوب الخ) أراد بهذا التعليق بيان سماع حميد له من أنس ، وقد تقدم في المواقيت معلقا أيضا ، وذكرت من وصله وفقه الحد . وقد اعترضه الاسماعيلي فقال : ليس هذا الحديث من الباب الذي ترجمه في شيء ، وأجيب بأنه أشار إلى أنه لا يسمى خاتما إلا إذا كان له فص ، فإن كان بلا فص فهو حلقة . قلت : لكن في الطريق الثانية في الباب أن فص الخاتم كان منه ، فلهذا أراد الرد على من زعم أنه لا يقال له خاتم إلا إذا كان له فص من غيره ، ويؤيده أن في رواية خالد بن قيس عن قتادة عن أنس عند مسلم « فضاخ رسول الله ﷺ خاتما حلقة من فضة » والذي يظهر لي أنه أشار إلى أن الاجمال في الرواية الأولى محمول على التبديع في الرواية الثانية

٤٩ - باب خاتم الحديد

٥٨٧١ - **حدثنا** عبد الله بن مسلمة حدثنا عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه أنه سمع سهلاً يقول

« جاءت امرأة إلى النبي ﷺ فقالت : جئتُ أُهَبُ نفسي . فقامت طويلا ، فنظر وصَوَّبَ ؛ فلما طال مُقَامُها فقال رجل : زُوَّجْنِهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكَ بِهَا حَاجَةٌ . قَالَ : عِنْدَكَ شَيْءٌ تُعْهِدُهَا ؟ قَالَ : لَا . قَالَ : انْظُر . فَذَهَبَ ثُمَّ رَجَعَ فَقَالَ : وَاللَّهِ إِنْ وَجَدْتُ شَيْئًا . قَالَ : اذْهَبْ فَاتَمَسَّ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ . فَذَهَبَ ثُمَّ رَجَعَ قَالَ : لَا وَاللَّهِ لَا خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ . وَعَلَيْهِ إِزَارٌ مَا عَلَيْهِ رِداء ، قَالَ : أَصْدَقُهَا إِزَارِي . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : إِزَارُكَ إِنْ لَبَسْتَهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ مِنْهُ شَيْءٌ وَإِنْ لَبَسْتَهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا مِنْهُ شَيْءٌ ، فَتَنَّى الرَّجُلُ فُجُلَسَ ، فَرَأَاهُ النَّبِيُّ ﷺ مُولِيًا ، فَأَمَرَ بِهِ فَذُهِبَ ، فَقَالَ : مَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ ؟ قَالَ : سُورَةُ كَذَا وَكَذَا - لِسُورَةٍ عَدَدَها - قَالَ : قَدْ مَلِكْتُكُمْهَا بِمَا مَعَكُمْ مِنَ الْقُرْآنِ »

قوله (باب خاتم الحديد) قد ذكرت ما ورد فيه في الباب الذي قبله ، وكأنه لم يثبت عنده شيء من ذلك على شرطه ، وفيه دلالة على جواز لبس ما كان على صفته . وأما ما أخرجه أصحاب السنن وصححه ابن حبان من رواية عبد الله بن بريدة عن أبيه « أن رجلا جاء إلى النبي ﷺ وعليه خاتم من شبه فقال : مالي أجد منك ربح الإصنام ؟ فطره . ثم جاء وعليه خاتم من حديد فقال : مالي أرى عليك حلية أهل النار ؟ فطره . فقال : يا رسول الله من أي شيء أتخذه ؟ قال : أتخذه من ورق ، ولا تنم مشقالا ، وفي سنده أبو طيبة بفتح المهملة وسكون التحتانية بعدها موحدة اسمه عبد الله بن مسلم المروزي ، قال أبو حاتم الرازي يكتب حديثه ولا يحتج به ، وقال ابن حبان في الثقات : يخطئ . ويخالف ، فإن كان محفوظا حل المنع على ما كان حديدا صرفا . وقد قال التيفاشي في كتاب الأحبار : خاتم الفولاذ مطردة للشيطان إذا لوى عليه فضة ، فهذا يؤيد المغايرة في الحكم . ثم ذكر حديث سهل بن سعد في قصة الراهبة وقوله فيه « ذهب فالتمس ولو خاتما من حديد » استدل به ع - ر - لبس خاتم الحديد ، ولا حجة فيه لأنه لا يلزم من جواز الاتخاذ جواز اللبس ، فيحتمل أنه أراد وجوده لتنتفع المرأة بقيمته . وقوله ولو خاتما ، محذوف الجواب لدلالة السياق عليه ، فإنه لما أمره بالتامس مهما وجد كأنه خشى أن يتوهم خروج خاتم الحديد لحقارته فأكد دخوله بالجملة المشمرة بدخول ما بعدها فيما قبلها ، وقوله في الجواب « قال لا والله ، ولا خاتما من حديد » انتصب على تقدير لم أجد ، وقد صرح به في الطريق الأخرى

٥٠ - باب نقش الخاتم

٥٨٧٢ - **حديث** عبد الأملئ حدثنا يزيد بن زريع حدثنا سعيد عن قتادة « عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن نبي الله ﷺ أراد أن يكتب إلى رَهْط - أو أناس - من الأعاجم فقبل له : إنهم لا يقبلون كتابا إلا عليه خاتم ، فاختار للنبي ﷺ خاتما من فضة نقشه : محمد رسول الله . فكان ي بويص - أو بهيص - الخاتم في إصبع النبي ﷺ ، أو في كفه ،

٥٨٧٣ - **حديث** محمد بن سلام أخبرنا عبد الله بن نمير عن عبيد الله بن نافع « عن ابن عمر رضي الله

عنها قال : اتخذ رسول الله ﷺ خاتماً من ورق ، وكان في يده ، ثم كان بعد في يد أبي بكر ، ثم كان بعد في يد عمر ، ثم كان بعد في يد عثمان ، حتى وقع بعد في بحر أريس ، نقشه : محمد رسول الله .

قوله (باب نقض الخاتم) ذكر فيه حديثين : أحدهما عن أنس ، **قوله** (حدثنا عبد الأعلى) هو ابن حماد وسعيد هو ابن أبي عروبة . **قوله** (أراد أن يكتب إلى رطط أو أناس) هو شك من الراوى . **قوله** (من الأاجم) في رواية شعبة عن قتادة كما يأتي بعد باب د إلى الروم ، . **قوله** (ف قيل له) في مرسل طاوس عند ابن سعد أن قريها هم الذين قالوا ذلك للنبي ﷺ . **قوله** (نقشه محمد رسول الله) زاد ابن سعد من مرسل ابن سيرين : بسم الله محمد رسول الله ، ولم يتابع على هذه الزيادة ، وكذا وقع في الباب من حديث ابن عمر ، وأما ما أخرجه عبد الرزاق عن معمر الجهم وغيرهم ليس فيه الزيادة ، وكذا وقع في الباب من حديث ابن عمر ، وأما ما أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن عبد الله بن محمد بن عقيل أنه أخرج لهم خاتماً فزعم أن رسول الله ﷺ كان يلبسه فيه تمثال أسد قال معمر : ففسله بعض أصحابنا فشره ، ففيه مع إرساله ضعف ، لأن ابن عقيل يختلف في الاحتجاج به إذا انفرد فكيف إذا خالف ، وعلى تقدير ثبوته فامله لبسه مرة قبل النهي . **قوله** (في أصبح النبي ﷺ أو في كفه) شك من الراوى ، ووقع في رواية شعبة د في يده ، وسيأتي من وجه آخر عن أنس في الباب الذي بعده د في خنصره . الحديث الثاني حديث ابن عمر ، وقد تقدم شرحه في د باب خاتم الفضة .

٥٦ - باب الخاتم في الخنصر

٥٨٧٤ - **حدثنا** أبو معمر **حدثنا** عبد الوارث **حدثنا** عبد العزيز بن مسهر **عن** أنس رضي الله عنه قال : صنع النبي ﷺ خاتماً قال : إنا اتخذنا خاتماً ونقشنا فيه نقشا ، فلا ينقش عليه أحد . قال : فاني لأرى بريقه في خنصره .

قوله (باب الخاتم في الخنصر) أي دون غيرها من الأصابع ، وكأنه أشار إلى ما أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي من طريق أبي بردة بن أبي موسى عن علي قال : نهى رسول الله ﷺ أن ألبس خاتمي في هذه وفي هذه ، يعني السبابة والوسطى ، وسيأتي بيان أي الخنصرين اليمنى أو اليسرى كان يلبس الخاتم فيه بعد باب . **قوله** (فلا ينقش عليه أحد) في رواية الكشممى وحده ، ينقش ، بالمون المؤكدة ، وإنما نهى أن ينقش أحد على نقشه لأن فيه اسمه وصفته ، وإنما صنع فيه ذلك ليختص به فيكون علامة تختص به وتميز عن غيره ، فلو جاز أن ينقش أحد نظمه نقشه لفاته المقصود

٥٢ - **باب** اتخاذ الخاتم ليختص به الشيء ، أو ليكتب به إلى أهل الكتاب وغيرهم

٥٨٧٥ - **حدثنا** آدم بن أبي إياس **حدثنا** شعبة **عن** قتادة **عن** أنس بن مالك رضي الله عنه قال : لما أراد النبي ﷺ أن يكتب إلى الروم قيل له : إنهم لن يقرؤوا كتابك إذا لم يكن ختوما ، فاتخذ خاتماً من فضة ونقشه : محمد رسول الله . فكلما أنظر إلى يباخه في يده

قوله (باب اتخاذ الخاتم) سقط لفظ: باب، من رواية أبي زر، قال الخطابي: لم يكن لباس الخاتم من عادة العرب، فلما أراد النبي ﷺ أن يكتب إلى الملوك اتخذ الخاتم واتخذ من ذهب، ثم رجع عنه لما فيه من الزينة ولما يخشى من الفتنة، وجعل فصه مما يلي باطن كفه ليسكون أبعد من الثزين. قال شيخنا في شرح الترمذي، دعواه أن العرب لا تعرف الخاتم بحجبة فانه عربي وكانت العرب تستعمله انتهى، وبحسب ما احتج به من أن العرب لا يكونه عربيا واستعملهم له في ختم الكتب لا يرد على عبارة الخطابي، وقد قال الطحاوي بعد أن أخرج الحديث الذي أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي عن أبي ربيعة قال: نهى رسول الله ﷺ عن لبس الخاتم إلا لذي سلطان، ذهب قوم إلى كراهة لبس الخاتم إلا لذي سلطان، وخالفهم آخرون فأباحوه، ومن حجتهم حديث أنس المتقدم و أن النبي ﷺ لما أتى خاتمه أتى الناس خواتيمهم، فإنه يدل على أنه كان يلبس الخاتم في العهد النبوي من لبس ذا سلطان، فإن قيل هو منسوخ قلنا الذي نسخ منه لبس خاتم الذهب، قلت أو لبس خاتم المنقوش عليه نقش خاتم النبي ﷺ كما تقدم تقريره. ثم أورد عن جماعة من الصحابة والتابعين أنهم كانوا يلبسون الخواتم ممن ليس له سلطان انتهى. ولم يجب عن حديث أبي ربيعة. والذي يظهر أن لبسه لغير ذي سلطان خلاف الأولى، لأنه ضرب من الثزين، واللائق بالرجال خلاله، وتكون الأدلة الثلاثة على الجواز هي المصارفة للنهي عن التحريم، ويؤيده أن في بعض طريقه نهى عن الزينة والخاتم الحديث، ويمكن أن يكون المراد بالسلطان من له سلطة على شيء ما يحتاج إلى التعم عليه لا السلطان الأكبر، خاصة والمراد بالخاتم ما يحتتم به فيكون لبسه حشا، وأما من لبس الخاتم الذي لا يحتتم به وكان من الفضة الزينة فلا يدخل في النهي، وعلى ذلك يجعل حال من لبسه، ويؤيده ما ورد من صفة نقش خواتم بعض من كان يلبس الخواتم مما يدل على أنها لم تكن بصفة ما يحتتم به، وقد سئل مالك عن حديث أبي ربيعة فضمه وقال: سألت صدقة بن يسار سعيد بن المسيب فقال: لبس الخاتم، وأخبر الناس أني قد أفتيتك وأنه أهل. (تكملة): جزم أبو الفتح البيمري أن اتخاذ الخاتم كان في السنة السابعة، وجزم غيره بأنه كان في السادسة ويجمع بأنه كان في أواخر السادسة وأوائل السابعة لأنه إنما اتخذ عند إرادته مكاتبة الملوك كما تقدم، وكان إرساله إلى الملوك في مدة الهدنة، وكان في ذي القعدة سنة ست، ورجع إلى المدينة في ذي الحجة، ووجه الرسل في الحرم من السابعة وكان اتخاذ الخاتم قبل إرساله الرسل إلى الملوك. وانه أهل

٥٣ - باب من جعل فص الخاتم في بطن كفه

٥٨٧٦ - **عز** حشام بن موسى بن اسماعيل حدثنا جويرية عن نافع أن عبد الله حدثه أن النبي ﷺ اصطنع خاتما من ذهب، وجعل فصه في بطن كفه لمذا ليلسه، فاصطنع الناس خواتيم من ذهب، فرقى المنبر، غيّد الله وأثنى عليه فقال: إني كنت اصطعته، وإني لا ألبسه. فنهذه، فنهذه للناس،

قال جويرية: ولا أحسبه إلا قال: في يده اليمنى

قوله (باب من جعل فص الخاتم في بطن كفه) سقط لفظ: باب، من رواية أبي زر، قال ابن بطلال: قيل لما كان يحمل الفص في باطن الكف؟ قال: لا. قال ابن بطلال: ليس في كون فص الخاتم في بطن الكف ولا ظهرها

أمر ولا نهي . وقال غيره : السر في ذلك أن جعله في بطن الكف أبعد من أن يظن أنه فعله لأتريه به ، وقد أخرج أبو داود من حديث ابن عباس جعله في ظاهر الكف كما سأذكره قريبا . قوله (حدثنا جويرية) هو ابن أسماء ، وعبد الله هو ابن عمر . قوله (اصطنع خاتما من ذهب وجعل) كذا الأكثر ، وللمستملى والرخمي و«يجعل» وقد تقدم شرح الحديث في «باب خاتم الفضة» . قوله (قال جويرية ولا أحسبه إلا قال في يده اليمنى) هو موصول بالاسناد المذكور ، قال أبو ذؤيد في روايته : لم يقع في البخاري موضوع الخاتم من أي اليدين إلا في هذا . وقال الداودي : لم يجزم به جويرية ، وتواطؤ الروايات على خلافه يدل على أنه لم يحفظه ، وعمل الناس على لبس الخاتم في اليسار يدل على أنه المحفوظ . قلت : وكلامه متعقب فإن الظن فيه من موسى شيخ البخاري ، وقد أخرجه ابن سعد عن مسلم بن إبراهيم ، وأخرجه الاسماعيلي عن الحسن بن سفيان عن عبد الله بن محمد بن أسماء كلاهما عن جويرية وجزما بأنه لبس في يده اليمنى ، وهكذا أخرج مسلم من طريق عقبة بن خالد عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر في قصة اتخاذ الخاتم من ذهب وفيه «وجعله في يده اليمنى» وأخرجه الترمذي وابن سعد من طريق موسى بن عقبة عن نافع بلفظ «صنع النبي ﷺ خاتما من ذهب فتختم به في يمينه» ثم جلس على المنبر فقال : اني كنت اتخذت هذا الخاتم في يميني . ثم نبذه ، الحديث وهذا صريح من لفظه ﷺ رافع للبس . وموسى بن عقبة : «الثقات الأتبات» ، وأما ما أخرجه ابن هدى من طريق محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وأبو داود من طريق عبد العزيز بن أبي رواد كلاهما عن نافع عن ابن عمر «كان النبي ﷺ يتختم في يساره» فقد قال أبو داود بعده : ورواه ابن إسحق وأسماء بن زيد عن نافع «في يمينه» انتهى . ورواية ابن إسحاق قد أخرجهما أبو الشيخ في «كتاب أخلاق النبي ﷺ» ، من طريقه ، وكذا رواية أسماء . وأخرجهما محمد بن سعد أيضا . فظهر أن رواية اليسار في حديث نافع شاذة ، ومن رواها أيضا أقل عددا وألين حفظا ممن روى اليمين ، وقد أخرج الطبراني في «الالاوسط» بسند حسن عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال «كان النبي ﷺ يتختم في يمينه» ، وأخرج أبو الشيخ في «كتاب أخلاق النبي ﷺ» من رواية خالد بن أبي بكر عن سالم عن ابن عمر نحوه ، فرجحت رواية اليمين في حديث ابن عمر أيضا . وقد ورد التختم في اليمين أيضا في أحاديث أخرى : منها عند مسلم من حديث أنس «ان النبي ﷺ لبس خاتما من فضة في يمينه فنهض حشياً» ، وأخرج أبو داود أيضا من طريق ابن إسحق قال «رايت على الصلت بن عبد الله خاتما في خصره اليمين» ، فسألته فقال : رأيت ابن عباس يلبس خاتمه هكذا وجعل فمه على ظهرها ، ولا إدخال ابن عباس إلا ذكره عن النبي ﷺ ، وأورده الترمذي من هذا الوجه مختصرا . ورأيت ابن عباس يتختم في يمينه ولا إدخاله إلا قال : رأيت رسول الله ﷺ يتختم في يمينه ، والطبراني من وجه آخر عن ابن عباس «كان النبي ﷺ يتختم في يمينه» ، وفي سننه ابن ، وأخرج الترمذي أيضا من طريق حماد بن سلمة «رأيت ابن أبي رافع يتختم في يمينه» وقال : كان النبي ﷺ يتختم في يمينه ، ثم نقل عن البخاري أنه أصح شيء روى في هذا الباب . وأخرج أبو داود والنسائي والترمذي في «الشامل» وصححه ابن حبان من طريق إبراهيم بن عبد الله بن حنين عن أبيه عن علي بن أبي حمزة عن النبي ﷺ «كان يتختم في يمينه» ، وفي الباب عن جابر في «الشامل» ، بسند لين ، وعائشة هند البزاز بسند لين ، وعند أبي الشيخ بسند حسن ، وعن أبي أمامة هند الطبراني بسند ضعيف ، وعن أبي هريرة عند الدارقطني في «غرائب مالك» ، بسند ساقط . وورد التختم في اليسار من حديث ابن عمر كما تقدم ، ومن حديث أنس أيضا أخرجه

سلم من طريق حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس قال « كان خاتم النبي ﷺ في هذه ، وأشار الى الخنصر اليسرى » . وأخرجه أبو الشيخ والبيهقي في « الشعب » من طريق قتادة عن أنس ، ولأبي الشيخ من حديث أبي سعيد بلفظ « كان بليس خاتمه في يساره » ، وفي سنده ابن ، وأخرجه ابن سعد أيضا ، وأخرج البيهقي في الأدب من طريق أبي جعفر الباقر قال « كان النبي ﷺ وأبو بكر وعمر وعلي والحسن والحسين يتختمون في اليسار » وأخرجه الترمذي موقوفا على الحسن والحسين حسب ، وأما دهوي الداودي أن العمل على التختم في اليسار فكانه توهم من استحباب مالك للتختم وهو يرجع عمل أهل المدينة فظن أنه عمل أهل المدينة ، وفيه نظر ، فانه جاء عن أبي بكر وعمر وجمع جم من الصحابة والتابعين يندم عن أهل المدينة وغيرهم التختم في اليمنى ، وقال البيهقي في الأدب : يجمع بين هذه الاحاديث بأن الخدي لبيسة في يمينه هو خاتم الذهب كما صرح به في حديث ابن عمر . والذي لبيسة في يساره هو خاتم الفضة ، وأما رواية الزهري عن أنس التي فيها النسخ بأن كان قصة ولبيسة في يمينه فكأنها خطأ ، فقد تقدم أن الزهري وقع له وهم في الخاتم الذي طرحه النبي ﷺ ، وأنه وقع في روايته أنه الذي كان من فضة ، وأن الذي في رواية غيره أنه الذي كان من ذهب ، فعلى هذا فالذي كان لبيسة في يمينه هو الذهب اه ملخصا . وجمع غيره بأنه ليس الخاتم أولا في يمينه ثم حوله الى يساره ، واستدل له بما أخرجه أبو الشيخ وابن عدي من رواية عبد الله بن سطاء عن نافع عن ابن عمر « أن النبي ﷺ تختم في يمينه ، ثم انه حوله في يساره » فلو صح هذا لسكان قاطعا النزاع ، ولكن سنده ضعيف . وأخرج ابن سعد من طريق جعفر بن محمد عن أبيه قال « طرح رسول الله ﷺ خاتمه الذهب ثم تختم خاتما من ورق فجعله في يساره ، وهذا مرسل أو معضل ، وقد جمع البغوي في « شرح السنة » بذلك وأنه تختم أولا في يمينه ثم تختم في يساره وكان ذلك آخر الامرين ، وقال ابن أبي حاتم : سألت أبا زرعة عن اختلاف الاحاديث في ذلك فقال : لا يثبت هذا ولا هذا ، ولكن في يمينه أكثر ، وقد تقدم قول البخاري ان حديث عبد الله بن جعفر أصح شيء . ورد فيه وصرح فيه بالتختم في اليمنى ، وفي المسألة عند الشافعية اختلاف والاصح اليمن . قلت : ويظهر لي أن ذلك يختلف باختلاف المقصد ، فان كان القصد التزين به فاليمن أفضل ، وان كان للتختم به فاليسار أولى لأنه كالودع فيها ، ويحصل تناوله منها باليمن وكذا وضعه فيها ، ويرجع التختم في اليمن مطلقا لأن اليسار آلة الاستنجاء فيصان الخاتم اذا كان في اليمن عن أن تصيبه النجاسة ، ويرجع التختم في اليسار بما أشرت اليه من تناول . وجنحت طائفة الى استواء الامرين وجمعوا بذلك بين مختلف الاحاديث ، والى ذلك أشار أبو داود حيث ترجمه « باب التختم في اليمن واليسار » ثم أورد الاحاديث مع اختلافها في ذلك بغير ترجيح ، ونقل النووي وغيره الاجماع على الجواز ثم قال : ولا كراهة فيه - يعني عند الشافعية - وانما الاختلاف في الأفضل ، وقال البغوي : كان آخر الامرين التختم في اليسار . وتعميق الطبري بأن ظاهره النسخ ، وليس ذلك مراده بل الاخبار بالواقع اتفاقا ، والذي يظهر أن الحكمة فيه ما تقدم ، والله أعلم

٥٤ - باب قول النبي ﷺ : لا ينقش على قنبر خاتمه

٥٨٧٧ - **عز** حدثنا حماد عن عبد العزيز بن صهيب « عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ أخذ خاتما من فضة ، ونقش فيه : محمد رسول الله ، وقال : إني اتخذت خاتما من ورق

ونَقَشَتْ فِيهِ : مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ، فَلَا يَنْفَشَنَّ أَحَدٌ عَلَى نَفْسِهِ »

قوله (باب قول النبي ﷺ لا يَنْفَشَنَّ) يعظم أوله (على نقش خاتمه) ذكر فيه حديث أنس من رواية عبد العزيز ابن صهيب عنه في اتخاذ الخاتم من أفضة وفيه « فلا يَنْفَشَنَّ أَحَدٌ عَلَى نَفْسِهِ » وقوله فيه « وأنا اتخذناه بصيغة الجمع وهي للتعظيم منا ، والمراد أني اتخذت . وأخرج الترمذى من طريق معمر عن ثابت عن أنس نحوه وقال فيه « ثم قال لا تنفشوا عليه » وأخرج الدارقطنى في « الأفراد » من طريق سلمة بن وهرام عن عكرمة عن يعلى بن أمية قال « أنا صنعت للنبي ﷺ خاتما لم يشركنى فيه أحد ، نقش فيه محمد رسول الله » فيستفاد منه اسم الذى صاغ خاتم النبي ﷺ ونقشه . وأما منه ﷺ عن أن يَنْفَشَنَّ أَحَدٌ عَلَى نَفْسِهِ أى مثل نقشه فقد تقدمت الإشارة الى الحسكة فيه في « باب خاتم الفضة » وقد أخرج ابن أبي شيبة في « المصنف » عن ابن عمر أنه نقش على خاتمه عبد الله بن عمر ، وكذا أخرجه عن سالم عن عبد الله بن عمر أنه نقش اسمه على خاتمه ، وكذا القاسم بن محمد ، قال ابن بطال : وكان مالك يقول : من شأن الخلفاء والفضاة نقش اسمائهم في خواتمهم . وأخرج ابن أبي شيبة عن حذيفة وأبي عبيدة أنه كان نقش خاتم كل واحد منهما « الحمد لله » وعن علي « الله الملك » وعن إبراهيم النخعي « باقة » وعن مسروق « بسم الله » وعن أبي جعفر الباقر « العزة لله » وعن الحسن والحسين لا بأس بنفش ذكر الله على الخاتم ، قال النووي : وهو قول الجمهور ، ونقل عن ابن سيرين وبعض أهل العلم كراهته انتهى . وقد أخرج ابن أبي شيبة بسند صحيح عن ابن سيرين أنه لم يكن يرى بأسا أن يكتب الرجل في خاتمه « حسبي الله » ونحوها ، فهذا يدل على أن الكراهة عنه لم تثبت ، ويمكن الجمع بأن الكراهة حيث يخاف عليه حمله الجنب والحائض والاستنجاء بالمسكف التي هو فيها ، والجواز حيث حصل الأمن من ذلك ، فلا تكون الكراهة لذلك بل من جهة ما يمرض لذلك ، والله أعلم

٥٥ - باب هل يحملُ نقشُ الخاتم ثلاثة أسطر ؟

٥٨٧٨ - حدثني محمد بن عبد الله الأنصارى قال حدثني أبي عن ثمامة « عن أنس أن أبا بكر رضي الله عنه لما استخلف كتب له ، وكان نقشُ الخاتم ثلاثة أسطر : محمد سطر ، ورسول سطر ، والله سطر »

٥٨٧٩ - قال أبو عبد الله وزادني أحمد : حدثنا الأنصارى قال حدثني أبي عن ثمامة عن أنس قال « كان خاتمُ النبي ﷺ في يده ، وفي يدي أبي بكر بعدة ، وفي يد عمر بعد أبي بكر ، فلما كان عثمانُ جالسَ علي بن أبي ريس قال فأخرج الخاتم فجعل يبعث به ، فسقط . قال فاحتلفنا ثلاثة أيام مع عثمانَ فنزحُ البئر ، فلم نجده » **قوله** (باب هل يحملُ نقشُ الخاتم ثلاثة أسطر) قال ابن بطال : ليس يكون نقش الخاتم ثلاثة أسطر أو سطرين أفضل من كونه سطرًا واحدًا ، كذا قال . قلت : فقد يظهر أثر الخلاف من أنه إذا كان سطرًا واحدًا يكون الفص مستطيلًا لضرورة كثرة الأحرف ، فإذا تعددت الأسطر أمكن كونه مربعًا أو مستديرًا ، وكل منهما أولى من المستطيل . **قوله** (حدثني أبي) هو عبد الله بن المثنى بن عبد الله بن أنس . **قوله** (عن ثمامة) هو ابن عبد الله بن أنس هم عبد الله بن المثنى الرازي ، والسند كله بصريون من آل أنس . **قوله** (عن أنس) في رواية الإسماعيلي من

طريق علي بن المدينى عن محمد بن عبد الله الانصارى ، حدثني أبي حدثنا ثمامة حدثني أنس ، **قوله** (ان أبا بكر رضى الله عنه لما استخلف كتب له) لم يذكر المكتوب وقد تقدمت الإشارة إليه في كتاب الزكاة وأنه كتب له مقادير الزكاة . **قوله** (وكان نقش الخاتم ثلاثة أسطر محمد سطر ورسول سطر واه سطر) هذا ظاهره أنه لم يكن فيه زيادة على ذلك ، لكن أخرج أبو الشيخ في أخلاق النبي **عليه السلام** ، من رواية عهررة بن البرند بكسر الموحدة والراء بعدها نون ساكنة ثم دال عن عذرة بفتح المهملة وسكون الزاى بعدها راء ابن ثابت عن ثمامة عن أنس قال : قال فص خاتم النبي **عليه السلام** حبشيا مكتوبا عليه لا إله إلا الله محمد رسول الله ، وعمره ضعفه ابن المدينى ، وزيادته هذه شاذة ، وظاهره أيضا أنه كان على هذا الزنبي ، لكن لم تكن كتابته على السباق العادى فان ضرورة الاحتياج الى أن يحشم به يقتضى أن تكون الأحرف المنقوشة مقبولة ليخرج الختم مستويا ، وأما قول بعض الشيوخ أن كتابته كانت من أسفل الى فوق يعنى أن الجلالة فى أعلى الأسطر الثلاثة ومحمد فى أسفلها فلم أر التصریح بذلك فى شيء من الأحاديث ، بل رواية الإماماعلى يخالف ظاهرها ذلك ، فإنه قال فيها : محمد سطر والسطر الثانى رسول والسطر الثالث الله ، ولك أن تقرأ محمد بالتونين ورسول بالتونين وعدمه واه بالرفع وبالجر . **قوله** (وزادني أحمد حدثنا الانصارى الى آخره) هذه الزيادة موصولة ، وأحمد المذكور جزم المزى فى الأطراف ، أنه أحمد بن حنبل ، لكن لم أر هذا الحديث فى مسند أحمد ، من هذا الوجه أصلا . **قوله** (وفى يد عمر بعد أبي بكر ، فلما كان عثمان جلس على بر أديس) وقع فى رواية ابن سعد عن الانصارى : ثم كان فى يد عثمان ست سنين ، فلما كان فى الست الباقية كتبنا معه على بر أديس ، **قوله** (لجل يعتب به) فى رواية ابن سعد : لجل يحمله فى يده ، **قوله** (فسقط) فى رواية ابن سعد : فوقع فى البحر ، **قوله** (فاختلفنا ثلاثة أيام مع عثمان فنزع البئر فلم نجده) أى فى الذهاب والرجوع والازول الى البئر والطلوع منها ، ووقع فى رواية ابن سعد : فطليناه مع عثمان ثلاثة أيام فلم نقدر عليه ، قال بعض العلماء : كان فى خاتمه **عليه السلام** من السر شيء مما كان فى خاتم سليمان عليه السلام ، لأن سليمان لما فقد خاتمه ذهب ملسك ، وعثمان لما فقد خاتم النبي **عليه السلام** اقتضض عليه الامر وخرج عليه البخاجون وكان ذلك مبدأ الفتنه التى أفضت الى قتله واتصلت الى آخر الزمان . قال ابن بطال : يؤخذ من الحديث أن يسير المال اذا ضاع يجب البحث فى طلبه والاجتهاد فى تفتيشه ، وقد فعل **عليه السلام** ذلك لما ضاع عقد عائشة وحبس الجيش على طلبه حتى وجد ، كذا قال ، وفيه نظر ، فلما عقد عائشة فقد ظهر أثر ذلك بالفائدة العظيمة التى نشأت عنه وهى رخصة التيمم فكيف يقاس عليه غيره ؟ وأما فعل عثمان فلا ينهض الاحتجاج به أصلا لما ذكر ، لأن الذى يظهر أنه إنما بالغ فى التفتيش عليه لسكونه أثر النبي **عليه السلام** قد لبسه واستعمله وختم به ، ومثل ذلك يساوى فى العادة قدرا عظيما من المال ، والا لو كان غير خاتم النبي **عليه السلام** لا كنتى بطلبه بدون ذلك ، وبالأضرورة يعلم أن قدر المؤنة التى حصلت فى الأيام الثلاثة تزيد على قيمة الخاتم لكن اقتضت صفته عظم قدره فلا يقاس عليه كل ما ضاع من يسير المال ، قال : وفيه أن من فعل الصالحين العيب محواتيمهم وما يكون بأيديهم وليس ذلك بعائب لهم ، قلت : وإنما كان كذلك لأن ذلك من مثلبهم إنما ينشأ عن فكر ، وفكرتهم إنما هى فى الخير . قال المكرمانى : معنى قوله ديعتب به ، يحركه أو يخرج من إصبعه ثم يدخله فيها وذلك صورة العيب ، وإنما يفعل الشخص ذلك عند تفكيره فى الامور . قال ابن بطال : وفيه أن من طلب شيئا ولم ينجح فيه بعد ثلاثة أيام أن له أن يتركه ، ولا يكون بعد الثلاث مضية ، وأن الثلاث حد يقع بها العفر فى

ثم المطالبات . وفيه استعمال آثار الصالحين ولباس ملاسهم على جهة التبرك والتيمن بها

٥٦ - باب الخاتم للنساء ، وكان على عائشة خواتم الذهب

٥٨٨٠ - **حريش** أبو عاصم أخبرنا ابن جريج أخبرنا الحسن بن مسلم عن طاوس عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه شهدت العيد مع النبي ﷺ فصل قبل الخطبة ، قال أبو عبد الله وزاد ابن وهب عن ابن جريج : فأتى النساء فأمرهن بالصدقة فجعلن يلقين الفتنخ والخواتم في ثوب بلال ،

قوله (باب الخاتم للنساء) قال ابن بطال : الخاتم للنساء من جملة الحل الذي أبيض لمن . **قوله** (وكان على عائشة خواتم الذهب) وصله ابن سعد من طريق عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب قال : سألت القاسم بن محمد فقال : لقد رأيت والله عائشة تلبس المعصفر وتلبس خواتم الذهب . **قوله** (طاوس عن ابن عباس شهدت العيد مع النبي ﷺ فصل قبل الخطبة) . سقط لفظ « فصل » من رواية المستمل والسرخص . وهي مرادة ثابتة في أصل الحديث ؛ فإنه طرف من حديث تقدم في صلاة العيد من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج بسنده هنا . **قوله** (وزاد ابن وهب عن ابن جريج) يعني بهذا السند أن ابن عباس . وقد تقدم بالزيادة موصولا في تفسير سورة المستحقة من رواية هارون بن محمد . **قوله** (فأتى النساء فجعلن يلقين الفتنخ والخواتم) الفتنخ بفتح الفاء ومثناة فوق بعدها حاء معجمة جمع فتخة وهي الخواتم التي تلبسها النساء في أصابع الرجلين قاله ابن السكيت وغيره ، وقيل الخواتم التي لا فصوص لها ، وقيل الخواتم الكبار كما تقدم ذلك من تفسير عبد الرزاق في كتاب العيدين مع بسط ذلك

٥٧ - باب القلائد والسحاب للنساء ، يعني قلادة من طيب وسك

٥٨٨١ - **حريش** محمد بن عرفة حدثنا شعبة عن عدي بن ثابت عن سميد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « خرج النبي ﷺ يوم عيد فصل ركعتين لم يصل قبل ولا بعد . ثم أتى النساء فأمرهن بالصدقة ، فجملت المرأة تصدق بخمرها ومخابها »

قوله (باب القلائد والسحاب للنساء) السحاب بكسر المهملة وتخفيف الخاء المعجمة وبعد الألف موحدة . **قوله** (يعني قلادة من طيب وسك) بضم المهملة وتشديد الكاف ، وفي رواية الكشميني « وسك » بكسر الميم وسكون المهملة وكاف خفيفة ، والسحاب جمع سحب بضمهم ، وقد تقدم بيان ما فسر به غيره في « باب ما ذكر في الأسواق » من كتاب البيوع . ثم أورد فيه حديث ابن عباس من رواية سميد بن جبير عنه قال « خرج النبي ﷺ » - وفيه - جمملت المرأة تلقى سحابها وخرصها ، بضم الخاء المعجمة وسكون الراء ثم صاد صيلة ، هي الحلقة الصفية من ذهب أو فضة ، وقد تقدم تفسيره في « باب الخطبة بعد العيد » من كتاب العيدين

٥٨ - باب استمارة القلائد

٥٨٨٢ - **حريش** إسحاق بن إبراهيم حدثنا عتبة حدثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله

عنها قالت : هَلَكَتْ قِلَادَةُ لَأَسَاءَ ، فَبَسَمَ النَّبِيُّ ﷺ فِي طَلَبِهَا رَجُلًا ، فَحَضَرَتْ لِلصَّلَاةِ وَلَيْسَ وَاضِعًا وَضُوءَ وَلَمْ يَجِدُوا مَاءً ، فَضَلُّوا وَهُمْ عَلَى غَيْرِ وَضُوءٍ ، فَذَكَرُوا ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ آيَةَ التَّنِيمِ ،
زَادَ ابْنُ نَجْمٍ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ « اسْتَعَارَتْ مِنْ أَسَاءَ »

قوله (باب استعارة القلائد) ذكر فيه حديث عائشة في قصة قلادة أساء ، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الطهارة ، وفيه بيان القلادة المذكورة مم كانت . وقوله « زاد ابن نجم عن هشام » ، يعني بسنده المذكور « أنها استعارت من أساء » أي بنت أبي بكر - القلادة المذكورة « وقد وصله المؤلف رحمه الله في كتاب الطهارة من طريقه »

٥٩ - باب القرط للنساء

وقال ابن عباس : أمرهن النبي ﷺ بالصدقة ، فرأيتهن يهـوين إلى آذانهن وحلوقهن
٥٨٨٣ - حَرْشٌ حَبَّاجٌ بْنُ مِهَالٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ أَخْبَرَنِي عَدِيُّ بْنُ سَمِيعٍ قَالَ سَمِعْتُ سَعِيداً « عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى يَوْمَ الْبَيْتِ رَكْمَتَيْنِ لَمْ يُصَلِّ قَبْلَهُمَا وَلَا بَعْدَهُمَا . ثُمَّ أَتَى النِّسَاءَ وَمَعَهُ بِلَالٌ ، فَأَمَرَهُنَّ بِالصَّدَقَةِ ، فَجَلَّتِ الْمَرْأَةُ تُنْقِي مُرْطَهَا »

قوله (باب القرط للنساء) بضم القاف وسكون الراء بعدها طاء مهمله : ما يحل به الأذن ذهباً كان أو فضة صرفاً أو مع لؤلؤ وغيره ويعلق غالباً على شحماتها . **قوله** (وقال ابن عباس . أمرهن النبي ﷺ بالصدقة ، فرأيتهن يهوين إلى آذانهن وحلوقهن) هذا طرف من حديث وصله المؤلف رحمه الله في العيدين وفي الاعتصام وغيرها من طريق عبد الرحمن بن عباس عن ابن عباس ، فأما في الاعتصام فقال في رواية « لجعل النساء يشرن إلى آذانهن وحلوقهن » وقال في العيدين « فرأيتهن يهوين بأيديهن يقدن في ثوب بلال » أخرجه قبيل كتاب الجمعة من هذا الوجه بلفظ « فجعلت المرأة تموى بيدها إلى حلقتها تنقي في ثوب بلال » ومعنى الإيهام باليد إلى الشيء ليؤخذ ، وقد ظهر أنه في الأذن إشارة إلى الخلق ، وأما في الحلوق فالذي يظهر أن المراد القلائد فأنها توضع في العنق وإن كان عليها إذا تدلت الصدر ، واستدل به على جواز ثقب أذن المرأة لتجعل فيها القرط وغيره مما يجوز لمن التزين به ، وفيه نظر لأنه لم يمتنع وضع القرط في ثقب الأذن ، بل يجوز أن يشبك في الرأس بسلسلة لطيفة حتى تحاذي الأذن وتؤثر عنها ، سلنا لكن إنما يؤخذ من ترك إنكاره طبعه ، ويجوز أن تكون آذانهن ثقب قبل مجيء الشرع فيفتن في الدوام ما لا يقتصر في الابتداء ، ونحوه قول أم زرع « أناس من حل أذني » ولا حجة فيه لما ذكرنا . وقال ابن القيم : كره الجمهور ثقب أذن الصبي ورخص بعضهم في الإثني . قلت : وجاء المجواز في الإثني عن أحمد القرينة ، والكراهة للصبي . قال الخوالي في « الاحياء » يحرم ثقب أذن المرأة ويحرم الاستنجار عليه إلا أن ثبت فيه شيء من حجة الشرع . قلت : جاء عن ابن عباس فيها أخرجه الطبراني في « الأوسط » : سبعة في الصبي من السنة فذكر السابع منها وثقب أذنه ، وهو يستدرك على قول بعض الفارحين : لا مستند لأصحابنا في قولهم إنه سنة . **قوله** (أخبرني

حديثي) هو ابن ثابت ، وقد تقدم قبل بابين من طريق شعبة أيضا بهذا الاسناد بلفظ « خرسها » بدل قرطها

٦٠ - باب السخاب للصبيان

٥٨٨٤ - حدثني اسحاق بن ابراهيم الخطلي أخبرنا يحيى بن آدم حدثنا ورقان بن عمر عن عبيد الله بن أبي يزيد عن نافع بن جبير « عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : كنت مع رسول الله ﷺ في سوق من أسواق المدينة ، فانصرف فانصرفت ، فقال : أين كنتم ؟ ثلاثا . ادع الحسن بن علي ، فقام الحسن بن علي يمشي وفي عنقه السخاب ، قال النبي ﷺ بيده هكذا ، فقال الحسن بيده هكذا ، فالتزمه فقال : اللهم إني أحبه ، فأحبه ، وأحب من يحبه » . وقال أبو هريرة « فإكان أحد أحب إلى من الحسن بن علي بعدما قال رسول الله ﷺ ما قال »

قوله (باب السخاب للصبيان) تقدم بيان السخاب ، وحديث أبي هريرة المذكور في الباب تقدم شرحه في « باب ما ذكر في الاسواق » من كتاب البيوع مستوفى ، وقوله فيه « أين كنتم » في رواية المستمل والمرسوخ « أى كنتم » بصيغة النداء

٦١ - باب التشبهون بالنساء ، والمتشبهات بالرجال

٥٨٨٥ - حدثنا محمد بن بشار حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن قتادة عن هكرمة « عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : لعن رسول الله ﷺ للمتشبهين من الرجال بالنساء ، والمتشبهات بالرجال تابعة عمر وأخبرنا شعبة

[الحديث ٥٨٨٥ - طرفاه في : ٥٨٨٦ ، ٦٨٣٤]

قوله (باب المتشبهين بالنساء ، والمتشبهات بالرجال) أى ذم الفريقين ، ويدل على ذلك القن المذكور في الخبر قوله (حدثنا محمد بن جعفر) كذا لا بن ذر ، ولغيره « حدثنا غندر » وهو هو . قوله (لعن رسول الله ﷺ المتشبهين) قال الطبري المعنى لا يجوز لرجال التشبه بالنساء في اللباس والزينة التي تختص بالنساء ولا العكس . قلت : وكذا في الكلام والمشي ، فأما هيئة اللباس فتختلف باختلاف عادة كل بلد ، فرب قوم لا يفترق ذى نساءهم من رجالهم في اللبس ، لكن يمتاز النساء بالاحتجاب والاستتار ، وأما ذم التشبه بالكلام والمشي فخص بمن عمدا ذلك ، وأما من كان ذلك من أصل خلقته قائما يؤمر بتكلم تركه والادمان على ذلك بالتدريج ، فإن لم يفعل وتماهى دخله الذم ، ولا سيما إن بدا منه ما يدل على الرضا به ، وأخذ هذا واضح من لفظ المتشبهين . ولما اطلاق من أطلق كالنوى وإن اتخذ الخلق لا يتجه عليه اللوم فعمول على ما إذا لم يقدر على ترك التثني والتكسر في المشي والكلام بعد تعامله بالمخالفة لترك ذلك ، والا متى كان ترك ذلك ممكنا ولو بالتدريج فتركه فهو منحلته اللوم ، واستدل لذلك الطبري بكونه ﷺ لم يمنع الخلق من الدخول على النساء حتى سمع منه التذيق في وصف المرأة كافي

ثالث أحاديث الباب الذي يليه ، فتمه حينئذ فدل على أن لا دم على ما كان من أصل الخلقة . وقال ابن التين : المراد باللعن في هذا الحديث من تشبهه من الرجال بالنساء في الزي ومن تشبهه من النساء بالرجال كذلك ، فاما من اتهمى في التشبه بالنساء من الرجال الى أن يؤتى في دبره وبالرجال من النساء الى أن تتماطى السحق بينهما من النساء فان هذين تصنيفين من الذم والعقوبة أشد من لم يصل الى ذلك ، قال : وانما أمر باخراج من تعاطى ذلك من البيوت كما في الباب الذي يليه لثلاثي الأمر بالتشبه الى تعاطى ذلك الأمر المنكر . وقال الشيخ أبو محمد بن أبي جرة نفع الله به ما ملخصه : ظاهر اللفظ الزجر عن التشبه في كل شيء ، لكن صرف من الأدلة الأخرى أن المراد التشبه في الزي وبعض الصفات والحركات ونحوها ، لا التشبه في أمور الخير . وقال أيضا : ألعن الصادر من النبي ﷺ على ضربين : أحدهما يراد به الزجر عن الشيء الذي وقع اللعن بسببه وهو خوف ، فان اللعن من علامات الكبرياء ، والآخر يقع في حال الخرج ، وذلك غير خوف ، بل هو رحمة في حق من لعنه ، بشرط أن لا يكون الذي لعنه مستحقا لذلك كما ثبت من حديث ابن عباس عند مسلم ، قال : والحسكة في لعن من تشبه بإخراجه الشيء عن الصفة التي وضعها عليه أحكم الحسكاه ، وقد أشار الى ذلك في لعن الواصلات بقوله « المفترات خلق الله » . قوله (تابعه عمرو قال أخبرنا شعبة) يعني بالسند المذكور ، وقد وصله أبو نعيم في « المستخرج » من طريق يوسف القاضي قال حدثنا عمرو ابن مرزوق به ، واستدل به على أنه يحرم على الرجل لبس الثوب المسكّل بالؤلؤ ، وهو واضح لو رددت علامات التحريم وهو لعن من فعل ذلك ، وأما قول الشافعي ولا أكره للرجل لبس اللؤلؤ إلا لأنه من زي النساء فليس مخالفا لذلك ، لأن مراده أنه لم يرد في النهي عنه بخصوصه شيء .

٦٢ - باب إخراج المتشبهين بالنساء من البيوت

٥٨٨٦ - **حديث** مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ يَحْيَى عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : لَعَنَ النَّبِيُّ ﷺ الْمُتَشَبِّهِينَ مِنَ الرِّجَالِ ، وَالتَّرَجَّلَاتِ مِنَ النِّسَاءِ ، وَقَالَ : أَخْرِجُوهُنَّ مِنْ بَيْتِهِنَّ . قَالَ فَأَخْرَجَ النَّبِيُّ ﷺ فُلَانًا ، وَأَخْرَجَ عَرُفْلَانَةَ .

٥٨٨٧ - **حديث** مالك بن إسماعيل حدثنا زهير حدثنا هشام بن عروة أن عروة أخبره أن زينب بنت أم سلمة أخبرته « أن أم سلمة أخبرتها أن النبي ﷺ كان عندها وفي البيت غنث ، فقال لعبد الله أخى أم سلمة : يا عبد الله ، إن فتح الله لكم غداً الطائف فاني أدلك على بنت سحيلان فإنها تقبل بأربع وتدبر بثمان . فقال النبي ﷺ لا يدخلن هؤلاء عليكن » . قال أبو عبد الله : تقبل بأربع وتدبر يعني أربع عكس بطنها ، فهي تقبل بثمان ، وقوله وتدبر بثمان يعني أطراف هذه المكن الأربع لأنها محيطة بالجانبين حتى لحقت ، وإنما قال بثمان ولم يقل بثمانية وواحد الأطراف وهو ذكر لأنه لم يقل بثمانية أطراف

قوله (باب إخراج المتشبهين بالنساء من البيوت) كذا الأكثر ، ولفظي « باب إخراجهم » وكذا عند الإسماعيلي وأبي نعيم . **قوله** (حدثنا هشام) هو الدستوائي (عن يحيى) هو ابن أبي كثير ، وأخرجه أبو داود

الجليالى في مسنده عن شعبة وهشام جميعا عن قتادة عن عكرمة ، وكان أبا داود حمل رواية هشام على رواية شعبة فان رواية شعبة عن قتادة هي باللفظ المذكور في الباب الذى قبله ، ورواية هشام عن يحيى هي بهذا اللفظ الذى في هذا الباب ، وقد أخرجه المصنف وأبو داود في « السنن » كلاهما عن مسلم بن إبراهيم ، وأخرجه أحمد عن إسماعيل ابن طلبة ويحيى القطان ويبريد بن عاديون كلهم عن هشام عن يحيى بن أبي كثير . **قوله** (المختارين من الرجال) ثانيا الإشارة الى ضبطه عقب هذا . **قوله** (والمترجلات من النساء) زاد أبو داود من طريق يزيد بن أبي زياد عن عكرمة ، وقلت له ما المترجلات من النساء ؟ قال : المتشبهات بالرجال . **قوله** (فأخرج النبي ﷺ فلانا وأخرج عمر فلانة) كذا في رواية أبي ذر « فلانة » بالتأنيث وكذا وقع في « شرح ابن بطلال » و« قباقين » و« فلانا » بالتذكير ، وكذا عند أحمد . وقد أخرج الطبراني وتمام الرازي في قوائمه من حديث وثالة مثل حديث ابن عباس هذا بتيامه وقال فيه « وأخرج النبي ﷺ أنجشة » وأخرج عمر فلانا ، وأنجشة هو العبد الأسود الذى كان يمدو بالنساء ، وسيأتى خبره في ذلك في كتاب الأدب ، وقد تقدم ذكر أسامى من كان في العهد النبوى من المختارين ، ولم أقف في شيء من الروايات على تسمية الذى أخرجه عمر ، الى أن ظفرت بكتاب لأبي الحسن المداينى سماه « كتاب المغررين » ، بمجموعة وراء مفتوحة ثقيلة ، فوجدت فيه عدة قصص لمن غرهم عمر عن المدينة ، وسأذكر ذلك في كتاب أواخر الحدود ان شاء الله تعالى . **قوله** (حدثنا زهير) هو ابن معاوية الحمصي . **قوله** (وفي البيت مخنث) تقدم ضبطه وتسميته في أواخر كتاب النكاح ، وشرح الحديث مستوفي ، وبيان ما وقع هنا من كلام البخاري من شرح قوله « تقبل بأربع وتدبر بثمان » وقوله في آخر الحديث « لا يدخلان » بضم أوله وتشديد النون « هؤلاء عليكن » كذا للاكثر وهو الوجه ، وفي رواية المستمل والمرحى « عليكم » بصيغة جمع المذكر ، ويروجه بأنه جمع مع الفاء المخاطبات بذلك من يلودهن من صبي ووصيف ، لجه التخليب . وقد تفقح التحثانية أوله عتقا ومثقالا . وفي هذه الاحاديث مشروعية اخراج كل من يحصل به التأذى للناس من حكاية الى أن يرجع عن ذلك أو يتوب

٦٣ - باب قصص الشارب

- وكان ابن عمر يميني شاربته حتى ينظر إلى بياض الجبل ويأخذ هذين ، يعنى بين الشارب والقمية
- ٥٨٨٨ - **حدثنا** الحسن بن إبراهيم عن حنظلة عن نافع ، قال أحمأنا عن المسكن عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال « من لفطره قص الشارب »
- [الحديث ٥٨٨٨ - طره : ٥٨٩٠]
- ٥٨٨٩ - **حدثنا** سفيان قال الزهري حدثنا عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رواية « لفطره خمس » أو خمس من الفطرة - الخنثان والاستعداد وتنف الإبط وتقليم الأظفار وقص الشارب »
- [الحديث ٥٨٨٩ - طره : ٥٨٩١ ، ٦٢٩٧]

قوله (باب قص الشارب) هذه الترجمة وما بعدها الى آخر كتاب البياض لما تعلق بالبياض من جهة الاشتراك في الزينة ، فذكر أولا التراجم المتعلقة بالشعور وما شاكلها ، وثانيا المتعلقة بالتطيب ، وثالثا المتعلقة بتحسين الصوت

ورابما المتعلقة بالتصاوير لأنها قد تكون في الثياب . وغتم بما يتعلق بالارتداد وتعلقه به خفي وتعلقه بكتاب
الادب الذي يليه ظاهر واه أعلم . وأصل النص تنقيح الاثر ، وقيدته ابن سيدة في المحكم ، بالليل ، والنص أيضا إيراد
الخبر تاما على من لم يحضره ، وإطلاق أيضا على قطع شيء من شيء بألة مخصوصة ، والمراد به هنا قطع الشعر الثابت
على الضفة العليا من غير استئصال ، وكذا نص الظفر أخذ أعلاه من غير استئصال . قوله (وكان ابن عمر) كذا
لا في ذر والنسفي وهو المعتمد ، ووقع لثابتين ، وكان عمر ، قلت : وهو خطأ فإن المعروف عن عمر أنه كان يوفر
شاذبه . قوله (يعني شاذبه) بالحاء المهملة والفاء ثلاثيا ورباعيا من الاحفاء أو الحفو والمراد الازالة . قوله (حتى
يرى بياض الجلد) وصله أبو بكر الأثرم من طريق عمر بن أبي سلمة عن أبيه قال : رأيت ابن عمر يعني شاذبه حتى لا
يترك منه شيئا . وأخرج الطبري من طريق عبد الله بن أبي عثمان : رأيت ابن عمر يأخذ من شاذبه أعلاه وأسفله ،
وهذا ابن عمر يقول في أثر ابن عمر أن المراد به إزالة ما على طرف الضفة فقط . قوله (ويأخذ هذين يعني
عن الشارب والوجه) كذا وقع في التفسير في الأصم ، وقد ذكره رزين في جامعه من طريق نافع عن ابن عمر
جازما بالتفسير المذكور ، وأخرج البهقي نحوه ، وقوله : بين ، كذا لجميع إلا أن عياضا ذكر أن محمد بن أبي عمر
رواه بلفظ : من ، التي للتبويض ، والاول هو المعتمد . قوله (حدثنا المسكين بن إبراهيم عن حفظة عن نافع . قال
أصحابنا عن المسكين : عن ابن عمر) كذا لجميع ، والمعنى أن شيخه مسكين بن إبراهيم حدثه به عن حفظة وهو ابن أبي
سفيان الجهني عن نافع عن النبي ﷺ مرسل لم يذكر ابن عمر في السند ، وحدث به غير البخاري عن مسكين موصولا
بذكر ابن عمر فيه وهو المراد بقول البخاري : قال أصحابنا ، وهذا هو المعتمد وهذا جزم شيخنا ابن الملقن رحمه الله
ليكن قال : ظهر لي أنه موقوف على نافع في هذه الطريق ، وتلقى ذلك من الحميدي فانه جزم بذلك في الجمع ، وهو
محتمل وأما الكرماني فزعم أن الرواية الثانية منقطعة لم يذكر فيها بين مسكين وابن عمر أحدا فقال : المعنى أن البخاري
قال : روى أصحابنا الحديث منقطعا فقالوا حدثنا مسكين عن ابن عمر فطرحوا ذكر الراوي الذي بينهما ، كذا قال ،
وهو وإن كان ظاهر ما أورد البخاري لكن تبين من كلام الأئمة أنه موصول بين مسكين وابن عمر . وقال الزركشي : هذا
الموضع مما يجب أن يعتق به الناظر ، وهو ماذا الذي أراد بقوله : قال أصحابنا عن المسكين عن ابن عمر ، فيحتمل أنه
رواه مرة عن شيخه مسكين عن نافع مرسل مرة عن أصحابه عن مسكين مرفوعا عن ابن عمر ، ويحتمل أن بعضهم
نسب الراوي عن ابن عمر إلى أنه المسكين اه . وهذا الثاني هو الذي جزم به الكرماني ، وهو مردود ، ثم قال
الزركشي : ويشهد للاول أن البخاري ربما روى عن المسكين بالواسطة كما تقدم في البيوع ، ووقع له في كتابه نظائر
لذلك ، منها ما سيأتي قريبا في باب الجعد ، حيث قال : حدثنا مالك بن اسماعيل ، فذكر حديثا ثم قال في آخره
: قال بعض أصحابنا عن مالك بن اسماعيل ، فذكر زيادة في المتن ، وأظفيره الاستئذان في : باب قوله قوموا إلى
سيدكم . قلت : وهو قوله : حدثنا أبو الوليد حدثنا شعبة ، فذكر حديثا وقال في آخره : أنه يعني بعض أصحابنا
عن أبي الوليد ، فذكر كلمة في المتن . وقريب منه ما سبق في المناقب في ذكر أسامة بن زيد حيث قال : حدثنا سليمان
ابن عبد الرحمن ، فذكر حديثا وقال في آخره : حدثني بعض أصحابنا عن سليمان ، فذكر زيادة في المتن أيضا . قلت :
والفرق بين هذه المواضع وبين حديث الباب أن الاختلاف في الباب وقع في الوصل والإدخال ، والاختلاف في
غيره وقع بالزيادة في المتن ، لكن اشترك الجميع في مطلق الاختلاف ، واه أعلم . وقد أورد البخاري الحديث

المذكور في الباب الذي يليه من طريق إسحق بن سليمان عن حنظلة موصولا مرفوعا ، ولكنه نزل فيه درجة ، وطريق مكى وقعت أيضا في مسند ابن عمر ، لأبي أمية الطرسوسي قال : حدثنا مكى بن إبراهيم ، فذكره موصولا مرفوعا وزاد فيه بعد قوله قص الثارب والظفر وحلق المانة ، وكذا أخرجه البيهقي في الشعب ، من وجه آخر عن مكى . قلت : وهذا الحديث أغفله المزني في الأطراف ، فلم يذكره في ترجمة حنظلة عن نافع عن ابن عمر لا من طريق مكى ولا من طريق إسحق بن سليمان ، ثم بعد أن كتب هذا ذكر لي محدث حلب الشيخ برهان الدين الحلبي أن شيخنا البلقيني قال له : القائل قال أصحابنا ، هو البخاري ، والمراد بالمكي حنظلة بن أبي سفيان الجمحي فإنه مكى ، قال : والسند متصلان ، وموضع الاختلاف بيان أن مكى بن إبراهيم لما حدث به البخاري سمى حنظلة ، وأما أصحاب البخاري فلما روه له عن حنظلة لم يسموه بل قالوا : عن المكى ، قال فالسند الأول مكى عن حنظلة عن نافع عن ابن عمر ، والثاني أصحابنا عن المكى عن نافع عن ابن عمر ، ثم قال : وفي فهم ذلك صعوبة ، وكأنه كان يتجمع بذلك ، ولقد صدق فيما ذكر من الصعوبة ومقتضاه أن يكون عند البخاري جماعة لقوا حنظلة وليس كذلك ، فإن الذي سمع من حنظلة هذا الحديث لا يحدث البخاري عنه إلا بواسطة وهو إسحق بن سليمان الرازي ، وكانت وقافته قبل طلب البخاري الحديث ، قال ابن سعد مات سنة تسع وتسعين ومائة ، وقال ابن نافع وابن حبان مات سنة مائتين ، وقد أفصح أبو مسعود في الأطراف والمراد فقال في ترجمة حنظلة عن نافع عن ابن عمر حديث من الفطرة حلق المانة وتقليم الأظفار وقص الثارب ، خ في القياس : عن أحمد بن أبي رجاء عن إسحق بن سليمان عن حنظلة عن نافع عن ابن عمر ، وعن مكى بن إبراهيم عن حنظلة عن نافع ، قال : وقال أصحابنا ، مكى عن حنظلة عن نافع عن ابن عمر ، فصرح بأن مراد البخاري بقوله عن المكى المكي بن إبراهيم وإن مراده بقوله عن ابن عمر بالسند المذكور وهو عن حنظلة عن نافع عنه . والحاصل أنه كما قدمته أن مكى بن إبراهيم لما حدث به البخاري أرسله ، ولما حدث به غير البخاري وصله ، لحكي البخاري ذلك ثم ساقه موصولا من طريق إسحق بن سليمان . قوله (حدثنا علي) هو ابن المديني وبذلك جزم المزني . قوله (الزهري حدثنا) هو من تقديم الراوي على الصيغة وهو سائغ ، وقد رواه الحميدي عن سفيان قال سمعت الزهري أخرجه أبو عوانة وأبو نعيم في مستخرجيهما من طريقه ، ورواه أحمد عن سفيان عن الزهري بالعمنة ، وكذا أخرجه مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة وغير واحد ، وأبو داود عن مسدد كلهم عن سفيان . قوله (عن أبي هريرة رواية) هي كناية عن قول الراوي : قال رسول الله ﷺ أو نحوها . وقد وقع في رواية مسدد يبلغ به النبي ﷺ وفي رواية أبي بكر بن أبي شيبة قال رسول الله ﷺ ، وبين أحمد في روايته أن سفيان كان تارة يكتي وتارة يصرح ، وقد تقرر في علوم الحديث أن قول الراوي رواية أو يرويه أو يبلغ به ونحو ذلك محمول على الرفع ، وسيأتي في الباب الذي يليه من طريق إبراهيم بن سعد عن الزهري بلفظ سمعت رسول الله ﷺ ، ووقع في رواية محمد بن أبي حفصة عن الزهري زيادة أبي سلمة مع سعيد بن المسيب في السند أخرجه أبو الشيخ . قوله (الفطرة خمس ، أو خمس من الفطرة) كذا وقع هنا ، وسلم وأبي داود بالشك وهو من سفيان ، ووقع في رواية أحمد خمس من الفطرة ، ولم يشك ، وكذا في رواية معمر عن الزهري عند الترمذي والنسائي ، ووقع في رواية إبراهيم بن سعد بالعكس كما في الباب الذي يليه بلفظ الفطرة خمس ، وكذا في رواية يونس بن يزيد عن الزهري عند النسائي ، وهي محمولة على الأولى ، قال ابن دقيق العيد :

دلالة من ، على التبعيض فيه أظهر من دلالة هذه الرواية على الحصر ، وقد ثبت في أحاديث أخرى زيادة على ذلك فدل على أن الحصر فيها غير مراد . واختلفت في النسكئة في الاتيان بهذه الصيغة ، فقيل برفع الدلالة وأن مفهوم العدد ليس بصحة ، وقيل بل كان أعلم أولا بالحق ثم أعلم بالزيادة ، وقيل بل الاختلاف في ذلك بحسب المقام فذكر في كل موضع اللائق بالخطابين ، وقيل أريد بالحصر المبالغة لتأكيد مراد الحق المذكورة كاحل عليه قوله «الدين النصيحة» و «الحج حرفة» ومحو ذلك . ويدل على التأكيده ما أخرجه الترمذي والنسائي من حديث زيد بن أرقم مرفوعا «من لم يؤخذ شاربة فليس منا» وسنده قوى ، وأخرج أحمد من طريق زيد بن عمرو المعافري نحوه وزاد فيه : خلق الثمانية وتقائم الأظفار ، وسيأتي في الكلام على الختان دليل من قال بوجوبه . وذكر ابن العربي أن خصال الفطرة تبلغ ثلاثين خصلة ، فإذا أراد خصوص ما ورد بلفظ الفطرة فليس كذلك ، وإن أراد أهم من ذلك فلا تتحصر في الثلاثين بل تزيد كثيرا ، وأقل ما ورد في خصال الفطرة حديث ابن عمر المذكور فقيل فانه لم يذكر فيه إلا ثلاثا ، وسيأتي في الباب الذي يليه أنه ورد بلفظ الفطرة وبلفظ «من الفطرة» وأخرج الاسماعيلى في رواية له بلفظ «ثلاث من الفطرة» وأخرجه في رواية أخرى بلفظ «من الفطرة» فذكر الثلاث وزاد الختان ؛ ولمسلم من حديث عائشة «عشر من الفطرة» فذكر الخمسة التي في حديث أبي هريرة إلا الختان وزاد : إعفاء اللحية والسواك والمضمضة والاستنشاق وغسل البراجم والاستنجاء ، أخرجه من رواية مصعب بن شيبة عن طلق بن حبيب عن عبد الله بن الزبير عنها ، لكن قال في آخره إن الزاوي نسي العاشرة إلا أن تكون المضمضة ، وقد أخرجه أبو حنيفة في مستدرجه بلفظ «عشرة من السنة» وذكر الاستنثار بدل الاستنشاق ، وأخرج النسائي من طريق سليمان التيمي قال «سمعت طلق بن حبيب يذكر عشرة من الفطرة» فذكر مثله إلا أنه قال «وشككت في المضمضة» وأخرجه أيضا من طريق أبي بشر عن طلق قال «من السنة عشر» فذكر مثله إلا أنه ذكر الختان بدل غسل البراجم ، ورجع النسائي الرواية المقطوعة على الموصولة المرفوعة . والذي يظهر لي أنها ليست بعلّة قادحة ، فإن رواها مصعب بن شيبة وثقه ابن معين والمجلى وغيرهما ولينه أحمد وأبو حاتم وغيرهما بخديته حسن ، وله شواهد في حديث أبي هريرة وغيره ، فالحكم بصحته من هذه الحيثية سائق ، وقول سليمان التيمي «سمعت طلق بن حبيب يذكر عشرة من الفطرة» يحتمل أن يريد أنه سمعه يذكرها من قبل نفسه على ظاهر ما فهمه النسائي ، ويحتمل أن يريد أنه سمعه يذكرها وسندها لحذف سليمان السند . وقد أخرج أحمد وأبو داود وابن ماجه من حديث حماد بن ياسر مرفوعا نحوه حديث عائشة قال «من الفطرة المضمضة والاستنشاق والسواك وغسل البراجم والابتضاح» وذكر الحسن التي في حديث أبي هريرة صافه ابن ماجه . وأما أبو داود فأحالة به على حديث عائشة ثم قال «وروي نحوه عن ابن عباس» ، وقال حسن في الرأس وذكر منها الفرق ولم يذكر إعفاء اللحية . قلت : كأنه يشير الى ما أخرجه عبد الرزاق في تفسيره والطبري من طريقه بسند صحيح عن طاوس عن ابن عباس في قوله تعالى ﴿وَأَبْتَلُوا أَبْرَاهِيمَ رَبَّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُمْ﴾ قال : ابتلاه الله بالطهارة ، خمس في الرأس ، وخمس في الجسد . قلت : فذكر مثل حديث عائشة كما في الرواية التي قدمتها عن أبي حنيفة سواء ولم يشك في المضمضة ، وذكر أيضا الفرق بدل إعفاء اللحية وأخرجه ابن أبي حاتم من وجه آخر عن ابن عباس فذكر غسل الجمعة بدل الاستنجاء ؛ فصار مجموع الحاصل التي وردت في هذه الأحاديث خمس عشرة خصلة اقتصر أبو شامة في «كتاب السواك» وما أشبه ذلك ، منها على اثني عشر ، وزاد النووي واحدة في «شرح مسلم» ، وقد رأيت قبل

المغسوخ في شرح الخس الواردة في الحديث المتفق عليه أن أشهد إلى شرح العشر الواردة عليها : فأما الوضوء والاستنشاق والاستنثار والاستنجاء والسواك وغسل الجمعة فتقدم شرحها في كتاب الطهارة ، وأما إعفاء الحية فيأتي في الباب الذي يليه ، وأما الفرق فيأتي بعد أبواب ، وأما غسل البراجم فهو بالموحدة والجيم جمع رجمة بضمين وهي عقد الاصابع التي في ظهر الكف ، قال الخطابي : هي المواضع التي تنسخ ويجمع فيها الوسخ ولا سيما من لا يكون طرى البدن ، وقال الغزالي : كانت العرب لا تفصل اليد عقب الطعام فيجتمع في تلك الغضون وسخ ، فأمر بغسلها . قال النووي : وهي سنة مستقلة ليست مختصة بالوضوء ، يعني أنها يحتاج إلى غسلها في الوضوء والغسل والتنظيف ، وقد ألحق بها إزالة ما يجمع من الوسخ في معاطف الأذن وقمر الصباح فإن بقائه إضراراً بالسمع ، وقد أخرج ابن عدي من حديث أنس « أن النبي ﷺ أمر بتعاهد البراجم عند الوضوء لأن الوسخ إليها سريع ، ولترمذي الحكيم من حديث عبد الله بن بشر رفعه « قصوا أظفاركم ، وادفنوا قلامكم ، وقرأوا براجمكم ، وفي سنده راو مجهول . ولأحمد من حديث ابن عباس « أبطأ جبريل على النبي ﷺ فقال : ولم لا يبطئ . عني وأتم لا تسقنن - أي لا تستاكون - ولا تفصون شواربكم ولا تنقون رواجبكم ، والرواجب جمع راجبة بجم وموحدة قال أبو عبيد : البراجم والرواجب مفاصل الاصابع كلها . وقال ابن سيده : البرجمة المفصل الباطن عند بعضهم ، والرواجب بواطن مفاصل أصول الاصابع ، وقيل نصب الاصابع ، وقيل هي ظهور السلاميات ، وقيل ما بين البراجم من السلاميات . وقال ابن الأعرابي : الراجبة البقعة المساء التي بين البراجم ، والبراجم المسبحات من مفاصل الاصابع ، وفي كل إصبع ثلاث رجعات إلا الإبهام فلها برجتان . وقال الجوهرى : الرواجب مفاصل الاصابع اللاتي تلى الأنامل ، ثم البراجم ، ثم الأشاجع اللاتي على الكف . وقال أيضاً : الرواجب رموس السلاميات من ظهر الكف ، إذا قبض القابض كفه نثرت وارتفعت ، والأشاجع أصول الاصابع التي تقصل بمصّب ظاهر الكف ، واحدها أشجع . وقيل هي هورق ظاهر الكف . وأما الانتضاح فقال أبو عبيد الهروي : هو أن يأخذ قليلاً من الماء فينضح به مذاكيره بعد الوضوء لينقى عنه الوسواس . وقال الخطابي : انتضاح الماء الاستنجاء به . وأصله من النضح وهو الماء القليل ، فعل هذا هو والاستنجاء خصلة واحدة ، وعلى الأول فهو غيره ، ويشهد له ما أخرجه أصحاب السنن من رواية الحكم بن سفيان الثقفي أو سفيان بن الحكم عن أبيه أنه « رأى رسول الله ﷺ توضأ ثم أخذ حفنة من ماء فانتضح بها ، وأخرج البيهقي من طريق سعيد بن جبير : أن رجلاً أتى ابن عباس فقال إني أجد بللاً إذا قمت أصلي ، فقال له ابن عباس : انضح بماء ، فإذا وجدت من ذلك شيئاً فقل هو منه . وأما الخصال الواردة في المعنى لكن لم يرد التصريح فيها بلفظ الفطرة فكثيرة ، منها ما أخرجه الترمذي من حديث أبي أيوب رفعه « ادب مع سنن المرسلين : الحياء ، والتعطر ، والسواك ، والنكاح ، واختلف في ضبط الحياء فقيل بفتح الماهلة والتحنائية الغضيفة ، وقد ثبت في الصحيحين أن « الحياء من الإيمان » وقيل هي بكسر الماهلة وتشديد النون ، فعلى الأول خصلة معنوية تتعلق بتحسين الخلق ، وعلى الثاني هي خصلة حسية تتعلق بتحسين البدن . وأخرج البراز والباقوى في « معجم الصحابة » والحكم الترمذي في « نوادر الأصول » من طريق فليح بن عبد الله الغطمي عن أبيه عن جده رفعه « خمس من سنن المرسلين ، فذكر الاربعة المذكورة إلا النكاح وزاد الحلم والحجامة والحلم بكسر الماهلة وسكون اللام ، وهو ما يقرى الضبط الأول في حديث أبي أيوب ، وإذا تقيع ذلك من الاحاديث

كثير المدد كما أشرت إليه واقه أعلم. ويتعلق بهذه الخصال مصالح دينية ودنيوية تدرك بالنتيج ، منها تحسين الهيئة ، وتنظيف البدن جملة وتفصيلا ، والاحتياط للطهارتين ، والإحسان إلى الخالط والمقارن بكف ما يتأذى به من راحة كريمة ، ومخافة شعار السكران من المجوس واليهود والنصارى وعباد الأوثان ، وامتنثال أمر الشارع ، والمحافظة على ما أشار إليه قوله تعالى ﴿ وصوركم فأحسن صوركم ﴾ لما في المحافظة على هذه الخصال من مناسبة ذلك ، وكأنه قيل قد حسنت صوركم فلا تشوهوها بما يقبحها ، أو حافظوا على ما يستمر به حسننا ، وفي المحافظة عليها محافظة على المروءة وعلى التآلف المطلوب ، لأن الإنسان إذا بدا في الهيئة الجميلة كان أدهى لانبساط النفس إليه ، فيقبل قوله ، ويحمد رأيه ، والعكس بالعكس . وأما شرح الفطرة فقال الخطابي : ذهب أكثر العلماء إلى أن المراد بالفطرة هنا السنة ، وكذا قاله غيره . قالوا والمعنى أنها من سنن الأنبياء . وقالت طائفة : المعنى بالفطرة الدين وبه جزم أبو نعيم في المستخرج ، وقال النذوي في « شرح المذهب » جزم الماوردي والشيخ أبو اسحق بأن المراد بالفطرة في هذا الحديث الدين ، واستشكل ابن الصلاح ما ذكره الخطابي وقال : معنى الفطرة بعيد من معنى السنة ، لكن لعل المراد أنه على حذف مضاف أي سنة الفطرة . وتعقبه النذوي بأن الذي نقله الخطابي هو الصواب . فإن في صحيح البخاري عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال « من السنة فص الشارب ونف الأبط وتقليم الأظفار » قال وأصح ما فسر الحديث بما جاء في رواية أخرى لاسيما في البخاري اهـ . وقد تبعه شيخنا ابن الملقن على هذا ، ولم أر الذي قاله في شيء من نسخ البخاري ، بل الذي فيه من حديث ابن عمر بلفظ « الفطرة » ، وكذا من حديث أبي هريرة . نعم وقع التمييز بالسنة موضع الفطرة في حديث عائشة عند أبي هوانة في رواية ، وفي أخرى بلفظ الفطرة كما في رواية مسلم والنسائي وغيرهما ، وقال الراغب : أصل الفطر يفتح الفاء الشق طولا ، ويطلق على الوهي وعلى الاختراع وعلى الإيجاد ، والفطرة الإيجاد على غير مثال . وقال أبو شامة ، أصل الفطرة الخلق المبتدأ ، ومنه فطر الصموات والأرض أي المبتدئ . خلقهن ، وقوله ﷺ « كل مولود يولد على الفطرة ، أي على ما ابتدأ الله خلقه عليه ، وفيه إشارة إلى قوله تعالى ﴿ فطرة الله التي فطر الناس عليها ﴾ والمعنى أن كل أحد لو ترك من وقت ولادته وما يؤديه إليه نظره لأداه إلى الدين الحق وهو التوحيد ، ويؤيده قوله تعالى قبلها ﴿ فأقم وجهك للدين حنيفا فطرة الله ﴾ وإليه يشير في بقية الحديث حيث عقبه بقوله « فأبواه يهودانه وينصرانه » والمراد بالفطرة في حديث الباب أن هذه الأشياء إذا فعلت أنصف فأعلمها بالفطرة التي فطر الله العباد عليها وحتم عليها واستحبها لهم ليمكنوا على أكمل الصفات وأشرفها صورة اهـ . وقد رد القاضي البيضاوي الفطرة في حديث الباب إلى مجموع ما ورد في معناها وهو الاختراع والهيئة والدين والسنة فقال : هي السنة القديمة التي اختارها الأنبياء وافقت عليها الشرائع ، وكأها أمر جملي فطروا عليها انتهى . وسوخ الابتداء بالنسكرة في قوله « خمس من الفطرة » ، أن قوله « خمس » صفة موصوف محذوف والتقدير خصال خمس ثم فسرهما ، أو على الإضافة أي خمس خصال : ويجوز أن تكون اجملة خبر مبتدأ محذوف والتقدير الذي شرح لكم خمس من الفطرة ، والتمييز في بعض روايات الحديث بأسنة بدل الفطرة يراد بها الطريقة لا التي تقابل الواجب ، وقد جزم بذلك الشيخ أبو حامد والماوردي وغيرهما وقالوا : هو كالحديث الآخر « عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين » وأعرب القاضي أبو بكر بن العربي فقال : عندي أن الحاصل المحس المذكورة في هذا الحديث كلها واجبة ، فإن المرء لو تركها لم تبق صورته على صورة آدميين فكيف

من جملة المسلمين ، كذا قال في شرح الموطأ ، وتعقبه أبو شامة بأن الأشياء التي مفصودها مطالب التحسين الخلق وهي النظافة لا تحتاج الى ورود أمر لإيجاب الفاعل فيها اكتفاء بدواعي النفس ، فجرد الذنب اليها كاف . ونقل ابن دقيق العيد عن بعض العلماء أنه قال : دل الخبر على أن الفطرة بمعنى الدين ، والأصل فيها أضيف الى الشيء أنه منه أن يكون من أركانه لا من زوائده حتى يقوم دليل على خلافه ، وقد ورد الأمر بانبايع إبراهيم عليه السلام ، وثبت أن هذه النخلة أمرها إبراهيم عليه السلام ، وكل شيء أمر الله بانبايعه فهو على الوجوب لمن أمر به . وتعقب بأن وجوب الاتباع لا يقتضي وجوب كل متبوع فيه بل يتم الاتباع بالامثال ، فان كان واجبا على المتبوع كان واجبا على التابع أو ندبا فندب ، فيتوقف ثبوت وجوب هذه النخلة على الأمانة على ثبوت كونها كانت واجبة على الخليل عليه السلام . قوله (الختان) بكسر المعجمة وتخفيف المثناة مصدر ختن أي قطع ، والختن بفتح ثم سكون قطع بعض مخصوص من عضو مخصوص . ووقع في رواية يونس عند مسلم والاختتان ، والختان اسم لفعل الختان والموضع الختان أيضا كما في حديث عائشة إذا التقي الختانان والاول المراد هنا قال الماوردي : ختان الذكر قطع الجلدة التي تغطي الحشفة ، والمستحب أن تستوعب من أصلها عند أول الحشفة ، وأقل ما يجوى . أن لا يبق منها ما يتشبه به شيء من الحشفة ، وقال إمام الحرمين : المستحب في الرجال قطع القلفة ، وهي الجلدة التي تغطي الحشفة حتى لا يبق من الجلدة شيء متدل . وقال ابن الصباغ : حتى تنكشف جميع الحشفة . وقال ابن كعب فسيما قله الرافعي : يتأذى الواجب بقطع شيء ما فوق الحشفة وإن قل بشرط أن يستوعب القطع تدوير رأسها . قال النووي : وهو شاذ ، والاول هو المعتمد . قال الامام : والمستحب من ختان المرأة ما ينطلق عليه الاصم . قال الماوردي ختانها قطع جلدة تكون في أهل فرجها فوق مدخل الذكر كالنواة أو كعروة الفيك ، والواجب قطع الجلدة المستعيلة منه دون استئصاله . وقد أخرج أبو داود من حديث أم عطية أن امرأة كانت تخجن بالمدينة فقال لها النبي ﷺ : لا تهكي فإن ذلك أحظي للمرأة ، وقال : انه ليس بالقوى . قلت : وله شاهدان من حديث أنس ومن حديث أم أيمن عند أبي الشيخ في كتاب العقبة وآخر عن الضحاك ابن قيس عند البيهقي ، قال النووي : ويسمى ختان الرجل اعدارا بذال معجمة ، وختان المرأة خفضا بخاء وضاد معجمتين . وقال أبو شامة : كلام أهل اللغة يقتضي تسمية السكل اعدارا والخفص يختص بالانثى . قال أبو عبيدة : عذرت الجارية والفلان وأعذرتهما ختنتهما وأختنتها ورونا ومعنى . قال الجوهري : والاكثر خفضت الجارية ، قال : وتزعم العرب أن الفلام اذا ولد في القمر فسدت قلفته أي اقتسمت فصار كالمختون . وقد استحب العلماء من الشافعية فيمن ولد مختونا أن يمر بالموى على موضع الختان من غير قطع قال أبو شامة : وغازب من يولد كذلك لا يكون ختانه تاما بل يظهر طرف الحشفة فان كان كذلك وجب تكيله . وأعاد الشيخ أبو عبد الله في الحاج في المدخل ، أنه اختلف في النساء هل يخفصن هموما أو يفرق بين نساء المشرق فيخفصن ونساء المغرب فلا يخفصن لعدم الفضلة المشروعة قطعها منهن ، بخلاف نساء المشرق ، قال : فمن قال ان من ولد مختونا استحب أمرار الموى على الموضع امتثالا للأمر قال في حق المرأة كذلك ومن لا فلا . وقد ذهب الى وجوب الختان دون باقي النخلة الحسن المذكورة في الباب الشافعي وجمهور أصحابه ، وقال به من القدماء عطاء حتى قال : لو أسلم الكبير لم يتم إسلامه حتى يختن . وعن أحمد وبعض المالكية : يجب . وعن أبي حنيفة واجب وليس بفرض . وعنه سنة بأثم بتركه . وفي وجه الشافعية لا يجب في حق النساء وهو الذي أورد صاحب المفتي .

عن أحد . وذهب أكثر العلماء وبعض الشافعية إلى أنه ليس بواجب ، ومن حجتهم حديث شداد بن أوس رحمه الله العتقان سنة للرجال مكرومة للنساء ، وهذا لا حجة فيه لما تقرر أن لفظ السنة إذا ورد في الحديث لا يراد به التي تقابل الواجب ، لكن لما وقعت التفرقة بين الرجال والنساء في ذلك دل على أن المراد افتراق الحكم . وتعقب بأنه لم ينحصر في الوجوب فقد يكون في حق الذكور أكد منه في حق النساء ، أو يكون في حق الرجال تنصيص وفي حق النساء للإباحة ، على أن الحديث لا يثبت لأنه من رواية حجاج بن أرطاة ولا يصحج به أخرجه أحمد والبيهقي . لكن له شاهد أخرجه الطبراني في د مسند الشاميين ، من طريق سعيد بن بشر عن قتادة عن جابر بن زيد عن ابن عباس ، وسعيد عتقف فيه . وأخرجه أبو الشيخ والبيهقي من وجه آخر عن ابن عباس ، وأخرجه للبيهقي أيضا من حديث أبي أيوب ، واحتجوا أيضا بأن اتصال المنتظمة مع العتقان ليست واجبة إلا عند بعض من شد فلا يكون العتقان واجبا ، وأجيب بأنه لا مانع أن يراد بالفطرة وبالسنة في الحديث التقدير المشترك الذي يجمع الوجوب والتدب وهو الطلب المؤكد ، فلا يدل ذلك على عدم الوجوب ولا يوثقه فيطلب الدليل من غيره . وأيضا فلا مانع من جمع المحتلتي الحكم بلفظ أمر واحد كما في قوله تعالى ﴿ كلوا ﴾ من ثمره إذا أثمر وآثوا حقه يوم حسابه فإبقاء الحق واجب ، والأكل مباح . هكذا تمسك به جماعة ، وتعقبه الفاكهاني في شرح العمدة ، فقال أفرق بين الآية والحديث أن الحديث تضمن لفظة واحدة استعملت في الجميع ، فتعين أن يجعل على أحد الأمرين الوجوب أو التدب ، بخلاف الآية فإن صيغة الأمر تكررت فيها ، والظاهر الوجوب ، فصرف في أحد الأمرين بدليل وبقي الآخر على الأصل . وهذا التعقب إنما يتم على طريقة من يمنع استعمال اللفظ الواحد في معنيين ، وأما من يجيزه كالشافعية فلا يرد عليهم . واستدل من أوجب الاختتان بأدلة : الأولى أن القلفة تحبس النجاسة فتسنع صفة الصلاة كن أمسك نجاسة فمعه ، وتعقب بأن الفم في حكم الظاهر ، بدليل أن وضع المأكل فيه لا يطر به الصائم ، بخلاف داخل القلفة فإنه في حكم الباطن ، وقد صرح أبو الطيب الطبري بأن هذا القدر عندنا مقفّر . الثاني ما أخرجه أبو داود من حديث كليب جد عثمان بن كثير ؓ أن النبي ﷺ قال له : **إن عنك شعر الكفر واختنز** ، مع ما تقرر أن خطابه لواحد يشمل غيره حتى يقوم دليل الخصوصية . وتعقب بأن سند الحديث ضعيف وقد قال ابن المنذر : لا يثبت فيه شيء . الثالث جواز كشف العورة من المختون ، وسأقي أنه إنما يشرع لمن بلغ أو شارب البلوغ وجواز نظر العتاتن إليها وكلاهما حرام ، فلم يجب لما أبيح ذلك ، وأقدم من نقل عنه الاحتجاج بهذا أبو العباس بن سريج نقله عنه الخطابي وغيره ، وذكر النووي أنه رآه في كتاب الودائع ، المنسوب لابن سريج قال : ولا أظنه ثبت عنه ، قال أبو شامة : وقد خبر عنه جماعة من المصنفين بعده بعبارة مختلفة كالشيخ أبي حامد والقاضي الحسين وأبي الفرج السرخسي والشيخ في د المذهب . وتعقبه هياض بأن كشف العورة مباح لمصلحة الجسم والنظر إليها مباح للدوازة ، وليس ذلك واجبا إجماعا ، وإذا جاز في المصلحة الدنيوية كان في المصلحة الدينية أولى . وقد استشعر القاض حسين هذا فقال : فإن قيل قد يترك الواجب لنفي الواجب كترك الانصات للخطبة بالتشاغل بركني التبعة ، وكترك القيام في الصلاة لسجود التلاوة ، وكشف العورة للدوازة مثلا . وأجلب عن الأولين ولم يجب عن الثالث . وأجاب النووي بأن كشف العورة لا يجوز لكل مداواة فلا يتم المراد . وقرى أبو شامة الإراد بأنهم جوزوا الفاسل الميت أن يخلق عانة الميت ، ولا يتأتى ذلك للفاسل إلا بالنظر والبس ومما حرامان ، وقد أجزا الأمر

مستحب . الرابع احتج أبو حامد وأتباعه كلما وردى بأنه قطع عضو لا يستخلف من الجسد تمبدا فيسكون واجبا كقطع اليد في السرقة ، وتعقب بأن قطع اليد إنما أبيح في مقابلة جرم عظيم ، فلم يتم القياس . الخامس قال الماوردي : في الحتان ادخال ألم عظيم على النفس وهو لا يشرع إلا في إحدى ثلاث خصال : مصلحة ، أو عقوبة ، أو وجوب . وقد انتفى الأولان فثبت الثالث . وتعقبه أبو شامة بأن في الحتان عدة مصالح كترتيب الطهارة والنظافة فإن الغلظة من المستفادات عند الحرب ، وقد كثرت ذم الألقاف في أشعارهم ، وكان للحتان عند قدم قدر ، وله وليمة خاصة به ، وأقر الاسلام ذلك . السادس قال الخطابي محتجا بأن الحتان واجب بأنه من شعار الدين ، وبه يعرف المسلم من الكافر ، حتى لو وجد مختون بين جماعة قتلى غير غنوزين صلى عليه ودفن في مقابر المسلمين . وتعقبه أبو شامة بأن شعار الدين ليست كلها واجبة ، وما ادعاه في المقتول مردود لأن اليهود وكثيرا من النصارى يمتثلون فليقيد ما ذكر بالقرينة . قلت : قد بطل دليله . السابع قال البيهقي : أحسن الحجج أن يحتج بحديث أبي هريرة الذي في الصحيحين مرفوعا « اختن إبراهيم وهو ابن ثمانين سنة بالقدم » ، وقد قال الله تعالى ﴿ ثم أوحينا إليك أن اتبع ملة إبراهيم ﴾ وصرح عن ابن عباس أن الكلمات التي ابتلى بها إبراهيم فأمعن هي خصال النظرة ومنهن الحتان ، والابتلاء غالبا إنما يقع بما يكون واجبا ، وتعقب بأنه لا يلزم ما ذكر إلا إن كان إبراهيم عليه السلام فعله على سبيل الوجوب ، فإنه من الجائز أن يكون فعله على سبيل الندب فيحصل امتثال الأمر باتباعه على وفق ما فعل ، وقد قال الله تعالى في حق نبيه محمد ﴿ واتبعوه لمسلمتكم تهتدون ﴾ وقد تقرر في الأصول أن أفعاله بمجرد ما لا تدل على الوجوب ، وأيضا فباقى الكلمات العشر ليست واجبة . وقال الماوردي : إن إبراهيم عليه السلام لا يفعل ذلك في مثل سنة إلا من أمر من الله به ، وما قاله بحثا قد جاء منقولا ، فأخرج أبو الشيخ في العقيقة من طريق موسى بن علي بن رباح عن أبيه : إن إبراهيم عليه السلام أمر أن يختن وهو حينئذ ابن ثمانين سنة فجعل واختن بالقدم فاشتد عليه الوجع فعدا ربه فأوحى الله إليه أنك حملت قبل أن نأمرك بآلته ، قال : يارب كرهت أن أؤخر أمرك . قال الماوردي : القدم جاء غفقا ومشددا وهو الفأس الذي اختن به ، وذهب غيره إلى أن المراد به مكان يسمى القدم ، وقال أبو عبيد الحروري في الفريبيين : يقال هو كان مقيله ، وقبل اسم قرية بالشام . وقال أبو شامة : هو موضع بالقرب من القرية التي فيها قبره ، وقيل بقرب حلب ، وجوز غير واحد أن الآلة بالتخفيف ، وصرح ابن السكيت بأنه لا يبعد وأثبت بعضهم الوجبين في كل منهما ، وقد تقدم بعض هذا في شرح الحديث المذكور في ذكر إبراهيم عليه السلام من أحاديث الأنبياء ، ووقع عند أبي الشيخ من طريق أخرى أن إبراهيم لما اختن كان ابن مائة وعشرين سنة وأنه عاش بعد ذلك إلى أن أكل مائتي سنة ، والأول أشهر ، وهو أنه اختن وهو ابن ثمانين وعاش بعدها أربعين ، والفرض أن الاستدلال بذلك متوقف كما تقدم على أنه كان في حق إبراهيم عليه السلام واجبا ، فإن ثبت ذلك استقام الاستدلال به والا فانظر باقي واختلاف في الوقت الذي يشرع فيه الحتان ، قال الماوردي : له وقتان وقت وجوب ووقت استحباب ، فوقت الوجوب البلوغ ووقت الاستحباب قبله ، والاختيار في اليوم السابع من بعد الولادة ، وقبل من يوم الولادة ، فإن أخر في الأربعين يوما ، فإن أخر في السنة السابعة ، فإن بلغ وكان نضوا تحيفا يعلم من حاله أنه إذا اختن تلف سقط الوجوب . ويستحب أن لا يؤخر عن وقت الاستحباب إلا لعذر ، وذكر القاضي حسين أنه لا يجوز أن يختن الصبي حتى يصير ابن عشر سنين لأنه حينئذ يوم ضربه على ترك الصلاة ، وألم الحتان فوق ألم

الضرب فيكون أولى بالتأخير ، وزيه النووي في شرح المذهب ، وقال إمام الحرمين : لا يجب قبل البلوغ لأن الصبي ليس من أهل العبادة المتعلقة بالبدن فكيف مع الألم ، قال : ولا يرد وجوب العدة على الصبية لأنه لا يتعلق به ثعب بل هو معنى زمان محض . وقال أبو الفرج السرخسي : في ختان الصبي وهو صغير مصلحة من جهة أن الجلد يجد التبريز فيظلم ويحشش فمن ثم يجوز الأئمة الختان قبل ذلك ، ونقل ابن المنذر عن الحسن ومالك كراهة الختان يرم السامع لأنه فعل اليهود ، وقال مالك : يحسن إذا أنظر أى النبي فغره وهو مقدم أسنانه ، وذلك يكون في السبع سنين وما حولها ، وعن الأئمة يستحب ما بين سبع سنين إلى عشر سنين ، وعن أحمد لم أسمع فيه شيئا . وأخرج الطبراني في الأوسط ، عن ابن عباس قال : سبع من السنة في الصبي يسمى في السامع ويختن ، الحديث وقد قدمت ذكره في كتاب المقيبة وأنه ضيف ، وأخرج أبو الشيخ من طريق الوليد بن مسلم عن زهير بن محمد عن ابن المنكدر أو غيره عن جابر ، أن النبي ﷺ ختن حسنا وحسينا سبعة أيام ، قال الوليد فأسألت مالسا عنه فقال : لا أدري ، ولكن الختان طهرة فكلما قدما كان أحب إلى . وأخرج البيهقي حديث جابر ، وأخرج أيضا من طريق موسى بن علي عن أبيه : أن إبراهيم عليه السلام ختن اسحق وهو ابن سبعة أيام . وقد ذكرت في أبواب الوجعة من كتاب النكاح مشروعية الدعوة في الختان ، وما أخرجه أحمد من طريق الحسن بن عثمان بن أبي العاص أنه ذهب إلى ختان فقال : ما كنا نأتي الختان على عهد رسول الله ﷺ ولا ندهي له ، وأخرجه أبو الشيخ من رواية قيس أنه كان ختان جارية . وقد نقل الشيخ أبو عبد الله بن الحاج في المدخل ، أن السنة لإظهار ختان الذكر وإخفاء ختان الأنثى . واه أعلم . قوله (والاستعداد) بالحاء المهمة استفعال من الحديد والمراد به استعمال المومي في حلق الشعر من مكان مخصوص من الجسد ، قيل وفي التعبير بهذه اللفظة مشروعية التمكن عما يستحى منه إذا حصل الإفهام بها وأغنى عن التصریح ، والذي يظهر أن ذلك من تصرف الرواة . وقد وقع في رواية النسائي في حديث أبي هريرة هذا التعبير بحلق العانة ، وكذا في حديث عائشة وأنس المشار إليهما من قبل عند مسلم ، قال النووي : المراد بالعانة الشعر الذي فوق ذكر الرجل وحواليه ، وكذا الشعر الذي حوالى فرج المرأة . ونقل عن أبي العباس بن سريج أنه الشعر النابت حول حلقة الدبر فتحصل من مجموع هذا استحباب حلق جميع ما على القبل والدبر وحوطهما ، قال وذكر الحلق لكونه هو الأغلب وإلا فيجوز الإزالة بالنورة والتفت وغيرهما . وقال أبو شامة : العانة الشعر النابت على الركب بفتح الراء والكاف وهو ما انحدر من البطن فكان تحت الثنية وفوق الفرج ، وقيل لكل غدة ركب ، وقيل ظاهر الفرج وقيل الفرج بنفسه سواء كان من رجل أو امرأة ، قال : ويستحب إمطة الشعر عن القبل والدبر بل هو من الدبر أولى خوفا من أن يعلق شيء من العائط فلا يزيله المستنهي إلا بالماء . ولا يتمكن من إزاقته بالاستجمار ، قال ويقوم التنوير مكان الحلق وكذلك التفت والتفت ، وقد سئل أحد عن أخذ العانة بالمقراض فقال أرجو أن يجوز ، قيل فالتفت ، قال وهل بقوى على هذا أحد ؟ وقال ابن دقيق العيد قال أهل اللغة : العانة الشعر النابت على الفرج ، وقيل هو منبت الشعر ، قال وهو المراد في الخبر . وقال أبو بكر بن العربي : شعر العانة أولى الشعور بالإزالة لأنه يكثف ويتلبد فيه الرشح ، بخلاف شعر الأبط . قال : وأما حلق ما حول الدبر فلا يشرع ، وكذا قال الفاكهي في شرح العمدة ، أنه لا يجوز ، وكذا قال ولم يذكر للنسب مستندا ، والذي استند إليه أبو شامة قوى ، بل ربما تصور الوجوب في حق من تعين ذلك في حق ، كمن لم يجد من الماء إلا القليل لم يمكنه أن لو حلق الشعر أن لا يعلق به شيء من العائط

يحتاج معه الى غسله وليس معه ماء زائد على قدر الاستنجاء ، وقال ابن دقيق العيد : كأن الذي ذهب الى استحباب حلق ما حول الدبر ذكره بطريق القياس ، قال : والاولى في إزالة الشعر هنا الحلق اتباعا ، ويجوز التنف ، بخلاف الإبط فإنه بالعكس لانه تحتبس تحته الأبخرة بخلاف العانة ، والشعر من الإبط بالتنف يضر وبالحلق يقوى لجاء الحكم في كل من الموضعين بالمناسب . وقال النووي وغيره : السنة في إزالة شعر العانة الحلق بالموسى في حق الرجل والمرأة معا ، وقد ثبت الحديث الصحيح عن جابر في النهي عن طروق النساء ليلا حتى تمتشط الشعثة وتستحد المغيبة ، وقد تقدم شرحه في النكاح ، لكن يتأدى أصل السنة بالإزالة بكل مزيل . وقال النووي أيضا : والاولى في حق الرجل الحلق وفي حق المرأة التنف . واستشكل بأن فيه ضررا على المرأة بالألم وعلى الزوج باسترخاء المهمل فان التنف يرخي المهمل بافتاق الأطباء . ومن ثم قال ابن دقيق العيد : ان بعضهم مال الى ترجيح الحلق في حق المرأة لان التنف يرخي المهمل ، لكن قال ابن العربي : ان كانت شابة فالتنف في حقها أولى لأنه يروى مكان التنف ، وان كانت كهلة فالاولى في حقها الحلق لان التنف يرخي المهمل ، ولو قيل الاولى في حقها التنف مطلقا لما كان بعيدا . وحكى النووي في وجوب الإزالة عليها اذا طلب ذلك منها وجهين أحدهما الوجوب ، ويفترق الحكم في تنف الإبط وحلق العانة أيضا بأن تنف الإبط وحلقه يجوز أن يتعاملاهما الأجنبي ، بخلاف حلق العانة فيحرم إلا في حق من يباح له المس والنظر كالزوج والزوجة . وأما التنوير فمثل عنه أحمد فأجازه ، وذكر أنه يفعله ، وفيه حديث عن أم سلمة أخرجه ابن ماجه والبيهقي ورجاله ثقات ، ولكنه أعله بالارسال ، وأنكر أحمد صحته ونفذه . ان النبي ﷺ اذا طلى ولي عاتته يده ، ومقابلته حديث أنس ، ان النبي ﷺ كان لا يتنور ، وكان اذا كثر شعره حلقه ، ولكن سنده ضعيف جدا . قوله (وتنف الإبط) في رواية الكشي عن الأباط ، بصيغة الجمع ، والإبط بكسر الهمزة والموحدة وسكونها وهو المشهور وصوبه الجمهور ، وهو يذكر ويؤنث ، وقايط الشيء وضعه تحت إبطه . والمستحب البداة فيه بالني ، ويتأدى أصل السنة بالحلق ولا سيما من يؤله التنف . وقد أخرج ابن أبي حاتم في مناقب الشافعي ، عن يونس ابن عبد الأهلي قال دخلت على الشافعي ورجل يحلق إبطه فقال : إني علمت أن السنة التنف ، ولكن لا أقوى على الجمع . قال الغزالي : هو في الابتداء موجه ولكن يسهل على من اعتاده ، قال : والحلق كاف لان المقصود النظافة . وتعقب بأن الحكمة في تنفه أنه عمل للرأحة السكرية ، وانما ينشأ ذلك من الوسخ الذي يجمع بالمرق فيه فيتلبد ويهيج ، فشرح فيه التنف الذي يضعفه فتخف الرائحة به ، بخلاف الحلق فإنه يقوى الشعر ويهيج فتكثر الرائحة لذلك . وقال ابن دقيق العيد : من نظر الى اللفظ وقف مع التنف ، ومن نظر الى المعنى أجازه بكل مزيل ، لكن بين أن التنف مقصود من جهة المعنى فذكر نحو ما تقدم ، قال : وهو معنى ظاهر لا يحمل فان مورد النص اذا احتمل معنى مناسباً يحتمل أن يكون مقصودا في الحكم لا يترك والذي يقوم مقام التنف في ذلك التنوير لكنه يرق الجلد فقد يتأذى صاحبه به ولا سيما ان كان جلده رقيقا . وتسحب البداة في إزالته باليد اليمنى ، وبزيل ما في اليمنى بأصابع اليسرى وكذا اليسرى إن أمكن والا فباليمين . قوله (وتقليم الأظفار) وهو تفصيل من القلم وهو القطع . ووقع في حديث ابن عمر د قص الأظفار ، كما في حديث الباب ، ووقع في حديثه في الباب الذي يليه بلفظ د تقليم ، وفي حديث عائشة وأنس د قص الأظفار ، والتقليم أعم ، والأظفار جمع ظفر بضم الظاء والقاء وبسكونها ، وحكى أبو زيد كسر أوله ، وأنكره ابن سيده ، وقد قيل إنها قراءة الحسن ، وعن أبي السكك أنه

قريء بكسر أوله وثانيه ، والمراد إزالة ما يزيد على ما يلاص رأس الإصبع من الطفر ، لأن الوسخ يجتمع فيه فيستقذر ، وقد ينهى الى حد يمنع من وصول الماء الى ما يجب غسله في الطهارة ، وقد حكى أصحاب الشافعي فيه وجهين : فقطع المتولى بأن الوضوء حينئذ لا يصح ، وقطع الغزالي في الاحياء ، بأنه يعني عن مثل ذلك ، واحتج بأن غالب الأحراب لا يتأهون ذلك ، ومع ذلك لم يرد في شيء من الآثار أمرهم بأعادة الصلاة وهو ظاهر ، لكن قد يطلق بالطفر اذا طال التجو لم يستجى بالماء ولم يعن غسله فيكون اذا صلى حاملا للنجاسة ، وقد أخرج البيهقي في الشعب ، عن طريق فيس بن أبي حازم قال : صلى النبي ﷺ صلاة فأروم فيها ، فستل فقال : مالي لأروم ورفع أحدكم بين ظفروه وأخلمته ، رجلاه فثقت مع إرساله ، وقد وصله الطبراني من وجه آخر . والرفع بضم الراء وبفتحتها وسكون الفاء بعدها غين معجمة يجمع على أرفاغ وهي مغابن الجسد كالابط وما بين الاثنين والفتخين وكل موضع يجتمع فيه الوسخ ، فهو من تسمية الشيء باسم ما جاوره ، والتقدير وسخ ورفع أحدكم ، والمعنى أنكم لا تغفلون أظفاركم ثم تحكون بها أرفاغكم فيتعلق بها ما في الأرفاغ من الاوساخ الملتصقة ، قال أبو عبيد : أنكر عليهم طول الأظفار وترك قصها . قلت : وفيه إشارة الى التنبه الى تنظيف المغابن كلها ، ويستحب الاستقصاء في إزالتها الى حد لا يدخل منه ضرر على الأصبع ، واستحب أحد المسافرين أن يبقى شيئا لحاجته الى الاستئمان لذلك غالبا . ولم يثبت في ترتيب الأصابع عند القص شيء من الاحاديث ، لكن جزم النووي في « شرح مسلم » بأنه يستحب البداية بمسبحة اليمنى ثم الوسطى ثم البنصر ثم الإبهام ، وفي اليسرى بالبداءة بمخصرها ثم بالبنصر الى الإبهام ، ويبدأ في الرجلين بمخصر اليمنى الى الإبهام ، وفي اليسرى بإبهامها الى المخصر ، ولم يذكر للاستحباب مستندا . وقال في « شرح المذهب » بعد أن نقل عن الغزالي وأن المازري اشتد إنكاره عليه فيه : لا بأس بما قاله الغزالي إلا في تأخير إبهام اليد اليمنى فالأولى أن تقدم اليمنى بكاملها على اليسرى ، قال : وأما الحديث الذي ذكره الغزالي فلا أصل له . وقال ابن دقيق العيد : يحتاج من ادعى استحباب تقديم اليد في القص على الرجل إلى دليل ، فإن الإطلاق يأبى ذلك . قلت : يمكن أن يؤخذ بالقياس على الوضوء والجامع للتنظيف ، وتوجيه البداءة باليمنى لحديث عائشة التي سر في الطهارة « كان يصحبه التيمم في طهوره وترجله وفي شأنه كله » والبداءة بالمسبحة منها لكونها أشرف الأصابع لأنها آية التشهد ، وأما اتباعها بالوسطى فلأن غالب من يقلم أظفاره يقلها من قبل ظهر الكف فتكون الوسطى جهة يمينه فيستمر الى أن يختم بالخنصر ثم يكمل اليد بقص الإبهام ، وأما في اليسرى فإذا بدأ بالخنصر لوم أن يستمر على جهة اليمنى الى الإبهام ، قال شيخنا في « شرح الترمذي » وكان ينبغي أن لو أخر إبهام اليمنى ليختم بها ويكون قد استمر على الانتقال الى جهة اليمنى ، ولعل الأول لحظ فصل كل يد عن الأخرى ، وهذا التوجيه في اليمين يعكس على ما نقله في الرجلين إلا أن يقال غالب من يقلم أظفار رجله يقلها من جهة باطن القدمين فيستمر التوجيه ، وقد قال صاحب الاقليد : قضية الأخذ في ذلك بالتأني أن يبدأ بمخصر اليمنى الى أن ينتهي الى خنصر اليسرى في اليمين والرجلين معا ، وكأنه لحظ أن القص يقع من باطن السكنتين أيضا ، وذكر الدمايقي أنه تفاق عن بعض المشايخ أن من قص أظفاره غائفا لم يصبره وأنه جرب ذلك مدة طويلة . وقد نص أحد على استحباب قصها غائفا ، وبين ذلك أبو عبد الله بن بطة من أصحابهم فقال : يبدأ بمخصره اليمنى ثم الوسطى ثم الإبهام ثم البنصر ثم السبابة ، ويبدأ بإبهام اليسرى على العكس من اليمنى ، وقد أنكر ابن دقيق العيد الهيئة التي ذكرها الغزالي ومن تبعه وقال : كل ذلك لا أصل له وإحداث استحباب

لا دليل عليه ، وهو قبيح عندى بالعالم ، ولو تخيل متخيل أن البداءة بمسبحة النبي من أجل شرفها بقية الميعة لا يتخيل فيه ذلك . نعم البداءة بمعنى اليدين وبمعنى الرجلين له أصل وهو كان يصعبه الثيامن اه . ولم يثبت أيضا في استحباب قص الظفر يوم الخميس حديث ، وقد أخرجه جعفر المستغفرى بسند مجهول ، ورويناه في « مسجلات التبيين » من طريقه ، وأقرب ما وقفت عليه في ذلك ما أخرجه البيهقي من مرسل أبي جعفر الباقر قال : كان رسول الله ﷺ يستحب أن يأخذ من أطفاره وشاربه يوم الجمعة . وله شاهد موصول عن أبي هريرة ، لكن سنده ضعيف أخرجه البيهقي أيضا في « الشعب » ، وسئل أحمد عنه فقال : يسن في يوم الجمعة قبل الزوال ، وعنه يوم الخميس ، وعنه بخير ، وهذا هو المعتمد أنه يستحب كيف ما احتاج إليه ؛ وأما ما أخرج مسلم من حديث أنس « وقت لنا في قص الشارب وتقليم الأظفار وتنق الأبط وحلق العانة أن لا يترك أكثر من أربعين يوما . وكذا وقت فيه على البناء للمجهول ، وأخرجه أصحاب السنن بلفظ « وقت لنا رسول الله ﷺ » ، وأشار العقيلي إلى أن جعفر بن سليمان الضبي يفرد به ، وفي حفظه شيء ، وصرح ابن عبد البر بذلك فقال : لم يروه غيره ، وليس بحجة وتعمد بأن أبا داود والترمذي أخرجاه من رواية صدقة بن موسى عن ثابت ، وصدقة بن موسى وإن كان فيسه مقال لكن تبين أن جعفرا لم يفرد به وقد أخرج ابن ماجه نحوه من طريق علي بن زيد بن جدعان عن أنس ، وفي علي أيضا ضعف . وأخرجه ابن عدى من وجه ثالث من جهة عبد الله بن عمر أن شيخ مصرى عن ثابت عن أنس ، لكن أتى فيه بالفاظ مستغربة قال : أن يحن الرجل عاتته كل أربعين يوما ، وأن ينفق أبطه كلما طلع ، ولا يدع شاربه يطولان ، وأن يلقم أطفاره من الجمعة إلى الجمعة . وعبد الله والراوى عنه مجهولان . قال القرطبي في « المفهم » ذكر الأربعين تحديدا لأكثر المدة ، ولا يمنع فقد ذلك من الجمعة إلى الجمعة ، والصابط في ذلك الاحتياج . وكذا قال النووي : المختار أن ذلك كله يضبط بالحاجة . وقال في « شرح المذهب » ينبغي أن يختلف ذلك باختلاف الأحوال والأشخاص ، والصابط الحاجة في هذا وفي جميع الخصال المذكورة . قلت : لكن لا يمنع من التفقد يوم الجمعة ، فانه المبالغة في التنظف فيه مشروع . والله أعلم وفي « سؤالات منها » عن أحمد قلت له : يأخذ من شعره وأظفاره أيده أم بقلبه ؟ قال : يدقنه . قلت : بلغك فيه شيء ؟ قال : كان ابن عمر يدقنه ، وروى أن النبي ﷺ أمر بدقن الشعر والأظفار وقال : لا يتلمع به سحرة بنى آدم . قلت : وهذا الحديث أخرجه البيهقي من حديث وائل بن حجر نحوه . وقد استحب أصحابنا دفنها لكونها أجزاء من الآدمى والله أعلم . (فرج) : لو استحق قص أطفاره فقص بعضها وترك بعضا أبدى فيه ابن دقيق العيد احتمالا من منع ليس إحدى المنعيلين وترك الأخرى كما تقدم في بابها قريبا . قوله (وقص الشارب) تقدم القول في القص أول الباب ، وأما الشارب فهو الشعر الثابت على الشفة العليا . واختلف في جانبيه وما السبالان فقيل : هما من الشارب وبشرع قصهما معه . وقيل هما من جملة شعر اللحية وأما القص فهو الذي في أكثر الأحاديث كما هنا ، وفي حديث عائشة وحديث أنس كذلك كلاهما عند مسلم ، وكذا حديث حنظلة عن ابن عمر في أول الباب ، وورد الخبر بلفظ « الحلق » ، وهي رواية النسائي عن محمد بن حبيب الله بن يزيد عن سفيان بن عيينة بسند هذا الباب ، ورواه جمهور أصحاب ابن عيينة بلفظ « القص » ، وكذا سائر الروايات عن شيخه الزهري . ووقع عند النسائي من طريق سعيد المقبري عن أبي هريرة بلفظ « تقصير الشارب » ، ثم وقع الأمر بما يشعر أن رواية الحلق محفوظ . كحديث الهلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة عند مسلم بلفظ « حذروا

الشوارب ، وحديث ابن عمر المذكور في الباب الذي يليه بلفظ « أحفوا الشوارب » وفي الباب الذي يليه بلفظ « انهمكوا الشوارب » ، فكل هذه الالفاظ تدل على أن المطلوب المبالغة في الازالة ، لأن الجز وهو الجلمع والراي الثقبية قص الشعر والصوف الى ان يبلغ الجملة ، والاحفاء بالملمة والفاء الاستقصاء ومنه حتى أحفوه بالمساة » قال أبو عبيد الهروي معناه ألزقوا الجنب بالبشرة . وقال الخطابي : هو بمعنى الاستقصاء ، والتلك بالنون والتكاف المبالغة في الازالة ، ومنه ما تقدم في السلام على الختان قوله عليه السلام : لا تخافوا ولا تمشوا ولا تنكحوا ، أي لا تبالغي في ختان المرأة وجرى على ذلك أهل اللغة . وقال ابن بطال : التلك التأثير في الشيء وهو غير الاستقصاء ، قال النووي : اختار في قص الشارب أنه يقصه حتى يبدو طرف الشفة ولا يحفه من أصله ، وأما رواية « أحفوا » فمناها أزيلوا ما طال على الشفتين ، قال ابن دقيق العيد : ما أدري هل نقله عن المذهب أو قاله اختياراً منه لمذهب مالك . قلت : صرح « في شرح المذهب » بأن هذا مذهبهنا . وقال الطحاوي لم أر عن الشافعي في ذلك شيئاً منصوباً ، وأصحابه الذين رأيناهم كالزنى والربيع كانوا يحفون ، وما أظنهم أخذوا ذلك إلا عنه وكان أبو حنيفة وأصحابه يقولون : الاحفاء أفضل من التقصير . وقال ابن القاسم عن مالك : إحقاق الشارب عندئذ مثله ، والمراد بالحديث المبالغة في أخذه الشارب حتى يبدو حرف الشفتين وقال أشهب : سألت مالكا عن معنى شارب فقال : أرى أن يرجع ضريباً . وقال لمن يحلق شارب : هذه بدعة ظهرت في الناس . وأغرب ابن العربي فنقل عن الشافعي أنه يستحب حلق الشارب ، وليس ذلك معروفاً عند أصحابه ، قال الطحاوي : الحلق هو مذهب أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد . وقال الأثرم : كان أحمد يعني شارب إحقاقاً شديداً ، ونس على أنه أولى من القص . وقال القرطبي : وقص الشارب أن يأخذ ما طال على الشفة بحيث لا يؤدي الآكل ولا يجتمع فيه الوسخ . قال : والجز والاحفاء هو القص المذكور ، وليس بالاستقصاء عند مالك . قال : وذهب الكوفيون إلى أنه الاستقصاء ، وبعض العلماء إلى التخفيف في ذلك . قلت : هو الطوى ، فإنه حكى قول مالك وقول الكوفيين ونقل عن أهل اللغة أن الاحفاء الاستقصاء ثم قال : دلت السنة على الأمرين ، ولا تعارض ، فإن القص يدل على أخذ القبرض والاحفاء يدل على أخذ الكل وكلاهما ثابت فيتميز فيما شاء . وقال ابن عبد البر : الاحفاء محتمل لأخذ الكل ، والقص مفسر البراد ، والمفسر مقدم على المجمع . وأخرج قول الطبري ثبوت الأمرين معاً في الأحاديث المرفوعة ، فاما الاقتصار على القص ففي حديث المغيرة ابن شعبة « حفت النبي ﷺ وكان شارب وفي قصه على سواك » أخرجه أبو داود . واختلف في المراد بقوله « على سواك » قال راجع أنه وضع سواك عند الشفة تحت الشعر وأخذ الشعر بالمقص . وقيل المعنى قصه على أثر سواك ، أي بعد ما تسوك . ويؤيد الأول ما أخرجه البيهقي في هذا الحديث قال فيه « فوضع السواك تحت الشارب وقص عليه » وأخرج البزار عن حديث عاتقة « أن النبي ﷺ أبصر رجلاً وشاربه طويل فقال : اتوني بمقص وسواك ، لجل السواك على طرفه ثم أخذ ما جازره ، وأخرج الترمذي من حديث ابن عباس وحسنه « كان النبي ﷺ يقص شارب » وأخرج البيهقي والطبراني عن طريق شرحبيل بن مسلم الخولاني قال « رأيت خمسة من أصحاب رسول الله ﷺ يقصون شواربهم : أبو امامة الباهلي ، والمقدام بن معدى كرب الكندي ، وعتبة بن عوف الصلي ، والحجاج بن عاصم التميمي ، وعبد الله بن بسر » وأما الاحفاء ففي رواية يميمون بن مهران عن عبد الله بن عمر قال « ذكر رسول الله ﷺ الجوس فقال : انهم يوفون سبالهم ، ويحلقون لحام غلافهم . قال : فكان ابن عمر يستعرض سبلته فيحرقها كما يحرق

الشاة أو البعير ، أخرجه الطبري والبيهقي ، وأخرجنا من طريق عبد الله بن أبي رافع قال : رأيت أبا سعيد الخدري وجابر بن عبد الله وابن عمر ورافع بن خديج وأبا أسيد الأنصاري وسلمة بن الأكوع وأبا رافع ينهون شواربهم كالخلق ، لفظ الطبري ، وفي رواية البيهقي يقصون شواربهم مع طرف الشفة ، وأخرج الطبري من طريق عن حمزة وسالم والثمام وأبي سلمة أنهم كانوا كانوا يحلقون شواربهم . وقد تقدم في أول الباب أثر ابن عمر أنه كان يحني شاربته حتى ينظر إلى بياض الجفلة ، لكن كل ذلك محتمل لأن يراد استئصال جميع الشعر النابت على الشفة العليا ، ومحتمل لأن يراد استئصال ما يلاقى حرمة الشفة من أعلاها ولا يستوعب بقيةها ، فنظرا إلى المعنى في مشروعية ذلك وهو مخالفة المحسوس والآمن من التشويش على الآكل وبقاء زهوهم لما كؤل فيه ، وكل ذلك يحصل بما ذكرنا ، وهو الذي يجمع مفروق الأخبار الواردة في ذلك ، وبذلك جزم الداودي في شرح أثر ابن عمر المذكور ، وهو مقتضى تصرف البخاري لأنه أورد أثر ابن عمر وأورد بعده حديثه وحديث أبي حمزة في قص الشارب ، فكأنه أشار إلى أن ذلك هو المراد من الحديث . وعن الشعبي أنه كان يقص شاربته حتى يظهر حرف الشفة العليا وما قارب من أعلاه وبأخذ ما يزيد عما فوق ذلك ويتزح ما قارب الشفة من جانبي الفم ولا يزيد على ذلك ، وهذا أحسن ما وقع عليه من الآثار . وقد أبدى ابن العربي لتخفيف شعر الشارب معنى لطيفا فقال : إن الماء النازل من الأنف يتلبد به الشعر لما فيه من اللزوجة ويصير ثقيته عند غسله ، وهو بازاء حاسة شريفة وهي الشم ، فشرح تخفيفه ليمتجال والمنفعة به . قلت : وذلك يحصل بتخفيفه ولا يستلزم احفافه وإن كان أبلغ ، وقد رجح الطحاوي الحلق على القص بتفضيله ❦ الحلق على التقصير في الذك ، وهو ابن التين الحلق بقوله ❦ ليس منا من حلقه وكلاهما احتجاج بالخبر في غير ما ورد فيه ولا سيما الثاني ، ويؤخذ عما أشار إليه ابن العربي مشروعية تنظيف داخل الأنف وأخذ شعره إذا طال ، والله أعلم . وقد روى مالك عن زيد بن أسلم أن عمر كان إذا غضب قتل شاربته ، فدل على أنه كان يوفره . وحكي ابن دقيق العيد عن بعض الحنفية أنه قال : لا بأس ببقاء الفوارب في الحرب إرهابا للعدو ، وزيقه

(فصل) في فوائد تتعلق بهذا الحديث : الأول - قال النووي : يستحب أن يبدأ في قص الشارب باليمين . الثانية - يتخير بين أن يقص ذلك بنفسه أو يولى ذلك غيره لحصول المقصود من تغييره متلك مروءة بخلاف الإبط ، ولا ارتكاب حرمة بخلاف العانة . قلت : محل ذلك حيث لا ضرورة ، وأما من لا يحسن الحلق فقد يباح له إن لم تكن له زوجة تحسن الحلق أن يستعين بغيره بقدر الحاجة ، لكن محل هذا إذا لم يجد ما يقنوره فإنه يغني عن الحلق ويحصل به المقصود وكذا من لا يقوى على التنف ولا يتمكن من الحلق إذا استعان بغيره في الحلق لم تترك المروءة من أجل الضرورة كما تقدم عن الشافعي ، وهذا لمن لم يقو على التنف من أجل أن التوردة تؤذي الجفك الرقيق كجفك الإبط ، وقد يقال مثل ذلك في حلق العانة من جهة المفاين التي بين الفخذ والاثنتين ، وأما الأخذ من الشارب فيلغني فيه التفصيل بين من يحسن أخذه بنفسه بحيث لا يتشوه وبين من لا يحسن فيستعين بغيره ، ويلتحق به من لا يجد امرأة ينظر وجهه فيها عند أخذه . الثالثة قال النووي : يتأدى أصل السنة بأخذ الشارب بالمقص وبغيره . وتوقف ابن دقيق العيد في قرضه بالسمن ثم قال : من نظر إلى اللفظ منع ومن نظر إلى المعنى أجاز . الرابعة قال ابن دقيق العيد : لا أعلم أحدا قال بوجوب قص الشارب من حيث هو هو ، واحتز بذلك من وجوبه بما مضى حيث يتعين

كما تقدمت الإشارة اليه من كلام ابن العربي ، وكأنه لم يقف على كلام ابن حزم في ذلك فانه قد صرح بالوجوب في ذلك وفي إعفاء الحبة

٦٤ - باب تقليم الأظفار

٥٨٩٠ - **حدثنا** أحمد بن أبي رجاة **حدثنا** إسحاق بن سليمان قال سمعت حنظلة عن نافع ، عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال : من الفطرة حلقُ المائدة وتقليمُ الأظفار وقص الشارب ،

٥٨٩١ - **حدثنا** أحمد بن يونس **حدثنا** إبراهيم بن عبد حدثنا ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه سمعت النبي ﷺ يقول : الفطرة خمس : الختان والاستحداد وقص الشارب وتقليم الأظفار وتنف الآباط ،

٥٨٩٢ - **حدثنا** محمد بن زهبال **حدثنا** يزيد بن زريع **حدثنا** عمر بن محمد بن زيد عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال : خالفوا للشركين ، ووفروا للحي وأحرقوا للشوارب .

وكان ابن عمر إذا حج أو اعتمر قبض على لحيته ، فما فضل أخذَه .

[الحديث ٥٨٩٢ - طرفه في : ٥٨٩٣]

قوله (باب تقليم الأظفار) تقدم بيان ذلك في الذي قبله ، وقد ذكر فيه ثلاثة أحاديث ، الثالث منها لا يتعلق له بالظفر وإنما هو مختص بالشارب والحية فيمكن أن يكون مراده في هذه الترجمة والتي قبلها تقليم الأظفار وما ذكر معها وقص الشارب وما ذكر معه ، ويحتمل أن يكون أشار إلى أن حديث ابن عمر في الأول وحديثه في الثالث واحد ، منهم من طوله ومنهم من اختصره . الحديث الأول ، **قوله** (حدثنا أحمد بن أبي رجاة) هو أحمد بن عبد الله ابن أيوب الهروي ، وأصحق بن سليمان هو الرازي ، وحنظلة هو بن سفيان الجهمي . **قوله** (ان رسول الله ﷺ قال) كذا للجميع ، وزعم أبو مسعود في الألفاظ ، أن البخاري ذكره من هذا الوجه موقوفاً ثم تعقبه بأن أبا سعيد الأشج رواه عن إسحق بن سليمان مسرفاً ، وتعقب الحميدي كلام أبي مسعود فاجاد . **قوله** (من الفطرة) كذا للجميع ، وقد تقدم نقل النووي أنه وقع فيه بلفظ « من السنة » . **قوله** (وقص الشارب) في رواية الإسماعيلي « وأخذ الشارب » وفي أخرى له « وقص الشوارب » ، قال « وقال مرة الشارب » ، قال الجياني : وقع في كلامهم أنه لعظم الشوارب وهو من الواحد الذي فرق وسمى كل جزء منه باسمه فقالوا لكل جانب منه شارباً ثم جمع شوارب وحكى ابن سيده عن بعضهم : من قال الشاربان أخطأ ؛ وإنما الشاربان ما طال من ناحية السبلة ، قال : وبعضهم يسمي السبلة كلها شارباً ؛ ويؤيده أثر عمر الذي أخرجه مالك أنه « كان إذا غضب قتل شارباً » ، والذي يمكن قتله من شعر الشارب السبيل وقد سماه شارباً . الحديث الثاني حديث أبي هريرة وقد تقدم شرحه مستوفى . الحديث الثالث ، **قوله** (عمر بن محمد بن زيد) أي ابن عبد الله بن عمر . **قوله** (عالفوا المشركين) في حديث أبي هريرة عند مسلم « عالفوا الجوس » وهو المراد في حديث ابن عمر قاتلهم كانوا يقصون لحامهم ومنهم من كان يحلقها . **قوله** (أحرقوا)

الغرائب) جهوة قطع من الاحشاء للاكثر، وحكى ابن دريد حنى شاربة حفاً إذا استأصل أخذ شعره، فعل هذا فهي مهزة وصل. قوله (ووفروا الله) أما قوله «وفروا» فهو بتشديد الفاء من التوفير وهو الإبقاء أى اتركوها وافرة) وفي رواية عبيد الله بن عمر عن نافع في الباب الذى يليه «أفصوا» وسيأتى تحريكه، وفي حديث أبي هريرة عند مسلم أدجثوا وضبطك بالجيم والمهضة أى أغروها، وبالهاء المجدة بلا همز أى أطيلوها، وله في رواية أخرى «أفونا» أى اتركوها وافية، قال النوى وكل هذه الروايات بمعنى واحد، واللهى بكسر اللام وحكى فيها وبالفصحى والمد جمع لحية بالسكسر فقط وهي اسم لما نبت على الخدين والذقن. قوله (وكان ابن عمر إذا حج أو اعتمر قبض على لحيته فما فضل أخذه) هو موصول بالنسبة المذكورة إلى نافع، وقد أخرجه مالك في «الموطأ»، عن نافع بلفظ «كان ابن عمر إذا حلق رأسه أو عرصة أخذ من لحيته وشاربته»، وفي حديث الباب مقدار المأخوذ، وقوله «فضل» بفتح الفاء والضاد المعجمة ويجوز كسر الضاد كعلم والأشهر المفتح قاله ابن الأثير، وقال السكمرى: لعل ابن عمر أراد الجمع بين الحلق والتقصير في النسك لحلق رأسه كله وقصر من لحيته ليدخل في عموم قوله تعالى ﴿مُحَقِّقِينَ رُءُوسَهُمْ وَمُقَصِّرِينَ﴾ وخص ذلك من عموم قوله «وفروا الله» لعملة على حالة غير حالة النسك. قلت: الذى يظهر أن ابن عمر كان لا يخص هذا التخصيص بالنسك بل كان يحمل الأمر بالاعفاء على غير الحالة التى تنفذه فيها الصورة بأفراط طول شعر اللحية أو حرصه، فقد قال الطبرى: ذهب قوم إلى ظاهر الحديث فسكرهوا تناول شيء من اللحية من طولها ومن عرضها، وقال قوم إذا زاد على القبضة يؤخذ الزائد، ثم ساق يستند إلى ابن عمر أنه فعل ذلك، وإلى عمر أنه فعل ذلك برجل، ومن طريق أبي هريرة أنه فعله، وأخرج أبو داود من حديث جابر يستند حسن قال «كننا نلقى السبيل إلا في حج أو عرصة» وقوله «نلقى» بضم أوله وتشديد الفاء أى تركه وأقرا وهذا يؤيد ما نقل عن ابن عمر، فإن السبيل بكسر المهملة وتخفيف الموحدة جمع سبلة بفتحها وهي ما طال من شعر اللحية، فأشار جابر إلى أنهم يقصرون منها في النسك. ثم حكى الطبرى اختلافاً تبياً يؤخذ من اللحية هل له حد أم لا؟ فاستند عن جماعة الإقتصار على أخذ الذى يزيد منها على قدر الكف، وعن الحسن البصرى أنه يؤخذ من طولها وعرضها ما لم يفحش، وعن عطاء نحوه قال: وحمل هؤلاء النهى على منع ما كانت الأحكام تفعله من قصها وتخفيفها، قال: وكره آخرون التعرض لها إلا في حج أو عرصة وأسندوا عن جماعة، واختار قول عطاء، وقال: إن الرجل لو ترك لحية لا يتعرض لها حتى الحش طولها وعرضها لعرض نفسه لمن يستخر به، واستدل بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ «كان يأخذ من لحيته من عرضها وطولها» وهذا أخرجه الترمذى ونقل عن البخارى أنه قال في رواية عمر بن هارون: لا أعلم له حديثاً منكراً إلا هذا اه وقد ضعف عمر بن هارون مطلقاً جماعة، وقال عياض: يكره حلق اللحية وقصها وتحذيفها، وأما الأخذ من طولها وعرضها إذا عظمت لحسن، بل تكره الشهرة في تعظيمها كما يكره في قصيرها، كذا قال، وتعميق النوى بأنه خلاف ظاهر الخبر في الأمر بتوفيرها؛ قال: والاختار تركها على حالها وأن لا يتعرض لها بتقصير ولا غيره، وكان مراده بذلك في غير النسك لأن الشافعى نص على استحبابه فيه، وذكر النوى عن الغزالي - وهو في ذلك تابع لأبي طالب المكي في «الفتوح» - قال: يكره في اللحية عشر خصال: خضنها بالسواد لغير الجهاد، وبغير السواد أيها ما للصالح لا قصد الإلجام، وتبييضها استهجالاً للبخوخة أقصد التماظم على الأقران، وتنفيها إبقاء البرودة وكذا تحذيفها وتنف

الشيب. ورجع النورى تحريمه لثبوت الزجر عنه كما سيأتى قريبا ، وتصنيفها طائفة طائفة تصنعها وعيلة ، وكذا ترجيحها والتعرض لها طولا وعرضا على ما فيه من اختلاف ، وتركها شعنة لها ما الزهد ، والنظر إليها إجماعا ، وزاد النورى : وعقدها ، الحديث روي عن ربه « من عقد لحية فان محمداً منه برى » ، الحديث أخرجه أبو داود ، قال الخطابي : قيل المراد عقدها في الحرب وهو من زى الاعاجم ، وقيل المراد معالجة الشعر لينعقد ، وذلك من فعل أهل التناكب . (تنبيه) : أنكر ابن التين ظاهر ما نقل عن ابن عمر فقال : ليس المراد أنه كان يقتصر على قدر القبضة من لحية ، بل كان يسك عليها فيزيل ما شذ منها ، فيمسك من أسفل ذقنه بأصابعه الأربعة ملتصقة فيأخذ ما أسفل عن ذلك ليتساوى طول لحية . قال أبو شامة : وقد حدث قوم يحلقون لحاهم ، وهو أشد مما نقل عن المجوس أنهم كانوا يقصونها . وقال النورى : يستثنى من الأمر باعفاء اللحية ما لو نبئت المرأة لحية فانه يستحب لها حلقها ، وكذا لو نبت لها شارب أو عنفة ، وسيأتى البحث فيه في « باب المتنصتات »

٦٥ - باب إعفاء اللحية . وعفوا : كثروا وكثرت أموالهم

٥٨٩٣ - حدثني محمد أخبرنا عبدة أخبرنا عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال « قال رسول الله ﷺ : أنسكوا للشوارب ، وأعفوا اللحية »

قوله (باب إعفاء اللحية) كذا استعمله من الرابعى ، وهو بمعنى الترك . ثم قال : عفوا كثروا وكثرت أموالهم وأراد تفسير قوله تعالى في الاعراف (حتى عفوا وقالوا قد مس آباءنا الضراء والسراء) فقد تقدم هناك بيان من قرر قوله عفوا بكثروا ، فالما أن يكون أشار بذلك الى أصل المادة ، أو الى أن لفظ الحديث وهو « أعفوا اللحية » جاء بالمعنيين ، فعلى الاول يكون بمعنى قطع وعلى الثاني بمرزعة وصل ، وقد حكى ذلك جماعة من الشراح منهم ابن التين قال : وبمرزعة قطع أكثر . وقال ابن دقيق العيد : تفسير الإعفاء بالتكثير من إقامة السبب مقام المسبب ، لانه حقيقة الإعفاء الترك ، وترك الله عرض الحية يستلزم تكثيرها . وأغرب ابن السيد فقال : حمل بعضهم قوله « أعفوا اللحية » على الأخذ منها بإصلاح ما شذ منها طولا وعرضا ، واستشهد بقول زهير « على آثار من ذهب العفاء » . وذهب الأكثر الى أنه بمعنى وفروا أو كثروا ، وهو الصواب . قال ابن دقيق العيد : لا أعلم أحدا فهم من الأمر في قوله « أعفوا اللحية » تجرؤ معالجتها بما يفرضها كما يفعله بعض الناس ، قال : وكأن الصاوف عن ذلك قريبة السياق في قوله في بقية الخبر « وأحفوا الشوارب » انتهى . ويمكن أن يؤخذ من بقية طرق الفاظ الحديث المالة على مجرد الترك ، والله أعلم . (تنبيه) : في قوله أعفوا وأحفوا ثلاثة أنواع من البديع : الجنس والمطابقة والموازاة

٦٦ - باب ما يذكر في الشيب

٥٨٩٤ - حدثنا علي بن أسيد حدثنا وهيب عن أبوب « عن محمد بن سيرين قال سألت أنسا : أخضب الذي ﷺ ؟ قال : لم يبلغ الشيب إلا قليلا »

٥٨٩٥ - حدثنا سليمان بن حرب حدثنا حماد بن زيد عن ثابت قال « سئل أنس عن خضاب النبي »

ﷺ قال: انه لم يبلغ ما يغضب، لو شئت أن أعد شطاته في لحيته »

٥٨٩٦ - **حدثنا** مالك بن إسماعيل حدثنا إسرائيل عن عثمان بن عبد الله بن وهب قال « أرسلني أهل إلى أم سلمة بفدح من ماء، وقبض إسرائيل ثلاث أصابع من قصة فيها شعر من شعر النبي ﷺ، وكان إذا أصاب الإنسان عين أو شيء بعت إليها مخضبة، فاطلمت في الجبل فرأيت شعرات مخرأ »

[الحديث ٥٨٩٦ - طريقه في : ٥٨٩٧ ، ٥٨٩٨]

٥٨٩٧ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل حدثنا سلام « عن عثمان بن عبد الله بن وهب قال دخلت على أم سلمة فأخرجت إلينا فصر أن شعر النبي ﷺ مخضوباً »

٥٨٩٨ - وقال لنا أبو نعيم حدثنا أنس بن الأفتح « عن ابن وهب أن أم سلمة أرته شعر النبي ﷺ أحمر »

قوله (باب ما يذكر في الشيب) أي هل يغضب أو يترك ؟ . **قوله** (عن ابن سيرين) هو محمد بنه مسلم في روايته عن حجاج بن الشاعر عن معلى شيخ البخاري فيه . **قوله** (سألت أنسا : أخضب النبي ﷺ) ؟ يعرف منه أنه المهم في الرواية التي بعدها حيث قال ثابت « سئل أنس ، وهكذا قوله في هذه الرواية لم يبلغ من الشيب إلا قليلا ، يفسره قوله في الثانية « لم يبلغ ما يغضب ، وذلك أن العادة أن القليل من الشعر الأبيض إذا بدا في القحية لم يبادر إلى خضبه حتى يكثر ، ومرجع القلة والكثرة في ذلك إلى العرف ، وزاد أحد من طريق هشام بن حسان عن محمد بن سيرين في هذا الحديث « ولكن أبا بكر وعمر بعده خضبا بالخناء والكتم ، قال : وجاء أبو بكر بأبيه أبي فصاة يوم فتح مكة يجعله حتى وضعه بين يدي رسول الله ﷺ فأسلم ، ولحيته ورأسه كاللثغامة بيضا » وستأتي الإشارة إليه في « باب الخضاب » وللمسلم من طريق حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس نحو حديث ابن سيرين وزاد « ولم يغضب ولكن خضب أبو بكر وعمر » . **قوله** في الثانية (لو شئت أن أعد شطاته في لحيته) المراد بالشططات الشمرات اللانظير فبين البياض ، فكان الشعر البياض مع ما يجاورها من شعرة سوداء ثوب أشط ، والأشط الذي يخالفه بياض وسواد ، وجواب « لو » في قوله « لو شئت » محذوف ، والتقدير لعدتها ، وذلك بما يدل على قلتها ، وقد تقدم في « باب صفة النبي ﷺ » من المناقب بيان الجمع بين مختلف الأحاديث في ذلك . **قوله** (حدثنا مالك بن إسماعيل) هو ابن عثمان النهمي ، وإسرائيل هو ابن يونس بن أبي إسحق ، وعثمان بن عبد الله بن وهب هو النهمي مولد آل طلحة ، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخر سبق في المعجم وغيره . **قوله** (أرسلني أهل إلى أم سلمة) يعني زوج النبي ﷺ ، ولم ألق على تسمية أهله ، ولكنهم من آل طلحة لأنهم مواله ، ومقتضى أن يريد بأهله أمراته . **قوله** (بفدح من ماء ، وقبض إسرائيل ثلاث أصابع من قصة فيها) وفي رواية الكشي « وفيه شعر من شعر النبي ﷺ » ، اختلف في ضبطه « قصة » هو بقاف مضمومة ثم صاد مبهمة أو بقاء مكسورة ثم ضاد مميعة ؟ فأما قوله « وقبض إسرائيل ثلاث أصابع » فإن فيه إشارة إلى صغر القدح ، وزعم الكرماني أنه

عبارة عن عدد إرسال عثمان إلى أم سلمة وهو بعيد ، وأما قوله « فيها » فضمير لمضى القدح ، لأن القدح اذا كان فيه مانع يسمى كاسا والسكاس مؤنثة ، أو الضمير للقصة كما سيأتي توجيهه . وأما رواية الكشميني بالتذكير فواضحة . وقوله « من فضة » ان كان بالفاء والمهجمة فهو بيان لجنس القدح ، قال السكرماني : ويجعل على أنه كان موهبا بفضة لا أنه كان كله فضة . قلت : وهذا يبنى على أن أم سلمة كانت لا تجيز استعمال آنية الفضة في غير الاكل والشرب ، ومن أين له ذلك وقد أجاز جماعة من العلماء استعمال الاناء الصغير من الفضة في غير الاكل والشرب ؟ وإن كان بالفاء والمهجمة فهو من صفة الشعر على ما في التركيب من قلق العبادة ، ولهذا قال السكرماني : عليك بتوجيهه . ويظهر أن « من » سببية أي أرسلوني بقدح من ماء بسبب قصة فيها شر ، وهذا كله بناء على أن هذه اللفظة محذوفة بالفاء والصاد المهجمة ، وقد ذكره الخيدي في « الجمع بين الصحيحين » بلفظ دال على أنه بالفاء والمهجمة ولفظه « أرسلني أهل إلى أم سلمة بقدح من ماء » لجاءت بجلجل من فضة فيه شر الخ ، ولم يذكر قول إسرائيل ، فكأنه سقط على رواية البخاري قوله « لجاءت بجلجل » وبه ينتظم الكلام ، ويعرف منه أن قوله « من فضة » بالفاء والمهجمة وأنه صفة للجلجل لا صفة للقدح الذي أحضره عثمان بن موهب ، قال ابن دحية : وقع لأكثر الرواة بالفاء والمهجمة ، والصحيح عند المحققين بالفاء والمهجمة ، وقد بينه وكيع في مصنفه بعد ما رواه عن إسرائيل فقال « كان جلجلا من فضة صيفا صوانا لشعرات كانت عند أم سلمة من شعر النبي ﷺ » . قوله (وكان) الناس (اذا أصاب الانسان) أي منهم (عين) أي أصيب بعين (أو شيء) أي من أي مرض كان ، وهو موصل من قول عثمان المذكور . قوله (بعث إليه - غرضه) بكسر الميم وسكون المعجمة وفتح الصاد المهجمة بعد ما موحد هو من جملة الآنية ، وقد تقدم بيانه في كتاب الطهارة ، والمراد أنه كان من اشتكى أرسل إزاء إلى أم سلمة فيصير فيه تلك الشعرات وتفسلها فيه وقعيده فيشره صاحب الاناء أو يغتسل به استشفاء بها فتحصل له بركتها . قوله (فاطمة في الجلجل) كذا الأكثر بجميعين مضمومتين بينهما لام وآخره أخرى ، هو شبه الجرس ، وقد تنزع منه الحصة التي تتحرك فيوضع فيه ما يحتاج إلى صيانته ، والفائل « فاطمة » هو عثمان ، وقيل ان في بعض الروايات « للجلجل » بفتح الجيم وسكون المهجمة وفسر بالسقاء الضخم ، وما أظنه إلا تصحيفا لأنه اذا كان صوانا لشعرات كما جزم به وكيع أحد رواة الخبر كان المناسب من الظرف الصغير لا الإناء الضخم ، ولم يفسر صاحب « المشارق » ولا « النهاية » للجلجل كأنهما تركاه لشهرة ، لكن حكى عياض أن في رواية ابن السكن « الخضب » بدل للجلجل فأنه أعلم . قوله (فرأيت شعرات حرا) في الرواية التي قلها « غضوبا » ، ويأتي البحث فيه . قوله (سلام) هو بالتشديد اتفاقا ، وجزم أبو نصر السكلابادي بأنه ابن مسكين ، وخالفه الجمهور فقالوا . هو ابن أبي مطيع ، وبذلك جزم أبو علي بن السكن وأبو علي الجبائي ، ووقع التصريح به في هذا الحديث عند ابن ماجه من رواية يونس بن محمد « عن سلام بن أبي مطيع » وقد أخرجه ابن أبي خيثمة عن موسى شيخ البخاري فيه فقال « حدثنا سلام بن أبي مطيع » . قوله (غضوبا) زاد يونس بالحاء والكتم ، وكذا لابن أبي خيثمة ، وكذا لاحد عن عفان وعبد الرحمن بن مهدي كلاهما عن سلام ، وله من طريق أبي معاوية وهو شيبان بن عبد الرحمن « وشرا أمر غضوبا بالحاء والكتم » وللإسماعيلي من طريق أبي إسحق عن عثمان المذكور « كان مع أم سلمة من شعر لحية النبي ﷺ فيه أثر الحناء والكتم » والحناء معروف والكتم بفتح الكاف والمثناة سيأتي تفسيره بعد هذا ، قال الإسماعيلي :

ليس فيه بيان أن النبي ﷺ هو الذي غضب ، بل يحتمل أن يكون احمره بدمه لما غاطه من طيب فيه صفرة فغلبت به الصفرة ، قال فان كل كذلك وإلا لحديث أنس أن النبي ﷺ لم يغضب ، أصح ، كذا قال ، والذي أبداه احتيالا قد تقدم مضاه موصولا الى أنس في « باب صفة النبي ﷺ » ، وأنه جزم بأنه إنما احمره من الطيب . قلت : وكثير من القصور التي تفصل عن الجسد اذا طال العهد يتحول سوادها الى الحمرة ، وما جئنا اليه من الترجيع خلاف ما جمع به الطبري ، وحاصله أن من جزم أنه غضب - كما في ظاهر حديث أم سلمة ، وكما في حديث ابن عمر الماضي قريبا أنه ﷺ غضب بالصفرة - حكى ما شاعده ، وكان ذلك في بعض الاحيان . ومن نفي ذلك كما أنس فهو محمول على الأكثر الأغلب من حاله ، وقد أخرج مسلم وأحمد والترمذي والنسائي من حديث جابر بن سمرة قال « ما كان في رأس النبي ﷺ ولحيته من الشيب إلا شعرات كان اذا دهن واداهن الدهن ، فيحتمل أن يكون الذين أثبتوا الغضب شاهدوا الشعر الأبيض ، ثم لما واداه الدهن ظنوا أنه غضبه . والله أعلم . قوله (وقال أبو نعيم) كذا لا بد ذر ، وصرح غيره بوصله فقال « قال لنا أبو نعيم » . قوله (نصير) بنون مصفر ابن أبي الأشعث [ويقال الأشعث (١) اسمه ، وليس لنصير في البخاري سوى هذا الموضع

٦٧ - باب الغضب

٥٨٩٩ - حرش المحدث حديثنا الزهري عن أبي سلمة وسليمان بن يسار « عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال النبي ﷺ : إن اليهود والنصارى لا يصيبون ، لخافوم ،

قوله (باب الغضب) أي تغيير لون شيب الرأس والحية . قوله (عن أبي سلمة وسليمان بن يسار) كذا جمع بينهما ، وتابيه الأوزاعي عن الزهري أخرجه النسائي ، ورواه صالح بن كيسان وجراس ومعه عن الزهري عن أبي سلمة وحده ، وقد مضت رواية صالح في أحاديث الانبياء ، ورواية الآخرين عند النسائي عن أبي هريرة في رواية إسماعيل بن راهويه عن سفيان بن عيينة أنهما سمعا أبا هريرة أخرجه النسائي . قوله (إن اليهود والنصارى لا يصيبون ، لخافوم) هكذا أطلق ، ولاحد بسند حسن عن أبي أمامة قال « خرج رسول الله ﷺ على مشيخة من الانصار ببض الحسام فقال : يا معشر الانصار حمروا وصفروا وغالفوا أهل الكتاب ، وأخرج الطبراني في الاوسط ، نحوه من حديث أنس ، وفي « الكبير » من حديث عتبة بن عبد « كان رسول الله ﷺ يأمر بتغيير الشعر مخالفة للعاجم » وقد تمسك به من أجاز الغضب بالسواد وقد تقدمت في باب ذكر بني إسرائيل من أحاديث الانبياء مسألة استثناء الغضب بالسواد لحديث جابر وابن عباس ، وأن من العلماء من رخص فيه في الجهاد ومنهم من رخص فيه مطلقا وأن الاولى كراهته ، وجنح التنوي الى أنه كراهة محريم ، وقد رخص فيه طائفة من السلف منهم سعد بن أبي وقاص وعقبة بن عامر والحسن والحسين وجرير وغير واحد واختاره ابن أبي عاصم في « كتاب الغضب » له وأجاب عن حديث ابن عباس رفقه « يكون قوم يغيضون بالسواد لا يحدون ريح الجنة » بأنه لا دلالة فيه على كراهة الغضب بالسواد بل فيه الاخبار عن قوم هذه صفتهم ، وعن حديث جابر وجنبوه السواد ، بأنه

(١) من ترجمة نصير في « تهذيب التهذيب »

في حق من صار شيب رأسه مستتبعا ولا يطرد ذلك في حق كل أحد انتهى . وما قاله خلاف ما يقبدر من سياق الحديثين . نعم يشهد له ما أخرجه هو عن ابن شهاب قال : كنا نخضب بالسواد اذ كان الوجه جديدا ، فلما انقض الوجه والاسنان تركناه ، وقد أخرج الطبراني وابن أبي عاصم من حديث أبي هريرة رفعه ، من خضب بالسواد سود الله وجهه يوم القيامة ، وسفده لين ، ومنهم من فرق في ذلك بين الرجل والمرأة فأجازاه لهما دون الرجل ، واختاره الحلبي ، وأما خضب الين والرجلين فلا يجوز للرجال إلا في النداءى . وقوله : غالفوم ، في رواية مسلم : غالفوا عليهم واصبغوا ، ولئسنا في من حديث ابن عمر رفعه : غيروا الشيب ولا تشبهوا باليهود ، ورجاله ثقات ، لكن اختلف على هشام بن عروة فيه كما بينه النسائي وقال إنه غير محفوظ ، وأخرجه الطبراني في الأوسط ، من حديث عائشة وزاد : والنصارى ، ولأصحاب السنن وصححه الترمذي من حديث أبي ذر رفعه : إن أحسن ما غيرتم به الشيب الحناء والكتم ، وهذا يحتمل أن يكون على التماق وبمحتمل الجمع ، وقد أخرج مسلم من حديث أنس قال : اختضب أبو بكر بالحناء والكتم ، واختضب عمر بالحناء بحناء ، وقوله بحناء بموحدة مفتوحة ومهملة ساكنة بعدها مشاة أى صرقا ، وهذا يشعر بأن أبا بكر كان يجمع بينهما دائما . والكتم نبات بالين يخرج الصبغ أسود يميل الى الحمرة ، وصبغ الحناء أحمر فالصبغ بهما معا يخرج بين السواد والحمرة . واستنبط ابن أبي عاصم من قوله عليه السلام : وجنبوه السواد أن الخضب بالسواد كان من عادتهم . وذكر ابن السكيت أن أول من اختضب بالسواد من العرب عبد المطلب ، وأما مطلقا ففرعون ، وقد اختلف في الخضب وتركه خضب أبو بكر وعمر وغيرهما كما تقدم ، وترك الخضب علي وأبي بن كعب وسلمة بن الأكوع وأنس وجعانة ، وجمع الطبري بأن من صبغ منهم كان اللاق به كن يستشنع شيبه ، ومن ترك كان اللاق به كن لا يستشنع شيبه ، وعلى ذلك حمل قوله عليه السلام في حديث جابر الذي أخرجه مسلم في قصة أبي جحافة حيث قال عليه السلام لما رأى رأسه كأنها الثغامة بياضا : غيروا هذا وجنبوه السواد ومثله حديث أنس الذي تقدمت الإشارة اليه أول : باب ما يذكر في الشيب ، وزاد الطبري وابن أبي عاصم من وجه آخر عن جابر : فذهبوا به لخمروه ، والثغامة بضم المثناة وتخفيف المعجمة نبات شديد البياض زهره وثمره . قال : فن كان في مثل حال أبي جحافة استحب له الخضب لأنه لا يحصل به الغرور لاحد ، ومن كان بخلافه فلا يستحب في حقه ، ولكن الخضب مطلقا أولى لأنه فيه امتثال الأمر في مخالفة أهل الكتاب ، وفيه صيانة للشر عن تعاقب الغيار وغيره به ، إلا إن كان من عادة أهل البلد ترك الصبغ وأن الذي ينفر بدونهم بذلك يصير في مقام الشهرة فالترك في حقه أولى . ونقل الطبري بعد أن أورد حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفعه بلفظ : من شاب شيبه فبى له نور إلى أن ينتقما أو يعضضا ، وحديث ابن مسعود : إن النبي عليه السلام كان يكره خصالا : فذكر منها تغيير الشيب ، إذ بعضهم ذهب الى أن هذه الكراهة تستحب بحديث الباب . ثم ذكر الجمع وقال : دعوى النسخ لا دليل عليها . قلت : وجمع الى النسخ الطحاوي وتمسك بالحديث الآتي قريبا أنه : كان عليه السلام يحب موافقة أهل الكتاب فيما لم ينزل عليه ، ثم صار يخالفهم ويحث على مخالفتهم ، كما سيأتى تقريره في : باب الفرق ، إن شاء الله تعالى . وحديث عمرو بن شعيب المشار اليه أخرجه الترمذي وحسنه ولم أر في شيء من طرقه الاستثناء المذكور قاله أهل . قال ابن العربي : وإنما نهى عن التثقب دون الخضب لأن فيه تغيير الخلق من أصلها ، بخلاف الخضب فإنه لا يغير الخلق على الناظر اليه والله أعلم . وقد نقل عن أحمد أنه يحب ، وعنه يجب ولو مرة ، وعنه لا أحب

لأحد ترك الخضب ويثبه بأهل الكتاب ، وفي السواد عنه كالثاغمية روايتان المفهورة بكره وقيل يحرم ، ويتأكد المنع لمن دلس به

٦٨ - باب الجند

٥٩٠٠ - **حدثنا** إسماعيل قال حدثني مالك بن أنس عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن أنس بن مالك رضي الله عنه أنه سمعه يقول : كان رسول الله ﷺ ليس بالطويل البائن ولا بالقصير ، وليس بالأبيض الأمتهق وليس بالآدم ، وليس بالجند القَطِيط ولا بالسَّبَط . بَشَّه الله على رأس أربعين سنة : فأقام بمكة عشر سنين ، وبالمدينة عشر سنين ، وتوفاه الله على رأس ستين سنة ، وليس في رأسه ولحيته عشرون شرة بيضاء .

٥٩٠١ - **حدثنا** مالك بن إسماعيل حدثنا إسرائيل عن أبي إسحاق قال : سمعتُ البراء يقول : ما رأيت أحداً أحسنَ في حقِّ حمراء من النبي ﷺ . قال بعضُ أصحابي عن مالك إنَّ جُمَّته لَتَضْرِبُ قريبا من مَنكبيه . قال أبو إسحاق سمعته يُحدِّثُ به غيرَ مرة ، ما حدَّثَ به قطُّ إلا ضحك . تابعه شعبه وشعره يبلغ شحمة أذنيه .

٥٩٠٢ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال : أراني الليلة عند الكعبة ، فرأيت رجلا آدم كأحسن ما أنتَ رآه من آدم الرجال ، له لثة كأحسن ما أنتَ رآه من الهمم قد رَجَلَهَا ، فهي تَقْطُرُ ماء ، متكئا على رجلين - أو على عواتق رجلين ، يطوف بالبيت ، فسألت مَنْ هذا ؟ فقيل : المسيح بن سريم ، وإذا أنا برجل جَعْدٍ قَطِيط ، أغور العين الغني كأنها عنبَة طافية ، فسألت من هذا ؟ فقيل : المسيح النجاشي .

٥٩٠٣ - **حدثنا** إسحاق أخبرنا حبان حدثنا حماد حدثنا قتادة عن أنس أن النبي ﷺ كان يَضْرِبُ كَعْرُ مَنكبيه .

[الحديث ٥٩٠٣ - طرقة ٥ : ٥٩٠٤]

٥٩٠٤ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل حدثنا حماد عن قتادة عن أنس : كان يَضْرِبُ كَعْرُ رَأْسِ النبي ﷺ مَنكبيه .

٥٩٠٥ - **حدثنا** عمرو بن علي حدثنا وهب بن جرير قال حدثني أبي عن قتادة قال سألت أنس بن مالك رضي الله عنه عن شعر رسول الله ﷺ فقال : كان شعرُ رسول الله ﷺ رَجِلاً ، ليس بالسَّبَطِ ولا بالجند بين أذنيه وعاتقه .

[الحديث ٥٩٠٥ - طرقة ٥ : ٥٩٠٦]

٥٩٠٦ - **حديثنا** جبرير عن قتادة « عن أنس قال : كان النبي ﷺ ضخم اليدين لم أر بده منه ؛ وكان شعره الذي ﷺ رجلاً ، لا جمداً ولا سبطاً »

٥٩٠٧ - **حديثنا** أبو الثنيان حدثنا جبرير بن حازم عن قتادة « عن أنس رضي الله عنه قال : كان النبي ﷺ ضخم اليدين والقدمين ، حسن الوجه ، لم أر بده ولا قبله منه ، وكان بسط الكفين » [الحديث ٥٩٠٧ - أطرافه في : ٥٩٠٨ ، ٥٩١٠ ، ٥٩١١]

٥٩٠٨ ، ٥٩٠٩ - حدثني عمرو بن علي حدثنا معاذ بن هاني حدثنا سالم حدثنا قتادة « عن أنس بن مالك - أو عن رجل عن أبي هريرة - قال : كان النبي ﷺ ضخم القدمين ، حسن الوجه ، لم أر بده منه »

٥٩١٠ - وقال هشام بن معمر عن قتادة « عن أنس : كان النبي ﷺ شبن القدمين والكفين »
٥٩١١ ، ٥٩١٢ - وقال أبو هلال حدثنا قتادة عن أنس - أو جابر بن عبد الله - « كان النبي ﷺ ضخم الكفين والقدمين ، لم أر بده شبيهاً له »

٥٩١٣ - **حديثنا** محمد بن لثمي قال حدثني ابن أبي عدي عن ابن عون « عن مجاهد قال : كنا عند ابن عباس رضي الله عنهما فذكروا الدجال فقال : إنه مكتوب بين عينيه كافر . وقال ابن عباس : لم أسمعه قال ذلك ولكنه قال : أما إبراهيم فانظروا إلى صاحبكم ، وأما موسى فرجل آدم جمدته على جبل أحمر مخطوم بخلبة ، كأنني أنظر إليه إذ انحدر في الوادي يلي »

قوله (باب الجمعد) هو صفة الشعر ، يقال شعر جمعد بفتح الجيم وسكون المهملة وبكسرهما . ذكر فيه سبعة أحاديث : الحديث الأول حديث أنس في صفة النبي ﷺ وقد تقدم شرحه في المناقب ، والمقصود منه هنا قوله « وليس بالجمعد القلط ولا بالسبط ، أي أنه شعره كان بين الجموعة والسبوط ، وقد تقدم بيان ذلك في المناقب ، وأن الشعر الجمعد هو الذي يتجمد كعمود السودان ، وأن السبط هو الذي يسترسل فلا يتكسر منه شيء كعمود الهنود ، والقطط - بفتح الطاء - البالغ في الجموعة بحيث يتغلغل ، وقوله « وليس في لحيته عشرون شعرة يبقا » تقدم في المناقب بيان الاختلاف في تعيين العدد المذكور وعالم يتقدم هناك أن في حديث أبيه بن دهر عند الطبراني ثلاثون شعرة عدداً وسنده ضعيف ، والمعتمد ما تقدم أنه دون العشرين . الحديث الثاني حديث البراء ، **قوله** (حدثنا مالك بن إسماعيل) هو أبو غسان الهندي . **قوله** (قال بعض أصحابي عن مالك) هو ابن إسماعيل المذكور . **قوله** (أن جمته) بضم الجيم وتشديد الميم أي شعر رأسه إذا نزل إلى قرب المنكبين قال الجوهري في حرف الواو : والوفرة الشعر إلى شحمة الأذن ، ثم الجمعة ثم اللبة إذا أملت بالمنكبين . وقد خالف هذا في حرف الجيم فقال : إذا بلغت المنكبين فهي جمعة ، واللبة إذا جاوزت شعرة الأذن . وتقدم نظيره في ترجمة عيسى من أحاديث الأنبياء في شرح

حديث ابن عمر . قال شيخنا في شرح الترمذى : كلام الجوهرى الثانى هو الموافق لكلام أهل اللغة . وجمع ابن بطال بين اللفظين المختلفين في الحديث بأن ذلك إخبار عن وقتين ، فكان إذا غفل عن قصده بلغ قريبا المنكبين وإذا قصه لم يجاوز الأذنين . وجمع غيره بأن الثانى كان إذا اعتذر بقصر والاوّل في غير تلك الحالة وفيه بعد . ثم هذا الجمع إنما يصلح لو اختلفت الأحاديث ، وأما هنا فاللفظان وردا في حديث واحد متحدا المخرج ، وهما من رواية أبى إسحق عن البراء ، فالاولى في الجمع بينهما الحمل على المقاربة ؛ وقد وقع في حديث أنس الآتى قريبا كما وقع في حديث البراء . قوله (لنضرب قريبا من منكبيه) في رواية شعبة المعلقة عقب هذا د شعره يبلغ شعبة أذنيه ، وقد تقدم في المناقب أن رواية يوسف بن إسحق بن أبى إسحق ما يجمع بين الروایتين ولفظه د له شعر يبلغ شعبة أذنيه الى منكبيه ، وحاصله أن الطويل منه يصل الى المنكبين وغيره الى شعبة الاذن ، والمراد ببعض أصحابه الذى أجهمه يعقوب بن سفيان ، فانه كذلك أخرجه عن مالك بن اسماعيل بهذا السند وفيه الزيادة . قوله (قال شعبة : شعره يبلغ شعبة أذنيه) كذا لاين ذر والنسبى وغيرهما ، تابعه شعبة د شعره الخ ، وقد وصله المؤلف رحمه الله في د باب صفة النبى ﷺ ، من طريق شعبة عن أبى إسحق عن البراء ، وشرحه السكرمانى على رواية الأكثر وأشار الى أن البخارى لم يذكر شيخ شعبة قال : فيحتمل أنه أبو إسحق لانه شيخه . الحديث الثالث حديث ابن عمر في صفة عيسى بن مريم وفيه د له لمة كأحسن ما أنت راه من اللبم ، وفي صفة الدجال د وأنه جمده قطط ، وقد تقدم شرحه في أحاديث الانبياء ، وغلط من استدلل بهذا الحديث على أن الدجال يدخل المدينة أو مكة ، إذ لا يلزم من كون النبى ﷺ راه في المنام بمكة أنه دخلها حقيقة ، ولو سلم أنه رأى في زمانه ﷺ بمكة فلا يلزم أن يدخلها بعد ذلك اذا خرج في آخر الزمان ، وقد استدلل على ابن صياد أنه ما هو الدجال بكونه سكن المدينة ، ومع ذلك فكان عمر وجابر يحلفان على أنه هو الدجال كما سيأتى في آخر الفتن . الحديث الرابع حديث أنس أورده من عدة طرق عن قتادة عنه ووقع في الرواية الاولى د يضرب شعره منكبيه ، وفي الثانية د كان شعره بين أذنيه وطاقفه ، والجواب عنه كالجواب في حديث البراء سواء . وقد أخرج مسلم وأبو دارد من رواية اسماعيل بن علية عن حميد عن أنس د كان شعر النبى ﷺ الى أنصاف أذنيه ، ووقع عند أبى داود وابن ماجه وصححه الترمذى من طريق أبى الوناد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة د كان شعر النبى ﷺ فوق الوفرة ودون الجمة ، لفظ أبى دارد ، ولفظ ابن ماجه بنحوه ، ولفظ الترمذى عكسه د فوق الجمة ودون الوفرة ، وجمع بينهما شيخنا في شرح الترمذى ، بأن المراد بقوله فوق ودون بالنسبة الى المحل . وتارة بالنسبة الى الكثرة والقلة ، فقوله د فوق الجمة د أى أرفع الى المحل ، وقوله د دون الجمة ، أى فى القدر وكذا بالعكس ، وهو جمع جيد لولا أن مخرج الحديث متحد ، وإسحق في السند الاول هو ابن راهويه وجبان بفتح المهملة وتشديد المهملة وتشديد الواحدة هو ابن هلال . قوله في رواية جرير بن حازم (كان شعر النبى ﷺ رجلا) بفتح الراء وكسر الجيم ، وقد انضم وتفتح ، أى فيه تمكسر يسير ، يقال رجل شعره اذا مشطه فكان بين السبوحه والمجوده ، وقد فسره الراوى كذلك في بقية الحديث . ثم أورده من طريق أخرى عن جرير وهو ابن حازم أيضا زاد فيها د كان ضخم اليدين ، وفي ثالثة د كان ضخم الرأس والقدمين ، ولم يذكر ما فى الروایتين الاوليتين من صفة الشعر ، وزاد د لم أر قبله ولا بعده مثله ، قال د وكان سبط الكفّين ، ثم أورده من طريق مازد ابن هانئ عن حماد بسند نحوه لكن قال د عن قتادة عن أنس ، أر عن رجل عن أبى هريرة ، وهذه الزيادة لا

تأثير لها في صحة الحديث ، لأن الذين جزموا بكون الحديث عن قتادة عن أنس اضطبط وأتقن من مضاف بن هانئ ، وم حبان بن هلال وموسى بن اسماعيل كما هنا ، وكذا جرير بن حازم كما مضى ومعمر كما سيأتي حيث جوما به عن قتادة عن أنس ، ويحتمل أن يكون عند قتادة من الوجهين ؛ والرجل المبهم يحتمل أن يكون هو سعيد بن المسيب فقد أخرج ابن سعد من روايته عن أبي هريرة نحوه ، وقاتدة معروف بالرواية عن سعيد بن المسيب ، وجرير الكرماني أن يكون الحديث من مسند أبي هريرة ، وإنما وقع التردد في الراوى هل هو أنس أو رجل مبهم ثم رجح كون التردد في كونه من مسند أنس أو من مسند أبي هريرة بأن أنسا خادم النبي ﷺ وهو أعرف بوصفه من غيره فبعد أن يروى عن رجل عن صحابي آخر هو أقل ملازمة له منه اه ، وكلامه الأخير لا يحتمله السياق أصلا ، وإنما الاحتمال البعيد ما ذكره أولا ، والحق ان التردد فيه من معاذ بن هانئ . هل حدثه به حمام عن قتادة عن أنس أو عن قتادة عن رجل عن أبي هريرة ، وبهذا جزم أبو مسمود والحيدى والمزى وغيرهم من الحفاظ ، قوله (هشام) هو ابن يوسف (عن معمر عن قتادة عن أنس كان النبي ﷺ شق الكفين والقدمين) هذا التعليق وصله الاسماعيلى من طريق علي بن بحر عن هشام بن يوسف به سواء ، وكذا أخرجه يعقوب بن سفيان عن مهدي بن أبي مهدي عن هشام بن يوسف ، وقوله « شق » بفتح المعجمة وسكون المثناة وبكسرها بعدها تون أى غليظ الاصابع والراحة ، قال ابن بطلال : كانت كفه ﷺ مثلكه لحا ، غير انها مع ضخامتها كانت لينه كما تقدم في حديث أنس يعنى الذى مضى في المناسف ، ما مسست حريرا ألبين من كفه ﷺ ، قال : وأما قول الاصمعي الشق غلط الكف مع خشونتها فلم يوافق على تفسيره بالخشونة ، والذي فسره به الخليل وأبو عبيد أولى ، ويؤيده قوله في الرواية الاخرى « ضخم الكفين والقدمين » قال ابن بطلال : وعلى تقدير تسليم ما فسر الاصمعي به الشق يحتمل أن يكون أنس وصف حاله كف النبي ﷺ ، فكان اذا عمل بكفه في الجهاد أو في مهنة أهله صار كفه خشنا للعارض المذكور ، واذا ترك ذلك رجع كفه الى أصل جبلته من النعومة والله أعلم . وقال عياض : فسر أبو عبيد الشق بالغلط مع القصر ، وتعقب بأنه ثبت في وصفه ﷺ انه كان سابل الاطراف . قلت : ويؤيده قوله في رواية أبي النعمان في الباب « كان بسط الكفين ، ووقع هنا في رواية الكدميين « بسط الكفين » بتقديم المهمله على الموحدة ، وهو موافق لوصفها بالين . قال عياض : وفي رواية المروزي « بسط أو بسط » بالشك والتحقيق في الشق انه الغلط من غير قيد قصر ولا خشونة ، وقد نقل ابن خالويه أن الاصمعي لما فسر الشق بما مضى قيل له انه ورد في صفة النبي ﷺ قالى على نفسه أنه لا يفسر شيئا في الحديث اه . ويجوز شق الكفين بدل بسط الكفين أو بسط الكفين قال دال على أن المراد وصف الحلقة وأما من فسره ببسط المعاء فانه وإن كان الواقع كذلك لكن ليس مرادا هنا . قوله (وقال أبو هلال أنبأنا قتادة عن أنس أو جابر كان النبي ﷺ ضخم الكفين والقدمين لم أو بعده شيئا له) هذا التطبيق وصله البيهقي في « الدلائل » ، ووقع لنا بعلو في « فوائد العيسوى » كلاهما من طريق أبي سلبه موسى بن اسماعيل التبردكي حدثنا أبو هلال به ، وأبو هلال اسمه محمد بن سليم الراسي بكسر المهملة والموحدة بهصرى صدوق وقد ضفنه من قبل حفظه فلا تأثير له كما أيضا ، وقد بينت احدى روايات جرير بن حازم صحة الحديث بتصريح قتادة بسماعه له من أنس ، وكان المصنف أراد بسياق هذه الطرق بيان الاختلاف فيه على قتادة وأنه لا تأثير له ولا يقدح في صحة الحديث ، وخفي مراده على بعض الناس فقال : هذه الروايات الواردة في سنة الكرمين والذين لا نعلم لها بالترجمة ، وجوابه

أنها كاهن حديث واحد اختلفت رواته بالزيادة فيه والنقص، والمراد منه بالإصالة صفة الفجر وما هذا ذلك فهو تبع وانه أعلم. وما دل عليه الحديث من كون شعره ﷺ كان الى قرب منكبيه كان غالب أحواله، وكان ربما طال حتى يصير ذؤابة ويتخذ منه عقائص وضافت كما أخرج أبو داود والترمذي بسند حسن من حديث أم هانئ قالت وقدم رسول الله ﷺ مكة وله أربع غدائر، وفي لفظه أربع ضفائر، وفي رواية ابن ماجه أربع غدائر يعني ضفائر، والغدائر بالغين المعجمة جمع غديرة بوزن عظيمة، والضافر بوزن. فالغدائر هي الذوائب والضافر هي العقائص، والحاصل الخبر أن شعره طال حتى صار ذوائب فضفره أربع عقائص، وهذا يحول على الحال التي يبعد عهده بتمده شعره فيها وهي حالة الغفل بالسفر ونحوه وانه أعلم. وقد أخرج أبو داود والنسائي وابن ماجه وصححه من رواية عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر قال: أتيت النبي ﷺ ولي شعر طويل فقال ذئاب ذباب، فرجعت لجروزة، ثم أتيت من الغد فقال اني لم أعكك، وهذا أحسن. الحديث الخامس والحديث السادس عن أبي هريرة وعن جابر ذكرنا تبعاً للحديث أسس كما تقدم. الحديث السابع حديث ابن عباس في ذكر ابراهيم وموسى عليهما السلام وقد تقدم شرحه في احاديث الانبياء، والغرض منه قوله فيه: وأما موسى فرجل آدم - بالمد - جمده - الحديث، والمراد بقوله ﷺ وصاحبكم، نفسه ﷺ.

٦٩ - باب التلبيد

٥٩١٤ - **حدثنا أبو البان** أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني سالم بن عبد الله « أن عبد الله بن عمر قال: سمعت عمر رضي الله عنه يقول: من صفر فليحلق، ولا تشبهوا بالتلبيد، وكان ابن عمر يقول: لقد رأيت رسول الله ﷺ ملبداً »

٥٩١٥ - **حدثني جبان بن موسى** وأحمد بن محمد قال أخبرنا عبد الله أخبرنا يونس عن الزهري عن سالم عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله ﷺ يهل ملبداً يقول: ليبيك اللهم ليبيك، لا شريك لك ليبيك، إن الحمد والنعمة لك والملك، لا شريك لك. لا يزيد على هؤلاء الكلمات،

٥٩١٦ - **حدثني اسماعيل** قال حدثني مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر « عن حفصة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ قالت: قلت يا رسول الله ما شأن الناس حلقوا بعصرة ولم يحلق أنت من حمرتك؟ قال: إني لبذت رأسي، ولقدت هديي، فلا أحل حتى أنحر »

قوله (باب التلبيد) هو جمع الشعر في الرأس بما يلوق بعضه ببعض كالخطمي والصمغ ثلاثا يتشمت ويقمل في الاحرام، وقد تقدم بسطه في الحج. **قوله** (سمعت عمر يقول من صفر) بفتح المعجمة والغاء مخففاً ومثقلاً. **قوله** (فليحلق ولا تشبهوا بالتلبيد) يعني في الحج (وكان ابن عمر يقول: لقد رأيت رسول الله ﷺ ملبداً) كذا في هذه الرواية، وتقدم في أوائل الحج بلفظ سمعت رسول الله ﷺ يهل ملبداً، كما في الرواية التي تلي هذه في الباب، وأما قول عمر لحمله ابن بطال على أن المراد ان أراد الإحرام فضفر شعره لئلا ينميه من الشمت لم يحره أن ينصر،

لأنه فعل ما يشبه التلييد الذي أوجب الشارع فيه الحلق ، وكان عمر يرى أن من لبس رأسه في الإحرام تعين عليه الحلق والنسك ولا يجوز له التقصير ، فشبّه من صفر رأسه بمن لبسه ، فلذلك أمر من صفر أن يحلق . ويحتمل أن يكون عمر أراد الأمر بالحلق عند الإحرام حتى لا يحتاج إلى التلييد ولا إلى الصفر ، أي من أراد أن يصفر أو يلبس فليحلق فهو أولى من أن يصفر أو يلبس ، ثم إذا أراد بعد ذلك التقصير لم يصل إلى الأخذ من سائر النواحي كما هي السنة ، وأما قوله « تشبهوا » لحكي ابن بطال أنه بفتح أوله والأصل لا تشبهوا لحذفت إحدى التاءين ، قال : ويجوز ضم أوله وكسر الموحدة ، والاول أظهر . وأما قول ابن عمر فظاهره أنه فهم عن أبيه أنه كان يرى أن ترك التلييد أولى ، فأجبر هو أنه رأى النبي ﷺ يفعله ، وتقدم شرح التلييد وحكمه في كتاب الحج ، وكذا حديث ابن عمر في التلييد ، وحديث حفصة « أني لبست رأسي وقلدت هدي ، الحديث

٧٠ - باب الفرق

٥٩١٧ - **حدثنا** أحمد بن يونس **حدثنا** إبراهيم بن سعيد **حدثنا** ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : كان النبي ﷺ يحب موافقة أهل الكتاب فيما لم يؤمر فيه ، وكان أهل الكتاب يسدلون أشعارهم ، وكان المشركون يفرقون رؤوسهم ، فسلك النبي ﷺ ناصيته ، ثم فرق ببدؤهم .

٥٩١٨ - **حدثنا** أبو الوليد وعبد الله بن رجاء قالا **حدثنا** شعبة عن الحكم عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها قالت : كأني أنظر إلى وبصر اللطيب في مفارق النبي ﷺ وهو مخرم . قال عبد الله : « في مفارق النبي ﷺ » .

قوله (باب الفرق) بفتح الفاء وسكون الراء بعدها قاف ، أي فرق شعر الرأس ، وهو قسمته في المفرق ودو وسط الرأس ، يقال فرق شعره فرقاً بالسكون ، وأصله من الفرق بين الشيئين ، والمفرق مكان انقسام الشعر من الجبين إلى دائرة وسط الرأس ، وهو بفتح الميم وبكسرها ، وكذلك الراء تكسر وتفتح . ذكر فيه حديثين : الأول **قوله** (عن ابن عباس) كذا وصله إبراهيم بن سعيد ويونس ، وقد تقدم في الهجرة وغيرها ، واختلف حل معمر في وصله وإرساله ، قال عبد الرزاق في مصنفه « أنبأنا معمر عن الزهري عن عبيد الله لما قدم رسول الله ﷺ المدينة ، فذكره مراسلاً ، وكذا أرسله مالك حيث أخرجه في « الموطأ » عن زياد بن سعد عن الزهري ولم يذكر من فوجه . **قوله** (كان يحب موافقة أهل الكتاب فيما لم يؤمر فيه) في رواية معمر « وكان إذا شك في أمر لم يؤمر فيه بشيء صنع ما يصنع أهل الكتاب » . **قوله** (وكان أهل الكتاب يسدلون أشعارهم) يسكون السين وكسر الدال المهملين أي رسولونها . **قوله** (وكان المشركون يفرقون) هو يسكون الفاء وضم الراء وقد شددتها بعضهم حكاية عياض قال : والتخفيف أشهر ، وكذا في قوله « ثم فرق » الأشهر فيه التخفيف ، وكان السر في ذلك أن أهل الاوثان أبعد عن الإيمان من أهل الكتاب ، ولأن أهل الكتاب يتسكون بشريعة في الجملة فكان يجب موافقتهم ليتألفهم ولو أبت موافقتهم إلى مخالفة أهل الاوثان ، فلما أسلم أهل الاوثان الذين معه والذين حوله واستمر أهل الكتاب على

٢ - ج ١٠ ص ١٠٤ هـ

كفرهم بمحض مخالفة لأهل الكتاب . قوله (ثم فرق بعد) في رواية معمر : ثم أمر بالفرق ففرق ، وكان الفرق آخر الأمرين ، وما يشبه الفرق بالعدل صيغ الشعر وتركه كما تقدم ، ومنها صوم عاشوراء ، ثم أمر بنوع مخالفة لهم فيه بصوم يوم قبله أو بعده ، ومنها استقبال القبلة ، ومخالفتهم في مخالطة الحائض حتى قال : « صنعوا كل شيء إلا الجماع » فقالوا : ما يدع من أمرنا شيئاً إلا خالفنا فيه ، وقد تقدم بيانه في كتاب الحيض ، وهذا الذي استقر عليه الأمر . ومنها ما يظهر لي انتهى عن صوم يوم السبت ، وقد جاء ذلك من طرق متعددة في النسائي وغيره ، وصرح أبو داود بأنه منسوخ وناسخ ، حديث أم سلمة : « أنه ﷺ كان يصوم يوم السبت والأحد يتحرى ذلك ويقول انهما يوما عيد الكفار وأنا أحب أن أخالفهم » وفي لفظ « ما مات رسول الله ﷺ حتى كان أكثر صيامه السبت والأحد » أخرجه أحمد والنسائي ، وأشار بقوله « يوما عيد » إلى أن يوم السبت عيد عند اليهود والأحد عيد عند النصارى وأيام العيد لا تصام بخلافهم بصيامها ، ويستفاد من هذا أن الذي قاله بعض الشافعية من كراهة لإفراد السبت وكذا الأحد ليس جديداً بل الأولى في المحافظة على ذلك يوم الجمعة كما ورد الحديث الصحيح فيه ، وأما السبت والأحد فالأولى أن يصاما معاً وفرداً امتثالاً لعموم الأمر بمخالفة أهل الكتاب ، قال عياض : سدل الشعر لإرساله ، يقال سدل شعره وأسدله إذا أرسله ولم يضم جوانبه ، وكذا الشوب ، والفرق تفریق الشعر بعضه من بعض وكشفه عن الجبين ، قال والفرق سنة لأنه الذي استقر عليه الحال . والذي يظهر أن ذلك وقع بوحى ، لقول الراوى في أول الحديث إنه كان يجب موافقة أهل الكتاب فيما لم يؤمر فيه بشيء ، فالظاهر أنه فرق بأمر من الله حتى ادعى بعضهم فيه النسخ ومنع السدل واتخاذ الناصية . وحسبى ذلك عن عمر بن عبد العزيز ، وتعبه القرطبي بأن الظاهر أن الذي كان ﷺ يفعله إنما هو لأجل استئلافهم ، فلما لم ينفع فيهم أحب مخالفتهم فسكانت مستحبة لأجابه عليه . وقول الراوى : « فيما لم يؤمر فيه بشيء » أى لم يطلب منه والطلب يشمل الوجوب والتدب وأما توم النسخ في هذا فليس بشيء . لا مكان الجمع ، بل يحتمل أن لا يكون الموافقة ومخالفة حكماً شرعياً إلا من جهة المصلحة ، قال : ولو كان السدل منسوخاً إصداً إليه الصحابة أو أكثرهم ، والمنقول عنهم أن منهم من كان يفرق ومنهم من كان يسدل ولم يجب بعضهم على بعض ، وقد صح أنه كانت له ﷺ لمة ، فإن انضرفت فرقها والأتراكها ، فالصحيح أن الفرق مستحب لا واجب ، وهو قول مالك والجمهور . قلت : وقد جزم الحازمي بأن السدل لمنع بالفرق ، واستدل برواية معمر التي أشرت إليها قبلاً وهو ظاهر ، وقال النووي : الصحيح جواز السدل والفرق . قال : واختلفوا في معنى قوله « يجب موافقة أهل الكتاب » ، فقيل للاستئلاف كما تقدم ، وقيل المراد أنه كان مأموراً باتباع شرائعهم فيما لم يوح إليه بشيء . وما علم أنهم لم يبدلوه ، واستدل به بعضهم على أن شرع من قبلنا شرح لنا حتى يرد في شرونا ما يخالفه ، وعكس بعضهم فاستدل به على أنه ليس بشرح لنا لأنه لو كان كذلك لم يقل « يجب » بل كان يتحتم الاتباع . والحق أن لا دليل في هذا على المسألة ، لأن القائل به يقصره على ما ورد في شرونا أنه شرع لهم لا ما يؤخذ عنهم إذ لا وثوق بنقلهم ، والذي جزم به القرطبي أنه كان يوافقهم لمصلحة التأليف محتمل ، ويحتمل أيضاً - وهو أقرب - أن الحجة التي تدور بين الأمرين لا ثالث لهما إذا لم يتزل على النبي ﷺ شيء . كان يعمل فيه بموافقة أهل الكتاب لأنهم أصحاب شرع بخلاف عبدة الأوثان فأنهم ليسوا على شريعة ، فلما أسلم المشركون انحصرت مخالفة في أهل الكتاب فأمر بمخالفتهم . وقد جمعت المسائل التي وردت الأحاديث فيها بمخالفة

أهل الكتاب فزادت على الثلاثين حكما ، وقد أوردتها كتابي الذي سميت به القول الثابت في الصوم يوم السبت ، ويؤخذ من قول ابن عباس في الحديث ، كان يحب موافقة أهل الكتاب ، وقوله ، ثم فرق ، بعد نسخ حكم تلك الموافقة كما قررته والله الحمد ، ويؤخذ منه أن شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد ناسخ . الحديث الثالث حديث عائشة قالت : كُنَّا نُنْظِرُ إِلَى وَبَيْسِ الطَّيِّبِ فِي مَفَارِقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُحْرَمٌ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ شَرْحُهُ فِي الْحَجِّ ، وَقَوْلُهُ : عَبْدُ اللَّهِ ، هُوَ ابْنُ رِجَاءَ الَّذِي أَخْرَجَ الْحَدِيثَ عَنْهُ مَقْرُونًا بِأَبِي الْوَلِيدِ وَهُوَ الطَّيَالِسِيُّ ، وَأَرَادَ أَنْ أَبَا الْوَلِيدِ رَوَاهُ بِلَفْظِ الْجَمْعِ فَقَالَ : مَفَارِقُ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ رِجَاءَ رَوَاهُ بِلَفْظِ الْإِفْرَادِ فَقَالَ : مَفْرُقٌ ، وَقَدْ وَافَقَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رِجَاءَ آدَمَ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ فِي الظَّاهِرَةِ وَعَمْدُ بْنُ كَثِيرٍ عِنْدَ الْأَسْمَاعِيلِيِّ وَكَذَا عِنْدَ مُسْلِمٍ مِنْ رِوَايَةِ الْحَسَنِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ وَعِنْدَ أَحْمَدَ مِنْ رِوَايَةِ مَنْصُورٍ وَحَدَّادٍ وَعَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ كُلِّهِمْ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْهُ ، وَوَافَقَ أَبَا الْوَلِيدِ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ غَزَدَرٌ عِنْدَ مُسْلِمٍ وَالْأَعْمَشُ عِنْدَ أَحْمَدَ وَالسَّائِي وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْأَسْوَدِ عَنْ أَبِيهِ عِنْدَ مُسْلِمٍ ، وَكَأَنَّ الْجَمْعَ وَقَعَ بِاعْتِبَارِ تَعَدُّدِ انْتِسَامِ الصَّحَرِ ، وَاللهُ أَعْلَمُ

٧١ - بَابُ الدَّوَابِّ

٥٩١٩ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا أَبُو بَشِيرٍ . وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ عَنْ أَبِي بَشِيرٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ « عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : بَتُّ لَيْلَةٍ عِنْدَ مَيْمُونَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ خَالَتِي ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عِنْدَهَا فِي لَيْلَتِهَا ، قَالَ فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ ، فَقُمْتُ عَنْ بَيْسَارَةَ ، قَالَ فَأَخَذَ بِلِزَابَتِي فَجَلَسَنِي عَنْ يَمِينِهِ . حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا أَبُو بَشِيرٍ . بِهَذَا وَقَالَ : بِذَوَابَّتِي أَوْ بِرَأْسِي »

قَوْلُهُ (بَابُ الدَّوَابِّ) جَمْعُ ذَوَابَّةٍ ، وَالْأَصْلُ ذَاتَبٌ فَأَبْدَلَتْ الهمزة واوا ، وَالذَّوَابَّةُ مَا يَتَدَلُّ مِنْ شَعْرِ الرَّاسِ . ذَكَرَ فِيهِ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي صَلَاتِهِ خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ بِاللَّيْلِ ، وَقَدْ مَهَيَّ شَرْحُهُ فِي الصَّلَاةِ ، وَالْفَرَضُ مِنْهُ هُنَا قَوْلُهُ : فَأَخَذَ بِذَوَابَّتِي ، فَإِنَّ فِيهِ تَقْرِيرَهُ ﷺ عَلَى اخْتِذَاكَ الدَّوَابَّةِ ، وَفِيهِ دَفْعُ لِرِوَايَةِ مَنْ نَسَرَّ الْقَرْعَ بِالدَّوَابَّةِ كَمَا سَأَذَكِرُهُ فِي الْبَابِ الَّذِي يَلِيهِ . وَأُورِدَ الْحَدِيثُ مِنْ رِوَايَةِ الْفَضْلِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ هُشَيْمٍ ، ثُمَّ أُرْدِفَهَا بِرِوَايَةِ عَلِيٍّ عَنْ قُتَيْبَةَ عَنْ هُشَيْمٍ ، وَأَمَّا أُرْدُفُهُ نَازِلًا مِنْ أَجْلِ تَصَرُّحِ هُشَيْمٍ فِيهَا بِالْإِخْبَارِ ، ثُمَّ أُرْدِفَهُ بِرِوَايَتِهِ عَلِيًّا أَيْضًا عَنْ عَمْرُو بْنِ مُحَمَّدٍ النَّاقِذِ عَنْ هُشَيْمٍ مَصْرُوحًا أَيْضًا ، وَكَأَنَّهُ اسْتَعْظَمَ بِذَلِكَ أَنَّ فِي الْفَضْلِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ مَقَالًا لَكِنَّهُ غَيْرُ قَادِحٍ ، وَلَيْسَ لَهُ فِي الْبَحَارِيِّ إِلَّا هَذَا الْمَوْضِعُ

٧٢ - بَابُ الْقَرْعِ

٥٩٢٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ قَالَ أَخْبَرَنِي مُحَمَّدٌ قَالَ أَخْبَرَنِي ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَفْصٍ أَنَّ عَمْرُ بْنَ نَافِعٍ أَخْبَرَهُ عَنْ نَافِعٍ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنْ الْقَرْعِ ؟ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ ، قُوتٌ وَمَا الْقَرْعُ ؟ فَأَشَارَ لَنَا بِعَبْدِ اللَّهِ : إِذَا حَانِيَ الْعَصَى وَزَكَ هَاهُنَا كُفْرَةٌ

وما هنا وما هنا، فأشار لنا عبيد الله إلى ناصيته وجانب رأسه . قيل لعبيد الله ، فالجارية والغلام ؟ قال : لا أدري ، هكذا قال « المصنف » . قال عُبَيْدُ اللَّهِ : وَعَاوِذُهُ فَقَالَ : أَمَا الْقَصَّةُ وَالْفَقْلَةُ فَلَا بَأْسَ بِهِمَا ، وَلَسَكُنَّ الْفَرْعَ أَنْ يُبَارَكَ بِنَاصِيَتِهِ شَعْرٌ وَلَيْسَ فِي رَأْسِهِ غَيْرُهُ . وَكَذَلِكَ شَقَى رَأْسُهُ هَذَا وَهَذَا .

[المحدث ٥٩٢٠ - طريقه في : ٥٩٢١]

٥٩٢١ - حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُنْثَرِ بِشَيْءٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَنَسٍ بْنُ مَالِكٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍو أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ الْفَرْعِ ،

قَوْلُهُ (بَابُ الْقَرْعِ) بفتح القاف والزاي ثم المهملة جمع قوعة وهي القطعة من السحاب ، وسمى شعر الرأس إذا حلق بعضه وترك بعضه قوعاً تشبيهاً بالسحاب المتفرق . قَوْلُهُ (حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ سَلَامٍ ، وَغُلَدٌ بِسُكُونِ الْمَعْجَمَةِ هُوَ ابْنُ يَزِيدٍ . قَوْلُهُ (أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ حَفْصٍ) هُوَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ حَفْصٍ بْنِ عَاصِمٍ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْحَطَّابِ وَهُوَ الْعَمْرِيُّ الْمَشْهُورُ ، نَسَبُهُ ابْنُ جَرِيرٍ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ إِلَى جَدِّهِ . وَقَدْ أَخْرَجَهُ أَبُو قُرَّةَ فِي « السَّنَنِ » عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ وَأَبُو عَوَانَةَ مِنْ طَرِيقِهِ فَقَالَ « عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَفْصٍ » وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ حَفْصٍ هُنَا عَمْرٌ بْنُ نَافِعٍ وَالرَّوَايَةُ عَنْهُ هُوَ ابْنُ جَرِيرٍ أَقْرَبُ مَقَادِيرُ فِي السَّنَنِ وَالْفَقْلَةُ وَالْوَقْلَةُ ، وَاشْتَرَكِ الثَّلَاثَةُ فِي الرِّوَايَةِ عَنْ نَافِعٍ ، فَقَدْ نَزَلَ ابْنُ جَرِيرٍ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ دَرَجَتَيْنِ ، وَفِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى قِلَّةِ تَدْلِيلِهِ ، وَقَدْ وَافَقَ غُلَدٌ بْنُ يَزِيدَ عَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ أَبُو قُرَّةَ مَوْسَى بْنِ طَارِقٍ فِي « السَّنَنِ » عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ وَأَخْرَجَهُ أَبُو عَوَانَةَ وَابْنُ حَبَانَ فِي مَجْمُوعِهِمَا مِنْ طَرِيقِهِ وَأَخْرَجَهُ أَبُو عَوَانَةَ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ هِشَامِ بْنِ سَلْيَانَ عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ ، وَكَذَلِكَ قَالَ حُجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ ، وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ وَالْإِسْمَاعِيلِيُّ وَأَبُو عَوَانَةَ وَأَبُو نَعِيمٍ فِي « الْمُسْتَدْرَجِ » مِنْ طَرِيقِهِ ، لَكِنْ سَقَطَ ذِكْرُ عَمْرِو بْنِ نَافِعٍ مِنْ رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ وَمِنْ رِوَايَةِ أَبِي عَوَانَةَ أَيْضًا ، وَقَدْ صَرَحَ الدَّارِقُطِيُّ فِي « الْعِلَالِ » بِأَنَّ حُجَّاجَ بْنَ مُحَمَّدٍ وَافَقَ غُلَدُ بْنُ يَزِيدَ عَلَى ذِكْرِ عَمْرِو بْنِ نَافِعٍ وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ مِنْ رِوَايَةِ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَلَى الْإِخْتِلَافِ عَلَيْهِ فِي إِسْقَاطِ عَمْرِو بْنِ نَافِعٍ وَأَثْبَاتِهِ وَقَالَ لِأَثْبَاتِهِ أَوْلَى بِالْأَصَوَابِ وَأَخْرَجَهُ الْتِّرْمِذِيُّ مِنْ رِوَايَةِ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ نَافِعٍ لَمْ يَذْكُرْ عَمْرٌ بْنُ نَافِعٍ وَهُوَ مَقْلُوبٌ . وَأَمَّا هُوَ عِنْدَ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُرَّاجِ عَنْ نَافِعٍ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، وَقَدْ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ وَابْنُ حَبَانَ وَغَيْرُهُمْ مِنْ طَرِيقٍ مُتَعَدِّدَةٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ نَافِعٍ . وَرَوَاهُ سَفْيَانَ ابْنُ عِيْنَةَ وَمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ وَعُمَرُ بْنُ عُبَيْدٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ نَافِعٍ ، وَكَانَتْهُمْ سُلُوكُوا الْجِدَادَ لِأَنَّ عَمْرًا مَعْلُومًا مِنْ سَبِيحِ الْفُطَّانِ ابْنِ عَمْرِو مَعْرُوفٍ بِالرِّوَايَةِ عَنْ نَافِعٍ مَكْثَرُ عَنْهُ [وَالْعَمْدَةُ عَلَى مَنْ زَادَ عَمْرًا] نَافِعٍ بَيْنَهُمَا لِأَنَّهُمْ حَفَاطٌ وَلَا سَبِيحًا فِيمَنْ مِنْ سَمِعَ عَنْ نَافِعٍ نَفْسَهُ كَابْنِ جَرِيرٍ وَرَأَيْتُهُ أَهْلٌ . قَوْلُهُ (سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنْ الْقَرْعِ) فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ الْقَرْعِ ، قَوْلُهُ (قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ فَقُلْتُ وَمَا الْقَرْعُ) ؟ هُوَ مَوْصُولٌ بِالْإِسْنَادِ الْمَذْكُورِ ، وَظَاهِرُهُ أَنَّ الْمُسْتَوَلَّ هُوَ عَمْرٌ بْنُ نَافِعٍ لَكِنْ بَيْنَ مُسْلِمٍ وَأَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ سَأَلَ نَافِعًا ، وَكَذَلِكَ أَنَّهُ أَخْرَجَهُ مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى الْفُطَّانِ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ نَافِعٍ ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ قَالَ « قُلْتُ لِنَافِعٍ وَمَا الْقَرْعُ ؟ » فَذَكَرَ الْجَوَابَ « وَأَشَارَ لَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ قَالَ إِذَا حُلِقَ الْمَسِيٌّ وَتُرِكَ مِنْهَا شَعْرَةٌ وَمِنْهَا رَهْمًا فَأَشَارَ لَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ إِلَى نَاصِيَتِهِ وَجَانِبِ رَأْسِهِ »

المجيب بقوله « قال إذا حلق ، هو نافع وهو ظاهر سياق مسلم من طريق يحيى القطان المذكورة لفظه « قال يحلق بمض رأس الصبي ويترك بعضاً » . قوله (قيل لمبيد الله) لم أفق على تسمية القتال ، ويحتمل أن يكون هو ابن جرير أجهم نفسه . قوله (قالجارية والغلام) كان السائل فهم التخصيص بالصبي الصغير فسأل عن الجارية الاثني وعن الغلام والمراد به غالباً المراهق . قوله (قال عبيد الله وطاردته) هو موصول بالسند المذكور ، كأن عبيد الله لما أجاب السائل بقوله لا أدري أعاد سؤال شيخه عنه ، وهذا يشعر بأنه حدث عنه به في حال حياته ، وقد أخرج مسلم الحديث من طريق أبي أسامة عن عبيد الله بن عمر قال وجعل التفسير من قول عبيد الله بن عمر ثم أخرجه من طريق عثمان النطفاني وروح بن القاسم كلاهما عن عمر بن نافع قال « وألحقاً التفسير في الحديث » يعني أدرجناه ولم يسق مسلم لفظه ، وقد أخرجه أحمد عن عثمان النطفاني ولفظه « نهى عن القزح ، والقزح أن يحلق ، فذكر التفسير مديحاً ، وأخرجه أبو داود عن أحمد . وأما رواية روح بن القاسم فأخرجها مسلم وأبو نعيم في « المستخرج » ، وقد أخرجه مسلم من طريق عبد الرحمن السراج عن نافع ولم يسق لفظه ، وأخرجه أبو نعيم في « المستخرج » من هذا الوجه لحذف التفسير ، وأخرجه مسلم أيضاً من طريق معمر عن أيوب عن نافع ولم يسق لفظه ، وهو عند هبة الزقاني في مصنفه عن معمر ، وأخرجه أبو داود والنسائي وفي سياقه ما يدل على مستند من رفع تفسير القزح ولفظه « إن النبي ﷺ رأى صبياً قد حلق بمض رأسه وترك بعضه فهاهم عن ذلك فقال : احلقوا كله أو ذروا كله ، قال النووي : الأصح أن القزح ما فسر به نافع وهو حلق بعض رأس الصبي مطلقاً ، ومنهم من قال : هو حلق مواضع متفرقة منه ، والصحيح الأول لأنه تفسير الراوي وهو غير غافظ لظاهر فوجب العمل به . قلت : ألا أن تخصيصه بالصبي ليس قيدا ، قال النووي أجمعوا على كراهيته إذا كان في مواضع متفرقة إلا للدواة أو نحوها وهي كراهة تنزيه ولا فرق بين الرجل والمرأة ، وكرهه مالك في الجارية والغلام ؛ وقيل في رواية لهم لا بأس به في القصة والقفا للغلام والجارية ، قال : ومنهنا كراهته مطلقاً . قلت : حجته ظاهرة لأنه تفسير الراوي ، واختلف في علة النهي فقيل : لمكونة يشوه الخلقة ، وقيل لأنه ذى الشيطان ، وقيل لأنه ذى اليهود ، وقد جاء هذا في رواية لأبي داود . قوله (أما القصة والقفا للغلام فلا بأس بهما) القصة : بضم القاف ثم المهملة والمراد بها هنا شعر الصدغين والمراد بالقفا شعر القفا ، والحاصل منه أن القزح مخصوص بشعر الرأس وليس شعر الصدغين والقفا من الرأس . وأخرج ابن أبي شيبة من طريق إبراهيم النخعي قال « لا بأس بالقصة » ، وسنده صحيح ، وقد أطلق القصة على الشعر المجتمتع الذي يوضع على الأذن من غير أن يوصل شعر الرأس ، وليس هو المراد هنا ، وسيأتي الكلام عليه في باب الموصولة ، وأما ما أخرجه أبو داود من طريق حماد بن سلمة عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال « نهى النبي ﷺ عن القزح » ، وهو أن يحلق رأس الصبي ويتخذ له ذؤابة ، فإحرف الذي فسر القزح بذلك ، فقد أخرج أبو داود عقب هذا من حديث أنس « كانت لي ذؤابة فقالت أمي : لا أجوزها ، فإن رسول الله ﷺ كان يدها ويأخذها » وأخرج النسائي بسند صحيح عن زياد بن حمين عن أبيه أنه « رأى النبي ﷺ يوضع يده على ذؤابته وممت عليه ودحا له » ، ومن حديث ابن مسعود وأصله في الصحيحين قال « قرأت من في رسول الله ﷺ سبعين سورة وإن زيد بن ثابت لمع الفئان له ذؤابتان » ويمكن الجمع بأن الذؤابة الجائر اتخاذها ما يفرد من الشعر فيرسل ويجمع ما هداها بالاضفر وغيره والتي تمنع أن يحلق الرأس كله ويترك ما في وسطه فيتخذ ذؤابة ، وقد صرح الخطابي

بأن هذا ما يدخل في معنى الفروع . والله أعلم

٧٣ - باب تطيب المرأة زوجها بيديها

٥٩٢٢ - **حدثنا** أحمد بن محمد أخبرنا عبد الله أخبرنا يحيى بن سعيد أخبرنا عبد الرحمن بن القاسم عن

أبيه عن عائشة قالت : طيبتُ للنبى ﷺ بيدي لحرمة ، وطيبته بمنى قبل أن يفيض ،

قوله (باب تطيب المرأة زوجها بيديها) كأن فقه هذه الترجمة من جهة الإشارة الى الحديث الواو في الفرق بين طيب الرجل والمرأة ، وأن طيب الرجل ما ظهر ريحه وخفى لونه والمرأة بالعكس ، فلو كان ذلك ثابتا لامتثلت المرأة من تطيب زوجها بطيبه لما يعلق بيديها وبدنها منه حالة تطيبها له ، وكان يكفيها أن يطيب نفسه ، فاستدل المصنف بحديث عائشة المطابق للترجمة ، وقد تقدم مشروحا في الحج ، وهو ظاهر فيما ترجم له ، والحديث الذى أشار اليه أخرجه الترمذى وصححه الحاكم من حديث عمران بن حصين وله شاهد عن أبى موسى الأشعرى عند الطبرانى في الأوسط ، ووجه التفرقة أن المرأة مأمورة بالاستئثار حالة بروزها من منزلها ، والطيب الذى له رائحة لو شرب لها لكانت فيه زيادة في الفتنة بها ، وإذا كان الخبر ثابتا فالجمع بينه وبين حديث الباب أن لها مندوحة أن تنسل أثره إذا أرادت الخروج ، لأن منعها خاص بحالة الخروج والله أعلم . وألحق بعض العلماء بذلك لبسها الثنيل الصراوة وغير ذلك مما بلغت النظر إليها . وأحمد بن محمد شيخ البخارى فيه هو المروزي ، وعبد الله هو ابن المبارك ويحيى هو ابن سعيد الأنصارى . **قوله** (طيبته بيدي لحرمة ، وطيبته بمنى قبل أن يفيض) سياق بعد أبواب من وجه آخر عنها أنها طيبته بذريعة

٧٤ - باب التطيب في الرأس والحية

٥٩٢٣ - **حدثني** إسحاق بن نصر **حدثنا** يحيى بن آدم **حدثنا** إسرائيل عن أبى إسحاق عن عبد

الرحمن بن الأسود عن أبيه عن عائشة قالت : كنت أطيبُ للنبى ﷺ بأطيب ما يجد ، حتى أجده ويص الطيب في رأسه وحيته ،

قوله (باب الطيب في الرأس والحية) ان كان باب بالثنوين فيكون ظاهر الترجمة المحصر في ذلك ، وان كان بالاضافة فالتقدير باب حكم الطيب أو مشروعية الطيب . **قوله** (حدثني إسحاق بن نصر) هو ابن ابراهيم بن نصر نسبه الى جده ، وامرائيل هو ابن يونس ، وأبو إسحق هو السديعى . **قوله** (بأطيب ما أجده) يؤيد ما ذكرته في الباب الذى قبله ، ولعله أشار بالترجمة الى الحديث المذكور في التفرقة بين طيب الرجال والنساء ، وقال ابن بطال : يؤخذ منه أن طيب الرجال لا يحصل في الوجه بخلاف طيب النساء ، لأنهن يطيبن وجوههن ويترين بذلك بخلاف الرجال ، فان تطيب الرجل في وجهه لا يشرع لمنعه من التشبه بالنساء .

٧٥ - باب : في مقتضا

٥٩٢٤ - **حدثنا** آدم بن أبى لؤى **حدثنا** ابن أبي زئب عن الزهري عن سئل بن سعيد أن رجلا

اطلع من جحر في دار النبي ﷺ - والنبي ﷺ يحك رأسه بالمدري - فقال : لو علمت أنك تنظر لطعنت بها في عينك ، إنما جعل الإذن من قبل الأبصار ،

[الحديث ٥٩٢٤ - طرفه في : ٦٢٤١ ، ٦٩٠١]

قوله (باب الامتناع) هو امتناع من المشط بفتح الميم وهو تسريح الشعر بالمشط ، وقد أخرج النسائي بسند صحيح عن حميد بن عبد الرحمن لقيت رجلا يحب النبي ﷺ كما يحبه أبو هريرة أربع سنين قال : نهانا رسول الله ﷺ أن نمشط أحدنا كل يوم ، ولا محاب السنن وصحبه ابن حبان من حديث عبد الله بن مغفل : إن النبي ﷺ كان ينهى عن التزجل إلا غبا ، وفي الموطأ عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار : أن رسول الله ﷺ رأى رجلا ثائر الرأس والحية فأشار إليه باصلاح رأسه ولحيته ، وهو مرسل صحيح السند ، وله شاهد من حديث جابر أخرجه أبو داود والنسائي بسند حسن ، وسأذكر طرق الجمع بين مختلفي هذه الأخبار في « باب الرجل » . **قوله** (عن سهل بن سعد) في رواية التي عن ابن شهاب أن سهل بن سعد أخبره ، وسيأتي في الديات . **قوله** (أن رجلا) قيل هو الحكم بن أبي العاص بن أمية والده مروان ، وقيل سعد غير منسوب ، وسأوضح ذلك في كتاب الديات إن شاء الله تعالى . وقوله « اطلع » بتشديد الطاء ، والجحر بضم الجيم وسكون المهملة ، والمدري بكسر الميم وسكون المهملة هود تدخله المرأة في رأسها لتضم بعض شعرها الى بعض وهو يشبه المسلة يقال مدرت المرأة صرحت شعرها ، وقيل مشط له أسنان يسيرة ، وقال الأصمعي وأبو عبيد هو المشط . وقال الجوهري أصل المدري القرن وكذلك المدراة ، وقيل هو هود أو حديدة كالخلخال لها رأس معدد ، وقيل خشبة على شكل شيء من أسنان المشط ولها ساعد جرت عادة الكبير أن يحك بها ما لا تصل إليه يده من جسده ، ويسرح بها الشعر الملبد من لا يحضره المشط ، وقد ورد في حديث عائشة ما يدل على أن المدري غير المشط أخرجه الخطيب في السكفاة عنها قالت : دغس لم يكن النبي ﷺ يدعني في سفر ولا حضر : المرأة والمسكفة والمشط والمدري والسواك ، وفي إسناد أبو أمية بن بعل وهو ضعيف . وأخرجه ابن عدي من وجه آخر ضعيف أيضا . وأخرجه الطبراني في « مسند الشاميين » من وجه آخر عن عائشة أقوى من هذا لكن فيه قارورة دهن بدل المدري ، وأخرج الطبراني في « الأوسط » من وجه آخر عن عائشة : كان لا يفارق رسول الله ﷺ سواكه ومشطه ، وكان ينظر في المرأة إذا صرح لحيته ، وفيه سليمان بن أرقم وهو ضعيف وله شاهد من مرسل خالد بن معدان أخرجه ابن سعد ، وقرأت بخط الحافظ اليعمرى عن علماء الحجاز : المدري تطلق على نوعين أحدهما صغير يتخذ من آبنوس أو عاج أو حديد يكون طول المسلة يتخذ لفرق الشعر فقط وهو مستدير الرأس على هيئة فصل السيف بقبضة وهذه صفته :  ثانيهما كبير وهو عود مخروط من آبنوس أو غيره وفي رأسه قطعة منحوتة في قدر السكف ولها مثل الأصابع أولاهن معوجة مثل حلقة الإبهام المستعمل لتسريح ومحك الرأس والجسد وهذه صفته :  **قوله** (فتتظر) كذا لم ولا شك في تظروهي أولى ، والآخرى بمعناها ، وللإسماعيلي ، لو علمت أنك تطلع على ، وقوله من قبل ، بكسر القاف وفتح الموحدة أي من جهة ، والأبصار بفتح أوله جمع بصر وبكره مصدر أبصر ، وفي رواية الإسماعيلي ومن أجل

البصر ، بفتحين أى الرؤية

٧٦ - باب ترجيل الحائض زوجها

٥٩٢٥ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير « عن عائشة رضی الله عنها قالت : كنت أرجل رأس رسول الله ﷺ وأنا حائض »

« حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن هشام عن أبيه عن عائشة .. منه

قوله (باب ترجيل الحائض زوجها) أى ترميها شعره ، ذكر فيه حديث مالك عن ابن شهاب وهشام بن عروة فرقيهما كلاهما عن عروة عن عائشة ، وقد تقدم في الطهارة عن عبد الله بن يوسف الذى أخرجه عنه هنا عن مالك عن الزهري فقط ، والحديث في الموطأ هكذا منفردا عند أكثر الرواة ، ورواه خالد بن مخلد وابن وهب ومعن ابن عيسى وعبد الله بن نافع وأبو حذافة عن مالك عن ابن شهاب وهشام بن عروة جميعا عن عروة أخرجه الدارقطني في « الموطآت » . **قوله** (كنت أرجل رأس رسول الله ﷺ وأنا حائض) كذا عند جميع الرواة عن مالك ، ورواه أبو حذافة عنه عن هشام بلفظ « أنها كانت تغسل رأس رسول الله ﷺ وهو يجاور في المسجد وهي حائض فيخرجه إليها ، أخرجه الدارقطني أيضا

٧٧ - باب الترجيل ، ولثمتين فيه

٥٩٢٦ - **حدثنا** أبو الوليد حدثنا شعبة عن أشعث بن سلمة عن أبيه عن مسروق « عن عائشة من النبي ﷺ أنه كان يمجبه لثمتين ما استطاع في ترجله ووضوئه »

قوله (باب الترجيل واليمين فيه) ذكر فيه حديث عائشة « كان يمجبه اليمين في تنعله وترجله » وقد تقدم شرحه في الطهارة ، واليمين في الترجيل أن يبدأ بالجانب الأيمن وأن يفعله باليمنى ، قال ابن بطال : الترجيل ترمي شعر الرأس والحية ودهنه ، وهو من النظافة وقد ندب الشرع إليها ، وقال الله تعالى ﴿ خذوا زينتكم عند كل مسجد ﴾ وأما حديث النهى عن الترجيل إلا غبا يعنى الحديث الذى أشرف إليه قريبا فالمراد به ترك المبالغة في الترفه وقد روى أبو أمامة بن ثعلبة رفعه والبذاذة من الإيمان ، اهـ . وهو حديث صحيح أخرجه أبو داود ، والبذاذة بموحدة ومجتمعتين وثأنة الهيئة ، والمراد بها هنا ترك الترفه والتلطع في اللباس والتواضع فيه مع القنودة لا بسبب جحد نعمة الله تعالى . وأخرج الفسائي من طريق عبد الله بن بريدة « أن رجلا من الصحابة يقال له جبيد قال : كان رسول الله ﷺ ينهى عن كثير من الأرقاء ، قال ابن بريدة الأرقاء الترجل . قلت : الأرقاء بكسر الهمزة وباء . وآخره هاء التثنية والراحة ، ومنه الرفق بفتحين وقيد في الحديث بالكثير إشارة إلى أن الوسط المعتدل منه لا يثم ، وبذلك يجمع بين الاخبار . وقد أخرج أبو داود بسند حسن عن أبي هريرة رفعه « من كان له شعر فليكرمه ، وله شاهد من حديث عائشة في « الثيلانيات » وسنده حسن أيضا

٧٨ - باب ما يذكر في اللبس

٥٩٢٧ — حدثني عبد الله بن محمد حدثنا هشام أخبرنا معمر عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «كل عمل ابن آدم له، إلا الصوم فإنه لي وأنا أجزي به». وتخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك.

قوله (باب ما يذكر في المسك) قد تقدم التعريف به في كتاب الذبايح حيث ترجم له «باب المسك»، وأورد هنا حديث أبي هريرة رفعه «كل عمل ابن آدم له إلا الصوم»، الحديث من أجل قوله «أطيب عند الله من ريح المسك»، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الصيام، وقوله هنا «فاته لي وأنا أجزي به»، ظاهر سياقه أنه من كلام النبي ﷺ، وليس كذلك وإنما هو من كلام الله عز وجل، وهو من رواية النبي ﷺ عن ربه عز وجل، كذلك أخرجه المصنف في التوحيد من رواية محمد بن زياد عن أبي هريرة «إن النبي ﷺ قال يرويه عن ربكم عز وجل»، قال: لكل عمل كفارة فالصوم لي وأنا أجزي به، الحديث. وأخرجه الشيخان من رواية الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال «كل عمل ابن آدم يضاعف الحسنه بمثلها إلى سبعمائة ضعف»، قال الله عز وجل: «إلا الصوم فإنه لي وأنا أجزي به»، ولمسلم من طريق ضراب بن مرة عن أبي صالح عن أبي هريرة وأبي سعد قالا «قال رسول الله ﷺ: إن الله عز وجل يقول: «إن الصوم لي وأنا أجزي به»، وقد تقدم شرح هذا الحديث مستوفى في كتاب الصيام مع الإشارة إلى ما بينت هنا، وذكرت أقوال العلماء في معنى اضافته سبحانه وتعالى الصيام إليه بقوله «فاته لي» ونقلت عن أبي الخير الطالقاني أنه أجاب عنه بأجوبة كثيرة نحو الحاسين، وإنني لم أفهم عليه، وقد يسر الله تعالى الوقوف على كلامه، وتبعت ما ذكره متأملًا فلم أجد فيه زيادة على الأجوبة العشرة التي حورتها هناك إلا إشارات صوفية وأشياء تكررت معنى وإن تفاوتت لفظًا وغالبها يمكن ردّها إلى ما ذكرته، فمن ذلك قوله «لأنه عبادة خالية عن السعي»، وإنما هي ترك محض. وقوله: «يقول هو لي فلا يشغلك ما هو لك عما هو لي». وقوله: «من شغله ما لي عني أضررت عنه وإلا كنت له عوضًا عن الكل». وقوله «لا يقطعك ما لي عني». وقوله «لا يشغلك الملك عن المالك». وقوله «فلا تطلب فحري». وقوله «فلا يفسد ما لي عليك بك». وقوله «فاشكرني على أن جعلتك محلًا للقيام بما هو لي». وقوله «فلا تجعل لنفسك فيه حكمة». وقوله «فمن ضيع حرمه ما لي ضيعت حرمه ما له لأن فيه جبر الفرائض والحدود». وقوله «فمن أداها بما لي وهو نفسه صح البيع». وقوله «فكن بحيث تصلح أن تؤدي ما لي». وقوله «أضافه إلى نفسه لأن به يتذكر العبد نعمة الله عليه في الشيع». وقوله «لأن فيه تقديم رضا الله على هوى النفس». وقوله «لأن فيه التمييز بين الصائم المطيع وبين الآكل العاصي». وقوله «لأنه كان محل نزول القرآن». وقوله «لأن ابتداءه على المشاهدة والالتزام على المشاهدة حديث «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته». وقوله «لأن فيه رياضته النفس بترك الخالوقات». وقوله «لأن فيه حفظ الجوارح عن الخالقات». وقوله «لأن فيه قطع الشهوات». وقوله «لأن فيه خائفة النفس بترك محبوباتها وفي خائفة النفس موافقة الحق». وقوله «لأن فيه فرحة اللقاء». وقوله «لأن فيه شهادة الآمر به». وقوله «لأن فيه جمع العبادات لأن مدارها على الصبر والشكر وهما حاصلان فيه». وقوله «معناه الصائم لي لأن الصوم صفة الصائم وقوله معنى الإضافة الإشارة إلى الحماية أثلا يطعم الشيطان في إفساده». وقوله «لأنه عبادة استوى فيها الحر والعبد والذكر والأنثى، وهذا عنوان ما ذكره مع إسهاب في العبارة، فلم أستوعب ذلك لأنه ليس على شرط لي هذا

الكتاب، وإنما كنت أجد النفس متشوقة الى الوقوف على تلك الاجوبة، وغالب من نقل عنه من شيوخنا لا يسوقها وإنما يقتصر على أن الطالقاني أجاب عنه بنحو من خمسين أو ستين جواباً ولا يذكر منه شيئاً، فلا أدري أتركه إعراضاً أو مللاً، أم اكتفى الذي وقف عليه أولاً بالاشارة ولم يقف عليه من جاء من بعده، والله أعلم

٧٩ - باب ما يستحب من الطيب

٥٩٢٨ - **حدثنا موسى** حدثنا وهيب حدثنا هشام عن عثمان بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت: كنت أطيبُ النبي ﷺ عند إحرامه بأطيب ما أجدُ

قوله (باب ما يستحب من الطيب) كأنه يشير الى أنه يندب استعمال أطيب ما يوجد من الطيب، ولا يعدل الى الأدنى مع وجود الأعلى، ويحتمل أن يشير الى التفرقة بين الرجال والنساء في التطيب كما تقدمت الإشارة اليه قريباً. **قوله** (حدثنا موسى) هو ابن اسماعيل وهيب هو ابن خالد وهشام هو ابن عروة، **قوله** (عن عثمان بن عروة) هكذا أدخل هشام بينه وبين أبيه عروة في هذا الحديث أخاه عثمان، وذكر الحميدي عن سفيان بن عيينة أن عثمان قال له: ما يروى هشام هذا الحديث الا عنى ام. وقد ذكر مسلم في مقدمة كتابه أن الليث وداود الطمار وأبا أسامة واقفا وهيب بن خالد عن هشام في ذكر عثمان، وأن أيوب وابن المبارك وابن نمير وغيرهم روه عن هشام عن أبيه بدون ذكر عثمان. قلت: ورواية الليث عند النسائي والدارمي، ورواية داود الطمار عند أبي عوانة. ورواية أبي أسامة وصلها مسلم. ورواية أيوب عند النسائي. وذكر الدارقطني أن إبراهيم بن طهمان وابن إسحق وحماد بن سلمة في آخرين روه أيضاً عن هشام بدون ذكر عثمان، قال: ورواه ابن عيينة عن هشام عن عثمان قال: ثم لقيت عثمان لحديثي به وقال لي: لم يروه هشام إلا عنى. قال الدارقطني: لم يسمعه هشام عن أبيه وإنما سمعه من أخيه عن أبيه، وأخرج الاسماعيل عن سفيان قال: لا أعلم عند عثمان إلا هذا الحديث ام. وقد أورد له أحمد في مسنده حديثاً آخر في فضل الصف الأول وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم. **قوله** (عند إحرامه بأطيب ما أجد) في رواية أبي أسامة بأطيب ما أقدر عليه قبل أن يحرم ثم يحرم، وفي رواية أحمد عن ابن عيينة وحدثنا عثمان أنه سمع أباها يقول: سألت عائشة بأى شيء طيب النبي ﷺ؟ قالت: بأطيب الطيب، وكذا أخرجه مسلم، وله من طريق عروة عن عائشة لحرمه حين أحرم ولحله قبل أن يفيض بأطيب ما وجدت، ومن طريق الأسود عن عائشة وكان إذا أراد أن يحرم بتطيب بأطيب ما يجد، وله من وجه آخر عن الأسود عنها: وكانني أفطر الى ويص المسك في مفروق رسول الله ﷺ وهو محرم، ومن طريق القاسم عن عائشة: كنت أطيب رسول الله ﷺ قبل أن يحرم ويوم القنحر قبل أن يطوف بطيب فيه مسك، وقد تقدم بسط هذا الموضع والبحث في أحكامه في كتاب الحج، والنقض منه هنا أن المراد بأطيب الطيب المسك، وقد ورد ذلك صريحاً أخرجه مالك من حديث أبي سعيد وقعه قال: المسك أطيب الطيب، وهو عند مسلم أيضاً

٨٠ - باب ما لم يرّد الطيب

٥٩٢٩ - **حدثنا أبو نعيم** حدثنا عازرة بن ثابت الأنصاري قال حدثني ثمامة بن عبيد الله عن أنس

رضي الله عنه أنه كان لا يرُدُّ الطيبَ ، وزعم أن النبي ﷺ كان لا يرُدُّ الطيبَ ،

قوله (باب من لم يرِد الطيب) كأنه أشار إلى أن النهي من رده ليس على التحريم ، وقد ورد ذلك في بعض طرق حديث الباب وغيره . **قوله** (عروة) بفتح المهملة وسكون الزاى بعدها راء ابن ثابت أى ابن أبي زيد عمرو بن أنجب ، لجنه صحبة . **قوله** (وزعم) هو من إطلاق الزعم على القول . **قوله** (كان لا يرِد الطيب) أخرجه البزار من وجه آخر عن أنس بلفظ : ما عرض على النبي ﷺ طيب قط فرده ، وسنده حسن . وللإسماعيلي من طريق وكيع عن عروة بسند حديث الباب نحوه وزاد : وقال : إذا عرض على أحدكم الطيب فلا يرد ، وهذه الزيادة لم يصرح برفها ، وقد أخرج أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان من رواية الأخرج عن أبي هريرة رفعه : من عرض عليه طيب فلا يرد ، فانه طيب الرجح خفيف المحمل ، وأخرجه مسلم من هذا الوجه لكن وقع عنده « ريحان » بدل طيب ، والريحان كل بقلة لها رائحة طيبة ، قال المنذرى : ويحتمل أن يراد بالريحان جميع أنواع الطيب يعنى مشتقا من الرائحة . قلت : مخرج الحديث واحد ، والذين رووه بلفظ الطيب أكثر هددا واحفظ فروايتهم أولى ، وكان من رواه بلفظ ريحان أراد التعميم حتى لا يخص بالطيب المصنوع ، لكن اللفظ غير واف بالمقصود ، والحديث شاهد عن ابن عباس أخرجه الطبراني بلفظ : من عرض عليه الطيب فليصب منه ، ثم أخرج الترمذى من مرسل أبي عثمان النهدي : إذا أهلى أحدكم الريحان فلا يرد فانه خرج من الجنة ، قال ابن العربي إنما كان لا يرِد الطيب لهبته فيه ولحاجته إليه أكثر من غيره لأنه يناجى من لا تناجى ، وأما نهيه عن رد الطيب فهو محمول على ما يجوز أخذه لا على ما لا يجوز أخذه ، لأنه مردود بأصل الشرع

٨١ - باب الذريرة

٥٩٣٠ - حدثنا عثمان بن الميثم - أو محمد عنه - عن ابن جُرَيج أخبرني عمر بن عبد الله بن عروة سمع عروة والقاسم يخبران عن عائشة قالت : طيب رسول الله ﷺ بيذى بذريرة في حبة الوداع قبل ول الإحرام »

قوله (باب الذريرة) بمجمة ورامين يوزن عظيمة ، وهي نوع من الطيب مركب ، قال الداودي يجمع مفرداته ثم تسحق وتختل ثم تذر في البصر والطور فلذلك سميت ذريرة ، كذا قال ، وعلى هذا فيكل طيب مركب ذريرة ، لكن الذريرة نوع من الطيب مخصوص بصره أهل الحجاز وغيرهم ، وجزم غير واحد منهم النزوى بأنه فتات قصب طيب يجاء به من الهند . **قوله** (حدثنا عثمان بن الميثم أو محمد عنه) أما محمد فهو ابن يحيى الذهلي ، وأما عثمان فهو من شيوخ البخارى ، وقد أخرج عنه عدة أحاديث بلا واسطة منها في أواخر الحج ، وفي النكاح ، وأخرج عنه في الأيمان والنذور كما سيأتى حديثا آخر يمثل هذا التردد . **قوله** (أخبرني عمر بن عبد الله بن عروة) أى ابن الزبير وهو مدني ثقة قليل الحديث ما له في البخارى إلا هذا الحديث الواحد ، وقد ذكره ابن حبان في اتباع التابعين من الثقات . **قوله** (سمع عروة هو جده ، والقاسم هو ابن محمد بن أبي بكر . **قوله** (بذريرة) كان الذريرة كان فيها مسك بدليل الرواية الماضية . **قوله** (للحل والإحرام) كذا وقع مختصرا هنا وكذا لمسلم ، وأخرجه

الاسماعيل من رواية روح بن عباد عن ابن جريج بلفظ « حين أحرمت وحين رمى الجرة يوم النحر قبل أن يطوف بالبيت »

٨٢ - باب المتفججات لحسن

٥٩٣١ - حدثنا جريج عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بن النعمان عن المستوشحات والمتفججات لحسن المتفجرات خلق الله تعالى ، ما لي لا ألن من ألن النبي ﷺ وهو في كتاب الله (وما آتاكم الرسول فخذوه) إلى (فأنهوا)

قوله (باب المتفججات لحسن) أي لأجل الحسن ، والمتفججات جمع متفججة وهي التي تطلب الفلج أو تصنعها ، والفلج بالفاء واللام والجيم انفراج ما بين الشفتين ، والتفاج أن يفرج بين المتلاصقين بالمبرد ونحوه ، وهو مختص عادة بالثنايا والرابعيات ، ويستحسن من المرأة فيما صنعتها المرأة التي تكون أسنانها متلاصقة لتصير متفججة ، وقد تفعلها الكبيرة قوم أنها صغيرة ، لأن الصغيرة غالباً تكون مفلجة جديدة السن ، ويذهب ذلك في الكبر ، وتحديد الاسنان يسمى الوشر بالراء ، وقد ثبت انتهى عنه أيضاً في بعض طرق حديث ابن مسعود ومن حديث غيره في السن وغيرها ، وسأقي الإشارة إليه في آخر « باب الموصوفة » فورد النبي عن ذلك لما فيه من تغيير الخلقة الأصلية . قوله (حدثنا عثمان) هو ابن أبي شيبة ، وجريه هو ابن عبد الحميد ، ومنصور هو ابن المعتز وإبراهيم هو النخعي ، وعلقمة هو ابن قيس ، والاسناد كله كوفيون . وقال الدارقطني : تابع منصور الاعمش . ومن أصحاب الاعمش من لم يذكر عنه علقمة في السند . وقال إبراهيم بن مهاجر عن إبراهيم النخعي عن أم يعقوب عن ابن مسعود ، والمخفوظ قول منصور . قوله (لمن الله الوشحات) جمع واشحة بالشين المعجمة وهي التي تسمى (والمستوشحات) جمع مستوشمة وهي التي تطلب الوشم ، ونقل ابن التين عن الداودي أنه قال : الواشمة التي يفعل بها الوشم والمستوشمة التي تفعلها ، ورد عليه ذلك . وسيأتي بعد بابين من وجه آخر عن منصور بلفظ « المستوشحات » وهو بكسر الشين التي تفعل ذلك وبفتحة التي تطلب ذلك ، ولمسلم من طريق مفضل بن مهلهل عن منصور « والوشومات ، وهي من يفعل بها الوشم . قال أهل اللغة : الوشم بفتح ثم سكون أن يفرض في المضويرة أو نحوها حتى يسيل الدم ثم يحشى بنورة أو غيرها فيخضر . وقال أبو داود في السنن : الواشمة التي تجعل الخيلان في وجهها بكحل أو مداد ، والمستوشمة المعمول بها انتهى . وذكر الوجه للغالب وأكثر ما يكون في الشفة وسيأتي عن نافع في آخر الباب الذي يليه أنه يكون في اللثة ، فذكر الوجه ليس قيذاً ، وقد يكون في اليد وغيرها من الجسد ، وقد يفعل ذلك نقشا ، وقد يحمل دوائر ، وقد يكتب اسم المحبوب ، وقطاطيع حرام بدلالة القس كما في حديث الباب ، ويصير الموضع المشوم نجسا لأنه الدم النجس فيه فتجب إزالته إن أمكنت ولو بالجرح إلا أن خاف منه تلفاً أو شيئا أو فوات منفعة عضو فيجوز إبقاؤه ، وتسكنى التوبة في سقوط الائم ، ويستوى في ذلك الرجل والمرأة . قوله (والمتنمصات) يأتي شرحه في باب مفرد بل الباب الذي يليه ، ووقع عند أبي داود عن محمد بن عيسى عن جريه « الواحلات ، بدل المتنمصات هنا . قوله (والمتفججات لحسن) يفهم منه أن المذمومة من فعلت ذلك لأجل الحسن

فلو احتاجت الى ذلك لمداواة مثلاً جاز . **قوله** (المفسرات خلق الله) هي صفة لازمة لمن يصنع الوشم والتمصص والفالج وكذا الوصل على إحدى الروايات . **قوله** (ما لي لا ألعن) كذا هنا باختصار ، ويأتى بعد باب من إسحق ابن ابراهيم عن جرير بزيادة ولفظه : فقالت أم يعقوب ما هذا ، وأخرجه مسلم عن عثمان بن أبي شيبة وإسحق بن إبراهيم شيخي البخاري فيه أتم سياقاً منه فقال : بلغ ذلك امرأة من بنى أسد يقال لها أم يعقوب ، وكانت تقرأ القرآن ، فأتته فقالت : ما حديث بلغني عنك أنك لعنت الواشحات الخ ؟ فقال عبد الله : وما لي لا ألعن ، وذكر مسلم أن السياق لإسحق ، وقد أخرجه أبو داود عن عثمان وسياقه موافق لسياق إسحق إلا في أحرف بسيرة لا تغير المعنى وسبق في تفسير سورة الحشر للمصنف من طريق الثوري عن منصور وإمامه ، لكن لم يقل فيه ، وكانت تقرأ القرآن ، وما في قول ابن مسعود : ما لي لا ألعن ، استفهامية ، وجوز الكرماني أن تكون تالفة وهو بعيد . **قوله** (وهو في كتاب الله) وما أتاكم الرسول) كذا أورده مختصراً ، زاد في رواية إسحق ، فقالت والله لقد قرأت ما بين الوحين فما وجدته ، وفي رواية مسلم عن عثمان : ما بين لوحى المصحف ، والمراد به ما يجعل المصحف فيه ، وكانوا يكتبون المصحف في الرق ويحملون له دفتين من خشب ، وقد يطلق على الكرسي الذي يوضع عليه المصحف اسم لوحين ، **قوله** (فقالت والله لقد قرأت) في رواية مسلم : إن كنت قراتيه لقد وجدته ، وكذا فيه بآيات الباء في الموضعين وهي آفة ، والانصح حذفها في خطاب المؤمن في الماضي . **قوله** (وما أتاكم الرسول - الى - فأنهوا) في رواية مسلم قال الله عز وجل وما أتاكم الخ ، وزاد ، فقالت المرأة اني أرى شيئاً من هذا على أسراك ، وقد قدم ذلك في تفسير الحشر ، وقد أخرجه الطبراني من طريق مسروق عن عبد الله وزاد في آخره ، فقال عبد الله ما حفظت وصية شعيب اذا ، يعنى قوله تعالى حكاية عن شعيب عليه السلام (وما أريد أن أعالفكم الى ما أنتمكم عنه) وفي إطلاق ابن مسعود نسبة لعن من فعل ذلك الى كتاب الله وفهم أم يعقوب منه أنه أراد بكتاب الله القرآن وتقريره لها على هذا الفهم ومعارضتها له بأنه ليس في القرآن وجوابه بما أجاب دلالة على جواز نسبة ما يدل عليه الاستنباط الى كتاب الله تعالى والى سنة رسوله ﷺ نسبة قولية ، فكان جاز نسبة لعن الواشمة الى كونه في القرآن لمعوم قوله تعالى (وما أتاكم الرسول فخذوه) مع ثبوت لعنه ﷺ من فعل ذلك يجوز نسبة من فعل أمراً يندرج في عموم خبر نبوي ما يدل على منحه الى القرآن ، فيقول القائل مثلاً : لعن الله من غير منار الأرض في القرآن ، ويستغنى ذلك الى أنه ﷺ لعن من فعل ذلك . (تنبيه) : أم يعقوب المذكورة في هذا الحديث لا يعرف اسمها وهي من بنى أسد بن خزيمه ، ولم ألق لها على ترجمة ، ومراجعتها ابن مسعود تدل على أن لها إدراكاً ، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

٨٣ - باب وصل الشعر

٥٩٣٢ - **عنه** إسماعيل قال حدثني مالك عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف أنه « سمع معاوية بن أبي سفيان عام حج وهو على المنبر وهو يقول - وتناول قصة من شعر كانت بيد حرمي - : ابن علفاكم ؟ سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن مثل هذا ويقول : إنما هلكت بنو إسرائيل حين اتخذوا هذه نسائهم »

٥٩٣٣ - وقال ابن أبي شعبة حدثنا يونس بن محمد حدثنا فليح عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار «عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : لمن الله الواصلة والمستوصلة ، والواشمة والمستوشمة »

٥٩٣٤ - حدثنا آدم حدثنا شعبة عن عمرو بن مرة قال : سمعت الحسن بن مسلم بن يثاق يحدث عن صفية بنت شيبة عن عائشة رضي الله عنها أن جارية من الأنصار تزوجت ، وأنها مررت فمطع فمرها ، فأرادوا أن يصلوها ، فسألوا النبي ﷺ فقال : لمن الله الواصلة والمستوصلة »
تابعه ابن إسحاق عن أبان بن صالح عن الحسن بن صفية عن عائشة

٥٩٣٥ - حدثني أحمد بن لافداه حدثنا فضيل بن سليمان حدثنا منصور بن عبد الرحمن قال حدثني أبي «عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها أن امرأة جاءت إلى رسول الله ﷺ فقالت : إني أنكحت ابني ، ثم أصابها ككوكى فمزق رأسها ، وزوجها يستعطني بها ، فأفصل رأسها ؟ فسب رسول الله ﷺ الواصلة والمستوصلة »

[الحديث ٥٩٣٥ - طرقه في : ٥٩٣٦ ، ٥٩٤١]

٥٩٣٦ - حدثنا آدم حدثنا شعبة عن هشام بن هروء عن امرأة فاطمة «عن أسماء بنت أبي بكر قالت : لمن النبي ﷺ الواصلة والمستوصلة »

٥٩٣٧ - حدثني محمد بن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا عبيد الله عن نافع «عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال : لمن الله الواصلة والمستوصلة ، والواشمة والمستوشمة » . وقال نافع : الوشم في الجنة [الحديث ٥٩٣٧ - أطرافه في : ٥٩٤٠ ، ٥٩٤٢ ، ٥٩٤٧]

٥٩٣٨ - حدثنا آدم حدثنا شعبة حدثنا عمرو بن مرة سمعت سعيد بن المسيب قال «قدم معاوية المدينة آخر قدمه قديمها ، فخطبنا ، فأخرج كبة من كسر قال : ما كنت أرى أحدا يفعل هذا غير اليهود ، إن النبي ﷺ ساء الزور . يعني الواصلة في الشعر »

قوله (باب وصل الشعر) أي الزيادة فيه من غيره ، ذكر فيه خمسة أحاديث : الأول حديث معاوية ، قوله (حدثنا اسماعيل) هو ابن أبي أويس . قوله (عن حميد بن عبد الرحمن) في رواية معمر بن الزهري «حدثني حميد بن عبد الرحمن ، أخرجه أحمد ، وفي رواية يونس عن الزهري أنبأنا حميد أخرجه الترمذي . وقد أخرج مسلم روايت معمر ويونس ، لكن أحالهما على رواية مالك . وأخرجه الطبراني من طريق النعمان بن راشد عن الزهري فقال «عن السائب بن يزيد ، بدل حميد بن عبد الرحمن ، وحيد هو المخطوطة . قوله (عام حج) تقدم في ذكر بني إسرائيل من طريق سعيد بن المسيب عن معاوية تبين العام المذكور . قوله (وتناول قصة من شعر

كان يدحرجي (الفضة بضم الفاء وتحديد الميملة المحضة من الصخر ، وفي رواية سعيد بن المسيب دكة ، ولحم من وجه آخر عن سعيد بن المسيب د ان معاوية قال : انكم أخذتم زى سوء ؛ وجاء رجل بصا على رأسها خرقه ، والحرس يفتح الحاء والراء وبالسین المهملة ثلاث نسبه الى الحرس وم خدم الامير الذين يحرسونه ، ويقال الواحد حرمي لانه اسم جنس ، وعند الطبراني من طريق هرويه عن معاوية من الزيادة : قال : وجدت هذه عند أهل وزعموا أن النساء يزدنه في شعورهن ، وهذا يدل على انه لم يكن يعرف ذلك في النساء قبل ذلك . وفي رواية سعيد بن المسيب ما كنت أرى يفعل ذلك الا اليهود . قوله (ابن علقمك) ؟ تقدم في ذكر بني اسرائيل أن فيه إشارة الى قلة العلماء يومئذ بالمدينة ، ويحتمل أنه أراد بذلك احضارهم ليستعين بهم على ما أراد من انكار ذلك أو لينكر عليهم سكوتهم عن إنكارهم هذا الفعل قبل ذلك . قوله (إنما هلكت بنو اسرائيل) في رواية معمر عند مسلم إنما عذب بنو اسرائيل ، ووقع في رواية سعيد بن المسيب المذكورة ان رسول الله ﷺ بلغه فجاء الزور ، وفي رواية قتادة عن سعيد عند مسلم نهى عن الزور ، وفي آخره د الا وهذا الزور ، قال قتادة : يعني ما تكثر به النساء أشعارهن من الحرق . وهذا الحديث حجة للجمهور في منع وصل الشعر بشئ آخر سواء كان شعرا أم لا ، ويؤيده حديث جابر د زجر رسول الله ﷺ أن تصل المرأة بشعرها شيئا ، أخرجه مسلم . وذهب الليث ونقله أبو عبيدة عن كثير من الفقهاء أن الامتنع من ذلك وصل الشعر بالشعر ، وأما اذا وصلت شعرا بفهر الشعر من خرقه وغيرها فلا يدخل في النهي ، وأخرج أبو داود بسند صحيح عن سعيد بن جبير قال : لا بأس بالقرامل ؛ وبه قال أحمد والقرامل جمع قرمل يفتح القاف وسكون الراء نبات طويل القروح لين ، والمراد به هنا خيوط من حرير أو صوف يعمل ضفائرها تصل به المرأة شعرا ، وفصل بعضهم بين ما اذا كان ما وصل به الشعر من غير الشعر مستورا بعد عقده مع الشعر بحيث يظن أنه من الشعر ، وبين ما اذا كان ظاهرا ، فنح الاول قوم فقط لما فيه من التدليس وهو قوي ، ومنهم من أجاز الوصل مطلقا سواء كان بشعر آخر أو بفهر شعر اذا كان بلم الزوج وبأذنه ، وأحاديث الباب حجة عليه . ويستفاد من الزيادة في رواية قتادة منع تكثير شعر الرأس بالخرق كما لو كانت المرأة مثلا قد تمزق شعرها فتضع عروضة خرقا ترم أنها شعر : وقد أخرج مسلم عقب حديث معاوية هذا حديث أبي هريرة وفيه د ونساء كاسيات عاريات مدوسن كاسنة البخت ، قال النووي يعني يكبرنها ويعظمنها بلف عمامة أو حصاة أو نحوها ، قال : وفي الحديث ذم ذلك . وقال القرطبي : البخت بضم الموحدة وسكون المعجمة ثم مثناة جمع بختية وهي ضرب من الابل عظام الأسنة والاسمة بالنون جمع سنم وهو أعلى ما في ظهر الجمل شبه مدوسن بها لما رفعن من ضفائرها شعورهن على أوساط مدوسن تزيينا وتقصنا ، وقد يفعلن ذلك بما يكثرن به شعورهن . (تنبيه) : كما يحرم على المرأة الزيادة في شعر رأسها يحرم عليها خلق شعر رأسها بفهر ضرورية ، وقد أخرج الطبراني من طريق أم عثمان بنت صفيان عن ابن عباس قال (نهى النبي ﷺ أن تخلق المرأة وأسها ، وهو عند أبي داود من هذا الوجه بلفظ د ليس على النساء خلق ، إنما على النساء التقصير ، والله أعلم . الحديث الثاني حديث أبي هريرة ، (وقال ابن أبي شيبة) هو أبو بكر كذا أخرجه في مسنده ومصنفه بهذا الاسناد ، ووصله أبو نعيم في المستخرج ، من طريقه ، وأخرجه الاسماعيل من طريق عثمان بن أبي شيبة عن يونس بن محمد كذلك ، فيحتمل أن يكون هو المراد لأن أبا بكر وعثمان كلاما من شيوخ البخاري ، ويونس هو المؤدب ، ووليع هو ابن سليمان . قوله (لعن الله

الواصلة) أى التى فصل الشعر سواء كان لنفسها أم لغيرها (والمستوصلة) أى التى تطلب فعل ذلك ويفعل بها ، وكذا القول فى الواشمة والمستوشمة ، وتقدم تفسيره . وهذا صريح فى حكاية ذلك عن الله تعالى ان كان خبرا فيستغنى عن استنباط ابن مسعود ، ويحتمل أن يكون دعاء من النبي ﷺ على من فعلت ذلك . الحديث الثالث حديث عائشة **قوله** (الحسن بن مسلم بن يقاق) بفتح التحتانية وتشديد النون وآخره كاف كأنه اسم عجمي ، ويحتمل أن يكون اسم فعال من الأنيق وهو الشيء الحسن المعجب فسهلت هموته ياء ، والحسن المذكور تابعي صغير من أهل مكة ثقة عندهم وكان كثير الرواية عن طاوس ومات قبله . **قوله** (أن جارية من الانصار تزوجت) تقدم ما يتعلق بتسميتها وتسمية الزوج فى كتاب النكاح . **قوله** (فتمشط) بالعين والطاء المهملتين أى خرج من أصله ، وأصل المشط المد كأنه مد إلى أن تقطع ، ويطلق أيضا على من سقط شعره . **قوله** (فأرادوا أن يصلوها) أى يصلوها شعرها ، وقوله وفسألوا و تقدم هناك أن السائل أمها ، وهو فى حديث أسماء بنت أبي بكر الذى بلى هذا . **قوله** (تابعه ابن إسحق عن أبان بن صالح عن الحسن) هو ابن مسلم ، وهذه المتابعة رويناها موصولة فى دأمانى المحاملى ، من رواية الاصمعيين عنه ، ثم من طريق إبراهيم بن سعد عن ابن إسحق - حدثنى أبان بن صالح ، فذكره وصرح بالتحديث فى جميع السند وأول الحديث عنده ، ان امرأة سألت عائشة - وهى عندها - عن وصل المرأة رأسها بالشعر ، فذكر الحديث وقال فيه وتمرق بالراء والقاف ، وقال فيه وأفاضع على رأسها شيئا والباقي مثله . وفائدة هذه المتابعة أن يعلم أن الحديث هند صفية بنت شيبة عن عائشة وعن أسماء بنت أبي بكر جميعا ، ولأبان بن صالح فى هذا المعنى حديث آخر أخرجه أبو داود من رواية أسامة بن زيد عنه عن مجاهد عن ابن عباس فذكر الحديث المرفوع دون القصة وزاد فيه النامصة والمتنمصة وقال فى آخره والمستوشمة من غير داع ، وسنده حسن ، ويستفاد منه أن من صنعت الوشم عن غير قصد له بل ندوات مثلا فنشأ عنه الوشم أن لا تدخل فى الزجر . الحديث الرابع حديث أسماء بنت أبي بكر ذكره من طريقين : الاول ، **قوله** (منصور بن عبد الرحمن) هو الحنظلي وأمه هى صفية بنت شيبة ، وفضيل بن سليمان راويه عن منصور وإن كان فى حفظه شيء ، لكن قد تابعه وهيب بن خالد عن منصور عند مسلم ، وأبو معشر البراء عند الطبرانى . **قوله** (فتمزق) بالزاي أى تقطع ، كذا الكشمي والحوى وهى رواية مسلم ، وبالراء للباقيين أى مرق من أصله وهو أبلغ ، ويحتمل أن يكون من المرق وهو تلف الصوف ، والطبرانى من طريق محمد بن إسحق عن فاطمة بنت المنذر فأسأبتها الحصة أو الجدرى فسقط شعرها ، وقد صحت زوجهما يستحبنا وليس على رأسها شعر ، أفنجل على رأسها شيئا نجعلها به ، ؟ الحديث . وقوله وأفاضل رأسها ؟ فى رواية الكشمي وشعرها ، وهو المراد بالرواية الأخرى . **قوله** (فشب) بالمهمل والموحدة أى لصن كما صرح به فى الرواية الأخرى . الطريق الثانية ، **قوله** (عن امرأته فاطمة) هى بنت المنذر بن الزبير بن العوام ، وهى بنت هم هشام بن عروة الراوى عنها ، وأسماء بنت أبي بكر هى جدتهما مما لا نحتاج أم المنذر وأم عروة ، وهذه الطريق تؤكد رواية منصور بن عبد الرحمن عن أمه ، وأن للحديث عن أسماء بنت أبي بكر أصلا ولو كان مختصرا . **قوله** (الواصلة والمستوصلة) هذا القدر الذى وجدته من حديث أسماء فكأنها ما سمعت الزيادة التى فى حديث أبي هريرة وفى حديث ابن عمر فى الواشمة والمستوشمة فأخرج الطبري بسند صحيح عن قيس بن أبي حازم قال دخلت مع أبي على أبي بكر الصديق فرأيت يد أسماء موشومة ، قال الطبري كأنها كانت صنعتها قبل أن يمسها فاستمر فى يدها ، قال :

ولا يظن بها أنها فعلته بعد النهي لثبوت النهي عن ذلك . قلت : فيحتمل أنها لم تسمعه ، أو كانت بيدها جراحة فداوتها فبقى الأثر مثل الوشم في يدها . الحديث الخامس ، قوله (عبد الله) هو ابن المبارك ، وعبيد الله بالتصغير هو ابن عمر العمرى . قوله (قال نافع : الوشم في اللثة) بكسر اللام وتخفيف المثلثة وهي ما على الأسنان من اللحم وقال الداودى : هو أن يعمل على الأسنان صفرة أو غيرها ، كذا قال ، ولم يرد نافع الحصر في كون الوشم في اللثة بل مراده أنه قد يقع فيها . وفي هذه الأحاديث حجة لمن قال يحرم الوصل في الشعر والوشم والنص على الفاعل والمفعول به ، وهي حجة على من حمل النهي فيه على التنزيه ، لأن دلالة اللعن على التحريم من أقوى الدلالات ، بل عند بعضهم أنه من علامات الكبيرة . وفي حديث عائشة دلالة على بطلان ما روى أنها رخصت في وصل الشعر بالشعر وقالت : إن المراد بالواصل المرأة تصغير في شيئا ثم تصل ذلك بالقيادة ، وقد رد ذلك الطبرى وأبطله بما جاء عن عائشة في قصة المرأة المذكورة في الباب ، وفي حديث معاوية طهارة شعر آدمى لهدم الاستفصال ، وإيقاع المنع على فعل الوصل لا على كون الشعر نجسا ، وفيه نظر ، وفيه جواز إبقاء الشعر وعدم وجوب دفعه ، وفيه قيام الامام بالنهي على المنبر ولا سيما إذا رآه قاشيا فيفضى إنكاره تأكيداً ليحذر منه ، وفيه إنذار من حمل المنصية بوقوع الهلاك بمن فعلها قبله كما قال تعالى (وما هي من الظالمين ببيدكم) وفيه جواز تناول الشهوة في الخطبة ليراه من لم يكن رآه الصلحة الدينية ، وفيه إباحة الحديث عن بنى إسرائيل وكذا غيرهم من الأمم للتحذير مما عصوا فيه

٨٤ - باب المتنصتات

٥٩٣٩ - **عمر بن الخطاب** بن إبراهيم أخبرنا جرير عن منصور عن إبراهيم عن علقمة قال : لعن عهد الله الواشمات والمتنصتات والمفطجات لحسن المغيرات خنق الله . فقالت أم يعقوب ما هذا ؟ قال عهد الله وما لي لا ألعن من لعن رسول الله ﷺ وفي كتاب الله . قالت : والله لقد قرأت ما بين الوحين فأوجده . فقال والله لن قرأته لقد وجدته (وما آتاكم الرسول فخذوه ، وما نهاكم عنه فانتهوا)

قوله (باب المتنصتات) جمع متنصة وحسبى ابن الجوزى متنصة بتقديم الميم على النون وهو مقلوب ، والتنصصة التي تطلب الناصى ، والنامصة التي تفعله ، والناصى إزالة شعر الوجه بالمنقاش ، ويسمى المنقاش مناجا لذلك ، ويقال إن الناصى يختص بإزالة شعر الحاجبين لترقيتهما أو تسويتهما ، قال أبو داود في السنن : النامصة التي تنقش الحاجب حتى ترقه . ذكر فيه حديث ابن مسعود الماضى في « باب المنفجات » ، قال الطبرى : لا يجوز المرأة تغيير شئ من خلقها الله عليها بزيادة أو نقص الناس الحسن لا للزوج ولا لغيره كن تكون مقرونة الحاجبين فتزيل ما بينهما توهم البليغ أو عكسه ، ومن تكون لها سن زائدة فتقطعها أو طويلة فتقطع منها أو لحية أو شارب أو عذقة فتزيلها بالانف ، ومن يكون شعرها قصيرا أو حقيرا فتطوله أو تغزره بشعر غيرها ، فكل ذلك داخل في النهي ، وهو من تغيير خلق الله تعالى . قال : ويستثنى من ذلك ما يحصل به الضرر والآذية كن يكون لها سن زائدة أو طويلة تعيقها في الأكل أو أصبح زائدة تؤذيها أو تولما فيجوز ذلك ، والرجوع في هذا الأخير

كل امرأة ، وقال النووي : يستثنى من النكاح ما إذا ثبت للمرأة لحية أو شارب أو خنفة فلا يحرم عليها إلا أنها بل يستحب . قلت : وإطلاقه مقيد باذن الزوج وعمله ، وإلا ففى خلا عن ذلك منع لذاتى . وقال بعض الحنابلة : إن كان النكاح أشهر شعارا للفواجر امتنع وإلا فيكون نزيها ، وفى رواية يجوز باذن الزوج إلا إن وقع به تدليس فيحرم ، قالوا ويجوز الخف والتحمير والنقش والتطريف إذا كان باذن الزوج لأنه من الوينة . وقد أخرج الطبري من طريق أبي إسحق عن امرأة أنها دخلت على عائشة وكانت شابا معها الجمال فقالت : المرأة تحف جبينها لزوجها فقالت : أديطى عنك الاذى ما استطعت . وقال النووي : يجوز التزين بما ذكر ، إلا الخف فإنه من جملة النكاح

٨٥ - باب الموصلة

٥٩٤٠ - **حدثني محمد بن حذافا** عتبة عن **عبيد الله** عن **نافع** عن **ابن عمر** **رضي الله عنهما** قال : **لن** **الذي** **الواصلة والمستوصلة** . **والواشمة والمستوشمة** .

٥٩٤١ - **حدثنا** **الحديث** **حدثنا** **سفيان** **حدثنا** **هشام** أنه سمع **فاطمة بنت المنذر** تقول « سمعت أسماء قالت : سألت امرأة النبي **ﷺ** فقالت : يا رسول الله ، إن ابني أصابته الحصبه فأمركي كمرها ، وإن زوجتها أفصيل فيه ؟ فقال : لن الله الوصلة والموصلة »

٥٩٤٢ - **حدثني يوسف بن موسى** **حدثنا** **الفضل بن دكين** **حدثنا** **صخر بن جويرية** عن **نافع** « من عبد الله بن عمر **رضي الله عنهما** سمعت النبي **ﷺ** - أو : قال النبي **ﷺ** - لن الله الواشمة والمستوشمة ، والواصلة والمستوصلة . يعني لن النبي **ﷺ** »

٥٩٤٣ - **حدثني محمد بن مقاتل** أخبرنا **عبد الله** أخبرنا **سفيان** عن **منصور** عن **إبراهيم** عن **هلقمة** « من **بن مسعود** **رضي الله عنه** قال : لن الله الواشمة والمستوشمة والمتنصصات والمذنبات الحشن ، المغيرات خلق الله ، ما لي لا ألن من لعنه رسول الله **ﷺ** وهو ملعون في كتاب الله ؟ »

قوله (باب الموصلة) تقدمت مباحثه قبل بباب ، وذكر فيه ثلاثة أحاديث : الأول حديث ابن عمر ، **قوله** (عتبة) هو ابن سليمان ، وعبيد الله هو ابن عمر العمري . **قوله** (المستوصلة) هي التي تطلب وصل شعرا . الثاني حديث أسماء بنت أبي بكر ، **قوله** (أصابها) في رواية الكشميني « أصابها » بالتذكير على إرادة الحب ، والحصبه بفتح الحاء المهملة وسكون الصاد المهملة ويجوز فتحها وكسرهما بعدها موحدة : بثرات حمر تخرج في الجلد متفرقة ، وهي نوع من الجدري . **قوله** (اسرق) بتشديد الميم بعدها راء وأصله اسرق بنون فذهب في الادغام ، ووقع في رواية الجوهري والكشميني بالواي بدل الراء كما تقدم . **قوله** (حدثني يوسف بن موسى حدثنا الفضل بن دكين) كذا الأكثر وهو كذلك في رواية النسفي ، وفي رواية المستمل والفضل بن زهير ، ولبعض رواة الثوري أيضا والفضل بن زهير أو الفضل بن دكين ، وهزم مرة أخرى بالفضل بن زهير ، قال أبو علي النعاني : هو الفضل بن دكين بن

حماد بن زهير فنسب مرة الى جد ابيه وهو أبو نعيم شيخ البخاري ، وقد حدث عنه بالكثير بغير واسطة ، وحدث هنا وفي موضع أخرى قليلة بواسطة . **قوله** (سمعت النبي ﷺ أو قال قال النبي ﷺ) شك من الراوي وقد أخرجه أبو نعيم في « المستخرج » من وجه آخر عن صخر بن جويرية بلفظ « قال النبي ﷺ » . **قوله** (لعن الله - ثم قال في آخره - لعن الله) يعني لعن النبي ﷺ (لم يتجه الى هذا التفسير إلا إن كان المراد لعن الله كل لسان نبيه أو لعن النبي ﷺ لعن الله ، وقد سقط السلام الأخير من بعض الروايات وسقط من بعضها لفظ « لعن الله » ، من أوله . وقد أخرجه الاسماعيل من وجه آخر عن صخر بن جويرية بلفظ « لعن رسول الله ﷺ » ، وكذا في أول الباب ، ويأتي كذلك بعد باب ، وقد تقدم في آخر « باب وصل الثمر » بلفظ « لعن الله » ، وكلها من رواية عبيد الله بن عمر عن قافح . **قوله** (والمتوصلة) في رواية النسائي من طريق محمد بن بشر عن عبيد الله بن عمر « المتصلة » وهي بمنهاها وكذا في حديث أسماء « المتوصلة » . الحديث الثالث حديث ابن مسعود ، **قوله** (لعن الله) هو ابن المبارك ، وسفيان هو الثوري « ولم يقع في هذه الرواية الواصلة ولا للمتصلة ذكر » ، وإنما أشار به الى ما ورد في بعض طرقه وقد تقدم بيانه في « باب المتعلقات » ، وأنه صرح بذكر الواصلة فيه في التفسير ، وعند أحمد والنسائي من طريق الحسن العوفي عن يحيى بن الخراز عن مسروق « ان المرأة جاءت الى ابن مسعود فقالت : أنبتك أنك قنيتني عن الواصلة . قال : نعم ، القصة بطولها ، وفي آخره » سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن التامصة والواشرة والواشمة إلا من أدى ،

٨٦ - باب الواشمة

٥٩٤٤ - **حدثني يحيى** حدثنا عبد الرزاق عن مَعْمَرٍ عن هُثَّامٍ عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : **لعن حق . ونهى عن الوشم** ،

حدثنا ابن بشار حدثنا ابن مهدي حدثنا سفيان قال ذكرت ليعيد الرحمن بن عابس حديث منصور عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله ، فقال : سمعته من أم يعقوب عن عبد الله . . مثل حديث منصور

٥٩٤٥ - **حدثنا سليمان بن حرب** حدثنا شعبة عن عون بن أبي جحيفة قال : رأيت أبي فقال إن النبي ﷺ نهي عن ثمن الدَّم ، وثمن الكلب ، وآكل الربا وموكله والواشمة والمستوشمة ،

قوله (باب الواشمة) تقدم شرحه قريبا ، وذكر فيه أيضا ثلاثة أحاديث : الأول حديث أبي هريرة « لعن حق ، ونهى عن الوشم » ، وقد تقدم شرحه في آخر كتاب الطب ، ويأتي في الباب الذي يليه عن أبي هريرة بلفظ آخر في الوشم . الثاني حديث ابن مسعود أوردته مختصرا من وجهين وقد تقدم بيانه في « باب المتعلقات » ، والثالث حديث أبي جحيفة **قوله** (رأيت أبي فقال إن النبي ﷺ نهي) كذا أوردته مختصرا وسأفه في البيوع تاما ولفظه « رأيت أبي اشتري حيا فأسكر فحاجه . فسأله عن ذلك » فذكر الحديث كالذي هنا وزاد « وعن كسب الامه » وسفيان يأتي من سبأه في « باب من لعن المصور » ،

٨٧ - باب المستوشمة

٥٩٤٦ - **عُرْشُ** زُكْرُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ هُمَارَةَ عَنْ أَبِي زُرْعَةَ « عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أُنِيَ عَمْرُ بَامْرَأَةٍ تَسِيمُ ، فَنَاقَمَ فَقَالَ : أُنَشِدُكُمْ بِاللَّهِ مَنْ سَمِعَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْوَسْمِ ؟ قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ قَعْتُ قَعْلَتُ ؛ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَنَا سَمِعْتُ . قَالَ : مَا سَمِعْتَ ؟ قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : لَا تَسْمَنَّ وَلَا تَسْتَوْشِمَنَّ »

٥٩٤٧ - **عُرْشُ** مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا بِحْجِي بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ أَخْبَرَنِي نَافِعٌ « عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : لِمَنِ النَّبِيُّ ﷺ الرَّاحِلَةُ وَالْمُسْتَوْصِلَةُ ، وَالْوَاشِمَةُ وَالْمُسْتَوْشِمَةُ »

٥٩٤٨ - **عُرْشُ** مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ عَنْ سَفْيَانَ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عُلْفَةَ « عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : لِمَنِ اللَّهُ الْوَاشِمَاتُ وَالْمُسْتَوْشِمَاتُ وَالْمُتَصِمَاتُ وَالْمُتَغَلِّجَاتُ لِلْحُسَيْنِ الْغَيْرَاتِ خَلَقَ اللَّهُ مَا لِي لَا أَلْمَنُ مِنْ كَمَنِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهَرَفَ فِي كِتَابِ اللَّهِ »

قوله (باب المستوشمة) ذكر فيه ثلاثة أحاديث : الأول حديث أبي هريرة ، قوله (عن همارة) هو ابن القحطبان بن شبرمة ، وأبو زرعة هو ابن عمرو بن جرير . **قوله** (أني عمر بامرأة تسم) قلت لم تسم هذه المرأة . **قوله** (أنشدكم بالله) يحتمل أن يكون عمر سمع الأجر عن ذلك فأراد أن يستثبت فيه ، أو كان نسيه فأراد أن يتذكره ، أو بلغه من لم يصرح بسماحه فأراد أن يسمعه من سمعه من النبي ﷺ . **قوله** (فقال أبو هريرة) هو موصول بالسند المذكور . **قوله** (لا تسمَنَّ) بفتح أوله وكسر المعجمة وسكون الميم ثم نون خطاب جمع المؤنث بالنهاية ، وكذا ولا تستوشمنه ، أي لا تطلبن ذلك ، وهذا يفسر قوله في الباب الذي قبله : نهى عن الوشم ، وقائدة ذكر أبي هريرة قصة عمر لإظهار ضبطه وأن عمر كان يستثبت في الأحاديث مع تشدد عمر ، ولو أنكروا عليه عمر ذلك لنقل . الحديث الثاني والحديث الثالث عن ابن عمر وعن ابن مسعود وقد تقدم . قال الخطابي : إنما ورد الوعيد الشديد في هذه الأشياء لما فيها من الفحش والحداد ، ولو رخص في شيء منها لكان وسيلة إلى استجابة غيرها من أنواع الفحش ، ولما فيها من تغيير الخلقة ، وإلى ذلك الإشارة في حديث ابن مسعود بقوله : الغيرات خلق الله والله أعلم

٨٨ - باب التصاوير

٥٩٤٩ - **عُرْشُ** آدَمُ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَرِبٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ « عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ أَبِي طَلْحَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : لَا تَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ وَلَا نَصَافِرٌ . » وقال الليثُ حدثني يونس عن ابن شهاب أخبرني عبيد الله « سمع ابن عباس سمع أبا طلحة سمعت النبي ﷺ »

قوله (باب التصاوير) جمع تصير بمعنى الصورة والمراد بيان حكمها من جهة مباشرة صنعها ، ثم من جهة

استمالها واتخاذها . قوله (عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة) أى ابن مسعود . قوله (عن أبي طلحة) هو زيد ابن سهل الانصاري زوج أم سلمة والهة أنس . قوله (وقال الليث حدثني يونس الخ) وصلة أبو نعيم في المستخرج ، من طريق أبي صالح كاتب الليث حدثنا الليث ، وقائدة هذا التعليق تصریح الزهري بن شهاب وتصریح شيخه عبيد الله بن عبد الله بن عتبة وكذا من فوقهما بالتحديث في جميع الاسناد ، وقد أخرجه الاسماعيل من طريق عبد الله بن رهب عن يونس وفيه التصريح أيضا ، ووقع في رواية الاوزاعي عن الزهري عن عبيد الله عن أبي طلحة لم يذكر ابن عباس بينهما ، ورجح الدارقطني رواية من أثبتته ، وقد أخرجه مالك في الموطأ عن أبي النضر عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أنه دخل على أبي طلحة يعود فذكر قصة وفيها المن المذكور وزاد فيه استثناء الرقيم في الثوب كما سيأتي البحث فيه ، فعمل عبيد الله سمعه من ابن عباس عن أبي طلحة ثم لقي أبا طلحة لما دخل يعود فسمعه منه ، وبقي ذلك زيادة القصة في رواية أبي النضر لكن قال ابن عبد البر : الحديث لمبيد الله عن ابن عباس عن أبي طلحة ، فإن عبيد الله لم يدرك أبا طلحة ولا سهل بن حنيف ، كذا قال وكان مستنده في ذلك أن سهل بن حنيف مات في خلافة علي وعبيد الله لم يدرك عليا بل قال علي بن المديني إنه لم يدرك زيد بن ثابت ولا رآه ، وزيد مات بعد سهل بن حنيف بمدة ، ولكن روى الحديث المذكور محمد بن إسحق عن أبي النضر فذكر القصة لثمان ابن حنيف لا لسهل أخرجه الطبراني ، وثمان تأخر بعد سهل بمدة وكذلك أبو طلحة ، فلا يبعد أن يكون عبيد الله أدركهما . قوله (لا تدخل الملائكة) ظاهره العموم ، وقيل يستثنى من ذلك الحفظة فاتهم لا يفارقون الشخص في كل حالة ، وبذلك جزم ابن وضاح والخطابي وآخرون ، لكن قال القرطبي : كذا قال بعض علمائنا ، والظاهر العموم ، والنخصص يعنى الدال على كون الحفظة لا يمتنعون من الدخول ليس لصا . قلت : ويقويه أنه ليس من الجائر أن يطلعهم الله تعالى على عمل العبد ويسمعهم قوله وهم يباب الدار التي هو فيها مثلا ، ويقابل القول بالتمتع القول بتخصيص الملائكة بملائكة الوحى ، وهو قول من ادعى أن ذلك كان من خصائص النبي ﷺ كما سأذكره وهو شاذ . قوله (بيتا فيه كلب) المراد بالبيت المسكان الذى يستقر فيه الشخص سواء كان بناء أو حجمة أم غير ذلك ، والظاهر العموم في كل كلب لأنه نكرة في سياق النفي ، وذهب الخطابي وطائفة الى استثناء الكلاب التي أذن في اتخاذها وهى كلاب الصيد والماشية والورع ، وجنح القرطبي الى ترجيح العموم ، وكذا قال النووي ، واستدل لذلك بقصة الجرو التي تأتي الإشارة اليها في حديث ابن عمر بعد ستة أبواب ، قال فامتنع جبريل من دخول البيت الذي كان فيه مع ظهور العذر فيه ، والحوادث العذر لا يمنعهم من الدخول لم يمتنع جبريل من الدخول له . ويحتمل أن يقال : لا يلزم من التسوية بينهما ما ذكره أو لم يعلم فجا لم يؤمر باتخاذها أن يكون الحكم كذلك فيما أذن في اتخاذها ، قال القرطبي : واختلف في المعنى الذي في السكك حتى منع الملائكة من دخول البيت الذي هو فيه ، فقيل : لكونها نجسة المين ، ويتأيد ذلك بما ورد في بعض طرق الحديث عن عائشة عند مسلم وقاسم بنضج موضع السكك وقيل : لكونها من الفياطين ، وقيل لاجل النجاسة التي تتعلق بها فانها تكثر أكل النجاسة وتلطخ بها فينجس ما تلمس به ، وعلى هذا يحمل من لا يقول ان السكك نجس المين فضع موضعه احتياطا لان النضج مشروع لظواهر المشكوك فيه ، واختلف في المراد بالملائكة فقيل : هو على العموم وأيده النووي بقصة جبريل التي ذكرها فقيل يستثنى الحفظة ، وأجاب الاول بجواز أن لا يدخلوا مع استمرار الكتابة بأن يكونوا على باب البيت ، وقيل المراد من

نزل منهم بالرحمة ، وقيل من نزل بالوحى خاصة بكبريل ، وهذا نقل عن ابن وضاح والداودى وغيرهما ، ويلزم منه اختصاص النبى بعد النبى ﷺ ، لأن الوحى انقطع بعده وبانقطاعه انقطع تحوّلهم ، وقيل التخصيص فى الصفة أى لا يدخله الملائكة دخولهم بيت من لا كلب فيه . قوله (ولا تصاوير) فى رواية معمر الماضية فى بدء الخلق عن الزهري ، ولا صورة ، بالأفراد ، وكذا فى معظم الروايات . وقائدة اعادة حرف التثنية الاحتراز من تروم القصر فى عدم الدخول على اجتماع الصنفين ، فلا يمتنع الدخول مع وجود أحدهما ، فلما أعيد حرف التثنية صار التقدير ولا تدخل بيتا فيه صورة ، قال الخطابي : والصورة التى لا تدخل الملائكة البيت الذى هى فيه ما يحرم اقتناؤه ، وهو ما يكون من الصور التى فيها الروح مما لم يقطع رأسه أو لم يمتحن على ما سياتى فى تقريره فى د باب ما وطئ من التّصاوير ، بعد ما بين ، وتأتى الإشارة الى تفرقة ما ذهب اليه الخطابي فى د باب لا تدخل الملائكة بيتا فيه صورة ، وأغرب ابن حبان قاضى أن هذا الحكم خاص بالنبي ﷺ ، قال : وهو نظير الحديث الآخر د لا تصعب الملائكة رقة فيها جرس ، قال قاته محمول على رقة فيها رسول ﷺ ، اذ محال أن يخرج الحاج والمعتد لقصد بيت الله عز وجل على رواحل لا تصعبها الملائكة وهم وقد اتقه انتهى . وهو تأويل بعيد جدا لم أره لغيره ، ويزيل شبهة أن كونهم وفد الله لا يمنع أن يؤخذوا بما يرتكبونه من خطيئة فيجوز أن يحرموا بركة الملائكة بعد مخالطتهم لهم اذا ارتكبوا النبى واستصحبوا الجرس ، وكذا القول فيمن يقتنى الصورة والكلب ، والله أعلم . وقد استشكل كون الملائكة لا تدخل المكان الذى فيه التّصاوير مع قوله سبحانه وتعالى عند ذكر سليمان عليه السلام (يعملون له ما يشاء من محارب ومانئيل) وقد قال مجاهد : كانت صورة من نحاس أخرجه الطبرى . وقال قتادة : كانت من خشب ومن زجاج أخرجه عبد الرزاق . والجواب أن ذلك كان جائزا فى تلك الشريعة وكانوا يعملون أشكال الانبياء والصالحين منهم على هيئة فى العبادة ليشبهوا كعبادتهم ، وقد قال أبو العالبة : لم يكن ذلك فى شريعتهم حراما ثم جاء شرعنا بالنهى عنه ، ويحتمل أن يقال ان التّماثيل كانت على صورة النقوش لغير ذوات الارواح ، واذا كان القفط محتملا لم يمتحن الحل على المعنى المشكل ، وقد ثبت فى الصحيحين حديث عائشة فى قصة الكنيسة التى كانت بأرض الحبشة وما فيها من التّصاوير ، وأنه ﷺ قال د كانوا اذا مات فيهم الرجل الصالح بنسوا على قبره مسجدا وصوروا فيه تلك الصورة ، أولئك شرار الخلق عند الله . فان ذلك يشعر بأنه لو كان ذلك جائزا فى ذلك الشرح ما أطلق عليه ﷺ أن الذى فعله شر الخلق ، فدل على أن فعل صور الحيوان فعل محدث أحدثه عبادة الصور ، والله أعلم

٨٩ - باب عذاب المصورين يوم القيامة

٥٩٥٠ - **عمر بن الخطاب** الجدي قال حدثنا سعد بن أبي حمزة عن أنس بن مالك قال : كنا مع مسروق فى دار يسار

ابن عمه ، فرأى فى صفة تماثيل فقال : سمعت عبد الله قال : سمعت النبى ﷺ يقول : إن أخذ الناس عذابا عند الله يوم القيامة المصورون ،

٥٩٥١ - **عمر بن الخطاب** الجدي قال حدثنا أنس بن مالك عن عبد الله بن مسعود عن عبد الله بن مسعود

رضي الله عنها أخبره أن رسول الله ﷺ قال : إن الذين يصنعون هذه الصور يُعَذَّبون يوم القيامة ،
يقال لهم : أحيوا ما خلقتم ،

[الحديث ٥٩٥١ - طريقه : ٧٥٥٨]

قوله (باب عذاب المصورين يوم القيامة) أي الذين يصنعون الصور ، ذكر فيه حديثين : الاول ، **قوله** (عن مسلم) هو ابن صبيح أبو الضحى وهو بكنيته أشهر ، وجوز الكرماني أن يكون مسلم بن عمران البطين ثم قال انه الظاهر ، وهو مردود فنفى وقع في رواية مسلم في هذا الحديث من طريق وكيع عن الأعمش عن أبي الضحى . **قوله** (كنا مع مسروق) هو ابن الأجدع . **قوله** (في دار يسار بن نعيم) هو بتحتانية ومبملة خفيفة ، وأبو بنون مصنف ؛ وسيار مدني سكن السكوفة وكان مولى عمر وعازله ، وله رواية عن عمر وعن غيره . وروى عنه أبو وائل وهو من أقرانه ، وأبو بردة بن أبي موسى وأبو إسحق السبيعي ، وهو موثق ولم أر له في البخاري الا هذا الموضع **قوله** (فرأى في صفته) يضم المهمة وتشديد الفاء في رواية منصور عن أبي الضحى عند مسلم . كنت مع مسروق في بيت فيه تماثيل فقال لي مسروق هذه تماثيل كسرى ، فقلت : لا هذه تماثيل مريم ، كأن مسروقا ظن أن التصوير كان من مجوسى ، وكانوا يصورون صورة ملوكهم حتى في الآواني ، فظهر أن التصوير كان من نصراني لانهم يصورون صورة مريم والمسيح وغيرهما ويعبدونها . **قوله** (سمعت عبد الله) هو ابن مسعود وفي رواية منصور فقال : أما اني سمعت عبد الله بن مسعود . **قوله** (ان أشد الناس عذابا عند الله المصورون) وقع في رواية الحميدي في مسنده عن سفيان ، في يوم القيامة ، بدل قوله ، عند الله ، وكذا هو في مسند ابن أبي عمر عن سفيان ، وأخرجه الاسماعيلي من طريقه ، فلعل الحميدي حدث به على الوجهين بدليل ما وقع في الترجمة ، أو لما حدث به البخاري حدث به بإفظ عند الله ، والترجمة مطابقة لفظ الذي في حديث ابن عمر ثاني حديثي الباب ، والمراد بقوله ، عند الله ، حكم الله . ووقع عند مسلم من طريق أبي معاوية عن الأعمش ان ، من أشد الناس ، واختلقت نسخة في بعضها « المصورين » وهي للاكثر وفي بعضها « المصورون » ، وهي لاحد عن أبي معاوية أيضا . ووجهت بأن « من » زائدة واسم ان أشد ، ووجهها ابن مالك على حذف ضمير الشأن والتقدير أنه من أشد الناس الخ . وقد استشكل كون المصور أشد الناس عذابا مع قوله تعالى (ادخلوا آل فرعون أشد العذاب) فإنه يقتضى أن يكون المصور أشد عذابا من آل فرعون ، وأجاب الطبري بأن المراد هنا من يصور ما يعبد من دون الله وهو عارف بذلك قاصدا له فإنه يكفر بذلك ، فلا يبعد أن يدخل مدخل آل فرعون وأما من لا يقصد ذلك فإنه يكون عاصيا بتصويره فقط . وأجاب غيره بأن الرواية باثبات « من » ثابتة ومحدفها محمولة عليها ، وإذا كان من يقبل التصوير من أشد الناس عذابا كان مشتركا مع غيره ، وليس في الآية ما يقتضى اختصاص آل فرعون بأشد العذاب بل هم في العذاب الأشد ، فكذلك غيره يجوز أن يكون في العذاب الأشد ، وقوى الطحاوي ذلك بما أخرجه من وجه آخر عن ابن مسعود رفعه « ان أشد الناس عذابا يوم القيامة رجل قتل نبياً أو قتله نبي ، وامام ضلالة ، وممثل من المثليين ، وكذا أخرجه أحمد . وقد وقع بعض هذه الروايات في رواية ابن أبي عمر التي اشرت اليها فاقصر على المصور وعلى من قتله نبي ، وأخرج الطحاوي أيضا من حديث عائشة مرفوعا « أشد الناس عذابا يوم القيامة رجل هجا رجلا فجهت القبيلة بأسرها » قال الطحاوي : فشكل

واحد من هؤلاء يشترك مع الآخر في شدة العذاب . وقال أبو الوليد بن رشد في مختصر مشكل الطحاوي « ما حاصله : ان الوعيد بهذه الصيغة ان ورد في حق كافر فلا إشكال فيه لأنه يكون مشتركا في ذلك مع آل فرعون ويكون فيه دلالة على عظم كفر المذكور ، وان ورد في حق عاص فيكون أشد عذابا من غيره من العصاة ويكون ذلك دالا على عظم المنصبة المذكورة . واجاب القرطبي في المنهم « بأن الثامن الذين أضيف إليهم « أشد » لا يراد بهم كل الناس بل بعضهم وهم من يشارك في المعنى المتوعد عليه بالعذاب ، ففرعون أشد الناس الذين ادعوا الإلهية عذابا ، ومن يقتدى به في ضلالة كفره أشد عذابا من يقتدى به في ضلالة فسقه ، ومن صور صورة ذات روح للعبادة أشد عذابا من يصورها لا للعبادة . واستشكل ظاهر الحديث أيضا بابلوس وبابن آدم الذي سن القتل ، وأجيب بأنه في إبليس واضح ، وبجواب بأن المراد بالناس من ينسب الى آدم ، وأما في ابن آدم فأجيب بأن الثابت في حقه ان عليه مثل أوزار من يقتل ظلما ، ولا يتمتع أن يشارك في مثل تعذيبه من ابتدأ الزنا مثلا فان عليه مثل أوزار من يزني بعده لأنه أول من سن ذلك ، ولعل عدد الزناة أكثر من العاقلين . قال النووي قال العلماء : تصوير صورة الحيوان حرام شديد التحريم وهو من الكبائر لأنه متوعد عليه بهذا الوعيد الشديد ، وسواء صنعه لما يمتن أم لغيره فصنعه حرام بكل حال ، وسواء كان في ثوب أو بساط أو درهم أو دينار أو فلس أو إناء أو حائط أو غيرها ، قاما تصوير ما ليس فيه صورة حيوان فليس بمحرام . قلت : ويؤيد التعميم فيما لا ظل وفيما لا لائل لما أخرجه أحمد من حديث علي « ان النبي ﷺ قال : أَيْبِكُمْ يُنْطَلَقُ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلَا يَدْعُ بِهَا وَتَنَا إِلَّا كِسْرَهُ وَلَا صُورَةَ إِلَّا لَطَخَهَا أَيْ طَمَسَهَا الْحَدِيث ؛ وفيه « من عاد إلى صنعة شيء من هذا فقد كفر بما أنزل على محمد » وقال الخطابي : إنما عظمت عقوبة المصور لأن الصور كانت تعبد من دون الله ، ولأن النظر إليها يفتن ، وبعض النفوس إليها تميل . قال : والمراد بالصور هنا القاميل التي لها روح وقيل يفرق بين العذاب والعقاب ، فالعذاب يطلق على ما يؤلم من قول أو فعل كالغيب والانسكار ، والعقاب يختص بالفعل فلا يلزم من كون المصور أشد الناس عذابا أن يكون أشد الناس عقوبة . هكذا ذكره الشريف المرتضى في « القدر » وتعقب بالآية المشار إليها وعليها انبنى الاشكال ، ولم يكن هو عرج عليها ، فلمذا ارتضى التفرقة ، والله أعلم . واستدل به أبو علي الفارسي في « التذكرة » على تكفير المشقة لعمل الحديث عليهم وأنهم المراد بقوله المصورون أي الذين يعتقدون أن الله صورة ، وتعقب بالحديث الذي بعده في الباب بلفظ « ان الذين يصنعون هذه الصور يعذبون » وبحديث عائشة الآتي بعد باين بلفظ « ان أصحاب هذه الصور يعذبون » وغير ذلك ، ولو سلم له استدلاله لم يرد عليه الاشكال المقدم ذكره . وخص بعضهم الوعيد الشديد بمن صور قاصدا أن يضاهي ، فانه يصور بذلك قصد كافرين ، وسيأتي في « باب ما وطئ من التصاوير » بلفظ « أشد للباس عذابا الذين يضاهون بخلق الله تعالى » وأما من عداه فيحرم عليه ويأثم . لكن لئمه دون إثم المضاهي . قلت : وأشد منه من يصور ما يعبد من دون الله كما تقدم . وذكر القرطبي أن أهل المجاهلية كانوا يعملون الأصنام من كل شيء . حتى ان بعضهم عمل صنمه من حجارة ثم جاع فأكله . الحديث الثاني ، قوله (عن عبيد الله) هو ابن عمر الصديقي . قوله (ان الذين يصنعون هذه الصور يعذبون يوم القيامة ، يقال لهم أحيوا ما خلفتم) هو أمر تهجين ، ويستفاد منه صفة تعذيب المصور ، وهو أن يكلف نفخ الروح في الصورة التي صورها ، وهو لا يقدر على ذلك ، فيستمر تعذيبه كما سيأتي تقريره في « باب من صور صورة » بعد أبواب

٩٠ - باب نقض الصور

٥٩٥٢ - **قوله** معاذ بن فضالة حدثنا هشام بن يحيى عن عمران بن حطان «أن عائشة رضي الله عنها حدثته أن النبي ﷺ لم يكن يترك في بيته شيئاً فيه تصليب إلا نقضه»

٥٩٥٣ - **قوله** موسى حدثنا عبد الواحد حدثنا عمارة حدثنا أبو زرعة قال «دخلت مع أبي هريرة داراً بالمدينة، فرأى في أعلاها مصوراً بصور» قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ومن أظلم ممن ذهب يخلق كخلقى، فليخلقوا حبة، وليخلقوا ذرة. ثم دعا بتور من ماء فنسل يديه حتى بلغ إبطه. فقلت: يا أبا هريرة أئمتي سمعته من رسول الله ﷺ؟ قال: منتهى الحلية»

[الحديث ٥٩٥٣ - طره في: ٧٥٩]

قوله (باب نقض الصور) بفتح الثون وسكون القاف بعدها معجمة، والصور بضم المهملة وفتح الواو جمع صورة، وحكى سكن الواو في الجمع أيضاً. ذكر فيه حديثين: **قوله** (هشام) هو ابن أبي عبد الله الدستوائي. **قوله** (عن يحيى) هو ابن أبي كثير، وعمران بن حطان تقدم ذكره في أوائل كتاب اللباس. وفي قوله «أن عائشة حدثته» رد على ابن عبد البر في قوله إن عمران لم يسمع من عائشة، وقد أخرج أبو داود الطيالسي في مسنده من رواية صالح بن سرح عن عمران «سمعت عائشة» فذكر حديثاً آخر. وفي الطبري الصغير بسند قوى من وجه آخر عن عمران «قالت لي عائشة» وتقدم في أوائل اللباس له حديث آخر فيه التصريح بسؤاله عائشة. **قوله** (لم يكن يترك في بيته شيئاً فيه تصليب) جمع صليب كأنهم سموا ما كانت فيه صورة الصليب تصليباً تسمية بالمصدر، ووقع في رواية الاسماعيلي «شيئاً فيه تصليب» وفي رواية الكشميني «تساوير» بدل تصليب، ورواية الجماعة أثبتت، فقد أخرجه النسائي من وجه آخر عن هشام فقال «تصليب» وكذا أخرجه أبو داود من رواية أبان العطار عن يحيى بن أبي كثير، وعلى هذا فيحتاج إلى مطابقة الحديث لترجمة، والذي يظهر أنه استعبد من نقض الصليب نقض الصورة التي تشترك مع الصليب في المعنى وهو عبادتهما من دون الله، فيسكون المراد بالصور في الترجمة خصوص ما يكون من ذوات الأرواح، بل أخص من ذلك. **قوله** (إلا نقضه) كذا للاكثر، ووقع في رواية أبان إلا فضية، بتقديم القاف ثم المجهمة ثم الموحدة، وكذا وقع في رواية عند ابن أبي شيبة عن يزيد بن هارون عن هشام ورجعها بعض شراح المصابيح، وعكسه الطبري فقال: رواية الربيعي أصح والاعتقاد عليهم أولى. قلت: ويرجع من حيث المعنى أن النقض يزيل الصورة مع بقاء الثوب على حاله، والنقض وهو القطع يزيل صورة الثوب، قال ابن بطال: في هذا الحديث دلالة على أنه ﷺ كان ينقض الصورة سواء كانت ما له ظل أم لا، وسواء كانت مما توطأ أم لا، سواء في الثياب وفي الحيطان وفي الفرش والأوراق وغيرها. قلت: وهذا مبنى على ثبوت الرواية بالفظه «تساوير» وأما بلفظه «تصليب» فلا لأن في اتصاليب معنى زائداً على مطلق الصور، لأن الصليب مما عبد من دون الله بخلاف الصور فليس جميعها مما عبد، فلا يكون فيه حجة على من فرق في الصور بين ما له روح فنه وما لا روح فيه فلم ينفعه كما سيأتى تفصيله. فإذا كان المراد بالنقض الإزالة دخل طمسها فيها لو كانت نقشة في

الحافظ أو حكما أو لفظها بما يغيب ميثقا . الحديث الثاني ، قوله (عبد الواحد) هو ابن زياد ، وعامة هو ابن القمقاع . قوله (حدثنا أبو زرعة) هو ابن عمرو بن جرير . قوله (دخلت مع أبي هريرة) جاء عن أبي زرعة المذكور حديث آخر بسند آخر أخرجه أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم من طريق علي بن مدرك عن عبد الله بن نجي بنون وجيم مصغر عن أبيه عن علي رفته ، لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب ولا صورة ، . قوله (دارا بالمدينة) هي مروان بن الحكم ، وقع ذلك في رواية محمد بن فضيل عن عمارة بن حمادة عن القمقاع عند مسلم من هذا الوجه ، وعند مسلم أيضا والاسماعيل من طريق جرير عن عمارة ، دارا تبنى لسعيد أو مروان ، بالكل ، وسعيد هو ابن العاص بن سعيد الأموي ، وكان هو ومروان بن الحكم يتماقيان امرأة الهندية لمخارية ، والرواية المجازة أولى . قوله (مصورا يصور) لم أقف على اسمه ، وقوله و يصور ، بصيغة المضارعة للجميع ، وضبطه الكرماني بوجهين أحدهما هذا والآخر بكسر الموحدة وضم الصاد المهملة وفتح الواو ثم راء منونة ، وهو بصيغ . قوله (سمعت رسول الله ﷺ يقول : ومن أظلم ممن ذهب بخلق تخلف) هكذا في البخاري ، وقد وقع نحو ذلك في حديث آخر لأبي هريرة تقدم قريبا في باب ما يذكر في المسك ، وفيه حذف بينه ما وقع في رواية جرير المذكورة ، قال رسول الله ﷺ قال الله تعالى : ومن أظلم ، الخ ، ونحوه في رواية ابن فضيل ، وقوله ذهب ، أي قصد وقوله تخلف ، التشبيه في فعل الصورة وحدها لا من كل الوجوه ، قال ابن بطال : فهم أبو هريرة أن التصوير يتناول ما له ظل وما ليس له ظل ، فلماذا أنكسر ما ينقش في الحيطان . قلت : هو ظاهر من عموم اللفظ ، ويحتمل أن يقصر على ما له ظل من جهة قوله ، تخلف ، فإن خلقه الذي اخترعه ليس صورة في حائط بل هو خلق تام ، لكن بقية الحديث تقتضي تعميم الوجع عن تصوير كل شيء . وهي قوله ، فليخلقوا حبة وليخلقوا ذرة ، وهي بفتح المصجمة وتشديد الراء ، ويحاج عن ذلك بأن المراد إجماد حبة على الحقيقة لا تصويرها . ووقع لابن فضيل من الرواية ، وليخلقوا شجرة ، والمراد بالحبة حبة القمح بقرينة ذكر الشعير ، أو الحبة أعم ، والمراد بالذرة الذلة ، والغرض تبيينهم تارة بتكليفهم خلق حيوان وهو أشد وأخرى بتكليفهم خلق جماد وهو أهون ، ومع ذلك لا قدرة لهم على ذلك . قوله (ثم دعا بطور) أي طلب تورا ، وهو بمشاة إناء كالطست تقدم بيانه في كتاب الطهارة . قوله (من ماء) أي فيه ماء . قوله (ففصل يديه حتى بلغ إبطه) في هذه الرواية اختصار وبيانه في رواية جرير بلفظ ، فتوضأ أبو هريرة ففصل يده حتى بلغ إبطه وغسل رجليه حتى بلغ ركبتيه ، أخرجهما الاسماعيل ، وقدم قصة الوضوء على قصة المصور ، ولم يذكر مسلم قصة الوضوء هنا . قوله (منتهى الحلية) في رواية جرير أنه منتهى الحلية كأنه يشير إلى الحديث المتقدم في الطهارة في فضل الثغرة والتججيل في الوضوء ، ويؤيده حديثه الآخر ، تبلغ الحلية من المؤمن حيث يبلغ الوضوء ، وقد تقدم شرحه ، والبعث في ذلك مستوفى هناك . وليس بين ما دل عليه الخبر من الوجع عن التصوير وبين ما ذكر من وضوء أبي هريرة مناسبة ، وإنما أخبر أبو زرعة بما شاهد وسمع من ذلك

٩١ - باب ما وُطئ من التصاور

٩٥٤هـ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا - فيان قال سمعت عبد الرحمن بن القاسم - وما بالمدينة يومئذ أفضل منه - قال : سمعت أبا قال سمعت عائشة رضي الله عنها : قَدِمَ رسول الله ﷺ من سفر وقد سقرت

بقرام لي على سهوة لي فيها تماثيل، فلما رآه رسول الله ﷺ هتسكه وقال : أشد الناس عذاباً يوم القيامة الذين يضاهون بخلق الله . قالت : فجعلناه روضة أو وسادتين »

٥٩٥٥ - **عنه** مسدّد حدثنا عبد الله بن داود عن هشام عن أبيه « عن عائشة قالت : قدم النبي ﷺ من سفر وعلمت دُرُنوكاً فيه تماثيل ، فأمرني أن أنزعه ، فزعمته ،
٥٩٥٦ - « وكنت أغفل أنا والنبي ﷺ من إناء واحد ،

قوله (باب ما وطئ من التصاوير) أي هل يرخس فيه ؟ ووطئ بضم الواو مبنى للمجهول ، أي صار يداس عليه ويمتن . **قوله** (القاسم) هو ابن محمد بن أبي بكر الصديق . **قوله** (من سفر) في رواية البيهقي أنها غزوة تبوك ، وفي أخرى لابن داود والنسائي غزوة تبوك أو خيبر على الشك . **قوله** (بقرام) بكسر القاف وتخفيف الراء : هو ستر فيه رقم ونقش ، وقيل ثوب من صوف ملون يفرش في المودج أو يغطي به . **قوله** (على سهوة) بفتح المهملة وسكون الهاء هي صفة من جانب البيت ، وقيل السكوة ، وقيل الرف ، وقيل أربعة أعواد أو ثلاثة يمارض بعضها ببعض يوضع عليها شيء من الائمة ، وقيل أن يبنى من حائط البيت حائط صغير ويجعل السقف على الجميع فما كان وسط البيت فهو السهوة وما كان داخله فهو المخرج ، وقيل دخلة في ناحية البيت ، وقيل بيت صغير يشبه المخرج ، وقيل بيت صغير منحدر في الأرض وسهكة مرتفع من الأرض كالحزانة الصغيرة يكون فيها المناع ، ورجح هذا الأخير أبو عبيد ، ولا عارفة بينه وبين الذي قبله . قلت : وقد وقع في حديث عائشة أيضاً في ثاني حديثي الباب أنها علمته على بابها ، وكذا في رواية زيد بن خالد الجهني عن عائشة عند مسلم ، فتبين أن السهوة بيت صغير علمت الست على باب . **قوله** (فيه تماثيل) بمثناة ثم مشنة جمع تمثال وهو الشيء المصور ، أعم من أن يكون شاخصاً أو يكون نقشاً أو دهاناً أو نسجاً في ثوب ، وفي رواية بكير بن الأشج عن عبد الرحمن بن القاسم عند مسلم أنها لم يمت سترها فيه تصاوير . **قوله** (هتسكه) أي نزعه ، وقد وقع في الرواية التي بعدها فأمرني أن أنزعه فزعمته . **قوله** (أشد الناس عذاباً يوم القيامة الذين يضاهون بخلق الله) أي يشبهون ما يصنعونه بما يصنعه الله ، ووقع في رواية الزهري عن القاسم عند مسلم « الذين يشبهون بخلق الله ، وقد تقدم الكلام على قوله « أشد ، قبل بياب . **قوله** (لجعلناه روضة أو وسادتين) تقدم هذا الحديث في المظالم من طريق عبيد الله العمري عن عبد الرحمن بن القاسم بهذا السند قالت « فأنقضت منه ثمرةتين فكانتا في البيت يجلس عليهما » وهو عند مسلم من وجه آخر عن عبيد الله بلفظ « فأخذته فجعلته مرفقتين ، فكان يرتفق بهما في البيت » والثرقة يأتي ضبطها في الباب الذي يليه . ولمسلم من طريق بكير بن الأشج « ففقطعه وسادتين فقال رجل في المجلس يقال له ربيعة بن عطاء : أفا سمعت أبا محمد ، يريد القاسم بن محمد ، يذكر أن عائشة قالت : فكان رسول الله ﷺ يرتفق عليهما ؟ قال ابن القاسم يعني عبد الرحمن : لا . قال : لكنني قد سمعته . **قوله** (عبد الله بن داود) هو الخريبي بجمجمة وراء وموحدة مصغر ، وهشام هو ابن عروة . **قوله** (درنوكا) زاد مسلم من طريق أبي أسامة عن هشام « على بابي » والدردنوك بضم الدال المهملة وسكون الراء بعدها نون مضمومة ثم كلف ويقال فيه درهوك بالميم بدل النون . قال الخطابي : هو ثوب غليظ له محل إذا فرش فهو بساط ، وإذا علق

فهو ستر . قوله (فيه تماثيل) زاد في رواية أبي أسامة عند مسلم ، فيه الخيل ذوات الاجنحة ، . واستدل بهذا الحديث على جواز اتخاذ الصور اذا كانت لا تظل لها ، وهي مع ذلك مما يوطأ ويداس أو يمتحن بالاستعمال كالخيل والوسائد ، قال النووي : وهو قول جمهور العلماء من الصحابة والتابعين ، وهو قول الثوري ومالك وأبي حنيفة والشافعي ، ولا فرق في ذلك بين ما له ظل وما لا تظل له ، فان كان معلقا على حائط أو ملبوسا أو حامية أو نحو ذلك مما لا يدهء منها فهو حرام . قلت : وفيما نقله مؤاخذات : منها أن ابن العربي من المالكية نقل أن الصورة اذا كان لها ظل حرم بالاجماع سواء كانت مما يمتحن أم لا ، وهذا الاجماع محله في غير لعب البنات كما سأذكره في « باب من صور صورة » وحكى القرطبي في « المفهم » في الصور التي لا تتخذ للبقاء كالنقار قولين أظهرهما المنع . قلت : وهل يلتحق ما يصنع من الحلوى بالفخار ، أو بلب البنات ؟ محل تأمل . وصحح ابن العربي أن الصورة التي لا تظل لها اذا بقيت على هيئتها حُرمت سواء كانت مما يمتحن أم لا ، وإن قطع رأسها أو فُرقت هيئتها جاز ، وهذا المذهب منقول عن الزهري وقواء النووي ، وقد يشهد له حديث الثمرة - يعني المذكور في الباب الذي بعده - وسيأتي ما فيه . ومنها أن إمام الحرمين نقل وجهاً أن الذي يرخص فيه بما لا تظل له ما كان على ستر أو وسادة ، وأما ما على الجدار والسقف فيمنع ، والمعنى فيه أنه بذلك يصير مرتفعاً فيخرج عن هيئة الإمتحان بخلاف الثوب قائم بصدد أن يمتحن ، وتساعد عبارة « مختصر المولى » صورة ذات روح ان كانت منصوبة . ونقل الرافعي عن الجمهور أن الصورة اذا قطع رأسها ارتفع المانع . وقال المتولى في « التتمة » لا فرق . ومنها أن مذهب الحنابلة جواز الصورة في الثوب ولو كان معلقا على ما في خبر أبي طلحة ، لكن إن ستر به الجدار منع عندهم ، قال النووي : ذهب بعض السلف إلى أن الممنوع ما كان له ظل وأما ما لا تظل له فلا بأس باتخاذها مطلقا ، وهو مذهب باطل ، فان الست الذي أنكره النبي ﷺ كانت الصورة فيه بلا ظل بغير شك ، ومع ذلك فامر بزهه . قلت : المذهب المذكور نقله ابن أبي شيبة عن القاسم بن محمد بسند صحيح ولفظه عن ابن عون « قال دخلت على القاسم وهو بأعلى مكة في بيته ، فرأيت في بيته حجلة فيها تصاوير القديس والعقلاء ، فني إطلاق كونه مذهباً باطلاً نظراً ، اذ يحتمل أنه تمسك في ذلك بمعوم قوله « لا ارقا في ثوب » ، فانه أهم من أن يكون معلقاً أو مفروشا ، وكأنه جعل انكار النبي ﷺ على طائفة فاعلى الست المذكور مركباً من كونه مصوراً ومن كونه ساتراً للجدار ، وبؤيده ما ورد في بعض طرقه عند مسلم ، فاخرج من طريق سعيد بن يسار عن زيد بن خالد الجهني قال « دخلت على عائشة » فذكر نحو حديث الباب لكن قال « فحذيت حتى شككت » قال : ان الله لم يأمرنا أن نكسو الحجارة والطين . قال فقطعنا منه وسادتين ، الحديث ؛ فهذا يدل على أنه كره ستر الجدار بالثوب المصور ، فلا يسارية الثوب الممتحن ولو كانت فيه صورة ، وكذلك الثوب الذي لا يستر به الجدار . والقاسم بن محمد أحد فقهاء المدينة ، وكان من أفضل أهل زمانه ، وهو الذي روى حديث الفرة ، فلولا أنه فهم الرخصة في مثل الحجلة ما استجاز استعملها ، لكن الجمع بين الإحاديث الواردة في ذلك يدل على أنه مذهب مرجوح ، وأن الذي رخص فيه من ذلك ما يمتحن ، لا ما كُنْ منصوباً . وقد أخرج ابن أبي شيبة عن طريق أيوب عن عكرمة قال : كانوا يقولون في التصاوير في البيط والوسائد التي توطأ ذل لها . ومن طريق عاصم عن عكرمة قال : كانوا يكرهون ما نصب من التماثيل نصبا ، ولا يرون بأساً بما وطئته الأقدام . ومن طريق ابن سيرين وسالم بن عبد الله وعكرمة بن خالد وسعيد بن جهم فرفعهم أنهم قالوا : لا بأس

بالصورة اذا كانت نوعاً . ومن طريق عروة أنه كان يتسكى على المرافق فيها الغنائيل الطير والرجال . **قوله** في آخر الحديث (وكنت أغتسل أنا والنبي ﷺ من إناء واحد) كذا أورده عقب حديث التصور ، وهو حديث آخر مستقل قد أفرد في كتاب الطهارة من وجه آخر عن الزهري عن عروة ، وأخرجه عقب حديث عائشة في صفة الغسل من طريق عبد الله بن المبارك عن هشام بن عروة به ، وتقديم شرحه هناك ، وكان البخاري سمع الحديث على هذه الصورة فأورده كما هو واغترض ذلك ليكون المتن قصيراً مع أن كثرة عادة النصف في المن بالاختصار والاقتصار . وقال الكرماني : يحتمل أن الدرهم كان في باب المغتسل ، أو اقتضى الحال ذكر الاغتسال إما بحسب سؤال وإما بغيره

٩٢ - باب من كره القعود على الصور

٥٩٥٧ - **عزراة حجاج بن مهال** حدثنا جويرية عن نافع عن القاسم « عن عائشة رضي الله عنها أنها اشترت تمرقة فيها تصاوير ، فقام النبي ﷺ بالباب فلم يدخل فقلت : أتوب إلى الله ماذا أذنبت ؟ قال : ما هذه التمرقة ؟ قلت : لتجلس عليها وتوسدّها . قال : إن أصحاب هذه الصور ربيذ يون يوم القيامة ، يقال لهم أحيوا ما خَلَقْتُمْ ، وإن اللائكة لا تدخلن بيما فيه الصورة »

٥٩٥٨ - **عزراة كتيبة** حدثنا الليث عن بكير عن بسر بن سعيد عن زيد بن خالد « عن أبي طلحة صاحب رسول الله ﷺ قال : إن رسول الله ﷺ قال : إن اللائكة لا تدخل بيتاً فيه صورة . قال بسر : ثم اشترى زيد فئدناه ، فإذا على بابه ستر فيه صورة ، فقلت لمبيد الله الخولاني ربيب ميمونة زوج النبي ﷺ : ألم يُحبرنا زيد عن الصور يوم الأول ؟ فقال عبيد الله : ألم تسمه حين قال : إلا رقاً في ثوب . وقال ابن وهب : أخبرنا عمرو بن الحارث حدثه بكير حدثه بسر حدثه زيد حدثه أبو طلحة عن النبي ﷺ

قوله (باب من كره القعود على الصور) أي ولو كانت مما توطأ . ذكر فيه حديثين : الأول حديث عائشة ، **قوله** (جويرية) بالجمع والراء مضمر . **قوله** (عن عائشة) في رواية مالك عن نافع عن القاسم « عن عائشة أنها أخبرته ، وسباني بعد بابين . **قوله** (تمرقة) بفتح التوفه وسكون الميم ومضم الراد بعدها كاف كذا ضبطها التراز وغيره ، وضبطها ابن السكيت بضم التون أيضاً وبكسرهما وكسر الراء ، وقيل في التون الحركات الثلاث والراء مضمومة جزماً واجمع مجازق ، وهي الرسائد التي يصف بعضها إلى بعض ، وقيل التمرقة الرسادة التي يجلس عليها . **قوله** (فلم يدخل) زاد مالك في روايته فعرقت السكرانية في وجهه . **قوله** (أتوب إلى الله وإلى رسوله ماذا أذنبت) يستفاد منه جواز التوبة من الذنوب كلها إجمالاً وإن لم يستحضر التائب خصوص الذنب الذي حصلت به مؤاخذته . **قوله** (ما هذه التمرقة) في رواية مالك « ما بال هذه » . **قوله** (قلت لتجلس عليها) في رواية مالك « اشتريتها لتقع عليها » . **قوله** (وتوسدّها) بفتح أوله وبتشديد السين المهملة أصله توسدّها . **قوله** (أن أصحاب هذه الصور إلخ) وفيه « أن اللائكة لا تدخلن بيتاً فيه الصور ، والجملة الثانية هي المطابقة لامتناعه من الدخول ، وإنما قدم الجملة الأولى عليها

اهتماما بالرجوع عن اتخاذ الصور ، لأن الوعيد إذا حصل لصانعها فهو حاصل لمستعملها ، لأنها لا تصنع إلا لتستعمل
 فالصانع متسبب والمستعمل مباشر فيكون أولى بالوعيد ، ويستفاد منه أنه لا فرق في تحريم التصوير بين أن
 تكون الصورة لها ظل أولا ، ولا بين أن تكون مدهونة أو منقوشة أو منقورة أو منسوجة ، خلافا لما استثنى
 الفسج وادعى أنه ليس بتصوير ، وظاهر حديث عائشة هذا والذي قبله التعارض لأن الذي قبله يدل على أنه **قولهم**
 استعمل الستر الذي فيه الصورة بعد أن قطع وعملت منه الوسادة ، وهذا يدل على أنه لم يستعمل أصلا ، وقد أشار
 المصنف إلى الجمع بينهما بأنه لا يلزم من جواز اتخاذ ما يرطأ من الصور جواز القعود على الصورة فيجوز أن يكون
 استعمال من الوسادة مالا صورة فيه ، ويجوز أن يكون رأى التفرقة بين القعود والاتكاء وهو بعيد ، ويحتمل
 أيضا أن يجمع بين الحديثين بأنها لما قطعت الستر وقسع القطع في وسط الصورة مثلاً فخرجت عن هيئتها فلها صار
 يرتفع بها ، ويؤيد هذا الجمع الحديث الذي في الباب قبله في نقض الصور وما سيأتي في حديث أبي هريرة المخرج في
 السنن ، وسأذكره في الباب بعده . وسلك الداودي في الجمع مسلكا آخر فادعى أن حديث الباب ناسخ لجميع الأحاديث
 الدالة على الرخصة ، واحتج بأنه خبر والخبر لا يدخله النسخ فيكون هو الناسخ . قلت : والنسخ لا يثبت بالاحتمال ،
 وقد أمكن الجمع فلا يلتفت لدعوى النسخ ، وأما ما احتج به فرد ابن التين بأن الخبر إذا قارنه الأمر جاز دخول
 النسخ فيه . **قوله** (عن بكير) بالموحدة مصغر ، في رواية النسائي عن عيسى بن حماد عن الليث د حديث بكير بن عبد الله
 ابن الأشج ، وكذا عند أحمد عن حجاج بن محمد وهاشم بن القاسم عن الليث . **قوله** (عن بسر) يضم الموحدة وسكون
 المجهلة ، في رواية عمرو بن الحارث عن بكير د أن بسر بن سعيد حدثه ، وقد مضت في بدء الخلق . **قوله** (عن زيد
 ابن خالد) هو الجهمي الصحابي ، في رواية عمرو أيضا د أن زيد بن خالد الجهني حدثه ومع بسر بن سعيد عبيد الله الخولاني
 الجهمي كان في حجر ميمونة . **قوله** (أبي طلحة) هو زيد بن سهل الأنصاري الصحابي المشهور ، وفي الأسناد تابعيان
 في نسق وصحابيان في نسق ، وعلى رواية بسر عن عبيد الله الخولاني للرواية الآتي ذكرها يكون فيه ثلاثة من
 التابعين في نسق وكاهم مدنيون . ووقع في رواية عمرو بن الحارث أن أبا طلحة حدثه . **قوله** (فيه صورة) كذا
 لكريمة وغيرها ، وفي رواية أبي ذر عن مشايخه المستعمل « صور » بصيغة الجمع ، وكذا في قوله « فإذا على باب
 ستر فيه صورة » ووقع في رواية عمرو بن الحارث « فإذا نحن في بيته بستر فيه تصاوير » وهي أقوى رواية أبي ذر .
قوله (فقلت لعبيد الله الخولاني) أي الذي كان معه كما بينته رواية عمرو بن الحارث ، وعبيد الله هو ابن
 الأسود ويقال ابن أسد ، ويقال له ربيب ميمونة لأنها كانت ربه وكان من موالها ولم يكن ابن زوجها ، وليس له
 في البخاري سوى هذا الحديث وآخر تقدم في الصلاة من روايته عن عثمان . **قوله** (يوم الأول) في رواية الكشميهني
 « يوم أول » . **قوله** (فقال عبيد الله لم تسمعه حين قال : إلا رقا في ثوب) في رواية عمرو بن الحارث « فقال الله
 قال الأرقا في ثوب ، ألا سمعته ؟ قلت : لا . قال : بلى قد ذكره » . **قوله** (وقال ابن وهب أخبرني عمرو هو ابن
 الحارث) تقدم أنه وصله في بدء الخلق ، وقد بينت ما في روايته من فائدة زائدة ، ووقع عند النسائي من وجه
 آخر عن بسر بن سعيد عن عبيدة بن سفيان قال « دخلت أنا وأبو سلمة بن عبد الرحمن على زيد بن خالد لهوده
 فوجدنا عنده تمرقتين فيهما تصاوير ، وقال أبو سلمة : أليس حدثنا ، فذكر الحديث ، فقال زيد « سمعت رسول
 الله ﷺ يقول : إلا رقا في ثوب » قال النووي : يجمع بين الأحاديث بأن المراد باستثناء الرقم في الثوب ما كانت

الصورة فيه من غير ذوات الأرواح كصورة الشجر ومحوها اه . وبمقتضى أن يكون ذلك قبل النهي كما يدل عليه حديث أبي هريرة الذي أخرجه أصحاب السنن وسأذكره في الباب الذي يليه ، وقال ابن العربي : حاصل ما في اتخاذ الصور أنها إن كانت ذات أجسام حرم بالاجماع ، وإن كانت رقفاً فأربعة أقوال : الأول يجوز مطلقاً على ظاهر قوله في حديث الباب إلا رقفاً في نوب ، الثاني المنع مطلقاً حتى الرق ، الثالث إن كانت الصورة باقية الهيئة قائمة الشكل حرم وإن قطعت الرأس أو تفرقت الأجزاء جاز ، قال وهذا هو الأصح ، الرابع إن كان مما يمتنع جاز وإن كان معلقاً لم يجوز

٩٣ - باب كراهية الصلاة في التصاوير

٥٩٥٩ - **حَدَّثَنَا** عِرَانُ بْنُ مَبْرَةَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمُعِزِّ بْنِ صَيْبٍ « عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ قِرَامٌ لِعَائِشَةَ سَقَرَتْ بِهِ جَانِبَ بَيْتِهَا ، فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ : « أَمِيطِي عَنْهُ ، فَإِنَّهُ لَا تَزَالُ تَصَاوِيرُهُ تُعَرِّضُ لِي فِي صَلَاتِي »

قوله (باب كراهية الصلاة في التصاوير) أى في الثياب المصورة . **قوله** (عبد الوارث) هو ابن سعيد ، والاستاذ كله بصريون . **قوله** (كان قرام لعائشة سقرت به جانب بيتها) تقدم ضبط القرام قريباً . **قوله** (أميطي) أى أزيل وزنه ومعناه . **قوله** (تعرض) بفتح أوله وكسر الراء أى أنظر إليها فتشغلي ، ووقع في حديث عائشة عند مسلم أنها كان لها نوب فيه تصاوير ممدود إلى سهوة وكان النبي ﷺ يصلي إليه ، فقال : أخرجه عنى . ووجه انتزاع الترجمة من الحديث أن الصورة إذا كانت تلبس المصلي وهى مقابلة فكذلك تلبس وهو لا يلبسها بل حالة اللبس أشد ، وبمقتضى أن تكون « فى » بمعنى « إلى » فتحصل المطابقة وهو اللائق بمراده ، فإن فى المسألة خلافاً ، فنقل عن الحنفية أنه لا تكره الصلاة إلى جهة فيها صورة إذا كانت صغيرة أو مقطوعة الرأس ، وقد استشكل الجمع بين هذا الحديث وبين حديث عائشة أيضاً فى البرقة لأنه يدل على أنه ﷺ لم يدخل البيت الذى كان فيه الستر المصور أصلاً حتى يزعمه وهذا يدل على أنه أخره وصلى وهو منصوب إلى أن أمر بزعمه من أجل ما ذكر من رؤيته الصورة حالة الصلاة ، ولم يتعرض لخصوص كونها صورة . ويمكن الجمع بأن الأول كانت تصاويره من ذوات الأرواح وهذا كانت تصاويره من غير الحيوان كما تقدم تقريره فى حديث زيد بن خالد

٩٤ - باب لا تدخل الملائكة بيتاً فيه صورة

٥٩٦٠ - **حَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ قَالَ حَدَّثَنِي عَمْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ « وَعَدَ جَبْرِيلُ النَّبِيَّ ﷺ ، فَرَأَتْ عَلَيْهِ ، حَتَّى أَشَدَّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ فَلَاقِيَهُ ، فَشَكَا إِلَيْهِ مَا وَجَدَ ، فَقَالَ لَهُ : إِنَّا لَا نَدْخُلُ بَيْتاً فِيهِ صُورَةٌ وَلَا كَلْبٌ »

قوله (باب لا تدخل الملائكة بيتاً فيه صورة) تقدم البحث فى المراد بالصورة فى « باب التصاوير » ، وقال القرطبي فى « المفهم » ، إنما لم تدخل الملائكة البيت الذى فيه الصورة لأن متخذها قد تشبه بالكفار لأنهم يتخذون

الصور في بيوتهم ويمنعونها فكرهت الملائكة ذلك فلم تدخل بيته هجراله لذلك . قوله (عمر بن محمد) أي ابن زيد بن عبد الله بن عمر ، وسالم شيخه هو عم أبيه وهو ابن عبد الله بن عمر . قوله (وعبد جبريل النبي ﷺ) زادت عائشة « في ساعة يأتيه فيها » أخرجه مسلم . قوله (فرائد عليه) بالمثناة أي أبطأ ، وفي حديث عائشة « وجاءت تلك الساعة ولم يأتيه » . قوله (حتى اشتد على النبي ﷺ) في حديث عائشة « وفي يده عصا فألقاها من يده وقال : ما يخلف الله وعده ولا رسله » ، وفي حديث ميمونة عند مسلم نحو حديث عائشة وفيه « انه أصبح واجها » بالجيم أي منقبضا . قوله (غرغ النبي ﷺ) فلقبه فشكا اليه ما وجد) أي من إبطائه (فقال له : إنا لا ندخل بيتا فيه صورة ولا كلب) في هذا الحديث اختصار ، وحديث عائشة أمم ففيه « ثم التفت فإذا جروا كلب تحت سريريه فقالت : يا عائشة متى دخل هذا الكلب ؟ فقالت : وأيم الله ما دريت . ثم أمر به فأخرج ، فجاء جبريل ، فقال : واعدتني جلست لك فلم تأت . فقال : منعى الكلب الذي كان في بيتك » ، وفي حديث ميمونة « فظل يومه على ذلك ، ثم وقع في نفسه جروا كلب فأمر به فأخرج ، ثم أخذ بيده ماء فنضج مسكانه ، فلما أمسى لقيه جبريل » ، وزاد فيه الاسر بقتل الكلاب . وحديث أبي هريرة في السنن وصححه الترمذي وابن حبان أمم سياقاً منه ولفظه « أنا في بيت جبريل فقال : أنبتك البارحة فلم بمعنى أن أكون دخلت إلا أنه كان على الباب تماثيل ، وكان في البيت قرام ستر فيه تماثيل ، وكان في البيت كلب ، فر برأس التمثال الذي على باب البيت يقطع فيصير كهيئة الشجرة ، ومر بالستر فليقطع فليجعل منه وسادتان منبوذتان قوطان ، ومر بالكلب فليخرج ، ففعل رسول الله ﷺ » ، وفي رواية للنسائي « إما ان قطع رءوسها أو تجعل بسطاً طولاً » ، وفي هذا الحديث ترجيع قول من ذهب الى أن الصورة التي تمتنع الملائكة من دخول المسكان التي تكون يه باقية على هيئة مرتفعة غير متممة ، فأما لو كانت متممة أو غير متممة لمكانها غيرت من هيئة إما بقطعها من نصفها أو بقطع رءوسها فلا امتناع ، وقال القرطبي : ظاهر حديث زيد بن خالد عن أبي طلحة الماضي قبل أن الملائكة لا تمتنع من دخول البيت الذي فيه صورة إن كانت رقاً في الثوب ، وظاهر حديث عائشة المنع ويجمع بينهما بأن يحمل حديث عائشة على الكراهة وحديث أبي طلحة على مطلق الجواز وهو لا ينافي الكراهة . قلت : وهو جمع حسن . لكن الجمع الذي دل عليه حديث أبي هريرة أولى منه ، والله تعالى أعلم

٩٥ - باب من لم يدخل بيتاً فيه صورة

٩٦١هـ - حدثنا عبد الله بن مسleme عن مالك عن نافع عن القاسم بن محمد « عن عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ أنها أخبرته أنها اشترت تمرقة فيها تصاوير ، فلما رآها رسول الله ﷺ قام على الباب فلم يدخل » ، فمررت في وجهه فكراهية ، قالت : يا رسول الله ، أتوب إلى الله وإلى رسوله ، ماذا أذنبت ؟ قال : ما بالي هذو التمرقة ؟ فقالت : اشتريتها لتعبد عليا وتوسد لها . فقال رسول الله ﷺ : إن أصحاب هذو الصور يبدؤون يوم القيامة ويقال لهم : أحسوا ما خلقتم . وقال : إن للبيت الذي فيه الصور لا تدخله الملائكة »

قوله (باب من لم يدخل بيتاً فيه صورة) ذكر فيه حديث عائشة في التمرقة وقد تقدم بيانه في « باب من كره

القصود على التصاور ، قال الرافعي : وفي دخول البيت الذي فيه الصورة وجهان ، قال الأكثر : يكره ، وقال أبو محمد : يحرم ، فلو كانت الصورة في عمر الدار لا داخل الدار كما في ظاهر الحام أو دهرها لا يتمتع بالدخول ، قال وكان السبب فيه أن الصورة في الممر ممتنة وفي المجلس مكروهة . قلت : وقصة اطلاق نص المختصر وكلام الماوردي وابن الصباغ وغيرهما لا فرق

٩٦ - باب من آمن المصور

٥٩٦٢ - **حدثنا** محمد بن الحسن حدثني محمد بن جعفر **حدثنا** شعبة عن عوف بن أبي جعفر أن أبوه أنه اشترى غلاماً حبشياً فقال : إن الذي **حدثنا** بهي عن من الهذم ، ومن الكلب ، وكسب البغى ، ولكن آكل الربا وموكله ، والواشمة والمستوشمة ، وللمصور

قوله (باب من آمن المصور) ذكر فيه حديث أبي جعفر وقد تقدم بيانه في باب الواشمة ،

٩٧ - باب من صور صورة كلف يوم القيامة أن ينفخ فيها الروح ، وليس بدافع

٥٩٦٣ - **حدثنا** عياش بن الوليد **حدثنا** عبد الأعلى **حدثنا** سعيد قال سمعت أنس بن مالك يحدث قتادة قال : كنت عند ابن عباس وم يسألونه ولا يذكر النبي **حدثنا** ، حتى سئل فقال : سمعت محمداً **يقول** : من صور صورة في الدنيا كلف يوم القيامة أن ينفخ فيها الروح ، وليس بدافع

قوله (باب من صور صورة الخ) كذا ترجم بلفظ الحديث ، ووقع عند النسفي « باب » بغير ترجمة ، وثبت الترجمة عند الأكثر ، وسقط الباب والترجمة من رواية الإسماعيلي ، وعلى ذلك جرى ابن بطال ، ونقل عن المهلب ترجمه ادخاله حديث الباب في الباب الذي قبله فقال : الذين في اللغة الابعاد من رحمة الله تعالى ، ومن كلف أن ينفخ الروح وليس بدافع فقد أبعد من الرحمة . قوله (حدثنا عياش) هو بالتحانية وبالشين المعجمة ، وعبد الأهل هو ابن عبد الأهل ، وسعيد هو ابن أبي عروبة ، والسند كله بصريون . قوله (سمعت أنس بن مالك يحدث قتادة) كان سعيد بن أبي عروبة كثير الملازمة لقتادة فأنفق أن قتادة والنضر بن أنس اجتماعاً ، لحدث النضر قتادة فسمعه سعيد وهو معه ، ووقع في رواية المستمل وغيره « يحدثه قتادة » والصدير للحديث ، وقتادة بالنصب على المفعولية والفاعل النضر ، وضبطه بعضهم بالرفع على أن الصدير للنضر وفاعل يحدث قتادة ، وهو خطأ لأنه لا يلام قوله « سمعت النضر » ولأن قتادة لم يسمح من ابن عباس ولا حضر عنده ، وقد تقدم تصريح البخاري بأن سعيداً سمع من النضر هذا الحديث الواحد ، ووقع في رواية خالد بن الحارث عن سعيد عن قتادة عن النضر بن أنس أخرجهما الإسماعيلي ، وقوله « عن قتادة » من المريد في متصل الاسانيد فإن كان خالد حفظه أحتمل أن يكون سعيداً سمعه من قتادة عن النضر ثم لقي النضر فسمعه منه فكان يحدثه به على الوجهين ، وقد حدث به قتادة عن النضر من غير طريق سعيد أخرجهما الإسماعيلي من رواية هشام الدستوائي عن قتادة . قوله (وم يسألونه ولا يذكر النبي) أي يحييهم عما يسألونه بالفتوى من غير أن يذكر الدليل من السنة ، وقد وقع بيان ذلك عند الإسماعيلي من رواية

ابن أبي عدي عن سعيد ولفظه « لجعلوا يستفتونه وبفتهم ولم يذكر فيها بفتحهم النبي ﷺ » . قوله (حتى سئل فقال : سمعت) كذا أهم المسألة . وبينها ابن أبي عدي عن سعد في روايته « حتى أتاه رجل من أهل العراق أراه نجارا فقال : إن أصور هذه التصاوير فما تأمرني ؟ فقال : إذا سمعت ، وتقدم في البيوع من رواية سعيد بن أبي الحسن قال « كنت عند ابن عباس إذا أتاه رجل فقال : يا أبا عباس ، إنني إنسان انما مشيت من صفة يدي » . قوله (من صور صورة في الدنيا) كذا أطلق وظاهره التعميم فيتناول صورة ما لا روح فيه ، لكن الذي فهم ابن عباس من بقية الحديث التخصيص بصورة ذوات الأرواح من قوله « كلف أن ينفخ فيها الروح » فاستثنى ما لا روح فيه كالشجر . قوله (كلف يوم القيامة أن ينفخ فيها الروح وليس بنافخ) في رواية سعيد بن أبي الحسن « فإن الله ينفخ حتى ينفخ فيها الروح وليس بنافخ فيها أبدا » واستمال « حتى » هنا نظير استمالها في قوله تعالى (حتى يبلغ الجبل في سم الحياط) وكذا قوله : لا أفعل كذا حتى يشيب الغراب ، قال الكرماني : ظاهره أنه من تكليف ما لا يطاق ، وليس كذلك وإنما قصد طول تعذيبه وإظهار عجزه عما كان تعاطاه ومبالغة في توبيخه وبيان قبح فعله . وقوله « ليس بنافخ » أي لا يمكنه ذلك فيمكن أن ينفخ فيها ، وقد تقدم في « باب عذاب المصورين » من حديث ابن عمر أنه يقال للمصورين أحيوا ما خلقتم وأنه أمر تمعيز ، وقد استشكل هذا الوعيد في حق المسلم ، فإن وعيد القاتل عمدا ينقطع عند أهل السنة مع ورود تخليده بحمل التخليد على مدة مديدة ، وهذا الوعيد أشد منه لأنه مقيما بما لا يمكن وهو نفخ الروح ، فلا يصح أن يحمل على أن المراد أنه يعذب زمانا طويلا ثم يتخلص . والجواب أنه يمتنع تأويل الحديث على أن المراد به الوجع الشديد بالوعيد بعقاب الكافر ليكون أبلغ في الارتداد وظاهره غير مراد ، وهذا في حق العاصي بذلك ، وأما من فعله مستحلا فلا إشكال فيه . واستدل به على أن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى للمعوق الوعيد بمن تشبه بالخائف ، فيدل على أن غير الله ليس بخائف حقيقة . وقد أجاب بعضهم بأن الوعيد وقع على خلق الجواهر ، ورد بأن الوعيد لاحق باختيار الشكل والهيئة ، وليس ذلك بجوهر ، وأما استثناء غير ذي الروح فورد مورد الرخصة كما قررته . وفي قوله « كلف يوم القيامة » رد على من زعم أن الآخرة ليست بدار تكليف ، واجيب بأن المراد بالتقي أنها ليست بدار تكليف بعمل يترتب عليه ثواب أو عقاب ، وأما مثل هذا التكليف فليس بممتنع لأنه نفسه عذاب ، وهو نظير الحديث الآخر « من قتل نفسه بمديدة فمديدة في يده مجأ بها نفسه يوم القيامة » وسيأتي في موضعه . وأيضا فالتكليف بالعمل في الدنيا حسن على مصلح أهل علم الكلام ، بخلاف هذا التكليف الذي هو عذاب . واستدل به على جواز التكليف بما لا يطاق ، والجواب ما تقدم . وأيضا فننفخ الروح في الجسد قد ورد معجزة للنبي ﷺ ، فهو يمكن وإن كان في وقوعه عرق عادة ، والحق أنه خطاب تمعيز لا تمكيف كما تقدم ، والله أعلم . وقد تقدم في « باب بيع التصاوير » في أواخر البيوع زيادة سعيد بن أبي الحسن في روايته أن ابن عباس قال للرجل « ويحك إن أبيت إلا أن تصنع فمليك هذا الشجر » الحديث ، مع ضبط لفظه وإعراجه . واستدل به على جواز تصوير ما لا روح له من فخر أو شمس أو قر . ونقل الشيخ أبو محمد الجويني وجها بالمنع لأن من الكفار من عبدها . قلت : ولا يلزم من تعذيب من يصور ما فيه روح بما ذكر تجويز تصوير ما لا روح فيه فإن عموم قوله « الذين يضاؤون مخلوق الله » وقوله « ومن أظلم ممن ذهب يخلق خلقا » يتناول ما فيه روح وما لا روح فيه ، فإن عصى ما فيه روح المأمون من جهة أنه عالم بحرم عادة الأديمين بصنعتهم

وجرت عاداتهم بفنرس الاشجار مثلاً امتنع ذلك في مثل تصوير الشمس والقمر ، ويتأكد المنع بما عيّد من دون
 انه قاتل بضاهى حورة الاصنام التي هي الاصل في منع التصوير ، وقد قيد مجاهد صاحب ابن عباس جواز تصوير
 النجوم بما لا يشمر وأما ما يشمر فالخفة بما له روح ، قال عياض : لم يقله أحد غير مجاهد ، ورد الطحاوي بأن
 الصورة لما أبيض بعد قطع رأسها التي لو قطعت من ذى الروح لما عاش دل ذلك على إباحة ما لا روح له أصلاً .
 قلت : وقصته أن تجويز تصوير ما له روح بجميع أعضائه إلا الرأس فيه نظر لا يخفى ، وأظن مجاهداً سمع حديث
 أبي هريرة الماضي ففيه « فليخلقوا ذرة ، وليخلقوا شعيرة » ، فإن في ذكر الذرة إشارة الى ما له روح وفي ذكر الشعيرة
 إشارة الى ما ينبت بما يؤكل ، وأما ما لا روح فيه ولا يشمر فلا تقع الإشارة اليه . ويقابل هذا التشديد ما حكاه
 أبو محمد الجويني أن نسج الصورة في الثوب لا يمتنع ، لأنه قد يلبس ، وطرده المنسولي في التصوير على الأرض
 ونحوها ، وصحح النووي تحريم جميع ذلك . قال النووي : ويستثنى من جواز تصوير ما له ظل ومن اتخاذ لمب
 البنات لما ورد من الرخصة في ذلك . قلت : وسأذكر ذلك في كتاب الادب واحداً إن شاء الله تعالى

٩٨ - باب الارتداف على الدابة

٥٩٦٤ - **ح**ش عتبة بن سعيد قال حدثنا أبو صفوان عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن عروة
 « عن أسامة بن زيد رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ ركب على حمار على كافر عليه قتيبة فدأ كية ،
 وأردف أسامة وراءه »

قوله (باب الارتداف على الدابة) أى لإركاب راكب الدابة خلفه غيره ، وقد كنت استشكلت إدخال هذه
 التراجم في كتاب لباس ، ثم ظهر لي أن وجهه أن الذي يرتدف لا يأمن من السقوط فينكشف فأشار الى أن احتمال
 السقوط لا يمنع من الارتداف إذ الأصل عدمه فيستحفظ المرتدف إذا ارتدف من السقوط ، وإذا سقط فليبادر الى
 السر ، وتلقيت فهم ذلك من حديث أنس في قصة صفية الآتي في « باب ارداف المرأة خلف الرجل » وقال الكرمانى
 الفرض الجلوس على لباس الدابة وإن تعدد أشخاص الركبين عليها ، والتصريح بلفظ القتيبة في الحديث الثامن مشعر
 لذلك . **قوله** (أبو صفوان) هو عبد الله بن سعيد بن عبد الملك بن مروان الاموى . **قوله** (ركب على حمار) هو
 طرف من حديث طويل تقدم أصله في العلم ، وبأنى بهذا السند في الاستئذان ثم في الرقاق ، وهو ظاهر في مشروعية
 الارتداف

٩٩ - باب الثلاثة على الدابة

٥٩٦٥ - **ح**ش مسدد قال حدثنا يزيد بن زريع حدثنا خالد عن عكرمة « عن ابن عباس رضي الله
 عنهما قال : لما قدم النبي ﷺ مكة استقبله أنحيلة بن عبد المطلب ، فحمل واحداً بين يديه وأخر خلفه »
قوله (باب الثلاثة على الدابة) كأنه يشير الى الرواية التي في حديث الباب الذي بعده ، والاصل في ذلك ما
 أخرجه الطبراني في « الأوسط » عن جابر « نهى رسول الله ﷺ أن يركب ثلاثة على دابة » ، وعند ضعيف ، وأخرج

الطبري عن أبي سعيد رقهه لا يركب الدابة فوق اثنين ، وفي سنده لين . وأخرج ابن شعبة عن مرسل زاذان أنه رأى ثلاثة على بقل فقال : ليتزل أحدكم ، فإن رسول الله ﷺ لعن الثالث . ومن طريق أبي ردة عن أبيه نحوه ولم يصرح برقهه ، ومن طريق الشعبي قوله مثله ، ومن حديث المهاجر بن قنفذ أنه لعن قاعل ذلك وقال : إنما قاعل ثلاثة أن يركب الثلاثة على الدابة وسنده ضعيف . وأخرج الطبري عن علي قال : إذا رأيتم ثلاثة على دابة فزجروهم حتى يتزل أحدكم ، وعكسه ما أخرجه الطبري أيضا بسند جيد عن ابن مسعود قال كان يوم بدر ثلاثة على بعير . وأخرج الطبراني وابن أبي شعبة أيضا من طريق الشعبي عن ابن عمر قال : ما أبالي أن أكون ثامن عشرة على دابة إذا أطاقت حمل ذلك ، ويجوز أن يجمع بين مختلف الحديث في ذلك ، فيحمل ما ورد في الأجر من ذلك على ما إذا كانت الدابة غير مطيعة كالخمار مثلا ، وعكسه على عكسه كالناقة والبغلة ، قال النووي : مذهبا ومذاهب العلماء كافة يجوز أن يركب ثلاثة على الدابة إذا كانت مطيعة . وحكى القاضي عياض منعه عن بعضهم مطلقا ، وهو قاسد . ذلك : لم يصرح أحد بالجواز مع المحر ، ولا بالمنع مع الطاعة ، بل المتقول من المطلق في المنع والجواز محمول على المنع . قوله (خالد) هو ابن مهران الحنابلة . قوله (لما قدم النبي ﷺ مكة) يعني في الفتح . قوله (استقبله) في رواية الكشي عنده استقبلته ، وأصله تصغير غلبه وهو جمع غلام على غير قياس والقياس غلبية ، وقال ابن كثير : حكايتهم صغروا أهله على القياس وإن كانوا لم ينطقوا بأغلبه قال : ونظيره أصيبية ، وإضافتهم إلى عبد المطلب لأنهم من ذريته . قوله (حمل أحدا بين يديه وآخر خلفه) قد فسرهما في الرواية التي بعد هذه ، ووقع عند البزار في رواية ابن أبي مليكة عن ابن عباس أنه ﷺ كان حينئذ راكبا على ناقته ، ووقع له ذلك في قصة أخرى أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي من طريق مؤرق العجل : حدثني عبد الله بن جعفر قال : كان رسول الله ﷺ إذا قدم من سفر تلقى بنا ، فيلقى بي وبالحسن أو بالحسين ، فحمل أحدا بين يديه والآخر خلفه ، حتى دخلنا المدينة ، وتقدم ما يفتي آخر أحمد الله بن جعفر في المعنى في أواخر الجهاد ، ووقع في قصة أخرى : أن النبي ﷺ كان راكبا على بغلة ، فبغلة الفهد عند قدومه المدينة ، أخرجه مسلم أيضا من حديث سلية بن الأكوع قال : لقد قدت بنى الله ﷺ والحسين بغلته الشهباء حتى أدخلتهم حجرة النبي ﷺ هذا قدامه وهذا خلفه ، ووقع في حديث بريدة الذي يذكره في الباب بعده أنه ركب على حمار وأردف واحدا خلفه ، وهو يقوى الجمع الذي أشرت إليه في الباب .

١٠٠ - باب حمل صاحب الدابة غيره بين يديه

وقال بعضهم : صاحب الدابة أحق بصدر الدابة ، إلا أن يأذن له

٥٩٦٦ - حدثني محمد بن بشار حدثنا عبد الوهاب حدثنا أيوب : « ذكر شر الثلاثة عند عكرمة فقال :

قال ابن عباس : أتى رسول الله ﷺ وقد حمل قتم بين يديه وأفضل خلفه . وأوفى خلفه وأفضل بين يديه . -

فأيهم شر ؟ أو أيهم خير ؟

قوله (باب حمل صاحب الدابة غيره بين يديه ، وقال بعضهم : صاحب الدابة أحق بصدر الدابة إلا أن يأذن له) ثبت هذا التعليق عند النسائي ، وهو لا يدرى عن المتعلق وحده ، والباء من المجهول أخرجه ابن أبي

شيعة عنه ، وقد جاء ذلك مرفوعا أخرجه أبو داود والترمذي وأحمد وصححه ابن حبان والحاكم من طريق حسين بن واقد عن عبد الله بن بريدة عن أبيه قال : « بينا رسول الله ﷺ يمشي إذ جاءه رجل ومعه حمار فقال : يا رسول الله اركب ، وتأخر الرجل ، فقال : لأنك أحق بصدر دابكت إلا أن تجعل لي ، قال : قد جعلته لك ، فركب ، وهذا الرجل هو معاذ بن جبل بينه وبينه حديث بن بريدة لكنه أخطأه ، أخرجه ابن أبي شيبة من طريقه . قال ابن بطال : كان البخاري لم يرضه إسنادة يعني حديث بريدة فأدخل حديث ابن عباس ليذكره على معناه . قلت : ليس هو على شرطه ، فلذلك اقتصر على الإشارة إليه . وقد وجدت له شاهدا من حديث النعمان بن بشير أخرجه الطبراني وفيه زيادة الاستثناء ، وأخرج أحمد من حديث قيس بن سعد بدون هذه الزيادة . وفي الباب عدة أحاديث مرفوعة ومرفوعة بمعنى ذلك ، قال ابن العربي : إنما كان الرجل أحق بصدر دابته لأنه شرف والشرف حق المالك ، ولأنه يصرفها في المشي حيث شاء وعلى أي وجه أراد من إسماع أو بطء ومن طول أو قصر ، بخلاف غيره المالك . وقوله في حديث بريدة : « إلا أن تجعل لي » يريد الركوب على مقدم الدابة ، وفيه نظر لأن الرجل قد تأخر وقال له : يا رسول الله اركب ، أي في المقدم ، فدل على أنه جعله له ، ويمكن أن يجاب بأن المراد أنه طلب منه أن يجعله له صريحا ، أو الصمير للتصرف في الدابة بمسند الركوب كيف أراد كما أشار إليه ابن العربي في حق صاحب الدابة ، فكأنه قال اجعل حقل لي كله من الركوب على مقدم الدابة وما يقرب على ذلك . قوله (ذكر في الثلاثة عند عكرمة) كذا للسمي وفي رواية الكشمي : « أشرك » بزيادة ألف أوله ، وفي رواية الخوي : « الأشرك » فأما أشرك بزيادة ألف فهي لغة تقدم تقريرها في شرح حديث عبد الله بن سلام ، ففيه : قالوا أخيرنا وابن أخيرنا » وجه في المثال د صغراهما أشركها » وقالوا أيضا : « نفوذ باقه من نفس حري ، وعين شري » أي ملاي من الشر ، وهو مثل أصغر وصغرى . وأما الرواية بزيادة اللام فهو مثل قولهم : الحسن الوجه والواهب المائة ، والمراد بانفاد الأمر الشر لأن أفضل التفضيل لا يستعمل على هذه الصور إلا نادرا . قوله (أي رسول الله ﷺ) بفتح الهمزة من أي ورسول الله بالرفع أي جاء ، وقد حمل قثم بين يديه والفضل خلفه وهذا ولدا النعمان بن عبد المطلب وأخو عبد الله بن عباس راوى الحديث . قوله (أو قثم خلفه) شك من الراوى ، وقثم بتأنيف ومثاق وذن عمر ، ليس له في البخاري رواية . وهو محبان ، وذكره الحافظ عبد الغنى مع غير الصحابة فهو . قوله (فأبهم شر أو أبهم خير) ؟ هذا كلام عكرمة يرد به على من ذكر له شر الثلاثة . وقال الداودي : إن نصيب الخبر في ذلك قدم على هذا ويكون ناسخا له ، لأن الفعل يدخله النسخ والخبر لا يدخله النسخ ، كذا ، قال وهبى النسخ هنا في غاية البعد ، والجمع الذي أشار إليه الطبري أولا أولى

٩٠٦ - باب إرداف الرجل خلف الرجل

٥٩٩٧ - **عنه** حذبه بن خالد حدثنا همام حدثنا قتادة حدثنا أنس بن مالك عن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال : « بينا أنا رديف النبي ﷺ ليس بيني وبينه إلا أعرة الرجل فقال : يا معاذ ، قالت : لبنيك رسول الله وسعديك . ثم صار ساعة ثم قال : يا معاذ ، قالت : لبنيك رسول الله وسعديك . ثم صار ساعة ثم قال : يا معاذ ، قالت : لبنيك رسول الله وسعديك . قال : هل تدري ما حق الله على عباده ؟ قلت : الله ورسوله أعلم . قال : حق

الله على عباده أن يَمُدُّوه ولا يُشْرِكُوا به شيئاً . ثم سار ساعة ثم قال : يا معاذ بن جبل . قلت : لبيك رسول الله وسعديك . فقال : هل تدري ما حقُّ العبادِ على الله إذا فُتِنوه ؟ قلتُ : الله ورسوله أعلم . قال : حقُّ العبادِ على الله أن لا يَمُدُّبهم .

قوله (باب إرداف الرجل خلف الرجل) ذكر فيه حديث معاذ بن جبل وقد تقدم في الجهاد ، وأحيل بشرحه على هذا المكان واللائق به كتاب الرقاق فقد ذكره فيه هذا السند والمثل تماماً فليشرح هناك ، والمقصود منه هنا من الإرداف واضح . ووقع في شرح ابن بطال «باب» بلا ترجمة وقال : كان ينبغي له أن يورده مع حديث أسامة في «باب الإرداف» وقد عرف جوابه ، وقوله «كنس ردف النبي ﷺ» ، الردف والرديف الراكب خلف الراكب يأذنه ، ووردف كل شيء مؤخره ، وأصله من الركوب على الردف وهو المعبر ، ولهذا قيل للراكب الأصلي ركب صدر الدابة ، ووردفه الرجل إذا ركبت وراءه وأردفته إذا أركبته وراءك . وقد أفرد ابن منده أسماء من أردفه النبي ﷺ خلفه فبلغوا ثلاثين نفساً

١٠٢ - باب إرداف المرأة خلف الرجل ذا محرم

٥٩٦٨ - **حدثنا** الحسن بن محمد بن صباح **حدثنا** يحيى بن عباد **حدثنا** شعبة أخبرني يحيى بن أبي اسحاق قال «سمعت أنس بن مالك رضى الله عنه قال : أقبلنا مع رسول الله ﷺ من خيبر ، وإنى لردف أبي طلحة ، وهو يسير وبعض نساء رسول الله ﷺ ردفن رسول الله ﷺ ، إذ عثرت الناقة ، فقلت : للمرأة ، فنزلت ، فقال رسول الله ﷺ : إنها أمكم ، فشددت الرجل وركب رسول الله ﷺ . فلما دنا - أو رأى للديبة - قال : آييون ، نائمون ، عابدون ، لربنا حامدون »

قوله (باب إرداف المرأة خلف الرجل ذا محرم) كذا للاكثر ، والنصب على الحال ، وبعضهم ذى محرم على الصفة . واقتصر النسق على «خلف الرجل» فلم يذكر ما بعده . **قوله** (أقبلنا مع رسول الله ﷺ من خيبر ، وإنى لردف أبي طلحة وهو يسير وبعض نساء رسول الله ﷺ ردفن رسول الله ﷺ ، إذ عثرت الناقة فقلت المرأة فنزلت فقال رسول الله ﷺ : إنها أمكم ، فشددت الرجل) كذا في هذه الرواية وظاهره أن الذي قال ذلك وضعه هو أنس ، وقد تقدم في أواخر الجهاد من وجه آخر عن يحيى بن أبي إسحق وفيه أن الذي فعل ذلك أبو طلحة وأن الذي قال «المرأة» رسول الله ﷺ ولفضله أنه أقبل هو وأبو طلحة ومع النبي ﷺ صفة يردفها على راحلته ، فلما كان ببعض الطريق عثرت الدابة فصزع النبي ﷺ والمرأة ، وإن أبا طلحة أحسبه قال اقتحم عن بعيره فقال : يا نبي الله هل أصابك من شيء ؟ قال : لا ، ولكن عليك المرأة . قال أبو طلحة ثوبه على وجهه فقصد قصدها فألقى ثوبه عليها ، فقامت المرأة فشدها على راحلتهما فركبا ، الحديث . وفي أخرى عن يحيى بن أبي إسحق أيضاً ورسول الله ﷺ على راحلته وقد أردف صفة بنت حبي ، فمثرت نائمه ، فساقه نحوه . فيستفاد من هاتين الطريقتين تصحية المرأة ، وأن الذي تولى شد الرجل وذير ذلك مما ذكره هو أبو طلحة لا أنس ، والاختلاف فيه على يحيى بن

أبي إسحق رواية عن أنس ، فقال شعبة عنه ما في هذا الباب ، وقال عبد الوارث وبشر بن المفضل كلاما عنه ما أشرت إليه في الجهاد ، وهو المعتمد فإن القصة واحدة ومخرج الحديث واحد واتفاق اثنين أول من انفرد واحد ، ولا سيما أن أنسا كان اذذاك يصغر من تعاطى ذلك الأمر ، وإن كان لا يمنع أن يساعد معه أبا طلحة على شيء من ذلك ، رآه أعلم . فقد يرتفع الاشكال بهذا . وفي الحديث أنه لا بأس للرجل أن يتدارك المرأة الأجنبية إذا سقطت أو كادت تسقط فيجثها على التخلص عما يئسها عليها

١٠٣ - باب الاستلقاء ، ووضع الرجل على الأخرى

٥٩٦٩ - **حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يونسَ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ** « عَنْ عُبَادِ بْنِ تَمِيمٍ عَنْ عَمِّهِ أَنَّهُ أَبْصَرَ النَّبِيَّ ﷺ يَضْطَجِعُ فِي الْمَسْجِدِ رَافِعًا إِحْدَى رِجْلَيْهِ عَلَى الْآخَرَى »

قوله (باب الاستلقاء ووضع الرجل على الأخرى) وجه دخول هذه الترجمة في كتاب اللباس من جهة أن الذي يفعل ذلك لا يأمن من الانكشاف ، ولا سيما الاستلقاء يستدعي النوم ، والنائم لا يتحفظ ، فكأنه أشار إلى أن من فعل ذلك ينبغي له أن يتحفظ لئلا ينكشف . وذكر فيه حديث عباد بن تميم عن عمه وهو عبد الله بن زيد ، وفيه ثبوت ذلك من فعل النبي ﷺ ، وزاد عند الاسماعيل في روايته في آخر الحديث « وإن أبا بكر كان يفعل ذلك وعمر وعثمان ، وكأنه لم يثبت هذه الهمى عن ذلك ، وهو فيما أخرجه مسلم من حديث جابر رفعه ، لا يستلقي أحدهم ثم يضع إحدى رجليه على الأخرى ، أو ثبت لكنه رآه مندوخا ، وسيأتي شرحه مستوفى في كتاب الاستئذان إن شاء الله تعالى

(غاتمة) : اشتمل كتاب اللباس من الأحاديث المرفوعة على عاتق حديث واثنين وعشرين حديثا ، المعاق منها وما أشبه ستة وأربعون حديثا والبقية موصولة ، المكرر منها فيه وفيها معنى مائة واثنان وثماتون حديثا والخاص أربعون ، وافقه مسلم على تحريمها سوى حديث أبي هريرة « ما أسفل من الكعبين من الأزار في النار » وحديث الوبير في لبس الحرير ، وحديث أم سلمة في شعر النبي ﷺ ، وحديث أنس « كان لا يرد الطيب » ، وحديث أبي هريرة في لمن الواسلة ، وحديثه « لا تشمن » ، وحديث عائشة في نقض الصور ، وحديث ابن عمر في وعد جبريل ومعه « لا تدخل الملائكة بيتا فيه صورة » وقد أخرجه مسلم من حديث عائشة ، وحديث « صاحب الدابة أحق بصدرها » على أنه لم يصرح برفعه وهو مرفوح على ما يذنه . وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم تسعة عشر أثرا وافقه أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٧٨ - كتاب الأدب

١ - باب البر والصلة ، وقول الله تعالى (وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِالْإِدْبِ حُسْنًا)

٥٩٧٠ - **عروضا** أبو الوليد حدثنا شعبة قال : الوليد بن عيزار أخبرني قال سمعت أبا هريرة والشيباني

يقول : أخبرنا صاحب هذه الدار - وأومأ بيده إلى دار عبد الله - قال : سألت النبي ﷺ : أي العمل أحب إلى الله عز وجل ؟ قال : الصلاة على رسلي . قال : ثم أي ؟ قال : ثم بر الوالدين . قال : ثم أي ؟ قال : الجهاد في سبيل الله . قال حدثني بهن ، ولو استزذته لزادني ،

قوله (بسم الله الرحمن الرحيم - كتاب الأدب) . قوله (باب البر والصلة ، وقول الله سبحانه وتعالى : ووصينا الإنسان بالادب حسنا) كذا الأكثر ، وحذف بعضهم لفظ البر والصلة وبهضم البسطة ، واقتصر النسخ على قوله كتاب البر والصلة الخ . ووقع في أوله الأدب المفرد للبخاري ، باب ما جاء في قول الله تعالى (وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِالْإِدْبِ حُسْنًا) وكتاب الأدب المفرد يشتمل على أحاديث زائدة على ما في الصحيح وفيه قليل من الآثار الموقوفة ، وهو كثير الفائدة ^(١) . والأدب استكمال ما يحمده قولاً وفعلًا ، وعبر بعضهم عنه بأنه الأخذ بمكارم الأخلاق ، وقيل الوقوف مع المستحسانات ، وقيل هو تعظيم من فوقك ، والرفق بمن دونك . وقيل أنه مأخوذ من المأدبة وهي الدعوة إلى الطعام ، سمى بذلك لأنه يدعى إليه ، وهذه الآية وقعت بهذا اللفظ في المنكبات وفي الأحقاف لكن المراد هنا التي في المنكبات ، وقال ابن بطال : ذكر أهل التفسير أن هذه الآية التي في لقمان نزلت في سعد بن أبي وقاص ، كذا قال إنما التي في لقمان وليس كذلك ، وقد أخرج مسلم من طريق مصعب بن سعد عن أبيه قال خلفت أم سعد : لا تكلمه أبداً حتى يكفر بدينه . قالت : زعمت إن الله أوصاك بالهدى ، فأنا أمك ، وأنا أمرك بهذا ، فنزلت (وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِالْإِدْبِ حُسْنًا . وإن جاهدك على أن تشرك بي ما ليس لك به علم فلا تطعها ، وصاحبها في الدنيا مبروكة) كذا وقع عنده ، وفيه انتقال من آية إلى آية ، فإن في آية المنكبات (وإن جاهدك لتشرك بي ما ليس لك به علم فلا تطعها - إلى - مرجعكم) والمذكور عنده بعد قوله (وإن جاهدك على الخ) إنما هو في لقمان . وقد وقع عند الترمذي ال قوله (حَسَنُ الْإِدْبِ) فقط ، ومثله عند أحمد لكن لم يقل الآية ، ووقع في أخرى لأحمد (وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِالْإِدْبِ حُسْنًا) ورواهنا على وهن - وقرأ حتى بلغ - بما كنتم تعملون وهذا القدر الأخير إنما هو في آية المنكبات وأوله من آية لقمان ، ويظهر أن الآيتين مما كانتا في الأصل ثابتتين فسقط بعضهما على بعض الرواة ، والله أعلم . واسم أم سعد بن أبي وقاص حنيفة - بفتح الميم وسكون الهم بعد ما نون - بنت سفيان بن أمية ، وهي ابنة هم أبي سفيان بن حرب بن أمية ، ولم أر في شيء من

(١) وقد تفرعت المطبعة السلفية بنابة ونخرج . وتعمرت شرحه مفيداً في مجلد

الأخبار أنها أسلمت. واقتضت الآية الوصية بالوالدين والأمس بطاھتھا ولو كانا كافرين، الا اذا أسرا بالشرك فتجب مصيبتھا في ذلك، فقھا بيان ما أجل في غيرها، وكذا في حديث الباب، من الأمر بربھا. قوله (قال الوليد بن عمار أخبرني) هو من تقديم اسم الراوي على الصيغة وهو جائز، وكان شعبة يستعمل كثيرا، ووقع لبعضهم اليزادة بزيادة ألف ولام في أوله، وكذا تقدم في أوائل الصلاة مع كثير من فوائد الحديث وقد أخذ وقال ابن التين: تقديم البر على الجهاد محتمل وجهين: أحدهما التعدي الى نفع الغير، والثاني أن الذي يفعله يرى أنه مكافأة على فعلها، فكأنه يرى أن غيره أفضل منه، فذهب على إثبات الفضيلة فيه. قلت: والاول ليس بواضح، ويحتمل أنه قدم لتوقف الجهاد عليه، إذ من بر الوالدين استأنذاهما في الجهاد ثبتت أنھی عن الجهاد بغير اذنھا كما يأتي قريبا

٢ - باب من أحق الناس بحسن الصحبة ؟

٥٩٧١ - **عَنْ** قُتَيْبَةَ بْنِ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ عَمْرَةَ بِنِ الْقَافِعِ بْنِ شُبُرْمَةَ عَنْ أَبِي زُرْعَةَ « عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَنْ أَقْبَى بِمُسْنٍ صَحَابِيٍّ ؟ قَالَ : أُمُّكَ . قَالَ : ثُمَّ مَنْ ؟ قَالَ : أُمُّكَ . قَالَ : ثُمَّ مَنْ ؟ قَالَ : ثُمَّ مَنْ ؟ قَالَ : ثُمَّ أَبُوكَ »
وَقَالَ ابْنُ مُشَبَّرٍ وَهِيَ مِنْ أُيُوبَ : حَدَّثَنَا أَبُو زُرْعَةَ ... مِنْهُ

[illegible]

إخبار فل . ووقع صريحا عند المصنف في « الأدب المفرد » كما سأنه عليه ، وهكذا وقع تكرار الام ثلاثا وذكر الاب في الرابعة ، وصرح بذلك في الرواية يحيى بن أيوب ولفظه « ثم عاد الرابعة فقال : برأباك ، وكذا وقع في رواية جوين حكيم وزاد في آخره ثم « الأقرب فالأقرب » ، وله شاهد من حديث خدش أبي سلامة رحمه « أوصى امرأ بأبيه ، أوصى امرأ بأمه ، أوصى امرأ بأبيه ، أوصى امرأ بولاه الذي يليه ، وإن كان عليه فيه أذى يؤذيه » أخرجه ابن ماجه والحاكم ، قال ابن بطل : مقتضاها أن يكون الام ثلاثة أمثال مالاب من البر ، قال : وكان ذلك لصعوبة الحل ثم الوضع ثم الرضا ، فهذه تنفرد بها الام وتشق بها ، ثم تشارك الاب في الترتيب . وقد وقعت الإشارة الى ذلك في قوله تعالى ﴿ وَصِيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهَنَا عَلَى وَهْنِ وَفَصَالَهُ فِي الْعَامَيْنِ ﴾ فسوى بينهما في الوصاية ، وخص الام بالامور الثلاثة . قال القرطبي : المراد أن الام تستحق على الولد الحظ الأوفر من البر ، وتقدم في ذلك على حق الاب عند المراجعة . وقال عياض : ذهب الجمهور الى أن الام تفضل في البر على الاب ، وقيل يكون برهما سواء ، ونقله بعضهم عن مالك والصواب الأول . قلت : الى الثاني ذهب بعض الشافعية ، لكن نقل الحارث المحامبي الإجماع على تفضيل الام في البر وفيه نظر ، والمقول عن مالك ليس صريحا في ذلك فقد ذكره ابن بطل قال : سئل مالك طلبني أبي فتمتنى أمي ، قال : أطع أباك ولا تهمل أمك قال ابن بطل هذا يدل على أنه يرى برهما سواء ، كذا قال وليست الدلالة على ذلك بواضحة ، قال وسئل الليث يعني عن المسألة بينهما فقال : أطع أمك فإن لها ثلثي البر ، وهذا يشير الى الطريق التي لم يتكرر ذكر الام فيه الا مرتين . وقد وقع كذلك في رواية محمد بن فضيل عن حمارة بن القعقاع عند مسلم في الباب ، ووقع كذلك في حديث المقدم بن معدى كرب فيما أخرجه المصنف في « الأدب المفرد » ، وأحمد وابن ماجه وصححه الحاكم ولفظه « إن الله يوصيكم بآبائكم ، ثم يوصيكم بأمهاتكم ، ثم يوصيكم بآبائكم ، ثم يوصيكم بالآقرب فالأقرب ، وكذا وقع في حديث جوين حكيم كما تقدم ، وكذا في آخر رواية محمد بن فضيل المذكورة عند مسلم بلفظ « ثم أدناك قادنك ، وفي حديث أبي رزمة بكسر الراء وسكون الميم بعدد ما مثله « انتسبت الى رسول الله ﷺ فسمعتة يقول : أمك وأباك ، ثم اختك وأخاك ، ثم أدناك أدناك » أخرجه الحاكم هكذا ، وأصله عند أصحاب السنن الثلاثة وأحمد وابن حبان ، والمراد بالدنو التقرب الى البار . قال عياض : تردد بعض العلماء في الجدد والأخ ، والأكثر على تقديم الجدد . قلت : وبه جزم الشافعية ، قالوا : يقدم الجدد ثم الأخ ، ثم يقدم من أدل بابوين على من أدل بواحد ، ثم تقدم القرابة من ذوى الرحم ، ويقدم منهم المحارم على من ليس بمحرم ، ثم حائر العصباء ، ثم المصاهرة ثم الولاء ، ثم الجار . وسيأتي الكلام على حكمه بعد . وأشار ابن بطل الى أن الترتيب حيث لا يمكن إيصال البر دفعة واحدة وهو واضح ، وجاء ما يدل على تقديم الام في البر مطلقا ، وهو ما أخرجه أحمد والنسائي وصححه الحاكم من حديث عائشة سألت النبي ﷺ أي الناس أعظم حقا على المرأة ؟ قال : زوجها . قلت فلي الرجل ؟ قال : أمه . ويؤيد تقديم الام حديث حمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « إن امرأة قالت : يا رسول الله ، إن ابني هذا كان بطني له وعاء ، وثدي له سقاء ، وحجرى له حواء ، وإن أباه طلقني وأراد أن يترجمه مني ، فقال : أنت أحق به ما لم تنكحي » كذا أخرجه الحاكم وأبو داود . فتوصلت لاختصاصها به باختصاصها بها في الامور الثلاثة . قوله (وقال ابن شبرمة ويحيى بن أيوب حدثنا أبو زرعة مثله) أما ابن شبرمة فهو عبد الله الفقيه المجهور

الكوفي ، وهو ابن عم حمزة بن القعقاع المذكور قبل ، وطريقه هذه وصلها المؤلف في «الادب المفرد» قال :
«حدثنا سليمان بن حرب حدثنا وهيب بن خالد عن ابن شجرة سمعت أبا زرعة ، فذكر بلفظ : قيل يا رسول الله
من أبر» والباقي مثل رواية جرير سواء لكن على سياق مسلم ، وأما يحيى بن أيوب فهو حفيد أبي زرعة بن عمرو
ابن جرير شيخه في هذا الحديث ولهذا يقال له الجري ، وطريقه هذه وصلها المؤلف أيضا في «الادب المفرد»
وأحد كلاهما من طريق عبد الله بن المبارك «أنبا يحيى بن أيوب حدثنا أبو زرعة ، فذكره بلفظ «أبى رجل
الى النبي ﷺ قال : ما تأمرني ؟ فقال : بر أمك ثم عاد ، الحديث وكذا هو في «كتاب البر والصلة لابن المبارك»
ونقل الحاسبى الأجامح على أن الأم مقدمة في الأب على الأب

٣ - باب لا يجاهد إلا باذن الأبوين

٥٩٧٢ - **حَرْشٌ** مسدّد حدثنا يحيى عن سفيان وثمينة قال حدثنا حبيب ع . قال حدثنا محمد بن كثير
أخبرنا سفيان عن حبيب عن أبي العباس «من عهد الله بن عمرو قال : قال رجلُ لذي **عَدِيٍّ** : أجاهد . قال :
لك أبوان ؟ قال : نعم . قال : فجهما فجاهد»

قوله (باب لا يجاهد إلا باذن الأبوين) ذكر فيه حديث عبد الله بن عمرو وقد تقدم شرحه في كتاب الجهاد ،
وحبيب المذكور في السند هو حبيب بن أبي ثابت ، وسفيان في الطريقين هو الثوري ، وترجم له هناك في الجهاد
باذن الأبوين ، ووقع عند أحمد من حديث أبي سعيد هاجر رجل فقال له النبي ﷺ هل بالين أبراك ؟ قال : نعم
قال : أذن لك ؟ قال : لا . قال : ارجع فاستأذنهما ، فان أذن لك وإلا فبرهما ، وقوله «فجهما فجاهد» أي إن كان
لك أبوان فابلغ جهدك في برهما والاحسان إليهما ، فان ذلك يقوم لك مقام قتال العدو

٤ - باب لا يسب الرجلُ والديه

٥٩٧٣ - **حَرْشٌ** أحد بن يونس قال حدثنا إبراهيم بن سعد عن أبيه عن محمد بن عبد الرحمن «من عهد
الله بن عمرو رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ : إن من أكبر الكبائر أن يلعن الرجلُ والديه . قيل
يا رسول الله ، وكيف يلعن الرجلُ والديه ؟ قال : يسبُّ الرجلُ أبا الرجل فيسبُّ أباه ، ويسبُّ أمه فيسبُّ أمه»

قوله (باب لا يسب الرجل والديه) أي ولا أحدهما ، أي لا يتسبب الى ذلك . **قوله** (ان من أكبر الكبائر أن
يلعن الرجل والديه) سيأتي بعد باب عند العقوق في أكبر الكبائر ، والمذكور هنا فرد من أفراد العقوق ، وان
كان التسبب الى لعن الوالد من أكبر الكبائر فالتصریح بلعنه أشد ، وترجم بلفظ السب وساقه بلفظ اللعن إشارة
الى ما وقع في بقية الحديث ، وقد وقع أيضا في بعض طرقه وهو في «الادب المفرد» من طريق عروة بن حيان
سمع عبد الله بن عمرو يقول «من الكبائر عند الله أن يسب الرجل والده» وقد أخرجه المصنف في «الادب
المفرد» من طريق سفيان الثوري ومسلم من طريق يزيد بن الهاد كلاهما عن سعد بن إبراهيم بلفظ «من الكبائر
شتم الرجل» وفي رواية المصنف «أن يشتم الرجل والديه» . **قوله** (قيل يا رسول الله وكيف يلعن الرجل والديه)
هو استبعاد من السائل ، لأن الطبع المستقيم يأبى ذلك ، فبين في الجواب أنه وان لم يتعاط السب بنفسه في الاغلب

الأكثر لكن قد يقع منه التسبب فيه وهو ما يمكن وقوعه كثيرا . قال ابن بطال هذا الحديث أصل في سد الفرائع ويؤخذ منه أن من آل فعله إلى محرم يحرم عليه ذلك الفعل وإن لم يقصد إلى ما يحرم ، والأصل في هذا الحديث قوله تعالى (ولا تسبوا الذين يذهبون من دون الله) الآية . واستنبط منه الماوردي منع بيع الثوب الحرير من يتحقق أنه يلبسه ، والغلام الأمردي يتحقق أنه يفعل به الفاحشة ، والمصري عن يتحقق أنه يتخذة خورا . وقال الشيخ أبو محمد بن أبي حمزة : فيه دليل على عظم حق الابوين . وفيه العمل بالغالب لأن الذي يسب أبا الرجل يجوز أن يسب الآخر أباه ويجوز أن لا يفعل ، لكن الغالب أن يجيبه بنحو قوله . وفيه مراجعة الطالب لشيخه فيما يقوله بما يشكك عليه . وفيه إثبات الكبار وسيأتي البحث فيه قريبا ، وفيه أن الأصل يفضل الفرع بأصل الوضع ولو فضله الفرع ببعض الصفات

٥ - باب إجابة دُعاء من برّ والدّيه

٥٩٧٤ - حَرْشُ سَيْدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ قَالَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَقْبَةَ قَالَ أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ مَرْزُوقٍ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ : إِنَّمَا ثَلَاثَةٌ نَفَرَ يَتِمَّ شَوْقُهُمْ إِلَى اللَّهِ ، فَالْوَالِدَانِ إِذَا قَامَا فِي الْبَيْتِ ، فَاتَّخَذَتْ عَلَى فَمِ غَارِمِ صَخْرَةٍ مِنَ الْجِبَلِ فَأَطْلَقَتْ عَلَيْهِمَ ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ : انْظُرُوا أَمْحَالًا عَمِلْتُمُوهَا اللَّهُ صَالِحَةٌ فَادْعُوا اللَّهَ بِهَا لَهُ يُقَرِّبُهَا . فَقَالَ أَحَدُهُمْ : اللَّهُمَّ إِنَّهُ كَانَ لِي وَالدَّانِ شَوْخَانِ كَبِيرَانِ ، وَلِي صَبِيَّةٌ صَفَارٌ كُنْتُ أَرْضِي عَلَيْهِمَ ، فَذَا رَحُوتُ عَلَيْهِمْ غَلَبْتُ بِدَأْتُ بَوَالِدِي أَسْقِيهَا قَوْلَ وَلَدِي ، وَإِنَّ نَاءَ بِي الشَّجَرِ فَمَا أَتَيْتُ حَتَّى أَمْسَيْتُ ، فَوَجَدْتُهُمَا قَدْ نَامَا ، فَغَلَبْتُ مَا كُنْتُ أَحْبَبُ ، فَجِئْتُ بِالْخَلَابِ فَقُمْتُ عِنْدَ رِجْلَيْهِمَا ، أَوْكَرُهُ أَنْ أَوْقَطَهُمَا مِنْ نَوْمِهِمَا ، وَأَوْكَرُهُ أَنْ أَبْدَأَ بِالْعُتْبِيَّةِ قَبْلَهَا وَهَصِيَّةٍ يَتَضَافُونَ عِنْدَ قَدَمِي ، فَلَمْ يَزَلْ ذَلِكَ دَائِي وَدَائِيهِمْ حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ . فَكَانَ كُنْتُ تَعْلَمُ أَنِّي فَعَلْتُ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ وَجْهِكَ فَأَفْرُجْ لَنَا فُرْجَةً تَرَى مِنْهَا السَّمَاءَ ، فَقَرَّجَ اللَّهُ لَهُمْ فُرْجَةً حَتَّى يَرَوْنَ مِنْهَا السَّمَاءَ . وَقَالَ الثَّانِي : اللَّهُمَّ إِنَّهُ كَانَتْ لِي ابْنَةٌ عَمَّرَ أَحِبُّهَا كَأَشَدِّ مَا يُحِبُّ الرِّجَالُ النِّسَاءَ ، فَطَلَبْتُ إِلَيْهَا نَفْسَهَا فَأَبَتْ حَتَّى آتَيْتُهَا بِمِائَةِ دِينَارٍ ، فَسَمِعْتُ حَتَّى جِئْتُ مِائَةَ دِينَارٍ فَلَقِيَتْهَا بِهَا ، فَلَمَّا قَعَدْتُ بَيْنَ رِجْلَيْهَا قَالَتْ : يَا عَبْدَ اللَّهِ ، اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تَفْتَحِ الْخَاتَمَ إِلَّا بِحَقِّهِ ، فَقُمْتُ عَنْهَا . اللَّهُمَّ فَإِنْ سَكَنْتَ تَعْلَمُ أَنِّي قَدْ فَعَلْتُ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ وَجْهِكَ فَأَفْرُجْ لَنَا مِنْهَا ، فَقَرَّجَ لَهُمْ فُرْجَةً . وَقَالَ الْآخَرُ : اللَّهُمَّ إِنِّي كُنْتُ اسْتَأْجَرْتُ أَجِيرًا بَفَرْقِ أَوْزٍ ، فَلَمَّا قَضَى عَمَلَهُ قَالَ : أَعْطِنِي حَتَّى ، فَمَرَّضْتُ عَلَيْهِ حَقَّهُ ، فَفَرَكُهُ وَرَغَبَ عَنْهُ ، فَلَمْ أَزَلْ أَزْرِعْهُ حَتَّى جِئْتُ مِنْهُ بِقَرَأٍ وَرَاعِيَا ، فَجَاءَنِي وَقَالَ : اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تَغْلِي وَأَعْطِنِي حَتَّى . فَقُلْتُ : أَهْذَبَ إِلَى تِلْكَ الْبَقَرِ وَرَاعِيَا . فَقَالَ : اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تَهْرَأْ بِي . فَقُلْتُ : إِنِّي لَا أَهْرَأُ بِكَ ، فَخَذْتُ تِلْكَ الْبَقَرِ وَرَاعِيَا ، فَأَخَذَهُ فَاتَّقَطَقَ . فَكَانَ كُنْتُ تَعْلَمُ أَنِّي فَعَلْتُ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ وَجْهِكَ فَأَفْرُجْ مَا بَنِي ، فَقَرَّجَ اللَّهُ عَنْهُمْ

قوله (باب اجابة دعاء من بر والديه) ذكر فيه قصة الثلاثة الذين انطلق عليهم قم الغار حتى ذكروا أعمالهم الصالحة ففرج عنهم ، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الاجارة . وقوله في هذه الرواية د على قم غارهم ، في رواية الكشميني د باب ، بدل د قم ، . وقوله د فاطمة ، تقدم ترجمته في أواخر أحاديث الانبياء . ووقع هنا في رواية الكشميني د قطا بقت ، . وقوله د نأى ، أى بعد ، والشجر بمجمة وهمج للكثرة وفي رواية الكشميني بالمجتلين ، والأول أول فان في الخبر أنه رجع بعد أن ناما فأقام ينظر استيقاظهما الى الصباح حتى اتقيا من قبل أنفسهم ، وإنما قال د بعد في الشجر ، أى لطلب المرحى . وقوله د فرجة يرون منها الجاه ، في روايته د حتى رأوا ، ووقع هنا حموي : وقص الحديث بطوله ، وسأفه الباقون . وقوله يحب الرجال النساء ، في رواية الكشميني د الرجل ، بالأفراد . وقوله د تلك البقر ، في رواية الكشميني د ذلك البقر ، في الموضعين ، والاشارة فيه الى الجنس

٦ - باب عُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ مِنَ الْكِبَارِ . قاله ابن عمر عن النبي ﷺ

٥٩٧٥ - **حدثنا** سعد بن حفص **حدثنا** شيان عن منصور عن المسيب عن وراذ عن النخعي بن كعب عن النبي ﷺ قال : **إن الله حرّم عليكم عُقُوقَ الْأُمّهَاتِ ، وَمَتَاعَ وَهَاتِ ، وَوَادَ اللَّيْنَاتِ . وَكَرِهَ لَكُمْ قِيلَ وَقَالَ ، وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ ، وَإِضَاعَةَ الْمَالِ** ،

٥٩٧٦ - **حدثني** إسحاق **حدثنا** خلف الواسطي عن الجبري عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه رضي الله عنه قال **« قال رسول الله ﷺ : أَلَا أُنبِّئُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكِبَارِ ؟ قُلْنَا : بلى يا رسول الله . قال ثلثا : الإِشْرَاقُ بِاللَّهِ ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ . وَكَانَ مَسْكُتًا فجلسَ فقال : أَلَا وَقَوْلُ الزُّورِ . وشهادة الزور . أَلَا وَقَوْلُ الزُّورِ ، وشهادة الزور . فإِذَا زَالَ يَقُولُهَا حَتَّى قُلْتَ لَا يَسْكُتُ »**

٥٩٧٧ - **حدثني** محمد بن الوليد **حدثنا** محمد بن جعفر **حدثنا** شعبة **حدثني** عبيد الله بن أبي بكر **« قال سمعتُ أنسَ بن مالك رضي الله عنه قال : ذكرَ رسول الله ﷺ للكِبَارِ - أو سألَ عن الكِبَارِ - فقال : للإِشْرَاقِ بِاللَّهِ ، وَقَتْلُ النَّفْسِ ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ . فقال : أَلَا أُنبِّئُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكِبَارِ ؟ قال : قول الزور . أو شهادة الزور . قال شعبة : فأكثرَ ظني أنه قال : شهادة الزور »**

قوله (باب) بالثخين . **قوله** (عُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ مِنَ الْكِبَارِ ، قاله ابن عمر عن النبي ﷺ) كذا في رواية أبي ذر عمر ، بضم العين ، وللأصملي عمرو بفتحها ، وكذا هو في بعض النسخ عن أبي ذر وهو المصنوع ، وسيأتي في كتاب الإيمان والنذور موصولا من رواية الشعبي عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي ﷺ قال **« الكِبَارُ الإِشْرَاقُ بِاللَّهِ ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ ، وَقَتْلُ النَّفْسِ ، وَالْبَيْتِ لِلنَّمُوسِ ، وَلَإِنْ عَمِرَ حَدِيثُ فِي الْعَاقِ أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ وَالْبُزَارِيُّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ بَلَفْظَ ثَلَاثَةٍ لَا يَنْظُرُ لَهُ لِبِهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ : الْعَاقُ لَوَالِدَيْهِ ، وَمِمَّنْ أَخْرَجَهُ وَالْمَنَانُ ، وَأَخْرَجَ أَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْعَاصِ أَيْضًا نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ هَذَا لَكِنْ**

قال د الحديث ، بدل د المثنان ، والدیوث بمهمله ثم تحتانیة وآخره مثلثة بوزن فروع وقع تفسيره فی نفس الخبر أنه الذی یقر الخبث فی أهله ، والعقوق یضم المین المهمة مشتق من العق وهو القطع ، والمراد به صدور ما یتأذى به الوالد من ولده من قول أو فعل إلا فی شرك أو مصیبة ما لم یتعنت الوالد ، وضبطه ابن عطیة بوجوب طاعتها فی المباحات فعلا وتركها واستحبابها فی المندوبات ، وفروض الکفاية كذلك ، ومنه تقدیمهما عند تعارض الامرین وهو کمن دعت أمه لیرضها مثلاً بحيث یفوت علیه فعل واجب أن استمر عندها ویفوت ما قصدته من تأنيبه لها وغير ذلك لو ترکها وفعله وكان ما یمکن نذاركه مع فوات الفضيلة كالصلاة أول الوقت أو فی الجماعة . ثم ذکر المصنف فی الباب ثلاثة أحادیث أيضا : أولها حدیث المغيرة بن شعبه ، قوله (عن منصور) هو ابن المغتر ، والمسيب هو ابن رافع ، ووراد هو كاتب المغيرة بن شعبه ، والسند كله كوفيون . ووقع التصريح بجماع منصور له من المسيب فی الدعوات ، وقد تقدم فی الاستقراض من رواية عثمان بن أبي شيبة عن جریر عن منصور كالذی هنا ، وذكر المولى فی د الاطراف ، أن فی رواية منصور عن المسيب عند البخاری ذكر عقوق الامهات فقط ، وليس كما قال بل هو بتمامه فی الموضعین ، لكنه فی الاصل طرف من حدیث معلول سیأتی فی القدر من طریق عبد الملك بن عمير ، وفی الرافق من طریق الشعبي كلاما عن وراد أن معاوية كتب الى المغيرة أن اكتب الى محمد بن سمته ، فذكر الحدیث فی التهليل عقب الصلوات ، قال : وكان ینهى ، فذكر ما هنا ، وسیأتی فی الدعوات أوله فقط من رواية قتيبة عن جریر دون ما فی آخره . والحاصل أنه فرقه من حدیث جریر عن منصور فی موضعین ، ويحتمل أنه كان عند شيخه هكذا ، وتقدم فی الزكاة من طریق أخرى عن الشعبي مقتصرًا على الذی هنا أيضا . قوله (ان الله حرم علیكم عقوق الامهات) تقدم فی الاستقراض الاشارة الى حكمة اختصاص الأم بالذكر ، وهو من تخصيص الشيء بالذكر اظهارا لعظم موقعه . والامهات جمع أمهة وهي لمن یعقل ، بخلاف افظ الأم فانه أعم . قوله (ومنعاه وهات) وقع فی رواية غیر أبی ذر وفی الاستقراض د ومنع بغير تنوین ، وهي فی الموضعین بسكون الثوب مصدر منع بمنع ، وسیأتی ما یتعلق به فی السلام على د قيل وقال د وأما هات فبکسر المثناة فعل أمر من الايتاء قال الخليل : أصل هات آت فقلبت الالف هاء . والحاصل من النہی منع ما أمر باعطائه وطلب ما لا یتستحق أخذه ، ويحتمل أن یكون النہی عن السؤال مطلقا كما سیأتی بسط القول فيه قريبا ، ویكون ذكره هنا مع ضده ثم أعيد تأكيدا للنہی عنه ، ثم هو محتمل أن یدخل فی النہی ما یكون خطابا لانیین كما ینهى الطالب عن طلب ما لا یتستحقه وینهى المطلوب منه عن إعطاء ما لا یتستحقه الطالب لثلاثا یمنه على الاثم ، قوله (وواد البنات) بسكون الهمزة هو ذن البنات بالحیة ، وكان أهل الجاهلية یفعلون ذلك کراهة فیهن ، ويقال ان أول من فعل ذلك قیس ابن عاصم القیمی ، وكان بعض أعدائه أغار علیه فامر بنته فأخذها لنفسه ثم حصل بیئهم صلح فحیر ابنته فأختارت زوجها . فأتی قیس على نفسه أن لا تولد له بنت إلا دفنها حیة ، فتبعه العرب فی ذلك ، وكان من العرب فريق ثان یقتلون أولادهم مطلقا ، إما تنفاسا منه على ما ینقصه من ماله ، وإما من حدم ما ینفقه علیه ، وقد ذکر الله أمرهم فی القرآن فی عدة آیات ، وكان صمصمة بن ناجية النیمی أيضا وهو جد الفرزدق ممام بن غالب بن صمصمة أول من فدئ الموردة ، وذلك أنه یحسد الى من یرید أن یفضل ذلك فیضدی الولد منه بحال یتفقان علیه ، والی ذلك أشار الفرزدق بقوله :

وجدى الذى منسح الواثدا ه وأحيا الوليد فلم يراد

وهذا محمول على الفريق الثانى ، وقد بقى كل من قيس وصمصعة الى أن أدركا الاسلام ولهما حجة ، وإنما خص
البنات بالذكور لانه كان الغالب من فعلهم ، لأن الذكور مظنة الفدرة على الاكتساب : وكانوا فى صفة الواد على
طريقين : أحدهما أن يأمر أسرته إذا قرب وضعا أن تطلق بجانب حفرة ، فإذا وضعت ذكرا أبقتة وإذا وضعت
أنثى طرحتها فى الحفرة ، وهذا أليق بالفريق الاول . ومنهم من كان إذا صارت البنت سداسية قال لا لها . طيبها
وزينها لازورها أقاربها ، ثم يبعدها فى الصحراء حتى يأتى البئر فيقول لها الطرى فيها وبدفعا من خلفها
ويطسها ، وهذا الأثنى بالفريق الثانى ، والله أعلم . قوله (وكره لكم قبل وقال) فى رواية الشعبي ، وكان
ينهى عن قبل وقال ، كذا للأكثر فى جميع المراضع بغير تنوين ، ووقع فى رواية السكندرية هنا قولا وقال ،
والاول أشهر ، وفيه تعقب على من زعم انه جائز ولم تقع به ارواية ، قال الجوهري : قبل وقال اسمان ،
يقال كثير القيل والقال ، كذا جزم بانها اسمان ، وأشار الى الدليل على ذلك بدخول الالف واللام عليهما .
وقال ابن دقيق العيد : لو كانا اسمين بمعنى واحد كالقول لم يكن لمعطف أحدهما على الآخر قائدة ، فاشار الى ترجيح
الاول . وقال الحب الطبرى فى قبل وقال ثلاثة أوجه : أحدهما أنهما مصدران للقول ، تقول قلت قولاً وقيلاً وقالاً
والمراد فى الأحاديث الإشارة الى كراهة كثرة الكلام لأنها تتول الى الخطأ ، قال وإنما كرره المبالغة فى الوجه عنه ،
ثانيها ارادة حكاية أقويل الناس واليهى عنها ليخبر عنها فيقول : قال فلان كذا وقيل كذا ، والثى عنه إما للوجر
عن الاستكثار منه ، وإما لشيء مخصوص منه وهو ما يكرهه المحكى عنه . ثالثاً أن ذلك فى حكاية الاختلاف فى
أموال الدين كقوله : قال فلان كذا وقال فلان كذا ، وعمل كراهة ذلك أن يكثر من ذلك بحيث لا يؤمن مع الاكثار
من الزلل ، وهو مخصوص بمن ينقل ذلك من غير تثبت ، ولكن يقلد من سمعه ولا يحتاط له . قلت : ويؤيد ذلك
المحدث الصحيح ، كنى بالمرء إنما أن يحدث بكل ما سمع ، أخرجه مسلم ، وفى شرح المشكاة ، قوله قبل وقال من
قوله قبل كذا وقال كذا ، وبتأويهما على كونهما فعلين محكيين متعاضدين للضمير والاعراب على إعرابهما بجرى الاسماء
خالوين من الضمير ، ومنه قوله : إنما الدنيا قيل وقال ، وإدخال حرف التمرير عليهما فى قوله ما يعرف القال
القيل لذلك . قوله (وكثرة السؤال) تقدم فى كتاب الزكاة بيان الاختلاف فى المراد منه وهل هو سؤال المال ،
أو السؤال عن المضائل والمعضلات ، أو أعم من ذلك ؟ وإن الاولى حمله على المعموم . وقد ذهب بعض العلماء
الى أن المراد به كثرة السؤال عن أخبار الناس وأحداث الزمان ، أو كثرة سؤال انسان بعبته عن تفاصيل حاله ،
فان ذلك مما يكره المسئول غالباً . وقد ثبت النهى عن الأغلوطن أخرجه أبو داود من حديث معاوية . وثبت عن
جمع من السلف كراهة تسكف المسائل التى يستحيل وقوعها عادة أو يندر جداً ، وإنما كرهوا ذلك لما فيه من
التنطع والقول بالظن ، إذ لا يخلو صاحبه من الخطأ . وأما ما تقدم فى القمان فكره النهى بالسائل وعابها ،
وكذا فى التفسير فى قوله تعالى (لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم) فذلك خاص بزمان نزول الوحي ،
ويشير اليه حديث « أعظم الناس جرماً عند الله من سأل عن شيء لم يحرم من أجل مسألته » وثبت أيضاً ذم
السؤال الدال ومدح من لا يلحف فيه كقوله تعالى (لا يسألون الناس إلحافاً) وتقدم فى الزكاة حديث « لا تزال
المسألة بالعبد حتى يأتى يوم القيامة وليس فى ربه سرعة لهم ، وفى صحيح مسلم « إن المسألة لا تحل إلا ثلاثة : لثى

فقر مدقع ، أو غرم مفضل ، أو جائحة ، وفي السن قوله عليه السلام لابن عباس : إذا سألت فاسأل الله ، وفي سنن أبي داود : إن كنت لا بد سائلا فاسأل الصالحين ، وقد اختلف العلماء في ذلك ، والمعروف عند الشافعية أنه جائز لأنه طلب مباح فأشبه المأرية ، وحلوا الأحاديث الواردة على من سأل من الزكاة الواجبة من ليس من أهلها ، لكن قال النووي في شرح مسلم : اتفق العلماء على النهي عن السؤال من غير ضرورة . قال واختلاف أصحابنا في سؤال الفاجر على الكسب على وجهين أحدهما التحريم لظاهر الأحاديث . والثاني يجوز مع الكراهة بشروط ثلاثة : أن لا يلح ولا يذل نفسه زيادة على ذلك نفس السؤال ، ولا يؤذي المستول . فإن فقد شرط من ذلك حرم . وقال الفاكهاني : يشجب من قال بكراهة السؤال مطلقا مع وجود السؤال في عصر النبي عليه السلام ثم السلف الصالح من غير تكبر ، فالشارع لا يقر على مكروه . فلت : لعل من كره مطلقا أراد أنه خلاف الأولى . ولا يلزم من وقوعه أن تغير صفته ولا من تقريره أيضا ، وينبغي حل حال أولئك على السداد ، وأن السائل منهم غالبا ما كان يسأل إلا عند الحاجة الشديدة . وفي قوله من غير تكبر ، نظر في الأحاديث الكثيرة الواردة في ذم السؤال كفاية في إنكار ذلك . (تنبيه) : جميع ما تقدم قريبا سأل لنفسه ، وأما إذا سأل لغيره فإذى يظهر أيضا أنه يختلف باختلاف الأحوال . قوله (إضاعة المال) تقدم في الاستقراض أن الأكثر حلوه على الإسراف في الانفاق ، وقيده بعضهم بالانفاق في الحرام ، والآخرون أنه ما اتفق في غير وجهه المأذون فيه شرعا سواء كانت دينية أو دنيوية فنع منه ، لأن الله تعالى جعل المال قايما لمصالح العباد ، وفي تذييرها تفويت تلك المصالح ، إما في حق مضيعها وإما في حق غيره ، ويستثنى من ذلك كثرة انفاقه في وجوه البر لتحصيل ثواب الآخرة ما لم يفوت حقا أخرويا أهم منه . والحاصل في كثرة الانفاق ثلاثة أوجه : الأول إنفاقه في الوجوه المذمومة شرعا فلا شك في منعه ، والثاني إنفاقه في الوجوه المحمودة شرعا فلا شك في كونه مطلوباً بالشرط المذكور ، والثالث إنفاقه في المباحات بالإصلاح كإزالة النفس ، فهذا ينقسم إلى قسمين : أحدهما أن يكون على وجه يليق بحال المنفق وبقدرة ماله ، فهذا ليس بأسراف . والثاني ما لا يليق به عرفا ، وهو ينقسم أيضا إلى قسمين : أحدهما ما يكون لدفع مفسدة إما ناجزة أو متوقفة ، فهذا ليس بأسراف ، والثاني ما لا يكون في شيء من ذلك فابهور على أنه إسراف ، وذهب بعض الشافعية إلى أنه ليس بأسراف قال : لأنه تقوم به مصلحة البدن وهو غرض صحيح ، وإذا كان في غير مصيبة فهو مباح له . قال ابن دقيق العيد : وظاهر القرآن يمنع ما قاله . وقد صرح بالمنع القاضي حسين فقال في كتاب قيم الصدقات : هو حرام ، وقيمة الغزالي ، وجزم به الرافعي في الكلام على المنادم ، وصحح في باب الحجر من الشرح وفي المحرر أنه ليس بتبذير ، وتبعه النووي ، والذي يرجح أنه ليس مذموما لذاته ، لكنه يفضي غالبا إلى ارتكاب المحذور كسؤال الناس ، وما أدى إلى المحذور فهو محذور . وقد تقدم في كتاب الزكاة البحث في جواز التصدق بجميع المال وأن ذلك يجوز لمن عرف من نفسه الصبر على المضايقة ، وجزم البايجي من المالكية بمنع استيعاب جميع المال بالصدقة قال : وبكره كثرة إنفاقه في مصالح الدنيا ، ولا بأس به إذا وقع نادرا لحادث يحدث كنفية ، أو هيد أو وليسة . وما لا خلاف في كراهته مجازة الحد في الاتفاق على البناء زيادة على قدر الحاجة ، ولا سيما أن أضاف إلى ذلك المبالغة في الزخرفة ومنه احتمال التبع الفاحش في البياعات بغير سبب . وأما إضاعة المال في المصيبة فلا يختص بارتكاب الفواحش ، بل يدخل فيها سوء القيام على الرقيق واليهائم حتى يهلكوا ، ودفع مال من لم يؤنس منه الرش إلى ، وقسبه مالا

يقتنع بجهنمه كالجوهرة النفيسة . وقال السيكي الكبير في « الحلييات » : الضابط في إضاعة المال أن لا يكون لغرض ديني ولا دنيوي ، فإن اتقيا حرم قطعا ، وإن وجد أحدهما وجودا له بال وكان الاتفاق لائقا بالجمال ولا مصيب فيه جلا قطعا ، وبين التبتين وسائط كثيرة لا تدخل تحت ضابط فمل الفتى أن يرى فيما تيسر منها رايه ، وأما ما لا يتيسر فقد تعرض له : فالإتفاق في المعصية حرام كله ، ولا نظر الى ما يحصل في مطلوبه من قضاء شهوة وله حسنة . وأما انفاقه في الملاذ المباحة فهو موضع الاختلاف ، فظاهر قوله تعالى ﴿ والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما ﴾ أن الزائد الذي لا يليق بحال المنفق إسراف . ثم قال : ومن بذل مالا كثيرا في غرض يسير قافه عدة المغلاء مضيقا ، بخلاف عكسه ، والله أعلم . قال الطيبي : هذا الحديث أصل في معرفة حسن الخلق ، وهو قنبح جميع الأخلاق الحميدة والخلل الجميلة . الحديث الثاني ، قوله (حدثني إسحق) هو ابن سفيان الواسطي ، وعالده هو ابن عبد الله الطحان ، والجريري بضم الجيم هو سعيد بن إبّاس ، وهو ممن اختلط ولم أر من صرح بأن سمع خالد منه قبل الاختلاط ولا بعده ، لكن تقدم في الشهادات من طريق بشر بن المفضل وبأبي في استنباط المرتدين من رواية إسماعيل بن علي كلاهما عن الجريري ، وإسماعيل ممن سمع من الجريري قبل اختلاطه ، وبين في الشهادات تصريح الجريري في رواية إسماعيل عنه بتحديث عبد الرحمن بن أبي بسكرة له به . قوله (ألا أنبئكم) في رواية بشر بن المفضل عن الجريري في الاستئذان « ألا أخبركم » ، قوله (بأكبر الكبائر ثلاثا) أي قالها ثلاث مرات على عادة في تكرير الشيء ثلاث مرات تأكيداً ليعبه السامع على إحضار قلبه وفهمه للتعبير الذي يذكره وفهم بعضهم منه أن المراد بقوله « ثلاثا » ، هدد الكبائر وهو بعيد ، ويؤيد الأول أن أول رواية إسماعيل بن علي في استنباط المرتدين « أكر الكبائر الأشرار » ، وعقوق الوالدين ، وشهادة الزور ثلاثا ، وقد اختلف السلف فذهب الجمهور الى أن من الذنوب كبائر ، ومنها صفائر ، وشدت طائفة منهم الأستاذ أبو إسحق الإسفرايني فقال : ليس في الذنوب صغيرة بل كل ما نهى الله عنه كبيرة ، ونقل ذلك عن ابن عباس ، وحكمه القاضي عياض عن المحققين ، واحتجوا بأن سر « نالفة لله فهي بالنسبة الى جلاله كبيرة اه . ونسبه ابن بطال الى الأشعرية فقال : انقسام الذنوب الى صفائر وكبائر هو قول عامة الفقهاء ، وخالفهم من الأشعرية أبو بكر بن الطيب وأصحابه فقالوا : المعاصي كلها كبائر ، وإنما يقال لها صفائر صغيرة بالاضافة الى ما هو أكبر منها ، كما يقال القبة المحرمة صغيرة باضافتها الى الزنا وكلها كبائر ، قالوا : ولا ذنب عندنا يغفر واجبا باجتناب ذنب آخر بل كل ذلك كبيرة ، ومركبة في المشيئة غير الكفر ، لقوله تعالى ﴿ ان الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ﴾ . وأجابوا عن الآية التي احتج أهل القول الأول بها وحى قوله تعالى ﴿ ان تجنّبوا كبائر ما تنهون عنه ﴾ أن المراد الشرك . وقد قال الفراء : من قرأ « كبائر » فإفراد بها كبير ، وكبير الائم هو الشرك ، وقد يأتي لفظ الجمع والمراد به الواحد كقوله تعالى ﴿ كذبت قوم نوح المرسلين ﴾ ولم يرسل اليهم غير نوح ، قالوا : وجواز العقاب على الصغيرة بجوازها على الكبيرة اه . قال النووي : قد تظاهرت الأدلة من الكتاب والسنة الى القول الأول ، وقال الفراء في « التيسير » انكار الفرق بين الصغيرة والكبيرة لا يليق بالفقيه . فقلت : قد حقق امام الحرمين المنقول عن الاشاعة واختاره وبين أنه لا يخالف ما قاله الجمهور ، فقال في « الارشاد » : المرضي عندنا أن كل ذنب يعصى الله به كبيرة ، فرب شيء يمد صغيرة بالاضافة الى الأقران ولو كان في حق الملك اسكان كبيرة ، وأرب أعظم من عصى ، فكذا

بالإضافة الى مخالفته عظيم ، ولكن الذنوب وان عظمت فهي متفاوتة في رتبها . وظن بعض الناس أن الخلاف لفظي فقال : التحقيق أن الكبيرة اعتبارين : فالنسبة الى مقايضة بعضها لبعض فهي تختلف قطعا ، وبالنسبة الى الأمر الناهي فكلها كباثر اه . والتحقيق أن الخلاف معنوي ، وانما جرى اليه الأخذ بظاهر الآية ، والحديث الدال على أن الصغائر تكفر باجتناب الكبائر كما تقدم ، والله أعلم . وقال القرطبي : ما أظنه يصح عن ابن عباس أن كل ما نهى الله عن وجب عنه كبيرة لأنه مخالف لظاهر القرآن في الفرق بين الصغائر والكبائر في قوله (الذين يجتنبون كبائر الاثم والفواحش الا الدم) وقوله (ان يجتنبوا كبائر ما نهون عنه نسكفر عنكم سيئاتكم) فجعل في المنهيات صغائر وكبائر ، وفرق بينهما في الحكم اذ جعل تكفير السيئات في الآية مشروطا باجتناب الكبائر ، وأسند اللم من الكبائر والفواحش ، فكيف يعني ذلك على حبر القرآن ؟ قلت : ويؤيده ما سياتي عن ابن عباس في تفسير اللم ، لكن النقل المذكور عنه ، أخرجه اسماعيل القاضي والطبري بسند صحيح على شرط الشيخين إل ابن عباس فالأولى أن يكون المراد بقوله نهى الله عنه محمولا على نهى خاص وهو الذي قرن به وعيد كاقيد في الرواية الاخرى عن ابن عباس فيجعل مطلقة على مقيدة جمعا بين كلاميه . وقال الطبري : الصغرة والكبيرة أمران فسيان ، فلا بد من أمر يضاهان اليه وهو أحد ثلاثة أشياء : الطاعة أو المصيبة أو الثواب . فأما الطاعة فكل ما تكفره الصلاة مثلا فهو من الصغائر ، وكل ما يكفره الاسلام أو المحرة فهو من الكبائر . وأما المصيبة فكل معصية يستحق فاعلها بسببها وعيدا أو عقابا أزيد من الوعيد أو العقاب المستحق بسبب معصية أخرى فهي كبيرة وأما الثواب ففعال المصيبة اذا كان من المقربين فالصغيرة بالنسبة اليه كبيرة ، فقد وقعت المعاتبة في حق بعض الأنبياء على أمور لم تعد من غيرهم معصية اه . وكلامه فيما يتعلق بالوعيد والعقاب يخص عموم من أطلق أن علامة الكبيرة ورود الوعيد أو العقاب في حق فاعلها ، لكن يلوم منه أن مطلق قتل النفس مثلا ليس كبيرة ، كآفة وان ورد الوعيد فيه أو العقاب لكن ورد الوعيد والعقاب في حق قاتل ولده أشد ، فالصواب ما قاله الجمهور وأن المثال المذكور وما أشبهه ينقسم الى كبيرة وأكبر ، والله أعلم . قال النووي : واختلفوا في ضبط الكبيرة اختلافا كثيرا منتقرا ، فروى عن ابن عباس أنها كل ذنب ختمه الله بنار أو غضب أو لعنة أو عذاب ، قال : وجاء نحو هذا عن الحسن البصري ، وقال آخرون : هي ما أوعده الله عليه بنار في الآخرة أو أوجب فيه حدا في الدنيا . قلت : وعن نص على هذا الأخير الامام أحمد فيما نقله القاضي أبو يعلى ، ومن الشافعية الماوردي ولفظه : الكبيرة ما وجبت فيه الحدود ، أو توجه اليها الوعيد . والمقول عن ابن عباس أخرجه ابن أبي حاتم بسند لا بأس به ، إلا أن فيه انقطاعا . وأخرج من وجه آخر متصل لا بأس برجاله أيضا عن ابن عباس قال : كل ما توعد الله عليه بالنار كبيرة . وقد ضبط كثير من الشافعية الكبائر بضوابط أخرى ، منها قول إمام الحرمين : كل جريمة تؤذي بقلة أكرثات مرتكبها بالدين ورقة الديانة . وقول الحلبي : كل محرم لعينه منهي عنه لمعنى في نفسه . وقال الرافعي : هي ما أوجب الحد . وقيل ما يلحق الوعيد بصاحبه بنص كتاب أو سنة . هذا أكثر ما يوجد للمصاحب وم الى ترجيح الأول أميل ، لكن الثاني أوفق لما ذكره عند تفصيل الكبائر اه كلامه . وقد استشكل بأن كثيرا مما وردته النصوص بكونه كبيرة لا حد فيه كالعقوق ، وأجاب بعض الأئمة بأن مراد قائله ضبط ما لم يرد فيه نص بكونه كبيرة . وقال ابن عبد السلام في الفرائد : لم أفسد لاحد من العلماء على ضابط الكبيرة لا يسلم من

الاعتراض ، والاول ضابطها بما يشهر بتهاون سركها بدينه إشعارا بدين الكبائر المنصوص عليها . قلت : وهو ضابط جيد . وقال القرطبي في « المفهم » : الراجح أن كل ذنب نص على كبره أو عظمه أو توعده عليه بالعقاب أو علق عليه حد أو شدد التكثير عليه فهو كبيرة ؛ وكلام ابن الصلاح يوافق ما نقل أولا عن ابن عباس ، وزاد إيجاب الحد ، وعلى هذا يكثر عدد الكبائر . فأما ما ورد النص الصريح بسكوته كبيرة فسيأتي القول فيه في الكلام على حديث أبي هريرة « اجتنبوا السبع المرقبات » في كتاب استنابة المرتدين ، ونذكر هناك ما ورد في الأحاديث زيادة على السبع المذكورات عما نص على كونها كبيرة أو مربةقة . وقد ذهب آخرون إلى أن الذنوب التي لم ينص على كونها كبيرة مع كونها كبيرة لا ضابط لها ، فقال الواحدى : ما لم ينص الشارع على كونه كبيرة فالخسكة في إخفائه أن يمتنع العبد من الوقوع فيه خشية أن يكون كبيرة ، كإخفاء ليلة القدر وساعة الجمعة والاسم الأعظم ، والله أعلم

(فصل) قوله « أكبر الكبائر » ليس على ظاهره من المحصر بل « من » فيه مقدرة ، فقد ثبت في أشياء أخر أنها من أكبر الكبائر ، منها حديث أنس في قتل النفس وسيأتي بيانه في الذى بعده ، وحديث ابن مسعود « أى الذنب أعظم » فذكر فيه الزنا بحليلة الجار وسيأتي بعد أبواب ، وحديث عبد الله بن أنس الجهني مرفوعا قال « من أكبر الكبائر - فذكر منها - البين الفموس » أخرجه الترمذى بسند حسن ، وله شاهد من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص عند أحمد ، وحديث أبي هريرة رفته « أنه من أكبر الكبائر استعانة المراء في عرض رجل مسلم » أخرجه ابن أبي حاتم بسند حسن ، وحديث بريدة رفته « من أكبر الكبائر - فذكر منها - منع فضل الماء ومنع الفحل » أخرجه البزار بسند ضعيف ، وحديث ابن عمر رفته « أكبر الكبائر سوء الظن بقاءه » أخرجه ابن مردويه بسند ضعيف ، ويقرب منه حديث أبي هريرة مرفوعا « ومن أظلم ممن ذنب يخلق يخلق » الحديث وقد تقدم قريبا في كتاب القياس ، وحديث عائشة « أبغض الرجال إلى الله الألد الخصم » أخرجه الشيخان ، وتقدم قريبا حديث عبد الله بن عمرو « من أكبر الكبائر أن يسب الرجل أباه ، ولكنه من جملة العقوق » قال ابن دقيق العيد : يستفاد من قوله « أكبر الكبائر » انقسام الذنوب إلى كبير وأكبر ، ويستنبط منه أن في الذنوب صفات ، يمكن فيه نظر ، لأن من قال كل ذنب كبيرة فالكبائر والذنوب عنده متواردان على شئ واحد ، فكأنه قيل : ألا أنبئكم بأكثر الذنوب ؟ قال ولا يلزم من كون الذى ذكر أنه أكبر الكبائر استوائها فان الشرك بالله أعظم من جميع ما ذكر معه . قوله (الاشارة بالله) قال ابن دقيق العيد : يحتمل أن يراد به مطلق الكفر ، ويكون تخصيصه بالذكر لقلبته في الوجود ، لاسيما في بلاد العرب ، فذكر تنبيهه على غيره من أصناف الكفر . ويحتمل أن يراد به خصوصه لإلأه يرد على هذا الاحتمال أنه قد يظهر أن بعض الكفر أعظم من الشرك وهو التعطيل فيترجم الاحتمال الاول على هذا . قوله (وعشوق الوالدين) تقدم الكلام عليه قريبا ، وذكر قبله في حديث أنس الآتى بعده قتل النفس والمراد قتلها بغير حق . قوله (وكان متكئا مجلس) في رواية بشر بن الفضل عن الجري في الشهادات « وجلس وكان متكئا » وأما في الاستئذان فكان الاول . قوله (فقال ألا وقول الزور وشهادة الزور ، ألا وقول الزور وشهادة الزور ، فما زال يكررها حتى قلنا ليته سكت » أى تمنيناه يسكت اشفاقا عليه لما رأوا من انزعاجه في ذلك . وقال ابن دقيق العيد : اهتمامه عليه السلام بشهادة الزور يحتل أن يكون لأنها أسهل فوغوا على الناس ، والنهاون

بها أكثر ، ومفسرتها أسر وقوعا ، لأن الشرك ينبر عنه المسلم ، والمعتوق ينبر عنه الطمع ، وأما قول الزور فإن الحوامل عليه كبيرة لحسن الاهتمام بها ، وليس ذلك لمظنها بالنسبة إلى ما ذكر معها . قال : وأما حلف الشهادة على القول فينبغي أن يكون تأكيداً للشهادة لأننا لو حملناه على الإطلاق لزم أن تكون الكذبة الواحدة مطلقاً كبيرة وليس كذلك ، وإذا كان بعض الكذب منصوحاً على خطئه كقوله تعالى ﴿ ومن يكسب خطيئة أو إثماً ثم يرم به بريئاً فقد احتمل بهتاناً وإثماً مبيناً ﴾ . وفي الجملة فإن الكذب متفاوتاً بحسب تفاوت مفاسده ، قال : وقد نص الحديث الصحيح على أن التوبة والنية كبيرة ، والغيبة تختلف بحسب القول المغتاب به ، فالغيبة بالقتل كبيرة ولا تساويها الغيبة بفتح الحلقه أو الهمة مثلاً ، والله أعلم . وقال غيره : يجوز أن يكون من حلف الخاص على تمام ، لأن كل شهادة زور قول زور بنفسه عكس ، ويحتمل قول الزور على ترويح خاص منه . قلت : والأولى ما قاله الشيخ ، ويؤيده وقوع الشك في ذلك في حديث أنس الذي بعده ، فدل على أن المراد شيء واحد . وقال القرطبي : شهادة الزور هي الشهادة بالكذب ليتوصل بها إلى الباطل من إنلاف نفس أو أخذ مال أو تحليل حرام أو تحريم حلال ، فلا شيء من الكبائر أعظم ضرراً منها ولا أكثر فساداً بعد الشرك بالله . وذهب بعضهم أن المراد بشهادة الزور في هذا الحديث الكفر ، فإن الكافر شاهد بالزور وهو ضعيف ، وقيل المراد من يستحل شهادة الزور وهو بعيد ، والله أعلم . الحديث الثالث ، قوله (عبيد الله بن أبي بكر) أي ابن أنس بن مالك ، ووقع كذلك في العبادات من رواية وهب بن جرير وعبد الملك بن إبراهيم عن شعبة . قوله (ذكر رسول الله ﷺ الكبائر أو سئل عن الكبائر) كذا في هذه الرواية بالشك ، وجرم في الرواية التي في الشهادات بالثاني قال : سئل الخ . ووقع في الديات عن عمر وهو ابن مرزوق عن شعبة عن ابن أبي بكر دمع أنس عن النبي ﷺ قال : أكبر الكبائر الإشراك بالله ، الحديث وكذا رويناه في كتاب الإيمان لابن منده ، وفي كتاب القضاة للنفاس ، من طريق أبي عامر العنقي عن شعبة وقد علق البخاري في الشهادات طريق أبي عامر ولم يسق لفظه ، وهذا موافق لحديث أبي بكر في أن المذكورات من أكبر الكبائر لا من الكبائر المطلقة . قوله (فقال ألا أنبئكم بأكبر الكبائر ؟ قال : قول الزور الخ) هذا ظاهره أنه خص أكبر الكبائر بقول الزور ، ولكن الرواية التي أشرت إليها قيل تؤخذ بأن الأربعة المذكورات مشتركات في ذلك . قوله (أو قال شهادة الزور ، قال شعبة وأكثر ظني أنه قال شهادة الزور) قلت : ووقع المجرم بذلك في رواية وهب بن جرير وعبد الملك بن إبراهيم في الشهادات ، قال قتبية وشهادة الزور ، ولم يشك . ولمسلم من رواية خالد بن الحارث عن شعبة « وقول الزور » ، ولم يشك أيضاً . وفي هذا الحديث والذي قبله استحباب إعادة الموعظة ثلاثاً لتفهم ، وإنزعاج الواعظ في وعظه ليسكون أبلغ في الوهي عنه والوجع عن فعل ما ينهى عنه ، رقيه غلظ أمر شهادة الزور لما يترتب عليها من الفساد وإن كانت مراتبها متفاوتة ، وقد تقدم بيان شيء من أحكامها في كتاب الشهادات ، وضابط الزور وصف الشيء على خلاف ما هو به ، وقد يضاف إلى القول فيشمل الكذب والباطل ، وقد يضاف إلى الشهادة فيختص بها ، و« يضاف إلى الفعل ومنه « لا بأس ثوبن زور » ، ومنه تسمية الشعر الموصول زوراً كما تقدم في لباس ، وتقدم بيان الاختلاف في المراد بقوله تعالى ﴿ والذين لا يشهدون الزور ﴾ وأن الراجح أن المراد به في الآية الباطل والمراد لا يحضرونه ، وفيه التحريض على مجانبة كبائر الذنوب ليحصل تكفير الصغائر بذلك كما وعد الله عز وجل ، وفيه إشفاف للنبيذ على شيخه إذا رأى منجزاً وتعمى عدم غضبه لها

يترتب على الغضب من تغير مزاجه ، والله أعلم

٧ - باب صلة الوالد للمشارك

٥٩٧٨ - **حديث** أبي حمزة حدثنا سفيان بن عروة أخبرني أبي « أخبرني أسماء ابنة أبي بكر رضي الله عنها قالت : أنقنى أمي رغبة في عهد النبي ﷺ ، فسألت النبي ﷺ آصلها ؟ قال : نعم : قال ابن هبينة : فأنزل الله تعالى فيها ﴿ لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ﴾ »

قوله (باب صلة الوالد المشترك) ذكر فيه حديث أسماء بنت أبي بكر « أنقنى أمي وهي رغبة » وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الحب ، وتقدم بيان الاختلاف في قوله « رغبة » هل هو بالميم أو الموحدة ، قال الطبري : الذي تمحروا قولها « رغبة » ان كان بلا قيد فالمراد رغبة في الاسلام لا غير ، واذا قرنت بقوله « مشركة » أو في عهد قريش فالمراد رغبة في صلتي ، وان كانت الرواية « رغبة » بالميم فعناء كارهة للاسلام . قلت أما التي بالموحدة فبفتحين حل المطلق فيه على المفيد فانه حديث واحد في قصة واحدة ، ويتمين المفيد من جهة أخرى ، وهي أنها لو جاءت رغبة في الاسلام لم تحتاج أسماء أن تستأذن في صلتها لشبوح التألف على الاسلام من فعل النبي ﷺ وأمره فلا يحتاج الى استئذانه في ذلك

٨ - باب صلة المرأة أمها ولها زوج

٥٩٧٩ - وقال القيث « حدثني هشام بن عروة » عن أسماء قالت قَدِمْتُ أمي وهي مشركة - في عهد قريش ومَدَّسَهُمْ إذ عاهدوا النبي ﷺ - مع أبيها ، فاستفتيتُ النبي ﷺ فقلت : إن أمي قَدِمَتْ وهي رغبة ، قال : نعم ، صلى أمك »

٥٩٨٠ - **حديث** أبي حمزة حدثنا القيث عن عُقَيْل عن ابن شهاب عن عُبَيْد الله بن عبد الله « أن هبة الله ابن عباس أخبره أن أبا سفيان أخبره أن هرقل أرسل إليه فقال : فإيا أمر ؟ يعني النبي ﷺ : فقال : يأمرنا بالصلاة والصدقة والعفاف والصلة »

قوله (باب صلة المرأة أمها ولها زوج) ذكر فيه حديثين : أحدهما حديث أبي سفيان في قصة هرقل ، وأورد منها طرفاً وهو قول أبي سفيان « يأمرنا يعني النبي ﷺ بالصلاة والصدقة والعفاف والصلة » وقد تقدم شرحه مستوفى في أول الصحيح ، وذكرت كثيراً من فوائده أيضاً في تفسير آل عمران ، والمراد منه هنا ذكر الصلة فيؤخذ حكم الترجمة من عمومها . الثاني حديث أسماء بنت أبي بكر المشار اليه في الباب قبله أوردته مملفاً فقال « وقال القيث حدثني هشام ، وهو ابن عروة ، وقد وقع لنا موصولاً في « مستخرج أبي نعيم » الى القيث ، ووقع لنا يعلو في « جزء أبي الجهم الملا بن موسى » عن القيث . قال ابن بطال : فنه الترجمة من حديث أسماء أن النبي ﷺ أباح لاسماء أن تصل أمها ولم يشترط في ذلك مشاورة زوجها ، قال : وفيه حجة لمن أجاز للبرأة أن تتصرف في مالها بدون إذن

زوجها . كذا قال ، ولا يخفى أن القول بالاشتراط إن ثبت فيه دليل خاص يقدم على ما دل عليه عدم التقييد في حديث أسماء

٩ - باب صلة الأخ للمشارك

٥٩٨١ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل **حدثنا** عبد العزيز بن مسلم **حدثنا** عبد الله بن دينار قال « سمعتُ ابن عمر رضي الله عنهما يقول : رأى عمرُ حلةَ سيرةَ تبع ، فقال : يا رسول الله ، ابتعْ هذه والبسها يوم الجمعة وإذا جاءك الوفود . قال : إنما يلبسُ هذه من لا تلاقَ له . فأتى النبي ﷺ منها بمثل ، فأرسل إلى عمر بمِثْلٍ فقال : كيف ألبسها وقد قلتَ فيها ما قلتَ ؟ قال : إني لم أعطكها لتلبسها ، ولكن تبيعها أو تسكوها . فأرسل بها عمر إلى أخ له من أهل مكة قبل أن يسلم »

قوله (باب صلة الأخ للمشارك) ذكر فيه حديث ابن عمر رأى عمر حلة سيرة تبع ، الحديث ، وقد تقدم شرحه في كتاب القباس ، وقوله فيه « ولكن تبيعها ، وقع في رواية الكشميني « تبيعها »

١٠ - باب فضل صلة الرحم

٥٩٨٢ - **حدثنا** أبو الوليد **حدثنا** شعبة قال أخبرني ابنُ عُمرانَ سمعتُ موسى بن طلحة « عن أبي أيوب قال : قيلَ يا رسول الله أخبرني بعمل يُدخلني الجنة . . . ع

٥٩٨٣ - **حدثني** عبد الرحمن بن بشر **حدثنا** بهز **حدثنا** شعبة **حدثنا** ابنُ عُمرانَ بن عبد الله بن موهب وأبوه عُمران بن عبد الله أنهما سمعا موسى بن طلحة « عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه أن رجلاً قال : يا رسول الله أخبرني بعمل يُدخلني الجنة ، فقال لقوم : ما له ما له ؟ فقال رسول الله ﷺ : أرب ما له ، فقال النبي ﷺ : تصدُّ الله لا تشرك به شيئاً ، وتقيم الصلاة ، وتؤتي الزكاة ، وتعمل الرحم . ذرّها . قال كأنه كان على راحلته »

قوله (باب فضل صلة الرحم) بفتح الراء وكسر الحاء المهملة ، يطلق على الأقارب وهم من بينه وبين الآخر نسب ، سواء كان يرثه أم لا ، سواء كان ذا محرم أم لا . وقيل هم المحارم فقط ، والاول هو المرجح لأن الثاني يستلزم خروج أولاد الأعمام وأولاد الأخوال من ذوى الأرحام وليس كذلك . وذكر فيه حديث أبي أيوب الأنصاري « قال قيل يا رسول الله أخبرني بعمل يدخلني الجنة ، أوردته من وجهين ، وفيه قوله ﷺ « أرب ما له » وفيه « تقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتصل الرحم » ، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الزكاة

١١ - باب ثم التماس

٥٩٨٤ - **حدثنا يحيى بن بكير** حدثنا الليث عن عُقَيْل عن ابن شهاب أن محمد بن جُبَيْر بن مُطعم قال : **« إن جُبَيْر بن مُطعم أخبره أنه سمع النبي ﷺ يقول : لا يدخل الجنة قاطع »**

قوله (باب اثم القاطع) أي قاطع الرحم . **قوله** (لا يدخل الجنة قاطع) كذا أورده من طريق عقيل ، وكذا عند مسلم من رواية مالك ومعر كلهم عن الزهري ؛ وقد أخرجه المصنف في «الادب المفرد» عن عبد الله بن صالح عن الليث وقال فيه : قاطع رحم ، وأخرجه مسلم والترمذي من رواية سفيان بن عيينة عن الزهري كرواية مالك ، قال سفيان : يعني قاطع رحم . وذكر ابن بطال أن بعض أصحاب سفيان رواه عنه كرواية عبد الله بن صالح فأدرج التفسير ، وقد ورد بهذا اللفظ من طريق الأعمش عن عطية عن أبي سعيد أخرجه إسماعيل القاضي في «الاحكام» ومن طريق أبي حريز بمهمة وراه ثم زاي بوزن عظيم واسمه عبد الله بن الحسين قاضي بهستان عن أبي بردة عن أبي موسى رفعه : لا يدخل الجنة مدمن مخر ، ولا مصدق بسحر ، ولا قاطع رحم ، أخرجه ابن حبان والحاكم . ولابن داود من حديث أبي بكره رفعه : ما من ذنب أجدر أن يجعل الله لصاحبه العقوبة في الدنيا مع ما يدخر له في الآخرة من البغي وقطيعة الرحم ، والمصنف في «الادب المفرد» من حديث أبي هريرة رفعه وان أعمال بني آدم تعرض كل عشية خمس ليلة جمعة ، فلا يقبل عمل قاطع رحم ، والقطراني من حديث ابن مسعود : ان أبواب السماء مغلقة دون قاطع الرحم ، والمصنف في «الادب المفرد» من حديث ابن أبي أوفى رفعه : ان الرحمة لا تنزل على قوم فهم قاطع الرحم ، وذكر الطبري أنه يحتمل أن يراد بالقوم الذين يساعدونه على قطيعة الرحم ولا يتكفرون عليه ، ويحتمل أن يراد بالرحمة المطر وأنه يحبس عن الناس عموماً بشؤم القاطع

١٢ - باب من أسقط في الرزق يصلح الرِّحِم

٥٩٨٥ - **حدثني إبراهيم بن المنذر** حدثنا محمد بن معن قال حدثني أبي عن سفيان بن أبي سعيد «عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول : من سرَّه أن يُيسَّطَ له في رزقه ، وأن يُنسأَ له في أثره فليصل رَحِمَهُ»

٥٩٨٦ - **حدثنا يحيى بن بكير** حدثنا الليث عن عُقَيْل عن ابن شهاب قال «أخبرني أنس بن مالك أن رسولَ الله ﷺ قال : من أحبَّ أن يُيسَّطَ له في رزقه ، ويُنسأَ له في أثره ، فليصل رَحِمَهُ»

قوله (باب من بسط له في الرزق صلة الرحم) أي لأجل صلة رحمه . **قوله** (محمد بن معن) أي ابن محمد بن معن بن فضالة بنون مفتوحة وممجنة ساكنة ابن عمرو ، ولنصلة جده الأعلى محبة ، وهو قليل الحديث موثق ليس له في البخاري سوى هذا الحديث ، وكذا أبوه لكن له موضع آخر أو موضعان . **قوله** (سعيد هو ابن أبي سعيد) المقبري . **قوله** (من سره أن يبسط له في رزقه) في حديث أنس «من أحب ، ولتترمذى وحسنه من وجه آخر عن أبي هريرة «ان صلة الرحم محبة في الأهل ، مثابة في المال ، منسأة في الأثر ، وعند أحمد بسند رجاله ثقات عن عائشة مرفوعاً «صلة الرحم وحسن الجوار وحسن الخلق يعمران الديار ويزيدان في الأعمار» وأخرجه

عبد الله بن أحمد في « زوائد المسند » ، والبرار وصحبه الحاكم من حديث علي بن محمد حديثي الباب قال « ويدفع عنه مائة السوء » ، ولا بن يعل من حديث أنس رفعه « ان الصدقة وصلة الرحم يزيد الله بهما في العمر » ، ويدفع بهما مائة السوء ، لجمع الأسرين ، لكن سنده ضعيف . وأخرج المؤلف في « الادب المفرد » من حديث ابن عمر مرفوع « من اتقى ربه ووصل رحمه أنسى له في عمره » ، وثرى ماله ، وأحب أهله . قوله (وينسا) بضم أوله وسكون الزون بعدها مهملة ثم حوطة أى يؤخر . قوله (في أمته) أى في أجله ، وسى الاجل أمرا لأنه ينبغى العمر ، قال زهير :
والمرء ما عاش محدود له أمل لا ينقضى العمر حتى ينتهى الأمر

وأصله من أثر مشبه في الأرض ، فإن من مات لا يبقى له حركة فلا يبقى لقدمه في الأرض أثر ، قال ابن التين :
ظاهر الحديث يعارض قوله تعالى (فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون) وابلج بينهما من وجهين : أحدهما أن هذه الزيادة كناية عن البركة في العمر بسبب التوفيق الى الطاعة ، وعارة وقته بما ينفعه في الآخرة ، وصيائه عن تضيقه في غير ذلك . ومثل هذا ما جاء أن النبي ﷺ تقاصر أعمار أمته بالنسبة لأعمار من مضى من الأمم فأعطاها الله ليلة القدر . وحاصله أن صلة الرحم تكون سببا للتوفيق للطاعة والصيانة عن المعصية فيبقى بعده الذكر الجليل ، فكأنه لم يموت . ومن جملة ما يحصل له من التوفيق العلم الذي ينتفع به من بعده . والصدقة الجارية عليه ، والخلف الصالح . وسيأتي مزيد لذلك في كتاب القدر إن شاء الله تعالى . ثانيهما أن الزيادة على حقيقتها ، وذلك بالنسبة الى علم الملك الموكل بالعمر ، وأما الاول الذي دلت عليه الآية فبالنسبة الى علم الله تعالى ، كأن يقال الملك مثلا : ان عمر فلان مائة مثلا ان وصل رحمه ، وستون إن قطعها . وقد سبق في علم الله أنه يصل أو يقطع ، فالذي في علم الله لا يتقدم ولا يتأخر ، والذي في علم الملك هو الذي يمكن فيه الزيادة والنقص واليه الإشارة بقوله تعالى (يحسب الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب) فالهو والاثبات بالنسبة لما في علم الملك ، وما في أم الكتاب هو الذي في علم الله تعالى فلا محسوس فيه البتة . ويقال له القضاء المبرم ، ويقال للاول القضاء المعلق . والوجه الاول أليق بلفظ حديث الباب ، فإن الامر ما يتبع الشيء ، فإذا أخر حسن أن يحصل على الذكر الحسن بعد فقد المذكور . وقال الطيبي : الوجه الاول أظهر ، واليه يشير كلام صاحب «الفاثق» قال : ويجوز أن يكون المعنى ان الله يبق أثر واصل الرحم في الدنيا طويلا فلا يضمحل سريعا كما يضمحل أمر قاطع الرحم . ولما أشهد أبو تمام قوله في بعض المراتي :

توفيت الآمال بمسد عمد وأصبح في شغل عن السفر السفر

قال له أبو ذؤيب لم يموت من قبل فيه هذا الشعر . ومن هذه المادة قول الخليل عليه السلام (واجعل لي لسان صدق في ربي) فقد ورد في تفسيره وجه ثالث . فأخرج الطبراني في « الصغير » بسند ضعيف عن أبي العزراء قال « ذكر رسول الله ﷺ من وصل رحمه أنسى له في أجله » فقال : إنه ليس بزيادة في عمره ، قال الله تعالى (فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون) ولكن الأرجح أن يكون له القدرة الصالحة يدفعون له من بعده . وله في « الكبير » من حديث أبي مشجمه الجهني رفعه « ان الله لا يؤخر نفسا إذا جاء أجلها » ، وإنما زيادة العمى ذرية صالحة . الحديث . وجوز ابن فورك بأن المراد بزيادة العمر نفي الآفات عن صاحب البر في فهمه وعقله . وقال غيره في أهم من ذلك وفي وجود البركة في رزقه وعمله ونحو ذلك

١٣ - باب من وصل وصله الله

٥٩٨٧ - حدثني بشر بن عبد الله أخبرنا معاوية بن أبي مزرّد قال سمعتُ عُمى سعيد بن يسار يحدثُ عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « إن الله خلق الخلق ، حتى إذا فرغَ من خلقه قالت الرّحمُ هذا مقامُ العائذِ بك من القطيعة ، قال : نعم ، أما ترضين أن أصلَ من وصلك وأقطعَ من قطعك ؟ قالت بلى يا رب » . قال : فهو لك . قال رسولُ الله ﷺ : « فافروا إن شئتم » (فهل عسيتم إن توليتم أن تفسدوا في الأرض وتقطعوا أرحامكم)

٥٩٨٨ - حدثنا خالد بن مخلد حدثنا سليمان حدثنا عبد الله بن دينار عن أبي صالح « عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي ﷺ : « إن الرّحمَ شجرةٌ من الرحمن ، فقال الله : من وصلك وصلته ، ومن قطعك قطعته »

٥٩٨٩ - حدثنا سعيد بن أبي مسرّم حدثنا سفيان بن يلال قال أخبرني معاوية بن أبي مزرّد عن يزيد بن رومان عن مروة عن عائشة رضى الله عنها زوج النبي ﷺ قال : الرّحمُ شجرة ، فمن وصلها وصلته ، ومن قطعها قطعته »

قوله (باب من وصل وصله الله) أى من وصل رحمه . قوله (عبد الله) هو ابن المبارك ، ومعاوية هو ابن أبي مزرد بضم الميم وفتح الزاى وتشديد الراء بعدها دال مهمله ، تقدم ضبطه وتسميته فى أول الزكاة ، وللمعاوية بن أبي مزرد فى هذا الباب حديث آخر وهو ثالث أحاديث الباب من طريق عائشة . قوله (إن الله خلق الخلق حتى إذا فرغ) تقدم تأويل فرغ فى تفسير القتال ، قال ابن أبى جرة : يحتمل أن يكون المراد بالخلق جميع المخلوقات ، ويحتمل أن يكون المراد به المكافين . وهذا القول يحتمل أن يكون بعد خلق السماوات والأرض وإبرازها فى الوجود ، ويحتمل أن يكون بعد خلقها كتباً فى اللوح المحفوظ ولم يبرز بعد إلا اللوح والقلم ، ويحتمل أن يكون بعد انتهاء خلق أرواح بنى آدم عند قوله (ألسن بربكم) لما أخرجهم من صلب آدم عليه السلام مثل النذر . قوله (قامت الرّحم فقالت) قال ابن أبى جرة : يحتمل أن يكون بلسان الحسالى ويحتمل أن يكون بلسان القال قولان مشهوران ، والثانى أرجح . وعلى الثانى فهل تسكلم كماهى أو يخفق الله لها عند كلامها حياة وعقلا ؟ قولان أيضاً مشهوران ، والأول أرجح لصلاحية القدرة العامة لذلك ، ولما فى الأولين من تخصيص عموم لفظ القرآن والحديث بغير دليل ، ولما يلزم منه من حصر قدرة القادر التى لا يحصرها شئ . قلت : وقد تقدم فى تفسير القتال حل عياض له على الجواز ، وأنه من باب ضرب المثل ، وقوله أيضاً يجوز أن يكون الذى نسب إليه القول ماركا يتكلم على لسان الرّحم ، وتقدم أيضاً ما يتعلق بزيادة فى هذا الحديث من وجه آخر عن معاوية بن أبى مزررد وهو قوله « فأخذت بمحوى الرّحم » ، ووقع فى حديث ابن عباس عند الطبرانى « إن الرّحم أخذت بمحيرة الرّحم » ، وحكى

شيئنا في شرح الترمذى ، أن المراد بالحجوة هنا قائمة العرش ، وأيد ذلك بما أخرجه مسلم من حديث عائشة : أن الرحم أخذت بقائمة من قوائم العرش ، وتقدم أيضا ما يتعلق بقوله : هذا مقام العائذ بك من القطيعة ، في تفسير القتال ، ووقع في رواية حبان بن موسى عن ابن المبارك بلفظ : هذا مكان ، بدل من مقام ، وهو تفسير المراد أخرجه النسائي . **قوله** (أصل من وصلك وأقطع من قطعك) في ثاني أحاديث الباب من وجه آخر عن أبي هريرة : من وصلك وصلته ومن قطعك قطعته ، قال ابن أبي جرة : الوصل من الله كناية عن عظيم إحسانه ، وإنما خاطب الناس بما يفهمون ، ولما كان أعظم ما يعطيه المحبوب لمحبه الوصال وهو القرب منه وإسعافه بما يريد ومساعدته على ما يرضيه ، وكانت حقيقة ذلك مستحيلة في حق الله تعالى ، عرف أن ذلك كناية عن عظيم إحسانه لأمده . قال : وكذا القول في القطع ، هو كناية عن حرمان الإحسان . وقال القرطبي : وسواء قلنا إنه يعنى القول المنسوب إلى الرحم على سبيل المجاز أو الحقيقة أو أنه على جهة التقدير والتثليل كأن يكون المعنى : لو كانت الرحم بمنعزل ويتكلم لقالت كذا ، ومثله (لو أنزلنا هذا القرآن على جبل لرأيته خاشعا) الآية ، وفي آخرها (وتلك الأمثال نضربها للناس) فقصود هذا الكلام الإخبار بتأكد أمر صلة الرحم ، وأنه تعالى أنزلها منزلة من استجار به فأجاره فأدخله في حمايته ، وإذا كان كذلك لجار الله غير غنول ، وقد قال **قوله** (من صلى الصبح فهو في ذمة الله ، وإن من يطلبه الله بشيء من ذمته يدركه ثم يكبه على وجهه في النار) أخرجه مسلم . الحديث الثاني ، **قوله** (حدثنا خالد بن مخلد حدثنا سليمان بن بلال حدثنا عبد الله بن دينار) لسليمان في هذا المعنى ثلاثة أحاديث : أحدها هذا ، والآخر الحديث الذي قبله . وقد سبق من طريقه في تفسير القتال وبأن في التوحيد - والثالث حديثه عن معاوية بن أبي مودر أيضا عن يزيد بن رومان وهو ثالث أحاديث الباب . **قوله** (الرحم شجنة) بكسر المعجمة وسكون الجيم بعدها نون ، وجاء بعضهم أوله وفتحه وواو ولفه . وأصل الشجنة عروق الشجر ، والشجن بالتحرير واحد الشجون وهي طرق الأودية ، ومنه قولهم : الحديث ذو شجون ، أى يدخل بعضه في بعض . وقوله : من الرحمن ، أى أخذ اسمها من هذا الاسم كما في حديث عبد الرحمن بن عوف في السنن مرفوعا : أنا الرحمن ، خلقت الرحم وشققت لها اسما من اسمي ، والمعنى أنها أثر من آثار الرحمة مشتبك بها ، فالقاطع لها منقطع من رحمة الله . وقال الاسماعيل : معنى الحديث أن الرحم اشتقت اسمها من اسم الرحمن فلها به علة ، وليس معناه أنها من ذات الله . تعالى الله عن ذلك . قال القرطبي : الرحم التي توصل عامة وخاصة ، فالعامة رحم الدين وتجب مواسلتها بالتواضع والعدل والانصاف والقيام بالحقوق الواجبة والمستحبة . وأما الرحم الخاصة فتزبد للنفقة على القريب وتفقد أحوالهم والتعاطف عن رلاهم . وتتفاوت مراتب استحقاتهم في ذلك كما في الحديث الأول من كتاب الأدب : الأقرب فالأقرب ، وقال ابن أبي جرة : تكون صلة الرحم بالمال ، وبالعون على الحاجة ، وبدفع الضرر ، وبطلاقة الوجه ، وبإهداء . والمعنى الجامع إيصال ما أمكن من الخير ، ودفع ما أمكن من الشر بحسب الطاقة ، وهذا إنما يستمر إذا كان أهل الرحم أهل استقامة ، فإن كانوا كفارا أو فجارا فقاطعتهم في الله هي صلتهم ، بشرط بذل الجهد وعظيمهم ، ثم إعلامهم إذا أصرروا أن ذلك بسبب تخلفهم عن الحق ، ولا يسقط مع ذلك صلتهم . ثم يظهر الغيب أن يعودوا إلى الطريق المثلى . **قوله** (فقال الله) زاد الاسماعيل في روايته لها ، وهذه عاقبة على شيء مخوف ، وأحسن ما يقدر له ما في الحديث الذي قبله : فقالت : هذا مقام العائذ بك من القطيعة ، فقال الله الخ . الحديث الثالث حديث عائشة ، وهو

بلفظ حديث أبي هريرة الذي قبله إلا أنه بلفظ القبية . وفي الأحاديث الثلاثة تعظيم أمر الرحم ، وإن صلها مندوب مرغّب فيه وإن قطعها من الكبائر لورود الوعيد الشديد فيه . واستدل به على أن الاسماء توقيفية ، وعلى وجوب القول الصائر إلى أن المراد بقوله (وعلم آدم الاسماء كلها) أسماء جميع الأشياء سواء كانت من الذوات أو من الصفات ، والله أعلم

٩٤ - باب تَبِيلُ الرَّحْمِ بِبِلَالِهَا

٥٩٩٠ - **حديث** عمرو بن عباس حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبه عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم « أن عمرو بن العاص قال : سمعت النبي ﷺ - جهاراً غير سر - يقول : إن آل أبي - قال عمرو في كتاب محمد بن جعفر : بياض - ليسوا بأولياء ، إنما ولي الله وصالح المؤمنين » زاد عنبه بن عبد الواحد من بيان عن قيس عن عمرو بن العاص قال « سمعت النبي ﷺ : ولكن لهم رحم أبليها ببلاها ، يعني أصلها يصلها »

قوله (باب) هو بالتثنية (تبيل الرحم ببلاها) يضم أوله بالمشنة ، ويجوز بفتح أوله بالتحانية ، والمراد المسكف . **قوله** (حدثني) لغير أبي ذر « حدثنا » وعمر بن عباس بالوحدة والمهمة هو أبو عثمان الباهلي البصري ويقال له الاموازي ، أصله من أحدهما وسكن الأخرى ، وهو من الطبقة الوسطى من شيوخ البخاري ، وانفرد به عن الستة . وحديث الباب قد حدث به أحمد ويحيى بن معين وغيرهما من شيوخ البخاري عن ابن مهدي ، لكن يناسب تحريجه عنه كون صحابه سمعه وهو عمرو بن العاص ، ومحمد بن جعفر شيخه هو غندر وهو بصري ، ولم أر الحديث المذكور عند أحد من أصحاب شعبه إلا عنده ، إلا ما أخرجه إسماعيل من رواية وهب بن حفص عن عبد الملك بن إبراهيم الجدي عن شعبه ، وهب بن حفص كذبوه . **قوله** (أن عمرو بن العاص قال) عند مسلم عن أحمد وعند إسماعيل عن يحيى بن معين كلاهما عن غندر بلفظ « عن عمرو بن العاص » ووقع في رواية بيان بن بشر عن قيس « سمعت عمرو بن العاص ، وستأتي الإشارة إليهما في الكلام على الطريق المعلقة ، وليس لقيس بن أبي حازم في الصحيحين عن عمرو بن العاص غير هذا الحديث ، ولعمرو في الصحيحين حديثان آخران حديث « أي الرجال أحب إليك » وقد مضى في المناقب ، وحديث « إذا اجتهد الحاكم ، وسيأتي في الاعتصام ، وله آخر معلق عند البخاري مضى في المبحث النبوي ، وآخر مضى في التيمم ، وعند مسلم حديث آخر في السجود ، وهذا جميع ما له عندهما من الأحاديث المرفوعة . **قوله** (سمعت النبي ﷺ جهاراً) يحتمل أن يتعلق بالفعل أي كان المسموع في حالة الجهر ، ويحتمل أن يتعلق بالفعل أي أقول ذلك جهاراً ؛ وقوله « غير سر » تأكيد لذلك لدفع توهم أنه جهر به مرة وأخفاه أخرى ، والمراد أنه لم يقل ذلك خفية بل جهر به وأشاعه . **قوله** (أن آل أبي) كذا للأكثر مجذوف ما يضاف إلى أداة الكنية ، وأثبتته المستمل في روايته لكن كتبه عنه فقال « آل أبي فلان » ، وكذا هو في روايتي مسلم وإسماعيل ، وذكر القرطبي أنه وقع في أصل مسلم موضع « فلان ، بياض ثم كتب بعض الناس فيه « فلان » على سبيل الإصلاح ، وفلان كناية عن اسم علم ، ولهذا وقع لبعض رواة « أن آل أبي يعني فلان » ، ول بعضهم

وإن آل أبي فلان، بالجزم . قوله (قال عمرو) هو ابن عباس شيخ البخاري فيه . قوله (في كتاب محمد بن جعفر) أي عند شيخ عمرو فيه . قوله (بياض) قال عبد الحق في كتاب «الجمع بين الصحيحين» : إن الصواب في ضبط هذه الكلمة بالرفع ، أي وقع في كتاب محمد بن جعفر موضع أبيض يعني بغير كتابة ، وفهم منه بعضهم أنه الاسم المكتنى عنه في الرواية فقراءه بالجر على أنه في كتاب محمد بن جعفر أن آل أبي بياض ، وهو فهم سيء عن فهمه لأنه لا يعرف في العرب قبيلة يقال لها آل أبي بياض ، فضلا عن قربش ، وسياق الحديث مشعر بأنهم من قبيلة النبي ﷺ وهي قربش ، بل فيه إشعار بأنهم أخص من ذلك لقوله «إن لهم رحما» وأبعد من حمله على بني بياضة وهم بطن من الانصار لما فيه من التغيير أو الترخيم على رأي ، ولا يناسب السياق أيضا . وقال ابن التين : حذف التسمية ثلاثا يتأذى بذلك المسلمون من أبنائهم . وقال النووي : هذه الكناية من بعض الرواة ، خشي أن يصرح بالاسم فيترقب عليه مفسدة إما في حق نفسه ، وإما في حق غيره ، وإما مما . وقال عياض : إن المكتنى عنه هنا هو الحكم بن أبي العاص . وقال ابن دقيق العيد : هكذا وقع مهمما في السياق ، وحمله بعضهم على بني أمية ولا يستقيم مع قوله آل أبي ، فلو كان آل بني لا مكنى ، ولا يصح تقدير آل أبي العاص لأنهم أخص من بني أمية والعالم لا يفسر بالخاص . قلت : لعل مراد القائل أنه أطلق العام وأراد الخاص ، وقد وقع في رواية وهب بن حفص التي أشرت إليها «أن آل بني ، لكن وهب لا يعتمد عليه ، وجرم الدماطلي في حواشيه بأنه آل أبي العاص بن أمية ، ثم قال ابن دقيق العيد : إنه رأى في كلام ابن العربي في هذا شيئا يراجع منه . قلت : قال أبو بكر بن العربي في «صراج المريدين» : كان في أصل حديث عمرو بن العاص «وإن آل أبي طالب ، فقير آل أبي فلان» ، كذا جزم به ، وتعقبه بعض الناس وبالف في التصحيح عليه ونسبه إلى التحامل على آل أبي طالب ، ولم يصب هذا المنكر فإن هذه الرواية التي أشار إليها ابن العربي موجودة في «مستخرج أبي نعيم» من طريق الفضل بن الموفق عن عنبسة بن عبد الواحد بسند البخاري عن بيان بن بشر عن قيس بن أبي حازم عن عمرو بن العاص وقعه «وإن لبني أبي طالب رحما ألبها بيلالها» . وقد أخرجه الاسماعيلي من هذا الوجه أيضا سكن أبهم لفظ طالب ، وكان الحامل لمن أبهم هذا الموضع ظنهم أن ذلك يقتضي نقصا في آل أبي طالب ؛ وليس كما توهموه كما سأوضحه إن شاء الله تعالى . قوله (ليسوا بأولياء) كذا الأكثر وفي نسخة من رواية أبي ذر «وأولياء» فنقل ابن التين عن الداودي أن المراد بهذا النبي من لم يسلم منهم ، أي فهو من إطلاق الكل وإرادة البعض ، والمخفي على هذا المجموع لا انجبع . وقال الخطابي : الولاية المنفية ولاية القرب والاختصاص لا ولاية الدين ، ورجح ابن التين الأول وهو الأرجح ، فإن من جملة آل أبي طالب عليا وجعفر أو هما من أخص الناس بالنبي ﷺ لما لهما من السابقة والقدم في الاسلام وأمر الدين ، وقد استشكل بعض الناس صحة هذا الحديث لما نسب إلى بعض رواة من النصب وهو الانحراف عن علي وآل بيته ، قلت : أما قيس بن أبي حازم فقال يعقوب بن شيبة نتكلم أمهائنا في قيس فنهم من رفع قدره وعظمه وجعل الحديث عنه من أصح الأسانيد حتى قال ابن معين : هو أوثق من الزهري ومنهم من حمل عليه وقال : له أسانيد مناكير ، وأجاب من أطراه بأنها غرائب وأفراد لا يقدر فيه . ومنهم من حمل عليه في مذهبه وقال : كان يمهمل على علي ولذلك تجنب الرواية عنه كثير من قدماء الكوفيين ، وأجاب من أطراه بأنه كان يقدم عثمان على علي فقط . قلت : والمعتمد عليه أنه ثقة ثبت مقبول الرواية ، وهو من كبار

التابعين ، سمع من أبي بكر الصديق فن دونه ، وقد روى عنه حديث الباب اسماعيل بن أبي خالد ويسان بن بشر وهما كوفيان ولم ينسبا إلى النصب ، لكن الراوى عن ييسان وهو غيبة بن عبد الواحد أموى قد نسب إلى شيء من النصب ، وأما عمرو بن العاص وإن كان بينه وبين علي ما كان لخاصته أن يهتم ، ولحديث عمل صحيح لا يستلزم نقضا في مؤمن آل أبي طالب ، وهو أن المراد بالنفي المجموع كما تقدم ، ويحتمل أن يكون المراد بآل أبي طالب أبو طالب نفسه وهو إطلان سائح كقوله في أبي موسى : إنه أوق موامرا من موامير آل دار : وقوله عليه السلام وآل أبي أوفى ، وخصه بالذكر مبالغة في الانتفاء عن لم يسلم لكونه عمه وشقيق أبيه وكان القيم بأمره وقصره وحمايته ، ومع ذلك فلما لم يتابعه على دينه اتقى من موالاته . قوله (إنما ولي الله صالح المؤمنين) كذا للاكثر بالإفراد وأرادة الجملة ، وهو اسم جنس ، ووقع في رواية البرقاني وصالحو المؤمنين ، بصيغة الجمع ، وقد أجاز بعض المفسرين أن الآية التي في التحريم كانت في الأصل وقان الله هو مولا وجبريل وصالحو المؤمنين ، لكن حذف الوار من الخط على وفق النطق ، وهو مثل قوله (سندع الزبانية) وقوله (يوم يدع الداع) وقوله (ويحج الله الباطل) وقال النووي : معنى الحديث أن ولي من كان صالحا وإن بعد من نسبه ، وليس ولي من كان غير صالح وإن قرب من نسبه . وقال القرطبي : فائدة الحديث إقطاع الولاية في الدين بين المسلم والكافر ولو كان قريبا حميما . وقال ابن بطال : أوجب في هذا الحديث الولاية بالدين ونفاها عن أهل رحمه إن لم يكونوا من أهل دينه ، فدل ذلك على أن النسب يحتاج إلى الولاية التي يقع بها المودة بين المتناسبين ، وإن الأقارب إذا لم يكونوا على دين واحد لم يكن بينهم توارث ولا ولاية ، قال : ويستناد من هذا أن الرحم للمأمور بصلاتها والمتروعد على قطعها هي التي شرع لها ذلك ، فأما من أمر بقطعه من أجل الدين فيستثنى من ذلك ، ولا يلحق بالعيد من قطعه لأنه قطع من أمر الله بقطعه ، لكن لو وصلوا بما يباح من أمر الدنيا لكان فضلا ، كما دعا عليه السلام لقريش بعد أن كانوا كذبه فدعا عليهم بالتحط ثم استغفروا به فرق لهم لما سألوهم برحمتهم فرحمتهم ودعا لهم . قلت : ويتعقب كلامه في موضعين : أحدهما بإشارته فيه كلام غيره وهو قصره النبي على من ليس على الدين ، وظاهر الحديث أن من كان غير صالح في أعمال الدين دخل في التثني أيضا لتقييده الولاية بقوله وصالح المؤمنين ، ، والثاني أن صلة الكافر ينبغي تقييدها بما إذا أمس منه رجوعا عن الكفر ، أو رجى أن يخرج من صلبه مسلم ، كما في الصورة التي استدل بها وهي دعاء النبي عليه السلام لقريش بالخصب وعلل بنحو ذلك ، فيحتاج من يترخص في صلة رحمه الكافر أن يقصد إلى شيء من ذلك ، وأما من كان على الدين ولكنه مقصر في الأعمال مثلا فلا يشارك الكافر في ذلك . وقد وقع في شرح المشكاة : المعنى أنى لا أوالى أحدا بالقرابة ، وإنما أحب الله تعالى لما له من الحق الواجب على العباد ، وأحب صالح المؤمنين لوجه الله تعالى ، وأوالى من أوالى بالإيمان والصلاح سواء كان من ذوى رحم أو لا ، ولكن أرحى لذوى الرحم حقهم لصلة الرحم ، انتهى . وهو كلام منقطع . وقد اختلف أهل التأويل في المراد بقوله تعالى (وصالح المؤمنين) على أقوال : أحدها الانبياء أخرجه الطبري وابن أبي حاتم عن قتادة وأخرجه الطبري ، وذكره ابن أبي حاتم عن سفيان الثوري ، وأخرجه النقاش عن العلاء بن زياد . الثاني الصحابة أخرجه ابن أبي حاتم عن السدي ، ونحوه في تفسير الكلبي قال : هم أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وأشباههم ممن ليس بمنافق . الثالث خيار المؤمنين أخرجه ابن أبي حاتم عن الضحاك . الرابع أبو بكر وعمر وعثمان أخرجه ، ابن أبي حاتم عن الحسن البصري . الخامس أبو بكر وعمر

أخرجه الطبري وابن مردويه عن ابن مسعود مرفوعاً وسنده ضعيف، وأخرجه الطبري وابن أبي حاتم عن الضحاك أيضاً، وكذا هو في تفسير عبد الله بن سعيد الثقف أحد الضعفاء بسنده عن ابن عباس موقوفاً، وأخرجه ابن مردويه من وجه آخر ضعيف عنه كذلك، قال ابن أبي حاتم: وروى عن عكرمة وسعيد بن جبيرة وعبد الله بن بريدة ومقاتل بن حيان كذلك. السادس أبو بكر خاصة ذكره القرطبي عن المسيب بن شريك، السابع عمر خاصة أخرجه ابن أبي حاتم بسند صحيح عن سعيد بن جبيرة، وأخرجه الطبري بسند ضعيف عن مجاهد، وأخرجه ابن مردويه بسند واه جداً عن ابن عباس، للثامن علي أخرجه ابن أبي حاتم بسند منقطع عن علي نفسه مرفوعاً، وأخرجه الطبري بسند ضعيف عن مجاهد قال: هو علي، وأخرجه ابن مردويه بسندين ضعيفين من حديث أسماء بنت عيسى مرفوعاً قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول صالح المؤمنين علي بن أبي طالب، ومن طريق أبي مالك عن ابن عباس مثله موقوفاً في سنده رار ضعيف، وذكره النقاش عن ابن عباس ومحمد بن علي الباقر وابنه جعفر بن محمد الصادق. قلت: فإن ثبت هذا ففيه دفع توم من توم أن في الحديث المرفوع نقصاً من قدر علي رضي الله عنه ويكون المتن أبا طالب ومن مات من آل كافرا، والمثبت من كان منهم مؤمناً، وخص علي بالذكر لكونه رأسهم، وأشير بلفظ الحديث إلى لفظ الآية المذكورة ونص فيها علي على تنويرها بقدره ودفعاً لظن من يتوهم عليه في الحديث المذكور غشاً، ولو قطع من كفى عن ابن أبي طالب لذلك لاستغنى عما صنع، والله اعلم. قوله (وزاد عنبة بن عبد الواحد) أي ابن أمية بن عبد الله بن سعيد بن العاص بن أبي أحيحة بمهملتين مصغراً وهو سعيد بن العاص بن أمية؛ وهو موثق عندهم، وماله في البخاري سوى هذا الموضع الملقى، وقد وصله البخاري في كتاب البر والصلة فقال: حدثنا محمد بن عبد الواحد بن عنبة حدثنا جدي، فذكره وأخرجه الاسماعيل عن رواية نهد بن سليمان عن محمد بن عبد الواحد المذكور وساقه بلفظ: سمعت عمرو بن العاص يقول سمعت رسول الله ﷺ يتأذى جهرًا غير سر: إن بني أبي فلان ليسوا بأوليائي، إنما ولي الله والذين آمنوا، ولكن لهم رحم، الحديث وقد قدمت لفظ رواية الفضل بن الموفق عن عنبة من عند أبي نعيم وأنها أخص من هذا. قوله (ولكن لها رحم أبلها ببلها، يعني أصلها بصلتها) كذا لهم، لكن سقط التفسير من رواية النسفي، ووقع عند أبي ذر بعده أبلها ببلها، وبعدة في الأصل: كذا وقع، وبيلها أجود وأصح، وبيلها لا أعرف له وجهاً، انتهى. وأظنه من قوله كذا وقع الخ، من كلام أبي ذر، وقد وجه الداودي فيما نقله ابن التين هذه الرواية على تقدير ثبوتها بأن المراد ما أوصله إليها من الذي حل تركهم الإسلام، وعتقه ابن التين بأنه لا يقال في الذي أبلها، ووجهها بعضهم بأن البلاء بالمديح، بمعنى المعروف والانعام، ولما كانت الرحمة ما يستحق المعروف أضيف إليها ذلك. فكأنه قال: أصلها بالمعروف اللاتق بها. والتحقيق أن الرواية إنما هي «بيلها» مشتق من أبلها، قال النووي: ضبطنا قوله «بيلها» بفتح الموحدة وبكسرهما وهما وجهان مشهوران. وقال عياض: رويناه بالكسر، ورأيت الخطابي بالفتح. وقال ابن التين: هو بالفتح لاكثر ولبعضهم بالكسر. قلت: بالكسر أوجه، فإنه من البلال جمع بلل مثل جمل وجمال، ومن قاله بالفتح بناء على الكسر مثل قطام وحذام. والبلال بمعنى البلل وهو النداء، وأطلق ذلك على الصلة كما أطلق البس على القطيعة، لأن النداء ما يحصل فيها وتأليفه، بخلاف البس فن شأنه التفريق. وقال الخطابي وغيره: بللت الرحم بلا وبلا وبلا لا أي نديتها بالصلة. وقد أطلقوا على الاعطاء الندي وقالوا في البخل ما ندي كفه

بحر، فسميت قطيعة الرحم بالحرارة ووصلها بالماء الذي يطفى برده الحرارة، ومنه الحديث وبلوا أرحامكم ولو بالسلام، وقال الطبري وغيره: شب، الرحم بالأرض التي إذا وقع عليها الماء وسقاها حتى سقيها أزهت ورويت فيها النضارة فأثمرت المحبة والعطاء، وإذا تركت بغير سقي بدست وبطأت منفعتهما فلا تثر الا البهضاء والجفاء، ومنه قولهم سنة جاد أي لا مطر فيها، وناقحة جناد أي لا ابن فيها. وجزو الخطايا أن يكون معنى قوله وابلها بيلالها، في الآخرة أي أشنع لها يوم القيامة. وعتبة الداودي بأن سياق الحديث يؤذن بأن المراد ما يصلحهم به في الدنيا، ويؤيده ما أخرجه مسلم من طريق موسى بن طلحة عن أبي هريرة قال لما نزلت ﴿وَأَنْذِرْ نَفْسَكَ مِنَ الْآثِمِينَ﴾ دعا رسول الله ﷺ قريشا فاجتمعوا، فعم وخص - أي أن قال - بأفأطمة أقدى نفسك من الآثام فاني لا أملك لكم من الله شيئا غير أن لكم رحما سألها بيلالها، وأصله عند البخاري بدون هذه الزيادة. وقال الطبري: في قوله وبلالها، مبالغة بديمة وهي مثل قوله ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا﴾ أي زلزالها الشديد الذي لا شيء فوقه، فالمنى أبلها بما اشتهر وشاع بحيث لا أترك منه شيئا

١٥ - باب ليس الواصل بالمسكاف

٥٩٩١ - **عمر بن محمد بن كثير** أخبرنا **سفيان** عن **الأعمش** والحسن بن عمرو و**فطر** عن **مجاهد** عن **عبد الله بن عمرو** - قال **سفيان**: لم يرقه **الأعمش** إلى النبي ﷺ ورقه الحسن وفطر - عن النبي ﷺ قال: ليس الواصل بالمسكاف، ولكن الواصل الذي إذا قطعت رحمه وصلها،

قوله (باب ليس الواصل بالمسكاف) التعريف فيه للجنس. **قوله** (سفيان) هو الثوري؛ والحسن بن عمرو الفقيمي بضا. وقاف مصر، وفطر بكسر الفاء وسكون الميم ثم راء هو ابن خليفة. **قوله** (عن مجاهد) أي الثلاثة عن مجاهد، وعبد الله بن عمرو هو ابن العاص، وقوله (قال سفيان) هو الثوري، وهو موصول بهذا الإسناد. وقوله (لم يرقه الأعمش ورقه حسن وفطر) هذا هو المحفوظ عن الثوري، وأخرجه **الإسماعيل** من رواية **عبد ابن يوسف** **الفريابي** عن **سفيان** **الثوري** عن **الحسن بن عمرو** وحده مرفوعا من رواية **مؤمل بن إسماعيل** عن **الثوري** عن **الحسن بن عمرو** موقوفا وعن **الأعمش** مرفوعا، **رتابه** أبو قرعة **موسى بن طارق** عن **الثوري** على رفع رواية **الأعمش**، وعالقه **عبد الرزاق** عن **الثوري** رفع رواية **الحسن بن عمرو** وهو المعتمد، ولم يحتفلوا في أن رواية **فطر بن خليفة** مرفوعة. وقد أخرجه **الترمذي** من طريق **سفيان بن عيينة** عن **فطر** و**يشير بن إسماعيل** كلاهما عن **مجاهد** مرفوعا، وأخرجه **أحمد** عن جماعة من شيوخه عن **فطر** مرفوعا وزاد في أول الحديث «إن الرحم معلقة بالعرش، وليس الواصل بالمسكاف» الحديث. **قوله** (ليس الواصل بالمسكاف) أي الذي يعطى لغيره نظير ما أعطاه ذلك الغير، وقد أخرج **عبد الرزاق** عن **عمر موقوفا** وليس الوصل أن تصل من وصلك، ذلك المقصود، ولكن الوصل أن تصل من قطعك. **قوله** (ولكن) قال الطبري الرواية فيه بالتشديد ويجوز التخفيف. **قوله** (الواصل الذي إذا قطعت رحمه وصلها) أي الذي إذا منع أعطى، ود قطع، ضبطت في بعض الروايات بضم أوله وكسر ثانيه على البناء الجهور، وفي أكثرها بفتحين، قال الطبري: المعنى ليست حقيقة الوصل ومن يمتد بصلته من يكافئ صاحبه بمثل فعله، واسكنه من يفضل على صاحبه. وقال **شيبخنا** في شرح **الترمذي** والمراد

بالواصل في هذا الحديث الكامل ، فإن في المسكافة نوع صلة ، بخلاف من إذا وصله قريبه لم يسكافته فإن فيه قطعا بأمره من ذلك ، وهو من قبيل « ليس الشديد بالصرعة ، وليس الغنى عن كثرة العرض » انتهى . وأقول : لا يلزم من نفي الوصل ثبوت القطع فهم ثلاث درجات : موصل ومكافئ وقاطع ، فالواصل من يتفضل ولا يتفضل عليه ، والمسكافة الذي لا يزيد في الإعطاء على ما يأخذ ، والقاطع الذي يتفضل عليه ولا يتفضل . وكما تقع المسكافة بالصلة من الجانبين كذلك تقع بالمقاطعة من الجانبين ، فن بدأ حينئذ فهو الواصل ، فإن جوزى سمي من جازاة مكافئا ، وإقاه أعلم

١٦ - باب من وصل رحمه في الشرك ثم أسلم

٥٩٩٢ - **حدثنا أبو النعمان** أخبرنا **شبيب** عن **الزهرى** قال أخبرني **عروة بن الزبير** « أن حكيم بن حزام أخبره أنه قال : يا رسول الله ، أرأيت أموراً كنت أتحبُّ بها في الجاهلية ، من صلة وعتاقا وصدقة ، هل كان لي فيها من أجر ؟ قال حكيم قال رسول الله ﷺ : أسلت على ما سلف من خير » . ويقال أيضا عن **أبي النعمان** « أتحبُّ » . وقال **معمّر** و**صالح** و**أبو المسافر** « أتحبُّ » ، وقال **ابن إسحاق** : للتحبُّ للتعبرُّ . ونابيه **هشام** عن أبيه

قوله (باب من وصل رحمه في الشرك ثم أسلم) أى هل يكون له في ذلك ثواب ؟ وإنما لم يجرم بالحكم لوجود الاختلاف في ذلك . وقد تقدمت الإشارة الى ذلك في أوائل كتاب الوكعة ، وتقدم البحث في ذلك في كتاب الإيمان في الكلام على حديث **أبي سعيد الخدري** « إذا أسلم العبد لحسن إسلامه » . **قوله** (هل كان لي فيها من أجر) ؟ وهو تفسير رواية **يونس بن يزيد** عند مسلم « هل لي فيها من شيء » ؟ ووقع في رواية **صالح بن كيسان** « أفها أجر » ؟ وفي رواية **ابن مسافر** « هل لي فيها من أجر » ؟ . **قوله** (ويقال أيضا عن أبي النعمان أتحبُّ) كذا لا بد ، ووقع في رواية غيره « وقال أيضا ، وعلى هذا فهو من كلام البخاري وقيل « قال » هو البخاري . **قوله** (عن أبي النعمان أتحبُّ) يعنى بالمشاة بدل المثلثة ، يشير الى ما أورده هو في « باب شراء المملوك من الحر » في كتاب البيوع عن **أبي النعمان** بلفظ كنت أتحبُّ أو أتحبُّ بالمثل ، وكأنه سمعه منه بالوجهين ؛ وتقدم في كتاب الزكاة ما صرح به عياض من ذلك : وقال **ابن التين** : « أتحبُّ » بالمشاة لا أعلم له وجها انتهى . ووقع عند **الاسماعيلي** « أتحبُّ » بجم وآخره موحدة فقال : قال البخاري « يقال أتحبُّ » قال **الاسماعيلي** : والتحبُّ تصحيف وإنما هو التحبُّ مأخوذ من الحنن وهو الائتم ، فكأنه قال أتوقى ما يؤثم . قلت : وهذا التأويل أقوى رواية « أتحبُّ » بالجم والموحدة ويكون الزرد في اللفظتين وهما « أتحبُّ » بمهمل ومثلثة « وأتحبُّ » بجم وموحدة والمعنى واحد ، وهو توقى ما يوقع في الائتم ، لكن ليس المراد توقى الائتم فقط بل أعلى منه وهو تحصيل البر . **قوله** (وقال معمّر وصالح وابن المسافر أتحبُّ) يعنى بالمثلثة ، أما رواية **معمّر** فوصلها المؤلف في الزكاة ، وهى في « باب فن تصدق في الشرك ثم أسلم » وهما المولى في الأطراف ، للصلاة ، ولم أرها فيها ، وأما رواية **صالح** وهو **ابن كيسان** فأخرجها مسلم ، وأما رواية **ابن المسافر** فكذا وقع هنا بالالف واللام والمشهور فيه بخلافهما ، وهو **عبد الرحمن بن خالد** بن مسافر

القبلى المصرى أمير مصر ، فوصلها الطبرانى فى « الأوسط » من طريق الليث بن سعد عنه . **قوله** (وقال ابن اسحق التميمى التبرور) هكذا ذكره ابن اسحق فى السيرة النبوية فقال « حدثني وهب بن كيسان قال سمعت عبد الله بن الزبير يقول لعبيد بن عمير : حدثنا كيف كان بدء النبوة ؟ قال فقال عبيد وأنا حاضر : كان رسول الله ﷺ يجاور فى حراء من كل سنة شهرا ، وكان ذلك لما تنحنت به قرش فى الجاهلية ، والتحدث التبرر ، وقد تقدم التنبيه على ذلك فى بدء الوحى فى حديث عائشة فى هذا المعنى : فكان يتحدث ، وهو التعمد . ومعنى التنبيه على ذلك فى أول الكتاب **قوله** (وثابته هشام بن عروة عن أبيه) فى رواية الكشممى « وثابتهم » بصيغة الجمع ، والأول أرجح فان المراد بهذه المتابعة خصوص تفسير التحدث بالتبرر ، ورواية هشام وصلها المؤلف من طريق ابن اسامة عنه ولفظه أن حكيم بن حزام قال ، فذكر الحديث وفيه « كنت أمتحن بها يعنى أنبر »

١٧ - باب من ترك صبيغاً غيره حتى تلعب به ، أو قبلها أو مازحها

٥٩٩٣ - **حديث** جابر أخبرنا عبد الله بن خالد بن سعيد عن أبيه عن « أم خالد بنت خالد بن سعيد قالت : أتيت رسول الله ﷺ مع أبى وعلى قيس أصغر ، قال رسول الله ﷺ : سته سته . قال عبد الله وهو بالحبشية : حسنة . قالت : فذهبت ألب بختام النبوة ، فزبرنى أبى . قال رسول الله ﷺ : دعها . ثم قال رسول الله ﷺ : أبى وأخلى ، ثم أبى وأخلى ، ثم أبى وأخلى : قال عبد الله : فبقيت حتى ذكر . . . يعنى من بقائها »

قوله (باب من ترك صبيغاً غيره حتى تلعب به) أى ببعض جسده . **قوله** (أو قبلها أو مازحها) قال ابن التين : ليس فى الخبر المذكور فى الباب للتقبيل ذكر ، فيحتمل أن يكون لما لم ينهها عن مس جسده صار كالتمثيل ، وإلى ذلك أشار ابن بطال ، والذي يظهر لى أن ذكر المزح بعد التقبيل من العام بعد الخاص ، وإن المازحة بالفعل والفعل مع الصغيرة إنما يقصد به التأنيس ، والتقبيل من جملة ذلك ، وحديث الباب عن أم خالد بنت خالد بن سعيد تقدم شرحه فى « باب الخبيصة السوداء » من كتاب اللجام ، وعبد الله فى هذا السند هو ابن المبارك ، وخالفه ابن سعيد المذكور فى السند تقدم بيان نسبه فى كتاب الجهاد . **قوله** (فذهبت ألب بختام النبوة ، فزبرنى أبى) أى نهرنى ، والوبر زراى وموحدة ساكنة هو الزجر والمنع وزنه وميمناه . **قوله** (أبى وأخلى) تقدم ضبطه والاختلاف فيه . **قوله** (ثم أبى وأخلى) قال الداودى يستفاد منه مجىء « ثم » للمقارنة ، وأى ذلك بعض النسخة فقالوا لا تأتى إلا للتراسى ، كذا قال ، وتعبه ابن التين بأن قال ما علمت أن أحدا قال أن ثم للمقارنة ، وإنما هى لترتيب بالمهلة وقال وليس فى الحديث ما ادعاء من المقارنة لأن الإبلاء يقع بعد الخلق أو الخلف . قلت : لعل الداودى أراد بالمقارنة المقابلة فينتج كلامه بعض أخطاء . **قوله** (قال عبد الله) هو ابن المبارك وهو متصل بالاسناد المذكور . **قوله** (فبقيت) أى الثوب المذكور ، كذا للاكثر ، وفى رواية أبى ذر « فبقيت » والمراد أم خالد . **قوله** (حتى ذكر) كذا للاكثر بظال مصححة ثم كاف خفيفة مفتوحتين ثم راء وفيه اكتفاء ، والتقدير ذكر الراوى زمن طويلا . وقال الكرماني : المعنى صار شيئا مذكورا عند الناس بخروج بقائه عن العادة . قلت : وكأنه قرأه « ذكر » بضم أوله

لكن لم يقع عندنا في الرواية إلا بالفتح ، ووقع في رواية أبي علي بن السكن ، حتى ذكر دمرا ، وهو يؤيد ما قدمته ، وفي رواية أبي ذر عن الكشي عن دحي دكن ، بدال مهملة وكاف مكسورة ثم نون أي صار أدكن أي أسود ، قال أهل اللغة : الدكن لون يضرب إلى السواد ، وقد دكن الثوب بالكسر يدكن بفتح الكاف ويعضد مع الفتح ، وقد جزم جماعة بأن رواية الكشي عن قصيف . قوله (يعني من بقائها) كذا الأصل والضمير للخمصة أو لأم خاله بحسب التوجيهين المتقدمين

١٨ - باب رحمة الولد وتقبله ومعاقبته . وقال ثابطة عن أنس : أخذ النبي ﷺ إبراهيم فقبله وشمه

٥٩٩٤ - حَرْشُ موسى بن إسماعيل حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي يَعْقُوبَ عَنْ ابْنِ أَبِي نَعْمٍ قَالَ « كُنْتُ

شاهداً لابن عمرَ وسأله رجلٌ عن دم البعوض فقال : بمن أنت ؟ قال : من أهل العراق . قال : انظروا إلى هذا يسألني عن دم البعوض ، وقد قتلوا ابن النبي ﷺ . وسَمِعْتُ النبي ﷺ يقول : ما ربحانَتانِ من الدنيا ،

٥٩٩٥ - حَرْشُ أبو البيان أخبرنا شُعَيْبٌ عن الزُّهْرِيِّ قَالَ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ أَنَّ عُرْوَةَ

ابن الزُّهْرِيِّ أَخْبَرَهُ « أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ حَدَّثَتْهُ قَالَتْ : جَاءَنِي امْرَأَةٌ مَعَهَا ابْتِئَانٌ كَسَالِي ، فَلَمْ يَجِدْ عِنْدِي غَيْرَ تَمْرَةٍ وَاحِدَةٍ ، فَأَعْطَيْتُهَا ، فَتَسَبَّحَتْ بَيْنَ ابْتِئَانِهَا ، ثُمَّ قَامَتْ فَخَرَجَتْ ، فَدَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ حَدَّثَنِي ، فَقَالَ : مَنْ بَلَغَ مِنْ هَذِهِ اللَّبَنَاتِ شَيْئاً فَأَحْسَنَ لَهُنَّ كُنْ لَهُ سَقَرًا مِنَ النَّارِ ،

٥٩٩٦ - حَرْشُ أبو الوليد حَدَّثَنَا الْيَاقُوتُ حَدَّثَنَا سَعِيدُ الْقَبْرِِيُّ حَدَّثَنَا حُرَيْرُ بْنُ سُلَيْمٍ « حَدَّثَنَا أَبُو قَتَادَةَ

قَالَ : خَرَجَ عَلَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ وَأَمَامَهُ بَنْتُ أَبِي الْعَاصِ عَلَى عَاتِقِهِ فَصَلَّى ، فَذَا رَكْعٌ وَضَعَهَا ، وَلِذَا رَفَعَ رَفَعَهَا .

٥٩٩٧ - حَرْشُ أبو البيان أخبرنا شُعَيْبٌ عن الزُّهْرِيِّ حَدَّثَنَا أَبُو سُلَيْمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ « أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَبِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ وَعِنْدَهُ الْأَفْرَعُ بْنُ حَابِسٍ النَّهْمِيُّ جَالِسًا ، فَقَالَ الْأَفْرَعُ : « إِنَّ لِي عَشْرَةَ مِنَ الْوَلَدِ مَاقَبَلْتُ مِنْهُمْ أَحَدًا . فَنَظَرُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ قَالَ : مِنْ لَا يَرْحَمُ لَا يَرْحَمُ .

٥٩٩٨ - حَرْشُ محمد بن يوسف حَدَّثَنَا سَفِيانُ عَنْ هِشَامٍ عَنْ عُرْوَةَ « عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ :

جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ : تَقْبَلُونَ الصَّبِيَّانَ فَأَتَقَبَّلُهُمْ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : أَوْ أَمَلْتَ لَكَ أَنْ تَزَعَ اللَّهُ مِنْ قَلْبِكَ الرَّحْمَةَ .

٥٩٩٩ - حَرْشُ ابن أبي مريم حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانٍ قَالَ حَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ « عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَدِمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ سَيٌّ ، فَذَا امْرَأَةٌ مِنَ السَّيِّ تَحْلِبُ كَدِّبَهَا تَسْقَى ، إِذَا وَجَدَتْ صَبِيًّا فِي السَّيِّ أَخَذَتْهُ فَأَلَمَتْهُ بِبَطْنِهَا بِأَرْضَتِهِ . فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ : « أَرَدْتِ هَذِهِ طَارِحَةً وَلَهَا فِي النَّارِ ؟ قُلْنَا : لَا ،

وهي تقدر على أن لا تطرحه . فقال : قلُّه أرحمُ بعباده من هذو برأيه .

قوله (باب رحمة الولد وقبلته ومعاقته) قال ابن بطال : يجوز تقبيل الولد الصغير في كل عضو منه وكذا الكبير عند أكثر العلماء ما لم يكن عورة ، وتقدم في مناقب فاطمة عليها السلام أنه عليها السلام كان يقبيلها ، وكذا كان أبو بكر يقبل ابنته عائشة . **قوله** (وقال ثابت بن أنس : أخذ النبي صلى الله عليه وآله وسلم إبراهيم فقبله وشبهه) سقط هذا التعليق لابي ذر عن غير الكشميني ، وقد وصله المؤلف في الجناز من طريق فريش بن حبان عن ثابت في حديث طويل . وإبراهيم هو ابن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من مارية القبطية . ثم ذكر المصنف في الباب ستة أحاديث : الحديث الاول حديث ابن عمر ، **قوله** (مهدي) هو ابن ميمون ، وثبت ذلك في رواية أبي ذر . **قوله** (ابن أبي يعقوب) هو محمد بن عبد الله الضبي البصري ، وابن أبي نعم بضم النون وسكون المهملة هو عبد الرحمن ، واسم أبيه لا يعرف ، والسند كله الى عبد الرحمن هذا بصريون ، وهو كوفي عابد اتفقوا على توثيقه ، وشذ ابن أبي خيثمة لحكى عن ابن معين أنه ضعفه . **قوله** (كنت شاهدا لابن عمر) أى حضرا عنده . **قوله** (وسأله رجل) الجملة حالية ، واسم الرجل السائل ما عرفته . **قوله** (عن دم البعوض) تقدم في المناقب بلفظ الذباب ، بضم المعجمة وموحدين ، قال السكرماني لعله سأل عنهما معا . قلت : أو أطلق الراوى الذباب على البعوض لقرب شبهه منه وان كان في البعوض معنى زائد ، قال الجاحظ : العرب تطلق على النحل والدبر وما أشبه ذلك ذبابا . **قوله** (وقد قتلوا ابن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) يعنى الحسين ابن علي . **قوله** (وسمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول) هي جملة حالية . **قوله** (ريمحائى) كذا للاكثر ، ولابي ذر عن المستملى والحوى . **قوله** (ريمحائى) بكسر التون والتخفيف على الافراد وكذا عند النسفي ، ولابي ذر عن الكشميني . **قوله** (ريمحائى) زيادة تاء التأنيث ، قال ابن التين : وهو وهم والصواب ريمحائى . قلت : كأنه قرأه بفتح المثناة وتقديد الياء الأخيرة على التثنية لجملة وهما ، ويجوز أن يكون بكسر المثناة والتخفيف فلا يكون وهما ، والمراد بالريمحائى هنا الرزق قاله ابن التين ، وقال صاحب الفائق : أى هما من رزق الله الذى رزقته ، يقال سبحانه الله وريمحائى أى أسبح الله وأستزقه ، ويجوز أن يريد بالريمحائى المشوم يقال حباى بطاقة ريمحائى ، والمعنى أنهما بما أكرمه الله وحباى به ، لأن الاولاد يشمون ويقبلون فسكانهم من جملة الرياحين . وقوله (من الدنيا) أى نصيبى من الريحان الفاني ، وقال ابن بطال يؤخذ من الحديث أنه يجب تقديم ما هو أركد على المرء من أمر دينه لإنكار ابن عمر على من سأله عن دم البعوض مع ترك الاستغفار من الكبيرة التى ارتكبها بالاحانة على قتل الحسين فوجب بذلك ، وإنما خصه بالذكر لعظم قدر الحسين ومكانه من النبي صلى الله عليه وآله وسلم انتهى . والذى يظهر أن ابن عمر لم يقصد ذلك الوجه بعينه بل أراد التنبيه على جهلاء أهل العراق وغلبة الجهل عليهم بالنسبة لأهل الحجاز ، ولما منع أن يكون بعد ذلك أفتى السائل عن خصوص ما سأل عنه لانه لا يحل له كتمان العلم إلا أن حل على أن السائل كان متعنتا . ويؤكد ماقلته أنه ليس في القصة ما يدل على أن السائل المذكور كان ممن أعان على قتل الحسين ، فان ثبت ذلك فالتقول ما قال ابن بطال والله أعلم . الحديث الثانى ، **قوله** (عبد الله بن أبي بكر) أى ابن محمد بن عمرو بن حزم ، ومعنى في الوفاة من رواية ابن المبارك عن معمر . **قوله** (عبد الله بن أبي بكر بن حزم) فنسب أباه لجد أبيه وادخال الزهرى بينه وبين هروة رجلا ما يؤخذ بأنه قليل التدليس ، وقد أخرجه الأرمذى مختصرا من طريق عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد عن معمر بأسقاط عبد الله بن أبي بكر من السند ، فان كان محضو ظا احتمل أن يكن الزهرى سمعه من هروة مختصرا

وسمعه عنه مطولا والافاقول ما قال ابن المبارك . **قوله** (جاءني امرأة ومعه بنتان) لم أفق على اسمائهن ، وسقطت الواو لغير أبي ذر من قوله « ومعه » ، وكذا هو في رواية ابن المبارك . **قوله** (فلم تجد عندي غير تمر واحدة فأعطيتها قسمتها بين ابنتيها) زاد معمر « ولم تأكل منها شيئا » . **قوله** (ثم قامت فخرجت فدخل النبي ﷺ لخدمته) هكذا في رواية عروة . ووقع في رواية هراك بن مالك عن عائشة « جاءني مكيكة تحمل ابنتين لها فأطعمتها ثلاث تمرات فأعطت كل واحدة منهن تمر » ، ورفعت تمر « الى » فيها لتأكلها فاستطعمتها ابتنائها فشقت التمرة التي كانت تريد أن تأكلها ، فأعجبني شأنها ، الحديث أخرجه مسلم . والطبراني من حديث الحسن بن علي نحوه ، ويمكن الجمع بأن مرادها بقولها في حديث عروة فلم تجد عندي غير تمر واحدة أي أخصها بها ، ويحتمل أنها لم يكن عندها في أول الحال سوى واحدة فأعطتها ثم وجدت ثنتين ، ويشتمل تعدد القصة . **قوله** (من يلى من هذه البنات شيئا) كذا للاكثر بتحتانية مفتوحة أوله من الولاية ، والكشميني بموحدة مضمومة من البلاء ، وفي رواية الكشميني أيضا « ديش » ، وقراء عياض وأيده رواية شعيب بلفظ « من ابتلى » ، وكذا وقع في رواية معمر عند الترمذي ، واختلف في المراد بالابتلاء هل هو نفس وجودهن أو ابتلى بما يصدر منهن ، وكذلك هل هو على العموم في البنات ، أو المراد من أنصف منهن بالحاجة الى ما يفعل به . **قوله** (فأحسن اليهن) هذا يشعر بأن المراد بقوله في أول الحديث « من هذه » أكثر من واحدة ، وقد وقع في حديث أنس عند مسلم « من عال جاريتين ، ولاحد من حديث أم سلمة « من أنفق على ابنتين أو أختين أو ذاتي قرابة يحاسب عليهما » ، والذي يقع في أكثر الروايات بلفظ الاحسان وفي رواية عبد المجيد قصير عليهن ، ومثله في حديث عقبة بن عامر في « الادب المفرد » ، وكذا وقع في ابن ماجه وزاد « وأطعمهن وسقاهن وكساهن » ، وفي حديث ابن عباس عند الطبراني فأفق عليهن وزوجهن وأحسن أديهن وفي حديث جابر عند أحمد وفي الادب المفرد « يؤويهن ويرحمهن ويكفلهن » ، زاد الطبري فيه « ويزوجهن » ، وله نحوه من حديث أبي هريرة في « الاوسط » ، وللترمذي وفي « الادب المفرد » من حديث أبي سعيد « فأحسن صحبتين وأنفق الله فيهن » ، وهذه الاوصاف يجمعها لفظ « الاحسان » ، الذي اقتصر عليه في حديث الباب ، وقد اختلف في المراد بالاحسان هل يقتصر به على قدر الواجب أو بما زاد عليه ؟ والظاهر الثاني ، فان عائشة أعطت المرأة التمرة فأقرت بها ابنتيها فوصفها النبي ﷺ بالاحسان بما أشار اليه من الحكم المذكور ، فدل على أن من فعل معروفا لم يكن واجبا عليه أو زاد على قدر الواجب عليه عد محسنا ، والذي يقتصر على الواجب وان كان يوصف بكونه محسنا لكن المراد من الوصف المذكور قدر زائد ، وشرط الاحسان أن يوافي الشرح لا ما خالفه ، والظاهر أن الثواب المذكور إنما يحسن لفاعله إذا استمر الى أن يحصل استغناؤه عنه بزواج أو غيره كما أشير اليه في بعض ألفاظ الحديث ، والاحسان الى كل أحد بحسب حاله ، وقد جاء أن الثواب المذكور يحصل لمن أحسن لواحدة فقط ففي حديث ابن عباس المتقدم « فقال رجل من الاشراف : أو اثنتين ؟ فقال : أو اثنتين » ، وفي حديث عوف بن مالك عند الطبراني « فقلت امرأة » ، وفي حديث جابر « وقيل » ، وفي حديث أبي هريرة « قلنا » ، وهذا يدل على تعدد السائلين ، وزاد في حديث جابر « فرأى بعض القوم ان لو قال واحدة لقال واحدة » ، وفي حديث أبي هريرة « قلنا » وثلثين ؟ قال : وثلثين . قلنا : واحدة ؟ قال : واحدة ، وشاهده حديث ابن مسعود رفعه « من كانت له ابنة فأدبها وأحسن أدبها وعلمها فأحسن تعليمها وأوسع عليها من لعمة الله التي أوسع عليه » ، أخرجه الطبراني بسند واه . **قوله**

(كن له ستر من النار) كذا في أكثر الاحاديث التي أشرت إليها ، ووقع في رواية عبد المجيد و حجابا ، وهو بمضاه . وفي الحديث تأكيد حق البنات لما فهن من الضعف غالبا عن القيام بمصالح أنفسهن ، بخلاف الذكور ولما فهم من قوة البدن وجودة الرأي وإمكان التصرف في الأمور المحتاج إليها في أكثر الاحوال . قال ابن بطال : وفيه جواز سؤال المحتاج ، وصحاة عاتقة سكنتهن لم يجدن إلا تمره فأثرت بها ، وأن القليل لا يمنع التصديق به لخفارتها ، بل ينبغي للتصدق أن يتصدق بما ينصر له قل أو أكثر . وفيه جواز ذكر المعروف أن لم يكن على وجه الفخر ولا المنة . وقال النووي تبعاً لابن بطال : إنما سماه ابتلاء لأن الناس يكرهون البنات ، لجاء الشرع بزجرهم عن ذلك ، ورغب في إبقائهن وترك قتلن بما ذكر من الثواب الموعود به من أحسن الإهن وجاهد نفسه في الصبر عليهن . وقال شيخنا في شرح الترمذي : : يحتمل أن يكون معنى الابتلاء هنا الاختيار ، أي من اختبر بشيء من البنات لينظر ما يفعل أحسن إليهن أو يسيء ، ولهذا قيده في حديث أبي سعيد بالتقوى ، فإن من لا يتق الله لا يأمن أن يتضحجر بمن وكله الله إليه ، أو يقصر عما أمر بفعله ، أو لا يقصد بفعله امتثال أمر الله وتحصيل ثوابه واقع أعلم . الحديث الثالث ، **قوله** (وأمامة بنت أبي العاص) أي ابن الربيع ، وهي ابنة زينب بنت النبي ﷺ . **قوله** (فإذا ركع وضع) كذا الأكثر بحذف المفعول ، ولا يكتمهيني ، وضعها ، وقد تقدم شرح الحديث مستوفى في أوائل الصلاة في أبواب سيرة المصل ، ووقع هنا بلفظ ركع ، وهناك بلفظ سجدة . ولا مناقاة بينهما بل يحمل على أنه كان يفعل ذلك في حال الركوع والسجود ، وبهذا تظهر مناسبة الحديث للترجمة ، وهو رحمة الولد ، وولد الولد ولد . ومن شفقته ﷺ ورحمته لأمامة أنه كان إذا ركع أو سجد يخشى عليها أن تسقط فيضعها بالأرض وكأنها كانت تنطقها به لا تصبر في الأرض فتخرج من مفارقتها ، فيجتان أن يحملها إذا قام . واستندت منه بعضهم عظم قدر رحمة الولد لأنه تعارض حينئذ المحافظة على المبالغة في الخشوع والمحافظة على مراعاة خاطر الولد تقدم الثاني ، ويحتمل أن يكون ﷺ إنما فعل ذلك لبيان الجواز . الحديث الرابع ، **قوله** (أن أبا هريرة قال) كذا في رواية شعيب ، ووقع عند مسلم من رواية سفيان بن عيينة ومعهما فرقهما كلامهما عن الزهري عن أبي سلة عن أبي هريرة . **قوله** (وعنده الآخر بن حابس) الجملة الحالية ، وقد تقدم لسبب الإقراع في تفسير سورة الحجرات ، وهو من المؤلفات ، ومن حسن إسلامه . **قوله** (أن لي عشرة من الولد ما قبلت منهم أحدا) زاد الاسماعيلي في روايته ما قبلت المساناة فقط . **قوله** (من لا يرحم لا يرحم) هو بالرفع فيها على الخبر ، وقال عياض : هو الأكثر ، وقال أبو البقاء ، من ، موصولة ويجوز أن تكون شرطية فيقرأ بالجرم فيما ، قال السهيلي : جملة على الخبر أشبه بسياق الكلام ، لأنه سبق لرد على من قال د أن لي عشرة من الولد الخ ، أي الذي يفعل هذا الفعل لا يرحم ، ولو كانت شرطية لسكان في الكلام بعض انقطاع لأن الشرط وجوابه كلام مستأنف . قلت : وهو أولى من جهة أخرى ، لأنه يصير من نوع ضرب المثل ، ورجح بعضهم كونها موصولة لتكون الشرط إذا أعقبه نفي بنفي غالبا بل ، وهذا لا يقتضي ترجيحاً إذا كان المقام لانفاً بكونها شرطية . وأجاز بعض شراح (المشارق ، الرفع في الجزم والجرم فيها والرفع في الأولى والجرم في الثاني وبالعكس فيحصل أربعة أوجه ، واستبعد الثالث ، ووجه بأنه يكون في الثاني بمعنى انتهى أي لا ترجوا من لا يرحم الناس ، وأما الرابع فظاهر وتقديره من لا يكن من أهل الرحمة فانه لا يرحم ، ومثله قول الشاعر :

فقلت له احصل فوق طوقك أنها مطوقة من يأنها لا يضرها

وفي جواب النبي ﷺ للأفزع إشارة إلى أن تقبيل الولد وغيره من الأهل الحارم وغيره من الأجانب إنما يكون للشفقة والرحمة لا للذة والشهوة ، وكذلك الضم والشم والمعاينة . الحديث الخامس ، قوله (حدثنا محمد بن يوسف) هو الفرياني ، وسفيان هو الثوري . قوله (عن هشام) هو ابن عروة ، ووقع في رواية الاسماعيل . عن هشام بن عروة عن أبيه . قوله (جده أضراني) يحتمل أن يكون هو الأفزع المذكور في الذي قبله ، ويحتمل أن يكون قيس بن عاصم التميمي ثم السعدي ، فقد أخرج أبو الفرج الأصبهاني في دلائل الإعاني ، ما يشعر بذلك ولفظه « عن أبي هريرة أن قيس بن عاصم دخل على النبي ﷺ فذكر قصة فيها » فهل إلا أن تزعم الرحمة منك ، فهذا أشبه باللفظ حديث عائشة . ووقع نحو ذلك لعين بن حصن بن حذيفة الفزاري أخرجه أبو يعلى في مسنده بسند رجاله ثقات إلى أبي هريرة قال « دخل عينية بن حصن على رسول الله ﷺ فرآه يقبل الحسن والحسين فقال : أتقبلهما يا رسول الله ؟ إن لي عشرة فبا بقلت أحدا منهم ، ويحتمل أن يكون وقع ذلك لجميعهم فقد وقع في رواية مسلم . قدم ناس من الأعراب فقالوا . قوله (تقولون الصبيان) كذا للأكثر بحذف أداة الاستفهام ، وثبتت في رواية الكشمي . قوله (فاقبلهم) وفي رواية الاسماعيل « فوالله ما تقبلهم ، وعند مسلم « فقال : نعم . قالوا : لكننا والله ما تقبل » قوله (أو أملك) هو بفتح الواو والمهزة الأولى للاستفهام الإنكارى ومعناه النبي ، أي لا أملك ، أي لا أقدر أن أجعل الرحمة في قلبك بعد أن زعمنا الله منه . ووقع عند مسلم بحذف الاستفهام وهي مرادة ، وعند الاسماعيل « وما أملك ، وله في أخرى « ما ذنبى إن كان الخ » . قوله (أن تزعم) بفتح الهمزة في الروايات كلها مفعول أملك وحكي بعض شراح « المصاييح ، كسر الهمزة على أنها شرط والجواب محذوف ، وهو من جنس ما تقدم ، أي إن تزعم الله الرحمة من قلبك لا أملك لك ردعا إليه . ووقع في قصة عينية « فقال النبي ﷺ : من لا يرحم لا يرحم » . الحديث السادس . قوله (حدثنا ابن أبي مريم) هو سعيد ، ومدار هذا الحديث في الصحيحين عليه . وأبو غسان هو محمد بن مطرف ، والاسناد منه فصاعد مدنيون . قوله (قدم على النبي ﷺ سبي) في رواية الكشمي « بسبي » ، ويعظم قاف « قدم » ، وهذا السبي هو سبي هوازن . قوله (فإذا امرأة من السبي تحلب ثديها تسقى) كذا للستل والسرخصي يسكون الهمزة من تحلب وضم اللام وثديها بالنصب وتسقى بفتح المشاء وبغاف مكسورة ، وللاباقين « قد تحلب » بفتح الحاء وتشديد اللام أي تهبأ لأن يحلب ، وثديها بالرفع في رواية الكشمي بالافراد والباقيين « ثديها » بالثنية ، والكشمي « بسقى » بكسر الواحدة وفتح الهمزة وسكون القاف وتكون التثنية والباقيين « تسقى » بفتح العين الهمزة من السبي وهو المشى بسرعة ، وفي رواية مسلم عن الحلواني وابن عسكركلاهما عن ابن أبي مريم « تبتشى » بموحدة ساكنة ثم مشاء مفتوحة ثم غين مصحمة من الابتغاء وهو الطلب ، قال عباس : وهو وهم ، والصواب ما في رواية البخاري . ولحقه الثوري بأن كلام الروايتين صواب ، فهي ساعية وطالبة لولدها . وقال القرطبي : لا خفاء بحسن رواية « تسقى » ووضوحها ، ولكن رواية تبتشى وجها وهو تطلب ولدها ، وحذف المفعول لظلم به ، فلا يخلط الراوي مع هذا التوجيه . قوله (إذا وجدت صبيا في السبي أخذته فأصغته بطنا) كذا للجميع لمسلم ، وحذف منه شيء . بينته رواية الاسماعيل ولفظه « إذا وجدت صبيا أخذته فأرضعته فوجدت صبيا فأخذته فألومته بطنا » وعرف من سياقها أنها كانت فقدت صبيها وتضررت باجتماع اللبن في ثديها ، فكانت إذا وجدت صبيا أرضعته ليخف عنها ، فلما وجدت صبيا بعينه أخذته فأنزمته . ولم أفق على اسم هذا الصبي ولا على اسم أمه . قوله (أمرون) ؟

بعض النساء أُنظِنون؟ **قوله** (قلنا لا ، وهي تقدر على أن لا تطرحه) أى لا تطرحه طائفة أبدا . وفي رواية الاسماعيل ، قلنا لا والله الخ . **قوله** (لله) بفتح أوله لام تأكيد ، وصرح بالانتم في رواية الاسماعيل فقال : والله الله ارحم الخ . **قوله** (بعباده) كان المراد بالعباد هنا من مات على الاسلام ، وبؤيده ما أخرجه أحمد والحاكم من حديث أنس قال : مر النبي ﷺ في نفر من أصحابه وصبى على الطريق ، فلما رأت أمه القوم خفيت على ولدها أن يوطأ فأبكت تسعى وتقول : ابني ابني ، وسعت فأخذته ، فقال القوم : يا رسول الله ما كانت هذه لتلقى ابنها في النار ، فقال : ولا الله بطارح حبيبه في النار ، فالعبر بحبيبه يخرج الكافر . وكذا من شاء ادعاه ممن لم يقب من مرتكبي الكبائر . وقال الشيخ أبو محمد بن أبي حمزة : لفظ العباد عام ومعناه خاص بالمؤمنين ، وهو كقوله تعالى (ورحمتي وسعت كل شيء فسأكتبها للذين يتقون) فهي عامة من جهة الصلاحية وخاصة بمن كتب له قال : ويحتمل أن يكون المراد أن رحمة الله لا يشبهها شيء لمن سبق له منها نصيب من أى العباد كان حتى الحيوانات . وفيه إشارة الى أنه ينبغي للمرء أن يحمل تعلقه في جميع أموره بالله وحده ، وأن كل من فرض أن فيه رحمة ما حتى يقصد لاجلها فله سبحانه وتعالى أرحم منه ، فليقصد العاقل لحاجته من هو أشد له رحمة ، قال : وفي الحديث جواز نظر النساء المسليات ، لأنه ﷺ لم يبه عن النظر الى المرأة المذكورة ، بل في سياق الحديث ما يقتضى اذنه في النظر اليها . وفيه ضرب المثل بما يدرك بالحواس لما لا يدرك بها لتحصيل معرفة الشيء على وجهه ، وإن كان الذي ضرب به المثل لا يحاط بحقيقته لأن رحمة الله لا تدرك بالعقل ، ومع ذلك فقرها النبي ﷺ للسامعين بحال المرأة المذكورة . وفيه جواز ارتكاب أخف الضررين ، لأنه ﷺ لم ينه المرأة عن ارضاع الاطفال الذين ارضعتهم مع احتمال أن يسكب بعضهم فيزوج بعض من ارضعته المرأة معه ، لكن لما كانت حالة الارضاع ناجزة ، وما يخشى من المحرمية متروك اغتفر . قلت : ولفظ الصبي بالذكور في الخبر ينازع في ذلك ، قال : وفيه أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة ، وقد يستدل به على عكس ذلك ، فأما الاول فن جهة أن الاطفال لولا أنهم كان بهم ضرورة الى الارضاع في تلك الحالة ما تركها النبي ﷺ ترضع أحدا منهم ، وأما الثاني وهو أفدوى فلأنه أفرها على ارضاعهم من قبل أن يقين الضرورة اه ملخصا ، ولا يخفى ما فيه

١٩ - باب . جعل الله الرحمة في مائة جزء

٦٠٠٠ - **حدثنا** الحسن بن نافع البهراني أخبرنا شعيب عن الزهري أخبرنا سعيد بن المسيب أن أبا هريرة قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : جعل الله الرحمة في مائة جزء ، فأمسك عنده تسعة وتسعين جزءا ، وأترك في الأرض جزءا واحدا ، فإن ذلك الجزء يترحم المخلوق ، حتى ترفع القبرس حافرها عن ولدها خشية أن تصيبه ،

[الحديث ٦٠٠٠ - طرفه في : ٦٤٦٩]

قوله (باب) بالتووين (جعل الله الرحمة في مائة جزء) هكذا ترجم ببعض الحديث ، وفي رواية النسفي (باب من الرحمة ، والاسماعيل (باب) وفيه ترجمة . **قوله** (البهراني) بفتح الواو وسكون الهاء نسبة الى قبيلة من قضاة

يأتي نسهم إلى ابن عمرو بن الحارث بن قضاعة ، نزل أكثرهم حصص في الاسلام . **قوله** (جعل الله الرحمة في مائة جزء) قال المكراني كان المعنى يتم بدون الظرف فلعل في ، زائدة أو متعلقة بمحذوف ، وفيه نوع بمائة إذ جعلها مظهروفا لها معنى بحيث لا يفوت منها شيء . وقال ابن أبي جرة : يحتمل أن يكون سبحانه وتعالى لما من خلقه بالرحمة جعلها في مائة وعاء فأهبط منها واحدا للأرض . قلت : خلت أكثر الطرق عن الظرف كرواية سميد المقبري عن أبي هريرة (الآتية في الرقاق) أن الله خلق الرحمة يوم خلقها مائة رحمة ، وسلم من رواية عطاء عن أبي هريرة ، أن الله مائة رحمة ، وله من حديث سلمان ، أن الله خلق مائة رحمة يوم خلق السموات والأرض ، كل رحمة طباق ما بين السماء والأرض ، وقال القرطبي : يجوز أن يكون معنى « خلق » اخترع وأوجد ، ويجوز أن يكون بمعنى قدر ، وقد ورد خلق بمعنى قدر في لغة العرب فيكون المعنى أن الله أظهر تقديره لذلك يوم أظهر تقدير السموات والأرض . وقوله « كل رحمة طباق الأرض » المراد بها التعظيم والتكثير ، وقد ورد التعظيم بهذا اللفظ في اللغة والشرع كثيرا . **قوله** (فأمسك عنده تسعة وتسعين جزءا) في رواية عطاء ، وآخر عنده تسعة وتسعين رحمة ، وفي رواية العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة عند مسلم ، وخبا عنده مائة إلا واحدة . **قوله** (وأنزل في الأرض جزءا واحدا) في رواية المقبري ، وأرسل في خلقه كلهم رحمة ، وفي رواية عطاء ، أنزل منها رحمة واحدة بين الجن والإنس والبهائم ، وفي حديث سلمان ، لجعل منها في الأرض واحدة ، قال القرطبي هذا نص في أن الرحمة يراد بها متعلق الإرادة لا نفس الإرادة ، وأنها راجعة إلى المنافع والنعم . **قوله** (فن ذلك الجزء تراحم الخلق ، حتى ترفع الفرس حافرها عن ولدها خشية أن تصيبه) في رواية عطاء ، فيها يتعاطفون ، وبها يتراحمون ، وبها تمطف الوحش على ولدها ، وفي حديث سلمان ، فيها تمطف الوالدة على ولدها ، والوحش والعطير بعضها على بعض ، قال ابن أبي جرة : خص الفرس بالذكر لأنها أشد الحيوان المألوف الذي يماين مخاطبون حركته مع ولده ، ولما في الفرس من الخفة والسرعة في التنقل . ومع ذلك تتجنب أن يصل الضرر منها إلى ولدها . ووقع في حديث سلمان عند مسلم في آخره من الزيادة « فإذا كان يوم القيامة أكلها بهذه الرحمة مائة » وفيه إشارة إلى أن الرحمة التي في الدنيا بين الخلق تكون فيهم يوم القيامة يتراحمون بها أيضا ، وصرح بذلك المذهب فقال : الرحمة التي خلقها الله لعباده وجعلها في نفوسهم في الدنيا هي التي يتعافرون بها يوم القيامة التبعات بينهم . قال : ويجوز أنه يستعمل الله تلك الرحمة فيهم فيرحمهم بها سوى رحمته التي وسعت كل شيء وهي التي من صفة ذاته ولم يزل موصوفا بها ، فهي التي يرحمهم بها زائدا على الرحمة التي خلقها لهم ، قال : ويجوز أن تكون الرحمة التي أمسكها عند نفسه هي التي عند ملائكته المستغفرين لمن في الأرض ، لأن استغفارهم لهم دال على أن في نفوسهم الرحمة لأهل الأرض . قلت : وحاصل كلامه أن الرحمة رحمتان ، رحمة من صفة الذات وهي لا تعدد ، ورحمة من صفة الفعل وهي المماراة إليها هنا . ولكن ليس في شيء من طرق الحديث أن الله عند الرحمة واحدة بل انفتحت جميع الطرق على أن عنده تسعة وتسعين رحمة ، وزاد في حديث سلمان أنه يكملها يوم القيامة مائة بالرحمة التي في الدنيا ، فتعدد الرحمة بالنسبة للخلق . وقال القرطبي : مقتضى هذا الحديث أن الله علم أنه أنواع النعم التي ينعم بها على خلقه مائة نوع ، فأنعم عليهم في هذه الدنيا بنوع واحد انتظمت به مصالحهم وحصلت به مرافقهم ، فإذا كان يوم القيامة كل لعباده المؤمنين ما في قبضت مائة وكلها المؤمنين ، وإليه الإشارة بقوله تعالى ﴿ وكان بالمؤمنين رحيما ﴾ فإن رحيما

من أبلية المبالغة التي لا شيء فوقها ، ويفهم من هذا أن الكفار لا يبق لهم حظ من الرحمة لا من جنس ورحمات الدنيا ولا من غيرها إذا كل كل ما كان في علم الله من الرحمات للؤمنين ، وإليه الإشارة بقوله تعالى ﴿ فَمَا كُتِبَ لَهُم مِّنْ عَمَلٍ شَيْءٍ ﴾ . وقال الكرماني : الرحمة هنا عبارة عن القدرة المتعلقة بإيصال الخير ، والقدرة في نفسها غير متناهية ، والتعلق غير متناه ، لكن حصره في مائة على سبيل التمثيل تسهيلات للفهم وتقليلا لما عند الخلق وتكثيرا لما عند الله سبحانه وتعالى ، وأما مناسبة هذا العدد الخاص لحسبى القرطبي عن بعض الشراح أن هذا العدد الخاص أطلق لإرادة التكثير والمبالغة فيه ، وقمقه بأنه لم يجر عادة العرب بذلك في المائة وإنما جرى في السبعين ، كذا قال . وقال ابن أبي حمزة : ثبت أن نار الآخرة تفضل نار الدنيا بتسع وستين جزءاً فإذا قوبل كل جزء برحمة زادت الرحمات ثلاثين جزءاً ، فيؤخذ منه أن الرحمة في الآخرة أكثر من النعمة فيها . ويؤيده قوله « غلبت رحمتي غضبي » . قلت : لكن تبقى مناسبة خصوص هذا العدد ، فيحتمل أن تكون مناسبة هذا العدد الخاص لكونه مثل عدد درج الجنة ، والجنة هي عمل الرحمة ، فيكون كل رحمة بازاء درجة ، وقد ثبت أنه لا يدخل أحد الجنة إلا برحمة الله تعالى ، فمن نالته منها رحمة واحدة كان أدنى أهل الجنة منزلة ، وأعلام منزلة من حصلت له جميع الأنواع من الرحمة . وقال ابن أبي حمزة : في الحديث إدخال السرور على المؤمنين ، لأن العادة أن النفس يكمل فرحها بما وهب لها إذا كان معلوماً بما يكون موهوداً . وفيه الحث على الإيمان ، واتساع الرجاء في رحمات الله تعالى المدخرة . قلت : وقد وقع في آخر حديث سعيد المقبري في الرقاق « فلو يعلم الكافر بكل ما عند الله من الرحمة لم ييأس من الجنة » ، وأفرده مسلم من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة ، ويأتي شرحه هناك إن شاء الله تعالى

٢٠ - باب قتل الولد خشية أن يأكل معه

٦٠٠١ - **حدثنا** محمد بن كثير أخبرنا سفيان عن منصور عن أبي واثل عن عمرو بن شرحبيل عن عبد الله قال قلت : يا رسول الله ، أى الذنب أعظم ؟ قال : أن تجعل لله نداً وهو خالقك . قلت : ثم أى ؟ قال : أن تقتل ولدك خشية أن يأكل منك . قال : ثم أى ؟ قال : أن تزاني حليلة جارك . وأُزيل الله تصديق قول النبي ﷺ (وللذين لا يؤمنون مع الله إلهاً آخر)

قوله (باب قتل الولد خشية أن يأكل معه) تقدير الكلام : قتل المرء ولده الخ فاضمير يعود للقدور في قوله قتل الولد . ووقع لأبي ذر عن المستمل والكديمي « باب أى الذنب أعظم » وعند النسائي « باب من الرحمة » وذكر فيه حديث ابن مسعود « أى الذنب أعظم » الحديث ، وسيأتى شرحه مستوفى في كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى

٢١ - باب وضع الصبي في الحيز

٦٠٠٢ - **حدثنا** محمد بن النضر حدثنا يحيى بن سعيد عن هشام قال أخبرني أبي عن عائشة أن النبي

ﷺ وضع صبيًا في حجره يُحَنِّكُهُ فبال عليه ، فذُها بماء فاتية ،

قوله (باب وضع الصبي في الحجر) ذكر فيه حديث عائشة ؓ ان النبي ﷺ وضع صبيًا في حجره ، وقد تقدم شرحه في كتاب الطهارة ، وتقدم أيضًا قريبًا في العقيدة ، ويستفاد منه الفرق بالاطفال والصبر على ما يحدث منهم وعدم مواخذتهم لعدم تكليفهم

٢٢ - باب وضع الصبي على الفخذ

٦٠٠٣ - حدثني عبد الله بن محمد حدثنا عازمٌ حدثنا للعتمر بن سليمان يحدث عن أبيه قال سمعتُ أبا تيمية يحدث عن أبي عثمان النهدي يحدثه أبو عثمان عن أسامة بن زيد رضي الله عنهما كان رسول الله ﷺ يأخذني فيقودني على فخذيه ويقعد الحسن بن علي على فخذيه الآخر ثم يضعهما ثم يقول : اللهم أرهما فاني أرهما ، وعن علي قال حدثنا يحيى حدثنا سليمان عن أبي عثمان قال التيمي : فوق في قلبي منه شيء قلت : حدثت به كذا وكذا فلم أستمه من أبي عثمان ، فنظرت فوجدته هندی مكتوبًا فيها سمعتُ ،

قوله (باب وضع الصبي على الفخذ) هذه الترجمة أخص من التي قبلها ، وذكر فيه حديث أسامة بن زيد ، **قوله** (عن أبيه) هو سليمان بن طرخان التيمي ، وأبو تيمية هو طريف بهيمة بوزن عظيم ابن مهالد بالجيم المجعبي بالجيم مصغر . **قوله** (فيقودني على فخذيه ويقعد الحسن بن علي على فخذيه الآخر) استشكله الداودي فيما نقله ابن التين فقال : لا أدري ذلك وقع في وقت واحد لأن أسامة أكبر من الحسن ، ثم أخذه يستدل على ذلك ، والأمريه أوضح من أن يحتاج إلى دليل فإن أكثر ما قبل في حجر الحسن عند وفاة النبي ﷺ ثمان سنين وأما أسامة فكان في حياة النبي ﷺ رجلاً ، وقد أمره علي الجبش الذي اشتتمل على عدد كثير من كبار المسلمين كعمر كما تقدم بيانه في ترجمته في المناقب ، وصرح جماعة بأنه كان عند موت النبي ﷺ ابن عشرين سنة ، وذكر الواقدي في المغازي عن محمد بن الحسن بن أسامة عن أهله قالوا : توفي رسول الله ﷺ وأسامة ابن تسع عشرة سنة ، فيحتمل أن يكون ذلك وقع من النبي ﷺ وأسامة مرافق والحسن ابن سنتين مثلاً ويكون إقامه أسامة في حجره لسبب اقتضى ذلك كرض مثلاً أصاب أسامة ، فكان النبي ﷺ يحبته فيه ومهومة عنده يرضه بنفسه ، فيحتمل أن يكون أقدمه في تلك الحالة ، وجاء الحسن ابن ابنته فأقدمه على الفخذ الأخرى وقال معتزداً عن ذلك وإني أحهما ، والله أعلم . **قوله** (وعن علي قال حدثنا يحيى حدثنا سليمان) أما علي فهو علي بن عبد الله المدني ، وأما يحيى فهو ابن سعيد القطان ، وأما سليمان فهو التيمي المذكور قبل ، ثم هو معطوف على السند الذي قبله وهو قوله وحدثنا عبد الله بن محمد ، فيكون من رواية البخاري عن علي ، واسكنه عبر عنه بصيغة عن فقال وحدثنا عبد الله بن محمد الخ وعن علي الخ ، ويحتمل أن يكون معطوفاً على قوله وحدثنا عازم ، فيكون من رواية البخاري عن شيخه بواسطة قريبه عبد الله بن محمد ، ولا يستقر ذلك من رواية الاقران ولا من البخاري فقد حدث بالكثير عن كثير من شيوخه ويدخل أحياناً بينهم بواسطة ، وقد حدث عن عازم بالكثير بغير واسطة منها ما سيأتي قريباً في باب قول النبي

يسروا ولا تضروا ، وأدخل هنا بينه وبين عبد الله بن محمد الجمعي ، ورفع في بعض النسخ في آخر هذا الحديث . قيل لأبي عبد الله : من يقول عن علي ؟ فقال : حدثنا عبد الله بن محمد ، انتهى فإن كان محفوظا صح الاحتال الأخير وبالله التوفيق . قوله (قال النعمي) هو موصول بالسند المذكور . قوله (فوقع في قلبي منه شيء) يعني شك هل سمعه من أبي تيمية عن أبي عثمان أو سمعه من أبي عثمان بغير واسطة ، وفي السند على الأول ثلاثة بصريون من التابعين في نسق من سليمان التيمي فصاعدا ، وليس لأبي تيمية في البخاري إلا هذا الحديث وآخر سياقي في كتاب الأحكام من روايته عن جندب الجبلي . قوله (فوجدته عندي مكتوبا فيها سمعت) أي من أبي عثمان ، فسكانه سمعه من أبي تيمية عن أبي عثمان ثم لقي أبا عثمان فسمعه منه أو كان سمعه من أبي عثمان فثبت فيه أبو تيمية ، وانزع منه بعضهم جواز الاعتناء في تحديثهم على خطئه ولو لم يتذكر الجماع ، ولا حجة فيه لاحتمال التذكر في هذه الحالة ، وقد ذكر ابن الصلاح المسألة ونقل الخلاف فيها ، والراجح في الرواية الاعتناء

٢٣ - باب حسن العهد من الإيمان

٦٠٠٤ - **عبد بن إسماعيل** حدثنا أبو أسامة عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت : ما غرت على امرأة ما غرت على خديجة - ولقد هلك قبل أن يزوجني ثلاث سنين - لما كنت أسمه بذكرها . ولقد أمره ربُّه أن يبشرها ببيت في الجنة من قصب . وإن كان ليذبح للشاة ثم يهدي في خلعتها منها .

قوله (باب حسن العهد من الإيمان) قال أبو عبيد : العهد هنا رعاية الحرمة . وقال عياض : هو الاحتفاظ بالشيء والملازمة له . وقال الراغب : حفظ الشيء ومراعاته حالا بعد حال . وعهد الله تارة يكون بما ركزه في العقل وتارة بما جاهد به الرسل ، وتارة بما يلتزمه المكلف ابتداء كالنذر ، ومنه قوله تعالى (ومنهم من عاهد الله) وأما لفظ العهد ، فيطلق بالاشتراك بأزاء معان أخرى ، منها الزمان والمكان واليمين والذمة والصحة والميثاق والإيمان والنصيحة والوصية والمطر ويقال له العهد أيضا . **قوله** (عن عائشة رضي الله عنها قالت : ما غرت على امرأة ما غرت على خديجة) قد تقدم شرحه في ترجمة خديجة من كتاب المناقب . وقوله (علي خديجة ، يريد من خديجة فأقام علي ، مقام من) وحروف الجر تتناوب في رأي . أو (علي ، سببية أي بسبب خديجة . وقوله فيه) ولقد أمره ربُّه الخ ، تقدم شرحه هناك أيضا ، ولكن أوردته هناك من حديث عبد الله بن أبي أوفى ، وقوله فيه (وإن كان ليذبح للشاة ثم يهدي في خلعتها منها ، أي من الشاة المذبوحة ، وزاد في رواية الليث عن هشام في فضل خديجة ما يسمعون ، وقد تقدم هناك بيان الاختلاف في ضبط هذه اللفظة ، وإن تخفف من الثبيلة ، وخلتها بضم المعجمة أي خللتها . وقال الخطابي : الخلة مصدر يستوى فيه المذكر والمؤنث والواحد والجماعة ، تقول : رجل خلة وأمرأة خلة وقوم خلة ، ويحتمل أن يكون فيه تحذوف تقديره : إلى أهل خلتي ، أي أهل صداقتها ، والخلة الصداقة والخليل الصديق . قلت : وقع في رواية مسلم من هذا الوجه بلفظ (ثم نهديها إلى خللتها ، وسبق في المناقب من وجه آخر عن هشام بن عروة ، وإلى أصدقائها ، والبخاري في (الأدب المفرد) من حديث أنس (كان النبي ﷺ إذا أتى

بالشيء يقول : اذهبوا به الى فلانة فانها كانت صديقة لخديجة . (تنبيه) : جرى البخارى على عادة في الاكتفاء بالاشارة دون التصريح ، فان لفظ الترجمة قد ورد في حديث يتعلق بخديجة رضى الله عنها أخرجه الحاكم والبيهقي في الشعب ، من طريق صالح بن رستم عن ابن أبي مليكة عن عائشة قالت : جاءت مجوز الى النبي ﷺ فقال : كيف أنتم ، كيف حالكم ، كيف كنتم بعدنا ؟ قالت : بخير بأني أنت وأمي يا رسول الله . فلما خرجت قلت : يا رسول الله تقبل على هذه المجوز هذا الاقبال ؟ فقال : يا عائشة إنمـا كانت تأتينا زمان خديجة ، وإن حسن العهد من الايمان ، وأخرجه البيهقي أيضا من طريق مسلم بن حنادة عن حفص بن غياث عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مثله بمعنى القصة وقال : غريب . ومن طريق أبي سالة عن عائشة نحوه وإسناده ضعيف

٢٤ - باب فضل من يقولُ يتباً

٦٠٥ - **تحرش** عبدُ الله بن عبد الوهاب قال حدثني عبدُ العزيز بن أبي حازم قال حدثني أبي قال سمعت

سهل بن سعد عن النبي ﷺ قال (أنا وكافل اليتيم في الجنة هكذا . وقال بإصبعه السبابة والوسطى) ،

قوله (باب فضل من يقول يتباً) أي يريه وينفق عليه . **قوله** (عبد العزيز بن أبي حازم) أي سلمة بن دينار **قوله** (أنا وكافل اليتيم) أي القيم بأمره ومصالحه ، زاد مالك من مرسل صفوان بن سليم وكافل اليتيم له أو لغيره ، ووصله البخارى في (الادب المفرد) والطبراني من رواية أم سعيد بنت مرة الفهرية عن أبيها ، ومعنى قوله له بأن يكون جدا أو عما أو أبا أو نحو ذلك من الاقارب ، أو يكون أبو المولود قد مات فتقوم أمه مقامه أو ماتت أمه فقام أبوه في اتربيته مقامها . وأخرج البراد من حديث أبي هريرة موصولا « من كفل يتباً ذا قرابة أولا قرابة له ، وهذه الرواية تفسر المراد بالرواية التي قبلها . **قوله** (وأشار بإصبعه السبابة) (في رواية الكشميهني) « والسبابة ، بمهمل بدل الموحدة الثانية ، والسبابة هي الاصبع التي تلي الإبهام سميت بذلك لأنها يسبح بها في الصلاة فيشأ بها في التقصيد لذلك ، وهي السبابة أيضا لأنها يسب بها الشيطان حينئذ . قال ابن بطلان : حق على من سمع هذا الحديث أن يعمل به ليكون رفيق النبي ﷺ في الجنة ، ولا منزلة في الآخرة أفضل من ذلك . قلت : قد تقدم الحديث في كتاب القمان وفيه دفرج بينهما ، أي بين السبابة والوسطى ، وفيه اشارة الى أن بين درجة النبي ﷺ وكافل اليتيم قدر تفاوت ما بين السبابة والوسطى ، وهو نظير الحديث الآخر « بعثت انا والساعة كهاتين ، الحديث ، وزعم بعضهم أنه ﷺ لما قال ذلك استوت أصابعه في تلك الساعة ثم عادتا الى حالهما الطبيعية الأصلية تأكيداً لاسر كفاة اليتيم . قلت ومثل هذا لا يثبت بالاحتمال ، ويكفي في اثبات قرب المنزل من المنزل أنه ليس بين الوسطى والسبابة لصبح أخرى ، وقد وقع في رواية لأم سعيد المذكورة عند الطبراني دمعى في الجنة كهاتين ، يعنى المسبحة والوسطى « اذ اتقي ، ويحتمل أن يكون المراد قرب المنزل حالة دخول الجنة ، لما أخرجه أبو يعلى من حديث أبي هريرة رفعه « أنا أول من يفتح باب الجنة ، فإذا امرأة تبادرتي فأقول : من أنت ؟ فتقول : أنا امرأة تأبى على أيتامى « ورواته لا بأس بهم ، وقوله « تبادرتي » أي لتدخل معي أو تدخل في أمري ، ويحتمل أن يكون المراد بمجروح الامرين : سرعة الدخول ، ودخول المنزل . وقد أخرج أبو داود من حديث عوف بن مالك رفعه « أنا وامرأة سفعاء الخدين كهاتين يوم القيامة : امرأة ذات منصب وجمال حبست نفسها على يتاماها حتى ماتوا أو بانوا ، فهذا

فيه قيد زائد وتقييده في الرواية التي أشرت إليها بقوله « انني الله » أي فديما يتعلق باليتيم المذكور . وقد أخرج الطبراني في « المعجم الصغير » من حديث جابر « قلنا يا رسول الله مم أضرب منه يتيمة ؟ قال : مم كسفت ضارباً منه ولذلك غير واق مالك بماه » ، وقد زاد في رواية مالك المذكور « حتى يستغنى عنه » فيستفاد منه أن الكفالة المذكورة أهدأ . قال شيخنا في « شرح الزمعي » أهل الحكمة في كون كافل اليتيم يعفيه في دخول الجنة أو شهت منزلته في الجنة بالقرب من النبي أو منزلة النبي لكون النبي شاه أن يبعث الى قوم لا يعقلون أمر دينهم فيكون كافلاً لهم ومعلماً ومرشداً ، وكذلك كافل اليتيم بقوم بكفالة من لا يعقل أمر دينه بل ولا دنياه ، ويرشده ويعلمه ويحسن أدبه ، فظهرت مناسبة ذلك اه ملخصاً

٢٥ - باب الساعي على الأرملة

٦٠٠٦ - **حديث** إسماعيل بن عدي الله قال حدثني مالك « من صفوان بن سليم يرفعه إلى النبي ﷺ قال : الساعي على الأرملة والمسكين كالجاهد في سبيل الله ، أو كالذي يصوم النهار ويقوم الليل »
حدثنا إسماعيل قال حدثني مالك عن ثور بن زيد الدبلي عن أبي ثعلبة مولى ابن مطيع عن أبي هريرة عن النبي ﷺ . . منه

قوله (باب الساعي على الأرملة) أي في مصالحها ، ذكر فيه حديث أبي هريرة موصولاً وحديث صفوان بن سليم مرسلًا كليهما من رواية مالك ، وقد تقدم شرحه في كتاب النفقات

٢٦ - باب الساعي على المسكين

٦٠٠٧ - **حديث** عبد الله بن مسleme حدثنا مالك عن ثور بن زيد عن أبي النضر « عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ : الساعي على الأرملة والمسكين كالجاهد في سبيل الله . وأحسبه قال بك شك القمعي : كالتقاع لا يفتقر وكالتقاع لا يفتقر »

قوله (باب الساعي على المسكين) ذكر فيه حديث أبي هريرة المذكور قبله مقتصرًا عليه دون المرسل ، ووقع في هذه الرواية كالجاهد في سبيل الله ، وأحسبه قال بك شك القمعي وهو رواية عن مالك كالتقاع لا يفتقر ، ولفظ الرواية التي قبلها لإسماعيل بن أبي أريس عن مالك كالجاهد أو كالذي يصوم » الحديث ، وقد تقدم بيان ذلك وإيضاحه في كتاب النفقات

٢٧ - باب رحمة الناس واليتيم

٦٠٠٨ - **حديث** مسدد حدثنا إسماعيل حدثنا أيوب عن أبي قلابة عن أبي سليمان مالك بن الحويرث قال « أتينا النبي ﷺ ونحن شبهة متقاربون ، فألقا عذره مشرب لينة ، فظن أننا اشتدنا أهلاً ، ولأننا نحن

تَرَكْنَا فِي أَهْلِنَا فَأَخْبِرْنَاهُ ، وَكَانَ رَقِيقًا رَحِيمًا ، فَقَالَ : ارجعوا إلى أهلِكُم فَمَلُومٌ ، وَصُومٌ ، وَصَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصَلُّ ، وَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤْذِنْ لَكُمْ أَحَدُكُمْ ، ثُمَّ لِيُؤْمَرْكُمْ أَكْبَرُكُمْ »

٦٠٠٩ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ سُمَيٍّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّيَّانِ « عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : بَيْنَا رَجُلٌ يَمْشِي بِطَرِيقٍ اشْتَدَّ عَلَيْهِ الْعَطَشُ ، فَوَجَدَ بئرًا فَنَزَلَ فِيهَا فَشَرِبَ ، ثُمَّ خَرَجَ فَذَاكَ كَلْبٌ يَلْبَسُ بِأَكْلِ النَّعْزِيِّ مِنَ الْعَطَشِ ، فَقَالَ الرَّجُلُ : لَقَدْ بَلَغَ هَذَا الْكَلْبُ مِنَ الْعَطَشِ مِثْلُ الَّذِي كَانَ بَلَغَ بِي ، فَنَزَلَ لِلْبَيْزِ فَلَمَّا حَفَّتْهُمُ أَمْسَكَهُ بَغْيُهُ فَسَقَى الْكَلْبَ ، فَشَكَرَ اللَّهُ لَهُ فَغَفَرَ لَهُ . قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَإِنْ لَنَا فِي آلِهَتِنَامْ أَجْرًا ؟ فَقَالَ : فِي كُلِّ ذَاتٍ كَيْدٍ رَطْبَةٌ أَجْرٌ »

٦٠١٠ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ « قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي صَلَاةٍ وَقَعْنَا مَعَهُ ، فَقَالَ أَعْرَابِي وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ : اَللَّهُمَّ ارْحَمْنِي وَعَمَدًا ، وَلَا تَرَمْ مَعَنَا أَحَدًا . فَلَمَّا سَلَّمَ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ لِلْأَعْرَابِيِّ : لَقَدْ حَبَّرْتَ وَاسْعًا . يُرِيدُ رَحْمَةَ اللَّهِ »

٦٠١١ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا عَنْ عاصِمٍ قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ وَدِدْتُ أَنْ أَسْمَعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : تَرَى الْمُؤْمِنِينَ فِي رَأْحِهِمْ وَتَوَادُّهُمْ وَتَعَاطُفِهِمْ كَمِثْلِ الْجَسَدِ إِذَا اشْتَكَى أَعْضَاؤُهُ تَدَامَى لَهُ سَائِرُ جَسَدِهِ بِالْأَمْرِ وَالنَّجْوَى »

٦٠١٢ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ قَتَادَةَ « عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : مَا مِنْ مُسْلِمٍ غَرَسَ غَرْسًا فَأَكَلَ مِنْهُ إِنْسَانٌ أَوْ دَابَّةٌ إِلَّا كَانَ لَهُ صَدَقَةٌ »

٦٠١٣ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ حَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ وَهَبٍ « قَالَ سَمِعْتُ جَبْرِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : مَنْ لَا يَرْحَمُ لَا يَرْحَمَ »

[الحديث ٦٠١٣ - طرقة في : ٧٣٣٦]

قوله (باب رحمة الناس والبهائم) أي صدور الرحمة من الشخص لفهمه ، وكأنه أشار إلى حديث ابن مسعود وفعه قال « لَنْ تَوْفَّقُوا حَتَّى تَرْحَمُوا ، قَالُوا كَلْنَا رَحِيمٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَالَ : إِنَّهُ لَيْسَ بِرَحْمَةٍ أَحَدُكُمْ صَاحِبَهُ ، وَلَكِنَّهَا رَحْمَةُ النَّاسِ رَحْمَةُ الْعَامَّةِ ، أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ وَرِجَالُهُ ثَقَاتٌ . وَقَدْ ذَكَرَ فِيهِ أَحَادِيثٌ : الْأَوَّلُ حَدِيثُ مَالِكِ بْنِ الْحَارِثِ وَفِيهِ « وَصَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصَلُّ » ، وَقَدْ سَبَقَ شَرْحُهُ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ ، وَالْفَرَضُ مِنْهُ هُنَا قَوْلُهُ « وَكَانَ رَقِيقًا رَحِيمًا » ، وَهُوَ لِلْكَثْرِ بِقَافٍ مِنَ الرَّفَّةِ ، وَلِقَافٍ مِنَ الْإِصْبَالِ وَالْكَسَمِيِّينَ بَقَاءٌ ثُمَّ قَافٍ مِنَ الرِّفْقِ ، وَقَوْلُهُ « وَشَبِيبَةٌ » بِفَتْحِ الْمَعْجَمَةِ وَالْمَوْحَدَةِ جَمْعُ شَابٍ مِثْلُ بَارٍ وَبَرَّةٍ ، وَقَوْلُهُ « فَقَالَ ارْجِعُوا إِلَى أَهْلِكُم فَمَلُومٌ » ، وَفِي الرِّوَايَةِ الْآخَرَةِ « لَوْ

رجعت الى أمليكم فلعنتموم ، استدل به ابن التين على أن الحجر قبل الفتح لم تكن واجبة على الايمان بل على البعض ، وفيه نظر ، ومن أين له ان وفود مالك ومن معه كان قبل الفتح ؟ وقوله « وصلوا كما رأيتوني أصلي ، حكى ابن التين عن الداودي أنه فيه دلالة على إمامة الصبيان ، وزيفه فأجاب . الحديث الثاني حديث أبي هريرة « في كل ذات كبد رطبة أجر » ، وفيه قصة الرجل الذي سقى السكاب ، وقد تقدم شرحه في أوخر كتاب الشرب فيبيل كتاب الاستقراض ، والرطوبة هنا كناية عن الحياة ، وقيل إن السكبد إذا طمئت ترطبت بدليل أنها إذا أقيمت في النار ظهر منها الرشح ، والسبب في ذلك ان النار تخرج منها رطوبتها الى خارج ، وقد تقدم في بدء الخلق أن القصة المذكورة وقع نحوها لاسراء ، وحل على التعداد . الحديث الثالث حديث أبي هريرة أيضا في قصة الأعرابي الذي قال « اللهم ارحمني ومحمدا ، وقد تقدمت الإشارة اليه في كتاب الوضوء ، وأنه الذي بال في المسجد ، وأنه ذو الخويصرة البياض ، وقيل الأفراح بن حابس . وأخرج ابن ماجه وصححه ابن حبان من وجه آخر من أبي سلة عن أبي هريرة قال دخل الأعرابي المسجد فقال : اللهم اغفر لي ولمحمد ولا تقصر لأحد منا ، فقال النبي ﷺ : لقد احتظرت واسعا ثم تنهى الأعرابي فقال في ناحية المسجد الحديث . قوله (لقد حجرت واسعا ، يريد رحمة الله) حجرت بمهمله ثم جيم فنية ثم راء أي ضيق وزنا ومعنى ، ورحمة الله واسعة كما قال تعالى ، وانفقت الروايات على أن « حجرت ، بالراء لكن نقل ابن التين أنها في رواية أبي ذر بالزاي ، قال وهما بمعنى ، والقائل « يريد رحمة الله ، بعض روايته وكأنه أبو هريرة ، قال ابن بطال : أنكر ﷺ على الأعرابي لكونه يخل برحمة الله على خلقه ، وقد أثبت الله تعالى على من فعل خلاف ذلك حيث قال ﴿ والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالإيمان ﴾ وقوله في الرواية الأخرى « احتظرت ، بجاء مهمله وظاء مشافة بمعنى امتنعت . مأخوذ من الحظار بكسر أوله وهو الذي يمنع ماوراءه . الحديث الرابع . قوله (ذكر يا) هو ابن أبي زائدة ، وعاصم هو الشعبي . قوله (ترى المؤمنين في تراحمهم) قال ابن أبي حمزة المراد من يسكون لإيمانه كاملا . قوله (وتوادهم) بتشديد الدال ، والاصل التواد فأدغم ، والتوادد تفاعل من المودة ، والود والوداد بمعنى وهو تقرب شخص من آخر بما يحب . قوله (ونعاطفهم) قال ابن أبي حمزة : الذي يظهر أن التراحم والتوادد والتعاطف وإن كانت متقاربة في المعنى لكن بينها فرق لطيف ، فاما التراحم فالمراد به أن يرحم بعضهم بعضا بأخوة الايمان لا بسبب شيء آخر ، وأما التوادد فالمراد به التواصل الجاهل السجة كالزاور والتهادي ، وأما التعاطف فالمراد به اعانة بعضهم بعضا كما يعطف الثوب عليه ليقويه اه ملخصا . ووقع في رواية الاعمش عن الشعبي وخيشمة فرفهما عن النعمان عند مسلم « المؤمنون كرجل واحد اذا اشتكى رأسه تداعى له سائر الجسد بالحسى والنسر ، وفي رواية خيشمة اشتكى وانت اشتكى رأسه كاه . قوله (كتل الجسد) أى بالنسبة الى جميع أعضائه ، ووجه التشبيه فيه التوافق في النصب والراحة . قوله (تداعى) أى دعا بعضه بعضا الى المشاركة في الألم ، ومنه قولهم تداعت الحيطان أى تساقطت أو كادت . (قوله (بالسهر والحى) أما السهر فلأن الألم يمنع النوم ، وأما الحى فلأن فقد النوم يضرها . وقد عرف أهل الحنفى الحى بأنها حرارة هربزية تشتمل في القلب قشب منه في جميع البدن فتشتمل اشتعالا يضر بالافعال الطبيعية . قال القاضي عياض : فتشبهه المؤمنون بالجسد الواحد تمثيل صحيح ، وفيه تقريب لفهم وإظهار للمعانى في الصور المرئية ، وفيه تعظيم حقوق المسلمين والحرص على تعاونهم وملاطفة بعضهم بعضا . وقال ابن أبي حمزة : شبه النبي ﷺ بالإيمان

بالجسد وأهله بالأعضاء ، لأن الإيمان أصل وفروعه التكليف ، فإذا أدخل المرء بشئ من التكليف شأن ذلك الإخلال الأصل ، وكذلك الجسد أصل كالجمرة وأعضاؤه كالأغصان ، فإذا اشتكى عضو من الأعضاء اشتكت الأعضاء كلها كالجمرة إذا ضرب غصن من أغصانها اهتزت الأغصان كلها بالهز والاضطراب . الحديث الخامس حديث أنس : ما من مسلم غرس غرسا ، تقدم شرحه في المزارعة ، وقوله : أو دابة ، إن كان مأخوذا من ديب على الأرض فهو من عطف العام على الخاص ، وإن كان المراد الدابة في العرف فهو من عطف جنس على جنس وهو الظاهر هنا . قال ابن أبي جرة : يدخل الفارس في عصوم قوله إنسان ، فإن فضل الله واسع ، وفيه التنويه بقدر المؤمن وأنه يحصل له الأجر وإن لم يقصد إليه عينا . وفيه الترغيب في التصرف على لسان العلم ، والحض على التزام طريق المصلحين ، والإرشاد إلى ترك المقاصد الفاسدة والترغيب في المقاصد الصالحة الداهية إلى تكثير الثواب ، وأن تعاطى الأسباب التي اقتضتها الحكمة الربانية من عمارة هذه الدار لا يتنافى العبادة ولا طريق الزهد ولا التوكل . وفيه التحريض على تعلم السنة ليعلم المرء ماله من الخير فيرغب فيه ، لأن مثل هذا الفضل المذكور في الفرس لا يدرك إلا من طريق السنة . وفيه إشارة إلى أن المرء قد يصل إليه من الثمر ما لم يعمل به ولا قصد إليه فيحذر من ذلك ، لأنه لما جلا حصول هذا الخير بهذا الطريق جاز حصول مقابله له مخلصا . الحديث السادس حديث جرير ، **قوله** (عمر بن حفص) أي ابن غياث ، والسند كله كوفيون . **قوله** (من لا يرحم لا يرحم) تقدم هذا المتن في أثناء حديث أبي هريرة في باب رحمة الولد ، ووقع في حديث جرير في رواية لمسلم : من لا يرحم الناس لا يرحمه الله ، وهو عند الطبراني بلفظ : من لا يرحم من في الأرض لا يرحمه من في السماء ، وله من حديث ابن مسعود وقعه : ارحم من في الأرض يرحمك من في السماء ، ورواته ثقات ، وهو في حديث عبد الله بن عمر ، وعند أبي داود والترمذي والحاكم بلفظ : ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء ، وهذا الحديث قد اشتهر بالمسلسل بالأولية ، وفي حديث الأشعث بن قيس عند الطبراني في الأوسط : من لم يرحم المسلمين لم يرحمه الله ، قال ابن بطال : فيه الحضي على استعمال الرحمة لجميع الخلق فيدخل المؤمن والكافر واليهائم المملوك منها وغده المملوك ، ويدخل في الرحمة التهادي بالأطعام والسقي والتخفيف في الحمل وترك التعدي بالضرب . وقال ابن أبي جرة : يحتمل أن يكون المعنى من لا يرحم غيره بأي نوع من الإحسان لا يحصل له الثواب كما قال تعالى ﴿ هل جزاء الإحسان إلا الإحسان ﴾ ، ويحتمل أن يكون المراد من لا يكون فيه رحمة الإيمان في الدنيا لا يرحم في الآخرة ، أو من لا يرحم نفسه بامتثال أوامر الله واجتناب نواهيه لا يرحمه الله لأنه ليس له عنده عهد ، فتكون الرحمة الأولى بمعنى الأعمال والثانية بمعنى الجواز ، أي لا يثاب إلا من عمل صالحا ، ويحتمل أن تكون الأولى الصدقة والثانية البلاد ، أي لا يسلم من البلاد إلا من تصدق ، أو من لا يرحم الرحمة التي ليس فيها شائبة أفعى لا يرحم مطلقا ، أولا ينظر الله بعين الرحمة إلا لمن جعل في قلبه الرحمة ولو كان عمله صالحا له مخلصا . قال : وينبغي للمرء أن يتفقد نفسه في هذه الأوجه كلها ، فما قصر فيه لجأ إلى الله تعالى في الإعانة عليه

٢٨ - باب الوصية بالجار

وقول الله تعالى ﴿ واهدوا الله ولا تثنوا كوا به شيئا ، وبالوالدين إحسانا - إلى قوله - فخرورا ﴾

٦٠١٤ - **حديث** اسماعيل بن أبي أوس قال حدثني مالك عن يحيى بن سعيد قال أخبرني أبو بكر بن محمد عن حمزة عن عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ قال : ما زال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننت أنه سيورثه .

٦٠١٥ - **حديث** محمد بن ينهار حدثنا يزيد بن زريع حدثنا عمر بن محمد عن أبيه عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ : ما زال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننت أنه سيورثه .

قوله (باب الرصاة بالجار) يفتح الوار وتخفيف الصاد المحملة مع المد لفة في الرصية ، وكذا الرصاية بأبدال الحمزة ياء وهما بمعنى ، لكن الأول من أوصيت والثاني من وصيت . (تلييه) وقع في شرح شيخنا ابن الملقن هنا بسملة وبعدها كتاب البر والصلة ولم أر ذلك في شيء من الروايات التي انصت لها ، ويؤيد ما عندنا أن أحاديث صلة الرحم تقدمت وأحاديث بر الوالدين قبلها والصيغة بالجار وما يتعلق بها ذكرت هنا وتلاها باقي أبواب الأدب وقوله هنا بعد الباب (واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً) يؤيد ذلك لأنه بوب على ترتيب ما في هذه الآية ، فبدأ ببر الوالدين ونفى بذى القربى وثلاث بالجار وربيع بالصاحب . ولم يفتح ذلك أيضاً في مستخرج الاسماعيل ولا ابن نعيم . **قوله** (وقول الله تعالى (واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً) وبالوالدين إحساناً) الآية) كذا لابن ذر ولباقين بعد قوله (إحساناً) إلى قوله (عتلاً لغوراً) والنفس وقوله تعالى (وبالوالدين إحساناً) الآية ، والمراد من هذه الآية هنا قوله تعالى (والجار ذى القربى والجار الجنب) وثبت لنفسه البسملة قبل الباب وكأنه للانتقال إلى نوع غير الذي قبله ، ورأيت في شرح شيخنا سراج الدين بن الملقن كتاب البر والصلة ولم أره لغيره ، والجار القريب من بينهما قرابة والجار الجنب بخلافه وهذا قول الأكثر ، وأخرجه الطبري بسند حسن عن ابن عباس ، وقيل الجار القريب المسلم والجار الجنب غيره وأخرجه أيضاً الطبري عن نوف البكالي أحد التابعين ، وقيل الجار القريب المرأة والجنب الرفيق في السفر . ثم ذكر فيه حديثين : الأول حديث عائشة ، **قوله** (أبو بكر بن محمد) أي ابن عمرو بن حزم ، وعمرة هي أمه ، والسند كله كوفيون ، وفيه ثلاثة من التابعين في نسق ، وقد سمع يحيى بن سعيد وهو الانصارى من حمزة كثيراً وربما دخل بينهما واسطة مثل هذا ، وروايته عن أبي بكر المذكور من الاقران . **قوله** (ما زال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننت أنه سيورثه) أي يأمر عن الله بتورث الجار من جهه . واختلف في المراد بهذا التورث فقيل : يجعل له مشاركة في المال بفرض سهم يعطاه مع الاقارب ، وقيل المراد أن ينزل منزلة من يرث بآب والصله ، والأول أظهر فإن الثاني استمر ، والخبر مشعر بأن التورث لم يقع . ويؤيده ما أخرجه البخاري من حديث جابر نحو حديث الباب بلفظ (حتى ظننت أنه يجعل له ميراثاً) ، وقال ابن أبي حمزة : الميراث على قسمين حسي ومعنوي ، فالحسي هو المراد هنا ، والمعنوي ميراث العلم ، ويمكن أن يلحظ هنا أيضاً فإن حق الجار على الجار أن يعطيه ما يحتاج إليه والله أعلم . واما الجار يشمل المسلم والكافر والعابد والفاسق والصادق والدود والغريب والبلدي والمنافع والضار والقريب والاجنبي والاقرب داراً والابعد ، وله مراتب بعضها أعلى من بعض ، فأعلاها من اجتمعت فيه الصفات الاول كلها ثم أكثرها وهم جرا إلى الواحد ، وهكذا

من اجتمعت فيه الصفات الأخرى كذلك ، فيعطى كل حقه بحسب حاله ، وقد تعارض صفتان فاكثر فيرجح أو يساوى ، وقد حمله عبد الله بن عمرو أحد من روى الحديث هل الموم ، فأمر لما ذبحت له شاة أن يهدي منها لجاره اليهودى ، أخرجه البخارى في الأدب المفرد ، والترمذى وحسنه ، وقد وردت الإشارة الى ما ذكرته في حديث مرفوع أخرجه الطبرانى من حديث جابر رفعه ، الجيران ثلاثة : جار له حق وهو المشرى له حق الجوار ، وجار له حقان وهو المسلم له حق الجوار وحق الاسلام ، وجار له ثلاثة حقوق مسلم له رحم له حق الجوار والاسلام والرحم ، قال الفرطى : الجار يطلق ويراد به الداخل فى الجوار ، ويطلق ويراد به المجاور فى الدار وهو الاغلب ، والذى يظهر أنه المراد به فى الحديث الثانى لأن الأول كان يرث ويورث ، فإن كان هذا الخبر صدر قبل نسخ التورث بين المتعاقدين فقد كان ثابتاً فكيف يترجى وقوعه ؟ وإن كان بعد الفسخ فكيف يترجى رجوعه بعد رفعه ؟ فتبين أن المراد به المجاور فى الدار . وقال الشيخ أبو محمد بن أبى جرة : حفظ الجار من كمال الإيمان ، وكان أهل الجاهلية يحافظون عليه ، ويحصل امتثال الوصية به بإيصال ضرور الاحسان اليه بحسب الطاقة كالمندية ، والسلام ، وطلاقة الوجه عند لقائه ، وتفقد حاله ، ومعاورته فيما يحتاج اليه الى غير ذلك . وكف أسباب الاذى عنه هل اختلاف أنواعه حسية كانت أو معنوية . وقد نفى عليه السلام الإيمان عن لم يأمن جاره بوائقه كما فى الحديث الذى يليه ، وهى مبالغة تنبئ عن تعظيم حق الجار وأن إضراره من الكبائر . قال : ويفترق الحال فى ذلك بالنسبة للجار الصالح وغير الصالح : والذى يشمل الجميع ارادة الخير له ، وموعظته بالحسن ، والدعاء له بالمدينة ، وترك الإضرار له إلا فى الموضع الذى يجب فيه الإضرار له بالقول والفعل ، والذى يخص الصالح هو جميع ما تقدم ، وغير الصالح كفه عن الذى يرتكبه بالحسن على حسب مراتب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ويصط الكافر بعرض الاسلام عليه ويبين محاسنه والترغيب فيه برقى ، ويعطى الفاسق بما يناسبه بالرفق أيضاً وبستر عليه زلفه عن غيره ، وينهاه برقى ، فإن أقاد فيه والا فيجهره فأصدا تأديبه على ذلك مع إعلامه بالسبب ليكيف ، وسيأتى القول فى حد الجار فى باب حق الجوار ، قريباً انتهى سلخاً . الحديث الثانى ، قوله (عمر بن محمد) أى ابن زيد بن عبد الله بن عمر ابن الخطاب ، وذكر لفظه مثل لفظ حديث عائشة ، وقد روى هذا المتن أيضاً أبو هريرة وهو فى صحيح ابن حبان ، وعبد الله بن عمرو بن العاص وهو عند أبى داود والترمذى ، وأبو أمامة وهو عند الطبرانى . ووقع عنده فى حديث عبد الله بن عمرو أن ذلك كان فى حجة الودع ، وله فى لفظ : سمعت رسول الله ﷺ يوصى بالجار حق ظننت أنه سيورثه ، فأقاد أنه وقع لعبد الله بن عمرو مع رسول الله ﷺ نظير ما وقع لرسول الله ﷺ مع جبريل ولاحد من حديث رجل من الأنصار : خرجت أريد النبي ﷺ فإذا به قائم ورجل مقبل عليه ، فجلست حتى جمعت أرثى له من طول القيام ، فذكرت له ذلك فقال : أتدري من هذا ؟ قلت لا . قال : هذا جبريل ، فذكر مثل حديث ابن عمر سواء . وأخرج عبد بن حميد نحوه من حديث جابر فأقاد سبب الحديث ، ولم أر فى شيء من طرقه بيان لفظ وصية جبريل ، إلا أن الحديث يشمر بانه بالغ فى تأكيد حق الجار . وقال ابن أبى جرة : يستفاد من الحديث أن من أكثر من شيء من أعمال البر يرجى له الانتقال إلى ما هو أعلى منه ، وأن الظن اذا كان فى طريق الخير جاز ولو لم يقع المظنون ، بخلاف ما اذا كان فى طريق الشر . وفيه جواز الطمع فى الفضل اذا نوالك النعم . وفيه جواز التحدث بما يقع فى النفس من أمور الخير . والله أعلم

٢٩ - باب إثم من لا يأمن جاره بوائقه . يوبقهن : يهلكهن . موبقا : مهلكا

٦٠١٦ - **حديث** عاصم بن علي : حدثنا ابن أبي ذئب عن سويد عن أبي شريح أن النبي ﷺ قال : والله لا يؤمن ، والله لا يؤمن ، والله لا يؤمن . قيل : ومن بارسول الله ؟ قال : الذي لا يأمن جاره بوائقه . تابعه : شعبة وأسد بن موسى . وقال حميد بن الأسود وعثمان بن عمر وأبو بكر بن عياش وشعيب بن إسحاق عن ابن أبي ذئب عن المقبري عن أبي هريرة

قوله (باب إثم من لا يأمن جاره بوائقه) البراءة والمرادة والقاف جمع بائقة وهي الداهية والشيء المهلك والامر الشديد الذي يروى بثقة . **قوله** (يوبقهن يهلكهن ، موبقا مهلكا) هما أمران قال أبو حنيفة في قوله تعالى (أو يوبقهن بما كسبن) قال : يهلكهن . وقال في قوله تعالى (وجعلنا بينهم موبقا) أي متوعدا . وأخرج ابن أبي حاتم عن طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى (وجعلنا بينهم موبقا) أي مهلكا . **قوله** (عن سويد) هو المقبري ، ووقع منسوباً غير مسمى عند الاسماعيل عن محمد بن يحيى بن سليمان عن عاصم بن علي شيخ البخاري فيه ، وأخرجه أبو نعيم عن طريق هرير بن حفص ومن طريق إبراهيم الحارثي كلاهما عن عاصم بن علي مسمى منسوباً قال : عن سويد المقبري . **قوله** (عن أبي شريح) هو الحارثي ، ووقع كذلك عند أبي نعيم واسمه علي المشهور بخوبله وقيل عمرو وقيل هاني . وقيل كعب . **قوله** (والله لا يؤمن) وقع تكريرها ثلاثاً صريحاً ، ووقع عند أحمد : والله لا يؤمن ثلاثاً ، وكأنه اختصار من الراوي ، ولأبي يعلى من حديث أنس : ما هو بمؤمن . **قوله** (وأخرجنا من حديث كعب بن مالك) لا يدخل الجنة ، ولا أحد نحوه عن أنس بسند صحيح . **قوله** (قيل يا رسول الله ومن) ؟ هذه الرواية يحتمل أن تكون زائدة أو استثنائية أو عاطفة على شيء . فقد رأى عرفنا ما المراد مثلاً ومن المحدث عنه ، ووقع لأحمد من حديث ابن مسعود أنه السائل عن ذلك ، وذكره المنذري في ترغيبه بلفظ : قالوا يا رسول الله لقد خاب وخسر من هو ، وعواء للبخاري وحده ، وما رأيت فيه هذه الزيادة ولا ذكرها الحميدي في الجمع . **قوله** (قال : الذي لا يأمن جاره بوائقه) في حديث أنس : من لم يأمن ، وفي حديث كعب ومن خاف ، زاد أحمد والاسماعيل : قالوا : وما بوائقه ؟ قال : شره . وعند المنذري هذه الزيادة للبخاري ولم أرها فيه . (تنبيه) : في المتن جناس بليغ وهو من جناس التحريف ، وهو قوله : لا يؤمن ولا يأمن ، فالاول من الايمان والثاني من الامان . **قوله** (تابعه شعبة وأسد بن موسى) يعني عن ابن أبي ذئب في ذكر أبي شريح ، فاما رواية شعبة وهو ابن سوار المدايني فأخرجها الاسماعيل ، وأما رواية أسد بن موسى وهو الاموي المعروف بأسد السنة فأخرجها البخاري في مكارم الاخلاق . **قوله** (وقال حميد بن الأسود وعثمان بن عمر وأبو بكر بن عياش وشعيب بن إسحاق عن ابن أبي ذئب عن المقبري عن أبي هريرة) يعني اختلف اصحاب ابن أبي ذئب عليه في صحابي هذا الحديث فالثلاثة الاول قالوا فيه عن أبي شريح ، والاربعة قالوا عن أبي هريرة . وقد نقل أبو معين الرازي عن أحمد أن من صحح عن ابن أبي ذئب بالمدينة فإنه يقول عن أبي هريرة ، ومن سمع منه ببغداد فإنه يقول عن أبي شريح قلنا : ومصدق ذلك ابن وهب وعبد العزيز الدراوردي وأبا عمرو العقدي واسماعيل بن أبي أويس وابن

أبي قديك ومنع بن عيسى إنما سمعوا من ابن أبي ذئب بالمدينة وقد قالوا كلهم فيه « عن أبي هريرة » وقد أخرجه الحاكم من رواية ابن وهب ومن رواية اسماعيل ومن رواية الدراودي ، وأخرجه الاسماعيل من رواية معن والعقدي وابن أبي قديك . وأما حميد بن الأسود وأبو بكر بن هياش اللذان علقه البخاري من طريقهما فهما كرفيان وسماعهما من ابن أبي ذئب أيضا بالمدينة لمسا حجا ، وأما عثمان بن عمر فهو بصري وقد أخرج أحمد الحديث عنه كذلك ، وأما رواية شعيب بن إسحق فهو شامي وسماعه من ابن أبي ذئب أيضا بالمدينة ، وقد أخرجه أحمد أيضا عن اسماعيل بن عمر فقال « عن أبي هريرة » واسماعيل واسطي . ومن سمعه ببغداد من ابن أبي ذئب يزيد بن هارون وأبو داود الطيالسي وحجاج بن محمد وروح بن عبادة وآدم بن أبي إياس وقد قالوا كلهم « عن أبي شريح » زهري مسند الطيالسي كذلك ، وعند الاسماعيل من رواية يزيد ، وعند الطبراني من رواية آدم ، وعند أحمد من رواية حجاج وروح بن عبادة ، ويزيد واسطي سكن بغداد ، وأبو داود وروح بصريان وحجاج بن محمد مصيصي ، وآدم عسقلاني ، وكانوا كلهم يقدمون ببغداد ويطلبون بها الحديث ، وإذا تقرر ذلك فلا كثر قالوا فيه « عن أبي هريرة » فكان ينبغي ترجيحهم . ويؤيده أن الراوي إذا حدث في بلد كان أقن لما يحدث به في حال سفره ، ولكن عارض ذلك أن سعيدا المقبري مشهور بالرواية عن أبي هريرة فمن قال عنه « عن أبي هريرة » سلك الجادة ، فكانت مع من قال عنه « عن أبي شريح » زيادة علم ليست عند الآخرين ، وأيضا فقد وجد معنى الحديث من رواية الليث بن سعيد المقبري عن أبي شريح كما سيأتي بعد باب ، فكانت فيه تقوية لمن رآه عن ابن أبي ذئب فقال فيه « عن أبي شريح » ومع ذلك فصنع البخاري يقتضي تصحيح الوجهين ، وإن كانت الرواية عند أبي شريح أصح . وقد أخرجه الحاكم في مستدركه من حديث أبي هريرة ذاهلا عن الذي أروده البخاري بل وعن تخريج مسلم له من وجه آخر عن أبي هريرة فقال بعد تحريجه « صحيح على شرط الشيخين » ولم يخرجها بهذا اللفظ وإنما أخرجاه من حديث أبي الوناد عن الأعرج عن أبي هريرة بلفظ « لا يدخل الجنة من لا يأمن جاره بوائقه » وتعبه شيخنا في أماليه بأنهما لم يخرجها طريق أبي الوناد ولا واحد منهما . وإنما أخرج مسلم طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة باللفظ الذي ذكره الحاكم . قلت : وعلى الحاكم تعقب آخر وهو أن مثل هذا لا يستدرك لقرب اللفظين في المعنى ، قال ابن بطلان : في هذا الحديث تأكيد حق الجار لقسمه **بِإِذْنِ** على ذلك ، وتكريره البين ثلاث مرات ، وفيه نفي الإيمان من يؤذي جاره بالقول أو الفعل و مراده الإيمان السكامل ، ولا شك أن العاصي غير كامل الإيمان . وقال النووي عن نفي الإيمان في مثل هذا جوابان : أحدهما أنه في حق المستحل ، والثاني أن معناه ليس مؤمنا كاملا . ويحتمل أن يكون المراد أنه لا يجازي مجازاة المؤمن بدخول الجنة من أول وهلة مثلا ، أو أن هذا مخرج مخرج الإجماع والتفليط ، وظاهره غير مراد ، والله أعلم . وقال ابن أبي جرة : إذا أكد حق الجار مع الحائل بين الشخص وبينه وأمر بحفظه وإيصال الخير إليه وكف أسباب الضرر عنه فينبغي له أن يراعى حق الحائطين الذين ليس بينه وبينهم جدار ولا حائل فلا يؤذيها باقتراف المخالفات في مرور الساعات ، فقد جاء أنهما يبران بوقوع الحسنات ويمزنان بوقوع السيئات ، فينبغي مراعاة جانبها وحفظ خواطرهما بالتكثير من عمل الطاعات والمواظبة على اجتناب المعصية ، فهما أولى برعاية الحق من كثير من الجيران اه ملخصا

٦٠١٧ - **حديث** عبد الله بن يوسف حدثنا الليثُ حدثنا سعيدُ هو المقرئُ عن أبيه «عن أبي هريرة قال : كان النبي ﷺ يقول : يا نساء المسلمات ، لا تحقرنَّ جارةً لجارتها ولو فرسن شاة »

قوله (باب لا تحقرن جارة لجارتها) كذا حذف المفعول اكتفاءً بشهرة الحديث ، وأورد فيه حديث أبي هريرة في ذلك ، واتفق أن هذا الحديث ورد من طريق سعيد المقرئ عن أبيه عن أبي هريرة والحديث قبله من طريق سعيد المقرئ عن أبي هريرة ليس بينهما واسطة ، وكل من الطريقين صحيح لأن سعيداً أدرك أبا هريرة وسمع منه أحاديث وسمع من أبيه عن أبي هريرة أشياء كان يحدث بها تارة عن أبي هريرة وبلا واسطة ، وقد ذكر البخاري بعضها وبين الاختلاف على سعيد فيها ، وهي محمولة على أنه سمعها من أبي هريرة واستثبت أباها فيها ، فكان يحدث بها تارة عن أبيه عن أبي هريرة وتارة عنه بلا واسطة ، ولم يكن مدلساً ، والاحديث بالجميع عن أبي هريرة وإياه أهل . وبقية المتن « ولو فرسن شاة » بكسر الفاء وسكون الزاء وكسر المهملة ثم نون : حافر الشاة . وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الحبة والكلام على إعرابها يا نساء المسلمات ، وحاصله أن فيه اختصاراً . لأن المخاطبين يعرفون المراد منه ، أي لا تحقرن أن تهدي إلى جارتها شيئاً ولو أنها تهدي لها ما لا ينافح به في الثالب ، ويحتمل أن يسكون من باب التهيؤ أمر بعده ، وهو كناية عن التعاطف والتوادد ، فكأنه قال : لتوادد الجارة جارتها بهدية ولو حقرت ، فيتساوى في ذلك الغنى والفقر ، وخص النبي بالنساء لأنهن موارد المودة والبنضاء ، ولأنهن أسرع انفعالا في كل منهما . وقال الكرماني : يحتمل أن يكون النهي للمعطية ، ويحتمل أن يكون للنهي إليها . قلت : ولا يتم حمله على المهدي إليها إلا بجعل اللام في قوله لجارتها بمعنى من ولا يتمتع حمله على المعنيين

٣١ - **باب** من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ جاره

٦٠١٨ - **حديث** أنس بن مالك حدثنا أبو الأحوص عن أبي حصين عن أبي صالح «عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ جاره ، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليسكرم ضيفه ، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت ،

٦٠١٩ - **حديث** عبد الله بن يوسف حدثنا الليثُ قال حدثني سعيد المقرئ «عن أبي شريح المدني قال : سمعت أذنائاً وأبصرت عيناى حين تكلم للنبي ﷺ فقال : من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليسكرم جاره ، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليسكرم ضيفه جازته ، قيل وما جازته يا رسول الله ؟ قال يوم وليلة ، وللضيف ثلاثة أيام ، فما كان وراء ذلك فهو صدقة عليه . ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت ،

[الحديث ٦٠١٩ - طرفه في : ٦١٣٥ ، ٦٤٦٦]

قوله (باب من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ جاره) ذكر فيه حديثاً لأبي هريرة في ذلك وآخر لأبي شريح . **قوله** (أبو الأحوص) هو سلام بالتشديد ابن سليم ، وأبو حصين بفتح أوله هو عثمان بن عاصم ، وأبو

صالح هو ذكوان . قوله (من كان يؤمن بالله واليوم الآخر) المراد بقوله يؤمن الايمان الكامل ، وخصه بالله واليوم الآخر اشارة الى الهدى والمعاد ، أى من آمن بالله الذى خلقه وآمن بأنه سيجازيه بعمله فليعمل الخصال المذكورة . قوله (فلا يؤذ جاره) فى حديث أبى شريح ، فليسكرم جاره ، وقد أخرج مسلم حديث أبى هريرة من طريق الامش عن أبى صالح بلفظ ، فليحسن الى جاره ، وقد ورد تفسير الاكرام والاحسان للجار وترك أذاه فى عدة احاديث أخرجهما الطبرانى من حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده والحارثى فى مكارم الاخلاق من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، وأبو الشيخ فى كتاب التوبخ ، من حديث معاذ بن جبل ، قالوا يا رسول الله ما حق الجار على الجار ؟ قال : إن استقرضك أقرضته ، وإن استعانك أعنته ، وإن مرض عدته ، وإن احتاج أعطيته ، وإن افتقر عدت عليه ، وإن أصابه خير هنيئته ، وإن أصابته مصيبة عزبته ، وإذا مات اتبعت جنازته ، ولا تستطيل عليه بالبناء فتعجب عنه الريح الا باذنه ، ولا تؤذيه بريح قدرك إلا أن تعرف له ، وإن اشترت فاكهة فأهد له ، وإن لم تفعل فأدخلها سرا ولا تخرجها ولدك لينبذ بها ولده ، وألفاظهم متقاربة ، والسياق أكثره لعمرو بن شعيب . وفى حديث بهز بن حكيم ، وإن أهوز سترته ، وأسانيدهم واهية لكن اختلاف عبارتهما يشعر بان الحديث أصلا . ثم الأمر بالاكرام يختلف باختلاف الأشخاص والاحوال ، فقد يكون فرض عين وقد يكون فرض كفاية وقد يكون مستحبا ، ويجمع الجميع أنه من مكارم الاخلاق . قوله (ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليسكرم ضيفه) زاد فى حديث أبى شريح « جائزته » . قال : وما جائزته يا رسول الله ؟ قال : يوم ولية ، والضياقة ثلاثة أيام ، الحديث وسيأتى شرحه بعد نيف وخمسين بابا فى « باب لكرام الضيف » ، إن شاء الله تعالى . قوله (ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرا أو ليصمت) بهم الميم ويجوز كسرهما ، وهذا من جوامع الحكم لأن القول كله إما خير وإما شر وإما أيل الى أحدهما ، فدخل فى الخير كل مطلوب من الأقوال فرضها وتذبيها ، فأذن فيه على اختلاف أنواعه ، ودخل فيه ما يؤزل اليه ، وما هذا ذلك مما هو شر أو يشول الى الشر فأمر عند ارادة الخوض فيه بالصمت . وقد أخرج الطبرانى والبيهقى فى « الزهد » ، من حديث أبى أمامة نحو حديث الباب بلفظ « فليقل خيرا ليضم ، أو ليصمت عن شر ليسلم » ، واشتمل حديث الباب من الطريقتين على أمور ثلاثة تجمع مكارم الاخلاق العملية والقولية ، أما الأولان فن العملية : وأولهما يرجع الى الامر بالتخلي عن الرذيلة والثانى يرجع الى الامر بالتخلي بالفضيلة ، وحاصله : كان حامل الايمان فهو متصف بالصفقة على خلق الله قولاً بالخير وحكوما عن الشر وقولاً لا ينفع أو تركاً لما يضر ، وفى معنى الا . بالاصمت عدة احاديث : منها حديث أبى موسى وعبد الله بن عمرو بن العاص « المسلم من سلم المسلمون من يده ولسانه » ، وقد تقدم فى كتاب الايمان ، ولطبرانى عن ابن مسعود « قلت يا رسول الله أى الأعمال أفضل ، فذكر فيها « أن يسلم المسلمون من لسانك وأحمد وصحبه ابن حبان من حديث البراء رفعه فى ذكر أنواع من البر » . قال فان لم تطق ذلك فكيف لسانك إلا من خير » ، ولطبرانى من حديث ابن عمر « من صحت لهما ، وله من حديثه « كثرة الكلام بغير ذكر الله تقضى القلب » ، وله من حديث « قيمان الثقفى » « قلت يا رسول الله ما أكثر ما تتخاف على ؟ قال : هذا . وأشار الى لسانه » ولطبرانى مثله من حديث الحارث بن هشام وفى حديث معاذ عند أحمد والترمذى والنسائى « أخبرنى بعمل يدخلك الجنة » فذكر الوصية بطولها وفى آخرها « ألا أخبرك بملاك ذلك كله ؟ كفى عليك هذا . وأشار الى لسانه ، الحديث . ولطبرانى من حديث هبة بن عامر « قلت يا رسول

الله ما النجاة؟ قال: أمسك عليك لسانك ،

٣٢ - باب حق الجوار في قرب الأبواب

٩٠٢٠ - **حَدَّثَنَا حُجَّاجُ بْنُ مِهَالٍ** حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو عِرَانَ قَالَ سَمِعْتُ طَلْحَةَ د عَنْ عَائِشَةَ

قَالَتْ : قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ لِي جَارَيْنِ ، قَالِي أَسْهَمَا أَهْدِي ؟ قَالَ : إِلَى أَقْرَبِهِمَا مِنْكَ بَابًا ،

قَوْلُهُ (باب حق الجوار في قرب الابواب) ذكر فيه حديث عائشة و قلت يا رسول الله إن لي جارين قالي أسهيا أهدي ؟ قال : إلى أقربهما منك بابا ، وقد تقدم الكلام على سنده مستوفي في كتاب الضعفة ، وقوله « أقربهما أي أشدهما قربا . قيل الحكمة فيه أن الأقرب يرى ما يدخل بيت جاره من هدية وغيرها فيتشوف لها بخلاف الأبعد وإن الأقرب أسرع إجابة لما يقع لجاره من المهمات ولا سيما في أوقات الغفلة . وقال ابن أبي جرة : الإهداء إلى الأقرب مندوب ، لأن الهدية في الأصل ليست واجبة فلا يكون الترتيب فيها واجبا . ويؤخذ من الحديث أن الأخذ في العمل بما هو أعلى أولى ، وفيه تقديم العلم على العمل . واختلف في حد الجوار : لجاء عن علي رضي الله عنه « من سمع النداء فهو جار » وقيل « من صلى معك صلاة الصبح في المسجد فهو جار » وعن عائشة « حد الجوار أربعمائة دارا من كل جانب » وعن الأوزاعي مثله ، وأخرج البخاري في « الأدب المفرد » مثله عن الحسن ، وللطبراني بسند ضعيف عن كعب بن مالك مرفوعا « إلا إن أربعمائة دارا جار » وأخرج ابن وهب عن بونس عن ابن شهاب « أربعمائة دارا عن يمينه وعن يساره ومن خلفه ومن بين يديه ، وهذا يحتمل كالأولى ، ويحتمل أن يريد التوزيع فيكون من كل جانب عشرة

٣٣ - باب . كل معروف صدقة

٩٠٢١ - **حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عِيَّاشٍ** حَدَّثَنَا أَبُو حَسَّانَ قَالَ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُسْكِدِ د عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : كُلُّ مَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ هـ

٩٠٢٢ - **حَدَّثَنَا آدَمُ** حَدَّثَنَا شُعْبَةُ حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي بُرْدَةَ بْنِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ

جَدِّهِ قَالَ « قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ صَدَقَةٌ . قَالُوا : فَمَا لَمْ يُجَدِّ ؟ قَالَ : فَيَحْمِلُ بِبَيْدِهِ ، فَيَنْفَعُ نَفْسَهُ وَيَتَصَدَّقُ . قَالُوا : فَمَا لَمْ يَسْتَطِعْ ، أَوْ لَمْ يَقْضِ ؟ قَالَ : فَيُعِينُ ذَا الْحَاجَةِ لِلْهَوْفِ . قَالُوا : فَمَا لَمْ يَقْضِ ؟ قَالَ : فَلْيَأْمُرْ بِالْخَيْرِ . أَوْ قَالَ بِالْمَعْرُوفِ . قَالَ : فَمَا لَمْ يَقْضِ ؟ قَالَ : فَلْيُسْكِرْ عَنِ الشَّرِّ ، فَانَّهُ لَهُ صَدَقَةٌ ،

قَوْلُهُ (باب كل معروف صدقة) أورد فيه حديث جابر بهذا اللفظ ، وقد أخرج مسلم من حديثه حذيفة وقد أخرجه الدارقطني والحاكم من طريق عبد الحميد بن الحسن الهلال عن ابن المنسكدر مثله وزاد في آخره « وما أتفق الرجل على أهله كتب له به صدقة ، وما وثق به المرء عرضة فهو صدقة ، وأخرجه البخاري في « الأدب المفرد » من طريق محمد بن المنسكدر عن أبيه كالأول وزاد ، ومن المعروف أن تلقى أخاك بوجه طلق ، وأن تلقى من دلوك

في إناؤه أخيك ، قال ابن بطلال دل هذا الحديث على أن كل شيء يفعل المرء أو يقوله من الخير يكتب له به صدقة ، وقد فسر ذلك في حديث أبي موسى المذكور في الباب بعد حديث جابر وزاد عليه ، أن الإمساك عن الشر صدقة ، وقال الراغب : المعروف اسم كل فعل يعرفه حسنه بالشرع والعقل معا ، ويطلق على الاقتصاد الثبوت انتهى عن السرف وقال ابن أبي جرة : يطلق اسم المعروف على ما عرف بأدلة الشرع أنه من أعمال البر سواء جرت به العادة أم لا ، قال : والمراد بالصدقة الثواب ، فإن قارنته الثبة أجر صاحبه جزاء ، وإلا ففيه احتمال . قال : وفي هذا الكلام إشارة إلى أن الصدقة لا تنحصر في الأمر المحسوس منه فلا تختص بأهل اليسار مثلا ، بل كل واحد قادر على أن يفعلها في أكثر الأحوال بغير مشقة . وقوله : على كل مسلم صدقة ، أي في مكارم الاخلاق ، وليس ذلك بفرض إجتماعي . قال ابن بطلال : وأصل الصدقة ما يخرج المرء من ماله متطوعا به ، وقد يطلق على الواجب لتحري صاحبه الصدق بفعله ، ويقال لكل ما يجازي به المرء من حقه صدقة لأنه تصدق بذلك على نفسه . قوله (فإن لم يجد) أي ما يتصدق به (قال : فيعمل ببديهة) قال ابن بطلال : فيه التنبيه على العمل والتكسب ، ليجد المرء ما يتفق على نفسه ويتصدق به ويفنيه على ذلك السؤال . وفيه الحث على فعل الخير مهما أمكن ، وأن من قصد شيئا منها فحسرت فليبتذل إلى غيره . قوله (فإنه لم يستطع ، أو لم يفعل) هو شك من الراوي . قوله (فيعين ذا الحاجة الملهوف) أي بالفعل أو بالقول أو بهما . قوله (فإن لم يفعل) أي عجزا أو كلا . قوله (فليأمر بالخير ، أو قال بالمعروف) هو شك من الراوي أيضا . قوله (فإن لم يفعل ؟ قال : فليمسك عن الشر الخ) . قال ابن بطلال : فيه حجة لمن جعل الترك عملا وكسبا لعبد خلافا لمن قال من المتكلمين أن الترك ليس بعمل ، ونقل عن المهلب أنه مثل الحديث الآخر : من هم بسينة فلم يعملها كتبت له حسنة . قلت : وسيأتي الكلام على شرح هذا الحديث في كتاب الرقاق ، أن الحسنه إنما تكتسب لمن هم بالسينة فلم يعملها إذا قصد بتركها الله تعالى ، وحينئذ يرجع إلى العمل وهو فعل القلب ، وقد مضى هذا مع شرح الحديث مستوفى في كتاب الزكاة ، واستدل بظاهر الحديث الكعبى بقوله : ليس في الشرع شيء يباح ، بل إنما أجر وإما وزر ، فمن اشتغل بشيء عن المصيبة فهو مأجور عليه . قال ابن التين : والجماعة على خلافه ، وقد ألزموه أن يجعل الواجى مأجورا لأنه يشتغل به عن غيره من المصيبة . قلت : ولا يرد هذا عليه لأنه إنما أراد الاشتغال بغير المصيبة . نعم يمكن أن يرد عليه ما لو اشتغل بعمل صغيرة عن كبيرة كالقبلة والمعانقة عن الزنا ، وقد لا يرد عليه أيضا لأن الذي يظهر أنه يريد الاشتغال بشيء مما لم يرد النص بتحريمه

٣٤ - باب طبيب الكلام . وقال أبو هريرة عن النبي ﷺ : الكلمة الطيبة صدقة

٦٠٢٣ - حدثنا أبو الوليد حدثنا شعبة قال أخبرني عمرو عن نسيمة عن عدي بن حاتم قال : ذكر النبي ﷺ النار فمؤذ منها وأشاح بوجهه ، ثم ذكر النار فتؤذ منها وأشاح بوجهه . قال شعبة : أما صرتين فلا أشك ، ثم قال : اتقوا النار ولو بشق تمرة ، فإن لم يكن فبكافه طيبة

قوله (باب طبيب الكلام) أصل الطبيب ما تستلذه الحواس ، ويختلف باختلاف متعلقه ، قال ابن بطلال : طبيب الكلام من جليل عمل البر لقوله تعالى (ادفع بالتي هي أحسن) الآية ، والدفع قد يكون بالقول كما يكون

بالفعل . قوله (وقال أبو هريرة عن النبي ﷺ : السكامة الطيبة صدقة) هو طرف من حديث أورده المصنف موصولاً في كتاب الصلح وفي كتاب الجهاد ، وقد تقدم السلام عليه هناك في « باب من أخذ بالركاب » قال ابن بطال : وجه كون السكامة الطيبة صدقة أن إعطاء المال يفرح به قلب الذي يعطاه ويذهب ما في قلبه ، وكذلك السلام الطيب فاشتبهما من هذه الحيثية . ثم ذكر حديث عدي بن حاتم ، وفيه « اتقوا النار ولو بشق تمرة » فان لم تجعدوا فبلكمة طيبة ، وقوله « أخبرني عمرو » كذا لهم وهو ابن مرة ، وقد تقدم الحديث من طريق شعبة عنه في كتاب الزكاة مع شرحه ، وخيشمة شيخ عمرو هو ابن عبد الرحمن ، وتقدم الحديث مبسوطاً في علامات النبوة

٣٥ - باب الرقيق في الأمر كله

٦٠٢٤ - حدثنا عبد العزيز بن عبد الله حدثنا إبراهيم بن سعد عن صالح عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير « أن عائشة رضی الله عنها زوج النبي ﷺ قالت : دخل رهط من اليهود على رسول الله ﷺ فقالوا : السأم عليك . قالت عائشة : فهممها قلت : وعليكم السأم واللعنة . قالت : فقال رسول الله ﷺ : مهلا يا عائشة ، إن الله يحب الرقيق في الأمر كله . قلت : يا رسول الله ، ألو لم نسمع ما قالوا ؟ قال رسول الله ﷺ : قد قلت وعليكم »

٦٠٢٥ - حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب حدثنا حماد بن زيد عن ثابت « عن أنس بن مالك أن أعرابياً بال في المسجد ، فقاموا إليه ، فقال رسول الله ﷺ : لا تزرموه . ثم دعا بدلو من ماء فصب عليه »

قوله (باب الرقيق في الأمر كله) الرقيق بكسر الراء وسكون الفاء بعدها قاف هو لين الجانب باقول والفعل ، والاخذ بالأسهل ، وهو ضد العنف . وذكر فيه حديثين : أحدهما حديث عائشة في قصة اليهود لما قالوا السأم عليكم ، وسيأتي شرحه مستوفى في كتاب الاستئذان ، وقوله « ان الله يحب الرقيق في الأمر كله » في حديث عمرة عن عائشة عند مسلم « ان الله رفيق يحب الرقيق ، ويعطي على الرقيق ما لا يعطي على العنف ، والمعنى أنه يتأني معه من الأمور ما لا يتأني مع ضده ، وقيل المراد يثيب عليه ما لا يثيب على غيره ، والاول أوجه . وله في حديث شرح ابن ماني « ان الرقيق لا يكون في شيء إلا زانه ، ولا ينزع من شيء إلا شانه » وفي حديث أبي الدرداء « من أعطى حظه من الرقيق فقد أعطى حظه من الخير » الحديث ، وأخرجه الترمذي وصححه وابن خزيمة . وفي حديث جرير عند مسلم « من يحرم الرقيق يحرم الخير كله » وقوله فيه « عن صالح » هو ابن كيسان . ثانيهما حديث أنس في قصة الذي بال في المسجد ، وقد تقدم مشروحاً في كتاب الطهارة ، وقوله « لا تزرموه » بضم أوله وسكون الزاي وكسر الراء من الإدروم ، أي لا تقطعوا عليه بوله ، يقال : زرم البول اذا انقطع وأزرمته قطعته ، وكذلك يقال في الدمع

٣٦ - باب تعاون المؤمنين لبعضهم بعضاً

٦٠٢٦ - حدثنا محمد بن يوسف حدثنا سفيان عن أبي بردة بن أبي بردة قال أخبرني جدي

١ - ٥٧ ج ١٠ ص ١٠٧

أبو بردة عن أبيه أبي موسى ع عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : المؤمنُ للمؤمن كالبنيان يشُدُّ بعضُه بعضاً . ثم شكَّ بين أصابعه ،

٦٠٢٧ - وكان النبي صلى الله عليه وسلم جالساً إذ جاء رجلٌ يسألُ أو طالبٌ حاجة ، أقبلَ علينا بوجهٍ فقال : اشفعوا فلتؤجروا ، وليقبضَ اللهُ على لسانِ نبيه ما شاء .

قوله (باب تعاون المؤمنين بعضهم بعضاً) يجر بعضهم على البدل ويجوز الضم . قوله (سفيان) هو الثوري ، ويريد بن أبي بردة بموحدة وراء مصغر هو ابن عبد الله بن أبي بردة بن أبي موسى نسب لجدّه ، وكنية بريد أبو بردة أيضاً . وقد أخرجه النسائي من طريق يحيى القطان وحدثنا سفيان حدثني أبو بردة بن عبد الله بن أبي بردة ، فذكره . قوله (المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً) اللام فيه للجنس والمراد بعض المؤمنين لبعض ، وقوله يشد بعضه بعضاً ، بيان لوجه التشبيه ، وقال الكرماني نصب بعضاً بزع الحافض ، وقال غيره بل هو مفعول يشد . قلت : ولكل وجه . قال ابن بطلان : والمعاونة في أمور الآخرة وكذا في الأمور المباحة من الدنيا مندوب إليها وقد ثبت حديث أبي هريرة ورواه في عون العبد مادام العبد في عون أخيه . قوله (ثم شكك بين أصابعه) هو بيان لوجه التشبيه أيضاً أي يشد بعضهم بعضاً مثل هذا الحد ، ويستفاد منه أن الذي يريد المبالغة في بيان أقواله يمثلها بمركاته ليكون أوقع في نفس السامع . قوله (وكان النبي صلى الله عليه وسلم جالساً إذ جاء رجل يسأل أو طالب حاجة أقبل بوجهه فقال اشفعوا) هكذا وقع في النسخ من رواية محمد بن يوسف الفريابي عن سفيان الثوري ، وفي تركيه فلق ، ولعله كان في الأصل : كان إذا كانت جالساً إذا جاء رجل الخ لحذف اختصاراً أو سقط على الراوي لفظ ، إذا كان ، على أني ثبتت ألفاظ الحديث من الطارق فلم أره في شيء منها بلفظ جالساً ، وقد أخرجه أبو نعيم من رواية اسحق بن زريق عن الفريابي بلفظ : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا جاءه السائل أو طالب الحاجة أقبل علينا بوجهه ، الحديث ، وهذا السياق لا إشكال فيه ، وأخرجه النسائي من طريق يحيى القطان عن سفيان مختصراً اقتصر على قوله : اشفعوا تؤجروا الخ ، وأخرجه الامام عيسى بن علي المحدث عن سفيان الثوري ، ولكنه جملة كله من قول النبي صلى الله عليه وسلم فقال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اني أوتي فأسأل أو تطلب الى الحاجة وأنت عندي ، فاشفعوا الحديث . وقد أخرجه المصنف في الباب الذي يليه من رواية أبي أسامة عن بريد ولفظه عن النبي صلى الله عليه وسلم : أنه كان إذا أتاه السائل أو صاحب الحاجة ، ومن هذا الوجه أخرجه مسلم ، وتقدم في الزكاة من رواية عبد الواحد بن زياد عن بريد بلفظ : كان إذا جاءه السائل أو طلبت اليه الحاجة ، وكذا أخرجه مسلم من رواية علي بن مسهر وحفص بن غياث كلاهما عن بريد بلفظ : كان إذا أتاه طالب حاجة أقبل على جلسائه فقال : فذكره . قوله (فلتؤجروا) كذا الأكثر ، وفي رواية كريمة : تؤجروا ، وقال القرطبي : وقع في أصل مسلم : اشفعوا تؤجروا ، بالجرم على جواب الأمر المضمن معنى الشرط وهو واضح وجاء بلفظ : فلتؤجروا ، ويابى أن تكون هذه اللام مكسورة لأنها لام كي وتكون الفاء زائدة كما زيدت في حديث : قوموا للأصل لسكم ، ويكون معنى الحديث اشفعوا كي تؤجروا ، ويحتمل أن تكون لام الأمر والمأمور به التعرض للاجر بالعفاعة ، فكأنه قال : اشفعوا فتمرضوا بذلك للاجر ، وتسكس هذه اللام على أصل لام الأمر ، ويجوز تسكينها تخفيفاً لأجل الحركة

التي قبلها . قلت : ووقع في رواية أبي داود ، اشفعوا لتؤجروا ، وهو يقوى أن اللام للتعليل ، وجوز الكرماني أن تكون الفاء سببية واللام بالكسر وهي لام كي ، وقال جاز اجتماعهما لأنهما لام واحد ، ويحتمل أن تكون جزائية جوابا للأمر ، ويحتمل أن تكون زائدة على رأى أو عاطفة على اشفعوا واللام لام الأمر ، أو على مقدر أى اشفعوا لتؤجروا فلتؤجر أو لفظ اشفعوا تؤجروا في تقدير ان تشفعوا تؤجروا والشرط يتضمن السببية فإذا أتى باللام وقع التصريح بذلك . وقال الطبري : الفاء . واللام زائدتان للتأكيد لأنه لو قيل اشفعوا تؤجروا صح أى اذا عرض المحتاج حاجته على فاشفعوا له الى فانسك إن شفعت حصل لكم الاجر سواء قبلت شفاعتكم أم لا ، ويجرى الله على لسان نبيه ما شاء أى من موجبات قضاء الحاجه أو عدمها ، أى أن قضيتها أو لم أفضها فهو بتقدير الله تعالى وقضائه . (تنبيه) : وقع في حديث عن ابن عباس سنده ضعيف وقعه من سعى لاختيه المسلم في حاجة قضيت له أو لم تقض غفر له . قوله (وليقض الله على لسان نبيه ما شاء) كذا ثبت في هذه الرواية ، وليقضه ، باللام ، وكذا في رواية أبي أسامة التي بعدها للكشمة بنى فقط وللأقربى ، ويقضى ، بغير لام ، وفي رواية مسلم من طريق علي بن مسهر وحفص بن غياث ، فليقض ، أيضا . قال القرطبي : لا يصح أن تكون هذه اللام لام الأمر لأن الله لا يؤمر ، ولا لام كي لأنه ثبت في الرواية وليقضه ، بغير ياء مد ثم قال : يحتمل أن تكون بمعنى الدعاء أى أقيم القضاء ، أو الأمر هنا بمعنى الخبر . وفي الحديث الحضر على الخبر بالفعل وبالسبب اليه بكل وجه ، والشفاعة الى الكبير في كشف كربة ومعونة ضعيف ، اذا . كل أحد يقدر على الوصول الى الرئيس ولا التمكن منه ليلج عليه أو يوضح له مراده ليعرف حاله على وجهه ، والا فقد كان ^{يقدر} لا يحب . قال عياض ٧ ، ثنى من الوجوه التي تستحب الشفاعة فيها الا الحدود ، والا فالأحد فيه تجوز الشفاعة فيه ولا سيما من حدث منه الخفوة أو كان من أهل السر والعفاف ، قال : وأما المصورون على قسادهم المشتهرون في باطلهم فلا يشفع لهم ليزجروا عن ذلك

٣٧ - ^{سبب} قول الله تعالى (مَنْ يَشْفَعْ شَفَاعَةً حَسَنَةً يَكُنْ لَهُ نَصِيبٌ مِنْهَا ،

وَمَنْ يَنْفَعُ ... سَيُفْعَلْ يَكُنْ لَهُ كِفْلٌ مِنْهَا ، وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مُقِيتًا)

كفل : نصيب . قال أبو موسى : ^{ككفلين} أجرين بالحبشية

٦٠٢٨ - ^{حدثنا} محمد بن شعاع حدثنا أبو أسامة عن بُريد بن أبي بُردة عن أبي موسى ^{عن النبي} «

^{يقول} أنه كان إذا أتاه السائل - أو صاحب الحاجة - قال : اشفعوا فلتؤجروا ، وليقض الله على لسان رسول الله ما شاء . »

قوله (باب قول الله تعالى : من يشفع شفاعة حسنة يكن له نصيب منها) كذا لا يذر ، وساق غيره الى قوله (مقينا) وقد عقب المصنف الحديث المذكور قبله بهذه الترجمة إشارة الى أن الاجر على الشفاعة ليس على العموم بل مخصوص بما تجوز فيه الشفاعة وهي الشفاعة الحسنة ، وضابطها ما أذن فيه الشرع دون ما لم يأذن فيه كما دلت عليه الآية ، وقد أخرج الطبري بسند صحيح عن مجاهد قال : هي في شفاعة الناس بعضهم لبعض ، وعاصله أن من

شفع لأحد في الخير كان له نصيب من الأجر ومن شفع له بالباطل كان له نصيب من الوزر ، وقيل الشفاعة الحسنة الدعاء للؤمن والسبب الدعاء عليه . **قوله** (كفيل نصيب) هو تفسير أبي عبيدة ، وقال الحسن وقتادة : الكفيل الوزر والاثم . وأراد المصنف أن الكفيل يطلق ويراد به النصيب ، ويطلق ويراد به الأجر ، وأنه في آية النساء بمعنى الجزاء ، وفي آية الحديد بمعنى الأجر . ثم ذكر حديث أبي موسى ، وقد أشرت إلى ما فيه في الذي قبله ، ووقع فيه « إذا أتاه صاحب الحاجة ، وعند الكهفي » صاحب حاجة . **قوله** (قال أبو موسى : كفيلين أجرين بالحشية) وصله ابن أبي حاتم من طريق أبي إسحق عن أبي الأحوص عن أبي موسى الأشعري في قوله تعالى (يؤتم كفيلين من رحمته) قال : ضعفين بالحشية أجرين

٣٨ - باب لم يكن النبي ﷺ فاحشاً ولا متفاحشاً

٦٠٢٩ - **حدثنا** حفص بن عمر **حدثنا** شعبة عن سليمان سمعت أبا وائل سمعت مسروقاً قال قال عبد الله ابن عمرو ع . **حدثنا** قتيبة **حدثنا** جابر بن عبد الله عن الأعمش عن شقيق بن سلمة « عن مسروق قال : دخلنا على عبد الله ابن عمرو حين قدم مع معاوية إلى الكوفة ، فذكر رسول الله ﷺ فقال : لم يكن فاحشاً ولا متفحشاً . وقال : قال رسول الله ﷺ . إن من خيركم أحسنكم خلقاً ،

٦٠٣٠ - **حدثنا** محمد بن سلام أخبرنا عبد الوهاب عن أيوب عن عبد الله بن أبي مليكة « عن عائشة رضي الله عنها أن يهود أنوا النبي ﷺ فقالوا : السأم عليكم ، فقلت عائشة : عليكم ، ولعنكم الله وغضب الله عليكم . قال : مهلاً يا عائشة ، عليك بالرفق ، وإياك والنف والفحش . قالت : أولم تسع ما قالوا ؟ قال : أولم نسعى ما قلت ؟ رددت عليهم ، فيستجاب لي فيهم ، ولا يستجاب لهم في »

٦٠٣١ - **حدثنا** أصبغ قال أخبرني ابن وهب أخبرنا أبو يحيى - هو فليح بن سليمان - عن هلال بن أسامة عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال « لم يكن النبي ﷺ سباً ولا فاحشاً ولا أماناً ، كان يقول لأحدنا هذ المتبة : ما له ترب جبينه ، ؟

[الحديث ٦٠٣١ - طرفه في ٦٠٤٦]

٦١٣٢ - **حدثنا** عمرو بن عيسى **حدثنا** محمد بن سواد **حدثنا** روح بن القاسم عن محمد بن المسكدر عن عروة « عن عائشة أن رجلاً استأذن على النبي ﷺ ، فلما رآه قال : بئس أخو الدشيرة وبئس ابن المشيرة . فلما جلس تطلق النبي ﷺ في وجهه وابسط إليه . فلما انطأ الرجل قالت له عائشة : يا رسول الله حين رأيت الرجل قلت له كذا وكذا ، ثم تطقلت في وجهه وابسطت إليه . فقال رسول الله ﷺ : يا عائشة متى عهدتني فاحشاً ؟ إن شر الناس عند الله منزلة يوم القيامة من تركه الناس اتقاء شرمه »

[الحديث ٦٠٣٢ - طرفه في ٦٠٤٤ : ٦١٣٩]

قوله (باب لم يكن النبي ﷺ فاحشا ولا متفاحشا) كذا الأكثر ، وللكشمة نى ، ولا متفاحشا ، بالتشديد كما في لفظ حديث عبد الله بن عمر وفي الباب ، ووقع في بعضها بلفظ ، متفاحشا ، والفحش كل ما خرج عن مقداره حتى يستفح ، ويدخل في القول والفعل والصفة ، يقال طربل فاحش الطول إذا أفرط في طوله ، لكن استعماله في القول أكثر . والمتفحش بالتشديد الذي يتعمد ذلك ويكثر منه ويتكلمه . وأغرب الداودى فقال : الفاحش الذي يقول الفحش ، والمتفحش الذي يستعمل الفحش ليضحك الناس : ذكر فيه أربعة أحاديث : الحديث الاول حديث عبد الله بن عمر ، وأورده من طريق شعبة عن سليمان وهو الاصح سمعت أبا وائل ، ومن طريق جرير عن الاعمش عن شقيق بن سلمة وهو أبو وائل المذكور ، وقد تقدم المتن بتجاء في صفة النبي ﷺ وما جاء في معناه ، وفيه أيضا قوله : إن من خيركم أحسنكم أخلاقا ، ووقع هنا لكشمة نى : إن خيركم ، وتبين بالرواية الاخرى أن من ، سراحة فيه . ووقع الأكثر وأخيركم ، وزن أفضلكم ومعناه وحى على الأصل ، والرواية الاخرى بمعناها ، يقال فلان خير من فلان أى أفضل منه ، وقد أخرج أحمد والطبراني وصححه ابن حبان من حديث أسامة رفعه ، وإن الله لا يحب كل فاحش متفحش . الحديث الثاني حديث عائشة في قصة اليهود ، وقد تقدم قريبا في «باب الرق» ، وأن شره ، بأن في الاستئذان ، ووقع هنا : يا عائشة عليك بالرفق ، وإياك والعنف والفحش ، وقد حكى عياض عن بعض شيوخه أن عين العنف مثناة والمشهور ضمها . الحديث الثالث حديث أنس ، **قوله** (سبابا) بالمهمله وموحدين الاولى ثقيلة . **قوله** (كان يقول لأحدنا عند المعتبة) بفتح الميم وسكون المهمل وكسر المثناة الفوقية - ويجوز فتحها - بعدها موحدة وهى مصدر عتب عليه يعتب عتبا وعتابا ومعنية ومعانبة ، قال الخليل : العتاب مخاطبة الأدلال ، ومذاكرة المرجعة . **قوله** (ما له ترب جيبينه) قال الخطابي : يحتمل أن يكون المعنى خر لوجهه فأصاب التراب جيبينه ويحتمل أن يكون دعاء له بالعبادة كأن يصل فيترب جيبينه ، والاول أشبه لأن الجبين لا يصل عليه ، قال ثعلب : الجبينان يكتنفان الجبهة ومنه قوله تعالى (وله للجبين) أى ألقاه على جيبينه . قلت : وأيضا ثالثا بعيد جدا ، لأن هذه الكلمة استعملها العرب قبل أن يعرفوا وضع الجبهة بالأرض في الصلاة ، وقال الداودى : قوله ترب جيبينه كلمة نفرها العرب جرت على ألسنتهم ، وهى من التراب ، أى سقط جيبينه للأرض ، وهو كقولهم رغم أنفه ، ولكن لا يراد معنى قوله ترب جيبينه ، بل هو نظير ما تقدم في قوله ترب يمينك ، أى أم كلمة تجري على اللسان ولا يراد حقيقة . الحديث الرابع حديث عائشة ، **قوله** (حدثنا عمرو بن عيسى) هو أبو عثمان الضبعى البصرى ، ثقة مستقيم الحديث قاله ابن حبان وماله في البخارى سوى هذا الحديث وآخر في كتاب الصلاة . وشيخه محمد بن سواء هو أبو الخطاب السدوسى البصرى ، ثقة أيضا ، له عند البخارى هذا الحديث وآخر في المناقب . وشيخه روح بن القاسم مشهور كثيف الحديث . وقد تابعه عن محمد بن المنكدر سفيان بن عيينة كما سيأتى في «باب اغتيال أهل الفساد» وفي «باب الإدارة» ومعه عند مسلم وسيأتى روح أم . **قوله** (عن عروة عن عائشة) في رواية ابن عيينة سمعت عروة أن عائشة أخبرته ، **قوله** (أن رجلا) قال ابن بطال هو عيينة بن حصن بن حذيفة بن بدر الفزارى ، وكان يقال له الاحمق المطاع ، ورجا النبي ﷺ بأقبله عليه فألفه ليسلم قوله لأنه كان رئيسهم ، وكذا فسره به عياض ثم القرطبي وللنوى جازمين بذلك ، ونقله ابن الزين عن الداودى لكن احتمالا لا جرم ، وقد أخرجه عبد القى بن سعيد في «المهمات» من طريق عبد

الله بن عبد الحكم عن مالك أنه بلغه عن عائشة « استأذن عبيدة بن حصن على النبي ﷺ فقال : بئس ابن العشيرة » الحديث ، وأخرجه ابن بشكوال في « المهمات » ، من طريق الاوزاعي عن يحيى بن أبي كثير أن عبيدة استأذن فذكره مسرلاً ، وأخرج عبد الغني أيضاً من طريق أبي عامر الخزاز عن أبي يزيد المدني عن عائشة قالت « جاء عزيمة بن نوفل يستأذن ، فلما سمع النبي ﷺ صورته قال : بئس أخو العشيرة » الحديث وهكذا وقع لنا في أواخر الجزء الاول من « فوائد أبي اسحق الهاشمي » وأخرجه الخطيب ، فيجعل على التعداد ، وقد حكى المنذر في مختصره القولين فقال : هو عبيدة ، وقيل عزيمة . وأما شيخنا ابن الملحق فاقصر على أنه عزيمة وذكر أنه نقله من حاشية بخط الديلماني فقصر ، لكنته حكى بعد ذلك عن ابن التين أنه يجوز أنه عبيدة قال : وصرح به ابن بطال . قوله (بئس أخو العشيرة) وبئس ابن العشيرة) في رواية معمر « بئس أخو القوم وابن القوم » وهي بالمعنى ، قال عياض المراد بالعشيرة الجماعة أو القبيلة ، وقال غيره العشيرة الأدنى الى الرجل من أهله وم ولده أبيه وجده . قوله (فلما جلس تطلق) بفتح الطاء المهلة وتثنيده اللام أى أبدى له طلاقه وجهه ، يقال وجهه طلق وطلق أى مسترسل متنبسط غير عيوس ، ووقع في رواية ابن عامر « بش في وجهه ، ولاحد من وجه آخر عن عائشة » واستأذن آخر فقال نعم أخو العشيرة ، فلما دخل لم يش له ولم ينبسط كما فعل بالآخر ، فسأله فذكر الحديث . قال الخطابي جمع هذا الحديث علماً وأدباً ، وليس في قول النبي ﷺ في أمته بالأمر التي يسميهم بها ويضيفها اليهم من المكروه غيبة ، وإنما يكون ذلك من بعضهم في بعض ، بل الواجب عليه أن يبين ذلك ويفصح به ويعرف الناس أمره ، فإن ذلك من باب النصيحة والشفقة على الأمة ، ولكنته لما جبل عليه من الكرم وأعطيه من حسن الخلق أظهر له البشاشة ولم يجهه بالمكروه لتقتدى به أمته في انقضاء شر من هذا سبيله ، وفي مداراته ليسلوا من شره وغائلته . قلت : وتناهر كلامه أن يكون هذا من جملة الخاصص ، وليس كذلك ، بل كل من اطلع من حال شخص على . ونحش أن غيره يفتخر بمجمل ظاهره فيقع في محذور ما فعله أن بطله على ما يحذر من ذلك قاصداً نصيحته ، وإنما يدب يمكن أن يختص به النبي ﷺ أن يكشف له عن حال من يفر بشخص من غير أن يظلمه المغير على حاله فيمن الشخص محضرته ليتجنبه المغير لبيكون نصيحة ، بخلاف غير النبي ﷺ فإن جواز ذمه للشخص يتوقف على تحقق الامر بالقول أو الفعل عن يريد نصحه . وقال القرطبي : في الحديث جواز غيبة المعلن بالفسق أو الفحش ونحو ذلك من الجور في الحكم والهداء الى البدعة مع جواز مداراتهم إنقضاء شرهم ما لم يؤد ذلك الى المداهنه في دين الله تعالى . ثم قال تبعاً لعياض : والفرق بين المداينة والمداهنه أن المداينة بذل الدنيا لصالح الدنيا أو الدين أوهما ما ، وهي مباحة ، وربما استجبت ، والمداهنه ترك الدين لصالح الدنيا ، والنبي ﷺ إنما بذل له من دنياه حسن عشرته والرفق في مكالته ومع ذلك فلم يمدحه بقول فلم يناقض قوله فيه فعله ، فإن قوله فيه قول حق ، وفعله معه حسن عشرة ، فيزول مع هذا التقرير الاشكال بمحمد الله تعالى . وقال عياض : لم يكن عيبه والله أعلم حيث أن أسلم ، فلم يكن القول فيه غيبة ، أو كان أسلم ولم يكن اسلامه ناصحاً فأراد النبي ﷺ أن يبين ذلك لئلا يفر به من لم يعرف باطنه ، وقد كانت منه في حياة النبي ﷺ وبعبه أمور تدل على ضعف ايمانه فيكون ماردفه به النبي ﷺ من جملة علامات النبوة . وأما لإنة القول له بعد أن دخل فعلى سبيل التألف له . ثم ذكر نحو ما تقدم . وهذا الحديث أصل في المداينة ، وفي جواز غيبة أهل الكفر والفسق ونحوهم والله أعلم . قوله (متى عهدتني فاحشاً) في رواية الكشميني « فحاشاً ، بصيغة المبالغة . قوله (من تركه

الناس) في رواية عيينة، من تركه أو ودعه الناس، قال المازري: ذكر بعض النحاة أن العرب أماتوا مصدر يدع وماضيه، والنبي ﷺ أفصح العرب، وقد نطق بالمصدر في قوله، لينهين أقوام عن ودعهم الجمعات، وبماضيه في هذا الحديث. واجاب عياض بأن المراد بقولهم أماتوه أى تركوا استعماله إلا نادرا، قال: ولفظ أماتوه يدل عليه ويؤيد ذلك أنه لم ينقل في الحديث إلا في هذين الحديثين مع شك الراوى في حديث الباب مع كثرة احتمال ترك ولم يقل أحد من النحاة إنه لا يجوز. قوله (انقضاء شره) أى قبح كلامه، لأن المذكور كان من جفاة العرب. وقال القرطبي: في هذا الحديث إشارة إلى أن عيينة المذكور ختم له بسوء، لأن النبي ﷺ اتقى لخصه وشره، أخبر أن من يكون كذلك يكون شر الناس منزلة عند الله يوم القيامة. قلت: ولا يخفى ضعف هذا الاستدلال، فإنه الحديث ورد بلفظ العموم فى انصف بالصفة المذكورة فهو الذى يتوجه عليه الوحيد، وشرط ذلك أن يموت على ذلك، ومن أين له أنه عيينة مات على ذلك؟ واللفظ المذكور يحتمل لأن يقيد بتلك الحالة التى قيل فيها ذلك، وما المانع أن يكون تاب وأناب؟ وقد كان عيينة ارتد في زمن أبى بكر وحارب ثم رجع وأسلم وحضر بعض الفتوح في عهد عمر، وله مع عمر قصة ذكرت في تفسير الأعراف، وبأنى شرحها في كتاب الاعتصام إن شاء الله تعالى، وفيها ما يدل على جفافه. والحديث الذى فيه أنه أحق مطاع، أخرجه سعيد بن منصور عن أبى معاوية عن الأعمش عن إبراهيم الذخعي قال: جاء عيينة بن حصن إلى النبي ﷺ وعنده عائشة فقال: من هذه؟ قال: أم المؤمنين. قال: ألا أزل لك عن أجل منها. فغضبت عائشة وقالت: من هذا؟ قال: هذا أحق. وصله الطبراني من حديث جرير وزاد فيه: أخرج فاستأذن، قال: أنها يمين على أن لا أستأذن على مضرى. وعلى تقدير أن يسلم له ذلك ولقاضي قبله في عيينة لا يسلم له ذلك في غمرة بن نوفل وسيأتي في باب المداداة ما يدل على أن تفسير المجهنم هنا بمنجرة هو الراجح

٣٩ - باب حسن الخلق والسخاء وما يُكره من البخل

وقال ابن عباس: كان النبي ﷺ أجود الناس، وأجوداً ما يكون في رمضان
وقال أبو ذرٍّ لما بلغهُ مَبْتُ النبي ﷺ، قال لأخيه: اركبْ إلى هذا الوادِى فاسمعْ من قوله
فَرَجَّ فقال: رأيتُهُ يَأْسُرُ بِمَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ

٦٠٣٣ - عَدِشًا عُرُو بْنُ عَوْنٍ حَدَّثَنَا حُمَادٌ هُوَ ابْنُ زَيْدٍ عَنْ ثَابِتٍ مِنْ أَنَسٍ قَالَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ أَحْسَنَ النَّاسِ وَأَجْوَدَ النَّاسِ وَأَشَجَّ النَّاسِ. وَلَقَدْ فَرَعَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ ذَاتَ لَيْلَةٍ، فَانْطَلَقَ النَّاسُ قَبْلَ الصَّوْتِ، فَاسْتَقْبَلَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ قَدْ سَقَى النَّاسَ إِلَى الصَّوْتِ وَهُوَ يَقُولُ: لَمْ تَرَاهُوا؟ لَمْ تَرَاهُوا؟ وَهُوَ عَلَى فَرَسٍ لِأَبِي طَلْحَةَ مَرْمَى مَا عَلَيْهِ سَرَجٌ، فِي مُنْقَرَعٍ سَيْفٍ، فَقَالَ: لَقَدْ وَجَدْتُهُمْ هَرَاءَ. أَوْ إِنَّهُ كَبْهَرٌ.

٦٠٣٤ - عَدِشًا عُمَرُ بْنُ عَبْدِ بْنِ كَثِيرٍ أَعْبَدَنَا سَفِيَانُ بْنُ أَبِي الْمُسَكِّدِ قَالَ سَمِعْتُ جَابِرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: مَسَّطَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ فَمِي فَطُ فَقَالَ: لَا،

٦٠٣٥ - **عزّاش** عُرِي بن حفص حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ حَدَّثَنِي شَقِيقٌ عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ : كُنَّا جُلُوسًا عِنْدَ هَبِيرِ اللَّهِ بْنِ حَرِيرٍ يُحَدِّثُنَا إِذْ قَالَ : لَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَاحِشًا وَلَا مُتَعَشِّشًا ، وَإِنَّهُ كَانَ يَقُولُ : **إِنْ خِيَارَكَ أَحْسَنُكُمْ أَخْلَاقًا** .

٦٠٣٦ - **عزّاش** سَيْدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانٍ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ : جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِرُجْدَةٍ - فَقَالَ سَهْلٌ لِلْقَوْمِ : أَنْتُمْ دُونَ مَا الْبُرْدَةُ ؟ فَقَالَ الْقَوْمُ : هِيَ شِمْلَةٌ . فَقَالَ سَهْلٌ هِيَ شِمْلَةٌ مَنْسُوجَةٌ فِيهَا حَاشِيَتُهَا - فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَكُفُّوكَ هَذَا ، فَأَخَذَهَا النَّبِيُّ ﷺ مَحْتَاجًا إِلَيْهَا - فَلَبِسَهَا ، فَرَأَاهَا عَلَيْهِ رَجُلٌ مِنَ الصَّحَابَةِ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَا أَحْسَنَ هَذَا ، فَكَسَبْتُهَا . فَقَالَ : نَسِمٌ . فَلَمَّا قَامَ النَّبِيُّ ﷺ لَأَمَتِهِ أَصْحَابُهُ فَقَالُوا : مَا أَحْسَنَتْ حِينَ رَأَيْتَ لَدَيْ ﷺ أَخَذَهَا مَحْتَاجًا إِلَيْهَا ثُمَّ سَأَلَتْهُ إِيَّاهَا ، وَقَدْ عَرَفْتَ أَنَّهُ لَا يُسَالُ شَيْئًا فِيمَنَّهُ . فَقَالَ : رَجَوْتُ بَرَكَتَهَا حِينَ لَبِسَهَا النَّبِيُّ ﷺ لَعَلِّي أَكْفُنُ فِيهَا .

٦٠٣٧ - **عزّاش** أَبُو الْيَاقَنِ أَخْبَرَنَا مُسَيْبٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ « قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : يَتَقَارَبُ الزَّمَانُ ، وَيَنْقُصُ الْقَمَلُ ، وَيُثْقِلُ الشَّعْثُ ، وَيَكْثُرُ الْمَرْجُ . قَالُوا : وَمَا الْمَرْجُ ؟ قَالَ : الْقَتْلُ ، الْقَتْلُ ، الْقَتْلُ . »

٦٠٣٨ - **عزّاش** مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ سَمِعَ عَلَّامَ بْنَ وَكَيْعٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا جَا بِي يَقُولُ « حَدَّثَنَا أَنَسُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَخِمْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ عَشْرَ سَنِينَ ، فَأَقَالَ لِي أَنْ ، وَلَا : لَمْ صَنِمْتُ ؟ وَلَا أَلَا صَنِمْتُ ؟ »

قوله (باب حسن الخلق ، والسخاء ، وما يكره من البخل) جمع في هذه الترجمة بين هذه الأمور الثلاثة لأن السخاء من جملة محاسن الأخلاق ، بل هو من معظمها والبخل ضده ، فأما الحسن فقال الراغب : هو عبارة عن كل مرغوب فيه إما من جهة العقل وإما من جهة العرض وإما من جهة الحسن ، وأكثر ما يقال في عرف العامة فيما يدرك بالبصر ، وأكثر ما جاء في الشرع فيما يدرك بالبصيرة ، انتهى ملخصا . وأما الخلق فهو بضم الخاء واللام ويجوز سكونها ، قال الراغب : الخلق والخلق بمعنى بالفتح وبالمضم في الأصل بمعنى واحد كالشرب والشرب ، لكن خصى الخلق الذي بالفتح بالمهيئات والصور المدركة بالبصر ، وخص الخلق الذي بالمضم بالقوى والسياسيات المدركة بالبصيرة انتهى . وقد كان النبي ﷺ يقول « اللهم كما حسنت خلقي لحسن خلقي ، أخرجه أحد وصحه ابن حبان . وفي حديث علي الطويل في دعاء الافتتاح عند مسلم « واهدني لأحسن الأخلاق ، لا يهدي لأحسها إلا أنت ، وقال القرطبي في المفهم : الأخلاق أوصاف الإنسان التي يامل بها غيره ، وهي محمودة ومذمومة ، فالمحمودة على الأجمال أن تكون مع غيرك على نفسك فتتصف منها ولا تنصف لها ، وعلى التفصيل المفو والمحل والمجد والصبر وتحمل الآذى والرحمة والشفقة وقضاء الحوائج والتواضع وإين الجانب ونحو ذلك ، والمذمومة منها ضد ذلك ،

وأما السخاء فهو بمعنى الجود ، وهو بذل ما يقتنى بغير عوض ، وعطفه على حسن الخلق من عطف الخاص على العام ، وإنما أفرد للتنويه به . وأما البخل فهو منع ما يطلب بما يقتنى ، وشراء ما كان طالبه مستحقا ولا سيما إن كان من غير مال المستول . وأشار بقوله « وما يكره من البخل » إلى أن بعض ما يجوز انطلاق اسم البخل عليه قد لا يكون مذموما . ثم ذكر المصنف في الباب ثمانية أحاديث : الأولان معاقران ، الحديث الأول : **قوله** (وقال ابن عباس كان النبي ﷺ أجود الناس) تقدم موصولا في كتاب الإيمان ، وتقدم شرحه في كتاب الصيام ، وفيه بيان السبب في أكثرية جوده في رمضان ، الحديث الثاني ، **قوله** (وقال أبو ذر لما بلغه بميت النبي ﷺ قال لأخيه الخ) كذا الأكثر بتكرير قال ، وفي رواية الكشميني « وكان أبو ذر الخ ، وهي أولى ، وهذا طرف من قصة إسلام أبي ذر ، وقد تقدمت موصولة مطولة في الميعت النبوي مشروحة والغرض منه هنا قوله « ويأمر بمكارم الأخلاق » والمكارم جمع مكرمة بضم الراء وهي من الكرم ، قال الراغب : وهو اسم الأخلاق ، وكذلك الأفعال الحمودة ، قال ولا يقال للرجل كريم حتى يظهر ذلك منه ، ولما كان أكرم الأفعال ما يقصده أشرف الوجوه ، وأشرفها ما يقصده وجه الله تعالى ، وإنما يحصل ذلك من المتقن قال الله تعالى (أن أكرمكم عند الله اتقاكم) وكل فائق في بابة يقال له كريم . الحديث الثالث حديث أنس قال « كان النبي ﷺ أحسن الناس أي أحسنهم خلقا وخلقا » وأجود الناس ، أي أكثرهم بذلا لما يقدر عليه ، وأشجع الناس ، أي أكثرهم إقداما مع عدم الفرار ، وقد تقدم شرح الحديث المذكور في كتاب الهبة ، واقتصر أنس على هذه الأوصاف الثلاث من جوامع الكلم لأنها أهميات الأخلاق ، فإن في كل إنسان ثلاث قوى : أحدها الفضية وكألفها الشهادة ، ثانيها الشهوانية وكألفها الجود ، ثالثها العقلية وكألفها النظف بالحكمة . وقد أشار أنس إلى ذلك بقوله « أحسن الناس » لأن الحسن يشمل القول والفعل ، ويحتمل أن يكون المراد بأحسن الناس حسن الخلق وهو تابع لا اعتدال المزاج الذي يقيم صفاء النفس الذي منه جودة القربة التي تنشأ عنها الحكمة قاله الكرماني ، وقوله « فزع أهل المدينة » أي سمعوا صوتا في الليل غافرا أن يهجم عليهم عدو ، وقوله « فاستقبلهم النبي ﷺ » قد سبق الناس إلى الصوت ، أي أنه سبق فاستكشف الخبر فلم يجد ما يخاف منه فرجع يسكنهم . وقوله « لم تراعوا » هي كلمة يقال عند تسكين الروح تأنيسا ، وإظهارا لرفق بالغاطب . الحديث الرابع حديث جابر ، **قوله** (سفيان) هو الثوري . **قوله** (عن ابن المنكدر) في رواية الاسماعيلي من طريق أبي الوليد الطيالسي ومن طريق عبد الله وهو ابن المبارك كلاما عن سفيان « سمعت محمد بن المنكدر » . **قوله** (ما سئل النبي ﷺ عن شيء قط فقال لا) كذا للجميع ، وكذا في الأدب المفرد ، من طريق ابن عيينة سمعت ابن المنكدر ، ووقع في رواية الاسماعيلي من الطريقين المذكورين ، وكذا عند مسلم من طريق سفيان ابن عيينة عن ابن المنكدر بلفظ « ما سئل شيئا قط فقال لا » قال الكرماني : معناه ما طلب منه شيء من أمر الدنيا ففعله ، قال الفرزدق « ما قال لا قط إلا في تشهده » قلت : وليس المراد أنه يعطى ما يطلب منه جزما ، بل المراد أنه لا ينطق بالرد : بل إن كان عنده إعطاء إن كان الإعطاء سائغا وإلا سكنت . وقد ورد بيان ذلك في حديث مرسل لابن الحنفية أخرجه ابن سعد ولفظه « وإذا سئل فأراد أن يفعل قال نعم ، وإذا لم يرد أن يفعل سكنت » وهو قريب من حديث أبي هريرة الماضي في الأطعمة « ما عاب طعاما قط ، إن اشتهاه أكله ولا تركه » وقال الشيخ عن الدين بن حيد السلام : معناه لم يقل « لا » منعا للطعام ، ولا يلزم من ذلك أن لا يقولها اعتذارا كما في قوله تعالى (قلت لا أجد

ما أحملكم عليه ولا يخفى الفرق بين قول لا أجد ما أحملكم وبين لا أحملكم . قلت : وهو نظير ما تقدم في حديث أبي موسى الأشعري لما سأل الأشعريون الخلال فقال النبي ﷺ : ما عندي ما أحملكم ، لكن يشكل على ما تقدم أن في حديث الأشعري المذكور أنه ﷺ حلف لا يحملهم فقال : والله لا أحملكم ، فيمكن أن ينحصر من عموم حديث جابر بما إذا سئل ما ليس عنده والسائل يتحقق أنه ليس عنده ذلك ، أو حيث كان المقام لا يقتضي الاختصار على السكوت من الحالة الواقعة أو من حال السائل ، كأن يكون لم يعرف العادة ، فلو اقتصر في جوابه على السكوت مع حاجة السائل لتعادي على السؤال مثلاً ويكون القسم على ذلك تأكيداً لقطع طمع السائل ، والسرفي الجمع بين قوله : لا أجد ما أحملكم ، وقوله : والله لا أحملكم ، أن الأول لبیان أن الذي سأله لم يكن موجوداً عنده ، والثاني أنه لا يتكلف الإجابة إلى ما سئل بالفرض مثلاً أو بالانتهاب إذ لا اضطراب حينئذ إلى ذلك ، وسواء في ذلك في كتاب الإيمان والنذور . وفهم بعضهم من لازم عدم قول : لا ، اثبات دأبهم ، ورتب عليه أنه يلزم منه تحريم البخل ، لأن من القواعد أنه ﷺ إذا غضب على شيء كان ذلك علامة وجوبه ، والترجمة تقتضي أن البخل مكروه . وأجيب بأنه إذ تم هذا البحث حملت الكراهة على التحريم ، لكنه لا يتم لأن الذي يحرم من البخل ما يمنع الواجب سلماً أنه يدل على الوجوب لكن على من هو في مقام النبوة ، إذ مقابله نقص منزه عنه الانبياء فيختص الوجوب بالنبي ﷺ ، والترجمة تقتضي أن من البخل ما يكره ، ومقابله أن منه ما يحرم كما أن فيه ما يباح بل ويستحب بل ويجب ، فلذلك اقتصر المصنف على قوله يكره . الحديث الخامس حديث مسروق وكنا جلوساً عند عبد الله بن عمرو بن العاص ، ورجل إلى الصحابة كوفيون ، وقد دخلوا كما تقدم صريحاً في هذا الحديث في باب صفة النبي ﷺ . قوله (لم يكن فاحشاً) تقدم شرحه في الباب المذكور وهو الحديث السادس عشر منه ، وقوله فيه : أن خياركم أحسنكم أخلاقاً ، في رواية الكشميني « أحسنكم » ووقع في الرواية الماضية « أن من خياركم » وهي مرادة هنا . وقد أخرج أبو يعلى من حديث أنس رفعه : « أكل المؤمنین أحسنهم خلقاً » ولأحمد بسند رجاله ثقات من حديث جابر بن سمرة نحوه بلفظ : « أحسن الناس إسلاماً » وللترمذي من حديث جابر رفعه : « إن من أحبكم إلى وأقربكم من مجلسي يوم القيامة أحسنكم أخلاقاً » وأخرجه البخاري في « الأدب المفرد » من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، ولأحمد والطبراني وصححه ابن حبان من حديث أبي ثعلبة نحوه وقال : « أحسنكم أخلاقاً » وسأله أنتم ، والبخاري في « الأدب المفرد » وابن حبان والطبراني من حديث أسامة بن شريك : « قالوا يا رسول الله من أحب عباد الله إلى الله ؟ قال : أحسنهم خلقاً » وفي رواية عنه : « ما خير ما أعطى الإنسان ؟ قال : خلق حسن » ومن الأحاديث الصحيحة في حسن الخلق حديث الثواس بن سيمان رفعه : « البر حسن الخلق » أخرجه مسلم والبخاري في « الأدب المفرد » ، وحديث أبي الدرداء رفعه ، ما شيء أفضل في الميزان من حسن الخلق » أخرجه البخاري في « الأدب المفرد » وأبو داود وللترمذي وصححه هو وابن حبان وزاد الترمذي فيه وهو عند البراد . وإن صاحب حسن الخلق ليلخ درجة صاحب الصوم والصلاة ، وأخرجه أبو داود وابن حبان أيضاً والحاكم من حديث عائشة نحوه ، وأخرجه الطبراني في « الأوسط » والحاكم من حديث أبي هريرة ، وأخرجه الطبراني من حديث أنس نحوه ، وأحمد والطبراني من حديث عبد الله بن عمرو ، وأخرج الترمذي وابن حبان وصححه هو عند البخاري في « الأدب المفرد » من

حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ عن أكثر ما يدخل الناس الجنة ، فقال : تقوى الله وحسن الخلق ، ولزوار بسند حسن من حديث أبي هريرة رفعه : إنكم لن تسموا الناس بأموالكم ، ولكن بسبعهم منكم بسط الوجه وحسن الخلق ، والاحاديث في ذلك كثيرة . وحكي ابن بطال تبعاً لمطهرى خلافاً : هل حسن الخلق غريزة ، أو مكتسب ؟ ونسك من قال بأنه غريزة بحديث ابن مسعود : أن الله قسم أخلاقكم كما قسم أرزاقكم ، الحديث وهو عند البخاري في : الأدب المفرد ، وسياق الكلام على ذلك مبسوطاً في كتاب القدر ، وقال القرطبي في : المفهم ، الخلق جبلية في نوع الانسان ، وهم في ذلك متفاوتون ، فمن غلب عليه شيء منها إن كان محموداً وإلا فهو مأمور بالمجاهدة فيه حتى يصير محموداً ، وكذا إنه كان ضعيفاً فيحتاج صاحباً حتى يقوى . قلت : وقد وقع في حديث الأشج العصري عند أحمد والنسائي والبخاري في : الأدب المفرد وصححه ابن حبان أن النبي ﷺ قال : إن فيكم لمخصلتين يحبهما الله : الحلم ، والأناة . قال : يا رسول الله ، قديماً كانا في ؟ أو حديثاً ؟ قال : قديماً . قال : الحمد لله الذي جعلني على خلقين يحبهما ، فترديه السؤال وتقريره عليه يشير بأن في الخلق ما هو جميل ، وما هو مكتسب . الحديث السادس حديث سهل بن سعد في قصة البعثة التي سأل الصحابي لتكون كفته ، والغرض منه قولهم للذي طلبها : سألته إياها وقد عرفت أنه لا يسأل شيئاً فيمنعه ، وقد تقدم شرح الحديث مستوفى في أوائل الجناز ، وفي قولهم : سألته إياها ، استعمال ثاني الضميرين منفصلاً وهو المتعين هنا فراراً من الاستئصال ، إذ لو قاله متصلاً فانه يصير هكذا سألتموها ، قال ابن مالك : والأصل أن لا يستعمل المنفصل إلا عند تعذر المتصل ، لأن الاتصال أخصر وأبين ، لكن إذا اختلف الضميران وتقارباً فالأحسن الانفصال نحو هذا ، فإن اختلفا في الزيادة جلا الاتصال والافصال مثل أعطيتكم وأعطيتمكم آياه . الحديث السابع حديث أبي هريرة و يتقارب الزمان وسياق شرحه في كتاب الفتن وقوله فيه : وينقص العمل ، وقع في رواية الكشميني : وينقص العلم ، وهو المعروف في هذا الحديث والآخر وجه . وقوله فيه : ويلي الشح ، وهو مقصود الباب وهو أخص من البخل فانه يخل مع حرص . واختلف في ضبط : يلى ، فالأكثر على أنه يسكون اللام أى يرضع في القلوب فيسكن ، وهو على هذا بالرفع ، وقيل بفتح اللام وتشديد القاف أى يعطى القلوب الشح ، وهو على هذا بالنصب حكاه صاحب المطالع . وقال الحميدي : لم تضبط الرواة هذا الحرف ، ويحتمل أن يسكون : تلقى ، بالتشديد أى يلقى ويتواصى به ويدعوه اليه من قوله : وما يلقاها إلا الصابرون ، أى ما يلبها وينبع ، عليها ، قال ولو قيل يلقى مخففة لكان بعيداً لأنه لو ألقى أترك وكان مدحاً والحديث مساق للذم ، ولو كان بالغاء بمعنى يوجد لم يستقم لأنه لم يزل موجوداً . وقد ذكرت توجيه القاف . الحديث الثامن حديث أنس ، قوله (خدمت النبي ﷺ عشر سنين) تقدم نظيره في الولاية من وجه آخر عن أنس ، ومثله عند أحمد وغيره عن ثابت عن أنس ، وكذا هو في معظم الروايات ، ووقع عند مسلم من طريق إسحق بن أبي طلحة عن أنس : وإني لقد خدمته تسع سنين ، ولا مغارة بينهما لأن ابتداء خدمته له كان بعد قدومه ﷺ المدينة وبعد تزويج أمه أم سليم بأبي طلحة ، فقد مضى في الوصايا من طريق عبد العزيز بن صهيب عن أنس قال : قدم النبي ﷺ المدينة وليس له خادم ، فأخذ أبو طلحة بيدي ، الحديث وفيه : أن أنسا غلام كبش فليخدمك ، قال خدمته في السفر والحضر ، وأشار بالشعر إلى ما وقع في المغازي وغيرها من طريق عمرو بن أبي عمرو عن أنس : أن النبي ﷺ طلب من أبي طلحة لما أراد الخروج إلى غيب من يخدمه فأحضر له أنسا ، فأشكل هذا على الحديث الأول لأن

بين قدومه المدينة وبين خروجه الى خير ست سنين وأشهر . واجيب بأنه طلب من أبي طلحة من يكون أسن من
 أسن وأقوى على الخدمة في السفر فعرف أبو طلحة من أسن القسوة على ذلك فأحضره ، فلهذا قال أسن في هذه
 الرواية د خدمته في الحضر والسفر ، وانما تزوجت أم سليم بأبي طلحة بعد قدوم النبي ﷺ بمدة أشهر ؛ لأنها
 بادرت الى الاسلام ووالد أسن حتى فعرف بذلك فلم يسلم وخرج في حاجه له فقتله عدوه له ، وكان أبو طلحة قد تأخر
 إسلامه فاتفق أنه خطبها فاشتترط عليه أن يسلم فأسلم أخرجه ابن سعد بسند حسن ، فعمل هذا تكون مدة خدمة
 أسن تسع سنين وأشهر ، فألقى الكسر مرة وجبره أخرى . وقوله في هذا الحديث د واقه ما قال لي أف قط ، قال
 الراغب : اصل الآف كل مستقذر من وسخ كقلامة الظفر وما يجري مجراها ، ويقال ذلك لسكل مستخف . ويقال
 أيضا عند تذكره الشيء وعند التعجب من الشيء ، واستعملوا منها الفعل كالفعل بقلان ، وفي أف عدة لغات :
 الحركات الثلاث بغير تنوين وبالتنوين ، ووقع في رواية مسلم هنا د آفا ، بالنصب والتنوين وهي موافقة لبعض
 القراءات الشاذة كما سيأتي ، وهذا كله مع ضم الهزة والتشديد ، وعمل ذلك اقتصر بعض الشراح ، وذكر أبو الحسن
 الرماني فيها لغات كثيرة قبلها تسما وثلاثين ونقلها ابن عطية وزاد واحدة أكلمها أربعين ، وقد سردها أبو حيان في
 د البحر ، واعتمد على ضبط القلم . ولخص ضبطها صاحبها الشهاب السمين ولخصه منه ، وهي الستة المقدمة ،
 وبالتخفيف كذلك ستة أخرى ، وبالسكون مشددا وعظفا ، وبزيادة هاء ساكنة في آخره مشددا وعظفا ، وافي
 بالامالة وبين بين وبلا إمالة الثلاثة بلا تنوين ، وأفر بعضهم سكون وأنى بكسر ثم سكون . فذلك ثنتان وعشرون ،
 وهذا كله مع ضم الهزة ويجوز كسرهما وفتحها ، فأما بكسرهما ففي إحسدى عشرة : كسر الفاء وضمها ومشددا مع
 التنوين وعدمه أربعة وعظفا بالحركات الثلاث مع التنوين وعدمه ستة ، وأنى بالامالة والتشديد ، وأفا بفتح الهزة
 ففي ست بفتح الفاء وكسرهما مع التنوين وعدمه أربعة وبالسكون وبألف مع التشديد ، والتي زادها ابن عطية آفا
 بضم أوله وبزيادة ألف وهاء ساكنة ، وقرئ من هذه اللغات ست كلها بضم الهزة ، فأكثر السبعة بكسر الفاء
 مشددا بغير تنوين ، ونافع وحفص كذلك لكن بالتنوين ، وابن كثير وابن عامر بالفتح والتشديد بلا تنوين ،
 وقرأ أبو الهيثم كذلك لكن بضم الفاء ، وزيد بن علي بالنصب والتنوين ، وعن ابن عباس بسكون الفاء . قلت :
 وبقي من الممكن في ذلك أنى كما مضى لكن بفتح الفاء وسكون الياء ، وأنى بزيادة هاء ، وإذا ضمنت هائين الى أنى
 زادها ابن عطية وأضفتها الى ما بدى به صارت العدة خمسا وعشرين كلها بضم الهزة ، فإذا استعملت القياس في اللفظ
 كان الذي يفتح الهزة كذلك وبكسرهما كذلك فتشكل خمسا وسبعين . قوله (ولا لم صنعت ، ولا ألا صنعت) بفتح
 الهزة والتشديد بمعنى هلا ، وفي رواية مسلم من هذا الوجه د لشيء مما يصنع الحامد ، وفي رواية لإسحق بن أبي طلحة
 د ما علمته قال لشيء صنعت لم فعلت كذا ، ولشيء تركته هل لا فعلت كذا وكذا ، وفي رواية عبد العزيز بن
 صبيب د ما قال لشيء صنعت لم صنعت هذا كذا ، ولا لشيء لم أصنع لم لم تصنع هذا كذا ، ويستفاد من هذا ترك
 العتاب على ما فات ، لأن هناك مندوحة عنه باستئناف الأمر به إذا احتجج إليه ، وقائمة تنزيه اللسان عن الوجع
 والقدم واستتلاف خاطر الحامد بترك ما فاتته ، وكل ذلك في الأمور التي تتعلق بحظ الانسان ، وأما الأمور اللازمة
 شرعا فلا يتساح فيها لأنها من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

٤٠ - باب كيف يكون الرجل في أمه ؟

٦٠٣٩ - **حدثنا** حفص بن عمر **حدثنا** شعبة عن الحكم عن إبراهيم عن الأسود قال « سألت عائشة :

ما كان النبي ﷺ يصنع في أهله ؟ قالت : كان في مهنة أهله ، فإذا حضرت الصلاة قام إلى الصلاة »

قوله (باب) بالتينين (كيف يكون الرجل في أهله) ؟ ذكر فيه حديث عائشة ، وكان في مهنة أهله ، وقد تقدم شرحه في أبواب صلاة الجماعة من كتاب الصلاة ، وقوله « في مهنة أهله » المهنة بكسر الميم وبفتحة هاء ، وأنكر الأصمعي الكسر وفسرها هناك بخدمة أهله ، وبينت أن التفسير من قول الراوي عن شعبة ، وأن جماعة رَوَوْه عن شعبة بدونها ، وكذا أخرجه ابن سعد في الترجمة النبوية عن وهب بن جرير وعفان وأبي قحطان كلهم عن شعبة بدونها ؛ لكن وقع عنده عن أبي النضر عن شعبة في آخره « يعني بالمهنة في خدمة أهله » ، وقد وقع في حديث آخر لعائشة أخرجه أحمد وابن سعد وصححه ابن حبان من رواية هشام بن عروة عن أبيه « قلت لعائشة : ما كان رسول الله ﷺ يصنع في بيته ؟ قالت : يخطئ ثوبه ، ويخصف نعله ، ويعمل ما يعمل الرجال في بيوتهم » وفي رواية لابن حبان « ما يعمل أحدكم في بيته » وله ولأحمد من رواية الزهري عن عروة عن عائشة « يخصف نعله ، ويخطئ ثوبه ، ويرقع دلوه ، وله من طريق معاوية بن صالح عن يحيى بن سعيد عن حمرة عن عائشة بلفظ « ما كان إلا بشرا من البشر » ، كان يغل ثوبه ، ويحلب شاة ، ويخدم نفسه » وأخرجه الترمذي في « الشمائل » ، والبرزاري قال : وروى عن يحيى عن القاسم عن عائشة ، وروى عن يحيى عن حميد الهكسي عن مجاهد عن عائشة ، وفي رواية حارثة بن أبي الرجال عن حمرة عن عائشة عند أبي سعد « كان أئبن الناس ، وأكرم الناس » ، وكان رجلا من رجالكم إلا أنه كان بساما ، قال ابن بطال : من أخلاق الأنبياء التواضع ، والبعد عن التعم ، وامتنان النفس ليستن بهم ولئلا يغلوا إلى الرفاهية المذمومة ، وقد أشير إلى ذمها بقوله تعالى (وذرف المكذبين أولى النعمة ومهلهم قليلا)

٤١ - باب المنة من الله تعالى

٦٠٤٠ - **حدثنا** عمرو بن علي **حدثنا** أبو حاتم عن ابن جريج قال أخبرني موسى بن عتبة عن

نافع عن أبي هريرة « عن النبي ﷺ قال : إذا أحب الله عبدا نادى جبريل إن الله يحب فلانا فأحببه ، فيحبه جبريل ، فينادي جبريل في أهل السماء : إن الله يحب فلانا فأحبوه ، فيحبه أهل السماء ، ثم يوضع له القبول في أهل الأرض »

قوله (باب المنة من الله) أي ابتدائها من الله . المنة بكسر الميم وتخفيف القاف هي المحبة ، وقد وقع في الأصل الومق والهاء فيه عوض عن الواو ، كعدة وعدة ووذن . وهذه الترجمة لفظ زيادة وقعت في نحو حديث الباب في بعض طرقه ، استكنها على غير شرط البخاري فأشار إليها في الترجمة كعادته ، أخرجه أحمد والطبراني وابن أبي شعبة من طريق محمد بن سعد الأنصاري عن أبي ظبية بمعجمة عن أبي أمامة مرفوعا قال « المنة من الله والصيت من السماء » ، فإذا أحب الله عبدا . الحديث . والبرزاري عن طريق أبي وكيع الجراح بن ملبع عن الأصمعي عن أبي صالح عن أبي هريرة رفعه « ما من عبد إلا وله صيت في السماء ، فإن كان حسنا وضع في الأرض وإن كان سيئا

وضح في الأرض . والصيغ بكسر الصاد المبهمة وسكون التحتانية بعدها مثناة أصله الصوت كالريح من الروح ، والمراد به الذكر الجليل ، وربما قيل لعنده سكن بقيد . قوله (أبو عاصم) هو النبيل ، وهو من كبار شيوخ البخاري وربما روى عنه بواسطة مثل هذا ، فقد علقه في يده الخلق لأبي عاصم وقد نهى عليه ثم . قوله (عن نافع) هو مولى ابن عمر ، قال الزوار بعد أن أخرجه عن عمرو بن علي الفلاس شيخ البخاري فيه : لم يروه عن نافع إلا موسى ابن عتبة ، ولا عن موسى إلا ابن جريج . قلت : وقد رواه عن ثوبان عليه السلام ثوبان عند أحمد والطبراني في الأوسط ، وأبو أمامة عند أحمد ، ورواه عن أبي هريرة أبو صالح عند المصنف في التوحيد وأخرجه مسلم والزوار . قوله (إذا أحب الله العبد) وقع في بعض طرقه بيان سبب هذه المحبة والمراد بها ، في حديث ثوبان عليه السلام العبد يلتزم مرضاة الله تعالى فلا يزال كذلك حتى يقول : يا جبريل ان عبدى فلانا يلتزم أن يرضى ، ألا وإن رضى غلبت عليه . الحديث أخرجه أحمد والطبراني في الأوسط ، ويشهد له حديث أبي هريرة الآتي في الرقاق ففيه : ولا يزال عبدى يتقرب إلى بالنوافل حتى أحبه . الحديث . قوله (ان الله يحب فلانا فأحبه) بفتح الموحدة المشددة ويجوز الضم ، ووقع في حديث ثوبان عليه السلام فيقول جبريل : رحمة الله على فلان ، وتقوله حلة العرش . قوله (فينادى جبريل في أهل السماء الخ) في حديث ثوبان عليه السلام أهل السماوات السبع . قوله (ثم يوضع له القبول في أهل الأرض) زاد الطبراني في حديث ثوبان عليه السلام : ثم يهبط إلى الأرض ، ثم قرأ رسول الله ﷺ (أن الذين آمنوا وعملوا الصالحات سيجعل لهم الرحمن ودا) وثبتت هذه الزيادة في آخر هذا الحديث عند الترمذي وابن أبي حاتم من طريق سهيل عن أبيه ، وقد أخرج مسلم استنادها ولم يستطع القطع ، وزاد مسلم فيه : وإذا أنفض عبدا دعا جبريل ، فساقه على منال الحب وقال في آخره : ثم يوضع له البغضاء في الأرض ، ونحوه في حديث أبي أمامة عند أحمد ، وفي حديث ثوبان عند الطبراني : وان العبد يعمل بسخط الله فيقول الله يا جبريل إن فلانا يستخطي ، فذكر الحديث على منال الحب أيضا وفيه : فيقول جبريل : سخط الله على فلان ، وفي آخره مثل ما في الحب : حتى يقول أهل السماوات السبع ، ثم يهبط إلى الأرض : وقوله : يوضع له القبول ، هو من قوله تعالى (فتقبلها ربها بقبول حسن) أي رضىها ، قال المطرزي : القبول مصدر لم أسمع غيره بالفتح ؛ وقد جاء مفسرا في رواية المعنى : فيوضع له المحبة ، والقبول والرضا بالشيء وميل النفس إليه ، وقال ابن القطاع : قبل الله منك قبولا والشيء والهدية أخذت ، والخير صدق . وفي التهذيب : عليه قول إذا كانت العين تقبله ، والقبول من الريح الصبا لأنها تستقبل الدبور ، والقبول أن يقبل العفو والعافية وغير ذلك ، وهو اسم للمصدر أميت الفعل منه . وقال أبو عمرو بن العلاء : القول بفتح القاف لم أسمع غيره ، يقال فلان عليه قبول إذا قبلته النفس ، وقبيلته الشيء قبولاً . ونحوه لابن الأعرابي وزاد : قبلته قبولاً بالفتح والقسم ، وكذا قبلت هديته عن الصبيان . قال ابن بطال : في هذه الزيادة رد على ما يقوله القيدية أن الشر من فعل العبد وليس من خلق الله انتهى . والمراد بالقبول في حديث الباب قبول القلوب له بالحببة والميل إليه والرضا عنه ، ويؤخذ منه أن محبة قلوب الناس علامة محبة الله ، ويؤيده ما تقدم في الجنائز : أنهم شهداء الله في الأرض . والمراد بمحبة الله إرادة الخير للعبد وحصول الثواب له ، وبمحبة الملائكة استغفارهم له وإرادتهم خير الدارين له وميل قلوبهم إليه لكونه مطيعاً لله عبداً له ، ومحبة العباد له اعترافهم فيه الخير وإرادتهم دفع الشر عنه ما أمكن ، وقد تعلق بحبة الله تعالى للشيء على إرادة إيجاده وعلى إرادة تركه ، والمحبة التي في هذا الباب من التقبل الثاني ، وحقيقة المحبة

عند أهل المعرفة من المعلومات التي لا تحد وإنما يعرفها من قاصدة وجدانا لا يمكن التصبر عنه ، والحب على ثلاثة أقسام : إلهي وروحاني وطبيعي ، وحديث الباب يشتمل على هذه الأقسام الثلاثة ، لخب الله العبد حب الإلهي ، وحب جبريل والملائكة له حب روحاني ، وحب المباد له حب طبيعي

٤٢ - باب الحب في الله

٦٠٤١ - **حديث** آدم حدثنا شعبة عن قتادة عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال « قال النبي ﷺ : لا يبعد أحد حلاوة الإيمان حتى يحب المرء لا يحبهُ إلا لله ، وحتى أن يُقذف في النار أحب إليه من أن يرجع إلى الكفر بعد إذ أنقذه الله ، وحتى يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما »

قوله (باب الحب في الله) ذكر فيه حديث أنس ، ولا يبعد أحد حلاوة الإيمان حتى يحب المرء لا يحبهُ إلا لله ، الحديث ، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الإيمان ، وبيان أن هذه الترجمة أول حديث أخرجه أبو داود وغيره من حديث أبي أمامة ولفظه « الحب في الله والبغض في الله من الإيمان ، وإن له طرقاً أخرى . وقوله « أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما » معناه أن من استكمل الإيمان علم أن حق الله ورسوله آكد عليه من حق أبيه وأمه وولده وزوجه وجميع الناس ، لأن الهدى من الضلال والخلاص من النار إنما كان باقه على لسان رسوله ، ومن علامات محبته نصر دينه بالقول والفعل والذب عن شريعته والتخلق بأخلاقه ، والله أعلم

٤٣ - **باب** قول الله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرُوا قَوْمًا مِنْ قَوْمٍ عَسَىٰ أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ - إِلَى قَوْلِهِ - فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾

٦٠٤٢ - **حديث** علي بن عبد الله حدثنا سفيان عن هشام عن أبيه « عن عبد الله بن زمة قال : سمى النبي ﷺ أن يضحك الرجل مما يخرج من الأنف ، وقال : بئس يضرب أحدكم امرأته ضرب الفحل ثم لعله يمانقها » . وقال الثوري ووهيب وأبو معاوية عن هشام « جلده المهد »

٦٠٤٣ - **حديث** محمد بن المنذر حدثنا يزيد بن هارون أخبرنا عاصم بن محمد بن زيد عن أبيه عن ابن عمر رضي الله عنهما قال « قال النبي ﷺ : بئس : أتدرون أي يوم هذا ؟ قالوا : الله ورسوله أعلم ، قال : فإن هذا يوم حرام . أتدرون أي بلد هذا ؟ قالوا : الله ورسوله أعلم . قال : بلد حرام . أتدرون أي شهر هذا ؟ قالوا : الله ورسوله أعلم . قال : شهر حرام . قال : فإني والله حرم عليكم دماءكم وأموالكم وأعراضكم كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا »

قوله (باب قول الله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرُوا قَوْمًا مِنْ قَوْمٍ كَذَٰلِكَ يَذُرُ النَّاسُ ، وسقطت الآية لغیرها وزاد ﴾ عسى أن يكونوا خيرا منهم - إلى قوله - فأولئك هم الظالمون) وذكر فيه حديثين : أحدهما

حديث عبد الله بن زعمة دعي النبي ﷺ أن يضحك الرجل مما يخرج من الأنف ، وقد تقدم في تفسير (والشمس وضحاها) من وجه آخر عن هشام بن عروة راوية هنا بلفظ «ثم وعظمهم في الضربة فقال : لم يضحك أحدهم مما يخرج منه ، وقوله «لا يسخر» نهي عن السخرية وهي فعل الساخر ، وهو الذي يهزأ منه ، والسخرية تسخير خاص والسخرية سياق الشيء إلى الغرض المختص به قهرا ، فورد النهي عن استهزاء المرء بالآخر تنقيصا له مع احتمال أن يكون في نفس الأمر غيرا منه ، وقد أخرج مسلم عن أبي هريرة رفعه في أثناء حديث «بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم» . قوله (وقال الثوري وهيب بن خالد وأبو معاوية عن هشام جلد العبد) يريد أن هؤلاء الثلاثة رويوه عن هشام بن عروة بهذا الاستناد في قصة النهي عن ضرب المرأة ، وأن هؤلاء جزؤا بقولهم «جلد العبد» موضع شك ابن عينة هل قال جلد الفحل أو جلد العبد ، والتعاليق الثلاثة تقدم بيان كونها موصوفة ، أما رواية الثوري فوصلها المؤلف في النكاح وساقها كذلك ، وأما رواية وهيب فوصلها المؤلف في التفسير كذلك ، وأما رواية أبي معاوية فوصلها أحمد واحتج كذلك وتقدم التنبيه عليها في التفسير أيضا . الحديث الثاني حديث ابن عمر في خطبة النبي ﷺ يعني ، والغرض منه بيان تحريم العرض - وهو موضع المدح والذم من الشخص - أهم من أن يكون في نفسه أو نسبه أو حسبه . وقال ابن قتيبة : عرض الرجل بدنه ونفسه لا غير ، ومنه استبرا لدينه وعرضه . قلت : ولا حجة فيه لما ادعاه من الحصر ، وبدل الاول قول حسان :

فان أبي ووالده وعرضي لعرض محمد متحكما وقاه

يخاطب بذلك من كان يهجو النبي ﷺ ، وأكثر ما يقع تهاجمهم في مدح الآباء وذمهم ، وقد تقدم شرح الحديث مستوفى في كتاب الحج ، وعند مسلم من حديث أبي هريرة كل المسلم على المسلم حرام دمه وعرضه وماله

٤٤ - باب ما ينهى عن السباب واللعن

٦٠٤٤ - **حدثنا** سليمان بن حرب **حدثنا** شعبة عن منصور قال سمعت أبا وائل يحدث عن عبد الله قال قال رسول الله ﷺ : سباب المسلم فسوق ، وقوله كفر . تابعه محمد بن جعفر عن شعبة

٦٠٤٥ - **حدثنا** أبو معمر **حدثنا** هبة الوارث عن الحسين عن عبد الله بن بريدة حدثني يحيى بن يعمر أن أبا الأسود الدؤلي حدثه «عن أبي ذر رضى الله عنه أنه سمع النبي ﷺ يقول : لا يرمى رجل رجلا بالفسوق ، ولا يرميه بالكفر ، إلا ارتدت عاقبه ، إن لم يكن صاحبه كذلك»

٦٠٤٦ - **حدثنا** محمد بن سنان **حدثنا** فليح بن سليمان **حدثنا** هلال بن علي عن أنس قال قال رسول الله ﷺ : فاحشاً ولا لئاماً ولا سباً ، كان يقول عند المعبة : ماله ركب جبينه

٦٠٤٧ - **حدثنا** محمد بن بشار **حدثنا** عثمان بن عمر **حدثنا** علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير عن أبي فلاحة أن ثابت بن الضحاك - وكان من أصحاب الشجرة - حدثه أن رسول الله ﷺ قال «من حلف على ملة

غير الإسلام كاذباً فهو كما قال ، وليس على ابن آدم نذرٌ فيما لا يملك ، ومن قتل نفسه بشئٍ في الدنيا عذب به يوم القيامة ، ومن آمن مؤمناً فهو كفله ، ومن قذف مؤمناً بكفر فهو كفله ،

٦٠٤٨ - **عزّاش** **عمر بن حفص** حدثنا أبي حدثنا الأعمش قال حدثني عدي بن ثابت قال سمعت سليمان ابن صرد رجلاً من أصحاب النبي ﷺ قال : أصب رجلاً عند النبي ﷺ ، فنضب أحدهما فأنقذه غضبه حتى انتفخ وجهه وتغير ، فقال النبي ﷺ : إني لأعلم كلمة لو قالها لذهب عنه الذي يجد . فانطلق إليه الرجل فأخبره بقول النبي ﷺ وقال : تمؤذ بالله من الشيطان . فقال أترى بي بأس ، أجهنون أنا ؟ أذهب ؟

٦٠٤٩ - **عزّاش** **مسدد** حدثنا بشر بن الفضل عن حميد قال قال أنس : حدثني عباد بن الصامت قال : خرج رسول الله ﷺ ليُخبر الناس ببلية القدر ، فتلاحى رجلان من المسلمين ، قال النبي ﷺ : خرجت لأخبركم فلتاحى فلان وفلان ، وإنما رُفّت ، وعسى أن يسكون غيراً لكم ، فالتبموا في التاسعة والسابعة والخامسة .

٦٠٥٠ - **عزّاش** **عمر بن حفص** حدثنا أبي حدثنا الأعمش عن المرور هو ابن صويد « عن أبي ذر » قال : رأيت عليه بُرداً وعليه غلامه بُرداً ، قلت : لو أخذت هذا فلبسته كانت حاة ، وأعطيتهُ ثوباً آخر ، فقال : كان بيني وبين رجلٍ كلام ، وكانت أمه أعمىة ، فبنت منها ، فذكرني إلى النبي ﷺ فقال لي : أسأبت فلانا ؟ قلت : نعم . قال : أفبنت من أمه ؟ قلت : نعم . قال : انك امرؤ فبك جاهلية . قلت : على حين ساعتي هذو من كبر السن ؟ قال : نعم ، هم إخوانكم جعلهم الله تحت أيديكم ، فمن جلّ الله أخاه تحت يده فليطعمه مما يأكل ، وليلبسه مما يلبس ، ولا يكلفه من العمل ما يثاقبه ، فان كلفه ما يثاقبه فليرسنه عليه .

قوله (باب ما ينهى من السباب واللعن) في رواية غير أبي ذر والنسفي « عن » بدل « من » ، وهي أولى ، وفي الاول حذف تقديره ما ينهى عنه . والسباب بكسر الميملة وتخفيف الموحدة تقدم بيانه مع شرح الحديث الاول في كتاب الايمان ، وهو محتمل لان يكون على ظاهر لفظه من التضاغل ، ويحتمل أن يكون بمعنى السب وهو الشتم وهو نسبة الانسان إلى عيب ما ، وعلى الاول حكم من بدأ منهما أن الوزر عليه حتى يعتدى الثاني كما ثبت عند مسلم من حديث أبي هريرة وصحاح ابن حبان من حديث العرياض بن سارية قال : المسببان شيطانان يتهامزان ويتكاذبان ، وقوله في آخر الحديث الاول « تابعه محمد بن جعفر عن شعبة ، وصلة أحمد بن حنبل عن محمد بن جعفر وهو غندر بهذا الاسناد لكن قال فيه « عن شعبة عن زيد ومنصور » ، وزاد فيه زيادا وهو بالزاي والموحدة مصغر ، ومعنى القمن الصماء بالابعاد من رحمة الله تعالى . الحديث الثاني ، **قوله** (عن الحسين) هو ابن ذكوان المعلم ، والاسناد الى أبي

ذر بصرون وقد دخلها هو أيضا ، وفي رواية مسلم من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث وحدثنا أبو حدثنا الحسين المعلم . قوله (عن أبي ذر) في رواية الاسماعيل من وجهين د عن أبي معمر ، شيخ البخاري فيه بالسند الى أبي الاسود أن أبا ذر حدثه . قوله (لا يرمى رجلا رجلا بالفسوق ولا يرميه بالكفر الا ارتدلت عليه ان لم يكن صاحبه كما قال) وفي رواية للإسماعيلي د إلا حار عليه ، وفي أخرى د الا ارتدلت عليه ، يعني رجعت عليه و د حار ، بمهملتين أى رجعت ، وهذا يقتضى أن من قال لآخر أنت فاسق أو قال له أنت كافر فإن كان ليس كما قال كان هو المستحق للوصف المذكور ، وأنه اذا كان كما قال لم يرجع عليه شيء لكونه صدق فيما قال ، ولكن لا يلزم من كونه لا يصير بذلك فاسقا ولا كافرا أن لا يكون آثما في صورة قوله له أنت فاسق بل في هذه الصورة تفصيل : إن قصد نصحه أو نصح غيره ببيان حاله جاز ، وإن قصد تعبيره وشهرته بذلك ومحض أذاه لم يجوز ، لأنه مأثور بالسنة عليه وتعليمه وهظته بالحسنى ، فهما أمكنه ذلك بالرفق لا يجوز له أن يفصله بالهتاف لأنه قد يكون سببا لإغرائه وإصراره على ذلك الفعل كما في طبع كثير من الناس من الاتفة ، لا سيما إن كان الأمر دون المأمور في المنزلة . ووقع في رواية مسلم بلفظ د ومن دعا رجلا بالكفر أو قال عدوا له وليس كذلك إلا حار عليه ، ذكره في أثناء حديث في ذم من ادعى الى غير أبيه ، وقد تقدم صدره في مناقب قريش بالاستناد المذكور هنا ، فهو حديث واحد فرفقه البخاري حديثين ، وسياق هذا المتن في د باب من أكفر أخاه بغير تأويل ، من حديث أبي هريرة ، ومن حديث ابن عمر بلفظ فقد باء بها أحدهما وهو بمعنى رجعت أيضا ، قال النووي : اختلف في تأويل هذا الوجع ف قيل رجعت عليه الكفر إن كان مستحلا ، وهذا بعيد من سياق الخبر ، وقيل يحول على الخوارج لانهم يكفرون المؤمنين هكذا نقله عياض عن مالك وهو ضعيف ، لأن الصحيح عند الأكثرين أن الخوارج لا يكفرون ببدعتهم . قلت : ولما قاله مالك وجه ، وهو أن منهم من يكفر كثيرا من الصحابة ممن شهد له رسول الله ﷺ بالجنة وبالإيمان فيكون تكفيرهم من حيث تكذيبهم للشهادة المذكورة لا من مجرد صدور التكفير منهم بتأويل كما سيأتي إيضاحه في د باب من أكفر أخاه بغير تأويل ، والتحقيق أن الحديث سيق لوجع المسلم عن أن يقول ذلك لأخيه المسلم ، وذلك قبل وجود فرقة الخوارج وغيرهم . وقيل معناه رجعت عليه فقبضته لأخيه ومهصية تكفيره ، وهذا لا بأس به . وقيل يمحى عليه أن يقول به ذلك الى الكفر كما قبل المعاصي يريد الكفر فيخاف على من أدامها وأصر عليها سوء الخاتمة ، وأرجح من الجميع أن من قال ذلك لمن يعرف منه الاسلام ولم يقسم له شبهة في زعمه أنه كافر فانه يكفر بذلك كما سيأتي تقريره ، فعنى الحديث فقد رجعت عليه تكفيره ، فالراجع التكفير لا الكفر ، فكأنه كفر نفسه لكونه كفر من هو مثله ، ومن لا يكفره الاكافر يعتقد بطلان دين الاسلام ، وبوقوده أن في بعض طرقه د وجب التكفير على أحدهما ، وقال القرطبي : حيث جاء الكفر في لسان الشرع فهو صحيح المعلوم من دين الاسلام بالضرورة الشرعية ، وقد ورد الكفر في الشرع بمعنى جحد النعم وترك شكر المنعم وأقيام بحقه كما تقدم تقريره في كتاب الإيمان في د باب كفر دون كفر ، وفي حديث أبي سعيد د يكفرون الاحسان ويكفرون العشير ، قال وقوله باء بها أحدهما أى رجعت بائنها ولازم ذلك ، وأصل البوء اللوم ، ومنه د أبوء بنعمتك ، أى ألومها نفسى وأقر بها قال : والحال في قوله د جاء راجع الى التكفير الواحدة التي هي أقل ما يدل عليها لفظ كافر ، ويحتمل أن يعود الى الكلمة . والحاصل أن المقول له ان كان كافرا اكفرا شرعيا فقد صدق القائل وذهب بها المقول له ، وإن لم يكن رجعت

للقائل معرفة ذلك القول وأما ، كذا اقتصر على هذا التأويل في رجع ، وهو من أهل الاجوبة ؛ وقد أخرج أبو داود عن أبي الدرداء بسند جيد رقمه ٥ أن العبد إذا لم ينشأ صعدت اللعنة الى السماء ، فتفتق أبواب السماء دونها ، ثم تهبط الى الأرض فتأخذ بمنة ويسرة ، فان لم تجد مساعدا رجعت الى الذي لمن ، فان كان أهلا ولا رجعت الى قائمها ، وله شاهد عند أحمد من حديث ابن مسعود بسند حسن وآخر عند أبي داود والترمذي عن ابن عباس ورواته ثقات ، ولكنه أهل بالارسل . الحديث الثالث حديث أنس تقدم شرحه في باب حسن الخلق ، الحديث الرابع حديث ثابت بن الضحاك وقد اشتمل على خمسة أحكام وسيأتي في باب من أكثر أخاه بغير تأويل ، بنامه إلا خصلة واحدة منها ، وبأن كذالك في الإيمان والنور ، وبأن شرحه هناك ان شاء الله تعالى ، ويؤخذ حكم ما يتعلق بتكفير من كفر المسلم من الذنوب قبله . وقوله « لمن المسلم كفتله ، أى لانه إذا كفر فكأنه دعا عليه بالهلاك . » الحديث الخامس حديث سليمان بن صرد بضم الصاد وفتح الراء بعدها دال مهملة ، وهو ابن الجون بن أبي الجون الخواص ، صحابي شهير يقال كان اسمه يسار بفتح السين ومهمله فغيره النبي ﷺ ، ويكنى أبا المطرف ، وقتل في سنة خمس وستين وله ثلاث وتسعون سنة . قوله (استب رجلا) لم أعرف أسماءهما ووقع في صفة إبليس من وجه آخر عن الأعمش بهذا السند ، وكنت جالسا مع النبي ﷺ ورجلان يستبان . قوله (حتى انتفخ وجهه) في الرواية المذكورة فاحمر وجهه وانتفخت أوداجه ، وفي رواية مسلم وتحمص عيناه وقتفخ أوداجه ، وقد تقدم تفسير الودج في صفة إبليس ، وفي حديث معاذ بن جبل عند أحمد وأصحاب السنن حتى انه ليخيل الى أن أفه ليمتدح من الغضب . قوله (اني لأعلم كلمة قالها) عنه الذي يجد في الرواية المذكورة ولو قال أعوذ بالله من الشيطان ، وفي رواية مسلم « الرجم » . قوله في حديث معاذ ولفظه « اني لأعلم كلمة يقولها هذا الغضباني للغضب عنه الغضب : اللهم اني أعوذ بك من الشيطان الرجيم » . قوله (فانطلق اليه الرجل) في رواية مسلم « فقام الى الرجل رجل من سمع النبي ﷺ ، وفي الرواية المتقدمة فقالوا له « قدلت هذه الرواية على أن الذي خاطبه منهم واحد وهو معاذ بن جبل كما بينته رواية أبي داود ولفظه « قال لجل معاذ يأمره ، فأبى وشك وجعل يردد غضبا » . قوله (وقال تمود بالله) في الرواية المذكورة أن النبي ﷺ قال تمود بالله ، وهو بالفتح فانه ﷺ أرشده الى ذلك ، وليس في الخبر أنه أمرهم أن يأمروه بذلك ، لكن استفادوا ذلك من طريق عموم الأمر بالانصياع للمسيدين . قوله (أنرى في بأس) بضم التاء أى أنظن ، ووقع « بأس » هنا بالرفع للاكثر وفي بعضها « بأسا ، بالنصب وهو أوجه . قوله (أمجنون أنا) في الرواية المذكورة « وهل بي من جنون ؟ » قوله (اذهب) هو خطاب من الرجل للرجل الذي أمره بالتموذ أى امض في شريك . وأخلق بهذا المأثور أن يكون كافرا أو منافقا ، أو كان غلب عليه الغضب حتى أخرجه عن الاعتدال بحيث زجر الناصح الذي دله على ما يزيل عنه ما كان به من وهج الغضب بهذا الجواب الموعود ، وقيل أنه كان من جفأة الاعراب وظن أنه لا يستعين من الشيطان إلا من به جنون ، ولم يعلم أن الغضب نوع من شر الشيطان ولهذا يخرج به عن صورته وحين إفساد ما له كبتطيع ثوبة وكبر آتيته أو الإقدام على من أغضبه وتحو ذلك مما يتعاطاه من يخرج عن الاعتدال ، وقد أخرج أبو داود من حديث عطية السعدي رقمه ٥ إن الغضب من الشيطان ، الحديث . الحديث السادس عن عبادة بن الصامت في ذكر ليلة القدر وقد تقدم في أواخر الصيام مشروحا وأورده هنا لقوله فيه ، فتلاحى ، أى تنازع ، والتلاحى بالمهمل أى التجادل والتنازع ، وهو يفضى في الغالب الى المسابقة

وقدم أن الرجلين هما كعب بن مالك وعبد الله بن أبي حنود . الحديث السابع حديث أبي ذر « سأبى رجلا » وقد تقدم شرحه في كتاب الإيمان وأن الرجل المذكور هو بلال المؤذن ، وكان اسم أمه حمامة ففتح المهمة وتخفيف الميم . وقوله « لك امرؤ فيك جاهلية » التثنية للتقليل ، والجاهلية ما كان قبل الاسلام ، ويحتمل أن يراد بها هنا الجهل أى إن فيك جهلا . وقوله « قلت هل ساعى هذه من كبر السن » أى هل في جاهلية أو جهل وأنا شيخ كبير ؟ وقوله « هم إخوانكم » أى العبيد أو الخدم حتى يدخل من ليس في الرق منهم ، وفريضة قوله « تحت أيديكم » ترشد اليه ، ويؤخذ منه المباشرة في ذم السب واللعن لما فيه من احتقار المسلم ، وقد جاء الشرع بالنسوة بين المسلمين في معظم الأحكام ، وأن التفاضل الحقيقي بينهم إنما هو بالتقوى ، فلا يفيد الشرف النسب لسه إذا لم يكن من أهل التقوى ، وينفع الوضع النسب بالتقوى كما قال تعالى (أن أكرمكم عند الله أتقاكم)

٤٥ - باب ما يجوز من ذكر الناس نحو قولهم الطويل والقصير

وقال النبي ﷺ « ما يقول ذو اليمين » ؟ وما لا يُراد به شين الرجل

٦٠٥١ - حدثنا حفص بن عمر حدثنا يزيد بن إبراهيم حدثنا محمد بن أبي هريرة قال صلى بنا النبي ﷺ الظهر ركعتين ثم سلم ، ثم قام إلى خشبة في مقدم المسجد ووضع يده عليها - وفي القوم يومئذ أبو بكر وعمر ، فها بأن يسكلاه - وخرج سرحان أناس فقالوا قصرت الصلاة ، وفي القوم رجل كان النبي ﷺ يدعو ذا اليمين فقال : يا نبي الله أديت أم قصرت ؟ قال : لم أنس ولم تقصر ، قالوا بل نسيت يا رسول الله . قال : صدق ذو اليمين ، فقام فضلى ركعتين ثم سلم ، ثم كبر فسجد مثل سجوده أو أطول ، ثم رفع رأسه وكبر ، ثم وضع مثل سجوده أو أطول ، ثم رفع رأسه وكبر »

قوله (باب ما يجوز من ذكر الناس) أى بأوصافهم (نحو قولهم الطويل والقصير . وقال النبي ﷺ ما يقول ذو اليمين ، وما لا يراد به شين الرجل) هذه الترجمة معقودة لبيان حكم الالفاظ وما لا يجب الرجل أن يوصف به ما هو فيه . وحاصله أن القلب إن كان مما يجب الملقب ولا أطراء فيه ما يدخل في نهى الشرع فهو جائز أو مستحب ، وإن كان مما لا يمجبه فهو حرام أو مكروه ، إلا إن تعين طريقا إلى التعريف به حيث يشتهر به ولا يتميز عن غيره إلا بذكره ، ومن ثم أكثر الرواة من ذكر الاعشى والاهرج ونحوهما وعارم وغندر وغيرهم ، والأصل فيه قوله ﷺ لما سلم في ركعتين من صلاة الظهر فقال « أيا يقول ذو اليمين » وقد أوردته المصنف في الباب ولم يذكر هذه الزيادة ، وقال في سياق الرواية التي أوردتها « وفي القوم رجل كان النبي ﷺ يدعو ذا اليمين » وأما الرواية التي حلقها في الباب فوصلها في « باب تصديقك الأصابع » في أوائل كتاب الصلاة من طريق ابن عون عن ابن سيرين عن أبي هريرة « وأمكن لفظه » أيا يقول ذو اليمين ، وقد أخرجه مسلم من طريق أيوب عن ابن سيرين بلفظ « ما يقول ذو اليمين » ؟ وهو المطابق للتعليق المذكور ، وإلى ما ذهب إليه البخاري من التفصيل في ذلك ذهب الجمهور ، وشذ قوم فنددوا حتى نقل عن الحسن البصري أنه كان يقول : أخاف أن يكون قولنا بعيدا الطويل غيبة ، وكان

البخارى لمح بذلك حيث ذكر قصة ذى الدين وفها وفي القوم رجل في يديه طول ، قال ابن المنير أشار البخارى الى أن ذكر مثل هذا ان كان البيان والتبيين فمر جائز وان كان للتنقيص لم يجر ، قال : وجاء في بعض الحديث عن عائشة في المرأة التي دخلت عليها فأشارت يدها أنها قصيرة ، فقال النبي ﷺ : « اغتبتكما ، وذلك أنها لم تفعل هذا بيانا وإنما قصدت الاخبار عن صفها فكان كالاغتياب انتهى . والحديث المذكور أخرجه ابن أبي الدنيا في كتاب الغيبة ، وابن مردويه في التفسير ، و (١) في (٢) من طريق حبان بن عمار عن عائشة وهو (٣)

٤٦ - باب الغيبة . وقول الله تعالى ﴿ وَلَا يَغْتَبِ بَعْضُكُم بَعْضًا ﴾

أُحِبُّ أَحَدَكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَمْ أَخِيهِ مِثْلًا فَكَّرَ هُوَ وَاتَّقُوا اللَّهَ ، إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَحِيمٌ

٦٠٥٢ - حديثان يجرى حديثنا وكيع عن الأعمش قال سمعت مجاهدًا يحدث عن طلوسه عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : « رسول الله ﷺ على قبرين فقال : إنهما ليذبان وما يُذبان في صحبه : أما هذا فكان لا يستقر من بوله ، وأما هذا فكان يمشي بالنيمة . ثم دعا بمسيب رطب فشقه باثنين ، ففرس على هذا واحدا وعلى هذا واحدا ، ثم قال : له لم يخفف عنهما ما لم ييبسا .

قوله (باب الغيبة وقول الله تعالى ﴿ وَلَا يَغْتَبِ بَعْضُكُم بَعْضًا ﴾ الآية) هكذا اكتفى بذكر الآية المصرة بالنيمة عن الغيبة ولم يذكر حكم النيمة بعد بابين حيث جزم بأن الغيبة من الكبائر ، وقد اختلف في حد الغيبة وفي حكمها ، فأما أحدهما فقال الراغب : هي أن يذكر الإنسان صيب غيره من غير هجوم الى ذكر ذلك . وقال الخوالي : حد الغيبة أن تذكر أخاك بما يكرهه لو بلغه . وقال ابن الأثير في النهاية : الغيبة أن تذكر الإنسان في غيبته بسوء وإن كان فيه . وقال النووي في الإذكار : فيها الخوالي : ذكر المرء بما يكرهه ، سواء كان ذلك في بدن الشخص أو دينه أو دنياه أو نفسه أو خلقه أو خلقه أو ماله أو والده أو ولده أو زوجه أو خادمه أو ثوبه أو حركته أو طلاقته أو عيوسه أو غير ذلك مما يتعلق به ، سواء ذكرته باللفظ أو بالإشارة والرمز . قال النووي : ومن يستعمل التمر يض في ذلك كثير من الفقهاء في التصانيف وغيرها كقولهم قال بعض من يدعى العلم أو بعض من ينسب الى الصلاح أو نحو ذلك مما يفهم السامع المراد به ، ومنه قولهم عند ذكره : الله يمافينا ، الله يتوب علينا ، نال الله السلامة ونحو ذلك ، فكل ذلك من الغيبة . ونسك من قال : إنها لا يفتقر فيها غيبة الشخص بالحديث المشهور الذي أخرجه مسلم وأصحاب السنن عن أبي هريرة رفته « أتدرون ما الغيبة ؟ قالوا : الله ورسوله أعلم . قال : ذكرك أخاك بما يكرهه . قال : أفرأيت إن كان في أخي ما أقول ؟ قال : إن كان في أخيك ما أقول فقد اغتبته ، وإن لم يكن فيه ما أقول فقد بهته ، وله شاهد مرسل عن المطلب بن عبد الله عند مالك ، فلم يقيد ذلك بنية الشخص فدل على أن لا فرق بين أن يقول ذلك في غيبته أو في حضوره ، والأرجح اختصاصها بالنية مراعاة لاشتقاقها ؛ وبذلك جزم أهل اللغة . قال ابن التين : الغيبة ذكر المرء بما يكرهه بظهر الغيب . وكذا فيه الوعشري وأبو نصر القفجى في

التفسير وابن خليس في جزمه له مفرد في الغيبة والمنذرى وغير واحد من العلماء من آخرهم الكرماني قال : الغيبة أن تتكلم خلف الانسان بما يكرهه لو سمعه وكان صدقا . قال : وحكم الكناية والاشارة مع الغيبة كذلك . وكلام من اطلق منهم محمول على المقيد في ذلك . وقد وقع في حديث سليم بن جابر (١) والحديث سيق لبيان صفتها واكتفى باسمها على ذكر عملها . نعم المواجهة بما ذكر حرام لانه داخل في السب والذم ، وأما حكمها فقال النووي في الذكائر : الغيبة والتمية محرمتان باجماع المسلمين ، وقد نظارت الادلة على ذلك . وذكر في الروضة ، تبعا لرافعي أنها من الصفات ، وتعمقه جماعة . ونقل أبو عبد الله القرطبي في تفسيره الاجماع على أنها من الكبائر لأن حد الكبيرة صادق عليها لأنها مما ثبت الوعيد الشديد فيه . وقال الأذعري لم أر من صرح بأنها من الصفات إلا صاحب المدة (٢) والفرزالي . وصرح بعضهم بأنها من الكبائر . واذ لم يثبت الاجماع فلا أقل من التفصيل ، فمن اغتاب وليا لله أو عالما ليس كن اغتاب مجهول الحالة مثلا . وقد قالوا : ضابطها ذكر الشخص بما يكره ، وهذا يختلف باختلاف ما يقال فيه . وقد يشتد تاذيه بذلك وأذى المسلم محرم . وذكر النووي من الاحاديث الدالة على تحريم الغيبة حديث أنس رفعه ، لما عرج بنى مررت يقوم لهم أظفار من نحاس يخمشون بها وجوههم وصدورهم ، قلت : من هؤلاء يا جبريل ؟ قال : هؤلاء الذين يأكلون لحوم الناس ويقعون في أعراضهم ، أخرجه أبو داود . وله شاهد عن ابن عباس عند أحمد ، وحديث سعيد بن زيد رفعه ، أن من أربى الربا الاستطالة في عرض المسلم بغير حق ، أخرجه أبو داود ، وله شاهد عند البزار وابن أبي الدنيا من حديث أبي هريرة ، وعند أبي يعلى من حديث عاتقة ، ومن حديث أبي هريرة رفعه ، من أكل لحم أخيه في الدنيا قرب له يوم القيامة فيقال له كاه ميتا كما أكلته حيا ، فيأكله ويكلم ويصيح ، سنده حسن . وفي « الادب المفرد » عن ابن مسعود قال : ما التقم أحد لقمة شرا من اغتياب مؤمن ، الحديث ، وفيه أيضا وصححه ابن حبان من حديث أبي هريرة في قصة ماعز ورجله في الزنا ، وإن رجلا قال لصاحبه انظر الى هذا الذي سب الله عليه فلم يدع نفسه حتى رجم رجم السكب ، فقال لهما النبي ﷺ كلا من جيفة هذا الحمار - لحار ميت - فما نلتما من عرض هذا الرجل أشد من أكل هذه الجيفة ، وأخرج أحمد والبخاري في « الادب المفرد » بسند حسن عن جابر قال « كنا مع النبي ﷺ ، فهاجت ريح منتنة فقال النبي ﷺ هذه ريح الذين يقتلون المؤمنين ، وهذا الوعيد في هذه الاحاديث يدل على أن الغيبة من الكبائر ، لكن تنقيده في بعضها بغير حق قد يخرج الغيبة بحق لما تقرر أنها ذكر المرء بما فيه . ثم ذكر المصنف حديث ابن عباس قال : النبي ﷺ على قبرين يعذبان ، الحديث . وقد تقدم شرحه في كتاب الطهارة ، وليس فيه ذكر الغيبة بل فيه معنى بالتمية ، قال ابن التين : انما ترجم بالغيبة وذكر التهمة لأن الجامع بينهما ذكر ما يكرهه المقول فيه بظهر الغيب . وقال الكرماني : الغيبة نوع من التهمة لأنه لو سمع المقول عنه ما نقل عنه لعمري . قلت : الغيبة قد توجد في بعض صور التهمة ، وهو أن يذكره في غيبته بما فيه مما يسوقه قاصدا بذلك الافساد ، فيحتمل أن تكون قصة الذي كان يعذب في قبره كانت كذلك ، ويحتمل أن يكون أشار الى ما ورد في بعض طرقه بلفظ الغيبة صريحا ، وهو ما أخرجه هو في « الادب المفرد » من حديث جابر قال « كنا مع النبي ﷺ فأتى على قبرين - فذكر فيه نحو حديث الباب وقال فيه - أما أحدهما فكان يغتاب الناس » الحديث . وأخرج أحمد والطبراني بإسناد صحيح عن أبي بكرة قال « مر النبي ﷺ بقبرين فقال : انهما

يعذبان ، وما يعذبان في كبير وبكى - وفيه - وما يعذبان إلا في الغيبة والبول ، ولا أحد والطبراني أيضا من حديث يعلى بن شاذان ، أن النبي ﷺ مر على قبر يعذب صاحبه فقال : إن هذا كان يأكل لحوم الناس ، ثم دعا بمجريدة رطبة ، والحديث ، ورواته موقوفون . ولابن داود الطيالسي عن ابن عباس بسند جيد مثله . وأخرجه الطبراني وله شاهد عن أبي أمامة عند أبي جعفر الطبري في التفسير . وأكل لحوم الناس يصدق على النجاسة والغيبة ، والظاهر اتحاد القصة ، ويحتمل التعدد ، وتقدم بيان ذلك وضحها في كتاب الطهارة

٤٧ - باب قول النبي ﷺ « سخر دُور الأنصار . . . »

٦٠٥٣ - حَرْشُ أَبِيصَةَ حَدَّثَنَا سَفِيانٌ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي أُسَيْدٍ السَّاعِدِيِّ قَالَ « قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : سَخِرُ دُورِ الْأَنْصَارِ بَنُو الدَّجَارِ ،

قوله (باب قول النبي ﷺ سخر دور الانصار) ذكر فيه أول حديث أبي أسيد الساعدي ، وقد تقدم في المناقب بنامه وفي إيراد هذه الترجمة هنا إشكال ، لأن هذا ليس من الغيبة أصلا إلا إن أخذ من أن المفضل عليهم يكرهون ذلك فيستثنى ذلك من عموم قوله « ذكرك أخاك بما يكره » ويكون محل الزجر إذا لم يرتب عليه حكم شرعي ، فأما ما يرتب عليه حكم شرعي فلا يدخل في الغيبة ولو كرهه المحدث عنه ، ويدخل في ذلك ما يذكر لقصد النصيحة من بيان غلط من يخشى أن يغلط أو يقتله أو يقتل به في أمر ما ، فلا يدخل ذكره بما يكره من ذلك في الغيبة المحرمة كما سيأتي ، وإليه يشير ما ترجم به المصنف عقب هذا . وقال ابن التين : في حديث أبي أسيد دليل على جواز المفاضلة بين الناس لمن يكون عالما بأحوالهم لينبه على فضل الفاضل ومن لا يلحق بدرجة في الفضل ، فيمقتل أمره ﷺ بتزليل الناس منازلهم ، وليس ذلك بغيبة

٤٨ - باب ما يجوز من اغتياب أهل الفساد والزَّيْب

٦٠٥٤ - حَرْشُ صَدَقَةَ بْنِ الْفَضْلِ أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ سَمِعْتُ ابْنَ الْمَكْلَدِ سَمِعْتُ مُرُوءَةَ بِنَ الرَّبِيعِ أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَخْبَرَتْهُ قَالَتْ : اسْتَأْذَنَ رَجُلٌ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ : ائْذَنُوا لَهُ ، بَنَى أَخُو الْعَشِيرَةِ أَوْ ابْنَ الْعَشِيرَةِ . فَلَمَّا دَخَلَ أَلَانَ لَهُ الْكَلَامَ . قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ قُلْتُ قُلْتُ ثُمَّ أَلْتَ لَهُ الْكَلَامَ . قَالَ : أَيْ هَاقِشَهُ ، إِنَّ شَرَّ النَّاسِ مَنْ رَكَهُ النَّاسُ - أَوْ وَدَّعَهُ النَّاسُ - اتَّقَاهُ فَشَرِّهِ »

قوله (باب ما يجوز من اغتياب أهل الفساد) ذكر فيه حديث عائشة في قوله « بنى أخو العشيرة » وقد تقدم شرحه قريبا في باب لم يكن النبي ﷺ قاضيا ، وقد نوزع في كون ما وقع من ذلك غيبة ، وإنما هو نصيحة ليحذر السامع ، وإنما لم يواجه المقول فيه بذلك لحسن خلقه ﷺ ، ولو واجهه المقول فيه بذلك لكان حسنا ، ولكن حصل القصد بدون مواجهة . والمجواب أن المراد أن صورة الغيبة موجودة فيه وإن لم يتناول الغيبة المذمومة شرعا ، وغايته أن تعريف الغيبة المذكور أولا هو القوي ، وإذا استثنى منه ما ذكر كان ذلك تعريفها الشرعي . وقوله في الحديث « أن شر الناس » استأناف كلام كالتعليل أتركه مواجهته بما ذكره في غيبته ، ويستنبط منه

أن الجاهر بالفسق والشر لا يكون ما يذكر عنه من ذلك من ورائه من النبية المذمومة ، قال العلماء : تباح النبية في كل غرض صحيح شرعا حيث يتعين طريقها الى الوصول اليه بها . كالنظم . والاستعانة على تغيير المنكر ، والاستفتاء ، والمحاكمة ، والتحذير من الشر ، ويدخل فيه تخرج الرواة والشهود ، واعلام من له ولاية عامة بسيرة من هو تحت يده ، وجواب الاستشارة في نزاع أو عقد من العقود ، وكذا من رأى متفقا يتردد الى مبتدع أو فاسق ويخاف عليه الافتداء به . ومن يجوز غيبتهم من جواهر بالفسق أو الظلم أو البدعة ، وما يدخل في ضابط النبية وليس بنبية ما تقدم تفصيله في باب ما يجوز من ذكر الناس ، فيستثنى أيضا ، والله أعلم

٤٩ - باب النبية من الكبار

٦٠٥٥ - حدثنا ابن سلام أخبرنا عبيدة بن حميد أبو عبد الرحمن عن منصور عن مجاهد عن ابن عباس قال : « خرج النبي ﷺ من بعض حيطان المدينة ، فسمع صوت انسانين يذبان في قبرها ، فقال : يذبان ، وما يذبان في كهرة ، وإنه لك بهد . كان أحدهما لا يستتر من البول ، وكان الآخر يمشي بالنميمة . ثم دعا بجريدة فكسرها بكسرتين - أو ثنتين - فجعل كسرة في قبر هذا وكسرة في قبر هذا ، فقال : لله ينفق عنهما ما لم يبس »

قوله (باب النبية من الكبار) سقط لفظ « باب » من رواية أبي ذر وحده . ذكر فيه حديث ابن عباس في قصة القبرين ، وهو ظاهر فيما ترجم به ، لقوله في سياقه « وإنه لك بهد » ، وقد تقدم القول فيه في كتاب الطهارة ، وقد صحح ابن حبان من حديث أبي هريرة بلفظ : « وكان الآخر يؤذي الناس بلسانه ويمشي بينهم بالنميمة » . (لطيفة) : أبدى بعضهم للجمع بين هاتين الحصلتين مناسبة ، وهي أن البرزخ مقدمة الآخرة ، وأول ما يقضى فيه يوم القيامة من حقوق الله الصلاة ومن حقوق المباد الدماء ، ومفتاح الصلاة التطهر من الحدث والخبث ومفتاح الدماء النبية والسعي بين الناس بالنميمة بنشر الفتن التي يسفك بسببها الدماء

٥٠ - باب ما يكره من النميمة . وقوله تعالى :

(هَازِمْ شَاءَ بَيْنِهِمْ . وَإِلَّ كُلُّهُمْ زَكَاةٌ) يَهْزُؤُا وَيَلْزَمُ وَيَسْهَبُ وَاحِدٌ

٦٠٥٦ - حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان عن منصور عن إبراهيم عن همام قال : كنا مع حذيفة

فقال له : إن رجلا يرفع الحديث إلى عثمان . فقال حذيفة : سمعت النبي ﷺ يقول : لا يدخل الجنة قنات

قوله (باب ما يكره من النميمة) كأنه أشار بهذه الترجمة الى بعض القول المنقول على جهة الإنفاذ يجوز اذا كان المنقول فيه كافرا مثلا ، كما يجوز التجسس في بلاد الكفار ونقل ما يضرهم . قوله (وقوله تعالى : هازم مفاء بينهم) قال الراغب من الانسان اغتيابه ، والتم إظهار الحديث بالرواية ، وأصل النميمة الحس والمكر . قوله (وفيه) لكل همزة لمة ، يهز ويلز ويسبب واحد) كذا لاكثر بكسر الميم المهمة وسكون التثنية بعدها موحدة ، ووقع في رواية الكشميني ويغتاب بنين معجبة ساكنة ثم مثناة وأظنه تصحيفا ؛ والهمزة الذي يكثر منه المحو

وَكَذَا الْقُرَّة ، وَالْقُرَّة تَقْبَحُ الْمَغَائِب . وَنَقَلَ ابْنُ التَّيْنِ أَنَّ الْقُرَّةَ الْعَيْبَ فِي الرَّجُلِ وَالْهَمَزُ فِي الْقَفَا ، وَقِيلَ بِالْعَكْسِ ، وَقِيلَ الْهَمَزُ الْكُسْرُ وَالْقُرَّةُ الطَّعْنُ ، فَعَلِيَ هَذَا مَعْنَى وَاحِدٍ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْكَسْرِ الْكُسْرُ مِنَ الْأَعْرَاضِ وَبِالطَّعْنِ الطَّعْنُ فِيهَا ، وَحُكِيَ فِي مِصْبُوحِ وَبَلَدِ الضَّمِّ وَالْكَسْرِ ، وَأَسَدُ الْبَيْهَقِيِّ عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ قَالَ : الْهَمَزُ بِالْعَيْنِ وَالشَّدَقُ وَالْقَيْدُ ، وَالْقُرَّةُ بِالْهَاءِ . قَوْلُهُ (سَمْعِيَانُ) هُوَ الْتَوْدِيُّ ، وَمَنْصُورٌ هُوَ ابْنُ الْمُنْتَمِرِ ، وَابْرَاهِيمُ هُوَ التَّخَنُصِيُّ ، وَهَمَامٌ هُوَ ابْنُ الْحَارِثِ ، وَالسَّنْدُ كُلُّهُ كُوفِيٌّ . قَوْلُهُ (أَنْ رَجُلًا يَرْفَعُ الْحَدِيثَ) لَمْ أَقِفْ عَلَى اسْمِهِ ، وَهَذَا هُوَ ابْنُ حَفَّانٍ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ . قَوْلُهُ (فَقَالَ حَذِيفَةُ) فِي رِوَايَةِ الْمُسْتَمَلِّ ، فَقَالَ لَهُ حَذِيفَةُ ، وَمُسْلِمٌ مِنْ رِوَايَةِ الْأَعْمَشِيِّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، فَقَالَ حَذِيفَةُ وَأَرَادَهُ أَنْ يَسْمَعَهُ ، . قَوْلُهُ (لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ) أَيُّ فِي أَوَّلِ وَهْلَةٍ كَمَا فِي نَظَائِرِهِ . قَوْلُهُ (قَتَاتٌ) بَقَافٌ وَمِثْلُهُ قَبْلُهُ وَبَعْدَ الْآلِفِ مِثْلُهُ أُخْرَى هُوَ الْغَامُ ، وَوَقَعَ بِلَقْظِهِ نَحْمًا ، فِي رِوَايَةِ أَبِي وَائِلٍ عَنْ حَذِيفَةَ عِنْدَ مُسْلِمٍ ، وَقِيلَ الْفَرْقُ بَيْنَ الْقَتَاتِ وَالْغَامِ أَنَّ الْغَامَ الَّذِي يَحْضُرُ الْقَصَّةَ فَيُنْقَلِبُهَا وَالْقَتَاتُ الَّذِي يَتَسَمَعُ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُ بِهِ ثُمَّ يَنْقَلِبُ مَا سَمِعَهُ . قَالَ الْغَزَالِيُّ مَا مَلَخَصَهُ : يَنْبَغِي لِمَنْ حَمَلَتْ إِلَيْهِ نَحْمَةٌ أَنْ لَا يَصْدُقَ مِنْ نَحْمٍ لَهُ وَلَا يَظُنَّ بِمَنْ نَحْمٌ عَنْهُ مَا نَقَلَ عَنْهُ وَلَا يَبْحَثُ عَنْ تَحْقِيقِ مَا ذَكَرَ لَهُ وَأَنْ يَنْهَاهُ وَيَقْبَحُ لَهُ فَعَلَهُ وَأَنْ يَبْغِضَهُ إِنْ لَمْ يَنْزَحِرْ وَإِنْ لَا يَرْضَى لِنَفْسِهِ مَا نَحَى الْغَامُ عَنْهُ فَيَنْهَى هُوَ عَلَى الْغَامِ فَيَصِيرُ نَحْمًا ، قَالَ النُّووي : وَهَذَا كُلُّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي التَّقَلُّبِ مَصْلَحَةٌ شَرْعِيَّةٌ وَإِلَّا فَهِيَ مُسْتَحْبَةٌ أَوْ وَاجِبَةٌ ، كَمَنْ أطلعَ مِنْ شَخْصٍ أَنَّهُ يَرِيدُ أَنْ يُوْذِيَ شَخْصًا ظَلَمًا لِحُذْرِهِ مِنْهُ ، وَكَذَا مَنْ أَخْبَرَ الْإِمَامَ أَوْ مَنْ لَهُ وَلَايَةٌ بِسُوءٍ نَائِبَةٍ مِثْلًا فَلَا مَنَعَ مِنْ ذَلِكَ ، وَقَالَ الْغَزَالِيُّ مَا مَلَخَصَهُ : النِّيمَةُ فِي الْأَصْلِ نَقْلُ الْقَوْلِ إِلَى الْمَقُولِ فِيهِ ، وَلَا اخْتِصَاصَ لَهَا بِذَلِكَ بَلْ ضَائِبُهَا كَشَفَ مَا يَكْذِبُهُ كَذِبُهُ سِوَاهُ كَرِهَهُ الْمَقُولُ عَنْهُ أَوْ الْمَقُولُ إِلَيْهِ أَوْ غَيْرَ هَا ، وَسِوَاهُ كَانَ الْمَقُولُ قَوْلًا أَمْ فِعْلًا ، وَسِوَاهُ كَانَ عَيْبًا أَمْ لَا ، حَتَّى لَوْ رَأَى شَخْصًا يَخْفَى كَانَتْ نِيمَةً . وَاخْتَلَفَ فِي النِّيمَةِ وَالنِّيمَةُ هَلْ هِيَ مُتَغَايِرَتَانِ أَوْ مُتَّحِدَتَانِ ، وَالرَّاجِحُ التَّغَايُرُ ، وَأَنْ يَتَّحِثَا عَمُومًا وَخُصُوصًا وَجْهًا ، وَذَلِكَ لِأَنَّ النِّيمَةَ نَقْلُ حَالِ الشَّخْصِ لغيرِهِ عَلَى جِهَةِ الْأَفْسَادِ بِغَيْرِ رِضَاهِ سِوَاهُ كَانَ يَعْلَمُهُ أَمْ يَغْفِرُ عَلَيْهِ ، وَالنِّيمَةُ ذِكْرُهُ فِي غَيْبَتِهِ بِمَا لَا يَرْضَاهُ ، فَامْتَازَتِ النِّيمَةُ بِعَدَدِ الْأَفْسَادِ ، وَلَا يَشْتَرِطُ ذَلِكَ فِي النِّيمَةِ ، وَامْتَازَتِ النِّيمَةُ بِكُونِهَا فِي غَيْبَةِ الْمَقُولِ فِيهِ ، وَاشْتَرَكْتَا فِيهَا عَدَا ذَلِكَ . وَمَنْ الْعُلَمَاءُ مَنْ يَشْتَرِطُ فِي النِّيمَةِ أَنْ يَكُونَ الْمَقُولُ فِيهِ غَائِبًا ، وَاقَّاهُ أَهْلُ

٥١ - بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ﴿ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ ﴾

٦٠٥٧ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذُئْبٍ عَنْ الْقُبُرِيِّ عَنْ أَبِيهِ « هُنَّ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : مَنْ لَمْ يَدَعْ قَوْلَ الزُّورِ وَالْمَلَّ بِهَ وَالْجَهْلَ فَلَيْسَ اللَّهُ حَاجَةً أَنْ يَدْعَ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ » . قَالَ أَحْمَدُ : أَهْمَنِي رَجُلٌ إِسْنَادَهُ

قَوْلُهُ (بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ) قَالَ الرَّائِغُ : الْزُّورُ السَّكْذِبُ ، قِيلَ لَهُ ذَلِكَ لِسُوءَةِ مَا تَلَا عَنْ الْحَقِّ ، وَالزُّورُ بِفَتْحِ الزَّايِ الْمَلَلُ . وَكَانَ مَوْقِعُ هَذِهِ التَّرْجُمَةِ لِلإِشَارَةِ إِلَى أَنَّ الْقَوْلَ الْمَنْقُولَ بِالنِّيمَةِ لَمَّا كَانَ أَعْمَ مِنْ أَنَّهُ يَكُونُ صَدَقًا أَوْ كَذِبًا فَالسَّكْذِبُ فِيهِ أَقْبَحُ . قَوْلُهُ (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ) هُوَ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ نَسَبَ إِلَى جَدِّهِ ، وَقَدْ قَدَّمَ حَدِيثَ الْبَابِ فِي أَوَّلِ الصِّيَامِ أَخْبَرَهُ عَنْ آدَمَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ بِالسَّنَدِ وَالْمَتْنِ

٢ - ١٠٤٦ - ١٠٤٧ - ١٠٤٨ - ١٠٤٩ - ١٠٥٠ - ١٠٥١ - ١٠٥٢ - ١٠٥٣ - ١٠٥٤ - ١٠٥٥ - ١٠٥٦ - ١٠٥٧ - ١٠٥٨ - ١٠٥٩ - ١٠٦٠ - ١٠٦١ - ١٠٦٢ - ١٠٦٣ - ١٠٦٤ - ١٠٦٥ - ١٠٦٦ - ١٠٦٧ - ١٠٦٨ - ١٠٦٩ - ١٠٧٠ - ١٠٧١ - ١٠٧٢ - ١٠٧٣ - ١٠٧٤ - ١٠٧٥ - ١٠٧٦ - ١٠٧٧ - ١٠٧٨ - ١٠٧٩ - ١٠٨٠ - ١٠٨١ - ١٠٨٢ - ١٠٨٣ - ١٠٨٤ - ١٠٨٥ - ١٠٨٦ - ١٠٨٧ - ١٠٨٨ - ١٠٨٩ - ١٠٩٠ - ١٠٩١ - ١٠٩٢ - ١٠٩٣ - ١٠٩٤ - ١٠٩٥ - ١٠٩٦ - ١٠٩٧ - ١٠٩٨ - ١٠٩٩ - ١١٠٠ - ١١٠١ - ١١٠٢ - ١١٠٣ - ١١٠٤ - ١١٠٥ - ١١٠٦ - ١١٠٧ - ١١٠٨ - ١١٠٩ - ١١١٠ - ١١١١ - ١١١٢ - ١١١٣ - ١١١٤ - ١١١٥ - ١١١٦ - ١١١٧ - ١١١٨ - ١١١٩ - ١١٢٠ - ١١٢١ - ١١٢٢ - ١١٢٣ - ١١٢٤ - ١١٢٥ - ١١٢٦ - ١١٢٧ - ١١٢٨ - ١١٢٩ - ١١٣٠ - ١١٣١ - ١١٣٢ - ١١٣٣ - ١١٣٤ - ١١٣٥ - ١١٣٦ - ١١٣٧ - ١١٣٨ - ١١٣٩ - ١١٤٠ - ١١٤١ - ١١٤٢ - ١١٤٣ - ١١٤٤ - ١١٤٥ - ١١٤٦ - ١١٤٧ - ١١٤٨ - ١١٤٩ - ١١٥٠ - ١١٥١ - ١١٥٢ - ١١٥٣ - ١١٥٤ - ١١٥٥ - ١١٥٦ - ١١٥٧ - ١١٥٨ - ١١٥٩ - ١١٦٠ - ١١٦١ - ١١٦٢ - ١١٦٣ - ١١٦٤ - ١١٦٥ - ١١٦٦ - ١١٦٧ - ١١٦٨ - ١١٦٩ - ١١٧٠ - ١١٧١ - ١١٧٢ - ١١٧٣ - ١١٧٤ - ١١٧٥ - ١١٧٦ - ١١٧٧ - ١١٧٨ - ١١٧٩ - ١١٨٠ - ١١٨١ - ١١٨٢ - ١١٨٣ - ١١٨٤ - ١١٨٥ - ١١٨٦ - ١١٨٧ - ١١٨٨ - ١١٨٩ - ١١٩٠ - ١١٩١ - ١١٩٢ - ١١٩٣ - ١١٩٤ - ١١٩٥ - ١١٩٦ - ١١٩٧ - ١١٩٨ - ١١٩٩ - ١٢٠٠ - ١٢٠١ - ١٢٠٢ - ١٢٠٣ - ١٢٠٤ - ١٢٠٥ - ١٢٠٦ - ١٢٠٧ - ١٢٠٨ - ١٢٠٩ - ١٢١٠ - ١٢١١ - ١٢١٢ - ١٢١٣ - ١٢١٤ - ١٢١٥ - ١٢١٦ - ١٢١٧ - ١٢١٨ - ١٢١٩ - ١٢٢٠ - ١٢٢١ - ١٢٢٢ - ١٢٢٣ - ١٢٢٤ - ١٢٢٥ - ١٢٢٦ - ١٢٢٧ - ١٢٢٨ - ١٢٢٩ - ١٢٣٠ - ١٢٣١ - ١٢٣٢ - ١٢٣٣ - ١٢٣٤ - ١٢٣٥ - ١٢٣٦ - ١٢٣٧ - ١٢٣٨ - ١٢٣٩ - ١٢٤٠ - ١٢٤١ - ١٢٤٢ - ١٢٤٣ - ١٢٤٤ - ١٢٤٥ - ١٢٤٦ - ١٢٤٧ - ١٢٤٨ - ١٢٤٩ - ١٢٥٠ - ١٢٥١ - ١٢٥٢ - ١٢٥٣ - ١٢٥٤ - ١٢٥٥ - ١٢٥٦ - ١٢٥٧ - ١٢٥٨ - ١٢٥٩ - ١٢٦٠ - ١٢٦١ - ١٢٦٢ - ١٢٦٣ - ١٢٦٤ - ١٢٦٥ - ١٢٦٦ - ١٢٦٧ - ١٢٦٨ - ١٢٦٩ - ١٢٧٠ - ١٢٧١ - ١٢٧٢ - ١٢٧٣ - ١٢٧٤ - ١٢٧٥ - ١٢٧٦ - ١٢٧٧ - ١٢٧٨ - ١٢٧٩ - ١٢٨٠ - ١٢٨١ - ١٢٨٢ - ١٢٨٣ - ١٢٨٤ - ١٢٨٥ - ١٢٨٦ - ١٢٨٧ - ١٢٨٨ - ١٢٨٩ - ١٢٩٠ - ١٢٩١ - ١٢٩٢ - ١٢٩٣ - ١٢٩٤ - ١٢٩٥ - ١٢٩٦ - ١٢٩٧ - ١٢٩٨ - ١٢٩٩ - ١٣٠٠ - ١٣٠١ - ١٣٠٢ - ١٣٠٣ - ١٣٠٤ - ١٣٠٥ - ١٣٠٦ - ١٣٠٧ - ١٣٠٨ - ١٣٠٩ - ١٣١٠ - ١٣١١ - ١٣١٢ - ١٣١٣ - ١٣١٤ - ١٣١٥ - ١٣١٦ - ١٣١٧ - ١٣١٨ - ١٣١٩ - ١٣٢٠ - ١٣٢١ - ١٣٢٢ - ١٣٢٣ - ١٣٢٤ - ١٣٢٥ - ١٣٢٦ - ١٣٢٧ - ١٣٢٨ - ١٣٢٩ - ١٣٣٠ - ١٣٣١ - ١٣٣٢ - ١٣٣٣ - ١٣٣٤ - ١٣٣٥ - ١٣٣٦ - ١٣٣٧ - ١٣٣٨ - ١٣٣٩ - ١٣٤٠ - ١٣٤١ - ١٣٤٢ - ١٣٤٣ - ١٣٤٤ - ١٣٤٥ - ١٣٤٦ - ١٣٤٧ - ١٣٤٨ - ١٣٤٩ - ١٣٥٠ - ١٣٥١ - ١٣٥٢ - ١٣٥٣ - ١٣٥٤ - ١٣٥٥ - ١٣٥٦ - ١٣٥٧ - ١٣٥٨ - ١٣٥٩ - ١٣٦٠ - ١٣٦١ - ١٣٦٢ - ١٣٦٣ - ١٣٦٤ - ١٣٦٥ - ١٣٦٦ - ١٣٦٧ - ١٣٦٨ - ١٣٦٩ - ١٣٧٠ - ١٣٧١ - ١٣٧٢ - ١٣٧٣ - ١٣٧٤ - ١٣٧٥ - ١٣٧٦ - ١٣٧٧ - ١٣٧٨ - ١٣٧٩ - ١٣٨٠ - ١٣٨١ - ١٣٨٢ - ١٣٨٣ - ١٣٨٤ - ١٣٨٥ - ١٣٨٦ - ١٣٨٧ - ١٣٨٨ - ١٣٨٩ - ١٣٩٠ - ١٣٩١ - ١٣٩٢ - ١٣٩٣ - ١٣٩٤ - ١٣٩٥ - ١٣٩٦ - ١٣٩٧ - ١٣٩٨ - ١٣٩٩ - ١٤٠٠ - ١٤٠١ - ١٤٠٢ - ١٤٠٣ - ١٤٠٤ - ١٤٠٥ - ١٤٠٦ - ١٤٠٧ - ١٤٠٨ - ١٤٠٩ - ١٤١٠ - ١٤١١ - ١٤١٢ - ١٤١٣ - ١٤١٤ - ١٤١٥ - ١٤١٦ - ١٤١٧ - ١٤١٨ - ١٤١٩ - ١٤٢٠ - ١٤٢١ - ١٤٢٢ - ١٤٢٣ - ١٤٢٤ - ١٤٢٥ - ١٤٢٦ - ١٤٢٧ - ١٤٢٨ - ١٤٢٩ - ١٤٣٠ - ١٤٣١ - ١٤٣٢ - ١٤٣٣ - ١٤٣٤ - ١٤٣٥ - ١٤٣٦ - ١٤٣٧ - ١٤٣٨ - ١٤٣٩ - ١٤٤٠ - ١٤٤١ - ١٤٤٢ - ١٤٤٣ - ١٤٤٤ - ١٤٤٥ - ١٤٤٦ - ١٤٤٧ - ١٤٤٨ - ١٤٤٩ - ١٤٥٠ - ١٤٥١ - ١٤٥٢ - ١٤٥٣ - ١٤٥٤ - ١٤٥٥ - ١٤٥٦ - ١٤٥٧ - ١٤٥٨ - ١٤٥٩ - ١٤٦٠ - ١٤٦١ - ١٤٦٢ - ١٤٦٣ - ١٤٦٤ - ١٤٦٥ - ١٤٦٦ - ١٤٦٧ - ١٤٦٨ - ١٤٦٩ - ١٤٧٠ - ١٤٧١ - ١٤٧٢ - ١٤٧٣ - ١٤٧٤ - ١٤٧٥ - ١٤٧٦ - ١٤٧٧ - ١٤٧٨ - ١٤٧٩ - ١٤٨٠ - ١٤٨١ - ١٤٨٢ - ١٤٨٣ - ١٤٨٤ - ١٤٨٥ - ١٤٨٦ - ١٤٨٧ - ١٤٨٨ - ١٤٨٩ - ١٤٩٠ - ١٤٩١ - ١٤٩٢ - ١٤٩٣ - ١٤٩٤ - ١٤٩٥ - ١٤٩٦ - ١٤٩٧ - ١٤٩٨ - ١٤٩٩ - ١٥٠٠ - ١٥٠١ - ١٥٠٢ - ١٥٠٣ - ١٥٠٤ - ١٥٠٥ - ١٥٠٦ - ١٥٠٧ - ١٥٠٨ - ١٥٠٩ - ١٥١٠ - ١٥١١ - ١٥١٢ - ١٥١٣ - ١٥١٤ - ١٥١٥ - ١٥١٦ - ١٥١٧ - ١٥١٨ - ١٥١٩ - ١٥٢٠ - ١٥٢١ - ١٥٢٢ - ١٥٢٣ - ١٥٢٤ - ١٥٢٥ - ١٥٢٦ - ١٥٢٧ - ١٥٢٨ - ١٥٢٩ - ١٥٣٠ - ١٥٣١ - ١٥٣٢ - ١٥٣٣ - ١٥٣٤ - ١٥٣٥ - ١٥٣٦ - ١٥٣٧ - ١٥٣٨ - ١٥٣٩ - ١٥٤٠ - ١٥٤١ - ١٥٤٢ - ١٥٤٣ - ١٥٤٤ - ١٥٤٥ - ١٥٤٦ - ١٥٤٧ - ١٥٤٨ - ١٥٤٩ - ١٥٥٠ - ١٥٥١ - ١٥٥٢ - ١٥٥٣ - ١٥٥٤ - ١٥٥٥ - ١٥٥٦ - ١٥٥٧ - ١٥٥٨ - ١٥٥٩ - ١٥٦٠ - ١٥٦١ - ١٥٦٢ - ١٥٦٣ - ١٥٦٤ - ١٥٦٥ - ١٥٦٦ - ١٥٦٧ - ١٥٦٨ - ١٥٦٩ - ١٥٧٠ - ١٥٧١ - ١٥٧٢ - ١٥٧٣ - ١٥٧٤ - ١٥٧٥ - ١٥٧٦ - ١٥٧٧ - ١٥٧٨ - ١٥٧٩ - ١٥٨٠ - ١٥٨١ - ١٥٨٢ - ١٥٨٣ - ١٥٨٤ - ١٥٨٥ - ١٥٨٦ - ١٥٨٧ - ١٥٨٨ - ١٥٨٩ - ١٥٩٠ - ١٥٩١ - ١٥٩٢ - ١٥٩٣ - ١٥٩٤ - ١٥٩٥ - ١٥٩٦ - ١٥٩٧ - ١٥٩٨ - ١٥٩٩ - ١٦٠٠ - ١٦٠١ - ١٦٠٢ - ١٦٠٣ - ١٦٠٤ - ١٦٠٥ - ١٦٠٦ - ١٦٠٧ - ١٦٠٨ - ١٦٠٩ - ١٦١٠ - ١٦١١ - ١٦١٢ - ١٦١٣ - ١٦١٤ - ١٦١٥ - ١٦١٦ - ١٦١٧ - ١٦١٨ - ١٦١٩ - ١٦٢٠ - ١٦٢١ - ١٦٢٢ - ١٦٢٣ - ١٦٢٤ - ١٦٢٥ - ١٦٢٦ - ١٦٢٧ - ١٦٢٨ - ١٦٢٩ - ١٦٣٠ - ١٦٣١ - ١٦٣٢ - ١٦٣٣ - ١٦٣٤ - ١٦٣٥ - ١٦٣٦ - ١٦٣٧ - ١٦٣٨ - ١٦٣٩ - ١٦٤٠ - ١٦٤١ - ١٦٤٢ - ١٦٤٣ - ١٦٤٤ - ١٦٤٥ - ١٦٤٦ - ١٦٤٧ - ١٦٤٨ - ١٦٤٩ - ١٦٥٠ - ١٦٥١ - ١٦٥٢ - ١٦٥٣ - ١٦٥٤ - ١٦٥٥ - ١٦٥٦ - ١٦٥٧ - ١٦٥٨ - ١٦٥٩ - ١٦٦٠ - ١٦٦١ - ١٦٦٢ - ١٦٦٣ - ١٦٦٤ - ١٦٦٥ - ١٦٦٦ - ١٦٦٧ - ١٦٦٨ - ١٦٦٩ - ١٦٧٠ - ١٦٧١ - ١٦٧٢ - ١٦٧٣ - ١٦٧٤ - ١٦٧٥ - ١٦٧٦ - ١٦٧٧ - ١٦٧٨ - ١٦٧٩ - ١٦٨٠ - ١٦٨١ - ١٦٨٢ - ١٦٨٣ - ١٦٨٤ - ١٦٨٥ - ١٦٨٦ - ١٦٨٧ - ١٦٨٨ - ١٦٨٩ - ١٦٩٠ - ١٦٩١ - ١٦٩٢ - ١٦٩٣ - ١٦٩٤ - ١٦٩٥ - ١٦٩٦ - ١٦٩٧ - ١٦٩٨ - ١٦٩٩ - ١٧٠٠ - ١٧٠١ - ١٧٠٢ - ١٧٠٣ - ١٧٠٤ - ١٧٠٥ - ١٧٠٦ - ١٧٠٧ - ١٧٠٨ - ١٧٠٩ - ١٧١٠ - ١٧١١ - ١٧١٢ - ١٧١٣ - ١٧١٤ - ١٧١٥ - ١٧١٦ - ١٧١٧ - ١٧١٨ - ١٧١٩ - ١٧٢٠ - ١٧٢١ - ١٧٢٢ - ١٧٢٣ - ١٧٢٤ - ١٧٢٥ - ١٧٢٦ - ١٧٢٧ - ١٧٢٨ - ١٧٢٩ - ١٧٣٠ - ١٧٣١ - ١٧٣٢ - ١٧٣٣ - ١٧٣٤ - ١٧٣٥ - ١٧٣٦ - ١٧٣٧ - ١٧٣٨ - ١٧٣٩ - ١٧٤٠ - ١٧٤١ - ١٧٤٢ - ١٧٤٣ - ١٧٤٤ - ١٧٤٥ - ١٧٤٦ - ١٧٤٧ - ١٧٤٨ - ١٧٤٩ - ١٧٥٠ - ١٧٥١ - ١٧٥٢ - ١٧٥٣ - ١٧٥٤ - ١٧٥٥ - ١٧٥٦ - ١٧٥٧ - ١٧٥٨ - ١٧٥٩ - ١٧٦٠ - ١٧٦١ - ١٧٦٢ - ١٧٦٣ - ١٧٦٤ - ١٧٦٥ - ١٧٦٦ - ١٧٦٧ - ١٧٦٨ - ١٧٦٩ - ١٧٧٠ - ١٧٧١ - ١٧٧٢ - ١٧٧٣ - ١٧٧٤ - ١٧٧٥ - ١٧٧٦ - ١٧٧٧ - ١٧٧٨ - ١٧٧٩ - ١٧٨٠ - ١٧٨١ - ١٧٨٢ - ١٧٨٣ - ١٧٨٤ - ١٧٨٥ - ١٧٨٦ - ١٧٨٧ - ١٧٨٨ - ١٧٨٩ - ١٧٩٠ - ١٧٩١ - ١٧٩٢ - ١٧٩٣ - ١٧٩٤ - ١٧٩٥ - ١٧٩٦ - ١٧٩٧ - ١٧٩٨ - ١٧٩٩ - ١٨٠٠ - ١٨٠١ - ١٨٠٢ - ١٨٠٣ - ١٨٠٤ - ١٨٠٥ - ١٨٠٦ - ١٨٠٧ - ١٨٠٨ - ١٨٠٩ - ١٨١٠ - ١٨١١ - ١٨١٢ - ١٨١٣ - ١٨١٤ - ١٨١٥ - ١٨١٦ - ١٨١٧ - ١٨١٨ - ١٨١٩ - ١٨٢٠ - ١٨٢١ - ١٨٢٢ - ١٨٢٣ - ١٨٢٤ - ١٨٢٥ - ١٨٢٦ - ١٨٢٧ - ١٨٢٨ - ١٨٢٩ - ١٨٣٠ - ١٨٣١ - ١٨٣٢ - ١٨٣٣ - ١٨٣٤ - ١٨٣٥ - ١٨٣٦ - ١٨٣٧ - ١٨٣٨ - ١٨٣٩ - ١٨٤٠ - ١٨٤١ - ١٨٤٢ - ١٨٤٣ - ١٨٤٤ - ١٨٤٥ - ١٨٤٦ - ١٨٤٧ - ١٨٤٨ - ١٨٤٩ - ١٨٥٠ - ١٨٥١ - ١٨٥٢ - ١٨٥٣ - ١٨٥٤ - ١٨٥٥ - ١٨٥٦ - ١٨٥٧ - ١٨٥٨ - ١٨٥٩ - ١٨٦٠ - ١٨٦١ - ١٨٦٢ - ١٨٦٣ - ١٨٦٤ - ١٨٦٥ - ١٨٦٦ - ١٨٦٧ - ١٨٦٨ - ١٨٦٩ - ١٨٧٠ - ١٨٧١ - ١٨٧٢ - ١٨٧٣ - ١٨٧٤ - ١٨٧٥ - ١٨٧٦ - ١٨٧٧ - ١٨٧٨ - ١٨٧٩ - ١٨٨٠ - ١٨٨١ - ١٨٨٢ - ١٨٨٣ - ١٨٨٤ - ١٨٨٥ - ١٨٨٦ - ١٨٨٧ - ١٨٨٨ - ١٨٨٩ - ١٨٩٠ - ١٨٩١ - ١٨٩٢ - ١٨٩٣ - ١٨٩٤ - ١٨٩٥ - ١٨٩٦ - ١٨٩٧ - ١٨٩٨ - ١٨٩٩ - ١٩٠٠ - ١٩٠١ - ١٩٠٢ - ١٩٠٣ - ١٩٠٤ - ١٩٠٥ - ١٩٠٦ - ١٩٠٧ - ١٩٠٨ - ١٩٠٩ - ١٩١٠ - ١٩١١ - ١٩١٢ - ١٩١٣ - ١٩١٤ - ١٩١٥ - ١٩١٦ - ١٩١٧ - ١٩١٨ - ١٩١٩ - ١٩٢٠ - ١٩٢١ - ١٩٢٢ - ١٩٢٣ - ١٩٢٤ - ١٩٢٥ - ١٩٢٦ - ١٩٢٧ - ١٩٢٨ - ١٩٢٩ - ١٩٣٠ - ١٩٣١ - ١٩٣٢ - ١٩٣٣ - ١٩٣٤ - ١٩٣٥ - ١٩٣٦ - ١٩٣٧ - ١٩٣٨ - ١٩٣٩ - ١٩٤٠ - ١٩٤١ - ١٩٤٢ - ١٩٤٣ - ١٩٤٤ - ١٩٤٥ - ١٩٤٦ - ١٩٤٧ - ١٩٤٨ - ١٩٤٩ - ١٩٥٠ - ١٩٥١ - ١٩٥٢ - ١٩٥٣ - ١٩٥٤ - ١٩٥٥ - ١٩٥٦ - ١٩٥٧ - ١٩٥٨ - ١٩٥٩ - ١٩٦٠ - ١٩٦١ - ١٩٦٢ - ١٩٦٣ - ١٩٦٤ - ١٩٦٥ - ١٩٦٦ - ١٩٦٧ - ١٩٦٨ - ١٩٦٩ - ١٩٧٠ - ١٩٧١ - ١٩٧٢ - ١٩٧٣ - ١٩٧٤ - ١٩٧٥ - ١٩٧٦ - ١٩٧٧ - ١٩٧٨ - ١٩٧٩ - ١٩٨٠ - ١٩٨١ - ١٩٨٢ - ١٩٨٣ - ١٩٨٤ - ١٩٨٥ - ١٩٨٦ - ١٩٨٧ - ١٩٨٨ - ١٩٨٩ - ١٩٩٠ - ١٩٩١ - ١٩٩٢ - ١٩٩٣ - ١٩٩٤ - ١٩٩٥ - ١٩٩٦ - ١٩٩٧ - ١٩٩٨ - ١٩٩٩ - ٢٠٠٠ - ٢٠٠١ - ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ - ٢٠١٠ - ٢٠١١ - ٢٠١٢ - ٢٠١٣ - ٢٠١٤ - ٢٠١٥ - ٢٠١٦ - ٢٠١٧ - ٢٠١٨ - ٢٠١٩ - ٢٠٢٠ - ٢٠٢١ - ٢٠٢٢ - ٢٠٢٣ - ٢٠٢٤ - ٢٠٢٥ - ٢٠٢٦ - ٢٠٢٧ - ٢٠٢٨ - ٢٠٢٩ - ٢٠٣٠ - ٢٠٣١ - ٢٠٣٢ - ٢٠٣٣ - ٢٠٣٤ - ٢٠٣٥ - ٢٠٣٦ - ٢٠٣٧ - ٢٠٣٨ - ٢٠٣٩ - ٢٠٤٠ - ٢٠٤١ - ٢٠٤٢ - ٢٠٤٣ - ٢٠٤٤ - ٢٠٤٥ - ٢٠٤٦ - ٢٠٤٧ - ٢٠٤٨ - ٢٠٤٩ - ٢٠٥٠ - ٢٠٥١ - ٢٠٥٢ - ٢٠٥٣ - ٢٠٥٤ - ٢٠٥٥ - ٢٠٥٦ - ٢٠٥٧ - ٢٠٥٨ - ٢٠٥٩ - ٢٠٦٠ - ٢٠٦١ - ٢٠٦٢ - ٢٠٦٣ - ٢٠٦٤ - ٢٠٦٥ - ٢٠٦٦ - ٢٠٦٧ - ٢٠٦٨ - ٢٠٦٩ - ٢٠٧٠ - ٢٠٧١ - ٢٠٧٢ - ٢٠٧٣ - ٢٠٧٤ - ٢٠٧٥ - ٢٠

وتقدم شرحه هناك ، وقوله هنا في آخره وقال أحمد أفهمى رجل إسناده ، أحمد هو ابن يونس المذكور . والمعنى أنه لما سمع الحديث من ابن أبي ذئب لم يلقن إسناده من لفظ شيخه فأفهمه إياه رجل كان معه في المجلس ، وقد عالج أبو داود رواية البخاري فأخرج الحديث المذكور عن أحمد بن يونس هذا لكن قال في آخره ، قال أحمد فهمت إسناده من ابن أبي ذئب ، وأفهمى الحديث رجل إلى جنبه أراه ابن أخيه ، وهكذا أخرجه الاسماعيل عن إبراهيم بن شريك عن أحمد بن يونس ، وهذا عكس ما ذكره البخاري ، فإن مقتضى روايته أن المتن فهمه أحمد من شيخه ولم يفهم الاسناد منه بخلاف ما قال أبو داود وإبراهيم بن شريك ، فيحمل على أن أحمد بن يونس حدث به على الوجهين . وخطب المكرمانى هنا فقال : قال أفهمى أى كنت نسبت هذا الاسناد فذكرنى رجل إسناده ، ووجه الخطب نسبتته إلى أحمد بن يونس نسبة الاسناد وإن التذكير وقع له من الرجل بعد ذلك ، وليس كذلك ، بل أراد أنه لما سمعه من ابن أبي ذئب خفى عنه بعض لفظه أما على رواية البخاري فمن الاسناد ، وأما على رواية أبي داود فمن المتن ، وكان الرجل بجنبه ففكر أنه استفهمه عما خفى عليه منه فأفهمه ، فلما كان بعد ذلك وتصدى للتحديث به أخبر بالواقع ولم يستحسن أن يسند عن ابن أبي ذئب بغير بيان . وقد وقع مثل ذلك لكثير من المحدثين ، وعقد الخطيب لذلك بابا في كتاب الكفاية ، وانظر إلى قوله ، أفهمى رجل إلى جنبه ، أى إلى جنب ابن أبي ذئب . ثم قال المكرمانى : وأراد رجل عظيم والثمنين يدل عليه والقرض مدح شيخه ابن أبي ذئب أو رجل آخر غير أفهمى له . ولم يتعين أنه أعظم للرجل الذي أفهمه من مجرد قوله رجل ، بل الذي فيه أنه إما نسي اسمه فذكره رجل أو كنى عن اسمه عددا ، وأما مدح شيخه فليس في السياق ما يقتضيه . قلت : وابن أبي ذئب هو محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة المخزومي ، وكان له أخوان المغيرة وطالوت ، ولم أقف على اسم ابن أخيه المذكور ولا على تعيين أبيه أيما هو ، قال ابن التين : ظاهر الحديث أن من اغتاب في صومه فهو مفطر ، وإليه ذهب بعض السلف ، وذهب الجمهور إلى خلافه ، لكن معنى الحديث أن الغيبة من الكبائر وأن إثمها لا يفي له بأجر صومه فكأنه في حكم المفطر . قلت : وفي كلامه مناقشة لأن حديث الباب لا ذكر للغيبة فيه ، وإنما فيه قول الزور والعمل به والجهل ، ولكن الحكم والتأويل في كل ذلك ما أشار إليه والله أعلم . وقوله فيه فليس لله حاجة ، هو مجاز عن عدم قبول الصوم

٥٢ - باب ما قيل في ذى الوجهين

٩٠٥٨ - **ع** حريش مر بن حفص حدثنا أبي حدثنا الأعمش حدثنا أبو صالح ، عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال النبي ﷺ : تجدد من شرار الناس يوم القيامة عند الله ذا الوجهين ، الذي يأتي هؤلاء بوجه وهؤلاء بوجه . **ط** ٧١٧٩

قوله (باب ما قيل في ذى الوجهين) أورد فيه حديث أبي هريرة وفيه تفسيره وهو من جملة صور التمام . **قوله** (تجدد من شرار الناس) كذا وقع في رواية الكشميني د شرار ، بصيغة الجمع ، وأخرجه الأثرمى من طريق أبي معاوية عن الأعمش بلفظ : أن من شر الناس ، وقد تقدم في أوائل المناقب من طريق حمارة بن القعقاع عن أبي زرعة عنه عن أبي هريرة بلفظ : تجددون شر الناس ، وأخرجه مسلم من هذا الوجه ومن رواية ابن شهاب عن سميد بن المسيب عنه بلفظ : تجددون من شر الناس ذا الوجهين ، وأخرجه أبو داود من رواية سفيان بن عيينة

عن أبي الزناد عن الأعرج عنه بلفظ « من شر الناس ذو الوجهين ، وسلم من رواية مالك عن أبي الزناد « ان من شر الناس ذا الوجهين ، وسيأتي في الأحكام من طريق مالك بن مالك عنه بلفظ « ان شر الناس ذو الوجهين » وهو عند مسلم أيضا ، وهذه الالفاظ متتاربة ، والروايات التي فيها « شر الناس » ، محولة على الرواية التي فيها « من شر الناس » ، ووصفه بكونه شر الناس أو من شر الناس مبالغة في ذلك ، ورواية « أشمر الناس » ، زيادة الألف لفة في شر يقال خير وأخبر وشر وأشر بمعنى ولكن الذي بالألف أقل استمالة ، ويحتمل أن يكون المراد بالناس من ذكر من الطائفتين المتضادتين خاصة ، فان كل طائفة منهما بجانب الأخرى ظاهرا فلا يتمكّن من الاطلاع على أسرارها إلا بما ذكر من خداعه الفريقتين ليطلع على أسرارهم فهو شرهم كلهم ، والأولى حمل الناس على عمومهم فهو أبلغ في الذم ، وقد وقع في رواية الاسماعيل من طريق أبي شهاب عن الأعمش بلفظ « من شر خلق الله ذو الوجهين » ، قال القرطبي : إنما كان ذو الوجهين شر الناس لأن حاله حال المنافق ، اذ هو متعلق بالباطل وبالسكند ، مدخل للفساد بين الناس . وقال النووي : هو الذي يأتي كل طائفة بما يرضها . فيظهر لها أنه منها وخائف لضدها ، وصنيعه نفاق ومحض كذب وخداع وتحيل على الاطلاع على أسرار الطائفتين ، وهي مداهنة محرمة . قال : فأما من يقصد بذلك الإصلاح بين الطائفتين فهو محمود . وقال غيره : الفرق بينهما أن المذموم من يرين لكل طائفة محملا ويقبحه عند الأخرى ويذم كل طائفة عند الأخرى ، والمحمود أن يأتي لكل طائفة بكلام فيه صلاح الأخرى ويستند لكل واحدة عن الأخرى ، وينقل إليه ما أمكنه من الخيل ويستتر القبيح . ويؤيد هذه التفرقة رواية الاسماعيل من طريق ابن نمير عن الأعمش ، الذي يأتي هؤلاء بحديث هؤلاء وهؤلاء بحديث هؤلاء ، وقال ابن عبد البر : حله على ظاهره جماعة وهو أولى ، وتأوله قوم على أن المراد به من يراني يعمل ففري الناس خسوعا واستكانة ويوهمهم أنه يخشى الله حتى يكتم . وهو في الباطن بخلاف ذلك ، قال : وهذا يحتمل لو اقتصر في الحديث على صدره فإنه داخل في مطلق ذي الوجهين ، لكن بقية الحديث ترد هذا التأويل وهي قوله « يأتي هؤلاء بوجه وهؤلاء بوجه » قلت : وقد اقتصر في رواية الترمذي على صدر الحديث ، لكن دلت بقية الروايات على أن الراوي اختصره ، فإنه عند الترمذي من رواية الأعمش ، وقد ثبت هذا من رواية الأعمش بتمامه ، ورواية ابن نمير التي أشرت إليها هي التي ترد التأويل المذكور صريحا ، وقد رواه البخاري في «الادب المفرد» من وجه آخر عن أبي هريرة بلفظ « لا ينبغي لذي الوجهين أن يكون أمينا » . وأخرج أبو داود من حديث عمار بن ياسر قال قال رسول الله ﷺ : « من كان له وجهان في الدنيا كان له يوم القيامة لسانان من ناده » وفي الباب عن أنس أخرجه ابن عبد البر بهذا اللفظ ، وهذا يتناول الذي حكاه ابن عبد البر عن ذكره بخلاف حديث الباب فإنه فسر من يتردد بين طائفتين من الناس ، والله أعلم

٥٣ - باب من أخبر صاحبه بما يقال فيه

٦٠٥٩ - حدثنا محمد بن يوسف أخبرنا سفیان عن أبي واثلر عن ابن مسعود رضي الله عنه قال « قسم رسول الله ﷺ قسمة » ، فقال رجل من الأنصار : والله ما أراد محمد بهذا وجه الله ، فأثبت رسول الله ﷺ فأخبرته ، فغمر وجهه وقال : رحم الله موسى ، لقد أودى بأكثر من هذا فصره . باب من أخبر صاحبه بما يقال فيه قوله (باب من أخبر صاحبه بما يقال فيه) قد تقدمت الإشارة إلى أن المذموم من ثقة الأخبار من يقصد

الافساد ، وأما من يقصد النصيحة ويتحرى الصدق ويجتنب الاذى فلا ، وقيل من يفرق بين الثابطين ، فطريق السلامة في ذلك لمن يعيش عدم الوقوف على ما يباح من ذلك ما لا يباح الإساءة عن ذلك ، وذكر فيه حديث ابن مسعود في إخباره النبي ﷺ بقول القائل : هذه قسمة ما أريد بها وجه الله وسيأتي شرحه مستوفى في باب الصبر على الاذى ، إن شاء الله تعالى . وقوله في هذه الرواية فتتمر وجهه بالعين المهمة أى تغير من الغضب ، وللمصنف في تتمر بالعين المعجمة أى صار لونه لون المغفرة ، واراد البخارى بالترجمة بيان جواز النقل على وجه النصيحة ، لكون النبي ﷺ لم ينكر على ابن مسعود نقله ما نقل ، بل غضب من قول المنقول عنه ، ثم حلم عنه وصبر على اذا انتقام موسى عليه السلام وامثالاً لقوله تعالى ﴿ فبهдам اقتنه ﴾

٥٤ - باب ما يكره من التماذج

٦٠٦٠ - حدثنا محمد بن الصباح حدثنا إسماعيل بن زكرياء حدثنا يزيد بن عبد الله بن أبي بردة عن ابن أبي بردة عن أبي موسى قال : سمع النبي ﷺ رجلاً يفتى على رجل ويطربه في اللدعة ، فقال : أهلكتم - أو قطعتم - ظهر الرجل ،

٦٠٦١ - حدثنا آدم حدثنا شعبة عن خالد بن عبد الرحمن بن أبي بكره عن أبيه « ان رجلاً ذكر عند النبي ﷺ فأنى عليه رجل خيراً ، فقال النبي ﷺ : وبك ، قطعت عنق صاحبك - بقوله مراراً - إن كان أحدكم مادحاً لا تحاة فليقل : أحسب كذا وكذا ، إن كان يرى أنه كذا ، والله حسيبه ، ولا يركى على الله أحداً . قال وهيب عن خالد : وبك »

قوله (باب ما يكره من التماذج) هو تفاعل من المندح أى المبالغ ، والتندح التكلف والمداحة أى مدح كل من الشخصين الآخر ، وكأنه ترجم بعض ما يدل عليه الخبر لانه أعم من أن يكون من الجانبين أو من جانب واحد ، ويحتمل أن لا يريد حمل التفاعل فيه على ظاهره ، وقد ترجم له في الشهادات « ما يكره من الاطناب في المدح ، أورد فيه حديثين : الاول حديث أبي موسى قال فيه حدثنا محمد بن الصباح بفتح المهمة وتشديد الموحدة وآخره حاء مهمة هو الزبار ، ووقع هنا في رواية أبي زر « محمد بن صباح ، بغير ألف ولام ، وتقدم الشكل في الشهادات بهذا الحديث بعينه ، وأخرجه مسلم عنه فقال « حدثنا أبو جعفر محمد بن الصباح ، وهذا الحديث مما اتفق الشيوخ على تحريمه عن شيخ واحد ، وما ذكره البخارى بسنده ومثله في موضعين ولم يتصرف في مثله ولا استأذنه وهو قليل في كتابه ، وقد أخرجه أحمد في مسنده عن محمد بن الصباح ، وقال عبد الله بن أحمد بعد أن أخرجه عن أبيه عنه : قال عبد الله وسمعت أنا من محمد بن الصباح فذكره ، وإسماعيل بن زكريا شيخه هو الخلفاني بضم المعجمة وسكون اللام يبدؤها كاف ، وبريدة بموحدة وراء يكنى أبا بردة مثل كنية جده وهو شيخه فيه ، وقوله عن يزيد في رواية إسماعيل « حدثنا يزيد . قوله (سمع النبي ﷺ رجلاً يفتى على رجل) لم أقف على اسمها صريحاً ، ولكن أخرج أحمد والبخارى في « الادب المفرد » من حديث مجمل بن الأدرج الأسلمى قال « أخذ رسول الله ﷺ يدي ، فذكر

حديثاً قال فيه « فدخل المسجد فإذا رجل يصلي ، فقال لي من هذا ؟ فأخبرت عليه خيراً ، فقال : اسكت لا تسمعته قهقهة » وفي رواية له « فقلت يا رسول الله هذا فلان وهذا وهذا ، وفي أخرى له « وهذا فلان وهو من أحسن أهل المدينة صلاة ، أو من أكثر أهل المدينة » الحديث . والذي أنى عليه محسن يشبه أن يكون هو عبد الله ذو النجدين الأزني ، فقد ذكرت في ترجمته في الصحابة ما يقرب ذلك . قوله (وبطرية) بضم أوله وباطناء المهمة من الاطراء وهو المبالغة في المدح ، وسأذكر ما ورد في بيان ما وقع من ذلك في الحديث الذي بعده . قوله (في المدحة) بكسر الميم ، وفي نسخة مضت في الشهادات د في المدح ، بفتح الميم بلا هاء ، وفي أخرى د في مدحه ، بفتح الميم وزيادة الضمة والاول هو المتمد . قوله (لقد أهلكتم - أرقطعتم - ظهر الرجل) حكذا فيه بالهك ، وكذا المسلم ، وسيأتي في حديث أبي بكره الذي بعده بلفظ « قطعت عنق صاحبك » وهما بمعنى ، والمراد بكل منهما الملاك لأن من يقطع عنقه يقتل ومن يقطع ظهره يهلك . الحديث الثاني ، قوله (عن خالد) هو الخلداء وصرح به مسلم في روايته من طريق غندر عن شعبة . قوله (أن رجلاً ذكر عند النبي ﷺ فأتى عليه رجل خيراً) وفي رواية غندر « فقال : يا رسول الله ما من رجل بعد رسول الله ﷺ أفضل منه في كذا وكذا » ولعله يعني الصلاة لما سيأتي . قوله (ويحك) هي كلمة رحمة وتوجع ، وويل كلمة عذاب ، وقد تأتي موضع ويح كما سأذكره . قوله (قطعت عنق صاحبك) قوله مراراً (في رواية يزيد بن زريع عن خالد الخلداء التي مضت في الشهادات د وبحدك قطعت عنق صاحبك ، قطعت عنق صاحبك ، مراراً ، وبين في رواية وهيب التي سأنبه عليها بعد أنه قال ذلك ثلاثاً . قوله (أن كان أحدكم) في رواية يزيد بن زريع « وقال أن كان » . قوله (لا محالة) أي لاحتمال له في ترك ذلك وهي بمعنى لا بد والميم زائدة ، ويحتمل أن يكون من الحول أي القوة والحركة . قوله (فليقل أحسب كذا وكذا أن كان يرى) بضم أوله أي يظن ووقع في رواية يزيد بن زريع « أن كان يعلم ذلك » ، وكذا في رواية وهيب . قوله (والله حسبي) بفتح أوله وكسر ثانيه وبعد التحنانية الساكنة موحدة أي كافيه ، ويحتمل أن يكون هنا فاعيل من الحساب أي محاسبه على عمله الذي يعلم حقيقته ، وهي جملة اعتراضية ، وقال الطبري : هي من تمة المقول ، والجملة الشرطية حال من فاعل فليقل ، والمعنى فليقل أحسب أن فلانا كذا أن كان يحسب ذلك منه والله يعلم مره لأنه هو الذي يجازيه ، ولا يقل أتيقن ولا أتحقق جازماً بذلك . قوله (ولا يزكي على الله أحد) كذا لا يذو عن المستعمل والسرغى بفتح الكاف على البناء للجهول وفي رواية الكشميني « ولا يزكي » بكسر الكاف على البناء للفاعل وهو المخاطب أولاً المقول له فليقل ، وكذا في أكثر الروايات ، وفي رواية غندر « ولا أذكي » بهوثة بدل التحنانية أي لا أقطع على عاقبة أحد ولا على ما في ضميره ليكون ذلك مغنياً عنه ، وحيى بذلك بلفظ الخبر ومضاهي انتهى أي لا تذكر أحدًا على الله لأنه أعلم بكم منكم . قوله (قال وهيب عن خالد) يعني بسنده المتقدم (وبلك) أي وقع في روايته وبلك بدل ويحك ، وسيأتي رواية وهيب موصولة في د باب ما جاء في قول الرجل وبلك « ويأتي شرح هذه اللفظة هناك . قال ابن بطلان : حاصل انتهى أن من أفرط في مدح آخر بما ليس فيه لم يأمن على الممدوح العجب فافذه أنه بذلك المنزلة ، فربما ضيع العمل والازدياد من الخير امتحالا على ما وصف به ، ولذلك تناول العلماء في الحديث الآخر احتوا في وجوه المداحين التراب ، أن المراد من يمدح الناس في وجوههم بالباطل ، وقال عمر : المدح هو الذبح ، قال : وأما من مدح بما فيه فلا يدخل في النبي ، فقد مدح ﷺ في الشر والخطاب والمخاطبة ولم يثبت في وجهه مادحه تراباً . انتهى ملخصاً .

فاما الحديث المشار اليه فأخرجه مسلم من حديث المقداد ، ولأهلنا فيه نسخة أقوال : أحدهما هذا وهو حملة على ظاهره واستحصله المقداد راوى الحديث ، والثاني الخيبة والحرمان كقولهم لمن رجع غائبا رجوع وكفه مملوءة ترابا . والثالث قولوا له بفيك التراب ، والعرب تستعمل ذلك لمن تكبره قوله . والرابع أن ذلك يتعلق بالمدح كدأن يأخذ ترابا فيبخره بين يديه يشكر بذلك مصيره اليه فلا يظنى بالمدح الذي سمعه . والخامس المراد بمحو التراب في وجه المادح إعطائه ما طلب لأن كل الذي فوق التراب تراب ، وبهذا جزم البيضاوى وقال : شبه الإعطاء بالحنى على سبيل التوشيح والمبالغة في التقليل والاستهانة ، قال الطيبي : ويحتمل أن يراد دفعه عنه وقطع لسانه عن عرضه بما يرضيه من الرطخ ، والله أعلم قد يدفع خصمه يحثى التراب على وجهه استهانة به . وأما الاثر عن عمر فورد مرفوعا أخرجه ابن ماجه وأحمد من حديث معاوية « سمعت رسول الله ﷺ يقول » فذكره بلفظ « إياكم والثناء فانه الذبح » والى لفظ هذه الرواية رمز البخارى فى الترجمة ، وأخرجه البيهقى فى الشعب ، مطولا وفيه ، وإياكم والمدح فانه من الذبح ، وأما ما مدح به النبي ﷺ فقد أرشد مادحيه الى ما يجوز من ذلك بقوله ﷺ لا تطرونى كما أطرت النصارى عيسى بن مريم ، الحديث ، وقد تقدم بيانه فى أحاديث الانبياء ، وقد ضبط العلماء المبالغة المأثرة من المبالغة المنوعة بأن المأثرة يصحها شرط أو تقرب ، والمنوعة بخلافها ، ويستثنى من ذلك ما جاء عن المصوم فانه لا يحتاج الى قيد كالألفاظ التى وصف النبي ﷺ بها بعض الصحابة مثل قوله لابن عمرو « نعم العبد عبد الله » وغير ذلك وقال الضوالى فى الاحياء « أفق المدح فى المادح أنه قد يكذب وقد رأت المدح بمدحه ولا سيما ان كان قاصدا أم ظالما » فقد جاء فى حديث أنس رفته « اذا مدح الفاسق غضب الرب » أخرجه أبو بصل وابن أبى الدنيا فى الصمت ، وفى سنده ضعف ، وقد يقول ما لا يتحققه عما لا سبيل له الى الاطلاع عليه ، ولهذا قال ﷺ « فليقل أحسب » وذلك كقوله إنه ورع ومتق وزاهد بخلاف ما لو قال : رأيت بصل أو يحج أو يرى فانه يمكنه الاطلاع على ذلك ، ولكن تبقى الآفة على المدح ، فانه لا يأمن أن يحدث فيه المدح كبيرا أو اجماعا أو يكلمه على ما شهره به المادح فيفتقر عن العمل ، لان القذى يستمر فى العمل غالبا هو الذى يعد نفسه مقصرا . فان سلم المدح من هذه الامور لم يكن به بأس ، وربما كان مستحبا ، قال ابن عيينة : من عرف نفسه لم يضره المدح ، وقال بعض السلف : اذا مدح الرجل فى وجهه فليقل : اللهم اغفر لى ما لا يعلمون ، ولا تؤاخذنى بما يقولون ، واجعلنى خيرا مما يظنون ، أخرجه البيهقى فى الشعب »

٥٥ - باب من أتى على أخيه بما يظلم

وقال سعد : « سمعت للنبي ﷺ يقول لأحد يمشى على الأرض إنه من أهل الجنة ، إلا لعبد الله بن سلام »
٦٠٦٢ - **عروضا** على بن عبد الله حدثنا سفیان حدثنا موسى بن عتبة عن سالم عن أبيه « أن رسول الله ﷺ حين ذكر فى الإزار ماذكر ، قال أبو بكر : يا رسول الله ، ان إزارى يسقط من أحد شقيه ، قال : إنك لست منهم »

قوله (باب من أتى على أخيه بما يظلم) أى فهو جائز ومستثنى من الذى فيه ، والضابط أن لا يكون فى المدح

٥٦ - **باب** قول الله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ﴾

وقوله ﴿ إِنَّمَا نَبِّئُكُمْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ ﴾ وقوله ﴿ نَمُؤْنِ بِأَنفُسِنَا ﴾ ﴿ وَرَكَ إِثَارَةَ الشَّرِّ عَلَى مُسْلِمٍ أَوْ كَافِرٍ ﴾

قوله (باب قول الله تعالى (ان الله يأمر بالعدل والاحسان) الآية) كذا لا في ذو والنسخ ، وساق الباقر
 الى (تذكرون) وأخرج البخاري في الأدب المفرد ، من طريق أبي الضحى قال (قال شعيب بن شكل لمسروق :
 حدث يا أبا عاتمة وأصدقك . قال : هل سمعت عبد الله بن مسعود يقول : ما في القرآن آية أجمع لحلال وحرام
 وأمر ونهى من هذه الآية (ان الله يأمر بالعدل والاحسان وإتياء ذى القربى) ؟ قال نعم ، وسنده صحيح . قوله
 (وقوله : أما بغيركم على أنفسكم) أى إن أهم البغى وحقبة البغى على الباغى إما عاجلا وإما أجلا . قوله (وقوله :
 ثم بغى عليه لينصرته الله) كذا في رواية كريمة والأصلى هل وفق التلاوة . وكذا في رواية النسفي وأبي ذر .
 ولباقين (ومن بغى عليه ، وهو حق قلم إما من المصنف وإما من بعده ، كما أن المطابق لقتلاوة إمام من المصنف وإما
 من اصلاح من بعده ، وإذا لم تتفق الروايات على شيء فنجوم بأن الوهم من المصنف فقد تحامل عليه . قال

الراغب : البغى مجاوزة القصد في الشيء ، فنه ما يحمده ومنه ما يذم ، فالحمود مجاوزة العدل الذي هو الاتيان بالمأمور
بغير زيادة فيه ولا نقصان منه الى الاحسان وهو الزيادة عليه ، ومنه الويادة على الفرض بالتطوع المأذون فيه ،
والمذموم مجاوزة العدل الى الجور والحق الى الباطل والمباح الى الشبهة ، ومع ذلك فأكثر ما يطابق البغى على المذموم
قال الله تعالى ﴿ إنما السبيل على الذين يظلمون الناس ويبيعون في الأرض بغير الحق ﴾ وقال تعالى ﴿ إنما بغيتكم على
أنفسكم ﴾ وقال تعالى ﴿ فن اضطر غير باغ ولا عاد ﴾ وإذا أطلق البغى وأريد به الحمود يزداد فيه غالباً التاء كما
قال تعالى ﴿ فابتغوا عند الله الرزق ﴾ وقال تعالى ﴿ ولما تعرض عنهم ابتغاء رحمة من ربك ترجوها ﴾ وقال
غيره : البغى الاستعلاء بغير حق ، ومنه بغى الجرح إذا قسد . قوله ﴿ وترك إثارة الشر على مسلم أو كافر ﴾ ثم ذكر
فيه حديث عائشة في قصة الذي سحر النبي ﷺ قال ابن بطال : وجه الجمع بين الآيات المذكورة وترجمة آيات مع
الحديث أن الله لما نهى عن البغى ، وأعلم أن ضرر البغى إنما هو راجع الى الباغى ، وضمن الضرر لمن بغى عليه كان
حق من بغى عليه أن يشكر الله على احسانه اليه بأن يعفو عن بغى عليه ، وقد امثال النبي ﷺ فل يعاقب الذي كاده
بالسحر مع قدرته على ذلك . انتهى ملخصاً . ويحتمل أن يكون مطابقة الترجمة للكليات والحديث أنه ﷺ ترك
استخراج السحر خشية أن يشور على الناس منه شرفه ملك العدل في أن لا يحصل لمن لم يتقاط السحر من أثر
الضرر الناشئ عن السحر شر ، وسلك مسلك الاحسان في ترك عقوبة الجاني كما سبق . وقال ابن التين : يستفاد من
الآية الاولى أن دلالة الاقتران ضمنية ، بلغة تعالى بين العدل والاحسان في أمر واحد ، والعدل واجب والاحسان
مندوب . قلت : وهو مبنى على تفسير العدل والاحسان ، وقد اختلف السلف في المراد بهما في الآية فقيل : العدل
لا إله إلا الله ، والاحسان الفرائض . وقيل : العدل لا إله إلا الله ، والاحسان الاخلاص . وقيل : العدل خلع
الانبداء ، والاحسان أن تعبد الله كما نلت تراه . وهو بمعنى الذي قبله . وقيل : العدل الفرائض ، والاحسان النافلة
وقيل : العدل العبادة ، والاحسان المحذوف فيها . وقيل العدل الانصاف ، والاحسان التفضل . وقيل : العدل
امتنال المأمورات ، والاحسان اجتناب المنهيات . وقيل ، العدل بذل الحق ، والاحسان ترك الظلم . وقيل : العدل
استواء السر والعناية ، والاحسان فضل العلانية . وقيل : العدل البذل ، والاحسان العفو . وقيل : العدل
في الافعال ، والاحسان في الاقوال . وقيل غير ذلك . وأقربها لسكلامه الخامس والسادس . وقال القاضي أبو بكر
ابن العربي : العدل بين العبد وربه بامتنال أوامره واجتناب مناهيه ، وبين العبد وبين نفسه بوجوب الطاعات وتوق
الشبهات والقهوات ، وبين العبد وبين غيره بالانصاف . انتهى ملخصاً . وقال الراغب : العدل ضربان مطلق يقتضى
العقل حسنه ولا يكون في شيء من الأزمنة منسوخاً ولا يوصف بالاعتداء بوجه ، نعم أن تحسن ان أحسن اليك
وتسكتف الأذى عن كلف أذاه عنك . وعدل يعرف بالشرح ويمكن أن يدخله النسخ ويوصف بالاعتداء مقابلة
كالكفاح وأرض الجنائيات وأخذ مال المرتد ، ولذا قال تعالى ﴿ فن اعتدى عليكم ﴾ الآية ، وهذا النحو هو
المعنى بقوله تعالى ﴿ ان الله يأمر بالعدل والاحسان ﴾ فان العدل هو المساواة في المكافأة في خير أو شر ، والاحسان
مقابلة الخير بأكثر منه والشر بالترك أو بأقل منه . قوله ﴿ سفیان ﴾ هو ابن عينة . قوله ﴿ مطوب ﴾ ، يعنى
مصحوراً) هذا التفسير مدوح في الخبر ، وقد بينت ذلك عند شرح الحديث في كتاب الطب ، وكذا قوله « فهلا ،
تعتي نشرت . » ومن قال « وما أخذ من النشرة أو من أشتر الشيء بمعنى اظهاره . وكيف يجمع بين قولها فأخرج وبين

قولها في الرواية الأخرى «ملا استخرجته» وان حاصله أن الإخراج الواقع كان لأصل السحر والاستخراج المنق كان لأجزاء السحر، وقوله في آخره «حليف ليهود» وقع في رواية الكشميني هنا «اليهود» بزيادة لام

٥٧ - باب ما ينهى عن التعاسد والتدابير . وقوله تعالى ﴿ ومن شر حاسد إذا حسد ﴾

٦٠٦٤ - حديث بشر بن محمد قال أخبرنا عبد الله أخبرنا معمر عن حماد بن منبه عن أبي هريرة عن

النبي ﷺ قال : إياكم والظن ، فإن الظن أكذب الحديث . ولا تحسسوا ولا تجسسوا ، ولا تحاسدوا ولا تبأغضوا ، ولا تدابروا ، وكونوا عباد الله إخوانا »

٦٠٦٥ - حديث أبو اليانبة أخبرنا شبيب عن الزهري قال « حدثني أنس بن مالك رضى الله عنه

أن رسول الله ﷺ قال : لا تبأغضوا ولا تحاسدوا ولا تدابروا ، وكونوا عباد الله إخوانا ، ولا يحمل المسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاثة أيام »

[الحديث ٦٠٦٥ - طرقة في : ٦٠٧٦]

قوله (باب ما ينهى عن التعاسد والتدابير) كذا الأكثر ، وعند الكشميني وحده «من» بدل «هن» وقوله تعالى ﴿ ومن شر حاسد إذا حسد ﴾ أشار بذكر هذه الآية إلى أن النهي عن التعاسد ليس مقصورا على وقوعه بين اثنين فصاعدا ، بل الحسد مذموم ومنهى عنه ولو وقع من جانب واحد ، لأنه إذا ذم مع وقوعه مع المكافأة فهو مذموم مع الأفراد بطريق الأولى . وذكر في الباب حديثين : أحدهما ، قوله (بشر بن محمد) هو المروزي ، وعبد الله هو ابن المبارك . قوله (إياكم والظن) قال الخطابي وغيره ليس المراد ترك العمل بالظن الذى تناط به الأحكام غالبا ، بل المراد ترك تحقيق الظن الذى يضر بالمظنون به ، وكذا ما يقع فى القاب بغير دليل ، وذلك أن أرائل المظنون إنما هي خواطر لا يمكن دفعها ، وما لا يقدر عليه لا يكلف به ، وبؤيده حديث «تجاوز الله الأمة عما حدثت به أنفسها» وقد تقدم شرحه . وقال القرطبي : المراد بالظن هنا التهمة التى لا سبب لها كمن يتهم رجلا بالفاحشة من غير أن يظهر عليه ما يقتضيه ، ولذلك عطف عليه قوله (ولا تجسسوا) وذلك أن الشخص يسبق له خاطر التهمة فيريد أن يتحقق فيجسس ويبحث ويستمع ، فهى من ذلك ، وهذا الحديث يوافق قوله تعالى ﴿ اجتنبوا كثيرا من الظن ، إن بعض الظن إثم ، ولا تجسسوا ولا يغتب بعضكم بعضا ﴾ فدل سياق الآية على الأمر بصون عرض المسلم غاية الصيانة لتقدم النهي عن الخوض فيه بالظن ، فإن قال الظان أبحت لأتبعه ، قيل له ﴿ ولا تجسسوا ﴾ فإن قال بتحقيق نظر . وقال النووي : ليس المراد فى الحديث بالظن ما يتعلق بالاجتهاد الذى يتعاق بالاحكام أصلا ، بل الاستدلال به لذلك ضعيف أو باطل . وتعب بأن ضعفه ظاهر وأما بطلانه فلا ، فإن القنط صالح لذلك ، ولا سيما أن حل على ما ذكره القاضى عياض وقد قرره القرطبي فى «المفهم» وقال : الظن الشرعى الذى هو تغليب أحد الجانبين أو هو بمعنى اليقين ليس مرادا من الحديث ولا من الآية . فلا يلتفت لمن استدلل بذلك على إنكار الظن الشرعى . وقال ابن عبد البر : احتج به بعض الشافعية على من قال بسد الذريعة فى البيع فأبطل بيع العينة ، ووجه

الاستدلال انتهى عن الظن بالمسلم شراً ، فإذا باع شيئاً حل على ظاهره الذي وقع العقد به ولم يبطل بمجرد توم أنه
سلك به مسلك الحق ، ولا يخفى ما فيه . وأما وصف الظن بكونه أكذب الحديث ، مع أن توم الكذب الذي
لا يستند إلى ظن أصلاً أشد من الأمر الذي يستند إلى الظن ، فللاشارة إلى أن الظن المنتهى عنه هو الذي لا يستند
إلى شيء يجوز الاعتماد عليه فيعتمد عليه ويجعل أصلاً ويجوز به ، فيكون الجازم به كاذباً ، وإنما صار أشد من
الكاذب لأن الكذب في أصله مستقيم مستثنى عن ذمه ، بخلاف هذا فإن صاحبه يزعمه مستند إلى شيء فوصف
بكونه أشد الكذب مبالغة في ذمه والتعريف منه ، وإشارة إلى أن الاعتراض به أكثر من الكذب المحض لحفائه غالباً
ووضوح الكذب المحض . قوله (فإن الظن أكذب الحديث) قد استشكلت تسمية الظن حديثاً ، وأجيب بأن المراد عدم
مطابقة الواقع سواء كان قولاً أو فعلاً ، ويحتمل أن يكون المراد ما ينشأ عن الظن فوصف الظن به مجازاً . قوله (ولا
تحسبوا ولا تجسسوا) إحدى الكلمتين بالجيم والأخرى بالحاء المهملة ، وفي كل منهما حذف إحدى التاءين تخفيفاً ،
وكذا في بقية المناهي التي في حديث الباب ، والأصل تحسبوا ، قال الخطابي معناه لا تبعثوا عن عيوب الناس ولا
تتبعوها ، قال الله تعالى حاكياً عن يعقوب عليه السلام (اذهبوا فتحسسوا من يوسف وأخيه) وأصل هذه الكلمة
التي بالمهملة من الحاسة إحدى الحواس الخمس ، والجيم من الجس بمعنى اختبار الشيء باليد وهي إحدى الحواس ،
فتكون التي بالحاء أعم . وقال إبراهيم الحربي : هما بمعنى واحد ، وقال ابن الأثير : ذكر الثاني لتأكيد كقولهم بعدا
وعصفاً ، وقيل بالجيم البحث عن عوراتهم وبالحاء استنجاة حديث القوم ، وهذا رواه الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير
أحد صفار التابعين . وقيل بالجيم البحث عن بواطن الأمور وأكثر ما يقال في الشر ، وبالحاء البحث عما يدرك بحاسة
العين والأذن ورجح هذا القراطي ، وقيل بالجيم تتبع الشخص لأجل غيره وبالحاء تتبعه لنفسه وهذا اختيار ثعلب ،
ويستثنى من انتهى عن التجسس ما لو تعين طريقاً إلى انقاذ نفس من الهلاك مثلاً كان يحبر ثقة بأن فلاناً خلا بخص
ليقتله ظناً ، أو بأمرأة ليزني بها ، فيشرع في هذه الصورة التجسس والبحث عن ذلك حذراً من فوات استدراكه ،
نقله النووي عن « الأحكام السلطانية » البارودي واستجاده ، وأن كلامه : ليس البحث عن أن يبحث عما لم يظهر
من المحرمات ولو غلب على الظن استقرار أهلها بها إلا هذه الصورة . قوله (ولا تحاسدوا) الحسد تمنى الشخص
زوال النعمة عن مستحق لها أعم من أن يسمى في ذلك أو لا ، فإن سعى كان باغياً ، وإن لم يسع في ذلك ولا أظهره
ولا تسبب في تأكيد أسباب الكراهة التي تنهى المسلم عنها في حق المسلم نظر : فإن كان المانع له من ذلك العجز بحيث
لو تمكن لفعل فهذا مأزور ، وإن كان المانع له من ذلك التقوى فقد بمنزلة لا يستطيع دفع الحواطر النفسانية
فيسكت فيه في مجاهدتها أن لا يعمل بها ولا يعزم على العمل بها ، وقد أخرج عبد الرزاق عن معمر بن اسماعيل بن
أمية ربه : ثلاث لا يعلم منها أحد : الطيرة والظن والحسد . قيل : فما المخرج منها يا رسول الله ؟ قال : إذا
تطيرت فلا ترجع ، وإذا ظننت فلا تحقق ، وإذا حسدت فلا تبخ ، وعن الحسن البصري قال : ما من آدمي إلا وفيه
الحسد . فن لم يجاوز ذلك إلى البغي والظلم لم يبقه منه شيء . قوله (ولا تدابروا) قال الخطابي : لا تتهاجروا
فيهم أحدهم أحاد ، مأخوذة من تولية الرجل الآخر دبره إذا عرض عنه حين يراه . وقال ابن عسدد البر : قيل
للأراض مدبرة لأن من أبغض أَرْضَ ومن أبغض دبره ، والمحب بالعكس . وقيل مناه لا يستأمر
أحدهم على الآخر ، وقيل للاستأمر مستدبر لاه يولى دبره حين يستأمر بشيء دون الآخر . وقال المازري : معنى

التدابير المأداة بقول دابرة أى عاديته . وحكى عياض أن معناه لا تتجادلوا ولكن تعاونا ، والاول اولى . وقد فسر مالك فى « الموطأ » بأخص منه فقال اذا ساق حديث الباب عن الزهري بهذا السند : ولا أحسب التدابير الا الاعراض عن السلام ، يدبر عنه بوجهه . وكأنته أخذه من بقية الحديث « يلتقيان فيعرض هذا ويعرض هذا ، وخيرهما الذى يبدأ بالسلام » ، فانه يفهم أن صدور السلام منهما أو من أحدهما يرفع ذلك الاعراض ، وسيأتى مزيد لهذا فى باب الهجرة ، وبؤيده ما أخرجه الحسين بن الحسن المروزي فى « زيادات كتاب البر والصلة » لابن المبارك بسند صحيح عن أنس قال : التدابير التصادم . **قوله** (ولا تباعضوا) أى لا تتماطلوا أسباب البغض ، لأن البغض لا يكتب ابتداء . وقيل المراد التهى عن الاخواء المصلحة المختضية للتباعد . قلت : بل هو لأهم من الاخواء ، لأن تعاطى الاخواء حرب عن ذلك ، وحقيقة التباعد أنه يقع بين اثنين وقد يطلق إذا كان من أحدهما ، والمذموم منه ما كان فى غير الله تعالى ، فانه واجب فيه وبشأن فاعله لتعظيم حق الله ولو كانا أو أحدهما عند الله من أهل السلامة ، كمن يؤديه اجتهاده الى اعتقاد ينافى الآخر فيه من على ذلك وهو مذمور عند الله . **قوله** (وكونوا عباد الله اخوانا) بلفظ المنادى المضاف ، زاد مسلم فى آخره من رواية أبى صالح عن أبى هريرة « كما أمركم الله ، ومثله عنده من طريق قتادة عن أنس ، وهذه الجملة تشبه التعليل لما تقدم ، كأنه قال اذا تركتم هذه المنهيات كنتم اخوانا ومفهومه اذا لم تتركوها تصيروا أعداء ، ومنى كونوا اخوانا اكتسبوا ما تصيرون به اخوانا ما سبق ذكره وغير ذلك من الامور المختضية لذلك اثباتا ونفيا ، وقوله « عباد الله » أى يا عباد الله يحذف حرف النداء ، وفيه إشارة الى أنكم هبند الله تحسبكم أن تتواخروا بذلك ، قال القرطبي : المعنى كونوا كاخوان النسب فى الشفقة والرحمة والحمة والمواساة والمعاونة والنصيحة ، ولعل قوله فى الرواية الواحدة « كما أمركم الله » أى بهذه الاوامر المقدم ذكرها فانها جامعة لمعانى الاخوة ، ونسبها الى الله لأن الرسول مبلغ عن الله ، وقد أخرج أحمد بسند حسن عن أبى أمامة سرفوجا « لا أقول إلا ما أقول ، ويحتمل أن يكون المراد بقوله « كما أمركم الله » الإشارة الى قوله تعالى ﴿ إنما المؤمنون إخوة ﴾ فانه خبر عن الحالة التى شرعها للمؤمنين ، فهو بمعنى الأمر ، قال ابن عبد البر : تضمن الحديث تحريم بغض المسلم والاعراض عنه وقطيعة بعد محبته بغير ذنب شرعى ، والحسد له على ما أنعم به عليه ، وأن يعامله معاملة الاخ النسيب ، وأن لا ينقب عن معايبه ، ولا فرق فى ذلك بين الحاضر والغائب ، وقد يشترك الميت مع الحي فى كثير من ذلك . (تلييه) : وقع فى رواية عبد الرزاق عن معمر عن همام فى هذا الحديث من الزيادة « ولا تنافسوا » وكذا وقعت فى حديث أبى هريرة من رواية الأعرج وبين الاختلاف فيها فى الباب الذى بعده ، ووقع عند مسلم فى رواية أبى صالح عن أبى هريرة فى آخره « كما أمركم الله » وقد نهى عنها . ولمسلم أيضا من طريق العلامة ابن عبد الرحمن عن أبيه عن أبى هريرة فيه « ولا يبيع بعضكم على بيع بعض » وأفراد هذه الزيادة فى البيوع من وجه آخر ، ومثله من رواية أبى سعيد مولى عامر بن كزيب عن أبى هريرة وزاد بعد قوله اخوانا « المسلم أخو المسلم لا يظله ولا يخذله ولا يحقره » بحسب امرئى من الشر أن يحقر أخاه المسلم » كل المسلم على المسلم حرام : دمه وماله وعرضه ، التقرى منها ويظهر الى صدره ، وزاد فى رواية أخرى من هذه الطريق « ان الله لا ينظر الى أجسادكم ولا إلى صوركم ، ولكن ينظر الى قلوبكم » وقد أفردها أيضا من وجه آخر عن أبى هريرة ، وزاد البخارى من رواية جعفر بن زبيدة عن الأخرج فيه زيادة سأذكرها فى الباب الذى بعده . وهذه الطريق من رواية مولى طاهر

أجمع ما وقفت عليه من طرق هذا الحديث عن أبي هريرة ، وكأنه كان يحدث به أحيانا مختصرا وطورا بتمامه ، وقد فرقه بعض الرواة أحاديث ، ومن وقع عنده بعضه مفرقا ابن ماجه في كتاب الزهد من كتابه وهو حديث عظيم اشتمل على جمل من الفوائد والآداب المحتاج اليها . الحديث الثاني حديث أنس . قوله (لا تباغضوا ولا تحاسدوا ولا تدابروا) هكذا اقتصر الحفاظ من أصحاب الزهري عنه على هذه الثلاثة ، وزاد عبد الرحمن بن اسحق عنه فيه ، ولا تناقضوا ، ذكر ذلك ابن عبد البر في التمهيد ، والحطيب في المدرج ، قال : وهكذا قال سعيد بن أبي مسريم عن مالك عن ابن شهاب ، وقد قال الحطيب وابن عبد البر : خالف سعيد جميع الرواة عن مالك في الموطأ ، وغيره فانهم لم يذكروا هذه الكلمة في حديث أنس ، وانما هي عندهم في حديث مالك عن أبي الزناد ، أي الحديث الذي يلي هذا ، فأدرجها ابن أبي مسريم في اسناد حديث أنس ، وكذا قال حزة الكنتاني : لا أعلم أحدا قالوا عن مالك في حديث أنس غير سعيد ، وسيأتي الكلام على حكم التباجر ، والتنبية على زيادة وقعت في آخر حديث أنس هذا بعد ثلاثة أجواب ان شاء الله تعالى

٥٨ - باب (يا أيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيرا من الظن ، إن بعض الظن إثم . ولا تجسسوا)

٦٠٦٦ - حديث عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : إياكم وللظن فإن الظن أكذب الحديث . ولا تجسسوا ولا تجسسوا ، ولا تناجشوا ولا تحاسدوا ، ولا تباغضوا ولا تدابروا ، وكونوا عباد الله إخوانا ،

قوله (باب يا أيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيرا من الظن إن بعض الظن إثم ، ولا تجسسوا) كذا لجميع ، إلا أن أفض د باب ، سقط من رواية أبي ذر ، وأورد فيه حديث أبي هريرة من رواية مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عنه فقط ، وزعم ابن بطل وقبة ابن التين أن البخاري أورد فيه حديث أنس - أي المذكور في الباب الذي قبله - ثم حكى ابن بطل عن المهلب أن مطا بقته للترجمة من جهة أن البغض والحسد ينشآن عن سوء الظن ، قال ابن التين : وذلك أنهما يتأولان أقوالا من يبعضانه ويمسدهانه على أسوأ التأويل اه . والذي وقفت عليه في النسخ التي وقعت لنا كلها أن حديث أنس في الباب الذي قبله ولا اشكال فيه . قوله فيه (ولا تناجشوا) كذا في جميع النسخ التي وقفت عليها من البخاري بالجيم والشين المعجمة ، من النجش وهو ان يزيد في السلعة وهو لا يريد شراءها ليقع غيره فيها ، وقد تقدم بيانه وحكمه في كتاب البيوع ، والذي في جميع الروايات عن مالك بلفظ ولا تناقضوا بالفاء والسين المعجمة ، وكذا أخرجه الدارقطني في الموطأ ، من طريق ابن وهب ومعمر وابن القاسم واسحق ابن عيسى بن الطباع وروح بن عبادة ويحيى بن يحيى القمي والقمني ويحيى بن بكير ومحمد بن الحسن ومحمد بن جعفر الوركاني وأبي مصعب وأبي حذافة كلهم عن مالك ، وكذا ذكره ابن عبد البر من رواية يحيى بن يحيى القمي وغيره عن مالك ، وكذا أخرجه مسلم عن يحيى بن يحيى القمي ، وكذلك أخرجه مسلم من رواية سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة ، واسكنه أخرجه من طريق الأعمش عن أبي صالح بلفظ ولا تناجشوا ، كما وقع عند البخاري ومن طريق أبي سعيد مولى طاهر بن كزيب كذلك فاختلف فيها على أبي هريرة ثم على أبي صالح عنه ، فلا يمتنع أن يختلف فيها على مالك ، إلا أني ما وجدت ما يعارض رواية عبد الله بن يوسف هذه ، ويبعد أن يجتمع الجميع على

شئ، وينفرد واحد بخلافه ويكون محفوظا ، ولم أر الحديث في نسخة من مستخرج الاسماعيل، أصلا ، فلا أدري سقط عليه أو سقط من النسخة ، وقد أخرجه أبو نعيم في « المستخرج » من رواية الوركاني عن مالك ووقع فيه عنده ولا تناقشوا كالمجاعة ، ولكنه قال في آخره : أخرجه البخاري عن عبد الله بن يوسف عن مالك ولم ينه على هذه اللفظة ، فلا أدري هل وقع في نسخته هل وفاق المجاعة أو على ما عندنا ولم يمتن ببيان ذلك ، ولم أر من ينه على هذا الموضع حتى إن الحميدي ساقه من البخاري وحده من رواية جعفر بن ربيعة عن الأخرج عن أبي هريرة ، وهذه الطريق قد مضت في أوائل النكاح ، وليس فيها هذه اللفظة المختلف فيها ولكن فيها بعد قوله اخوانا ، ولا يحطب الرجل على خطبة أخيه حتى يسكن أو يترك ، قال : وأخرجه البخاري أيضا من حديث مالك فساقه بهذا السند والمن يتبادر دون اللفظة التي أنكمم عليها وقال : هكذا أخرجه البخاري في الأدب ، وأغفل أبو مسعود ، ولكنه ذكر أنه أخرجه من رواية شعيب عن أبي الزناد ، ولم أجد ذلك فيه إلا من رواية شعيب عن الزهري عن أنس ، قال الحميدي : وأخرجه البخاري من رواية همام عن أبي هريرة نحوه ، ومن رواية طارس عن أبي هريرة مثل رواية الأخرج سواء . قلت : ورواية طارس تأتي في الفرائض . قال الحميدي : وقد أخرجه مسلم أيضا من رواية مالك عن أبي الزناد فساقه وفيه « ولا تناقشوا » قال : فهو متفق عليه من رواية مالك لا من أفراد البخاري وكذا استدرك ذلك على نفسه ، والفرض من ذلك أن الحميدي مع تبهم واعتناقه لم ينه على ما وقع في هذه اللفظة من الاختلاف ، وكذا أغفل ابن عبد البر التنبيه عليها ، وهي على شرطه في « التمهيد » وكذلك الدارقطني ، ولو تفتن لها لساقها في غرائب مالك ، كمادة في أقطارها ، ولكنه لم يتعرض لها فلعلها من تغيير بعض الرواة بعد البخاري . والله أعلم

٥٩ - باب ما يجوز من الظن

٦٠٦٦ - **حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي شَاهِبٍ عَنْ هُرَّةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ :**
قَالَ النَّبِيُّ ﷺ مَا أَظُنُّ فُلَانًا وَفُلَانًا يَحْرِمَانِ مِنْ دِينِنَا شَيْئًا . قال الله : كانا رجلين من المنافقين
 [الحديث ٦٠٦٦ - طه في : ٦٠٦٨]

٦٠٦٨ - **حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّهُتُ بِهِذَا » وَقَالَتْ : دَخَلَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ يَوْمًا وَقَالَ : يَا عَائِشَةُ ، مَا أَظُنُّ فُلَانًا وَفُلَانًا يَحْرِمَانِ دِينَنَا شَيْئًا نَحْنُ عَلَيْهِ »**

قوله (باب ما يجوز من الظن) كذا القسسي ، ولابن خلدون عن الكشميهني ، وكذا في ابن بطال ، وفي رواية الثعالبي والجرجاني « ما يكره » والبيان ، ما يكون ، والأول أليق بسياق الحديث . **قوله (ما أظن فُلَانًا وَفُلَانًا)** لم أقف على تسميتهما ، وقد ذكر الله في الرواية الأولى أنهما كانا منافقين . **قوله (يحرمان من ديننا شيئا)** وفي الرواية الأخرى يحرمان ديننا الذي نحن عليه ، قال الهادودي : تأويل الله بعيد ، ولم يكن النبي ﷺ يعرف جميع المنافقين ، كذا قال ، وقال غيره : الحديث لا يطابق الترجمة لأن في الترجمة إثبات الظن وفي الحديث نفى الظن ، والمجرب أن النبي في الحديث لظن النبي لا لنفي الظن فلا تأتي بيته دين الزمعة ، وحاصل الزمعة أن مثل هذا الذي

وقع في الحديث ليس من الظن المنهى عنه ، لأنه في مقام التحذير من مثل من كان حاله كحال الرجلين ، واللهى إنما هو عن الظن السوء بالمسلم السالم في دينه وعرضه ، وقد قال ابن عمر : إنما كنا إذا فقدنا الرجل في عشاء الآخرة أسأناه بالظن ، ومضاه أنه لا يغيب إلا لأمر منى . إما في بدنه وإما في دينه

٦٠ - باب ستر المؤمن على نفسه

٦٠٦٩ - **حديث** عبد العزيز بن عبد الله حدثنا إبراهيم بن سعد عن ابن أخي ابن شهاب عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله قال « سمعتُ أبا هريرة يقول سمعتُ رسول الله ﷺ يقول : كل أمتي مأتى إلا المجاهرين . وأن من المجاهرة أن يعمل الرجل بالليل عملاً ثم يصبح وقد ستره الله فيقول : يا فلان عملتُ البارحة كذا وكذا ، وقد بات يستره ربه ويصبح يكشف ستر الله عنه »

٦٠٧٠ - **حديث** مسدد حدثنا أبو عوانة عن قتادة عن صفوان بن محرز « أن رجلاً سأل ابن عمر كيف سمعت رسول الله ﷺ يقول في النجوى ؟ قال : يدنو أحدكم من ربه حتى يضع كنفه عليه فيقول : عملت كذا وكذا ؟ فيقول : نعم ، ويقول : عملت كذا وكذا ؟ فيقول : نعم . فيقرره ثم يقول : إني سترتُ عليك في الدنيا ، فأنا أغرها لك اليوم »

قوله (باب ستر المؤمن على نفسه) أى إذا وقع منه ما يباب فيشرح له ويندب له . **قوله** (عبد العزيز بن عبد الله) هو الأويسى . **قوله** (عن ابن أخي ابن شهاب) هو محمد بن عبد الله بن مسلم الزهرى ، ووقع في رواية لابن نعيم في « المستخرج » من وجه آخر عن عبد العزيز شيخ البخارى فيه . وحدثنا إبراهيم بن سعد عن محمد بن عبد الله بن أخي ابن شهاب ، وقد روى إبراهيم بن سعد عن الزهرى نفسه الكبير ، وربما أدخل بينهما واسطة مثل هذا . **قوله** (عن ابن شهاب) في رواية يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه عن ابن أخي ابن شهاب عن عمه أخرجه مسلم والاسماعيل . **قوله** (كل أمتي مأتى) بفتح الفاء مقصور اسم مفعول من العافية وهو إما بمعنى صفاة عنه وإما سلمه الله وسلم منه . **قوله** (إلا المجاهرين) كذا للاكثر وكذا في رواية مسلم ومستخرجى الاسماعيل وأبو نعيم بالنصب ، وفي رواية النسفى « إلا المجاهرين » بالرفع وعليها شرح ابن بطلان وابن التين وقال : كذا وقع ، وصوابه عند البصريين بالنصب ، وأجاز الكوفيون الرفع في الاستثناء المنقطع . كذا قال ، وقال ابن مالك والام على هذا بمعنى لكن ، وعليها خرجوا قراءة ابن كثير وأبو عمرو (ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك) أى لكن امرأتك (أنه مصيها ما أصابهم) وكذلك هنا المعنى : لكن المجاهرين بالمعاصى لا بمافون ، فالمجاهرون مبتدأ والخبر محذوف . وقال الكرماني : حق الكلام النصب إلا أن يقال المعفو بمعنى الترك وهو نوع من التقي ، وعصل الكلام كل واحد من الأمة يعنى عن ذنبه ولا يؤخذ به إلا الفاسق المعلن به . واختصره من كلام الطيبي فانه قال : كتب في نسخة « المصابيح » المجاهرين بالرفع وحقه النصب ، وأجاب بعض شراح المصابيح بأنه متفق من قوله مأتى وهو في معنى التقي ، أى كل أمتي لا ذنب عليهم إلا المجاهرين . وقال الطيبي : والظاهر أن يقال للمعنى

نس أمي بترككون في الغيبة الا الجاهرون ، والمعروف بمعنى الترك وفيه معنى النفي كقوله ﴿ وبأبي الله الا ان يتم توره ﴾ والجاهر الذي أظهر معصيته وكشف ما ستر الله عليه فيحدث بها ، وقد ذكر الثوري أن من جاهر بنفسه أو بدعته جاز ذكره بما جاهر به دون ما لم يجاهر به اهـ . والجاهر في هذا الحديث يحتمل أن يكون من جاهر بكذا بمعنى جهر به . والنكتة في التعبير بفعل إرادة المبالغة ، ويحتمل أن يكون على ظاهر المبالغة والمراد الذين يجاهر بعضهم ببعضاً بالحدث بالمعاصي ، وبقيّة الحديث تؤكد الاحتمال الاول . قوله (وان من الجاهرة) كذا لابن السكن والكشيحي وعليه شرح ابن بطلال ، والباقيين ، المجانة ، بدل الجاهرة . ووقع في رواية يعقوب بن ابراهيم بن سعد : وان من الاجهار ، كذا عند مسلم ، وفي رواية له : الجهار ، وفي رواية الاسماعيل : وفي رواية لابن نعيم في المستخرج : وان من الهجار ، فتحصلنا على أربعة أشهرها الجهار ثم تقديم الهاء وزيادة الف قبل كل منهما ، قال الاسماعيل : لا أعلم أني سمعت هذه اللفظة في شيء من الحديث ، يعني الا في هذا الحديث . وقال عياض : وقص للحدري والسجزي في مسلم الاجهار والقفارسي الاجهار وقال في آخره : وقال زهير الجهار ، هذه الروايات من طريق ابن سفيان وابن أبي ماهد عن مسلم ، وفي أخرى عن ابن سفيان في رواية زهير الجهار ، قال عياض : الجهار والاجهار والجاهرة كله صواب بمعنى الظهور والأظهار ، يقال جهر وأجهر بقوله وقرأته اذا أظهر وأعلن لانه راجع لتفسير قوله أولاً : الا الجاهرون ، قال وأما المجانة فتصحيف وان كان معناها لا يبعد هنا ، لأن الماخذ هو الذي يستهتر في أموره وهو الذي لا يبالي بما قال وما قيل له . قلت : بل الذي يظهر رجحان هذه الرواية لأن الكلام المذكور يبعد لا يرتاب أحد أنه من الجاهرة فليس في إعادة ذكره كبير فائدة ، وأما الرواية بلفظ المجانة فتفيد معنى ذاتاً وهو أن الذي يجاهر بالمعصية يكون من جملة المجان ، والمجان مذمومة شرعاً وحرافاً ، فيكون الذي يظهر المعصية قد ارتكب محذورين : إظهار المعصية وتليسه بفعل المجان ، قال عياض : وأما الاجهار فهو الغش والخفاء وكثرة الكلام ، وهو قريب من معنى المجانة ، يقال أجهر في كلامه ، وكأنه أيضاً تصحيف من الجهار أو الاجهار وان كان المعنى لا يبعد أيضاً هنا ، وأما لفظ الهجار فبعد لفظاً ومعنى لان الهجار الحبل أو الوتر تشد به يد البعير أو الحلقة التي يتلم فيها الطعن ولا يصح له هنا معنى ، والله أعلم . قلت : بل له معنى صحيح أيضاً فانه يقال جهر وأجهر اذا غش في كلامه فهو مثل جهر وأجهر ، فما صح في هذا صح في هذا ، ولا يلزم من استعمال الهجار بمعنى الحبل أو غيره أن لا يستعمل مصدران من الهجر بضم الهاء . قوله (البارحة) هي أقرب ليلة مضت من وقت القول ، تقول أقيته البارحة . وأصلها من روح اذا زال . وورد في الامر بالستر حديث ليس على شرط البخاري وهو حديث ابن عمر رفعه ، اجتنبوا هذه المقادير التي نهى الله عنها ، فمن ألم بشيء منها فليستتر بستر الله ، الحديث أخرجه الحاكم ، وهو في الموطأ ، من مرسل زيد بن أسلم ، قال ابن بطلال : في الجهر بالمعصية استخفاف بحق الله ورسوله وبصالح المؤمنين ، وفيه ضرب من الضاد لهم ، وفي الستر بها السلامة من الاستخفاف ، لأن المعاصي تذل أهلها ، ومن إقامة الحد عليه إن كان فيه حد ومن التعمير ان لم يوجب حداً ، وإذا تمحص حتى الله فهو أكرم الأكرمين ورحمة سابقة غضبه ، فلذلك اذا ستره في الدنيا لم يقضه في الآخرة ، والذي يجاهر بفوته جميع ذلك ، وهذا يعرف موقع إيراد حديث النجدي عقب حديث الباب ، وقد استشكلت مطابقته لأربعة من جهة أنها معقودة لستر المؤمن على نفسه والذي في الحديث ستر الله على المؤمن ، والجواب أن الحديث مصرح بضم من جاهر بالمعصية فيستلزم

مدح من يستتر ، وأيضاً فإن ستر الله مستلوم لستر المؤمن على نفسه ، فن قصد اظهار المعصية والمجاهرة بها أغضب ربه فلم يستره ، ومن قصد التستر بها حياء من ربه ومن الناس من الله عليه بستره اياه ، وقيل إن البخاري [يشهد] يذكر هذا الحديث في هذه الترجمة الى تقوية مذهبه أن أفعال العباد مخلوقة لله . **قوله** (عن صفوان بن عمرو) في رواية شيبان عن قتادة « حدثنا صفوان » وتقدم التامية علياً في تفسير سورة هود ، وصفوان مازني بصري وأبوه بضم أوله وسكون المهملة وكسر الراء ثم زاي ماله في البخاري سوى هذا الحديث وآخر تقدم في بدء الخلق عنه عن حمران بن حصين وقد ذكرهما في عدة مواضع . **قوله** (أنه رجلا سأل ابن عمر) في رواية همام عن قتادة الماضية في الظالم عن صفوان قال « بينما أنا أمشي مع ابن عمر أخذ بيده » وفي رواية سعيد وهشام عن قتادة في تفسير هود « بينما ابن عمر يطوف اذ عرض له رجل ، ولم أقف على اسم السائل لكن يمكن أن يكون هو سعيد بن جبير فقد أخرج الطبراني من طريقه قال « قلت لابن عمر حدثني » فذكر الحديث . **قوله** (كيف سمعت) في رواية سعيد وهشام « فقال يا أبا عبد الرحمن » وهي كنية عبد الله بن عمر . **قوله** (كيف سمعت رسول الله ﷺ يقول في النجوى) هي ما نكلم به المرء بسمع نفسه ولا بسمع غيره ، أو بسمع غيره سرا دون من يليه ، قال الرافعي : نأجسته اذا سارته ، وأصله أن تخلو في نجوة من الارض ، وقيل أصله من النجاة وهي أن تنجو بسر من أن يطلع عليه ، والنجوى أصله المصدر ، وقد يوصف بها فيقال هو نجوى وهم نجوى ، والمراد بها هنا المناجاة التي تقع من الرب سبحانه وتعالى يوم القيامة مع المؤمنين ، وقال الكرماني : أطلق على ذلك النجوى لمقابلة مخاطبة الكفار على رؤوس الاشهاد هناك . **قوله** (يدنو أحدكم من ربه) في رواية سعيد بن أبي عروبة « يدنو المؤمن من ربه » أي يقرب منه قرب كرامة وعلو منزلة . **قوله** (حتى يضع كنفه) يفتح الكاف والثون بعدها فاء أي جانبه ، والكشف أيضا الستر وهو المراد هنا ، والاول مجاز في حق الله تعالى كما يقال فلان في كنف فلان أي في حمايته وكلائه . و ذكر عياض أن بعضهم صحفه تصحيحاً شليماً فقال بالمشاة بدل الثون وبؤيد الرواية الصحيحة أنه وقع في رواية سعيد بن جبير بلفظ « يصحبه في حجاب » زاد في رواية همام « وستره » . **قوله** (فيقول عملت كذا وكذا) في رواية همام فيقول « أتصرف ذنب كذا وكذا » زاد في رواية سعيد وهشام « فيقرره بذنوبه » وفي رواية سعيد بن جبير « فيقول له اقرأ صحيفتك فيقرأ » ويقرره بذنب ذنب ، ويقول أتصرف أتصرف . **قوله** (فيقول نعم) زاد في رواية همام « أي رب » وفي رواية سعيد وهشام « فيقول أعرف » . **قوله** (ثم يقول اني سترتها عليك في الدنيا وأنا أغفرها لك اليوم) في رواية سعيد بن جبير « فليفتت بمنة ويسره فيقول : لا بأس عليك إنك في سترتي لا يطلع على ذنوبك غيري » زاد همام وسعيد وهشام في روايتهم « فيمطى كتاب حسناته » ووقع في بعض روايات سعيد وهشام « فيطوى » وهو خطأ ، وفي رواية سعيد بن جبير « اذهب فقد غفرتا لك » ووقع عند الثلاثة « وأما الكافر والمنافق » ول بعضهم « الكفار والمنافقون » وفي رواية سعيد وهشام « وأما الكافر فينادى على رؤوس الاشهاد : هؤلاء الذين كذبوا على ربهم ، ألا لعنة الله على الظالمين » وقد تقدم في تفسير هود أن الاشهاد جمع شاهد مثل أصحاب وصاحب ، وهو أيضا جمع شهيد كشرى وأشراف ، قال المذهب : في الحديث تفضل الله على عباده بستره لذنوبهم يوم القيامة ، وأنه يغفر ذنوب من شاء منهم ، بخلاف قول من أنفذ الوعيد على أهل الايمان لأنه لم يستثن في هذا الحديث من يضع عليه كنفه وستره أحدا الا الكفار والمنافقين فانهم الذين

ينادي عليهم على رمس الاشهاد باللعنة . قلت : قد استمر البخاري هذا فأورد في كتاب المظالم هذا الحديث ومعه حديث أبي سعيد إذا خلص المؤمنون من النار حبسوا بقنطرة بين الجنة والنار يتقاصون مظالم كانت بينهم في الدنيا ، حتى إذا هذبوا ونقوا أذن لهم في دخول الجنة ، الحديث ، فدل هذا الحديث على أن المراد بالذنوب في حديث ابن عمر ما يكون بين المرء وربه سبحانه وتعالى دون مظالم العباد ، فقتضى الحديث أنها تحتاج الى المقاصصة ، ودل حديث الشفاعة أن بعض المؤمنين من العصاة يعذب بالنار ثم يخرج منها بالشفاعة كما تقدم تقريره في كتاب الايمان ، فدل مجموع هذه الاحاديث على أن العصاة من المؤمنين في القيامة على قسمين : أحدهما من مصيئته بينه وبين ربه ، فدل حديث ابن عمر على أن هذا القسم على قسمين : قسم تكون مصيئته مستورة في الدنيا فهذا الذي يصورها الله عليه في القيامة وهو بالخنازير ، وقسم تكون مصيئته مجاهرة فدل مضمونه على أنه بخلاف ذلك . والقسم الثاني من تكون مصيئته بينه وبين العباد فهم على قسمين أيضا : قسم ترجح سيئاتهم على حسناتهم فهو لا يقعون في النار ثم يخرجون بالشفاعة ، وقسم تقسارى سيئاتهم وحسناتهم فهو لا لا يدخلون الجنة حتى يقع بينهم التقاص كما دل عليه حديث أبي سعيد ، وهذا كله بناء على ما دلت عليه الاحاديث الصحيحة أن (١)

٦١ - باب الكبير . وقال مجاهد (ثاني عظمه) : مستكبرا في نفسه . عطفه : رقبته

٩٠٧١ - حريش محمد بن كثير أخبرنا سفيان حدثنا معبد بن خالد القيسي عن خاتمة بن وهب الخزازي عن النبي ﷺ قال : ألا أخبركم بأهل الجنة ؟ كل ضيف متضاعف لو أقسم على الله لأبره . ألا أخبركم بأهل النار ؟ كل عتيل جواظ مستكبر .

٩٠٧٢ - وقال محمد بن عيسى حدثنا هشيم أخبرنا حنيد الطويل حدثنا أنس بن مالك قال : كانت الأمة من إماء أهل المدينة لتأخذ بيد رسول الله ﷺ فتطلق به حيث شاءت .

قوله (باب الكبير) بكسر الكاف وسكون الموحدة ثم راء ، قال الراغب : الكبير والتكبر والاستكبار متقارب ، فالكبر الحالة التي يمتنع بها الانسان من إجماعه بنفسه . وذلك أن يرى نفسه أكبر من غيره ، وأعظم ذلك أن يتكبر على ربه بأن يمتنع من قبول الحق والاذعان له بالتوحيد والطاعة . والتكبر يأتي على وجهين : أحدهما أن تكون الافعال الحسنة زائدة على محاسن الغير ومن ثم وصف سبحانه وتعالى بالتكبر ، والثاني أن يكون متكبرا لذلك مقتضاها بما ليس فيه ، وهو وصف عامة الناس نحو قوله (كذلك يطبع الله على كل قلب متكبرا جبارا) والمستكبر مثله ، وقال الفراء : الكبير على قسمين : فأن ظهر على الجوارح يقال تكبر ، والاقيل : في نفسه كبر . والاصل هو الذي في النفس وهو الاسترواح الى رؤية النفس ، والكبر يستدعي متكبرا عليه يرى نفسه فوقه ومتكبرا به . وبه ينفصل الكبير عن المعجب ، فمن لم يخلق الا وحده يتصور أن يكون معجبا لاستكبره . قوله (وقال

مجاهد (ثاني عطفه) مستكبرا في نفسه ، عطفه رقبته (وصله الفرياب ، عن ورقاء عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قال
 في قوله تعالى (ثاني عطفه) قال وقتبه . وأخرج ابن أبي حاتم عن طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله
 (ثاني عطفه) قال مستكبرا في نفسه . ومن طريق قتادة قال : لاوى عنقه . ومن طريق السدي (ثاني عطفه)
 أي معرض من العطفة . ومن طريق أبي صخر المدني قال : كان محمد بن كعب يقول : هو الرجل يقول هذا شيء
 ثبت عليه رجلي ، فالعطف هو الرجل ، قال أبو صخر : والعرب تقول العطف العتق . وأخرج ابن أبي حاتم عن
 وجه آخر عن مجاهد أنها نزلت في النضر بن الحارث . ثم ذكر فيه حديثين : أحدهما حديث حارثة بن وهب وقد
 تقدم شرحه في تفسير سورة ن ، والفرض منه وصف المستكبر بأنه من أهل النار . وقوله « ألا أخبركم بأهل
 الجنة ؟ كل ضيف ، هو يرفع كل لسان التقدير ثم كل ضيف الخ ولا يجوز أن يكون بدلا من أهل . ثانيهما حديث
 أنس . **قوله** (وقال محمد بن عيسى) أي ابن أبي نجيح المعروف بابن الطباع بمجمة مفتوحة وموحدة ثقيلة ، وهو
 أبو جعفر البغدادي زبل أذنه بفتح الهجمة والمعجمة والنون ، وهو ثقة عالم بحديث هشيم حتى قال علي بن المديني
 سمعت به . نطان وابن موهدي يسألانه عن حديث هشيم ، وقال أبو حاتم : حدثنا محمد بن عيسى بن الطباع الثقة
 المأمون ، ورجعه على أخيه إسحق بن عيسى وإسحق أكبر من محمد . وقال أبو داود : كلفه يتفق ، وكان يحفظ نحو
 أربعين ألف حديث ، ومات سنة أربع وعشرين ومائتين ، وحدث عنه أبو داود وبلا واسطة . وأخرج الترمذي
 في الشرائع والنسائي وابن ماجه عن حديثه بواسطة ، ولم أر له في البخاري سوى هذا الموضوع وموضع آخر في الحج
 « قال محمد بن عيسى حدثنا » قال حماد ولم أر في شيء من نسخ البخاري تصريحه عنه بالتحديث ، وقد قال أبو نعيم
 بعد تخريجه ذكره البخاري بلا رواية ، وأما الاسماعيل فانه قال : قال البخاري قال محمد بن عيسى فذكره ولم يخرج
 له سند ، وقد ضاع عرجه على أبي نعيم أيضا ، فسأله في مستخرجه من طريق البخاري ، وغفل عن كونه في مسند
 أحمد . وأخرجه أحمد عن هشيم شيخ محمد بن عيسى فيه ، وإنما عدل البخاري عن تخريجه عن أحمد بن حنبل لتصريح
 حميد في رواية محمد بن عيسى بالتحديث ، فانه عنده عن هشيم « أنبأنا حميد عن أنس ، وحيد مدلس ، والبخاري
 يخرج له ما صرح فيه بالتحديث . **قوله** (فتنتقلق به حيث شئت) في رواية أحمد « فتنتقلق به في حاجتها ، وله من
 طريق علي بن زيد عن أنس « ان كانت الوليدة من ولائد أهل المدينة لتجىء فتأخذ بيد رسول الله ﷺ فابزع يده
 من يدها حتى تذهب به حيث شئت » وأخرجه ابن ماجه عن هذا الوجه ، والمقصود من الأخذ باليد إشارة
 الرفق والانقياد . وقد اشتمل على أنواع من المبالغة في التواضع لذكره المرأة دون الرجل ، والآلة دون الحرة ،
 وحيث هم بلفظ الإمام أي أمه كانت ، وبقوله « حيث شئت » أي من الأمكنة . والتعبير بالأخذ باليد إشارة
 الى غاية التصرف حتى لو كانت حاجتها خارج المدينة والنمست منه مساعدتها في تلك الحاجة لاساعد على ذلك ، وهذا
 دال على مزيد تواضعه وبرائه من جميع أنواع الكبر **قوله** . وقد ورد في ذم الكبر ومدح التواضع أحاديث ، من
 أهمها ما أخرجه مسلم عن عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ قال : لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال ذرة من كبر
 فقيل : ان الرجل يحب أن يكون ثوبه حسنا ونعله حسنا ، قال : الكبير بطل الحق وغبط الناس ، والغبط بفتح
 المعجمة وسكون الميم بعدها مهملة هو الازدياء والاحتقار ، وقد أخرجه الحاكم بلفظ « الكبير من بطر الحق
 وادري الناس ، والسائل المذكور يحتمل أن يكون ثابت بن قيس فقد روى الطبراني بسند حسن انه سأل عن

ذلك ، وكذا أخرج من حديث سواد بن عمرو أنه سأل عن ذلك ، وأخرج عبد بن حميد من حديث ابن عباس رفعه : الكبر السفة عن الحق ، وخمس الناس . فقال : يا بني الله وما هو ؟ قال : السفة أن يكون لك على رجل مال فينكره فيأمره رجل بتقوى الله فيأبى ، والذم من أن يهوى ، شاعرا بأنه ، وإذا رأى ضعفاء الناس وفتراهم لم يسلم عليهم ولم يجلس إليهم محترمة لهم ، وأخرج الترمذي والنسائي وابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم من حديث ثوبان عن النبي ﷺ : من مات وهو يرى من الكبر والغلول والدين دخل الجنة ، وأخرج أحمد وابن ماجه وصححه ابن حبان من حديث أبي سعيد رفعه : من تواضع لله درجة رفعه الله درجة حتى يجمعه الله في أعلى عليين ، ومن تكبر على الله درجة وضعه الله درجة حتى يجمعه في أسفل سافلين ، وأخرج الطبراني في « الأوسط » عن ابن عمر رفعه : إياكم والكبر ، فإن الكبر يكون في الرجل وإن عليه العباد ، ورواته ثقات . وحكى ابن بطال عن الطبري أن المراد بالكبر في هذه الأحاديث الكفر ، بدليل قوله في الأحاديث : على الله ، ثم قال : ولا ينكر أن يكون من الكبر ما هو استكبار على غير الله تعالى ولكنه غير خارج عن معنى ما قلناه ، لأن معتقد الكبر على ربه يكون لخلق الله أشد استحقاقا انتهى . وقد أخرج مسلم من حديث عياض بن حمار بكسر الهمة وتخفيف الميم أن رسول الله ﷺ قال : إن الله أوحى إلى أن تواضعوا حتى لا يبغى أحد على أحد ، الحديث ، والأمر بالتواضع نهى عن الكبر فإنه ضده ، وهو أعم من الكفر وغيره . واختلف في تأويل ذلك في حق المسلم فقيل : لا يدخل الجنة مع أول الداخلين ، وقيل لا يدخلها بدون مجازاة ، وقيل جزاؤه أن لا يدخلها ولكن قد يغنى عنه ، وقيل ورد مورد الزهر والتخليط ، وظاهره غير مراد . وقيل معناه لا يدخل الجنة حال دخولها وفي قلبه كبر ، حكاه الخطابي ، واستضعفه النووي فأجلد لأن الحديث يبيح لزم الكبر وصاحبه لا لاخبار عن صفة دخول أهل الجنة الجنة . قال الطيبي : المقام يقتضى حل الكبر على من يرتكب الباطل ، لأن تحرير الجواب إن كان استعمال الزينة لاظهار نعمة الله فهو جائز أو مستحب ، وإن كان لبطر المؤدى إلى تسفيه الحق وتحقير الناس والصد عن سبيل الله فهو المنسوم

٦٢ - باب الهجرة . وقول رسول الله ﷺ « لا يحمل رجل أن يهجر أخاه فوق ثلاث »

٦٠٧٣ ، ٦٠٧٤ ، ٦٠٧٥ - **حدثنا أبو البان** أخبرنا **شعيب** عن الزهري قال حدثني **عوف بن مالك** بن الطفيل هو ابن الحارث وهو ابن أخى عائشة زوج النبي ﷺ لأُمها - « إن عائشة حدثت أن عبد الله بن الزبير قال في يمين أو عطاء أعطته عائشة : والله لئن نهين عائشة أو لأجبرن عليها ، فقالت : أهو قال هذا ؟ قالوا : نعم . قالت هو لله على تذكر أن لا أكلم ابن الزبير أبدا . فاستشفع ابن الزبير إليها حين طالت الهجرة ، فقالت : لا والله لا أشفع فيه أبدا ولا أعتق إلى تذكرى . فلما طال ذلك على ابن الزبير كلم **السَّوْرَ** بن **سخرمة** وعبد الرحمن بن **الأسود** بن **عبد بنوث** - وهما من بنى زهرة - وقال لهما : أشدُّكما بالله لما أدخلتاني على عائشة فأنها لا يحمل لهما أن تذكرن قطيقتي . فأقبل به **السَّوْرَ** وعبد الرحمن مُشتملين ياردينها حتى اسعدانا على عائشة فقالا : للسلام عليك ورحمة الله وبركاته ، اندخل ؟ قالت عائشة : ادخلوا . قالوا : كلا ؟ قالت : نعم ادخلوا كلكم - ولا نعلم أن

محبها ابن الزبير - فلما دخلوا دخل ابن الزبير الحجاب فاعتنق عائشة وطفق يبأسدها ويبكي، وطفق المسور وعهد الرحمن يئاشدنها إلا ما كلمته وقبلت منه، ويقولان: إن النبي ﷺ نهى عما قد علمتم من الهجرة، فانه لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث ليال، فلما أكثروا على عائشة من التذكرة وللنهرج طفقت تذرها ونهكي ونقول: إني نذرت، والنذر شديد. فلم يزالا بها حتى كلمت ابن الزبير. واعتنق في نذرها ذلك أربعين رقة. وكانت تذكر نذرها بعد ذلك فنهكي حتى تبول دموعها بخارها.

٦٠٧٦ - **عنه** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ قال: لا تهاضوا ولا تحاسدوا ولا تذايروا، وكونوا عباد الله إخوانا. ولا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث ليال.

٦٠٧٧ - **عنه** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عطاء بن يزيد اللؤي عن أبي أيوب الأنصاري أن رسول الله ﷺ قال: لا يحل لرجل أن يهجر أخاه فوق ثلاث ليال، بلفظين فيعرض هذا ويعرض هذا، وخيرهما الذي يبدأ بالسلام.

[المحدث ٦٠٧٧ - طرقة في: ٦٣٣٧]

قوله (باب الهجرة) بكسر الهاء وسكون الجيم، أي ترك الشخص مكانه الآخر إذا تلافيا، وهي في الأصل الترك فملاك أن قولنا، وليس المراد بها مفارقة الوطن فإن تلك تقدم حكمها. **قوله** (وقول النبي ﷺ لا يحل لرجل أن يهجر أخاه فوق ثلاث ليال) قد وصله في الباب عن أبي أيوب، وأراد هنا أن يبين أن عمومته مخصوص بمن هجر أخاه ينير موجب لذلك، قال النووي قال العلماء تحرم الهجرة بين المسلمين أكثر من ثلاث ليال بالنص وتباح في الثلاث بالمفهوم، وإنما عني عنه في ذلك لأن الأذى مجبول على الغضب، فسوخ بذلك القدر ليرجع ويذول ذلك العارض. وقال أبو العباس القرطبي: المعتبر ثلاث ليال، حتى لو بدأ بالهجرة في أثناء النهار ألغى البعض وتعتبر ليلة ذلك اليوم، وبينة عنى العفو بانقضاء الليلة الثالثة. قلت: وفي الجرم باعتبار الليالي دون الأيام جود، وقد مضى في باب ما نهى عن التحاسد، في رواية شعيب في حديث أبي أيوب بلفظ «ثلاثة أيام» فالتمتد أن المرخص فيه ثلاثة أيام بلياليها، حيث أطلقت الليال أياما وأريد بلياليها، ويكون الاعتبار مضى ثلاثة أيام بلياليها ملفقة، إذا ابتدئت مشلا من الظهر يوم السبت كان آخرها الظهر يوم الثلاثاء، ويحتمل أن يلغى الكسر، ويكون أول الصدم من ابتداء اليوم أو الليلة، والأول أحوط. ثم ذكر فيه ثلاثة أحاديث: الحديث الأول، وفيه عن ثلاثة من الصحابة شيء مرفوع وباقية عنهم وعن رابع موقوف. **قوله** (حدثني عوف بن الطفيل وهو ابن أخي عائشة) كذا عند النسفي وأبي ذر، وعند غيرهما وكذا أخرجه أحمد عن أبي النيان شيخ البخاري فيه فقال «عوف بن مالك بن الطفيل، وهو ابن أخي عائشة لأما»، وقد أخرجه الاسماعيلي عن طريق علي ابن المديني عن رواية الأوزاعي وصالح بن كيسان ومعمّر ثلاثهم عن الزهري، في رواية الأوزاعي عنه «حدثني

الطفيل بن الحارث وكان من أرد شجرة وكان أبا لها من أمها أم رومان ، وفي رواية صالح عنه د حدثني عوف
ابن الطفيل بن الحارث وهو ابن أخي عائشة لأمها ، وفي رواية معمر د عوف بن الحارث بن الطفيل ، قال علي بن
المديني : هكذا اختلفوا والصواب عندي وهو المعروف عوف بن الحارث بن الطفيل بن سبخرة بن بفتح المهلة
وأنوحدة بينهما معجمة ساكنة ، قال : والطفيل أبوه هو الذي روى عبد الملك بن عبيد عن دحبي بن حراش عنه ،
يعني حديثه لا تقولوا ما شاء الله وشاء فلان ، أخرجه النسائي وابن ماجه ، وكذا أخرج أحمد طريق معمر
والأوزاعي ، وقال إبراهيم الحربي د كتاب التهمي عن الهجران ، بسند أن أورد من طريق معمر وشعيب
وصالح والأوزاعي كما تقدم ، ومن طريق عبد الرحمن بن خالد بن مسافر عن الزهري عن عوف بن الحارث بن
الطفيل ، ومن طريق الثعلبي بن راشد عن الزهري عن عروة عن المسور ، هذا وهم ، قال : وكذا وهم الأوزاعي
في قوله الطفيل بن الحارث وصالح في قوله عوف بن الطفيل بن الحارث ، وأصاب معمر وعبد الرحمن بن خالد في
قولهما عوف بن الحارث بن الطفيل ، كذا قال ، ثم قال : الذي عندي أن الحارث بن سبخرة الأزدي قدم مكة ومعه
امراته أم رومان بنت عامر السكنانية لحالف أبا بكر الصديق ، ثم مات غلظ أبو بكر على أم رومان فولدت له عبد
الرحمن وعائشة وكان لها من الحارث الطفيل بن الحارث فهو أخو عائشة لأمها ، ورواه الطفيل بن الحارث عوقا ،
وله عن عائشة رواية شعبة هذه ، وهو الذي حدث عنه الزهري انتهى . فقل هذا يكون الذي أصاب في تسميته
ونسبه صالح بن كيسان ، وأما معمر وعبد الرحمن بن خالد فقلبا ، والأول هو الذي صوبه علي بن المديني .
وقد اختلف على الأوزاعي ، قال رواية التي ذكرها الحربي عنه هي رواية الوليد بن مسلم ، وأخرجه الاسماعيل
من رواية ابن كثير عن الأوزاعي على وفق رواية معمر وابن خالد ، وأما شعيب في رواية أحمد فقلب الحارث
أبنا فسماه ماسكا ، وحذفه البخاري في رواية أبي ذر فأصاب وسكت عن تسميته جهده ، وقد أخرج البخاري في
د الادب المفرد ، رواية عبد الرحمن بن خالد كذلك . وإذا تحرر ذلك ظهر أن الذي جزم به ابن الاثير في د جامع
الاصول ، من أنه عوف بن مالك بن الطفيل ليس بجيد ، والاختلاف المذكور كله في تحريف اسم الراوي هنا عن
عائشة ونسبه إلا رواية الثعلبي بن راشد فانها شاذة ، لانه قلب شيخ الزهري لجملة عروة بن الزبير والمحفوظ رواية
الحاجة ، على أن الخبر من رواية عروة أصلا كما تقدم في أوائل مناقب قريش لسكنه من غير رواية الزهري عنه .
قوله (ان عائشة حدثت) كذا للنا أكثر بضم أوله وب حذف المفعول ، ووقع في رواية الاصيل حديثه ، والأول أصح ،
ويؤيده أن في رواية الأوزاعي د ان عائشة بلغها ، ووقع في رواية معمر على الوجين ، ووقع في رواية صالح
أيضا حديثه . قوله (في بيع أو عطاء أعطته عائشة) في رواية الأوزاعي د في دارها باعها ، فسخط عبد الله
ابن الزبير بيع تلك الدار . قوله (لتنتهين عائشة) زاد في رواية الأوزاعي د فقال : أما واقعة التنتهين عائشة عن
بيع رباعها ، وهذا مفسر لما أبهم في رواية غيره ، وكذا لما تقدم في مناقب قريش من طريق عروة قال د كانت
عائشة لا تحملك شيئا ، فاجادها من رزق الله تصدقت به ، وهذا لا يخالف الذي هنا لانه يحتمل أن تسكن رباعها
الرباع لتصدق بشئها ، وقوله ولتنتهين أو لاجعلن عليها هذا أيضا يفسر قوله في رواية عروة د ينبغي أن يؤخذ
على يداه . قوله (لله على) نذر أن لا أكلم ابن الزبير أبدا في رواية عبد الرحمن بن خالد د كلمة أبدا ، وفي رواية
معمر د بكلمة ، وفي رواية الاسماعيل من طريق الأوزاعي بدل قوله أبدا د حتى يفرق الموت بيني وبينه ، قال

ابن التين : قولها « أن لا أكلم » تقديره « على » نذر إن كلمته اه ووقع في بعض الروايات بحذف « لا » ، وشرح عليها الكرماني ومنبسطها بالكسر بصيغة الشرط ، قال : وهو الموافق الرواية المتقدمة في مناقب قريش بلفظ « الله على نذر ان كلمته » ، فعل هذا يكون النذر معلقا على كلامه لا أنها نذرت ترك كلامه فاجروا . **قوله** (فاستشفع ابن الزبير إليها حين طالت الهجرة) كذا الأكثر ، ووقع في رواية الدررسي والمستملى « حتى » بدل « حين » ، والاول الصواب ، ووقع في رواية معمر على الصواب ، زاد في رواية الازعاعي « فطالت هجرتها إياه فنقصه الله بذلك في أمره كله » ، فاستشفع بكل جدير أنها تقبل عليه ، وفي الرواية الأخرى عنه « فاستشفع عليها بالناس فلم تقبل » ، وفي رواية عبد الرحمن بن خالد فاستشفع ابن الزبير بالمهاجرين ، وقد أخرج ابراهيم الحريش من طريق حميد بن قيس بن غنيد الله بن الزبير قال فذكر نحو هذه القصة قال « فاستشفع إليها بعبيد بن عمير فقال لها : أين حديث أخبرتني عن النبي ﷺ أنه نهى عن الصوم فوق ثلاث » . **قوله** (فقاتل لا والله لا أشفع) بكسر الفاء الثقيلة . **قوله** (فيه أحدا) في رواية الكشميني « أبدا » بدل قوله « أحدا » ، وجع بين اللفظين في رواية عبد الرحمن بن خالد وكذا في رواية معمر . **قوله** (ولا أتحنت الى نذري) في رواية معمر « ولا أحنث في نذري » ، وفي رواية الازعاعي « فقاتل والله لا أتم فيه » ، أي في نذرنا أو في ابن الزبير وتكون في سببهم . **قوله** (فلما طال ذلك على ابن الزبير كلم المسور بن عخرمة وعبد الرحمن بن الأسود بن عوف بن عبد يثوث وهما من بني زهرة) أما المسور فهو ابن عخرمة بن نوفل بن أمية بن زهرة بن كلاب ، وأما عبد الرحمن لجده يثوث بفتح التثنية وضم المعجمة وسكون الواو بعدها مثله وهو ابن وهب بن عبد مناف ابن زهرة ، يجتمع مع المسور في عبد مناف بن زهرة ، وهيب وأمية أخوان ، ومات الأسود قبل الهجرة ولم يسلم ، ومات النبي ﷺ وعبد الرحمن صغير فذكر في الصحابة ، وله في البخاري غير هذا الموضع حديث عن أبي بن كعب سيأتي قريبا ، ووقع في رواية هروة المتقدمة « فاستشفع إليها برجل من قريش وبأخوال رسول الله ﷺ خاصة » ، وقد بينت هناك معنى هذه الحثوة وصفة قرابة بني زهرة برسول الله ﷺ من قبل أبيه وأمه . **قوله** (أنشدك يا الله لما) بالتخفيف و « ما » زائدة ، ويجوز التشديد حكاه حياض ، يعني إلا ، أي لا أطلب إلا الإدخال عليها ، ونظيره بقوله تعالى (لما جميع لدينا محضرون) وقوله (لما عليها حافظ) فقد قرنا بالوجهين ، وفي رواية الكشميني « لا أدخلتاني » ، زاد الازعاعي فساخما أن يشتملا عليه بأردبهما . **قوله** (قاتلها) في رواية الكشميني « فاته » ، والماء ضمير الشأن . **قوله** (لا يحمل لها أن تنذر قطيعي) لأنه كان ابن أختها وهي التي كانت تتولى تربيته غالبا . **قوله** (فقال السلام عليك ورحمة الله وبركاته) في رواية معمر « فقالا السلام على النبي ورحمة الله » ، فيحتمل أن تكون السكاف في الاول مفتوحة . **قوله** (أندخل) قلت : نعم . قالوا : قلنا : قالت : نعم) في رواية الازعاعي « قال : ومن منا ؟ قالت : ومن معك » . **قوله** (فاعتنق عائشة وطلق بناتهما وبكى) في رواية الازعاعي « فبكى إليها وبكت إليه وقبلها » ، وفي روايته الأخرى عند الاسماهيلي « وناشدهما ابن الزبير الله والرحم » . **قوله** (ويقولان إن النبي ﷺ قد نهى عما قد علمت من الهجرة وأنه لا يحمل لحمل ان يجر أعاه فوق ثلاث ليال) في رواية معمر « أنه لا يحمل » ، بحذف الواو وهو كالتفسير لما قبله ويؤيد ذلك ورود الحديث مفروطا من طريق أخرى كحديث أنس وأبي أيوب اللذين بعده ، وهذا التقدير هو المرفوع من الحديث ، وهو هنا من مسند المسور وعبد الرحمن بن الأسود وعائشة جميعا فانها أقرتهما على ذلك ،

وقد غفل أصحاب الاطراف عن ذكره في مسند عبد الرحمن بن الاسود لكونه مرسلا ، ولكن ذكروا انظاره فيلزمهم من هذه الحديثية ، وله من عاتقة طريق أخرى تقدم بيناتها وأنها من رواية حميد بن قيس عن عبيد بن عمير عنها ، وأخرجه أيضا أبو داود من طريق أخرى عن عاتقة ، وجاء المتن عن جماعة كثيرة من الصحابة يزيد بعضهم على بعض كما سألته بعد . (تنبيه) : ادعى المحب الطبري أن المجران المنهى عنه ترك السلام اذا التقيا ، ولم يقع ذلك من عاتقة في حق ابن الزبير ، ولا يخفى ما فيه ، فانها حلفت أن لا تسلمه والمخالف يجرى على أن لا يحث ، وترك السلام داخل في ترك التسليم ، وقد تدمت على سلامها عليه فدل على أنها اعتقدت أنها حثت ، ويؤيده ما كانت تعتقه في نذرهما ذلك . **قوله** (فلما أذكروا على عاتقة من التذكرة) أى التذكير بما جاء في فضل صلة الرحم والعمو وكظم الغيظ . **قوله** (والتخرج) مجاز مهمل ثم الجهم أى الوقوع في المخرج وهو الضيق لما ورد في القطبية من انتهى ، وفي رواية معمر والتخريف . **قوله** (فلم يزالا بها حتى كلمت ابن الزبير) في رواية الاوزاعي ، فسلكته بعد ما عشى أن لا تسلمه ، وقبلت منه بعد أن كلمت أن لا تقبل منه . **قوله** (واعتقت في نذرهما ذلك أربعين ربة) في رواية الاوزاعي ، ثم بعثت الى العيين بما لا يتبع لها به أربعون ربة فأعتقتها كفارة لنذرهما ، ووقع في رواية هريرة المتقدمة ، فأرسل إليها بعشر رقاب فأعتقتهم ، وظاهره أن عبد الله بن الزبير أرسل إليها بالعشرة أولا ، ولا ينافي رواية الباب أن تكون هي اشترت بعد ذلك تمام الأربعين فأعتقتهم ، وقد وقع في الرواية الماضية و ثم لم تزل حتى بلغت أربعين . **قوله** (وكانت تذكر نذرهما) في رواية الاوزاعي ، قال عوف بن الحارث ثم سمعتها بعد ذلك تذكر نذرهما ذلك ، ووقع في رواية هريرة أنها قالت وددت أني جعلت حين حلفت عملا فأعمله فأفرغ منه . وبنت هناك ما يحتمله كلامها هذا . الحديث الثاني والثالث حديث الزهري عن أنس وعن عطاء بن يزيد عن أبي أيوب ، وقد تقدم حديث أنس في باب التماسد ، وأراد بإبرادها مما أنه عند الزهري على الوجهين ، لأنه أخرجه من طريق مالك عن شيخه ، وأول حديث أبي أيوب عنه ولا يعمل لرجل ، كما علقه أولا وزاد فيه وبلقيان ، وفي رواية السكسكيني وبلقيان ، زيادة قال . **قوله** (عن عطاء بن يزيد القيني عن أبي أيوب) هكذا اتفق أصحاب الزهري ، وعالمهم عقيل فقال ، عن عطاء بن يزيد عن أبي . وعالمهم كلهم شبيب بن حميد عن يونس عنه فقال ، عن عبيد الله أو عبد الرحمن عن أبي بن كعب ، قال إبراهيم الحارثي : أما شبيب فلم يضبط سنده ، وقد ضبطه ابن وهب عن يونس فساقه على الصواب أخرجه مسلم ، وأما عقيل فلم يلقه سقط عليه لفظ أيوب فصار عن أبي نفسه من قبل نفسه فقال ابن كعب فوم في ذلك . **قوله** (فرق ثلاث) ظاهره إباحة ذلك في الثلاث ، وهو من الرق ، لأن الآدمي في طبعه الغضب وسوء الخلق ونحو ذلك ، والغالب أنه يزول أو يقل في الثلاث . **قوله** (فيعرض لهذا ويعرض لهذا ، وغيرهما الذي يبدأ بالسلام) زاد الطبري من طريق أخرى عن الزهري : يسبق الى الجنة ، ولأبي داود بسنده صحيح من حديث أبي هريرة ، قال مرت به ثلاث فلقية فليسلم عليه ، فإن رد عليه فقد اشتركا في الآجر ، وإن لم يرد عليه فقد با . بالأمم ، وخرج المسلم من الهجرة ، ولاحد والمصنف في الأدب المفرد ، وصححه ابن حبان من حديث هشام بن عمار ، فانما ناكثان عن الحق ماداما على صرامهما ، وأولهما فيثا يكون سبقه كفارة ، فذكر نحو حديث أبي هريرة وزاد في آخره ، فإن ما ناكثا على صرامهما لم يدخلوا الجنة جميعا . **قوله** (وغيرهما الذي يبدأ

بالسلام) قال أكثر العلماء: زوال الهجرة بمجرد السلام ورده، وقال حمد: لا يبرأ من الهجرة إلا بعوده إلى الحال التي كان عليها أولا. وقال أيضا: ترك الكلام أن كان يؤديه لم تنقطع الهجرة بالسلام. وكذا قال ابن القاسم وقال عياض: إذا اعتزل كلامه لم تقبل شهادته عليه عندنا ولو سلم عليه، يعني وهذا يؤدي قول ابن القاسم: قلت: ويمكن الفرق بأن الشهادة يتوق فيها، وترك المسئلة يشتر بأن في باطنه عليه شيئا فلا تقبل شهادته عليه، وأما زوال الهجرة بالسلام عليه بعد تركه ذلك في الثلاث فليس بممتنع، واستدل الجمهور بما رواه الطبراني من طريق زيد بن وهب عن ابن مسعود في أثناء حديث موقف وفيه: ورجوعه أن يأتي فيسلم عليه، واستدل بقوله: أخاه، على أن الحكم يختص بالمؤمنين. وقال الذنوبي: لأحجة في قوله «لا يحل لمسلم» لمن يقول الكفار غير مخاطبين بفروع الشريعة، لأن التقييد بالمسلم لكونه الذي يقبل مخاطب الشرح وينتفع به. وأما التقييد بالأخوة فدل على أن المسلم أن يجر الكافر من غير تقييد. واستدل بهذه الأحاديث على أن من أعرض عن أخيه المسلم وامتنع من مكالمته والسلام عليه أثم بذلك، لأن نفي الحل يستلزم التحريم، ومرتكب الحرام أثم. قال ابن عبد البر: أجهوا على أنه لا يجوز الهجران فوق ثلاث إلا لمن خاف من مكالمته ما يفسد عليه دينه أو يدخل منه على نفسه أو دنياه مضرة، فإن كان كذلك جلا، ورب هجر جميل خير من مخاطبة مؤذية. وقد استشكل على هذا ما صدر من عائشة في حق ابن الزبير قال ابن التيج: إنما ينمقد النذر إذا كان في طاعة كلفه على أن اعتق أو أن أصلي، وأما إذا كان في حرام أو مكروه أو مباح فلا فدر، وترك الكلام يفرض إلى التهاجر وهو حرام أو مكروه. وأجاب الطبري بأن المحرم إنما هو ترك السلام فقط، وأن الذي صدر من عائشة ليس فيه أنها امتنعت من السلام على ابن الزبير ولا من رد السلام عليه لما بدأها بالسلام، وأطال في تقرير ذلك وجعله نظير من كانا في بلدتين لا يجتمعان ولا يكلم أحدهما الآخر وليس مع ذلك متهاجرين. قال: وكانت عائشة لا تأذن لأحد من الرجال أن يدخل عليها إلا بإذن، ومن دخل كان بينه وبينها حجاب إلا إن كان ذا محرم منها، ومع ذلك لا يدخل عليها حجابها إلا بإذنها، فكانت في تلك المدة منعت ابن الزبير من الدخول عليها، وكذا قال، ولا يخفى ضعف المأخذ الذي سلطه من أوجه لأفائدة للإطالة بها، والصواب ما أجاب به غيره أن عائشة رأت أن ابن الزبير ارتكب بما قال أمرا عظيما وهو قوله لأحجرن عليها، فإن فيه تنقيصا لقدرها ونسبة لها إلى ارتكاب ما لا يجوز من التبذير الموجب لمدحها من التزهرف فيما رزقها الله تعالى، مع ما انضاف إلى ذلك من كونها أم المؤمنين وخاتمه أخت أمه ولم يكن أحد عندها من منزله كما تقدم التصريح به في أوائل مناقب قريش، فسكانها رأت أن في ذلك الذي وقع منه نوع عقوق، والشخص يستعظم من يلود به مالا يستعظمه من القريب. فترأت أن مجازاته على ذلك بترك مكالمته، كما نهى النبي ﷺ عن كلام كعب ابن مالك وصاحبيه حقوبة لهم لتخلفهم عن غزوة تبوك بغير عذر، ولم يمنع من كلام من تخلف عنها من المنافقين مؤاخذه لثلاثة أعظم منزلاتهم وأزدراء بالمنافقين لحقارتهم، فعلى هذا يجعل ما صدر من عائشة. وقد ذكر الخطابي أن هجر الزاوية ولده والزوج وزوجته ونحو ذلك لا يضييق بالثلاث، واستدل بأنه ﷺ هجر نساء شبرا، وكذلك ما صدر من كثير من السلف في استجازتهم ترك مكالمته بعضهم بعضا مع ما نهى عن المهاجرة. ولا يعني أن هنا مقامين أحلى وأدنى، فالأعلى اجتناب الإعراض جملة فيبذل السلام والكلام والمواودة بكل طريق، والأدنى الاختصار على السلام دون غيره، ولوعيد الشديد إنما هو أن يترك المقام الأدنى، وأما الأعلى فن تركه

من الاجانب فلا يلحقه اللوم ، بخلاف الاقارب فانه يدخل فيه قطعية الرحم ، وإلى هذا أشار ابن الزبير في قوله : فانه لا يحمل لما قطيعي ، أي ان كانت هجرى عقوبة على ذنبى فليسكن لذلك أمد ، والا فتأيد ذلك بفضى إلى قطعية الرحم ، وقد كانت عائشة علمت بذلك لكنها تعارض عندها هذا والنذر الذى أزمته ، فلما وقع من اعتذار ابن الزبير واستشفاعه ما وقع رجح عندها ترك الإعراض عنه ، واحتججت إلى التكفير عن نذرها بالمعنى الذى تقدم ذكره ، ثم كانت بعد ذلك بعرض عندها شك فى أن التكفير المذكور لا يكفيها فتظهر الاسف على ذلك إما ندما على ما صدر منها من أصل النذر المذكور وإما خوفا من عاقبة ترك الوفاء به ، والله أعلم

٦٣ - باب ما يجوز من الهجران لمن عصى

وقال كعب حين تخلف عن النبي ﷺ : ونهى النبي ﷺ المسلمين عن كلامنا ، وذكر خمسين ليلة

٦٠٧٨ - حدثنا محمد قال أخبرنا عبدة عن هشام بن حروة عن أبيه : عن عائشة رضى الله عنها قالت قال رسول الله ﷺ : إني لأعرف غضبك ورضاك . قالت : قلت وكيف تعرف ذلك يا رسول الله ؟ قال : إنك إذا كنت راضية قلت بلى وربى محمد ، وإذا كنت ساخطة قلت لا ورب إبراهيم . قالت قلت : أجل ، لا أهرب إلا اسمك ،

قوله (باب ما يجوز من الهجران لمن عصى) أراد بهذه الترجمة بيان الهجران الجائز ، لان عموم النهى مخصوص بمن لم يكن لهجره سبب مشروع ، فتبين هنا السبب المسموع للهجر وهو ان صدرت منه معصية ، فسوغ ان اطاع عليها منه هجره عليها ليكف عنها ، **قوله** (وقال كعب) أي ابن مالك الانصارى (حين تخلف عن النبي ﷺ : ونهى النبي ﷺ المسلمين عن كلامنا . وذكر خمسين ليلة) وهذا طرف من الحديث الطويل ، وقد تقدم شرحه مستوفى في أواخر المغازى ، وذكر حديث عائشة : إني لأعرف غضبك ورضاك ، وقد تقدم شرحه في باب غيرة النساء ووجدن في كتاب النكاح ، قال الملب : تعرض البخارى في هذا الباب أن يبين صفة الهجران الجائز ، وأنه يتنوع بقدر الجرم ، فمن كان من أهل العصيان يستحق الهجران بترك المكالمة كما في قصة كعب وصاحبيه ، وما كان من المخاضة بين الأهل والاخوان فيجوز الهجر فيه بترك التسمية مثلا أو بترك بسط الوجه مع عدم هجر السلام والسلام . وقال الكرماني : لعله أراد قياس هجران من يخالف الأمر الشرعى على هجران اسم من يخالف الأمر الطبيعى . وقال الطبرى : قصة كعب بن مالك أصل في هجران أهل المعاصى ، وقد استشكل كون هجران انفاق أو المبتدع مشروعا ولا يشرع هجران الكافر وهو أشد جرما منهما لكونهما من أهل التوحيد في الجملة ، وأجاب ابن بطال بأن قه أحكاما فيها مصالح العباد وهو أعلم بشأنها وعليهم التسليم لأمره فيها ، فنجح إلى أنه : لا يعقل معناه . وأجاب غيره بأن الهجران على مرتبتين : الهجران بالقلب ، والهجران باللسان . فهجران الكافر بالقلب وبترك التودد والتماون والتناصر ، لاسيما إذا كان حربيا ، وإنما لم يشرع هجرانه بالكلام لعدم ارتداعه بذلك عن كفره ، بخلاف المعاصى المسلم فانه يتذكر بذلك غالبا ، ويترك كل من الكافر والمعاصى في مشروعية مكانته بالباطل إلى الطاعة ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وإنما المشروع ترك المكالمة بالمادة ونحوها . قال

حياض : إنما اغتفرت مفاعضة عائشة للنبي ﷺ مع ما في ذلك من المخرج - لأن الغضب على النبي ﷺ مصيبة كبيرة - لأن الحامل لها على ذلك الغيرة التي جبلت عليها النساء ، وهي لا تنشأ إلا عن فرط الحمية ، فلما كان الغضب لا يستلزم اليغضب اغتفر ، لأن اليغضب هو الذي يقضي إلى الكفر أو المعصية ، وقد دل قولها « لا أمهر إلا اسمك » على أن قلبها ملوء بحبته ﷺ . قوله (أجل) بوزن نعم ومعناه . وقال الاخفش : إلا أن نعم أحسن من أجل في جواب الاستفهام ، وأجل أحسن من نعم في التصديق . قلت : وفي هذا الحديث على وفق ما قال

٦٤ - باب هل يزور صاحبه كل يوم ، أو بكرة وعشياً ؟

٦٠٧٩ - حدثنا إبراهيم بن موسى أخبرنا هشام عن ميمون . وقال الليث حدثني عقيل قال ابن شهاب ف أخبرني عمرو بن الزبير « أن عائشة زوج النبي ﷺ قالت : لم أعقل أبوي إلا وما يدينان الدين ، ولم يمر عليها يوم إلا يأتينا فيه رسول الله ﷺ طرفي النهار بكرة وعشياً . فبينما نحن جلوس في بيت أبي بكر في نحر الظهرة قال قائل : هذا رسول الله ﷺ ، في ساعة لم يكن يأتينا فيها ، قال أبو بكر : ما جاء به في هذه الساعة إلا أمر . قال : إني قد أذن لي بالخروج ،

قوله (باب هل يزور صاحبه كل يوم ، أو بكرة وعشياً) قيل : العشي من الزوال إلى العتمة وقيل إلى الفجر فقال ابن فارس : العشاء بالفتح والمد الطعام وبالكسر من الزوال إلى العتمة ، والعشي من الزوال إلى الفجر ، قوله (هشام) هو ابن يوسف . قوله (عن ميمون وقال الليث حدثني عقيل) وفي بعض النسخ ح . وقال الليث ، وهذا التعليل سبق مطولاً في « باب الهجرة إلى المدينة » ، موصولاً عن يحيى بن بكير عن الليث . قوله (قال ابن شهاب ف أخبرني عمرو) كان هذا سياق ميمون ، وكأنه كان هنده قبل قوله « لم أعقل أبوي » ، كلام آخر فحذف هذا عليه . وقد وقع عند أحمد عن عبد الرزاق عن ميمون عن ابن شهاب « قال وأخبرني عمرو ، كذا رأيته فيه بالواري ، وأما رواية عقيل فلفظه في « باب الهجرة إلى المدينة » ، عن ابن شهاب « أخبرني عمرو عن عائشة قالت لم أعقل الخ وقد استشكل كون أبي بكر كان يحوج النبي ﷺ إلى أن يتكافأ المحي إليه وكان يمكنه هو أن يفعل ذلك ، وأجاب ابن التين بأنه لم يكن يحيى إلى أبي بكر ليجرد الزيارة بل لما يزايد عنده من علم الله ، ولم ينصح لي هذا الجواب ، ويحتمل أن يقال : أنه ليس في الخبر ما يمنع أن أبا بكر كان يحيى إليه ﷺ في الليل والنهار أكثر من مرتين ، ويحتمل أن يقال : كان سبب ذلك أنه ﷺ كان إذا جاء إلى بيت أبي بكر يأمن من أذى المشركين بخلاف ما لو جاء أبو بكر إليه . ويحتمل أن يكون منزل أبي بكر كان بين بيت النبي ﷺ وبين المسجد فكان يمر به والمقصود المسجد وكان يشهده كلما مر به ، وقد تقدم شرح الحديث مستوفى بطوله في « باب الهجرة إلى المدينة » ، وكان البخاري روى بالترجمة إلى توهين الحديث المشهور « زرعياً تزد حبساً » ، وقد ورد من طرق أكثرها غرائب لا يظن واحد منها من مقال . وقد جمع طرقه أبو نعيم وغيره ، وجاء من حديث علي وأبي ذر وأبي هريرة وعبد الله بن عمرو وأبي برة وعبد الله بن عمر وأنس وجابر وحبيب بن مسلمة ومعاوية بن حذيفة ، وقد جمعها في جزء مفرد ، وأفوى طرقه ما أخرجه الحاكم في « تاريخ نيسابور » ، والخطيب في « تاريخ بغداد » ، والحافظ أبو محمد بن

السقاء في فرائده من طريق أبي عقيل يحيى بن حبيب بن اسماعيل بن عبد الله بن حبيب بن أبي ثابت عن جعفر بن عون عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ، وأبو عقيل كوفي مشهور بكنيته ، قال ابن أبي حاتم : سمع منه أبي وهو صدوق ، وذكره ابن حبان في الثقات وقال : ربما أخطأ وأغرب . قلت : واختلف عليه في رفعه ووقفه ، وقد رفعه أيضا يعقوب بن شعبة عن جعفر بن عون وروناه في « فوائده » عن أبي محمد بن السقاء ، أيضا عن أبي بكر بن أبي شعبة عن جده يعقوب ، واختلف فيه هل جعفر بن عون فرواه عبد بن حميد في تفسيره عنه عن أبي حبان السكافي عن عطاء عن عبيد بن عمير موقوفا في قصة له مع عائشة ، وأخرجه ابن حبان في صحيحه من طريق عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء قال : دخلت أنا وعبيد بن عمير على عائشة فقالت : يا عبيد بن عمير ما يمنعك أن تزورنا ؟ قال : قول الأول وروغيا تردد حيا . فقال عبد الله بن عمر : دعونا من بطالتكم هذه وأخبرنا بما يحب شيء رأيت من رسول الله ﷺ ، فذكرت الحديث في صلاته ﷺ ، وذكر أبو عبيد في الأمثال بأنه من أمثال العرب ، وكان هذا الكلام شائما في المتقدمين ، فروياه في فوائده أبي محمد السقاء قال أفسدونا لجلال بن العلاء :

الله يعلم أنني لك أخلص الثقلين قلبا

لكن لقول نبينا زوروا على الأيام غبا

ولقوله من زار غبا منكم يزداد حبا

قلت : وكان يمكنه أن يوجب فيقول : « لكن لقول نبينا » من زار غبا زاد حسرا وقد أفسدونا لأبي محمد بن هارون القرطبي راوي الموطأ :

أقل زيارة الأخوان ن تردد عندهم قربا

فإن المصطفى قد قال زار غبا ترد حبا

قلت : ولا منافاة بين هذا الحديث وحديث الباب لأن عمومته يقبل التخصيص فيحمل على من ليست له خصوصية ومودة ثابتة فلا ينقص كثرة زيارته من منزلته . قال ابن بطال : الصديق الملائف لا يزيد كثرة الزيارة إلا محبة ، بخلاف غيره

٦٥ - باب الزيارة ، ومن زار قوما فطعم عندهم

وزار سلمان أبا عبد الله ردا في عهد النبي ﷺ فأكل عنده

٦٠٨٠ - حدثنا محمد بن سلام أخبرنا عبد الوهاب عن خالد الحذاء عن أنس بن سيرين عن أنس

ابن مالك رضي الله عنه : أن رسول الله ﷺ زار أهل بيت من الأنصار فطعم عندهم طعاما ، فلما أراد أن يخرج أمر بمكان من البيت فتوضأ له على بساط ، فصلى عليه ودعا لهم ،

قوله (باب الزيارة) أي مشروعتها (ومن زار قوما فطعم عندهم) أي من تمام الزيارة أن يقدم للزائر ما حضر ، قاله ابن بطال ، وهو مما يثبت المودة ويزيد في المحبة . قلت : وقد ورد في ذلك حديث أخرجه الحاكم

وأبو يعلى من طريق عبد الله بن عبيد بن عمير قال دخل على جابر نفر من أصحاب النبي ﷺ فقدم اليهم خبزا وخلا فقال: كلوا: فأتى سمعت رسول الله ﷺ يقول: نعم الآدام الخل. انه هلاك بالرجل أن يدخل اليه نفر من إخوانه فيحتقر ما في بيته أن يقدمه اليهم، وهلاك بالقوم أن يحقر ما قدم اليهم. وورد في فضل الزيارة أحاديث: منها عند الترمذي وحسنه وصححه ابن حبان من حديث أبي هريرة رفته و«من عاد مريضا أو زار أخا له في الله ناداه مناد طيب وطاب مقامه وغاب عنه من الجنة منزلا» وله شاهد عند الزوار من حديث أنس بسند جيد، وعند مالك وصححه ابن حبان من حديث معاذ بن جبل مرفوعا «حق بحق للزوارين في» الحديث وأخرجه أحمد بسند صحيح من حديث عتيان بن مالك، وعند الطبراني من حديث صفوان بن عسال رفته و«من زار أخاه المؤمن عاض في الرحمة حتى يرجع». قوله (زار سلمان أبا الدرداء في عهد النبي ﷺ فأكل عنده) هو طرف من حديث لأبي جحيفة تقدم مستوفي مشروحا في كتاب الصيام. قوله (عبد الوهاب) هو ابن عبد المجيد الثقفي. قوله (زار أهل بيت من الانصار) هم أهل عتيان بن مالك كما مضى في الصلاة من وجه آخر عن أنس بن سيرين بأتم من هذا السياق وأوله قال رجل من الانصار للنبي ﷺ اني لا أستطيع الصلاة معك، وصنع طعاما ه الحديث، وأورده في صلاة الضحى، وقصة عتيان وطلبه من النبي ﷺ أن يصل في بيته قد تقدمت في الصلاة أيضا مطولة، وفيما أنه بعد أن صلى في بيته تأخر حتى أكل عندهم، وفيه قصة مالك بن الدخشم، ووقع له ﷺ نحو القصة التي في هذا الباب في بيت أبي طلحة كما سيأتي في باب كشيبة الصبي، من طريق أبي التياح عن أنس، فإن فيه ذكر البساط ونضجه، لكن ليس فيه ذكر الطعام، نعم في رواية يحيى بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس أن جدته مليكة دعت رسول الله ﷺ لطعام صنعت، وفيه ذكر نضح الحصى والصلاة بهم لكن ليس في أوله القصة التي في رواية أنس ابن سيرين عن أنس أن الرجل قال لا أستطيع الصلاة معك، فإن هذا القدر مختص بقصة عتيان، فتمين الحل عليه، ووم من رجح أنه بيت أبي طلحة. وفي الحديث استحباب الزيارة ودعاء الزائر لمن زاره وطعم عنده

٦٦ - باب من تجمل لفوفود

٦٠٨١ - حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا عبد الصمد قال حدثني أبي قال حدثني يحيى بن أبي إسحاق

قال قال لي سالم بن عبد الله: ما الإستهراق؟ قلت: ما غلظ من الهياج وحسن منه. قال: سمعت عبد الله يقول: رأي عمر على رجل حقة من إستهراق، فأتى بها النبي ﷺ فقال: يا رسول الله اشتري هذه فالبسها لوفد الناس إذا قدموا عليك. فقال: إنما يلبس الحرير من لاختلافه. ففنى في ذلك ما مضى. ثم إن النبي ﷺ بعث إليه بحقة، فأتى بها النبي ﷺ فقال: بعث إلى بهذه، وقد قلت في مثلها ما قلت. قال: إنما بعثت إليك لتصيب بها دالا. فكان ابن عمر يكره العلم في الثوب لهذا الحديث

قوله (باب من تجمل لفوفود) أي حسن هيئته بالملبوس ونحوه لمن يقدم عليه، والوفود جمع وافت وهو من يقدم على من له أمر أو سلطان زائرا أو مستقدا، والمراد هنا من قول عمر د لفوفود، من كفى يرد على النبي ﷺ ممن يرسلهم قبائلهم يبأيرون لهم على الاسلام ويتمدون أمور الدين حتى يعلمهم، وإنما أورد الترجمة بصورة

الاستفهام لأن النبي ﷺ أنكر على عمر ، فالظاهر أنه إنما أنكر لبس الحرير بقربة قوله ، إنما يلبس هذه ، ولم ينكر أصل التجميل ، لكنه محتمل مع ذلك ذكر فيه حديث ابن عمر في قصة حلة عطار ، وقد تقدم شرح الحديث مستوفى في كتاب القباس . وعبد الصمد في سنده هو ابن عبد الوارث . وقوله « وخمسن » بفتح الخاء وضم الفين المعجمتين للاكثر ، ولبعضهم بالمهملتين ، وشاهد الترجمة منه قول عمر « تجميل بها لفرود » ، وأقره النبي ﷺ على ذلك . وقد اهتزها الداودي فقال : كان ينبغي أن يقول التجميل لفرود لأنه لا يقال فعل كذا إلا لمن صدر منه الفعل ، وليس في الحديث أنه ﷺ فعل ذلك ، وجوابه أن معنى الترجمة من فعل ذلك متمسكا بما دل عليه الحديث المذكور ، وقوله في آخر الحديث « وكان ابن عمر يكره العلم في الثوب لهذا الحديث » قال الخطابي : مذهب ابن عمر في هذا مذهب الورع ، وكان ابن عباس يقول في روايته « إلا عدا في ثوب » ، وذلك لأن مقدار العلم لا يقع عليه اسم القبس ، قال : ولو أن رجلا حلف لا يلبس غزل فلانة فأخذ ثوبا ففسج فيه من غزلها ومن غزل غيرها وكان الذي من غزلها لو انفرد لم يبلغ إذا نسج أنه يحصل منه شيء مما يقع على مثله اسم القبس لم يحث ، كذا قال ، وقد تقدم في كتاب القباس من رواية أبي عثمان عن عمر في النهي عن لبس الحرير « إلا موضع أصبعين أو ثلاث أو أربع » ، وتقدم شرح ذلك مستوفى هناك

٦٧ - باب الإخاء والحلف . وقال أبو جحيفة « آخى النبي ﷺ بين سلمان وأبي الدرداء ،

وقال عبد الرحمن بن عوف « لما قدمنا المدينة آخى النبي ﷺ بيني وبين سعد بن الربيع »

٦٠٨٢ - حَرْشٌ مسدّدٌ حدثنا يحيى عن عُثَيْمٍ عن أَنَسٍ قال « لما قَدِمَ علينا عبدُ الرحمنِ ، فَأَخَى النبي ﷺ

بَيْنَهُ وَبَيْنَ سَعْدِ بْنِ الرَّبِيعِ ، فَقَالَ النبي ﷺ : أُولِمُوا وَلَوْ بَشَارَةً »

٦٠٨٣ - حَرْشٌ محدّدٌ بنو صَبَاحٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكْرِيَاءَ حَدَّثَنَا عَاصِمٌ قَالَ « قُلْتُ لَأَنَسِ بْنِ مَالِكٍ :

أَبْلَغْتَكَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : لَا حِلْفَ فِي الْإِسْلَامِ ؟ فَقَالَ : قَدْ حَالَفَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ قُرَيْشٍ وَالْأَنْصَارِ فِي دَارِي

قَوْلُهُ (باب الإخاء والحلف) بكسر المهملة وسكون اللام ويفتح المهملة وكسر اللام هو المعاهدة ، وقد تقدم بيانها

في أوائل الهجرة . قَوْلُهُ (آخَى النبي ﷺ بين سلمان وأبي الدرداء) هو طرف من الحديث الذي أشرت إليه في

الباب الذي قبله ، وقد تقدم في « باب الهجرة إلى المدينة » أنه ﷺ آخى بين الصحابة ، وأخرج أحمد والبخاري في

« الأدب المفرد » بسند صحيح عن أنس قال « آخى النبي ﷺ بين ابن مسعود والزبير ، والأحاديث في ذلك كثيرة

شبهة ، وذكر غير واحد أنه آخى ﷺ بين أصحابه مرتين مرة بين المهاجرين فقط ومرة بين المهاجرين والأنصار ،

قَوْلُهُ (وقال عبد الرحمن بن عوف : لما قدمنا المدينة آخى النبي ﷺ بيني وبين سعد بن الربيع ، فقال النبي ﷺ أولم

ولو بشاة) هذا طرف من حديث تقدم موصولا في فضائل الأنصار ، وقدمت شيئا يتعلق به في أبواب الوثية . قَوْلُهُ

(حدثنا إسماعيل بن زكريا) محمد بن الصباح فيه شيخ آخر ، فإن مسلما أخرجه عنه عن حفص بن غياث عن عاصم .

قَوْلُهُ (عاصم) هو ابن سليمان الأحوال . قَوْلُهُ (قلت لأنس بن مالك أبلفك أن رسول الله ﷺ قال : لا حلف في الإسلام

فقال : قد حالف النبي ﷺ بين قريش والأنصار في داري) ووقع في رواية أبي داود من رواية سفيان بن عيينة

عن حاصم قال : سمعت أنس بن مالك يقول حلف ، فذكره بلفظ المهاجرين بدل قريش ، فقيل له أليس قال لا حلف في الاسلام ؟ قال : قد حلف فذكر مثله وزاد مرتين أو ثلاثا ، وأخرجه مسلم بنحوه مختصرا ، وعرف من رواية الباب تسمية السائل عن ذلك ، وذكره المصنف في الاعتصام مختصرا حاليا عن السؤال وزاد في آخره د وقت شبرا يبدو على أحياء من بني سلم ، وحديث القنوت من طريق حاصم مضى في الوتر وغيره . وأما الحديث المسئول عنه فهو حديث صحيح أخرجه مسلم عن جبير بن مطعم عن النبي ﷺ قال : لا حلف في الاسلام ، وأما حلف كان في الجاهلية لم يرد الاسلام الا شدة ، وأخرجه الترمذي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وإفظه (١) وأخرج البخاري في د الادب المفرد ، عن عبد الله بن أبي أوفى نحوه باختصار ، وأخرج أيضا أحمد وأبو يعلى وصححه ابن حبان والحاكم من حديث عبد الرحمن بن عوف مرفوعا شهدت مع عمومى حلف المطيعين ، فما أحب أن أنكته ، وحلف المطيعين كان قبل المبعث بمدة ، ذكره ابن اسحق وغيره ، وكان جمع من قريش اجتمعوا فتماعدوا على أن ينصروا المظلوم وينصفوا بين الناس ونحو ذلك من خلال الخير ، واستمر ذلك بعد المبعث ، ويستفاد من حديث عبد الرحمن بن عوف أنهم استمروا على ذلك في الاسلام ، والى ذلك الاشارة في حديث جبير بن مطعم . وتضمن جواب أنس انكار صدر الحديث لأن فيه نفى الحلف وفيما قاله هو اثباته ، ويمكن الجمع بان المنى ما كانوا يعتبرونه في الجاهلية من نصر الحليف ولو كان ظالما ومن أخذ الثار من القليلة بسبب قتل واحد منها ومن التوارث ونحو ذلك ، والمثبت ما عدنا ذلك من نصر المظلوم والقيام في أمر الدين ونحو ذلك من المستحبات الشرعية كالصادقة والموادة وحفظ العهد ، وقد تقدم حديث ابن عباس في نسخ التوارث بين المتعاقدين ، وذكر الداودي أنهم كانوا يورثون الحليف السدس دائما فنسخ ذلك . وقال ابن عيينة : حمل العلماء قول أنس وحالف على المؤاخاة . قلت : لكن سياق حاصم عنه يقتضى أنه أراد المحالفة حقيقة ، وإلا لما كان الجواب مطابقا ، وترجمة البخاري ظاهرة في المؤاخاة بينهما وتقدم في الهجرة الى المدينة د باب كيف آخى النبي ﷺ بين أصحابه ، وذكر الحديثين المذكورين هنا أولا ولم يذكر حديث الحلف ، وتقدم ما يتعلق بالمؤاخاة المذكورة هناك . قال النووي : المنى حلف التوارث وما يمنع منه الشرع ، وأما التحالف على طاعة الله ونصر المظلوم والمؤاخاة في الله تعالى فهو أمر مرغوب فيه

٦٨ - باب التيسم والضحك

وقالت فاطمة عليها السلام : أسرّ إلى النبي ﷺ فضحكك ، وقال ابن عباس : إن الله هو أضحك وأبكى ٦٠٨٤ .. حشر حبان بن موسى أخبرنا عبد الله أخبرنا معمر بن الزهري عن عروة د عن عائشة رضي الله عنها أن رافة القرظي طلق امرأته فبطلت ، فزوجها بعدد عبد الرحمن بن الزبير ، فقامت النبي ﷺ فقالت : يا رسول الله إنها كانت عند رافة فطلقها ثلاث تطليقات ، فزوجها بعدد عبد الرحمن ابن الزبير ، وإنه والله مامعها يا رسول الله إلا مثل هذه المدة - لهدية أخذتها من جلبابها - قال وأبو بكر

جالسٌ عند النبي ﷺ وابنُ سميد بن العاصي جالسٌ ببابِ الحجرة ليؤذنَ له ، فطَفِقَ خَالِدٌ يُنادي أبا بكر ، يا أبا بكر ألا تَجُرُّهُمُ عَاجِزُهمُ به عندَ رسولِ الله ﷺ ؟ وما يَرِيدُ رسولُ الله ﷺ على النَّبسمِ ، ثم قال : لذلك تريدُ أن تَرجمي إلى رَفاعَةٍ ؟ لا ، حتى تَذوقَ عَذَابَهُ وتَذوقَ عُسْبَلَتِكَ »

٦٠٨٥ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ بْنِ الْخَطَّابِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَمِيدٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ « اسْمَعُ عَمْرُؤُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَعِنْدَهُ نِسْوَةٌ مِنْ قُرَيْشٍ بِأَنَّه وَبَسَّكَفَرُهُ عَالِيَةَ أَصَوَاتِهِنَّ عَلَى صَوْتِهِ ، فَلَمَّا اسْمَعُ عَمْرُؤُ تَبَادَرْنَ الْحِجَابَ ، فَأَذِنَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ ، فدخل ، وقلبي ﷺ يَضَعُكَ ، قَالَ : أَضْحَكَ اللَّهُ سِنَّكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، بَأْسُ أَنْتَ وَأُمِّي . فَقَالَ : عَجِبْتُ مِنْ هَؤُلَاءِ الْفُلَانِ سَكَنَ عِنْدِي ، لِمَا سَمِعْتُ صَوْتَكَ تَبَادَرْنَ الْحِجَابَ . قَالَ : أَنْتَ أَحَقُّ أَنْ يَهْبَنَ يَا رَسُولَ اللَّهِ . ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا فَقَالَ : يَا عَدُوَاتِ أَنْفُسِهِنَّ ، أَتَهْبَنُنِي وَلَمْ تَهْبَنِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ؟ قُلْنَ : إِنَّكَ أَظْفَرُ وَأَعْلَى مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : إِيهَ يَا ابْنَ الْخَطَّابِ ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا لَيْتَكَ الشَّيْطَانُ سَالِكًا جَاءَ إِلَّا سَلَكَ جَنًّا خَيْرَ جَنِّكَ »

٦٠٨٦ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَمِيدٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي الْعَاسِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ « لَمَّا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالطَّائِفِ قَالَ : إِنَّا قَاتِلُونَ غَدًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ . فَقَالَ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : لَا تَبْرَحْ أَوْ نَفْتَحْهَا . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : فَأَعْدُوا عَلَى الْقِتَالِ . قَالَ فَذَرُوا قِتَالَهُمْ قِتَالًا شَدِيدًا ، وَكَثُرَ فِيهِمُ الْجِرَاحَاتُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : إِنَّا قَاتِلُونَ غَدًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ . قَالَ فَسَكَنُوا فَضَحَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . قَالَ الْحَمْدُ : حَدَّثَنَا سُفْيَانٌ بِالْخَبَرِ كُلِّهِ »

٦٠٨٧ - حَدَّثَنَا مُوسَى حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ أَخْبَرَنَا ابْنُ شِهَابٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « أَتَى رَجُلٌ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ : هَلَكْتُ ، وَفُتُّ عَلَى أَهْلِي فِي رَمَضَانَ . قَالَ : أَعَتَقَ رَقَبَةً ، قَالَ : أَيْسَ لِي . قَالَ فَعَمَّ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ ، قَالَ : لَا أَسْتَطِيعُ . قَالَ : فَأَطِمْ سَتِينَ مِسْكِينًا ، قَالَ : لَا أَجِدُ . فَأَتَى بَرَقِي فِيهِ تَمْرٌ - قَالَ إِبْرَاهِيمُ : لِلرَّعْيِ الْبَسِ كَقَلِّ - فَقَالَ : أَيْنَ السَّائِلُ ؟ تَصَدَّقْ بِهَا . قَالَ : عَلَى أَقْرَمَنِي ؟ وَاللَّهِ مَا بَيْنَ لَابِقِيهِمَا أَهْلُ بَيْتٍ أَقْرَمُنَا . فَضَحَكَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ ، قَالَ : فَأَنْتُمْ إِذَا »

٦٠٨٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَوْسِيُّ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ « كُنْتُ أُمْنِيَّ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَعَلَيْهِ بُرْدٌ تَجْرَانِي فَنَظِمْتُ الْحَاشِيَةَ ، فَأَذْرَكَ أَرَابِي »

لجَبَدَ رِداءَهُ جَبْدَةً شَدِيدَةً ، قال أنس فَنظَرْتُ إلى صَفْحَةِ عاتِقِ النَّبِيِّ ﷺ وقد أَرَتَ فِيها حاشِيَةً للرِّداءِ مِنْ شَدَّةِ جَبْدَتِهِ ، ثُمَّ قال : يا عَمَد ، مُرِّ لي مِنْ مالِ اللَّهِ الَّذِي عِنْدَكَ . فَأَلْفَتَ لِيهِ فَضْحَكَ ، ثُمَّ أَمَرَ لَه بِمِطْءٍ »

٦٠٨٩ - **حَدَّثَنَا** ابْنُ أَبِي إِدْرِيسَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ عَنْ قَيْسٍ رَ عَنْ جَوْرِيرَ : قال ما حَبَّبَنِي النَّبِيُّ ﷺ مِنْذُ أَسَلْتُ ، وَلَا رَأَيْتُ إِلَّا نَبَسَ فِي وَجْهِهِ »

٦٠٩٠ - « وَلَقَدْ شَكَوْتُ إِلَيْهِ أَنِّي لَا أَتُبُّ عَلَى الْخَيْلِ ، فَضَرَبَ يَدَيْهِ فِي صَدْرِي وقال : اللَّهُمَّ ثَبِّتْهُ واجْعَلْهُ هادِياً مَمْدُوداً »

٦٠٩١ - **حَدَّثَنَا** عُمَرُ بْنُ الْفَتْحِيِّ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ هِشَامٍ قال أَخْبَرَنِي أَبِي عَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ أُمِّ سُلَيْمَةَ عَنْ أُمِّ سُلَيْمَةَ أَنَّ : يا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنْ لَكَ لَا يَسْتَعِي مِنْ الْخَفِيِّ ، هَلْ عَلَى الرَّأَةِ مُخْضَلٌ إِذَا احْتَلَتْ ؟ قال : نعم ، إِذَا رَأَتْ لَلاءَ . فَضَحَكَتْ أُمُّ سُلَيْمَةَ فَقَالَتْ : أَلَمْ تَحْتَمِلْ لِلْمَرْأَةِ ؟ قال لِلنَّبِيِّ ﷺ : نَبِمَ شَبَهَ الْوَلَدِ ؟

٦٠٩٢ - **حَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ قال حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنَا هَرُورُ أَنَّ أَبَا الْبَضْرِ حَدَّثَهُ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بَسَارٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : مَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ مُسْتَجِمًّا قَطُّ ضاحِكًا حَتَّى أَرَى مِنْهُ لَهَوَاتِهِ ، إِنَّمَا كَانَ يَتَبَسَّمُ »

٦٠٩٣ - **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ حَبِيبٍ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ . وقال لي خَلِيفَةُ حَدَّثَنَا يَزِيدُ ابْنُ زُرَّاعٍ حَدَّثَنَا سَعِيدٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَهُوَ يَخْطُبُ بِالْمَدِينَةِ فَقَالَ : قَطَطِ الْمَطَرُ ، فَاسْتَقِرَّ رَيْبُكَ . فَنظَرَ إِلَى السَّمَاءِ ، وَمَا رَأَى مِنْ سَحَابٍ ، فَاسْتَقَى ، فَذُشَّ السَّحَابُ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ ، ثُمَّ مَطَرُوا حَتَّى سَالَتْ مَتَاعِبُ الْمَدِينَةِ ، فَاذْهَبَتْ إِلَى الْجُمُعَةِ الْفَلَيْةِ مَا قُلِعَ . ثُمَّ قَامَ ذَلِكَ لِلرَّجُلِ - أَوْ غَيْرِهِ - وَالنَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ فَقَالَ : قَرِّفْنَا ، قَادِعَ رَيْبِكَ بِحَبْسِهَا عَنَّا ، فَضَحَكَ ثُمَّ قال : اللَّهُمَّ حَوَاتِنَا وَلَا عَلَيْنَا - سَرَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا - فَجَلَّ السَّحَابُ يَتَصَدَّعُ عَنِ الْمَدِينَةِ يَمِينًا وَشِمَالًا ، يُبْطِرُ مَا حَوْلَئِنَا ، وَلَا يُبْطِرُ فِيهَا شَيْءٌ ، يَرِيهِمُ اللَّهُ كَرَامَةً نَبِيَّهِ ﷺ وَإِجَابَةً دَعْوَتِهِ »

قوله (باب التَّبَسُّمِ وَالضَّحْكِ) قال أهلُ اللُّغَةِ : التَّبَسُّمُ مَبَادِيءُ الضَّحْكِ ، وَالضَّحْكُ انْبِساطُ الْوَجْهِ حَتَّى تَظْهَرَ الْأَسْنَانُ مِنَ السُّرُورِ ، فَإِنْ كَانَ بِصَوْتٍ وَكَانَ بِحَيْثُ يَسْمَعُ مِنْ بَعْدِ فَهُوَ الْقَهْقَرَةُ وَالْأَفْهُو الضَّحْكُ ، وَإِنْ كَانَ بِلا صَوْتٍ فَهُوَ التَّبَسُّمُ ، وَتَسْمَى الْأَسْنَانُ فِي مَقْدَمِ الْفَمِ الضَّوَاهِكُ وَهِيَ الثَّنَائِبُ وَالْإِنْيَابُ وَمَا يَلِيسُ وَتَسْمَى التَّوَاهِكُ . **قوله**

(وقالت قاطمة أمّ النبي ﷺ فضحك) هو طرف من حديث لعائشة عن قاطمة عليها السلام مرّ بهامه وشرحه في الوفاة النبوية . قوله (وقال ابن عباس : أن الله هو الضحك وأبكى) أى خافى في الإنسان الضحك والبكاء ، وهذا طرف من حديث لابن عباس تقدم في الجناز ، وأشار فيه ابن عباس - بجواز البكاء بغير نياحة - إلى قوله تعالى في سورة النجم (وأنه هو الضحك وأبكى) ثم ذكر في الباب تسعة أحاديث تقدم أكثرها وفي جميعها ذكر التيسيم أو الضحك ، وأسبابها مختلفة لكن أكثرها للتعب ، وبعضها للاعجاب ، وبعضها لللاطف : الأول حديث عائشة في قصة امرأة رقيقة ، والغرض منه قولها فيه « وما يزيد رسول الله ﷺ على التيسيم » وقد مر شرحه مستوفى في كتاب الصلاة ، وقوله فيه « وابن سعيد بن العاص جالس ، وقع في رواية الاصيلي عن الجرجاني « وسعيد بن العاص ، والصواب الاول وهو خالد وقد وقع مسمى فيما مضى . الثاني حديث سعد « استأذن عمر ، تقدم شرحه مستوفى في مناقب عمر ، والغرض منه قوله « والنبي ﷺ يضحك ، فقال : أضحك الله سنك ، ويستفاد منه ما يقال للكبير إذا ضحك ، وإسماعيل شيخه فيه هو ابن أبي أويس كما جرم به المزى ، وقال أبو علي الجبائي : لعنه ابن أبي أويس . قلت : وقد تقدم في فضائل الأوصار حديث قال فيه البخاري « حدثنا إسماعيل بن عبد الله حدثنا إبراهيم بن سعد ، وإسماعيل هذا هو ابن أبي أويس جرم ، وهو يؤيد ما جرم به المزى . الحديث الثالث حديث عمرو هو ابن دينار عن أبي العباس وهو الشاعر عن عبد الله بن عمر ، كذا للكثير بضم العين ، ولحموى وحده هنا « عمرو ، بفتحها والصواب الاول ، وقد تقدم بيانه في غزوة الطائف مع شرح الحديث ، والغرض منه هنا قوله « فضحك رسول الله ﷺ » . وقوله فيه « لا نبرح أو نفتحها ، قال ابن التين : ضبطناه بالرغف والصواب النصب ، لأن « أو ، إذا كانت بمعنى « حتى ، أو « إلى أن ، أصبت وهى هنا كذلك . قوله (قال الحميدى حدثنا سفيان بالخبر ك) تقدم بيان من وصله في غزوة الطائف ، ووقع في رواية الكشمي « حدثنا سفيان كله بالخبر » والمعنى أنه ذكر بصريح الاخبار في جميع السند لا بالعنعنة . الحديث الرابع ، قوله (حدثنا موسى) هو ابن إسماعيل وإبراهيم هو ابن سعد . قوله (حدثنا ابن شهاب) هذا إنما سمعه إبراهيم بن سعد من الزهري ، وقد سبق في الحديث الثاني أنه روى عنه بواسطة صالح بن كبسان بينهما . وقصة الجحامس في رمضان تقدم شرحها في كتاب الصيام ، وقوله فيه « قال إبراهيم ، هو ابن سعد وهو موصول بأحمد المذكور ، وقوله « والعرق المسكتل ، فيه بيان لما أدرجه غيره لمجل نفسه العرق من نفس الحديث ، والغرض منه قوله « فضحك حتى بدت نواجذه ، والنواجذ جمع ناجة بالنون والهم والمضجمة هي الاضراس ، ولا تكاد تظهر الا عند المبالغة في الضحك ، ولا منافاة بينه وبين حديث عائشة ثامن أحاديث الباب « ما رأيت النبي ﷺ مستجعما قط ضاحكا حتى أرى منه لهواته ، لأن المثبت مقدم على الثاني قاله ابن بطال ، وأقوى منه أن الذي فقهه غير الذي أثبت أبو هريرة ، ويحتمل أن يريد بالنواجذ الانياب مجازا أو تساعها بالانياب مرة (١) فقد تقدم في الصيام في هذا الحديث بلفظ « حتى بدت أنيابها » ، والذي يظهر من مجموع الاحاديث أنه ﷺ كان في معظم أحواله لا يريد على التيسيم ، وربما زاد على ذلك فضحك ، والمكروه من ذلك إنما هو الإكثار منه أو الزمراط فيه لانه يذهب الوقار ، قال ابن بطال : والذي ينبغي أن يقتدى به من فعله ما اظب عليه من ذلك ،

(١) لم هنا سلطانا تمامه « فغير بالنواجذ منه وبالانياب منه الخ »

فقد روى البخارى في «الأدب المفرد» وابن ماجه من وجهين عن أبى هريرة رفعه «لا نكثر الضحك فان كثرة الضحك تميت القلب». الحديث الخامس حديث أنس، **قوله** (مالك) قال الدارقطنى لم أر هذا الحديث عند أحد من رواة الموطأ إلا عند يحيى بن بكير ومنع بن عيسى، ورواه جماعة من رواة الموطأ عن مالك لكن خارج الموطأ، وزاد ابن عبد البر أنه رواه في الموطأ أيضا مصعب بن عبد الله الزبيرى وسليمان بن صرد. قلت: ولم يخرج به البخارى إلا من رواية مالك، وأخرجه مسلم أيضا من رواية الأوزاعى ومن رواية همام ومن رواية عكرمة بن عمار كلهم عن إسحق بن أبى طلحة، وساقه على لفظ مالك وبين بعض لفظ غيره. **قوله** (كنت أمشى) في رواية الأوزاعى «أدخل المسجد». **قوله** (وعليه برد) في رواية الأوزاعى «رداء». **قوله** (نجرانى) بفتح النون وسكون الجيم نسبة الى نجران بلد معروف بين الحجاز وأثين، وتقدم في أواخر المفادى. **قوله** (غليظ الحاشية) في رواية الأوزاعى «الصنفة» بفتح المهملة وكسر النون بعدها قاء وهى طرف الثوب بما يل طرته. **قوله** (فأدركه أعرابى) زاد همام «من أهل البادية» وفي رواية الأوزاعى «لجاء أعرابى من خلفه». **قوله** (لجند) بفتح الجيم والموحدة بعدها ذال معجمة، وفي رواية الأوزاعى «لجذب» وهى بمعنى جند. **قوله** (جندة شديدة) في رواية عكرمة «حتى رجع النبي ﷺ في نحر الأعرابى». **قوله** (قال أنس فنظرت الى صفة عاتق) في رواية مسلم «صنق» وكذا عند جميع الرواة عن مالك، وكذا في رواية الأوزاعى. **قوله** (أثرت فيها) في رواية السكشمى «بها» وكذا المسلم من رواية مالك، وفي رواية همام «حتى انشق البرد وذهبت حاشيته في حقه» وزاد أن ذلك وقع من الأعرابى لما وصل النبي ﷺ الى حجرته، ويجمع بأنه لقيه خارج المسجد فأدركه لما كاد يدخل فكلمه أو مسك بشو به لما دخل، فلما كاد يدخل الحجره خشى أن يفوته لجنده. **قوله** (مرلى) في رواية الأوزاعى «أعطنا». **قوله** (فضحك) في رواية الأوزاعى «قتبسم» ثم قال مرواله، وفي رواية همام «وأمر له بشىء» وفي هذا الحديث بيان حله ﷺ وصبره على الآذى فى النفس والمال والتجاوز على جفاء من يريد تألفه على الإسلام، وليتأشى به الولاة بعده فى خلقه الجليل من الصفع والاضغاض والدفع بالئى هى أحسن. الحديث السادس حديث جرير وهو ابن هيد أفة البجل، وابن نمير هو محمد بن عبد الله بن نمير، وابن إدريس هو عبد الله، وإسماعيل هو ابن أبى خالد، وقيس هو ابن أبى حازم، والجميع كوفيون، والغرض منه قوله «ولا رأى الا تبسم» وتقدم فى المناقب بلفظ «لا ضحك» ومما متقاربان، والتبسم أوائل الضحك كما تقدم، وبقية شرحه هناك. الحديث السابع حديث أم سلمة فى سؤال أم سلمة «هل على المرأة من غسل» وقد تقدم شرحه مستوفى فى كتاب الطهارة، والغرض منه قوله «فضحكت أم سلمة» لوقوع ذلك بمحضرة النبي ﷺ ولم ينكر عليها ضحكها وإنما أنكر عليها إنكارها احتلام المرأة. الحديث الثامن، **قوله** (عمر) هو ابن الحارث المصرى، وأبو النضر هو سالم. **قوله** (مستجمعا فظ ضاحكا) في رواية السكشمى «مستجمعا ضحكا» أى مبالغا فى الضحك لم يترك منه شيئا، يقال استجمع السيل: اجتمع من كل موضع، واستجمعت للمرأة أموزة: اجتمع له ما يحبه، فعمل هذا قوله «ضاحكا منصوب على التمييز وإن كان مشتقا مثل الله دره فارسا أى ما رأيت مستجمعا من جهة الضحك بحيث يضحك ضحكا تاما مقبلا بكلية على الضحك، والهورات بفتح اللام والهاء جمع لحاة وهى اللحية التى بأعلى الحنجرة من أقصى الفم، وهذا القدر المذكور طرف من حديث تقدم بتأمله وشرحه فى تفسير سورة الاحقاف. الحديث التاسع حديث أنس فى قصة الذى طلب الاستقاء ثم

الاستصحاء ، والغرض منه تحكيم عند قول القائل « غرقنا » ، وأورده من وجهين عن قتادة ، وسأفه هنا على لفظ سعيد بن أبي عروبة ، وسأفه في الدعوات على لفظ أبي عروبة ، ومحمد بن محبوب شيخه هو أبو عبد الله البنان البصري ، وهو غير محمد بن الحسن الذي لقيه محبوب ، وهم من رُحدهما كشيخنا ابن الملقن فانه جزم بذلك وزعم أن البخاري روى عنه هنا وروى عن رجل عنه ، وليس كذلك بل هما اثنان أحدهما في عداد شيوخ الآخر ، وشيخ البخاري اسمه محمد واسم أبيه محبوب والآخر اسمه محمد واسم أبيه الحسن ومحبوب لقب محمد لا لقب الحسن ، وقد أخرج له البخاري في كتاب الاحكام حديثا واحدا قال فيه « حدثنا محبوب بن الحسن ، وسبب الوم أنه وقع في بعض الاسانيد ، حدثنا محمد بن الحسن محبوب ، فظنوا أنه لقب الحسن وليس كذلك »

٦٩ - باب قول الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين)

وما ينهى عن الكذب

٦٠٩٤ - **حدثنا** عثمان بن أبي شيبة **حدثنا** جرير بن منصور عن أبي واثلر « عن عبد الله رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : « إن الصدق يهدي إلى البر ، وإن البر يهدي إلى الجنة ، وإن الرجل ليصدق حتى يكون صديقا . وإن الكذب يهدي إلى الفجور ، وإن الفجور يهدي إلى النار ، وإن الرجل ليكذب حتى يُكتبَ عند الله كذابا . »

٦٠٩٥ - **حدثنا** ابن سلام **حدثنا** إسماعيل بن جعفر عن أبي سهيل نافع بن مالك بن أبي عاصم عن أبيه « عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : آية المنافق ثلاث : إذا حدث كذب ، وإذا وعد أخلف ، وإذا ائتمن خان ، »

٦٠٩٦ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل **حدثنا** جرير **حدثنا** أبو رجاء عن « ثمرة بن جندب رضي الله عنه قال : قال النبي ﷺ : رأت رجلين أتياي قالا الذي رأيته يُشَقُّ شِدْقُهُ فَكَذَّابٌ ، يَكْذِبُ بِالسَّكْذِبَةِ تَحْمَلُ عَنْهُ حَتَّى تَبْلُغَ الْآفَاقَ ، فَيُصْعَقُ بِهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ »

قوله (باب قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين) وما ينهى عن الكذب) قال الراغب أصل الصدق والكذب في القول ماضيا كان أو مستقبلا وعدا كان أو غيره ، ولا يكونان بالقصد الاول إلا في الخبر ، وقد يكونان في غيره كالاستفهام والطلب ، والصدق مطابقة القول للضمير والخبر عنه ، فان انخرم شرط لم يكن صدقا ، بل إما أن يكون كذبا أو مترددا بينهما على اعتبارين ، كقول المنافق : محمد رسول الله فانه يصح أن يقال صدق لكون الخبر عنه كذلك ، ويصح أن يقال كذب لخالفه قوله (ضميره) . والصدقين من كثرة منه الصدق ، وقد يستعمل الصدق والكذب في كل ما يحق في الاعتقاد ويحصل نحو صدق ظني ، وفي الفعل نحو صدق في القتال ، ومنه (قد صدقت الرويا) اهـ ملخصا . وقال ابن التين : اختلف في قوله (مع الصادقين) فقبل منهماء مثلهم

وقيل منهم . فأت : وأظن المصنف لما يذكر الآية الى قصة كعب بن مالك وما آداء صدقه في الحديث الى الخبر الذي ذكره في الآية أنه وقع له ما وقع من ترك المسلمين كلامه تلك المدة حتى ضاقت عليه الأرض بما رحبت ثم من الله عليه بقبول توبته . وقال في قصته : ما أنعم الله علي من نعمة بعد اذ هداني للإسلام أعظم في نفسي من صدق أن لا أكون كذبت فأهلك كما هلك الذين كذبوا ، وقال الفزالي : الكذب من قبايح الذنوب ، وليس حراما لعينه بل لما فيه من الضرر ، ولذلك يؤذن فيه حيث يتعين طريقا الى المصلحة . وتعقب بأنه يلزم أن يكون الكذب - اذالم يها عنه ضرر - مباحا ، وليس كذلك ، ويمكن الجواب بأنه يمنع من ذلك حسا للمادة فلا يباح منه الا ما يترتب عليه مصلحة ، فقد أخرج البيهقي في د الشعب ، بسند صحيح عن أبي بكر الصديق قال : الكذب يمانئ بثلاث : وأخرجه عنه مرفوعا وقال : الصحيح موقوف ، وأخرج البراء من حديث سعد بن أبي وقاص رفعه قال : يطبع المؤمن على كل شيء ، الا الحيانة والكذب ، وسنده قوى . وذكر الدارقطني في العلل ، أن الاشبه أنه موقوف ، وشاهد المرفوع من مرسل صفوان بن سليم في الموطأ قال ابن التين : ظاهره يعارض حديث ابن مسعود ، واجمع بينهما حمل حديث صفوان على المؤمن الكامل . قوله (جرير) هو ابن عبد الحميد ، ومنصور هو ابن المعتز ، وأما جرير المذكور في ثاثة أحاديث الباب فهو ابن حازم . قوله (إن الصدق يهدي) بفتح أوله من الهداية وهي الدلالة الموصلة الى المطلوب ، هكذا وقع أول الحديث من رواية منصور عن أبي وائل ، ووقع في أوله من رواية الأعمش عن أبي وائل عند مسلم وأبي داود والترمذي . عليكم بالصدق فإن الصدق ، وفيه دواياكم والكذب فإن الكذب الخ ، . قوله (الى البر) بكسر الموحدة أصله التوسع في فعل الخير ، وهو اسم جامع للخيرات كلها ، ويطلق على العمل الخالص الدائم . قوله (وإن البر يهدي الى الجنة) قال ابن بطلان : مصداقه في كتاب الله تعالى (إن الابرار لنعم) . قوله (وإن الرجل ليصدق) زاد في رواية الأعمش : ويتحرى الصدق ، وكذا زادما في الشق الثاني . قوله (حتى يكون صديقا) في رواية الأعمش : حتى يكتب عند الله صديقا ، قال ابن بطلان : المراد أنه يتسحر منه الصدق حتى يستحق اسم المبالغة في الصدق . قوله (ان الكذب يهدي الى الفجور) قال الراغب : أصل الفجر الشق ، فالفجور شق ستر الديانة ، ويطلق على الميل الى الفساد وعلى الانبعاث في المعاصي ، وهو اسم جامع للشر . قوله (ان الرجل ليكذب حتى يكتب) في رواية الكشميني : يكون ، وهو وزن الاول ، والمراد بالسكينة الحكم عليه بذلك واظهاره للمخلوقين من الملائكة والاعمال . والقاء ذلك في قلوب أهل الأرض ، وقد ذكره مالك بلاغا عن ابن مسعود وزاد فيه زيادة مفيدة ولفظه : لا يزال العبد يكذب ويتحرى الكذب فينتكس في قلبه نكتة سوداء حتى يسود قلبه فيكتب عند الله من الكاذبين ، قال النووي قال العلماء : في هذا الحديث حث على تحرى الصدق وهو قصده والاعتناء به . وعلى التحذير من الكذب والتساهل فيه ، فانه اذا تساهل فيه كثر منه فيعرف به . قلت : والتقييد بالتحرى وقع في رواية أبي الاحوص عن منصور بن المعتز عند مسلم ولفظه : وان العبد ليتحرى الصدق ، وكذا قال في الكذب ، وعنده أيضا في رواية الأعمش عن شقيق وهو أبو وائل وأوله عنده : عليكم بالصدق ، وفيه : وما يزال الرجل يصدق ويتحرى الصدق ، وقال فيه : وما يزال الرجل يكذب ويتحرى الكذب ، فذكره ، وفي هذه الزيادة اشارة الى أن من توى الكذب بالقصد الصحيح الى الصدق صار له الصدق بجمية حتى يستحق الوصف به ، وكذلك عكسه ، وليس المراد أن الحد راغم فيهما يختص بمن يقصد اليهما

قط ، وإن كان الصادق في الأصل مدوحا والكاذب مذموما . ثم قال النووي : واعلم أن الموجود في نسخ البخاري ومسلم في بلادنا وغيرها أنه ليس في متن الحديث الا ما ذكرناه قاله القاضي عياض ، وكذلك نقله الحميدي ، ونقل أبو مسعود عن كتاب مسلم في حديث ابن مثنى وابن بشار زيادة وهي « أن شر الروايا روايا الكذب » ، لأن الكذب لا يسلب منه جد ولا هزل ، ولا يعد الرجل صبيبه ثم يخلفه ، فذكر أبو مسعود أن مسلما روى هذه الزيادة في كتابه ، وذكرها أيضا أبو بكر البرقاني في هذا الحديث ، قال الحميدي : وليست ههنا في كتاب مسلم ، والروايا جمع روية بالشديد وهو ما يتروى فيه الانسان قبل قوله أو فعله . وقيل هو جمع رواية أى الكذب والهاء للبيان . قلت : لم أر شيئا من هذا في « الاطراف لابن مسعود » ولا في « الجمع بين الصحيحين للحميدي » ، فلعلهما ذكراه في غير هذين الكتابين . ثم ذكر حديث أبي هريرة « آية المنافق ثلاث : اذا حدث كذب ، والحديث ، وقد تقدم شرحه في كتاب الايمان » ، وطرفا من حديث سمرة في المنام الطويل المقدم ذكره وشرحه في « المجاز » ، وفيه والذي رأيته يشق شدة الكذاب ، قال ابن بطال : اذا كرر الرجل الكذب حتى استحق اسم المبالغة بوصف بالكذب لم يكن من صفات كلة المؤمنين بل من صفات المنافقين ، يعني فلهمذا عقب البخاري حديث ابن مسعود بحديث أبي هريرة . قلت : وحديث أبي هريرة المذكور هنا في صفة المنافق يشمل الكذب في القول والفعل ، والقصد الاول في حديثه والثاني في امارته والثالث في وعده ، قال : وأخبر في حديث سمرة يعقوب الكاذب بأنه يشق شدة وذلك في موضع المعصية وهو فعله الذي كذب به . قلت : ومناسبتة للحديث الاول أن عقوبة الكاذب أطلقت في الحديث الاول بالنار فكان في حديث سمرة بيانا . **قوله** في حديث سمرة (قال الذي رأيته يشق شدة فكذاب) هكذا وقع بالفاء واستشكل بأن الموصول الذي يدخل خبره الفاء يشترط أن يكون مفعلا عاما ، وأجاب ابن مالك بأنه قول المعين المهم منزلة العام إشارة الى اشتراك من يتصف بذلك في العقاب المذكور ، والله أعلم

٧٠ - باب الهدى الصالح

٦٠٩٧ - حدثني إسحاق بن إبراهيم قال قلت لأبي أسامة أحدثكم الأعشى سمعت حذيفة قال « سمعت حذيفة يقول : إن أشبه الناس ذلا وتنتا وهذا برسول الله ﷺ ابن أم عبيد ، من حين يخرج من بيته إلى أن يرجع إليه ، لا تدري ما يصنع في أهله إذا خلا »

٦٠٩٨ - حدثنا أبو الوليد حدثنا شعبة عن مخارق قال سمعت طارقا قال « قال عبيد الله ابن الحسن الحديث كتاب الله ، وأحسن الهدى هدى محمد ﷺ »

[الحديث ٦٠٩٨ - طرفه في : ٧٧٧]

قوله (باب الهدى الصالح) يفتح الهاء وسكون الدال هو الطريقة الصالحة ، وهذه الترجمة لفظ حديث أخرجه البخاري في « الأدب المفرد » من وجهين من طريق قابوس بن أبي ظبيان عن أبيه عن ابن عباس رفعه ، الهدى الصالح والسمت الصالح والاقتصاد جزء من خمسة وعشرين جزءا من النبوة ، وفي الطريق الأخرى جزء من سبعين جزءا من النبوة ، وأخرجه أبو داود وأحمد باللفظ الاول وسنده حسن ، وأخرجه الطبراني من وجه آخر

عن ابن عباس بلفظ «خمة وأربعين» ، وسنده ضعيف ، وستأتي الإشارة الى طريق الجمع بين هذه الروايات في التعبير في شرح حديث الروايات الصالحة ، قال التوربشتي : الاقتصاد على ضربين : أحدهما ما كان متوسطا بين محمود ومذموم كالترسب بين الجور والعدل ، وهذا المراد بقوله تعالى ﴿ ومنهم مقتصد ﴾ ، وهذا محمود ومذموم بالنسبة ، والثاني متوسط بين طرفي الإفراط والتفريط كالجلود فإنه متوسط بين الاسراف والبخل ، وكالجماعة قائما متوسطا بين التهور والحيث ، وهذا هو المراد في الحديث . قوله (حدثني إسحاق بن إبراهيم) هو ابن راهوية ونس البخاري لفظه ، ولكنه حذف من آخره قول أبي أسامة وهو ثابت في مسند إسحاق فقال في آخر الحديث « فأقر به أبو أسامة وقال نعم » وشقيق هو أبو وائل . قوله (دلا) بفتح الميملة وتشديد اللام هو حسن الحركة في المشي والحديث وغيرهما ، ويطلق أيضا على الطريق . قوله (وستأتي) بفتح الميملة وسكون الميم هو حسن المنظر في أمر الدين ، ويطلق أيضا على القصد في الأمر وعلى الطريق والجهة . قوله (وهديا) قال أبو عبيد : الهدى والهدل متقاربان ، يقال في السكينة والوقار وفي الأهلية والمنظر والشائيل قال : والسمت يكون في حسن الهيئة والمنظر من جهة الخير والدين لامن جهة الجمال والروية ، ويطلق على الطريق ، وكلاهما جيد بان يكون له هيئة أهل الخير على طريقة أهل الاسلام . قوله (لابن أم عبد) بفتح اللام وهي تأكيد بعد التأكيد بأن المكسورة التي في أول الحديث وابن أم عبد هو عبد الله بن مسعود ، ووقع في رواية محمد بن عبيد عن الأعشى عند الاسماعيلي بلفظ « عبد الله بن مسعود » وفي الحديث فضيلة لابن مسعود جليلة لشهادة حذيفة له بأنه أشد الناس شهبا رسول الله ﷺ في هذه الخصال ، وفيه توفيق حذيفة حيث قال « من حين يخرج الى أنه يرجع » فإنه اقتصر في الشهادة له بذلك على ما يمكنه معاهدته ، وإنما قال « لا أدري ما يصنع في أهله » لأنه جوز أن يكون إذا خلا يكون في انبساطه لأهله يزيد أو ينقص عن هيئة رسول الله ﷺ في أهله ، ولم يرد بذلك اثبات نقص في حق عبد الله رضي الله عنه . وقد أخرج أبو عبيد في « غريب الحديث » أن أصحاب عبد الله بن مسعود كانوا ينظرون الى سمته وهديه ودله فيقتدون به ، فكان الحامل لهم على ذلك حديث حذيفة . وأخرج البخاري في « الادب المفرد » من طريق زيد بن وهب سمعت ابن مسعود قال : اطلبوا أن حسن الهدى في آخر الزمان خير من بعض العمل ، وسنده صحيح ، ومثله لا يقال من قبل الراعي ، فكان ابن مسعود لأجل هذا كان يحرص على حسن الهدى ، وقد استشكل الداردي الفارح بقول حذيفة في ابن مسعود قول مالك « كان عمر أشبه الناس بهدي رسول الله ﷺ » وأشبه الناس بعمرائه عبد الله ، وبعبد الله ابنه سالم . قال الداودي : وقول حذيفة يقدم على قول مالك ، ويمكن الجمع باختلاف متعلق الشبه بحمل شبه ابن مسعود بالسمت وما ذكر منه ، وقول مالك بالقوة في الدين ونحوها ، ويحتمل أن تكون مقالة حذيفة وقعت بعد موت عمر ، ويؤيد قول مالك ما أخرج البخاري في « كتاب رفع اليدين » عن جابر قال « لم يكن أحد منهم ألزم لطريق النبي ﷺ من عمر » وفي السنن ومستدرک الحاكم عن عاتقة قالت « ما رأيت أحدا كان أشبه سمثا وهديا ودلا برسول الله ﷺ من فاطمة عليها السلام . قلت : ويجمع بالحل في هذا على النساء ، وأخرج أحمد عن عمر « من مره أن ينظر الى هدى رسول الله ﷺ فلينظر الى هدى عمرو بن الأسود » . قلت : ويجمع بالحل على من بعد الصحابة ، وعن عبد الرحمن بن جبير بن نفير « حج عمرو بن الأسود فرآه ابن عمر يصلي فقال : ما رأيت أشبه صلاة

ولا هديا ولا خشوعا ولا لبسة برسول الله ﷺ من هذا الرجل ، انتهى . وعمره المذكور (١) .
 (عن عمارق) هو ابن عبد الله ويقال ابن خليفة الأحسى وطارق هو ابن شهاب الأحسى . قوله (قال قال عبد الله) في رواية الاسماعيل . كان عبد الله يقول ، وعبد الله هو ابن مسعود ؛ وجوز ابن بطال بان عبد الله هذا هو ابن عمر فورم في ذلك ، قوله (ان احسن الحديث كتاب الله ، واحسن الهدى هدى محمد) هو يفتتح الهاء كما في الترجمة وروى بعضها ضد الضلال ، زاد أبو خليفة عن أبي الوليد شيخ البخارى فيه في آخره : وشر الامور محدثاتها (وان ما نوعدون لآت وما انتم بمحققين) أخرجه أبو نعيم في المستخرج ، وسيأتى في كتاب الاعتصام من وجه آخر عن ابن مسعود وفيه هذه الزيادة بلفظها وسأذكر شرحها هناك ان شاء الله تعالى . هكذا رأيت هذا الحديث في جميع الطرق موقوفا ، وقد ورد بعضه مرفوعا من طريق أبي الاحوص عن ابن مسعود أخرجه أصحاب السنن ، وجاء أكثره مرفوعا من حديث جابر أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي واحد وابن ماجه وغيرهم من طريق جعفر بن محمد ابن علي بن الحسين عن أبيه ع ، جابر بالفاظ مختلفة ، منها لأحمد عن يحيى القطان عن جعفر به ، ان رسول الله ﷺ كان يقول في خطبته بعد التشهد : ان احسن الحديث كتاب الله ، واحسن الهدى هدى محمد ، قال يحيى ولا أعلمه الا قال ، وشر الامور محدثاتها ، الحديث ، وفي لفظ لمسلم من طريق عبد الوهاب الثقفي عن جعفر بن محمد في أثناء حديث قال فيه : وبقول : أما بعد ان خير الحديث كتاب الله ، وخير الهدى هدى محمد ، وشر الامور محدثاتها ، وكل بدعة ضلالة ، الحديث

٧١ - باب الصبر في الآذى . وقول الله تعالى ﴿ إِنَّمَا يَوْتَى الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾

٦٠٩٩ - حدثنا مسددٌ حدثنا يحيى بن سعيد عن سُفيانَ قال حدثني الأعمشُ عن سفيان بن عيينة عن أبي عبد الرحمن ثعلبي « عن أبي موسى » رضى الله عنه عن النبي ﷺ قال : ليس أحدٌ - أو ليس شيء - أصبرَ على آذى سمعه من الله ، إنهم كَيِّدُونَ له ولداً ، وإنه ليما فيهم ويرزقهم ، [الحديث ٦٠٩٩ - طرفه في : ٧٢٧٨]

٦١٠٠ - حدثنا عمر بن حفصه حدثنا أبي حدثنا الأعمشُ قال سمعتُ شقيقاً يقول قال عبد الله :

قسمَ النبي ﷺ قسمه - كهمن ما كان يقدم - فقال رجلٌ من الانصار : والله إنها أقسمة ما أريد بها وجهُ الله . قلتُ : أما لأقولنَ قسماً ؟ . فأنبتته - وهو في أصحابه - فسارَ رثته - فشقَّ ذلك على النبي ﷺ وتغير وجهه وغضب ، حتى وُردتْ أُنَى لم أكن أخبرته . ثم قال : قد أوفى موسى بأكثر من ذلك فصبر ، راجع ٢١٥٠

قوله (باب الصبر في الآذى) أى حبس النفس عن المجازاة على الآذى قولاً أو فعلاً ، وقد يطلق على الحلم (وقول الله تعالى : إنما يوفى الصابرون أجرهم بغير حساب) . قال بعض أهل العلم : الصبر على الآذى جهاد النفس ، وقد جعل الله النفس على التألم بما يفعل بها ويقال فيها . ولهذا شق على النبي ﷺ فنبههم له الى الجور في القسمة ،

لكنه حلم من القائل فصبر لما علم من جزيل ثواب الصابرين وأن الله تعالى يأجره بغير حساب ، والصابر أعظم أجرا من المنفق لأن حسنة مضاعفة الى سبعة مائة ، والحسنة في الاصل بمشر أمثالها الا من شاء الله أن يزيد ، وقد تقدم في أوائل الإيمان حديث ابن مسعود : الصبر نصف الإيمان ، وقد ورد في فضل الصبر على الأذى حديث ليس على شرط البخاري ، وهو ما أخرجه ابن ماجه بسند حسن عن ابن عمر رفته : المؤمن الذي يحاطل الناس ويصبر على أذى غير من الخدي لا يحاطل الناس ولا يصبر على أذى ، وأخرجه الترمذي من حديث صحابي لم يسم . **قوله** حديث أبي موسى (ليس أحد أو ليس شيء) هو شك من الراوي ، وقد أخرجه النسائي عن عمرو بن حل عن يحيى ابن سعيد بسند البخاري وقال فيه : واحد ، بغير شك . **قوله** (أصبر على أذى) هو بمعنى الحلم ، أو أطلق الصبر لأنه بمعنى الحس والمعاد به حبس العقوبة على مستحقها عاجلا وهذا هو الحلم . **قوله** (حل أذى سمعته من الله) قد بينه في بقية الحديث ، وهو أنهم يشركون به ويرزقهم ، وسأيت شرحه مستوفى في كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى . **قوله** (قال عبد الله) هو ابن مسعود ووقع في رواية سفيان عن الأعمش الماضية في باب من أخبر صاحبه بما يعلم ، بلفظ : عن ابن مسعود . **قوله** (قسم النبي ﷺ قسما) في رواية شعبة عن الأعمش أنها قسمة غنائم حنين ، وفي رواية منصور عن أبي وائل : لما كان يوم حنين آنر النبي ﷺ ناسا في القسمة أعطى الاقرح بن حابس مائة من الابل وأعطى عيينة بن حصن مائة من الابل وأعطى ناسا من أشراف العرب ، وقد تقدم ايضا ذلك في غزوة حنين **قوله** (فقال رجل من الأنصار) تقدمت تسميته في غزوة حنين والرد هل من زعم أنه حرقوس بن زهير . **قوله** (والله إنها لقسمة ما أريد بها وجه الله) قد تقدم في غزوة حنين من وجه آخر بلفظ : ما أراد ، هل البتة : لفاعل وفي رواية منصور : ما عدل فيها ، وهو يضم أوله على البناء للجهول . **قوله** (قلت أما لأفولن) قال ابن التين : هي بتخفيف الميم ووقع في رواية : أما ، بتشديدها وليس بيمين . قلت : وقع التشميمي دأ ، بغير ألف وهو يؤيد التخفيف ، ويوجه التشديد على أن في السلام حذفا تقديره أما اذ قلت ذلك لأفولن . **قوله** (فتش ذلك عليه وتغير وجهه) قد تقدم قبل أكثر من سيرة أبواب بلفظ : فتمر وجهه ، وهو بالعين المهملة ويجوز بالمعجمة . **قوله** (حتى وددت أني لم أكن) في رواية : أنه بفتح وتخفيف . **قوله** (ثم قال قد أودى موسى بأكثر من هذا فصبر) في رواية شعبة عن الأعمش : رحم الله موسى قد أودى ، فذكره وزاد في رواية منصور : فقال فن يعدل إذا لم يعدل الله ورسوله ، رحم الله موسى ، الحديث . وفي هذا الحديث جواز إخبار الامام وأهل الفضل بما يقال فيهم مما لا يطيق بهم ليحذروا القاتل ، وفيه بيان ما يباح من الغيبة والنهي لأن صورتها موجودة في صنيع ابن مسعود هذا ولم ينكره النبي ﷺ ، وذلك أن قصد ابن مسعود كان نصيح النبي ﷺ وإعلامه بمن يظن فيه عن يظن الاسلام ويبطل التفات ليحذر منه ، وهذا جائز كما يجوز التجسس على الكفار ايومن من كيدهم ، وقد ارتسب الرجل المذكور بما قال إنما عظيما فلم يكن له حرمة . وفيه أن أهل الفضل قد يغضبهم ما يقال فيهم مما ليس فيهم ، ومع ذلك فيقولون ذلك بالصبر والحلم كما صنع النبي ﷺ اقتداء بموسى عليه السلام ، وأشار بقوله : قد أودى موسى ، إل قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تكونوا كالذين آذوا موسى) قد حكى في صفة إذا لم ثلاث قصص : إحداها قولهم هو آذر ، وقد تقدم ضبط ذلك وشرحه في قصة موسى من أحاديث الانبياء . ثانيا في قصة موت هارون ، وقد اوضحته ايضا في قصة موسى . ثالثا في قصته مع قارون حيث أمر البغي أن تزعم أن موسى

راودها حتى كان ذلك سبب هلاك قارون ، وقد تقدم ذلك في قصة قارون في آخر أخبار موسى من أحداث الانبياء

٧٢ - باب من لم يواجه الناس بالعتاب

٦١٠١ - **عمر بن حفص** حدثنا أبي حدثنا الأعمش حدثنا مسلم عن مسروق قال عاتشة : صنع النبي ﷺ شيئاً فرخص فيه ، فتنزه عنه قوم ، فبلغ ذلك النبي ﷺ فخطب فحيد الله ثم قال : ما بال أقوام يتنزهون عن الشيء أصنعه ، فوالله إني لأعلمهم بالله وأشدهم له خشية .
[الحديث ٦٦٠١ - طوله في : ٧٣٠١]

٦١٠٢ - **عمر بن عبدان** أخبرنا عبد الله أخبرنا شعبة عن قتادة سمعت عبد الله - هو ابن أبي عتبة - مولى أنس - عن أبي سعيد الخدري قال كان النبي ﷺ أشد حياء من العذراء في خدرها ، فإذا رأى شيئاً يكرهه عرفناه في وجهه ،

قوله باب من لم يواجه الناس بالعتاب (أى حياء منهم . **قوله** (مسلم) هو ابن صبيح أبو الضحى ، ووم من زعم أنه ابن عمران الطمين ، وقد أخرجه مسلم من طريق جرير عن الأعمش فقال د عن أبي الضحى ، ومن طريق حفص بن غياث التي أخرجهما البخاري من طريقه فقال نحو جرير ، ومن طريق عيسى بن يونس عن الأعمش كذلك ، ومن طريق أبي معاوية عن الأعمش عن مسلم ، **قوله** (صنع النبي ﷺ) شيئاً فرخص فيه) في رواية مسلم من طريق أبي معاوية عن الأعمش د رخص النبي ﷺ في أمر . **قوله** (فتنزه عنه قوم) في رواية مسلم من طريق جرير عن الأعمش وبلغ ذلك ناساً من أصحابه فكأنهم كرهوه وتنزهوا . **قوله** (غطب) في رواية أبي معاوية وبلغ ذلك النبي ﷺ فغضب حتى بان الغضب في وجهه . **قوله** (ما بال أقوام) في رواية جرير د ما بال رجال ، قال ابن بطال : هذا لا يتنافى الترجمة ، لأن المراد بها المواجهة مع التبيين كأن يقول ما بالك يا فلان تفعل كذا ، وما بال فلان يفعل كذا . فأما مع الإبهام فلم تحصل المواجهة وإن كانت صورتها موجودة وهي مخاطبة من فعل ذلك ، لكنه لما كان من جملة المخاطبين ولم يميز عنهم صار كأنه لم يخاطب . **قوله** (يتنزهون عن الشيء أصنعه) في رواية جرير د بلغهم عن أمر ترخصت فيه فكروه وتنزهوا عنه ، وفي رواية أبي معاوية د يرغبون عما رخص لي فيه . **قوله** (فوالله إني لأعلمهم بالله وأشدهم له خشية) جمع بين القوة العلمية والقوة العملية ، أى أنهم توهموا أن وغشيتهم عما أفعل أقرب لهم عند الله ، وليس كذلك إذ هو أعلمهم بالقرية وأولاهم بالعمل بها . وقد تقدم معنى هذا الحديث في كتاب الإيمان في رواية هشام بن عروة عن عائشة قالت د كن رسول الله ﷺ إذا أمرهم أمرهم من الأعمال بما يطيقون ، الحديث ، وفيه د فيغضب ثم يقول إن أنفكم وأطعمكم بالله أنا ، وقد أوضحت شرحه هناك وذكرت فيه أن الحديث من أروا : هشام عن أبيه عروة عن عائشة ، وطريق مسروق هذه متابعة جيدة لأصل هذا الحديث ، قال ابن بطال : كان النبي ﷺ رفيقاً بأمنته لذلك خفف عنهم العتاب ، لأنهم فعلوا ما يجوز لهم من الأخذ بالعادة ، ولو كان ذلك حراماً لأمرهم بالرجوع إلى فعله ، قلت : أما العاتبة فقد حصلت

منه لهم بلا ريب ، وإنما لم يميز الذي صدر منه ذلك سترا عليه ، لحصل منه الرفق من هذه الحثيثة لا بترك العتاب أصلا . وأما استدلاله بكون ما فعله غير حرام فواضح من جهة أنه لم يلزمهم بفعل ما فعله هو . وفي الحديث الحق على الاقتداء بالنبي ﷺ ، وذم التعمق والتزهد عن المباح ، وحسن الشرة عند الموعظة ، والإنكار والتلطف في ذلك ، ولم أعرف أعيان القوم المشار إليهم في هذا الحديث ، ولا الشيء الذي ترخص فيه النبي ﷺ ، ثم وجدت ما يمكن أن يعرف به ذلك وهو ما أخرجه مسلم في كتاب الصيام من وجه آخر عن عائشة ؓ أن رجلا قال : يا رسول الله إني أصبح جنبا وأنا أريد الصيام فأغتسل وأصوم ، فقال رسول الله ﷺ : وأنا تدركني الصلاة وأنا جنب فأصوم ، فقال : يا رسول الله إنك لست مثلنا ، قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر ، فنضب رسول الله ﷺ وقال : إني أرجو أن أكون أخشاكم لله وأعلمكم بما أوتي ، ومحو هذا في حديث أنس المذكور في كتاب النكاح ، أن ثلاثة رمط سألوا عن صل رسول الله ﷺ في السر ، الحديث وفيه قولهم : وابن نحن من النبي ﷺ قد غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر ، وفيه قوله لهم : والله إني لأخشاكم لله وأتقاكم له ، لكنني أصوم وأطير وأصل وأرقد واتزوج النساء . وثالث أحاديث الباب حديث أبي سعيد يأتي في باب الحياء ، بعد أربعة أبواب ، وقد تقدم شرحه أيضا في « باب صفة النبي ﷺ » . قال ابن بطال : يستفاد منه الحكم بالدليل ، لأنهم جزموا بأنهم كانوا يعرفون ما يكرهه بتغير وجهه ، ونظيره أنهم كانوا يعرفون أنه يقرأ في الصلاة باضطراب لحبته كما تقدم في موضعه

٧٣ - باب . من أكفر أخاه بنير تأويل فهو كما قال

٦١٠٣ - **حديث** محمد وأحمد بن سعيد قالا حدثنا عثمان بن عمر أخبرنا علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة « عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : إذا قال الرجل لأخيه يا كافر فقد باء به أحدهما » . وقال عكرمة بن عمار عن يحيى بن عبد الله بن يزيد سمع أبا سلمة سمع أبا هريرة عن النبي ﷺ ٦١٠٤ - **حديث** إسماعيل قال حدثني مالك عن عبد الله بن دينار « عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال : أبما رجل قال لأخيه يا كافر فقد باء بها أحدهما »

٦١٠٥ - **حديث** موسى بن إسماعيل حدثنا وهيب حدثنا أبو بؤ عن أبي فلابة « عن ثابت بن الضحاك عن النبي ﷺ قال : من حلف بغير الإسلام كاذبا فهو كما قال . ومن قتل نفسه بشيء عذب به في نار جهنم ولئن المؤمن كفته . ومن رى مؤمنا بكفر فهو كفته »

قوله (باب من أكفر أخاه بنير تأويل فهو كما قال) كذا قيد مطلق الخبر بما إذا صدر ذلك بنير تأويل من قائله . واستدل لذلك في الباب الذي يليه . **قوله** (حدثنا محمد وأحمد بن سعيد قالا حدثنا عثمان بن عمر) أما محمد فهو ابن يحيى الذهلي ، وأما أحمد بن سعيد فهو ابن سعيد بن صخر أبو جعفر الهارمي ، جزم بذلك أبو نصر الكلاباذي . **قوله** (عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة) كذا في رواية الجميع بالمنسنة . **قوله** (عن أبي هريرة) في

رواية عكرمة بن عمار الملقبة انه « سمع أبا هريرة ، **قوله** (إذا قال الرجل لأخيه يا كافر) تقدم شرحه في « باب ما ينهى عنه من السباب واللعن » . **قوله** (وقال عكرمة بن عمار عن يحيى) هو ابن أبي كثير (عن عبد الله بن يزيد) هو المحدث مولى الأسود بن سفيان ، وليس له في البخارى سوى هذا الحديث المعلق وحديث آخر موصول معنى في التفسير . **قوله** (عن النبي ﷺ) يعنى بهذا الحديث ، وقد وصله الحارث بن أبى أسامة في مسنده وأبو نعيم في « المستخرج » ، من طريقه عن النضر بن محمد الباقى عن عكرمة بن عمار به ، وقد أخرج مسلم في « كتاب الإيمان » من طريق النضر بن محمد عن عكرمة عن يحيى بن أبى كثير عن أبى سلفة عن أبى هريرة حديثا غير هذا ليس فيه بين يحيى وأبى سلفة واسطة ، وأخرج الاسماعيلي حديث الباب من رواية أبى حذيفة عن عكرمة بن عمار بهذا السند وقال : إنه موقوف لم يذكر النبي ﷺ فيه . انتهى . وقد رقمه النضر بن محمد عن عكرمة كما ترى ، ودل صنيع البخارى على أن زيادة عبد الله بن يزيد بين يحيى وأبى سلفة في هذه الرواية المعلقة لم تقدم في رواية على بن المبارك عن يحيى بدون ذكر عبد الله بن يزيد عنده ، إما لاحتمال أن يكون يحيى سمعه من أبى سلفة بواسطة ثم سمعه من أبى سلفة ، وإما أن يكون لم يعتد بزيادة عكرمة بن عمار لضعف حفظه عنده . وقد استدرك الدارقطني عليه إخراج روى عن أبى المبارك ، وقال : يحيى بن أبى كثير مدلس ، وقد زاد فيه عكرمة رجلا ، والحق أن مثل هذا لا يتعقب به البخارى لأنه لم تحذف عليه العلة بل عرفها وأشار إلى أنها لا تقدم ، وكأن ذلك لأن أصل الحديث معروف ومثله مشهور مروى من عدة طرق ، فيستفاد منه أن مراتب العلل متفاوتة ، وإن ما ظاهره القبح منها إذا انفجر زال عنه القبح ، والله أعلم . ثم ذكر المصنف حديث ابن عمر في الحديث ، وحديث ثابت بن الضحاك كذلك ، وتقديم شرحهما في الباب المشار إليه . قال ابن بطال : كنت أسأل المهلب كثيرا عن هذا الحديث لصعوبته فيجيبني بأجوبة مختلفة والمعنى واحد قال : **قوله** « فهو كافر » يعنى فهو كاذب لا كافر ، إلا أنه لما تعدد الكذب الذى حلف عليه والتزم الملة التى حلف بها قال عليه السلام « فهو كافر » ، من التزام تلك الملة أن صح قصده بكذبه إلى التزامها في تلك الحالة ، لا في وقت فإن إذا كان ذلك على سبيل الخديعة للدخول له . قلت : وحاصله أنه لا يصير بذلك كافرا وإنما يكون كالسافر في حال حلفه بذلك خاصة ، وسيأتى أن غيره حل الحديث على الوجه والتلفيظ ، وأن ظاهره غير مراد ، وفيه غير ذلك من التأويلات

٧٤ - **باب** مَنْ لَمْ يَرِ كُفْرًا مِنْ قَالَ ذَلِكَ مُتَوَلًّا أَوْ جَاهِلًا . وقال عمرُ الحارِث بن أبى بلتعنة

إنه نافع ، فقال النبي ﷺ « وما يُدريكَ لِمَ اللهُ قَدِ اطَّلَعَ إِلَى أَهْلِ بَدْرٍ فَقَالَ : قَدْ عَفَرْتُ لَكُمْ »

٦١٠٦ - **حديث** محمد بن عبادة أخبرنا يزيد أخبرنا سالم بن عبد الله بن عمر بن دينار حدثنا جابر بن عبد

الله « أن مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ كَانَ يُصَلِّيُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ يَأْتِي قَوْمَهُ فَيُصَلِّيُ بِهِمْ الصَّلَاةَ ، فَقَرَأَ بِهِمُ الْبَقَرَةَ ، قَالَ فَجَبَّزَ رَجُلٌ نَصْلَ صَلَاةٍ خَفِيفَةٍ ، فَبَاقَ ذَلِكَ مُعَاذًا فَقَالَ : إِنَّهُ مُنَافِقٌ ، فَبَاقَ ذَلِكَ الرَّجُلُ فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللهِ إِنَّا قَوْمٌ نَعْمَلُ بِأَيْدِينَا وَنَتَّقِي بِنَوَاصِحِنَا ، وَإِنْ مُعَاذًا صَلَّى بِنَا الْبَاهِرَةِ فَقَرَأَ الْبَقَرَةَ فَجَبَّزَتْ ، فَرَعِمَ أَنَّى مُنَافِقٌ . قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : يَا مُعَاذُ أَمَتَانِ أَنْتَ ؟ ثَلَاثًا . اقْرَأْ وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا ،

وسُبِّحَ اسمُ رَبِّكَ الْأَعْلَى ونحوها ،

٦١٠٧ - **حدثني** إسحاق أخبرنا أبو المغيرة حدثنا الأوزاعي حدثنا الزهري عن حميد عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : من حلف منكم فقال في حلفه باللاتِ والعزى فليقل لا إله إلا الله ، ومن قال لصاحبه تعال أأمرك فليصدق ،

٦١٠٨ - **حدثنا** حبيب بن علي عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه أدرك عمر بن الخطاب في ركبه وهو يحلف بأبيه ، فاداهم رسول الله ﷺ : ألا إن الله ينهاكم أن تحلفوا بأبائكم ، فمن كان حالفًا فليحلف بالله ، وإلا فليصمت ،

قوله (باب من لم ير لإكفار من قال ذلك مقاولا أو جاهلا) أي بالحكم أو بحال القول فيه . **قوله** (وقال عمر لحاطب بن أبي بلتعة إنه نافي ، كذا للاكثر بلفظ الفعل الماضي ، وفي رواية الكشميني « منافي » باسم الفاعل . وهذا طرف من حديث علي في قصة حاطب بن أبي بلتعة ، وقد تقدم موصولا مع شرحه في تفسير سورة الممتحنة . ثم ذكر حديث جابر في قصة معاذ بن جبل حيث طول في صلاة الصبح فقارفه الرجل فصلى وحده ، فقال معاذ أنه منافي ، وقد تقدم شرحه مستوفى في صلاة الجماعة ، ومحمد بن عباد شيخ البخاري فيه أبوه بفتح العين المهمة وتحفيف الموحدة . وقوله « فتجوز رجل » بالجمع والواو الجذيع ، وحكى ابن التين أنه روى بالحاء المهمة أي انحاز فصل وحده . **قوله** (حدثني إسحاق) هو ابن راهويه ، وأبو المغيرة هو عبد القدوس بن الحجاج الحنصلي ، وهو من شيوخ البخاري قد حدث عنه كثيرا بلا واسطة . وتقدم الحديث في تفسير سورة النجم مع شرحه ، ووجه دخوله في هذا الباب واضح ، قال ابن بطال عن المهلب : أمره ﷺ للحالف باللات والعزى **قوله** لا إله إلا الله خفية أن يستديم حاله على ما قال فيخشى عليه من حبوط عمله فها نفاق به من كلمة الكفر بعد الإيمان ، قال : ومثله قوله ولا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ، فنفي عنه الأيمان في حالة الزنا خاصة انتهى . وقال في موضع آخر ليس في هذا الحديث إطلاق الحلف بغير الله ، وإنما فيه تعليم من نسي أو جهل لحلف بذلك أن يبادر إلى ما يكفر عنه ما وقع فيه . وحاصله أنه أوشد من تلفظ بشيء مما لا ينبغي له التلفظ به أن يبادر إلى ما يرفع الحرج عن القائل أن لو قال ذلك قاصدا إلى معنى ما قال ، وقد قدمت توجيه هذا في شرح الحديث المذكور ، ومناسبة الأمر باصدقة لمن قال أأمرك من حيث أنه أراد إخراج المال في الباطل ، فأمر بإخراجه في الحق . ثم ذكر المصنف حديث ابن عمر في حلف عمر بأبيه ، وفيه انتهى عن ذلك ، وسيأتي شرحه مستوفى في كتاب الأيمان والتذور ، وقصد بذكره هنا الإشارة إلى ما ورد في بعض طرقه « من حلف بغير الله فقد أشرك » ، لكن لما كان حلف عمر بذلك قبل أن يسمع النبي أن كان معذورا فيما صنع ، فلذلك انتصر على نفيه ولم يؤاخذ به بذلك لأنه تأول أن حق أبيه عليه يقتضي أنه يستحق أن يحلف به ، فبين النبي ﷺ أن الله لا يحب لعبده أن يحلف بغيره ، والله أعلم

٧٥ - **باب** ما يجوز من المنصب والشدّة لأمر الله تعالى

وقال الله تعالى ﴿ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ ﴾

٦١٠٩ - **عَرَضًا** بَسْرَةُ بْنُ صَوَّانٍ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الزُّهْرِيِّ عَنْ الْقَاسِمِ « عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : دَخَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْبَيْتِ قِرَامٌ فِيهِ صُورٌ ، فَلَوْنٌ وَجْهَهُ ، ثُمَّ تَنَاقَلَتِ الشُّعْرُ فَهَكَاهُ . وَقَالَتْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : مَنْ أَشَدَّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الَّذِينَ يُصَوِّرُونَ هَذِهِ الصُّوَرِ »

٦١١٠ - **عَرَضًا** مَسَدُّ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ حَدَّثَنَا قَبِيصُ بْنُ أَبِي حَازِمٍ « عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أُنِيَ رَجُلٌ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ : إِنِّي لَأَنْتَرُ عَنْ صَلَاةِ الْقَدَاةِ مِنْ أَجْلِ كُلَانِ مَا يُطِيلُ بِنَا ، قَالَ فَأَرَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَطَ أَذَى غَضَبٍ فِي مَوْعِظَةٍ مِنْهُ بِوَمَنْذَرٍ . قَالَ فَقَالَ : يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ مَعَكُمْ مَقْتَرِينَ ، فَأَيْكُمْ مَاصِلٌ بِالنَّاسِ فَلْيُجْعَلُوا ، فَإِنَّ فِيهِمْ لِلرَّيْضِ وَالْكَبِيرِ وَذَا الْحَاجَةِ »

٦١١١ - **عَرَضًا** مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا جُورِيَّةُ عَنْ نَافِعٍ « عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْثُومٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : بَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ يَصَلِّي رَأَى فِي قُبُلِهِ السُّجْدَ مُنْهَمَةً فَحَكَهَا بِيَدِهِ ، فَضَمَّ ثُمَّ قَالَ : إِنْ أَحَدَكُمْ إِذَا كَانَ فِي الصَّلَاةِ كَانَ اللَّهُ حَيَالًا وَجْهَهُ ، فَلَا يَنْتَضِحُ حَيَالًا وَجْهَهُ فِي الصَّلَاةِ »

٦١١٢ - **عَرَضًا** مُحَمَّدٌ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ أَخْبَرَنَا رَيْمَةُ بْنُ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ زَيْدِ مَوْلَى اللَّيْثِ « عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجَنِّيِّ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ الْقَطْعَةِ ، فَقَالَ : جَرَّهَا سَنَةً ثُمَّ احْرِفْ وَكَاوَهَا وَغَضَّهَا ثُمَّ اسْتَنْفِقْ بِهَا ، فَإِنْ جَاءَ رُبُّهَا فَأَذِّهَا إِلَيْهِ . قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَضَاةُ النَّفْسِ ؟ قَالَ : خُذْهَا قَائِمًا هِيَ لَكَ أَوْ لَاخِيكَ أَوْ لَذَنْبٍ . قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَضَاةُ الْإِبِلِ ؟ قَالَ فَغَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى احْمَرَّتْ وَجَنَّتْهُ - أَوْ احْمَرَّ وَجْهَهُ - ثُمَّ قَالَ : مَا لَكَ ؟ مَعَهَا حِذَاوُهَا وَسِقَاوُهَا حَتَّى يَلْقَاهَا رُبُّهَا »

٦١١٣ - وقال المسكينُ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ . وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ زُبَادٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ حَدَّثَنِي سَالِمُ أَبُو الْقَضَائِرِ مَوْلَى عَمْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ بُزْرِ بْنِ سَعِيدٍ « عَنْ زَيْدِ بْنِ نَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : احْتَجَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَبْرَةً خَضَفَةً - أَوْ حَصِيدًا - فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصَلِّي ، أَيْسَارًا ، فَتَنَبَّهَ إِلَيْهِ رَجُلَانِ وَجَعَلَا يَصَلُّونَ بِصَلَاتِهِ . ثُمَّ جَاءُوا إِلَيْهِ فَعَضُّوا ، وَأَبْطَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْهُمْ فَلَمْ يَخْرُجْ إِلَيْهِمْ ، فَرَفَعُوا أَصْوَاتَهُمْ وَحَصَّبُوا الْبَابَ ، فَخَرَجَ إِلَيْهِمْ مُغَضَّبًا فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : مَا زَالَ بَيْنَكُمْ مِنْهُمْ حَقٌّ فَظَنَنْتُ أَنَّهُ سَيَكُتُّ عَلَيْكُمْ ، فَلَيْكُمُ بِالصَّلَاةِ فِي بُيُوتِكُمْ ، فَإِنْ خَشِيَ صَلَاةُ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا الصَّلَاةَ الْمَكْتُوبَةَ »

قوله (باب ما يجوز من الغضب والشدة لآمر الله تعالى ، وقال الله تعالى ﴿ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ ﴾)

عليهم) كأنه يشير إلى أن الحديث وارد في أنه عليه السلام كان يصبر على الأذى إنما هو فيما كان من حق نفسه ، وأما إذا كان لله تعالى فانه يمثل فيه أمر الله من الشدة . وذكر فيه خمسة أحاديث تقدمت كلها وفي كل منها ذكر غضب النبي عليه السلام في أسباب مختلفة مرجعها إلى أن ذلك كله كان في أمر الله ، وأظهر الغضب فيها ليكون أوكد في الوجدان .

الحديث الأول حديث عائشة في القرام ، وقد تقدم شرحه في القباس ، ويسرة شيخه بفتح الياء المشاة من تحت والمهيلة . الثاني حديث ابن مسعود في قصة تطويل الإمام في صلاة الغداة ، وتقدم شرحه في صلاة الجماعة . الثالث حديث ابن عمر في النخامة في القبلة ، وقد تقدم شرحه في أوائل كتاب الصلاة ، وقوله « حيا لوجهه » بكسر المهملة بعدها تحتانية خفيفة أى تلفاهه . الرابع حديث زيد بن خالد في النقطة ، وتقدم شرحه هناك . الخامس حديث زيد بن ثابت « احتج رسول الله عليه السلام حجيرة » وقد تقدم شرحه في أبواب الإمامة ، وحجيرة تصغير حجرة بالراء ، وقد تقدم فيه رواية بالزراى ، ويقال بفتح أوله وكسر ثانيه ، والخصفة بفتح الخاء المعجمة والأصاد المهملة ثم قال : ما يتخذ من خوص القمل أو النخل ، وقوله فيه « وقال المكي » هو ابن إبراهيم الباهلي أحد مشايخه ، وقد وصله أحمد والدارى في مسندهما عن المكي بن إبراهيم بنهما ، ومحمد بن زياد شيخه في الطريق الثانية هو الوياضى ماله في البخارى سوى هذا الحديث ، قال السكلا باذى : أخرجه له شيه المقرون ، وكذا قال ابن عدى : روى له استفهادا ، وكانت وفاته قبل البخارى بقليل ، مات في حدود الحسين ويقال سنة اثنتين وخمسين ذكر ذلك الدمايلى في حواشيه ، ومحمد بن جعفر هو غندر وعبد الله بن سعيد هو ابن أبى هند ، وسياق الحديث في هذا الباب على لفظ محمد بن جعفر . والغرض منه قوله « فخرج عليهم مغضبا » والظاهر أن غضبه لكونهم اجتمعوا بغير أمره فلم يكتفوا بالإشارة منه لكونه لم يخرج عليهم بل بالغوا لخصبوا بابه وتقبوه ، أو غضب لكونه تأخر اشتافا عليهم ثلاثا فغضب عليهم وهم يظنون غير ذلك ، وأبعد من قال « صل » في مسجده بغير أمره ، وقوله في آخره « وأفضل صلاة المرء في بيته الا المكتوبة » دال على أن المراد بالصلاة أى في قوله في الحديث الآخر « اجعلوا من صلاتكم في بيوتكم ولا تتخذوها قبورا » صلاة النافلة ، وحكى ابن التين عن قوم أنه يستحب أن يجعل في بيته من فريضة ، وزيه بمديث الباب ، والله أعلم

٧٦ - باب الحذر من الغضب ، لقول الله تعالى ﴿ وَالَّذِينَ يَمْتَنِبُونَ كَبَائرَ الْأَئِمَّةِ وَالْفَوَاحِشَ ، وَإِذَا مَغْضَيْبُوا م يَنْفَرُونَ ﴾ وقوله عز وجل ﴿ الَّذِينَ يَنْفَقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ ، وَالسَّكَاطِينَ النَّعِيطَ وَالْمُؤْمِنِينَ مِنَ النَّاسِ ، وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ﴾

٦١١٤ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب « عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله عليه السلام قال : ليس للشديد بالسرعة ، إنما الشديد الذي يملك نفسه عند الغضب »

٦١١٥ - حدثنا عثمان بن أبى شيبة حدثنا جرير عن الأعمش عن عدى بن ثابت « حدثنا سليمان بن مرد قال : استب رجلان عند النبي عليه السلام ونحن عنده جلوس ، وأحدهما يسب صاحبه مغضبا قد احمر وجهه ، فقال النبي عليه السلام إني لأعلم كلمة لو قالها صدق عنه ما يحمد ، لو قال : أهوذا بالله من الشيطان الرجيم . قالوا

لرجل : ألا نسمع ما يقول النبي ﷺ ؟ قال : إني لست بمجنون ،

٦١١٦ - حدثني يحيى بن يوسف أخبرنا أبو بكر - هو ابن عياش - عن أبي حصين عن أبي صالح
« عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رجلا قال للنبي ﷺ أوصني . قال : لا تنضب . فردّد مرارا ،
قال : لا تنضب »

قوله (باب الحذر من الغضب لقوله تعالى (والذين يمتننون كباثر الائم والفواحش وإذا ما غضبوا هم
يففرون) وقوله من وجل (الذين ينفقون في السراء والضراء والمكاظمين العيظ) الآية) كذا لابي ذر ، وساق
في رواية كريمة الى قوله (المتحسين) وكأنه أشار بالآية الثانية الى ما ورد في بعض طرق الحديث الاول في الباب
فهند أئس « أن النبي ﷺ مر بقوم يصطرون فقال : ما هذا ؟ قالوا : فلان ما يصارع أحدا الا صرعه ، قال :
أفلا أدلكم على من هو أشد منه ؟ رجل كلمه رجل فكظم غيظه فنقله وغلب شيطانه وغلب شيطان صاحبه ، رواه الأزار
يسند حسن ، وليس في الآيتين دلالة على التحذير من الغضب الا أنه لما ضم من يكظم غيظه الى من يمتنن الفواحش
كان في ذلك إشارة الى المقصود . **قوله** (ليس الشديد بالصرعة) بضم الصاد المهملة وفتح الراء : الذي يصرع الناس
كثيرا بقوته ، والماء البالغة في الصفة ، والصرعة يسكون الراء بالعكس وهو من يصرعه غيره كثيرا ، وكل ما جاء
بهذا الوزن بالضم وبالسكون فهو كذلك كمزة ولمزة وحفظه وخدعة وضحكة ، ووقع بيان ذلك في حديث ابن
مسعود عند مسلم وأوله « ماتعدون الصرعة فيكم ؟ قالوا : الذي لا يصرعه الرجال ، قال ابن التين : ضبطناه بفتح
الراء . وقرأه بعضهم بسكونها ، وليس بشيء لانه عكس المطلوب ، قال : وضبط أيضا في بعض النسخ بفتح
الصاد وليس بشيء . **قوله** (إنما الشديد الذي يملك نفسه عند الغضب) في رواية أحمد من حديث رجل لم يسه
شهد رسول الله ﷺ يقول « الصرعة كل الصرعة - كررها ثلاثا - الذي يغضب فيشتد غضبه ويحمر وجهه فيصرع
غضبه . الحديث الثاني حديث سليمان بن صرد ، تقدم شرحه في باب السباب واللعن . الحديث الثالث ، **قوله**
(حدثني يحيى بن يوسف) هو الوصي بكسر الواو وتشديد الميم ، لم أر له في البخاري رواية الا عن أبي بكر بن
هياش ، وأبو حصين بفتح أوله . **قوله** (عن أبي صالح عن أبي هريرة) عاله الأعمش فقال « عن أبي صالح عن
أبي سعيد ، أخرجه مسدد في مسنده عن عبد الواحد بن زياد عن الأعمش ، وهو على شرط البخاري أيضا لولا
عننة الأعمش . **قوله** (أن رجلا) هو جارية بالجيم بن قدامة أخرجه أحمد وابن حبان والطبراني من حديثه مجهلا
ومفسرا ، ويحتمل أن يفسر بغيره ، في الطبراني من حديث سفيان بن عبيد الله الثقي « قلت يا رسول الله قل لي
قولا أتتبع به وأقل ، قال : لا تنضب ، ولك الجنة ، وفيه عن أبي الدرداء « قلت يا رسول الله قل لي عمل
يدخلني الجنة ، قال : لا تنضب ، وفي حديث ابن عمر عند أبي يعلى « قلت يا رسول الله قل لي قولا وأقل لعمل
أعقله . **قوله** (أوصني) في حديث أبي الدرداء « قل لي عمل يدخلني الجنة ، وفي حديث ابن عمر عند أحمد
« ما يباعني من غضب الله ، زاد أبو كريب عن أبي بكر بن هياش عند الترمذي « ولا تكثر على لعل أخيه ،
وهذه الاسماجل من طريق هياث بن أبي شيبة عن أبي بكر بن عياش نحوه . **قوله** (فردد مرارا) أي ردد السؤال
يلتمس انفع من ذلك أو أبلغ أو أهم فلم يرد على ذلك . **قوله** (قال لا تنضب) في رواية أبي كريب « كل ذلك

يقول لانفضب ، وفي رواية عثمان بن أبي شيبة قال : لانفضب ثلاث مرات ، وفيها بيان هذه المرات ، وقد تقدم حديث أنس أنه عليه السلام كان يمد الكلمة ثلاثا لفهم عنه ، وأنه كان لا يرجع بعد ثلاث ، وزاد أحد وابن حبان في رواية عن رجل لم يسم قال : تفكرت فيما قال فإذا انفضب يجمع الشركه ، قال الخطابي معنى قوله «لانفضب» اجتناب أسباب الغضب ولا تعرض لما يجلبه . وأما نفس الغضب فلا يمتأني النسي عنه لأنه أمر طبيعي لا يزول من الجلبة ، وقال غيره : ما كان من قبيل الطبع الحيواني لا يمكن دفعه ، فلا يدخل في النسي لأنه من تكليف المحال ، وما كان من قبيل ما يكتسب بالرياضة فهو المراد . وقيل : معناه لانفضب لأن أعظم ما ينشأ عنه الغضب الكبير لكونه يقع عند غفلة أمر يريد فيه عمله الكبير على الغضب ، قالذي يتواضع حتى يذهب عنه عزة النفس يسلم من شر الغضب . وقيل : معناه لا تفعل ما يأمرك به الغضب . وقال ابن بطال : في الحديث الأول أن مجاهدة النفس أشد من مجاهدة العدو ، لأنه عليه السلام جعل الذي يملك نفسه عند الغضب أعظم الناس قوة . وقال غيره : لعل السائل كان غضوبا ، وكان النبي عليه السلام يأمر كل أحد بما هو أولى به ، فلماذا اقتصر في وصيته له على ترك الغضب . وقال ابن التين : جمع عليه السلام في قوله «لانفضب» خير الدنيا والآخرة لأن الغضب يؤول الى التقاطع ومنع الرفق ، وربما آل الى أن يؤذي المغضوب عليه فينتقص ذلك من الدين . وقال البيهقي : لعله لما رأى أن جميع المفسد التي تعرض للانسان إنما هي من شهورته ومن غضبه ، وكانت شهوة السائل مكسورة فلما سأل عما يحترز به عن القبائح نهاه عن الغضب الذي هو أعظم ضررا من غيره ، وأنه اذا ملك نفسه عند حصوله كان قد قهر أقوى أعدائه انتهى . ويحتمل أن يكون من باب التلييه بالأعلى على الأدنى ، لأن أعدى عدو للشخص شيطانه ونفسه ، والغضب إنما ينشأ عنهما ، فمن جاهدتهما حتى يظلهما مع ما في ذلك من شدة المعالجة كان قهر نفسه عن الشهوة أيضا أقوى . وقال ابن حبان بعد أن أخرجه : أراد لا تعمل بعد الغضب شيئا مما نيت عنه ؛ لأنه نهاه عن شيء . جبل عليه ولا حيلة له في دفعه . وقال بعض العلماء : خلق الله الغضب من النار وجهه غيرة في الانسان ، فهما قصد أو نوزع في غرض ما اشتعلت نار الغضب وثارت حتى يحمر الوجه والعينان من الدم ، لأن البشرة تحكي لون ما وراها ، وهذا إذا غضب على من دونه واستشعر القدرة عليه ، وإن كان عن فوقه تولد منه انقباض الدم من ظاهر الجلد إلى جوف القلب فيصفر اللون حزنا ، وإن كان على الظهير تردد الدم بين انقباض وانبساط فيحمر ويصفر ويترتب على الغضب تغير الظاهر والباطن كتغير اللون والردة في الأطراف وخروج الأفعال عن غير ترتيب واستحالة الخلقة حتى لو رأى الغضبان نفسه في حال غضبه لسكان غضبه حياء من قبح صورته واستحالة خلقاته ، هذا كله في الظاهر ، وأما الباطن فبوجه أشد من الظاهر ، لأنه يولد الحقد في القلب والحسد وإضرار السوء على اختلاف أنواعه ، بل أولى شيء يقع منه باطنه ، وتغير ظاهره ثمرة تغير باطنه ، وهذا كله أثره في الجسد ، وأما أثره في اللسان فإطلاقه بالذم والفحش الذي يستحي منه العاقل ويندم قائله عند سكون الغضب ويظهر أثر الغضب أيضا في الفعل بالضرب أو القتل ، وإن فات ذلك هرب المغضوب عليه رجوع الى نفسه فيمزق ثوب نفسه ويلطم محسده ، وربما سقط صريحا ، وربما أخفى عليه ، وربما كسر الآنية وضرب من ليس له في ذلك جريمة . ومن قائل هذه المفسد عرف مقدار ما اشتعلت عليه هذه الكلمة اللطيفة من قوله عليه السلام «لانفضب» من الحكمة واستجلاب المصلحة في دمه

المفسدة بما يتعذر احصاؤه والوقوف على نهايته ، وهذا كله في الغضب الديني لا الغضب الديني كما تقدم تقريره في الباب الذي قبله ، وبين على ترك الغضب استحسانا ما جاء في كلام الفيض من الفضل ، وما جاء في عاقبة ثمرة الغضب من الوعيد ، وأن يستعين من الشيطان كما تقدم في حديث سليمان بن صرد ، وأن يتوضأ كما تقدم مع الإشارة إليه في حديث عطية ، والله أعلم . وقال الطوفي : أقوى الأشياء في دفع الغضب استحسان التوحيد الحقيقي ، وهو أن لا تفاعل إلا الله ، وكل فاعل غيره فهو آله له ، فمن توجه إليه بمكره من جهة غيره فاستحضر أن الله لو شاء لم يمكن ذلك الغير منه اندفع غضبه ، لأنه لو غضب والحالة هذه كان غضبه على ربه جل وعلا وهو خلاف العبودية . قلت : وهذا يظهر السرف في أمره ﷺ الذي غضب بأن يستعين من الشيطان لأنه إذا توجه إلى الله في تلك الحالة بالاستعاذة به من الشيطان أمكنه استحسان ما ذكر ، وإذا استمر الشيطان متلبسا متمكنا من الوسوسة لم يمكنه من استحسان شيء من ذلك ، والله أعلم

٧٧ - باب الحياء

٦١١٧ - **حديث** آدم حدثنا شعبة عن قتادة عن أبي السوار المدني قال « سمعتُ عمران بن حصين قال قال النبي ﷺ : الحياء لا يأتي إلا بخير . فقال بشير بن كعب : مكتوب في الحسنة : إن من الحياء وقارا وإن من الحياء سكينه . فقال له عمران : أهدئك عن رسول الله ﷺ وتحدثني عن صحيفتك ؟ »

٦١١٨ - **حديث** أحمد بن يونس حدثنا عبد العزيز بن أبي سلمة حدثنا ابن شهاب عن سالم « عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : سأل النبي ﷺ على رجل وهو عاتب أخاه في الحياء يقول : إنك لتستحي - حتى كأنه يقول : قد أضربك - فقال رسول الله ﷺ : دعه فإن الحياء من الإيمان »

٦١١٩ - **حديث** علي بن الجعد أخبرنا شعبة عن قتادة عن مولى أنس - قال أبو عبد الله : اسمه عبد الله بن أبي حنيفة - سمعتُ أبا سعيد يقول : كان النبي ﷺ أشد حياء من المذراء في خدرها »

قوله (باب الحياء) بالمد تقدم تعريفه في أول كتاب الإيمان ، ووقع لابن دقيق العيد في « شرح العمدة » أن أصل الحياء الامتناع ثم استعمل في الاقتباس ، والحق أن الامتناع من لوازم الحياء ولازم الشيء لا يكون أصلا ، ولما كان الامتناع لازم الحياء كان في التعريض على ملازمة الحياء حرض على الامتناع عن فعل ما يعاب ، والحياء بالقصر المطلق ، وذكر فيه ثلاثة أحاديث : الأول ، **قوله** (عن قتادة) كذا قال أكثر أصحاب شعبة ، وخالفهم شعبة بن سوار فقال : عن شعبة عن خالد بن رباح ، بدل قتادة ، أخرجه ابن منده . ووقع نظير هذه القصة عن عمران بن حصين أيضا للملاءم بن زياد أخرجه ابن المبارك في « كتاب البر والصلة » . **قوله** (عن أبي السوار) بفتح الميملة وتشديد أنوا وبعد الألف راء اسمه حريث على الصحيح ، وقيل حجير بن الربيع ، وقيل غير ذلك . ووقع في رواية محمد بن جعفر عن شعبة عند مسلم « سمعت أبا السوار » . **قوله** (الحياء لا يأتي إلا بخير) في رواية خالد ابن رباح عن أبي السوار عند أحمد وكذلك في رواية أبي قتادة المدني عن عمران عند مسلم « الحياء خير كله »

والطبراني من حديث حمزة بن إياس « قيل لرسول الله : الحياء من الدين ؟ فقال : بل هو الدين كله ، والطبراني من وجه آخر عن عمران بن حصين « الحياء من الإيمان ، والإيمان في الجنة » . قوله (بشير بن كعب) بالوحيدة والمجمة مصغر تابعي جليل ، يأتي ذكره في الدعوات . قوله (مكتوب في الحسنة) في رواية محمد بن جعفر ، أنه مكتوب في الحسنة ، وفي رواية أبي قتادة العدوي عند مسلم « فقال بشير بن كعب إذا لئجلد في بعض الكتب أو الحسنة ، بالثب ، والحسنة في الأصل إصابة الحق بالعلم ، وصيأتي بسط القول في ذلك في « باب ما يجوز من الشعر ، أن شاء الله تعالى » . قوله (أن من الحياء وقاراً ، وأن من الحياء سكينة) في رواية الكشمغني « السكينة ، زيادة ألف ولام ، وفي رواية أبي قتادة العدوي « أن منه سكينة ووقاراً » ، وفيه ضعف ، وهذه الزيادة متعينة ومن أجلها غضب عمران ، والألفليس في ذكر السكينة والوقار ما ينافي كونه خيراً ، أشار إلى ذلك ابن بطال ، لكن يجتمل أن يكون غضب من قوله منه « لأن التبعض يفهم أن منه ما يضاد ذلك ، وهو قد روي أنه كله خير ، وقال القرطبي : معنى كلام بشير أن من الحياء ما يحمل صاحبه على الوقار بأن يورق غيره ويتوقر هو في نفسه . ومنه ما يجعله على أن يسكن عن كثير مما يتحرك الناس فيه من الأمور التي لا تليق بهذه المروءة ، ولم ينكر عمران عليه هذا القدر من حيث معناه ، وإنما أنكره عليه من حيث أنه ساقه في معرض من يعارض كلام الرسول بكلام غيره ، وقيل إنما أنكر عليه لكونه خاف أن يخلط السنة بغيرها . قلت : ولا ينبغي حسن التوجيه السابق . قوله (وتحدثني عن صحيفتك) في رواية أبي قتادة « فغضب عمران حتى احمرت عيناه وقال : لا أراي أحدنك عن رسول الله ﷺ وتعارض فيه ، وفي رواية أحمد « وتعرض فيه بحديث السكتب ، وهذا يؤيد الاحتمال الماضي ، وقد ذكر مسلم في مقدمة صحيحه لبشير بن كعب هذا قصة مع ابن عباس تشمر بأنه كان يتساهل في الأخذ عن كل من لقيه . الحديث الثاني ، قوله (عبد العزيز بن أبي سلمة) هو الماجشون . قوله (مر النبي ﷺ على رجل يعط أخاه في الحياء) تقدم في أول كتاب الإيمان مع شرحه ، ولم أعرف اسم الرجل ولا اسم أخيه إلى الآن ، والمراد بوعظه أنه يذكر له ما يترتب على ملازمته من المفسدة . قوله (الحياء من الإيمان) حكى ابن التين عن أبي عبد الملك أن المراد به كمال الإيمان ، وقال أبو عبيد المروى : معناه أن المستحي ينقطع بمحياته عن المعاصي وإن لم يكن له تقية ، فصار كالإيمان القاطع بينه وبين المعاصي . قال عياض وغيره : إنما جعل الحياء من الإيمان وإن كان غريزة لأن استعماله على قانون الشرع يحتاج إلى قصد واكتساب وعلم ، وأما كونه خيراً كله ولا يأتي إلا بخير فأشكك حله على العموم ، لأنه قد يصد صاحبه عن مواجهة من يرتكب المنكرات ويحمله على الإخلال ببعض الحقوق . والجواب أن المراد بالحياء في هذه الأحاديث ما يكون شرعياً ، والحياء الذي ينشأ عنه الإخلال بالحقائق ليس حياءً فرعياً بل هو عجز ومماناة ، وإنما يطلق عليه حياءً لمشايمته للحياء الشرعي ، وهو خلق يبعث على ترك القبيح . قلت : ويحتمل أن يكون أشير إلى أن من كان الحياء من خلقه أن الخير يكون فيه أغلب فيضمحل ما لعله يقع منه مما ذكر في جنب ما يحصل له بالحياء من الخير ، أو لكونه إذا صار عادة وتخلق به صاحبه يكون سبباً لجلب الخير إليه فيكون منه الخير بالذات والسبب . وقال أبو العباس القرطبي : الحياء المكتسب هو الذي جعله الخارج من الإيمان ، وهو المكلف به دون الغريزي ، غير أن من كان فيه غريزة منه قائماً تميزته على المكتسب ، وقد ينطبع بالمكتسب حتى يصير غريزاً ، قال : وكان النبي ﷺ قد جمع له النوطان فسكان في الغريزي أشد حياءً من العذراء في خدرها ،

وكان في الحياة المكتسب في الذروة العليا ﷺ انتهى . وهذا تعرف مناسبة ذكر الحديث الثالث هنا ، وقد تقدم شرحه في باب صفات النبي ﷺ ، وقوله « عن مولى أنس ، قال أبو عبد الله اسمه عبد الله بن أبي عتبة ، كذا الأكثر » وحكي الجبائي أنه وقع لبعض رواة الفريرى عبد الله بدل عبد الرحمن ، وأبو عبد الله المذکور هو البخاري ، هكذا جزم بتسميته هنا ، وتقدم كذلك مسمى هناك ، وفي اسمه خلاف فقيل عبد الرحمن وقيل عبيد الله بالصغير والمعتمد أنه عبد الله مكبرا ، وقوله « العذراء » بفتح المهملة وسكون الذال المعجمة ثم راء ومد هي البكر ، والחדد بكسر المعجمة وسكون المهملة الموضع الذي تحبس فيه وتسنن ، والله أعلم

٧٨ - باب . إذا لم تستحي فاصنع ما شئت

٦١٢٠ - **عنه** أحمد بن يونس حدثنا زهير حدثنا منصور عن ربي بن جراح حدثنا أبو

مسعود قال : قال النبي ﷺ : إن مما أدرك الناس من كلام النبوة الأولى : إذا لم تستحي فاصنع ما شئت ،

قوله (باب إذا لم تستح فاصنع ما شئت) كذا ترجم بلفظ الحديث وضعه في « الادب المفرد » إلى ترجمة الحياة **قوله** (زهير) هو ابن معاوية أبو خيشمة ، ومنصور هو ابن للعتير ، والاستاذ كله كرفيون ، وقد تقدم الاختلاف فيه على ربي في آخر ذكر بني اسرائيل . **قوله** (إن مما أدرك الناس) وقع في حديث حذيفة عند أحمد والبراد « أن آخر ما تعلق به أهل الجاهلية من كلام النبوة الأولى ، والناس يجوز فيه الرفع ، والعاقد على « ما » محذوف ، ويجوز نصب ولما تد ضمير الفاعل ، و« أدرك » بمعنى بلغ و« إذا لم تستح » اسم للكلمة المشبهة بتأويل هذا القول . **قوله** (فاصنع ما شئت) قال الخطابي : الحكمة في التمييز بلفظ الأمر دون الخبر في الحديث أن الذي يكف الإنسان عن مواقة الشر هو الحياء فإذا ترك صار كالأموار طبعاً بارتكاب كل شر ، وقد سبق هذا الحديث والإشارة إلى شرحه في ذكر بني اسرائيل في أواخر أحاديث الأنبياء ، وأشير هنا إلى زيادة على ذلك ، قال النووي في « الأربعين » : الأمر فيه للإباحة ، أي إذا أردت فعل شيء فإن كان مما لا تستحي إذا فعلته من الله ولا من الناس فافعله والا فلا ، وعلى هذا مدار الاسلام ، وتوجيه ذلك أن المأمور به الواجب والمندوب يستحي من تركه ، والمنهى عنه الحرام والمكروه يستحي من فعله ، وأما المباح فالحياء من فعله جائز وكذا من تركه ، فتضمن الحديث الأحكام الخمسة . وقيل هو أمر تهديد كما تقدم توجيهه ، ومعناه إذا نزع منك الحياء فافعل ما شئت فإن الله مجازيك عليه ، وفيه إشارة إلى تعظيم أمر الحياء ، وقيل هو أمر بمعنى الخبر ، أي من لا يستحي يصنع ما أراد

٧٩ - باب ما لا يستحي من الحق ، لفتق في الدين

٦١٢١ - **عنه** إسماعيل قال حدثني مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن زينب ابنة أبي سلمة

« عن أم سلمة رضي الله عنها قالت : جاءت أم سليم إلى رسول الله ﷺ فقالت : يا رسول الله إن الله لا يستحي من الحق ، فهل على المرأة غسل إذا احتلمت ؟ فقال : نعم ، إذا رأت الماء ،

٦١٢٢ - **عنه** آدم حدثنا شعبة حدثنا حبيب بن ذمار سمعت ابن عمر يقول « قال النبي ﷺ : مثل

للمؤمن كمثل : « من خضر لا يقطع ورقها ولا يتحات ». قال القوم : هي شجرة كذا ، هي شجرة كذا ، فأردت : « قوله هي النخلة - وأنا غلام شاب - فاستحييت ، قال : هي النخلة »
 روى شعبة حدثنا حبيب بن عبد الرحمن عن حفص بن غامد عن ابن عمر : « مثله ، وزاد : « حدثت به »
 قال : لو كنت فانتها لكان أحب إلى من كذا وكذا »

٦١٢٣ - حدثنا مسدد حدثنا مرحوم سمعت نابتا أنه سمع أنسا رضي الله عنه يقول « جاءت امرأة إلى أبي بكر رضي الله عنه فبسط عليه نفسه فقالت : هل لي حاجة في ؟ فقالت ابنته : « أأقل حياتها . قال : هي خير منك »
 عرضت على رسول الله ﷺ نفسها »

قوله (باب ما لا يستحي من الحق للفتنة في الدين) هذا تخصيص للعموم الماضي في الذي قبله أن الحياء محير كله ، أو يحمل الحياء في الخبر الماضي على الحياء الشرعي فيكون ما عدها ما يوجد فيه حقيقة الحياء لغة ليس مراداً بالوصف المذكور . وذكر فيه ثلاثة أحاديث تقدمت وهي ظاهرة فيما ترجم له : أحدها حديث أم سلمة في سؤال أم سلمة عن احتلام المرأة ، وقد تقدم شرحه في كتاب الطهارة . ثانيها حديث ابن عمر « مثل المؤمن مثل شجرة خضراء ، أوردته من وجهين ، ومناسبتة الترجمة من إنكار عمر على ابنة تركه قوله الذي ظهر له لكونه استحيي ، وتحتج أن لو كان قال ذلك ، وقوله « أحب إلى من كذا ، أي من حر النعم كما تقدم صريحاً ، وقد تقدم شرحه في كتاب العلم . ثالثاً حديث أنس ، قوله (مرحوم) هو ابن عبد المطلب المطار . قوله (جاءت امرأة) لم أقف على تعيين اسمها . قوله « فقالت ابنته » الضمير لأنس ، واسم ابنته فيا أظن أمينة بنت مضر ، وقد تقدم شرح هذا الحديث في كتاب النكاح

٨٠ - باب قول النبي ﷺ « يسروا ولا تمسروا » . وكان يحب التخفيف والتيسر على الناس

٦١٢٤ - حدثني إسحاق حدثنا النضر أخبرنا شعبة عن سعيد بن أبي بردة عن أبيه عن جده قال « لما بعث رسول الله ﷺ وماذ بن جبل قال لها : يسرا ولا تمسرا ، وبشرا ولا تقبرا ، وتطاولا . قال أبو موسى : يا رسول الله ، إنا بأرض يصنع فيها شراب من العسل يقال له البعج ، وشراب من الشعير يقال له المزر ، قال رسول الله ﷺ : كل مسكر حرام »

٦١٢٥ - حدثنا آدم حدثنا شعبة عن أبي التياح قال « سمعت أنس بن مالك رضي الله عنه قال : قال النبي ﷺ : يسروا ولا تمسروا ، وسكثروا ولا تقثروا »

٦١٢٦ - حدثنا عبد الله بن مسعود عن مالك عن ابن شهاب عن عروة « عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت : ما خير رسول الله ﷺ بين أسيرين قط إلا أخذ أيسرهما ، ما لم يكن بينهما ، فإن كان إثمًا كان أجد

الناس منه . وما أقسم رسول الله ﷺ لنفسه في شيء قط ، إلا أن تنتهك حرمة الله ، فينتقم بها الله ،

٦١٢٧ - **حدثنا** أبو الثمان حدثنا حماد بن زيد عن الأزرقي بن قيس قال : كنا على شاطئ نهر بالأحواز قد نصب عنه الماء ، فجاء أبو بركة الأسدي على فرس فصلى وخلى فرسه ، فانطلقت للفرس ، فترك صلاته وتبهما حتى أدركها فأخذها ، ثم جاء فقص صلاته ، وفيها رجل له رأي ، فأقبل يقول : انظروا إلى هذا الشيخ ترك صلاته من أجل فرس ؛ فأقبل فقال : ما عتقني أحد منذ فارقت رسول الله ﷺ . وقال : إن مغزى مفرخ . فلو صليت وتركت لم آت أهل إلى الليل . وذكر أنه صحب النبي ﷺ فرأى من تبسييره .

٦١٢٨ - **حدثنا** أبو البتان أخبرنا شعيب عن الزهري ح . وقال الليث : حدثني يونس عن ابن شهاب أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن أبا هريرة أخبره أن أهرابيا بال في المسجد ، فثار إليه الناس ليقيموا به ، فقال لهم رسول الله ﷺ : دعوهُ وأهريقوا على بوله ذنوبا من ماء - أو سبلا من ماء - فأنما يؤمنهم مبسرين ولم تبعثوا معسرين .

قوله (باب قول النبي ﷺ : يسروا ولا تعسروا ، وكان يجب التخفيف والتسري على الناس) أما حديث يسروا فوصله في الباب ، وأما الحديث الآخر فأخرجه مالك في الموطأ عن الزهري عن عروة عن عائشة فذكر حديثا في صلاة الضحى وفيه : وكان يجب ماخف على الناس ، وفي حديث أيمن الخواري عن عائشة في قصة الصلاة بعد العصر وفيه : وما كان يصلحها في المسجد عاقفة أن تنقل على أمته ، وكان يجب ماخف عليهم ، وقد تقدم في د باب ما يصل بعد العصر من الفوائت . من كتاب الصلاة ، وقد وصل في الباب حديث أبي بركة وفيه : أنه صحب النبي ﷺ ورأى من تبسييره ، وذكر في الباب أيضا خمسة أحاديث : الأول حديث أنس : يسروا ولا تعسروا وسكنوا ولا تنفروا . الحديث الثاني حديث أبي موسى : أن النبي ﷺ قال له ولما دنا بهما إلى البئر : يسروا ولا تعسروا وبشروا ولا تنفروا . **قوله** (يسروا) هو أمر بالتيسير والمراد به الأخذ بالتسكين تارة وبالتيسير أخرى من جهة أن التيسير يصاحب المشقة غالبا وهو ضد التسكين ، والتبشير يصاحب التسكين غالبا وهو ضد التنفير ، وقد تقدم بيان الوقت الذي بعث فيه أبو موسى ومعاذ رضي الله عنهما إلى البئر في أواخر كتاب المغازي ، وتقدم السلام على التبشع وهو بكسر الموحدة وسكون المشاة بعدها مهمة في كتاب الأشربة . قال النابسي : المراد بالأمر بالتيسير فيما كان من التوافل ما كان شاقا لئلا يفضي بإصاحبه إلى الملل فيتركه أصلا ، أو يوجب بعمله فيحبط فيما وخص فيه من الفرائض كصلاة الفرض قاعدا للمعجز والقطر في الفرض لمن سافر فيشق عليه ، وزاد غيره في ارتكاب أخف الضررين إذا لم يكن من أحدهما بد كما في قصة الأعرابي حيث بال في المسجد . وأسحق في حديث أبي موسى هو ابن راهويه كما وقع في رواية ابن السكن ، وجرم به أبو نعيم ، وتردد السكلا بذي وتبعه أبو علي الجبائي هل هو ابن راهويه أو هو ابن منصور . الحديث الثالث حديث عائشة : ما خير رسول الله ﷺ بين أمرين ، الحديث ، وقد تقدم شرحه في صفة النبي ﷺ ، قال البيضاوي : يتصور التعبير بين ما فيه إثم وما لا إثم فيه إذا صدر من الكفار

مثلا ، وفيه توجيه آخر تقدم هناك . الحديث الرابع حديث أبي هريرة . قوله (وفيما رجل له رأى) لم أقف على اسمه ، وحكى ابن التين عن الداودي أن معنى قوله له رأى ، بظن أنه محسن وليس كذلك . وقوله و نضب عنه الماء ، بنون وضاد معجمة ثم موحدة أى زال ، وقد تقدم فى أواخر الصلاة بلفظ د لجل رجل من الخوارج يقول ، فهذا هو المعتمد ، وأن المراد بالرائى رأى الخوارج ، والتنوين فيه للتحقيق ، أى رأى فاسد وقد تقدم شرح الحديث هناك . الحديث الخامس حديث أبي هريرة فى قصة الأعرابي الذى بال فى المسجد ، وقد سبق الإشارة إليه فى باب الرفق ، وأن شرحه تقدم فى كتاب الطهارة . وفى هذه الأحاديث أن الفلو وبمساوذة القصد فى التسمية وغيرها مذموم ، وأن محمود من جميع ذلك ما أمسكت المواظبة معه وأمن صاحبه المصحب وغيره من المهلكات

٨١ - باب الإنسباط إلى الناس

وقال ابن مسعود : خالط الناس ، ودينك لا تسلكه . والدعاة مع الأهل

٦١٢٩ - **حدثنا** آدم **حدثنا** شعبة **حدثنا** أبو التياح قال سمعت أنس بن مالك رضى الله عنه يقول « إن

كان النبي ﷺ ليخالطنا حتى يقول لأخ لي صغير : يا أبا عبد ، ما فعل النهر ؟

[الحديث ٦١٢٩ - طرقه فى : ٦٢٠٣]

٦١٣٠ - **حدثنا** محمد **أخبرنا** أبو معاوية **حدثنا** هشام عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها قالت

« كنت ألعب بالبنات عند النبي ﷺ ، وكان لى صواحب يلعبن معى ، فكان رسول الله ﷺ إذا دخل يعقمن منه ، فيسرن إلى فيلبن معى »

قوله (باب الإنسباط إلى الناس) فى رواية الكشميني مع الناس . **قوله** (وقال ابن مسعود : خالط الناس ودينك لا تسلكه) بفتح أوله وسكون الكاف وكسر اللام وفتح الميم من الكلم بفتح السكاف وسكون اللام وهو الجرح وزنا ومعنى ، وروى بالثالثة بدل الكاف والتنون مشددة لتأكيد . وقوله ودينك ، يجوز فيه النصب والرفع . وهذا اللفظ وصله الطبراني فى الكبير من طريق عبد الله بن باباه بموحدتين عن ابن مسعود قال وخالطوا الناس وصافهم بما يشتهون ، ودينكم لا تسلكه ، وهذه بعض الميم للجميع . وأخرجه ابن المبارك فى كتاب البر والصلة ، من وجه آخر عن ابن مسعود بلفظ خالطوا الناس وزابلوم فى الاعمال ، وعن عمر مثله لكن قاله وانظروا ألا تسلكوا دينكم . **قوله** (والدعاة مع الأهل) هو بقية الترجمة مطوف على الإنسباط فهو بالجر ، ويجوز أن يخطف على باب ، فيقرأ بالرفع ، والدعاة بعض الدال وتخفيف الدالين المهمتين وبعد الألف موحدة هى الملاحظة فى القول بالمزاج وغيره ، وقد أخرج الترمذى وحسنه من حديث أبي هريرة قال « ظفرا يارسول الله إنك تداعبنا ، قال : لى لا أقول إلا حقا ، وأخرج من حديث ابن عباس رفعه « لا تمارأك ولا تمارحه ، الحديث ، والجمع بينهما أن المنهى عنه ما فيه إفراط أو مداومة عليه لما فيه من الغفل عن ذكر الله

٦١٣١ - **عز** كُتِبَتْ بِنِ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ عَنْ ابْنِ الْمُسَكِّدِ حَدَّثَهُ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ « أَنْ مَائِثَةَ أَخْبَرَتْهُ أَنَّهُ اسْتَأْذَنَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ رَجُلٌ فَقَالَ : ائْذَنُوا لَهُ ، فَبَسَّ ابْنُ الْعَشِيرَةِ - أَوْ بَنَى أَمْرًا شَدِيدًا - فَلَمَّا دَخَلَ الْإِنِّ لَهُ الْكَلَامَ . قُلْتُ لَهُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قُلْتَ مَا قُلْتَ ، مِمَّ أَلَيْتَ لَهُ فِي الْقَوْلِ . فَقَالَ : أَيْ مَائِثَةَ ، لِأَنَّ شَرَّ النَّاسِ مَنَزِلَةٌ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ تَرَكَهُ - أَوْ وَدَّعَهُ - النَّاسُ اتِّقَاءَ لُحْشِهِ »

٦١٣٢ - **عز** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّهَابِ أَخْبَرَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ أَخْبَرَنَا أَيُّوبُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَهْدَيْتَ لَهُ أَقْبِيَّةً مِنْ دِيْبَاجٍ مُرَرَّةً بِالْهَبِّ ، فَحَسَمَهَا فِي أَنْاسٍ مِنْ أَصْحَابِهِ ، وَهَزَلَتْ مِنْهَا وَاحِدَةً لِمُخْرَمَةٍ ، فَلَمَّا جَاءَ قَالَ : خَبَأْتُ هَذَا لَكَ . قَالَ أَيُّوبُ بِشَوْبِهِ أَنَّهُ يُرِيهِ إِيَّاهُ . وَكَانَ فِي خُلْفَتِهِ شَيْءٌ » . وَرواه حمادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ . وَقَالَ حَاتِمُ بْنُ وَرْدَانَ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنِ الْمُسَوِّدِ « قَدِمَتْ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أَقْبِيَّةٌ » **قوله** (باب المداراة مع الناس) هو بغير همز ، وأصله الهمز لأنه من المدافعة ، والمراد به الدِّقُّع برفق . وأشار المصنف بالترجمة إلى ما ورد فيه هل غير شرطه وأقتصر على إيراد ما يؤدى معناه ، فلما ورد فيه صريحاً حديث لجابر عن النبي ﷺ قال « مداراة الناس صدقة » أخرجه ابن عدي والطبراني في الأوسط ، وفي سنده يوسف بن محمد بن المنكدر ضعفوه ، وقال ابن عدي : أروجو أنه لا بأس به ، وأخرجه ابن أبي حاتم في « آداب الحكمة » ، بسند أحسن منه ، وحديث أبي هريرة « رضى العفل بعد الإيمان باقية مداراة الناس » أخرجه البراء بسند ضعيف . **قوله** (ويذكر عن أبي الدرداء : إنا لنكشر) بالكاف الساكنة وكسر المعجمة . **قوله** (في وجوه أقوام وإن قلوبنا لتألمهم) كذا للأكثر بالعين المهملة واللام الساكنة والنون ، وللكشمي بالفتح الساكنة قبل اللام المسكورة ثم تحذف الساكنة من القلا بكسر القاف مقصور وهو البيض ، وهذه الرواية جزء ابن النين ، ومثله في تفسير المؤمل من « الكشف » . وهذا الأثر وصله ابن أبي الدنيا وإبراهيم الحارثي في « غريب الحديث » ، والديلمي في « المجالسة » ، من طريق أبي الزاهرية عن جبير بن نفير عن أبي الدرداء فذكر مثله ورواه « ونضحك لهم » ، وذكره بلقظ اللعن ولم يذكر الديلمي في أسناده جبير بن نفير ، ورويناه في « فوائد أبي بكر بن المقرئ » ، من طريق كامل أبي العلاء عن أبي صالح عن أبي الدرداء قال « إنا لنكشر أقواماً » ، فذكر مثله وهو منقطع ، وأخرجه أبو نعيم في « الحلية » ، من طريق خلف بن حوشب قال قال أبو الدرداء فذكر ألقظ المعلق سواء ، وهو منقطع أيضاً والكشر بالعين المعجمة وفتح أوله ظهور الأسنان ، وأكثر ما يطلق عند الضحك ، والاسم الكشرة كالضرة قال ابن بطال : المداراة من أخلاق المؤمنين ، وهي خفض الجناح للناس ولين الكلمة وترك الإغلاظ لهم في القول وذلك من أقوى أسباب الإفاة . وظن بعضهم أن المداراة هي المداينة فغلط ، لأن المداراة مندوب إليها والمداينة محرمة ، والفرق أن المداينة من الدهان وهو الذى يظهر على الشيء ويستقر باطنه ، ونفسها المداينة بأنها معاينة الفاسق وإظهار الرضا بما هو فيه من غير إنكار عليه ، والمداراة هي الرفق بالجاهل في التعليم وبالفاستق في التمسس من فعله ، وترك الإغلاظ عليه حيث لا يظهر ما هو فيه ، والإنكار عليه بلطف القول والفصل ، ولا سيما إذا

احتجج الى تألفه ونحو ذلك . ثم ذكر حديثين قديما : أحدهما حديث عائشة و استأذن على النبي ﷺ رجل فقال :
 ائذنوا له فبئس ابن المشيرة ، وقد تقدم بيان موضع شرحه في باب ما يجوز من اغتياب أهل الفساد ، والنكتة
 في إirاده هنا التلميح الى ما وقع في بعض الطرق بلفظ المداراة ، وهو عند العارث بن أبي أسامة من حديث
 صفوان بن صالح نحو حديث عائشة وفيه د فقال : انه منافق أدريه عن نفاقه ، وأخشى أن يفسد علي غيره .
 والثاني حديث المسور بن مخرمة و قدمت على النبي ﷺ أقيبة ، وفيه قصة أبيه مخرمة وقد تقدم شرحه في كتاب
 اللباس ؛ ووقع في هذه الطريق « وكان في خلقه شيء » ، وقد رمز البخاري بإيراده عقب الحديث الذي قبله بأنه المبهم
 فيه كما أشرت الى ذلك قبل ، ووقع في رواية مسروق عن عائشة « مر رجل برسول الله ﷺ فقال : بئس عبد الله
 وأخر المشيرة ، ثم دخل عليه فرأيتة أقبل عليه برحمة كأن له عنده عزلة أخرجه النسائي ، وشرح ابن بطال الحديث
 على أن المذكور كان منافقا ، وأن النبي ﷺ كان مأمورا بالحكم بما ظهر ، لا بما يعلمه في نفس الامر ، وأطال في
 تقرير ذلك ، ولم يقل أحد في المبهم في حديث عائشة انه كان منافقا لا مخرمة بن نوفل ولا عيينة بن حصن ، وإنما
 قيل في مخرمة ما قيل لما كان في خلقه من الشدة فكان لذلك في لسانه بذاءة ، وأما عيينة فكان إسلامه ضعيفا وكان
 مع ذلك أروج فكان مطاعا في قومه كما تقدم ، والله أعلم . وقوله في هذه الرواية « فلما جاء قال خبأت هذا لك »
 وفي رواية الكشميني « قد خبأت » ، وقوله « قال أيوب » هو موصول بالسند المذكور ، وقوله « وشبه وأنه
 يربه إياه » والمعنى أشار أيوب بشبهه ليرى الحاضرين كيفية ما فعل النبي ﷺ عند كلامه مع مخرمة ، ولفظ القول
 يطلق ويراد به الفعل ، وقوله « رواه حماد بن زيد عن أيوب » تقدم موصولا في « باب فرض الخنس » وصورته
 مرسل أيضا . قوله (وقال حاتم بن وردان الخ) أراد بهذا التعليق بيان وصل الخبر . وأن رواية ابن عليه وحامد
 وإن كانت صورتها الإرسال لكن الحديث في الأصل موصول ، وقد مضى بيان وصل رواية حاتم هذه
 في الشهادات

٨٣ - باب لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين . وقال معاوية : لا حكيم إلا ذو تجربة

٦١٣٣ - حَرْشٌ مُقْتَبَةٌ حَدَّثَنَا أَهْمْتُ عَنْ عُفَيْلٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ ابْنِ السَّيِّبِ « عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ
 اللَّهُ عَنْهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : لَا يُلْدَغُ الْمُؤْمِنُ مِنْ جُحْرٍ وَاحِدٍ مَرَّتَيْنِ »

قوله (باب لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين) اللدغ بالذال المهملة والغين المعجمة ما يكون من ذوات السموم ،
 والذغ بالذال المعجمة والغين المهملة ما يكون من النار ، وقد تقدم بيان ذلك في كتاب الطب ، والجحر بضم الجيم
 وسكون المهملة . قوله (وقال معاوية لا حكيم إلا بتجربة) كذا الأكثر بوذن عظيم ، وفي رواية الأصيلي « الا ذو
 تجربة » ، وفي رواية أبي ذر عن غير الكشميني « لا حلم » بكسر المهملة وسكون اللام « الا بتجربة » ، وفي رواية
 الكشميني « الا لذى تجربة » وهذا الاثر وصله أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه عن عيسى بن موسى عن هشام
 ابن عروة عن أبيه قال « قال معاوية : لا حلم الا بالتجارب » وأخرجه البخاري في « الادب المفرد » من طريق علي
 ابن مسير عن هشام عن أبيه قال « كتبت جالسا عند معاوية لحدث نفسه ثم انتبه فقال : لا حلم الا ذو تجربة . قالوا
 للانا » وأخرج من حديث أبي سعيد مرفوعا « لا حلم الا ذو عثرة » ، ولا « حكيم الا ذو تجربة » وأخرجه أحمد

وصحه ابن حبان ، قال ابن الأثير : معناه : لا يحصل الحلم حتى يرتكب الأمور ويعثر فيها فيعثر بها ويستعين
 مواضع الخطأ ويحسبها . وقال غيره : المعنى لا يكون حلما كاملا إلا من وقع في ذلة وحصل منه خطأ فحينئذ يعجز ،
 فيبلغى لمن كان كذلك أن يستمر من رآه على عيب فيعفو عنه ، وكذلك من جرب الأمور علم نفعها وضروها فلا
 يفضل شيئا إلا عن حكمة . قال الطبري : ويمكن أن يكون تخصيص الحلم بذى التجربة للإشارة إلى أن غير الحكيم
 بخلافه ، وأن الحلم الذي ليس له تجربة قد يعثر في مواضع لا ينبغي له فيها الحلم بخلاف الحلم المجرب ، وهذا يظهر
 مناسبة أثر معاوية لحديث الباب ، وأما تعال أعلم . قوله (عن ابن المسيب) في رواية يونس عن الزهري
 وأخبرني سعيد بن المسيب أن أبا هريرة حدثه ، أخرجه البخاري في « الأدب المفرد » . وكذا قال أصحاب الزهري
 فيه ، وخالفهم صالح بن أبي الأخضر وزمعة بن صالح وهما ضعيفان فقالا : عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر
 عن أبيه ، أخرجه ابن عدي عن طريق المعافى بن عمران عن زمعة وابن أبي الأخضر ، واستمر به من حديث
 المعافى قال : وأما زمعة فقد رواه عنه أيضا أبو نعيم . قلت : أخرجه أحمد عنه ، ورواه عن زمعة أيضا أبو داود
 الطيالسي في مسنده وأبو أحمد اليزيدي أخرجه ابن ماجه . قوله (لا يبلغ) هو بالرفع على صيغة الخبر ، قال الخطابي
 هذا لفظة خبر ومعناه أمر ، أى ليكن المؤمن حازما حذرا لا يؤتى من ناحية الغفلة فيخدع مرة بعد أخرى ، وقد
 يكون ذلك في أمر الدين كما يكون في أمر الدنيا وهو أولاها بالحذر ، وقد روى بكسر التين في الوصل فيتحقق معنى
 التيمى عنه ، قال ابن التين : وكذلك قرأناه ، قيل معنى لا يبلغ المؤمن من جسر مرتين أن من أذنب ذنبا فسوق به
 في الدنيا لا يعاقب به في الآخرة . قلت : إن أراد قائل هذا أن عموم الخبر يتناول هذا فيمكن وإلا فسبب الحديث
 يأبى ذلك ، ويؤيده قول من قال : فيه تحذير من التفتيل ، وإشارة إلى استعمال القطعة . وقال أبو عبيد : معناه ولا
 ينبغي للمؤمن إذا نكب من وجه أن يعود إليه . قلت وهذا هو الذى فقهه الأكثر وعنه الزهري وأبو داود الطيالسي ، فأخرج
 ابن حبان عن طريق سعيد بن عبد العزيز قال : قيل للزهري لما قدم من عند هشام بن عبد الملك : ماذا صنع بك ؟
 قال : أوفى غنى ديني ، ثم قال : يا ابن شهاب تعود تدان ؟ قلت : لا ، وذكر الحديث . وقال أبو داود الطيالسي بعد
 تحريجه : لا يعاقب في الدنيا بذنب فيعاقب به في الآخرة ، وحمله غيره على غير ذلك . قيل المراد بالمؤمن في هذا
 الحديث الكامل الذى قد أوقفته معرفته على غوامض الأمور حتى صار يحذر عما سبق . وأما المؤمن المغفل فقد
 بلغ مرارا . قوله (من جسر) زاد في رواية الكشميهنى والسرخسي « واحد » ووقع في بعض النسخ من « جسر
 حية » وهى زيادة شاذة قال ابن بطال : وفيه أدب شريف أدب به النبي ﷺ أمته ونههم كيف يحذرون عما يحافون
 سوء عاقبته ، وفي معناه حديث « المؤمن كيس حذر » أخرجه صاحب « مسند الفردوس » من حديث أنس بسند
 صحيح . كلام عالم قى إليه النبي ﷺ ، وأول ما قاله لأنى عزة الجمعي وكان شاعرا فأسر بهدور
 فشكى طائفة وقرأ فن عليه النبي ﷺ : « لا تخير فداء ، فظفر به بأحد فقال من على » وذكر فقره وصياله فقال :
 لا تسبح طرديك بمكة تقول سخرت بمسند مرتين ، وأمر به بقتل . وأخرج قصته ابن إسحق في المغازي بغير
 اسناد . وقال ابن هشام في « تهذيب الدورية » : بلغنى عن سعيد بن المسيب أن النبي ﷺ قال حينئذ لا يبلغ المؤمن
 من جسر مرتين ، وصنيع أبي عبيد في كتاب الأيمان مشكل على قول ابن بطال أن النبي ﷺ أول من قال ذلك ،
 ولذلك قال ابن التين : أنه مثل قديم . وقال الثوري بشي : هذا السبب يضمف الوجه الثانى يعنى الرواية بكسر التين

على النبي . وأجاب الطيبي بأنه بوجه بأن يكون عليه السلام لما رأى من نفسه الزكية الميل إلى الحلم جرد منها مؤمنا حازما فناء من ذلك ، يعنى ليس من شيعه المؤمنين الحازم الذى يغضب لله أن يندفع من الغادر المنعرد فلا يستعمل الحلم في حقه ، بل ينتقم منه . ومن هذا قول عائشة : ما انتقم لنفسه إلا أن تنتهك حرمة الله فينتقم لله بها ، قال فيستفاد من هذا أن الحلم ليس محمودا مطلقا ، كما أن الجود ليس محمودا مطلقا ، وقد قال تعالى في وصف الصحابة (أشدوا على الكفار رحمة بينهم) قال وعلى الوجه الاول وهو الرواية بالرفع فيكون إخبارا محض لا يفهم هذا الغرض المستفاد من هذه الرواية ، فتسكون الرواية بصيغة التثنية أرجح والله أعلم . قلت : ويؤيده حديث : احتسروا عن الناس بسوء الظن ، أخرجه الطبراني في الأوسط من طريق أنس ، وهو من رواية بقة بالاعتناء عن معاوية بن يحيى وهو ضعيف ، فله حلتان . وصح من قول مطرف النخعي الكبير أخرجه مسند

٨٤ - باب حق الضيف

٦١٣٤ - **حدثنا** إسحاق بن منصور **حدثنا** روح بن عبادة **حدثنا** حسين عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن : من عهد الله بن عمرو قال : دخل على رسول الله ﷺ فقال : ألم أخبر أنك تقوم الليل وتصوم النهار ؟ قالت : بلى . قال : فلا تفعل ، قم وتم ، ومم وأظفر ، فإن لجسدك عليك حقا وإن لميتك عليك حقا ، وإن لزورك عليك حقا ، وإن لزورك عليك حقا . وإنك عسى أن ي طول بك حر ، وإن من حسبك أن تصوم من كل شهر ثلاثة أيام ، فإن بكل حسنة عشر أمثالها ، فذلك الدهر كله : قال : فشددت فشددت على . قلت : فإني أطيق غير ذلك ، قال : فهم من كل جمعة ثلاثة أيام . قال : فشددت فشددت على ، قلت : فإني أطيق غير ذلك ، قال فهم صوم نبي الله داود ، قلت : وما صوم نبي الله داود ؟ قال : نصف الدهر .

قوله (باب حق الضيف) . **قوله** (حسين) هو المعلم ، وقد تقدم الحديث مشروحا في كتاب الصيام ، والغرض منه قوله « وإن لزورك عليك حقا » والزور بفتح الزاى وسكون الواو يدها راه الزائر ، وقد بسط القول فيه في الباب الذى يليه

٨٥ - باب إكرام الضيوف وغددهم إتياء بنفسه ، وقوله تعالى (صيبر اراهم للكرمين)

قال أبو عبد الله : يقال هو زور وهؤلاء زور ، وصيبر ومضناه أضيافه وزواره ، لأنها مصدر مثل قوم رضا وعدل . ويقال ما غور وماءان غور ومياه غور . ويقال : القور القار لا تناله الدلاء كل شيء غرت فيه فهو مغارة . تزاور يميل من الزور ، والأزور الأصيل

٦١٣٥ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن أبي سعيد بن أبي سعيد المقبرئ : عن أبي شريح السلمي أن رسول الله ﷺ قال : من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه جائزته ، يوم وليته ، والضيافة ثلاثة أيام فما بعد ذلك فهو صدقة ، ولا يحل له أن يتنوى عنده حتى يخرج به .

حدثنا اسماعيل قال حدثني مالك ، وزاد من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقبل خيرا أو ليصمت .

٦١٣٦ - **حدثنا** عبد الله بن محمد **حدثنا** ابن مديني **حدثنا** سفيان عن أبي حصين عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي **ﷺ** قال : من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ جاره ، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه ، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرا أو ليصمت .

٦١٣٧ - **حدثنا** قتيبة **حدثنا** الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخضر عن عتبة بن عامر رضي الله عنه قال : قلنا يا رسول الله إنك تبعنا ففتركت قوم فلا يقرؤنا ، فما ترى فيه ؟ قال لنا رسول الله **ﷺ** ، إن تزأمت قوم فأمروا السك بما ينبغي للضيف فاقبلوا ، فإن لم يفعلوا أخذوا منهم حق الضيف الذي ينبغي لهم .

٦١٣٨ - **حدثنا** عبد الله بن محمد **حدثنا** هشام أخبرنا معمر عن الزهري عن أبي سلسة عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي **ﷺ** قال : من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه ، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرا أو ليصمت .

قوله (باب إكرام الضيف وخدمته إياه بنفسه وقوله تعالى : ضيف إبراهيم المكرمين) يشير إلى أن لفظ ضيف يكون واحدا وجما وجمع الغلة أضياف والكثرة ضيوف وضيفان . **قوله** (قال أبو عبد الله يقال هو زور وضيف ومناه أضيافه وزواره ، لأنها مصدر مثل قوم رضا وعدل ، ويقال ماء غور وبشر غور وما أن غور ومياه غور) . قلت : ثبت هذا في رواية أبي ذر عن المستمل والكشميني فقط ، وهو مأخوذ من كلام الفراء قال في معاني القرآن ، قوله تعالى (قل أرأيتم أن أصبح ماؤكم غورا) العرب تقول ماء غور وما أن غور ومياه غور ولا يجمعون غورا ولا يثنونه فلم يقولوا ما أن غوران ولا مياه أغوار ، وهو بمنزلة الزور يقال هؤلاء زور فلان وضيف فلان معناه أضيافه وزواره . وذلك لأنه مصدر فأجرى على مثل قولهم قوم عدل وقوم رضا ومقنع وقال غيره : الزور جمع زائر كراكب وركب . قلت : وهذا قول أبي عبيدة وجرم به في الصحاح . **قوله** (ويقال الغور الغائر لا تناله الدلاء ، كل شيء غرت فيه فهو مغارة) هو كلام أبي عبيدة أيضا ، وقال أبو عبيدة : غور أي غائر والغور مصدر . **قوله** (تراور تميل من الزور والأزور الامليل) . قلت : هو كلام أبي عبيدة قاله في تفسير سورة الكهف في قوله تعالى (وترى الشمس إذا طلعت تزاور عن كهفهم ذات اليمين) أي تميل ، وهو من الزور بمعنى يفتح الواو وهو العوج والميل . ثم ذكر ثلاثة أحاديث : أحدها حديث أبي شريح : من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه ، وقوله في الطريق الثانية **حدثنا** اسماعيل أنبأنا مالك مثله ، بمعنى باسناده ، وقوله **وأوليصمت** ، ضبطه النووي بضم الميم وقال الطوفي معناه بكسرها وهو القياس كضرب بضرب ، وقد استشكل التخيير الذي في قوله : فليقل خيرا أو ليصمت ، لأن المباح إذا كان في أحد الشقين لزم أن يكون مأمورا به فيكون واجبا أو منهيا فيكون حراما ، والجواب عن ذلك أن صيغة أفعّل في قوله فليقل ، وفي قوله وليصمت ، لمطلق الإذن الذي هو أهم من المباح وغيره ، نعم يلزم من ذلك أن يكون المباح حسنا لدخوله في الخير ، ومعنى الحديث أن المرء إذا أراد أن يتكلم فليسكر قبل كلامه ، فإن علم أنه لا يترتب عليه مفسدة ولا يجرى إلى محرم ولا مكروه فليتكلم ، وإن كان مباحا فالسلامة في السكوت لتلاجه المباح إلى المحرم والمكروه . وفي حديث أبي ذر الطويل الذي صححه ابن

حبان ، ومن حسب كلامه من حمله قل كلامه الا فيما بنية . ثانيا حديث ابن هريرة فيه آورده من وجهين عنه
وفي احدهما ما ليس في الآخر ، وقد تقدم كل ذلك في « باب اكرام الحار » باختلاف اللفاظ وبين المراد به . قال
الطوفي : ظاهر الحديث انتفاء الايمان عن قال ذلك ، وليس مرادا بل اريد به المبالغة كما يقول القائل : ان
كنت ابني فاطمني ، تهيبا له على العاطفة ، لا أنه بانتفاء طاعته ينتفي أنه ابنه . ثالثا حديث حنبل بن عاصم « قلنا
يا رسول الله إنك نبينا فتقول بقرم فلا يقرؤنا » الحديث وقد تقدم شرحه في كتاب المظالم . قوله في حديث
ابي شريح (جائزته يوم وليلة) قال السبيل : روى جائزته بالرفع على الابتداء وهو واضح ، وبالنصب على بدل
الاشتغال أى يكرم جائزته يوما وليلة . قوله (والضيافة ثلاثة ايام فما بعد ذلك فهو صدقة) قال ابن بطال مثل عنه
مالك فقال : يكرمه ويتخفه يوما وليلة وثلاثة ايام ضيافة . قلت : واختصوا هل الثلاث غير الاول أو يمد منها ؟
فقال ابو حنبل يتكلف له في اليوم الاول بالبر والالطاف ، وفي الثاني والثالث يقدم له ما حضره ولا يبرده على
عادته ، ثم يعطيه ما يجوز به مسافة يوم وليلة وتسمى الجيزة ، وهي قدر ما يجوز به المسافر من مثل الى مثل ،
ومنه الحديث الآخر « أجيروا الوفد بنحر ما كنتم أجيروهم » وقال الخطابي : معناه أنه إذا نزل به الضيف أنه
يتخفه ويبرده في البر على ما يحضره يوما وليلة ، وفي اليومين الآخرين يقدم له ما يحضره ، فإذا مضى الثلاث فقد
قضى حقه فما زاد عليها مما يقدمه له يكون صدقة . وقد وقع في رواية عبد الحميد بن جعفر عن سعيد المقبري عن ابي
شريح عند احمد ومسلم بلفظ « الضيافة ثلاثة ايام ، وجائزته يوم وليلة » وهذا يدل على المغفرة ، ويؤيده ما قال
ابو حنبل . وأجاب الطبري بأنها جملة مستأنفة بيان للجملة الاولى ، كأنه قيل كيف يكرمه ؟ قال : جائزته . ولا يمد
من تقدير مضاف أى زمان جائزته أى بره والضيافة يوم وليلة ، فهذه الرواية محمولة على اليوم الاول ، ورواية
عبد الحميد على اليوم الاخير أى قدر ما يجوز به المسافر ما يكفيه يوم وليلة ، فينبغي أن يحصل على هذا حسلا
بالروايتين انتهى . ويحتمل أن يكون المراد بقوله « وجائزته » بياناً لحالة أخرى وهي أن المسافر تارة يتم عند
من ينزل عليه فهذا لا يزداد على الثلاث بتفصيلها ، وتارة لا يقيم فهذا يعطى ما يجوز به قدر كفايته يوما وليلة ، ولعل
هذا أعدل الارجح واقه اطم . واستدل بحمل ما زاد على الثلاث صدقة على أن الذى قبلها واجب ، فان المراد
بقسمته صدقة التخيير عنه لأن كثيرا من الناس خصوصا الاغنياء يأفون غالبا من أكل الصدقة ، وقد تقدمت
أجوبة من لم يوجب الضيافة في شرح حديث عقبة ، واستدل ابن بطال لعدم الوجوب بقوله « جائزته » قال :
والجائزة فضل واحسان ليس واجبة . وتيق بأن المراد بالجائزة في حديث ابي شريح العطية بالمعنى
المصطلح وهي ما يطعمه الشاعر والوافد ، فنه ذكر في الاوائل أن اول من سماها جائزة بعض الاسماء من التابعين
وأن المراد بالجائزة في الحديث أنه يعطى ما يفيقه من غيره كما تقدم تقريره قبل . قلت : وهو صحيح في المراد من
الحديث ، وأما تسمية العطية للشاعر ونحوه جائزة فليس بمحدث : للحديث الصحيح « أجيروا الوفد » كما تقدمت
الإشارة إليه ، ولقوله في العباس « ألا أعطيك ، ألا أضحك ، ألا أجيئك » ؟ فذكر حديث صلاة التيسير فدل
على أن استعمالها كذلك ليس بمحدث . قوله (ولا يصل له أن يشوى عنده) قال ابن التين : هو بكسر الواو وبفتحة
في الماضي وبكسرهما في المضارع . قوله (حتى يجرجه) مجاه مبهمة ثم جيم من العرج وهو الضيق . والثراء
بالتخفيف والمد الإقامة بمكان معين ، قال النووي في رواية مسلم « حتى يؤتمه » أى يوقفه في الاثم ، لأنه قد يفتناه

لطول مقامه أو يمرض له بما يؤذيه أو يظن به ظنا سيئا ، وهذا كله محمول على ما إذا لم تكن الإقامة باختيار صاحب المنزل بأن يطلب منه الزيادة في الإقامة أو يغالب على ظنه أنه لا يكره ذلك ، وهو مستفاد من قوله « حتى يخرج » ، لأن مفهومه إذا ارتفع الحرج أن ذلك يجوز . ورفع عند أحمد في رواية عبد الحميد بن جعفر عن سعيد المقبري عن أبي شريح « قيل يا رسول الله وما يؤثم ؟ قال : يقيم عنده لا يجد شيئا يقدمه ، أخرجه أحمد والعالم وفيه قصة لسلان مع ضيفه حيث طلب منه زيادة على ما قدم له فرفضه بطهرته بسبب ذلك ثم قال : الحمد لله ، قال ابن بطال إنما كره له المقام بعد الثلاث لثلا يؤذيه فتصير الصدقة منه على وجه المن والاذى . قلت : وفيه نظر ، فإن في الحديث « إذا زاد فهو صدقة » فقوله أن الذي في الثلاث لا يسمى صدقة ، فالأولى أن يقول لثلا يؤذيه فيرفقه في الأثم بعد أن كلفه ما جاورا

٨٦ - باب صنع الطعام ، والتكليف للضيف

٦١٣٩ - حدثنا محمد بن بشر حدثنا جعفر بن عون حدثنا أبو العُميس عن عون بن أبي جحيفة عن أبيه قال « أخى النبي ﷺ بين سلمان وأبي الدرداء فزار سلمان أبا الدرداء ، فرأى أم الدرداء متبذلة ، فقال لها : ما شأنك ؟ قالت : أخوك أبو الدرداء ليس له حاجة في الدنيا . فجاء أبو الدرداء ، فصنع له طعاما فقال : كل ، فاني صائم . فقال : ما أنا بأكلي حتى تأكل ، فأكل . فلما كان الليل ذهب أبو الدرداء يقوم ، فقال : نم ، فنام . ثم ذهب يقوم ، فقال : نم . فلما كانت آخر الليل قال سلمان : قم الآن . قال فصليا . فقال له سلمان : إن لرَبِّك عليك حقا ، ولنفسك عليك حقا ، ولأهلك عليك حقا ، فأعط كل ذي حق حقه . فأتى النبي ﷺ فذكر ذلك له ، فقال النبي ﷺ : صدق سلمان . أبو جحيفة وهب السوائي ، يقال : وهب الخير

قوله (باب صنع الطعام والتكليف للضيف) ذكر فيه حديث أبي جحيفة في قصة سلمان وأبي الدرداء ، وهو ظاهر فيما ترجم له ، وقد تقدم إيضاح ذلك مع بقية شرحه في كتاب الصيام . قوله (أبو جحيفة وهب السوائي) يعني بضم المهملة والمدة (وهب الخير) أي كان يقال له وهب الخير ، وهذا لم يقع في رواية أبي ذر . ووقع في التكليف للضيف حديث سلمان « نانا رسول الله ﷺ أن تتكلف للضيف ، أخرجه أحمد والعالم ، وفيه قصة سلمان مع ضيفه حيث طلب منه زيادة على ما قدم له فرفضه بطهرته بسبب ذلك ، ثم قال الرجل لما فرغ د الحمد لله الذي قنعنا بما رزقنا . فقال له سلمان : لو قمص ما كانت مطهرتي مرهونة »

٨٧ - باب ما يكره من التقصّب والجزع عند الضيف

٦١٤٠ - حدثنا يحيى بن الوليد حدثنا عبد الأعلى حدثنا سعيد الجريري عن أبي عثمان عن عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنهما أن أبا بكر تضيّف رجلا فقال لعبد الرحمن : ذوّك أضيفاك فاني منطلق إلى النبي ﷺ ، فالرُغ من فراغ قبل أن أجيء . فانطلق عبد الرحمن فاتام بما عنده فقال : اطعموا . فقالوا : أين

ربُّ منزلنا؟ قال: اطعموا. قالوا: نحن بأكليْن حتى يمضي ربُّ منزلنا. قال: اقبلوا هنا قراكم، فإنه إن جاء ولم تطعموا للفقير منه. فأبوا، فمرّتْ أنه يجدُ على. فلما جاء سمعتُ عنه، فقال: ما صنعتُم؟ فأخبروه، فقال: يا عبد الرحمن، فسكت. ثم قال: يا عبد الرحمن فسكت. فقال: يا غنثر، أقسمتُ عليك إن كنتَ تسمعُ صوتي لما جئتَ. فخرجتُ فقلتُ: سَلْ أضيافَكَ. فقالوا صدق، أنا يا به. قال: فاعلموا انتظروا عوني، والله لا أحمتهُ الليلة. فقال الآخرون: والله لا تطعمه حتى تطعمه. قال: لم أرَ في الشرِّ كالليلة. وبيدكم، ما أنتم؟ لم لا تقبلونَ هنا قراكم؟ هاتِ طعامَكَ. فجاءه، فوضع يده فقل: باسمِ الله، الأولى للشيطان. فأكلَ وأكلوا.

قولُه (باب ما يكره من الغضب والجور عند الضيف) ذكر فيه حديث عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق في قصة أضياف أبي بكر، وقد تقدم شرحه في علامات النبوة من الترجمة النبوية، وأخذ الغضب منه من قول عبد الرحمن فمرقت أنه يجد على وهو من المودة وهي الغضب، وقد وقع التصريح بذلك في الطريق التي بعد هذه حيث قال فيه: فغضب أبو بكر.

٨٨ - **باب قول الضيف لصاحبه والله لا آكل حتى تأكل.** فيه حديث أبي جهم عن النبي ﷺ

٦١٤١ - **حدثني محمد بن القتيبي** حدثنا ابنُ أبي عدي عن سليمان بن أبي عمار قال: قال عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنهما: جاء أبو بكرٍ بضيف له - أو بأضياف له - فأمرني عند النبي ﷺ. فلما جاء قالت أمي: اجلس من ضيفك - أو أضيافك - الليلة. قال: أو ما عشتيقهم؟ فقالت: عرَضنا عليه - أو عليهم - فأبوا، أو فإني. فغضب أبو بكر فسبَّ وجَدَّ وحلف لا يطعمه. فاختبأتُ أنا، فقال: يا غنثر، نعدلتُ المرأة لا تطعمه حتى يطعمه، فحلف الضيف أو الأضياف أن لا يطعمه - أو يطعموه - حتى يطعمه. فقال أبو بكر: كأن هذه من الشيطان، فزعا بالطعام فأكلَ وأكلوا. فجعلوا لا يرفعون أكلة إلا ربا من أسفلها أكثرُ منها. فقال يا أخت بني فرائس ما هذا؟ فذات: وفرة عني إياها الآن لا أكثرُ قبل أن تأكل، فأكلوا، وبثَّ بها إلى النبي ﷺ فذكر أنه أكل منها.

قولُه (باب قول الضيف لصاحبه والله لا آكل حتى تأكل) ذكر فيه حديث أبي جهم، يشير إلى قصة أبي الدرداء وسلمان وقد تقدم شرحها في كتاب الصيام، ولم تقع هذه الترجمة ولا هذا التعليق في رواية أبي ذر، وإنما ساق قصة أضياف أبي بكر في الطريق التي قبلها، وهي من هذا الوجه مختصرة، وسليمان في سندها هو التيمي. وقوله (الأولى للشيطان)، أي الحاة التي غضب فيها وحلف، وتقدم له توجيه متفق

٨٩ - **باب إكرام الكبير، ويبدأ الأكبر بالكلام والسؤال**

٦١٤٢، ٦١٤٣ - **حدثنا سليمان بن حرب** حدثنا حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد عن بشير بن

يسار مولى الأنصار « من رافع بن خديج وسهل بن أبي حشمة أنهما حدثاه أن " هب الله به سهل وحيصة ابن مسعود أتيا خيبر ففترقا في الفخل فقتل عبد الله بن سهل ، فجاء عبد الرحمن بن سهل وحيصة وحيصة ابنا مسعود إلى النبي ﷺ فتكلموا في أمر صاحبهم ، فبدأ عبد الرحمن - وكان أصغر القوم - فقال للنبي ﷺ : كبر الكبر . قال يحيى : إني أكره الكلام الأكبر . فتكلموا في أمر صاحبهم ، فقال النبي ﷺ : أنست جنون فبئسكم - أو قال صاحبكم - بأيمان حسين منكم ؟ قالوا يا رسول الله ، أمر لم نرمه . قال : فتبرؤم يهودي إيمان حسين منهم : قالوا : يا رسول الله ، قوم كفار . فوداهم رسول الله ﷺ من قبله . قال سهل « فأدركت ناقة من تلك الإبل فدخلت مربدا لهم فركعتني رجلها » قال الليث حدثني يحيى عن بشير عن سهل ، قال يحيى : حسبته أنه قال مع رافع بن خديج . وقال ابن عيينة حدثنا يحيى عن بشير عن سهل وحده .

٦١٤٤ - **حَرْشُ** مسدّد حدثنا يحيى عن هبّيد الله حدثني نافع « عن ابن عمر رضي الله عنهما قال ، قال رسول الله ﷺ : أخبروني بشجرة مثلكم مثل المسلم توتي أكلها كل حين باذن ربها ، ولا تحت ورقها ، فوقع في نفسي اللخعة ، فكرهت أن أتكلّم ونمّ أبو بكر وعمر . فلما لم يتكلما قال النبي ﷺ : هي اللخعة . فلما خرّجت مع أبي قلت : يا أبتاه . وقع في نفسي اللخعة . قال : ما منعك أن تقولها ؟ لو كنت قلّتها كان أحبّ إليّ من كذا وكذا . قال : ما معني إلا أني لم أرك ولا أبا بكر نكلنا ، فكرهت ،

قوله (باب إكرام الكبير ، ويبدأ الأكبر بالكلام والسؤال) المراد الأكبر في السن إذا وقع التساوى في الفضل ، والا فيقدم الفاضل في الفقه والعلم إذا عارضه السن . وذكر فيه حديث سهل بن أبي حشمة ورافع بن خديج في قصة حيصة وحيصة ، وسيأتي شرحه في كتاب القسامة ، وقوله د فوداهم ، هو للاكثر ويروى بالفاء بدل الواو ، وقوله د من قبله ، بكسر القاف وفتح الموحدة على الصحيح . **قوله** (قال الليث حدثني يحيى) هو ابن سميد والأنصاري ، ويشير بالمرحدة والمعجمة مصغر هو ابن يسار بتحتانية ثم مهملة خفيفة . وهذا التعليق وصله مسلم والترمذي والنسائي من حديث الليث به . **قوله** (وقال ابن عيينة حدثنا يحيى) هو ابن حميد أيضا ، وهذا التعليق وصله مسلم والنسائي من حديث ابن عيينة . ثم ذكر حديث ابن عمر « أخبروني بشجرة مثلكم مثل المسلم » الحديث وقد تقدم شرحه في كتاب العلم مستوفى ، وكأنه أشار بإيراده إلى أن تقديم الكبير حيث يقع التساوى ، أمّا لو كان عند الصغير ما ليس عند الكبير فلا يمنع من الكلام بحضرة الكبير ، لأن عمر تأسف حيث لم يتكلم ولده مع أنه اعتذر له بكونه بحضوره وحضور أبي بكر ومع ذلك تأسف على كونه لم يتكلم

٩٠ - **باب** ما يجوز من الشعر والرجز والحداد وما يكره منه

وقوله تعالى (والشعراء يتبعهم الغاؤون ، ألم تر أنهم في كل وادٍ يهيمون ، وأنهم يقولون ما لا يفعلون

إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات ، وذكروا الله كثيرا ، واقتصروا من بيد ما كانوا . وسيلم الذين ظلموا
أى مُنْقَلِبٍ يَقْبَلُونَ) . قال ابن عباس : فى كلِّ لقو يتخوضون

٦١٤٥ - **حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنْ الزُّهْرَى قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ**
مُرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ أَخْبَرَهُ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الْأَسْوَدِ بْنَ عَبْدِ يَتُوثَ أَخْبَرَهُ أَنَّ ابْنَ بْنِ كَسْبٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « لَنْ مِنْ الشَّعْرِ حِكْمَةٌ »

٦١٤٦ - **حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ بْنُ الْأَسْوَدِ بْنِ قُبَيْسٍ قَالَ : سَمِعْتُ جُنْدَبًا يَقُولُ « بَيْنَا النَّبِيُّ**
ﷺ بِمَشَى إِذْ أَصَابَهُ جَبْرٌ فَشَرَّ ، فَذَمِيَتْ إصْبَهُ فَقَالَ :

هَلْ أَنْتَ إِلَّا لِأَصْبَحَ ذَمِيْتُ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ مَا كُنْتُ

٦١٤٧ - **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا ابْنُ مَهْدَى حَدَّثَنَا سَفْيَانُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ عَنْ أَبِي**
هَرِيرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قَالَهَا الشَّاهِرُ كَلِمَةٌ لِيَبْدَ : أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ
وَكَاذُ أُمِّيَّةٍ بِنِ ابْنِ اللَّصْلِ أَنْ يُسَلَّمَ »

٦١٤٨ - **حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ**
قَالَ : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى خَيْبَرَ ، فَبَرْنَا لَيْلًا ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ لِعَامِرِ بْنِ الْأَكْوَعِ : أَلَا
نُسَمِعُكَ مِنْ هُنَيْيَاتِكَ ؟ قَالَ وَكَانَ حَاضِرَ رَجُلًا شَاهِرًا ، فَزَلَّ يَجِدُو بِالْقَوْمِ يَقُولُ :

الهِمَّ لَوْلَا أَنْتَ مَا اهْتَدَيْنَا وَلَا نَصَدَّقْنَا وَلَا حَلِينَا

فَغَيْرُ فِدَائِكَ مَا افْتَقَيْنَا وَقَبِلْتَ الْأَقْدَامَ إِنْ لَاقَيْنَا وَاتَّقَيْنَ سَكِينَةَ عَلَيْنَا

إِنَّا إِذَا صَبَحَ بَنَّا أَتَيْنَا وَبِالصَّبَاحِ عَوَّلُوا عَلَيْنَا

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : مَنْ هَذَا السَّائِقُ ؟ قَالُوا : عَامِرُ بْنُ الْأَكْوَعِ . قَالَ : يَرْحَهُ اللَّهُ . قَالَ رَجُلٌ مِنْ
الْقَوْمِ : وَجَّهَتْ يَانِيَّ اللَّهُ ، لَوْلَا أُمْتَمَتْنَا بِهِ . قَالَ فَأَتَيْنَا خَيْبَرَ فَحَاصَرْنَا حَتَّى أَصَابَتْنَا تَخَفَةٌ شَدِيدَةٌ ، ثُمَّ إِنَّ اللَّهَ
فَتَحَهَا عَلَيْهِمْ ، فَلَمَّا أَمْسَى النَّاسُ الْيَوْمَ الَّذِي فَتَحَتْ عَلَيْهِمْ أَوْقَدُوا نِيرَانًا كَثِيرَةً ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : مَا هَذِهِ
الْقُتْرَانُ ، عَلَى أَى شَيْءٍ تَوْقِدُونَ ؟ قَالُوا : عَلَى لَحْمٍ ، قَالَ : عَلَى أَى لَحْمٍ ؟ قَالُوا : عَلَى لَحْمِ حُمْرٍ لِنِسِيَّةٍ ، فَقَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : أَهْرِقُوهَا وَاسْكُرُوهَا . قَالَ رَجُلٌ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَوْ نَهْرِيهَا وَتَسْلِيهَا . قَالَ : أَوْ ذَاكَ .
فَلَمَّا تَصَافَّ الْقَوْمُ ، كَانَ سَيْفُ عَامِرٍ فِيهِ قَعَرٌ ، فَتَنَاوَلَ بِهِ يَهُودِيًّا لِيَضْرِبَهُ ، وَرَجَعَ ذَابُ سَيْفِهِ ، فَأَصَابَ

رُكْبَةً مَاصِرَاتٍ مِنْهُ . فَلَمَّا قَفَلُوا قَالَ سَلَمَةُ : رَأَيْتُمْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَاحِبًا فَقَالَ لِي : مَا لَكَ ؟ فَقُلْتُ : فِدَى
لَكَ أَبِي وَأُمِّي ، زَعَمُوا أَنَّ عَامِرًا حَبِطَ عَنْهُ . قَالَ : مَنْ قَالَ ؟ قُلْتُ : قَالَ فُلَانٌ وَفُلَانٌ وَفُلَانٌ وَأَسِيدُ بْنُ الْخَضِرِ
الْأَنْصَارِيُّ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : كَذَبَ مَنْ قَالَ ، إِنَّ لَهُ لَأَجْرَيْنِ - وَجَمَعَ بَيْنَ إِصْبَيْهِ - إِنَّهُ لَيَجَاهِدُ
مُجَاهِدًا ، قُلْ هَرَبِي نَشَأَ بِهَا مِنْهُ .

٦١٤٩ - حَرْشًا مَسْدَدًا حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ حَدَّثَنَا أَبُو بَرٍّ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
قَالَ : أَقْبَى النَّبِيِّ ﷺ عَلَى بَعْضِ نِسَائِهِ - وَمَعْنَى أُمِّ سَلَمَةَ - فَقَالَ : وَيَحْكُ يَا أُنْجَشَةَ ، رَوَيْدَكَ سَوَاقًا بِالْقَوَارِيرِ .
قَالَ أَبُو قِلَابَةَ : فَتَكَلَّمَ النَّبِيُّ ﷺ بِكَلِمَةٍ لَوْ تَكَلَّمَ بِهَا بَعْضُكُمْ لَمَيِّمُوا عَلَيْهَا .
[الحديث ٦١٤٩ - أطرافه في : ٦١٦١ ، ٦٢٠٢ ، ٦٢٠٩ ، ٦٢١٠ ، ٦٢١١]

قوله (باب ما يجوز من الشعر والرجز والحداء) . أما الشعر فهو في الأصل اسم لما دق ومنه وليت شعري ،
ثم استعمل في الكلام المقفى الموزون قصدا ، ويقال أصله الشعر بفتح الشين يقال شعرت أصبت الشعر وشعرت بكذا
عادت علما دقيقا كاصابة الشعر ، وقال الراغب : قال بعض الكفار عن النبي ﷺ انه شاعر ، ف قيل لما وقع في
القرآن من السمكات الموزونة والقوافي ، وقيل أرادوا أنه كاذب لانه أكثر ما يأتي به الشاعر كذب ، ومن ثم
سموا الأداة السكاذبة شعرا ، وقيل في الشعر : أحسنه أكذبه ، ويؤيد ذلك قوله تعالى (وانهم يقولون ما لا يفعلون)
ويؤيد الاول ما ذكر في حد الشعر أن شرطه القصد اليه ، وأما ما وقع مرزونا اتفاقا فلا يسمى شعرا ، وأما الرجز
فهو بفتح الراء والجيم بعدها زاي ، وهو نوع من الشعر عند الأكثر ، وقيل ليس بشعر لانه يقال رجز لاشاعر
وسمي رجزا لتقارب اجزائه واضطراب اللسان به . ويقال رجز البجير اذا تناوب خطوه واضطرب لضعفه فيه ،
وأما الحداء فهو بضم الحاء وتخفيف الدال المهملة يمد ويقصر : سوق الأبل بضرب مخصوص من الشفاء ، والحداء
في الغالب إما يكون بالرجز وقد يكون بخبره من الشعر ولذلك عطفه على الشعر والرجز ، وقد جرت عادة الأبل
أنها تسرع السير اذا حدى بها . وأخرج ابن سعد بسند صحيح عن طائوس مرسلا ، وأورده البزار موصولا عن ابن
عباس دخل حديث بعضهم في بعض : ان أول من حدا الأبل عبد لمضر بن زرار بن معد بن عدنان كان في إبل لمضر
فقصر ، فضربه مضربا على يده فارجه فقال : يا يداه يا يداه ، وكان حسن الصوت فامرعت الأبل لما سمعته في السير ،
فسمكان ذلك مبدأ الحداء . ونقل ابن عبد البر الاتفاق على إباحة الحداء ، وفي كلام بعض الحنابلة إشعار بنقل
خلاف فيه ، ومانعه محجوج بالأحاديث الصحيحة ، ويلتحق بالحداء هنا الحجيج المشتغل على التفوق الى الحج يذكر
الكعبة وغيرها من المشاهد ، ونظيره ما يجرى أهل الجهاد على القتال ، ومنه غناء المرأة لتسكين الولد في المهد .
قوله (وقوله تعالى : والشعراء يتبعهم الغاؤون ، ألم تر أنهم في كل واد يهيمون) ساقى في رواية كريمة والأصلي
الى آخر السورة ، ووقع في رواية أبي ذر بين الآيتين المذكورتين لفظة ، وقوله ، وهي زيادة لا يحتاج اليها ، قال
المفسرون في هذه الآية : المراد بالشعراء شعراء المشركين ، يتبعهم غواة الناس ومردة الشياطين وعصاة الجن
ويروون شعرهم لان الغاوي لا يتبع الا غاريا مثله . وسمى الثعلبي منهم عبد الله بن الزبير وهبيرة بن أبي وجب

ومسافع وعمر بن أبي أمية بن أبي الصلت ، وقبل ذلك في شاعرين نهماجيا فكان مع كل واحد منهما جماعة وم
 الفواة السفهاء ، وأخرج البخاري في الأدب المفرد ، وأبو داود من طريق يزيد النحوي عن هكرمة بن ابن عباس
 في قوله تعالى (والشعراء يقيمهم الغاؤون - الى قوله - ما لا يفعلون) قال فأنسخ من ذلك واستثنى فقال (الا
 الذين آمنوا) الى آخر السورة ، وأخرج ابن أبي شيبة - من طريق رسالة - قال : لما نزلت (والشعراء يقيمهم
 الغاؤون) جاء عبد الله بن رواحة وحسان بن ثابت وكعب بن مالك وهم يذكرون فقالوا : يا رسول الله أنزل الله
 هذه الآية وهو يعلم أنا شعراء . فقال أقرؤا ما بهدوا (الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات) أنتم (واتصروا
 من بعد ما ظنوا) أنتم . وقال السهيلي : نزلت الآية في الثلاثة ، وإنما وردت بالابهام ليدخل ميم من اقتدى بهم ،
 وذكر الثعلبي مع الثلاثة كعب بن زهير بغير اسناد ، والله أعلم . قوله (قال ابن عباس : في كل نفر مخوضون)
 وصله ابن أبي حاتم والطبري من طريق معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله (في كل واحد)
 قال : في كل نفر ، وفي قوله (يقيمون) قال : يخوضون . وقال غيره يقيمون أي يقولون في المدح والمذموم .
 ما ليس فيه ، فهم كالأهمل على وجهه والاهتم الخالف المقصد . قوله (وما يكره منه) هو قسم قوله ما يجوز ،
 والذي يتحصل من كلام العلماء في حد الشعر المجاز أنه اذا لم يكثر منه في المسجد ، وخلا من هجو ، وعن الإفراق
 في المذم والكذب المحض . والغفل بعين لا يحل . وقد نقل ابن عبد البر الإجماع على جوازه اذا كان كذلك ،
 واستدل بأحاديث الباب وغيرها وقال : ما أنشد بمحضرة النبي ﷺ أو استنشدته ولم ينكره . قلت : وقد جمع ابن
 حيد الناس شيخ شيوخنا جملة في أسماء من نقل عنه من الصحابة شيء من شعر متعلق بالنبي ﷺ خاصة ، وقد ذكر
 في الباب خمسة أحاديث دالة على الجواز . وبعضها مفصل لما يكره ما لا يكره ، وترجم في الأدب المفرد ، وما يكره
 من الشعر وأورد فيه حديث عائشة مرفوعا ، أن أعظم الناس فرية الشاعر هجو القبيلة بأسرها ، وسنده حسن ،
 وأخرجه ابن ماجه من هذا الوجه بلفظ : أعظم الناس فرية رجل هاجى رجلا فهاجها القبيلة بأسرها ، وصححه ابن
 حبان . وأخرج البخاري في الأدب المفرد ، عن عائشة أنها كانت تقول : الشعر منه حسن ومنه قبيح ، خذ
 الحسن ودع القبيح . ولقد رويت من شعر كعب بن مالك أشعارا منها القصيدة فيها أربعون بيتا ، وسنده حسن .
 وأخرج أبو يعلى أوله من حديثا من وجه آخر مرفوعا ، وأخرجه البخاري في الأدب المفرد ، أيضا من حديث
 عبد الله بن عمرو مرفوعا بلفظ : الشعر بمنزلة السلام ، لحسنه كحسن الكلام ، وقبيحه كقبيح الكلام . وسنده
 ضعيف . وأخرجه الطبراني في الأوسط وقال : لا يروى عن النبي ﷺ الا بهذا الاسناد . وقد اشتهر هذا السلام
 عن الشافعي . واقتصر ابن بطال على نسبتها إليه فقصر ، وعاب القرطبي المفسر على جماعة من الشافعية الاتصاف على
 نسبة ذلك للشافعي وقد شاركهم في ذلك ابن بطال وهو مالم يكن ، وأخرج الطبري من طريق ابن جرير قال : سألت
 صطاء عن الحداد والشعر والفناء فقال : لا بأس به ما لم يكن غشا . الحديث الاول ، قوله (عن الزهري أخيرى
 أبو بكر بن عبد الرحمن) يعني ابن الحارث بن هشام الخزوي ، وفي هذا الاسناد أربعة من التابعين قرشيون
 مدنيون في نسق ، فالزهري من صفات التابعين وأبو بكر ومن فوقه من كبارهم ، ولمروان وعبد الرحمن مزية إدراك
 النبي ﷺ ولكنهما من حيث الرواية ممدودان في التابعين ، وقد تقدم قريبا أن لعبد الرحمن رؤية وأنه قد نقله
 في الصحابة ، وكذا ذكره بعضهم مروان في الصحابة لأدراكه ، وقد تقدم ذلك في الشروط . وقد اختلف على

الزهرى في سنده : فالأكثر على ما قال شعيب . وقال معمر في المشهور عنه : عن الزهرى عن عروة ، بدل أبي بكر موصولا ، وأخرجه ابن أبي شيبة عن سفيان بن عيينة ، عن الزهرى عن عروة ، مرسل ، ووافق رباح بن زيد عن معمر الجماعة ، وكذا قال هشام بن يوسف عن معمر ، لكن قال عبد الله بن الأسود وكذا قال إبراهيم بن سعيد : عن الزهرى ، وحذف يزيد بن هارون عن إبراهيم بن سعد مروان بن السند والصواب إثباته . **قوله** (أن من الشعر حكمة) أى قولاً صادقا مطابقا للحق . وقيل أصل الحكمة المنع ، فالمعنى أن من الشعر كلاما نافعا يمنع من السفه . وأخرج أبو داود من رواية صخر بن عبد الله بن بريدة عن أبيه عن جده ، سمعت رسول الله ﷺ يقول : أن من البيان سحرا ، وأن من العلم جهلا ، وأن من الشعر حكا . وأن من القول عيا ، فقال صدقة بن صوحان . صدق رسول الله ﷺ . أما قوله وأن من البيان سحرا ، فالرجل يكون عليه الحق وهو ألحن بالحق من صاحب الحق فيفسح القوم ببيانه فيذهب بالحق . وأن قوله وأن من العلم جهلا ، فيكلف العالم إلى علمه ما لا يعلم فيجهل ذلك . وأما قوله وأن من الشعر حكا ، فهي هذه المواظ والامثال التي يتعظ بها الناس . وأما قوله وأن من القول عيا ، فمرتكب كلامك على من لا يريد . وقال ابن التين : مفهومه أن بعض الشعر ليس كذلك ، لأن من ، تبعية . ووقع في حديث ابن عباس عند البخارى في الأدب المفرد ، وأبو داود والترمذى وحسنه وابن ماجه بلفظه وأن من الشعر حكا ، وكذا أخرجه ابن أبي شيبة من حديث ابن مسعود ، وأخرجه أيضا من حديث بريدة منه ، وأخرج ابن أبي شيبة من طريق عبد الله بن عبيد بن عمير قال قال أبو بكر : ربما قال الشاعر الكلمة الحكيمة . وقال ابن بطلان : ما كان في الشعر والرجو ذكر الله تعالى وتعظيم له ووجدانيته وإثبات طاعته والاستسلام له فهو حسن مرغّب فيه ، وهو الخزانة في الحديث بأنه حكمة ، وما كان كذبا وخفا فهو مذموم . قال الطبري : في هذا الحديث رد على من كره الشعر مطلقا واحتج بقول ابن مسعود الشعر من أمير السيطان ، وعن مسروق أنه تمثل بأول بيت شعر ثم سك ، فقيل له فقال : أخاف أن أجد في صحيفتي شعرا ، وعن أبي أمامة رفعه أن ابليس لما أصبغ إلى الأرض قال : رب اجعل لي قرآنا ، قال قرآنك الشعر ، ثم أجاب عن ذلك بأنها أخبار وأهية ، وهو كذلك ، لحديث أبي أمامة فيه على بن زيد الهذلي وهو ضعيف ، وعلى تقدير قوتها فهو محمول على الإفراط فيه والاكتثار منه كما سيأتى تقريره بعد باب ، وبدل على الجواز سائر أحاديث الباب . وأخرج البخارى في الأدب المفرد ، عن عمر بن الشريد عن أبيه قال واستنشدني النبي ﷺ من شعر أمية بن أبي الصلت فأنشدته حتى أنشدته مائة قالية . وعن مطرف قال : سمعت عمر بن حصين من الكوفة نقل البصرة فقل منزل نوله إلا وهو ينشدني شعرا . وأسند الطبري عن جماعة من كبار الصحابة ومن كبار التابعين أنهم قالوا الشعر وأنشدوه واستنشدوه . وأخرج البخارى في الأدب المفرد ، عن خالد بن كيسان قال : كنت عند ابن عمر فوقف عليه إبراهيم بن خيثمة فقال : ألا أنشدك من شعري ؟ قال : بلى ولكن لا تنشدني إلا حسنا . وأخرج ابن أبي شيبة بسند حسن عن أبي سلمة بن عبد الرحمن قال : لم يكن أصحاب رسول الله ﷺ منصرفين ولا متواترين ، وكانوا يتناشدون الأشعار في مجالسهم ويذكرون أسرار جاهليتهم ، فإذا أريد أحدهم على شيء من دينه دارت حاليق عينيه ، ومن طريق عبد الرحمن بن أبي بكرة قال : كنت أجالس أصحاب رسول الله ﷺ مع أبي في المسجد فيتناشدون الأشعار ويذكرون حديث الجاهلية ، وأخرج أحمد وابن أبي شيبة والترمذى وصححه من حديث جابر بن سمرة قال : كان أصحاب رسول الله ﷺ يتذكرون الشعر وحديث الجاهلية عند رسول

الله ﷺ فلا يتهم ، وربما يتبسم ، . الحديث الثاني ، قوله (سفيان) هو الثوري . قوله (سمعت جندبا) في رواية أبي عوانة عن الاسود انما ضبة في أوائل الجهاد ، جندب بن سفيان البجلي ، . قوله (بينما النبي ﷺ يمشي) في رواية أبي عوانة ، كان في بعض المشاهد ، وفي رواية ضبة عن الاسود ، خرج الى الصلاة ، وأخرجه الطيالسي وأحمد في رواية ابن عيينة عن الاسود عن جندب ، كذبت مع النبي ﷺ في غار ، . قوله (فمضى) بالعين المهملة والثاء المشددة . قوله (فقال : هل أنت إلا اصبع دمية) وفي سبيل الله ما لقيت (هذان قسيان من رجز والتاء في آخرهما مكسورة على وفق الشعر ، وجزم الكرمانى بأنهما في الحديث بالسكون وفيه لظن ، وزعم غيره أن النبي ﷺ تعدد إسكانهما ليخرج القسمين عن الشعر ، وهو مردود فإنه يصير من ضرب آخر من الشعر وهو من حروب البحر الملقب الكامل ، وفي الثاني زحاف جائز . قال عياض : وقد غفل بعض الناس فروى دمية ولقيت بغير مد ظلالف الرواية ليس من الاشكال فلم يصب ، وقد اختلف هل قاله النبي ﷺ متعملا أو قاله من قبل نفسه غير قاصد لانشائه مخرج موزونا ، وبالأول جزم الطبري وغيره ، ويؤيده أن ابن أبي الدنيا في «عاشية النفس» ، أوردها لعبد الله بن رواحة فذكر أن جعفر بن أبي طالب لما قتل في غزوة مؤتة بعد أن قتل زيد بن حارثة أخذ اللواء عبد الله بن رواحة فقاتل فأصيب إصبعه ، فارتجز وجعل يقول هذين القسمين وزاد :

يا نفس انت لا تقتلى تموتى هذى حياض الموت قد صليت
وما تنبت فقد لقيت انت تفعل فعلهما هديت

وهكذا جزم ابن التين بأنهما من شعر ابن رواحة . وذكر الواقدي أن الوليد بن الوليد بن المغيرة كان رافقيا أبا بصير في صلح الحديبية على ساحل البحر ، ثم ان الوليد رجع الى المدينة فمثر بالحرة فاقطعت إصبعه فقال هذين القسمين . وأخرجه الطبراني من وجه آخر موصول بسمت ضميم . وقال ابن هشام في زيادات السيرة «حدثني من أئني به أن النبي ﷺ قال : من لي بعباس بن أبي ربيعة ، فقال الوليد بن الوليد أنا ، فذكر قصة فيها دأثر قدميت إصبعه فقالهما ، وهذا ان كان محفوظا احتمل أن يكون ابن رواحة ضمنهما شعره وزاد عليهما ، فان قصة الحديبية قبل قصة مؤتة ، وقد تقدم نحوه هذا الاحتمال في أوائل غزوة خيبر في الرجز المنسوب لعامر بن الاكوع ، والهم لولا أنت ما اهتدينا ، وأنه نسب في رواية أخرى لابن رواحة . وقد اختلف في جواز تمثل النبي ﷺ بشيء من الشعر وانشاده حاكيا عن غيره فالصحيح جوازه . وقد أخرج البخاري في «الادب المفرد» ، والترمذي وصححه والنسائي من رواية المقدم بن شريح عن أبيه : قلت لعائشة : أكان رسول الله ﷺ يتمثل بشيء من الشعر ؟ قالت : كان يتمثل من شعر ابن رواحة : ويأتيك بالاعخبار من لم تزود ، وأخرج ابن أبي شبة نحوه من حديث ابن عباس وأخرج أيضا من مرسل أبي جعفر الخطمي قال : كان رسول الله ﷺ يقف المسجد وعبد الله بن رواحة يقول : أفلح من يعالج المساجدا . فيقولها رسول الله ﷺ . فيقول ابن رواحة : يلهو القرآن قائما وقاعدا ، فيقولها رسول الله ﷺ ، وأما ما أخرجه الخطيب في التاريخ عن عائشة :

تفادل بما تهوى تكن ، فلعلنا يقال شيء . كان الا تحققا

قال : وإنما لم يهربه لثلاث يكون شعرا ، فهو شيء لا يصح . وما يدل على وهامه التعميل المذكور ، والحديث

الثالث في الباب يؤيد ذلك ، وأنه عليه السلام كان يجوز له أن يحكي الشعر عن ناظمه . وقد تقدم في غروة حين قوله عليه السلام : أنا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب ، وأنه دل على جواز وقوع السلام منه منظوما من غير قصد إلى ذلك ولا يسمى ذلك شعرا . وقد وقع الكثير من ذلك في القرآن العظيم ، لكن غالبا أشتار أبيات والتليل منها وقع وزن بيت تام ، فن التام قوله تعالى ﴿ الحامدون السائحون الراكعون الساجدون - أو تبت من كل شيء ولها عرش عظيم - مسلمات مؤمنات قانتات تاترات عابدات ساجدات - فراغ إلى أهله فجاء بهجلا سمين - نبى عبادى أنى أنا الغفور الرحيم - لن قتالوا البر حتى تنفقوا عما تحبون - قل للذين كفروا إن يذهبوا يغفر لهم - وجفان كالجوابى وقدور راسيات - وانتقون يا أولى الألباب - ان هذا لوزننا ما له من نفاذ - تظاهرون عليهم بالأثم والعدوان - فأقم وجهك للدين حنيفا فطرة الله - ومن الليل فسبحه وأدبار النجوم - وكذلك السجود - والله يهدى من يشاء إلى صراط مستقيم - انى وجدت امرأة تملككم وأوتيت من كل شيء ولها - بأنبيكم التابوت فيه سكينه من ربكم وبقية مما ترك - وأزواج مطهرة ورضوان من الله - ويخزوم وينصرم عليهم وبشف صدور قوم مؤمنين - ولقد ضل قبلهم أكثر الأوابين - ودانية عليهم ظلالها وذلقت أطرافها تذبذبا - وبأكلون التراث أكلاما ويحبون المال حبا جما ﴾ والواو في كل منهما وإن كانت زائدة على الوزن لكنه يجوز في النظم ويسمى الخرم بازاءى بعد الحاء المعجمة . وأما الأشعار فكثيرة جدا فمنها (فن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر - ليقضى الله أمرا كان مفعولا - فأصبحوا لا ترى إلا مساكينهم - في أمة قد خلت من قبلها أمم - فدلسكن الذى لمتنى فيه - فابذ الهم على سواء - ادخلوها بسلام آمنين - انه كان وعدة مفعولا - حسدا من عند أنفسهم - ألا بعدا لعاد قوم هود - ويعلم ما جرحتهم بالهار - وتراهم يعرضون عليها - وكفى الله المؤمنين القتال - والله أركهم بما كسبوا - حتى يخوضوا في حديث غيره - قل هو الرحمن آمنا به - ألا إلى الله تصير الأمور - نصر من الله وفتح قريب - ذلك تقدير العزيز العليم - نفذ بالحق على الباطل - اليوم أكلت لكم دينكم - يا أيها الناس اتقوا ربكم - لن شكرتم لازيدنكم - قتل الإنسان ما أكفره - ثاني اثنين إذ هما في الفار - قد علمنا ما نفخس الأرض منهم - إن قارون كان من قوم هوى - ان ربى بكيدهن عليم - وينصرك الله نصرأ عزيزا - خلق الإنسان من علق - وآخر دعوانى أن الحمد لله - وأحلوا قومهم دار البوار - ولا تقتلوا النفس التى حرم الله - التائبون العابدون الحامدون السائحون الراكعون الساجدون - قل للذين كفروا ان يذهبوا يغفر لهم - كلما أضاء لهم - وتحشر المجرمين يومئذ - يا أيها الإنسان انك كادح - يا أيها الإنسان ما غرك - وهب لنا من لدنك رحمة - وينصرك الله نصرأ عزيزا - والطير محشورة كل له أواب - وعندهم قصرات الطرف أتراب - فان هدانا فانا ظالمون - زلزلة الساعة شيء عظيم - أطعم من لو يشاء الله أطعمه - ممرات التخييل والاحتباب - ذلك الكتاب لا ريب فيه ﴾ ومن التام أيضا ﴿ وقرأنا فرقناه لتقرأ على الناس . وتزلناه تنزيلا ﴾ وإذا انتهى إلى « الناس » ثم أيضا . وأيضا ﴿ لتقرأ على الناس وتزلناه تنزيلا ﴾ وقيل في الجواب عن الحديث : ان وقوع البيت الواحد من الفصيح لا يسمى شعرا ، ولا يسمى قائله شاعرا . الحديث الثالث حديث أبى هريرة : « أصبى كلمة قالها الشاعر ، تقدم شرحه في أيام الجاهلية ، وقوله « عن أبى سلمة عن أبى هريرة ، وقع في رواية زائدة بن قدامة « عن عبد الملك بن عير عن موسى بن طلحة عن أبى هريرة ، به وزاد بعد قوله كلمة لبس : ثم تمثل أوله وترك آخره . وقد أخرج مسلم من وجه آخر عن زائدة مثل رواية سفيان ومن تابعه وهو محفوظ . الحديث

الرابع حديث سلة بن الاكوع في قصة طاهر بن الاكوع ، تقدم شرحه مستوفى في غزوة خيبر من كتاب المغازي ، وقوله فيه : وكان طاهر رجلا شاعرا فقول يحدو بالفوم ، يؤخذ منه جميع الترجمة لاشتغاله على الشعر والرجز والحداد ، ويؤخذ منه الرجز من جملة الشعر ، وقوله : اللهم لولا أنت ما اهتدينا ، قال ابن التين : هذا ليس بشعر ولا رجز لأنه ليس بموزون ، وليس كما قال بل هو رجز موزون ، وإنما زيد في أوله سبب شغيف ويسمى الحزم بالمهجمةتين وقوله : فاعف فداء لك ما اقتضينا ، أما فداء فهو بكسر الفاء والممد منون ، ومنهم من يقول بالفعر ، وشرط اتصاله بحرف الجر كالذي هنا ، قاله ابن التين : وقال المازري لا يقال لله فداء لك لأنها كلمة تستعمل عند توقع مكروه لشخص فيختار شخص آخر أن يحمل به دون ذلك الآخر ويقديه ، فهو إما مجاز عن الرضا كأنه قال : نفسي مبدولة لرضاك أو هذه الكلمة وقعت خطايا سامع الكلام ، وقد تقدم له توجيه آخر في غزوة خيبر . وقال ابن بطال : معناه اغفر لنا ما ارتكبناه من الذنوب ، وفداء لك دعاء أي افدنا من عقابك على ما اقترنا من ذنوبنا ، كأنه قال : اغفر لنا وافدنا منك فداء لك ، أي من عندك فلا تماقبتنا . وحاصله أنه جعل اللام للتمييز مثل هيت لك ، واستدل بجواز الحداد على جواز غناء الركبان المسمى بالنصب ، وهو ضرب من التشديد بصوت فيه تمطيط ، وأفرط قوم فاستدلوا به على جواز الغناء مطلقا بالألحان التي تشتمل عليها الموسيقى ، وفيه نظر . وقال الماوردي : اختلف فيه ، فأباحه قوم مطلقا ، ومنعه قوم مطلقا ، وكرهه مالك والشافعي في أصح القولين ، ونقل عن أبي حنيفة المنع ، وكذا أكثر الحنابلة . ونقل ابن طاهر في «كتاب السماع» الجواز عن كثير من الصحابة ، لكن لم يثبت من ذلك شيء إلا في النصب المشار إليه أولا . قال ابن عبد البر : الغناء المنوع ما فيه تمطيط وفساد لوزن الشعر طلبا لضرب وغروجا من مذاهب العرب . وإنما وردت الرخصة في الضرب الأول دون الألحان العجم . وقال الماوردي : هو الذي لم يزل أهل الحجاز يرخصون فيه من غير فكبر إلا في حالتي : أن يكثرت منه جدا وأن يصحبه ما يمنعه منه . واحتج من أباحه بأن فيه ترويحاً للنفس ، فإن فعله ليقوى على الطاعة فهو مطيع أو على المعصية فهو عاص ، وإلا فهو مثل المنزهة في البستان والتفرج على المارة . وأظن الغزالي في الاستدلال ، ومحصله أن الحداد بالرجز والشعر لم يزل يفعل في الحضرة النبوية ، وربما التمس ذلك ، وليس هو إلا أشعار توزن بأصوات طيبة والألحان موزونة ، وكذلك الغناء أشعار موزونة تؤدي بأصوات مسنونة والألحان موزنة . وقد تقدم له بوجه آخر في غزوة خيبر (١)

وقوله (اسماعيل) هو ابن علي . قوله (أتى النبي ﷺ على بعض فدائه) يأتي في «باب ١» في رواية حماد بن زيد عن أيوب أن رسول الله ﷺ كان في سفر ، وفي رواية شعب عن ثابت عن أنس ، كان في منزله لحدي الحادي ، وسأني ذلك في «باب المعارض» وأخرجه القسائي وإسماعيل عن طريقين : به بعض ، وكان معهم سائق واحد . وابن داود الطيالسي عن حماد بن سلة عن ثابت عن أنس : كان أنجشة يحدو بالنساء ، وكان البراء بن مالك يحدو بالرجال ، وأخرجه أبو عوانة عن رواية عن حماد ، وفي رواية قتادة عن أنس : كان النبي ﷺ يحدو له أنجشة وكان حسن الصوت ، وسأني في «باب ١» به بعض ، وفي رواية وهيب : وأنجشة غلام النبي ﷺ يسوق بينه وفي رواية حميد عن أنس : فاشتد بين في الباقي ، أخرجه أحمد عن ابن عدي عنه ، وفي رواية حماد

ابن سلة عن ثابت ، قالوا أهدت الإبل ، وهي بعين مهملة ونون وقاف أى أسرعت وزنه ومعناه ، والعنق يفتح تحتين قد تقدم بيانه في كتاب الحج . **قوله** (ومعن أم سليم) في رواية حيد عن أنس عند الحارث ، وكان يحذر بأسماء المؤمنات ونسائهم ، وفي رواية وهيب عن أيوب كاسيات بعد عشرين بابا ، كانت أم سليم في الثقل ، وفي رواية سليمان التيمي عن أنس عند مسلم ، كانت أم سليم مع نساء النبي ﷺ ، أخرجه عن طريق يزيد بن زريع عنه ، وأخرجه النسائي عن طريق زهير والراهمري في ، الامثال ، من طريق حماد بن مسعدة كلاهما عن سليمان فقال : عن أنس عن أم سليم ، جعله من مسند أم سليم ، والاول هو المحفوظ ، وحكى عياض أن في رواية المرحوم قنديل في مسلم ، أم سلة ، بدل أم سليم قال وقوله في الرواية الاخرى : مع نساء النبي ﷺ ، يقوى أنها ليست من نسائه . قلت : وتضاف الروايات على أنها أم سليم بقضى بأن قوله أم سلة تصحيف . **قوله** (فقال ويحك يا أنجشة) في رواية حماد ، كان في سفر له وكان غلام يحذو بين يقال له أنجشة وسيأتي في ، باب المعارض ، وفي رواية مسلم من هذا الوجه ، كان في بعض أسفاره وغلام أسود ، وفي رواية للنسائي عن قتبية عن حماد ، وغلام له يقال له أنجشة ، وهو يفتح المهم وسكون النون وفتح الجيم بعدها شين معجمة ثم هاء تانيث ، ووقع في رواية وهيب ، يا أنجش ، على الزخيم ، قال البلاذري : كان أنجشة حبشيا يكنى أبا مارية . وأخرج الطبراني من حديث وثقة أنه كان ممن نفاهم النبي ﷺ من الحبشيين . **قوله** (رويدك) كذا للاكثر وفي رواية سليمان التيمي ، رويدا ، وفي رواية شعبة ، دارق ، ووقع في رواية حيد ، رويدك ارفق ، جمع بينهما رويداه في ، جزء الاضاري ، عن حيد . وأخرجه الحارث عن عبد الله بن بكر عن حيد فقال : كذلك سوقك ، وهي بمعنى كفك . قال عياض : قوله رويدا منصوب على أنه صفة لحذوف دل عليه اللفظ أى سقى سوقا رويدا ، أو احد حذوا رويدا . أو على المصدر أى أردود رويدا مثل ارفق رفا ، أو على الحال أى سر رويدا ، أو رويدك منصوب على الاغراء ، أو مفعول بفعل مضمر أى الزم روفك ، أو على المصدر أى أردود رويدك . وقال الراغب : رويدا من أردود كأمهل يحمل وزنه ومعناه ، وهو من الرد بفتح الراء وسكون قافيه وهو التردد في طلب الشيء برفق راد وارتاب ، والرائد طالب السكك ، وراحت المرأة ترد اذا مضت على هينها . وقال الراهمري : رويدا تصغير رود وهو مصدر فعل الراد ، وهو المجهول في طلب الشيء ، ولم يستعمل في معنى المهمة الا مصغرا ، قال وذكر صاحب ، العين ، أنه إذا أريد به معنى الترويد في الوعيد لم ينون . وقال السبيل : قوله رويدا أى ارفق ، جاء بلفظ التصغير لأن المراد التقليل أى ارفق قليلا ، وقد يكون من تصغير المرحم وهو أن يصغر الاسم بعد حرف الواو كذا قالوا في أسود سويد فكذا في أردود رويد . **قوله** (سوقك) كذا للاكثر وفي رواية حيد وسرك ، وهو بالنصب على نزع الخافض أى ارفق في سوقك ، أو سقهن كسوقك . قال القرطبي في ، المفهم : رويدا أى ارفق ، وسوقك مفعول به . ووقع في رواية مسلم ، سوقك ، وكذا الاسماعيل في رواية شعبة ، وهو منصوب على الاغراء بقوله ارفق سوقا ، أو على المصدر أى سقى سوقا . وقرأت بخط ابن الصائغ المتأخر : رويدك إما مصدر والكاف في محل خفض ، ولما اسم فعل والكاف حرف خطاب ، وسوقك بالنصب على الوجهين والمراد به حدودك إطلاقا لاسم المسبب على السبب . وقال ابن مالك : رويدك اسم فعل بمعنى أردود أى أمهل ، والكاف المتصلة به حرف خطاب ، وفتحة داله بنائية . ولك أن تجعل رويدك مصدرا مضافا الى الكاف ناصحا سوقك وفتحة داله على هذا إعرابية . وقال أبو البقاء : الوجه

النصب برويدا والتقدير أمهل سوقك ، والكاف حرف خطاب وليست اسما ، ورويدا يتعدى الى مفعول واحد قوله (بالقوارير) في رواية هشام عن قتادة ، ورويدك سوقك ولا تكسر القوارير ، وزاد حماد في روايته عن أيوب قال أبو قلابة : يعنى النساء ، ففي رواية هشام عن قتادة ، ولا تكسر القوارير ، قال قتادة : يعنى ضففة النساء والقوارير جمع قارورة وهى الزجاجة سميت بذلك لاستقرار الشراب فيها . وقال الزمهرى : كنى عن النساء بالقوارير لقوتهن وضمفهن عن الحركة ، والنساء يشبهن بالقوارير فى الرقة واللطافة وضعف البنية ، وقيل : المعنى سقمن كسوقك القوارير لو كانت محمولة على الأبل ، وقال غيره : شبهن بالقوارير لسرعة انقلابهن عن الرضا ، وقلة دوامهن على الوفاء ، كالقوارير يسرع إليها الكسر ولا تقبل الجبر ، وقد استعملت الشعراء ذلك ، قال بشار :

أدق بعمر و إذا حركت نسبته قانة عربى من قوارير

قال أبو قلابة : فتسلكم النبي ﷺ بكلمة لو تسلكم بها بعضكم لميتتموها عليه : قوله ، سوقك بالقوارير ، قال الداودى : هذا قاله أبو قلابة لأهل العراق لما كان عندهم من التكلف ومعارضة الحق بالباطل . وقال الكرماني : لعله نظر الى أن شرط الاستعارة أن يكون وجه الشبه جليا ، وليس بين القارورة والمرأة وجه التقبيح من حيث ذاتهما ظاهر ، لكن الحق أنه كلام فى غاية الحسن والسلامة من العيب ؛ ولا يلزم فى الاستعارة أن يكون جلاء وجه الشبه من حيث ذاتهما ، بل يكفى الجلاء الحاصل من القرآن الحاصلة ، وهو هنا كذلك . قال : ويحتمل أن يكون قصد أبي قلابة أن هذه الاستعارة من مثل رسول الله ﷺ فى البلاغة ، ولو صدرت من غيره عن بلاغة له اعتمدوها . قال وهذا هو اللائق بمنصب أبي قلابة . قلت : وليس ما قاله الداودى بعيدا ولكن المراد من كان ينقطع فى العبارة ويتجنب الالفاظ التى تشتمل على شيء من الهزل وقرب من ذلك قول شداد بن أوس الصحابي لفلانة : أفنتا بسفرة نصبت بها ، فأسكرت عليه ، أخرجه أحمد والطبرانى . قال الخطابى : كان أنجشة أسود وكان فى سوقه حنف ، فأمره أن يرفق بالمطايا . وقبل كان حسن الصوت بالحداء فكروه أن تسمع النساء الحداء فإنه حسن الصوت يحرك من النفوس ، فشبهه ضعف عزائهن وسرعة تأثير الصوت فيهن بالقوارير فى سرعة الكسر إليها . وجزم ابن بطال بالأول فقال : القوارير كناية عن النساء اللاتي كن على الأبل التى تساق حينئذ ، فامر الحادى بالرفق فى الحداء لانه يمتدح الأبل حتى تسرع فإذا أسرع لم يؤمن على النساء السقوط ، وإذا مدت رويدا أمن على النساء السقوط . قال : وهذا من الاستعارة البدعية ، لأن القوارير أسرع شيء تكسيرا ، فأقادت الكناية من العوض على الفرق بالنساء فى السير ما لم تفده الحقيقة لو قال أدق بالنساء . وقال الطيبي : هى استعارة لأن المشبه به غير مذكور ، والقرينة حالية لا مقالية ، ولفظ الكسر ترشيع لها . وجزم أبو عبيد المرورى بالثاني وقال : شبه النساء بالقوارير لضعف عزائهن ، والقوارير يسرع إليها الكسر ، نخشى من سماهين التضييق الذى يحذره أن يقع بقلوبهن منه ، فأمره بالكف ، فشبه عزائهن بسرعة تأثير الصوت فيهن بالقوارير فى إصراع الكسر إليها . ورجح حيائى هذا الثانى فقال هذا أشبه بمساق الكلام ، وهو الذى يدل عليه كلام أبي قلابة ، والا فلو جرح من السقوط بالكسر لم يعبه أحد . ويجوز القرطبي فى المفهم : الأمرين فقال : شبهن بالقوارير لسرعة تأثرهن وعدم تجدهن ، تخاف عليهن من حث السير بسرعة السقوط أو التألم من كثرة الحركة والاضطراب الثانيه

عن السرعة ، أو عاف عليهم الفتنة من سماع التشديد . قلت : والراجح عند البخاري الثاني ، ولذلك أدخل هذا الحديث في « باب المعارض » ، ولو أريد المعنى الأول لم يكن في لفظ القوادر تمييز

٩١ - باب هجاء المشركين

٦١٥٠ - **حدثنا** محمد بن عبد الله بن عمار أخبرنا هشام بن عروة عن أبيه « عن عائشة رضي الله عنها قالت : امتدائن حسان بن ثابت رسول الله ﷺ في هجاء المشركين . فقال رسول الله ﷺ : فكيف ينسب ؟ فقال حسان : لأسلنك منهم كما تسأل الشجرة من اللعجين » . وعن هشام بن عروة عن أبيه قال « ذهبت أسب حسان عند عائشة فقالت : لا تنبهه ، فانه كان ينافح عن رسول الله ﷺ »

٦١٥١ - **حدثنا** أصبغ قال أخبرني عبد الله بن وهب قال أخبرني يونس عن ابن شهاب أن المهيم بن أبي سنان أخبره أنه « سمع أبا هريرة في قصصه يذكر النبي ﷺ يقول : إن أخاكم لا يقولون الرث - يعني بذلك ابن رواحة - قال :

فينا رسول الله يقول كتابه إذا انشق معروف من الفجر ساطع
أرانا الهدى بعد العمى ، فقلوبنا به موفيات أن ما قال واقع
يبعث ينفى جفنه عن فراشه إذا استقلت بالمشركين للضارج ،

تابعه عقيل عن الزهري . وقال الزبيدي عن الزهري عن سفيان والأعرج عن أبي هريرة

٦١٥٢ - **حدثنا** أبو الهيثم أخبرنا شعيب عن الزهري ح . وحدثنا إسماعيل قال حدثني أخى من سليمان عن محمد بن أبي عتيق عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أنه « سمع حسان بن ثابت الأنصاري يستشهد أبا هريرة فيقول : يا أبا هريرة ، تشدتك الله هل سمعت رسول الله ﷺ يقول : يا حسان أجب عن رسول الله ﷺ ، اللهم أيد به روح القدس ؟ قال أبو هريرة : نعم ،

٦١٥٣ - **حدثنا** سليمان بن حرب حدثنا شعيب عن عدي بن ثابت « عن البراء رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال لحسان : اهجم - أو قال : هاجم - وجبريل ملك ،

قوله (باب هجاء المشركين) الهجاء والمجور بمعنى ، ويقال هجوت ولا تقل هجيت . وأشار بهذه الترجمة إلى أن بعض الشعر قد يكون مستحجا ، وقد أخرج أحمد وأبو داود والنسائي وصححه ابن حبان من حديث أنس وقته « جاهدوا المشركين بالعتك » وتقدم في مناقب قريش الإشارة إلى حديث كعب بن مالك وغيره في ذلك ، والطبراني من حديث عمار بن ياسر ، لما هجانا المشركون قال لنا رسول الله ﷺ : قولوا لهم كما يقولون لكم ، فان

كنا لنعله إمام أهل المدينة . وذكر فيه خمسة أحاديث : الحديث الأول والثاني ، **قوله** (حدثنا محمد) هو ابن سلام نسب أبو علي بن السكن وصرح به البخاري في «الادب المفرد» وعبد الله بن سليمان ، وتقدم شرح حديث طائفة هذا في مناقب قريش . وقوله استأذن حسان ، وقع في طريق مرسله بيان ذلك وسببه : فروى ابن وهب في جامعه وعبد الرزاق في مصنفه من طريق محمد بن سيرين قال «مجا رحط من المشركين النبي ﷺ وأصحابه ، فقال المهاجرون : يا رسول الله ألا تأمر عليا فمحو هؤلاء القوم ؟ فقال : إن القوم الذين نصرنا بأيديهم أحق أن ينصروا بألسنتهم . فقالت الانصار : أراهما واقه . فارسوا إلى حسان ، فأقبل فقال : يا رسول الله والذي بمثلك بالحق ما أحب أن يبقوا ما بين صنعاء وبصرى ، فقال : أثبت لها ، فقال لا علم لي بقريش ، فقال لاني بكر أخبره عنهم ونقب له في مثالبهم . وقد تقدم بعض هذا موصولا من حديث عائشة وهو عند مسلم ، وقوله «لا سلك» أي لا خلصن لسبك من هجوم بحيث لا يبق شيء من لسبك فينال الهجو ، كالشجرة إذا انسلت لا يبق عليها شيء من العجين . وفي الحديث جواز سب المشرك جوابا عن سبه للسليخ ، ولا يمارض ذلك مطلق انتهى عن سب المشركين ثلاثا يسبوا المسلمين لانه محمول على البداية به ، لا على من أجاب متصرا . وقوله في الحديث الثاني «ينافع» بقاء ومهمة أي ينفع بالمدافعة ، والمنافع المدافع ، تقول نالحت عن فلان أي دافعت عنه . الحديث الثالث حديث أبي هريرة في شعر عبد الله بن رواحة ، وقد تقدم شرحه في قيام الليل في أواخر كتاب الصلاة ، وكذا بيان متابعة عقيل ومن وصلها ورواية الزبدي ومن وصلها . قال ابن بطال : فيه أن الشعر إذا اشتمل على ذكر الله والاعمال الصالحة كان حسنا ولم يدخل فيما ورد فيه الذم من الشعر ، قال الكرماني : في البيت الأول إشارة إلى حله ، وفي الثالث إلى عمله . وفي الثاني إلى تكيله غيره **قوله** فهو كمثل مكمل . (تبيين) : وقع للجميع في البيت الثالث «إذا استمكنت بالكافرين المضاجع» إلا الكهفيين فقال «بالمشركين» واستمكنت بالمثلية والقاف من الثقل . وزعم عياض أنه وقع في رواية أبي ذر «استمكت» بمثناة فقط وتشديد اللام قال : وهو فاسد الرواية والنظم والمعنى . قلت : وروايتنا من طريق أبي ذر متقنة وهي كالجمادة . الحديث الرابع ، **قوله** (حدثنا اسماعيل) هو ابن أبي أوبس ، وأخوه أبو بكر واسمه عبد الحميد ، وسليمان هو ابن بلال ، ومحمد بن أبي عتيق هو محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق ، وأبو عتيق كنية جده محمد . وقد تقدمت رواية شعيب مفردة في «باب الشعر في المسجد» في أوائل الصلاة وقرنها هنا برواية ابن أبي عتيق ولفظهما واحد ، إلا أنه قال هناك «أنشدك الله هل سمعت» وقال هنا «أنشدك الله» وفي رواية الكهفيين «نشدتك بالله يا أبا هريرة» والباقي سواء . وقد تقدم بيان الاختلاف حل الزهري في شيخه في هذا الحديث هناك ، وتوجيه الجمع ، والإشارة إلى شرح الحديث ، وقوله «هل سمعت» وقال في آخره «نعم» يستفاد منه مشروعية تحميل الحديث بهذه الصيغة ، وعد المزني هذا الحديث في «الاطراف» من مسند حسان وهو صريح في كونه من مسند أبي هريرة ، ويحتمل أن يكون من مسند حسان . الحديث الخامس ، **قوله** (عن البراء أن النبي ﷺ قال لحسان) هكذا رواه أكثر أصحاب شعبة فقال فيه «عن البراء» من حسان ، جملة من مسند حسان أخرجه النسائي ، وقد أوردت هذا في الملائكة من بدء الخلق معزوا إلى الترمذي ، وهو سهو كان سببه التباس الرقم ، فانه قرمذي وقنسائي وهما بلنسان ، وقد تقدم بيان الرقم الذي وقع ذلك فيه لحسان في المغازي في غزوة بني قريظة

٩٢ - باب ما يُكره أن يكونَ الغالبُ على الإنسانِ الشعرُ

حتى يصدّه من ذكر الله والعلم والقرآن

٦١٥٤ - **عبدُ الله بن موسى** أخبرنا **حفظه** عن **سالم** عن **ابن عمر** رضي الله عنهما عن النبي**ﷺ** قال : لأنَّ يمتلئ جوفُ أحدكم قبحاً خيراً له من أن يمتلئ شراً .٦١٥٥ - **عبدُ الله بن عمر** بن **خمس** حدثنا **أبي حذافا الأعشى** قال سمعتُ **أبا صالح** عن **أبي هريرة** رضي

الله عنه قال قال رسولُ الله ﷺ : لأنَّ يمتلئ جوفُ رجلٍ قبحاً حتى يَرى به ، خير من أن يمتلئ شراً .

قوله (باب ما يكره أن يكون الغالب على الإنسان الشعر حتى يصدّه من ذكر الله والعلم والقرآن) هو في هذا الجمل متابع لأبي عبيد كما سأذكره ، ووجهه أن الدم إذا كان للاتلاء وهو الذي لا يقية لغيره معه دل على أن ما دون ذلك لا بدخله الدم . ثم ذكر فيه حديث ، لأن يمتلئ جوف أحدكم قبحاً خيراً له من أن يمتلئ شراً ، من حديث ابن عمر ومن حديث أبي هريرة ، وزاد أبو ذر في روايته عن الكشمغيني في حديث أبي هريرة « حتى يرى » وهذه الزيادة ثابتة في « الأدب المفرد » عن الشيخ الذي أخرجه عنه هنا ، وكذلك رواية النسخي ، ونسبها بعضهم للأصيلي ، ولسائر رواة الصحيح « قبحاً يرى » ، بأسقاط حتى ، وأخرجه مسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه وأبو عوانة وابن حبان من طرق عن الأعشى في أكثرها « حتى يرى » ، ووقع عند الطبراني من وجه آخر عن سالم عن ابن عمر بلفظ « حتى يرى » ، أيضاً . قال ابن الجوزي : وقع في حديث سعد عند مسلم « حتى يرى » ، وفي حديث أبي هريرة عند البخاري بأسقاط « حتى » ، فعلى ثبوتها يقرأ « يرى » ، بالنصب وعلى حذفها بالرفع ، قال : رأيت جماعة من المجتهدين يقرءونها بالنصب مع اسقاط حتى جريا على المألوف ، وهو غلط إذ ليس هنا ما ينصب . وذكر أن ابن الحشاش نبه على ذلك . ووجه بعضهم النصب على بدل الفعل من الفعل وإجراء إعراب يمتلئ على يرى ، ووقع في حديث عوف بن مالك عند الطحاوي والطبراني « لأن يمتلئ جوف أحدكم من غاتته إلى لسانه قبحاً يتخضع خيراً له من أن يمتلئ شراً » ، وسنده حسن . ووقع في حديث أبي سعيد عند مسلم لهذا الحديث سبب ولفظه « بينا نحن نسير مع رسول الله ﷺ بالعرج إذ عرض لنا شاعر ينشد فقال : أمسكوا الشيطان ، لأن يمتلئ » ، فذكره . ويرى بفتح الياء آخر الحروف بعدها راء ثم ياء أخرى ، قال الأصمعي : هو من الودي بوزن لرمي يقال منه رجل مودى غير مهموز وهو أن يورى جوفه وأنشد « قالت له وريا إذا تنحننا ، تدعو عليه بذلك . وقال أبو عبيد : الودي هو أن يأكل القبيح جوفه . وحكي ابن التين فيه الفتح بوزن الفرى وهو قول الفراء ، وقال ثعلب : هو بالسكون المصدر ، وبالفتح الاسم . وقيل : معنى قوله « حتى يرى » ، أي يهيب رنته ، ونسب بأن الربة مهموزة فإذا بقيت منه فعلا قلت راء يراه فهو مرئي انتهى ، ولا يلوم من كون أصلها مهموزاً أن لا تستعمل مسهلة ، ويقرب ذلك أن الربة إذا امتلأت قبحاً يحصل الملاك ، وأما قوله « جوف أحدكم » فقال ابن أبي جرة يستعمل ظاهره أن يكون المراد جوفه كله وما فيه من القلب وغيره ، ويحتمل أن يريد به القلب خاصة وهو الاظهر لأن أهل الطب يزعمون أن القبيح إذا وصل إلى القلب شيء منه وإن كان يندبراً فأن صاحبه يموت لاهياً ، بخلاف غير القلب مما في

الجوف من الكبدة والرة . قلت : ويقوى الاحتمال الاول رواية جوف بن مالك ، لأن يمتلئ جوف أحدكم من حاته إلى لسانه ، ويظهر مناسبتة الثاني لأن مقابله - وهو الشعر - محله القلب لأنه يمتلئ عن الفكر ، وأشار ابن أبي جرة إلى عدم الفرق في امتلاء الجوف من الشعر بين من ينفثه أو يتعاني حفظه من شعر غيره وهو ظاهر ، وقوله « قبحا » يفتح القاف وسكون التحتانية بعدما مهجلة المدة لا يخالطها دم ، وقوله « شعرا » ظاهره العموم في كل شعر ، لكنه مخصوص بما لم يكن مدحا حقا كدخ الله ورسوله وما اشتمل على الذكر والزهد وسائر المواظ عما لا إفراط فيه ، ويؤيده حديث عمرو بن الشريد عن أبيه عند مسلم كما أشرت إليه قريبا ، قال ابن بطال : ذكر بعضهم أن معنى قوله وخبر له من أن يمتلئ شعرا ، يعنى الشعر الذى هجى به النبي ﷺ . وقال أبو عبيد : والذى عندي في هذا الحديث غير هذا القول ، لأن الذى هجى به النبي ﷺ لو كان شطرا بيت لكان كفرا ، فكأنه إذا حل وجه الحديث على امتلاء القلب منه أنه قد رخص في القليل منه ، ولكن وجه عندي أن يمتلئ قلبه من الشعر حتى ينبأ عليه فيشغله عن القرآن وعن ذكر الله فيكون الغالب عليه ، فاما إذا كان القرآن والعلم الغالبين عليه فليس جوفه ممتلئا من الشعر . قلت : وأخرج أبو عبيد التائويل المذكور من رواية جباله عن الشعبي مرسلا فذكر الحديث وقال في آخره : يعنى من الشعر الذى هجى به النبي ﷺ . وقد وقع لنا ذلك موصولا من وجهين آخرين ، فعند أبي يعلى من حديث جابر في الحديث المذكور « قبحا أو دما غير له من أن يمتلئ شعرا هجيت به » وفي سنده راو لا يعرف ، وأخرجه الطحاوى وابن عدى من رواية ابن الكلبي عن أبي صالح عن أبي هريرة مثل حديث الباب قال « فقالت عائشة لم يحفظ إنما قال : من أن يمتلئ شعرا هجيت به » ، وابن الكلبي واهى الحديث ، وأبو صالح شيخه ما هو الذى يقال له السمان المتفق على تخرجه حديثه في الصحيح عن أبي هريرة ، بل هذا آخر ضعيف يقال له باذان ، فلم تثبت هذه الزيادة . ويؤيد تأويل أبي عبيد ما أخرجه البخوي في « معجم الصحابة » والحسن بن سفيان في مسنده والطبراني في « الأوسط » من حديث مالك بن حمير السلي أنه شهد مع رسول الله ﷺ الفتح وغيرهما وكان شاعرا فقال « يا رسول الله أفتنى في الشعر » فذكر الحديث وزاد قلت يا رسول الله امسح على رأسي ، قال فوضع يده على رأسي فاقلت بيت شعر بعد ، وفي رواية الحسن بن سفيان بعد قوله « هل رأسي » ثم أمر ما على كبدى وبطنى ، وزاد البخوي في روايته « فإن رابك منه شيء فاشبب بأمرائك وامدح راحلتك » فلو كان المراد الامتلاء من الشعر لما أذن له في شيء منه . بل دلت الزيادة الأخيرة على الإذن في المباح منه . وذكر السهيلي في غزوة ودان عن جامع ابن وهب أنه روى فيه أن عائشة رضى الله عنها تأملت هذا الحديث على ما هجى به النبي ﷺ ، وأنكرت على من حمله على العموم في جميع الشعر ، قال السهيلي : فإن قلنا بذلك فليس في الحديث الا عيب امتلاء الجوف منه ، فلا يدخل في التهم رواية البشير على سبيل الحكاية ، ولا الاستشهاد به في القصة . ثم ذكر استكمال أبي عبيد وقال : عائشة أعلم منه ، فإن الذى يروى ذلك على سبيل الحكاية لا يكفر ، ولا فرق بينه وبين الكلام الذى ذموا به النبي ﷺ ، وهذا هو الجواب عن صنيع ابن اسحق في إirاده بعض أشعار الكفرة في هجو المسلمين ، والله أعلم : واستدل بتأويل أبي عبيد على أن مفهوم الصفة ثابت بالغة ، لأنه فهم منه أن غير الكثير من الشعر ليس بالكثير يحس الذم بالكثير الذى دل عليه الامتلاء دون القليل منه فلا يدخل في الذم . وأما من قال ان أبا عبيد بن هذا التائويل على اجتهاده فلا يكون ناقلا للغة ، لجوابه أنه إنما فسر حديث النبي ﷺ في كتابه على ما تلقاه من لسان

العرب لا حل ما يمرض في خاطره لما عرف من تحرذه في تفسير الحديث النبوي . وقال النووي : استدل به على كراهة الشعر مطلقا وإن قل وإن سلم من الفحش . وتعلق بقوله في حديث أبي سعيد « خذوا الشيطان » (١) . وأجيب باحتيال أن يكون كافرا ، أو كان الشعر هو الغالب عليه ، أو كان شعره الذي ينفسه اذ ذاك من المذموم . وبالجملة فهي واقعة عين تطرق إليها الاحتمال ولا عموم لها فلا حجة فيها ، وألحق ابن أبي جرة بامتلاء الجوف بالشعر المذموم حتى يشغله عما عداه من الواجبات والمستحبات الامتلاء من السجع مثلا ومن كل علم مذموم كالسحر وغير ذلك من العلوم التي تقسى القلب وتشغله عن الله تعالى وتحدث الشكوك في الاعتقاد وتفضي به الى التباغض والتنافس . (تنبيه) : مناسبة هذه المبالغة في ذم الشعر أن الذين خوطبوا بذلك كانوا في غاية الاقبال عليه والاشتغال به ، فوجرم عنه ليقبلوا على القرآن وعلى ذكر الله تعالى وعبادته ، فنأخذ من ذلك ما أمر به لم يضره ما بقي عنده مما سوى ذلك ، والله أعلم

٩٣ - باب قول النبي ﷺ « تَرَبَّتْ بِمِمْكَ » و « هَقَرَى ، حَلَقَى »

٦١٥٦ - **عروة بن يحيى** بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن عروة « عن عائشة قالت : إن أفلح أبا القعيس استأذن على بعدما نزل الحجاب ، فقلت والله لا أذن له حتى استأذن رسول الله ﷺ ، فان أبا القعيس ليس هو أرضعتني ، ولكن أرضعتني امرأة أبي القعيس . فدخل على رسول الله ﷺ فقلت : يا رسول الله إن الرجل ليس هو أرضعتني ؛ ولكن أرضعتني امرأته . قال ائذني له فانه منك ، تَرَبَّتْ بِمِمْكَ . قال عروة فهذا كائن عائشة تقول : حرمتها من الرضاعة ما يهرم من النسب »

٦١٥٧ - **عروة بن آدم** حدثنا شعبه حدثنا الحكم عن إبراهيم عن الأسود « عن عائشة رضي الله عنها قالت : أراد النبي ﷺ أن ينفر فأرى صفية على باب نبيها كثيبة حزينة لأنها حاضت ، فقال : هَقَرَى ، حَلَقَى . لمة قريش . إنك لحابستنا . ثم قال : أكنت أفضت يوم النحر ! يعني الطواف . قالت : نعم . قال : فأنفري إذا »

قوله (باب قول النبي ﷺ « تَرَبَّتْ بِمِمْكَ ، وهَقَرَى ، حَلَقَى ») ذكر فيه حديثين لما نفاه مقدما فيما ما ترجم به : أحدهما حديثها في قصة أبي القعيس في الرضاعة ، وقد تقدم شرحه في كتاب النكاح في « باب الإكفاء في الدين » ، في شرح حديث أبي هريرة « تنسك المرأة لأربع » الحديث . قال ابن السكيت : أصل تربت افتقرت ، ولكنها كلمة

(١) هو في صحيح مسلم (كتاب الفجر) رقم ٢٢٥٩ من أبي سعيد « بينما نحن نسير مع رسول الله ﷺ بالمرج ، إذ مرض شاعر ينفذ ، فقال رسول الله ﷺ « خذوا الشيطان - أو أمسكوا الشيطان - لا يبتلى جوف رجل فيها ، خير له من أن يبتلى شعرا »

قال ولا يراد بها الدماء وإنما أراد التحريض على الفعل المذكور ، وأنه إن عاين أراءه . وقال النحاس معناه أن لم تفعل لم يحصل في يدك إلا التراب . وقال ابن كيسان : هو مثل جرى على أنه أن قاله ما أسرتك به افتقرت اليه ، فكانه قال افتقرت أن قاله ، فاختصر . وقال الداودي : معناه افتقرت من العلم . وقيل هي كلمة تستعمل في المدح عند المبالغة كما قالوا قضاير قائله الله لقد أجاد ، وقيل غير ذلك مما تقدم بيانه في حديث أبي هريرة . فانها حديثها في قصة صفية لما حاضت في الحج ، وقد تقدم شرحه في كتاب الحج في باب إذا حاضت المرأة بعد ما أقاضت ، وضبطه أبو عبيد في « غريب الحديث » ، بالقصر والتثنية ، وذكر في « الامثال » ، أنه في كلام العرب بالمد وفي كلام المحدثين بالقصر ، وقال أبو علي القالي : هو بالمد والقصر معا ، قالوا : والمعنى عقرها الله وحلقها . وفيه من القول نحو ما تقدم في تربت

٩٤ - باب ما جاء في « زعموا »

٦١٥٨ - **حَدَّثَنَا** هُدَّ اللهُ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ أَبِيهِ النَّضَرِ مَوْلَى هُرَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ أَنَّ أَبَا مَرْثَدَةَ مَوْلَى أُمِّ هَانِئٍ بِنْتِ أَبِي طَالِبٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ « سَمِعَ أُمَّ هَانِئٍ بِنْتَ أَبِي طَالِبٍ تَقُولُ « ذَهَبْتُ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ فَوَجَدْتُهُ يَفْتُلُ وَفَاطِمَةُ ابْنَتُهُ تَسْقُرُهُ ، فَسَلْتُ عَلَيْهِ فَقَالَ : مِنْ هَذِهِ قُلْتُ أَنَا أُمُّ هَانِئٍ بِنْتُ أَبِي طَالِبٍ . فَقَالَ مَرْحَبًا بِأُمِّ هَانِئٍ . فَلَمَّا فُورَغَ مِنْ مُعْصَلِهِ قَامَ فَصَلَّى ثَمَانِي رَكَاتٍ مُتَلَفِّحًا فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ . فَلَمَّا انْصَرَفَ قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللهِ ، زَهْمُ ابْنِ أُمِّي أَنَّهُ قَاتِلُ رَجُلٍ قَدْ أَجْرَنَهُ ، فَلَنْ يُبْنَ هُبَيْرَةَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : قَدْ أَجْرَنَا مِنْ أَجْرَتِ يَأْمُ هَانِئٍ . قَالَتْ أُمُّ هَانِئٍ : وَذَلِكَ مُضَيَّ »

قوله (باب ما جاء في زعموا) كأنه يشير إلى حديث أبي قتادة قال « قيل لأبي مسعود : ما سمعت رسول الله ﷺ يقول في زعموا ؟ قال : بئس مطية الرجل » أخرجه أحمد وأبو داود ورجاله ثقات ، إلا أن فيه انقطاعا . وكان البخاري أشار إلى ضعف هذا الحديث بأخراجه حديث أم هانئ وفيه قولها « زعم ابن أُمِّي » ، فإن أم هانئ أطلقت ذلك في حق علي ولم ينكر عليها النبي ﷺ ، والأصل في زعم أنها تقول في الأمر الذي لا يوقف على حقيقته . وقال ابن بطال : معنى حديث أبي مسعود أن أكثر من الحديث بما لا يتحقق صحته لم يؤمن عليه الكذب . وقال غيره :كثر استعمال الزعم بمعنى القول ، وقد وقع في حديث ضمام بن ثعلبة الماضي في كتاب العلم « زعم رسولك » وقد أكثر سيوري في كتابه من قوله في أشياء يرتضيها « زعم الحليل »

٩٥ - باب ما جاء في قول قرجل « ويك »

٦١٥٩ - **حَدَّثَنَا** مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا هَامُّ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَسُوقُ بَدَنَةً فَقَالَ : ارْكَبْهَا . قَالَ إِنَّهَا بَدَنَةٌ . قَالَ : ارْكَبْهَا . قَالَ إِنَّهَا بَدَنَةٌ . قَالَ ارْكَبْهَا وَيَكُ .

٦١٦٠ - **حَدَّثَنَا** ثَعْلَبَةُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ مَالِكٍ عَنْ أَبِي الزُّنَادِ عَنْ الْأَمْرِجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ

الله ﷻ رأى رجلاً يسوقُ بدنةً فقال له : اركبها . قال : يا رسول الله انها بدنة . قال : اركبها . وبذلك ، في الثانية
أوفى الثالثة »

٦١٦١ - حدثنا مسددٌ حدثنا حمادٌ عن ثابت البناني عن أنس بن مالك ، وأيوب عن أبي قلابة ، عن
أنس بن مالك قال : كان رسول الله ﷺ في مَمَرٍ ، وكان معه غلام له أسودُّ يقال له أنجشةٌ يسدو ، فقال
له رسول الله ﷺ : وبِمَكَ يا أنجشة ، رُوَيْدَكَ بالقوادر .

٦١٦٢ - حدثنا موسى بن اسماعيل حدثنا وهيب عن خالد عن عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبيه
قال : « أتى رجلٌ على رجلٍ عند النبي ﷺ فقال : وبِكَ ، قطعتَ عنقَ أخيك . ثلاثاً . مَنْ كان منك مادحاً
لأهله فليقل : أحسبُ فلاناً والله حسيبه ، ولا أذكرُ على الله أحداً ، إن كان يعلم . »

٦١٦٣ - حدثني عبد الرحمن بن إبراهيم حدثنا الوليد عن الأوزاعي عن الزهري عن أبي سلمة
والضحاك عن أبي سعيد الخدري قال : بينا النبي ﷺ يقسم ذات يوم قسماً ، قال ذو النور بصرة - رجلٌ من
بنو تميم - : يا رسول الله اعدل . قال : وبِكَ مَنْ يَعدلُ إذا لم يعدل ؟ فقال هر : ائذن لي فلا ضربَ عنقه .
قال : لا ، إن له أصحاباً يحقرُ أحدُكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم ، يَمْشُونَ مِنَ المَدِينِ كَرُوفٍ السَّهْمِ مِنْ
الرَّمِيَةِ ، يُنْظَرُ إِلَى نَصْلِهِ فلا يوجدُ فيه شيءٌ ، ثُمَّ يُنْظَرُ إِلَى رِصافِهِ فلا يوجدُ فيه شيءٌ ، ثُمَّ يُنْظَرُ إِلَى نَضْبِهِ
فلا يوجدُ فيه شيءٌ ، ثُمَّ يُنْظَرُ إِلَى كَفَذِهِ فلا يوجدُ فيه شيءٌ ، سبقَ للقرثِ والدَّمَ . يَمْزُجُونَ عَلَى حِينِ فُرْقَةٍ مِنْ
النَّاسِ ، آيَتُهُمْ رَجُلٌ إِحْدَى يَدَيْهِ مِثْلُ كَفِي الرُّأَةِ - أَوْ مِثْلُ الْبَضْعَةِ - تَدْرَدَرُ . قال أبو سعيد : أشهدُ لسمعتُه من
النبي ﷺ ، وأشهدُ أني كنتُ معَ عليٍّ حينَ قَاتَلَهُمْ ، فَانْقَسَ فِي الْقَتْلِ فَأَتَى به عَلَى الْهَمَةِ الَّتِي نَمَتَ النَّبِيُّ ﷺ .

٦١٦٤ - حدثنا محمد بن مقاتل أبو الحسن أخبرنا عبد الله أخبرنا الأوزاعي قال حدثني ابن شهاب
عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رجلاً أتى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله
مَاسَكْتُ . قال : وبِمَكَ ؟ قال : وقتُ هلي أهلي في رمضان . قال : أعتق رقية . قال : ما أجدها . قال :
فصُم شهرين متتابعين . قال : لا أستطيع . قال : فأطعم ستين مسكياً . قال : ما أجده . فأتى بمرتق ، فقال :
مُخَذُّهُ فَتَصَدَّقْ بِهِ . فقال : يا رسول الله ، أعلى غير أهلي ؟ فوالذي نفس بيده ما بين طُنْجِي لِلدِّينَةِ أَحْوَجُ مِنِّي .
فَضَحَكَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى بَدَتْ أَنْفَاهُ . قال : خُذْهُ .

تابعه يونس عن الزهري . وقال عبد الرحمن بن خالد عن الزهري « وبِكَ »

٦١٦٥ - **حَرْشًا** سَلْبَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ حَدَّثَنَا أَبُو عَرُورٍ الْأَوْزَاعِيُّ قَالَ حَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ الزُّهْرِيُّ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ عَنْ أَبِي سَمِيْدٍ الْأَخْدَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ أَمْرَأَتِيًّا قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَخْبِرْنِي عَنْ الْمَجْرَةِ . فَقَالَ : وَيَحْكُ أَنْ شَأْنَ الْمَجْرَةِ شَدِيدٌ ، فَهَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : فَهَلْ تُؤَدِّي صَدَقَتَهَا ؟ قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : فَأَحْمِلْ مِنْ وَرَاءِ الْبَحَارِ ، فَإِنَّ اللَّهَ لَنْ يَتَرَكَ مِنْ عَمَلِكَ شَيْئًا .

٦١٦٦ - **حَرْشًا** هَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّهْمَنِ حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ وَاقِدِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ زَيْدٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبِي « عَنْ ابْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : وَيَلَكُمْ - أَوْ وَيَحْكُ ، قَالَ شُعْبَةُ : شَكٌّ هُوَ - لَا تَرْجُوا بَعْدِي كَقَرَأٍ يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ ، وَقَالَ اللَّيْثُ عَنْ شُعْبَةَ « وَيَلَكُمْ ، وَقَالَ عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ « وَيَلَكُمْ ، أَوْ وَيَحْكُ ،

٦١٦٧ - **حَرْشًا** مَرْوُ بْنُ عَامِرٍ حَدَّثَنَا هَامُّ بْنُ قَتَادَةَ « عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْبَاهِلِيَةِ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَتَى السَّاعَةُ قَائِمَةٌ ؟ قَالَ : وَيَلَكُ . وَمَا أَعَدَدْتُ لَهَا ؟ قَالَ : مَا أَعَدَدْتُ لَهَا إِلَّا أَنْ أُحِبَّ اللَّهُ وَرَسُولَهُ . قَالَ : إِنَّكَ مَعَ مَنْ أُحِبَّ . فَقُلْنَا : وَنَحْنُ كَذَلِكَ ؟ قَالَ : نَعَمْ . فَرَحًا يَوْمَئِذٍ فَرَحًا شَدِيدًا . فَرَحًا غَلَامٌ لِلْمَجْرَةِ - وَكَانَ مِنْ أَقْرَانِي - فَقَالَ : إِنْ أَخَّرَ هَذَا فَلَنْ يُدْرِكَهُ الْمَرَمُ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ ، وَاخْتَصَرَهُ شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ وَسَمِعْتُ أَنَسًا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . . . »

قوله (باب ما جاء في قول الرجل ويلك) تقدم شرح هذه الكلمة في كتاب الحج عند شرح أول أحاديث الباب ، وقد قيل إن أصل « ويل » وي وهي كلمة تأوه فلما كثرت قولهم وي لفلان وصلوها باللام وقدروها أنها منها فأعربوها . وعن الأصمعي : ويل للتعجب على المخاطب فعله . وقال الراغب : ويل قبوح ، وقد تستعمل بمعنى التمسرح . ويح ترحم . ويس استصغار . وأما ما ورد ويل واد في جهنم فلم يرد أنه معناه في اللغة ، وإنما أراد من قال الله ذلك فيه فقد استحق مقرا من النار . وفي « كتاب من حدث ونسى » عن مصعب بن سليمان قال قال لي أبي : أنت حدثني عن الحسن قال ويح كلمة رحمة . وأكثر أهل اللغة على أن ويل كلمة عذاب ويح كلمة رحمة . وعن الزبيدي : هما بمعنى واحد ، تقول ويح لزيد وييل لزيد . ولك أن تنصيها بأخيار فعل كأنك قلت أومه الله ويلا أو ويحا . قلت : وتعرف البخاري يقتضي أنه على مذهب الزبيدي في ذلك ، فإنه ذكر في بعض الأحاديث في الباب ما ورد بلفظ ويل فقط وما ما ورد بلفظ ويح فقط وما وقع التردد فيها ، ولعله روى عن تضعيف الحديث الوارد عن عائشة أن النبي ﷺ قال لها في قصة « لا تجزعي من الويح فإنه كلمة رحمة ، ولكن اجزعي من الويل ، أخرجه الخرائطي في « مساوي الاخلاق » بسند رواه وهو آخر حديث فيه . وقال الداودي ويل ويح ويس كلمات تقولها العرب عند الذم ، قال : ويح مأخوذ من الحزن ويس من الامي وهو الحزن . وتعبه ابن النين بأن أهل

اللفظة إنما قالوا ويل كلمة فقال عند الحزن ، وأما قول ابن عرفة : الويل الحزن فكأنه أخذه من أن الداء الويل إنما يكون عند الحزن . والاحاديث التي ساقها المؤلف رحمه الله هنا فيها ما اختلف الرواة في لفظه هل هي ويل أو ويح ، وفيها ما تردد الراي فقال ويل أو ويح ، وفيها ما جزم فيه بأحدهما ، وبموجعها يدل على أن كلا منهما كلمة توجع يسرف على المراد الذم أو غيره من السياق ، فأتى بعضها الجزم بويل وليس حله على العذاب بظاهر . والخاص أن الأصل في كل منهما ما ذكر ، وقد تستعمل أحدهما موضع الأخرى . وقوله ويس مأخوذ من الأسي متعقب لاختلاف تصريف الكلمتين . وذكر المصنف في الباب تسعة أحاديث تقدمت كلها : الحديث الأول والثاني لأن هريرة وأنس في قوله ويل لسائق البدنة وركبها وملك ، هذا لفظ أنس . زاد في رواية أبي هريرة : في الثانية أو في الثالثة ، وقد تقدم شرحه في باب ركوب البدن ، من كتاب الحج ، وما وقع في حديث أنس من اختلاف ألفاظه في قوله ثلاثا أو في الثالثة أو الرابعة وهل قال له وملك أو ويحك . الحديث الثالث حديث أنس في قصة أنجشة ، وقد تقدم شرحه قريبا قبل أربعة أبواب . الحديث الرابع حديث أبي بكر « أني رجل » وفيه « وملك قطعت عنق أخيك » ، وقد تقدم شرحه في « باب ما يكره من التجاح » . الحديث الخامس حديث أبي سعيد في قصة ذي الخويصرة وقوله « يا رسول الله اعدل ، قال : وملك من يعدل إذا لم أعدل » ، وقد تقدم بعض شرحه في علامات النبوة وفي أواخر المغازي ، وبأني تمامه في استقامة المرتدين . وقوله هنا « على حين فرقة » بالحاء المهملة المكسورة والنون ، ووقع في رواية الكشمي « خير فرقة » بخاء معجمة وراء . والضحاك المذكور في السند هو ابن شرحبيل المشرقي بكسر الميم وسكون المعجمة وفتح الراء منسوب إلى بطن من ممدان . الحديث السادس حديث أبي هريرة في الذي وقع على امرأته في رمضان ، وقد تقدم شرحه في كتاب الصيام ، وأورده هنا لقوله في بعض طرقه وقال وملك « كما سأبينه . وقوله عبد الله هو ابن المبارك ، وقوله أخبرنا الأوزاعي قال حدثني الزهري فيه رد على من أهل هذه الطريق بأن الأوزاعي لم يسمعه من الزهري لرواية عقبة بن علقمة له عن الأوزاعي قال « بلغني عن الزهري ، هكذا روينا في الجزء الثاني من حديث أبي العباس الأصم ، وعقبة لا بأس به فيحتمل أن يكون الأوزاعي لقي الزهري لحدثه به بعد أن كان بلغه منه لحدث به على الوجهين ، وقوله « ما بين طنبي المدينة ، بضم الطاء والمهملة وسكون النون بعدما موحدة ثنية طنبي أي ناحيتي المدينة ، قال ابن التين : ضبط في رواية الشيخ أبي الحسن بفتحين وفي رواية أبي زر بضمين ، والأصل ضم النون وتسكن تحفيفا ، وأصل الطنب الحبل للنجمة فاستعير للطرف من الناحية . وقوله « أحوج مني » وقع في رواية الكشمي « أفقر » وقوله في آخره « وقال خذه ، في رواية الكشمي » ثم قال أطعمه أهلك » . قوله « تابعه يونس » يعني ابن يزيد (عن الزهري) يعني بسنده في قوله « فقال ويحك » قال وقعت على أهلي ، وهذه المتابعة وصلها البيهقي من طريق عتبة بن خالد عن يونس بن يزيد عن الزهري بتمامه ، وقال في روايته « فقال ويحك وما ذاك ؟ » قوله (وقال عبد الرحمن بن خالد عن الزهري وملك) يعني بدل قوله ويحك . وهذا التعليل وصله الطحاوي من طريق الليث « حدثني عبد الرحمن بن خالد عن ابن شهاب الزهري بسنده المذكور فيه « فقال مالك وملك ؟ قال : وقعت على أهلي » . الحديث السابع حديث أبي سعيد في رواية الوليد هو ابن مسلم . قوله (أخبرني عن الهجرة ، قال : ويحك إن الهجرة شأنها شديد) الحديث وقد تقدم في « باب الهجرة إلى المدينة ، وإن الهجرة كانت واجبة على أهل مكة على الأعيان قبل فتح مكة

فكان النبي ﷺ يحذرهم شدة الهجرة ومفارقة الأهل والوطن ، وقد تقدم شرح حديثه ﷺ « لا هجرة بعد الفتح » وقوله « من وراء البحار » بموحدة ثم مهملة الأكثر أى من وراء القرى ، والقرية يقال لها البحيرة لاتساعها ، ووقع فى رواية الكشميهنى بمثناة ثم جيم وهو تصحيف ، وقوله « ان ترك » بفتح أوله وسكون ثانيه من الترك والسكاف أصلية ، وبفتح أوله وكسر ثانيه ونصب الراء وفتح الكاف أى لن ينقصك . الحديث الثامن حديث ابن عمر ، **قوله** (قال ويلكم أو ويحكم قال شعبة شك هو) يعنى شيخه واقد بن محمد . **قوله** (وقال الزضر) هو ابن شميل (عن شعبة) يعنى بهذا السند (ويحكم) يعنى لم يشك . وقوله (وقال عمر بن محمد) هو أخو واقد المذكور . **قوله** (عن أبيه) هو محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر عن جده ابن عمر (ويلكم أو ويحكم) يعنى مثل ما قال أخوه واقد ، فدل على أن الشك فيه من محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر أو من فوقه ، وقد تقدمت طريق عمر هذه موصولة فى أواخر المغازى من طريق ابن وهب عنه ، وتقدم حديث عمر هذا من وجه آخر عن ابن عمر مطولا فى « باب قوله : يا أيها الذين آمنوا لا يصخر قوم من قوم » ، وبأى شرحه فى كتاب الفتن ان شاء الله تعالى . الحديث التاسع ، **قوله** (همام عن قتادة عن أنس) صرح شعبة فى روايته عن قتادة بسماحه له من أنس ، ويأتى بيانه عقب هذا . **قوله** (ان رجلا من أهل البادية) فى رواية الزهرى عن أنس عند مسلم « ان رجلا من الأعراب » وفى رواية إسحق بن أبي طلحة عن أنس عنده نحوه ؛ وفى رواية سالم بن أبي الجعد الآتية فى كتاب الأحكام عن أنس « بينما أنا والنبي ﷺ خارجين من المسجد فلقينا رجلا عند صدره المسجد » وقد بينت فى مناقب عمر انه ذو الخوصصة البائى الذى بال فى المسجد ، وأن حديثه بذلك مخرج عند الدارقطنى ، وأن من زعم انه أبو موسى أو أبو ذر فقد وهم قائما وإن اشتراك فى معنى الجواب وهو أن المرء مع من أحب ، فقد اختلف سؤالهما فان كلام ابن موسى وإبى ذر انما سأل عن الرجل يحب القوم ولم يلحق بهم ، وهذا سأل متى الساعة ؟ **قوله** (متى الساعة قائمة) يجوز فيه الرفع والنصب . وفى رواية حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس عند مسلم « متى تقوم الساعة » ؛ وكذا فى أكثر الروايات . **قوله** (وبلك وما أعددت لها ؟ قال : ما أعددت لها) زاد معمر عن الزهرى عن أنس عند مسلم « من كثير عمل أحد عليه نفسى » وفى رواية سفيان عن الزهرى عند مسلم « فلم يذكر كثيرا » وفى رواية سالم بن أبي الجعد المذكورة « فكان الرجل استسكان ثم قال : ما أعددت من كبير صلاة ولا صوم ولا صدقة . **قوله** (إلا انى أحب الله ورسوله) قال السكرانى : هذا الاستثناء يشتمل أن يكون متصلا وأن يكون منقطعا . **قوله** (إنك مع من أحببت) أى ملحق بهم حتى تكون من ذمتهم ، وبهذا يندفع إيراد أن منازلهم متفاوتة فكيف نصع المعية ؛ فيقال ان المعية تحصل بمجرد الاجتماع فى شئ ما ولا تلزم فى جميع الأشياء ، فإذا اتفق أن الجميع دخلوا الجنة صدقت المعية ، وإن تفاوتت الدرجات . ويأتى بقية شرحه فى الباب الذى بعده . **قوله** (فقلنا : ونحن كذلك ؟ قال : نعم) هذا يؤيد ما بينت به المعية لأن الدرجات الصحابة متفاوتة . **قوله** (ففرحنا يومئذ فرحا شديدا) فى رواية أخرى عن أنس « فلم أر المسلمين فرحوا فرحا أشد منه » . **قوله** (فر غلام للفسيرة) فى رواية مسلم « والغيرة بن شعبة » أخرجه من رواية عفان عن همام قال « مر غلام ، ولم يذكر ما قبله من هذه الطريق . **قوله** (وكان من أقرانى) أى مثل فى السن ، قال ابن التين : القرن المثل فى السن « وهو بفتح القاف وبكسرهما المثل فى الصحابة قال : وفعل بفتح أوله وسكون ثانيه إذا كان صحيحا لا يجمع على أفدال إلا ألفاظ لم يعدوا هذا فيها .

ووقع في رواية معبد بن هلال عند مسلم عن أنس ، وذلك الغلام من اترابي يومئذ ، والأترا ب جمع ترب بكر
الشنأة وسكون الرا . بعدها موحدة وهم الممانئون ، شبهوا بالأترا ب التي هي ضلوع الصدر . ووقع في رواية الحسن
عن أنس في آخره ، وأنا يومئذ بعد غلام ، قال ابن بطيحا : اسم هذا الغلام محمد ، واحتج بما أخرجه مسلم من
رواية حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس ، أن رجلا سأل النبي ﷺ : متى تقوم الساعة ؟ وغلام من الانصار يقال
له محمد ، الحديث . قال : وقيل اسمه سعد . ثم أخرج من طريق الحسن عن أنس ، أن رجلا سأل عن الساعة - فذكر
حديثا - قال فنظر الى غلام من دوس يقال له سعد ، وهذا أخرجه البارودي في الصحابة ، وسنده حسن ، وأخرجه
أيضا من طريق أبي قلابة عن أنس بن مخرمة ، وأخرجه ابن منده من طريق قيس بن وهب عن أنس ، وقال فيه : مر
سعد النوسي ، قال ورواه قره بن خالد عن الحسن فقال فيه : فقال لشاب من دوس يقال له ابن سعد . . قلت :
وقد وقع عند مسلم في رواية معبد بن هلال عن أنس ، ثم نظر الى غلام من ازد شنوءة ، فيحتمل التعدد ، أو كان
اسم الغلام سعدا ، ويدعى محمدا ، أو بالعكس ، ودوس من ازد شنوءة فيحتمل أن يكون سالف الانصار . قوله (فقال)
ان آخر هذا فلم يدركه الحرم حتى تقوم الساعة) في رواية الكشميनी : فلن ، وكذا مسلم وهي أولى . وفي
رواية حماد بن سلمة ، ان يعش هذا الغلام نفسه أن لا يدركه الحرم ، وفي رواية معبد بن هلال ، ان عمر هذا لم
يدركه الحرم ، كذا في الطرق كلها باسناد الادراك الحرم ، ولو أسند للغلام لكان سابقا ، ولكن أشير بالاول الى
أن الاجل كالتفاسد للشخص . قوله (حتى تقوم الساعة) وقع في رواية البارودي التي أشرت اليها بدل قوله حتى
تقوم الساعة ، لا يبقى منك عين تطرف ، وهذا يتضح المراد . وله في أخرى : ما من نفس منفساة يأتي عليها ما
سنة ، وهذا نظير قوله ﷺ في الحديث الذي تقدم بيانه في العلم انه قال لاصحابه في آخر عمره : أرايتكم لياستكم
هذه ، فان على رأس مائة سنة منها لا يبقى على وجه الارض من هو اليوم عليها أحد ، وكان جماعة من أهل ذلك
العصر يظنون ان المراد أن الدنيا تنقضي بعد مائة سنة ، فلذلك قال الصحابي : فوهل الناس فيما يتحدثون من مائة
سنة ، وإنما أراد ﷺ بذلك انقراض قرنه ، أشار الى ذلك عياض مختصرا . قلت : ووقع في الخارج كذلك فلم
يبق من كان موجودا عند مقالته تلك عند استكمال مائة سنة من سنة مائة أحد ، وكان آخر من رأى النبي ﷺ
مونا أبو الطفيل عامر بن واثلة كاتب في صحيح مسلم ، وقال الاسماعيلي بعد أن قرر أن المراد بالساعة ساعة الذين
كانوا حاضرين عند النبي ﷺ ، وأن المراد موتهم وأنه أطلق على يوم موتهم اسم الساعة لانقضاءهم الى أمور
الآخرة ، ويؤيد ذلك أن الله استأثر بعلم وقت قيام الساعة العظيم كما دلت عليه الآيات والاحاديث الكثيرة ،
قال : ويحتمل أن يكون المراد بقوله ، حتى تقوم الساعة ، المبالغة في تقرب قيام الساعة لا التحديد ، كما قال في
الحديث الآخر : بعثت أنا والساعة كهاتين ، ولم يرد أنها تقوم عند بلوغ المذكور الحرم . قال : وهذا حمل شائع
للحرب يستعمل للمبالغة عند تفهم الامر وعند تحقيره وعند تقرب الشيء وعند تبعيده ، فيكون حاصل المعنى
أن الساعة تقوم قريبا جدا . وهذا الاحتمال الثاني جزم بعض شراح والمصاييح ، واستبعد بعض شراح المخارق ،
وقال الداودي : المحفوظ أنه ﷺ قال ذلك للذين عاينوه بقوله تأفيمكم ساعتكم ، يعني بذلك موتهم ، لانهم كانوا
أعرا ب غشى أن يقول لهم لا أدري متى الساعة فيرتابوا فكلمهم بالمعاريض ، وكأنه أشار الى حديث عائشة التي
أخرجها مسلم ، كان الأعرا ب إذا قدموا على النبي ﷺ سألوه عن الساعة متى الساعة ؟ فينظر الى أحدث الناس

منهم سنا فيقول ان يعش هذا حتى يدركه الهرم قامت عليكم ساعتكم . قال عياض ، وتبعه القشيري : هذه رواية واضحة تفسر كل ما ورد من الالفاظ المشككة في غيرها ، وأما قول النووي : يحتمل أنه عليه السلام أراد أن الغلام المذكور لا يؤخر ولا يعمر ولا يهرم ، أى فيكون الشرط لم يقع فكذلك لم يقع الجواهر ، فهو تأويل بعيد ، ويلزم منه استمرار الإشكال لأنه إن حل الساعة على انقراض الدنيا وحلول أمر الآخرة كان مقتضى الخبر أن التقدر الذي كان بين زمانه عليه السلام وبين ذلك بمقدار ما لو عر ذلك الغلام إلى أن يبلغ الهرم ، والمشاهد خلاف ذلك ، وإن حل الساعة على زمن مخصوص رجع إلى التأويل المتقدم ، وله أن ينفصل عن ذلك بأن سن الهرم لا حد أقدره . وقال السكري : يحتمل أن يكون الجواهر عذوقا ، كذا قال . قوله (واختصرة شعبة عن قتادة سمعت أنسا) وصله مسلم من رواية محمد بن جعفر عن شعبة ، ولم يسق لفظه بل أحال به على رواية سالم بن أبي الجعد عن أنس ، وساقها أحمد في مسنده عن محمد بن جعفر ولفظه : جاء أعرابي إلى النبي عليه السلام فقال : متى الساعة ؟ قال : ما أعددت لها ؟ قال : حب الله ورسوله . قال : أنت مع من أحببت ، وهو موافق لرواية همام ، فكان مراد البخاري بالاختصار ما زاده همام في آخر الحديث من قوله : فقلنا : ونحن كذلك ؟ قال : نعم . ففرحنا يومئذ فرحا شديدا فر غلام الخ .

٩٦ - باب علامة الحب في الله . لقوله تعالى ﴿ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ ﴾

٦١٦٨ - **حديث** بشر بن خالد حدثنا محمد بن جعفر عن شعبة عن سليمان عن أبي وائل عن عبد الله عن النبي عليه السلام أنه قال : المرء مع من أحب .
[الحديث ٦١٦٨ - طرحة في : ٦١٦٩]

٦١٦٩ - **حديث** قتبية بن سعيد حدثنا جرير عن الأعمش عن أبي وائل قال : قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه : جاء رجل إلى رسول الله عليه السلام فقال : يا رسول الله ، كيف تقول في رجل أحب قوما ولم يُلحق بهم ؟ فقال رسول الله عليه السلام : المرء مع من أحب .

تابعه جرير بن حازم وسليمان بن قزم وأبو عوانة عن الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله عن النبي عليه السلام .
٦١٧٠ - **حديث** أبو نعيم حدثنا سفيان عن الأعمش عن أبي وائل عن أبي موسى قال : قيل للنبي عليه السلام : للرجل يحب القوم ولما يُلحق بهم . قال : المرء مع من أحب .
تابعه أبو معاوية ومحمد بن عبيد .

٦١٧١ - **حديث** عبدان أخبرنا أبي عن شعبة عن عمرو بن مرة عن سالم بن أبي الجعد عن أنس ابن مالك أن رجلا سأل النبي عليه السلام : متى الساعة يا رسول الله ؟ قال : ما أعددت لها ؟ قال : ما أعددت لها من كثير صلاة ولا صوم ولا صدقة ، ولكني أحب الله ورسوله . قال : أنت مع من أحببت .

قوله (باب علامة الحب في الله لقوله تعالى : ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله) ذكر فيه حديث د المرء مع من أحب ، قال الكرماني : يحتمل أن يكون المراد بالانزجة محبة الله للعبد ، أو محبة العبد لله ، أو المحبة بين العباد في ذات الله بحيث لا يشوبها شيء من الرياء ، والآية مساعدة الاولين ، واتباع الرسول علامة للاولى لأنها مسببة للانزاج ، ولثانية لأنها سببه انتهى . ولم يتعرض لمطابقة الحديث للترجمة . وقد توقف فيه غير واحد . والمشكل منه جعل ذلك علامة الحب في الله ، وكأنه محمول على الاحتمال الثاني الذي أبداه الكرماني ، وأن المراد علامة حب العبد لله ، فذلك الآية أنها لا تحصل إلا باتباع الرسول ، ودل الخبر على أن اتباع الرسول وإن كان الأصل أنه لا يحصل إلا بامتنال جميع ما أمر به أنه قد يحصل من طريق التفضل باعتقاد ذلك وإن لم يحصل استيفاء العمل بمقتضاه ، بل محبة من يعمل ذلك كافية في حصول أصل النجاة ، والكون مع العاملين بذلك لأن محبتهم إنما هي لأجل طاعتهم ، والمحبة من أعمال القلوب فأجاب الله عنهم على معتقده ، إذ الثانية هي الأصل والعمل تابع لها ، وليس من لازم المحبة الاستواء في الدرجات . وقد اختلف في سبب نزول الآية : فأخرج ابن أبي حاتم عن الحسن البصري قال : كان قوم يزعمون أنهم يحبون الله ، فأراد الله أن يجعل لفوهم تصديقا من عمل فأرسل الله هذه الآية . وذكر الكلبي في تفسيره عن ابن عباس أنها نزلت حين قال اليهود (نحن أبناء الله وأحباؤه) وفي تفسير محمد ابن اسحق عن محمد بن جعفر بن الزبير : نزلت في نصارى نجران ، قالوا إنما نعبد المسيح حبا لله ونعظمه له . وفي تفسير الضحاك عن ابن عباس أنها نزلت في قريش ، قالوا إنما نعبد الاصنام حبا لله نتقربنا اليه زلفى فنزلت . قوله (شعبة عن سليمان) هو الأعمش . وفي رواية أبي داود الطيالسي : عن شعبة عن الأعمش . قوله (عن أبي وائل) في رواية الطيالسي عن شعبة عن الأعمش سمع أبا وائل ، وكذا في رواية عمرو بن مرزوق وعن شعبة عن الأعمش سمعت أبا وائل . قوله (عن عبد الله) هكذا رواه أصحاب شعبة فقالوا : عن عبد الله ، ولم ينسوه منهم ابن أبي عدي عند مسلم وأبو داود الطيالسي عند أبي حوالة وعمرو بن مرزوق عند أبي نعيم وأبو طاهر العقدي ووهب بن جرير عند الاسماعيل ، وحكي الاسماعيل عن بندار أنه عبد الله بن قيس أبو موسى الأشعري ، واستدل برواية سفيان الثوري عن الأعمش الآتية عقب هذا ، وسيأتي ما يؤيده ، ولكن صنيع البخاري يقتضي أنه كان هند أبي وائل عن ابن مسعود وعن أبي موسى جميعا وإن الطريقتين صحيحان لأنه بين الاختلاف في ذلك ولم يرجح ، ولذا ذكر أبو حوالة في صحيحه عن عثمان بن أبي شيبة أن الطريقتين صحيحان . قلت : ويؤيد ذلك أنه له عند ابن مسعود أصلا ، فقد أخرجه أبو نعيم في كتاب المحبين ، من طريق عطية عن أبي سعيد قال : أتيت انا وأخي عبد الله بن مسعود فقال : سمعت النبي ﷺ ، فذكر الحديث . وأخرجه أيضا من طريق مسروق عن عبد الله به . قوله (جرير) عن الأعمش عن أبي وائل قال قال عبد الله بن مسعود - ثم قال في آخره - تابعه جرير بن حازم) فيه إشارة إلى أن جريرا الاول هو ابن عبد الحميد ، وأما متابعة جرير بن حازم فوصلها أبو نعيم في كتاب المحبين ، من طريق أبي الأزرهر أحمد بن الأزرهر عن وهب بن جرير بن حازم حدثنا أبي سمعت الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله ، فذكره ولم ينسب عبد الله . قوله (وسليمان بن قيس) هو بفتح القاف وسكون الراء ، ومتابعه هذه وصلها مسلم من طريق أبي الجواب عمار بن رزيق بتقديم الراء عنه عن عبد الله وعطفا على رواية شعبة فقال مثله ، وساق أبو حوالة في صحيحه لفظا ولم ينسب عبد الله أيضا ، وساقها الخطيب في كتاب المكمل ، مطولة ، قوله (وأبو حوالة

(١) نظر
(٢) لعل للدارقطني
(٣) ولا بد
(٤) صحيح
(٥) (٢٥٤)

عن الاعمش (يعنى أن الثلاثة روهه عن الاعمش عن أبي وائل عن عبد الله ، وأبو عوانة هذا هو الواضح ، وأما أبو عوانة صاحب الصحيح فاسمه يعقوب ومتابعة أبي عوانة الواضح وصلها أبو عوانة يعقوب والخطيب في كتاب « المتكامل » من طريق يحيى بن حماد عنه وقال فيه أيضا « عن عبد الله » ولم ينسبه . **قوله** (حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان) هو الثوري . **قوله** (عن أبي موسى) هكذا صرح به أبو نعيم ، وأخرجه أبو عوانة من رواية قبيصة عن سفيان الثوري فقال « عن عبد الله » ولم ينسبه ، وهذا يؤيد قول بندان أن عبد الله حيث لم ينسب فالمراد به في هذا الحديث أبو موسى ، وأن من نسبه ظن أنه ابن مسعود لكثرة مجيء ذلك على هذه الصورة في رواية أبي وائل ، ولكنه هنا خرج عن القاعدة ، وقبين برواية من صرح أنه أبو موسى الأشعري أن المراد بعبد الله ابن قيس وهو أبو موسى الأشعري ، ولم أر من صرح في روايته عن الاعمش أنه عبد الله ابن مسعود إلا ما وقع في رواية جرير بن عبد الحميد هذه عند البخاري عن قتيبة عنه ، وقد أخرجه مسلم عن إسحق بن راهوية وعثمان بن أبي شيبة كلاهما عن جرير فقال « عن عبد الله » حسب ، وكذا قال أبو يعلى عن أبي خزيمة ، وكذا أخرجه الاسماعيل من رواية جعفر بن العباس وأبو عوانة من رواية إسحق بن إسماعيل كلهم عن جرير به ، وكل من ذكر البخاري أنه تابعه إنما جاء من روايته أيضا عن عبد الله غير منسوب ، وكذا أخرجه أبو عوانة من رواية شيبان عن الاعمش فقال عبد الله ولم ينسبه . **قوله** (تابعه أبو معاوية ومحمد بن عبيد) يعنى عن الاعمش ، وهذه المتابعة وصلها مسلم عن محمد بن عبد الله بن عبيد بن عمير عنهما وقال في روايته « عن أبي موسى » وهكذا أخرجه أبو عوانة من طريق محمد بن كنانة عن الاعمش ، ووجدت الاعمش فيه اسنادا آخر أخرجه الحسن بن رشيق في « شيوخ مكة » له عن جعفر بن محمد السوسي عن سهل بن عثمان عن حفص بن غياث عن الاعمش عن الشعبي عن عروة بن مضر عن به وقال : غريب تفرد به سهل ، قلت : ورجاله ثقات ، إلا أنى لا أهرق جعفر بن محمد ، ولعله دخل عليه متن حديث في إسناد حديث . **قوله** (جاء رجل) في حديث أبي موسى « قيل لابي **عليه السلام** » ووقع في رواية أبي معاوية ومحمد بن عبيد « أنى النبي **ﷺ** رجل » ، وأولى ما فسر به هذا المجهم أنه أبو موسى راوى الحديث ، فعند أبي عوانة من رواية محمد بن كنانة عن الاعمش في هذا الحديث عن شقيق « عن أبي موسى قلت يا رسول الله ، فذكر الحديث ، ولكن بمكر عليه ما وقع في رواية وهب بن جرير التي تقدم ذكرها من عند أبي نعيم فان لفظه « عن عبد الله قال جاء أعرابي فقال : يا رسول الله انى أحب قوما ولا ألحق بهم ، الحديث ، وأبو موسى إن جاز أن يهتم نفسه فيقول أنى رجل فقير جاز أن يصف نفسه بأنه أعرابي ، وقد وقع في حديث صفوان بن عسال الذى أخرجه الترمذى والنسائى وصححه ابن خزيمة من طريق عاصم بن بدلة عن زور بن حبش قال « قلت لصفوان بن عسال : هل سمعت من رسول الله **ﷺ** في الحوا شيئا ؟ قال : نعم ، كنا مع رسول الله في مسهر ، فناده أعرابي بصوت له جهورى فقال : أيا محمد ، فأجابه النبي **ﷺ** على قدر ذلك فقال : هاؤم . قال : أرايت المرء يحب القوم ، الحديث وأخرج أبو نعيم في « كتاب المحبين » من طريق مسروق عن عبد الله وهو ابن مسعود قال « أنى أعرابي فقال : يا رسول الله والنبي **ﷺ** بعثك بالحق انى لأحبك » فذكر الحديث ، فهذا الأعرابي يحتمل أن يكون هو صفوان بن قدامة ، فقد أخرج الطبراني وصححه أبو عوانة من حديثه قال « قلت يا رسول الله انى أحبك ، قال : المرء مع من أحب » ، وقد وقع هذا السؤال الغير من ذكر ، فعند أبي عوانة أيضا وأحمد وأبو داود وابن حبان من

طريق عبد الله بن الصامت د عن أبي ذر قال : قلت يا رسول الله الرجل يحب القوم ، الحديث ورجاله ثقات ، فإن كان مضبوطاً أمكن أن يفصر به المهم في حديث أبي موسى . لكن المحفوظ بهذا الإسناد عن أبي ذر د لرجل يعمل العمل من الخير ويحمد الناس عليه ، كذا أخرجه مسلم وغيره ، فلعل بعض رواته دخل عليه حديث في حديث . **قوله** (كيف تقول في رجل أحب قوما ولم يلقهم) في رواية سفيان الآتية د ولما يلقهم بهم ، وهي أبلغ فإن التفتي بلما أبلغ من التفتي لم ، فيؤخذ منه أن الحكم ثابت ولو بعد القاق . ووقع في حديث أنس عند مسلم د ولم يلقهم بمعلمهم ، وفي حديث أبي ذر المشار إليه قبل د ولا يستطيع أن يعمل بمعلمهم ، وفي بعض طرق حديث صفوان بن عسال عند أبي نعيم د ولم يعمل بمثل عملهم ، وهو يفصر المراد . **قوله** (المرء مع من أحب) قد جع أبو نعيم طرق هذا الحديث في جزء سماه د كتاب المحبين مع المحبوبين ، وبلغ الصحابة فيه نحو العشرين ، وفي رواية أكثرهم بهذا اللفظ ، وفي بعضها يلفظ أنس الآتي عقب هذا . **قوله** (حدثنا عبدان) هو عبد الله بن هان بن جبلة بن أبي رواد ، ويقال إن أباه تفرد برواية هذا الحديث عن شعبة ، وضاق بخرجه على الاسماعيلي وأبي نعيم فأخرجاه من طريق البخاري عنه وأخرجه مسلم عن واحد من عبدان ، ووقع لي من رواية أخرى عن شعبة أخرجه أبو نعيم في المحبين من طريق السعيد بن وهب عنه . ورواه منصور عن سالم بن أبي الجعد كما سيأتي في كتاب الأحكام ، وأخرجه أبو عوانة من رواية الأعمش عن سالم واستغفبه . **قوله** (إن رجلاً) تقدم القول في تسميته في الباب الذي قبله . **قوله** (متى الساعة) هكذا في أكثر الروايات عن أنس ، ووقع في رواية جرير عن منصور في أوله د بينما أنا ورسول الله ﷺ خارجين من المسجد فلقينا رجلاً هندسة المسجد فقال : يا رسول الله متى الساعة ؟ وفي رواية أبي المصح الرقي عن الزهري عن أنس د خرج رسول الله ﷺ فتعرض له أعرابي ، أخرجه أبو نعيم ، وله من طريق شريك عن أبي نمر عن أنس د دخل رجل والنبي ﷺ يعطى ، ومن رواية أبي خنزة عن حميد عن أنس د جاء رجل فقال : متى الساعة ؟ فقام النبي ﷺ إلى الصلاة ثم صلى ، ثم قال : أين السائل عن الساعة ؟ ويجمع بينها بأن سأله والنبي ﷺ يعطى فلم يجبه حينئذ ، فلما انصرف من الصلاة وخرج من المسجد رأى فتذكر سؤاله ، أو طرده الأعرابي في السؤال فأجابه حينئذ . **قوله** (ما أعددت لها) قال الكرمانى : سلك مع السائل أسلوب الحكيم ، وهو تلقى السائل بغير ما يطلب مما يمه أو هو أم . **قوله** (أنت مع من أحببت) زاد سلام بن أبي الصفاء عن ثابت عن أنس د أنك مع من أحببت ، ولك ما احتسبت ، أخرجه أبو نعيم ، وله مثله من طريق قرة ابن خالد عن الحسن عن أنس ، وأخرج أيضاً من طريق أشعث عن الحسن عن أنس د المرء مع من أحب ، وله ما اكتسب ، ومن طريق مسروق عن عبد الله د أنت مع من أحببت ، وعليك ما اكتسبت ، وعلى الله ما احتسبت ،

٩٧ - باب قول الرجل لرجل : اختأ

٩١٧٢ - **حدثنا** أبو الوليد **حدثنا** سلم بن زرير سمعت أبا رجاء د سمعت ابن عباس رضي الله عنهما قال رسول الله ﷺ لابن صائد : قد خأت لك خبيثاً ، فاهو ؟ قال : الفئح . قال : اختأ .

٩١٧٣ - **حدثنا** أبو اليان أخيراً شبيب عن الزهري قال أخبرني سالم بن عبد الله د أن عبد الله

ابن عمر أخبره أن عمر بن الخطاب انطلق مع رسول الله ﷺ في رهط من أصحابه قبل ابن صياد، حتى وجده يلتصق مع الفيلاني في أطم بني ثعلبة - وقد قارب ابن صياد يومئذ الحلم - فلم يشتر حتى ضرب رسول الله ﷺ ظهره بيده ثم قال: أنشهد أني رسول الله؟ فنظر إليه فقال: أنشهد أنك رسول الآيين. ثم قال ابن صياد: أنشهد أني رسول الله؟ فرضه النبي ﷺ ثم قال: آمنت بالله ورسله. ثم قال لابن صياد: ماذا ترى؟ قال: يا نبى صادق وكاذب. قال رسول الله ﷺ: خلط عليك الأمر. قال رسول الله ﷺ: إني خبات لك خبيثا. قال: هو الفخ. قال: أخسا، فلن تحذو قدرك. قال عمر: يا رسول الله، أنا ذن لي فيه أضر بعتقه؟ قال رسول الله ﷺ: إن يكن هو لا تسلط عليه، وإن لم يكن هو فلا تخبرك في قتله.

٦١٧٤ - قال سالم «سمعت عبيد الله بن عمر يقول: انطلق بعد ذلك رسول الله ﷺ وأبي بن كعب الأنصاري يؤمان للنخل التي فيها ابن صياد، حتى إذا دخل رسول الله ﷺ طفق رسول الله ﷺ يتقى بمذوع النخل - وهو يخلل أن يسمع من ابن صياد شيئا قبل أن يراه، وابن صياد مضطجع على فراشه في قטיפه له فيها رزمة - أو ززمة - فرأت أم ابن صياد النبي ﷺ وهو يتقى بمذوع النخل، فقالت لابن صياد: أي صاف - وهو اسمه - هذا عمد. فتناهى ابن صياد. قال رسول الله ﷺ: لو تركته بين»

٦١٧٥ - قال سالم «قال عبيد الله: قام رسول الله ﷺ في الناس فألقى على الله بما هو أهله، ثم ذكر الفجالة فقال: إني أنذر كوه، وما من نبي إلا وقد أنذره قومه، ولقد أنذره نوح قومه، ولست أرى ساقول لكم فيه قولا لم يلقه نبي لقومه تعلمون أنه أعور، وأن الله ليس بأعور»

قال أبو عبد الله: خسات الكلب بعدته، خاستين مبيدين

قوله (باب قول الرجل للرجل أخسا) سيأتي بيانه في آخر الباب، قال ابن بطال: أخسا زجر للكل وإبعاد له، هذا أصل هذه الكلمة، واستعملتها العرب في كل من قال أو فعل مالا ينبغي له بما يسخط الله. ذكر فيه حديث ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ لابن صياد: قد خبات لك خبيثا، قال: فاف هو؟ قال: الفخ. قال: أخسا، وأخرجه من رواية عبيد الله بن عمر قال: انطلق عمر مع رسول الله ﷺ في رهط من أصحابه قبل ابن صياد، فذكر الحديث مطولا وفيه: أخسا فلن تحذو قدرك، وقد سبق مطولا في أواخر كتاب الجنائز. وقوله في هذه الرواية «فرضه النبي ﷺ»، قال الخطابي: وقع هنا بالضاد المعجمة وهو غلط والصواب بالضاد المهملة أى قبض عليه بثوبه يضم همزة الى قبض، وقال ابن بطال: من رواه بالمهملة فمناه دمه حتى وقع فتكسر، يقال رض الشيء فهو وحيض ومرضوض إذا تكسر. قوله (قال أبو عبد الله: خسات الكلب بعدته، خاستين مبيدين) ثبت هذا في رواية المستمل وحده، وهو قول أبي عبيدة قال في قوله تعالى (كونوا قردة خاسئين) أى قاصين مبيدين، يقال:

خسأته حق ، وخسأ هو ، يعنى يتعمد ولا يتعمد . وقال فى قوله تعالى (ينقلب اليك البصر خاسئا) أى مبهدا
وقال الراغب : خسأ البصر انقبض عن مراهة ، وخسأت السكب خسا أى زجرته مستهينا به فانزجر . وقال ابن
التين فى قوله فى حديث الباب : اخسأ : معناه اسكت صاغرا مطرودا . وثبتت المودة فى آخر اخسأ فى رواية
وحديث فى أخرى بلفظ « اخس » وهو تخفيف

٩٨ - باب قول الرجل « مَرَحَبَا » وقالت عائشة قال النبي ﷺ لفاطمة : مرحبا بابنى

وقالت أم هانئ : جئت النبي ﷺ فقال : مرحبا بأم هانئ

٦١٧٦ - **عمر بن الخطاب** بن ميسرة حدثنا عبد الوارث حدثنا أبو الفتح عن أبي جرة « عن ابن
عباس رضى الله عنهما قال : لما قدم وفد عبد القيس على النبي ﷺ قال : مرحبا بالوفد الذين جاءوا غير
تحزيب ولا قدامى . فقالوا : يا رسول الله ، إنا حتى من ربيعة ؛ وبيننا وبينك مضر ، وإنا لا نصل إليك إلا
فى الشهر الحرام ، فرأنا بأسر فصل ندخل به الجنة ، وندهو به من وراءنا . فقال : أربع وأربع أقيموا
لِلصلاة ، وآتوا الزكاة ، وصوموا رمضان ، وأعطوا الخس ما غنمتم . ولا تشربوا فى الهباء ، والخنم ،
والنقهر ، والمزفت »

قوله (باب قول الرجل مرحبا) كذا للاكثر ، وفى رواية المستمل « باب قول النبي ﷺ مرحبا » قال الاصمعي :
معنى قوله « مرحبا » أقيمت رحبا وسعة . وقال الفراء : نصب على المصدر ، وفيه معنى الداء بالرحب والسعة ،
وقيل هو مفعول به أى لقيت سعة لا ضيقا . **قوله** (وقالت عائشة قال النبي ﷺ لفاطمة : مرحبا بابنى) هذا
طرف من حديث تقدم موصولا فى علامات النبوة من رواية مسروق عن عائشة قالت « أقبلت فاطمة تمشى ، الحديث ،
وفيه القدر الملتقى ، وقد تقدم شرحه هناك . **قوله** (وقالت أم هانئ : جئت النبي ﷺ فقال مرحبا بأم هانئ)
هذا طرف من حديث تقدم موصولا فى مواضع : منها فى أوائل الصلاة من رواية أبى مرة مولى عقيل عن أم هانئ
وفيه اغتسال النبي ﷺ وغير ذلك . ثم ذكر حديث ابن عباس فى وفد عبد قيس وفيه قوله ﷺ « مرحبا بالوفد »
وقد تقدم شرحه فى كتاب الايمان وفى كتاب الاشربة مستوفى ، وأخرجه هنا من طريق أبى التياح بالمشاة الفوقانية
المفتوحة وتشديد التحنافية وآخره مهمة واسمه يزيد بن حميد عن أبى جرة بالجهم والراء ، ووقع فى سياق متنه ألفاظ
ليست فى رواية غيره ، منها قوله « مرحبا بالوفد الذين جاءوا » ومنها قوله « أربع وأربع » ، وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة
وأعطوا الخس ما غنمتم ولا تشربوا ، الحديث . والمعنى أسركم بأربع وأنهاكم عن أربع كما فى رواية غيره . ومنها جعله
إعطاء الخس من جملة الأربع ، وفى سائر الروايات هى زائدة على الأربع . وقد أخرج ابن أبى حاتم فى هذا الباب
حديث بريدة « ان عليا لما خطب فاطمة قال له النبي ﷺ : مرحبا وأهلا » وهو عند النسائى وصححه الحاكم ، وأخرج
فيه أيضا من حديث على « استأذن عمار بن ياسر على النبي ﷺ فقال : مرحبا بالطيب الطيب » وهو عند الترمذى
وابن ماجه والمصنف فى الادب المفرد وصححه ابن حبان والحاكم ، وأخرج ابن أبى حاتم وابن السكيت فى أحاديث
أخرى غير هذه

٩٩ - باب ما يدعى الناس بأبائهم

٦١٧٧ - **حَرْش** مسدّدٌ حدثنا يحيى عن عُبيد الله عن نافع ، عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال : « إنَّ الغادر بُرِّعَ له لولا يومُ القيامة يُقال : هُذِه غُدْرَةُ فلان ابن فلان ،

٦١٧٨ - **حَرْش** عبدُ اللهِ بنُ مسْلَمَةَ عن مالك عن عبدِ اللهِ بنِ دينار « عن ابن عمر أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال : « إنَّ الغادرَ يُنصَّبُ له لولا يومُ القيامة ، فيقال : هُذِه غُدْرَةُ فلان ابن فلان ،

قوله (باب ما يدعى الناس بأبائهم) كذا للاكثر ، وذكره ابن بطلال بلفظ « هل يدعى الناس » زاد في أوله هل ، وقد ورد في ذلك حديث لأم الدرداء سأله عليه في « باب تحويل الأسماء » واستخفى المصنف عنه لما يمكن على شرطه بحديث الباب وهو حديث ابن عمر في الغادر يرفع له لواء لقوله فيه « غُدْرَةُ فلان ابن فلان ، فتضمن الحديث أنه ينسب إلى أبيه في الموقف الأعظم . ووقع في رواية الكشميهني في الرواية الأولى « ينصب ، بدل « يرفع » قال السكرماني . الرفع والنصب هنا بمعنى واحد ، يعني لأن الغرض إظهار ذلك . وقال ابن بطلال : في هذا الحديث رد لقول من دُعم أنهم لا يدهون يوم القيامة إلا بأبائهم سراً على آبائهم . قلت : هو حديث أخرجه الطبراني من حديث ابن عباس وسنده ضعيف جداً ، وأخرج ابن عدي من حديث أنس مثله وقال : منكر . أورده في ترجمة إسحق بن إبراهيم الطبري . قال ابن بطلال . والدعاء بالأباء أشد في التعريف وأبلغ في التمييز . وفي الحديث جواز الحكم بطواير الأمور . قلت : وهذا يقتضي حمل الآباء على من كان ينسب إليه في الدنيا لا على ما هو في نفس الأمر وهو المعتمد ، وينظر كلامه من شرحه . وقال ابن أبي جرة : والغدر على عومه في الجليل والخفير . وفيه أن لصاحب كل ذنب من الذنوب التي يريد الله إظهارها علامة يعرف بها صاحبها ، ويؤيده قوله تعالى (يعرف المجرمون بسيماهم) قال : وظاهر الحديث أن لكل غُدْرَة لواء ، فعلى هذا يكون للشخص الواحد عدة ألوية بعدد غدراته . قال : والحكمة في نصب اللواء أن العقوبة تقع غالباً بعد الذنب ، فلما كان الغدر من الأمور الخفية ناسب أن تكون عقوبته بالظهر ، ونصب اللواء أشهر الأشياء عند العرب

١٠٠ - باب لا يقل : « خَبَيْتَ نفسى »

٦١٧٩ - **حَرْش** محمد بن يوسف حدثنا مفيان عن هشام عن أبيه « عن عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ قال : لا يقولنَّ أحدُكم خَبَيْتَ نفسى ولكن ليقل : لَقَيْتَ نفسى ،

٦١٨٠ - **حَرْش** محمد بن عبد الله عن يونس عن الزهري « عن أبي أمامة بن سهل عن أبيه عن النبي ﷺ قال : لا يقولنَّ أحدُكم خَبَيْتَ نفسى ، ولكن ليقل : لَقَيْتَ نفسى . » تابعة عُقَيْل

قوله (باب لا يقل خَبَيْتَ نفسى) بفتح الخاء المعجمة وضم الواحدة بعدها مثناة ثم مثناة ، ويقال بفتح الواحدة والضمة أصوب . قال الراغب : الخَبْتُ يطلق على الباطل في الاعتقاد ، والكذب في المقال ، والتفبيح في

الفعال . قلت : وعلى الحرام والصفات المذمومة القولية والفعلية . أورد حديث عائشة بلفظ : لا يقول أحدكم خبثت نفسي ، ولكن ليقل انفست نفسي ، ، وحديث سهل بن حنيف مثله سواء . قال الخطابي تبعاً لابن عبيد : انفست وخبثت بمعنى واحد . وانما كره عليه السلام من ذلك اسم الخبث فاختار اللفظة السالبة من ذلك ، وكان من سقته تبديل الاسم القبيح بالحسن . وقال غيره . معنى انفست غشت بغير منجمة ثم مثلكه ، وهو يرجع ايضا الى معنى خبثت ، وقيل : معناه ساء خلقها ، وقيل مات به الى الدعة : وقال ابن بطال : هو على معنى الأدب وليس على سبيل الإيجاب . وقد تقدم في الصلاة في الذي يعقد الشيطان على قافية رأسه فيصبح خبيث النفس . ونطق القرآن بهذه اللفظة فقال تعالى (ومثل كلمة خبيثة) . قلت : لكن لم يرد ذلك إلا في معرض الفم ، فلا ينافي ذلك ما دل عليه حديث الباب من كراهة وصف الإنسان نفسه بذلك . وقد سبق لهذا عياض فقال : الفرق أن النبي صلى الله عليه وسلم أخبر عن صفة شخص مذموم الحال فلم يمتنع إطلاق ذلك اللفظ عليه . وقال ابن أبي جرة : انتهى من ذلك القندب ، والامر بقوله : انفست ، لتندب أيضا ، فان هر بما يؤدي معناه كفى ، ولكن ترك الأولى . قال : ويؤخذ من الحديث استحباب بجانبة الالفاظ القبيحة والاسماء ، والعدول الى ما لا قبح فيه ، والخبث والنفس وان كان المعنى المراد يتأذى بكل منهما لكن افظ الخبث قبيح ويجمع أموراً رائدة على المراد ، بخلاف النفس فانه يختص بامتلاء المعدة . قال وفيه أن المرء يطلب الخير حتى بالفعال الحسن ، ويضيف الخير الى نفسه ولو بنسبة ما ، وبدفع الشر عن نفسه مهما أمكن ، ويقطع الوصلة بينه وبين أهل الشر حتى في الالفاظ المشتركة . قال : وبلحق بهذا أن الضعيف اذا سئل عن حاله لا يقول است بطييب بل يقول ضعيف ، ولا يخرج نفسه من الطيبين فيلحقها بالخبيثين . تنبيه : أخرج أبو نعيم في المستخرج ، حديث سهل من طريق شبيب بن سعيد عن يونس بن يزيد عن الزهري ثم قال : أخرجه البخاري عن عبدان عن ابن المبارك عن موسى ، وقال : هو موسى بن عقبة ، والصحيح يونس . قلت : لم أذف عليه في الاصول المعتمدة من رواية أبي ذر إلا عن يونس وكذا في رواية النفس . قوله (تابعه عقيل) يعني عن الزهري بسنده المذكور والمتن ، وهذه المتابعة وصلها الطبراني من طريق نافع بن يزيد عن عقيل وسقطت من رواية أبي ذر ، وثبتت للنسفي والباقرين

١٠١ - باب لا تسبوا الدهر

٦١٨١ - حَرْشُ يَحْيَى بْنِ بُسْكِيرٍ حَدَّثَنَا الْإِثْمُ عَنْ يُونُسَ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ قَالَ « قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ اللَّهُ : يَسُبُّ بَنُو آدَمَ الدَّهْرَ ، وَأَنَا الدَّهْرُ ، يَسُدُّ الْقَبْلَ وَالنَّهَارَ ،

٦١٨٢ - حَرْشُ عِيشِ بْنِ الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى حَدَّثَنَا مَقَرٌّ عَنِ الزَّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ « عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : لَا تَسُبُّوا الْعَبَّ السَّكْرَمَ ، وَلَا تَقُولُوا خَبِيَّةَ الدَّهْرِ ، فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الدَّهْرُ ،

[الحديث ٦١٨٢ - طرقة في ٦١٨٣]

قوله (باب لا تسبوا الدهر) هذا اللفظ أخرجه مسلم من حديث هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي

هريرة فذكره ، وبمده ، فان الله هو الدهر ، . قوله (الليث عن يونس عن ابن شهاب) قال أبو علي الجبائي هكذا الجميع إلا لابي علي بن السكن فقال فيه : الليث عن عقيل عن ابن شهاب ، وهكذا وقع في : الزمريات للذهلي ، من روايته عن أبي صالح عن الليث ، ولكن لفظه : لا يسب ابن آدم الدهر ، قال أبو علي الجبائي الحديث محفوظ ليونس عن ابن شهاب أخرجه مسلم عن طريق ابن وهب عنه . قلت الحديث عند الليث عن شيبين ، وقد أخرجه يعقوب بن سفيان وأبو نعيم من طريقه قال : حدثنا أبو صالح وابن بكير قالوا حدثنا الليث حدثني يونس به . . قوله (قال الله : يسب بنو آدم الدهر ، وأنا الدهر ، بيدي الليل والنهار) هذه رواية يونس بن يزيد عن الزهري ، ورواية معمر بعدها بلفظ : ولا تقولوا يا خيبة الدهر ، فان الله هو الدهر ، وأوله : لا تسبوا العنب السكرم ، ويأتي شرحه في الباب الذي بعده ، وقد اختلف على معمر في شيخ الزهري فقال عبد الأعلى بن عبد الأعلى عن معمر عنه عن أبي سلمة . وقال عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة ولفظه : قال الله يؤذني ابن آدم يقول يا خيبة الدهر ، الحديث أخرجه مسلم ، وهكذا قال سفيان بن عيينة عن الزهري عن سعيد أخرجه أحمد عنه ولفظه : يؤذني ابن آدم يسب الدهر وأنا الدهر ، بيدي الأمر أقلب الليل والنهار ، وقد مضى في التفسير من هذا الوجه ، وسيأتي في التوحيد ، وهكذا أخرجه مسلم وغيره من رواية سفيان بن عيينة . قال ابن عبد البر الحديثان للزهري عن أبي سلمة وعن سعيد بن المسيب جميعا صحيحان قلت قد قال النسائي كلاهما محفوظ ، لكن حديث أبي سلمة أشهرهما ، قلت ولعبد الرزاق فيه عن معمر اسناد آخر أخرجه مسلم أيضا من طريقه فقال : عن أيوب عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة : بلفظ : لا يسب أحدكم الدهر ، فان الله هو الدهر ؛ ولا يقول أحدكم لعنب السكرم ، الحديث ، وأخرجه أحمد من رواية همام عن أبي هريرة بلفظ : لا يقل ابن آدم يا خيبة الدهر ، إني أنا الدهر ، أرسل الليل والنهار ، فإذا شئت قبضتهما ، وأخرجه مالك في : الموطأ ، عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة بلفظ : لا يقول أحدكم ، والباقي مثل رواية عبد الأعلى عن معمر ، لكن وقع في رواية يحيى بن يحيى الليثي عن مالك في آخره : فان الدهر هو الله ، قال ابن عبد البر خالف جميع الرواة عن مالك ، وجميع رواة الحديث مطلقا ، فان الجميع قالوا : فان الله هو الدهر ، وأخرجه أحمد من وجه آخر عن أبي هريرة بلفظ : لا تسبوا الدهر فان الله قال : أنا الدهر ، الايام والليالي لي أجددها وأبليها ، وآتي بملوك بعد ملوك ، وسنده صحيح . قوله (ولا تقولوا خيبة الدهر) كذا الأكثر ، وللسني : يا خيبة الدهر ، وفي غير البخاري : واخية الدهر ، الخيبة بفتح الحاء المعجمة وإسكان التحتانية بهما موحدة الحزمان ، وهي بالنسب على التندية ، كأنه فقد الدهر لما يصدر عنه بما يكرهه فندبه متفجعا عليه أو متوجعا منه . وقال الفوادى : هو دعاء على الدهر بالخيبة وهو كقولهم قطع الله نورهما يصدون على الأرض بالقط ، وهي كلمة هذا أصلها ثم صارت تقال لكل مذموم . ووقع في رواية العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة عند مسلم بلفظ : وادهره وادهره ، ومعنى انتهى عن سب الدهر أن من اعتقد أنه الفاعل للسكره سبه أخطأ فان الله هو الفاعل ، فإذا سببتهم من أنزل ذلك بك رجح السب الى الله . وقد تقدم شرح الحديث في تفسير سورة الجاثية . ومحصل ما قيل في تأويله ثلاثة أوجه : أحدها ان المواد بقوله : ان الله هو الدهر ، أى المدير للأمور . ثانيها أنه على حذف مضاف أى صاحب الدهر . ثالثها التقدير مقلب الدهر ، ولذلك عقبه بقوله : بيدي الليل والنهار ، ووقع في رواية زيد بن أسلم عن أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ : بيدي

الليل والنهار أجده وأبليه وأذهب بالملك ، أخرجه أحد . وقال المحققون : من نسب شيئا من الأعمال إلى الدهر حقيقة كفر ، ومن جرى هذا اللفظ على لسانه غير ممتنع لذلك فليس بكافر ، لكنه يكره له ذلك لصحة بأهل الكفر في الأخلاق ، وهو نحو التفصيل الماضي في قولهم : مطرنا بكذا ، وقال عياض : ذهب بعض من لا يحقق له أن الدهر من أسماء الله ، وهو غلط فإن الدهر مدة زمان الدنيا ، وهرقه بعضهم بأنه أحد مفعولات الله في الدنيا أو فعله لما قيل الموت ، وقد تمسك الجهة من الدهرية والمعلقة بظاهر هذا الحديث واحتجوا به على من لا وسوخ له في العلم ، لأن الدهر عديم حركات الفلك وأمد العالم ولا شيء عديم ولا صانع سواء ، وكفى في الرد عليهم قوله في بقية الحديث : أنا الدهر أقلب إليه ونهاره ، فكيف يقلب الشيء نفسه ؟ تعالى الله عن قولهم حلوا كبيرا . وقال الشيخ أبو محمد بن أبي جرة : لا يخفى أن من سب الصنعة فقد سب صانعها ، فمن سب نفس أئيل والنهار أقدم حل أمر عظيم بغير معنى ، ومن سب ما يجري فيها من الحوادث ، وذلك هو أغلب ما يقع من الناس ، وهو الذي يطليه سياق الحديث حيث نفي عنهما التأثير ، فكأنه قال : لا ذنب لهما في ذلك ، وأما الحوادث فتها ما يجري بواسطة العاقل المسكف فهذا يضاف شرعا ولغة إلى الذي جرى على يديه ، ويضاف إلى الله تعالى لكونه يتقديره ، فأفعال المباد من أكسابهم ، ولهذا ترتبت عليها الأحكام ، وهي في الابتداء خلق الله . ومنها ما يجري بغير وساطة فهو منسوب إلى قدرة القادر ، وليس قليل والنهار فعل ولا تأثير لا لغة ولا عقلا ولا شرعا ، وهو المعنى في هذا الحديث . وبلحق بذلك ما يجري من الحيوان غير العاقل . ثم أشار بأن انتهى من سب الدهر تنبيه بالاعلى على الأدنى ، وأن فيه إشارة إلى ترك سب كل شيء مطلقا إلا ما أذن الشرع فيه ، لأن العلة واحدة ، والله أعلم انتهى ملخصا . واستنبط منه أيضا منع الحيلة في البيوع كالعينة لأنه نهى عن سب الدهر لما يتول إليه من حيث المعنى وجعله سباً لحالته

١٠٣ - باب قول النبي ﷺ « إنما الكرم قلب المؤمن »

وقد قيل « إنما الفلّس الذي يفلس يوم القيامة » كقوله « إنما الصرعة الذي يملك نفسه عند الغضب » كقوله « لا ملك إلا الله ، فوصفه بانتهاء الملك ، ثم ذكر الملوك أيضا فقال (إن الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها)

٦١٨٣ - **عنه** علي بن عبد الله حدثنا سفيان عن الزهري عن سديد بن المسيب عن أبي هريرة

رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ : ويقولون للكرم إنما الكرم قلب المؤمن »

قوله (باب قول النبي ﷺ : إنما الكرم قلب المؤمن ، وقد قال : إنما الفلّس الذي يفلس يوم القيامة كقوله : إنما الصرعة الذي يملك نفسه عند الغضب ، كقوله : لا ملك إلا الله فوصفه بانتهاء الملك . ثم ذكر الملوك أيضا فقال : إن الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها) غرض البخاري أن الحصر ليس على ظاهره ، وإنما المعنى أن الاحتياض الكرم قلب المؤمن ، ولم يرد أن غيره لا يسمى كرما ، كما أن المراد بقوله « إنما الفلّس من ذكر » ، ولم يرد أن من يفلس في الدنيا لا يسمى مفلسا ، وبقوله « إنما الصرعة » ، كذلك ، وكذا قوله « لا ملك إلا الله » ، لم يرد أنه لا يجوز أن يسمى غيره ملكا ، وإنما أراد الملك الحقيقي وإن سمي غيره ملكا ، واستشهد لذلك بقوله تعالى (إن

المالك (وفي القرآن من ذلك عدة أمثلة كقوله تعالى ﴿ وقال الملك ﴾ في صاحب يوسف وغيره ، وأشار ابن بطال الى أنه يؤخذ من ذلك ترك المبالغة والاعراق في الوصف اذا كان الموصوف لا يستحق ذلك ، وحديث « انما المفلس ، بأنى الكلام عليه في الرقاق ، وحديث « انما الصرمة ، تقدم قريبا ، وحديث « لا ملك الا الله ، بأنى الكلام عليه » في باب أبهى الاسماء الى الله ، ووقع لبعض الرواة هنا بلفظ « لا ملك الا الله ، بضم الميم وسكون اللام وحذف الالف بعد قوله الا ، والاول هو اللائق السياق . قوله (ويقولون الكرم انما الكرم قلب المؤمن) هكذا وقع في هذه الرواية من طريق سفيان بن عيينة قال حدثنا الزهري عن سعيد ، ووقع في الباب الذي قبله من رواية معمر عن الزهري عن أبي سلمة بلفظ « لا تسما العنب كرما ، وحى رواية ابن سيرين عن أبي هريرة هند مسلم ، وعنده من طريق حمام عن أبي هريرة « لا يقبل أحدكم العنب الكرم ، انما الكرم الرجل المسلم ، وله من حديث وأهل بن حجر « لا تقولوا الكرم ، ولكن قولوا العنب والحبة قالوا وفي قوله في الباب « ويقولون ، عطفه على شيء . حذف هنا وكأنه الحديث الذي قبله ، وقد أخرجه ابن أبي عمر في مسنده عن سفيان ومن طريقه الاسماعيل فقال في أوله « يقولون ، بنهر وار أخرجه الحميدي في مسنده ومن طريقه أبو نعيم وذكره بالواو كما ذكره البخاري عن علي بن عبد الله ، وكذا أخرجه أحد في مسنده عن سفيان ولكن قال فيه « عن أبي هريرة رفعه ، وقال مرة « يبلغ به ، وقال مرة « قال رسول الله ﷺ ، وأخرجه مسلم عن ابن أبي عمر وعمرو الناقد قال حدثنا سفيان بهذا السند قال « قال رسول الله ﷺ : لا تقولوا كرم فان الكرم قلب المؤمن » وقوله « ويقولون الكرم ، هو مبتدأ وخبره محذوف أى يقولون الكرم فخر العنب . وقد أخرج الطبراني والبخاري من حديث سمرة رفعه ان اسم الرجل المؤمن في الكتب الكرم من أجل ما أكرمه الله على الخليفة ، وانكم تدعون الحافظ من العنب الكرم ، الحديث قال الخطابي ما ملخصه ، ان المراد بالنهى تأكيد تحريم الحر بمحو اسمها ، ولان في تسمية هذا الاسم لها تحريروا لما كانوا يتوهمونه من تسكريم شاربها انتهى عن تسميتها كرما وقال « انما الكرم قلب المؤمن ، لما فيه من نور الإيمان وهدى الاسلام ، وحكى ابن بطال عن ابن الأنباري أنهم سموا العنب كرما لان الحر المتخذه منه نحت على السقاء وتأسر بمكالم الاخلاق حتى قال شاهرهم « والحر مشتقة من الكرم » وقال آخر :

شقت من الصبي واشتق منى كما اشتقت من الكرم الكروم

فلذلك نهى عن تسمية العنب بالكرم حتى لا يسموا أصل الحر باسم مأخوذ من الكرم ، وجعل المؤمن الذي يتق شرها ويرى الكرم في تركها أحق بهذا الاسم انتهى . وأما قول الأزهري: سمى العنب كرما لأنه ذلل لقاطفه وليس فيه سلا يعثر جانيه ويحمل الأصل منه مثل ما تحمل النخلة فأكثر ، وكل شيء أكثر فقد كرم ، فهو صحيح أيضا من حيث الاشتقاق لكن المعنى الاول أنسب انتهى . وقال الثوري: انتهى في هذا الحديث عن تسمية العنب كرما وعن تسمية فخرها أيضا الكرامة . وحكى القرطبي عن المازري أن السبب في النهي أنه لما حرمت عليهم الحر وكانت طباعهم تحتمل على الكرم كره ﷺ أن يسمى هذا المحرم باسم تبيح طباعهم اليه عند ذكره فيكون ذلك كالحر كرم لهم ، وتعقبه بأن محل النهي انما هو تسمية العنب كرما ، وليست العنب محرمة ، والحر لا تسمى حبة بل العنب قد يسمى محرما باسم ما يتول اليه . قلت : والذي قاله المازري موجه ، لأنه يحمل على إرادة حسم المادة بترك تسمية أصل الحر بهذا الاسم الحسن ، ولذلك رد النهي قارة عنه العنب رقارة عن شجرة العنب فيكون التنبيه

بطريق الفحوى ، لأنه إذا بنى عن تسمية ما هو حلال في الحال بالاسم الحسن لما يحصل منه بالقوة بما ينهى عنه فلا ينهى عن تسمية ما ينهى عنه بالاسم الحسن أخرى . وقال الشيخ أبو محمد بن أبي جرة ما ملخصه : لما كان اشتقاق الكرم من الكرم ، والأرض السكرية هي أحسن الأرض فلا يليق أن يعبّر بهذه الصفة إلا عن قلب المؤمن الذي هو خير الأشياء لأن المؤمن خيرا للحيوان ، وخير ما فيه قلبه ، لأنه إذا صلب صلح الجسد كله ، وهو أرض نبات شجرة الإيمان . قال : ويؤخذ منه أنه كل خير - باللفظ أو المعنى أو بهما أو مشتقا منه أو مسمى به - إنما يضاف بالحقيقة الشرعية ، لأن الإيمان وأهله وإن أضيف إلى ما عدا ذلك فهو بطريق المجاز ، وفي تعذيب الكرم بقلب المؤمن معنى لطيف ، لأن أوصاف الشيطان تجري مع الكرم كما يجري الشيطان في بني آدم يجري الدم ، فإذا غفل المؤمن عن شيطانه أو وقع في المخالفة ، كما أن من غفل عن عصي كرمه تخمر فتنجس . ويقوى التشبه أيضا أن الخمر يعود خلا من ساعته بنفسه أو بالتخليل فيعود طاهرا ، وكذا المؤمن يعود من ساعته بالتوبة النصح طاهرا من غيب الذنوب المتقدمة التي كان متنجسا بانصاف بها إمامياع من غيره من موهبة ونحوها وهو كالتخليل ، أو يباع من نفسه وهو كالتخليل . فينبغي للعاقل أن يتعرض لمعالجة قلبه ثلاثا يملك وهو على الصفة المذمومة . (تنبيه) : العلة المذكورة في حديث وائل عند مسلم بفتح المهملة وحكى ضحا وسكون الموحدة وفتحها أيضا وهو أشهر : هي شجرة العنب ، وقيل أصل الشجرة ، وقيل التعذيب منها . وقال في المحكم ، العبل بفتحين شجر العنب ، الواحدة حبله ، وبإضمار ثم السكون الكرم ، وقيل الأصل من أصوله ، وهو أيضا اسم ثمر السر والعضاء

١٠٣ - باب قول الرجل : فذاك أبي وأمي . فيه الزبير عن النبي ﷺ

٦١٨٤ - **حَرْشًا** مسدّد حدثنا يحيى عن سُفْيَانَ حَدَّثَنِي سَعْدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَادٍ عَنْ طَلْحَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : مَسَمَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُقَدِّى أَحَدًا غَيْرَ سَعْدٍ ، سَمِعْتُهُ يَقُولُ أَرَمَ فُذَاكَ أَبِي وَأُمِّي ، أَظْنَهُ يَوْمَ أُحُدٍ ،

قوله (باب قول الرجل فذاك أبي وأمي) تقدم ضبط فذاك ومعناه في باب ما يجوز من الرجوع والشمع ، قريبا **قوله** (فيه الزبير عن النبي ﷺ) يشير إلى ما وصله في مناقب الزبير بن العوام من طريق عبد الله بن الزبير قال و جعلت أنا وعمر بن أبي سلمة يوم الأحزاب في النساء ، العديد . وفيه قول الزبير : فلما رجعت جمع لي النبي ﷺ أبويه فقال : فذاك أبي وأمي ، **قوله** (يحيى) هو ابن سعيد التتظان وسفيان هو الثوري . **قوله** (يقدي) بفتح أوله وسكون الفاء لكشمهني ، ولغته يضم أوله والفاء المفتوحة والتفديد ، وقد تقدم في مناقب سعد بن أبي وقاص بيان الجمع بين حديث الزبير المذكور في الباب في إثبات التفديد له وبين حديث علي هذا في نفي ذلك عن غير سعد ، وكان البخاري رمز بذلك إلى هذا الجمع ، وغفل من خص حديث الزبير بتخرج مسلم مع إخراج البخاري له ورمزه إليه في هذا الباب ، وقوله في آخر هذا الحديث وأظنه يوم أحد ، تقدم الجرم بذلك في رواية إبراهيم بن سعد بن إبراهيم عن أبيه في غزوة أحد من كتاب المغازي ولفظه وفاني سمعته يقول : أرم سعد ، فذاك

أبي وأمي ، وتقدم هناك سبب هذا القول لسعد بن أبي وقاص رضي الله عنه

١٠٤ - باب قول الرجل : جعلني الله فداك . وقال أبو بكر رضي الله عنه : قد يدانك بآبائنا وأمهاتنا

٦١٨٥ - **حديث** علي بن عبد الله حدثنا بشر بن الفضل حدثنا يحيى بن أبي إسحاق « عن أنس بن مالك أنه أقبل هو وأبو طلحة مع النبي ﷺ ، ومع النبي ﷺ صفية مُرَدِّدُهَا على راحلتها . فلما كانوا ببعض الطريق عثرت الدابة ، فصرخ النبي ﷺ والمرأة ، وأبى أبا طلحة - قال أحسب اقتحم عن بعيره ، فأبى رسول الله ﷺ فقال : يا بني الله جعلني الله فداك ، هل أصابك من شيء ؟ قال : لا ، ولكن عليكَ بالمرأة ، فأبى أبو طلحة ثوبه على وجهه فصعدت فصعداها فأبى ثوبه عليها ، فقامت المرأة ، فشدها على راحلتها فركبا فساروا ، حتى إذا كانوا بظاهر المدينة - أو قال أشرقوا على المدينة - قال النبي ﷺ : آيبون ، نائمون ، عابدون ربنا حامدون ، فلم يزل يقولها حتى دخل المدينة ،

قوله (باب قول الرجل جعلني الله فداك) أي هل يباح أو يكره ؟ وقد استوعب الاخبار الدالة على الجواز أبو بكر بن أبي عاصم في أول كتابه و آداب الحسنة ، و جزم بجواز ذلك فقال : للبر أن يقول ذلك لسلطانه ولكبيره ولذوى العلم ومن أحب من إخوانه غير محظور عليه ذلك ، بل يثاب عليه إذا قصد توقيفه واستعطافه ، ولو كان ذلك محظورا انتهى النبي ﷺ قائل ذلك ولأخيه أن ذلك غير جائز أن يقال لأحد غيره . **قوله** (وقال أبو بكر للنبي ﷺ : قد يدانك بآبائنا وأمهاتنا) هو طرف من حديث لابي سعيد رفعه ان عبدا خيره الله بين الدنيا وبين ما عنده ، فاختار ما عنده . فقال أبو بكر : قد يدانك بآبائنا وأمهاتنا ، الحديث ، وقد تقدم موصولا في مناقب أبي بكر مع شرحه . ثم ذكر حديث أنس في إرداف صفية ، وقد تقدم شرحه في أواخر كتاب القياس ، والمراد منه قول أبي طلحة يا بني الله جعلني الله فداك ، هل أصابك شيء ؟ وقد ترجم أبو داود نحوه هذه الترجمة وساق حديث أبي ذر « قلت للنبي ﷺ : لبيك وسعديك ، جعلني الله فداك ، الحديث ، وكذا أخرجه البخاري في الأدب المفرد ، في الترجمة . قال الطبراني : في هذه الأحاديث دليل على جواز قول ذلك . وأما ما رواه مبارك بن فضالة عن الحسن قال « دخل الزبير على النبي ﷺ وهو شاك فقال : كيف تجدك جعلني الله فداك ؟ قال : ما تركت أعرايتك بعد ، ثم سافه من هذا الوجه ومن وجه آخر ثم قال : لا حجة في ذلك على المنع ، لأنه لا يقام تلك الأحاديث في الصحة . وعلى تقدير ثبوت ذلك فليس فيه صريح المنع ، بل فيه إشارة إلى أنه ترك الأولى في القول للريض إما بالتأنيس والملاطفة ولما بالعداء والتوجع . فان قيل : إنما ساخ ذلك لأن الذي دعا بذلك كان أبواه مشركين ، فالجواب أن قول أبي طلحة كان بعد أن أسلم ، وكذا أبو ذر . وقول أبي بكر كان بعد أن أسلم أبواه . انتهى ملخصا . ويمكن أن يعترض بأنه لا يلزم من توصيف قول ذلك للنبي ﷺ أن يسوغ لغيره ، لأن نفسه أعز من أنفس القائلين وأبائهم ولو كانوا أسلموا ، فالجواب ما تقدم من كلام ابن أبي عاصم ، فإن فيه إشارة إلى أن الأصل عدم الخصوصية . وأخرج ابن أبي عاصم من حديث ابن عمر أن النبي ﷺ قال لفاطمة « فداك أبوك ، ومن حديث

ابن مسعود أن النبي ﷺ قال لأصحابه : فداكم أبي وأمي ، ومن حديث أنس أنه ﷺ قال مثل ذلك للأصغر

١٠٥ - باب أحب الأسماء إلى الله عز وجل

٦١٨٦ - **حديث** صدقة بن الفضل أخبرنا ابن عيينة حدثنا ابن المنذر عن جابر رضي الله عنه قال : ولد لرجل منا غلام فسماه القاسم ، قلنا : لانكنتك أبا القاسم ولا كرامة . فأخبر النبي ﷺ فقال : سم الله عبد الرحمن .

قوله (باب أحب الأسماء إلى الله عز وجل) ورد بهذا اللفظ حديث أخرجه مسلم من طريق نافع عن ابن عمر رفعه ، دان أحب أسماءكم إلى الله عبد الله وعبد الرحمن ، وله شاهد من حديث أبي وهب الجشعي وسيأتي التنبيه عليه بعد باب ، وآخر عن حماد عند ابن أبي شيبة مثله ، قال القرطبي : يلتحق بهذين الاسمين ما كان مثلهما كعبد الرحمن وعبد الملك وعبد الصمد ، وإنما كانت أحب إلى الله لأنها تضمنت ما هو وصف واجب لله وما هو وصف للإنسان وواجب له وهو العبودية : ثم أضيف العبد إلى الرب إضافة حقيقية فصدت أفراد هذه الأسماء وشرقت بهذا التركيب فحصلت لها هذه الفضيلة . وقال غيره : الحكمة في الاختصار على الاسمين أنه لم يقع في القرآن إضافة عبد إلى اسم من أسماء الله تعالى غيرهما ، قال الله تعالى (وأبى له ما قام عبد الله يدعوه) وقال في آية أخرى (وعبد الرحمن) ويؤيده قوله تعالى (قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن) وقد أخرج الطبراني من حديث أبي زهير الثقفي رفعه ، إذا سميت فعبدا ، ومن حديث ابن مسعود رفعه ، أحب الأسماء إلى الله ما تعبد به ، وفي إسناد كل منهما ضعف . **قوله** (عن جابر ولد لرجل منا غلام) اسم الرجل المذكور لم أقف عليه . **قوله** (فسماه القاسم) مقتضى رواية مسلم عن رفاع بن الهيثم عن خالد الواسطي بالسند المذكور هنا ، فسماه محمداً ، إلا أنه أورده عقب رواية عبث وهو بوزن جعفر بعين مهملة ثم موحدة ساكنة ثم مثناة عن حصين بالسند المذكور فسماه محمداً فذكر الحديث ، وفي آخره وسموا باسمي ولا تكسروا بكزتي ، فأنما بدئت فاسماً أقسم بينكم ، ثم ساق رواية خالد وقال بهذا الإسناد ولم يذكر ، فأنما بدئت فاسماً أقسم بينكم ، وكان الاختلاف فيه على خالد ، فإن الاسماعيلي أخرجه من رواية وهيب بن بقية عن خالد فقال ، فسماه القاسم ، وأخرجه أحمد عن همام بن حصين فقال ، سماء القاسم ، وأخرجه أيضاً من رواية ميمر عن منصور كذلك ، وأخرجه أبو نعيم من رواية يوسف القاضي عن مسدد عن خالد فقال ، سماء باسم النبي ﷺ ، وهكذا قاله أبو عوانة عن حصين أخرجه أبو نعيم في المستخرج عن مسلم ، وهذا يقتضي ترجيح رواية رفاع بن الهيثم ، وأخرجه أحمد عن زياد البكائي عن منصور كما قال رفاع ، وقد وقع الاختلاف فيه على شعبة أيضاً في ، باب قوله تعالى : فإن لله خمسة والرسل ، يعني قسم ذلك من كتاب فرض الحسن فأخرجه البخاري هناك عن أبي الوليد عن شعبة عن سليمان وهو الأعشى ومنصور وقاتة قالوا سمعنا سألنا أي ابن أبي الجهم عن جابر قال ، ولد لرجل منا غلام فأراد أن يسميه محمداً قال وقال عمرو يعني ابن مردوق عن شعبة عن قاتة بسنده ، أراد أن يسميه القاسم ، وأورده من رواية سفيان الثوري عن الأعشى فقال ، أراد أن يسميه القاسم ، وأخرجه مسلم من رواية جرير عن منصور فقال فيه ، ولد لرجل منا غلام فسماه محمداً ، فقال له قومه :

لا ندعك تسميه باسم رسول الله ﷺ ، فانطلق اليه بابنه حامله على ظهره فقال : يا رسول الله ولد لي غلام فسميته عمدا ، فذكر الحديث ، وقد بين شعبة أن في رواية منصور عن سالم عن جابر أن الانصاري قال و حملته على عنق ، وأورده البخاري في فرض الحسن ، وقد تقدم أنه يقتضي أن يكون من مسند الانصاري من رواية جابر عنه ، وسائر الروايات عن سالم بن أبي الجهم يقتضي أنه من مسند جابر ، وفيه أورده أصحاب المسانيد والأطراف ، وقدمت في فرض الحسن أن رواية من قال أراد أن يسميه القاسم أرجح ، وذكرت وجه رجحانه . ويؤيده أنه لم يختلف على محمد بن المنكدر عن جابر في ذلك كما أخرجه المؤلف في آخر الباب الذي يليه . **قوله** (لا نسكنيك أبا القاسم ولا كرامة) في الرواية التي في الثياب بعده من هذا الوجه ، ولا نعلمك عينا ، هو من الألقاب أي لا نعلم عليك بذلك فتقر به عينك ، ويؤخذ منه مشروعية تسمية المرء بمن يولد له ولا يختص بأول أولاده . **قوله** (فأخبر النبي ﷺ) كذا للأكثر بضم الميم على البناء الفجول ، ولبعضهم بالبناء للفاعل ؛ ويؤيده ما في الباب الذي بعده بلفظ « فأتى النبي ﷺ » . **قوله** (فقال سم ابنك عبد الرحمن) في مطابقته الترجمة لحديث جابر عسر ، وأقرب ما قيل أنهم لما أنكروا عليه التكنية بكنية النبي ﷺ اقتضى مشروعية التكنية ، وأنه لما أمره أن يسميه عبد الرحمن اختار له اسما يطيب خاطره به إذ غير الاسم قاتل الحال أنه لا يشير عليه إلا باسم حسن ، وتوجيه كونه أحسن تقدم في أول الباب ، قال بعض شراح والمشارك ، لله الأسماء الحسنى ، وفيها أصول وفروع أي من حيث الاشتقاق قال : والاصول أصول أي من حيث المعنى ، فاصول الاصول اسماء الله والرحمن ، لأن كلا منهما مشتمل على الأسماء كلها ، قال الله تعالى (قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن) ولذلك لم يسم بهما أحد . وما ورد بن رحمن الباطية غير وارد لأنه مضاف ، وقول شاعرهم « وأنت غيث الوري لا زلت رحمانا » تعالى في السكفر ، وليس بوارد ، لأن الكلام في أنه لم يسم به أحد ، ولا يرد إطلاق من أطلقه وصفا لأنه لا يستلزم التسمية بذلك ، وقد لقب غير واحد الملك الرحيم ولم يقع مثل ذلك في الرحمن ، وإذا تقرر ذلك كانت إضافة المعبودية إلى كل منهما حقيقة محضة ، فظهر وجه الأجابة ، والله أعلم

١٠٦ - **باب** قول النبي ﷺ « سَمُوا بِاسْمِي وَلَا تَكُونُوا بِكُنْيَتِي » قاله أنس عن النبي ﷺ

٦١٨٧ - **حديث** مسدد حدثنا خالد حدثنا حصين عن سالم « عن جابر رضي الله عنه قال : ولدت لرجل من أغلام فسماه القاسم ، فقالوا : لا تكنيه حتى نسأل النبي ﷺ ، فقال : سمو باسمي ولا تكونوا بكينتي »

٦١٨٨ - **حديث** علي بن عبد الله حدثنا سفيان عن أبي بصير عن سميت جابر قال أبو القاسم ﷺ : سمو باسمي ولا تكونوا بكينتي ،

٦١٨٩ - **حديث** عبد الله بن محمد حدثنا سفيان قال سميت ابن المنكدر قال « سميت جابر بن عبد الله رضي الله عنهما : ولدت لرجل من أغلام فسماه القاسم ، فقالوا : لا نسكنيك بأبي القاسم ولا نعلمك عينا . فأتى النبي ﷺ فذكر ذلك له ، فقال : سم ابنك عبد الرحمن .

قوله (باب قول النبي ﷺ سموا باسمي ولا تكنوا) بفتح الكاف وتشديد النون وهو على حذف إحدى التائين أو يسكون الكاف وحذف النون ، وفي رواية الكشميهني ولا تكنوا ، يسكون الكاف وفتح المثناة بعدما تون . **قوله** (بكنتي) في رواية الأصملي بكنتي ، بالواو بدل التثنية وهي بمعنىا كونته وكنتيته بمعنى ، قال عياض روهه كلهم في عدة مواضع بالياء ، وقد تقدم معنى السكنية والتعريف بها في أوائل المناقب في باب كنية النبي ﷺ ، **قوله** (فيه أنس) يشير إلى ما تقدم موصولا في اليبوع ثم في صفه النبي ﷺ من طريق حميد عن أنس بهذا ، وفيه قصة سيأتي التنبيه عليها ولفظه وسموا باسمي ولا تكنوا بكنتي ، ثم ذكر فيه حديث جابر في ذلك ثم حديث أبي هريرة ثم حديث جابر من وجه آخر ، فأما حديث أبي هريرة فاقصر فيه على المتن ولفظه كما في أنس المذكور ، وأما حديث جابر ففي الرواية الأولى من طريق سالم وهو ابن أبي الجعد عنه وولد لرجل منا غلام فسماه القاسم فقالوا لا تكنيك حتى لسأل النبي ﷺ ، وفي الرواية الثانية من طريق محمد بن المنكدر عنه ولفظه لا تكنيك بآبى القاسم ولا ننمك عينا . فيجمع بين هذا الاختلاف إما بأن بعضهم قال هذا وبعضهم قال هذا ، وإما أنهم منعوا أولا مطلقا ثم استدركوا فقالوا حتى لسأل . وفي الرواية الأولى أيضا و فقال سموا باسمي ولا تكنوا بكنتي ، وفي الرواية الثانية و فقال سم ابنك عبد الرحمن ، ويجمع بينهما بأن أحد الراويين ذكر ما لم يذكر الآخر . وقوله لا تكنيك ، بفتح أوله مع التخفيف وبضمه مع التشديد ، و ننمك ، بضم أوله . قال النووي : يختلف في التكني بآبى القاسم على ثلاثة مذاهب : الأول المنع مطلقا سواء كان اسمه محمدا أم لا ، ثبت ذلك عن الشافعي . والثاني الجواز مطلقا ، ويختص النهي بحياته ﷺ . والثالث لا يجوز لمن اسمه محمد ويجوز لغيره . قال الرافعي : يشبه أن يكون هذا هو الأصح ، لأن الناس لم يزالوا يفعلونه في جميع الأعصار من غير إنكار . قال النووي : هذا يخالف لظاهر الحديث ، وأما إطلاق الناس عليه ففيه قوة للذهب الثاني ، وكأن مستقدم ما وقع في حديث أنس المخار إليه قبل ، أنه ﷺ كان في السوق ، فسمع رجلا يقول : يا أبا القاسم ، فالتفت إليه فقال : لم أعنك ، فقال : سموا باسمي ولا تكنوا بكنتي ، قال ففهموا من النهي الاختصاص بحياته لسبب المذكور ، وقد زال بعده ﷺ . انتهى ملخصا . وهذا السبب ثابت في الصحيح ، فخرج صاحب القول المذكور عن الظاهر إلا بدليل . وما ننبه عليه أن النووي أورد المذهب الثالث مقلوبا فقال : يجوز لمن اسمه محمد دون غيره ، وهذا لا يعرف به قائل ، وإنما هو سبق قلم ، وقد حكى المذاهب الثلاثة في الأذكار ، على الصواب ، وكذا هي في الرافعي . وما تعقبه السبكي عليه أنه رجح منع التكنية بآبى القاسم مطلقا ؛ ولما ذكر الرافعي في خطبة المنهاج كناه فقال المحرر للامام أبي القاسم الرافعي ، وكان يمكنه أن يقول للامام الرافعي فقط أن يسميه باسمه ولا يكنيه بالسكنية التي يعتقد المصنف متعها . وأجيب باحتيال أن يكون أشار بذلك إلى اختيار الرافعي الجواز ، أو إلى أنه مشتهر بذلك . ومن شبر بشيء لم يتمتع تصريحه به ، ولو كان بغير هذا القصد فانه لا يسوغ واقفه أعلم . وبالمذهب الأول قال الظاهرية : وبالنسبة لبعضهم فقال : لا يجوز لأحد أن يسمى ابنه القاسم لثلاثي يكنى أبا القاسم . وحكى الطبري مذهبنا رابعا وهو المنع من التسمية بمحمد مطلقا ، وكذا التكني بآبى القاسم مطلقا ، ثم ساق من طريق سالم بن أبي الجعد د كتب عمر : لا تسموا أحدا باسم نبي ، واحتج أصحاب هذا القول بما أخرجه من طريق الحكم بن عتيبة عن ثابت عن أنس رفعه و يسمونهم محمدا ثم يلمنونهم ، وهو حديث البراء وأبو يعلى أيضا وسنده لين ، قال عياض : والاشبه أن عمر إنما فعل ذلك

إعظاما لاسم النبي ﷺ لئلا ينتمك . وقد كان سمع رجلا يقول لمحمد بن زيد بن الخطاب : يا محمد فقل الله بك وقل ، فدهاه وقال : لا أرى رسول الله ﷺ يسب بك ، فغير اسمه . قلت : أخرجه أحمد والطبراني من طريق عبد الرحمن ابن ابن أبي ليلى ، نظر عمر إلى ابن عبد الحميد وكان اسمه محمداً ورجل يقول له : فقل الله بك يا محمد ، فأرسل إلى ابن زيد بن الخطاب فقال : لا أرى رسول الله ﷺ يسب بك ، فجهأ عبد الرحمن . وأرسل إلى بني طلحة وهم سبعة ليغير أسماءهم فقال له محمد وهو كبيرهم : والله لقد سماني النبي ﷺ محمداً ، فقال : قوموا فلا سبيل اليأسكم ، فهذا يدل على رجوعه عن ذلك . وحكى غيره مذهبا غامسا وهو المنع مطلقا في حياته والتفصيل بعده بين من اسمه محمد وأحمد فيمنع وإلا فيجوز . وقد ورد ما يؤيد المذهب الثالث الذي ارتضاه إفرامى ووهام النوى ، وذلك فيما أخرجه أحمد وأبو داود وحسنه الترمذي وصححه ابن حبان من طريق أبي الزبير عن جابر رفعه ومن تسمى باسمي فلا يكتبني ، ومن أكتنى بكنيتي فلا يسمى باسمي ، لفظ أبي داود وأحمد من طريق هشام الدستوائي عن أبي الزبير ، ولفظ الترمذي وابن حبان من طريق حسين بن واقد عن أبي الزبير ، وإذا كنيتني بي فلا تسموا بي ، قال أبو داود ورواه الثوري عن ابن جريج مثل رواية هشام ، ورواه معقل عن أبي الزبير مثل رواية ابن سيرين عن أبي هريرة ، قال ورواه محمد بن بجلان عن أبيه عن أبي هريرة مثل رواية أبي الزبير . قلت : ووصله البخاري في الأدب المفرد ، وأبو يعلى ولفظه ، لا تجمعوا بين اسمي وكنيتي ، والترمذي من طريق الليث عنه ولفظه ، ان النبي ﷺ نهي أن يجمع بين اسمه وكنيته وقال : أنا أبو القاسم ، الله يعطى وأنا أقسم ، قال أبو داود : واختلف على عبد الرحمن بن أبي عمرة وعلى أبي زرعة بن عمرو وموسى بن يسار عن أبي هريرة على الوجهين ، قلت : وحديث ابن أبي عمرة أخرجه أحمد وابن أبي شبة من طريقه عن عمه رفعه ، لا تجمعوا بين اسمي وكنيتي ، وأخرج الطبراني من حديث محمد بن فضالة قال قد قدم رسول الله ﷺ المدينة وأنا ابن أسبوعين ، فأني في إليه فسح على رأسي وقال : سموه باسمي ولا تكنووه بكنيتي ، ورواية أبي زرعة عند أبي يعلى بلفظ : من تسمى باسمي فلا يكتبني بكنيتي ، واحتج للمذهب الثاني بما أخرجه البخاري في الأدب المفرد ، وأبو داود وابن ماجه وصححه الحاكم من حديث علي قال : قلت يا رسول الله إن ولدا من بعدك ولد اسميه باسمك وأكنيته بكنيتك ؟ قال : نعم ، وفي بعض طرقه : فسماني محمداً وكناني أبا القاسم ، وكان رخصة من النبي ﷺ لعلي بن أبي طالب ، وروينا هذه الرخصة في أمالي الجوهري وأخرجها ابن عساكر في الترجمة النبوية من طريقه وسندهما قوي ، قال الطبري : في إباحة ذلك لعلي ثم تسمية على ولده أبا القاسم إشارة إلى أن النبي ﷺ عن ذلك كان على الكراهة لا على التحريم ، قال ويؤيد ذلك أنه لو كان على التحريم لأذكره الصحابة ولما مكثوه أن يكنى ولده أبا القاسم أصلا ، فدل على أنهم إنما فهموا من النبي ﷺ التزية . وتعب بان لم ينحصر الأمر فيما قال ، فلعلهم طلبوا الرخصة له دون غيره كما في بعض طرقه ، أو فهموا تخصيص النبي ﷺ بزمانه ، وهذا أقوى لأن بعض الصحابة سمى ابنه محمداً وكناه أبا القاسم وهو طلحة بن عبيد الله . وقد جزم الطبراني أن النبي ﷺ هو الذي كناه . وأخرج ذلك من طريق عيسى بن طلحة عن طهر محمد ابن طلحة وكذا يقال لكتبة كل من محمد بن أبي بكر وابن سمدة وابن جعفر بن أبي طالب وابن عبد الرحمن ابن عوف وابن حاطب بن أبي بلتمة وابن الأشعث بن قيس أبو القاسم وأن آباءهم كنوهم بذلك ، قال مياض : وجه قال جمهور السلف والخلف وقفاء الأمصار ، وأما ما أخرجه أبو داود من حديث عائشة : ان امرأة قالت :

يا رسول الله إني سميت ابني عمداً وكنيته أبا القاسم فذكر لي أنك فكره ذلك ، قال : ما الذي أحل اسمي وحرّم كنيتي ، فقد ذكر الطبراني في (الأوسط) أن محمد بن عمران الحنفي تغرّب به عن صفة بنت شيعة عنها ، ومحمد المذكور مجهول ، وعلى تقدير أن يكون معفوفاً فلا دلالة فيه على الجواز مطلقاً ، لاحتمال أن يكون قبل النهي . وفي الجملة أصل المذاهب المذهب المفضل المحكي أخيراً مع غرابته . وقال الشيخ أبو محمد بن أبي حمزة بعد أن أشار إلى ترجيح المذهب الثالث من حيث الجواز : لكن الأولى الأخذ بالمذهب الأول فإنه أبرأ الذمة وأعظم للحرمة ، والله أعلم

١٠٧ - باب اسم الحزن

٦١٩٠ - **رواه** إسحاق بن نصر حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر بن الزهري عن ابن المسيب عن أبيه أن أباه جاء إلى النبي ﷺ فقال : ما اسمك ؟ قال : حزن . قال : أنت سهل ، قال : لا أعيرُ اسماً سمانيه أبي . قال ابن المسيب : فزال الحزن فبنا بعده . حدثنا علي بن عبد الله ومحمد بن هرون بن غيلان - قالوا حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر بن الزهري عن ابن المسيب عن أبيه عن جده . . بهذا [الحديث ٦١٩٠ - طريقه في : ٦١٩٣]

قوله (باب اسم الحزن) بفتح المهملة وسكون الزاي : ما غلظ من الأرض ، وهو ضد السهل ، واستعمل في الحلق يقال : في فلان حونة أي في خلقه غلظة وقسوة . **قوله** (عن ابن المسيب) هو سعيد ، وسماه أحمد في روايته عن عبد الرزاق ، وكذا محمد بن غيلان وأحمد بن صالح وغيرهما . **قوله** (عن أبيه أن أباه جاء) كذا رواه إسحق بن نصر عن عبد الرزاق ، وتابعه أحمد عن عبد الرزاق قاله في روايته ، عن أبيه أن النبي ﷺ قال لجده ، وكذا أخرجه ابن حبان من طريق محمد بن أبي السري عن عبد الرزاق ، وأورده المصنف عن عقبة عن محمد بن غيلان وعلى بن عبد الله كلاهما عن عبد الرزاق فقالا في روايتهما : عن أبيه عن جده ، وكذا أورده أبو داود عن أحمد بن صالح والاسماعيلي من طريق إسحق بن الضيف كلاهما عن عبد الرزاق وفيه : عن جده أن النبي ﷺ قال له : وهذا الاختلاف على عبد الرزاق وبه حسبه يكون الحديث إما من مسند المسيب بن حون على الرواية الأولى ، وإما من مسند حون بن أبي وهب والده على الرواية الثانية ، وقد أعرض الحميدي تبعاً لابن مسعود عن الرواية الثانية وأورد الحديث في مسند المسيب ، وأما السكاباذي لجزم بأن الحديث من مسند حون ، وهذا الذي ينبغي أن يعتد به ، لأن الرواية من الثقة مقبولة ولا سيما وفيهم ابن المديني . **قوله** (قال أنت سهل) في رواية الاسماعيلي من طريق محمد بن غيلان ، ومن طريق إسحق بن الضيف جميعاً قال : بل اسمك سهل . **قوله** (لا أعيرُ اسماً) في رواية أحمد بن صالح ، فقال : لا ، السهل يوطأ ويمتنع ، ويجمع بأنه قال كلاماً من الكلامين فقل بعض الرواة ما لم ينقله الآخر . **قوله** (فزال الحزن فبنا بعده) في رواية أحمد بن صالح ، فظننت أنه سيصيننا بعده حونة . **قوله** (حدثنا علي بن عبد الله ومحمد بن غيلان) كذا ثبت للأكثر ، وسقط محمد بن رواية الأصيلي عن أبي أحمد الجرجاني ، وقد أخرجه الاسماعيلي عن المجهول بن خنف عن محمد بن غيلان كما قال البخاري ولفظه كما

قدمته ، وأخرجه أبو نعيم عن أبي أحمد وهو الفطريق عن أبيه فقال في السند : عن أبيه أن أبا جاهد ، والمتقدم مآل الإسماعيلي . قال ابن بطال : فيه أن الأمر بتعسين الأسماء . وتغيير الاسم إلى أحسن منه ليس على الوجوب ، وسيأتي مزيد لهذا في الباب الذي يليه . وقال ابن التين : معنى قول ابن المسيب : فأدلت فينا الحرزوة ، يريد اتساع التسهيل (١) فيما يريدونه . وقال الداودي : يريد الصعوبة في أخلاقهم ، إلا أن سعيداً أفضى به ذلك إلى الغضب في الله . وقال غيره : يشير إلى الشدة التي بقيت في أخلاقهم : فقد ذكر أهل النسب أن في ولده سوء خلق معروف فيهم لا يكاد يعدم منهم . (قريبه) قال الكرماني هنا : قالوا لم يرو عن المسيب بن حزن - وهو وأبوه صحابيان - إلا ابنه سعيد بن المسيب ، وهذا خلاف المشهور من شرط البخاري أنه لم يرو عن واحد ليس له إلا راو واحد . قلت : وهذا المشهور راجع إلى غرابته ، وذلك أنه لم يذه إلا الحاكم ومن تلقى كلامه ، وأما المحققون فلم يلتزموا ذلك ، ورجعهم أن ذلك لم ينقل عن البخاري صريحاً ، وقد وجد عمله على خلافه في عدة مواضع : منها « هذا فلان يمتد به » وقد قرئت ذلك في « النكت على علوم الحديث » ، وعلى تقدير تسليم الشرط المذكور ، فالجواب عن هذا الموضع أن الشرط المذكور إنما هو في غير الصحابة ، وأما الصحابة فكلهم عدول فلا يقال في واحد منهم بعد أن ثبت صحبته مجهول ، وإن وقع ذلك في كلام بعضهم فهو مرجوح ، ويحتاج من ادعى الشرط في بقية المواضع إلى الإجابة

١٠٨ - باب تحويل الاسم إلى اسم أحسن منه

٦١٩١ - **حدثنا** سعيد بن أبي مريم **حدثنا** أبو قسّان **قال** حدثني أبو حازم « من سهل قال : أتى بالنذر بن أبي أسيد إلى النبي ﷺ حين ولد ، فوضعه على فخذه - وأبو أسيد جالس - فلما الذي ﷺ بشي بين يديه . فأمر أبو أسيد بابنه فاحتل من فخذ النبي ﷺ . فاستفاد الذي ﷺ . فقال : أين للصبي ؟ فقال أبو أسيد : قُلَيْبَاهُ يارسول الله . قال : ما اسمه ؟ قال : فلان . قال : ولسكن أسير النذر ، فمأه يومئذ النذر ، »

٦١٩٢ - **حدثنا** صدقة بن الفضل **أخبرنا** محمد بن جعفر عن شعبة عن عطاء بن أبي ميثوبة عن أبي رافع « عن أبي هريرة أن زينب كان اسمها برة ، فقيل : مُزَكَّى نفسها ، فمأها رسول الله ﷺ زينب »

٦١٩٣ - **حدثنا** إبراهيم بن موسى **حدثنا** هشام أن ابن جُرَيج **أخبرنا** قال أخبرني عبد الحميد بن جهم بن شعبة قال « جلست إلى سعيد بن المسيب فحدثني أن جدّه حَزَنًا قَدِمَ على النبي ﷺ ، فقال : ما اسمك ؟ قال : اسمي حَزْنٌ ، قال : بل أنت سهل ، قال : ما أنا بمنه اسماء سماه أبي . قال ابن المسيب : فما زالت فينا الحرزوة بعد »

قوله (باب تحويل الاسم إلى اسم أحسن منه) هذه الترجمة منتزعة مما أخرج ابن أبي شيبة عن مرسل هرو

وكان النبي ﷺ إذا سمع الاسم القبيح حوله إلى ما هو أحسن منه ، وقد وصله الترمذي من وجه آخر عن هشام بن زكريا عنه ، وفيه ثلاثة أحاديث : الأول حديث سهل بن سعد . **قوله** (أن بالمنذر بن أبي أسيد إلى النبي ﷺ حين ولد) أبو أسيد بالتصغير صحابي مشهور ، وله أحاديث في الصحيح ، وتقدم ذكر ولده هذا في صلاة الجمعة في المغازي ، وتقدمت روايته عن أبيه في كتاب الطلاق ، وكان الصحابة إذا ولد لأحدهم الولد أتى به النبي ﷺ ليحمله ويبارك عليه ، وقد تكرر ذلك في الأحاديث . **قوله** (فوضعه على فخذه) يعني لإكرامه له . **قوله** (فلم يلبس النبي ﷺ بشيء بين يديه) أي اشتغل ، وكل ما شغلك عن شيء فقد أهلكك عن غيره . قال ابن التين : روى لمي بوزن علم وعي ألفة المشهورة ، وبالفتح لغة طي . **قوله** (فاستغاف النبي ﷺ) أي أقضى ما كان مشغلا به فأفاق من ذلك فلم ير الصبي فسأل عنه ، يقال أفاق من نومه ومن مرضه واستفاق بمعنى . **قوله** (قلبناه) بفتح القاف وتشديد اللام بعدها موحدة ساكنة أي صرفناه إلى منزله ، وذكر ابن التين أنه وقع في روايته أقلبناه بزيادة حمزة أوله ، قال والصراب حذفها وأثبتها غيره لغة . **قوله** (ما اسمه ؟ قال فلان) لم أقف على تعينه ، فكأنه كان سماه اسما ليس مستحسنا فسكت عن تعينه ، أو سماه فلسيه بعض الرواة . **قوله** (ولكن اسمه المنذر) أي ليس هذا الاسم الذي سميت به اسمه الذي يليق به بل هو المنذر ، قال الداودي : سماه المنذر تقاولا أن يكون له علم ينذر به . قلت : وتقدم في المغازي أنه سمي المنذر بالمنذر بن عمرو الساعدي الخرجي وهو صحابي مشهور من رسل أبي أسيد . الحديث الثاني ، **قوله** (عطاء بن أبي ميمونة) هو ابن هلال مولى أنس ، وأبو رافع هو نقيب الصانع . **قوله** (أن زينب كان اسمها برة) بفتح الموحدة وتشديد الراء ، كذا في رواية محمد بن جعفر وهو غندر عن شعبة ، ووافقه جماعة . وقال عمرو بن مرزوق عن شعبة بهذا السند عن أبي هريرة دكان اسم ميمونة برة ، أخرجه المصنف في « الأدب المفرد » عنه ، والأول أكبر ، وزينب هي بنت جحش أو بنت أبي سلة ، والأول زوج النبي ﷺ والثانية ربيبته ، وكل منهما كان اسمها أولا برة فغيره النبي ﷺ ، كذا قال ابن عبد البر ، وقصة زينب بنت جحش أخرجه مسلم وأبو داود في أنساب حديث عن زينب بنت أم سلمة قالت : سميت برة فقال النبي ﷺ : لا تزكوا أنفسكم فإن الله أعلم بأهل البر منكم . قالوا : ما نسميها ؟ قال : سموها زينب ، وفي بعض روايات مسلم وكان اسم زينب بنت جحش برة ، وقد أخرج الدارقطني في « المؤلف » بسند فيه ضعف : أن زينب بنت جحش قالت : يا رسول الله اسمي برة فلو غيرته ، قال البرة صفيرة ، فقال لو كان مسلما (١) لسميته باسم من أسماءنا ، ولكن هو جحش فاجحش أكبر من البرة . وقد وقع مثل ذلك لجويرة بنت الحارث أم المؤمنين ، فأخرج مسلم وأبو داود والمصنف في « الأدب المفرد » عن ابن عباس قال دكان اسم جويرة بنت الحارث برة ، غول النبي ﷺ اسمها فسمها جويرة ، كره أن يقول خرج من عند برة . **قوله** (فقيل تزك نفسك) أي لأن لفظة برة « مشقة من البر » وكذلك وقع في قصة جويرة كره أن يقال خرج من عند برة ، وقال في قصة زينب : الله أعلم بأهل البر منكم . الحديث الثالث . **قوله** (هشام) هو ابن يوسف ، وعبد الحميد بن جبير بن شيبة أي ابن عثمان الحبشي . **قوله** (حدثني أن جده حونا) هكذا أرسل سميد الحديث لما حدث به عبد الحميد ، ولما حدث به الزهري وصله من

(١) قال صحيح طيبة بولاق : هكذا في مجلة الشيخ ، وحرر

أبيه كما تقدم بيانه في الباب الذي قبله ، وهذا هل قاعدة القاضي أن المرسل اذا جاء موصولا من وجهه آخر تبين
 حصة يخرج المرسل ، وقاعدة البخاري أن الاختلاف في الوصل والارسال لا يقدح المرسل في الوصول إذا كان
 الواصل أحفظ من المرسل ، كالذي هنا فان الزهري أحفظ من عبد الحميد ، قال الطبري لا تنبغي التسمية باسم قبيح
 المعنى ، ولا باسم يقتضي التزكية له ، ولا باسم مضاه السب . قلت : الثالث أخص من الاول ، قال : ولو كانت
 الاسماء إنما هي أعلام للأشخاص لا يقصد بها حقيقة الصفة ، لكن وجه السكراةة أن يسمع سامع بالاسم فيظن أنه
 صفة للمسمى ، فلذلك كان عليه السلام يحول الاسم الى ما إذا دعى به صاحبه كان صدقا ، قال : وقد غير رسول الله ﷺ
 عدة أسماء ، وليس ما غير من ذلك على وجه المنع من التسمي بها بل على وجه الاختيار ؛ قال : ومن ثم أجاز
 المسلمون أن يسمى الرجل القبيح بحسن والفساد بصالح ، ويدل عليه أنه ﷺ لم يلزم حونا لما امتنع من تحويل
 اسمه الى سهل بذلك ، ولو كان ذلك لازما لما أقره على قوله لا غير اسمائيه أبي ، انتهى ملخصا . وقد ورد
 الأمر بتحسين الأسماء ، وذلك فيما أخرجه أبو داود وصححه ابن حبان من حديث أبي الدرداء رفته « انكم تدعون
 يوم القيامة بأسمائكم وأسماء آبائكم ، فاتحسبوا أسماءكم ، رجاله ثقات ، إلا أن في سنده انقطاعا بين عبد الله بن أبي
 ذكريا راويه عن أبي الدرداء [وأبي الدرداء] فإنه لم يدركه ، قال أبو داود : وقد غير النبي ﷺ العاص وعتلة
 بفتح المهملة والمثناة بعدها لام وشيطان وغراب وحباب بضم المهملة وتخفيف الموحدة وشهاب وحرب وغير ذلك
 قلت : والعاص الذي ذكره هو مطيع بن الأسود المدوني والد عبد الله بن مطيع ، ووقع مثله لعبد الله بن الحارث
 ابن جزء وعبد الله بن عمرو وعبد الله بن عمر أخرجه الزبارة والطبراني من حديث عبد الله بن الحارث بسند
 حسن والخبار في مثل ذلك كثيرة ، وعتلة هو عتبة بن عبد السلي ، وشيطان هو عبد الله ، وغراب هو مسلم أبو
 ربيعة ، وحباب هو عبد الله بن عبد الله بن أبي ، وشهاب هو هشام بن عامر الأنصاري ، وحرب هو الحسن بن
 علي سباه على أولا حربا ، وأسانيدها مبينة في كتابي في الصحابة

١٠٩ - **باب** من سمي بأسماء الأنبياء . وقال أنس : قبل الذي ﷺ إبراهيم ، يعني ابنه

٦١٩٤ - **حدثنا** ابن أبي عمير **حدثنا** محمد بن بشر **حدثنا** إسماعيل **قلت** لابن أبي أوفى : رأيت إبراهيم ابن
 النبي ﷺ ؟ قال : مات صغيرا ؛ ولو وقفي أن يكون بعد محمد ﷺ نبي عاش ابنه ، ولكن لاني بعده ،
 ٦١٩٥ - **حدثنا** سليمان بن حرب أخبرنا شعبة عن عدي بن ثابت قال سمعت أبا ذر قال : لما مات
 إبراهيم عليه السلام قال رسول الله ﷺ : إن له عرضا في الجنة »

٦١٩٦ - **حدثنا** آدم **حدثنا** شعبة عن حصين بن عبد الرحمن عن سالم بن أبي الجعد « عن جابر بن
 عبد الله الأنصاري قال : قال رسول الله ﷺ : سموا باسمي ولا تكفتموا بكيتي ، فانما أنا قاسم أنفس بينكم » .
 ورواه أنس عن النبي ﷺ

٦١٩٧ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل **حدثنا** أبو كوانة **حدثنا** أبو حصين عن أبي صالح « عن أبي

هريرة رضى الله عنه عن النبي ﷺ قال : سَمُوا بِاسْمِي وَلَا تَسْكُنُوا بَكْنِي ، وَمَنْ رَأَى فِي النَّامِ فَقَدْ رَأَى ، قَالَ الشَّيْطَانُ لَا يَمْتَلِ صَوْرَتِي ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعِدًّا فَلْيَقْبُوا مُقْعَدُهُ مِنَ النَّارِ ۝

٦١٩٨ - **حَرْشُ** مُحَمَّدُ بْنُ الْقَلَاءِ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ بَرِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ : وَُلِدَ لِي غُلَامٌ ، فَأَتَيْتُ بِهِ النَّبِيَّ ﷺ ، فَسَمَاهُ إِبْرَاهِيمَ ، فَخَفَعْتُ بِسْمَهُ وَدَعَا لَهُ بِالْبِرَّةِ وَدَفَعَهُ إِلَيَّ ، وَكَانَ أَكْبَرَ وَلَدِ أَبِي مُوسَى ۝

٦١٩٩ - **حَرْشُ** أَبُو الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا زَائِدَةُ حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ عِلَاقَةَ ۝ سَمِعْتُ الْفَخْرَةَ بْنَ شُعْبَةَ قَالَ : انْكَسَفَتِ الشَّمْسُ يَوْمَ مَاتَ إِبْرَاهِيمُ ۝ رَوَاهُ أَبُو بَكْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ

قوله (باب من سمي بأسماء الأنبياء) في هذه الترجمة حديثان صريحان : أحدهما أخرجه مسلم من حديث الفخيرة بن شعبة عن النبي ﷺ قال : انهم كانوا يسمون بأسماء أنبيائهم والصالحين قبلهم ، ثانيهما أخرجه أبو داود والنسائي والمصنف في الأدب المفرد ، من حديث أبي وهب الجشمي بضم الجيم وفتح المعجمة رفعه ۝ سموا بأسماء الأنبياء ، وأحب الأسماء إلى الله عبد الله وعبد الرحمن ، وأصدقها حارث وهام ، وأقبحها حرب ومرة ، قال بعضهم : أما الأولان فلما تقدم في ۝ باب أحب الأسماء إلى الله ۝ وأما الآخران فلأن العبد في حارث الدنيا أو حارث الآخرة ولأنه لا يزال يسم بالشيء بعد الشيء ، وأما الآخران فلما في الحرب من المسكاره ولما في مرة من المرارة . وكان المؤلف رحمه الله لما لم يكونا على شرطه اكتفى بما استنبطه من أحاديث الباب وأشار بذلك إلى الرد على من كره ذلك ، كما تقدم من عمر أنه أراد أن يغير أسماء أولاد طلحة وكان ساءم بأسماء الأنبياء . وأخرج البخاري أيضا في الأدب المفرد ۝ في مثل ترجمة هذا الباب حديث يوسف بن عبد الله بن سلام قال ۝ سألني النبي ﷺ يوسف ، الحديث وسنده صحيح وأخرجه الترمذي في ۝ الشمال ۝ وأخرج ابن أبي شيبة بسند صحيح عن سعيد بن المسيب قال ۝ أحب الأسماء إليه أسماء الأنبياء ۝ . ثم ذكر فيه أحد عشر حديثا موصولة ومعلقة : الأول حديث أنس ، **قوله** (وقال أنس : قبل النبي ﷺ إبراهيم ، يعني ابنه) ثبت هذا التعليق في رواية أبي ذر عن الكشمي وحده ، وهو في رواية النسفي أيضا ، وهو طرف من حديث طويل تقدم موصولا في الجنايز . الحديث الثاني ، **قوله** (حدثنا ابن نمير) هو محمد بن عبد الله بن نمير نسب لجده ، ومحمد بن بشر هو العبدى ، وإسماعيل هو ابن خالد ، وإسماعيل كله كوفيون . **قوله** (قلت لابن أوفى) هو عبد الله الصحابي ابن الصحابي . **قوله** (رأيت إبراهيم ابن النبي ﷺ) ، قال مات صغيرا ۝ تضمن كلامه جواب السؤال بالإشارة إليه وصرح بالزيادة عليه كأنه قال : نعم رأيت له لكن مات صغيرا . ثم ذكر السبب في ذلك . وقد رواه إبراهيم بن محمد عن إسماعيل عن أبي خالد بلفظ ۝ قال نعم كان أشبه الناس به ، مات وهو صغير ۝ أخرجه ابن منده وإسماعيل بن طريق جرير عن إسماعيل ۝ سألت ابن أوفى عن إبراهيم ابن النبي ﷺ مثل أى شيء كان حين مات ؟ قال : كان صبيا ۝ . **قوله** (ولو نضى أن يكون بعد محمد نبي عاش ابنه) إبراهيم (ولكن لا نبي بعده) هكذا جزم به عبد الله بن أبي أوفى . ومثل هذا لا يقال بالزأى ، وقد توارد عليه جماعة : فأخرج ابن ماجه من حديث ابن عباس قال ۝ لما مات إبراهيم ابن النبي ﷺ

صل عليه وقال : ان له مرضعا في الجنة ، لو عاش لسكان صدقنا نبيا ، ولاعتقت أخواله القبط ، ودوى أحد وابن منده من طريق السدي و سألت أنسكم بلغ إبراهيم ؟ قال كان قد ملا المهد ، ولو بقى لسكان نبيا ، ولكن لم يكن لبقى ، لأن نبيكم آخر الانبياء ، ولفظ أحمد : لو عاش إبراهيم ابن النبي ﷺ لسكان صدقنا نبيا ، ولم يذكر القصة فيه عدة أحاديث صحيحة عن هؤلاء الصحابة أنهم أطلقوا ذلك ، فلا أدري ما الذي حل النورى في ترجمة إبراهيم المذكور من كتاب تذيب الاسماء والقلائد على استنكار ذلك ومباغتته حيث قال : هو باطل ، وجسارة في الكلام على المغيبات ، ومجازفة ومجوم على عظيم من الزلل . ويحتمل أن يكون استحضر ذلك عن الصحابة المذكورين ، فرواه عن غيرهم عن تأخر عنهم فقال ذلك ، وقد استنكر قبله ابن عبد البر في الاستيعاب ، الحديث المذكور فقال هذا لا أدري ما هو ، وقد ولد نوح من ليس بنى ، وكما بلغ غير النبی نبيا فكذلك يجوز صكه ، حتى نسب قائله الى المجازفة والخوض في الأمور المغيبة بنهر علم الى غير ذلك ، مع أن الذي نقل عن الصحابة المذكورين إنما أنوا فيه بقضية شرطية . الحديث الثالث حديث البراء : لما مات إبراهيم قال النبي ﷺ : إن له مرضعا في الجنة ، قال الخطابي : هو بضم الميم على أنه اسم قاعل من أرضع أى من يتم إرضاعه ، وبفتحها أى ان له رضاعا في الجنة . وقال ابن التين قال في الصحاح : امرأة مرضع أى لها ولد ترضعه ، فبى مرضعة بضم أوله ، فإن وصفها بارضاعه قلت مرضعة بمعنى بفتح الميم ، قال : والمعنى هنا يصح ، ولكن لم يروه أحد بفتح الميم . قلت : وقع في رواية الاسماعيلى د ان له مرضعا ترضعه في الجنة ، والمعنى تكمل إرضاعه ، لأنه لما مات كان ابن ستة عشر شهرا أو ثمانية عشر شهرا على اختلاف الروايين ، وقيل إنما عاش سبعين يوما . الحديث الرابع حديث جابر وسموا باسمى ، ذكره مختصرا عن آدم عن شعبة عن حصين ، وقد تقدم شرحه قريبا ، وقد أخرجه مسلم من وجه آخر عن شعبة عن حصين بتمامه . الحديث الخامس ، قوله (ورواه أنس) تقدم التنبيه عليه قريبا في باب قول النبي ﷺ سموا باسمى . . الحديث السادس والسابع والثامن حديث أبي هريرة : سموا باسمى ولا تكونوا بكنتى ، ووقع في رواية المستملى وألترخسى هنا : بكنوتى ، وقد تقدم توجيهه قريبا . قوله (ومن رأى في المنام . . الحديث) هو حديث آخر جمعهما الراوى بهذا الاسناد ، وسأيت شرحه في كتاب التعبير . قوله (ومن كذب على متعمدا . . الحديث) هو حديث آخر تقدم شرحه في كتاب العلم . الحديث التاسع عن أبي موسى هو الأشعري قال : ولد لى غلام ، . قوله (وكان أكبر ولد أبى موسى) هذا يشعر بأن أبى موسى كفى قبل أن يولد له ، والا فلا كان الامر على غير ذلك لسكنى بابنه إبراهيم المذكور ، ولم ينقل أنه كان يكفى أبى إبراهيم . الحديث العاشر حديث المضيرة : انكسفت الشمس يوم مات إبراهيم ، كذا أورده مختصرا ، وقد تقدم في الكسوف هذا الاسناد مطولا من وجه آخر عن زياد بن علاقة مطولا أيضا وتقدم شرحه هناك . الحديث الحادى عشر ، قوله (رواه أبو بكرة عن النبي ﷺ) يشير الى ما أخرجه موصولا في الكسوف ومعلنا ، لكن لم أر في شيء من طرق حديث أبى بكرة التصريح بان ذلك كان يوم مات إبراهيم ، إلا في رواية أسندها في باب كسوف القمر ، مع أن مجموع الأحاديث تدل على ذلك كما قاله البق ، قال ابن بطال : في هذه الأحاديث جواز التسمية بأسماء الانبياء ، وقد ثبت عن سعيد ابن المسيب أنه قال : أحب الاسماء الى الله أسماء الانبياء ، وإنما كره عمر ذلك ، لئلا يسب أحد المسمى بذلك فأراد تعظيم الاسم لئلا يتبدل في ذلك وهو قصد حسن ، وذكر العائدى أن الحجة في ذلك حديث أنس : يسومهم

عمدا وبلغونهم ، قال : وهو ضعيف ، لأنه من رواية الحكم بن عطية عن ثابت عنه ، وعلى تقدير ثبوته فلا حجة فيه للنسخ ، بل فيه النهي عن لمن يسمى عمدا ، وقد تقدمت الإشارة الى هذا الحديث في د باب سمو باسمي ، قال ويقال ان طلحة قال للزبير : اسماء بني اسماء الأنبياء واسماء بنوك أمماء الشهداء ، فقال : أنا أرجو ان يكون بني شهداء ، وأنت لا ترجو أن يكون بنوك أنبياء ، فأشار الى أن الذي فيه أولى من الذي فيه طلحة

١١٠ - باب تسمية الوليد

٢٢٠٠ - أخبرنا أبو نعيم الفضل بن دكين حدثنا أبو عبيدة عن الزهري عن سعيد بن سعد عن أبي هريرة قال : لما رفع النبي ﷺ رأسه من الركعة قال : اللهم أنجز الوليد بن الوليد ، وسلمة بن هشام ، وعياش بن أبي ربيعة ، والمستضعفين بمكة من المؤمنين . اللهم اشدد وطأتك على مفسد ، اللهم اجعلنا عليهم سنين كسنى يوسف .

قوله (باب تسمية الوليد) ورد في كراهة هذا الاسم حديث أخرجه الطبراني من حديث ابن مسعود أنه نهي رسول الله ﷺ أن يسمى الرجل عبده أو ولده حربا أو مرة أو وليدا ، الحديث وسنده ضعيف جدا ، وورد فيه أيضا حديث آخر مرسل أخرجه يعقوب بن سفيان في تاريخه والبيهقي في الدلائل ، من طريقه قال : حدثنا محمد بن خالد بن العباس السكسكي حدثنا الوليد بن مسلم حدثنا أبو عمرو الأزواعي ، وأخرجه البيهقي في الدلائل ، أيضا من رواية بشر بن بكر عن الأزواعي ، وأخرجه عبد الرزاق في المجوء الثاني من أماليه عن ميمر كلاهما عن الزهري عن سعيد بن المسيب قال : ولد لأخي أم سلمة ولد فسماه الوليد ، فقال رسول الله ﷺ : سميتوه باسماء فرائستكم ، ليسكن في هذه الأمة رجل يقال له الوليد هو أشرف على هذه الأمة من فروع لقومه ، قال الوليد بن مسلم في روايته قال الأزواعي : فكانوا يرونه الوليد بن عبد الملك . ثم رأينا أنه الوليد بن يزيد لفتنة الناس به حين خرجوا عليه فقتلوه وانفتحت الفتن على الأمة بسبب ذلك وكثر فيهم القتل ، وفي رواية بشر بن بكر عن الزيادة : غيروا اسمه فسموه عبد الله ، وبين في روايته أنه أخو أم سلمة لأبها ، وهكذا أخرجه الحارث بن أبي أسامة في مسنده عن اسماعيل بن أبي اسماعيل عن اسماعيل بن عياش عن الأزواعي عن الزهري عن سعيد بن المسيب أخرجه أبو نعيم في الدلائل ، من رواية الحارث ، وأخرجه أحمد بن أبي المغيرة عن اسماعيل بن عياش فزاد فيه وقال حدثني الأزواعي وغيره عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن عمر به ، فزاد فيه عمر ، فادعى ابن حبان أنه لا أصل له ، فقال في كتاب الضعفاء ، في ترجمة اسماعيل بن عياش : هذا خبر باطل ، ما قاله رسول الله ﷺ ولا رواه عمر ، ولا حدث به سعيد ولا الزهري ولا هو من حديث الأزواعي . ثم أعله باسماعيل بن عياش . واهتمد ابن الجوزي على كلام ابن حبان فأورد الحديث في الموضوعات ، فلم يصعب ، قال اسماعيل لم ينفرد به ، وعلى تقدير انفراده قائما انفراد بزيادة عمر في الاستناد ، وإلا فأصله كما ذكرت عند الوليد وغيره من أصحاب الأزواعي عنه ، وعند معمر وغيره من أصحاب الزهري ، فان كان سعيد بن المسيب تلقاه عن أم سلمة فهو على شرط الصحيح ويؤيد ذلك أن له شاهدا عن أم سلمة أخرجه إبراهيم الحربي في غريب الحديث ، من رواية محمد بن إسحق عن محمد بن عمرو عن عطاء عن زبني بنت أم سلمة عن أمها قالت دخل على النبي ﷺ وهندي غلام من آل المغيرة اسمه

الوليد ، فقال : من هذا ؟ قلت : الوليد ، قال : قد اتخذهم الوليد حنافاً ، غيروا اسمه فانه سيكون في هذه الامة فرعون يقال له الوليد ، وقد أخرجه الحاكم من وجه آخر عن الوليد موصولاً بذكر أبي هريرة فيه أخرجه من طريق نعيم بن حماد عن الوليد بن مسلم وقال في آخره : قال الزهري ان استخلف الوليد بن يزيد والا فهو الوليد ابن عبد الملك ، . قلت : وعندي أن ذكر أبي هريرة فيه من أوهام نعيم بن حماد والله أعلم . ولما لم يكن هذا الحديث المذكور على شرط البخاري أو ما إليه كمادته وأورد فيه الحديث الدال على الجواز ، ثابته لو كان مكروها لفهره النبي ﷺ كمادته ، فان في بعض طرق الحديث المذكور الدلالة على أن الوليد بن الوليد المذكور قد قدم بعد ذلك المدينة مهاجراً كما مضى في المغازي ولم ينتقل أنه ﷺ غير اسمه ، وأما ما قسم أنه أمر بتغيير اسم الوليد فذلك اسم ولد المذكور ففهره فسماه عبد الله ، وأخرج الطبراني في ترجمة الوليد بن الوليد بن المغيرة من طريق اسماعيل بن أعرب الخزرجي في قصة موت الوليد بن الوليد بعد أن جاء الى المدينة مهاجراً ، وأن النبي ﷺ دخل على أم سلمة بعد موته وهي تقول : أولك الوليد بن الوليد أبا الوليد بن المغيرة فقال : ان كنتم لتتخذون الوليد حنافاً فسماه عبد الله ، ووصله ابن منده من وجه واحد الى أيوب بن سلمة بن عبد الله بن الوليد بن الوليد بن المغيرة عن أبيه عن جده أنه أتى النبي ﷺ فذكره . ومن شواهد الحديث ما أخرجه الطبراني أيضاً من حديث معاذ بن جبل قال : خرج علينا رسول الله ﷺ ، فذكر حديثاً فيه قال : الوليد اسم فرعون هادم شرائع الاسلام ، يهوه بدمه وجل من أهل بيته ، ولكن سنده ضعيف جداً

١١١ - باب من دحا صاحبه فنقص من اسمه حرفاً

وقال أبو حازم : عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال النبي ﷺ : يا أبا هريرة ،

٦٢٠١ - **حديث** أبو اليان أخبرنا شعيب عن الزهري قال حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن : ان عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ قالت : قال رسول الله ﷺ : يا عائشة هذا جبريل يقرئك السلام . قلت : وعليه السلام ورحمة الله . قالت : وهو يرى ما لا ترى ،

٦٢٠٢ - **حديث** موسى بن إسماعيل حدثنا وهيب حدثنا أيوب عن أبي قلابة : عن أنس رضي الله عنه قال : كانت أم سلمة في القتل وأنجشة غلام النبي ﷺ يسوق بهن . فقال النبي ﷺ : يا أنجشة ، رويدك سؤفك بالقولير ،

قوله (باب من دحا صاحبه فنقص من اسمه حرفاً) كذا اقتصر على حرف ، وهو مطابق لحديث عائشة في « حاش » ، ولحديث أنس في « أنجشة » . وأما حديث أبي هريرة فنارح ابن بطال في مطابقته فقال : ليس من الزخيم ، وأما هو نقل اللفظ من التصغير والتأنيث الى التذكير والتذكير ، وذلك أنه كان كناه أبا هريرة وهريرة تصغير هرة فخطابه باسمها مذكراً ، فهو نقصان في اللفظ وزيادة في المعنى . قلت : فهو نقص في الجملة ، لكن كون النقص منه حرفاً فيه نظر ، وكأنه لحظ الاسم قبل التصغير ومرة فادنا حذف الياء الاخيرة مدق أنه نقص من

الاسم حرقا ، وقد ترجم في « الأدب المفرد » ، مثله ، « لكن قال « شيئا » بدل « حرقا » وأورد فيه حديث عائشة « رأيت عثمان والنبي ﷺ يضرب كسفه يقول : « أكنت عم ، وجبريل يوحى اليه . » قوله (وقال أبو حازم عن أبي هريرة : قال لي النبي ﷺ يا أبا هر) بتشديد الراء ويجوز تخفيفها ، وهذا طرف من حديث وصله المصنف رحمه الله في الطعنة أوله « أصابني جهد شديد - وفيه - فإذا رسول الله ﷺ قائم على رأسي فقال : يا أبا هر ، وبأني في الزقاق حديث أوله « والذي لا إله إلا هو إن كنت لأعتمد على الأرض بكبدى من الجوع ، وفيه مثله . » قوله (يا أنجش رويدك) تقدم شرحه في « باب ما يجوز من الشعر ، وأكثر ما وقع في الروايات بنهر ترخم ، ويجوز في الشين الضم والفتح كما في الذي قبله

١١٢ - باب الكنية لصبي وقيل أن يولد لفرجل

٦٢٠٣ - حديث مسدد حدثنا عبد الوارث عن أبي التياح عن أنس قال : كان النبي ﷺ أحسن الناس خلقا ، وكان لي أخ يقال له أبو عمير - قال أحسبه قطيبا - وكان إذا جاء قال : يا أبا حمير ، ماضل النهر ؟ فترى كان يلعب به ، فربما حضر الصلاة وهو في بيتنا ، فأمر بالساطر الذي تحته فيكسئ وينضح ، ثم يقوم ويقوم خلفه فيصلي بنا .

قوله (باب الكنية لصبي ، وقيل أن يولد للرجل) في رواية الكشميهني « ولد الرجل » ذكر فيه قصة أبي عمير وهو مطابق لأحد ركني الترجمة ، والركن الثاني مأخوذ من الإلحاق بل بطريق الأولى ، وأشار بذلك إلى الرد على من منع تسمية من لم يولد له مستندا إلى أنه خلاف الواقع ، فقد أخرج ابن ماجه وأحمد والطحاوي وصححه الحاكم من حديث صهيب « أن عمر قال له : مالك تسمي أبا يحيى وليس لك ولد ؟ قال : أن النبي ﷺ كنانى ، وأخرج سعيد بن منصور عن طريق فضيل بن عمرو « قلت لأبراهيم إني أكنى أبا النضر وليس لي ولد ، وأسمع الناس يقولون : من أكنى وليس له ولد فهو أبو جهم ، فقال إبراهيم : كان حلقة يكنى أبا شبل وكان حقا لا يولد له وقوله جهم يفتح الجيم وسكون الميم ، وشبل بكسر المعجمة وسكون الموحدة . وأخرج المصنف في « الأدب المفرد » عن حلقة قال : كنانى عبد الله بن مسعود قبل أن يولد لي . وقد كان ذلك مستعملا عند العرب ، قال الشاعر « لها كنية عمرو وليس لها عمرو » . وأخرج ابن أبي شيبة عن الزهري قال : كان رجال من الصحابة يكتبون قبل أن يولد لهم . وأخرج المصنف في « باب ما جاء في قبر النبي ﷺ » من كتاب الجنائز عن هلال الوزان قال : كنانى عروة قبل أن يولد لي . قلت : وكنية هلال المذكور أبو عمرو ويقال أبو أمية ويقال غير ذلك . وأخرج الطبراني عن حلقة عن ابن مسعود « أن النبي ﷺ كناه أبا عبد الرحمن قبل أن يولد له » وسنده صحيح . قال العلماء : كانوا يكتبون الصبي تفاقولا بأنه سيعيش حتى يولد له ، والأمن من التلقب ، لأن الغالب أن من يذكر شخصا فيمنظمه أن لا يذكره باسمه الخاص به فإذا كانت له كنية أمن من تلقيب ، ولهذا قال قائلهم : بادروا أبناءكم بالكنى قبل أن تغلب عليها الألقاب . وقالوا : الكنية للعرب كاللقب للعجم ، ومن ثم كره للشخص أن يكنى نفسه إلا أن قصد التعريف . قوله (عبد الوارث) هو ابن سعيد ، وأبو النياح بمثابة فوقانية ثم تحناية فقيهة

مفتوحين ثم معلقة هو يزيد بن حميد ، والإسناد كله بصريون ، وقد تقدم من رواية شعبة عن أبي التياح في «باب الانبساط الى الناس» وقد أخرجه النسائي من طريق شعبة هكذا ، ومن وجه آخر عن شعبة عن قتادة عن أنس ، ومن وجه ثالث عن شعبة عن محمد بن قيس عن حميد عن أنس والمشهور الاول ، ويحتمل أن يكون لشعبة فيه طرق . **قوله** (كان النبي ﷺ أحسن الناس خلقا) هذا قاله أنس توطئة لما يريد يذكره من قصة الصبي ، وأول حديث شعبة المذكور عن أنس قال «أن كان النبي ﷺ ليخاطبنا ، ولأحمد من طريق المثني بن سعيد عن أبي التياح عن أنس «كان النبي ﷺ يزور أم سليم ، وفي رواية محمد بن قيس المذكور «كان النبي ﷺ قد اختلط بنا أهل البيت ، يعني لبيت أبي طلحة وأم سليم ، ولأبي يعلى من طريق محمد بن سيرين عن أنس «كان النبي ﷺ يفشانا ويخاطبنا ، والنسائي من طريق إسماعيل بن جعفر عن حميد عن أنس «كان النبي ﷺ يأتي أبا طلحة كثيرا ، ولأبي يعلى من طريق خالد بن عبد الله عن حميد «كان يأتي أم سليم وينام على فراشها ، وكان إذا مضى يتوكأ ، ولأبي سعد وسعيد بن منصور عن ربيع بن عبد الله بن الجارود عن أنس «كان يزور أم سليم فتتحنه بالشيء تصنعه له . **قوله** (وكان لي أخ يقال له أبو عمير) هو بالتصغير ، وفي رواية حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس عند أحمد «كان لي أخ صغير ، وهو آخر أنس بن مالك من أمه ، ففي رواية المثني بن سعيد المذكورة «وكان لها أي أم سليم ابن صغير ، وفي رواية حميد ، عند أحمد «وكان لها من أبي طلحة ابن يكنى أبا عمير ، وفي رواية مروان بن معاوية عن حميد عند ابن أبي عمير «كان يني لأبي طلحة ، وفي رواية عمارة بن زاذان عن ثابت عند ابن سعد «أن أبا طلحة كان له ابن قال أحبه فطما ، في بعض النسخ «فطيم» بغير ألف وهو محمول على طريقة من يكتب المنسوب المنون بلا ألف والاصل فطيم لأنه صفة أخ وهو مرفوع ، لكن تخلل بين الصفة والموصوف «أحببه» ، وقد وقع عند أحمد من طريق المثني بن سعيد مثل ما في الاصل فطيم بمعنى مفطوم أي انتهى أرضاعه . **قوله** (وكان أي النبي ﷺ إذا جاء) زاد مروان بن معاوية في روايته «إذا جاء لأم سليم يجازحه ، ولأحمد في روايته عن حميد مثله ، وفي أخرى «يضاحكه ، وفي رواية محمد بن قيس يهازله ، وفي رواية المثني بن سعيد عند أبي حنيفة «يفاحكه» . **قوله** (يا أبا عمير) في رواية ربيع بن عبد الله «فزارنا ذات يوم فقال : يا أم سليم ما شأني أرى أبا عمير ابتك خائر النفس» بمعجمة ومثلثة أي ثقيل النفس غير نقيط ، وفي رواية مروان بن معاوية وإسماعيل بن جعفر كلاهما عن حميد «لجاء يوما وقد مات نفيه» زاد مروان «الذي كان يلعب به» زاد إسماعيل «فوجده حزينا» فسأل عنه فأخبرته فقال : يا أبا عمير ، وسأله أحمد عن يزيد بن هارون عن حميد بتمامه ، وفي رواية حماد بن سلمة المشار إليها «فقال ما شأن أبي عمير حزينا ، وفي رواية ربيع بن عبد الله «لجعل يسبح رأسه ويقول ، في رواية عمارة بن زاذان «فكان يستقبله ويقول» . **قوله** (ما فعل الصغير) بنون ومعجمة وراء مصغر ، وكرر ذلك في رواية حماد بن سلمة . **قوله** (فأمر كان يلعب به) وهو طير صغير واحدة نفرة وجهه ففران ، قال الخطابي طوره له صوت ، وفيه نظر فإنه ورد في بعض طرقه أنه الصمو بمهملتين بوزن العفو كما في رواية ربيع «فقال أم سليم ما كنت صعوة التي كان يلعب بها» فقال : أي أبا عمير مات الصغير ، فدل على أنها شيء واحد ، والصمو لا يوصف بحسن الصوت ، قال الشاعر :
كالصمو يرتفع في الرياض وانما حبس الحوار لآلة ترنم
قال حيض : النفر طائر معروف يشبه الصفر ، وقيل هو فراخ الصفاير ، وقيل هو نوع من الخمر بعض

المهمة وتشديد الميم ثم راء ، قال : والراجح أن النغير طائر أحمر المنقار . قلت : هذا الذي جزم به الجمهور ، وقال صاحب العين والحكم : الصعر صغير المنقار أحمر الرأس . قوله (فربما حضر الصلاة وهو في بيتنا الخ) تقدم شرحه مستوفى في كتاب الصلاة ، وتقدمت الإشارة إليه قريبا أيضا . وفي هذا الحديث عدة فوائد جمعها أبو العباس أحمد بن أبي أحمد الطبري المعروف بابن الفاص الفقيه الشافعي صاحب التنايف في جود مفرد ، بعد أن أخرجه من وجهين عن شعبة عن أبي التياح ، ومن وجهين عن حميد عن أنس ، ومن طريق محمد بن سيرين ، وقد جمعت في هذا الموضع طرقه وتثبت ما في رواية كل منهم من فائدة زائدة . وذكر ابن الفاص في أول كتابه أن بعض الناس عاب على أهل الحديث أنهم يروون أشياء لا فائدة فيها ، ومثل ذلك بحديث أبي عمير هذا قال : وما درى أن في هذا الحديث من وجوه الفقه وفنون الأدب والفائدة ستين وجها . ثم ساقها مبسوطة ، فلخصتها مستوفيا مقاصده ، ثم أتبعته بما يفسر من الروايات عليه فقال : فيه استحياب التأتى في المشى ، وزيارة الإخوان ، وجواز زيارة الرجل للمرأة الأجنبية إذا لم تكن شابة وأمنت الفتنة ، وتخصيص الإمام بعض الرعية بالزيارة ، وعاطلة بعض الرعية دون بعض ، ومشى الحاكم وحده ، وأن كثرة الزيارة لا تنقص المودة ، وأن قوله « ذرغبنا جرد حباء » مخصوص بمن يزور لطمع ، وأن النهي عن كثرة مخالطة الناس مخصوص بمن يخشى الفتنة أو الضرر . وفيه مشروعية المصافحة لقول أنس فيه « ما مسست كفا أثنين من كف رسول الله ﷺ » ، وتخصيص ذلك بالرجل دون المرأة ، وأن الذي مضى في صفته ﷺ أنه « كان شئ الكهفين » خاص بمخالطة الجسم لا بخشونة اللبس . وفيه استحباب صلاة الزائر في بيت المور ولا سيما إن كان الزائر بمن يتبرك به ، وجواز الصلاة على الحميم ، وترك التفرغ لانه علم أن في البيت صغيرا وصلى مع ذلك في البيت وجلس فيه . وفيه أن الأشياء على يقين الطهارة لأن نضجهم البساط إنما كان للتطيف . وفيه أن الاختيار للدليل أن يقوم على أرواح الأحوال وأمكنها ، خلافا لمن استحب من المشدد في العبادة أن يقوم على أجسادهم . وفيه جواز حمل العالم عليه إلى ما يستفيدة منه ، وفضيلة لآل أبي طلحة ولبيته إذ صار في بيتهم قبله يقطع بصحتها . وفيه جواز الممازحة وتكرير المزح وأنها إباحة سنة لا رخصة ، وأن ممازحة الصبي الذي لم يميز جائزة ، وتكرير زيارة المدحوم معه . وفيه ترك التكبر والترفع ، والفرق بين كون الكبير في الطريق فيتواقر أو في البيت فيمزح ، وأن الذي ورد في صفة المنافق أن سره يخاف علانيته ليس على صومه . وفيه الحكم على ما يظهر من الآمارات في الوجه من حزنه أو غيره . وفيه جواز الاستدلال بالعين على حال صاحبا ، إذ استدلل ﷺ بالحزن الظاهر على الحزن السكامن حتى حكم بأنه حزين فسأل أمه عن حزنه . وفيه التلطف بالصديق صغيرا كان أو كبيرا ، والسؤال عن حاله ، وأن الخبر الوارد في الزجر عن بكاء الصبي محمول على ما إذا بكى عن سبب عامدا ومن أذى بغير حق . وفيه قبول خبر الواحد لأن الذي أجاب عن سبب حزن أبي عمير كان كذلك . وفيه جواز تكتية من لم يولد له ، وجواز لعب الصغير بالطير ، وجواز ترك الأبوين ولدهما الصغير يلعب بما أبيع للعب به ، وجواز إنفاق المال فيما يتلص به الصغير من المباحات ، وجواز إمساك الطير في القفص ونحوه ، وقص جناح الطير إذا لا يحل حال طير أبي عمير من واحد منهما وإيهما كان الواقع التمسق به الآخر في الحكم . وفيه جواز إدخال الصيد من الحل إلى الحرم وإمساكه بعد إدخاله ، خلافا لمن منع من إمساكه وقامه على من صادم أحرم فانه يجب عليه الإرسال . وفيه جواز تصغير الاسم ولو كان لحيرانه ، وجواز مواجهة الصغير بالخطاب خلافا

لمن قال : الحكيم لا يواجه بالخطاب إلا من يعقل ويفهم ، قال : والصواب الجواز حيث لا يكون هناك طلب جواب ، ومن ثم لم يخاطبه في السؤال عن حاله بل سأل غيره . وفيه معايشرة الناس على قدر عقولهم . وفيه جواز قبوله الشخص في بيت غير بيت زوجته ولو لم تكن فيه زوجته ، ومشروعية القيلولة ، وجواز قبوله الحاكم في بيت بعض وعيته ولو كانت امرأة ، وجواز دخول الرجل بيت المرأة وزوجها غائب ولو لم يكن محرماً إذا انتفت الفتنة . وفيه إكرام الزائر وأن التمتع الخفيف لا ينافي السنة ، وأن تشييع المورر الزائر ليس على الوجوب . وفيه أن الكبير إذا زاد قوماً وأسى بينهم ، فإنه صافح أنسا ، ومازح أبا عمير ، ونام على فراش أم سليم ، وصلى بهم في بيتهم حتى نالوا أكلهم من بركتهم ، انتهى ما لمختصه من كلامه فيما استنبط من فوائد حديث أنس في قصة أبي عمير . ثم ذكر فصلاً في فائدة تتبع طرق الحديث ، فمن ذلك الخروج من خلاف من شرط في قبول الخبر أن تتعدد طرقه ، فقبل لاثنتين وقيل لثلاثة وقيل لأربعة وقيل حتى يستحق اسم الشهرة ، فكان في جميع الطرق ما يحصل المقصود لكل أحد غالباً ، وفي جميع الطرق أيضاً ، ومعرفة من رواها ، وكيبتها العلم بمراتب الرواة في الكثرة والقلّة . وفيها الإطلاع على علة الخبر بانكشاف غلط الغلط وبيان تدليس المدلس وتوصيل المنع . ثم قال وفيما يسره الله تعالى من جمع طرق هذا الحديث واستنباط فوائده ما يحصل به التمييز بين أهل الفهم في النقل وغيرهم من لا يستدعي لتحصيل ذلك ، مع أن العين المستنبط منها واحدة ، ولكن من مجازب اللطيف الخبير أنها تسقى بماء واحد ، ونفضل بعضها على بعض في الأكل . هذا آخر كلامه ملخصاً . وقد سبق إلى التنبيه على فوائد قصة أبي عمير بمحصولها من القصداء أبو حاتم الرازي أحد أئمة الحديث وشيوخ أصحاب السنن ، ثم تلاه الزمذني في د الشامال ، ثم تلاه الخطابي ، وجميع ما ذكره يقرب من عشرة فوائد فقط ، وقد ساق شيخنا في شرح الزمذني ، ما ذكره ابن القاص بتامه ثم قال : ومن هذه الأوجه ما هو واضح ، ومنها الخفي ، ومنها الممتصف . قال : والفوائد التي ذكرها آخرها وأكملها الستين هي من فائدة جمع طرق الحديث لا من خصوص هذا الحديث . وقد بقى من فوائد هذا الحديث أن بعض المالكية والخطابي من الشافعية استدلوا به على أن صيد المدينة لا يحرم ، وتعمق باحتيال ما قاله ابن القاص أنه صيد في الحل ثم أدخل الحرم فلذلك أبيع إمساكه ، وبهذا أجاب مالك في المدونة ، ونقله ابن المنذر عن أحمد والكوفيين ، ولا يلزم منه أن حرم المدينة لا يحرم صيده . وأجاب ابن التين بأن ذلك كان قبل تحرير صيد حرم المدينة ، وعكسه بعض الحنفية فقال قصة أبي عمير تدل على نسخ الخبر الدال على تحرير صيد المدينة ، وكلما القولين متعقب . وما أجاب به ابن القاص من مخاطبة من لا يميز التحقيق فيه جواز مواجهته بالخطاب إذا فهم الخطاب وكان في ذلك فائدة ولو بالتأنيس له ، وكذا في تعليمه الحكم الشرعي عند قصد تمرينه عليه من الصغر كما في قصة الحسن بن علي لما وضع القمرة في فيه قال له دكنه كعب ، أما علمت أنا لا نأكل الصدقة ، كما تقدم بسطه في موضعه ، ويجوز أيضاً مطلقاً إذا كان القصد بذلك خطاب من حضر أو استغفاه من يعقل ، وكثيراً ما يقال للصغير الذي لا يفهم أصلاً إذا كان ظاهر الوعك : كيف أنت ؟ والمراد سؤال كلفه أو حاله . وذكر ابن بطال من فوائد هذا الحديث أيضاً استحباب النصيح فيما لم يثبتن طهارته . وفيه أن أسماء الأعلام لا يقصد معانيها ، وأن إطلاقها على المسمى لا يستلزم السكذب ، لأن الصبي لم يكن أبا عمير . وفيه جواز الجمع في الكلام إذا لم يكن متكلماً ، وأن ذلك لا يمتنع من النبي كما امتنع منه إنشاء الشعر . وفيه تحاف الوارث بصفين ما يعرف

أنه بمجبه من مأكول أو غيره . وفيه جواز الرواية بالمعنى ، لأن القصة واحدة وقد جاءت بألفاظ مختلفة . وفيه جواز الاختصار على بعض الحديث ، وجواز الاتيان به تارة مطولا وتارة مابخصا ، وجميع ذلك يحتمل أن يكون من أنس ويحتمل أن يكون ممن بعده ، والذي يظهر أن بعض ذلك منه والسكثير منه ممن بعده ، وذلك يظهر من اتحاد المخارج واختلافها . وفيه مسح رأس الصغير بالملاطفة ، وفيه دعاء الشخص بتصغير اسمه عند عدم الإيذاء ، وفيه جواز السؤال عما السائل به عالم لقوله « ما فعل النغير » بعد علمه بأنه مات . وفيه إكرام أقارب الخادم وإظهار المحبة لهم ، لأن جميع ما ذكر من صنيع النبي ﷺ مع أم سليم وذوها كان غالبه بواسطة خدمة أنس له . وقد توزع ابن القاص في الاستدلال به على إطلاق جواز لعب الصغير بالطير ، فقال أبو عبد الملك : يجوز أن يكون ذلك منسوخا بالنهي عن تعذيب الحيوان ، وقال القرطبي : الحق أن لا نسخ ، بل الذي رخص فيه للنهي إمساك الطير ليلايته به ، وأما تمكنه من تعذيبه ولاسيما حتى يموت فلم يبيح قط . ومن الفوائد التي لم يذكرها ابن القاص ولا غيره في قصة أبي عمير أن عند أحد في آخر رواية عمارة بن زاذان عن ثابت عن أنس « فرض العبي فيهلك » فذكر الحديث في قصة موته وما وقع لام سليم من كتمان ذلك عن أبي طلحة حتى نام معها ، ثم أخبرته لما أصبح فأخبر النبي ﷺ بذلك فدعا لها فحلمت ثم وضعت غلاما ، فأحضره أنس إلى النبي ﷺ فحكه وسماه عبد الله ، وقد تقدم شرح ذلك مستوفى في كتاب الجنائز ، وثاني الإشارة إلى بعضه في « باب المراض » قريبا . وقد جزم الدمياطي في « أنساب الخوارج » بأن أبا عمير مات صغيرا ، وقال ابن الأثير في ترجمته في الصحابة : « لعله الغلام الذي جرى لام سليم وأبي طلحة في أمره ما جرى » ، وكأنه لم يستحضر رواية عمارة بن زاذان المصرفة بذلك فذكره احتمالا ، ولم أر عند من ذكر أبا عمير في الصحابة له غير قصة النغير ، ولا ذكروا له اسما ، بل جزم بعض الشراح بأن اسمه كنيته ، فعلى هذا يكون ذلك من فوائد هذا الحديث ، وهو جعل الاسم المصدر باب أو أم اسما علما من غير أن يكون له اسم غيره ، لكن قد يؤخذ من قول أنس في رواية ربيع بن عبد الله « يكنى أبا عمير » أن له اسما غير كنيته . وأخرج أبو داود والنسائي وابن ماجه من رواية هشيم عن أبي عمير بن أنس بن مالك عن عمومة له حديثا ، وأبو عمير هذا ذكروا أنه كان أكبر ولد أنس وذكروا أن اسمه عبد الله كما جزم به الحاكم أبو أحمد وغيره ، فلعل أنسابا باسم أخيه لأمه وكناه بكنيته ، ويكون أبو طلحة سمي ابنه الذي رزقه خلفا من أبي عمير باسم أبي عمير ، لكنه لم يكن بكنيته ، والله أعلم . ثم وجدت في « كتاب النساء » لابن الفرج بن الجوزي قد أخرج في أواخره في ترجمة أم سليم من طريق محمد بن عمرو وهو أبو سهل البصري وفيه مقال عن حفص بن عبيد الله عن أنس أن أبا طلحة زوج أم سليم كان له منها ابن يقال له حفص غلام قد ترعرع فأصبح أبو طلحة وهو صائم في بعض شغله فذكر قصة نحو القصة التي في الصحيح بطولها في موت الغلام ونومها مع أبي طلحة وقولها له « أريت لو أن رجلا أعارك طارية الخ » وإعلامها النبي ﷺ بذلك ودعائه لها وولادتها وإرسالها الولد إلى النبي ﷺ ليحمله . وفي القصة مخالفة لما في الصحيح : منها أن الغلام كان صحيحا فمات بئنة ، ومنها أنه ترعرع ، والباقي بمعناه . فعرف بهذا أن اسم أبي عمير حفص ، وهو وارد على من صنف في الصحابة وفي المجهات ، والله أعلم . ومن النوادر التي تتعلق بقصة أبي عمير ما أخرجه الحاكم في « علوم الحديث » عن أبي حاتم الرازي أنه قال : حفظ الله أمانا صالح بن محمد - يعني الحافظ الملقب بجودة - فانه لا يزال ببسطنا غائبا وحاضرا ، كتب إلى أنه

لما مات الذهلي - يعني بنيسابور - أجلسوا شيخا لهم يقال له عجمش فأمل عليهم حديث أنس هذا فقال : يا أبا حمير ما فعل البعير ؟ قاله بفتح عين حمير بورن عظيم وقال بموحدة مفتوحة بدل النون وأهل العين بورن الاول فصنف الاسمين معا . قلت : وعجمش هذا لقب وهو بفتح الميم الاول وكسر الثانية بينهما حاء مهملة ساكنة وآخره معجمة ، واسمه محمد بن يزيد بن عبد الله النيسابوري السلمي ذكره ابن حبان في الثقات وقال : روى عن يزيد بن هارون وغيره وكانت فيه دعاية

١١٣ - باب التمكنى بأبي تراب ، وإن كانت له كنية أخرى

٢٢٠٤ - **حريش** خالد بن محمد حدثنا سليمان قال حدثني أبو حازم « عن سهل بن سعد قال : إن كانت أحب اسماء على رضى الله عنه إليه لأبو تراب ، وإن كان ليفرج أن يدعى بها ، وما سمع أبو تراب إلا النبي ﷺ : غاصب يوما فاطمة ، فخرج فاضطجع إلى الجدار في المسجد ، فجاءه النبي ﷺ يَبْتِمُهُ فقال : هوذا مضطجع إلى الجدار ، فجاءه النبي ﷺ - وامتلا ظهره ترابا - فجعل النبي ﷺ يسح للتراب عن ظهره ويقول اجلس يا أبا تراب »

قوله (باب التمكنى بأبي تراب وإن كانت له كنية أخرى) وذكر فيه قصة حل بن أبي طالب في ذلك ، وقد تقدمت بأنهم من هذا السياق في مناقبه ، وفيه بيان الاختلاف في سبب ذلك وإن الجمع بينهما ممتنع ، ثم ظهر لي إمكان الجمع وقد ذكرته في باب من كتاب الاستئذان ، وقد ثبت في حديث عبد المطلب بن ربيعة عند مسلم في قصة طويلة أن عليا رضى الله عنه قال : أنا أبو حسن . وقوله في السند سليمان ، هو ابن بلال ، وقوله « عن سهل بن سعد » في رواية الاسماعيلى وأبي نعيم من طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن خالد بن مخلد شيخ البخارى فيه بهذا السند « سمعت سهل بن سعد » وقوله « وما سمع أبو تراب إلا النبي ﷺ » قال ابن النجاشي : صوابه أبا تراب . قلت : وليس الذى وقع في الاصل خطأ بل هو موجه على الحكاية ، أو على جمل الكنية اسما . وقد وقع في بعض النسخ « أبا تراب » ، ونبه على اختلاف الروايات في ذلك الاسماعيلى . ووقع في رواية أبي بكر المشار إليها آنفا بالنصب أيضا . وقوله « إن كانت لأحب أسمائه إليه » فيه إطلاق الاسم على الكنية ، وأنت « كانت » باعتبار الكنية . قال السكرماني : إن مخافة من الثقبلة وكانت زائدة ، وأحب منصوب على أنه اسم ان ، وهي وإن خففت لكن لا يوجب تخفيفها الفاءها . قلت : ولم يتعين ما قال ، بل كانت على حالها . وأشار سهل بذلك الى انقضاء محبة بموته ، وسهل إنما حدث بذلك بعد موت علي بدهر . وقال ابن التين : وأنت كانت على تأنيث الاسماء مثل (وجاءت كل نفس) ومثل « كما شرقت صدر القناة » كذا قال ، وما تقدم أولى . وقوله « وإن كان ليفرج أن يدعى بها » بنون مفتوحة ودال ساكنة والواو محركة بمعنى تذكرها كذا للنفس ، ولا بد من المستعمل والسرخصى ووقع في روايتنا من طريق أبي الوقت « أن يدعاها » وهو بتحتانية أوله مضمومة ، ولسان الرواة يدعى بها ، يضم أوله أى ينادى بها وحى رواية المصنف « في الادب المفرد » عن شيخه المذكور هنا بهذا الاستاد ، وكذا لا بد نعيم من طريق أبي بكر بن أبي شيبة المذكورة ، وفي رواية عثمان بن أبي شيبة عن خالد بن مخلد « أن يدعوه بها »

وقوله « فاضطلع الى الجدار في المسجد » في رواية الكشميني « الى جدار المسجد » وعنه « في » بدل « الى » وفي رواية النسفي « الى الجدار الى المسجد » وقد تقدم في أبواب المساجد بلفظ « فاذا هو راقد في المسجد » وهو يقوى رواية الأكثر هنا . وقوله « يتبعه » بتشديد المنة والعين مهملة ، والكشميني « يتبعه » بتقديم الواحدة ثم مشاة والعين مهملة بعدها تحتانية . ويستفاد من الحديث جواز تسمية الشخص بأكثر من كنية ، والتقليب بلفظ الكنية وبما يشتق من حال الشخص ، وأن القاب اذا صدر من الكبير في حق الصغير تلقاه بالقبول ولو لم يكن لفظه لفظ مدح ، وأن من حل ذلك على التفتيق لا يلتفت اليه ، وهو كما كان أهل الشام ينتقصون ابن الزبير برعهم حيث يقولون له : أين ذات النطاقين ، فيقول « تلك شكاة ظاهر عنك عارها » قال ابن بطال : ونيه أن أهل الفضل قد يقع بين الكبير منهم وبين زوجته ما طبع عليه البشر من الغضب ، وقد يدعو ذلك الى الخروج من بيته ولا يهاب عليه . قلت : ويحتمل أن يكون سبب خروج علي خفية أن يبدو منه في حالة الغضب ما لا يليق بمناقب قاطمة رضي الله عنهما لحسم مادة الكلام بذلك الى أن تسكن فورة الغضب من كل منهما . وفيه كرم خلق النبي ﷺ لانه توجه نحو علي ليرضاه ، ومسح التراب عن ظهره ليعطاه ، وداعبه بالكنية المذكورة المأخوذة من حالته ، ولم يعاتبه على مضاضته لابقته مع رفيع منزلتها عنده ، فيؤخذ منه استحباب الرفق بالاصهار وترك معاتبتهم ابقاء لمودتهم ، لأن العتاب إنما يخشى من يخشى منه الحقد لا من هو منزعه عن ذلك . (تنبيه) أخرج ابن إسحق والحاكم من طريقه من حديث عمار أنه « كان هو وعلي في غزوة العشرة لجاء النبي ﷺ فوجد عليا نائما وقد علاه تراب فأيقظه وقال له مالك أبا تراب ، ثم قال : ألا أؤذئك بأشقي الناس » الحديث . وغزوة العشرة كانت في أثناء السنة الثانية قبل وقعة بدر ، وذلك قبل أن يتزوج علي قاطمة ، فان كان محفوظا أمكن الجمع بأن يكون ذلك تكرره منه ﷺ في حق علي ، والله أعلم . وقد ذكر ابن إسحق عقب القصة المذكورة قال « حدثني بعض أهل العلم أن عليا كان اذا غضب علي قاطمة في شيء لم يكلمها ، بل كان يأخذ ترابا فيضعه على رأسه ، وكان النبي ﷺ اذا رأى ذلك عرف فيقول : مالك يا أبا تراب ؟ فهذا سبب آخر يقوى التعدد . والمعتمد في ذلك كله حديث سهل في الباب والله أعلم

١١٤ - باب أنبضُ الأسماء إلى الله

٦٢٠٥ - **حديث** أبو اليمان أخبرنا شعيب حدثنا أبو الزناد عن الأعرج « عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : أخفى الأسماء يوم القيامة عند الله رجلٌ تسمى ملكُ الأملاك » [الحديث ٦٢٠٥ - طريقه في : ٦٢٠٩]

٦٢٠٦ - **حديث** علي بن عبد الله حدثنا سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج « عن أبي هريرة رواية قال : أخفى اسم عند الله - وقال سفيان غير صرّة : أخفى الأسماء عند الله - رجل تسمى ملكُ الأملاك » قال سفيان : يقول غيره تفسيره شاهان شاه

قوله (باب أنبضُ الأسماء الى الله عز وجل) كذا ترجم بلفظ « أنبض » وهو بالمعنى ، وقد ورد بلفظ

و أخبت ، بمعجمة وموحدة ثم مثثلة ، وبلفظ و أعبط ، وهما عند مسلم من وجه آخر عن أبي هريرة ، ولا بن أبي شيبه عن مجاهد بلفظ ذكره الأسماء ، ونقل ابن التين عن الداودي قال : ورد في بعض الأحاديث و أبغض الأسماء الى الله خالد ومالك ، قال وما أراه محفوفا لأن في الصحابة من تسمى بهما ، قال : وفي القرآن تسمية خازن النار مالمسا قال : والعباد وإن كانوا يموتون فإن الأرواح لا تفنى ، انتهى كلامه . فاما الحديث الذي أشار إليه فما وقف عليه بعد البحث ، ثم رأيت في ترجمة إبراهيم بن الفضل المدني أحد الضعفاء من منكره عن سعيد المقبري عن أبي هريرة رفعه و أحب الأسماء الى الله ما سمي به ، وأصدقها الحارث ومهام ، وأكذبها الأسماء خالد ومالك ، وأبغضها الى الله ما سمي لغيره ، فمر يضبط الداودي لفظ المتن ، أو هو من آخر أطلق عليه . وأما استدلاله على ضعفه بما ذكر من تسمية بعض الصحابة وبعض الملائكة فليس بواضح ، لاحتمال اختصاص المنع من لا يملك شيئا . وأما احتجاجه لجواز التسمية بخالد بما ذكر من أن الأرواح لا تفنى فعل تقدير التسليم فليس بواضح أيضا ، لأن الله سبحانه وتعالى قد قال لنبيه ﷺ (وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد) والخلد البقاء الدائم بغير موت ، فلا يلزم من كون الأرواح لا تفنى أن يقال صاحب تلك الروح خالد . **قوله** (عن أبي الزناد) في رواية الحميدي في مسنده عن سفيان و حدثنا أبو الزناد ، وهي عند أبي عوانة في صحيحه أيضا من طريقه . **قوله** (رواية) كذا في رواية علي هنا ، وفي رواية أحمد عن سفيان ، يبلغ به ، أخرجهما مسلم وأبو داود ، وعند الترمذي عن محمد بن ميمون عن سفيان مثله ، وكلاهما كناية عن الرفع بمعنى قال رسول الله ﷺ . ووقع التصريح بذلك في رواية الحميدي . **قوله** (أخفى) كذا في رواية شعيب بن أبي حرة الأكثر ، من الخنا بفتح المعجمة وتخفيف النون مقصور وهو الفحش في القول ، ويحتمل أن يكون من قولهم أخفى عليه الدهر أى أهلكه ، ووقع عند المستعمل وأخضع ، بعين مهملة وهو المشهور في رواية سفيان بن عيينة وهو من الخنوع وهو الذل ، وقد فسره بذلك الحميدي شيخ البخاري عقب روايته له عن سفيان قال : أخضع أذل ، وأخرج مسلم عن أحمد بن حنبل قال : سألت أبا عمرو الشيباني يعني إسحق الأندلسي عن أخضع فقال : أوضع ، قال عياض : معناه أنه أشد الاسماء صفارا . وبنحو ذلك فسره أبو عبيد ، والخالف الذليل وخضع الرجل ذل ، قال ابن بطال : وإذا كان الاسم أذل الاسماء كان من تسمى به أشد ذلا ، وقد فسره الحلبي أخضع بأجر فقال : الخنع الفجور ، يقال أخضع الرجل الى المرأة إذا دعاها للفجور . قلت : وهو قريب من معنى الخنا وهو الفحش . ووقع عند الترمذي في آخر الحديث و أخضع أقبح ، وذكر أبو عبيد أنه ورد بلفظ و أنضج ، بتقديم النون على المعجمة وهو بمعنى أهلك لأن النخع الذبح والقتل الشديد ، وتقدم أن في رواية مهام و أعبط ، بفتح وظاء مصححين ، وبؤيده ، اشتد غضب الله على من زعم أنه ملك الاملاك ، أخرجه الطبراني . ووقع في شرح شيخنا ابن الملقن أن في بعض الروايات و الخش الاسماء ، ولم أرها ، وإنما ذكر ذلك بعض الشراح في تفسير أخفى وقوله و أخضع اسم عند الله ، وقال سفيان غير مرة أخضع الاسماء ، أى قال ذلك أكثر من مرة ، وهذا اللفظ يستعمل كثيرا في إرادة السكينة وسأذكر توجيه الروایتين **قوله** (عند الله) زاد أبو داود والترمذي في روايتهما و يوم القيامة ، وهذه الزيادة ثابتة هنا في رواية شعيب التي قبل هذه . **قوله** (نسي) أى سقى نفسه أو سقى بذلك فرضي به واستمر عليه . **قوله** (بملك الاملاك) بكسر اللام من ملك ، والاملاك جمع ملك بالكسر وبالفتح وجمع مملك . **قوله** (قال سفيان يقول غيره) أى غير أبي الزناد . **قوله** (تفسيره شاهان شاه) هكذا ثبت لفظ

تفسيره في رواية الكشميني ؛ ووقع عند أحد عن سفيان قال سفيان د مثل شاهان شاه ، فاعل سفيان قاله مرة نقلا ومرة من قبل نفسه ، وقد أخرجه الاتباعيل من رواية محمد بن الصباح عن سفيان مثله وزاد مثل ذلك الصين ، وشاهان شاه يسكون الثون وبهاء في آخره وقد تنون وليست هاء تأنيث فلا يقال بالثاء أصلا . وقد تعجب بعض الشراح من تفسير سفيان بن عيينة اللفظة العربية باللفظة العجمية وأنكر ذلك آخرون ، وهو غفلة منهم عن مراده وذلك أن لفظ شاهان شاه كان قد كثر التسمية به في ذلك العصر فنبه سفيان على أن الاسم الذي ورد الخبر بضمه لا ينحصر في ملك الاملاك بل كل ما أدى معناه بأى لسان كان فهو مراد بالضم ، ويؤيد ذلك أنه وقع عند الترمذى مثل شاهان شاه ، وقوله شاهان شاه هو المشهور في روايات هذا الحديث ، وحكى عياض عن بعض الروايات د شاه شاه ، بالتنوين بنغير اشباع في الاولى والاصل هو الاولى ، وهذه الرواية تخفيف منها ، وزعم بعضهم أن الصواب شاه شاهان وليس كذلك لان قاعدة العجم تقديم المضاف اليه على المضاف ، فإذا أرادوا قاضي القضاة بلسانهم قالوا موبذان موبذ ، فوبذ هو القاضي وموبذان جمعه فكذلك شاه هو الملك وشاهان هو الملوك ، قال عياض : استدل به بعضهم على أن الاسم غير المسمى ، ولا حجة فيه بل المراد من الاسم صاحب الاسم ، ويدل عليه رواية د همام أغيط رجل ، فكأنه من حذف المضاف وإقامة المضاف اليه مقامه ، ويؤيد قوله وتسمى ، فالتقدير أن أختنع اسم اسم رجل تسمى بدليل الرواية الاخرى د وان أختنع الاسماء ، واستدل بهذا الحديث على تحريم التسمية بهذا الاسم لورود الوعيد الشديد ، ويلحق به ما في معناه مثل خالق الخلق وأحكم الحاكمين وسلطان السلاطين وأمير الأمراء ؛ وقيل يلحق به أيضا من تسمى بشيء من أسماء الله الخاصة به كالرحمن والقدوس والمجبار . وهل يلحق به من تسمى قاضي القضاة أو حاكم الحاكم ؟ اختلف العلماء في ذلك فقال الزعزعي في قوله تعالى (أحكم الحاكمين) : أى أعدل الحكماء وأعلمهم ، إذ لا فضل لحاكم على غيره إلا بالعلم والعدل ، قال : ورب غريق في الجهل والجور من مقلدي زماننا قد لقب أقضى القضاة ومعناه أحكم الحاكمين فاعتبر واستعبر ، وتعبه ابن المنير محدث د أقضاكم على ، قال : فيستفاد منه أن لا حرج على من أطلق على قاضى يكون أهمل القضاة أو أعلمهم في زمانه أقضى القضاة ، أو يريد إقليه أو بلده . ثم تكلم في الفرق بين قاضى القضاة وأقضى القضاة ، وفي اصطلاحهم على أن الاول فوق الثانى وليس من غرضنا هنا . وقد تعقب كلام ابن المنير علم الدين العراقي فصوب ما ذكره الزعزعي من المنع ورد ما احتج به من قضية على بأن التفضيل في ذلك وقع في حق من خوطب به ومن يلحق بهم فليس مساويا لاطلاق التفضيل بالآلف واللام ، قال ولا يخفى ما في إطلاق ذلك من الجرامة وسوء الادب ، ولا عبرة بقول من ولي القضاة . فتمت بذلك فلذ في سماعه فاحتال في الجواز فان الحق أحق أن يبع ، انتهى كلامه . ومن النواهد أن القاضي عز الدين بن جماعة قال انه رأى أباه في المنام فسأله عن حاله فقال : ما كان على أحسن من هذا الاسم ، فأمر المومنين أن لا يكتبوا له في السجلات قاضى القضاة بل قاضى المسلمين ، وفهم من قول أبيه أنه أشار الى هذه التسمية مع احتمال أنه أشار الى الوظيفة ، بل هو الذى يترجح عندي ، فإن التسمية بقاضى القضاة وجدت في العصر القديم من عهد أبى يوسف صاحب أبى حنيفة ، وقد منع الماوردى من جواز تلقيب الملك الذى كان في عصره بملك الملوك مع أن الماوردى كان يقال له أقضى القضاة ، وكان وجه التفرقة بينهما الوقوف مع الخبر وظهور إرادة العهد الروماني في القضاة . وقال الشيخ أبو محمد بن أبى حمزة : يلحق بملك الاملاك

قاضى القضاة وان كان اشهر في بلاد الشرق من قديم الزمان إطلاق ذلك على كبير القضاة ، وقد سلم أهل المغرب من ذلك فاسم كبير القضاة عندهم قاضى الجماعة ، قال : وفي الحديث مشروعية الادب في كل شيء ، لأن الوجع من ملك الاملاك والوعيد عليه يقتضى المنع منه مطلقا ، سواء أراد من تسمى بذلك أنه ملك على ملوك الارض أم على بعضها ، سواء كان محققا في ذلك أم مبطلا ، مع أنه لا يخفى الفرق بين من قصد ذلك وكان فيه صادقا ومن قصده وكان فيه كاذبا

١١٥ - باب كنهه المشرك . وقال مسور : سمعتُ النبي ﷺ يقول : إلا أن يزيدَ ابنُ أبي طالب

٦٢٠٧ - **حَرْشُ** أبو البانِ أخيراً نُصِيبُ عن الزهري . وحدَّثنا اسماعيلُ قال حدثني أخى عن سليمان

عن محمد بن أبي عتيق عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير « أن أسامة بن زيد رضى الله عنهما أخبره أن رسول الله ﷺ ركب على حمارٍ عليه قטיפَةٌ قَدَكِيَّةٌ وأسامة وراءه يَمُودُ سَعْدُ بنُ عُبَادَةَ في بنى حارث بن الخزرج قبل وقعة بدرٍ ، فساروا حتى مرَّ بمجلسٍ فيه عبدُ الله بن أبي بن سلول ، وذلك قبل أن يُسَلِّمَ عبدُ الله بن أبي فاذا في المجلسِ أخلاطٌ من المسلمينَ والمشركينَ عبدةُ الأوثانِ واليهود ، وفي المسلمينَ عبدُ الله بن رَوَاحَةَ . فلما خَشِيتِ المجلسَ حاجةُ الدابةِ خرَّ ابنُ أبي رَافَةَ بردائه وقال : لا تُغَبِّرُوا علينا ، فسلمَ رسولُ الله ﷺ عليهم ثم وقفَ فَنَزَلَ فدعاهم إلى الله وقرأ عليهم القرآن فقال له عبدُ الله بن أبي ابن سلول : أيها المرء ، لا أحسنَ مما تقولُ إن كان حقا ، فلا تؤذِنَا به في مجالسِنَا ، فن جاءك ، فاقصصْ عليه . قال عبدُ الله بن رَوَاحَةَ : بلى يا رسولَ الله ، فاعشَشْنَا في مجالسِنَا ، فانا نحبُّ ذلك . فاستبَّ المسلمونَ والمشركونَ واليهودُ حتى كادوا يَنسَاقُورُونَ . فلم يزل رسولُ الله ﷺ يَخْرِضُهُمْ حتى اسَكَنُوا . ثم ركبَ رسولُ الله ﷺ دابَّتَهُ ، فسارَ حتى دخلَ على سعدِ بنِ عُبَادَةَ فقال رسولُ الله ﷺ : أيُّ سعدٍ ، ألم تَسْمَعْ ما قال أبو حُبَابٍ ؟ يريدُ عبدُ الله بن أبي . قال كذا وكذا . فقال سعدُ بنُ عُبَادَةَ : أيُّ رسولَ الله ، بأبي أنت ، اعفُ عنه واصفحْ ، فواللهي أنزلَ عليك الكتابَ ، لقد جاء اللهُ بالحقِّ الذي أنزلَ عليك ، ولقد اصطَلَحَ أهلُ هَذِهِ البَهِرَةِ على أن يُتَوَجَّهُوا وَيُعَصَّبَهُوا بالعَصَابَةِ ، فلما رَدَّ اللهُ ذلكَ بالحقِّ الذي أعطاك شرقيَ بذلك ، فذلكَ فعلٌ به ما رأيت . فَعَفَا عنه رسولُ الله ﷺ ، وكان رسولُ الله ﷺ وأصحابُهُ يَعْفُونَ عن المشركينَ وأهلِ الكتابِ كما أمرهم اللهُ وَيَصْبِرُونَ على الأذى ، قال اللهُ تعالى ﴿ وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ ﴾ الآية . وقال ﴿ وَكَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ ﴾ فكان رسولُ الله ﷺ يتأولُ في العفو عنهم ما أمره اللهُ به ، حتى أَذِنَ له فيهم ، فلما غزا رسولُ الله ﷺ بدرًا قَتَلَ اللهُ بها مَنْ قَتَلَ مِنْ صُنَادِيهِ الْكَذَّارِ وسَادِقِ قُرَيْشٍ ، فَقَتَلَ رسولُ الله ﷺ وأصحابُهُ مَنْصُورِينَ ظَانِمِينَ معهم أسارى من صُنَادِيهِ

الكفار وصاحبه قريش قال ابن أبي سلول ومن معه من المشركين عبدة الأوثان : هذا أمر قد توجّه ، فبايعوا رسول الله ﷺ على الإسلام ، فأسلموا »

٦٢٠٨ - عرش موسى بن اسماعيل حدثنا أبو عوانة حدثنا عبد الملك عن عبد الله بن الحارث بن

نوفل « عن عباس بن عبد المطلب قال : يا رسول الله ، هل نعت أبا طالب بشئ ؟ فإنه كان يحوملك ويتغيبك . قال : نعم ، هو في صحنه من نار ، لولا أنا لكان في الدرك الأسفل من النار »

قوله (باب كنية المشرك) أى هل يجوز إبداءه ، وهل إذا كانت له كنية تجوز مخاطبته أو ذكره بها وأما حديث الباب مطابقة لهذا الأخير ، وينتجى به الثاني في الحديث . قوله (وقال مسور) هو ابن غرمة الزهرى كذا في جميع إلا النسب فسقط هذا التعليق من روايته ، ووقع في « مستخرج أبي نعيم » ، وقال المسور وهو الأشهر . قوله (إلا أن يريد ابن أبي طالب) هذا طرف من حديث تقدم موصولا في باب فرض الحسن . قوله (وحدثنا اسماعيل) هو ابن أبي أويس ، وهو معطوف على السند الذي قبله وساق المتن على ألفه ، وسليمان هو ابن بلال وقوله « عن عروة » في رواية شعيب « أخبرنا عروة بن الزبير » ، وتقدم سياق لفظ شعيب في تفسير آل عمران مع شرح الحديث ، والفرص منه قوله « ألم تسمع ما قال أبو حباب » ؟ بضم المهملة وتخفيف الموحدة وآخره موحدة وهي كنية عبد الله بن أبي ، وكان حينئذ لم يظهر الإسلام كما هو بين من سياق الحديث ، وظاهر في آخره . ثم ذكر حديث العباس بن عبد المطلب « قال يا رسول الله هل نعت أبا طالب بشئ ؟ » وقد تقدم شرحه في الترجمة النبوية قبل الاسراء ، وكأنه أراد بإبراده الأول لأنه من لفظ النبي ﷺ وعذا سمعته وأقره ، قال النووي في « الأذكار » بعد أن قرر أنه لا يجوز تكنية الكافر إلا بشرطين ذكرهما : وقد تكرر في الحديث ذكر أبي طالب واسمه عبد مناف وقال الله تعالى « ثبت يدا أبي لهب » . ثم ذكر الحديث الثاني وقوله فيه « أبو حباب » قال : وعمل ذلك إذا وجد فيه الشرط ، وهو أن لا يعرف إلا بكنيته أو خيف من ذكر اسمه فتنه ، ثم قال : وقد كتب رسول الله ﷺ إلى هرقل فبادر باسمه ولم يكن له ولا لقب بلقبه وهو قيصر ، وقد أمرنا بالأغلاظ عليهم فلا نكنيهم ولا نلين لهم قولا ولا نظهر لهم ودا ، وقد تعقب كلامه بأنه لا حصر فيما ذكر بل قصة عبد الله بن أبي في ذكره بكنيته دون اسمه وهو باسمه أشهر ليس لحوف الفتنة ، فإن الذي ذكر بذلك عنده كان قويا في الإسلام فلا يخشى معه أن لو ذكر عبد الله باسمه أن يحمر بذلك فتنة ، وإنما هو محمول على التألف كما جزم به ابن بطال فقال : فيه جواز تكنية المشركين على وجه التألف إما رجاء إسلامهم أو لتحصيل منفعة منهم ، وأما تكنية أبي طالب فظاهر أنه من القبيل الأول وهو اشتهاه بكنيته دون اسمه ، وأما تكنية أبي لهب فقد أشار النووي في شرحه إلى احتمال رابع وهو اجتناب نسبته إلى عبودية الصنم لأنه كان اسمه عبد العزى ، وهذا سيق إليه ثعلب ونقله عنه ابن بطال ، وقال غيره : إنما ذكر بكنيته دون اسمه للإشارة إلى أنه « سيصل نارا ذات لهب » ، قيل وإن تكنيته بذلك من جهة التحنيس لأن ذلك من جملة البلاغة أو للجازاة ، أشير إلى أن الذي نفخر به في الدنيا من الجلال والولد كان سلبا في خوية وعقابة . وسكن ابن بطال عن أبي عبد الله بن أبي زمنين أنه قال : كان اسم أبي لهب عبد العزى وكنيته أبو

عته ، وأما أبو لب لقبه لب به لان وجهه كان يتلأأ ويلتهب جمالا ، قال فهو لقب وليس بكنية ، وتعقب بان ذلك يقوى الاشكال الاول لان اللقب اذا لم يكن على وجه الذم للكافر لم يصلح من المسلم ، وأما قول الوعظرى : هذه التكنية ليست الاكرام بل للاهانة اذ هي كناية عن الجهنى اذ معناها نبت يدا الجهنى ، فهو متعقب لان التكنية لا نظير فيها الى مدلول اللفظ ، بل الاسم اذا صدر بأب أو أب فهو كنية ، سلنا لكن اللقب لا يختص بجهنم وإنما المعتمد ما قاله غيره ان التكنية في ذكره بكنيته أنه لما علم الله تعالى أن ما له الى النار ذات القلب ووافقت كنيته حاله حسن أن يذكر بها ، وأما ما استشهد به النووي من الكتاب الى هرقل فقد وقع في نفس الكتاب ذكره بعظيم الروم ، وهو مشعر بالتعظيم ، واللقب لغير العرب كالكنى للعرب ، وقد قال النووي في موضع آخر : فرح اذا كتب الى مشرك كتابا وكتب فيه سلاما أو نحوه فينبى أن يكتب كما كتب النبي ﷺ الى هرقل ، فذكر الكتاب وفيه «عظيم الروم» وهذا ظاهره التفاض ، وقد جمع أبى رحمه الله في نكت له على «الاذكار» بان قوله عظيم الروم صفة لازمة لهرقل فانه عظيمهم فاكفى به ﷺ عن قوله ملك الروم ، فانه لو كتبها لأمكن هرقل أن يتسك بها في أنه أقره على الملكة . قال : ولا يرد مثل ذلك في قوله تعالى حكاية عن صاحب مصر ﴿ وقال الملك ﴾ لانه حكاية عن أمر مضى وانقضى ، بخلاف هرقل انتهى . وينبى أن يضم اليه أن ذكر عظيم الروم والعدول عن ملك الروم حيث كان لا بد له من صفة تميزه عند الاقتصاص على اسمه ، لأن من يتسمى بهرقل كثير ، فقليل عظيم الروم ليزه من يتسمى بهرقل ، فعل هذا فلا يحتاج به على جواز الكتابة لكل ملك مشرك باللفظ عظيم قومه إلا إن احتج الى مثل ذلك للتمييز ، وعلى عموم ما تقدم من التألف أو من غشبة الفتنة يجوز ذلك بلا تقييد والله أعلم . وإذا ذكر قيصر وأنه لقب لكل من ملك الروم فقد شاركه في ذلك جماعة من الملوك ككسرى ملك الفرس ، وعاقان ملك الترك ، والنجاشى ملك الحبشة ، ومبع ملك الين ، وبطلوس ملك اليونان ، والقطنون ملك اليهود وهذا في القديم ثم صار يقال له رأس الجالوت ، ونمرود ملك الصابئة ، ودعى ملك الهند ، وقور ملك السند ، وعبور ملك الصين ، وذو بن وغيره من الأذواء ملك حير ، وهياج ملك الروم ، وزنبيل ملك الحزر ، وشاه أرمن ملك أخلاط ، وكابل ملك النوبة ، والأفسين ملك فرغانة وأسروسنة ، وفروعون ملك مصر ، والعريز لمن ضم اليها الاسكندرية ، وجالوت ملك العمالة ثم البربر ، والنعمان ملك الغرب من قبل الفرس ، نقل أكثر هذا الفصل من السيرة لخطاى وفي بعضه نظر

١١٦ - باب . المعارض مندوحة عن الكذب . وقال إسحاق سمعت أنسا : مات ابن لآب

طلحة ، فقال : كيف القلام ؟ قالت أم سليم حدثت نفسه ، وأرجو أن يكون قد استراح . وظن أنها صادقة

٦٢٠٩ - حدثنا آدم حدثنا شعبة عن ثابت البناني د عن أنس بن مالك قال : كان النبي ﷺ في

مسير له ، فخذ الحامى . فقال رسول الله ﷺ : ارفق يا أنجشة - ويحك - بالقواير ،

٦٢١٠ - حدثنا سليمان بن حرب حدثنا حماد عن ثابت عن أنس . وأبوب عن أبي قلابة د عن أنس

رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان في سفر وكان غلام يمدو بهن يقال له أنجشة ، فقال النبي ﷺ رويدك

٢ - ج ١٠ - ص ١٠٠

يا أنجشة سَوَكَّ بالقوارير . قال أبو قلابة : يعنى للنساء

٦٢١١ - **عَدْنُ** إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا حَبَانُ حَدَّثَنَا هَامُّ حَدَّثَنَا قَتَادَةُ وَ حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ : كَانَ لِهَيْبَةَ **رَضِي** حَدِيثٌ يُقَالُ لَهُ أَنْجَشَةٌ ، وَكَانَ حَسَنَ الصَّوْتِ ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ **رَضِي** : رُبُّكَ يَا أَنْجَشَةُ ، لَا تَكْسِرُ الْقَوَارِيرَ ، قَالَ قَتَادَةُ : يَعْنِي صَفَةَ النِّسَاءِ

٦٢١٢ - **عَدْنُ** مَسْدُودٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ شُعْبَةَ قَالَ حَدَّثَنِي قَتَادَةُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : كَانَ بِالْمَدِينَةِ فَرْجٌ ، فَرَكَبَ رَسُولُ اللَّهِ **رَضِي** فَرَسًا لَأَبِي طَلْحَةَ فَقَالَ : مَا رَأَيْتُ مِنْ شَيْءٍ ، وَإِنْ وَجَدْنَاهُ لَنَحْرَأَ .

قَوْلُهُ (يَاب) بِالْتَّوِينِ (الْمَارِضُ) وَقَعَ عِنْدَ ابْنِ التَّيْنِ الْمَارِضُ بِفَرِيَا . وَصَوَابُهُ بِأَثَابِتِ الْيَاءِ . قَالَ : وَثَبَتْ كَذَلِكَ فِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ وَهُوَ مِنَ التَّعْرِیضِ خِلَافَ التَّصْرِیْحِ . **قَوْلُهُ** (مَدْرُوحَةٌ) بوزن مفعولة بنون ومهملة أى فسحة ومفزع ، نحدث الشيء وسعته وانتدح فلان بكذا اتسع وانتدحت الغنم في مرايضها اذا اتسعت من البطنة ، والمعنى أن في المراض من الاتساع ما يغني عن الكذب . وهذه الترجمة لفظ حديث أخرجه المصنف في « الأدب المفرد » من طريق قتادة عن معارف بن هيد الله قال : صحبت عمران بن حصين من الكوفة الى البصرة فأتى عليه يوم الا افتدنا فيه شعرا وقل : ان في مراض السكلام مندوحة عن الكذب . وأخرجه الطبري في « التهذيب » والطبراني في « الكبير » ، ورجاله ثقات ، وأخرجه ابن عدى من وجه آخر عن قتادة مرفوعا وهما ، وأخرجه أبو بكر بن كامل في فوائده والبيهقي في الشعب من طريقه كذلك ، وأخرجه ابن عدى أيضا من حديث علي مرفوعا بسند واه أيضا ، وللصنف في « الأدب المفرد » ، من طريق أبي عثمان النهدي عن عمر قال : أما في المراض ما يكتفى المسلم من الكذب ؟ والمراض والمراض باثبات الياء أو بحذفها كما تقدم جمع معراض من التعريض بالقول ، قال الجوهري : هو خلاف التصريح ، وهو التورية بالشيء عن الشيء . وقال الراغب : التعريض كلام له وجهان في صدق وكذب ، أو باطن وظاهر . قلت : والأولى أن يقال : كلام له وجهان يطلق أحدهما والمراد لازمه . وبما يكثر السؤال عنه الفرق بين التعريض والكناية والشبوح تقي الدين السبكي جز . جمعه في ذلك . **قَوْلُهُ** (وقال اسحق) هو ابن أبي طلحة التابعي المشهور ، وهذا التعليق - سقط من رواية النسخي ، وهو طرف من حديث طويل أخرجه المصنف في الجنائز ، وشاهد الترجمة منه قول أم سليم هدا نفسه ؛ وأرجو أن قد استراح ، فإن أبا طلحة فهم من نكلك أن الصبي المريض تما في ، لأن قولها هدا ، مهجوز بوزن سكن ومضاه ، والنفس يفتح الفاء مشعر بالانغم ، والمليل اذا نام أشعر بزوال مرضه أو خفته ، وادارت هي أنه انقطع بالكناية بالموت ، وذلك قولها هدا وأرجو أنه استراح ، فهم منه أنه استراح من المرض بالعافية ، ومرادها أنه استراح من نكسك الدنيا وألم المراض ، فهي صادقة باعتبار مرادها ، وخبرها بذلك غير هام . قال الرازي في « باب ما يجوز من الشعر » ، فن ثم قال الرازي : وظن أنها صادقة ، أى باعتبار ما فهم هو . ثم ذكر حديث أنس في قصة أنجشة وقد تقدم شرحه في « باب ما يجوز من الشعر » والمراد منه قوله دفقا بالقوارير ، فانه كفى بذلك عن النساء كما تقدم تقريره هناك ، وحديث أنس في فرس أبي طلحة والمراد منه انا وجدناه إبحرا ، أى اسرعة جريه ، وقد تقدم شرحه في كتاب الجهاد ، وكأنه استشهد بحديثي

أنى لجواز التمریض ، والجامع بین التمریض و بین ما دل علیه اللفظ فی غیر ما وضع له لعنی جامع بینهما . قال ابن المنذر : حدیث القوادیر والفرس ایسا من المراضی بل من الجار ، فكأنه لما رأى ذلك جائزا قال : قال للمراضی انی هم حقیقة اولی بالجواز . قال ابن بطال : شبه جرى الفرس بالبحر إشارة الى أنه لا ينقطع ، یعنی ثم أطلق صفة الجری علی نفس الفرس مجازا ، قال : وهذا أصل فی جواز استعمال المراضی ؛ ومحل الجواز فیما یضاه من الظلم أو یحصل الحق ، وأما استعمالها فی عکس ذلك من إبطال الحق أو تحصیل الباطل فلا یجوز . وأخرج الطبری من طریق محمد بن سیرین قال : كان رجل من باهلة عبونا - أى کثیر الاصابة بالعين - فرأى بفضة اشتری فأعجب بها ، غشى شرح علیها فقال : إنما اذا ربطت لا تقوم حتى تقام ، فقال : أف أف ، فسلمت منه ، وإنما أراد شرح بقوله « حتى تقام » أى حتى یقیمها الله تعالى

۱۱۷ - باب قول الرجل لشيء « ليس بشيء » وهو ينوى أنه ليس بحق

وقال ابن عباس « قال النبي ﷺ للقبرين : يمدبان بلا كبير ، والله لكبير »

۶۲۱۳ - حدثنا محمد بن سلام أخبرنا خلف بن يزيد أخبرنا ابن جريج قال ابن شهاب أخبرنا يحيى ابن عروة أنه سمع عروة يقول « قالت عائشة : سألت أنس رسول الله ﷺ عن الكهتان ، فقال لهم رسول الله ﷺ : ليسوا بشيء . قالوا يا رسول الله فانهم يمدثون أحيانا بالشيء يكون حقاً ، فقال رسول الله ﷺ : تلك السكينة من الحق يخطفها الجن فيقرأها في أذن وليه قرأ الدجاجة ، فيخطلون فيها كثر من مائة كذبة »

قوله (باب قول الرجل لشيء : ليس بشيء ، وهو ينوى أنه ليس بحق) ذكر فيه حديثين : الاول ، قوله (وقال ابن عباس قال النبي ﷺ للقبرين : يمدبان بلا كبير ، وأنه لكبير) وهذا طرف من حديث تقدم في كتاب الطهارة ، وتقدم شرحه أيضا ، وتقدم أيضا في باب النيمة من السكبان « من كتاب الادب بلفظ « وما يمدبان في كبير ، وأنه لكبير » . الثاني حديث عائشة في الكهتان ليسوا بشيء . وقد تقدم شرحه في أواخر كتاب الطب ، قال الخطابي : معنى قوله « ليسوا بشيء » ، فيما يتعاملونه من علم الغيب ، أى ليس قولهم بشيء صحيح يعتمد كما يعتمد قول النبي ﷺ الذي يخبر عن الوحى ، وهو كما يقال لمن عمل عملا غير متقن أو قال قولا غير سديد : ما عملت أو ما قلت شيئا . وقال ابن بطال نحوه وزاد : انهم يريدون بذلك المباهلة في التثنية ، وليس ذلك كذبا . وقال كثير من المفسرين في قوله تعالى (هل أتى على الانسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا) والمراد بالذكر هنا القدرة والشرع أى كان موجودا ، ولكن لم يكن له قدر يذكر به ، إما وهو مصور من طين على قول من قال المراد به آدم أو في بطن أمه على قول من قال انه المراد به الجنس

۱۱۸ - باب رفع اليمر إلى السماء ، وقوله تعالى (ألا ينظرون إلى الإبل كيف خلقت)

قال أيوب عن ابن أبي مليكة عن عائشة « رفع النبي ﷺ رأسه إلى السماء »

۶۲۱۴ - حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث من عقيل من ابن شهاب قال سمعت أبا سلمة بن

عبد الرحمن بقول « أخبرني جابر بن عبد الله أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : «مَنْ قَرَعَ عَلَى الرَّحَى ، فَبَيْنَا أَنَا أَمْشِي سَمْتُ صَوْتًا مِنَ السَّمَاءِ ، فَرَفَعْتُ بَصَرِي إِلَى السَّمَاءِ فَذَا لِلَّهِ الْقُدْرَةُ جَاءَنِي بِحِوَاءٍ قَاعِدٌ عَلَى كُرْسَى بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ »

٢٢١٥ - **عَدْنَانُ** ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ أَخْبَرَنِي شَرِيكٌ عَنْ كُرَيْبٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : بَتٌ فِي بَيْتِ مَيْمُونَةَ وَهِيَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، فَلَمَّا كَانَ ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرُ أَوْ بَعْضُهُ قَعَدَ يَنْظُرُ إِلَى السَّمَاءِ فَقَرَأَ (إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَخِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِّأُولَى الْأَلْبَابِ) « **قَوْلُهُ** (بَابُ رَفْعِ الْبَصَرِ إِلَى السَّمَاءِ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى (أَمَّا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ) كَذَا لَا يَذَرُ ، وَذَاذِ الْأَصْبِلِ وَغَيْرِهِ (وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ) وَهَذَا الْقَدْرُ هُوَ الْمُرَادُ مِنَ التَّرْجُمَةِ ، وَكَأَنَّ الْمُنْصِفَ أَشَارَ إِلَى مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنْ ذَلِكَ . وَقَالَ ابْنُ التَّيْمِيَّةِ : غَرَضُ الْبُخَارِيِّ الرَّدُّ عَلَى مَنْ كَرِهَ أَنْ يَرْفَعَ بَصَرَهُ إِلَى السَّمَاءِ كَمَا أَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ وَعَنْ عَطَاءِ السُّلَمِيِّ أَنَّهُ مَكَثَ أَرْبَعِينَ سَنَةً لَا يَنْظُرُ إِلَى السَّمَاءِ تَخَشُّعًا . نَعَمْ صَحَّ النَّهْيُ عَنْ رَفْعِ الْبَصَرِ إِلَى السَّمَاءِ فِي حَالَةِ الصَّلَاةِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي الصَّلَاةِ عَنْ أَنَسٍ رَفَعَهُ وَمَا بَالَ أَقْوَامٌ يَرْمُقُونَ أَبْصَارَهُمْ إِلَى السَّمَاءِ فِي صَلَاتِهِمْ فَاشْتَدَّ قَوْلُهُ فِي ذَلِكَ حَتَّى قَالَ : لَيَنْتَهِنَ عَنْ ذَلِكَ أَوْ لَيَتَخَفَتُنْ أَبْصَارُهُمْ ، وَلِمُسْلِمٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ نَحْوَهُ ، وَلِابْنِ مَاجَةَ عَنْ ابْنِ عَرَفَةَ نَحْوَهُ وَقَالَ (أَنْ تَلْتَمِعَ ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ . وَحَاصِلُ طَرِيقِ الْجَمْعِ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ أَنَّ النَّهْيَ خَاصٌّ بِحَالَةِ الصَّلَاةِ ، وَقَدْ تَكَلَّمَ أَهْلُ التَّفْسِيرِ فِي تَحْصِيصِ الْأَجْلِ بِالذِّكْرِ دُونَ غَيْرِهِا مِنَ الدُّوَابِّ بِأَشْيَاءٍ امْتَاذَتْ بِهِ ، وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ اسْمُ السَّحَابِ ، فَإِنْ ثَبَتَ فَنَاسَبَتْهَا السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ ظَاهِرًا ، فَكُنَاثُهُ ذِكْرُ شَيْئَيْنِ مِنَ الْآفَاقِ الْمَعْلُومَيْنِ وَشَيْئَيْنِ مِنَ الْآفَاقِ السَّغُورِ فِي كُلِّ مَنَاهَا مَا يَتَّبَعُ بِهِ مَنْ وَفَّقَهُ اللَّهُ تَعَالَى إِلَى الْحَقِّ . **قَوْلُهُ** (وَقَالَ أَيُّوبُ) هُوَ السَّخْتِيَانِيُّ (عَنْ ابْنِ أَبِي مَلِيكَةَ عَنْ عَائِشَةَ : رَفَعَ النَّبِيُّ ﷺ رَأْسَهُ إِلَى السَّمَاءِ) ، وَقَعَ هَذَا التَّعْلِيْقُ لَا يَذَرُ عَنْ الْمُسْتَعْمَلِ وَالْكَشْمَفِيِّ فَقَطْ وَسَقَطَ الْبَاقِيْنَ ، وَهُوَ طَرَفٌ مِنْ حَدِيثٍ أَوَّلُهُ « مَاتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتِي وَيَوْمِي وَبَيْنَ سَحْرَى وَغَمْرَى » الْحَدِيثُ وَفِيهِ « فَرَفَعَ بَصَرَهُ إِلَى السَّمَاءِ وَقَالَ : الرَّفِيقُ الْأَعْلَى » أَخْرَجَهُ هَكَذَا أَحْمَدُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَيُّوبَ ، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَّانَ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ لِلْمُنْصِفِ فِي الرَّوَاةِ النَّبَوِيَّةِ مِنْ طَرِيقِ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ بِتَابِعِهِ لَكِنْ فِيهِ وَفَرَفَعَ رَأْسَهُ إِلَى السَّمَاءِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ شَرْحُهُ مُسْتَوْفًى هُنَاكَ . ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ جَابِرٍ فِي قِرَةِ الرَّحَى وَالْغَرَضُ مِنْهُ قَوْلُهُ « فَرَفَعْتُ بَصَرِي إِلَى السَّمَاءِ » وَقَدْ تَقَدَّمَ شَرْحُهُ فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ ، وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ « بَتٌ فِي بَيْتِ مَيْمُونَةَ » وَالْغَرَضُ مِنْهُ قَوْلُهُ « فَتَنَظَّرُ إِلَى السَّمَاءِ » وَقَدْ تَقَدَّمَ بِتَابِعِهِ مَشْرُوحًا فِي « بَابِ التَّهَجُّدِ » فِي أَوَاخِرِ كِتَابِ الصَّلَاةِ وَفِي الْبَابِ حَدِيثُ أَبِي مُوسَى « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَثِيرًا مَا يَرْفَعُ بَصَرَهُ إِلَى السَّمَاءِ » الْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، وَحَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا جَلَسَ يَتَحَدَّثُ بِكَثْرَةٍ أَنْ يَرْفَعَ بَصَرَهُ إِلَى السَّمَاءِ » أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ . وَحَاصِلُ طَرِيقِ الْجَمْعِ أَنَّ النَّهْيَ خَاصٌّ بِحَالَةِ الصَّلَاةِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ

٦٢١٦ - **حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا بِمَجِيٍّ عَنْ عُمَانَ بْنِ غِيَاثٍ حَدَّثَنَا أَبُو عُمَانَ عَنْ أَبِي مُوسَى أَنَّهُ كَانَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَاطِطٍ مِنْ حِطَّانِ الْمَدِينَةِ وَفِي يَدِ النَّبِيِّ ﷺ عُودٌ يُضْرَبُ بِهِ بَيْنَ الْمَاءِ وَالطَّيْنِ ، فَجَاءَ رَجُلٌ يَسْتَفْتِيهِ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ أَفْتَحْ لَهُ وَبَشِّرْهُ بِالْجَنَّةِ . فَذَهَبَتْ ، فَذَا أَبُو بَكْرٍ ، فَفَتَحَتْ لَهُ وَبَشِّرَتْهُ بِالْجَنَّةِ . ثُمَّ اسْتَفْتِيَ رَجُلٌ آخَرَ ، قَالَ : أَفْتَحْ لَهُ وَبَشِّرْهُ بِالْجَنَّةِ . فَذَا عُمَرُ ، فَفَتَحَتْ لَهُ وَبَشِّرَتْهُ بِالْجَنَّةِ . ثُمَّ اسْتَفْتِيَ رَجُلٌ آخَرَ - وَكَانَ مُتَكِنًا فَجَلَسَ - قَالَ : أَفْتَحْ ، وَبَشِّرْهُ بِالْجَنَّةِ عَلَى بَلْوَى تُصِيبُهُ - أَوْ تَسْكُونُ - فَذَهَبَتْ فَذَا عُمَانُ ، فَفَتَحَتْ لَهُ ، وَبَشِّرَتْهُ بِالْجَنَّةِ ، فَأَخْبَرْتُهُ بِالَّذِي قَالَ ، قَالَ : اللَّهُ الْمُسْتَعَانُ .

قوله (باب من نكحت العود في الماء والطين) التثنية بالثون والمثناة الضرب المؤثر ، ذكر فيه حديث أبي موسى في قصة القف وقد تقدم شرحه في المناقب وهو ظاهر فيما ترجم له ، وأورده هنا بلفظ عود يضرب به بين الماء والطين ، وفي رواية الكشميني في الماء والطين وأورده بلفظ «ينكح» في مناقب أبي بكر الصديق ، وعثمان بن غياث المذكور في السند بكسر الهمزة المعجمة ثم تحتانية خفيفة وآخره مثناة ، وحكى الكرماني أنه وقع في بعض النسخ بجي بن عثمان وهو غلط ، قال ابن بطال : من عادة العرب إمساك العصا والاعتناء عليها عند الكلام وغيره وقد عاب ذلك عليهم بعض من يتعصب للعجم ، وفي استعمال النبي ﷺ له الحجة البالغة ، وكان المراد بالعود هنا المضمرة التي كان النبي ﷺ يتوكأ عليها وليس مصرحا به في هذا الحديث . قلت : وفقه الترجمة أن ذلك لا يعد من العبث المذموم لأن ذلك إنما يقع من العاقل عند التفكير في الشيء ثم لا يستعمله فيما لا يضر فأيده فيه ، بخلاف من يتفكر وفي يده سكين فيستعملها في خشبة تكون في البناء الذي قيمه (١) فسادا ، فذاك هو العبث المذموم

١٢٠ - باب الرجل ينكح الشيء بيده في الأرض

٦٢١٧ - **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ سُلَيْمَانَ وَمَنْصُورٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُهْدَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الشَّكْمِيِّ «عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي جَنَازَةٍ ، فَجَلَّ يَنْكَحُ الْأَرْضَ بَعْدَهُ ، فَقَالَ : لَيْسَ مِنْكُمْ مَنْ أَحْدَ إِلَّا وَقَدْ فُرِغَ مِنْ مَقَمِّهِ مِنَ الْجَنَّةِ وَالْفَارِ . فَقَالُوا : أَفَلَا تَنْكَحُ ؟ قَالَ : أَعْمَلُوا فَكُلُّ مَيْسَرٍ (فَأَمَّا مَنْ أَهْلَى وَاتَّقَى) الْآيَةُ »

قوله (باب الرجل ينكح الشيء بيده في الأرض) ذكر فيه حديث علي بن أبي طالب «اعملوا فكل ميسر لما خلق له ، وسيأتي شرحه في كتاب القدر ، ومضى الحديث بأنهم من هذا السياق في تفسير سورة الليل ، والفرض منه قوله «ينكح في الأرض بعد» وقوله في السند «شعبة عن سليمان ، هو الأعشى ومنصور هو

(١) قال مصحح طه بولاق : انظر ما مرجه الضمير وأما ، ولما وجد يانها في بعض النسخ بين قوله فيها وقوله بعده فسادا

ابن المتمر ، وقد أخرجه الاسماعيل عن عمران بن موسى عن محمد بن بشار شيخ البخارى فيه فقال « عن الامش ، ودعل السكرانى حيث زعم ان سليمان هو التيمى »

١٢١ - باب التكبير والتسبيح عند التعجب

٦٢١٨ - **حدثنا** أبو اليان أخبرنا شعيب عن الزهري حدثني هند بنت الحارث « أن أم سلمة رضي الله عنها قالت : استبقت النبي ﷺ فقال : سبحان الله ، ماذا أنزل من الخزان وماذا أنزل من الفتن ، من يوقظ صواحِب الحجر - يريد به أزواجه - حتى يصلين . رب كاسية في الدنيا عارية في الآخرة » وقال ابن أبي ثور عن ابن عباس « عن عمر قال : قلت للنبي ﷺ : طلقت نساءك ؟ قال : لا . قلت : الله أكبر »

٦٢١٩ - **حدثنا** أبو اليان أخبرنا شعيب عن الزهري ع . وحدثنا اسماعيل قال حدثني أخى عن سليمان عن محمد بن أبي عتيق عن ابن شهاب عن علي بن الحسين « أن صفية بنت حيي زوج النبي ﷺ أخبرته أنها جاءت رسول الله ﷺ تزوره - وهو متكئ في المسجد في النشر القوارب من رمضان - فتحدثت هذه ساعة من العشاء ، ثم قامت فتقَّبَ قدامَها النبي ﷺ يقلبها ، حتى إذا بلغت باب المسجد الذي عند مسكن أم سلمة زوج النبي ﷺ سرَّ بهما رجلان من الأنصار فسلموا على رسول الله ﷺ ثم تقدَّا ، فقال لهما رسول الله ﷺ : على رسلكما ، إنما هي صفية بنت حيي . قالوا : سبحان الله يا رسول الله ، وكبر عليهما ما قال ، قال : إن الشيطان يجري من ابن آدم مبالغ الدم ، وإنى خشيت أن يقذف في قلبكما »

قوله (باب التكبير والتسبيح عند التعجب) قال ابن بطال : التسبيح والتكبير معناه تعظيم الله وتزجيده من السوء ، واستعمال ذلك عند التعجب واستعظام الامر حسن ، وفيه تمرين اللسان على ذكر الله تعالى ، وهذا توجيه جيد ، كأن البخارى روى الى الرد على من منع من ذلك . وذكر المصنف فيه حديث صفية بنت حيي في قصة الرجلين الذين قال لهما رسول الله ﷺ « على رسلكما إنها صفية » ، فقالا : سبحان الله ، أوردته من طريق شعيب ابن أبي حرة ومن طريق ابن أبي عتيق ، وساقه على لفظ ابن أبي عتيق ، وقد تقدم شرحه في الاحتكاف ، وقوله « النشر القوارب » بالفتن المعجمة ثم الموحدة المراد بها هنا البراق ، وقد تطلق أيضا على المواشى وعو من الاضداد ، وهو مطابق لما ترجم له لان الظاهر أن مرادهما بقولها « سبحان الله » التعجب من القول المذكور بقرينة قوله « وكبر عليهما ، أى عظم وشق . وقوله « يقذف في قلبكما » كذا هنا بحذف المفعول ، وقد سبق في الاحتكاف بلفظ « في قلبكما سرا » وحديث أم سلمة « استبقت النبي ﷺ فقال : ماذا أنزل من الفتن ، وقد تقدم بعض شرحه في العلم . وتأتى بقرينة في الفتن ، وقوله من الخزان قيل عبر بها عن الرحمة كقوله وخزائن رحمة ربي ، كما عبر بالفتن عن العذاب لانها أسباب مؤدية اليه ، والمراد بالخزان علاء بما يفتح على أمة من الاموال بالذات من البلاد التي يفتحونها

وإن الفتن تنشأ عن ذلك ، فهو من جملة ما أخبر به عما وقع قبل وقوعه . وقد أمرض له البيهقي في دلائل النبوة ، : قوله (وقال ابن أبي نور) هو عبيد الله بن عبد الله فذكر حديث عمر بن الخطاب قال : أطاقت لساك ؟ قال : لا . قلت : الله أكبر ، وهو طرف من حديث طرير تقدم موصولا في كتاب العلم ، وتقدم شرحه في كتاب النكاح ، وقد وردت عدة أحاديث صحيحة في قول : سبحان الله ، عند التعجب كحديث أبي هريرة : لعنني النبي ﷺ وأنا جنب ، وفيه فقال : سبحان الله ، إن المؤمن لا ينجس ، ومتفق عليه . وحديث عائشة : أن امرأة سألت النبي ﷺ عن عملها من المحيض ، وفيه : قال تطهرى بها ، قالت : كيف ؟ قال : سبحان الله ، الحديث متفق عليه . وعند مسلم من حديث عمران بن حصين في قصة المرأة التي نذرت أن تنحر ناقة النبي ﷺ ، فقال سبحان الله بعدما جربتها ، وكلاهما من قول النبي ﷺ . وفي الصحيحين أيضا من قول جماعة من الصحابة كحديث عبد الله بن سلام لما قيل له إنك من أهل الجنة قال : سبحان الله . ما ينبغي لأحد أن يقول ما لا يعلم . (تنبيه) : وقع في حديث صفية في رواية غير أبي ذر مؤخرًا آخر هذا الباب والمحط فيه سهل ، ووقع في شرح ابن بطلال إيراد حديث صفية المذكور عقب حديث علي في الباب الذي قبله متصلا به ، ثم استشكل مطابقتها للترجمة وقال : سألت المهلب عنه فقال إنما أورده لحديث علي حيث قال فيه : ليس منكم أحد إلا وقد فرغ من مقعده من الجنة والنار ، فقواه بحديث أم سلمة ، أشار إلى أن أقوى أسباب النار الفتن والعصية فيها والتنازل على المال وما يفتح من الخواص له . ولم أقف في شيء من نسخ البخاري على وفق ما نقل ابن بطلال ، وإنما وقع حديث أم سلمة في باب التصحيح والتكبير للتعجب وهو ظاهر فيما ترجم له مستغن عن التكاثر ، والمجرب المذكور لا يفيد مطابقة الحديث للترجمة ، وإنما هو مطابق لحديث الترجمة فيما لا يتعلق بالترجمة

١٢٢ - باب النهي عن الخذف

٦٢٢٠ - **حدثنا** آدم **حدثنا** شعبه عن قتادة قال سمعتُ عتبة بنَ صُهَيْبانَ الأزدِيَّ يُحَدِّثُ عن عبدِ الله بنِ مَنفُلٍ المزَنِيِّ قال : نهى النبي ﷺ عن الخذفِ وقال : إنه لا يقتلُ الصيدَ ولا يَنْصَحُ العدُوَّ ، وإنه يَفْقَهُ العَيْنَ وَيَكْثُرُ السِّنُّ »

قوله (باب النهي عن الخذف) بفتح المعجمة وسكون الدال المهملة بعدها قاف ، تقدم بيانه وشرح الحديث في كتاب الصيد والذبائح

١٢٣ - باب الحديث للمعاطس

٦٢٢١ - **حدثنا** محمد بن كثير **حدثنا** سفيان **حدثنا** سليمان عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : عطس رجلان عند النبي ﷺ فشمت أحدهما ولم يشمت الآخر ، فقيل له ، فقال : هذا حمد الله ، وهذا لم يحمد الله

قوله (باب الحمد للعاطس) أى مشروعيته . وظاهر الحديث يقتضى وجوبه بثبوت الأمر الصريح به ، ولكن نقل النووي الاتفاق على استحبابه ، وأما لفظه فنقل ابن بطال وغيره من طائفة أنه لا يزيد على الحمد فى كافى حديث أبى هريرة الآتى بعد بابين ، وعن طائفة يقول الحمد لله على كل حال . قال وقد جاء النهى عن ابن عمر وقال فيه : هكذا علمنا رسول الله ﷺ ، أخرجه البراء والطبرانى ، وأصله عند الترمذى وعند الطبرانى من حديث أبى مالك الأشجري رحمه ، إذا عطس أحدكم فليقل الحمد لله على كل حال ، ومثله عند أبى داود من حديث أبى هريرة كما سياتى التنبيه عليه ، وللنسائى من حديث على رحمه ، يقول العاطس الحمد لله على كل حال ، ولابن السنى من حديث أبى أيوب مثله ، وللحمد والنسائى من حديث سالم بن عيينة رحمه ، إذا عطس أحدكم فليقل الحمد لله على كل حال ، أو الحمد لله رب العالمين ، وعن طائفة ، يقول الحمد لله رب العالمين . قلت : ورد ذلك فى حديث لابن مسعود أخرجه المصنف فى «الادب المفرد» والطبرانى ، وورد الجمع بين القفظين فمفنده فى «الادب المفرد» عن على قال : من قال عند عطسة سمعها : الحمد لله رب العالمين على كل حال ما كان لم يجد وجع العرس ولا الاذن أبداً ، وهذا موقف وجهه ثقات ، ومثله لا يقال من قبل الراى فله حكم الرفع ، وقد أخرجه الطبرانى من وجه آخر عن على مرفوعاً بلفظه : من بادر العاطس بالحمد عوفى من وجع الخساعة ولم يشتك ضره أبداً ، وسنده ضعيف ، وللمصنف أيضاً فى «الادب المفرد» والطبرانى بسند لا بأس به عن ابن عباس قال : إذا عطس الرجل فقال : الحمد لله قال الملك : رب العالمين ، فإن قال رب العالمين قال الملك : يرحمك الله ، وعن طائفة ما زاد من الثناء فيما يتعلق بالحمد كان حسناً ، فقد أخرج أبو جعفر الطبرانى فى «التنزيه» بسند لا بأس به عن أم سلة قالت : عطس رجل عند النبى ﷺ فقال : الحمد لله ، فقال له النبى ﷺ يرحمك الله . وعطس آخر فقال : الحمد لله رب العالمين حدا طيباً كثيراً مباركا فيه ، فقال : ارتفع هذا على هذا تسع عشرة درجة ، ويؤيده ما أخرجه الترمذى وغيره من حديث رفاعة بن رافع قال : صليت مع النبى ﷺ فعطست فقلت : الحمد لله حمداً طيباً مباركا فيه مباركا عليه كما يحب ربنا ويرضى ، فلما انصرف قال : من المحكم ؟ ثلاثاً . فقلت : أنا فقال : والذى نفسى بيده لقد ابتدوها بضعة وثلاثون ملكاً أيهم يصعبها ، وأخرجه الطبرانى وبين أن الصلاة المذكورة المغرب ، وسنده لا بأس به . وأصله فى صحيح البخارى لكن ليس فيه ذكر العاطس وإنما فيه : وكنا نصلى مع النبى ﷺ فلما رفع رأسه من الركعة قال : سمع الله لمن حمده ، فقال رجل وراءه ربنا لك الحمد الخ بنحوه ، وقد تقدم فى صفة الصلاة بشرحه . ولمسلم وغيره من حديث أنس : جاء رجل فدخل فى الصف وقد حفزه النفس فقال : الله أكبر ، الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركا فيه ، الحديث وفيه : لقد رأيت اثني عشر ملكاً يبتدونها أيهم يرفعها ، وأخرج الطبرانى وابن السنى من حديث عامر بن ربيعة نحوه بسند لا بأس به ، وأخرجه ابن السنى بسند ضعيف عن أبى رافع قال : كنت مع رسول الله ﷺ فعطس ، فغلى يدي ثم قام فقال شيئاً لم أفهمه ، فسألت فقال : أثنى جبريل فقال إذا أنت عطست فقل : الحمد لله لك الحمد له جلالة ، فإن الله عز وجل يقول : صدق عبيدى ثلاثاً مفضواً له ، وأما الثناء الخارج عن الحمد فورد فيه ما أخرجه البيهقى فى «الشعب» من طريق الضحاك بن قيس الشكرى قال : عطس رجل عند ابن عمر فقال : الحمد لله رب العالمين ، فقال ابن عمر لو تمتها : والسلام على رسول الله ﷺ ، وأخرجه من وجه آخر عن ابن عمر نحوه ، وبما رثته ما أخرجه الترمذى قال : عطس رجل فقال : الحمد لله والصلاة على

رسول الله ﷺ . فقال ابن عمر : الحمد لله والصلاة على رسول الله ، ولكن ليس هكذا علينا رسول الله ﷺ ، قال الترمذى : غريب لا نعرفه إلا من رواية زياد بن الربيع . قلت : وهو صدوق . قال البخارى : وفيه نظر . وقال ابن عدى : لا أرى به بأسا ورجح البيهقى ما تقدم على رواية زياد واه أعلم . ولا أصل لما اعتاده كثير من الناس من استحكال قراءة الفاتحة بعد قوله الحمد لله رب العالمين ، وكذا المدول من الحد إلى أشهد أن لا إله إلا الله أو تقديمها على الحمد فكروه ؛ وقد أخرج المصنف في « الأدب المفرد » بسند صحيح عن مجاهد « أن ابن عمر سمع ابنه عطس فقال أب ، فقال : وما أب ؟ أن الشيطان جعلها بين العطسة والحمد . وأخرجه ابن أبى شيبة بلفظ أش بدل أب . ونقل ابن بطلان عن الطبراني أن العاطس يتخير بين أن يقول الحمد لله أو يزيد رب العالمين أو على كل حال ، والذي يتحرر من الأدلة أن كل ذلك محمى ، لسكن ما كان أكثر ثناء أفضل بشرط أن يكون مأثورا . وقال النورى في « الأذكار » انتفى العلماء على أنه يستحب للعاطس أن يقول عقب عطاسه الحمد لله ، ولو قال الحمد لله رب العالمين لسكان أحسن ، فلو قال الحمد لله على كل حال كان أفضل ، كذا قال ، والأخبار التى ذكرتها تقتضى التعبير ثم الأولوية كما تقدم واه أعلم . قوله (حدثنا سفيان) هو الثورى وسليمان هو التميمي . قوله (عن أنس) فى رواية شعبة عن سليمان التميمي سمعت أنسا . قوله (عطس) بفتح الطاء فى الماضى وبكسرهما وضحا فى المضارع . قوله (رجلا) فى حديث أبى هريرة عند المصنف فى « الأدب المفرد » وصححه ابن حبان أخيه . قوله (فسمت) بالمعجمة والسرخسى بالمهمل ، ووقع فى رواية أحمد عن يحيى القطان عن سليمان التميمي « فسمت أو سميت ، بالشك فى المعجمة أو المهملة وهو عن التميمي ، قال الخليل وأبو عبيد وغيرهما : يقال بالمعجمة وبالمهملة ، وقال ابن الأنبارى كل داع بالخير سُميت بالمعجمة وبالمهمل ، والعرب تجعل الدين والسنة فى اللفظ الواحد بمعنى اه . وهذا ليس مطردا بل هو فى مواضع معدودة وقد جمعها شيخنا شمس الدين الشهرادى صاحب القاموس فى جزء لطيف . قال أبو عبيد : التميمي بالمعجمة أعلى وأكثر ، وقال جياض : هو كذلك للاكثر من أهل العربية وفى الرواية . وقال ثعلب : الاختيار أنه بالمهمل لأنه مأخوذ من سمت وهو التصد والطريق القويم . وأشار ابن دقيق العيد فى « شرح الامام ، الى ترجيحه ، وقال القزاز : التميمي التبريك والعرب تقول سمتة إذا دعا له بالبركة ، وسمت عليه إذا برك عليه . وفى الحديث فى قصة ترويح على بقاطمة « سمت عليهما ، إذا دعا لهما بالبركة . ونقل ابن التين عن أبى عبد الملك قال : التميمي بالمهمل أفصح وهو من سمت الأبل فى الرحى إذا جمعت ، فعناه على هذا جمع الله شمله . وتعبه بأن سمت الأبل إنما هو بالمعجمة وكذا قلله غير واحد أنه بالمعجمة فيكون معنى سمتة دعا له بأن يجمع شمله ، وقيل هو بالمعجمة من الشاة وهو فرح الشخص بما يسوء عدوه فكأنه دعا له أن لا يكون فى حال من يسمت به ، أو أنه إذا حمد الله أدخل على الفيضان ما يسوءه فسمت هو بالفيضان ، وقيل هو من الشوامت جمع شامة وهى القائمة ، يقال لا تترك الله شامة أى قائمة . وقال ابن العربى فى « شرح الترمذى ، تسلم أهل اللغة على اشتقاق اللفظين ولم يبينوا المعنى فيه وهو بديع ، وذلك أن العاطس ينحل كل عضو فى رأسه وما يتصل به من العنق ونحوه ، فكأنه إذا قيل له رحلك الله كان معناه أعطاه الله رحمة يرجع بها بذلك العضو إلى حاله قبل العطاس ويقيم على حاله من غير تغيير ، فإن كان التسميت بالمهمل فمتاه رجوع كل

حصول إلى سمته الذي كان هالية ، وإن كان بالمعجزة فعشاء صان الله شوامته أى قوائمه التى بها قوام بدنه عن خروجها عن الاعتدال ، قال : وشوامت كل شيء قوائمه التى بها قوامه ؛ فقوام الدابة بسلامة قوائمها التى ينفتح بها إذا سلبت ، وقوام الآدى بسلامة قوائمه التى بها قوامه وهى رأسه وما يتصل به من عنق وصدر أمه ملخصاً **قوله** (فقيل له) السائل عن ذلك هو العاطس الذى لم يحمده ، وقع كذلك فى حديث أبى هريرة المحدث إليه بلفظ « فأسأله الشريف » وكذا فى رواية شعبة الآتية بعد ما بين بلفظ « فقال الرجل : يا رسول الله شئت هذا ولم تشمتنى ، وهذا قد يهكر على ما فى حديث سهل بن سعد أن الشريف المذكور هو عاصم بن الطفيل فإنه كان كافراً ومات على كفره ، فيجد أن مخاطبة النبي ﷺ بقوله يا رسول الله ، ويحتمل أن يكون قالها غير معتق بل باعتبار ما مخاطبه المسلمون ، ويحتمل أن تكون القصة لعاصم بن الطفيل المذكور ، فى الصحابة عاصم بن الطفيل الأسلمى له ذكر فى الصحابة وحديث رواه عنه عبد الله بن بريدة الأسلمى «حدثنى عاصم بن الطفيل ، وفى الصحابة أيضاً عاصم بن الطفيل الأزدي ذكره وثيمة فى «كتاب الردة» وورد له مريئة فى النبي ﷺ ، فإن لم يكن فى سياق حديث سهل بن سعد ما يدل على أنه عاصم المشهور احتمل أن يكون أحد هذين . ثم راجعت «معجم الطبراني» فوجدت فى سياق حديث سهل بن سعد الدلالة الظاهرة على أنه عاصم بن الطفيل بن مالك بن جعفر بن كلاب الفارسي المشهور ، وكان قدم المدينة وجرى بينه وبين ثابت بن قيس بحضرة النبي ﷺ كلام «ثم عطس ابن أخيه فحمد فشتمه النبي ﷺ» ثم عطس عاصم فلم يحمده فلم يشتمه ، فسأله ، الحديث ، وفيه قصة غزوة هتر معونة وكان هو السبب فيها ، ومات عاصم بن الطفيل بعد ذلك كافراً فى قصة له مشهورة فى موته ذكرها ابن اسحق وغيره . **قوله** (هذا حمد الله وهذا لم يحمده) فى حديث أبى هريرة « أن هذا ذكر الله فذكرته ، وأنت نسيت الله فنسيتك » وقد تقدم أن النسيان يطلق ويراد به الترك . قال الحليعى : الحسكة فى مشروعية الحمد للعاطس أن العاطس يدفع الأذى من الدماغ الذى فيه قوة الفكر ، ومنه منشأ الأعصاب التى هى معدن الحس وبسلامته تسلم الأعضاء ، فيظهر بهذا أنها نعمة جليلة فتناسب أن تقابل بالحمد لله لما فيه من الإقرار لله بالحق والقدرة وإضافة الحق إليه لا إلى الطوائع أه . وهذا بعض ما ادعى ابن العربى أنه انفرد به فيحتمل أنه لم يطلع عليه ، وفى الحديث أن التشميت إنما يشرع لمن حمد الله ، قال ابن العربى : وهو مجمع عليه ، وسيأتى تقريره فى الباب الذى بعده ، وفيه جواز السؤال عن علة الحكم وبيانها للسائل ولا سيما إذا كان له فى ذلك متفعة ، وفيه أن العاطس إذا لم يحمده الله لا يلقن الحمد ليحمده فيشمت ، كذا استدل به بعضهم وفيه نظر ، وسيأتى البحث فيه بعد ثالث باب . ومن آداب العاطس أن يخفض بالعطس صوته ويرفعه بالحمد ، وأن يغطي وجهه لئلا يبدو من فيه أو أنه ما يؤذى جلسيه ، ولا يلوى عنقه بينما ولا شحالا لئلا يتضرر بذلك . قال ابن العربى : الحسكة فى خفض الصوت بالعطاس أن فى رفعه إزعاجاً للأعضاء ، وفى تغطية الوجه أنه لو بدر منه شيء أذى جلسيه ، ولو لوى عنقه صيانته لجلسيه لم يأمن من الألتواء ، وقد شاهدنا من وقع له ذلك . وقد أخرج أبو داود والترمذى بسند جيد عن أبى هريرة قال « قال النبي ﷺ إذا عطس وضع يده على فيه وخفض صوته » وله شاهد من حديث ابن عمر بنحوه عند الطبراني ، قال ابن دقيق القيوم : ومن فوائد التشميت تحصيل المودة والتأليف بين المسلمين ، وتأديب العاطس بسكر النفس عن الكبر ، والحمل على التواضع ، لما فى ذكر الرحمة من الإشعار بالذنب الذى لا يعزى عنه أكثر المكافين

١٢٤ - باب تشميت العاطس إذا حمد الله . فيه أبو هريرة

٦٢٢٢ - حدثنا سليمان بن حرب حدثنا شعبة عن الأعمش بن سَامٍ قال سمعت معاوية بن سُوَيْد ابن مقرن عن البراء رضى الله عنه قال : أمرنا النبي ﷺ بسبع ونهانا عن سبع . أمرنا بميادة المريض ، واتباع الجنائز ، وشميت العاطس ، وإجابة النداء ، ورد السلام ، ونهر المظلم ، وإبرار المقيم . ونهانا عن سبع . عن خاتم الذهب - أو قال عانة الذهب - وعن إيس الهربر ، والدباج ، والسفدس ، والميار .

قوله (باب تشميت العاطس إذا حمد الله) أى مشروعية التشميت بالشرط المذكور ولم يعين الحكم ، وقد ثبت الأمر بذلك كافي حديث الباب ، قال ابن دقيق العيد : ظاهر الأمر الوجوب ، ويؤيده قوله في حديث أبي هريرة الذي في الباب الذى يليه دلت على كل مسلم سماعه أن يشمته ، وفي حديث أبي هريرة عند مسلم دلت على أن المسلم سمع ، فذكر فيها د وإذا عطس لحمد الله فشمته ، والبخارى من وجه آخر عن أبي هريرة خمس يجب للمسلم على المسلم ، فذكر منها التشميت ، وهو عند مسلم أيضا . وفي حديث طائفة عند أحمد وأبي يعلى د إذا عطس أحدكم فليقل : الحمد لله ، وليقل من عنده : يرحمك الله ، ونحوه عند الطبرانى من حديث أبي مالك ، وقد أخذ بظاهرهما ابن مزين من المالكية ، وقال به جمهور أهل الظاهر ، وقال ابن أبي حمزة : قال جماعة من علاننا إنه فرض عين ، وقواه ابن القيم في حواشى السنن فقال : جاء بلفظ الوجوب الصريح ، ولفظ الحن ، الدال عليه ، ولفظ د على : الظاهرة فيه ، وبصيغة الأمر التى هى حقيقة فيه ، ويقول الصحابى د أمرنا رسول الله ﷺ ، قال : ولا ريب أن الفقهاء أثبتوا وجوب أشياء كثيرة بدون مجموع هذه الأشياء . وذهب آخرون الى أنه فرض كفاية إذا قام به البعض سقط عن الباقين ، ورجحه أبو الوليد بن رشد وأبو بكر بن العربى وقال به الحنفية وجمهور الحنابلة وذهب عبد الوهاب وجماعة من المالكية الى أنه مستحب ، ويجزئ الواحد عن الجماعة وهو قول الشافعية ، والراجح من حيث الدلائل القول الثانى ، والاحاديث الصحيحة الدالة على الوجوب لا تنافى كونه على الكفاية ، فإن الأمر بتشميت العاطس وإن ورد فى عموم المكلفين ففرض الكفاية يخاطب به الجميع على الأصح وبسقط بفعل البعض ، وأما من قال إنه فرض على مبهم فإنه بنافى كونه فرض عين . قوله (فيه أبو هريرة) يحتمل أن يريد به حديث أبي هريرة المذكور فى الباب الذى بعده ، ويحتمل أن يريد به حديث أبي هريرة الذى أوله د حتى المسلم على المسلم ست ، وقد أشرت إليه قبل وإن مسلدا أخرجه . ثم ذكر المصنف حديث البراء د أمرنا رسول الله ﷺ بسبع ، ونهانا عن سبع : أمرنا بميادة المريض ، واتباع الجنائز ، وشميت العاطس ، والحديث ، وقد تقدم شرح معظمه فى كتاب الإياس . قال ابن بطل : ليس فى حديث البراء التفصيل الذى فى الترجمة ، وإنما ظاهره أن كل عطاس يشمت على التميم ، قال : وإنما التفصيل فى حديث أبي هريرة الآتى قال : وكان ينفى له أن يذكره بلفظه فى هذا الباب ويذكر بعده حديث البراء ليدل على أن حديث البراء وإن كان ظاهره العموم لكن المراد به الخصوص ببعض العاطسين وهم الحامدون ، قال : وهذا من الأبواب التى أجملتها المنية عن تهذيبها . كذا قال . والواقع أن هذا المنوع لا يمتنع بهذه الترجمة بل قد أكتفى منه البخارى فى الصحيح ، فعلمنا نزعم بالتحديد

والتخصيص كما في حديث الباب من اطلاق أو تميم ، وبكتني من دليل التقييد والتخصيص بالإشارة إما لما وقع في بعض طرق الحديث الذي يورده أو في حديث آخر كما صنع في هذا الباب ، فإنه أشار بقوله : فيه أبو هريرة ، إلى ما ورد في حديثه من تقييد الأمر بتشميت العاطس ، بما إذا حمد ، وهذا أدق التصرفين ، ودل إكثاره من ذلك على أنه عن عمد منه لا أنه مات قبل تذييله ، بل عنه العلماء ذلك من دقيق فهمه وحسن تصرفه ، في إثبات الأئني على الأجل ثمنا للذمة وبمنا للعاطس على تتبع طرق الحديث ، إلى غير ذلك من الفوائد . وقد خص من عموم الأمر بتشميت العاطس جماعة : الاول من لم يحمد كما تقدم . وسياق في باب مفرد . الثاني الكافر فقد أخرج أبو داود وصححه الحاكم من حديث أبي موسى الأشعري قال : كانت اليهود يتعاطسون عند النبي ﷺ رجاء أن يقول يرحمكم الله فكان يقول يهديكم الله ويصلح بالكم . قال ابن دقيق العيد : إذا نظرنا إلى قول من قال من أهل الثقة أنت التشميت الدعاء بالخير دخول الكفار في عموم الأمر بالتشميت ، وإذا نظرنا إلى من خص التشमित بالرحمة لم يدخلوا قال : ولعل من خص التشमित بالدعاء بالرحمة بناء على الغالب لأنه تقييد لوضع اللفظ في القصة . قلت : وهذا البحث أنشاء من حيث القصة ، وأما من حيث الشرع لحديث أبي موسى دال على أنهم يدخلون في مطلق الأمر بالتشميت ، لكن لهم تشमित مخصوص وهو الدعاء لهم بالهداية وإصلاح البال وهو الشأن ولا مانع من ذلك ، بخلاف تشमित المسلمين فانهم أهل للدعاء بالرحمة بخلاف الكفار . الثالث الموكوم إذا تكرر منه العطاس فواد على الثلاث فإن ظاهر الأمر بالتشميت يشمل من عطس واحدة أو أكثر لكن أخرج البخاري في « الأدب المفرد » من طريق محمد بن عجلان عن سميد المقرئ عن أبي هريرة قال : يشمته واحدة وثنتين وثلاثا ، وما كان بعد ذلك فهو زكام . هكذا أخرجه موقوفاً من رواية سفيان بن عيينة عنه ، وأخرجه أبو داود من طريق يحيى القطان عن ابن عجلان كذلك ولفظه : شمت أخاك ، وأخرجه من رواية الليث عن ابن عجلان وقال فيه : لا أعلمه إلا رفعه إلى النبي ﷺ ، قال أبو داود : ورفعته موسى بن قيس عن ابن عجلان أيضا . وفي الموطأ عن عبد الله بن أبي بكر عن أبيه رفعة : أن عطس فشمته ، ثم إن عطس فشمته ، ثم إن عطس فقل أنك مذنوك ، قال ابن أبي بكر : لا أدرى بعد الثالثة أو الرابعة ، وهذا مرسل جيد . وأخرجه عبد الرزاق عن معمر عن عبد الله بن أبي بكر عن أبيه قال : فشمته ثلاثا ، فإذا كان بعد ذلك فهو زكام ، وأخرج ابن أبي شيبة من طريق عمرو بن العاص : شمتوه ثلاثا ، فإن زاد فهو داء يخرج من رأسه ، موقوف أيضا ، ومن طريق عبد الله بن الزبير : أن رجلا عطس عنده فشمته ثم عطس فقال له في الرابعة أنت مذنوك ، موقوف أيضا . ومن طريق عبد الله بن عمر مثله لكن قال : في الثالثة ، ومن طريق علي بن أبي طالب : شمته ما بينك وبينه ثلاث ، فإن زاد فهو ريح ، وأخرج عبد الرزاق عن معمر عن قتادة يشمت العاطس إذا تنابح عليه العطاس ثلاثا ، قال النوري في « الأذكار » : إذا تكرر العطاس متتابعاً فالسنة أن يشمته لكل مرة إلى أن يبلغ ثلاث مرات ، وروينا في صحيح مسلم وأبي داود والترمذي عن سلمة بن الأكوع أنه دسمع النبي ﷺ وعطس عنده رجل فقال له يرحمك الله ، ثم عطس أخرى فقال له رسول الله ﷺ : الرجل موكوم ، وهذا لفظ رواية مسلم ، وأما أبو داود والترمذي فقالا قال سلمة : عطس رجل عند النبي ﷺ وأنا شاهد فقال له رسول الله ﷺ : يرحمك الله ، ثم عطس الثانية أو الثالثة فقال رسول الله ﷺ : يرحمك الله ، هذا رجل موكوم ، أه كلامه ولفظه من نسخة عليا خطه بالسجاء عليه ، والذي نسبته إلى أبي داود والترمذي من لغة قوله ﷺ للعاطس يرحمك الله

ليس في شيء من نسخهما كما سألني ، فقد أخرجه أيضا أبو عوانة وأبو نعيم في مستخرجيهما والنسائي وابن ماجه والداري وأحمد وابن أبي شيبة وابن السني وأبو نعيم أيضا في « عمل اليوم والليلة » ، وابن حبان في صحيحه والبيهقي في « الشعب » ، كلهم من رواية عكرمة بن عمار عن إياس بن سلمة عن أبيه وهو الوجه الذي أخرجه منه مسلم وأنعطهم متفاوتة ، وليس عند أحد منهم إعادة يرحل الله في الحديث ، وكذلك ما نسب إلى أبي داود والترمذي أن عندهما « ثم عطس الثانية أو الثالثة » ، فيه نظر ، فإن لفظ أبي داود « أن رجلا عطس » ، والباقي مثل سياق مسلم سواء إلا أنه لم يقل أخرى ، ولفظ الترمذي مثل ما ذكره النووي إلى قوله « ثم عطس » ، فإنه ذكره بعده مثل أبي داود سواء ، وهذه رواية ابن المبارك عنده وأخرجه من رواية يحيى القطان فأحل به على رواية ابن المبارك فقال نحوه إلا أنه قال له في الثانية أنت مذكوم . وفي رواية شعبة قال يحيى القطان . وفي رواية عبد الرحمن بن مهدي قال له في الثالثة أنت مذكوم ، وهؤلاء الأربعة روه عن عكرمة بن عمار وأكثر الروايات المذكورة ليس فيها تعرض لثالثة ، ورجع الترمذي رواية من قال « في الثالثة » على رواية من قال « في الثانية » ، وقد وجدت الحديث من رواية يحيى القطان يوافق ما ذكره النووي ، وهو ما أخرجه قاسم بن أصبغ في مصنفه وابن عبد البر من طريقه قال حدثنا محمد بن عبد السلام حدثنا محمد بن بشار حدثنا يحيى القطان حدثنا عكرمة فذكره بلفظ « عطس رجل عند النبي ﷺ فشمته ، ثم عطس فشمته ، ثم عطس فقال له في الثالثة : أنت مذكوم » هكذا رأيت فيه « ثم عطس فشمته » ، وقد أخرجه الإمام أحمد عن يحيى القطان ولفظه « ثم عطس الثانية والثالثة فقال النبي ﷺ : الرجل مذكوم » ، وهذا اختلاف شديد في لفظ هذا الحديث . سكن الأكثر على ترك ذكر القشيمت بعد الأولى ، وأخرجه ابن ماجه من طريق وكيع عن عكرمة بلفظ آخر قال « يشمت العاطس ثلاثا ؛ فأزاد فهو مذكوم » ، وجعل الحديث كله من لفظ النبي ﷺ وأفاد تكرير القشيمت ، وهي رواية شاذة لخلافه جميع أصحاب عكرمة بن عمار في سياقه ؛ وأهل ذلك من عكرمة المذكور لما حدث به وكيعا فإن في حفظه مقالا ، فإن كانت محفوظة فهو شاهد قوي لحديث أبي هريرة ، ويستفاد منه مشروعية قشيمت العاطس ما لم يزد على ثلاث إذا حمد الله سواء تنسابع عطاسه أم لا ، فهو تنابع ولم يحمد لغلبة العطاس عليه ثم كرر الحمد بعدد العطاس فهل يشمت بعدد الحمد ؟ فيه نظر . وظاهر الخبر نعم . وقد أخرج أبو يعلى وابن السني من وجه آخر عن أبي هريرة النبي عن القشيمت بعد ثلاث : ولفظه « إذا عطس أحدكم فليشمته جليسه » ، فإن زاد على ثلاث فهو مذكوم ، ولا يشمت به بعد ثلاث ، قال النووي : فيه رجل لم اتحقق حاله ، وباقي إسناده صحيح . قلت : الرجل المذكور هو سليمان بن أبي داود الحراني ، والحديث عندهما من رواية محمد بن سليمان عن أبيه ، ومحمد موقوف وأبوه يقال له الحراني ضعيف ، قال فيه النسائي : ليس بثقة ولا مأمون . قال النووي : وأما الذي رواه في سنن أبي داود والترمذي عن عبيد بن رفاعه الصحابي قال « قال رسول الله ﷺ : يشمت العاطس ثلاثا ، فإن زاد فإن شئت فشمته وإن شئت فلا » فهو حديث ضعيف قال فيه الترمذي : هذا حديث غريب ، وإسناده مجهول . قلت : إطلافة عليه الضعف ليس بمجيد ، إذ لا يلزم من الغرابة الضعف ، وأما وصف الترمذي إسناده بكونه مجهولا فلم يرد جميع رجال الاسناد فإن معظمهم موقعون ، وإنما وقع في روايته تغيير اسم بعض رواة وإهام اثنين منهم ، وذلك أن أبا داود والترمذي أخرجاه معا من طريق عبد السلام بن حرب عن يزيد بن عبد الرحمن ، ثم اختلفا : فاما رواية أبي داود ففيها عن يحيى بن اسحاق بن أبي طلحة عن أمه حميدة .

هبيدة - بنت عبيد بن رفاعة عن أبيها ، وهذا إسناد حسن ، والحديث مع ذلك مرسل كما سأبينه ، وعبد السلام بن حرب من رجال الصحيح ، ويزيد هو أبو خالد الدالائي وهو صدوق في حفظه شيء ، ويحيى بن اسحاق وثقه يحيى بن معين وأمه حميدة روى عنها أيضا زوجها يحيى بن أبي طلحة ، وذكرها ابن حبان في ثقات التابعين ، وأبوها عبيد بن رفاعة ذكره في الصحابة لكونه ولد في عهد النبي ﷺ وله رؤية ، قاله ابن السكن ، قال : ولم يصح سماعه . وقال البغوي : روايته مرسله وحديثه عن أبيه عند الترمذي والنسائي وغيرهما ، وأما رواية الترمذي ففيها عن عمر بن إسحاق بن أبي طلحة عن أمه عن أبيها كذا سماه عمر ولم يسم أمه ولا أباه ، وكأنه لم يجمع النظر فن ثم قال أنه إسناد مجهول وقد تبين أنه ليس بمجهول ، وإن العوالم يحيى بن اسحق لا عمر ، فقد أخرجه الحسن بن سفيان وابن السلق وأبو نعم وغيرهم من طريق عبد السلام بن حرب فقالوا يحيى بن اسحق ، وقالوا : حميدة بغير شك وهو المصنف ، وقال ابن العربي هذا الحديث وإن كان فيه مجهول لكن يستحب العمل به لأنه دعاء بخير وصلة وتودد لجليل ، قالوا : العمل به والله أعلم . وقال ابن عبد البر : دل حديث عبيد بن رفاعة على أنه يشمت ثلاثا ويقال أنت مزكوم بعد ذلك ، وهي زيادة يجب قبولها فالعمل بها أولى . ثم حكى النووي عن ابن العربي أن العلماء اختلفوا هل يقول لمن تتابع عطاسه أنت مزكوم في الثانية أو الثالثة أو الرابعة ؟ على أقوال ، والصحيح في الثالثة قال : ومعناه أنك لست ممن يشمت بعدا لأن الذي بك مرض وليس من العطاس المحمود الناشئ عن خفة البدن كما سيأتي تقريره في الباب الذي يليه ، قال : فإن قيل فإذا كان مرضا فينبغي أن يشمت بطريق الأولى لأنه أخرج إلى الدماء من غيره ، قلنا نعم لكن يدعى له بداء يلائمه لا بالدعاء المشروع للعاطس بل من جنس دعاء المسلم للمسلم بالعارفة ، وذكر ابن دقيق العيد عن بعض الشافعية أنه قال : يكرر التشميت إذا تكرر العطاس إلا أن يعرف أنه مزكوم فيدعو له بالشفاء ، قال : وتقريره أن الدعوم بفتح التكرار إلا في موضع العلة وهو : لو كأم ، قال وعند هذا يسقط الأمر بالتشميت عند العلم بالزكامة لأن التعليل به يقتضي أن لا يشمت من علم أن به زكامة أصلا ، ونعقبه بأنه المذكور هو العلة دون التعليل وليس المعلل هو مطلق الترك ليعلم الحكم عليه بدعوم علته ، بل المائل ذو التردد بعد التكرار ، فكأنه قبل لا يلزم تكرار التشميت لأنه مزكوم ، قال ويتأيد بمناسبة المشقة الناشئة عن التكرار . الرابع عن يخص من دعوم العاطسين من يسكره التشميت ، قال ابن دقيق العيد : ذهب بعض أهل العلم إلى أن من عرف من حاله أنه يسكره التشميت أنه لا يشمت لإجلال التشميت أن يؤهل له من يسكره . فإن قيل : كيف يترك السنة لذلك ؟ قلنا : هي سنة لمن أحبها ، فأما من كرهها ورغب عنها فلا . قال : ويظهر ذلك في السلام والبيعة . قال ابن دقيق العيد : والذي عندي أنه لا يمنع من ذلك إلا من خاف منه ضررا ، فأما غيره فيشمت امتثالا للأمر ومناقضة للتكبر في مراده وكسرا لسورته في ذلك ، وهو أولى من إجلال التشميت . قلت : ويؤيده أن لفظ التشميت دعاء بالرحمة فهو يناسب المسلم كأنما من كان والله أعلم . الخامسة قال ابن دقيق العيد يستثنى أيضا من عطاس والامام بخطب ، فإنه يتعارض الأمر بتشميت من سبب العطاس والأمر بالإصاات أن سبب الخطب ، والزاجح الإصاات لا يمكن تدارك التشميت بعد فراخ الخطب ولا سيما إن قيل بتدريج الكلام والامام بخطب . ودلي هذا قول يتهين تأخير التشميت حتى يفرغ الخطب أو يشرح له التشميت بالإشارة ؟ لو كان العطاس الخطب لحمد واستمر في شطبه فالحكم كذلك والله حمد فونف قائلا يشمت فلا يمنع أن يشرح تشديده . السادس عن يمكن أن يستثنى من كان عند عطاسه في حالة

يتمتع عليه فيها ذكر الله ، كما اذا كان على الخلاه أو في الجماعة فيؤخر ثم يحمد الله فيشمت ، فلو خاف الخمد في تلك الحالة هل يستحق التشميت ؟ فيه نظر

١٢٥ - باب ما يستحب من العطاس ، وما يكره من الثناوب

٦٢٢٣ - حدثنا آدم بن أبي إياس حدثنا ابن أبي ذئب حدثنا سعيد المقبري عن أبيه عن ابن هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : إن الله يحب العطاس ويكره الثناوب ، فإذا عطس أحدكم فليقل : « حق » على كل مسلم سمعه أن يشمته . وأما الثناوب فإما هو من الشيطان ، فليكره ما استطاع ، فإذا قال : « هاهنا ضحكك منه الشيطان »

قوله (باب ما يستحب من العطاس ، وما يكره من الثناوب) قال الخطابي : معنى المحبة والكرهية فهما منصرف الى سبهما ، وذلك أن العطاس يكون من خفة البدن وانفتاح المسام وعدم الغاية في الشيع وهو بخلاف الثناوب فإنه يكون من علة امتلاء البدن ونقله بما يسكون ناشئا عن كثرة الأكل والتخليط فيه ، والاول يستدعي النشاط للعبادة والثاني على عكسه . **قوله** (سعيد المقبري عن أبيه عن ابن هريرة) هكذا قال آدم بن أبي إياس عن ابن أبي ذئب ، وقابله عامر بن علي كاسياني بعد باب ، والحجاج بن محمد عند النسائي وأبو داود الطيالسي ويزيد بن هارون عند الترمذي وابن أبي قديك عند الاسماعيل وأبو عامر العقدي عند الحاكم كلهم عن ابن أبي ذئب ، وخالفهم القاسم بن يزيد عند النسائي فلم يقل فيه « عن أبيه » ، وكذا ذكره أبو نعيم من طريق الطيالسي . وكذلك أخرجه النسائي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم من رواية محمد بن عجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة ولم يقل « عن أبيه » ورجح الترمذي رواية من قال « عن أبيه » وهو المتمدن . **قوله** (إن الله يحب العطاس) يعني الذي لا ينشأ عن زكام . لأنه المأمور فيه بالتحميد والتشميت ، ويحتمل التحميم في نوعي العطاس والتفصيل في التشميت خاصة ، وقد ورد ما يخص بعض أحوال العاطسين . فأخرج الترمذي من طريق أبي اليعقوب عن عدي بن ثابت عن أبيه عن جده رفعه قال : « العطاس والنعاس والثناوب في الصلاة من الشيطان » وسنده ضعيف ، وله شاهد عن ابن مسعود في الطبراني لكن لم يذكر النعاس ، وهو موقوف وسنده ضعيف أيضا . قال شيخنا في « شرح الترمذي » لا يمرض هذا حديث أبي هريرة يعني حديث الباب في محبة العطاس وكرهية الثناوب لكونه مقيدا بحال الصلاة فقصد ينسب الشيطان في حصول العطاس للصلى ليشغله عن صلاته ، وقد يقال إن العطاس إنما لم يوصف بكونه مكروها في الصلاة لأنه لا يمكن رده بخلاف الثناوب ؛ ولذلك جاء في الثناوب كاسياني بعد « فليكره ما استطاع » ولم يأت ذلك في العطاس . وأخرج ابن أبي شيبة عن أبي هريرة وإن الله يكره الثناوب ويحب العطاس في الصلاة ، وهذا يمرض حديث جده عدي وفي سنده ضعف أيضا وهو موقوف والله أعلم . وبما يستحب للعاطس أن لا يبالغ في إخراج العطسة فقد ذكر عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال « سبع من الشبهات » فذكر منها شدة العطاس . **قوله** (حق على كل مسلم سمعه أن يشمته) استدلة على استحباب مبادرة العاطس بالتحميد ، ونقل ابن دقيق العيد عن بعض العلماء أنه ينبغي أن يتأني في حقه حتى يسكن ولا يعاجله بالتحميت ، قال وهذا فيه غفلة عن شرط

الشميت وهو توقفه على حد العاطس . وأخرج البخاري في « الادب المفرد » عن مكحول الازدى « كنت الى جنب ابن عمر فطس رجل من ناحية المسجد فقال ابن عمر يرحمك الله ان كنت حدثت الله ، واستدل به على أن الشميت إنما يشرع لمن سمع العاطس وسمع حده ، فلو سمع من يشمت غيره ولم يسمع هو عطاسه ولا حده هل يشرع له تسميته ؟ سألني قريبا . **قوله** (وأما الثاقوب) سألني شرحه بعد ما بين

١٢٦ - باب إذا عطس كيف يُشمت ؟

٦٢٢٤ - **حدثنا** مالك بن اسماعيل **حدثنا** عبد العزيز بن أبي سلمة **أخبرنا** عبد الله بن دينار عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي **ﷺ** قال : إذا عطس أحدكم فليقل الحمد لله ، وليقل له أخوه أو صاحبه - يرحمك الله ، فإذا قال له يرحمك الله ، فليقل : يهديكم الله ويصلح بالكم ،

قوله (باب إذا عطس كيف يشمت) ؟ بضم أوله وتشديد الميم المفتوحة . **قوله** (عن أبي صالح) هو السنان ، والاسناد كله مدينون إلا شيخ البخاري ، وهو من رواية تابعي عن تابعي . **قوله** (إذا عطس أحدكم فليقل الحمد لله) كذا في جميع نسخ البخاري ، وكذا أخرجه النسائي من طريق يحيى بن حسان ، والاسماعيل من طريق بشر بن الفضل وأبي النضر ، وأبو نعيم في « المستخرج » من طريق عاصم بن هلى ، وفي « عمل يوم وليلة » من طريق عبد الله بن صالح قالهم عن عبد العزيز بن أبي سلمة ، وأخرجه أبو داود عن موسى بن اسماعيل عن عبد العزيز المذكور به بلفظ « فليقل الحمد لله على كل حال » . قلت : ولم أر هذه الزيادة من هذا الوجه في غير هذه الرواية ، وقد تقدم ما يتعلق بمحسبها . واستدل بامر العاطس بمحمد الله أنه يشرع حتى للصلى ، وقد تقدمت الإشارة الى حديث رفاعه بن رافع في « باب الحمد للعاطس » وبذلك قال الجمهور من الصحابة والائمة بعدهم ، وبه قال مالك والثاقبي وأحمد ، ونقل الترمذي عن بعض التابعين أن ذلك يشرع في النافلة لا في الفريضة ، ويحمد مع ذلك بحديث نفسه ، وجوز شيخنا في « شرح الترمذي » أن يكون مراده أنه يسر به ولا يجر به ، وهو متعقب مع ذلك بحديث رفاعه بن رافع فإنه جهر بذلك ولم ينكر النبي **ﷺ** عليه . نعم يفرق بين أن يكون في قراءة الفاتحة أو غيرها من أجل اشتراط الموالاة في قراءتها ، وجوز ابن العربي من المالكية بأن العاطس في الصلاة يحمد في نفسه ، ونقل عن حمون أنه لا يحمد حتى يفرغ وتعبه بأنه خلو . **قوله** (وليقل له أخوه أو صاحبه) هو شك من الراوى وكذا وقع للاكثر من رواية عاصم بن هلى « فليقل له أخوه » ولم يذكروا المراد بالاخوة أخوة الاسلام . **قوله** (يرحمك الله) قال ابن دقيق العيد : يحتمل أن يكون دعاء بالرحمة ، ويحتمل أن يكون إخبارا على طريق الإشارة كما قال في الحديث الآخر « طهور ان شاء الله » أى حتى طهر لك ؛ فمكان المشمت بشر العاطس بمحصل الرحمة له في المستقبل بسبب حصولها له في الحال لكونها دفعت ما يضره ، قال : وهذا ينبغي على قاعدة ، وهى ان اللفظ اذا أريد به معناه لم ينصرف لغيره ، وان أريد به معنى يحتمله انصرف اليه ، وان أطلق النصرف الى الغالب ، وان لم يستحضر القائل المعنى الغالب . وقال ابن بطلان : ذهب الى هذا قوم فقالوا : يقول له يرحمك الله يحضه بالدعاء وحده . وقد أخرج البيهقي في « الشعب » وصححه ابن حبان عن طريق عاصم بن هلى عن أبي هريرة رثمه « لما خلق الله آدم عطس ،

فألمحه ربه أن قال : الحمد لله ، فقال له ربه : يرحمك الله ، وأخرج الطبري عن ابن مسعود قال : يقول يرحمنا الله وإياكم ، وأخرجه ابن أبي شيبة عن ابن عمر نحوه ، وأخرج البخاري في «الادب المفرد» بسند صحيح عن أبي جرة بالجيم سمعت ابن عباس إذا شمت يقول : عافانا الله وإياكم من النار ، يرحمكم الله ، وفي الموطأ عن نافع عن ابن عمر أنه «كان إذا عطس فقيل له : يرحمك الله ، قال : يرحمنا الله وإياكم ويغفر الله لنا ولكم ، قال ابن دقيق العيد : ظاهر الحديث أن السنة لا تتأذى إلا بالمخاطبة ، وأما ما اعتاده كثير من الناس من قولهم للرئيس يرحم الله سيدنا بخلاف السنة ، وبلغني عن بعض الفضلاء أنه شمت رئيسا فقال له يرحمك الله ياسيدنا لجمع الأمرين وهو حسن . قوله (فإذا قال له يرحمك الله فليقل يديكم الله ويصلح بالكم) مقتضاه أنه لا يشرع ذلك إلا لمن شمت وهو واضح ، وأن هذا اللفظ هو جواب التشميت ، وهذا يختلف فيه ، قال ابن بطال : ذهب الجمهور إلى هذا وذهب الكوفيون إلى أنه يقول يغفر الله لنا ولكم ، وأخرجه الطبري عن ابن مسعود وابن عمر وغيرهما . قلت : وأخرجه البخاري في «الادب المفرد» والطبراني من حديث ابن مسعود وهو في حديث سالم بن عبيد المشار إليه قبل ففيه «وليقل يغفر الله لنا ولكم ، قلت : وقد وافق حديث أبي هريرة في ذلك حديث عائشة عند أحمد وأبي يعلى وحديث أبي مالك الأشعري عند الطبراني وحديث علي هند الطبراني أيضا وحديث ابن عمر عند البزار وحديث عبد الله بن جعفر بن أبي طالب عند البيهقي في «الشعب» . وقال ابن بطال : ذهب مالك والشافعي إلى أنه يتخير بين اللفظين ، وقال أبو الوليد بن رشد : الثاني أولى ، لأن المكلف يحتاج إلى طلب المغفرة ، والجمع بينهما أحسن إلا للذي ، وذكر الطبري أن الذين منوا من جواب التشميت يقول يديكم الله ويصلح بالكم ، احتجوا بأنه تشميت اليهود كما تقدمت الإشارة إليه من تخريج أبي داود من حديث أبي موسى ، قال : ولا حاجة فيه إذا لاتضاد بين خبر أبي موسى وخبر أبي هريرة - يعني حديث الباب - لأن حديث أبي هريرة في جواب التشميت وحديث أبي موسى في التشميت نفسه ، وأما ما أخرجه البيهقي في «الشعب» عن ابن عمر قال : اجتمع اليهود والمسلمون فعطس النبي ﷺ فشمته القريقتان جميعا فقال للمسلمين : يغفر الله لكم ويرحمنا وإياكم ، وقال لليهود : يديكم الله ويصلح بالكم . فقال : تفرد به عبد الله بن عبد العزيز بن أبي رواد عن أبيه عن نافع ، وعبد الله ضعيف . واحتج بعضهم بأن الجواب المذكور مذهب الخوارج لأنهم لا يرون الاستغفار للمسلمين ، وهذا منقول عن إبراهيم النخعي ، وكل هذا لا حجة فيه بعد ثبوت الخبر بالأمس به ، قال البخاري بعد تخريجه في «الادب المفرد» : وهذا أثبت ما يروى في هذا الباب . وقال الطبري : هو من أثبت الأخبار . وقال البيهقي : هو أصح شيء ورد في هذا الباب . وقد أخذ به الطحاوي من الحنفية واحتج له بقول الله تعالى (وإذا حيينم بنحية لحيوا بأحسن منها) قال : والذي يجب بقوله « يغفر الله لنا ولكم » لا يزيد المشمت على معنى قوله يرحمك الله ، لأن المغفرة ستر الذنوب والرحمة ترك العقوبة عليه ، بخلاف دعائه له بالهداية والإصلاح فإن معناه أن يكون سالما من موافقة الذنب صالح الحال ، فهو فوق الأول فيكون أولى . واختار ابن أبي جرة أن يجمع الجيب بين اللفظين فيكون أجمع للخير ويخرج من الخلاف ، ورجحه ابن دقيق العيد . وقد أخرج مالك في «الموطأ» عن نافع عن ابن عمر أنه «كان إذا عطس فقيل له يرحمك الله قال : يرحمنا الله وإياكم ، يغفر الله لنا ولكم ، قال ابن أبي جرة : وفي الحديث دليل على عظيم نعمته الله على العاطس ، يؤخذ ذلك مما رتب عليه من الخير ، وفيه إشارة إلى عظيم فضل الله على عبده ، فإنه أذهب عنه الضرر

بنعمة العاطس ثم شرح له الحد الذي يثاب عليه ، ثم الهداه بالخير بعد الهداه بالخير ، وشرح هذه النعم المتواليات في ومن يسير فضلا منه واحسانا ، وفي هذا لمن رآه بقلب له بصيرة زيادة قوة في إيمانه حتى يحصل له من ذلك حالا يحصل بمباداة أيام عديده ، ويدخله من حب الله الذي أنعم عليه بذلك ما لم يكن في باله ، ومن حب الرسول الذي جاءت معرفة هذا الخير على يده والعلم الذي جاءت به سقته مالا يقدر قدره . قال : وفي زيادة قوة من هذا ما يفوق الكثير مما عده من الاعمال لله الحمد كثيرا . وقال الحلي : أنواع البلاد والآفات كلها مؤاخذات ، وانما المؤاخذة من ذنب ، فإذا حصل الذنب مغفورا وأدركت العبد الرحمة لم تقع المؤاخذة ، فإذا قيل للعاطس : يرحلك الله ، فمناه جعل الله لك ذلك لتدوم لك السلامة . وفيه إشارة الى تنبيه العاطس على طلب الرحمة والتوبة من الذنب ، ومن ثم شرع له الجواب بقوله : غفر الله لنا ولكم ، **قوله** (بالكلم شأنكم) قال أبو عبيدة في معنى قوله تعالى (سيهديهم ويصلح بالهم) أى شأنهم

١٢٧ - باب لا يُشمتُّ العاطسُ إذا لم يحمَدِ الله

٦٢٥ - **حدثنا** آدم بن أبي إياس **حدثنا** شعبة **حدثنا** سليمان التميمي **قال** : « سمعتُ أنسَ رضي الله عنه يقول : عطسَ رجلانِ عند النبي ﷺ ، فشمتَ أحدهما ولم يُشمتِ الآخر ، فقال الرجلُ : يا رسولَ الله ، شمتُ هذا ولم تُشمتنِي ، قال : إنَّ هذا حمدَ الله ولم يحمَدِ الله »

قوله (باب لا يشمت العاطس إذا لم يحمده الله) أورد فيه حديث أنس الماضي في « باب الحد للعاطس ، وكأنه أشار الى أن الحكم عام وليس مخصوصا بالرجل الذي وقع له ذلك وان كانت واقعة حال لا عموم فيها ، لكن ورد الأمر بذلك فيما أخرجه مسلم من حديث أبي موسى بلفظ : إذا عطس أحدكم لحمد الله فشمتوه ، وان لم يحمده الله فلا تشمتوه ، قال النووي : مقتضى هذا الحديث أن من لم يحمده الله لم يشمت . قلت : هو منطوقه ، لكن هل انتهى فيه للتحريم أو للتنزيه ؟ الجهور على الثاني ، قال : وأقل الحد والتشميت أن يسمع صاحبه ، ويؤخذ منه أنه إذا أتى بلفظ آخر غير الحد لا يشمت . وقد أخرج أبو داود والنسائي وغيرهما من حديث سالم بن عبد الله قال : عطس رجل فقال السلام عليكم ، فقال النبي ﷺ عليك وعلى أمك ، وقال : إذا عطس أحدكم فليحمده الله ، واستدل به على أنه يشرع التشميت لمن حمد إذا عرف السامع أنه حمد الله وان لم يسمعه ، كالمسمع العطسة ولم يسمع الحمد بل يسمع من شمت ذلك العاطس فانه يشرع له التشميت لعموم الأمر به لمن عطس لحمد . وقال النووي : المختار أنه يشمت من سمعه دون غيره ، وحكى ابن العربي اختلافا فيه ورجح أنه يشمت . قلت : وكذا نقله ابن بطال وغيره عن مالك ، واستثنى ابن دقيق العيد من علم أن الذين عند العاطس جهلة لا يفرقون بين تشميت من حمد وبين من لم يحمده ، والتشميت متوقف على من علم أنه حمد فيمتنع تشميت هذا ولو سمعته من عنده لأنه لا يعلم هل حمد أو لا ، فان عطس وحده ولم يشمت أحد فسمعه من بعد عنه استحبه له أن يشمته حين يسمعه . وقد أخرج ابن عبد البر بسند جيد عن أبي داود صاحب السنن أنه كان في سفينة فسمع طائسا على الشط قد ألقى قاربا يدرم حتى جاء الى العاطس فشمته ثم رجع ، فسئل عن ذلك فقال : لعله يكون حجاب الدهوة ، فلما رقدوا سمعوا قاربا يقول : يا أهل

السفينة ان ابا داود اشترى الجنة من افة بدرهم . قال النووي : ويستحب لمن حضر من عطس فلم يحمد ان يذكره بالحمد ليحمد فيسمته ، وقد ثبت ذلك عن ابراهيم النخعي ، وهو من باب النصيحة والامر بالمعروف . وزعم ابن العربي انه جعل من قائله ، قال : واخطأ فيما زعم بل الصواب استجابته . قلت : احتج ابن العربي لقوله بأنه اذا فيه ازم نفسه ما لم يلزمها ، قال : فلو جمع بينهما فقال الحمد لله برحمتك جمع جهالتين : ما ذكرناه أولا وإيقاعه التسميت قبل وجود الحمد من العاطس . وحكى ابن بطلان عن بعض أهل العلم - وحكى غيره أنه الاوزاعي - أن رجلا عطس عنده فلم يحمد فقال له : كيف يقول من عطس ؟ قال : الحمد لله ، قال : برحمتك الله . قلت : وكان ابن العربي أخذ بظاهر حديثه الباب لأن النبي ﷺ لم يذكر الذي عطس فلم يحمد لكن تقدم في باب الحمد للعاطس ، احتمال أنه لم يكن مسلما ، فلعل ترك ذلك لذلك ، لكن يحتمل أن يكون كما أشار اليه ابن بطلان أراد تأديبه على ترك الحمد بترك تسميته ، ثم عرفه الحكم وأن الذي يترك الحمد لا يستحق التسميت . وهذا الذي فهمه أبو موسى الأشعري ففعل بعد النبي ﷺ مثل ما فعل النبي ﷺ ، شمت من حمد ولم يشمت من لم يحمد ، كما ساق حديثه مسلم

١٢٨ - باب إذا تنأب فليضع يده على فيه

٦٢٢٦ - **حديث** عاصم بن عليّ حدثنا ابن أبي ذئب عن سعيد القبري عن أبيه د عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : **إن الله يحب المطاس ويكره للتأوب** ، فاذا عطس أحدكم وحمد الله كان حقا على كل مسلم سمة أن يقول **له يرحمك الله** . وأما للتأوب فأنما هو من الشيطان ، فاذا تنأب أحدكم فليؤدبه ما استطاع ، فإن أحدكم إذا تنأب ضحك منه الشيطان .

قوله (باب إذا تنأوب) كذا للاكثر ، وللمستملى و تنأب ، بجملة بدل الواو ، قال شيخنا في شرح الترمذي ، وقع في رواية المحبوبي عند الترمذي بالواو ، وفي رواية السنجي بالهمز ، ووقع عند البخاري وأبي داود بالهمز ، وكذا في حديث أبي سعيد عند أبي داود ، وأما عند مسلم فبالواو ، قال : وكذا هو في أكثر نسخ مسلم ، وفي بعضها بالهمز . وقد أنكر الجوهرى كونه بالواو وقال : نقول تنأبت على وزن تفاعلات ولا تقل تنأوب ، قال : والتأوب أيضا مهموز ، وقد يقلبون الهمزة المضمومة واوا والاسم التؤاب بضم ثم همز على وزن التخيلا ، وجوز ابن دريد وثابت بن قاسم في الدلائل ، بأن ألاي بغير واو بوزن تيهمت فقال ثابت : لا يقال تنأب بالمد مخففا بل يقال تنأب بالتشديد . وقال ابن دريد : أصله من ثقب فهو مشوب اذا استرخى وكسل . وقال غير واحد : لهما افتتان . وبالهمز والمد أشهر . **قوله** (فليضع يده على فيه) أورد فيه حديث أبي هريرة بلفظ فليرده ما استطاع . قال السكري : عزم الأمر بالرد يتناول وضع اليد على الفم ليطابق الترجمة من هذه الحثية . قلت : وقد ورد في بعض طرقه صريحا أخرجه مسلم وأبو داود عن طريق سويل بن أبي صالح عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري عن أبيه بلفظ اذا تنأب أحدكم فليمسك يده على فمه ، ولفظ الترمذي مثل لفظ الترجمة . **قوله** (ان الله يحب المطاس) تقدم شرحه فريبا . **قوله** (وأما التأوب فأنما هو من الشيطان) قال

ابن بطال إضافة التثاؤب الى الشيطان بمعنى إضافة الرضا والارادة ، أى أن الشيطان يحب أن يرى الإنسان مثاثا
لأنها حالة تتغير فيها صورته فيضحك منه . لا أن المراد أن الشيطان فعل التثاؤب . وقال ابن العربي : قد بينا أن
كل فعل مكروه نسبة الشرع الى الشيطان لأنه واسطته ، وأن كل فعل حسن نسبة الشرع الى الملك لأنه واسطته ،
قال : والتثاؤب من الإبتلا . وينبأ عنه التسكّل وذلك بواسطة الشيطان ، والمهاس من تقليل الغذاء وينبأ عنه
النشاط وذلك بواسطة الملك . وقال النووي : أضيف التثاؤب الى الشيطان لأنه يدهو الى الشهوات اذ يكون عن
ثقل البدن واسترخائه وامتناعه ، والمراد التحذير من السبب الذى يتولد منه ذلك وهو التوسع فى المأكّل . قوله
(فاذا ثاب أحدكم فليرده ما استطاع) أى يأخذ فى أسباب رده ، وليس المراد به أنه يملك دفعه لأن الذى وقع
لا يرد حقيقة ، وقيل معنى اذا ثاب اذا أراد أن يتثاب ، وجوز الكرمانى أن يكون الماضى فيه بمعنى المضارع
قوله (فان أحدكم اذا ثاب ضحك منه الشيطان) فى رواية ابن عجلان « فاذا قال آه ضحك منه الشيطان » وفى حديث
أبي سعيد « فان الشيطان يدخل » وفى لفظ له « اذا ثاب أحدكم فى الصلاة فليكظم ما استطاع فان الشيطان يدخل »
هكذا قيده بحالة الصلاة ، وكذا أخرجه الترمذى من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبى هريرة بلفظ
« التثاؤب فى الصلاة من الشيطان » فاذا ثاب أحدكم فليكظم ما استطاع » وللترمذى وللشافعى من طريق محمد بن
عجلان عن سعيد المقبرى عن أبى هريرة نحوه ، ورواه ابن ماجه من طريق عبد الله بن سعيد المقبرى عن أبيه
بلفظ « اذا ثاب أحدكم فليضع يده على فيه ولا يعوى » فان الشيطان يضحك منه . قال شيخنا فى شرح الترمذى «
أكثر روايات الصحيحين فيها إطلاق التثاؤب ، ووقع فى الرواية الأخرى تقييده بحالة الصلاة فيحتمل أن يحمل
المطلق على المقيد ، وللشيطان غرض قوى فى التشويش على المصلّى فى صلاته ، ويحتمل أن تكون كراهته فى الصلاة
أشد ، ولا يلزم من ذلك أن لا يكره فى غير حالة الصلاة . وقد قال بعضهم : إن المطلق إنما يحمل على المقيد فى الأمر
لا فى النهى ، ويؤيد كراهته مطلقا كونه من الشيطان ، وبذلك صرح النووي ، قال ابن العربي : ينبغى كظم التثاؤب
فى كل حالة ، وإنما خص الصلاة لأنها أولى الأحوال بدفعه لما فيه من الخروج عن اعتدال الهيئة واعوجج الخلق .
وأما قوله فى رواية أبى سعيد بن ابن ماجه « ولا يعوى » فانه بالعين المهملة ، شبه التثاؤب الذى يسترسل معه
بعواء الكلب تنفيرا عنه واستقباحا له فان الكلب يرفع رأسه ويفتح فاه ويعوى ، والمنثائب إذا أفرط فى التثاؤب
شابه . ومن هنا تظهر السكينة فى كونه يضحك منه . لأنه صيره ملهبة له بقصوبه خلقه فى تلك الحالة . وأما قوله
فى رواية مسلم « فان الشيطان يدخل » فيحتمل أن يراد به الدخول حقيقة ، وهو وإن كان يجرى من الإنسان يجرى
الدم لكنه لا يتمكن منه ما دام ذا كراة تعالى ، والمنثائب فى تلك الحالة غير ذاكر فيتمكن الشيطان من الدخول
فيه حقيقة . ويحتمل أن يكون أطلق الدخول وأراد التمكن منه ، لأن من شأن من دخل فى شئ أن يكون متمكنا
منه . وأما الأمر بوضع اليد على الفم فيتناول ما اذا افتتح بالتثاؤب فيغطى بالكف ونحوه وما اذا كان منطبقا
حفظا له عن الانفتاح بسبب ذلك . وفى معنى وضع اليد على الفم وضع الثوب ونحوه مما يحصل ذلك المقصود ،
ولما تتعين اليد إذا لم يرتد التثاؤب بدونها ، ولا فرق فى هذا الأمر بين المصلّى وغيره ، بل يتأكد وحال الصلاة
كما تقدم ويستثنى ذلك من النهى عن وضع المصل يد على فم . وما يؤمر به المنثائب إذا كان فى الصلاة أن يحسك عن
القراءة حتى يذهب عنه اشتلا يتغير نظم قراءته . وأسند ابن أبى شبة نحو ذلك عن مجاهد وعكرمة والشافعى

المشهورين ، ومن الخصائص النبوية ما أخرجه ابن أبي شيبة والبخاري في « التاريخ » ، من مرسل يزيد بن الأصم قال : ما تناب النبي ﷺ قط ، وأخرج الخطابي من طريق مسند بن عبد الملك بن مروان قال : ما تناب نبي قط ، ومسند أدرك بعض الصحابة وهو صدوق . ويؤيد ذلك ما ثبت أن الثاقب من الشيطان . ووقع في « الشفاء لابن سبع » أنه ﷺ كان لا يتمطى ، لأنه من الشيطان ، والله أعلم

(عامة) : اشتمل كتاب الأدب من الأحاديث المرفوعة على مائتين وستة وخمسين حديثاً ، الملقى منها خمسة وسبعون والبقية موصولة . المكرر منها فيه وفيها مائة مائة حديث وحديث ، وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث عبد الله بن عمرو في عقوق الوالدين ، وحديث أبي هريرة « من سره أن يبسط له في رزقه » ، وحديث « الرحم شجرة » ، وحديث ابن عمرو « ليس الواصل بالمسكاف » ، وحديث أبي هريرة « قام أعرابي فقال اللهم ارحمنا » ، وحديث أبي شريح « من لا يأمن جاره » ، وحديث جابر « كل معروف صدقة » ، وحديث أنس « لم يكن قاحشاً » ، وحديث عائشة « ما أظن فلاناً وفلاناً يعرفان ديننا » ، وحديث أنس « ان كانت الأمة ، وحديث حذيفة « ان أشبه الناس دلاً وسمماً » ، وحديث ابن مسعود « ان احسن الحديث كتاب الله » ، وحديث أبي هريرة « اذا قال الرجل يا كافر » ، وحديث ابن عمر فيه « وحديث أبي هريرة « لا تنضب » ، وحديث ابن عمر « لان يمتلئ » ، وحديث ابن عباس في ابن صياد ، وحديث سميد بن المسيب عن أبيه في اسم الحزن ، وحديث ابن أبي أوفى في ابراهيم ابن النبي ﷺ . وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم أحد عشر أثراً بعضها موصول وبعضها مطلق . والله أعلم بالصواب

تم الجزء العاشر ، ويليهِ الحادى عشر ؛ أوله كتاب الاستئذان

تصويب

صفحة	سطر	خطاً	صواب
٦٧	٥	٥٢٠٢	٥٦٠٢
١٢٤	٢٥	عمرو بن سعيد	عمر بن سعيد
١٢٥	٤	د	د
١٢٥	٨	د	د
٢٠٥	٢٦	باب	باب - ٧
٢١٢	١٦	٢٣	٤٣
٢١٤	٣	٢٤	٤٤
٢٤٧	١٤	٦٥	٥٦
٢٥٦	١٧	٥٨٨٧	٥٧٨٧
٢٧٣	١٩	عن عروة عن الزهري	عن الزهري عن عروة
٢٧٨	٨	بشار حدثنا عبيد	بشار حدثنا عبد الوهاب حدثنا عبيد
٣١٨	١٨	٣٧	٤٧
٣٥٢	٢	وهب	موهب
٣٥٢	٤	مخضبة	مخضبه
٣٧٢	٤	جرير	جرير
٤١٥	١٦	لسط	بسط
٤٧٦	٩	بردة عن ابن	بردة عن
٤٨٥	آخر سطر	فأخرج	فأخرج
٥٠٣	١٢	عبد الله بن عمرو	عبد الله بن عمر
٥١٨	٥	ابن مسعود	أبي مسعود

فہرست

فهرس

الجزء العاشر من فتح الباري

صفحة باب		(٧٣ - كتاب الاضاحى)	
٣٤ ٢ الخمر من العنب		رقم ٥٥٤٥ - ٥٥٤٤	
٣٦ ٣ نزل تحريم الخمر وهي من البسر والنثر		باب	
٤١ ٤ الخمر من العسل وهو البتع		١ ٣ سنة الاضحية	
٤٥ ٥ ما جاء في أن الخمر ما غامر العقل من الشراب		٢ ٤ قسمة الامام الاضاحى بين الناس	
٥١ ٦ ما جاء فيمن يستحل الخمر ويسميه بفيراسه		٣ ٥ الاضحية للسافر والنساء	
٥٦ ٧ الانتباه في الاوعية والتور		٤ ٦ ما يشتمى من اللحم يوم النحر	
٥٧ ٨ ترخيص النبي ﷺ في الاوعية والظروف		٥ ٧ من قال الاضحية يوم النحر	
بعد النهي		٦ ٩ الاضحية والمذبح بالمثل	
٦٢ ٩ نقيع التمر ما لم يسكر		٧ ٩ في اضحية النبي ﷺ بكتبتين اقرنين	
٦٢ ١٠ الباذق ومن نهى عن كل مسكر من الاشرية		٨ ١٢ قوله ﷺ لأبي بردة ضح بالجلع من	
٦٦ ١١ من رأى أن لا يخلط البسر والتمر لذا كان		المعز ولان تجوزى عن احد بعدك	
مسكرا وأن لا يجعل لإدامين في إدام		٩ ١٨ من ذبح الاضاحى بيده	
٦٩ ١٢ شرب اللبن (من بين فرث ودم لبننا		١٠ ١٩ من ذبح ضحية غيره	
خالصا سائغا للشاربين)		١١ ١٩ الذبح بعد الصلاة	
٧٤ ١٣ استنذاب الماء		١٢ ٢٠ من ذبح قبل الصلاة أعاد	
٧٥ ١٤ شوب اللبن بالماء		١٣ ٢٢ وضع القدم على صفح الذبيحة	
٧٨ ١٥ شراب الخلواء والعسل		١٤ ٢٣ التكبير عند الذبح	
٨١ ١٦ الشرب قائما		١٥ ٢٣ إذا رمث يهديه لبيذ لم يحرم عليه شيء	
٨٥ ١٧ من شرب وهو واقف على بعره		١٦ ٢٣ ما يؤكل من لحوم الاضاحى وما يتزود منها	
٨٦ ١٨ الايمن فالايمن في الشرب		(٧٤ - كتاب الاشرية)	
٨٦ ١٩ هل يستأذن الرجل من عن يمينه في الشرب		رقم ٥٥٧٥ - ٥٣٩٩	
ليعطى الاكبر		(انما الخمر والميسر والانصاب والازلام	
٨٨ ٢٠ الكرم في الحوض		رجس من عمل الشيطان فاجنبوه)	
٨٨ ٢١ خدمة الصغار السكران			

صفحة	باب
٨٨	٢٢ تطبية الاناء
٨٩	٢٣ اختناث الاسقية
٩٠	٢٤ الشرب من قم السقاء
٩٢	٢٥ النهى عن التنفس في الاناء
٩٢	٢٦ الشرب بنفسين أو ثلاثة
٩٤	٢٧ الشرب في آنية الذهب
٩٦	٢٨ آنية الفضة
٩٨	٢٩ الشرب في الاقداح
٩٨	٣٠ الشرب من قفص النوى <small>بجذ</small> وآنيته
١٠١	٣١ شرب البركة والماء المبارك

(٧٥ - كتاب المرضى)

رقم ٥١٤٠ - ٥١٧٧

١٠٣	١ ما جاء في كفاية المرض
١١٠	٢ شدة المرض
١١١	٣ أشد الناس بلاء الأنبياء ثم الأول فالأول
١١٢	٤ وجوب عيادة المريض
١١٣	٥ عيادة المغص عليه
١١٤	٦ فضل من يصرح من الريح
١١٥	٧ فضل من ذهب بصره
١١٧	٨ عيادة النساء الرجال
١١٨	٩ عيادة الصبيان
١١٨	١٠ عيادة الأعراب
١١٩	١١ عيادة المشرك
١٢٠	١٢ إذا عاد مريضاً لحضرت الصلاة فصلى بهم جماعة
١٢٠	١٣ وضع اليد على المريض
١٢١	١٤ ما يقال للمريض وما يجب
١٢٢	١٥ عيادة المريض راكباً وماشيا وردفاً على الحمار
١٢٣	١٦ قول المريض لى وجع أو رأساه أو اشتد
	فى الوجع

صفحة	باب
١٢٦	١٧ قول المريض قوموا عني
١٢٦	١٨ من ذهب بالصبي المريض ليدعى له
١٢٧	١٩ تمنى المريض الموت
١٣١	٢٠ دعاء العائد للمريض
١٣٢	٢٩ وضوء العائد للمريض
١٣٢	٢٢ من دعا برفع الوباء والحمى

(٧٦ - كتاب الطب)

رقم ٥١٧٨ - ٥١٨٢

١٣٤	١ ما أنزل الله داء إلا أنزل له شفاء
١٣٦	٢ هل يداوى الرجل المرأة أو المرأة الرجل
١٣٦	٣ الشفاء في ثلاث
١٣٩	٤ الدواء بالعلل
١٤١	٥ الدواء بألبان الابل
١٤٢	٦ الدواء بأبوال الابل
١٤٣	٧ الحية السوداء
١٤٦	٨ التلبينة للمريض
١٤٧	٩ السموط
١٤٧	١٠ السموط بالقسط الهندي البحري
١٤٩	١١ أى سادة يتجنم
١٥٠	١٢ الحجيم في السفر والاحرام
١٥٠	١٣ الحجامة من الداء
١٥٢	١٤ الحجامة على الرأس
١٥٣	١٥ الحجيم من الشقيقة والصداق
١٥٤	١٦ الحلق من الأذى
١٥٤	١٧ من اكتوى أو كوى غيره وفضل من لم يكتو
١٥٧	١٨ الانمذ والسكحل من الرمذ
١٥٨	١٩ الجذام
١٦٣	٢٠ المن شفاء للعين
١٦٦	٢١ القدود

صفحة	باب	صفحة	باب
١٦٧	٢٢ حدثنا بشر بن محمد أخبرنا عبد الله	٢٣٥	٥٠ السحر . حدثنا عبيد بن إسحاق
١٦٧	٢٣ المذرة	٢٣٨	٥١ إن من البيان سحراً
١٦٨	٢٤ دواء المجنون	٢٣٨	٥٢ الدواء بالمجوة السحر
١٧١	٢٥ لاصفر . وهو داء يأخذ بالبطن	٢٤١	٥٣ لا هامة
١٧١	٢٦ ذات الجنب	٢٤٣	٥٤ لا هنوى
١٧٣	٢٧ حرق الحميمير أيسد به الدم	٢٤٤	٥٥ ما يذكر في سم النبي ﷺ
١٧٤	٢٨ الحمي من فجع جهنم	٢٤٧	٥٦ شرب السم والدواء به وبما يخاف منه
١٧٨	٢٩ من خرج من أرض لا تلامي	٢٤٩	٥٧ ألبان الأنثى
١٧٨	٣٠ ما يذكر في الطاعون	٢٤٩	٥٨ إذا وقع الذباب في الإناء
١٩٢	٣١ أجر الصابر في الطاعون	(٧٧ - كتاب اللباس)	
١٩٥	٣٢ الرقي بالقرآن والمعوذات	والم - ٥١٩	
١٩٨	٣٣ الرقي بفاتحة الكتاب	٢٥٢	١ قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده
١٩٨	٣٤ الشرط في الرقية بقطع من القم	٢٥٤	٢ من جر لإزاره من غمه خيلاء
١٩٩	٣٥ رقية العين	٢٥٥	٣ القمص في الثياب
٢٠٣	٣٦ العين حتى	٢٥٦	٤ ما أسفل من الكعبين فهو في النار
٢٠٥	٣٧ رقية الحية والمقرب	٢٥٧	٥ من جر ثوبه من الخيلاء
٢٠٦	٣٨ رقية النبي ﷺ	٢٦٤	٦ الأزار المذهب
٢٠٨	٣٩ النفث في الرقية	٢٦٥	٧ الأردية
٢١٠	٤٠ مسح الزاقي الوجه بيده اليمنى	٢٦٥	٨ لبس القميص (اذعوا بقميصي هذا فالقوه
٢١٠	٤١ في المرأة ترقى الرجل	على وجه أبي يأت بصيراً)	
٢١١	٤٢ من لم يرق	٢٦٧	٩ جيب القميص من عند الصدر وغيره
٢١٢	٤٣ الطيرة	٢٦٨	١٠ من لبس حبة ضيقة السكين في السفر
٢١٤	٤٤ الفأل	٢٦٨	١١ حبة الصوف في الخوذ
٢١٥	٤٥ لا هامة	٢٦٩	١٢ اتقياء وفروج حرير وهو اتقياء
٢١٦	٤٦ الكهانة	٢٧١	١٣ البرانس
٢٢١	٤٧ السحر وقول الله تعالى (ولكن الصياطين	٢٧٢	١٤ السراويل
	كفروا يملكون الناس السحر)	٢٧٢	١٥ العائم
٢٣٢	٤٨ الشرك والسحر من الموبقات	٢٧٣	١٦ التفتيح
٢٣٢	٤٩ هل يستخرج السحر	٢٧٥	١٧ المنفر

صفحة	باب	صفحة	باب
٢٧٥	١٨ البرود والخبرة والشمعة	٢١٨	٤٧ حدثنا عبد الله بن مسleme
٢٧٧	١٩ الأكسية والخافض	٢٢١	٤٨ فص الخاتم
٢٧٨	٢٠ اشتغال الصماء	٢٢٢	٤٩ غاتم الحديد
٢٧٩	٢١ الاحتباء في ثوب واحد	٢٢٣	٥٠ نقش الخاتم
٢٧٩	٢٢ الخفصة السوداء	٢٢٤	٥١ الخاتم في المختصر
٢٨١	٢٣ الثياب الخضراء	٢٢٤	٥٢ اتخاذ الخاتم ليختتم به الشيء أو ليكتب
٢٨٢	٢٤ الثياب البيض		إلى أهل الكتاب وغيرهم
٢٨٤	٢٥ لبس الحرير واقتراشه للرجال وقدر ما يجوز منه	٢٢٥	٥٣ من جعل فص الخاتم في بطن كفه
٢٩١	٢٦ من الحرير من غير لبس	٢٢٧	٥٤ لا ينقش على نقش خاتمه
٢٩١	٢٧ اقتراش الحرير	٢٢٨	٥٥ هل يجعل نقش الخاتم ثلاثة أسطر
٢٩٢	٢٨ لبس القمي	٢٣٠	٥٦ الخاتم للنساء
٢٩٥	٢٩ ما يرخص الرجال من الحرير للحركة	٢٣٠	٥٧ القلائد والسحاب للنساء
٢٩٦	٣٠ الحرير للنساء	٢٣٠	٥٨ استعاذة القلائد
٣٠١	٣١ ما كان النبي ﷺ يتجاوز من اللباس والبط	٢٣١	٥٩ القرط للنساء
٣٠٣	٣٢ ما يدعى لمن لبس ثوبا جديدا	٢٣٣	٦٠ السحاب للنسب
٣٠٤	٣٣ الزعفران للرجال	٢٣٢	٦١ المنشبهون بالنساء والمقدمات بالرجال
٣٠٥	٣٤ الثوب الموضف	٢٣٣	٦٢ إخراج المنشبهين بالنساء من البيوت
٣٠٥	٣٥ الثوب الأحمر	٢٣٤	٦٣ فص الشارب
٣٠٦	٣٦ الميثة الحمراء	٢٤٩	٦٤ تقليم الأظفار
٣٠٧	٣٧ النعال السبئية وغيرها	٢٥١	٦٥ إعفاء الحي
٣٠٩	٣٨ يبدأ بالنعل البني	٢٥١	٦٦ ما يذكر في الشب
٣١١	٣٩ ينزع نعل اليسرى	٢٥٤	٦٧ الخضاب
٣٠٩	٤٠ لا يمشي في نعل واحدة	٢٥٦	٦٨ الحمد
٣١٣	٤١ قبالة في نعل	٢٦٠	٦٩ التلييد
٣١٣	٤٢ القبة الحمراء من آدم	٢٦١	٧٠ الفرق
٣١٤	٤٣ الملوحة على الحصيد ونحوه	٢٦٢	٧١ النواب
٣١٤	٤٤ المورد بالنصب	٢٦٢	٧٢ القزق
٣١٥	٤٥ خواتيم النصب	٢٦٦	٧٣ تطيب المرأة زوجها ويدها
٢١٨	٤٦ خاتم القضة	٢٦٦	٧٤ تطيب في الرأس والحيمة

صفحة	باب	صفحة	باب
٣٦٦	٧٥	الامتقاط	٣٦٦
٣٦٨	٧٦	ترجيل الحائض زوجها	٣٦٨
٣٦٨	٧٧	الترجيل والتميم	٣٦٨
٣٦٨	٧٨	ما يذكر في المسك	٣٦٨
٣٧٠	٧٩	ما يستحب من الطيب	٣٧٠
٣٧٠	٨٠	من لم يرد الطيب	٣٧٠
٣٧١	٨١	الذرية	٣٧١
٣٧٣	٨٢	المتفجلات للحسن	٣٧٣
٣٧٣	٨٣	الوصل في الشعر	٣٧٣
٣٧٧	٨٤	المتنمصات	٣٧٧
٣٧٨	٨٥	الموصولة	٣٧٨
٣٧٩	٨٦	الواشمة	٣٧٩
٣٨٠	٨٧	المستوشمة	٣٨٠
٣٨٠	٨٨	التصاوير	٣٨٠
٣٨٢	٨٩	عذاب المصورين يوم القيامة	٣٨٢
٣٨٥	٩٠	نقض الصور	٣٨٥
٣٨٦	٩١	ما وطئ من التصاوير	٣٨٦
٣٨٩	٩٢	من كره القعود على الصورة	٣٨٩
٣٩١	٩٣	كراهية الصلاة في التصاوير	٣٩١
٣٩١	٩٤	لا تدخل الملائكة بيوتا فيه صورة	٣٩١
٣٩٢	٩٥	من لم يدخل بيوتا فيه صورة	٣٩٢
٣٩٣	٩٦	من لعن المصور	٣٩٣
٣٩٣	٩٧	من صور صورة كلف يوم القيامة أن ينفخ فيها الروح وليس نافع	٣٩٣
٣٩٥	٩٨	الارتداف على الدابة	٣٩٥
٣٩٥	٩٩	الثلاثة على الدابة	٣٩٥
٣٩٦	١٠٠	حمل صاحب الدابة غيره بين يديه	٣٩٦
٣٩٧	١٠١	إرداف الرجل خلف الرجل	٣٩٧
٣٩٨	١٠٢	إرداف المرأة خلف الرجل	٣٩٨
٣٩٩	١٠٣	الاستلقاء ، ووضع الرجل على الأخرى	٣٩٩
٤٠٠	١	الببر والعلة (ووصينا الإنسان بوالديه)	٤٠٠
٤٠١	٢	من أحق الناس بحسن الصحبة	٤٠١
٤٠٣	٣	لا يجاهد إلا بأذن الأبوين	٤٠٣
٤٠٣	٤	لا يسب الرجل والديه	٤٠٣
٤٠٤	٥	إجابة دعاء من بر والديه	٤٠٤
٤٠٥	٦	عقوق الوالدين من الكبائر	٤٠٥
٤١٣	٧	صلة الوالد المشرک	٤١٣
٤١٣	٨	صلة المرأة أمها ولها زوج	٤١٣
٤١٤	٩	صلة الأخ المشرک	٤١٤
٤١٤	١٠	فضل صلة الرحم	٤١٤
٤١٤	١١	إثم القاطع	٤١٤
٤١٥	١٢	من بسط له في الرزق بصلة الرحم	٤١٥
٤١٧	١٣	من وصل وصله الله	٤١٧
٤١٩	١٤	بيل الرحم بيلها	٤١٩
٤٢٣	١٥	ليس الواصل بالمكافئ	٤٢٣
٤٢٤	١٦	من وصل رحمه في الشرك ثم أسلم	٤٢٤
٤٢٥	١٧	من ترك صبية غيره حتى تلعب به أو قبلها أو مازحها	٤٢٥
٤٢٦	١٨	رحمة الولد وتقبيله ومعاذته	٤٢٦
٤٢٦	١٩	جعل الله الرحمة مائة جزء	٤٢٦
٤٢٣	٢٠	قتل الولد خشية أن يأكل ماله	٤٢٣
٤٢٣	٢١	وضع الصبي في الحجر	٤٢٣
٤٢٤	٢٢	وضع الصبي على الفخذ	٤٢٤
٤٢٥	٢٣	حسن العهد من الإيمان	٤٢٥
٤٢٦	٢٤	فضل من يعول يتيمًا	٤٢٦
٤٢٧	٢٥	الساعي على الأرملة	٤٢٧
٤٢٧	٢٦	الساعي على المسكين	٤٢٧

(٧٨ - كتاب الأدب)

رقم ٩٧٠ - ١١٦١

صفحة	باب	صفحة	باب
٤٣٧	٢٧	٤٧٣	٥١
٤٤٠	٢٨	٤٧٤	٥٢
٤٤٣	٢٩	٤٧٥	٥٣
٤٤٤	٣٠	٤٧٦	٥٤
٤٤٥	٣١	٤٧٨	٥٥
٤٤٧	٣٢	٤٨٩	٥٦
٤٤٧	٣٣	٤٨١	٥٧
٤٤٨	٣٤	٤٨٤	٥٨
٤٤٩	٣٥	٤٨٥	٥٩
٤٤٩	٣٦	٤٨٦	٦٠
٤٥١	٣٧	٤٨٩	٦١
٤٥٢	٣٨	٤٩١	٦٢
٤٥٥	٣٩	٤٩٨	٦٣
٤٦٠	٤٠	٤٩٨	٦٤
٤٦١	٤١	٤٩٩	٦٥
٤٦٣	٤٢	٥٠٠	٦٦
٤٦٤	٤٣	٥٠١	٦٧
٤٦٨	٤٤	٥٠٢	٦٨
٤٦٩	٤٥	٥٠٧	٦٩
٤٧١	٤٦	٥٠٩	٧٠
٤٧١	٤٧	٥١١	٧١
٤٧٢	٤٨	٥١٣	٧٢
٤٧٢	٤٩	٥١٤	٧٣
٤٧٢	٥٠	٥١٥	٧٤

واجتنبوا قول الزور

ما قيل في نبي الوجودين

من أخبر صاحبه بما يقال فيه

ما يكره من القادح

من أتى على أخيه بما يعلم

إن الله بأمره بالعدل والاحسان وإيتاء

ذي القربى

ما ينهى عن التحاسد والتدابير

يا أيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيرا من

الظن

ما يكون من الظن

ستر المؤمن على نفسه

الكبر

الهجرة وقول رسول الله ﷺ لا يخل

لرجل أن يهجر أخاه فوق ثلاث

ما يجوز من الهجران لمن عصى

هل يزور صاحبه كل يوم أو بكرة

وعشيا

الزيارة ومن زار فوما فطعم عندهم

من تحمل للوفود

الأعاء والحلف

التبسم والضحك

يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا

الصادقين ، وما ينهى عن الكذب

في الهدى الصالح

الصبر على الأذى

من لم أوجه الناس بالعتاب

من كفر أخاه بغير تأويل فهو كافر

من لم ير الكفار من قال ذلك متأولا

رحمة الناس والبهائم

الوصاة بالجوار

إثم من لا يأمن جاره بوائقه

لا تحقرن جارة لجارتها

من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ

جاره

حق الجوار في قرب الأبواب

كل معروف صدقة

طيب الكلام

الرفق في الأسر كله

تعاون المؤمنين بعضهم بعضا

من يشفع شفاعة حسنة يكن له نصيب منها

لم يكن للتي ﷺ قاضيا ولا متفحشا

حسن الخلق والسخاء ، وما يكره من

البيخل

كيف يكون الرجل في أهله

المفة من الله تعالى

الحب في الله

يا أيها الذين آمنوا لا يسخر قوم من قوم

عسى أن يكونوا أخيرا منهم

ما ينهى من السباب واللعن

ما يجوز من ذكر الناس نحو قولهم الطويل

والقصير

الغيبة وقول الله تعالى ولا يغتبكم

بعضا

قول النبي ﷺ خير دور الانصار

ما يجوز من اغتياب أهل الفساد والريب

النيمة من الكبائير

ما يكره من النيمة

باب	صفحة	باب	صفحة
١٠١ لا تسبوا العصر	٥٦٤	٧٥ ما يجوز من الغضب والحدة لأمر الله	٥٦٤
١٠٢ قول النبي ﷺ إنما السكرم قلب المؤمن	٥٦٦	٧٦ الحذر من الغضب	٥٦٦
١٠٣ قول الرجل فذاك أبي وأمي	٥٦٨	٧٧ الجفاء	٥٦٨
١٠٤ قول الرجل جعلني الله فداك	٥٦٩	٧٨ إذا لم تستحي فاصنع ما شئت	٥٦٩
١٠٥ أحب الأسماء إلى الله عز وجل	٥٧٠	٧٩ ما لا يستحي من الحق للنفقة في الدين	٥٧٠
١٠٦ قول النبي ﷺ سموا باسمي ولا تكتنوا بكنيتي	٥٧١	٨٠ قول النبي ﷺ يسروا ولا تعسروا	٥٧١
١٠٧ اسم الحون	٥٧٤	٨١ الانسياط إلى الناس	٥٧٤
١٠٨ تحويل الاسم إلى اسم أحسن منه	٥٧٥	٨٢ المدلاة مع الناس	٥٧٥
١٠٩ من سمى بأسماء الأنبياء	٥٧٧	٨٣ لا يبلغ المؤمن من جهر مرتين	٥٧٧
١١٠ تسمية الوليد	٥٨٠	٨٤ حق الضيف	٥٨٠
١١١ من دعا صاحبه فنقص من اسمه حرفا	٥٨١	٨٥ إحكام الضيف وخدمته إياه بنفسه	٥٨١
١١٢ الكنية للضيء قبل أن يولد للرجل	٥٨٢	٨٦ صنع الطعام والتكف الضيف	٥٨٢
١١٣ التمكن بأبي تراب وإن كانت له كنية أخرى	٥٨٧	٨٧ ما يكره من الغضب والجزع عند الضيف	٥٨٧
١١٤ أبض الأسماء إلى الله	٥٨٨	٨٨ قول الضيف لصاحبه لا آكل حق فأكل	٥٨٨
١١٥ كنية المشرك	٥٩١	٨٩ إكرام الكبير ، ويبدأ الأكبر بالكلام	٥٩١
١١٦ الماريض مندوحة عن الكذب	٥٩٣	والسؤال	٥٩٣
١١٧ قول الرجل للشيء أبيض بشئ وهو يئوى أنه ليس بحق	٥٩٥	٩٠ ما يجوز من الفخر والرجز والحداء وما يكره منه	٥٩٥
١١٨ رفع البصر إلى السماء	٥٩٥	٩١ مجاء المشركين	٥٩٥
١١٩ نكث العود في الماء والطين	٥٩٦	٩٢ ما يكره أن يكون الغالب على الإنسان الفخر	٥٩٦
١٢٠ الرجل ينكث الشيء بيده في الأرض	٥٩٧	حتى يصد عنه ذكر الله والعلم والقرآن	٥٩٧
١٢١ التكبير والتسبيح عند التعجب	٥٩٨	٩٣ قول النبي ﷺ تربت يمينك وعقرى حلقى	٥٩٨
١٢٢ انتهى عن الخذف	٥٩٩	٩٤ ما جاء في زعموا	٥٩٩
١٢٣ اخذ العاطس	٥٩٩	٩٥ ما جاء في قول الرجل ويلك	٥٩٩
١٢٤ تسمية العاطس إذا حمد الله	٦٠٣	٩٦ هلامه حب الله عز وجل	٦٠٣
١٢٥ ما يستحب وما يكره من التشاوب	٦٠٧	٩٧ قول الرجل للرجل أخسأ	٦٠٧
١٢٦ إذا عطس كيف يشمت	٦٠٨	٩٨ قول الرجل مرحبا	٦٠٨
١٢٧ لا يشمت العاطس إذا لم يمد الله	٦١٠	٩٩ ما يدهي الناس بأبائهم	٦١٠
١٢٨ إذا تشامب فليضح به على فيه	٦١١	١٠٠ لا يقل غيبك نفسي	٦١١